ريتشارد اتش. روبنز

المشاكل العالمية و ثقافة الرأسمالية

ترجمة: فؤاد سروجي

مراجعة وتدقيق: عماد عمر



هذا الكتاب الذي نال جائزة يستكشف واحدة من أنجح الثقافات التي مرت على المجتمعات في هذا العالم وهي ثقافة الرأسمالية.

تزود النسخة الثالثة من كتاب **المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية**، قرائها بإطار إنساني واقتصادي وتاريخي من أجل فهم أصول المشاكل العالمية ولماذا تسببت العولمة والتوسع العالمي لحضارة الرأسمالية بإشعال الاحتجاجات والمقاومة، وماهي الخطوات التي يتوجب القيام بها من أجل حل المشاكل العالمية. تساعد المعلومات المحدثة عبر الكتاب، الطلاب على تكوين نظرة حديثة لسرعة حدوث التغييرات العالمية وكما كتب أحد مراجعي الكتاب:

في عالم اليوم من الحضارات العالمية، يعتمد مفتاح حل المشاكل المستقبلية على فهمنا لحضارات اليوم. يعمل كتاب "روبنز" على الإفصاح عن الموضوع بوضوح وبطريقة سهلة القراءة. إنه كتاب يجب أن يطلب من كل طالب جامعة أن يقرأه.

ملامح خاصة بالكتاب

يتخذ الكتاب توجهاً نحو الطلاب ويقدم مقاربة قائمة على المشاكل ويركز في هذا الصدد على المشاكل الاجتماعية مثل الجوع والفقر وتدمير البيئة والمرض ومشاكل الجنوسة والنزاعات الاجتماعية.

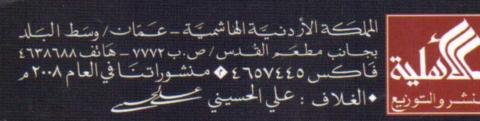
- يساعد الطلاب على تفهم الجذور الحضارية للمشاكل العالمية والتغييرات التي يتوجب القيام بها لحل المشاكل.
- فصل الختام في الكتاب "بناء المواطن النشط" يزود الطلاب بطرق لفهم النشاط الاجتماعي.
- في الكتاب نقاش حول التنمية الاقتصادية، يقدم للطلاب منظوراً حول المشاكل الموجودة ضمن خطط التنمية الاقتصادية (الفصل 6).
- هناك مادة جديدة حول الإرهاب (الفصلين 11 و 13)، والعبودية في الاقتصاد العالمي (الفصل 2)، وهي مادة تتناول القضايا المرتبطة بعالم اليوم.
- هناك نقاش مستفيض حول النزاعات العرقية والتطهير العرقي (الفصل 10)، ودور ومعنى النقود (الفصل 1، 2، 3، 4)، وخصخصة العسكر (الفصل 4)، وهو نقاش يعطي عمقاً أكبر للنقاشات داخل غرف الدراسة الجامعية.
- كذلك توجد مقدمات موسعة في الأجزاء 1، 2، و3.

متوفر أيضاً للكاتب:

نقاط حوار حول القضايا العالمية، وهو مجموعة كتابات تضم 29 تجربة مرتبطة بفصول الكتاب وموضوعة من أجل إغناء النقاش والتفكير حول القضايا العالمية التي تحمل أثراً مباشراً على حياتنا اليومية. متوفر بغلاف مع الكتاب باستخدام تغليف ISBN 1-44488-0205

موقع إلكتروني مرافق: وهو موقع يتم تحديثه بانتظام من قبل الكاتب ويقدم قراءات إضافية. توجد فيه أيضاً قائمة موسعة لعدد من المواقع الإلكترونية التي تعنى بالهموم العالمية بما فيها معلومات حول موارد الدول والشركات والإعلام العالمي إضافة إلى خرائط. هناك صفحة تحديثات عالمية ترتبط بالأنباء والمقالات التي تظهر حول القضايا العالمية إضافة إلى مناهج دراسية وتمارين ومهمات ونقاشات وأسئلة وغيرها. زوروا الموقع الإلكتروني www.ablongman.com/robbins3e





المشاكل العالمية
وثقافة الرأسمالية

Global Problems and The Culture of Capitalism



الأهليّة للنشر والتوزيع
e-mail : alahlia@nets.jo

الفرع الأوّل (التوزيع)
المملكة الأردنية الهاشمية ، عمّان ، وسط البلد ، بجانب مطعم القدس - بناية رقم 12
هاتف 4638688 6 00962 ، فاكس 4657445 6 00962

الفرع الثاني (المكتبة)
عمّان ، وسط البلد ، شارع الملك حسين ، بجانب البنك المركزيّ ، مكتب القاصة - بناية رقم 34

مكتب بيروت
لبنان ، بيروت ، بئر حسن ، شارع السفارات
هاتف : 824203 1 00961 ، مقسم 19

◆

المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية

تأليف: ريتشارد اتش. روبنز

ترجمة : فؤاد السروجي / الأردن   مراجعة وتدقيق : عماد عمر / الأردن

الطبعة العربية الأولى ، 2008

◆

الغلاف : علي الحسيني 99782270 7 00962 ، عمّان ، الأردن



الصف الضوئي : إيمان زكريا - 079/5349156

ريتشارد اتش. روبنز

المشاكل العالمية و ثقافة الرأسمالية

ترجمة الطبعة الثالثة

ترجمة: فؤاد سروجي

مراجعة وتدقيق: عماد عمر



جدول المحتويات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الحادي عشر
الاحتجاجات المضادة للنظام 551

الفصل الثاني عشر
الدين والاحتجاجات المضادة للنظام 595

الفصل الثالث عشر

تمهيد

على مدى الأربعمائة إلى الستمئة سنة التي سبقت، شهدت معظم أجزاء الكرة الأرضية انتشار حضارة ومجتمعات تكرس الفكرة التي انطلقت من معظم أنحاء أوروبا والتي تعتبر التجارة والاستهلاك مصدرين أساسيين للعيش الكريم. وتعتبر هذه الحضارة، وهذه المجتمعات، من نواحٍ عدة من أنجح ما شهده العالم حتى الآن. وتشهد تقنيتها وثروتها وقوتها على هذا النجاح. ولكن الأمر لم يخل من مشاكل رافقت هذا التوسع والانتشار وهي مشاكل نتجت عن تنامي حالة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتدمير البيئي والقلاقل الاجتماعية والمجاعات التي أصابت أعداداً كبيرة من البشر.

وينظر معظم أبناء هذه الحضارة، وهذه المجتمعات، إلى تلك المشاكل على أنها بعيدة عنهم أو أنها تحديات يتوجب عليهم مواجهتها. ومع ذلك يوجد احتمال بأن تكون تلك المشاكل التي تهدد بإلغاء جميع ما حققته هذه الحضارة من إنجازات، متأصلة في صلب هذه الحضارة نفسها. وهذا الاحتمال هو ما سنقوم باستكشافه عبر هذا الكتاب.

وقد انبثق مخطط هذا الكتاب قبل سنوات قليلة عندما شاركت زملائي في جامعة ولاية نيويورك ببيتسبورغ، جيمس أرمسترونغ ومارك كوهن، في تطوير مساق دراسي حول المشكلات العالمية. فقد أردنا أن نوجد مساقاً يمكنه مساعدة الطلاب على فهم القضايا العالمية الرئيسة التي يشاهدونها في وسائل الإعلام مثل مشاكل ما يسمى بالانفجار السكاني والمجاعات والتدمير البيئي لكوكب الأرض وظهور أوبئة جديدة وانتشارها، إضافة إلى ما يسمى بالنزاعات العرقية والإبادة الجماعية والإرهاب والاحتجاجات الاجتماعية. وقد تعلمنا بسرعة بأنه ومن أجل إنجاح المساق، يتوجب

علينا التغلب على الآراء التي يحملها الطلاب من ناحية تركيزهم على الإثنية، وهي الآراء تعززها التغطية الإعلامية للأحداث العالمية. كذلك احتجنا إلى تعويض نقص المعلومات في خلفية معظم الطلاب حول النواحي المتعلقة بعلم الإنسان والتاريخ والاقتصاد، وهي معلومات أساسية في تفهم جذور المشكلات التي سنقوم بدراستها. وأخيراً احتجنا إلى إيضاح أن هذه المشاكل التي درسناها كانت مناسبة للطلاب من حيث أنها يمكن أن تؤثر عليهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن الأعمال التي يقومون بها، الآن أو في المستقبل، ستحدد المدى التي يمكن أن نصل إليه في معرفة أصول هذه المشكلات، إذا ما أردنا معالجتها. وقد انبثق شكل الكتاب عبر الجهود التي بذلناها للتعامل مع هذه القضايا التربوية ومع التفاعلات التي أثارتها تلك الجهود داخل الصفوف الدراسية.

ما يركز عليه الكتاب

يمكننا تلخيص توجهنا في هذا الكتاب كما يلي: لقد انبثقت عبر القرون الخمس أو الست الماضية ثقافة مميزة، أو طريقة في الحياة، يهيمن عليها إيمان بالتجارة والبضائع الاستهلاكية كونها مصدراً للرزق والعيش الكريم. وقد ازدهرت هذه الثقافة في أوروبا الغربية ووصلت مرحلة نضجها في الولايات المتحدة ثم انتشرت إلى معظم ما تبقى من أصقاع الأرض، موجدة في طريقها ما يطلق عليه علماء علم الإنسان وعلم الاجتماع والمؤرخون النظام العالمي. ويختلف الناس حول العوامل الجوهرية التي أثرت في تطور مثل هذا النظام وحول ما إذا كان ينبغي اعتباره نظاماً فريداً في التاريخ، رغم أن معظمهم يتفقون على بعض الأفكار الأساسية. ومن بين أهم هذه الأفكار تلك الفرضيات القائلة بأن القوة الدافعة وراء انتشار النظام العالمي المعاصر كانت الرأسمالية الصناعية ورأسمالية الشركات، وأن هذا الانتشار يرتبط بطريقة ما بالنتيجة التي وصل إليها العالم؛ وهي الانقسام إلى أمم غنية وأمم فقيرة أو إلى مناطق ثرية ومتطورة وصناعية ومناطق هامشية متخلفة وغير صناعية تعتمد في رزقها على الغير.

وقد رافق انتشار النظام الرأسمالي العالمي إيجاد أنماط مميزة من العلاقات الاجتماعية، وطرق للنظر إلى العالم ووسائل لإنتاج الغذاء وأنظمة غذائية للحمية ونماذج صحية ومرضية وعلاقات مع البيئة وغيرها. ولكن انتشار هذه الثقافة لم يمضِ بدون تحدٍّ. فقد ظهرت هناك مقاومة على شكل تحركات، مباشرة وغير مباشرة، بدءاً بالتحركات

السياسية والدينية ومروراً بالاحتجاجات الاجتماعية إلى التمرد والثورة. من بين الأسئلة التي يعرضها هذا الكتاب أسئلة تتعلق بكيف ولماذا تطورت هذه الحضارة الرأسمالية، وما هي الأسباب التي أدّت ببعض الجماعات إلى مقاومتها والاستمرار في مقاومة امتدادها وتطورها ؟

إن الأجوبة على تلك الأسئلة مبنية على فرضيات معينة. أولاً إن المبدأ الأساسي في علم الإنسان هو أن العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية والتاريخية هي التي تحدد وجهة نظر أي إنسان تجاه ظاهرة معينة. وهذا الأمر يصح أيضاً بالنسبة لهؤلاء الذين يشاركون في حضارة الرأسمالية، والذين وضعوا رؤية لهذه الأحداث العالمية التي نشارك فيها. بالنتيجة، تنزع هذه الآراء والأفكار من جانب إلى آخر لأن تكون مرتكزة حول النظرة العرقية، أي أن الناس يصفون الأحداث ويقيمونها ويحكمون عليها فقط من خلال منظور ثقافي محدد. ولعل من بين أهم الأهداف التي يسعى علم الإنسان لتحقيقها هي تعليم طرق تجنب التمحور حول المبدأ العرقي وتقدير أهمية تفهم معتقدات وسلوكيات الآخرين من منظورهم هم وليس فقط من منظورنا، وهذا المفهوم يطلق عليه علماء علم الإنسان النسبية الحضارية. إلى حدٍّ ما تبقى مسالة التمحور حول العرقية مسألة لا يمكن تجنبها، وعلى الشخص الذي يقوم بتفسير الأحداث الدولية، أكان صحفياً، أم اقتصادياً أم عالِم اجتماع أم باحث في علم الإنسان، أن يجعل هذه الأحداث قابلة للاستيعاب من قِبَل الأشخاص الذين يستهدفهم هذا الشخص في كتاباته. وفرضيتنا هنا هي أنه من أجل تخفيف التعصب الحضاري، علينا أن ندرك أن نظرتنا للأحداث تتأثر جزئياً بثقافتنا، وأنه لهذا السبب علينا أن نضع ثقافتنا موضع التحليل.

ثانياً: نحن نفترض أن فهم الأحداث الدولية يتطلب منا إدراك أنه لا يوجد ثقافات أو مجتمعات معاصرة مستقلة عما يطلق عليه علماء الإنسان «النظام العالمي» . وأن كل من هذه المجتمعات والثقافات تقع في مركز هذا النظام أو على أطرافه. ولعل استخدام مثل هذا المصطلح، الذي يشير إلى أجزاء مختلفة من العالم، يتيح لنا المجال لتجنب الفروقات المفعمة بالقيم والمتضمنة في استخدام مصطلحات أخرى مثل نامية أو غير نامية، حديثة أو تقليدية، عالم أول ثاني وثالث... وغيرها.

وغالباً ما يقوم منظور الأنظمة العالمية بإدخال تصنيف ثالث نصف هامشي للإشارة إلى تلك الدول أو الأمم أو المناطق التي تتحرك نحو المركز أو التي تتحرك إلى خارج المركز. إلا أن هذه الفروقات تساعد الناس على إدراك أن بإمكان الدول التحرك من تصنيف إلى آخر. على سبيل المثال: هيمن منظرو النظام العالمي التابعون للدول الثلاث هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة طوال الأربعة قرون الماضية، وهي دول بدأت شبه هامشية بالنسبة للنظام العالمي.

ثالثاً: نحن نفترض أن الأحداث والتحركات العالمية لا يمكن فهمها بشكل كاف دون أخذ الأحداث التي سبقتها بعين الاعتبار، إذ أن علينا تطوير منظور تاريخي، فنحن على سبيل المثال نعيش في حقبة من التاريخ الإنساني تحددها سلسلة من الأحداث التي بدأت منذ أربعمئة إلى خمسمئة عام، أطلق عليها في ذلك الحين اسماً فضفاضاً هو الثورة الصناعية. ولأن كل واحد منا عاش مرحلة معينة من ذلك التاريخ، فإننا نميل إلى التسليم جدلاً بأن العالم كان كما هو عليه اليوم. إلا أن النظام العالمي الصناعي الحديث، يعتبر ضمن المصطلحات التاريخية، حدثاً جديداً. كما أننا وبسبب تركيبتنا الحياتية ومحدودية أعمارنا نجد أنفسنا مخدوعين بفكرة اعتبار الستين أو السبعين أو الثمانين عاماً فترة زمنية طويلة، رغم أنها تعتبر في منظور التاريخ الإنساني لحظة عابرة. فقد عاش البشر لمعظم فترة وجودهم على وجه الأرض ضمن مجموعات من الصيادين وجامعي الغذاء، وعاشوا لمدة أقصر كمزارعين وحديثاً فقط أخذوا يعيشون كصناعيين وعُمّال يعملون برواتب. ولكن هذه الثورة الصناعية غيرت العالم والمجتمعات البشرية بطريقة لم تغيرها أي أحداث من قبل، ولا يمكننا فهم الأحداث والقضايا والمشاكل التي تعصف بنا اليوم دون أن نفهم كيف ولماذا حدثت الثورة الصناعية.

سوف يكون واضحاً أن انبثاق الرأسمالية يمثل حضارة من أنجح الحضارات التي تم تطويرها من حيث توفير الراحة والرفاه لأعداد كبيرة من البشر، إلا أنها لم تكن ناجحة إلى هذا الحد في دمج الجميع ضمن معيار واحد. ولعل فشلها هذا يعتبر أحد أهم معضلاتها. لقد حلت الرأسمالية مشاكل إيجاد الغذاء لأعداد هائلة من البشر، وليس لجميعهم بالتأكيد، كما أنها عملت على تطوير أدوات تقنية مدهشة ومعقدة وأوجدت

مستوى غير مسبوق للاتصالات العالمية، ووحدت الناس ضمن مساعٍ ومسارات مشتركة لم تسبقها في ذلك أية حضارة، ومع ذلك فسيبقى علينا أن نرى عندما يوضع حساب الموازين إذا كانت هذه الرأسمالية تمثل خلاصة التطور كما يزعمون.

شكر وعرفان

لقد أسهم العديد من الناس في كتابة هذا الكتاب، وكنت قد ذكرت للتو زميلاي جيمس أرمسترونغ ومارك كوهن. وهناك آخرون أذكر منهم الفرد روبنز، ومايكل روبنز وراشيل دوتي وتوم موران وفيليب ديفيتا وغلوريا بوبي ودوغلاس سكوب وإدوراد شامبين وفنسنت كاري ولاري سوروكا وإيلين فيتز باتريك وآن كيماج ومايكل ميرندا وجون هيس وجان رينالدي وتينا شارلاند وتيم هارينت ودافني كوتزر ومونيكا فان بوسكوم وراسل كلاينباخ وبيغي ليندسي وآرت أورم وسام بولدوين وماري تيرنر.

كذلك أوجه شكري إلى أعضاء قائمة البريد الإلكتروني إتش وورلد (H-world)، وأخص منهم بالذكر باتريكماننغ، منسّق العمليات وريتشارد وينكل منسّق عمليات قائمة أكتيف-إل (Activ-L) للبريد الإلكتروني وجميع مساهميها. كذلك أشكر جميع الطلاب الذين استخدموا نسخة أو أخرى من هذا الكتاب وقدموا لي تغذية راجعة لا تقدر بثمن. أيضاً أرغب أن أشكر جميع من قاموا بمراجعة هذه النسخة من الكتاب وهم: فون. إم. بريانت جوينور من جامعة تسكاس (A & M)، وكليفورد. أي. غريفن من جامعة ولاية نورث كارولينا، ودافيد هووس من جامعة كونكورديا وستيفن ووتن من جامعة أوريغون. كذلك أشكر الذين راجعوا النسخة الأولى من الكتاب وهم: جون أغويلار، وشارلز. أو. إيلينباوم وسينثيا محمود وريتشارد مور وجون أولسون وديف وينثر، وأيضاً الذين راجعوا النسخة الثانية وهم: اليوت فراتكين من كلية سميث، وجيمس لوكي من جامعة وسترن واشنطن ولويس فيفانكو من جامعة ميزمونت.

كما أنني مدين بشكل خاص إلى سيلفيا شيبارد لدعمها هذا المشروع، وإلى سارة كيلباو، وجنيفر جاكوبسون وآنيت باغليارو من مؤسسة ألين وبيكون اللواتي أسهمن في مراجعتهن لهذا الكتاب بتسهيل لغته للقراء. وأوجه شكري الخاص إلى آمي وريبيكا

اللتان تحملتا بتفهم كبير فترات عزلتي التي فرضتها على نفسي. ولا ضرورة أن أذكر هنا أن الشكل النهائي لهذا الكتاب أكان للأفضل أم للأسوأ جاء نتيجة لقراراتي أنا.

أرحب بكل تعليقات القراء واقتراحاتهم وأسئلتهم، ويمكنهم الاتصال بي على بريدي الإلكتروني: Richard.robbins@plattsburgh.edu أو عبر الموقع الإلكتروني لهذا الكتاب: http://faculty.plattsburgh.edu/richard.robbins/legacy .

الجزء I

المستهلك، العامل، الرأسمالي والدولة القومية في مجتمعات النمو المضطرد: مقدمة

«ما هو الفرق في التأثير على فهمنا للعالم لو نظرنا إليه كنظام كلي جامع بدلاً من كونه مجموعة من الثقافات والمجتمعات المستقلة. وماذا لو فهمنا بشكل أفضل كيف تطورت هذه الكلية مع الزمن، ولو ذكرنا أنفسنا بجدية واجبنا بأن ننظر إلى التجمعات الإنسانية على أساس أنها تجمعات مرتبطة ببعضها البعض في علاقات متشابكة لا سبيل لقصمها أو الخلاص منها، سواء كانت تلك التجمعات قريبة أم بعيدة» .

- إيريك وولف، أوروبا والشعوب التي ليس لها تاريخ

في ديسمبر/ كانون الأول 1910، أو قريب منه، كتبت الروائية فرجينيا وولف أن الشخصية الإنسانية قد تغيرت[1]. كما ذكر الفرنسي إندريه غيغفريد خلال زياراته المتكررة إلى الولايات المتحدة، مشيراً إلى الشيء نفسه «لقد ظهر مجتمع جديد في أميركا، وليس واضحاً إن كان الأمر قد حدث في 1901 أو 1904، إلا أنه أصبح ملاحظاً 1914 وواضحاً جداً في عامي 1919 و 1925. كذلك اقترح صامويل شتراوس، وهو صحفي وفيلسوف كان يكتب في أعوام العشرينات من القرن العشرين، استخدام

(1) هذه العبارة التي استخدمت بشكل واسع فيما بعد ظهرت في مقال بعنوان «مستر بينيت ومسز براون» ضمن مجموعة سرير الموت للقبطان وغيرها من المقالات، ولكنها جاءت في الأصل كجزء من ورقة قرأها وولف أمام قسم (The Heretics) في كامبريدج يوم الثامن عشر من أيار/ مايو 1924 وورد فيها: «في ديسمبر/ كانون الأول 1910، أو قريب منه، تغيرت الشخصية الإنسانية، وجاء هذا التغيير فجائياً ومحدداً... ولكنه رغم ذلك كان تغييراً اعتباطياً. ودعونا نؤرخه حوالي العام 1910» .

مصطلح «الاستهلاكية» لوصف هذه الطريقة الجديدة في الحياة التي ذكر أنها أوجدت إنساناً يحمل «فلسفة في الحياة تلزم البشر بإنتاج أشياء أكثر وأكثر – أي هذه السنة أكثر من السنة التي سبقتها وأكثر في السنة التي تليها وهكذا. كما أنها فلسفة تشدد على قيمة مستوى الحياة أكثر من القيم الأخرى» .

وتابع شتراوس يقول: من الناحية الأخلاقية، يبدو واضحاً أن الأميركيون أصبحوا ينظرون إلى مستوى معيشتهم على أنه شيء مكتسب ومقدس، سيقومون بالدفاع عنه مهما كلف الثمن. وهذا يعني أنهم جاهزون لتقديم تنازلات عقلانية أو حتى أخلاقية كثيرة من أجل الحفاظ على هذا المستوى.

لا يوجد شك في أن أميركا قد شهدت خلال نصف القرن الممتد من 1880 وحتى 1930، نقلة رئيسة في درجة ومستوى استهلاك البضائع، ويعني هذا شراء واستخدام وطرح ما أطلق عليه الكوميدي جورج كارلين اسم «البضاعة» . فقد نمى الإنتاج الغذائي بنسبة تقارب 40٪ بين عامي 1809 و 1905، وكذلك تضاعف إنتاج الألبسة الجاهزة للنساء وللرجال، بالإضافة إلى إنتاج المجوهرات ما بين عامي 1890 و 1900 وارتفع إنتاج المصابيح الكهربائية والأواني الزجاجية من 84,000 طن في 1890 إلى 250,563 في 1914. وفي 1890 تم بيع 32,000 بيانو موسيقي في الولايات المتحدة وارتفع هذا الرقم إلى 374,000 مع حلول 1904 (ليش 16:1993).

وخلال هذه الفترة، احتلت صناعة العطور المرتبة 10 من بين الصناعات الكبرى في البلاد، فقد ارتفعت مبيعات المخازن الكبرى لبيع العطور من 84,000 ألف دولار إلى 522,000 ألف دولار ما بين عامي 1914 و 1926. كما ارتفعت صناعة الساعات من 34 مليون إلى 82 مليون خلال عشر سنوات، ومع حلول أواخر عقد العشرينات من القرن العشرين كان واحد من كل ستة أميركيين يملك سيارة.

بالطبع، إن هذه الأرقام تعتبر مقزِّمة أمام ما يستهلكه الأميركيون وغيرهم اليوم، فقد توسع الاستهلاك الوطني والعالمي بتسارع غير مسبوق خلال القرن العشرين ووصلت النفقات الخاصة والعامة إلى 24 تريلليون دولار في 1998 وهو رقم يعادل

ضعف المستوى الذي كان عليه في 1974 وستة أضعاف الاستهلاك في 1950. في 1900، لم تكن النفقات الاستهلاكية تتعدى 1.5 تريلليون دولار (المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1998). أما اليوم فتوجد في الولايات المتحدة أعداد من السيارات بالقدر الذي يوجد فيها أشخاص يحملون رخص قيادة سيارات، فيما يكد باقي العالم من أجل اللحاق بها بكل الطرق.

ولكن، على الرغم من أن معدلات الاستهلاك لم تكن في المستوى الذي وصلت إليه اليوم، إلا أن مطلع القرن العشرين يتميز بكونه شكّل المرحلة الأولى فيما أطلق عليه آرنست جيلز اسم «مجتمع النمو المضطرد»، كما أوجد نوعاً جديداً من الثقافة التي نسميها اليوم ثقافة الاستهلاك الرأسمالي.

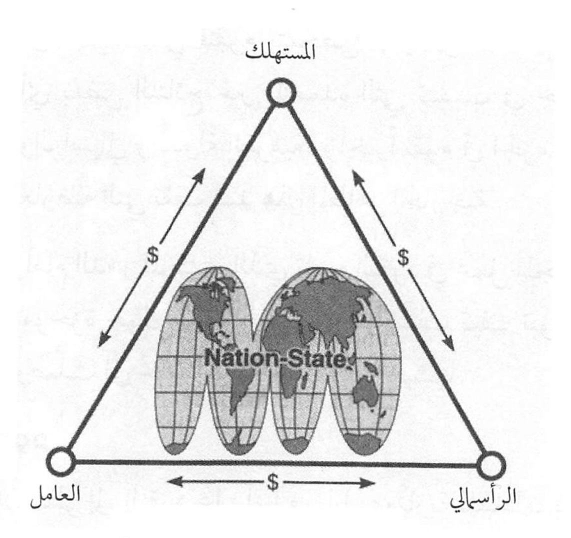
قد شكل ظهور مجتمع النمو المضطرد والثقافة الرأسمالية، مرحلة جديدة ضمن العملية التاريخية الجارية التي كانت قد انطلقت منذ القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر. ولعل خلق هذا النوع من البشر الذي يسمى المستهلك هو ما ميز هذه المرحلة التي جاءت بعد ظهور فئتين فريدتين من البشر عبر التاريخ هما: الرأسماليون والعُمّال. بالطبع، كان التجار موجودين منذ آلاف السنين كما أن الناس كانوا يعملون لإنتاج البضائع واستهلاك ما ينتجوه منها، ولكن لم يحدث أبداً عبر التاريخ أن وجد مجتمع مؤسس على هذه الفئات من الناس: الرأسمالي الذي يعمل لهدف وحيد هو استثمار المال وجمع الأرباح، والعامل الذي لا يملك وسيلة للعيش إلا جهده وتعبه، والمستهلك الذي جعل هدفه الوحيد شراء الخدمات والبضائع واستهلاكها بكميات متزايدة.

في واقع الأمر، يلعب جميع الأميركيين في بعض مراحل حياتهم أدوار المستهلكين، أو العمال أو الرأسماليين. وهم كمستهلكين يقومون بشراء الأشياء، وكعمال يعملون من أجل تحصيل الرواتب، وكرأسماليين يستثمرون أموالهم في البنوك، وفي سندات التأمين وخطط التقاعد والأسهم التي يشارك فيها عدد يصل إلى أكثر بقليل من نصف العائلات الأميركية، أكان مباشرة أو من خلال حسابات الاستثمار، وكذلك في التعليم وغيرها من المشاريع التي يتوخّون منها تحقيق الربح. ولعل ما يربط بين جميع هذه الأدوار، وبالتأكيد ما يربط هذه الحضارة بأكملها، هو المال أو النقود.

لكل حضارة أسلوبها المميز وعناصرها وطقوسها وأدواتها التي تحدد لأعضائها ما هو مهم في هذه الحياة. فقبائل الدوجون في غرب إفريقيا تشرح وجودها من خلال فنونها، وكذلك يصف سكان جزيرة بالي في إندونيسيا وجودهم عبر المسرح والموسيقى. وينشغل أهالي جزر تروبرياند في تجميع البطاطا الحلوة وتبادل العقود والأساور المصنوعة من الصدف كجزء من طقوسهم. أما قبائل الإزتك في المكسيك فقد اشتهرت بالقرابين البشرية التي كانت تقدمها. وكان الجاموس يشكل العنصر الأساسي في حضارة سكان السهول الأصليين في أميركا. وهكذا فإن العنصر الأساسي في الحضارة الرأسمالية هو المال، حيث يرغب المستهلكون في إنفاق ما استطاعوا منه، ويجهد العمال للحصول على ما يستطيعون منه، ويعمل الرأسماليون على استثمار الأموال من أجل الحصول على مردود أعلى. وفي هذا الصدد يصف جاك وذرفورد (1997: ص11) العلاقات، ليس فقط بين البائعين والشارين في الأسواق أو بين الموظفين والعمال في أماكن العمال، بل يتعدى ذلك إلى وصف العلاقات بين الأهل وأطفالهم وبين الأصدقاء بعضهم البعض، وبين السياسيين والناخبين والجيران وبين الكنيسة وأتباعها. تشكل النقود المؤسسات المركزية للاقتصاد الحديث وللأسواق الحديثة، وتتجمع حولها المؤسسات اللاحقة الأخرى كالقرابة والدين والسياسة، كما أنها تعتبر لغة التجارة في العصر الحديث.

ويكتب الاقتصادي روبرت غوتمان (1994:ص17) أنه من بعد الحب والخوف، لا توجد أية قوة دافعة أخرى في حياتنا أكثر من النقود. فهي الطريقة الوحيدة التي يمكنك بواسطتها قانونياً الحصول على البضائع والخدمات والأشياء الثمينة، كما أنها، وإلى الحد الذي نقوم بإنفاقها، تحتم علينا التنافس مع بعضنا البعض من أجل الحصول عليها مرة أخرى.

يمكن تفهم طريقة عمل الحضارة الرأسمالية على أنها مجموعات من العلاقات التي تربط بين الرأسماليين والعمال والمستهلكين، عبر السعي وراء النقود، كل يعتمد في ذلك على الآخر، وكل يضع مطالبه أمام الآخر، في نفس الوقت وربما يدخل في نزاع معه. ضمن هذه البيئة الحضارية، تلعب الدولة القومية، من بين مهماتها الأخرى، دور الوسيط الذي يضبط إيجاد الأموال وتدفقها ويضع ويطبق القوانين التي تتحكم في تفاعلاتها. (ويعتبر الشكل 1.1 نموذجاً مبسطاً لذلك، ولكنه يحدد الملامح الأساسية والأسلوب الفريد للحضارة الرأسمالية).



الشكل 1.1: أنماط العلاقات في حضارة الرأسمالية

إلا أن النقود تشكل بوضوح المفتاح لفهم هذه الحضارة، ويذكر جاكوب نيدلمان (1991: ص ص40-41) في زمان ومكان آخر ما يلي:

> لا يرغب كل إنسان في المال قبل كل شيء، فبعض الناس يرغبون بالخلاص أو يسعون وراء الخلاص والجمال والنفوذ والقوة والمتعة والازدهار والتفسيرات والطعام والمغامرات والغزو والراحة. ولكن ما بين هنا وهناك، تبقى النقود بحد ذاتها وليس ما يمكن أن تشتريه، مطلباً لكل إنسان. فالنفقات المادية لطاقة الإنسان لا تمر إلا عبر النقود... لذلك إذا أراد المرء أن يفهم الحياة، فإن عليه أن يفهم المال في المرحلة الحالية من التاريخ والحضارة.

والمرء بحاجة إلى النقود باعتبارها وسيلة للتبادل. ولكي يؤدي أي نظام وظيفته، فإنه يحتاج إلى تزويد متواصل بالمال وذلك من أجل استمرار نموه. لماذا الأمر على هذا الشكل؟ لا يبدو الجواب ظاهراً لدى العديد من الاقتصاديين ولكن هؤلاء يعلمون تمام العلم أنه إذا توقف سيل النقود فإن النظام بأكمله ينهار ويدخل في فوضى اقتصادية وسياسية واجتماعية عارمة. وفي حقيقة الأمر، إن جميع المواضيع التي يبحثها هذا الكتاب، ترتبط بطريقة أو بأخرى بالنقود وبسعي الناس للحصول عليها.

ويكرس الجزء الأول من الكتاب لتحديد التفاعل بين المستهلك والعامل والرأسمالي والدولة القومية، وكيف يتوجب على كل من هؤلاء أن يعمل من أجل ضمان

عمل المجتمع. أما في الجزء الثاني فنقوم بتفحص ما يطلق عليه الاقتصاديون المظاهر الخارجية للسوق: أي بعض النتائج غير المتعمدة التي تتسبب في حدوث التفاعل بين المستهلك والعامل والرأسمالي والدولة القومية. وأخيراً نقوم في الجزء الثالث من الكتاب باستكشاف مدى المعارضة التي تقف ضد هذه المظاهر الخارجية.

ولكن أولاً، وأمام الدور المركزي الذي تلعبه النقود في عمل المجتمع بكامله، دعونا نبدأ بعرض مقدمة موجزة حول طبيعة النقود، ونستكشف كيف تبوأت النقود مكانتها من الأهمية، بحيث وصلت إلى تحديد كيفية الحياة التي نعيشها.

مقدمة عن النقود

من الشائع أن ننظر إلى النقود على أنها وسائل معيارية للتبادل، بمعنى أنها مادة أو أداة يتم من خلالها المقارنة والمتاجرة بالبضائع والخدمات. ولكن أن ننظر إلى النقود فقط من خلال هذا المعيار، يعني أن نقلص من أهميتها الحقيقية. ولعل من الأفضل أن نعتبر النقود حجر الفلاسفة الحديث، وهو الحجر الذي كان السحرة والكيميائيون في الزمن القديم يسعون إليه لأنه يمتلك القدرة على تحويل المعادن الأساسية إلى ذهب، أو تحويل أي شيء يعتبر عديم القيمة إلى شيء ثمين.

ولكي نستطيع تقدير سحر النقود، علينا أن نعير أكثر اهتمامنا إلى أن التوجه الأساسي في حضارة الرأسمالية هو أن ضرورة حفاظها على نموها الاقتصادي، أي أن على الناس أن تبيع وتنتج وتستثمر وتربح في السنة الحالية أكثر من السنة السابقة، وفي السنة القادمة أكثر من السنة الحالية.. فالفشل في الحفاظ على النمو يمكن أن يهدد أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع بأكمله، إذ لا يعود بمقدور الناس تسديد ديونهم، وتنهار البنوك ويفقد الملايين وظائفهم، وتتعرض ملايين الأعمال للإفلاس إضافة إلى العديد من العواقب الأخرى. وبعيداً عن بعض الفترات القليلة الملحوظة من الانكماش الاقتصادي، مثل الفتور الاقتصادي الكبير الذي شهدته أعوام الثلاثينات من القرن العشرين عبر أنحاء العالم، والركود الذي وقع في أوائل الثمانينات من القرن نفسه، والانهيار المالي الذي شهدته بعض دول آسيا في 1996، استطاع العالم، بشكل عام، أن يقدم أداءً معقولاً في الحفاظ على النمو الاقتصادي رغم التفاوت في النجاح بين منطقة وأخرى.



كان الكيميائيون يعتقدون أن حجر الفلاسفة، الذي شهرته حديثاً قصص هاري بوتر، يمكنه أن يحول معدناً لا قيمة له إلى ذهب، ويجعل من شيء لا قيمة له شيئاً ثميناً. ومن خلال تبني العملة الورقية كوسيلة للتبادل، استطاعت حضارة الرأسمالية أن تخترع حجر فلاسفة جديد، يمتلك كل عناصر القوة التي سعى إليها السحرة في الزمن القديم.

التقليد المتبع في قياس النمو الاقتصادي هو قياس الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير هو قياس للقيمة المالية لجميع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها وبيعها في فترة زمنية محددة. ويظهر الجدول 1.1 والشكل البياني 1.2 النمو السنوي للناتج المحلي العالمي خلال الألفيتين الزمنيتين السابقتين.

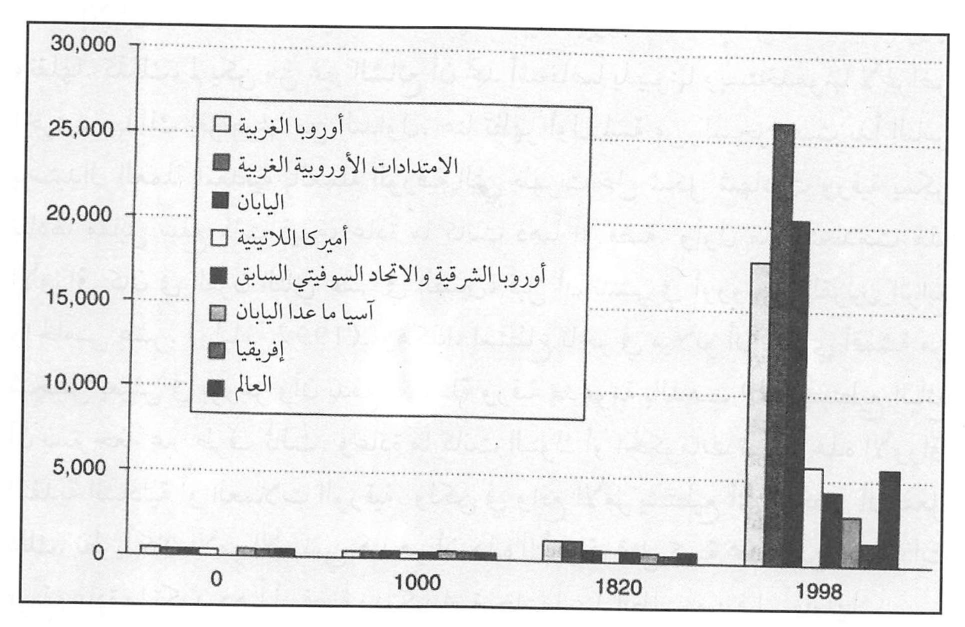
الجدول 1.1: مستوى ودرجة نمو الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد في العالم وفي المناطق الجغرافية الرئيسية بين عامي صفر و1998

المنطقة	0	1000	1820	1998	0–1000	1000–1820	1820–1998
	مستوى النمو 1990 دولارات عالمية				المعدل السنوي معدل نمو مركب		
أوروبا الغربية	450	400	1,232	17,921	0.01–	0.14	1.51
الامتدادات الغربية (الولايات المتحدة – أستراليا)	400	400	1,201	26,146	0	0.13	1.75
اليابان	400	425	669	20,413	0.01	0.06	1.93
أميركا اللاتينية	400	400	665	5,795	0	0.06	1.22
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً	400	400	667	4,354	0	0.06	1.06
آسيا (بدون اليابان)	450	450	575	2,936	0	0.03	0.92
إفريقيا	425	416	418	1,368	0	0	0.67
العالم	444	435	667	5,709	0	0.03	0.95

مأخوذة عن كتاب آنجوس ماديسون (Angus Maddison): الاقتصاد العالمي: منظور ألفي المركز التنموي لتنظيم التعاون الاقتصادي والتنمية باريس 2003:ص38.

وعبر مدة زمنية طويلة، وتحديداً خلال القرنين الماضيين، أظهر الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العالمي، وخاصة بين الدول التي انبثقت عن أوروبا مثل (الولايات المتحدة وأستراليا). ودول أخرى مثل اليابان، تميزاً كبيراً بلغت فيه زيادة البضائع المستهلكة والمنتجة والثروات المكتسبة ثلاثمئة ضعف، مما جعل المواطن الدولي اليوم أغنى بتسعة أضعاف عن نظيره الذي عاش قبل مئتي سنة، حتى أن هذه الزيادة تضاعفت في معدلها خمسة وعشرين مرة خلال الفترة نفسها لدى بعض الأشخاص.

لم يتسنى لمثل هذه الزيادة أن تحصل لولا وجود زيادة منتظمة في المخزون المالي، إذ لولا هذه الزيادة لما استطاع الناس إيجاد وسائل للشراء بشكل أكثر، ولما استطاع الموظفون أن يدفعوا مبالغ أكبر، واستطاع الرأسماليون كذلك تحقيق أرباح أكبر. ولكن كيف يمكن زيادة المخزون المالي؟ من أين تأتي النقود ومن الذي يوفر لها قدرتها السحرية؟ هناك ثلاثة خطوات واكبت ظهور النقود كحجر فلاسفة حديث.



الشكل 1.2: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للشخص الواحد/ بالمنطقة بين عامي صفر و1998.

الخطوة الأولى: تطور نقود السلع

لعل استخدام الأشياء كوسيلة للتبادل، يعتبر قديماً قدم التجارة فقد عرف عن المجتمعات الصغيرة عبر العالم استخدامها للأصداف والفراء والأشياء الثمينة الأخرى على شكل نقود. كما يمكن تتبع تاريخ استخدام المعادن الثمينة كواسطة للتبادل إلى 5000 سنة من التاريخ في آسيا الوسطى، وكذلك تتبع استخدام العملة المعدنية إلى القرن السابع قبل الميلاد. وهذه الأشياء ليست إلا أمثلة عن «نقود السلع» التي تعرّف بأنها نقود تحمل قيمة بحد ذاتها تتجاوز قيمتها التبادلية. وهكذا يمكن للمعادن الثمينة المستخدمة في سبك العملات المعدنية أن تستخدم في صناعة المجوهرات وغيرها من الأشياء الفنية الجميلة.

وبشكل عام، تتساوى قيمة العملات المعدنية مع قيمة المعادن المستخدمة في تصنيعها. وبهذا فإن استخدام العملات المعدنية في التجارة تتضمن تبادل شيء ذي قيمة (مثل قميص) بشيء يحمل قيمة موازية (مثل ما يقابله من الذهب).

إلا أن العملات المعدنية حملت معها سلبية كبيرة. فقد كان من الصعب تخزينها ونقلها. كذلك، لم يكن من غير الشائع أن تجد أشخاصاً يذيبونها ويستخدمونها لأغراض أخرى، وبذلك يخرجونها من التداول. هنا تظهر أول لمسة من السحر حيث بدأ الناس باستبدال العملة المعدنية بالعملة الورقية التي ظهرت على شكل شهادات ورقية يمكن تبادلها مقابل سلع ذات قيمة، عادةً ما كانت ذهباً أو فضة. وأول ما استخدمت هذه الأوراق كان في القرن الثاني عشر في الصين، قبل أن تنتشر في أوروبا في القرنين الرابع والخامس عشر. (وليامز 1997). وهكذا، استطاع تاجر في ميلانو أن يشتري أقمشة من شخص يعيش في بروغز وأن يدفع له عملة ورقية مدعومة بالذهب الذي يستطيع البائع أن يسترجعه عبر طرف ثالث. وعادة ما كانت البنوك أو الحكومات تصدر هذه الأوراق النقدية التبادلية أو العملات الورقية. ولكن في واقع الأمر يستطيع أي شخص أن يفعل ذلك. نظرياً كان الأمر الأساسي هنا هو أن هذه الأوراق تمثل كمية محددة من عملة ذات قيمة، عادة ما تكون ذهباً أو فضة ويمكن استرجاعها عند الطلب من قِبَل حاملها.

شكل إصدار العملة الورقية خطوة هائلة ساعدت على تسريع النمو الاقتصادي لأنه لم يكن يحمل في طياته أي حدود لكمية الأموال التي يمكن إصدارها. كان الورق هو الخطوة الأولى في مسألة سحر النقود. فمن بعد أن كان الورق لا يحمل أية قيمة، أصبح اليوم يوازي الذهب والفضة وغيرهما من المعادن النفيسة. ويورد الاقتصادي هانز بتسوانغر في أحد كتبه الرائعة بعنوان «السحر والمال نقداً للاقتصاد العالمي على ضوء قصة فاوست للفنان غوتة»: كيف استطاع يوهان ولغانغ غوتة الذي عمل كوزير للمالية في بلاط ويمار، أن يستخدم كتابه الكلاسيكي «فاوست» الذي نشر في جزئين في 1808 و1832 كتعليق على الاقتصاد الصناعي، وأكثر تحديداً على طبيعة المال. كان فاوست الأصلي الذي بنيت عليه القصة، ساحراً وكيميائياً، يقوم بعقد صفقة مع مفيستوفيليس «الشيطان» الذي يشاركه في بناء مجتمع جديد قائم على النقود الورقية. ويبين بنسوانغر أن محاولات الكيميائي لتحويل الرصاص إلى ذهب قد توقفت ليس لأنها كانت عقيمة ولكن لأن الكيمياء قد أثبتت نجاعة كبيرة في أشكال أخرى، مما جعل من تلك الجهود الحثيثة المبذولة لإنتاج الذهب في المختبر أمراً لا ضرورة له. إذ لم يكن من بين أهداف الكيميائي الأساسية من أجل زيادة الثروة تحويل الرصاص بشكل فعلي إلى ذهب، بل كان يكفيه أن

تتحول مادة لا قيمة لها إلى مادة ذات قيمة، مثلاً أن يتحول الورق إلى نقود (بنزوانغر 1994:ص9).

إلا أن مسألة نقود البضائع واجهت بعض المشاكل. أولاً، لم يكن هناك أي ضمان بأن تكون البضائع المستخدمة متساوية في قيمتها في مناطق مختلفة، إذ أن الذهب الذي يساوي قيمة معينة في مكان ما، قد لا يساوي القيمة نفسها في مكان آخر. ثانياً، أن أي شخص يمكنه نظرياً أن يصدر العملات؛ ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، وفي القرن التاسع عشر، كانت هناك 30,000 عملة مختلفة قيد التداول، وكانت تصدرها عدة مؤسسات بدءاً من البنوك إلى مخازن الأدوية. كانت المشكلة تكمن في أن قيمة هذه العملات واعتمادها يظلان غير مضمونين، وقد أثبتت هذه العملات في معظم الأحيان بطلان قيمتها مما أدى إلى تقويض ثقة الناس وإيمانهم بالنقود الورقية.

ثالثاً، وعلى الرغم من أن البنوك والمؤسسات، التي كانت تصدر مثل هذه العملات الورقية، كانت ملزمة بامتلاك ما يعادل قيمة إصداراتها الورقية من الذهب أو الفضة إلا أنها نادراً ما كانت تفعل. وفي الحقيقة، عملت البنوك من أجل تحقيق الأرباح على إصدار عملات على شكل قروض لم يكن يقابلها ما يساوي قيمتها من إيداعات الذهب أو الفضة في الوقت نفسه. فقد كانت البنوك تحقق الأرباح عبر الفوائد التي تفرضها على القروض، بينما كان الناس يملكون أموالاً أكثر للإنفاق. ولكن المشكلة وقعت إثر أفول الازدهار الاقتصادي، حيث بدأ الاقتصاد يتباطأ وبدأ المودعون يطالبون بذهبهم. ولما لم تستطع البنوك تلبية مطالب المودعين نتيجة إصدار عملات ورقية زائدة عما كان بين أيديها، فقد انهارت تلك البنوك والمؤسسات وفقد الناس ودائعهم.

لهذا، كان لربط النقود الورقية بسلعة معينة سلبياته أيضاً، فقد كانت هناك الآلاف من العملات المتضاربة، وقد انهارت البنوك عندما هرع الناس لتحويل عملاتهم الورقية إلى ذهب، وعندما ظهرت تذبذبات غير مقبولة في طرح النقود. إضافة إلى ذلك، إذا ارتبطت النقود بشكل صارم مع سلعة معينة فإن مخزون هذه النقود وبالتالي قوتها الاقتصادية لن تنمو إلا إذا تنامى مخزون السلعة نفسها.[1] وأمام وجود توجه أساسي نحو نمو اقتصادي مستمر تتحول النقود المرتبطة بالسلع لتصبح مشكلة حقيقية.



شكل إصدار العملة النقدية الورقية خطوة كبيرة نحو تعجيل النمو الاقتصادي.

لقد حاولت الحكومة الأميركية معالجة بعض هذه المشاكل عبر إنشاء البنك الاحتياطي الفيدرالي في 1913. وكان الهدف من وراء إنشاء هذا البنك ضبط مسألة عرض النقود والعمل على استقرارها وتوازنها. وكانت النقود الورقية ما تزال مرتبطة بالذهب وكان باستطاعة أي شخص استرجاع ذهبه بتلك الأوراق، ولكن كان باستطاعة البنك الاحتياطي الفيدرالي أن يضمن وجود ما يكفي من الذهب لدى البنوك، أو يضمن حصولها عليه بسرعة من أجل تغطية السحوبات. وكان القانون يقضي بأن يكون لدى تلك البنوك كمية من الذهب مساوية لعشرة في المئة من ديونها الحقيقية، مما يتيح لها الوفاء بما يُطلب منها من الذهب وإيجاد نقود جديدة من خلال الإقراض، إذا أصبح بمقدور تلك البنوك وغيرها من المؤسسات المالية أن تؤمن تسعة دولارات جديدة مقابل كل دولار يودع لديها. ولكن بنك الاحتياط الفيدرالي ظل عاجزاً عن معالجة القيود المفروضة على النمو الاقتصادي من خلال ربط النقود بسلعة ثابتة. وقد تطلب حل تلك المشكلة ضرباً آخر من ضروب السحر إضافة إلى إصدار قانون حكومي آخر.

الخطوة الثانية: الإنتقال من السلعة إلى تسليف النقود

بدأت المرحلة التالية من تطور النقود في 1931 عندما توقفت الولايات المتحدة عن السماح لمواطنيها بتحويل النقود الورقية إلى ذهب، ومع ذلك فقد ظلت قيمة النقود مرتبطة بقيمة الذهب وكانت التبادلات ما تزال تُجرى بين الحكومات من خلال الذهب. ولكن الحكومة أوقفت العمل بهذا الأمر في 1971 عندما لم يعد الدولار الأميركي مدعوماً بالذهب على الإطلاق. وكان هذا إيذاناً بالتحول الأخير من السلعة إلى نقود التسليف (الائتمان)، حيث كانت عبارة عن أوراق استخدمت كدليل على استحقاق ذو قيمة اقتصادية، ولكن قانونياً لم يكن مسترد مقابلها أي شيء.

وكما هو متوقع من وجود دولارات غير مدعومة بشيء، إذ ينمو المخزون النقدي بسرعة حتى يتساوى مع أو يتجاوز من الناحية النظرية النمو الاقتصادي أو حتى احتمالات نموه. والأهم من ذلك أن الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة والبنوك المركزية في الدول الأخرى يمكن أن تحاول إيجاد وسائل لضبط المخزون النقدي، بحيث ينمو بسرعة تواكب النمو الاقتصادي دون أن يتجاوزه حتى لا تتسبب بحدوث تضخم. فالتضخم يمكن أن يحدث عندما تتجاوز كميات النقد المتوفرة في الأسواق قيمة السلع والخدمات المطلوبة، بحيث ينتج عنها ارتفاع في الأسعار فيما المشترون يتنافسون على موارد شحيحة. ولكن إذا حصل وتجاوز العرض على البضائع والخدمات كميات النقد المطروحة فإن الأسعار قد تتراجع فيما يتنافس البائعون على دولارات محدودة الكمية، مما يؤدي بالتالي إلى حدوث انكماش اقتصادي. لهذا يعتبر التوازن بين كميات النقد المتداولة وبين البضائع والخدمات التي يمكن أن يتم شرائها بهذه الكميات تحدياً رئيسياً أمام البنوك المركزية، وخاصة الاحتياط الفيدرالي الأميركي (المصرف المركزي الأميركي).

عندما نفكر في النقود، تخطر على بالنا النقود المعدنية والورقية، ولكن هذه لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من المخزون النقدي لا تتعدى الخمسة إلى عشرة في المئة. أما النسبة الباقية فتظهر فقط كأرقام على الورق أو على الحواسيب في البنوك وفي السجلات وغيرها من المؤسسات المالية. فأموال القروض، على سبيل المثال، تمثل وعداً من قِبَل الدائن بدفع ما يستحق عليه من دَيْن في موعد محدد في المستقبل. ويظهر الجدول 1.2 أنواع النقود، والأسهم النقدية المتداولة بالإضافة إلى نموها منذ 1959.

جدول 1.2: أنواع المخزون النقدي في الولايات المتحدة للأعوام 1959، 1971، 1985، 2004، (بالبلايين)

م1 أو M_1: أكثر القياسات تحديداً، وتتألف من أكثر أشكال النقود سيولة مثل العملة والإيداعات بالشيكات.					م2 ويدخل فيها م1 وتختلف عناصرها عن م1 بأنها مقتنيات منزلية من إيداعات التوفير، والإيداعات القصيرة المدى وأموال التجزئة المتبادلة في السوق.	م3 وتشمل م1 و م2 وتتألف عناصرها عدا م1 و م2 من أموال الصناديق المؤسسية وبعض الإيداعات المدارة مثل الإيداعات طويلة الأمد واتفاقيات إعادة الشراء وأموال اليورو دولار.	
	العملة						
السنة	الكمية	نسبتها من مجموع المخزون المالي	حسابات التوفير والشيكات وغيرها	مجموع م1		مجموع المخزون النقدي	نسبة الزيادة في إجمالي المخزون النقدي
1959	28.5	9.9	110.4	138.9	286.6	288.8	-
1971	48.9	7.1	166.5	215.4	632.8	685.4	137
1985	167.7	5.2	450.3	619.1	2494.9	3207.6	368
2004	662.0	7.5	597.7	1258.7	6070.0	8861.0	176

وكما يظهر لنا في الجدول 1.2 فإن المخزون المالي في 2004 بلغ ثلاثين ضعف حجمه في 1959. وربما يمكننا أن نبدأ بسؤال لماذا تمثل النقود عملية سحرية. والجواب هو لأن أموال القروض أو الذمم غير مدعومة بشيء سوى القوة القانونية للدولة القومية، ولكن يمكن تحويلها إلى كافة أنواع البضائع والخدمات. فقد نجحنا إلى حد بعيد في هدفنا الكيميائي المتمثل بتحويل شيء لا قيمة له في الأساس وهو الورق إلى شيء ذي قيمة وهو كل ما يمكن شراءه بهذا الورق.

ولكن، وكما تعلَّم فاوست من الصفقة التي عقدها مع الشيطان، هناك دائماً ثمناً علينا أن ندفعه للوصول إلى حجر الفلاسفة. ولعل هذا الحديث يأخذنا إلى الخطوة الثالثة في هذا التمرين الكيميائي.

الخطوة الثالثة: التحول الضروري لرأس المال غير النقدي إلى رأس المال النقدي

بعد أن انتزعنا النقود من أي شيء ذي قيمة، تبقى مشكلة واحدة أخرى هي: ما هو الحد الطبيعي للأشياء التي يمكن تحويل النقود إليها؟ إذ أنه بالرغم من أن مخزون النقود

قد يكون بلا حدود، إلا أن البضائع والخدمات التي يمكن للناس أن تشتريها بالنقود ليست بلا حدود، ولكن إذا كان من الملزم للنمو الاقتصادي والمخزون النقدي أن يتزايدا كل سنة بمعدل 3٪ بالضرورة، على الأقل للحفاظ على اقتصاد سليم، فإن الأشياء التي يمكن ابتياعها بهذه النقود يجب أن تتزايد أيضاً. فعندما كانت النقود مربوطة ومحدودة بسلعة مثل الذهب، كان المخزون النقدي يحاول باستمرار مواكبة السلع والخدمات المتوفرة. إلا أنه عندما تم فك ارتباط النقود من أي شيء ذي قيمة، وتركها تنمو وتتزايد إلى ما لا نهاية، أصبح الأمر معكوساً وأصبحت السلع والخدمات تسعى وراء المخزون النقدي. وهكذا وبدلاً من أن نكون في وضع نحتاج فيه أن ينمو الذهب ويتزايد باستمرار، أصبحنا بكل بساطة في وضع نحتاج فيه إلى المزيد والمزيد من البضائع. بكلمات أخرى، أصبح لزاماً على المخزون النقدي أن ينمو إذا أردنا أن نحافظ على سلامة الاقتصاد، ولكي ينمو هذا المخزون النقدي، علينا أن نحافظ على نمو وتزايد مستمر في البضائع والسلع التي يمكن لهذا المخزون النقدي شرائها. من هذه الحقيقة المبسطة، يستمد هذا الكتاب كل القضايا والمشاكل التي سيقوم بمناقشتها.

على سبيل المثال، من أجل أن يستمر النمو الاقتصادي بما فيه زيادة النقود وزيادة السلع، ينبغي استمرار تحول الأشياء التي لا تحمل قيمة نقدية، وبشكل منتظم، إلى أشياء تحمل قيمة نقدية؛ أي تحوُّل السلع والقيم غير النقدية إلى سلع وقيم ذات قيمة نقدية (انظر بورديو 1986:ص243). إن في هذا التحول تكمن عبقرية الرأسمالية، ويكمن السر في صفقة فاوست. فعبر تفعيل آلاف القوانين والتشريعات والقيم والأحكام تعمل الحضارة الرأسمالية على تشجيع تحول المواد والنشاطات، التي لا تحمل في جوهرها أية قيمة نقدية رغم كونها ثمينة وضرورية في نواحٍ أخرى، إلى مواد ونشاطات يمكن بيعها وشرائها في الأسواق. لهذا يصبح لزاماً تحويل الأشجار والبحيرات والجبال إلى أشياء يمكنك بيعها في السوق، كذلك الأمر بالنسبة للنشاطات المرتبطة بالحياة العائلية والتي تمنح مجاناً، مثل رعاية الأطفال وتجهيز الطعام والتعليم وحتى الحرية نفسها يمكن تبادلها بالنقود (انظر الشكل 1.3).

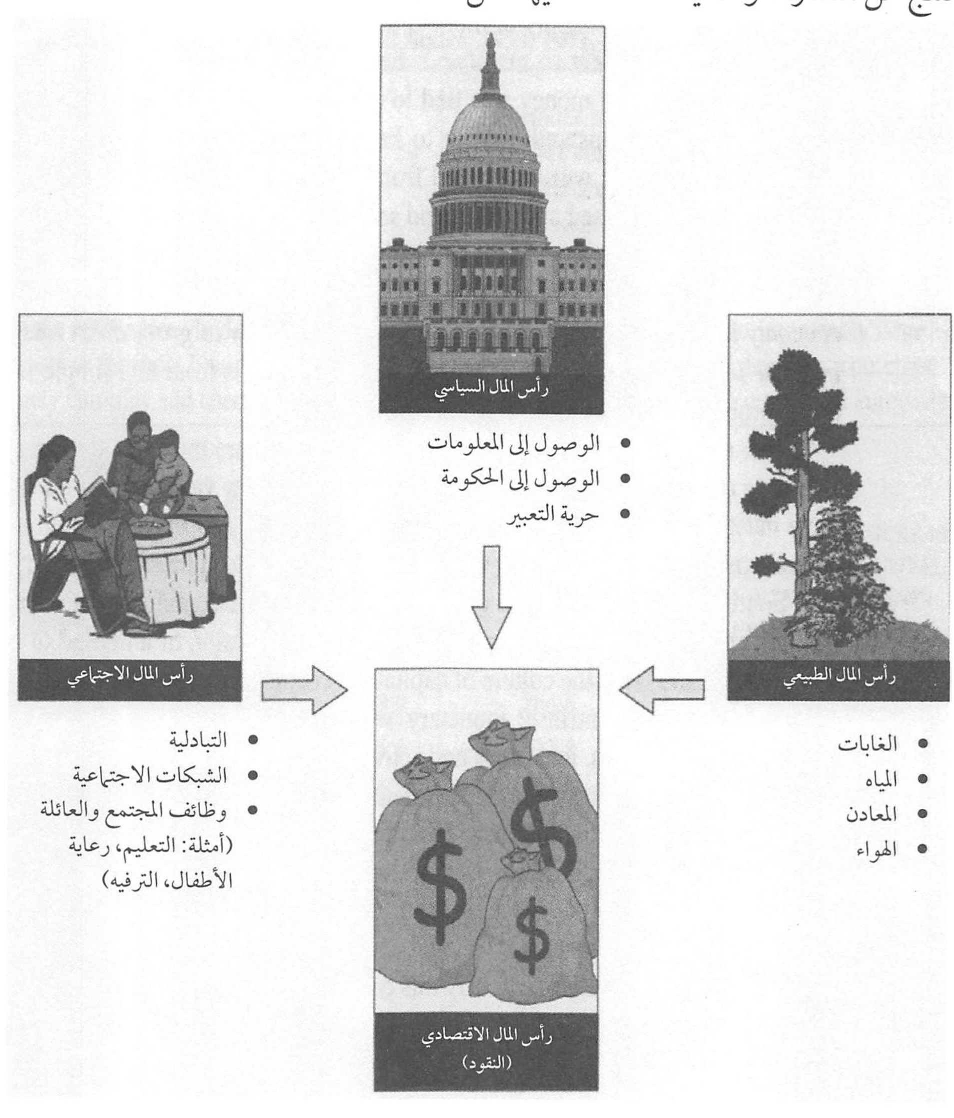
سنناقش عملية تحويل رأس المال هذه بتفصيل أكبر في الفصل 13، أما الآن فسنكتفي بفهم لماذا يعتبر هذا التحويل ضرورياً من أجل تلبية الهدف الرئيسي المتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة.

خلاصة الأمر إذن هي أن ثقافتنا تعمل بشكل عام وفق مبدأ سحري، يقوم على استمرارية زيادة كمية النقود التي لا تحمل قيمة في حد ذاتها بينما نعمل في الوقت نفسه أكثر وأكثر على تحويل رؤوس الأموال غير النقدية إلى أشياء يمكن ابتياعها بالنقود. بالطبع إن هذا التفسير يعتبر تسهيلاً لكل شيء ينبغي عمله لكي يبقى النظام سائراً. وسنقوم في الفصول الأربعة القادمة بوصف كيف يعمل المستهلك والعامل والرأسمالي، وكيف تعمل الدولة القومية للحفاظ على هذا السحر.

لم يترك ظهور هذه الثقافة الرأسمالية في حياتنا إلا القليل مما لم يلمسه. فقد أثرت الحضارة الرأسمالية على حياتنا المادية والروحية والثقافية وأعادت تشكيل قيمنا. وكما سنرى لاحقاً، قامت بتحديد الاتجاه الذي اتخذته كل مؤسسة في مجتمعنا، وجاءت لنا بموجة إثر موجة من البضائع الاستهلاكية والإنتاج الغذائي المعدل والمطور، وأطلقت تطورات في مجالات التقنية والاتصالات والطب لم يكن أحد ليتصورها في السابق. ولعل الأمر الأكثر جذرية، على الأقل من وجهة نظر علم الإنسان، أن عملية تغذية المستهلك تطلبت مستوى من الاندماج والتكامل العالمي لم يسبق أن شهد التاريخ الإنساني مثله. فالثياب التي نرتديها غالباً ما تكون منتجة بأكملها أو بجزء منها من قِبَل أناس يعملون في ماليزيا أو هونغ كونغ أو السلفادور. وقد نجد أن العمال في البرازيل يحصدون قصب السكر الذي يصبح فيما بعد سكراً نستخدمه لتحلية مشروباتنا الخفيفة. كما نجد أن قهوتنا الصباحية قد انطلقت بداية على شكل حبوب قهوة من أعالي جبال كولومبيا. وأن البرتقال الذي نأكله قد يكون قادماً من إسبانيا، ومغلفاً في عبوات كرتونية مصنوعة من لب الأخشاب الكندية، وملفوفاً ببلاستيك منتج في نيوجرسي بالولايات المتحدة، ومنقولاً في شاحنات صُنعت في فرنسا وتحتوي على قطع غيار إيطالية ويابانية وأميركية. وكذلك أجهزة الراديو والتلفزيون والفيديو التي نمتلكها ربما تكون قد تم تجميعها على يد عمال من المكسيك أو هاييتي أو إندونيسيا. وحتى سياراتنا بالطبع قد تكون أُنتجت في أجزاء منها على الأقل ببلدان مثل اليابان وتايوان وكوريا.

إضافة إلى ذلك، فقد تم تصدير حضارة الرأسمالية إلى جميع أجزاء الكرة الأرضية. إلا أن القليل من الناس يعون كيفية عمل هذه الحضارة وكيف تؤثر على حيانا وحياة الناس عبر العالم – كيف ترتبط أنماط الاستهلاك والعمل والاستثمار الأميركية بالرواتب

التي تُدفع للنساء العاملات في إندونيسيا، وبتدمير الغابات المطرية في باراغواي، أو استخدامات المياه في السهول الأميركية. إن هذا الأمر ليس بالضرورة خطأ يتحمل الفرد مسؤوليته، لأنه، وكما سنرى لاحقاً، تتعمد الحضارة الرأسمالية إخفاء حقيقة المشاكل التي تنتج عن انتشارها وعملية المحافظة عليها، عن أعضاءها.



الشكل 1.3: تحولات رؤوس الأموال الطبيعية والسياسية والاجتماعية إلى نقود.

الفصل الأول

بناء المستهلك

تعتبر ثورة المستهلك فصلاً غريباً في وصف التاريخ الاثني للجنس البشري لأنه، ولأول مرة في التاريخ، عمد تجمع بشري إلى تبني عنصر غير ديني في التغيير الاجتماعي، وسمح لهذا العنصر بتغيير كل ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية على أسس منهجية تحمل في حقيقتها استمرارية دائمة.

- غرانت ماكراكن، الحضارة والاستهلاك

رسالة التغيير في زماننا هي أن شكل السلعة يعتبر أمراً طبيعياً ولا مفر منه. وأنه يمكننا أن نعيش حياتنا بشكل جيد فقط (أو حتى أن نعيشها على الإطلاق) عبر شراءنا لسلع معينة. وهكذا تتشكل مصلحتنا الرئيسة في الوجود من قدرتنا على المناورة في التأهل لشراء مثل تلك السلع من السوق. كذلك، لقد تم تلقيننا بأن من الحق والعدل، كما هو مرسوم في الطبيعة الإنسانية وفي تعاليم الدين أن وسائل الحياة بكل أشكالها تتوفر لنا فقط على شكل سلع.. والأميركيون يعيشون في عالم تغلب عليه السلع، وتتولد فيه الحاجات وفقاً لمصالح السوق كما أنها لا يمكن تلبيتها إلا من خلال السوق.

- ستيفن فجيلمان، أوراق العنب

تعتبر حضارة الرأسمالية ثقافة مكرّسة لتشجيع إنتاج وبيع البضائع والسلع. بالنسبة للرأسماليين، تقوم هذه الثقافة بتشجيع تراكم الأرباح، أما بالنسبة للعمال فهي تشجع تراكم الرواتب، وبالنسبة للمستهلك هي تشجع تراكم السلع. بكلمات أخرى، تعمل الرأسمالية على تحديد تصرف فئات الناس وفقاً لمجموعة من القواعد التي تعلموها والتي تدفعهم إلى التصرف بالطريقة التي يتصرفون بها.

لا يوجد شيء طبيعي في هذا التصرف. فالناس ليسوا مدفوعين بطبيعتهم لمراكمة الثروة، وهناك مجتمعات لا تشجع أبداً مثل هذا التراكم للثروة. كما أن البشر لا يحملون بداخلهم دوافع فطرية لمراكمة السلع، وهناك أيضاً العديد من المجتمعات التي ترفض هذه التصرفات ولا تشجعها. كذلك لا يوجد دافع لدى الناس للعمل. وعلى عكس الأفكار السائدة، فإن أبناء الحضارة الرأسمالية يعملون أكثر بكثير من الناس العاملين في تجميع الغذاء أو في الصيد (انظر على سبيل المثال شور 1993). كيف يمكن للحضارة، ضمن الحد الذي يستخدمه علماء علم الإنسان في تصريف هذا المصطلح، أن تشجع الناس على التصرف بطرق وعلى عدم التصرف بطرق أخرى؟ وبالتحديد كيف تعمل حضارة الرأسمالية على تشجيع تراكم الثروة والرواتب والسلع؟ وكيف تعمل في الواقع على تشجيع استمرارية النمو وما يتعلق باستمرارية التغيير؟

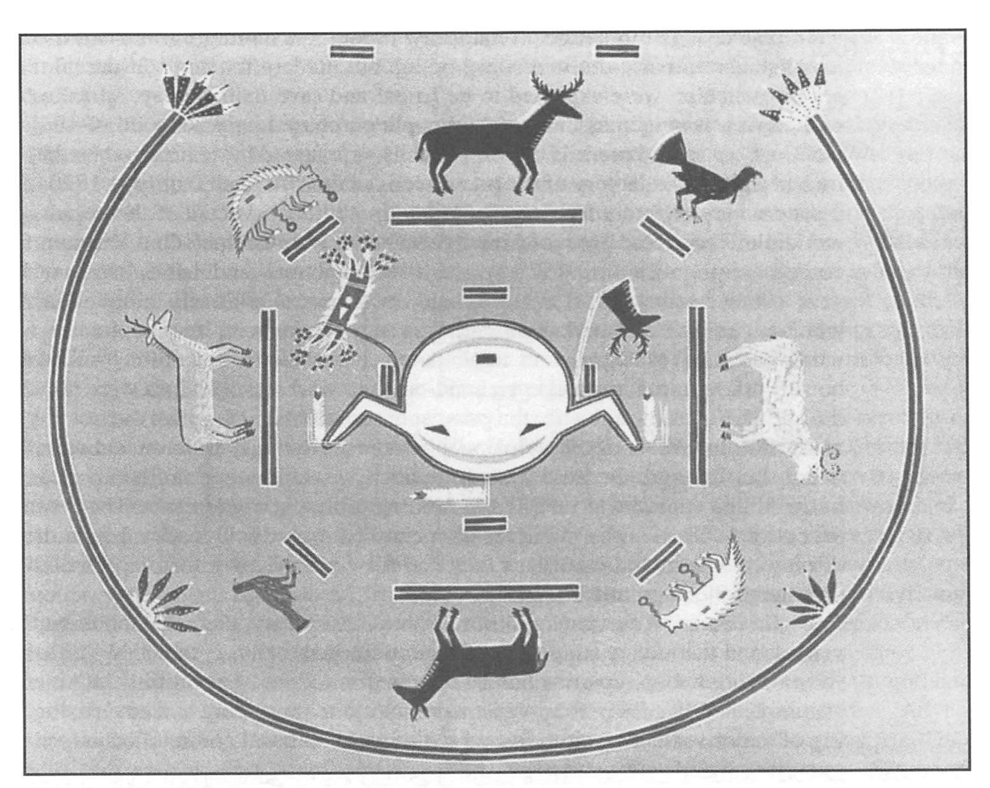
ليس من السهل وصف تأثيرات هذه الحضارة على حياة الناس. فقد لاحظ علماء علم الإنسان أن الثقافة تتشكل من جميع الأفكار والتصرفات التي نتعلمها، ومن القواعد والقوانين التي نضعها لتنظيم حياتنا، ومن المعاني التي يبنيها الإنسان لتفسير العالم حوله وموضعه في هذا العالم. ومع ذلك، فإن استخدام مثل هذه الأوصاف المجردة يجعل من الصعب تفهم مدى القدرة التي تمكن انتشار هذه الحضارة من تحديد رؤيتنا للعالم. لذلك، فقد يساعد تزويدنا باستعارة لهذه الحضارة على شكل أفكار وممارسات من حضارة أخرى، وهي هنا حضارة الرسوم الرملية لشعب الناجافو الذي يعيش في جنوب غرب أميركا.

تنتشر لدى شعب الناجافو ممارسة علاجية يعتمد فيها المعالِج على رسم صورة تمثيلية مصغرة للعالم على الأرض، باستخدام الرمل الملون أو دقيق الذرة أو قطع أخرى صغيرة. ورغم وجود نسخ من هذه الرسومات تعد بالآلاف، فإن كل رسمة منها تتضمن عناصر حيوية يصفها الناجافو بأنها شروط عامة للوجود. ويشير الناجافو إلى أفكارهم حول الفضاء عبر رموز تتعلق بالاتجاهات العالمية. كما يشيرون إلى أفكارهم المتعلقة بالحياة الاجتماعية عبر توزيع منازلهم وشخصياتهم الأسطورية. وترتبط القيم في قصصهم وأغانيهم بكل رسم رملي، وتبيِّن هذه الرسوم مكونات تعتبر أساسية في وجود الناجافو مثل الخيول وأدوات الطقوس. وعندما يتم إنجاز العمل أو الرسم يجلس المريض على الرسم أو في وسطه وتبدأ عملية المعالجة المصحوبة بالأناشيد والصلوات. ويدعي

الناجافو أن المرض يأتي نتيجة خسارة الأشخاص لمواقعهم الملائمة في العالم. وتهدف طقوس المعالجة إلى إعادة المريض لموقعه، وحالما تنتهي مراسم العلاج ويستعيد المريض عافيته يقوم الرسام بمسح ما رسمه.

والرسوم الرملية عند الناجافو تحتوي على جميع العناصر التي يطلق عليها علماء الإنسان مصطلح الثقافة أو الحضارة. فالثقافة مثلها مثل الرسم الرملي تعمل على تعريف العالم كما يفترض أن يكون موجوداً لساكنيه. فالرسم الرملي يحتوي على عناصر ورموز رئيسية يستخدمها الناس لكي يحددوا مكانهم في المجالين المادي والاجتماعي، وتعمل هذه الرموز والعناصر على تأكيد موقع الإنسان في هذا العالم المخلوق بالإضافة إلى القيم التي تحكم حياته. ومثلها مثل الرسومات الرملية، تعمل الصور الثقافية المحددة كأطر علاجية تنقل لنا الإجابة على أسئلة مثل من نحن؟ وماذا نحن؟ وما هو موقعنا في النظام الأعم للأشياء؟ وتعتبر هذه الصور أو العروض الثقافية علاجية لأنها تساعد الناس على حل التناقضات والالتباسات المتضمنة في كل تعريف حضاري للحقيقة والذات.

إضافة إلى ذلك، يوجد في كل مجتمع رسامو رمل يتحملون أو يعطون مسؤولية تصوير هذا العالم للآخرين، ويمتلكون القدرة على تعريف وتحديد العناصر الضرورية بالنسبة للآخرين من أجل تحديد هوياتهم ومواقعهم. وفي بعض المجتمعات مثل الناجافو يكون هؤلاء الأشخاص أفراد مثل المعالج أو الساحر أو راوي الأساطير والقصص، وفي مجتمعات أخرى نجد أفراداً مثل رجل الدين والشاعر والكاتب والفنان والمغني أو الراقص. أما في الرأسمالية فرسامو الرمل يعملون في الكنائس أو المساجد أو الكنس، وفي المسارح أو أمام أجهزة التلفزيون والألعاب الرياضية أو في مراكز التسوق التي تعيد تأكيد رؤية الوفرة وهي الرؤيا المركزية لدى المستهلكين في جميع أنحاء العالم. وقد عمل رسامو الرمل المعاصرون مثل خبراء الأسواق والإعلام ووكلاء الحكومات وأخصائيي العلاقات العامة في الشركات الكبرى والصحفيين وفناني الترفيه وآخرين على نسج رؤيا للعالم تم تصميمها خصيصاً للوصول إلى أقصى حد في إنتاج واستهلاك البضائع. وقد ساعد هؤلاء على إيجاد ثقافة تشكل السلع عناصرها الأساسية وتجعل الشراء من أول واجبات المستهلك أو كما يقول الملصق الإعلاني الشهير «تسوق حتى تسقط من الإعياء» . إنها الثقافة



تعمل الرسومات الرملية عند الناجافو كمسارح علاجية يحدد عليها مكان الشخص في الكون ودوره الطقوسي.

التي تجري فيها جميع النشاطات اليومية مثل العمل واللهو والمسؤوليات الاجتماعية وغيرها، في سياق السلع الاستهلاكية، والتي يعتبر فيها التسوق، مثله مثل العلاج برسومات الرمل، نشاطاً علاجياً. مثل هذه الرسومات الرملية المعاصرة تعمل على بناء ثقافة يقوم فيها كل فرد في وقت من الأوقات بتمثيل دور المستهلك. ولعل السؤال الذي نحتاج إلى طرحه أولاً هو كيف تم خلق عالم المستهلك وكيف تم خلق المستهلك بحد ذاته؟

إعادة صنع الاستهلاك

بالطبع، لم يكن المستهلك يظهر بكامل امتداده في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين. وحتى في القرن الثامن عشر، كان التجار في كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وغيرها يبدون قلقهم من إنتاج بضائع أكثر مما يمكن بيعه. ولكن التجار عموماً كانوا

يهتمون بكيفية تسويق أو عرض البضائع على افتراض أن الناس يشترون بضائعهم عندما يحتاجون إليها. وقد كان هذا الموقف بالذات هو الذي يتعرض للتغيير العميق في الولايات المتحدة قبل قرن من الزمان.

إلا أن هذا التغيير لم يحدث بشكل طبيعي، وفي الحقيقة ركزت ثقافة الولايات المتحدة، في القرن التاسع عشر، ليس على الاستهلاك غير المحدود بل على الاعتدال ونكران الذات. وكان المتوقع من الناس، والعاملين منهم على وجه الخصوص، أن يكونوا مقتصدين وأن يوفروا أموالهم فقد كان يُنظر إلى الإنفاق على أمور الترف والرفاهية كشيء عديم الفائدة. وكانت الناس لا تشتري إلا الضروريات كالأطعمة الأساسية والملابس والأدوات والأجهزة المنزلية، وكانوا يتشاركون في المواد الأساسية ما استطاعوا. وإذا ما نظرنا إلى جردة نموذجية لممتلكات أي عائلة أميركية بين عامي 1880 و1870 فسنجد نمطاً يختلف تماماً عن النمط المتبع اليوم. ففي 1870، كانت نسبة 53٪ من السكان تعيش في المزارع أو تعمل فيها وتنتج معظم ما كانت تستهلكه. وقد سجل على إحدى سيدات مدينة فيرمونت صنعها 421 فطيرة و152 قالب حلوى و2140 حبة حلوى «دونتس» و1038 رغيف من الخبز في عام واحد (سوذرلاند 1989:ص71). كذلك كانت قطع الأثاث الموجودة في المنازل بسيطة نسبياً: مائدة طعام، كراسي خشبية، أسرّة وربما سجادة أو قطعة قماش أرضية. ولم تكن هناك سوى أجهزة منزلية قليلة تساعد ربّة المنزل في عملها مثل أفران الطبخ، وخفاقات البيض، وكاشطات قشر التفاح وطحانات القهوة وقشارات البازيلاء، بينما كانت معظم الأدوات المنزلية الأخرى تحتاج إلى جهد عضلي فحتى الغسالات اليدوية ظلت غير متوفرة في ذلك الزمان حتى أواخر أعوام السبعينات من القرن التاسع عشر. ورغم أن فقط أفقر العائلات وأكثرها عزلة لم تكن تبتاع أياً من الألبسة الجاهزة إلا أن بقية الناس كانت تحيك معظم ثيابها في منازلها وكانت هذه الثياب تؤدي وظيفتها بشكل جيد. إضافة إلى ذلك، ولأن الأغلبية العظمى من العائلات الأميركية كانت تعيش في المزارع، فقد بقي معظم رأس المال العائلي يستثمر في الأدوات والمعدات الزراعية. بالطبع كانت هناك استثناءات، فقد بقي أغنياء المجتمع يتنافسون مع بعضهم البعض ويتفاخرون بثرواتهم ومستوى رفاههم كما هي العادة منذ قرون. ولكن هؤلاء كانوا يشكلون نسبة ضئيلة من المجتمع.

بالطبع، لم يكن لدى الأميركيين كهرباء في ذلك الوقت ولم تكن السيارة قد اختُرعت بعد، وكان المخزون النقدي أكثر محدودية مما هو عليه اليوم. ولكن مع ذلك كان تغيير عادات التسوق والشراء يتطلب تحويل الكماليات إلى أساسيات، وقد تمت هذه العملية في أميركا بأربعة طرق: ثورة التسويق والإعلان، وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية الرئيسية، وثورة في القيم الثقافية والروحية، وإعادة تصور لموقع الفرد والطبقة التي ينتمي إليها.

التسويق والإعلان

أولاً، كان هناك تغيير رئيسي في معنى البضائع وكيفية عرضها وتقديمها، فخلال معظم فترات القرنين الثامن والتاسع عشر كان بائعو التجزئة يولون أهمية قليلة إلى الطريقة التي يتم فيها عرض البضائع. وكان المركز التسوقي الأول «بون مارشيه»، الذي افتتح في باريس في 1852، يسمح للناس بالتجول داخله دون أن يتوقع منهم الشراء؛ فقد كانت مشاريع مثل بون مارشيه مكرَّسة لإثارة الرغبة في التجول الحر في أماكن التسوق كما وصفت السيدة روزاليند وليامس الأمر (مأخوذة عن ماكراكن 1988:ص25). وقد ساعدت هذه العروض للبضائع على رسم ملامح ثقافة البورجوازية، وحوّلت ثقافة البورجوازيين وقيمهم ومواقفهم وطموحاتهم إلى بضائع، ودفعت إلى تشكيلهم وتغييرهم (ميلر 1994).

ولكن بون مارشيه كان استثناءً. ففي مخازن الولايات المتحدة كانت البضائع تُعرض مكدسة دون أي اهتمام بترتيبها، ولم تكن هناك بضائع مغلفة مسبقاً أو تحمل علامة الشركة التي أنتجتها حتى حلول السبعينات من القرن التاسع عشر عندما ظهر صابون أيفوري (Ivory) وأغذية شوفان الكويكر (Quaker oats) (كارير 1995:ص102). وكانت واجهات العرض الزجاجية، إذا وجدت، تعبئ بالمواد التي مضت عليها سنوات طويلة مخزنة في الغرف الخلفية والمستودعات. وحتى مخازن التسوق الكبرى التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر مثل مخازن أليكساندر تورني ستيوارد (Alexander Turney Stewart) أو قصر الرخام في نيويورك، فقد أولت اهتماماً ضئيلاً بطرق العرض. وبقي الأمر كذلك حتى التسعينات من القرن التاسع عشر، عندما بدأت مخازن التسوق في الولايات المتحدة تفرض نفسها كمنشآت كبرى للبيع بالتجزئة، وبدأ بائعو التجزئة يولون أهمية لكيفية عرض المنتجات على الجمهور.

وانبثق المركز التسوقي كمكان لعرض السلع باعتبارها أشياء بحد ذاتها. فعندما فتح مخزن مارشال فيلدز أبوابه في شيكاغو في 1902، كانت طوابقه المختلفة تعبق بموسيقى ست فرق أوركسترا، وبالورود الأميركية الجميلة وأزهار الزينة وكانت نباتات النخيل الموضوعة في قوارير تزين جميع مناضد العرض بداخله. لم يكن البيع مسموحاً في اليوم الأول وقد أغلق جميع تجار الناحية محلاتهم لكي يتيحوا لموظفيهم زيارة المخزن. وفيما بعد أخذت المسرحيات المتقنة تعرض في المخازن إضافة إلى الأعمال الفنية، وعملت الأدمغة الأميركية الخلاقة على تصميم طرق للعرض تقدم البضائع بطرق تلهم الناس بشرائها، وأصبحت هذه المخازن التسويقية فيما بعد شعلة حضارية تدل الناس على طريقة لباسهم وتأثيث منازلهم وتمضية أوقات فراغهم (ليش 1993).

وجاء الإعلان ليشكل تطوراً ثورياً آخر، أثر في تكوين المستهلك. كان هدف المعلنين تشكيل رغبات المستهلك بطريقة هجومية، وإيجاد قيمة للبضائع من خلال تشريبها بالقدرة على تمويل المستهلك إلى شخص مرغوب به. وقبل أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر كان ينظر إلى الإعلان بازدراء، وغالباً ما كان يتم الربط بينه وبين عمليات التهريج الشبيهة بأسلوب ب. تي. بارنوم. ولم تصل الاستثمارات في الإعلان داخل الولايات المتحدة في 1880 إلى أكثر من 30 مليون دولار. ولكن مع حلول 1910، أخذت الشركات الجديدة مثل شركات النفط والأغذية والكهرباء والمطاط تنفق 600 مليون دولار على الإعلانات، أي ما يقارب 4٪ من الدخل القومي. ومع حلول 1990، وصلت النفقات الدولية على الإعلانات إلى ما يقارب 437 بليون دولار، وهو رقم ينافس إنفاق الـ 778 بليون دولار على التسلح.

ومع بواكير القرن العشرين، كانت الحملات الإعلانية الوطنية تنطلق في كل مكان، وكان يتم استئجار المشاهير ليشهدوا على بضائعهم المفضلة. وأصبحت بطاقات الإعلان والكاتالوجات وإعلانات الصحف مظهراً منتظماً في الحياة الأميركية. كذلك بدأت الإعلانات الخارجية مثل لوحات الإعلان والملصقات واللافتات تظهر في كل مكان، وتم تسويق الإعلانات الكهربائية مثل الإعلانات البراقة المتقطعة الإضاءة وأضواء النيون، وأخذت شهرة برودواي توازي شهرة الطريق البيضاء العظمى (Great White Way)،

ولعب الإعلان دوراً كلي الوجود في حياتنا دون أن نلاحظ ذلك حتى ولو كان منقوشاً أو مزركشاً على ثيابنا.

كانت هناك نعمة أخرى لتسويق البضائع هي فكرة الموضة: وتعني تحريك القلق والضجر من تملك أشياء لم تعد حديثة أو عصرية. وقد عملت الموضة على ممارسة الضغط على الناس للشراء ليس بدافع الحاجة بل بدافع الأناقة – وهو دافع نابع من الرغبة بالتجانس مع ما يسميه الآخرون عصري أو على الموضة.

من هنا لم يكن مفاجئاً أن تقود صناعة الملابس في أميركا الطريق نحو خلق الموضة، فقد بلغ نموها في أوائل القرن العشرين ضعفي أو ثلاثة أضعاف الصناعات الأخرى. ومع حلول 1915 أصبحت تصنف بعد صناعات الفولاذ والنفط في أميركا، وبلغ فائض إنتاجها في 1915 أكثر من بليون دولار، وكانت نيويورك وحدها تضم 15000 مشغلاً لصناعة الألبسة النسائية. وظهرت مجلات الموضة الجديدة مثل فوغ (Vogue) وكوزمو بوليتي (Cosmopolitan) وديلنيتور (Delineator) لتضع معايير للموضة وتحدد ما يتوجب على المرأة الواعية اجتماعياً أن ترتدي. واستخدمت هذه المجلات الشخصيات الملكية وكبار الأثرياء والمشاهير كموديلات لها. وأُدخلت عروض الأزياء في الولايات المتحدة على يد الإخوة (Ehrich) في مدينة نيويورك في 1903. ومع حلول 1915، أصبحت عروض الأزياء تشكل حدثاً في كل مدينة وبلدة في أميركا. وبناءً على هذه الشعبية، تم تأسيس أول وكالة لعرض الأزياء على يد جون باورز في 1923 في نيويورك (ليش 1993:ص309) وقد أسهمت صناعة الترفيه في هذا المجال عبر صياغة تصريحاتها الرئيسة حول الأزياء فيما كانت النساء في أميركا يسعين إلى تقليد نجوم مثل كلارا باو.

وقد شكلت الخدمات إضافة أخرى إلى استراتيجية التسويق، لم تشمل ذمم المستهلكين فحسب (حسابات الائتمان ومشتريات التقسيط)، ولكنها امتدت لتصبح عمالة تتودد إلى الزبائن بحيث جعلت من هؤلاء الزبائن ضيوفاً.

وقد بيّن وليام ليش أن الخدمات ربما كانت واحدة من أكثر النواحي أهمية في المجتمع الاستهلاكي الجديد. فقد ساعدت، على حد قوله، بالتغطية على عدم المساواة والفقر والنزاعات العمالية التي شغلت في ذلك الوقت جزءاً كبيراً من التاريخ الأميركي.

وقال ليش أنه إذا رغب أحد في فهم كيفية تطور المجتمع الاستهلاكي فإن عليه أن ينظر في نهوض الخدمات. فمع بروز عدم المساواة في أميركا ومع تفاقم النزاعات العمالية، أخذ الأميركيون يربطون بين الخدمات و«الوعد الأميركي»، إذ استطاعت الخدمات أن تنقل إلى الشعب الأميركي فكرة أن كل شيء يسير على ما يرام وأن ليس عليهم أن يشعروا بالقلق من أي شيء فالأمان والخدمات في انتظارهم. وقد عبرت الخدمات عما ظل الاقتصاديون يشيرون إليه في ذلك الحين وحتى الآن:

بالناحية الحسنة للرأسمالية؛ أي الناحية التي أعطت الناس شيئاً مقابلاً لتدفق يعتمدون عليه من الأرباح – أي طريقة للحياة فيها مستوى أكبر من الراحة. ضمن هذه النظرة فإن الرأسمالية لم تكافح فقط لمجرد الربح ولكنها سعت لإرضاء الآخرين وتلبية احتياجاتهم من خلال تقديم خدمات فعالة. «إن رأس المال» كما قال أحد الاقتصاديين الذين عاصروا بداية القرن «يحكم لأنه يخدم» . (ليش 1993:ص ص146-147).

تغيير المؤسسات

الطريقة الثانية التي تم بواسطتها تغيير العادات الأميركية كانت عبر تغيير المؤسسات الرئيسية للمجتمع الأميركي، بحيث عملت كل منها على إعادة تعريف وظيفتها لتشمل تشجيع الاستهلاك. فقد قامت المؤسسات التعليمية والثقافية والهيئات الحكومية والشركات المالية وحتى المؤسسة العائلية نفسها بتغيير معانيها ووظائفها من أجل تشجيع استهلاك السلع.

قبل 1900، كانت إسهامات الجامعات في الاقتصاد الرأسمالي تتعامل بشكل عام مع الطريقة التي تصنع بها الأشياء، أي إنتاج السلع، ولم يكن هناك أي اهتمام واقعي بعملية البيع أو متابعة ما يباع. على سبيل المثال، لم يكن هناك أية اختبارات منهجية لمبيعات التجزئة الواسعة ولأنظمة الذمم أو للعملية المصرفية من قِبَل المدارس أو الجامعات في أميركا، ولكن الأمر بدأ يتغير في القرن العشرين. على سبيل المثال، شهدت نيويورك حركة في صناعة التصميمات الجميلة، فقد شعرت كليات مثل معهد برات (Pratt) وكلية نيويورك للفنون والفن التطبيقي (اليوم كلية باسونز للتصميم) بأهمية تطوير

وتهيئة الطلاب للعمل في المبيعات الناشئة وصناعة التصميمات وفي المخازن التسويقية الكبرى. وقامت كلية وارتون للأعمال التجارية في جامعة بنسلفانيا وكلية هارفارد للأعمال بإدخال برامج في المحاسبة لم تكن موجودة من قبل، وكذلك في التسويق والمبيعات. وفي 1919، فتحت كلية مبيعات التجزئة في جامعة نيويورك أبوابها. وفي منتصف العشرينات من القرن العشرين، أسست جامعتا هارفارد وستانفورد كليات عليا للأعمال وكذلك فعلت كليات ميتشيغان ونورث وسترن وكاليفورنيا وويسكونسن فيما بعد. واليوم لا توجد فعلياً كليات تدرس سنتين أو أربعة سنوات إلا وتقدم نوعاً من مناهج تدريس الأعمال.

كذلك قامت المتاحف بإعادة تحديد مهماتها لاستيعاب نمو ثقافة الاستهلاك. فقد بدأت متاحف مثل المتحف الأميركي للتاريخ الطبيعي ومتحف متروبوليتان للفنون في مانهاتن ومتحفي بروكلين ونيوارك، الذين كانوا جميعهم ينعمون برعاية أشخاص من أمثال جي. بي. مورغان، بإقامة التحالفات مع الشركات. وأخذ القيّمون على المتاحف بإعطاء المحاضرات لمصممي الأزياء حول الأقمشة القادمة من البيرو وحول فن الزخرفة البدائي. وقام مدير المتحف الأميركي للتاريخ الطبيعي موريس دي كامب كروفورد، يساعده مدير دائرة علم الإنسان كلارك ويسلر، بحَثّ رجال الأعمال والمصممين على زيارة المتحف، وتم تهيئة عروض خاصة حول تاريخ الأزياء والألبسة، حتى أن ويسلر استعار وسائل العرض في الواجهات من مخازن التسوق في نيويورك من أجل عروضه. وكان مصممو عروض الواجهات قد استعاروا فكرة مانيكانات أو عارضات الأزياء من العروض التي قدمها الأستاذ في علم الإنسان فرانز بواس حول الثقافات الخارجية في المعرض الكولومبي بمدينة شيكاغو في 1893. كذلك امتدح محرر مجلات وومنز وير (Women's wear) المتحف على أنه القوة الأكثر تقدماً في تطوير مصممي الأزياء (ليش 1993:ص166).

أما المجموعة الثانية من المؤسسات التي ساعدت على تطوير ثقافة الاستهلاك فقد كانت الهيئات الحكومية المحلية والفيدرالية. فالدولة ككيان كانت منذ أمد طويل تبدي اهتماماً نشطاً بالتجارة داخل حدودها كما سنرى لاحقاً في الفصل الثالث عندما نقرأ عن تاريخ التوسع الرأسمالي العالمي. ولكن قبيل حلول القرن العشرين، كانت اهتمامات الدولة تنصب عموماً على تصنيع المنتجات وتنظيم الأعمال التجارية وضبط العمالة وحركة السلع. وبقي الأمر كذلك حتى حلول القرن العشرين عندما أخذت الدولة تهتم

بالطرف الاستهلاكي لدورة الأعمال. وفي الحقيقة، لن يكون من قبيل المبالغة القول بأن الحكومة عملت على خلق المستهلك أكثر مما عملت أية مؤسسة أخرى.

لا شيء أفضل تمثيلاً للدور المتزايد الذي لعبته الحكومة الفيدرالية في تشجيع الاستهلاك، من النمو الذي شهدته غرفة التجارة في عهد هربرت هوفر الذي عمل مديراً لها منذ 1921 وحتى تاريخ انتخابه رئيساً للولايات المتحدة في 1928. وعندما افتتحت بناية التجارة في واشنطن في 1932، كانت تعتبر بناية المكاتب الأكبر في العالم ولم تتفوق عليها بناية أخرى إلى أن ظهر مبنى البنتاغون بعد عقد من الزمن. في ذلك الوقت كانت تلك البناية تضم جميع الدوائر الحكومية التي لها علاقة بالأعمال التجارية، من دائرة تسجيل حقوق الاختراع إلى غرفة التجارة المحلية والخارجية (BFDC)، وكانت الأخيرة تعتبر في ذلك الزمن أكثر الهيئات أهمية لدى دائرة التجارة. ومنذ 1921 وحتى 1930، ارتفعت مخصصات الكونغرس لغرفة التجارة من 100,000 دولار إلى أكثر من 8 ملايين أي بزيادة بلغت 8000٪ . وارتفع عدد موظفي الغرفة من 100 إلى 2500.

كان هوفر واضحاً في نيته جعل دائرة التجارة الوصيفة التي تخدم شركات الأعمال الأميركية والتي تضع أمامها هدفاً رئيسياً هو تشجيع استهلاك السلع. على سبيل المثال، قامت غرفة التجارة المحلية والخارجية بين عامي 1926 و 1928، وبتوجيه من هوفر، بإطلاق مبادرة إحصاء التوزيع أو إحصاء الاستهلاك كما كان يسمى أحياناً على أن يتم إجراءها كل عشر سنوات. وكانت هذه المبادرة فريدة من نوعها في ذلك الوقت، حيث أن بريطانيا وغيرها من الدول لم تطلق مثل هذه المبادرة المرعيَّة من قِبَل الحكومة من أجل البحث في شؤون الاستهلاك حتى الخمسينات من القرن العشرين. وقد أشارت هذه المبادرات إلى المجالات التي شهدت فيها البضائع تطوراً متقدماً وإلى البضائع التي شهدت تقبلاً أفضل في مخازن التسوق وتبنت دائرة التجارة الإعلانات المتعلقة بمبيعات التجزئة والتعاون، وقدمت النصح لمؤسسات البيع بالتجزئة حول أفضل الطرق المتبعة في توزيع البضائع على المستهلكين، وحول إعادة تطوير الشوارع وإنشاء مواقف للسيارات، وأنظمة النقل تحت الأرض من أجل جذب المستهلكين، إضافة إلى استخدام الأضواء الملونة والطرق المغرية في عرض البضائع. وكان الهدف هو كسر جميع الحواجز بين المستهلكين والبضائع (ليش 1993:ص366).

كذلك شدد هوفر على ملكية الأفراد لمنازلهم، وقد كتب في مذكراته أن لكل أمريكي حق أساسي ببناء منزل جديد يلبي رغباته ولو لمرة واحدة. إضافة إلى أن هناك غريزة فطرية لكل إنسان بأن يمتلك منزلاً خاصاً به يرتب محتوياته من أجهزة وغرف ومحيط حسب رغباته. (ناش 1988:ص7). وقد أغرقت دائرة التجارة البلاد بمواد تتعلق بالعلاقات العامة، مثل أفكار حول شراء منزل، وأصدرت نشرة بعنوان «امتلك بيتاً خاصاً بك» اتبعتها بفيلم عنوانه: «بيتي الجميل» . وقد أيدت هذه الإصدارات البيوت الفردية المؤلفة من وحدة واحدة أكثر مما أيّدت البيوت ذات الوحدات المتعددة مثل الشقق، كما أبدت تأييدها للسكن في الضواحي بدلاً من المدن. وأوصت النشرة بوجوب إعطاء كل طفل غرفة منفصلة، وقالت بأنه من غير المرغوب فيه أن ينام طفلين في السرير نفسه مهما كان عمرهما. وبغض النظر عن الأسباب التي دعت لمثل تلك التوصيات فقد ظلت المواد الصادرة عن دائرة التجارة تشجع على أقصى حد من الاستهلاك، وهكذا استجابت الحكومة كما استجابت المؤسسات التعليمية إلى الحاجة لتشجيع الاستهلاك.

خطوة أخرى على طريق إيجاد مجتمع استهلاكي تمثلت في إعطاء العامل قدرة شرائية أعلى. ولكن ليس من السهل أن نرى فائدة مثل هذه الخطوة في المنظور الاقتصادي. فالصناعي أو صاحب العمل، من وجهة نظره، يفضل أن يدفع أقل ما يستطيع من الرواتب لكي يبقي على تكاليف الإنتاج منخفضة ويرفع من نسبة أرباحه. إلا أن كل من هذا الصناعي أو صاحب العمل، كمنتج لبضائع يفضل أن يدفع غيره من المنتجين رواتب عالية تسمح لعمالهم وموظفيهم بأن يشتروا بضائع أكثر. وقد جاءت هذه الأفكار، القائلة بأنه كلما زادت الرواتب كلما شكل ذلك دافعاً للعمال لأن يعملوا أكثر وكلما أتاح لهم المجال لكي يصبحوا مستهلكين، متأخرة نسبياً لدى أصحاب المصانع والمستثمرين. فقد كان هؤلاء يفترضون أن الطبقة العاملة تعمل إلى الحد الذي تحتاجه للحصول على قوتها الأساسي، وأنه إذا دُفع لهم أكثر فسيقل عملهم وإنتاجهم، وأنه عندما يطرأ ازدهار اقتصادي وتتاح للعمال فرصة لرفع درجة استهلاكهم يلامون من الطبقتين العليا والوسطى على إسرافهم.

لم يتم إدراك القوة الاقتصادية المتأتية من تحويل العمال إلى مستهلكين إلا عن طريق الصدفة إلى حدٍّ ما. فمع محاولة الصناعة زيادة كفاءتها قامت بتطوير أساليب جديدة،

حيث أدخل هنري فورد خط التجميع في صناعة السيارات وشكل هذا الأمر أحد الابتكارات العظيمة. فقد احتل العمال مواقعهم على هذا الخط بشكل ثابت دون أن يتحركوا إلى موقع آخر، وكان فورد يقول أن التنقل أو المشي خلال العمل ليس نشاطاً مكافئاً، بحيث أبقى العمال في وضع ينجز كل منهم عملاً محدداً وفردياً. ولم تكن هذه العملية تتطلب أي تدريب «بحيث أن أغبى الرجال يمكنه تعلمها في غضون يومين» كما يقول فورد. وكان الأمر في جوهره يتطلب من كل عامل أن يكرر نفس الحركة كل عشرة ثوان وعلى مدى تسع ساعات عمل يومياً.

قاوم العمال هذه الطريقة التي تشل التفكير. فعندما أدخل فورد خط تجميعه ازدادت حالات تغيب العُمّال، وتقلبت أعداد العمال بكثرة حتى أنه في 1913 كان فورد يحتاج إلى عدد من العمال يتراوح من 13,000 إلى 14,000 عامل لتشغيل مصنعه، وفي تلك السنة نفسها ترك العمل 50,000 منهم. إلا أن فورد استطاع أن يحل المشكلة، فقد رفع الرواتب ضمن مجال الصناعة من دولارين أو ثلاثة يومياً إلى خمس دولارات، وقلّص ساعات العمل اليومي إلى ثمان وسرعان ما هبطت نسبة تقلب العمال إلى 5٪، وبدأت طوابير طالبي العمل تظهر على أبواب مكاتب التوظيف في مصانع فورد. كذلك هبطت تكاليف الإنتاج لسيارة فورد موديل T من 1950 دولار إلى 290 مما خفض السعر على المستهلكين. والأهم من ذلك كله أن رفع الرواتب أدخل عمال فورد في عداد مستهلكي سياراته وتبعه في ذلك باقي صناع السيارات ونمت صناعة السيارات بشكل مضطرد. ومع حلول 1929، كانت هناك 23 مليون سيارة في الولايات المتحدة، ووصل العدد إلى 40 مليون في 1950، واليوم يبلغ العدد، بما فيه الشاحنات الخفيفة، نسبة 1.3 سيارة لكل فرد.

إضافة إلى النقود المتأتية من رفع الرواتب، ازدادت القوة الشرائية مع توسع الإقراض والذمم. فالإقراض بالطبع ضروري للنمو الاقتصادي لأنه يعني أن بإمكان الناس والشركات والحكومات شراء البضائع والخدمات فقط من خلال وعد بدفع أثمانها في موعد مستقبلي. كذلك، كلما تم تقديم قرض أو تسجيل ذمم، سواء من قِبَل مخزن أو بنك أو شركة أو شخص أو حكومة، فإن ذلك يعني في الواقع أن هناك نقوداً قد توفرت

وأن قدرة شرائية قد أدخلت في الاقتصاد. إلا أن شراء البضائع بالدَّيْن لم يكن دائماً أمراً مقبولاً في الولايات المتحدة، بل كان في الحقيقة مكروهاً بشدة في القرن التاسع عشر ولم يتم قبوله اجتماعياً إلا بحلول أعوام العشرينات من القرن العشرين (كالدر 1999)، حيث دفع حينها نحو تشجيع شراء السيارات والمنازل.

وقد أدت زيادة السهولة التي يمكن فيها امتلاك منزل، من خلال الرهونات العقارية، إلى ازدهار قطاع بناء المنازل في الأربعينات والخمسينات والستينات من القرن العشرين. وهذا بدوره أشعل فتيل الصناعات المكملة مثل أجهزة وأثاث المنازل ومد الطرق. ومع حلول 1960، كان باستطاعة 62٪ من مجموع الشعب الأمريكي الادعاء بأن لهم منزل بعد أن كانت النسبة 44٪ فقط في 1940. ومع حلول 2002، كان ملاك البيوت يدينون بأكثر من 6 تريلليونات دولار للرهونات العقارية. كما عملت هذه الرهونات على تنظيم القوى العاملة عبر إجبارها على العمل من أجل تسديد ديونها. وفي الوقت نفسه استطاع الملاكون الحصول على موجودات رأسمالية عملت كحاجز أمام التضخم. كذلك أضافت ديون شراء السيارات إلى ذمم المستهلكين، كما أشعلت، على وجه مشابه، فتيل النمو الاقتصادي المكمِّل مثل مخازن التسوق الكبيرة والطرق السريعة وسفر العطلات وهكذا... وجاءت بطاقات التسليف لتمنح مالكيها خط دوار للذمم استطاعوا من خلاله تمويل مشترياتهم، وقد وصلت ديون العائلات عام 2002 إلى 8.5 تريلليون دولار، وكانت نسبة 20٪ من العائلات الأميركية تحمل ديوناً أكثر من موجوداتها أو حتى 40٪ إذا لم تحسب قيمة العقار. وقد مثّل هذا الدَّيْن ثقة هائلة في مستقبل الاقتصاد لأن هذه النقود لم تكن موجودة. فالدائنون في اقتصادنا افترضوا ببساطة أن النقود ستصبح موجودة عندما يحين الوقت لدفع الناس ما استحق عليهم من ذمم.

لم تكن هناك إمكانية لوجود أي شيء من هذا لولا وجود سياسة مالية حكومية وضعت قيوداً على معدلات الفوائد (سقف للفائدة)، ومررت قوانين تؤكد مصداقية الديون، وسهلت الأمر على بعض المجموعات مثل النساء والأقليات من أجل الاقتراض، ووفرت قروضاً مدعومة للطلاب. وهكذا رفعت القروض من ذمم المستهلكين، وفي الوقت نفسه أوجدت أسواقاً جماعية للسلع الاستهلاكية عملت بدورها على تفعيل وتحفيز النمو الاقتصادي.

إضافة إلى التحولات التي طرأت على النظرة نحو العمال وعلى توسع الإقراض كان لابد من حدوث تغير في الطريقة التي تمَّ فيها تنظيم مؤسسات البيع بالتجزئة. فقد ترافق ظهور المستهلك مع نمو هائل في شبكات محلات بيع التجزئة. فحتى تلك النقطة، كان توزيع السلع مسيطراً عليه بشكل أساسي من قِبَل المحلات الصغيرة أو المخازن العائلية الكبرى. ولكن عشرينات القرن العشرين شهدت بروز التجمعات التسويقية الضخمة. بينما لم يكن يوجد في 1886 سوى سلسلتين من المحلات التي كانت تدير أكثر من خمسة مخازن، ففي 1912 كان هناك 177 شركة تدير 2235 مخزناً، ووصل هذا العدد في 1929 إلى 1500 شركة تدير 70,000 محل تجاري.

التغيير في القيم الروحية والفكرية

بالترافق مع التغييرات التي طرأت على وسائل التسويق والتعديلات التي حدثت في المؤسسات المجتمعية من أجل تحفيز الاستهلاك، كان لابد من حدوث تغيير في القيم الثقافية والروحية من أجل تحويل تركيزها من التواضع والاقتصاد في العيش والاعتدال إلى نظام للقيم يشجع الإنفاق واستعراض الثروة والتباهي. وقد بيّن تي. جي جاكسون ليرز أنه منذ 1880 وحتى 1930، خضعت الولايات المتحدة لتغيير في القيم حوّلها من التركيز على الاقتصاد في العيش ونكران الذات إلى التركيز على المتعة الدورية والإنفاق الإلزامي وإرضاء النزعة الفردية (ليرز 1983). وبحسب قول ليرز، فإن هذا التحول في القيم وجد من يسهل طريقه في الحياة الأميركية عبر أخلاقية علاجية جديدة ركزت على الصحة الجسدية والنفسية. وقد شجع تنامي المهن الصحية جزئياً، إضافة إلى تزايد شعبية علم النفس، على مثل هذا التحول، وترافق هذا مع زيادة الشعور بالفردية والتغرب لدى الأفراد، فيما ابتعدت أميركا عن كونها أرض البلدات الصغيرة ونمت فيها المدن بشكل متزايد. وقد استفاد المعلنون من هذه التغييرات عبر تغيير طرق الإعلان عن بضائعهم، فبدلاً من التركيز على طبيعة المنتج أخذوا يركزون على التأثيرات المزعومة لهذا المنتج والوعد الذي يحمله بحياة أكثر ثراءً وغنىً. وبدلاً من تقديم عرض بسيط لصابون أو حذاء جيد أو مزيل للعرق أصبح المنتج يسهم في تحسين الوضع النفسي والمادي والاجتماعي للشاري (ليرز 1983:ص19).

أصبحت الألبسة والعطور ومزيلات العرق وغيرها توفر الوسائل للوصول إلى الحب، كما أصبحت المشروبات الروحية تفتح الطريق أمام الصداقة، وكذلك صارت العجلات السليمة للسيارات وبوليصة التأمين توفر الوسائل لتلبية المسؤوليات العائلية. فالسلع ستصبح مصدر الرضا ووسائل حيوية للتعبير الذاتي. تأمل، على سبيل المثال، في هذا الوصف المقدم من قِبَل رجل يبلغ من العمر أربعين عاماً، حول العلاقة بينه وبين سيارته البورش الثمينة «Porsche» .

«أحياناً أختبر نفسي. فنحن نملك سيارة بيجو قديمة بالية أقوم بقيادتها مرة في الأسبوع، وهي نادراً ما تتعطل وتسير بسرعة عظيمة ولكنني عندما أمر بها بالقرب من امرأة جميلة أظل ذلك الأحمق الذي يرتدي نظارات. بعد ذلك أعود إلى سيارتي البورش التي تهدر قبل أن تتحرك وتبلغ سرعتها حتى وهي تصعد التل 80 ميلاً في الساعة. وهي تدفع النساء التافهات لينظرن إلي باستياء عندما أتوقف على الإشارات الضوئية. كما أنها تجعلني أشعر بالخيلاء مثل قط يبحث عن فريسة. لا شيء في حياتي يمكن أن أقارنه – حين أقود سيارتي البورش موديل 928 عبر بلدة سنسيت (Sunset) ليلاً، بأضوائها المضاءة ببخار الصوديوم والتي تعكس لونها النبيذي الأحمر، والهواء يعبق بداخلها برائحة مقاعدها الجلدية المنجدة وصوت بلاوبونكت يعزف مقطوعة (Shirelles) عالياً بحيث يأخذ شعري بالتموج. وأنا أرى حولي فتيات لن أراهن مرة أخرى ينظرن إلى السيارة وإلي وكأنني شاب فتي لا يأبه لشيء وليس كاتب كهل في الأربعين من العمر» (بيلك 1988:ص148).

في أواخر القرن التاسع عشر، برزت مجموعة من الحركات الدينية، التي عُرفت فيما بعد بالأديان التي تشفي العقول. وقد جذب وليام جيمس في كتابه التقليدي الصادر في 1902 «تشكيلة من التجارب الدينية» ، الانتباه إلى هذه الأديان التي تشفي العقول رغم أنه لم يكن أول من استخدم هذا المصطلح. كانت هذه الحركات مثل حركة الفكر الجديد، الوحدة، العلم المسيحي، والصوفية اللاهوتية من بين أديان أخرى تنادي بأن الناس يمكنهم ببساطة وبفعل الإرادة والاقتناع أن يعالجوا أمراضهم ويقيموا الجنة على الأرض. وكانت هذه الحركات، كما يصيغ وليم ليش عبارته في وصفها (1993:ص225) موجهة نحو التمني، متفائلة، مشعة، وتشكل خلاصة الفرح والثقة بالنفس ولا تحمل أي ارتباط بالنظرة المأساوية للحياة. لم يكن هناك خطيئة ولا شر ولا ظلام، فقط هناك «شمس الصحة والعافية» على حد ادعاء أحد معالجي العقل.

كانت تلك الحركات تؤمن أن الخلاص قد يحدث في هذه الحياة وليس في حياة أخرى بعد الموت، وقد طرد علاج العقل أية أفكار عن الخطيئة والذنوب وأصبح الله قوة إلهية وشافية. وقد جادل أنصار هذه الأديان أن بوسع الأميركيين طرد الأفكار المتعلقة بالواجب ونكران الذات. وكما وصف أحد المؤيدين الأمر حين قال:

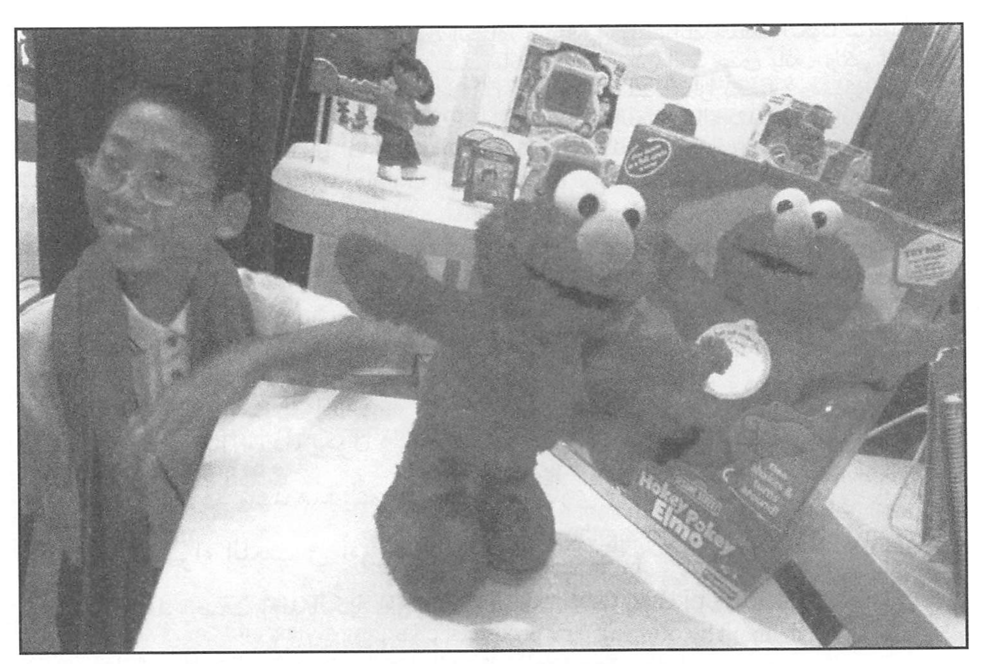
إذا أردت أن تحصل على أفضل ما في الحياة، ضع في ذهنك أنك خلقت لتكون سعيداً وأنك آلة سعادة إلى جانب كونك آلة عمل. اقطع عنك ماضيك ولا تلمس الغد حتى يأتي ولكن استخرج كل ما أمكن من الحاضر. فكّر بإيجابية وكن خلاقاً، احمل في ذهنك أفكاراً سعيدة وسيكون حصادك من الأشياء الجيدة وفيراً (ليش 1993:ص229). أشاعت هذه الديانات الجديدة فكرة أنه في عالم البضائع يستطيع الرجال والنساء أن يجدوا جنة بعيدة عن الألم والمعاناة. كما يمكنهم أن يجدوا الخير عبر البضائع كما وضعها أحد مؤرخي الأديان باللغة الإنجليزية الخير الذي يتأتى من البضائع (Good through goods).

كذلك عملت الثقافة الشعبية على تشجيع إيديولوجية علاج العقل، والأمثلة على ذلك كثيرة منها كتاب فرانك باوم «ساحر أوز المدهش» الذي وصفه «ليش» بأنه ربما كان أفضل كتاب صدر حول علاج العقل. كذلك «لعبة بيلليكنز»، وهي عبارة عن تمثال يجلس القرفصاء مثل بوذا، يكون ذكراً أحياناً وأنثى أحياناً أخرى، ويمثل إله الأشياء كما يجب أن تكون. وقد شهد هذا التمثال نجاحاً لا يجارى في عالم تجارة الألعاب وساعد على تحفيز جنون شراء اللعب في أميركا. وكان يقال أن بيلليكنز يطرد الهموم والمضايقات السخيفة. وقد وصف أحد الكُتّاب المعاصرين هذا الأمر بقوله: إن جواً مفعماً براحة البال كان يوجد في بيلليكنز، لا يمكن لأحد أن ينظر إليه ويشعر بالقلق.

كانت الشعبية التي لقيتها لعبة بيلليكنز مؤشراً على تغيير في القيم الروحية، فقد أصبح الآن مسموحاً بأن تسعى إلى إرضاء الذات في هذه الحياة وإلى إيجاد عناصر للرضا في البضائع المصنّعة. كان العالم مكاناً جيداً، لا توجد مآسٍ أو فقر أو ظلم. وكان الظلم موجوداً فقط في العقول. إذ يوجد ما يكفي الجميع.

لم تكن هذه التغييرات مقصورة على أميركا فقد حدثت تغييرات مثلها في دول أخرى نذكر منها بريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا (كاريير 1995)، ولم تكن ثورة الاستهلاك التي وقعت في القرن العشرين الأولى من نوعها أيضاً ولكنها شهدت كثافة وتسارعاً في أميركا.

وهكذا مع حلول ثلاثينات القرن العشرين، كان المستهلك قد تجذر جيداً في الولايات المتحدة وأصبح له إطاراً روحياً كاملاً وتبريراً عقلانياً مجدّ استمرارية استهلاك البضائع كونها مرضية شخصياً ومرغوبة اقتصادياً وتشكل حاجة أخلاقية يمكنها أن تضع نهاية للفقر والظلم.



لعب الألمو (Elmo) التي لاقت شعبية لدى الأطفال وأهاليهم وتعتبر سليلة مباشرة لألعاب بيلليكنز. وهي تماثيل صممت لدرء الهموم، حاملة معها إلى الناس الفكرة القائلة بأن العالم هو مكان جيد يوجد فيه الكثير مما يكفي الجميع.

إعادة تشكيل المكان والطبقة

لم تتوقف عملية خلق المستهلك في 1930. فمنذ ذلك الوقت، أصبحت المؤسسات في مجتمعنا، وخاصة تلك المرتبطة بالشركات في أميركا، أكثر خبرة في صنع الرسوم الرملية التي يسكن فيها الناس عوالم تتطلب منهم بطبيعتها الاستمرار في استهلاك السلع. لقد عملت الحاجة إلى الاستهلاك على إعادة ترتيب مكان معيشتنا، وأوجدت مجالات أخرى لتشجيع الاستهلاك، وغيرت الطرق التي ننظر فيها إلى بعضنا البعض. كما أدت الرغبة بامتلاك منزل، على سبيل المثال، وخاصة نوعية المنازل التي تقطنها عائلة واحدة بمفردها طامعة في الحصول على السلع والمنتجات، إلى دفع الناس بعيداً عن وسط المدن باتجاه الضواحي الممتدة، مما تطلب إيجاد طرق جيدة، وشراء سيارات جديدة، وأدى هذا بدوره في حقيقة الأمر إلى تدمير مصلحة النقل العام. فقد أدرك بائعو التجزئة والعاملون في

تطوير الأراضي، بسرعة الاحتمالات الكامنة في هذه المجتمعات الجديدة وكان منطقهم في ذلك يقول: الناس يملكون رغبات لا حد لها في الاستهلاك، واقتصادنا كما قال جاك إيزودور شتراوس، رئيس هيئة إدارة شركة ماسي، يستمر في نموه لأن قدرتنا على الاستهلاك لا نهاية لها، فالمستهلك مستمر في الإنفاق رغم جميع الممتلكات التي يحصل عليها، وما يُعدّ اليوم كماليات هو ضروريات في الغد (كوهن 2003:ص261). ولكن كان هناك اعتقاد أيضاً بأن سكان الضواحي أصبحوا أكثر تردداً في الذهاب إلى مراكز المدن للتسوق. وكان الحل هو جلب السوق إلى حيث يسكن الناس، وهكذا قام بائعو التجزئة وأصحاب شركات تطوير الأراضي بنقل مراكز التسوق بعيداً عن المدن وإقامة مراكز للتسوق ومخازن تجارية كبرى واسعة في تلك الضواحي. وقد قدم المستهلكون أسباباً مختلفة لنقل نشاطهم الشرائي من وسط المدينة إلى مراكز التسوق في مناطقهم، وكان أهمها سهولة الوصول إلى هذه المراكز كونها بنيت بمحاذاة الطرق السريعة، وكذلك سهولة إيجاد مواقف للسيارات وزيادة الخدمات التي تعتمد على مبدأ اخدم نفسك بنفسك، وتحسين طرق وإجراءات البيع في تلك المخازن، كذلك زيادة توفر البضائع وتسهيلات الشراء بالذمم التي تقدمها لهم. وقد انتهى الباحثون في شؤون الأسواق إلى النتيجة القائلة بأن المتسوقين أخذوا ينجذبون إلى التسهيلات والوسائل المتقدمة التي وفرتها هذه المراكز، وبدا وكأنهم يشاركون أصحاب شركات تطوير الأراضي الإحساس بأن هذه المراكز التسويقية تشكل الطريقة العصرية للاستهلاك (كوهن 2003: ص268).

إلا أن هذه السهولة الحديثة في التسوق لم تكن بلا تكاليف. فقد أوجدت مراكز التسوق والمحلات الكبرى، على خلاف المراكز في وسط المدينة، مجالات خاصة أتاحت لمالكيها فرصة ضبط النشاطات السياسية. وبما أن الوصول إلى المراكز أمراً سهلاً للناس الذين يملكون سيارات فإنهم بذلك أزاحوا من طريقهم في مناطق الضواحي المتسوقين الذين يقفون على الطرف الأدنى من السلم الاجتماعي، وأعادوا تعريف طبيعة التفاعل الاجتماعي. وكما يقول زيغموند باومان فقد بنيت مراكز التسوق الكبرى بحيث تبقي الناس في حركة مستمرة، ينظرون حولهم ويتلهون ويستمتعون بلا نهاية، مع الحرص على أن لا ينظرون طويلاً إلى أي من العروض التي لا تنتهي، وأن لا يُدفعون للتوقف والنظر

إلى بعضهم البعض، والتفكير أو التأمل أو المناقشة بشيء عدا الأشياء المعروضة أمامهم. أي أن لا يمضون وقتهم في أمر ليس له قيمة تجارية. وهكذا تم إيجاد منطقة مجردة من أي مجال عام ولا توفر إلا القليل من الفرص لمناقشة أمور مبدئية أو قيم متنازع عليها. (باومان 1998:ص25).

بالإضافة إلى تحديد المجالات التي نعيش ونتسوق فيها، أعاد مخططو الأسواق تعريف فئات الناس. ففي بدايات أيام الإعلان وحتى ستينات القرن العشرين، ربط الصناعيون وبائعو التجزئة منتجاتهم وخدماتهم بالأسواق الجماعية بحيث يستمر التحفيز على الطلب من خلال عرض منتجات جديدة، ومن خلال تغيير الموضة وهكذا. ولكن في خمسينات القرن العشرين ظهرت نظرية جديدة في التسويق ولاقت قبولاً حسناً؛ فبدلاً من تسويق المنتجات والخدمات إلى طبقة وسطى واسعة وغير مميزة أخذ البائعون يميزون ويقسمون السوق إلى شرائح بحيث يناشدون رغبات وحاجات مجموعات محددة. وقد برز حقل جديد هو حقل الرسومات النفسية الذي وصل في درجة تكلفته وتعقيده حداً دفع بالمدير التنفيذي لشركة شبيغل بالتفاخر بأن المسوِّق المسلح حتى أسنانه بالمعلومات هو الذي يعرف مصلحة المستهلكين ربما أكثر مما يعرفونها أنفسهم (كوهن 2003:ص299). وأصبح التسويق الموجه يستهدف الأطفال والأقليات في أمور محددة، وأخذ المسوقون يستخدمون العلامات التجارية التي تناسب ذوق الحياة، ويبيعون بضائعهم ومنتجاتهم عبر إغراء المستهلكين بطريقة محددة في الحياة بدلاً من المنتج نفسه. وقد قسم المعلنون مستهلكيهم بحسب الطبقة والدخل وثم بحسب نوع الجنس والعمر وفعلوا ذلك بدقة إحصائية متناهية بموجب فئات أطلقوا عليها أسماء مختلفة «ذوي الدماء الزرقاء» «خليط السكان اللاتينيين»... بحيث استطاعوا تمييز تلك الجماعات من أجل التسويق المباشر لهم. أو التسويق من خلال الاتصالات الهاتفية والإلكترونية أو من خلال الإنترنت. وبدلاً من أن يبيعوا البضائع بأقصى حد من الكمية وإلى أعداد كبيرة من الناس، على حد قول إليزابيث كوهن (2003:ص299)، عمد مسوقو العصر الحديث، مجهزين بتكتيكات الرسوم النفسية المتقدمة، إلى تحديد تجمعات من الزبائن ذوي الطرق المميزة في الحياة وشرعوا ببيعهم أساليب نموذجية للحياة مبنية حول بضائع معينة. وقد شكلت المجلات المثال الأكثر وضوحاً في عملية تقسيم الزبائن إلى شرائح، إذ يكفي أن نلحظ

التحول من المجلات التي كانت سائدة في ثلاثينات وأربعينات وخمسينات القرن العشرين مثل مجلات لايف، لوك، وساترداي أيفننغ بوست إلى المجلات التي نراها اليوم، وقد نسأل أنفسنا إلى أي مدى استطاعت عملية تقسيم السوق إلى شرائح أن توجد أو أن تضخم الانقسامات الاجتماعية والثقافية التي لولاها لما كانت موجودة وأن تترك لدى الناس أشياء أقل وأقل ليشاركوا فيها.

وكما تشير ليزابيث كوهن (2003:ص318)، إذا كان هناك أي نوع من تقسيم المستهلكين يمكنه أن يلخص أهداف المسوقين والمعلنين فهو التقسيم بحسب العمر. أولاً، استهداف المراهقين ومن ثم الأطفال ومن ثم، وبمساعدة الحكومات، استهداف المدارس وغيرها من المؤسسات وحتى في إعادة تعريف الطفولة نفسها.

ثقافة الأطفال في أميركا

الطفل كمستهلك

دور الأطفال في الرأسمالية

يعلمنا علم الإنسان، مثله مثل باقي نواحي ثقافتنا، أن الطفولة مرحلة توجد اجتماعياً أي أنها بالإضافة إلى الطرق التي تُعرِّفها تختلف بين مجتمع وآخر وبين عصر وآخر. كانت الطفولة في أميركا خلال القرن التاسع عشر تختلف عما هي عليه اليوم. كما كان الدور الرئيسي للأطفال في الاقتصاد الرأسمالي قبل القرن التاسع عشر هو كونهم عمالاً (لاش 1977:ص14 ف ف). قليلة كانت الصناعات التي لم تشغل أطفالاً في إحدى مراحلها، وقليلة كانت العائلات التي لم يسهم أطفالها في عمل اقتصادي عبر العمل في المزارع أو المصانع. ولكن هذا الأمر تغير في أميركا القرن العشرين. فقد استطاعت الحركة الاجتماعية، التي كافحت لعدة عقود من أجل الحد من عمالة الأطفال، أن تقنع الدولة والمؤسسات التشريعية الفيدرالية بتمرير قوانين تجعل عمالة الأطفال أمراً غير قانوني. وقد أشارت هذه التطورات إلى حدوث نقلة في وضع الأطفال من عمال إلى مستهلكين. ورغم أن هذا لم يكن في نية المصلحين الاجتماعيين إلا أن الأطفال أصبحوا يسهمون بشكل أكبر بكثير في الاقتصاد الوطني كمستهلكين أكثر من إسهامهم كعمال.

ولم يبدأ بائعو التجزئة باستهداف الأطفال كفئة مميزة من المستهلكين إلا مع بدايات القرن العشرين. فحتى 1890 لم يكن الأطفال يعتبرون سوقاً جديراً بالذكر، فقد كان الأطفال يأكلون ويلبسون ويلعبون بما كان يصنعه لهم أهاليهم. وكانت ألمانيا إلى حد بعيد أكبر منتج للعب الأطفال بينما لم يكن يوجد في الولايات المتحدة إلا القليل من المصانع التي تصنع ثياباً للأطفال كم لم يكن فيها أي سوق لمأكولات الأطفال، إلا أنه مع حلول 1915 برزت صناعة ألبسة الأطفال كإحدى أكبر الصناعات في الولايات المتحدة، حيث كانت تُشغِّل خمسة وسبعين مصنعاً يعمل في ولاية نيويورك وحدها. وقد ازداد إنتاج الألعاب بنسبة 1300٪ بين عامي 1905 و 1920. وكان أحد أسباب ذلك تدمير صناعة الألعاب الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى. أما السبب الآخر فكان تطوير ألعاب جديدة في الولايات المتحدة حملت معها إثارة دولية مثل اللعبة العرقية «آلاباما كون جيغر» وهي عبارة عن ذكر أسود يضحك ويرقص. ولكن الأهم من كل هذا أن بائعو التجزئة بدؤوا يقدرون الأرباح التي يمكن أن يجنوها من بيع سلع الأطفال.

كذلك بدأ هؤلاء بأخذ الملاحظات حول الاكتشاف الذي حققه علم النفس فيما يتعلق بالرغبات الطبيعية لدى الصغار بالنسبة للسلع والألعاب، آخذين بعين الاعتبار نصيحة علماء النفس بأن أي اهتمام يبدونه للأطفال يربط الأم بمخزن البيع، أو أنهم إذا استطاعوا كسب الأطفال كمستهلكين فإن هذا سيربطهم بهم كزبائن مدى الحياة. وفي هذا الصدد شكل سانتا كلوز أحد أهم آليات بيع الألعاب للأطفال وبلغ ذروة قيمته التجارية في عشرينات القرن العشرين.

كذلك وجه علماء النفس في مجال الأطفال وخبراء الاقتصاد في المشتريات المنزلية النصح للأهالي بأن الأطفال يحتاجون إلى الألعاب للتمرين والتسلية والراحة، وأن عليهم أن يؤمنوا لهم غرفاً للعب. وقد حاضر بعض هؤلاء الخبراء في مخازن البيع مقدمين النصح للأهالي بشراء الألعاب التثقيفية. ومع بلوغ هذا التركيز على الأطفال كمستهلكين في 1926، أصبحت أميركا أكبر منتج للألعاب وأدوات اللعب في العالم وقد تنوعت الألعاب بين ألعاب للبستان وألعاب لرحلات التخييم وللبحر وللغرف الخاصة باللعب التي يحتاج إليها الأطفال لتطوير قدراتهم الفردية، وأطلق الخبراء تصريحهم الشهير بأن اللعب هو عمل الأطفال وأن الألعاب هي أدوات ذلك العمل (ليش 1993:ص328).

وقد لعبت الحكومة الفيدرالية دوراً رئيسياً في إعادة تعريف مصطلح الطفولة. ففي 1929، رعى هربرت هوفر مؤتمراً في البيت الأبيض حول صحة الطفل وحمايته، وخرج تقرير المؤتمر المعنون «المنزل والطفل» بنتيجة تقول أن الأطفال هم مخلوقات مستقلة لهم اهتمامات خاصة بهم. وجاء في التقرير: أن الطفل غالباً ما يكون غريباً في بيته عندما يصل الأمر إلى اعتبار حاجاته الخاصة في تجهيز البيت وتأثيثه. فهو لا ينتمي لأي مكان وعليه أن يتكيف مع البيئة التي يفرضها الكبار. وعادة ما تكون المقاعد والطاولات عالية بالنسبة له، ولا يوجد مكان يضع فيه ألعابه وكتبه ويتحرك في وسط لا يلاءم احتياجاته، وهذا بالنتيجة يؤدي إلى إعاقة نموه الجسدي والذهني والاجتماعي. (البيت الأبيض 1931).

وقد نصح التقرير الأهالي أن يقدموا لأطفالهم الأدوات المناسبة لطعامهم وتجهيزاتهم بناءً على أعمارهم وأحجامهم. كذلك نصح التقرير بأن يشيد الأهالي غرفاً للعب الأطفال داخل بيوتهم، وأن يملئوا الحدائق الخلفية لمنازلهم بالألعاب التي يمكن تركيبها في البستان مثل: الحصان الخشبي المتأرجح والعربات الصغيرة والأراجيح والسحاسيل وعربات اليد ذات الدواليب وبيوت للحيوانات الأليفة وغيرها. وأوصى التقرير بأن وجود غرفة نوم مستقلة لكل شخص هو أمر مرغوب فيه. ومع نمو الطفل في العمر يصبح اجتماعياً أكثر ويرغب بألعاب يمكنه مشاركتها مع أصدقائه، كما أوصى أن يقوم الأهالي باستشارة أطفالهم عندما يرغبون بشراء قطعة أثاث أو آلة موسيقية وأن يأخذوهم معهم إلى مخازن التسوق لكي يختاروا أشيائهم بأنفسهم. ويقول التقرير في هذا الصدد:

> عبر تلك التجارب والخبرات تتطور شخصية الطفل فهذه التجارب تحمل معها فائدة أيضاً تتمثل في منح الطفل إحساساً شخصياً إضافة إلى كبرياء عائلية بامتلاك شيء ما وبالتالي تعلمه بأنه يمكنه التعبير عن شخصيته من خلال الأشياء (البيت الأبيض 1931، انظر أيضاً ليش1993:ص ص371-372).

وهكذا وخلال فترة ثلاثين عام تغير دور الأطفال في الحياة الأميركية تغيراً جذرياً، وأصبحوا، وما زالوا، أعمدة أساسية في الاقتصاد الاستهلاكي حتى أن قدرتهم الاستهلاكية تنافس الكبار. أصبح الأطفال هدفاً رئيسياً للمعلنين وكما يقول أحد

المتخصصين في التسويق لمجلة وول ستريت جورنال: حتى الأطفال في عمر السنتين يهتمون بالأسماء التجارية لثيابهم، ويصبحون مع بلغوهم الست سنوات من العمر مستهلكين كاملين (ديبرننغ 1992:ص120). ويقدر باحثو الأسواق أن الأطفال من عمر سنتين إلى أربعة عشرة سنة يؤثرون مباشرة على إنفاق أهاليهم بما قيمته 188 بليون دولار، ويؤثرون بشكل غير مباشر في إنفاق 300 بليون، وينفقون هم أنفسهم ما قيمته 25 بليون. وقد ارتفع إنفاق المراهقين من 63 بليون دولار في 1994 إلى 94 بليون في 1998 (انظر ماك نيل 1999؛ زولو 1999).

ويقوم المعلنون وأخصائيو الأسواق، بمن فيهم علماء النفس وعلم الإنسان، بابتكار جميع أنواع الحملات لجلب انتباه الأطفال وهم غالباً ما يتعرضون للنقد بسبب الرسائل التي ينقلونها في تلك الحملات. إلا أن بعض التنفيذيين في مجال الإعلان يبدون صراحة بالغة في عرض أهدافهم. وكما قال أحدهم: لا أحد يهتم في الحقيقة بما نعلمه لهؤلاء الشباب سريعي التأثر فنحن هنا نعمل على إقناع الناس بشراء أشياء لا يحتاجونها (مجلة بزنزويك 11 آب/ أغسطس 1997:ص35). ويعمل المعلنون على أشياء يطلقون عليها اسم «عامل النق» ويشرحون لعملائهم بأن تذمر الأطفال ونقّهم يدفع ثلث العائلات لتناول الطعام في مطاعم الوجبات السريعة، وللذهاب إلى محلات الفيديو ومحلات بيع ثياب الأطفال (رسكن 1999). كما يعمل هؤلاء المعلنون ضمناً على رغبة الطفل بأن يكون مقبولاً وعلى مخاوفه بأن يكون فاشلاً وكما قال أحد مدراء الوكالات:

> الأطفال حساسون جداً بالنسبة لهذا الأمر. إذا قلت لهم «اشتروا شيئاً يقاومونك»، ولكن إذا قلت لهم بأنهم سيكونون أغبياء إذا لم يفعلوا فستستحوذ على اهتمامهم وتلعب على أحاسيسهم العاطفية، وهذا الأمر يسهل مع الأطفال لأنهم أكثر الناس ضعفاً وتعرضاً من الناحية العاطفية.

وبينما تكيّفت الجامعات والكليات مع الحاجة لإقناع الناس بالاستهلاك عبر المناهج والبرامج التعليمية الجديدة، أخذت المدارس الابتدائية والثانوية تتكيف مع توفير مسوقين يمكنهم الوصول إلى احتياجات الأطفال. وتعتبر القناة الأولى في التلفزيون، بمثابة شركة تسويقية تقدم عشر دقائق من الأخبار التلفزيونية لما يقارب 8 ملايين طالب في 12,000 مدرسة بشرط أن يشاهد هؤلاء الأطفال دقيقتين من الإعلانات. وتقول جويل بابيت المديرة السابقة للقناة الأولى أن أفضل منطقة بيع

بالنسبة للمعلنين هي دفع الأطفال لمشاهدة هاتين الدقيقتين من الإعلان (راسكن 1999). وكما تصف بابيت بقولها:

يقوم المعلن بالوصول بإعلانه إلى الأطفال الذين لا يمكنهم الذهاب إلى الحمام، أو الذين لا يستطيعون تغيير المحطة، أو الذين لا يمكنهم سماع أمهم وهي تصرخ في الخلف أو الذين لا يستطيعون أن يلعبوا لعبة «ننتندو» أو الذين لا يستطيعون وضع سماعات الرأس.

البناء الاجتماعي للطفولة

أخذت مؤسسات بيع التجزئة في بواكير القرن العشرين، وخاصة المخازن التسويقية الكبرى، زمام القيادة في إعادة تعريف عالم الأطفال وراحت تنتج برامجها الإذاعية الخاصة بها والموجهة للأطفال وتقدم عروضاً متقنة ومدروسة. وقد قامت شركة ماسي التي كانت تمتلك في أواخر العشرينات من القرن العشرين أضخم مخزن لبيع الألعاب، بعرض مسرحيات قصيرة للأطفال على مسارح متنقلة أو داخل قاعات المخازن. وكانت إحدى أشهر المسرحيات التي قدمتها هذه المخازن مسرحية ساحر أوز، حيث كان الأطفال يرتدون نظارات مطلية باللون الأخضر خلال عرض المسرحية في فيلدز بشيكاغو من أجل أن يقدموا تقديراً أفضل للمدينة الزمردية في تلك الفترة. كان الحدث الأكثر بروزاً في إعادة بناء الطفولة هو عيد الميلاد، فقد شكلت مناسبة عيد الميلاد فترة لهدايا الألعاب في أميركا خلال أربعينات القرن التاسع عشر. وتم ترتيب عطلة عيد الميلاد من قِبَل مخازن البيع بالتجزئة بحيث تستخدم كفترة لبيع البضائع مع حلول سبعينات القرن التاسع عشر. وكان الناس آنذاك يتذمرون من أن عيد الميلاد قد تحول إلى عيد تجاري (كارير 1995:ص189). ولكن هذه المخازن لم تبدأ بتحويل عيد الميلاد إلى مشهد موجه للأطفال خاصة، إلا في أوائل القرن العشرين. فمع حلول عشرينات القرن العشرين، أصبح لكل مدينة في الولايات المتحدة تقريباً إذاعة سانتا كلوز الخاصة بها. فقد تلقت محلات غيمبلز في نيويورك آلاف الرسائل المعنونة إلى سانتا كلوز، وتمت الإجابة بدقة وحذر على كل واحدة من قِبَل كادر المحل وبتوقيع سانتا مع تسجيل اسم كل طفل في فهرس لاستخدامه في المستقبل (ليش 1993:ص330). وفي عام 1924 دشنت شركة ميسي عرضاً في يوم عيد الشكر سار من شارع 145 إلى غرب

شارع 34، وتوج العرض بظهور سانتا كلوز واقفاً على مدخل مخازن ميسي في شارع 34 وهو يلوح للحشود.

وشكل يوم عيد الشكر علامة على بداية موسم التسوق في عيد الميلاد، وهو موسم ينفق فيه الأميركيون 4٪ من دخلهم على شراء هدايا عيد الميلاد وتبيع فيه المخازن 40٪ من مجموع مبيعاتها من الألعاب و 25٪ من مبيعاتها من الحلويات ومواد التجميل والعطور والقرطاسية وبطاقات المعايدة والكتب. ومع حلول تسعينات القرن العشرين، كان الأميركيون ينفقون 37 بليون على هدايا عيد الميلاد وهو رقم أكبر من الناتج القومي الإجمالي لخمسة وأربعين دولة في العالم (انظر رستاد 1995:ص160). وقد أدت الحكومات دورها في تعريف موسم البيع في عيد الميلاد عندما قام فرد لازاروس الابن، الذي كان سيصبح رئيساً لمخازن أوهايو الفيدرالية، بإقناع الرئيس فرانكلين روزفلت في 1939 بنقل يوم عيد الشكر من 30 نوفمبر/ تشرين الثاني وهو تاريخه التقليدي، إلى 23 نوفمبر/ تشرين الثاني من أجل منح موسم عيد الميلاد أسبوعاً إضافياً للبيع. وقد ثبت الكونغرس هذا الأمر رسمياً عند نقل عيد الشكر من آخر يوم خميس في نوفمبر/ تشرين الثاني إلى رابع يوم خميس من الشهر نفسه وبذلك ضمنت الحكومة عدم حدوثه بعد 28 نوفمبر/ تشرين الثاني كما ضمنت وجود أربعة أسابيع على الأقل لفورة التسوق (رستاد 1995:ص162).

وقد مثل سانتا كلوز أدق الطرق المحكمة التي استطاعت فيها ثقافة الرأسمالية أن تحجب أبناءها وخاصة الأطفال عن بعض مناحيها الأقل مساغاً. فقد مثلت قصة سانتا كلوز عالماً مثالياً للمستهلك والرأسمالي والعامل. إذ تم تصنيع البضائع (الألعاب) على يد أقزام صغار سعيدين يعملون في مشغل سانتا كلوز (لا توجد مصانع في القطب الشمالي ولا خطوط تجميع للمنشآت الصناعية الصينية)، وتم توزيعها مجاناً على أولاد وبنات طيبين من قِبَل رجل بدين يرتدي ثياباً من الفراء وله وجه يشبه وجه الجد. وقد نجد من السخرية أنه عندما قام رسام الكاريكاتير السياسي توماس ناست في 1862 بصنع شخصية ما أصبح اليوم يُعرف بسانتا كلوز المعاصر كان نموذجه في لباس سانتا كلوز هو ثياب الفراء التي كان يرتديها أثرياء عائلة أستور (كارير 1995:ص189).

كذلك اختلق ناست مشغل سانتا، ربما وسط استذكار للفترة التي سبقت قيام المصانع. وقد أدرك الكُتّاب منذ سبعينات القرن العشرين مدى السخرية الموجودة في هذا النموذج لعيد الميلاد ولإنتاج الألعاب. فقد كتبت إحدى المجلات الصادرة في 1873 في افتتاحيتها، تعليقاً على صورة أقزام سانتا وهم يعملون بمرح في أحد المشاغل السحرية وينتجون اللعب والمراكب والجنود الألعاب، مقارنة ذلك بالفقراء الذي يعملون ستة أيام متتالية من الأسبوع في المصانع (رستاد 1995:ص149). وبيّن وليام ويتس في 1992 في كتابه «عيد الميلاد المعاصر في أميركا» أن دور سانتا الرئيسي كان هو إزالة التلوث أو تبييض هدايا الميلاد وإزالة وصمة العار التي أوجدها العمل في المصانع.

كذلك لعب آخرون دوراً رئيسياً في عملية تحويل الطفولة، ولكننا هنا لا يمكننا أن نقوم بأفضل من تتبع المسار الذي انتحاه هذا التحول منذ بدايته، ابتداءً من ل. فرانك باوم ومدينته الزمردية وانتهاءً بالذروة المنطقية التي وصلنا إليها في عالم والت ديزني.

الاستحواذ على الطفولة، الجزء الأول، مدينة باوم الزمردية. كانت قصص الأطفال قبل القرن العشرين تختلف كثيراً عن القصص الشائعة في يومنا هذا. كان أهمها قصص الأخوين جاكوب ووليم غريم اللذان ركّزا على القصص الفولكلورية الأوروبية التقليدية، وهي قصص كانت في معظمها تحوي أحداثاً غريبة ومأساوية (مثل أكل لحوم البشر والقتل وسفاح القربى إلخ) وأعادا كتابتها بحيث تستخدم كأدوات اجتماعية للأطفال. فقد احتوت كل قصة أعيدت كتابتها على درس أخلاقي. ولكن كما هو الحال مع الديانات والحكومات والمؤسسات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، كانت هذه القصص تفتقر إلى القدرة على خلق النبض الذهني الضروري للاستهلاك. وبالتالي، برزت أنواع جديدة من القصص التي تم فيها تطهير العالم من ظلامة قصص الأخوة غريم وأظهرته كمكان سعيد مليء بالأشياء المحببة، وكان الرائد في إعادة بناء عالم الأطفال هو ل. فرانك. باوم.

جاء باوم من عائلة ميسورة من ولاية نيويورك وانتقل مع زوجته مود غيج، التي اشتهرت والدتها ماتيلدا جوسلين غيج لكونها إحدى رائدات الحركة النسائية في القرن التاسع عشر، إلى أبيردين بولاية ساوث داكوتا أواخر ثمانينات القرن نفسه حيث افتتح

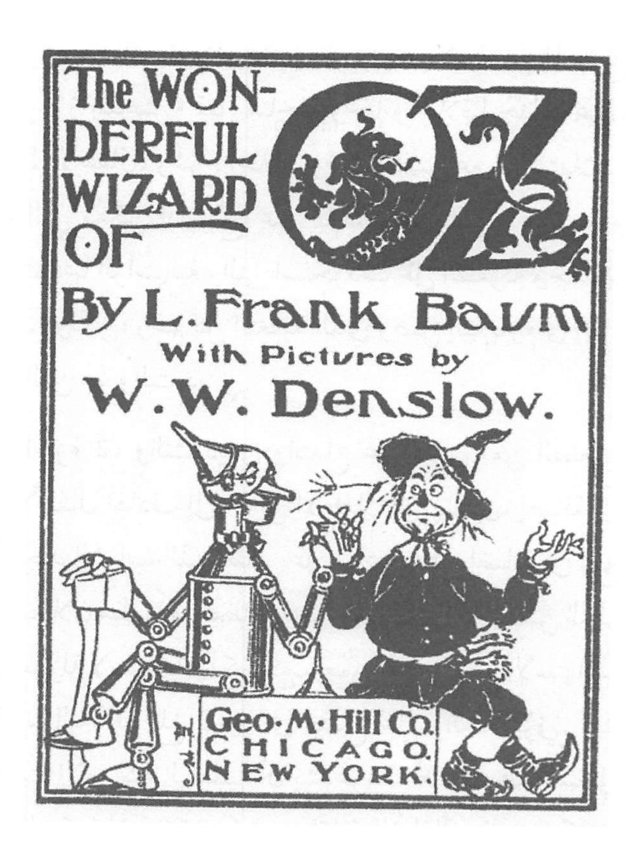
مخزناً للبيع والتجزئة أسماه بازار باوم. وفي 1891، ضرب الركود الاقتصادي مدينة أبيردين وأفلس باوم. ولكنه انتقل مع عائلته إلى شيكاغو حيث بدأ بكتابة القصص التي جعلت منه شهيراً فيما بعد. إضافة لذلك، اهتم باوم بشكل ملحوظ في فن نوافذ العرض الزجاجية، وأصبح مستشاراً لأكبر المخازن التجارية في المدينة.

أحب باوم دائماً المسرح وجمع بينه وبين اهتمامه بالأعمال بحيث حوَّل نوافذ العرض الزجاجية، إلى إنتاج مسرحي، مظهراً البضائع في أحلى حالاتها. لم يكن باوم يهتم كثيراً بنوعية البضائع، كان يهمه فقط مظهرها ومقدرتها على البيع. فيما بعد قام بتأسيس الجمعية الوطنية لترتيب نوافذ العرض الزجاجية، ثم أصدر دليلاً ومجلة لاحقاً، دعاها «نافذة العرض الزجاجية» وكرسها لهذا العمل. وقد غيرت المجلة اسمها في العشرينات من القرن العشرين لتصبح عالم العرض، وهي موجودة حالياً تحت اسم التجارة المرئية. كانت رسالة باوم العامة هي استخدام الأفضل لاستثارة جشع المتفرج وحماسه لامتلاك الأشياء (ليش 1993:ص60).

كانت فلسفة باوم الشخصية تتوافق مع مختلف حركات علاج العقل التي وجدت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد كتب في 1890 في مجلة أبيردين ساترداي بيونير أن على الناس ألا يشعروا بالذنب أو أن يرتكبوا خطيئة فالأشياء الجميلة في الحياة قد منحت لنا لكي نستخدمها. بالنسبة لباوم فإن نظرية الأيام الممطرة في التوفير تعتبر جيدة طالما لا تستخدم كعذر لإنكار متع الذات وقد تساءل:

> من الذي سيكون الرابح حين يناديه الموت للحساب الأخير؟ هل هو الرجل الذي يستطيع القول أنني عشت أم الرجل الذي يستطيع القول: لقد وفّرت؟ إن اكتساب اللحم جميعه من بذرة الحياة هو جوهر الحكمة لذلك كل واشرب وابتهج فإنك غداً ستموت (ليش 1993: ص247).

كانت كتب باوم تزخر بالبضائع والاختراعات الميكانيكية، ومشاهد للفواكه والحلويات والكعك، وكان القصد منها طمأنة القارئ أن العالم هو مكان جيد. وكما يقول وليم ليش، كانت قصصاً خيالية أميركية إيجابية. وفي الحقيقة كان هدف باوم الواضح هو تثوير أدب الأطفال. كتب في مقدمة الطبعة الأولى لكتابه «ساحر أوز المدهش» :



كتاب ساحر أوز المدهش وهو شبيه بنوافذ العرض التي صممها باوم للمخازن وملئها بجميع الأشياء الجميلة في الحياة مطمئناً القارئ أن العالم مليء بالأشياء التي يجب استهلاكها والتمتع بها.

لقد حان الوقت لظهور سلسلة أكثر حداثة من القصص المدهشة يتم فيها حذف الشخصيات التي أصبحت قوالب جامدة في تلك القصص مثل الجني والقزم والساحرة، مع جميع ما تمثله هذه الشخصيات من أحداث دموية ومروعة، يصممها مؤلفون هدفهم الإشارة إلى الدروس الأخلاقية المرعبة المستقاة من كل قصة. لقد صدر كتاب ساحر أوز المدهش، فقط لإرضاء أطفال وهو يطمح اليوم إلى أن يكون قصة خيالية معدّلة تحافظ على صبغة الدهشة والفرح فيه وتتجنب الكوابيس والحكايات المخيفة والمرعبة .

قصة ساحر أوز المدهش يمكن أن تفسر بأنها رافد لقدرتنا على اختلاق الحس والخيال، وعلى جعل الناس يصدقون بالرغم عنهم. ففي قصص باوم يظهر الساحر على شكل شخصية عادية لا تمتلك أية قدرات خاصة ولكن قوته تكمن في جعل الآخرين يفعلون ما يريده هو ويؤمنون في شيء لا يمكن تصديقه. هو رجل ثقة تحبه الناس رغم هروبه من مدينة أوز ببالون، وتظل تستذكره على أنه الرجل الذي «بنى لنا هذه المدينة الزمردية الجميلة.»

ويقول وليام ليش في هذا الصدد أن باوم أوجد نسخة حميدة وهمية من المجتمع الاستهلاكي، إذ أن قصة «ساحر أوز المدهش» تمثل مناخاً روحياً وأخلاقياً جديداً عدّل من نسخ القصص التي عمّت عالم الأطفال، وشرّع أحلام إرضاء النفس عبر الاستهلاك، وأخفى جميع العواقب السلبية التي يمكن أن تنتج عنه. باختصار، مثلت أعمال باوم واحدة من رسوم الرمال التي اعتمدتها الرأسمالية والتي استحوذت على الطفولة وجعلتها تتجه في هدفها نحو عالم مستهلك. ولكن، رغم كل التعقيد الذي وصل إليه باوم في إيجاد أخلاقيات الشراء يبقى سيد هذا الفن هو والت ديزني.

الاستحواذ على الطفولة، الجزء 2، والت ديزني وابتداع عالم ديزني. من الصعب تحدي الزمن الذي بدأ فيه عالم الأطفال الهادف إلى تحويل الأطفال لمستهلكين، إضافة إلى قدرته على إثارة الكبار. ولعل تمجيد الشباب الذي طغى على الإعلانات، إضافة إلى رفع فترة الطفولة لتشمل المراهقين، يشكلان مظهراً من مظاهر هذا التحول. ولكن بغض النظر عما حدث، فإن الاستحواذ على الطفولة لاستخدامها كمركب يعمل على تشجيع الاستهلاك في كل الأعمار، وعلى عقلنة الرأسمالية، قد بلغ ذروته في ابتداع عالم والت ديزني. فقد استطاع ديزني وغيره من الشركات الأميركية الرئيسية أن يبتدعوا ما أطلقت عليه شيرلي ستاينبرغ وجوزيف كيشلاو (انظر كيشلاو 1999) اسم ثقافة الأطفال، التي شكلت تشجيعاً لمبدأ المتعة والتسلية بهدف دفع الكبار والأطفال على السواء إلى الاستهلاك.

شكّل عالم والت ديزني قمة الرسوم الرملية في الحضارة الرأسمالية. وبدلاً من أن يقوم رسام رمل واحد باستخدام حفنة من الرمال الملونة وحبات من الحبوب لرسم صورة بالكاد تتسع في حجمها لشخص واحد، قامت شركة كبرى باستخدام ملايين الأطنان من الإسمنت والخشب والبلاستيك والزجاج بإنشاء بيت للطفولة هو عبارة عن عالم مصغر يشجع على البراءة والثقة، ويسمح للناس بترك العالم الحقيقي وراءهم بحيث يضعهم بين يدي ديزني. ولكن وكما حذّر ستيفن فجيلمان:

> يجب مراقبة هذه الأيادي لأن الخطر يكمن في تشكيلها للأشياء، فالأمر ليس فقط في أن تحركاتنا قد أصبحت مقيدة بالوعد ومليئة بالمكافئات، ولكن الأهم من كل هذا أن أفكارنا قد أصبحت مقيدة ولم تعد تجري فقط لمصلحة عالم ديزني نفسه بل في مصلحة الشركات الكبرى التي تحالف ديزني معها ومع أنظمة القوة التي تسير بها هذه الشركات وعالم البضائع الذي يجري في دمائها.

ومثله مثل الرسم في الرمال، يعتبر عالم والت ديزني نوعاً من الطقوس الموضوعة لإعادة المشاركين إلى عالم الطفولة من أجل أن يولدوا من جديد كباراً على نسخة ديزني. أو نوع من فترات الراحة بعيداً عن هموم ومخاوف الحياة اليومية. فنحن في عالم ديزني، يمكننا السير في الطرقات في مكان نظيف وآمن مكيف بالهواء، حيث الجميع مؤدبون وحيث القطارات تسير في مواعيدها.

ولكن إذا نظرنا إلى أبعد من هذه المسليات، على حد قول فجيلمان، فسنجد أن هذه البيئة مسيطر عليها تماماً وأن هناك درجة من النظام واقعة ضمن عالم هذا النموذج تنافس تلك الموجودة في دولة فاشية. ولابد من القول أن هذه السيطرة هي سيطرة حقيقية، ففي ابتداعها لعالم ديزني، قامت شركة ديزني سرّاً بشراء أربعين ميلاً مربعاً من عقارات ولاية فلوريدا الوسطى (ضعف مساحة منهاتن) وتم منحها سلطات شبه إقطاعية على الأرض من قِبَل الولاية. كما أن لعالم ديزني حكومته الخاصة التي تضع القوانين وتسيطر على الرسالة. ولكن ما هي الرسالة التي تنقلها رسومات الرمل في والت ديزني؟ للإجابة على هذا السؤال دعونا نختبر ناحيتين من عالم ديزني: تصويره للتاريخ الأميركي وتقديمه لمسألة التقدم والمستقبل.

التاريخ أو تاريخ ديزني كما يصفه مايك والاس (1985) حاضر في كل مكان من عالم ديزني ومستحوذ عليه كما هي الطفولة لخدمة الرسالة التي ينقلها عالم ديزني. والتاريخ هنا مرسوم في حالة مثالية عليا. وهكذا عندما تم افتتاح وليامز بورغ لأول مرة، تم حذف أي ذكر للعبيد الذين شكلوا 50٪ من سكان المستعمرة. وفي عالم ديزني، تستخدم الشخصيات التاريخية كناطقين رسميين باسم ديزني بحيث يمنحون رسالة سلطة ذات سمعة. فنحن في عالم ديزني نلتقي مع الرؤساء ونصغي إلى ثوماس أديسون ودافي كروكيت وبنجامين فرانكلين ومارك توين كأدلاء في الرحلات. ونستمع إلى الأشخاص الآليين وهم يتلون مقاطع من خطابات أبراهام لنكولن التي غالباً ما تكون خارجة عن سياقها، ونجد ليوناردو دافنشي نموذج عالم ديزني للرؤية النبوية في كل مكان. كما يحاول عالم ديزني وعن وعي تام أن يقدم لنا تاريخ الرأسمالية دون ذكر عيوبها. ومصممو عالم ديزني صريحون لا يقدمون أي اعتذار عن نيّاتهم، وكما فسّر أحد الناطقين باسم عالم ديزني هذا



يمثل عالم والد ديزني، مثل الرسومات الرملية عند الناجافو، نموذجاً مصغراً للكون، حيث يخدم، في هذه الحالة، تحديد موقع زائريه في عالم مستهلكي البضائع.

الأمر بقوله: «نحن لا نسرد التاريخ كما هو بل كما كان يجب أن يكون» (فيجلمان 1992: ص31). ويقول مصمم آخر من مصممي عالم ديزني أو متخيل آخر كما يسمونه في معرض تفسيره لحقيقة عالم ديزني بأن هذا العالم هو نوع من الطبيعة الطوباوية التي يتم فيها حذف جميع السلبيات والعناصر غير المرغوب بها وإدخال العناصر الإيجابية بدلاً منها (والاس 1985:ص35).

يقع مركز عالم ديزني وعالم ديزني لاند الأصلي في كاليفورنيا، في شارع مين (Main)، وهو شارع مثالي جداً أعيد تعديل الحياة فيه كما يجب أن تكون أي جنة للمستهلكين تم ترسيمها إلى خمسة أثمان المساحة الحقيقية. ويمتلئ الشارع وساحته بالدكاكين والمقاهي ويُعرَّف الناس هناك بما يبيعونه. ويقدم الشارع نوعاً من الاستذكار العاطفي لماضي

متخيَّل لا توجد فيه طبقات ولا جرائم ولا نزاعات: زمناً من الاستهلاك الدائم أو مخزناً للفرح والتسلية.

من ناحية، يعتبر عالم ديزني امتداداً لنوافذ العرض الزجاجية التي صممها فرانك باوم في تسعينات القرن التاسع عشر. ومن ناحية أخرى، يبرز هذا العالم وكأنه نموذج صريح لمخازن التسوق العصرية. وقد أسس مخطط المدن جيمس راوس عدداً من تصميماته للمدن وللمخازن التاريخية الكبرى مثل فانويل هول في بوسطن وهاربور بليس في بالتيمور وساوث ستريت سي بورت في نيويورك بناءً على تصميمات شارع ديزني في مين (والاس 1985 :ص42 وكوينسكي 1985).

في قاعة الرؤساء، يأخذ ديزني المتفرجين في رحلة عبر تاريخ الولايات المتحدة تستمر تسع وعشرين دقيقة. يعترف ديزني بطريقة لبقة أن تاريخ الولايات المتحدة لم يكن كاملاً كما يصفه، وعلى أية حال، فإن الزائر البالغ لعالم ديزني هو على المعدل شخص مثقف واسع الاطلاع لا يمكن أن يكون جاهلاً للمظالم التاريخية التي وُجدت في ماضي الولايات المتحدة. وبالتالي يقدم ديزني، فريدريك دوغلاس ليتحدث عن الظلم الذي لحق بالسود والزعيم الهندي جوزيف ليمثل شعوب البلاد الأصلية، كما تتحدث سوزان. ب. أنتوني حول هموم النساء، ويذكِّر جون موير الزوار بأن التقدم غالباً ما حصل على حساب البيئة. ومع ذلك فإن كل من هؤلاء يعتبر رمز سليم لمعارضة العنصرية والتمييز ضد المرأة وتدمير البيئة. وفي تاريخ ديزني، لا تذكرنا هذه الشخصيات بالمشاكل المستمرة في النسيج الاجتماعي، بل تعرض كفرص للتغلب على العوائق. إن هذا يعتبر تاريخاً سيئاً إن لم يكن خطأً كلياً.

على سبيل المثال ينتحل ديزني في روايته عن تاريخ شعوب أميركا الأصلية قصة الزعيم جوزيف وقبيلة النزبيرسي (Nez Perce). ففي 1877 قامت الحكومة، بضغط وإلحاح من المستوطنين الذين كانوا يريدون الاستيلاء على الأراضي بمراجعة التزاماتها في المعاهدة السابقة الموقعة مع الهنود الحمر وحاولت أن تعيد توطين جميع أبناء النزبيرسي في وادي والاوالا بواشنطن داخل مناطق ضيقة خصصتها لهم. ولكن إحدى الجماعات بقيادة الزعيم جوزيف والقائد المحارب لوكنغ غلاس رفضوا ذلك، وبعد أن قام عدد من

المحاربين الشباب بقتل أحد التجار المتهمين ببيع ويسكي مضروب إلى الهنود، هرب هؤلاء متجهين شرقاً إلى إيداهو ووايومنغ ومونتانا في محاولة للوصول إلى كندا، وقد تمت ملاحقتهم من قِبَل الجنرال أوليفر. أو. هاورد الذي كان يهزم دائماً أو يفشل في معاركه على يد جماعة الزعيم جوزيف. وقد انتهت الحملة التي اعتبرت الأكثر دموية والأكثر بطولة بين الحروب الهندية بمحاصرة الزعيم جوزيف وما تبقى من جماعته من قِبَل أحد الجيوش الثلاثة التي أرسلت لقطع الطريق عليهم. وفي أجواء عاصفة يوم الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول 1877، وعلى بُعد أربعين ميل فقط من الحدود الكندية، التقى الزعيم جوزيف بأحد قواد الجيش من أجل الاستسلام. وقد اعتبر خطاب استسلامه الأكثر شهرة في التاريخ الأميركي، وتم تدوينه من قِبَل أحد الملازمين في الجيش الأميركي. وفي عالم ديزني يقوم الزعيم جوزيف وهو على شكل إنسان آلي بإعادة إلقاء خطابه، ولكن بالطريقة التي عرضها ديزني (فيلجمان 1992 :ص104). يقول الخطاب:

كفاكم كلاماً
دعوا الفجر الجديد يفضي إلى الغروب الأخير على معاناة شعبي.
عندما أفكر في أوضاعنا، أشعر بعلةٍ في قلبي
أرى رجالاً من جنسي يعاملون كالخارجين عن القانون
أو يقتلون بالرصاص كالحيوانات
أصلي لكي نصبح جميعنا أخوة، يحيط بنا بلد واحد وتحكمنا حكومة واحدة
من حيث تقف الشمس الآن لن أقاتل بعد اليوم أبداً .

إلا أنه، وباستثناء السطر الأخير، لم يكن هذا ما قاله الزعيم جوزيف وفيما يلي الكلمة الأصلية كما دونت في ذلك اليوم من عام 1877 (وردت في بيل 1963 :ص229).

قولوا للجنرال هاورد. أنا أعرف ما في قلبه، ما قاله لي سابقاً ما زلت أحفظه في قلبي. أنا تعب من القتال. لقد قتل زعماؤنا. لوكنغ غلاس قتل وجميع الرجال الكبار قتلوا. إنهم الشباب الذين يقولون نعم أو لا. إن الذي قاد هؤلاء الشباب ميت الآن. نحن نشعر بالبرد وليس لدينا بطانيات وأطفالنا يتجمدون حتى الموت. قد هرب بعض من جماعتي إلى التلال وليس لديهم طعام ولا كساء لا أحد يعلم أين هم. ربما تجمدوا حتى الموت. أريد وقتاً لأبحث عن أطفالي وأعرف كم سأجد منهم. ربما أجدهم بين الموتى. اسمعوني أيها الزعماء. لقد تعبت. قلبي عليل وحزين. ومن حيث تقف الشمس الآن لن أحارب بعد اليوم أبداً.

هناك فرق ملموس بين النسخة التي يعرضها عالم ديزني وبين ما سجل على أرض المعركة، وبدلاً من أن تتحدث عن الأطفال الذي تجمدوا من البرد وعن العجزة الذين قضوا وعن الحملة العسكرية التي لم تنتهي إلا بعد مقتل المئات من الجنود الأميركيين ومحاربي النزبيرسي، تم تحويل خطاب جوزيف الاستسلامي من قِبَل ديزني إلى شهادة تقدير للأخوة وللدولة القومية.

وفي السرد التاريخي، كما كان يجب أن يكون، يرسم ديزني صورة للماضي الأميركي يستطيع الناس من خلالها أن يشعروا بالفخر مع الاحتفاظ بتبرير حاذق لما ارتكبت فيه من أعمال متطرفة، تماماً كما هو الحال في ارض «أوز» حيث سار كل شيء نحو الأفضل.

ويعتبر عرض (EPCOT)، وهو عرض تجريبي للنموذج الأصلي لمجتمع الغد، عرضاً أكثر نضوجاً من عروض فانتازي لاند أو أرض الخيال أو غيرها من العروض التي يقدمها عالم ديزني. وكان إبكود المشروع المدلل لدى ديزني حتى وفاته في ديسمبر/ كانون الأول 1966، وكان ينبغي لهذا العرض أن يصور مدينة طوباوية مثالية يبلغ عدد سكانها 20,000، وتستطيع جذب مخططي وخبراء المدن من جميع أنحاء العالم. ولكن والت ديزني مات وحوّلت شركة ديزني المشروع إلى دعاية ضخمة للشركة، مستخدمة «المعرض العالمي الذي أقيم في نيويورك في 1939 كدليل لها، حيث نصبت سرادق تعرض نسخاً عن تصور الشركة ونسختها لتاريخ التقدم. وهكذا قامت شركة مثل إكسون (Exxon) بتقديم عرض تاريخي عن الطاقة بينما تولت شركة إيه تي آند تي (AT & T) عرض تاريخ الاتصالات، وقدمت جنرال موتورز عرضاً عن النقل وكرافت عن الأرض وجنرال الكتريك عن التجهيزات المنزلية وكوداك عن التخيل. ولعل أكثر ما لفت الانتباه في صلب كل سرادق الشركات كانت تلك الجولة التي كان يقوم بها مسافرون جالسون على مقاعد في وسط يشبه رسوم الرمال وعبر أنفاق تفتح على نوافذ في الجدران تمتلئ بعروض لأشخاص آليين وفيديوهات وهولوغرامات وغيرها من بدائع التقنية.

وعبر سرادق معرض إبكود كانت هناك رسالة تقول أن التكنولوجيا تساوي التقدم وأن التقدم هو أمر طبيعي وربما يكون أمر أميركي: «صحيح أنه كانت هناك مشاكل على الطريق» ، كما تذكر عروض الشركة. فجميعنا ارتكبنا أخطاءً ولكننا نعمل من أجل حلها.

«لقد لوثنا الهواء وأسأنا إلى البيئة، إن التاريخ بالنسبة لنا هو سجل للبضائع التي اخترعناها من أجل أن يتمكن الإنسان من السيطرة على بيئته (ولاس 1985:ص44) كما أن تعريف التقدم هو توفر بضائع استهلاكية محررة» . إن عالم الغد يشجع التطور الرأسمالي ويعتبره حتمياً، وينشر الرسالة القائلة بأن التاريخ صنعه المخترعون ورجال الأعمال وأن الشركات هي وارثة الماضي. إنه يخبرنا كما يذكر مايك والاس (1985: ص47) أن المواطنين يمكنهم أن يرتاحوا ويستهلكوا.

ولكن لمن كان عالم ديزني موجهاً؟ كان من المفروض به أن يكون عالماً للأطفال ولكنه في الحقيقة استحوذ على الطفولة ليشجع استهلاك البضائع، والأهم من ذلك ليحجب أنظار المستهلك عن الناحية السلبية للرأسمالية. ويعتبر عالم ديزني الآن أحد أكبر أماكن الجذب السياحي في العالم كله، يقصده في كل عام عُشْر عدد سكان الولايات المتحدة. إلا أنه لا يعتبر جذباً سياحياً عالمياً إذ أن زواره معظمهم من ذوي الدخول العالية الذين يشكل المهنيون والإداريون منهم 75٪ والسود 3٪ فقط و 2٪ من الأميركيين ذوي الأصول اللاتينية. ومنهم 71٪ من خارج ولاية فلوريدا. وكما قال والاس (1985: ص53).

يبدو أن عملية تثبيت طبقي ذاتي تجري هناك، فمن المؤكد أن عالم ديزني يبدو مصمماً على إعادة طمأنة هذه الطبقة عبر وضع تاريخ ونسب لها. فقد بدأت إبكود في الأسلوب المتحرر الذي انتهجته لشركتها في سبعينات القرن العشرين، وكأنها فُصِّلت لتناسب المهنيين والتقنوقراطيين أو كأنها عُيِّرت لتناسب همومهم – لا شيء بالنسبة للعمالة، ولكنها ثقيلة في تركيزها على البيئة نظيفة وحسنة الإدارة، تركز على الحلول الشخصية وعلى المطاعم الجيدة وتقدم للناس الماضي الذي يتناسب مع حساسياتهم الوجودية. ربما لهذا السبب يحتشد المهنيون والإداريون الذي يعمل العديد منهم كتابعين للرأسمالية، إذ أنهم يشعرون هناك بأن عالم ديزني يقرّ عالمهم. أو ربما لأنهم لا يريدون أن يعرفوا عن الحقيقة بماضيها وحاضرها ويفضلون القوالب المريحة الظاهرية .

أو كما يضعها أوتول فينتان (1998:ص21)

إن أماكن مثل عالم ديزني، تتشبث بمشكلة وجود جمهور يعرف عن الاستغلال والعنف اللذان تتطلبهما المحافظة على طريقة حياته، ولكنه جمهور يحتاج من أجل سعادته أن يبقى على مسافة مقبولة من هذه المعرفة.

إن عالم والت ديزني هو فقط إحدى الظواهر الرقيقة والمطلوبة في الرأسمالية لكي تستطيع التغطية على المضار الكريهة للاستهلاك وللإنتاج الرأسمالي. قد يختار الناس أن يفعلوا شيئاً يؤذي الآخرين ولكنهم يفعلون ذلك بناءً على منطق ثقافي يجعل من هذا الأمر خياراً صحيحاً. وحضارتنا نجعل من هذا الخيار أكثر سهولة من خلال تغطية الآثار المدمرة أحياناً لهذه الخيارات. وهكذا يمكن لعملية عزل المستهلك عن الحقائق، والتي من شأنها أن تقلل من الاستهلاك، أن تدخل ضمن البنية الثقافية للرأسمالية. فالإنكار يبقى جزءاً منها كما هو الحال مع الاستهلاك. كذلك يعمل هذا الإنكار الذي يشكل جزءاً من الرأسمالية وبعدة طرق على تحديد نظرتنا إلى العالم. وإذا وضعنا الأمر بطريقة أخرى، فإن العالم الذي يراه المستهلك من وجهة نظره يختلف تماماً عن العالم الذي يرى من منظور العامل أو الرأسمالي أو الناس المنتمين لحضارات أخرى في هذا العالم. وسيحاول هذا الكتاب ضمن مهماته أن يساعد القارئ على تقدير وجهات النظر هذه.

تصدير المستهلك

استغرقت عملية بناء المستهلك في دول العالم الصناعي قرناً من الزمان حتى يتم إنجازها. أما في باقي أرجاء العالم فالعملية تأخذ مداها في أقل من عقد زمني. ووفقاً لدراسات أجريت حديثاً يمكن اعتبار 1.7 بليون من سكان العالم أي 27٪ أعضاء في المجتمع الاستهلاكي. ويوجد من هؤلاء 270 مليون في الولايات المتحدة وكندا و350 مليون في أوروبا الغربية و 120 مليون في اليابان. أما الباقون فيعيشون في دول العالم النامي، ومنهم 240 مليون في الصين و 120 مليون في الهند وحدهما، وقد ازدادت مبيعات السيارات في الصين بنسبة 60٪ في 2002 و 80٪ في النصف الأول من 2003، وإذا ما استمر معدل النمو على هذه الوتيرة فإن الصين سوف تمتلك في 2015 على طرقاتها من السيارات أكثر مما تمتلك الولايات المتحدة (هالويل وماستني 2004، مجلد 17:ص3) . ويقول والاس ليس في كتابته (1993:ص388) أن الرأسمالية وصلت إلى درجة جديدة من القوة والنفوذ العالمي، خاصة مع بداية انهيار الشيوعية، ويضيف:

«كما يبدو أن الرأسمالية تمسك وبدون منازع بكل ناحية من نواحي الحياة الأميركية. من السياسة إلى الثقافة بحيث تبدو الولايات المتحدة أمام باقي العالم مثل معرض للموضة. فبالنسبة لبعض الأميركيين أدى استمرار تنامي قوة الاستهلاك إلى تفسخ وانحلال ما تعنيه

أن تكون أمريكياً أو ما تمثله أميركا. أما بالنسبة لآخرين فإن هذا التطور قد عزز من صورة البلاد وجعلها تبدو أكثر من مدينة زمردية، مثل عيد أو مخزن كبير، الجميع مدعوون إليه ومؤهلون لزيارته. تماماً مثلما عملت مدن الولايات المتحدة كمولدات للرغبة في الاستهلاك في الأسواق الداخلية، تعمل أميركا اليوم على وجه مشابه وعلى مستوى دولي» .

وتمثل ظاهرة قيام الناس حول العالم بتقليد الرأسمالية الاستهلاكية، ما أطلق عليها جوزيف ناي (2003) «القوة الناعمة». ونحن نرى هذه القوة في هوليوود التي تسيطر اليوم على الصناعات الثقافية. وتسعى دول مثل الهند وهونغ كونغ إلى محاولة تقليد أسلوب هوليوود، بينما تقدم إلى مشاهديها نماذج لأساليب حياة وقيم يسعون إلى امتلاكها. وتسيطر شبكات الأنباء الإنجلوأميركية على صناعة المعلومات في العالم، فالناس تعرف ما يحدث في العالم من خلال (AP)، ورويترز و(CNN) و(NBC) (سيبي 2002).

وتظهر سرعة انتشار هذا التحول الدولي نحو الاستهلاك بوضوح في الهند والصين، وهما الدولتان الأكثر تعداداً للسكان في العالم وتضمان ثلث مجموع سكانه. لنأخذ حالة راجيش يولكا وهو مواطن من مدينة كلكوتا في الهند ويبلغ من العمر أربعة وثلاثين عام. لم يكن هذا المواطن في 1996 يستطيع أن يستبدل تلفزيونه الذي مضى عليه عشر سنوات. فقد كان والده قد تقاعد للتو وكانت أمه تحاول أن تدير مشغل تجميل من إحدى غرف شقتهم الأرضية المزدحمة. كان يولكا حينها بلا عمل ويحاول أن ينشئ مشغلاً للثياب (أثواب الساري التي ترتديها النساء الهندوسيات). ومع حلول 2003، وفي غضون سبع سنوات تحول يولكا إلى ما يُطلق عليه إنراجيت باسو (2003) اسم إنديان يوبي (Indian Yuppie) أي الهندي الثري، فقد تزوج وأنجب طفلاً وأصبح يمتلك بناية طابقية يبلغ ثمنها 100 ألف دولار، وصار يغير هاتفه النقال كل ثلاثة أشهر. كذلك اشترى يولكا ثلاثة سيارات جديدة خلال السنوات الأربع الماضية وحديثاً قام بشراء جهاز كمبيوتر يبلغ ثمنه 2500 دولار خلال قضاء عطلة تموز في سنغافورة ويقول بهذا الصدد: لا أستطيع مقاومة شراء موديلات جيدة من البضائع الإلكترونية، وهو يمتلك اليوم ثلاث تلفزيونات.

يمثل راجيش يولكا مستهلكاً نامياً واعياً من الطبقة الوسطى التي يقدِّر لها علماء الديمغرافيا أو الإحصائيات السكانية أن يصل عددها إلى 445 مليون بحلول 2006، وهو رقم أكبر من كامل مجموع سكان الولايات المتحدة. وهذه الطبقة آخذة بتطوير أنماط

جديدة في الإنفاق. وقد أنفقت بين عامي 1999 و2002 ما لا يقل عن 4٪ من دخلها على محلات البقالة وما يقارب 5٪ على المطاعم والعطلات. كما ارتفع إنفاقها على الاهتمامات الشخصية إلى 2.5٪ من دخلها، بينما هبط توفيرها واستثمارها إلى ما يقارب 7٪ . ولأن أكثر من 45٪ من سكان الهند هم دون التاسعة عشرة، فإن من المرجح أن ترتفع مستويات الاستهلاك بمعدل أعلى من الدول الصناعية. وقد ازداد الإنفاق في الهند ما بين عامي 2001 و 2002 بنسبة 130٪ للهدايا و 108٪ للهواتف الخلوية و 68٪ لأفلام السينما. كما أنفق المستهلك الهندي 58٪ أكثر على الثياب و 55٪ على الأطعمة و22٪ على العطلات خلال سنة واحدة. كذلك يتوقع المحللون الاقتصاديون أن يتضاعف الاستهلاك المنزلي في السنوات الخمس القادمة (بيد واي 2003).

ومن بين أشهر رموز الثقافة الاستهلاكية انتشاراً في الهند تبرز المخازن التجارية المكيفة والمبنية من الزجاج والكروم والمتخمة بمحلات الملابس والمطاعم والمراقص والمشارب والمسارح، وبالإضافة إلى عشرين مخزناً من هذا النوع موجود في الهند حالياً، هناك 240 مخزن ضخم تحت الإنشاء، 43 من هذا العدد في الضواحي الغنية لمدينة دلهي (بيد واي 2003).

ما يحدث في الهند اليوم، يحدث في جميع البلدان المزدحمة بالسكان في العالم، فقد حققت الصين معدل ناتج قومي إجمالي يقارب نسبة 8٪ واستمر هذا المعدل على مدى عقد من الزمن، ومن المتوقع أن يرتفع في 2003 إلى 1.3 تريلليون دولار أميركي أي أكثر قليلاً من عُشر اقتصاد الولايات المتحدة الذي يصل إلى 12 تريلليون دولار. مع ذلك، يستمر النمو في التصاعد ويبرز أثره بوضوح في تزايد الإنفاق على الاستهلاك. ووفقاً لدائرة الإحصاءات الصينية الوطنية، فقد وصلت مبيعات التجزئة للبضائع المستهلكة في الصين 3.27 تريليون يوان أي ما يعادل 395 مليون دولار، وهذا يعني ارتفاع بنسبة 8.6٪ عن السنة السابقة في الأرباع الثلاثة الأولى من 2003، وسجلت مبيعات السيارات ارتفاعاً بنسبة 73٪ ومبيعات أجهزة الاتصال 74٪ ومواد البناء والزينة 46.6٪ والنفط والمنتجات النفطية 38.7٪ ومواد الإسكانات التجارية 35.9٪ (بيرتلسن 2003).

وتعمل في الصين اليوم، آليات الاستهلاك نفسها التي عملت لبناء الأسواق الاستهلاكية في أميركا. ففي 2002 وصلت مبيعات الإعلان في الصين إلى 11.2 بليون دولار أي بزيادة 16٪ عن 2001. وكما فعل الأميركيون في الخمسينات من القرن العشرين، بدأ الصينيون يمتلكون المنازل وتمكنت إصلاحات الإسكان أن تحول عدداً هائلاً من ساكني تلك الإسكانات إلى ملاّك عبر خصومات وصلت إلى 80٪ ، كما ضمنت قوانين أخرى حق الملكية الشخصية وقد حولت ملكية المنازل أعداد كبيرة من فقراء المستأجرين إلى ملاّك، ودفعت نحو المزيد من شراء الثلاجات والأفران ومكيفات الهواء والسيارات.

وكما هو الحال في الولايات المتحدة، ازداد نفوذ المستهلك الصيني عبر الرهونات والقروض وبطاقات التسليف والتمويل. وقد بلغت بطاقات التسليف (الائتمان) المدى المطلق من انطلاقتها وتم إصدار ما يقارب المليون بطاقة 2003 أي بمعدل بطاقة لكل 1300 شخص، ورغم أن الرهونات لم تتوفر تماماً حتى 2000، وكذلك قروض السيارات حتى 2001، إلا أن استخراج بطاقات التسليف ما يزال في تصاعد مستمر. ويتوقع أحد البنوك الوطنية في الصين أن يصدر 200 مليون بطاقة نقد وتسليف مع حلول 2005 لما مجموعه 300 مليون من سكان المدن الذين يعيشون في 400 مدينة عبر البلاد (برثلسن 2003). وقد ارتفعت كثيراً مبيعات السيارات في 2002 بعد أن أشعلها استخدام بطاقات التسليف وتضاعف الإنتاج خلال الأشهر الأربعة الأولى من 2003 بعد أن وصل إلى نسبة 60٪ في ارتفاعه في 2002. كانت الصين تملك سيارتين لكل 1000 شخص في 1997 ومنذ ذلك الحين ارتفعت النسبة إلى 4 لكل 1000 شخص مقارنة لنسبة 481 سيارة لكل 1000 شخص في الولايات المتحدة.

في كل من حالتي الصين والهند، هناك عامل هام يؤثر في تصاعد موجة الاستهلاك، وهذا العامل هو الأشخاص الذين ولدوا مع نهاية الحرب العالمية الثانية والذين كانوا السبب في إشعال فتيل الاستهلاك في الولايات المتحدة، ما عدا أن عددهم في آسيا يصل إلى بليون. إضافة إلى ذلك، بدأ الأولاد يتحركون خارج منازل أهاليهم في هذين البلدين تماماً كما حصل في الولايات المتحدة بعد 1950، وقد تطلب هذا الأمر مزيداً من الثلاجات والأفراد والأواني وأجهزة المطبخ والمسجلات (برثلسن 2003).

وكان التجاوب مع هذه التوجهات شبيهاً لذلك الذي حدث في الولايات المتحدة، فقد شجعت هذه التوجهات ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي وعملت على انتشار محلات البيع (سوبر ماركت) والمخازن التي تعتمد علامتها التجارية كسلسلة في جميع أنحاء البلاد إضافة إلى مخازن البيع الكبرى. ويوجد في الصين اليوم ما يقارب الخمسين مخزناً من مخازن شركتي وول-مارت وكورفور الفرنسية، وقد بدأت هذه المخازن بإحداث أثر سلبي على محلات البقالة التي تديرها العائلات الصغيرة عبر آسيا. وبدأت تايلند تشهد احتجاجات ضد هذه المؤسسات الضخمة مثل وول-مارت، مشابهة لتلك الاحتجاجات التي عمت الولايات المتحدة لعقد من الزمن (برثلسن 2003).

الخلاصة

بعد يومين من قيام تنظيم القاعدة بتفجير طائرتين في برجي مركز التجارة العالمي وطائرة ثالثة في البنتاغون في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001، اجتمع أعضاء الكونغرس الأميركي لتوجيه رسالة إلى الجماهير المصعوقة. وقد قال أحد أعضاء الكونغرس مردداً ما جاء في رسالة الرئيس: «علينا أن نمنح الناس الثقة من أجل العودة إلى أعمالهم والذهاب إلى المخازن وشراء البضائع، أيها الناس اخرجوا واستعدوا لعيدي عيد الشكر والميلاد، واخرجوا وشاركوا في المجتمع وكونوا نشطين (CNN 2001)».

إن حقيقة قيام المسؤولين الحكوميين، بعد أكثر الأحداث صدمة في تاريخ الولايات المتحدة، بحث المواطنين، وقبل كل شيء، على التسوق والعمل هي شهادة واسعة على مدى أهمية الاستهلاك في فعالية عمل اقتصادنا، وفي مجتمعنا بكامله على وجه التأكيد. فقد توجهت الحكومة والشركات إلى المستهلك من أجل الدفع نحو استمرارية توسع الاقتصاد وتراكم رأس المال.

لقد ذكرنا سابقاً أن مستوى الاستهلاك الذي حصل في الثقافة الرأسمالية كان غير مسبوق وغير طبيعي. لأنه في الحقيقة لا يوجد دافع فطري لدى البشر بأن يمتلكوا مثل هذه الكميات من الأشياء. وفي الحقيقة، لا يتفق الجميع على الفرضية التي وضعها علماء مثل جيمس. ب. تويتشل (2002؛2004) والتي بيّن فيها أن البشر عبر التاريخ كانوا

يسعون دائماً إلى الرفاهية المادية، وأنه على الرغم من أن الاستهلاك المفرط يحمل جوانب مظلمة، إلا أن كل جانب مشرق أيضاً يتمثل في أن «الاستحواذ على الأشياء والإنفاق»، كما وصفهما (17:2004)، «شكل أفضل المساعي في الحياة العصرية تشوقاً وأوسعها خيالاً». وأضاف: أنه عبر التماهي مع طريقة الحياة الاستهلاكية في الحضارة الرأسمالية، يقترب الناس في العالم من بعضهم البعض.

لقد استطاع تويتشل في دفاعه عن الرفاهية أن يضع حججاً قوية، ينبغي أخذها بعين الاعتبار فيما لو توفرت الرفاهية للجميع ولكن إليكم المشكلة: هل يمكن لهذا المستوى من الثروة التي يتمتع بها أبناء الحضارة الرأسمالية أن تصل إلى الجميع، دون أن تتحدد في نفر قليل من سكان العالم، (آخذين بعين الاعتبار أن مستواها قد بلغ اليوم 25 ضعف ذلك الذي كان متوفراً للمواطنين قبل قرنين من الزمان). وإذا ما توفرت للجميع، ما هو الثمن الذي يجب أن يدفعه كل شيء آخر في هذا الكون؟)

يشرح فرانسيسكو سيسكي (2002) الأزمة جيداً على الشكل التالي:

> لقد أدى الانتصار الأميركي في هذه الحرب الناعمة إلى خلق رغبة لدى سكان العالم لأن يصبحوا أميركيين، بكل ما يحمل الأميركيون من قيم وثروة وغطاء أمني. ولكن من المستحيل أن تستطيع أميركا منح هذا الحلم لجميع الناس سواء في أميركا نفسها أم في العالم. إن خطر خلق رغبة لا يمكن تحقيقها، سواء كانت رغبة في بضاعة أو في حضارة أخرى يكمن في ردة الفعل التي تلي: وهي موجات من الاحتجاج وعدم الرضا التي ستترجم في رغبة بالعودة كلٌ إلى ماضيه.

الفصل الثاني

العامل في حضارة الرأسمالية

قرأت في كتاب إي. بي. ثومسون «صناعة الطبقة العاملة البريطانية» أن أول رجل حاول إنشاء اتحاد عمالي في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، قد اعتقل وحوكم بتهمة التحريض على الفتنة والعصيان، ووجد مذنباً وعوقب بجره في ساحة عامة بعد أن تم ربط يديه وقدميه بالخيول التي فسخته أجزاءً، بعد ذلك قاموا بنزع أحشاءه وحرقها وشنقوا ما تبقى منه. ما نستنتجه من هذا أن الطبقات المالكة في ذلك الوقت كانت بطيئة في تقبلها لفكرة قيام عمالة منظمة.

- روبرت هاس، واشنطن بوست، عدد 5 سبتمبر/أيلول، 1999

يعمل النظام الرأسمالي على جعل الأمر سهلاً أمام الناس بأن لا يدركوا ماذا يفعلون، وأن لا يعرفوا عن الأخطار والمشقات واليأس والذل التي تنطوي عليها طريقة حياتهم ضد الآخرين.

إدموند ويلسون، شواطئ النور

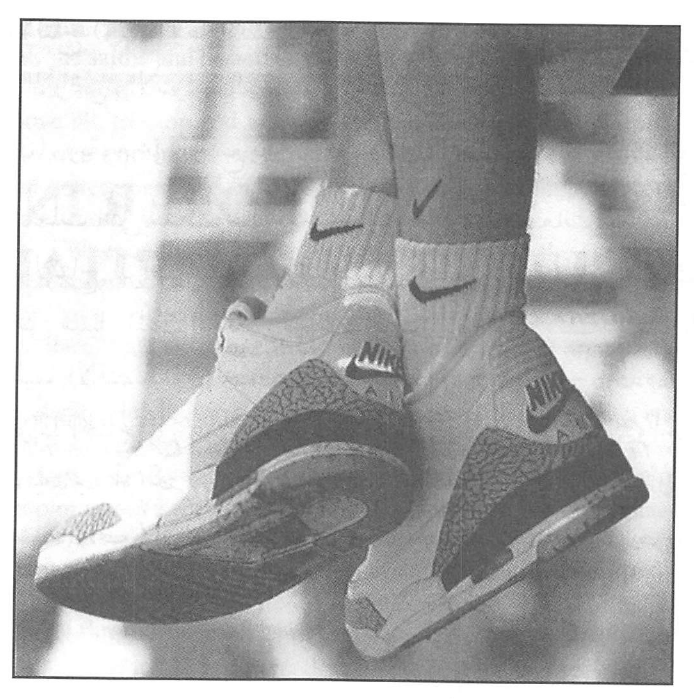
يستطيع المستهلك أن يقود ثقافة الرأسمالية. ولكن بدون وجود العامل، لن يكون هناك بضائع للاستهلاك. ومع ذلك فإن ظهور العامل، أو الشخص الذي يعتاش عبر بيع العمل، يعتبر ظاهرة تاريخية حديثة. في الماضي، كان الناس يستخدمون الأرض لزراعة محاصيلهم من أجل غذائهم، وكانوا يبيعون ما يزيد من إنتاجهم. كما كانوا يمتلكون أدوات للحياكة، وصناعة الأشياء المعدنية أو غيرها من المنتجات التي كانوا يبيعونها أو يبادلونها بأشياء أخرى. لذلك ومن أجل أن نفهم الرأسمالية، من الضروري أن نفحص لماذا اختار الناس أن يبيعوا عملهم أو أجبروا على بيعه. وقبل أن نبدأ بهذا الفحص، من الضروري أن نمتلك فهماً أساسياً للأعمال التي يقوم بها الاقتصاد الرأسمالي.

الرأسمالية ليست مصطلحاً سهل التعريف. فقد أطلق عليها بيير برودون، وهو أول من استخدم هذا المصطلح في 1861، «النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يعود فيه رأس المال، وهو مصدر الدخل، بشكل عام إلى الأشخاص الذين يجعلونه يعمل من خلال جهدهم» (برودل 1982:ص237). ولا يظهر مصطلح الرأسمالية في كتابات كارل ماركس ولم يسري استعماله تماماً حتى 1902 عندما استخدمه الاقتصادي الألماني ورنر سومبارت للتدليل على عكس الاشتراكية. ولكن التعاريف لا تكفي وحدها في مساعدتنا على الفهم الكلي لديناميكيات شيء بهذا التعقيد مثل الاقتصاد الرأسمالي، فنحن بحاجة لفهم الخصائص الأساسية للرأسمالية من أجل تقدير كيفية اختراقه لحياتنا كنظام اقتصادي وثقافي.

القليل من الناس يمكنهم إنكار أن عبقرية الرأسمالية تكمن في قدرتها على إنتاج البضائع والسلع لكي يشتريها الناس ويستهلكوها. دعونا نبدأ رحلتنا مع الرأسمالية بمنتج يشتريه معظمنا تقريباً في فترة أو في أخرى. الحذاء مثلاً – ودعونا نتفحص باختصار أكبر صانعي الأحذية مثل شركة نايكي (Nike). اليوم، يتم تجميع معظم الأحذية والثياب التي نرتديها عبر البحار لأن الشركات الكبرى مثل نايكي أخذت وبشكل متزايد تنقل مصانعها التجميعية من مواطنها إلى دول أخرى خارج الحدود. ونتيجة لذلك أصبحت الثياب التي نرتديها، والتلفزيونات والستيريوات والأقراص المدمجة (CDs) التي نستمع إليها، إضافة إلى أجهزة الكمبيوتر التي نستخدمها منتجة ولو جزئياً في مناطق أخرى من العالم. وقد خلق هذا الوضع صداماً بين الثقافات، يمكن أن يكون مستنيراً لما يمكنه أن يخبرنا عن الثقافات الأخرى وعن أنفسنا أيضاً. إن التأثيرات التي تتركها هذه المصانع على البلدان الأخرى تسلط الضوء على النواحي المميزة للاقتصاد الرأسمالي، أو ربما تعطي تقديراً تقريبياً للأثر الذي تركته بواكير الرأسمالية على مجتمعنا. ولكن دعونا أولاً نبتعد عن الموضوع الرئيسي ونستطرد بإيجاز نحو فهم للمنطق الاقتصادي للرأسمالية وخصوصاً دور العمالة ضمن النظام الاقتصادي.

مقدمة حول العناصر الاقتصادية للرأسمالية

دعونا نمر سريعاً عبر مقدمة حول اقتصاديات الرأسمالية وتطورها. باختصار فقد نمت اقتصاديات الرأسمالية نتيجة تفاعلات خمسة عناصر هي:



جزء من عبقرية ثقافة الرأسمالية يكمن في قدرتها على إنتاج كميات هائلة من البضائع مثل منتجات نايكي (Nike) التي يهرع المستهلكون في جميع أنحاء العالم لشرائها.

1. البضائع (ب). هناك نوعان من البضائع، البضائع الرأسمالية والبضائع الاستهلاكية. البضائع الرأسمالية تتمثل في الأرض، والمواد الأولية، والأدوات، والآلات والمصانع، وتستخدم لإنتاج المواد الاستهلاكية مثل أجهزة التلفزيون، والفيديو وأجهزة الكمبيوتر، والمنازل، وهي مواد يتم بيعها للآخرين.
2. المال (م). يعمل المال كوسيلة معيارية للتبادل. وهو يقلص حجم البضائع والسلع إلى قيمة معيارية. فعبر وضع قيمة مالية لشيء ما مثل غابة يصبح بالإمكان مقارنة هذا الشيء مع بضاعة أخرى مثل سندات الحكومة. وهكذا يُسهِّل المال عملية تبادل السلع.
3. القوة العاملة (ق ع). وتشكل العمل الضروري لتحويل نوع من السلع إلى نوع آخر، مثل تحويل الفولاذ إلى سيارة.

4. وسائل الإنتاج (ون). وهو مصطلح آخر يستخدم لوصف البضائع الرأسمالية مثل الآلات والأرض والأدوات التي يتم بواسطتها إنتاج بضائع أخرى.
5. الإنتاج (ن). ويقوم على الجمع بين (ق ع) و (ون) من أجل إنتاج البضائع.

في المجتمعات التي سبقت ظهور الرأسمالية أو في المجتمعات غير الرأسمالية، وكما هو الحال في الإنتاج الرأسمالي، يعمد الناس إلى صنع البضائع أو امتلاكها من أجل استخدامها. على سبيل المثال الغذاء، الثياب، المأوى وما شابه ذلك. وهذه البضائع هي التي يطلق عليها الاقتصاديون اسم قيمة الاستخدام. فإذا احتاج أحدهم إلى قميص، يقوم بصنعه وإذا احتاج إلى غذاء يقوم بجمعه أو صيده أو زراعته. وأحياناً قد يقوم بمبادلته بشيء يحتاجه أو حتى قد يقوم بشرائه. وهكذا يستطيع المزارع أن يبادل بعض الذرة (ب) بقميص (ب') أو أن يستخدم المال لشراءه ولكن الهدف دائماً هو الحصول على شيء للاستخدام. ويمكننا تصوير هذا النوع من التبادل على الشكل التالي:

ب ← ب' أو ب ← م ← ب'

في الرأسمالية، يعمد الناس إلى إنتاج البضائع أو امتلاكها، ليس من أجل استخدامها بل من أجل مبادلتها. أي أن هدفهم هو إنتاج البضائع (ب) أو الحصول عليها ليس بهدف الحصول على بضائع أخرى (ب') بل للحصول على رأس مال أو مال (م). وهنا تمتلك البضائع ما يسمى قيمة تبادلية. وهكذا، تعتبر البضائع عند عقد صفقة عمل، أي عند قيام شخص بشراء بضاعة بسعر ما وبيعها بسعر أعلى، بأن لها قيمة تبادلية.

م ← ب ← مَ

وقد يجادل بعض الناس بأن هذا التبادل هو الرأسمالية، رغم أن معظمهم قد يطلقون عليه اسم تبادل تجاري مبينين أن معادلة الرأسمالية فيه غير مكتملة. فالأمر ما زال يحتاج إلى تطوير آخر أو أكثر أي جمع قوة العمالة ووسائل الإنتاج بطريقة مميزة. من هذا المنظور تصبح معادلة الرأسمالية المكتملة على الشكل التالي:

م ← ب ← ن ← ب' ← م'

أو

م ← ب ← (ق ع / ون) ← ب' م'

وهكذا، يمتلك الصانع أو المنتج مالاً (م) من أجل شراء بضائع (ب) مثل المواد الأولية والآلات والعمالة، والتي يتم خلطها فيما بعد مع (ق ع/ ون) لتصنيع البضائع التي تحمل قيمة أعلى من (ب) أي (ب'). ويسمح بيع هذه البضائع بأن يتلقى المنتج مبلغاً من المال (م') أكثر من (م) يسمى ربحاً. من الملاحظ عند هذه النقطة أن العمالة تعتبر بضاعة يمكن شرائها أو استئجارها، بنفس الطريقة التي يتم فيها شراء أو استئجار المواد الأولية أو الآلات أو المصانع أو الأرض. وهنا تكون العمالة عنصراً في الإنتاج بنفس الطريقة التي تكون فيها المواد الأولية، والأرض والآلات عناصر إنتاجية. إضافة إلى ذلك، يدخل تراكم الثروة عند هذه النقطة ليتشكل بشكل متزايد من رأس مال إنتاجي مثل مواد أولية وآلات ومصانع.

دعونا نطبق هذه المعادلة على عينة مشروعنا الرأسمالي: «شركة نايكي». لقد استثمرت نايكي المال (م) لشراء بضائع (ب) تتشكل من أشياء مثل الجلود والمطاط والآلات من أجل صنع الأقمشة وإنشاء المصانع (ون) التي مزجتها مع العمالة (ق ع) أي الأشخاص الذين يصممون وينتجون ويجمعون السلعة: الأحذية الرياضية (ب) لكي تبيعها في النهاية وتقبض المال (م'). إن الهدف في هذه العملية برُمّتها هي الحصول على (م') أكثر من (م) ما أمكن. وهذا الفرق هو ما يشكل الربح.

أيضاً، لا تقوم نايكي بالاحتفاظ بالمال (م') بل تعيد استثماره في بضائع وتعيد خلطه مع (ون) و (ق ع) من أجل تكرار العملية ومراكمة المزيد من المال والأرباح (الشكل 2.1 يمثل الطبيعة الدوارة للإنتاج الرأسمالي).

ولكن، في العالم الحقيقي للمال هناك عوامل أخرى تؤخذ بعين الاعتبار. على سبيل المثال، في أغلب الأحيان لا يملك المنتجون المال أو رأس المال للبدء بدورة إنتاج من صنعهم الخاص. لذلك فإن عليهم أن يستقرضوا الأموال من البنوك أو بيع مخزونهم لمستثمرين من أجل تمويل وسائل إنتاجهم ودفع الأموال للقوة العاملة لكي تنتج البضائع.

ب $\left(\frac{\text{و ن}}{\text{ق ع}}\right)$
(إنتاج)

(م)
(استثمار/ أموال

ب' (المنتج)

مبيعات) م'

الشكل 2.1: دورة الإنتاج الرأسمالي

وبالتالي تأخذ بعض الأرباح شكل دَيْن أو فائدة تُدفع لسداد قروض المستثمرين. وكلما ارتفعت الفوائد التي يدفعها المصنِّع للمستثمر كلما سَهُلَ عليه الحصول على قروض. كذلك فإن المنتج مثل نايكي ليس ملزماً بإعادة وضع أرباحه في عجلة إنتاج المزيد من الأحذية الرياضية. ربما تستثمر نايكي أموالها في مكان آخر ينطوي على إمكانية ربح أكبر. بكلمة أخرى ربما تعطي صناعة ومبيعات الأحذية الرياضية أرباحاً بنسبة 10٪ ولكن إذا كان بالإمكان استثمار أموال هذه الأرباح لتحقيق نسبة 12٪ فإن ذلك سيكون أفضل.

يكشف هذا الأمر عن الأزمة التي تواجهها نايكي ويواجهها غيرها من المنتجين. فصنع الأرباح ليس كافياً، لأن عليهم أن يعطوا المستثمرين الذين قدموا لهم المال أو رأس المال لكي يستهلوا دورة إنتاجهم (مثل البنوك والمساهمين...) ما يكفي من العائدات على أموالهم المستثمرة بحيث لا ينقلها هؤلاء إلى مكان آخر. لأنه إذا نقل هؤلاء أموالهم إلى مكان آخر (مستثمرو اليوم، وكما سنرى لاحقاً يملكون عدد هائل من الخيارات لنقل أموالهم) فإن نايكي ستجد صعوبة في العثور على مستثمرين وتجميع ما يكفي من الأموال لإعادة تحريك دورة الإنتاج. وبالتالي قد يصبح لزاماً على نايكي أن تدفع فوائد أعلى وترفع أسعار منتجاتها. إلا أنها في مثل هذه الحالة، قد لا تبيع من السلع ما كانت تبيعه في السابق خاصة إذا قامت شركتا أديداس وريبوك بتخفيض أسعارهما.

من أجل أن تصنع الربح، ينبغي أن تنفق أقل قدر من المال على المصانع والآلات والعمالة. وفي الحقيقة، ووفقاً لبعض الاقتصاديين فإن القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج، من حيث القوة العاملة ووسائل الإنتاج، تشكل عاملاً حاسماً في نجاح أو فشل الشركة (سنعود لهذا الموضوع بعد قليل).

وسرعان ما يصبح واضحاً أن عملية الإنتاج الرأسمالي تشبه لعبة صنع النقود: إذ يقوم المستثمرون والمصنعون بوضع المال في أحد أطراف عملية الإنتاج ويأخذون مالاً أكثر على الطرف الآخر بشكل أرباح أو فوائد. والأمر يشبه إلى حد بعيد جهازاً نظرياً يطلق عليه المهندسون اسم «الصندوق الأسود» ويفترض المهندسون أن هذا الصندوق الأسود ينتج شيئاً، ولكنهم لأسباب تتعلق بالتصميم والتخطيط لا يقلقون أنفسهم بكيفية إنتاج الأشياء أي بالوظائف الداخلية للصندوق. هم ببساطة يفترضون أنهم إذا وضعوا شيئاً بداخله مثل وقود، كهرباء.. وغيرها، فإنهم سيحصلون على شيء منه مثل طاقة، حركة.. وغيرها.

بالنسبة لمعظم المنتجين أو المستثمرين الرأسماليين، فإن الرأسمالية أو المشاريع الرأسمالية ذاتها، مثل الشركات والبنوك والسندات أو الأسهم، تشبه الصناديق السوداء: فأنت تضع المال من طرف وتحصل على مال أكثر من الطرف الآخر (انظر الشكل رقم 2.2). بالطبع، العملية أكثر تعقيداً حين يصل الأمر إلى أين ستضع هذه الأموال، وكم ستستثمر وهكذا... ولكن كمية العائدات، وليس الطريقة التي تأتي بها هذه العائدات هي التي تحظى على الأهمية القصوى.

ومع ذلك فإن البضائع تنتج وتستهلك في الصندوق الأسود. كذلك فإننا في هذا الصندوق أيضاً نجد الأنماط الحياتية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية والعقائدية التي إما تنمي أو تكبح عملية تحول المال إلى مال أكثر.

وهكذا نجد أن الرأسمالية هي شيء أكثر من أن تكون نظاماً اقتصادياً. لأن عملياتها تحمل في طياتها نتائج أبعد من معظم نواحي وجودنا تقريباً. فمعظمنا ينظم حياته بطريقة تمكنه من إنتاج البضائع واستهلاكها بحيث تولّد الأرباح والفوائد التي تشغّل النظام

الرأسمالي. ولكن على الرغم من أن معظم الناس الذين يستثمرون المال لا يهتمون بكيفية إنتاجه، إلا أن هناك آخرون من الذين يتأثرون بهذا التحول الشبيه بالسحر غالباً ما يتصورون الأمر بطرق أكثر عمقاً. على سبيل المثال يملك الفلاحون في كولومبيا طريقة لتصور التبادل الرأسمالي الذي قد يساعدنا على تفهم عناصره الرئيسية وتكاليفه.

معمودية المال

بعد خسارتهم لأرضهم لصالح كبار المزارعين وبعد إجبارهم على تكملة نشاطاتهم الزراعية عبر العمالة المستأجرة، قام فلاحو الأراضي الخفيضة في كولومبيا بتطوير ممارسة غير مشروعة عبر إجراء معمودية المال في الكنيسة الكاثوليكية بدلاً من معمودية المواليد الجدد. فعندما يقدمون الطفل المولود إلى الكاهن لكي يقوم بتعميده، يحضرون ورقة نقدية من عملتهم البيزو التي يعتقدون أنها تلقت مباركة الكاهن بدلاً من الطفل. وهكذا تتحول الورقة النقدية بشكل سحري وتعطى اسم الطفل، ويعتقد هؤلاء الفلاحون أن هذه الورقة ستصبح رأس مالاً ذا فوائد وأنها ستستمر في توليد مال أكثر وأكثر. ويروي الفلاحون في أحاديثهم قصصاً عن مثل هذه الأوراق النقدية التي تختفي من صناديق الحاسبات النقدية حاملة معها جميع الأوراق النقدية الأخرى، وعن صاحب الدكان الذي وفّر أمواله لأنه سمع عن نزاع بين ورقتين نقديتين معمدتين من أجل تملك محتويات درج النقود.

قد تبدو الفكرة القائلة بأن النقود شيء حي وأن بإمكانها استيلاد المزيد من النقود بطريقة سحرية، غريبة في بداية الأمر، ولكن مايكل توسيغ (1977) بيّن أن المفهوم الكولومبي هذا قريب جداً لمفهومنا وأن الفرق الرئيسي يتعلق بنظرتهم إلى الصندوق الأسود.

السمة الرئيسية للرأسمالية هي أنه يمكن استخدام النقود لصنع نقود أخرى. ولكي تفعل ذلك، ينبغي استثمار النقود في بضائع من أجل بيعها أو استثمارها في مصانع يعمل فيها الناس لإنتاج بضائع من اجل بيعها.. وهكذا... إلا أننا أحياناً نتحدث وكأن المال نفسه هو الذي يجر المال أو كأن المال يملك حياةً بذاته. نتحدث عن انخفاض الدولار وعن التدفق النقدي أو عن تشغيل الأموال. كما تتحدث الأخبار عادة عن ارتفاع المداخيل، وعن تصاعد نسب الفوائد. وحتى المصانع يشار إليها أحياناً على أنها منشآت أو معامل تنمو فيها أموالنا.

نقود (م) استثمارات (مدخلات) أرباح (مخرجات) مزيد من النقود (م')

الصندوق الأسود

الشكل 2.2: الصندوق الأسود

بكلمة أخرى، تتناقل لغتنا فكرة أن رأس المال يملك قدرة ذاتية على التوسع. ويتم الحديث عنه وكأنه مخلوق يتوالد بذاته (تماماً مثلما يعتقد فلاحو كولومبيا بأن النقود المعمّدة تملك حياة بحد ذاتها ويمكنها التوالد).

ويُبرز هذا الاعتقاد بأن المال يملك حياة بحد ذاته في تعبير جميل في كتاب بنجامين فرانكلين الكلاسيكي: نصيحة لتاجر شاب (1748) ينصح فيها فرانكلين بما يلي:

> تذكر أن للمال طبيعة توالدية ومنتجة فالمال يجر المال كما أن خلفه يجر أكثر وهكذا دواليك. إذ تتحول الشلنات الخمس إلى ست ثم تتحول مرة أخرى إلى سبع وثلاث بنسات وهكذا.. حتى تصل إلى مئة جنيه. وكلما كان هناك منه كلما كثر الإنتاج عند كل تحول بحيث ترتفع الأرباح بشكل أسرع وأسرع. إن من يقتل بذرة ولودة يقتل خلفها حتى الجيل الألف (توسيغ1977:ص140).

وهذا الموقف الذي عبّر عنه بنجامين فرانكلين ونعبر عنه كل يوم في حياتنا هو نفسه الموقف الذي أطلق عليه كارل ماركس اسم «الولع بالبضائع» . وهذا الولع ينسب الحياة والقوة والوجود الذاتي للأشياء اللاّحية مثل اللعب والعصي والأماكن أو مثل النقود أو غيرها من البضائع في الرأسمالية. ولكن الولع بالبضائع يمارس أيضاً وظيفة أخرى. فعبر إعطاء النقود صفة الأشياء الحيّة والتحدث عنها وكأنها شيء يتوالد، نعمل على إخفاء الطريقة التي تولد فيها هذه النقود نقوداً أخرى أي استغلالها للعمالة والأرض والناس. عبر هذه الطريقة السحرية في التفكير، نبدأ بالتفكير في النقود على أنها قدرة على توليد القيمة.

وإعطاء الفائدة بنفس الطريقة التي تعمل فيها الأشجار على حمل الأثمار والحيوانات الداجنة على حمل حيوانات صغيرة من جنسها، بحيث تبدو العملية كلها بدءاً من استثمار

رأس المال وجني الأرباح ووصولاً إلى العثور على عمالة رخيصة وما يليها على أنها عملية طبيعية لأن المصدر الحقيقي للأرباح والنتائج غير الاقتصادية للرأسمالية يبقى خافياً عن الرؤيا.

إلا أن المال لا يولد المال من تلقاء ذاته بل يتطلب الأمر أشياء أخرى، وهنا يبرز مدى عمق الاعتقاد الذي يحمله فلاحو كولومبيا حول معمودية المال، فهؤلاء الفلاحون يتبعون هذه الممارسة المعلقة بمعمودية المال من أجل جلب أموال أخرى، ويقدمون تفسيراً عقلانياً لنظرتنا إلى المال ولكن مع إضافة أخرى هي: أنه بالنسبة للفلاح الكولومبي، تبقى العملية غير أخلاقية من ناحية أن النقود وليس الطفل هي التي تتعمد. وأن الربح لا يتأتى إلا على حساب روح هذا الطفل. بهذه الطريق يقدم الفلاح الكولومبي انتقاداً للرأسمالية التي تم فرضها على مجتمعه في القرن الماضي وعبر توسع النظام الرأسمالي العالمي.

ويطرح هؤلاء الفلاحون أسئلة رئيسية مثل: كيف تمارس الرأسمالية سحرها، بتحويل النقود إلى نقود أكثر وهل ندفع نحن ثمناً لهذا التحويل؟

بناء الطبقة العاملة وتركيبها

كما ذكرنا في الفصل الأول، تشتمل الرأسمالية على تفاعلات بين ثلاثة مجموعات من الناس هي: المستهلكون والعمال والرأسماليون. وكل من هؤلاء يفعل ما هو مفروض منه أن يفعله. وقد جرى بناء المستهلك بشكل عام في القرن العشرين. أما القرن التاسع عشر فقد شهد نمو الطبقة العاملة. ورغم أن ازدهار الاستهلاك حدث بشكل عام في الولايات المتحدة إلا أن العالم كان بشكل عام صنيعة الاقتصاد البريطاني الذي اندفع تدريجياً للهجرة من بريطانيا العظمى إلى باقي أنحاء العالم.

خصائص الطبقة العاملة

لم تكن الطبقة العاملة الجديدة تشبه أي من الطبقات التي كانت موجودة سابقاً، إذ أن هناك أربعة خصائص تميز هذه الفئة الجديدة من الأشخاص وهي:

1. كان أفراد الطبقة متحركين حسب الضرورة، وأحراراً في التحرك إلى حيث تقضي الحاجة لا تعيقهم أية ملكية أو ارتباطات عائلية.

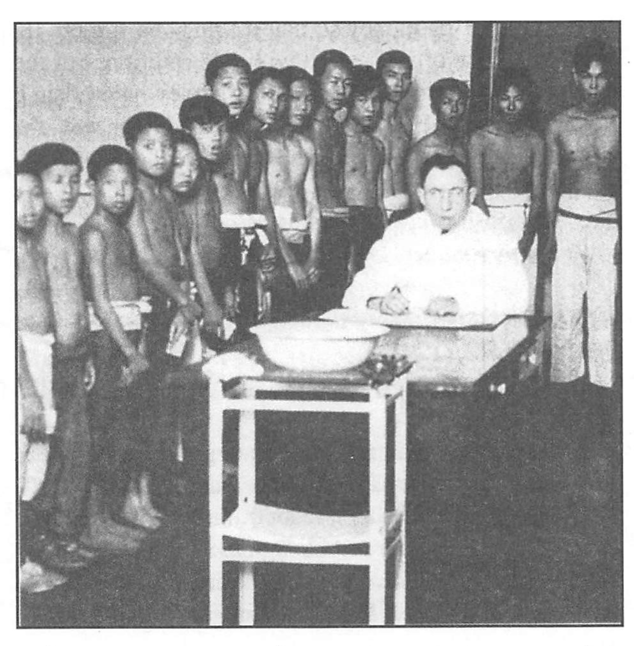
2. كان أفراد الطبقة منقسمين حسب العرق والاثنية والعمر ونوع الجنس.
3. كانوا عرضة لجميع أنواع الضبط والتنظيم.
4. كانوا مناضلين، وغالباً ما كانوا يتظاهرون احتجاجاً على الظروف التي وضعوا فيها.

دعونا نتفحص كل من هذه الخصائص بدوره:

تحرك العمالة. أولاً: كان العمال الجدد يتحركون جغرافياً بشكل ملحوظ، وبشكل مؤقت أو دائم باتجاه مصادر التوظيف، وكان معظمهم يتحركون بسبب إجبارهم على ترك أراضيهم أو بسبب جفاف الطلب على البضائع التي كانوا ينتجونها. لنأخذ وضع العامل الإيطالي كمثل: منذ بدايات سبعينات القرن التاسع عشر، أدى بيع الممتلكات العامة وأراضي الكنيسة في إيطاليا إلى خلق وضع سمح لكبار ملاكي الأراضي بإضافة أراضٍ إلى ممتلكاتهم، نتج عنها تضييق الخناق على الملاكين الصغار فيما كانت أسعار المنتجات الزراعية تتداعى جزئياً بسبب استيراد القمح الروسي. كذلك أدى ظهور آفة زراعية إلى إتلاف العديد من الكروم، وتسبب استيراد البضائع الرخيصة إلى تدمير الحرف المحلية. وفي ستينات القرن التاسع عشر، غادر إيطاليا أكثر من 16,000 شخص إلى الأبد ووصل عدد المهاجرين في سبعينات القرن نفسه إلى 360,000 شخص وارتفع العدد بين عامي 1881 و1901 إلى مليونين، كانت نسبة العمال الزراعيين بينهم 80٪ .

وقد انتشر هؤلاء العمال الزراعيون في بلدان مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة غالباً، حيث تم إلحاقهم كعمالة رخيصة في المصانع والمناجم وسكك الحديد وتربية الماشية وحقول النفط. ما بين عامي 1820 و 1860 كان معظم المهاجرين يأتون من إيرلندا (2 مليون) وجنوب غرب ألمانيا (1.5 مليون) والجزر البريطانية (750,000). كذلك وصل المزيد من البريطانيين والسويديين والألمان ما بين عامي 1860 و 1890.

وكان معظم هؤلاء من المزارعين الذين أجبروا على ترك أراضيهم نتيجة استيراد القمح الروسي والأميركي الرخيص (تماماً مثلما يحصل اليوم لمزارعي الذرة في المكسيك).



شكل الحراك الجغرافي أحد ملامح العمالة في الحضارة الرأسمالية. في الصورة يظهر أولاد صينيون ينتظرون الفحص الطبي في مركز جزيرة آنجل للهجرة في سان فرانسيسكو حوالي 1910.

وفي 1890، تحولت مصادر الهجرة إلى جنوب وشرق أوروبا وجاء معظم المزارعين المهجّرين من إيطاليا ومن الإمبراطورية النمساوية الهنغارية ومن البلقان وبولندا، بالإضافة إلى اليهود المهاجرين من روسيا.

وتشكل عمال مناجم الفحم في بنسيلفانيا قبل 1890 من البريطانيين والإيرلنديين والألمان، ولكن بعد ذلك، تزايدت بينهم أعداد البولنديين والسلوفاك والإيطاليين والهنغاريين. أما معامل القماش في نيو انجلند فقد أدارها الكنديون والفرنسيون والبريطانيون والإيرلنديون، ولكنها بعد 1890 أصبحت تدار من قِبَل البرتغاليين واليونان والبولنديين والسوريين، وتم استبدال الألمان والتشيك والإيرلنديين في تجارة الألبسة بالروس واليهود والإيطاليين.

وما بين عامي 1849 و 1874 تم إرسال 90 ألف عامل صيني بعقود رسمية إلى البيرو، كما وصل 200,000 من هؤلاء إلى الولايات المتحدة ما بين عامي 1852

و1875 حيث تم إلحاقهم بأعمال زراعة أشجار الفاكهة وأعمال السكك الحديدية والبحث عن الذهب وفصله عن الأتربة.

كما استخدم ما بين 10,000 إلى 14,000 صيني في بناء سكة الحديد المركزية الباسيفيكية في كاليفورنيا.

الانقسام. كان الانقسام هو الخاصية الثانية من خواص الطبقة العاملة، وكان هؤلاء منقسمين حسب العرق والدين والاثنية والعمر ونوع الجنس. وقد انقسمت الطبقة العاملة الجديدة إلى فئتين عريضتين: أرستقراطية عمالية تستطيع الدفاع عن مطالبها عبر تنظيمات نقابية ونفوذ سياسي. وفئة أخرى من العمال كان عليها القبول برواتب أقل وأعمال أقل أماناً. وغالباً ما كانت هذه الانقسامات تتعزز عبر التمييزات العرقية أو الإثنية التي كانت تنزل مرتبة جماعات معينة مثل السود في أوائل القرن أو الإيرلنديين للعمل في أشغال قليلة المردود. لم تكن الرأسمالية هي التي أوجدت تلك التمايزات العرقية والإثنية ولكنها ساعدت على تحديدها وتعزيز عواقبها الاقتصادية (وولف 1982:ص380).

ولعل من دواعي السخرية، أن الهويات الاثنية للمهاجرين الجدد نادراً ما كانت تتوافق مع تعريفاتهم الذاتية لهوياتهم. ففي البداية كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم هانوفريون أو بافاريون بدلاً من أن يعتبروا أنفسهم ألمان. أو كأعضاء في رعية قرية بدلاً من كونهم بولنديين، أو كصقليين ونيابوليتيين وجنوبيين بدلاً من كونهم إيطاليين. أو كأفراد من التونجا والياو بدلاً من كونهم نياسلندريين. وفي الحقيقة كان لابد من دمجهم اجتماعياً كي ينظروا إلى أنفسهم باعتبارهم أعضاء في جماعات اثنية. وكما قال وولف (1982: ص381) كان هؤلاء نتاجاً تاريخياً لتقسيم سوق العمل ضمن الأسلوب الرأسمالي.

وغالباً ما كانت هذه المجموعات العرقية أو الاثنية التي أوجدتها أو عززت من وجودها الثقافة الرأسمالية تتصادم مع بعضها البعض فيما هي تتنافس على الأشغال والموارد الشحيحة. ولعل حالة الإيرلندي في بريطانيا والولايات المتحدة تُحدِّث عن ذلك. ففي أواسط القرن التاسع عشر أبدى كارل ماركس (1972:ص ص293-294) الملاحظة التالية حول العلاقة بين العمال الإنجليز والعمال الإيرلنديين الذين وصلوا حديثاً:

كل مركز صناعي وتجاري في إنجلترا يملك اليوم طبقة عاملة (بروليتاريا) منقسمة إلى معسكرين متعاديين: البروليتاريا الإنجليزية والبروليتاريا الإيرلندية. فالعامل الإنجليزي العادي يكره الإيرلندي كمنافس يخفض من مستوى معيشته. وهو في علاقته مع الإيرلندي يشعر بأنه عضو في أمة حاكمة ويحول نفسه إلى أداة في يد أرستقراطيي ورأسماليي بلاده ضد إيرلندا بحيث يعزز من سيطرة هؤلاء عليه. كذلك هو يحتفظ بالعصبيات الاجتماعية والدينية والقومية ضد العامل الإيرلندي. ويشبه موقفه تجاهه موقف البيض الفقراء من السود (العبيد السابقين في الولايات المتحدة الأميركية). أما العامل الإيرلندي فيقوم بالرد عليه بالطريقة نفسها ولكن مع زيادة من عنده وهو ينظر إلى العامل الإنجليزي فوراً على أنه أداة تآمر غبية تمثل الهيمنة الإنجليزية على إيرلندا. ولعل هذا العداء يشكل سر عجز الطبقة العاملة الإنجليزية بالرغم من تنظيمها .

وقد وجد هذا العداء الاثني مرتعاً له في الولايات المتحدة بنفس الدرجة، خاصة بين الإيرلنديين والسود. كان الزعماء الإيرلنديون في أوائل القرن التاسع عشر ينتقدون العبودية بشدة ويدعمون إلغاءها. ومع ذلك، ما أن يهاجر الإيرلنديون إلى الولايات المتحدة وهم الذين كانوا يعانون من سوء معاملة الحكام البريطانيون تماماً مثلما يعاني الأميركيون من أصل إفريقي من المعاملة السيئة للبيض، حتى يصبحون من اشد المؤيدين للعبودية وألد أعداء السود، فما الذي أدى إلى حدوث مثل هذا التغيير في الموقف؟ .

يؤكد نويل إيغناتييني (1995) في كتابه: «كيف أصبح الإيرلندي أبيضاً؟» أنه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر في أميركا، استطاع الأميركيون الأفارقة الأحرار المنافسة بنجاح على نيل وظائف جيدة نسبياً. وكان التمييز بين الحرية والعبودية، قبيل وصول الإيرلنديين بأعداد كبيرة إلى الولايات المتحدة، ضبابياً ومغطى بأوضاع انتقالية مثل العبودية المنقولة والخدمات المتعاقد عليها والسجن بسبب الديون. ولكن الثورة الأميركية أدت إلى إزالة مثل هذه الفئات الاقتصادية الانتقالية وعززت الميل نحو مساواة العبودية بالسواد والحرية بالبياض. فإذا كان سيسمح للسود بالعمل في نفس الوظائف التي يعمل فيها الإيرلنديون فإن الأخيرون سيصنفون اجتماعياً ضمن فئة السود. وفي الحقيقة خاطر الإيرلنديون بكونهم معتبرين أدنى درجة من السود، لأن السود بشكل عام كانوا ذوي قيمة لا يملكها الإيرلنديون. وكما قال أحد مسؤولي شركة تحميل وتفريغ السفن في ألاباما: أن السود أفضل من يضحى بهم للعمل هنا لأنه إذا غرق أحدهم أو كسر ظهره خلال العمل فلن يخسر أحد شيئاً (إيغناتييف 1995: ص109) وبالتالي بذل الإيرلنديون ما استطاعوا من الجهد لكي ينؤوا بأنفسهم عن السود بما فيه دعم العبودية ولكن المهمة الكبرى التي كانت تواجههم هي ضمان عدم تمكن السود من احتلال الوظائف نفسها التي كانوا يعملون بها.

وتدريجياً، ومع احتلالهم للوظائف الوضيعة التي كان السود يعملون بها، وبتشجيع من كهنتهم سيطر الإيرلنديون على صفوف العمال غير المهرة. ومع حلول 1855، أصبحوا يشكلون 87٪ من مجموع عدد العمال غير المهرة في ولاية نيويورك والبالغ عددهم 23000. وقد أوردت مجلة أفريكان ريبوزيتوري في 1851، وهي مجلة تُعنى بالقضايا الإفريقية الأميركية مقالاً (إيغنانيين 1995:ص111) جاء فيه:

> في نيويورك وغيرها من المدن الشرقية، أدى تدفق العمال البيض إلى إخراج السود بالكامل تقريباً من فروع الأعمال العادية. فلم تعد ترى هؤلاء يعملون على سطوح البنايات ونادراً ما يسمح لهم قيادة العربات أو وسائل النقل فالرجال البيض يرفضون العمل معهم.

«الرجال البيض لن يعملون معهم». أصبح هذا الشعار يشبه نداء بين العمال البيض لإخراج السود من الوظائف التي أخذ الإيرلنديون في احتلالها، وكما قال فريدريك دوغلاس: «لقد كان في سيطرتنا على مهننا، سيطرة على مهانتنا».

أصبح المفتاح الرئيسي للتمييز بين البيض والسود هو العمل. فكلمة أبيض أصبح تعني عمل الرجل الأبيض بينما أصبحت كلمة أسود تعني عمل الرجل الأسود. ولكن هذا التمييز بقي اعتباطياً لأن العديد من المهن التي أصبحت في يد الرجل الأبيض، عندما خصصت للإيرلنديين، كانت سابقاً في يد الرجل الأسود. وقد أشار إيغناتييف إلى أن كلمة أبيض لم تكن وصفاً مادياً بل مصطلحاً يتعلق بالعلاقات الاجتماعية. وقد برز هذا التمييز ضمن وضع فرض نفسه بأن على الإيرلندي، إذا أراد أن يكون أبيضاً، أن يعمل في المهن التي تم فيها الاستغناء عن السود (إيغناتييف 1995:ص111) وهكذا تجسد تقسيم العمل ليصبح تمييزاً في العرق والاثنية.

كانت القوى العاملة مقسّمة بطرق أخرى، أكثرها بروزاً كان من خلال نوع الجنس والعمر مع إلحاق النساء والأطفال بأقل الوظائف مردوداً من حيث الراتب وأكثرها وضاعةً (ستتم مناقشة هذا التطور بشكل مفصل في وقت لاحق).

النظام والضبط. كانت الطبقة العاملة الجديدة متحركة ومنقسمة حسب العرق والاثنية ونوع الجنس والعمر. إضافة إلى ذلك كان لابد من ضبطها وتنظيمها. وفي قلب هذه العملية كان يوجد المصنع. وهذا الأخير يعتبر نسبياً ظاهرة تاريخية حديثة، بعد أن شهد تطوراً واسعاً في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر في أوروبا

(رغم أن مصانع النسيج كانت موجودة منذ القرن الخامس عشر). قبيل تطور المصنع، كانت معظم أعمال الحياكة والغزل وصناعة الفخار تتم في البيوت أو في المشاغل الصغيرة. أما المصانع الأولى فقد قامت على نموذج أماكن الأشغال العقابية في السجون. وقد بنيت مصانع الغزل في البداية داخل بنايات من الطوب مؤلفة من أربعة إلى خمسة طوابق، يعمل فيها عدة مئات من العمال. أما صناعة الحديد والقوالب الحديدية وصناعة المعادن فقد جلبت معها أفران الصهر وتطلبت قوة عاملة كبيرة (بيود 1983:ص66). وقد ساعدت هذه الإنشاءات على زيادة فاعلية الإنتاج ولكن النظام الجديد الذي أصبح يسري على العمال خلق توترات بين العمال وبين أصحاب العمل، وكادت هذه التوترات في عدة مناسبات عبر السنين التي تلت، أن تقترب بالأوضاع إلى شفا الحرب الأهلية.

وقد تطلب إنشاء المصنع، على سبيل المثال، ضبط العمال من أجل تقبل مفهوم الوقت. فالوقت، وهو شيء آخر نسلم به جدلاً ونستخف به، يبقى عرضة للتعريف الثقافي. فوقتنا مكرس على العموم من خلال وسائل قياسنا له – من خلال الساعات. أما الوقت في مجتمعات أخرى فمرتبط بمهمة محددة أو يكرس من خلال الظواهر الطبيعية. فقد يقاس الوقت في مدغشقر من خلال طبخ الأرز (نصف ساعة تقريباً)، أما في تشيلي، في القرن السابع عشر، فكان الوقت الذي يأخذه قلي بيضة هو الوقت الذي تصلى فيه صلاة «السلام عليك يا مريم» بصوت عالٍ. وفي بورما كان الرهبان يستيقظون عندما يكون هناك ما يكفي من الضوء ليروا عروق أيديهم. وفي المجتمعات التي تعيش على أطراف المحيطات، كان النمط الاجتماعي للحياة يعتمد على المد والجزر وقد ذكر عالم الإنسان الإنجليزي إي. إي. إيفانز – بريتشارد (1940:ص103) في روايته الكلاسيكية عن حياة النوير في السودان ما يلي:

> لا تملك قبيلة النوير شيئاً موازٍ لمصطلح الوقت في لغتنا، لذلك لا يمكنهم التحدث عن الوقت كما نتحدث عنه نحن وكأنه شيء حقيقي، يمكن أن يمر أو أن يضيع أو أن يوفر... وهكذا. أنا لا أعتقد أنهم خاضوا أبداً تجربة الشعور نفسه الذي نشعر به في حربنا ضد الوقت لأن مرجعياتهم هي في الأساس النشاطات نفسها والتي هي في العادة ذات طابع ترفيهي. وتتبع الأحداث عندهم نظاماً منطقياً ولكنهم ليسوا مضبوطين بنظام مجرد حيث لا توجد نقاط مرجعية مستقلة بذاتها ينبغي للنشاطات أن تتوافق معها بدقة. لقد كان النوير محظوظين.

وقد ذكر المؤرخ أي. بي. ثومسون (1967) أنه وإلى حين تم تأسيس الأفكار الحديثة حول الوقت، كانت أنماط العمل ما تزال تتميز بنوبات متبادلة من العمل المكثف

والتكاسل، على الأقل كلما استطاع الناس السيطرة على حياتهم العملية. كذالك بيّن ثومبسون أن هذا النمط يستمر اليوم ولكن فقط بين أصحاب الأعمال من المهنيين مثل الفنانين والكُتّاب وأصحاب المزارع الصغيرة وطلاب الكليات.

هذا لا يعني القول بأن العمل الذي سبق مرحلة الصناعة كان سهلاً، فقد وصف ثومبسون (1967:ص58) يوماً نموذجياً لعامل في مزرعة في 1636 فقال: كان ينهض من فراشه في الساعة الرابعة صباحاً ويقوم بالاهتمام بالخيول، ثم يتناول طعام الإفطار عند السادسة صباحاً، ويبدأ بالحراثة حتى الساعة الثانية أو الثالثة بعد الظهر، ويأكل طعام الغذاء ويعود للاهتمام بالخيول حتى السادسة مساءً، ثم يتعشى ويقوم بأعمال روتينية أخرى حتى الثامنة حيث يهتم بالأبقار ويستريح. كان هذا العمل يتم خلال فترة الذروة في الأعمال السنوية في المزرعة، ولعل زوجة المزارع حسب ما يقول ثومبسون هي التي كانت تجهد أكثر.

من الصعب وضع تحديد دقيق للزمن الذي بدأ فيه مفهوم الوقت في الغرب يتغير. فحتى القرن السابع عشر، لم تكن الساعات قد انتشرت في أوروبا بعد رغم أن معظم الكنائس في البلدات والمدن كانت تعلق ساعة، ولكن مع بداية القرن التاسع عشر كان مفهوم الوقت قد تأسس جيداً.

كان الوقت يشكل كياناً لا ينبغي إضاعته. وكما ذكر بنجامين فرانكلين في كتابه ريتشارد ألمناك الفقير (Poor Richard Almanac): إن الوقت هو المال. وفي الفترة نفسها تقريباً بدأت الفكرة القائلة بأن الكسل هو شيء شرير تلقى رواجاً. وقد عبرت مجلة يونس مونيتور في 1689 عن ذلك بقولها «إن الوقت هو بضاعة أثمن كثيراً من أن تبخّس قيمتها... كانت هذه هي السلسلة الذهبية التي تم عليها تعليق الأبدية الثقيلة. نحن لا نعاني من خسارة الوقت لأن الوقت شيء لا يمكن أن نسترده» (ثومبسون 1967: ص58). كان وقت المتعة عرضة للانتقاد والهجوم بشكل عام، وكانت بعض الأوساط الدينية تعتبر الترفيه خطيئة وكان كل شيء لا يسهم في الإنتاج يتعرض للتثبيط.

في الوقت نفسه تقريباً، كانت المدارس قد بدأت بتعليم نظام جديد للوقت والعمل. وقد اقترح المصلحون الاجتماعيون في أواخر القرن الثامن عشر بأن يرسل الأطفال

الفقراء في عمر الرابعة إلى المشاغل بحيث يعملون وبعد ذلك يلتحقون لمدة ساعتين بالدراسة كل يوم. وكما قال أحد الأشخاص.

هناك استخدام ملموس لهؤلاء الأطفال، كونهم بطريقة أو بأخرى يعملون باستمرار لمدة اثني عشرة ساعة يومياً، أكانوا يكسبون رزقهم أم لا، لأننا نأمل من خلال اتباع مثل هذه الطرق أن يستطيع الجيل الناهض الاعتياد على العمل المتواصل لكي يبدو الأمر لهم في النهاية مقبولاً ومسلياً (ثومبسون 1967:ص84).

وهكذا مع حلول القرن التاسع عشر، وعبر مراقبة العمالة، وعبر الغرامات والأجراس والساعات والحوافز المادية والوعظ والإرشاد والدراسة، تم فرض نظام جديد للوقت على المجتمع عموماً وعلى العامل بشكل خاص.

المعارضة (المقاومة). أخيراً، وبالإضافة إلى حركتها وانقسامها وتنظيمها، تميزت الطبقة العاملة الجديدة بعسكرية جديدة ستقود العالم إلى شيء أقرب لما يسمى بالثورة العالمية. ففي بواكير 1848 خاطب المفكر السياسي الفرنسي، والمؤرخ المشهور للديمقراطية الأميركية أليكسيس دو توك فيل، مجلس النواب الفرنسي قائلاً بأن العديد من الأوروبيين خائفون وأضاف نحن ننام على بركان، ألا ترون أن الأرض تهتز من جديد؟ وأن رياح الثورة تهب وأن العاصفة تلوح في الأفق (هوبسياوم 1975:ص9).

في نفس الوقت كان كارل ماركس البالغ من العمر 30 عاماً ورفيقه فريدريك إنجلز يصدران بيان الحزب الشيوعي الذي ظهر في لندن في فبراير/شباط 1848. بعد ذلك بأيام، أعلن الثوريون في فرنسا قيام جمهورية جديدة ومع حلول شهر مارس/آذار تحركت هذه الثورة نحو ألمانيا وهنغاريا وإيطاليا. وفي غضون أسابيع، كانت جميع حكومات المناطق التي تضم اليوم فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وجزء من بولندا وبلجيكا وسويسرا والدنمرك ويوغوسلافيا السابقة قد أسقطت، ولكن الحركة تعثرت بعد ستة أشهر من نشوئها. وبعد مرور ثمانية عشرة شهر لم يبق منها إلا حكومة فرنسا الجديدة، وحتى هذه الحكومة كانت تحاول الإبقاء على مسافة بينها وبين المتمردين. ولعل التغيير الذي بقي كان إلغاء العبودية في إمبراطورية هابسبورغ آنذاك.

ورغم تلقيهم الدعم من المعتدلين والمتحررين في بلدان مختلفة، إلا أنهم كانوا رغم ذلك ثواراً اجتماعيين من الطبقة الفقيرة، كما يقول هوبسياوم (1975:ص15). فقد كانت الثورات تعبيراً عن أنماط متطورة من النزاع بين الأغنياء والفقراء، وكانت كل فئة

تفرز ناطقين باسمها. فمن ناحية كان هناك أناس مثل جان بائيست ساي في فرنسا ودافيد ريكاردو وثوماس روبرت مالثوس في بريطانيا الذين كانوا يجادلون بأن الفقير لا يجب أن يلوم إلا نفسه على الحالة التي وصل إليها. ومن ناحية أخرى كان هناك أمثال كارل ماركس وفريدريك إنجلز وروبرت أوين وهنري سانت سيمون وشارل فوريير الذين كانوا ينادون بأن استغلال العمال هو سبب الفقر، ولم يكن الحوار من النوع الذي يدور اليوم حول قضايا مثل الخدمات الاجتماعية ودور الدولة في التخفيف من الفقر. وقد ناقش مالثوس على سبيل المثال بأن

> ليس بمقدور الغني أن يزود الفقير. بالوظيفة وبالخبز، وبالتالي فليس من حق الفقير أن يطالب الغني بإعطائه هذه الأشياء، وليس بإمكان أية إسهامات محتملة يضحي بها الغني وخاصة من ناحية النقود أن تمنع عودة البؤس إلى الطبقات الدنيا من المجتمع (بود 1983:ص78).

المسألة مسألة أخلاق، كما قال مالثوس، لأن على الفقراء أن لا ينجبون أطفالاً ما لم يستطيعوا إعالتهم بطريقة كافية، وعلينا أن لا نرحم هؤلاء الذين ينتهكون هذه القاعدة.

ويتابع مالثوس:

> يجب أن يترك هذا الشخص المخالف ليتلقى عقوبة الطبيعة وعقوبة الفاقة. فقد أخطأ في وجه أكثر الإنذارات وضوحاً ودقة، وليس له سبب عادل يلقي اللوم فيه على أحد، وعليه ألا يلوم إلا نفسه عندما يشعر بعواقب هذا الخطأ الذي ارتكبه. لا يجب أن يساعده أحد بل يجب أن يترك وسط الدعم، غير المؤكد للمعونات الشخصية. عليه أن يتعلم بأن قوانين الطبيعة، التي هي قوانين الله، قد قضت بأن يعاني هو وعائلته بسبب مخالفتهم للتحذيرات المتكررة. قد يبدو صعباً أن نتفهم معاناة أم وأبناء، لم يرتكبوا بحد ذاتهم جريمة محددة، نتيجة السلوك الخاطئ للأب ولكن هذه هي قوانين الطبيعة التي لا تتغير.

أحد الصناعيين الفرنسيين كتب، من باب أخذ الأمر على حقيقته، أن مصير العمال ليس سيئاً إلى هذا الحد لأن عناءهم في العمل لم يبلغ درجة الإفراط حيث أنه لا يتعدى ثلاثة عشر ساعة في اليوم. بل إن الصناعي الذي تكون أرباحه قليلة هو من يستحق الشفقة (بود 1983:ص101). بالنسبة لآخرين مثل كارل ماركس وفريدريك إنجلز، كان قد تم تقسيم المجتمع إلى معسكرين متعاديين وطبقتين متعارضتين هما طبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا (العُمّال) ويتحدثان بهذا الصدد:

> العمال الذين يتحشدون في المصانع، منتظمون مثل العسكر. وهم يخضعون بصفتهم أفراد في جيش المصانع إلى نظام هرمي كامل ومؤلف من ضباط وعرفاء. كما أنهم ليسوا فقط عبيداً للطبقة البورجوازية وللدولة البورجوازية بل هم مستعبدون أيضاً كل يوم وكل ساعة من قِبَل الآلة، ومن قِبَل مراقبي العمال، وفوق كل شيء من قِبَل الصناعي البورجوازي نفسه.

وكلما كشف هذا الاستبداد بشكل متزايد عن إعلان الربح غايته وهدفه، كلما زادت الأوضاع مرارة وحقداً وحقارة (ماركس وانجلز 1941/1848:ص14).

ووفقاً لماركس وإنجلز، فإن على البروليتاري أن يشخّص معاناته ويتمرد ضدها من أجل أن يبني مجتمعاً بلا طبقات، خالٍ من استغلال طبقة لأخرى. وأن يحرر هذا المجتمع فقط عبر تجاوز الظروف اللاإنسانية التي يعيشها حالياً. وقد حاول ماركس في كتاباته وضع نظرية علمية لسقوط الرأسمالية، بالطريقة نفسها التي حاول فيها كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو إيجاد نظرية علمية لنهوض الرأسمالية نفسها. وجاءت النتيجة لا لتشكل خطة هادية يستخدمها الثوريون ومنظمو النقابات العمالية فحسب، بل لإيجاد إيديولوجيتين طوباويتين هما الإيديولوجية الرأسمالية والإيديولوجية الاشتراكية واللتان ستدخلان فيما بعد في معركتهما إلى القرن العشرين.

هذه إذن بعض الخصائص التي يتصف بها العامل، والعلاقات التي نشئت بينه وبين الرأسمالي في القرن التاسع عشر. كانت هناك ملامح أخرى أيضاً منها زيادة تعرض العامل للصعوبات والمعاناة وزيادة احتمال إفقاره. ولكن لكي نفهم كيف تم بناء هذا العامل، علينا أن نتحول بنظرنا إلى العالم المعاصر. ففي معظم دول العالم، نجد تكراراً للعمليات التي تم عبرها بناء العامل خلال القرن التاسع عشر. ويمكننا أن نرى هذا الأمر بكل وضوح في نمو مصانع التجميع عبر العالم.

نمو مصانع التجميع حول العالم

في الرأسمالية، تبنى الأرباح والفوائد على الفرق بين كلفة إنتاج سلعة معينة وبين سعر مبيعها. فإذا رغب أحدهم في احتكار منتج معين، يحتاجه الناس، فإن بإمكانه أن يفرض السعر الذي يريده لكي يزيد من أرباحه أو لكي يحافظ على مستواها، ولكن إذا قامت شركات أخرى بإنتاج السلعة نفسها فإن من المحتمل أن يتحدد سعر مبيع الشركة بالسعر الذي ستضعه الشركات الأخرى. وهكذا تستطيع شركة نايكي أن تطب سعر 100 دولار لحذائها الرياضي، ولكن إذا كان منافسوها يطلبون سعر 40 دولار للحذاء نفسه فإن من الأفضل لنايكي أن تخفّض سعرها أو أن تواجه الإفلاس. وبالتالي فإن الربح لا يجب أن يتأتى من السعر الذي يدفعه الناس مقابل السلعة بل من ضبط تكاليف إنتاج هذه السلعة. كما يجب التقليل من التكاليف عبر ضبط تكلفة المواد الأولية والآلات – أي وسائل الإنتاج – أو ضبط سعر العمالة.

تشترك جميع المجتمعات في صفة العمل. ففي مجتمعات الصيد وتحصيل الطعام يقضي الرجال والنساء جزءاً من وقتهم في جمع الأغذية البرية والصيد. ويقضي الناس في المجتمعات الرعوية وقتاً في رعي الحيوانات والعناية بها، أما في المجتمعات الزراعية فيعمل الناس في زراعة الحقول والحصاد وتخزين المحاصيل... وهكذا. ولكن الأمر يتخذ أشكالاً أخرى في الصندوق الأسود للرأسمالي. وفي الحقيقة، يعتقد بعض الاقتصاديين أن المفتاح لتفهم الطريقة التي يعمل فيها المال لخلق المال تكمن في تفهم الطريقة التي تصوّر دور العمالة في عملية الإنتاج. وبالنسبة لهؤلاء فإن الربح يأتي مباشرة من القيمة الفائضة للعمالة.

وكما لاحظنا في وقت سابق، فإن إنتاج سلعة من أجل بيعها يحتاج بالضرورة إلى شراء العمالة ودمجها مع وسائل الإنتاج. على سبيل المثال، قد أقوم أنا بشراء قطعة قماش وأصنع منها قمصاناً للبيع وقد أدفع مبلغ دولارين لكل قطعة وأبيع القميص بعشرة دولارات وبذا أحقق ربحاً مقداره ثمانية دولارات. من أين يأتي ذلك الربح؟ المكان الواضح هو العمل الذي بذلته لتحويل القماش إلى قميص. في مثل هذه الحالة نقول أن العمل كان يساوي ثمانية دولارات ولكن ماذا لو أنني بدلاً من أن أخيط القميص بنفسي، أدفع لشخص آخر كي يقوم بهذا العمل وأدفع له أو لها دولارين فقط وأبقي على سعر القميص عشرة دولارات، هنا نجد أن قيمة العمالة التي بذلت لإنتاج القميص بقيت ثماني دولارات ولكن العامل الذي استأجرته نال دولارين فقط، لذا فإن عليّ أن أحتفظ بالدولارات الست الأخرى. هذه الدولارات هي التي تشكل القيمة الفائضة للعمالة.

من الواضح إذن، أن إحدى الطرق التي تتبعها الشركات لزيادة الربح هو زيادة قيمة العمالة ودفع أقل ما يمكن للعمال. وهناك طريقة أخرى لزيادة الأرباح وهي دفع العامل لتحقيق إنتاج أكبر في الفترة نفسها من الزمن. أي أنني إذا دفعت لصانع القمصان بدلاً مادياً لكل ساعة أو لكل يوم عمل، يمكنني أن أضاعف أرباحي عبر دفعه لإنتاج قميصين في نفس الوقت الذي اعتاد فيه إنتاج قميص واحد. يمكنني أن أفعل ذلك من خلال دفعه للعمل بشكل أسرع أو تحسين تقنية أو عملية إنتاج القميص وجعلها أكثر فاعلية.

وتتطلب الشركات التي تنتج سلعاً مثل الأقمشة والبضائع الإلكترونية والألعاب عمالة كثيفة، أي أنها تحتاج إلى عمالة بشرية أكثر مما تحتاج إلى تحسين التقنية لتصنيع البضائع. وبالتالي فهم يحاولون دائماً تخفيض ما يدفعونه للعمال. ويجد هذا الأمر تفسيراً ممتازاً أمام المنطق الاقتصادي للرأسمالية: فكلما وفرت أكثر في تكلفة العمالة، وقللت أكثر من مدفوعاتك لهم لإنتاج السلعة، كلما ازداد إقبال المستهلكين على سلعتك. كذلك كلما بعت أكثر، كلما ازدادت أرباحك وازدادت عائدات المستثمرين ومالكي الأسهم في شركتك. لذلك يعتبر دور العمالة في الصندوق الأسود حاسماً في فهمنا لكمية الربح التي سيوّلدها هذا الصندوق.

هناك طرق مختلفة يتبعها المنتجون من أجل تخفيض تكلفة العمالة. على سبيل المثال، يمكنهم جلب أو استيراد عمال ذوي أجور متدنية من المناطق الهامشية. ففي 2000، كان هناك 15.7 مليون عامل وافد في الولايات المتحدة، أي ما يعادل 12٪ من القوى العاملة في البلاد. وفي حقيقة الأمر، كان نصف العمال في الولايات المتحدة ما بين عامي 1990 و2001 من الوافدين. وقد عمل هؤلاء كعمال في مجالات إنتاج الدواجن وتعليب اللحوم، وفي البساتين والفنادق ومشاغل الحياكة والمطاعم وقطاع البناء وقطف الفواكه والخضراوات (غرينهاوس 2000).

كذلك تقوم الشركات بالاستفادة من الأعداد المتنامية للسجناء، حيث يوجد في سجون الولايات المتحدة ما يقارب المليوني نزيل، وهو عدد يفوق أي دولة أخرى في العالم. وقد قامت ثلاثون ولاية حالياً بتفعيل قوانين تسمح باستخدام العمالة من بين السجناء لصالح المشاريع الخاصة التي تقوم اليوم بتشغيل أكثر من 80 ألف سجين. كذلك هناك أعمال العبودية ويقدر كيفن بيلز (1999:ص8) عدد العبيد في العالم اليوم بما يقارب 27 مليون إنسان معظمهم يعملون على شكل عمال مرتهنين في الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال. وهؤلاء العمال المرتهنون يدفعون بأنفسهم للعمل في العبودية ضماناً لدَيْن أو تسديداً لدَيْن ورثوه من أحد أفراد العائلة. ومن الواضح أن معظم مصادر العمالة الرخيصة تأتي من المناطق الهامشية، حيث يوجد بحسب الأرقام الرسمية أكثر من 185.9 مليون شخص عاطلون عن العمل (منظمة العمل الدولية 2003). هنا وإلى هذه المناطق تأتي الشركات للبحث عن تقليص تكاليف العمالة.

عملت الشركات في الدول الرئيسية مثل الولايات المتحدة على الاستفادة القصوى من العمالة الوافدة في القرن التاسع عشر. ولكن وكما ذكرنا سابقاً، فإن معظم هذه العمالة تحركت نحو مصادر التوظيف قاطعةً مسافات طويلة من أوروبا وآسيا للعمل في المناجم الأميركية ومنشآت سكك الحديد والمصانع. ومع حلول 1990 كان 14٪ من سكان الولايات المتحدة من المولودين خارجها، ولكن الذي حصل أن هؤلاء المهاجرين، أو حتى أبنائهم الذين أخذوا أماكنهم، لم يكونوا متلهفين لقدوم المزيد من المهاجرين غيرهم حتى لا ينافسوهم على وظائفهم. وبالتالي قاموا من خلال الاتحادات العمالية، والكنائس والأحزاب السياسية بتشكيل مجموعات ضغط على الحكومة لتمرير قوانين تحد من الهجرة أو تقيدها – فعندما تم جلب عمال صينيين للمساعدة على بناء خط سكة الحديد العابر للقارة احتجت مجموعات، مثل فرسان العمل، مطالبين بطرد الصينيين حتى من أعمال تنظيف الثياب. نتيجة لذلك قام الكونغرس الأميركي بتمرير قانون استثناء الصينيين لعام 1982، واندلعت حركات احتجاج ضد الصينيين في الساحل الغربي معلنة انطلاق المرحلة الأولى لظهور العنصرية في الولايات المتحدة.

ورغم أن استيراد العمال من الخارج استمر لبعض الوقت، إلا أن الشركات سرعان ما أدركت أن بإمكانها الوصول إلى منابع العمالة الرخيصة عبر نقل مواقع صناعاتها وعملياتها التصنيعية إلى البلدان الواقعة في المناطق الهامشية من العالم، والتي ارتبطت حكوماتها بتحقيق التنمية الاقتصادية عبر التصنيع. على سبيل المثال؛ من أجل تسهيل إنشاء مصانع تجميع على أراضيها، أقامت حكومات إندونيسيا وماليزيا وغواتيمالا ومكسيكو وغيرها، مناطق تجارة حرة يسمح فيها للشركات الكبرى أن تنتج سلع مجمّعة، مثل الألبسة المفصلة وقطع الغيار الإلكترونية وغيرها، دون أن تدفع أية رسوم إنتاج أو جمارك ولكن بشرط أن لا تبيع هذه الشركات أي من منتجاتها داخل الدولة التي يتم فيها التجميع. مقابل ذلك وافقت الشركات المتعددة الجنسيات مثل نايكي على تشغيل عمال محليين من هذه الدول في تلك المصانع. وقد قامت الدول الأم لهذه الشركات، مثل الولايات المتحدة، بالإسهام في تسهيل هذه العملية عبر تمرير تشريعات تسمح للشركات بنقل هذه السلع المجمّعة إلى الولايات المتحدة مقابل رسوم استيراد تدفع فقط على تكلفة

العمالة بدلاً من القيمة الكلية للمنتج. وهكذا فإن الحذاء الرياضي الذي ترتديه قد يكون قد خضع للتفصيل بواسطة آلات في الولايات المتحدة، ثم تم شحنه إلى إندونيسيا أو فيتنام لتجميعه، ومن ثم أعيد شحنه إلى الولايات المتحدة للتوزيع والبيع فيها وفي بلدان أخرى من العالم. كترتيب اقتصادي، يبدو أن الجميع قد استفاد من نمو مصانع التجميع أو المصادر الخارجية كما يسمونها، فقد:

- استطاعت نايكي وغيرها من الشركات أن تنافس مُصنِّعين آخرين من خلال دفع رواتب للعمال في دول العالم الثالث تشكل جزءاً بسيطاً مما كان يمكن أن تدفعه لعمال أمريكيين.
- تم توفير فرص عمل لعُمّال من دول العالم الثالث.
- دفع المستهلكون نقوداً أقل ثمناً للثياب والأجهزة الإلكترونية وغيرها.
- حصل المستثمرون على عائدات أعلى لاستثماراتهم المالية.

يبدو أن الأشخاص الوحيدين الذين لا ينتفعون من هذا العمل هم العمال الأمريكيون الذين يفقدون وظائفهم (بلغ عدد الذين فقدوا وظائفهم في قطاع الأقمشة وحده نصف مليون عامل في 1980).

ونتيجة لذلك يشهد نمو مصانع التجميع تطوراً جذرياً. ففي 1970، كان هناك ما يقدر بألف امرأة تعملن في هذه المصانع في ماليزيا، ومع حلول 1980، بلغ العدد 80 ألف عامل يتركزون في صناعات كالأقمشة والإلكترونيات والصناعات الغذائية. وفي مكسيكو، نمت أعداد الماكيلادوراس أو مصانع التجميع كما يسمونها هناك من لا شيء في ستينات القرن العشرين إلى 1279 مصنعاً يوظف 329,413 شخصاً في 1988، ووصل هذا الرقم في 1999 إلى مليون عامل (هودر 1999). إلا أن الأمر لم يخلو من المشاكل، فقد ذكر منتقدو هذه المصانع عدة نواقص تمثلت في ظروف العمل السيئة والأجور المتدنية، كما مُنع هؤلاء العمال من إنشاء نقابات لهم إضافة إلى التشريعات البيئية الضعيفة التي أدت في بعض الحالات إلى تدهور الوضع البيئي حول هذه المناطق الحرة. كذلك، وفيما كانت الشركات تسعى للعثور على مناطق جديدة ذات عمالة رخيصة، قامت بهجر المواقع القديمة مثل المكسيك لصالح المواقع الجديدة مثل الصين أو فيتنام مما نتج عنه تراجع أعداد من مصانع التجميع في المكسيك بعد أن وصلت ذروتها.

وفي محضر الرد على هذه الإساءات، دعت الجماعات المدافعة عن العُمّال الأميركيين وجماعات حقوق الطفل في 1995 إلى مقاطعة جميع الألبسة التي يتم تجميعها في بنغلادش احتجاجاً على عمالة الأطفال المستخدمة هناك في مصانع الألبسة، والتي بلغت ما بين 25 ألف إلى 30 ألف طفل. ومن المعروف أن الولايات المتحدة هي أكبر زبائن بنغلادش في مجال الملابس، إذ تبلغ صادرات بنغلادش إلى الولايات المتحدة من الألبسة 1.6 بليون دولار، أي ما يعادل 50٪ من صادراتها في هذا المجال. وفي بعض البلدان، مثل السلفادور، حيث تحصل المرأة على أجر لا يتعدى 4.51 دولار في اليوم أو 56 سنت في الساعة، غالباً ما يتعرض منظمو الاتحادات والنقابات للطرد، ويمنع العمال من استخدام الحمامات إلا بالإذن، كما يمنع الحديث خلال العمل. وفي غواتيمالا يطلب من العمال أن يعملوا أوقاتاً إضافية بإشعار لحظي ويطردون من العمل إذا رفضوا. كذلك وردت تقارير عن حدوث أعمال عنف منهجية ضد أعضاء النقابات في المكسيك والسلفادور وغواتيمالا، وكما سنرى لاحقاً، فإن لهذا المصانع التجميعية عواقب بعيدة المدى على المجتمعات والثقافات في المدن والبلدان التي تتواجد فيها.

خلق العمالة الحرة

إحدى المعالم المحددة للرأسمالية هي خلق طبقة من الناس ترغب في بيع عملها. ينبغي أن يكون هناك طبقة عاملة وبالتالي طلب على الوظائف. والسؤال الأساسي الذي يلي ذلك هو: لماذا يلعب الناس وخاصة الطبقة العاملة لعبة الرأسمالية؟ إذا كانت الأجور متدنية وظروف العمل قاسية فلماذا يعمل الناس في مصانع التجميع؟ على الرغم من أن الولايات المتحدة هي إلى حد كبير اقتصاد رواتب يعمل فيه معظم الناس في الواقع على بيع عملهم للشركات، إلا أننا ننسى أحياناً وكما ذكرنا سابقاً أن وجود ما يسمى بالطبقة العاملة هو تطور تاريخي حديث في الولايات المتحدة، وأكثر حداثة بالنسبة لدول مثل ماليزيا والمكسيك حيث ظلّ الناس حتى وقت قريب يكسبون عيشهم من الأرض أو مما ينتجونه ويبيعونه. وهكذا تطلبت عملية تحويل الفلاحين والحرفيين إلى عُمّال بالأجرة بأن يفقد هؤلاء أراضيهم ومصادر رزقهم.

وفي ماليزيا والمكسيك، الدولتان اللتان تحاولان أن تصبحا دولتين صناعيتين وأن تجذبان الصناعيين الأجانب مثل نايكي، أدّت التطورات السياسية التي حدثت في القرنين

التاسع عشر والعشرين إلى اقتلاع منهجي للفلاحين من أراضيهم وإلى زيادة استيراد البضائع الرخيصة (مثل الأقمشة، والأدوات الحديدية)، والتي أدت بالتالي إلى إخراج الحرفيين المحليين من مهنتهم. على سبيل المثال، حتى القرن التاسع عشر، ظلت ماليزيا تتكون من ولايات صغيرة يحكمها سلاطين ورجال أقوياء، وكان هؤلاء يأخذون جزية من الفلاحين بينما بقي الفلاحون يحتفظون بحقوق استخدام الأراضي ويمررون هذه الحقوق إلى أولادهم في أي أرض يعملون فيها ولكن لا شيء أكثر من ذلك. وكان مركز الحياة هو كامبونغ أو القرية. لكن الاستعمار البريطاني استولى على الأراضي وحوّلها إلى إنتاج ما يسمى بالمحاصيل النقدية تاركاً الناس بلا أراضٍ، يسعون للعمل في المزارع الكبيرة أو يهاجرون إلى المدن بحثاً عن عمل. كان هناك في ماليزيا ما يكفي من الأرض لكل شخص كي يزرع ولكن هذه الأرض أصبحت تستخدم لإنتاج زيت النخيل من أجل التصدير بدلاً من إنتاج الغذاء للسكان المحليين.

والأمر نفسه حصل في المكسيك، وتُرِكَ الناس بلا أراضٍ لإنتاج الغذاء. في منتصف القرن التاسع عشر، كان السواد الأعظم من المكسيكيين يعيشون في القرى وكانت الأرض مقسمة بين السكان دون أن يملكونها، فقد كانت مملوكة للقرية بأكملها. كان الناس يعطون حق استخدام الأرض وليس حق بيعها. ولكن تم بعد منتصف هذا القرن تمرير تشريع في المكسيك يعلن عدم شرعية الملكية المجتمعية للأرض وإعطاء حقوق قانونية للفلاحين بامتلاك أراضيهم، بحيث يصبح في استطاعتهم بيعها أو رهنها لتسديد ديونهم. وكانت النتيجة أن قام الأغنياء، ومعظمهم من الأميركيين، بشراء مساحات هائلة من الأراضي. ومع حلول 1910، عام اندلاع الثورة المكسيكية، كان 90٪ من المكسيكيين بلا أرض، وقد أُكرهوا على العمل في الملكيات الزراعية الكبيرة أو الهجرة إلى المدن بحثاً عن عمل. وفي سياق النصف التالي من القرن تحول السواد الأعظم من الشعب المكسيكي من الفلاحة الذاتية في أراضيهم إلى عُمّال مستأجرين.

استمر اقتلاع الناس من أراضيهم حتى الوقت الحالي (كما سنناقش فيما بعد) ليس فقط في المكسيك وماليزيا ولكن في أنحاء أخرى من العالم، مما نتج عنه ظهور أعداد هائلة من البشر بدون أرض، لا يملكون إلا عملهم ليبيعونه، وبالتالي وقعت حكومات هذه

البلاد تحت ضغط هائل من أجل إيجاد وظائف لسكانها. ووسط تلك الظروف بالذات جاءت الشركات الأميركية واليابانية والألمانية والإنجليزية لتنشئ مصانعها التجميعية.

إلا أن هذه المصانع تحمل تناقض بحد ذاتها، ففي دول مثل ماليزيا والمكسيك يعمل الرجال تقليدياً كعُمّال أجرة ولكن شركات مثل نايكي تسعى لتشغيل النساء لأن الأخيرات يملكن استعداداً أكبر لقبول مستويات من الأجور أقل من مستويات الحد الأدنى للعيش. وهكذا علينا أن نسأل لماذا وُجدت هذه الأجور التي لا تسد رمق العيش ولماذا تنحدر بعض الفئات من الناس للقبول بمثل هذه الوظائف؟.

تقسيم القوة العاملة

كان من إحدى نتائج إنشاء المصانع التجميعية ونموها في الخارج الدخول في سوق عمل تشغله قوى عاملة شابة، مؤلفة من فتيات عازبات بين عمري 16 و24. لماذا تختار مصانع التجميع توظيف فتيات شابات، ولماذا تختار الفتيات العمل في مثل هذه الظروف غير المستحبة؟ الجواب على هذا السؤال يتطلب منا أن نفهم كيف ولماذا تم تجزئة تقسيم إلى مستويات عدة.

لنأخذ على سبيل المثال ماليزيا. فقد أمضت إيهوا أونغ (1987) سنتين وهي تدرس الصناعات التجميعية التي تملكها الشركات اليابانية والأميركية في ماليزيا. وكان أحد أهم الأسئلة التي طرحتها هي: لماذا تفضل المصانع التجميعية توظيف فتيات شابات؟ وقد عزى مدراء المصانع الذين قابلتهم الأمر لعدة أسباب. فقد أخبر أحد مدراء المصانع اليابانيين أونغ (1990 :ص ص396-397) بأن الفتيات لديهن قدرة أكبر على التركيز في العمل الروتيني. كما أنهن مرغوبات أكثر من النسوة كبار السن بسبب قدرتهن على الرؤيا بشكل أفضل. وقال مدير آخر «لا يمكنك أن تتوقع من الرجل أن يقوم بأعمال دقيقة جداً لمدة ثمانية ساعات في اليوم (أي سحبة واحدة). إن عملنا مصمم للنساء وإذا قمنا بتوظيف رجال فسيتركون العمل خلال شهرين، كما أن الفتيات تحت عمر الثلاثين يسهل تدريبهن وتكيفهن مع مهمات العمل».

تنتشر الفكرة القائلة بأن النساء مؤهلات بيولوجياً أكثر من الرجال للعمل في مصانع التجميع بشكل واسع في الدول النامية. على سبيل المثال، في إحدى النشرات التي

تستهدف جلب الاستثمارات الخارجية إلى ماليزيا يرد الحديث التالي عن القوى العاملة النسائية:

يد الفتاة صغيرة تمكّنها من العمل بسرعة وبحذر كبير. إذن من هو المؤهل بالطبيعة وبالوراثة لكي يسهم بفعالية في خط الإنتاج أكثر من الفتاة الشرقية (أونغ 1987:ص153).

والأمر شبيه بذلك في مصانع التجميع المكسيكية. اهتمت ماريا باتريشيا فرناندز كيلي (1983) بتأثيرات مصانع التجميع على النساء. ومن أجل دراسة هذه التأثيرات، عملت كيلي في هذه المصانع في محاولة منها للمشاركة في تجارب هؤلاء الفتيات ومقابلتهن ودراسة أحوالهن المعيشية، وقد وجدت هنا أيضاً أن الشركات ترغب في استجار فتيات شابات لأن مدرائها يعتقدون بأن النساء الشابات يملكن مهارات أعلى مستوى من غيرهن، كما أنهن أكثر ألفة وأكثر رغبة بالتأقلم مع الأشغال الرتيبة، المتكررة والمنهكة، أما الرجال فهم مضطربون وكثيرو التمرد، كما أنهم أقل صبراً وأكثر ميلاً لإقامة التجمعات والنقابات وأقل احتمالاً لظروف العمل. وبحسب وصف أحد المدراء لفرناندز كيلي (1983:ص181):

نحن نوظف النساء على الأغلب لأن بالإمكان الاعتماد عليهن أكثر من الرجال. فأيديهن أكثر نعومة وعضلاتهن أقل خشونة ولديهن قدرات يدوية لا تضاهى. كما أنهن لا يصبن بالملل نتيجة عملهن في المهمة نفسها حتى ولو تكررت تسعمئة مرة في اليوم.

وقد فضّلت مصانع التجميع تشغيل النساء العازبات لأن المدراء يعتقدون أن النسوة كبار السن أو المتزوجات يحملن مسؤوليات والتزامات كثيرة ولا يرغبن في أغلب الأحيان بالعمل في نوبات الليل، كما أنهن يراكمن زيادات على أجورهن أكثر مما يمكن أن تكسبه الفتاة الشابة العازبة الجديدة على العمل.

كذلك يوجد عدد كبير من النساء العاطلات عن العمل، واللواتي يمكن لمصانع التجميع أن تختار من بينهن. ففي ماليزيا والمكسيك تتقدم ثلاث نساء لشغل مركز واحد، لذلك كان بإمكان أحد مدراء المصانع التجميعية أن يعلن في مؤتمر نظمته غرفة التجارة الأميركية أن نسبة البطالة البالغة 39٪ في مدينة سويداد سواريز تتيح المجال واسعاً لاختيار الموظفين، كذلك يبدي أرباب العائلات والكبار في القرى حماساً لإرسال الفتيات العاطلات عن العمل للعمل في مصانع التجميع من أجل كسب الأجور.

ولكن هناك سبب آخر يتعلق بممارسات التوظيف في المصانع التجميعية يخبرنا أكثر عن الصندوق الأسود للرأسمالية، فأنت غير ملزم أن تدفع للنساء والأطفال مثلما تدفع

للرجال، كما أنك غير ملزم بأن تدفع للعمال الأجانب والوافدين مثلما تدفع للعمال المحليين، وعلى نفس السياق أنت لا تدفع للعمال الملونين مثلما تدفع للعمال البيض. كما أن القوى العاملة المعاصرة في الدول الهامشية، مثل المكسيك وماليزيا، منقسمة عبر أشكال مختلفة من التمييز الاجتماعي تماماً مثلما كانت القوى العاملة الأميركية والأوروبية في القرن التاسع عشر. وسواء كانت الرأسمالية هي التي أوجدت هذا النوع من التمييز وعززته، أم أنها تقوم باستغلاله إذا وُجد، فالأمر قابل للنقاش. ومع ذلك لا يوجد شك بأنه، وإلى حد ما، يمكن اعتبار التمييز الاجتماعي والتحيز للجنس أو للعرق أو التمييز بين المهاجرين هو أمر مربح، وهو كذلك جزء هام من الصندوق الأسود. ولكن لماذا؟

دعونا نعود إلى الاقتصاديات الأساسية. يمكن تقسيم الصناعات العصرية بشكل فضفاض إلى نوعين: هناك صناعات أساسية تملك أسواقاً محددة وأرباحاً مؤكدة نسبياً، كما تملك استثماراً رأسمالياً عالياً بحيث يمكنها دفع رواتب عُمّالها وتأمين ظروف عمل جيدة لهم. وتشمل هذه الصناعات: صناعة السيارات والمركبات والاتصالات والطاقة وغيرها، وهي صناعات تتطلب قوة عامة مدربة جيدة تعمل ضمن رواتب جيدة وفي ظروف عمل مستريحة.



فتيات شابات مثل العاملات اللواتي يظهرن في الصورة، ويرتدين ثياباً موحدة في مصنع نايكي التجميعي بإندونيسيا، يشكلن الأغلبية الساحقة للعاملين في مصانع التجميع ما وراء البحار.

ثم هناك أيضاً الصناعات الثانوية التي تشمل فيها تشمل صناعة الأغذية السريعة والزراعة والإلكترونيات، والأكثر أهمية صناعة الألبسة والثياب أو الأقمشة. وهذه الصناعات تتعرض لمنافسة حادة، وطلب دائم التغير وغير محدد، وهوامش أرباح أقل، واعتماد اكبر على عمالة لا تملك مهارات. وهذه الصناعات أيضاً تعتبر من أقل الصناعات رغبة لدى العُمّال لأن استمرار التنافس يتطلب دفع رواتب أقل للعُمّال مقابل الحصول على أقصى درجة من إنتاجية العامل، كما أن هذه الصناعات هي الأكثر ميلاً لتوسيع عملياتها في الدول الفقيرة، والأكثر نزوعاً لتوظيف أفقر فئات المجتمع وأقلها مستوى اجتماعي. تقليدياً تشمل هذه الفئات الأطفال والنساء أو أبناء الأقليات المهمشة أو الذيلية. لذلك فإن توسع شركاتها نحو إقامة مصانعها التجميعية في البلاد المهمشة يعني في حقيقة الأمر توسيع سوق العمالة الثانوية.

بالطبع، ظل استئجار وتوظيف النساء لكونهن الأقل رواتباً والأكثر إنتاجاً يشكل صفة من صفات الرأسمالية الصناعية. وقد شكّل قطاع النساء والأطفال أكثرية القوة العاملة في المصانع في بداية الثورة الصناعية التي انطلقت في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. ففي 1851، كانت نسبة النساء في القوى العاملة في بريطانيا 31٪، وكانت نسبة العاملات في المصانع من بينهن 45٪. وفي صناعة الألبسة في بريطانيا في 1840 شكلت النساء والأطفال أكثر من 75٪ من القوة العاملة. وكان إنشاء الصناعات التجميعية عبر البحار يشكل النسخة الأخيرة لاستخدام قوة عاملة مهمشة اجتماعياً لضمان دفع رواتب أقل، ولكن هذا التوسع الذي شهدته الصناعات الثانوية عبر البحار حمل معه عواقب اقتصادية على العُمّال والشركات في الوطن وفي الخارج منها:

1. أنها كانت تعني نقل الوظائف إلى الخارج وترك الوطن يعاني من البطالة.
2. أنها وسّعت الهُوّة بين العمالة الأساسية والثانوية في الدول الأكثر غنى.
3. أنها، ومن منظور عملي، في الدول الهامشية للنظام العالمي، كانت تعني تنمية قطاع الأعمال غير الثابتة والأقل تحصيلاً مع وجود فرصة ضئيلة للتقدم في الوظيفة.

كذلك أثرت عملية استهداف الشريحة الأكثر عرضة من السكان للوظائف القليلة المردود على المعنى الذي تعطيه تلك التجمعات لمهمات محددة. على سبيل المثال، غالباً لا

يكون التفريق بين الوظائف التي تتطلب عمالة ماهرة وتلك التي لا تتطلب عمالة ماهرة مبني على طبيعة العمل كما يمكن للمرء أن يعتقد، بل هي مبنية على من الذي يقوم بالعمل. بكلمة أخرى، العمل الذي تقوم به النساء في مصانع التجميع ليس بالضرورة أقل مهارة من عمل آخر، ولكنه يعتبر كذلك لأن من يقمن به هن من النساء. وقد اكتشفت فرناندز كيلي هذه الحقيقة عندما حاولت أن تتعلم وسائل الخياطة المتبعة من قِبَل النساء في مصانع الألبسة التجميعية في المكسيك. بالكاد كانت تستطيع أن تقوم بهذا العمل، فقد كان يتطلب مهارة مساوية أو أكثر للعديد من الأعمال التي يطلق عليها أعمال ماهرة. وفي البرازيل يتم استئجار النساء ليعملن في كروم العنب من أجل إنتاج حبّات العنب الكبيرة وغير المشوهة والمرغوبة من قِبَل المستهلكين في الدول الصناعية. وهذا عمل يتطلب مهارة ويشمل فيما يشمل تطعيم العنب. ولكن لماذا كان هذا العمل يتم على يد النساء؟ لأنه على حد وصفه يتطلب براعة يدوية ونعومة وأصابع رقيقة (كولينز 2000:ص102)، وهكذا ظل العمل الذي تقوم به النساء يعتبر عملاً غير ماهر لأنه يتم على يد النساء، مثلما كان العمل الذي قام به السود أو الإيرلنديون يتصف بأنه غير ماهر فقط لأن من يقوم به السود أو الإيرلنديون.

ولكن موقف الشركات كان يبرر أن نقل الأعمال الثانوية إلى الدول المتخلفة، وتوسيع قاعدة العمالة الرخيصة، يعطي لأصحابها أكبر درجة من التحكم الاقتصادي والسياسي بالعُمّال. فهو يمكنهم من توظيف أكثر قطاعات الطبقة العاملة ضعفاً من الناحية الاجتماعية، أي القطاعات التي لا تميل إلى التنظيم في اتحادات أو طلب رواتب أعلى أو الضغط من أجل ظروف عمل أفضل. وكما يقول أحد العُمّال المكسيكيين في هذه المصانع «الرجال لا يرغبون في أداء الأعمال الرتيبة بينما تظل النساء أكثر خجلاً وخضوعاً وأكثر تقبلاً للأوامر، كما أنهن أكثر تقبلاً للخوف والإكراه على العمل والأسهل تطويعاً ضمن نظام معين».

وعلى الرغم من الأجور الضئيلة وظروف العمل القاسية التي كانت تتحملها النساء في مصانع التجميع، إلا أن بعض الاقتصاديين وصنّاع السياسة العامة يجادلون بأن مثل هذا التوظيف ضروري للنساء إذا أردن أن يرتقين إلى مراكز أعلى، أو أن يغيرن من

أوضاع الخضوع أو الاستعباد التي يتعرضن لها في المجتمعات حول العالم. وهم يجادلون بأن الأموال التي تجنيها النساء ستمنحهن السيطرة على الموارد التي لولا ذلك لما استطعت امتلاكها. وأنه كلما أصبحت العائلات أكثر اعتماداً على الإيرادات التي تجلبها النسوة إلى المنازل، فإن مركزهن في المجتمع سوف يتحسن. بل إن البعض يذهب إلى القول بأن إيجاد مثل هذا النوع من الأعمال مرحلة ضرورية من مراحل التنمية الاقتصادية، وأنه سيؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية الحياة للجميع. ولكن علينا أن نتذكر بأنه إذا بقي سوق العمل منقسماً بين صناعات أساسية وصناعات ثانوية، فإن البعض سيستمر في شغل الوظائف ذات المردود المالي الضئيل، وقد تتمكن النساء من تجاوز هذه الوظائف فقط في حالة دخول مجموعة أخرى لتأخذ مكانهن في هذا السوق، تماماً مثلما تعلم الإيرلنديون أن يفعلوه في القرن التاسع عشر.

الضبط والنظام

في أميركا القرن التاسع عشر، وبينما كان الشباب والشابات يسعون للحصول على عمل في المدن والبلدات الصناعية، واجه كل من أصحاب المصانع والمواطنين المحليين مشكلة تتعلق باندماج هؤلاء الشباب في المؤسسات الاجتماعية لقراهم وبلداتهم. وكأفراد ينتمون إلى عائلات وكنائس، كان من المتوقع أن يتكيف هؤلاء مع معايير مسلكية محددة. وكان الانحراف عن هذه المعايير يجلب لصاحبه الإدانة والعقوبة وحتى الطرد من المجتمع. ولكن هؤلاء الشباب والعُمّال الذين دخلوا إلى هذه المدن والقرى كمهاجرين كانوا متحررين من هذه القيود، ويمارسون مسلكيات كانوا محرومين منها في السابق، وبالتالي اكتسب الرجال صفات مثل مشاكسون وقُطّاع طرق، فيما وصفت النساء بالمنحلات أخلاقياً أو الفلتانات، وهكذا أوجدت العمالة الحرة مشكلة جديدة هي: كيف يمكن ضبط هذه القوة العاملة؟

على سبيل المثال، في مدينة نيويورك، مطلع القرن العشرين، وجدت الآلاف من الشابات عملاً في المصانع، واستخدمن حريتهن الجديدة ورواتبهن في التسوق ومواعدة الشباب والرقص ورحلات الترفيه إلى أماكن الاستجمام مثل جزيرة كوني. ولكن تصرفاتهن هذه أنذرت بعض الناس الذين نظروا إليها على أنها لا أخلاقية، ونتج عن ذلك أن قامت بعض الفئات من المصلحين الاجتماعيين بتنظيم واقتراح الطرق الكفيلة لحماية

أولئك الفتيات من الوقوع في شرك هذه المغريات والتجارب. وقد نتج عن بعض هذه الحلول تشكيل نوادٍ دينية واجتماعية بالإضافة إلى مؤسسات للفتيات وتنظيمات مثل جمعية الشابات المسيحيات (YWCA). وقد كان لتلك الجمعيات والمنظمات وظيفة أخرى أيضاً، فقد خففت من مخاوف أهالي الفتيات العاملات الذين قد يترددون بالسماح لبناتهن بالهجرة إلى المدن والبلدات الصناعية.

وكما هو الحال في أميركا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر، كان العمل في المصانع التجميعية التي أنشئت في ماليزيا ومكسيكو، يتطلب دائماً من الشباب والشابات مغادرة منازل عائلاتهم والانتقال إلى المدن، وبذا يتحررون من القيود التقليدية التي تفرضها العائلة أو الكنيسة ويصبحون أحراراً في تمضية الوقت في التسلية أو في نشاطات غير تقليدية. لنأخذ على سبيل المثال وضع القوة العاملة النسائية في مصانع التجميع في ماليزيا، فمعظم الفتيات العاملات هناك كنّ شابات تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والعشرين. وكن يعشن في قراهن في المنزل ويذهبن إلى المدرسة وينخرطن في الأعمال المنزلية تحت إشراف أمهاتهن. لم تكن مواعدة الشباب أمراً مألوفاً بل نادراً، وإذا حصل كان يبقى تحت مراقبة الأهل. كذلك كانت الزيجات تُرتّب من قِبَل الأهل. ولكن عمل المصانع كان يسمح للفتيات بأن يكسبن أموالاً ويملكن السيطرة على جزء منها. ورغم أن معظمهن كن يقدمن نصف رواتبهن أو أكثر إلى عائلاتهن إلا أنهن كن يبقين جزءاً ينفقنه على أنفسهن. وكانت بعض الفتيات يستخدمن النقود لتعلم الطباعة أو الدراسة من أجل التحضير للانتقال إلى وظائف مدنية في محاولة فعلية منهن لرسم مستقبلهن المهني وتوقعاتهن للعمل في المستقبل.

وقد أصبح بعضهن مستهلكات، يتسوقن في المدينة أو يذهبن إلى السينما ويتمتعن بنقودهن، كما يقلن. وقد قمن بتبديل ثيابهن التقليدية «عباءة كاميونغ» بألبسة مثل التي-شيرت والجينز، وصرن يستخدمن مساحيق التجميل في محاولة منهن لامتلاك ما يطلقن عليه «النظرة الكهربائية».

ولأن المتوقع من الفتيات العاملات اليوم أن يوفرن النقود للإسهام في تكاليف زواجهن، وهي نقود كانت تقدم لهن من عائلاتهن، فإنهن يشعرن بوجود مبرر لاختيار

أزواجهن. هناك تنعم بالحرية الجنسية كما تشير حالات الإجهاض المتزايدة، كما أن النساء بدأن باجتياز الحدود الاجتماعية عبر إقامة علاقات غير شرعية وعبر زواجهن من فئات عرقية أخرى مثل الصينيين، وهي أمور لم تكن العائلة التقليدية أو الكنيسة تسمح بحدوثها في السابق.

وكان من إحدى نتائج ازدياد أعداد النساء العاملات في ماليزيا، أن ظهر سيل من الانتقادات حول انحلال أخلاقيات فتيات المصانع، وجاءت هذه الانتقادات بشكل خاص من الإسلاميين المتشددين. كذلك عمل الإعلام الماليزي على تصوير فتيات المصانع وكأنهن فتيات يسعين للذة والتبذير والانخراط في ثقافة الغرب الاستهلاكية. ولعل قصة من قصص الدعارة كانت تثير على الصفحات الرئيسية للجرائد عناوين حساسة مثل «فتيات المصانع في حالة صخب جنسي».

كل هذا أدى إلى ظهور نداءات من أجل ضبط أكبر للفتيات العاملات على الرغم من أن تصرفات مشابهة، مثل المواعدات والذهاب إلى السينما برفقة الشباب، كانت تمارس من قِبَل طالبات الطبقة العليا من المجتمع لم تحظى بنفس الانتباه. حتى المجتمعات الأكاديمية المثقفة والمؤسسة الدينية الحكومية الرسمية طالبت بالاعتراف بالمشكلة على أنها انحطاط في أخلاق الفتيات الشابات، واقترحت اتخاذ إجراءات لإيقاف تدهورها مثل تقديم النصح والقيام بنشاطات ترفيهية. كذلك وجهت نداءات شعبية لضبط أوقات الراحة لدى العاملات على الرغم من حقيقة كونهن يعملن ثلاث ساعات يومياً زيادة على ربّات البيوت التقليديات.

في بعض النواحي، لاقت هذه الحرية الجديدة لدى عاملات المصانع ترحيباً من قِبَل رجال الأعمال والشركات بالقدر الذي لاقته من الشباب. فقد حوّل الدخل الجديد للفتيات ورغبتهن في إنفاق جزء منه على أنفسهن، شباب وفتيات القرى إلى مستهلكين يشترون العديد من البضائع التي يصنعونها. ولكن هذه الحرية خلقت أيضاً مشكلة أخرى، فقد كانت المشاريع الرأسمالية تتطلب وجود قوة عاملة منضبطة ويمكن الاعتماد عليها، ولكن مع سقوط الأشكال القديمة للانضباط والنظام ظهرت هناك حاجة لتطوير أشكال جديدة تحل محلها وبرز السؤال: كيف يمكن أن يتم ذلك؟

على الرغم من أن كل من العائلة والكنيسة يغيبان عن حياة العاملين من الشبان والفتيات إلا أن مديرو المصانع يحاولون استخدام هذه المؤسسات التقليدية للسيطرة على عمّالهم. وتعتبر ماليزيا دولة إسلامية ووفقاً للتقاليد الإسلامية فإن الأهل ملزمون بالاهتمام بأولادهم حتى عمر الخامسة عشر، كذلك تنص العادات التقليدية على أن الأولاد يجب أن يهتموا بأهلهم. وهكذا نجد أن الأولاد وخاصة الفتيات منهم ملزمون برد العناية التي ولّاها لهم أهلهم إلى هؤلاء الأهل، لذا نجد أيضاً أن إحدى المناشدات الأساسية التي يقوم بها مدراء وأصحاب المصانع للشابات العاملات هي أن يستخدمن رواتبهن لإيفاء جزء من الجميل الذي يدنّ به لأهاليهن.

كذلك يسعى مدراء المصانع إلى فرض النظام من خلال بناء العلاقات مع الناس في القرى التي تأتي منها الفتيات، وتسجيل هذه العلاقات كمساعدة في ضبط العاملات. على سبيل المثال، يقدم مدراء المصانع هبات وتبرعات للمؤسسات الاجتماعية في القرى التي تزودهم بالعمّال، وعندما تنتقل العاملات من قراهن إلى المصانع، يقوم المدراء بنقلهن إلى منازلهن بالباصات أو يسمحوا للأهل برؤية نماذج الوقت الإضافي للعمل بحيث يطلعون على الوقت الذي تقضيه الفتيات في العمل وفي نشاطات أخرى. وتعزز هذه الجهود مكانة المدراء في أعين كبار سكان القرية الذين يصبحون حينها أكثر استعداداً لمنحهم الدعم المعنوي اللازم لضبط الفتيات العاملات اجتماعياً.

كذلك تستخدم الشركات القيم العائلية لتشجيع العمّال على إطاعة أهداف الشركة (أونغ 1987:ص169)، بحيث يبلغ المدراء عاملاتهم أنهن جزء من العائلة الكبرى. ونجد في أحد المصانع لافتات معلقة تشرح فلسفة الشركة بما يلي:

- إيجاد عائلة واحدة كبرى.
- تدريب العاملات.
- رفع درجة الانتماء للشركة والبلاد والزميلات والزملاء من العاملات والعمّال.

ويعمل المدراء على تصوير أنفسهم بصورة الأهل أمام المجتمع الأكبر الذي تأتي منه الفتيات العاملات، ورغم شكاوى هؤلاء الفتيات من الإفراط في الضبط والسيطرة إلا أن الأهل نادراً ما يطلبن من بناتهن ترك العمل.

كذلك يستخدم الدين كوسيلة للضبط والنظام (أونغ 1987:ص185). ولأن البلاد تعتبر دولة إسلامية، تعمد الحكومة الماليزية على ضم عدة دوائر أو هيئات خاصة داخلها تملك سيطرة على تطبيق الشريعة الدينية. على سبيل المثال ضمن التفسير الحالي للشريعة، يجب على المسلمين أن يتجنبوا الخلوات (أي اختلاء الرجل بالمرأة وحدهما إذا لم يكونا قريبين مباشرين أو زوجين) وكل من يقبض عليهما في مواقف حميمة، دون أن يكونا في وضع ممارسة الجنس بالضرورة، يغرّمان أو يحكم عليهما بالسجن لبضعة أشهر. كما أن المسلمين الذين يُقبض عليهم بممارسة الزنى يتعرضون لعقوبات قاسية. ونتيجة لازدياد أعداد الفتيات العاملات في مصانع التجميع، زادت هذه الدوائر الدينية التابعة للحكومة من زياراتها المفاجئة لمساكن الفقراء والفنادق الرخيصة المستخدمة من قِبَل العاملات.

ثم هناك النظام الذي يضعه المصنع نفسه. وقد ذكرنا سابقاً أن المصانع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد صممت على أسس السجون، وظلت المصانع التجميعية الحديثة تحمل الطابع نفسه، ففي ماليزيا تتم مراقبة العاملات في هذه المصانع عبر حواجز زجاجية. على سبيل المثال، تجد في أحد المصانع ثلاثة مشرفين واثني عشر مراقب عُمّال يديرون عمل 530 عاملاً أو عاملة. ويتم فرض النظام شفهياً حين تعنَّف الفتيات العاملات من قِبَل مراقبين شديدي اليقظة إذا ما وقفن ينتظرن الدخول إلى غرفة الصلاة أو العيادة أو المراحيض. بعض المراقبين قد يسألون العاملات بطريقة مذلة حول مشاكل الحيض أو حول نشاطات لا تتعلق بالعمل. كما ذكر عن البعض الآخر إجبارهم للنساء على الركض حول مصانع التجميع كشكل من أشكال العقوبة بسبب وصولهن متأخرات إلى العمل أو بسبب عدم تحقيقهن للحصة المطلوبة من الإنتاج.

وكما هو الأمر في السجون، تستخدم الثياب أحياناً لإدخال النظام، إذ يطلب من العاملات الماليزيات أن يرتدين زي المصنع الذي يلقى منهن احتجاجاً بسبب ضيقه وبسبب عدم السماح لهن بفكه. كما يطلب منهن أن يرتدين أحذية ثقيلة. وتختلف ثيابهن التي يرتدينها عن الثياب الخفيفة والصنادل الماليزية التقليدية التي يلبسها الماليزيون أثناء العمل.

كذلك تجلب مصانع التجميع معها إحساساً مصنعياً غريباً حول العلاقة بين العمل والوقت، وتضطر عاملات التجميع المعاصرات على التكيف معه. فعلى سبيل المثال،

ظلت الفتيات في ماليزيا، تقليدياً، ينجزن مهماتهن في البيت أو في المزرعة نسبياً دون أي التزام بالوقت أو نظام العمل. وكانت نشاطاتهن تختلط بالزيارات الاجتماعية بعيداً عن مراقبة النساء في العادة وبعيداً عن مراقبة الرجال دائماً. وإذا كان هناك شيء يدل على مرور الوقت فهو مواعيد الصلوات اليومية المعهودة في ماليزيا الإسلامية.

إلا أن الفتيات في المصانع يتبعن توقيتاً يومياً في العمل يصل إلى ثمانية ساعات متتالية، مع استراحتين كل منهما لفترة خمسة عشرة دقيقة واستراحة غذاء تبلغ نصف ساعة. ويتم تغيير جدول عملهن كل شهر. تبدأ الفتيات بتقسيم حياتهن بين وقت العمل ووقت الراحة، وتتم مراقبتهن من قِبَل مراقبين يقظين يلاحظونهن إذا أردن مغادرة مواقع العمل إلى المراحيض، ويغرمونهن إذا تأخرن عن العمل (على الرغم من أن الدفع يكون مبنياً على القطعة). وهذا الأمر كله يتناقض بشكل صارخ مع روتين العمل التقليدي الذي لا يميز بين العمل والحياة أو بين العمل وبين تمضية الوقت في النهار.

يدرك الناس في ماليزيا النقلة التي حصلت من الوقت التقليدي الاجتماعي إلى الوقت المبني على ساعة العمل الرأسمالي، وقد قاموا بتطوير وسائلهم الخاصة لانتقادها. ويروي أونغ (1987:ص112) قصة عن الزوجين أحمد وإداه اللذان بحسب قول جيرانهما قد صرفا وقتهما في تجميع الثروة وتحصيل الأموال على حساب التزاماتهما الاجتماعية، ويقول جيرانهما بأن هوسهما بالوقت جاء نتيجة ما يسمى بالتويال (toyal) وهو مساعد روحي قاما بتربيته لسرقة المال من الجيران. وكانت النتيجة أن قام التويال بقلب الموائد عليهما عبر دفعهما بقسوة لاستخدام جميع وقتهما في تجميع الثروة.

المقاومة والتمرد

تتطلب الرأسمالية وجود طبقة عاملة منضبطة – أي أناس يرغبون في العمل مقابل رواتب تسمح للمشاريع بأن تحقق الربح اللازم، ولكن هنا تكن المشكلة. بشكل عام، الناس لا يتقبلون الانضباط والانتظام بسهولة وسيسعون بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة لأن يقاوموا.

ويمكن لمقاومة النظام الرأسمالي أن تتخذ أشكالاً مباشرة كما هو الحال في الاحتجاجات العمالية وتشكيل الاتحادات والنقابات وحتى الثورة (مواضيع ستتم مناقشتها في فصول

لاحقة). كما قد تتخذ المقاومة شكل النقد الأخلاقي، كما هو الحال في مثال المزارعين الكولومبيين الذين يرون في تراكم رأس المال المتمثل في معمودية النقود وكأنه خسارة لروح الطفل. ولا تعتبر هذه الأشكال من المقاومة غير المباشرة أمراً مقتصراً على الشعوب المهمشة في النظام العالمي. على سبيل المثال، هناك قصة رامبلستيلسكين التي انحدرت إلينا من أوائل عهود أوروبا الصناعية. والقصص الشعبية تعتبر أكثر من مجرد حكايات إذ إنها تعكس معتقدات الشعوب ومنها ما يأتي على شكل حكايات دروس أخلاقية تصور عواقب سلوكيات سليمة أو غير سليمة. على سبيل المثال بينت جين شنايدر (1989) أن معنى قصة رامبلستيلسكين تكمن في تطور صناعة الكتّان في أوائل عهد أوروبا الحديثة، وهي في الحقيقة تعرض نقداً للإنتاج الرأسمالي لا يختلف عن حكاية فلاحي كولومبيا.

في إحدى نسخ قصة رامبلستيلسكين يتبجح أحد الآباء أن ابنته قادرة على غزل القش وتحويله إلى ذهب. وعندما يسمع الملك عن هذه المباهاة يعرض بأن يتزوج الفتاة إذا كانت تستطيع أن تحول القش في قصره إلى ذهب. تحاول الفتاة وتفشل، ثم تدخل في اتفاق مع قزم غريب يدعى رامبلستيلسكين الذي يعدها بأن يحول القش إلى ذهب من أجلها إذا وعدته بإعطائه أول ولد يولد لها. تقبل الفتاة بالشرط وتتزوج الملك ويحول لها القزم القش إلى ذهب، ثم تلد الولد الأول. عندها يتقدم القزم مطالباً بحقه، ولكنه يشعر بالحزن أمام دموعها ومعاناتها ويعرض عليها مخرجاً بأن يحلها من شروط العقد أو الاتفاق إذا استطاعت أن تعرف اسمه.

لقد نسينا الكثير مما كانت تعنيه هذه القصة بالنسبة لفلاحي أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. على سبيل المثال كانت صناعة الكتان في ذلك الوقت إحدى أهم الصناعات في أوروبا، وكان الكتان ينتج عبر غزل قش الكتان ليصبح خيط كتان، ثم يحاك هذا في نسيج يباع مقابل نقود ذهبية. وهكذا فإن القش في الحقيقة كان يتحول بالغزل إلى ذهب. أيضاً كانت عملية الغزل تتم على أيدي فتيات شابات. وكانت مهارة الشابة في الغزل لا تعني فقط مصدراً للنقود ولكنها شكلت صفة يسعى إليها الرجال في اختيار زوجاتهم، تماماً مثلما فعل الملك في اختيار زوجته. إضافة إلى ذلك تتضمن القصة اتفاقاً يعقد مع الشيطان وثمنه الوليد الأول. وهكذا وكما هو الأمر في معمودية المال في

كولومبيا، نجد تعبيراً رمزياً بأن توليد الثروة يأتي مقابل تضحية شخصية واجتماعية غالباً ما تكون تضحية بالأطفال أو بأرواحهم.

كذلك الأمر، وجدت عاملات مصانع التجميع في ماليزيا وسائل رمزية حاذقة في التعبير عن مقاومتهن للنظام الرأسمالي. وقد اتخذت هذه المقاومة شكل الاستملاك الروحي. فعلى الرغم من كون ماليزيا بلداً إسلامياً إلا أن الإسلام فيه يعيش جنباً إلى جنب مع معتقدات فطرية تدور حول السحر والأرواح. وهكذا ففي أعوام الثمانينات من القرن العشرين فوجئ مدراء المصانع التجميعية اليابانيون والأميركيون بتفشي داء استملاك الأرواح في مصانعهم بشكل لم يكن متوقعاً (أونغ 1987: ص204). فقد استملكت الأرواح على أربعين عاملاً ماليزياً في أحد مشاغل الإلكترونيات الأميركية، وبعد ثلاث سنوات استملكت الأرواح 120 عاملاً وتم إغلاق المصنع لثلاثة أيام بينما قام أحد معالجي الأرواح، الذي استدعي إلى المكان، بالتضحية بعنزة للروح المستملكة على أرض المصنع.

كذلك تم إغلاق أحد مصانع الإلكترونيات الدقيقة الأميركية عندما استملكت الأرواح على خمسة عشرة عاملة. وفقاً لكادر المصنع من المسؤولين، فقد بدأت الفتيات المستملكات بالصياح والبكاء بشكل هستيري، وعندما شعر مسؤولو المصنع بأن الأمر سيمتد قاموا بإخراج باقي العاملات. وقد فسرت النساء تلك الظاهرة بأن المصنع كان مسكوناً بروح قذرة تدعى داتوك.

ما زال عالم الماليزيين مليئاً بالأرواح التي تتحرك بين المجال الإنساني والمجال غير الإنساني، وتبدو مسألة استملاك الأرواح تعبيراً عن مواضيع مثل القذارة والغضب والأرواح الغاضبة والصراعات العنيفة الشرسة. وتبرز بشكل خاص في قصص الاستملاك هذه أرواح مثل تويال التي تساعد أسيادها على كسب الثروة من الهواء الرقيق، وأرواح البونتياناك التي تهدد حياة المواليد الجدد.

وقد بينت أيوا أونغ أن النساء لم يكنّ يستجبن لشيء مجرد مثل الرأسمالية الصناعية، بل ضد إحساس بانتهاك أو تشويش العلاقات الإنسانية بشكل مشابه للطريقة التي

استجاب بها فلاحو كولومبيا للعمل مقابل الراتب والتي ضمّنوها فكرة معمودية النقود والتضحية بأرواح الأطفال.

إن هذه الأفكار المتعلقة بمعمودية النقود في كولومبيا، واستملاك الأرواح لدى عاملات المصانع في ماليزيا، تشكل أمثلة عن الانتقادات الواسعة الانتشار للرأسمالية والتي نجدها بين الناس الذين يواجهون الإنتاج الرأسمالي للمرة الأولى. مثل هذه الأفكار تعتبر وسائل يتبعها الناس للتعبير عن إحساسهم بأن الإنتاج الرأسمالي يجلب لهم القدر اليسير من التحسن الاقتصادي على حساب تضحيات اجتماعية وشخصية باهظة.

الخلاصة

إحدى أهم الفرضيات التي يقوم عليها هذا الكتاب هي أن من المستحيل أن نفهم العالم الحديث ومشاكله، مثل تزايد أعداد السكان والجوع والفقر وتدهور الوضع البيئي والصحي والحروب والعنف الديني وغيرها، دون أن نفهم الاقتصاد الرأسمالي الذي وضع نصب عينيه هدف تكديس الثروات أكثر وأكثر. واستطاع عبر الأربعة أو الخمسة قرون الماضية إعادة تعريف وخلق أشكال اجتماعية وثقافية جديدة، وحوّل المؤسسات الثقافية التقليدية لخدمة أهدافه الخاصة. لقد تم تصوير الرأسمالية هنا على أنها صندوق أسود هدفه تحويل المال إلى مال أكثر وتحويل الاستثمارات المالية إلى أرباح وفوائد. بالنسبة للعديد من الناس تعتبر هذه العملية سحرية في سلوكها مثلما هو سلوك نقود المعمودية بين فلاحي كولومبيا. فالناس يضعون النقود في البنوك وفي الأسهم وفي غيرها من الاستثمارات، ويتوقعون الحصول على المزيد منها دون أن يتساءلوا أبداً عن الطريقة التي تم من خلالها هذا التحويل.

بدأنا نتفحص كيفية قيام الصندوق الأسود بالتحويل من خلال رؤية نمو مصانع التجميع ما وراء البحار، ومن خلال خلق وتقسيم وضبط القوة العاملة اللازمة لدفع الصندوق للعمل بأقصى فعاليته.

تاريخياً، تم إيجاد العمالة الحرة عبر انتزاع الناس من أراضيهم أو تدمير المصالح الصغيرة التي كانت تتيح لهم إعالة أنفسهم. وقد تم إنجاز هذا العمل في بلدان مختلفة

بطرق مختلفة، ولكن النتيجة الشاملة كانت إيجاد أعداد من السكان يملكون وسيلة وحيدة في إعالة أنفسهم وهي بيع عملهم. وهذا الأمر ينطبق على المجتمعات الصناعية في الدول المتقدمة تماماً كما ينطبق على الدول النامية. وفي الحقيقة، فإننا جميعاً الذين نعتمد على رواتبنا، أكنا علماء في الفيزياء النووية أو عاملات في صنع الألبسة، نشكل خزاناً لهذه العمالة الحرة وهذا الخزان ينقسم أكثر وأكثر على مدى متواصل، يملئ أحد أطرافه أصحاب الرواتب الجيدة العاملين في وظائف مرغوبة أو مشاريع تتطلب قوة عمل ماهرة جيدة التدريب، بينما يملئ طرفه الآخر أصحاب الرواتب المتدنية والأعمال غير المرغوبة في الصناعات التي تتعرض لمنافسة شديدة وتعتمد على العمالة الرخيصة. وهذه الأنواع من الصناعات والمشاريع قادرة على الاستفادة من الانقسامات الاجتماعية والتمييز الذي يطال الجنس والعرق والعمر والبلد الأصلي من أجل تخفيض نفقات العمالة والسيطرة على القوة العاملة.

وعبر خلق طلب متزايد على العمالة الرخيصة أو عبر الاستفادة منها، يعمل الاقتصاد الرأسمالي على ابتداع الطرق للمحافظة على انضباط العمالة وتنظيمها. وهو يفعل ذلك عبر نظام المصانع وعبر إعادة تعريف الوقت واستخدام المؤسسات التقليدية مثل العائلة والكنيسة. إلا أنه، وعلى الرغم من هذه الأشكال الجديدة للتنظيم والانضباط، يقاوم العمال بطرق غير مباشرة من الانتقاد المقنع – مثل معمودية النقود، واستحواذ الأرواح أو سرد الحكايات الأخلاقية الرمزية مثل رمبلستيلسكين، أو بطرق مباشرة مثل الاحتجاجات وتنظيم الاحتجاجات والنقابات العمالية.

وتشكل عملية تحريك وتقسيم وضبط القوة العاملة، بالطبع، مظهراً واحداً من الرأسمالية المعاصرة. وكما أن اختبار العمالة هو فقط بداية لتفهم كيفية قدرة الصندوق الأسود على تحويل النقود لمزيد من النقود، فإن من الضروري أن نتفحص عناصر أخرى. ولكي تفعل ذلك دعونا نتحول إلى أسئلة رئيسية أخرى: كيف تطور النظام بأكمله عبر التاريخ؟ كيف انبثق الصندوق الأسود ليصل إلى ما هو عليه اليوم؟ وتحديداً كيف ولماذا انبثقت الرأسمالية من التجارة والأعمال التجارية؟

الفصل الثالث

ظهور التاجر والصناعي والموجه الرإسمالي

منذ القرن الخامس عشر وبعد، ظل البحارة والجنود الأوروبيون يحملون أعلام بلادهم إلى زوايا الكرة الأرضية الأربع. وظل التجار الأوروبيون يؤسسون مخازنهم من فيراكروز إلى ناغازاكي. وبعد أن هيمنوا على الخطوط البحرية للعالم، قام هؤلاء التجار بغزو الشبكات التجارية القائمة وربطوها ببعضها البعض. وتحت شعار خدمة الله والربح أوجدوا مصادر للمنتجات المرغوبة في أوروبا وطوروا أنظمة قسرية لتوزيعها. ورداً على ذلك بدأت المشاغل الأوروبية سواء فردية أم مجتمعة ضمن مصانع بإنتاج البضائع لتزويد سلسلة واسعة من النشاطات العسكرية والبحرية وإمداد الموردين ما وراء البحار ببضائع متبادلة يبيعونها في أوطانهم. نتيجة كل ذلك كان إيجاد شبكة تجارية واسعة بمقياس عالمي.

- إيريك وولف – أوروبا والشعب الذي ليس لديه تاريخ

عندما أفكر بإندونيسيا – بلد تقع على خط الاستواء ويسكنها 180 مليون نسمة بمتوسط عمر حسابي 18 سنة وقوانين إسلامية تحرّم الكحول – أشعر أنني أعرف كيف يكون شكل الجنة.

- دونالد. ر. كيو، مدير كوكاكولا

لم يشهد التاريخ البشري فترة كان فيها العالم مكاناً أفضل للرأسماليين مثلما هو اليوم. فنحن نعيش في عالم يزخر بالفرص الاستثمارية – الشركات والبنوك وصناديق التمويل والسندات والكفالات المالية وحتى الدول – التي يمكن من خلاها استغلال النقود وتحصيل المزيد منها. هذه الآليات التي تصنع النقود مثل شركة نايكي تملك مخزوناً جاهزاً من العمالة الرخيصة ورأس المال والمواد الأولية والتقنية التي تساعدها على إنتاج ما

يتوق الناس حول العالم إلى شرائه. كذلك تتنافس الحكومات على حضورها، وتشرّع القوانين وتعقد المعاهدات من أجل فتح الأسواق، فيما تقام البنى التحتية من طرق ومطارات ومحطات طاقة وأنظمة مالية وشبكات اتصال... الخ. وتتم صيانتها والمحافظة عليها من أجل تمكين هذه الشركات أو الآليات التي تصنع النقود من تصنيع المنتوجات أو تقديم الخدمات بمبالغ زهيدة وأسعار تنافس الاستثمارات الأخرى. أيضاً تقوم الدول القومية بتأسيس الجيوش لحماية الاستثمارات وإبقاء الأسواق مفتوحة، وتكرس المؤسسات التعليمية جهدها لتخريج أشخاص مهرة منظمين وذوي معرفة، فيما تعمل الجامعات والكليات ومؤسسات الأبحاث على تطوير تقنيات جديدة لإنتاج بضائع أفضل وأرخص ثمناً. وتدفع حكوماتنا ومؤسساتنا التعليمية وأجهزة إعلامنا الناس على استهلاك أكثر للبضائع، كما ينظم المواطنون حياتهم الاقتصادية والاجتماعية لاستيعاب العمل في هذه الآلات الاستثمارية وللحصول على منتجاتها. مقابل ذلك تعمل الآلات الاستثمارية على هضم الأرباح من أجل إعادة استثمارها لإنتاج المزيد من البضائع والخدمات. لم يسبق أن أتيحت الفرصة أمام الناس من قبل لتكديس مثل هذه الثروات. فمن بين أغنى 400 أمريكي في 1999 كان هناك 298 ممن يملكون بليون دولار أو أكثر. كما بلغ مجموع ما يملكه أغنى 400 أميركي 1.2 تريلليون دولار صافٍ، أي ما يقارب ثمن $\left(\frac{1}{8}\right)$ مجموع الناتج القومي الأميركي (أنظر فوربز 2000 ب).

إلا أن هناك عواقب اقتصادية وبيئية واجتماعية لممارسة الأعمال التجارية وصناعة المال. فنحن نعيش في عالم تتسع فيه الهوّة بين الفقراء والأغنياء، ويتواجد فيه العديد من الأغنياء الذين يعيشون براحة تامة إضافة إلى بليون جائع يشكلون سدس سكان الأرض. وتوجد عواقب بيئية أيضاً، فالإنتاج يستهلك مصادر الطاقة في الأرض وينتهي دائماً بتدمير البيئة مقابل ذلك. أما العواقب الصحية فلا تتأتى من تدمير البيئة فحسب ولكن لأن الفقير لا يملك إمكانية الرعاية الصحية لذلك فهو يعيش بدونها. وأخيراً العواقب السياسية التي تنتج عن استخدام الحكومات لقواتها المسلحة من أجل المحافظة على الأوضاع والظروف التي يعتقدون أنها ملائمة للأعمال والمستثمرين.

وعلى مدى التاريخ الطويل للبشرية تعتبر هذه الظروف حديثة جداً، لأن البشرية عاشت على مدى تاريخها في مستوطنات صغيرة منعزلة لم يتجاوز عدد السكان فيها 300

أو 400 فرد. وإلى ما قبل 10.000 عام من اليوم، كان هؤلاء الناس يعيشون من خلال الصيد وتجميع الغذاء. بعد ذلك وفي بضعة أماكن من العالم بدأ الناس يعتمدون على زراعة المحاصيل وإنتاج الغذاء منها، وعلى تربية الحيوانات بأنفسهم بدلاً من الاعتماد على النباتات التي تنمو طبيعياً وعلى صيد الحيوانات. لم يكن هذا الأمر بالضرورة يعني تقدماً للمجتمعات البشرية، فهو بالنسبة للعمالة في حقيقة الأمر أصبح يتطلب من الناس القيام بالعمل الذي كانت تقوم به الطبيعة بشكل عام. ولعل الفائدة الوحيدة لهذا للعمل الأكثر جدية هو أنه أصبح بالإمكان دعم معيشة أعداد أكبر من الناس. تلا ذلك توسع المستوطنات البشرية حجماً حتى أصبحت تستوعب الآلاف بدل المئات، وكان هؤلاء يعيشون في المدن والبلدات. تطور التخصص في المهن وأصبح الأمر يتطلب وجود تجارة واتصالات بين القرى والبلدات والمدن والأقاليم وازدادت التعقيدات السياسية وأصبح الزعماء ملوكاً والملوك أباطرة يحكمون مناطق واسعة.

ثم وقرابة 400 إلى 500 سنة خلت، أسهمت أنماط السفر والاتصالات في عولمة التجارة التي هيمنت عليها شبه جزيرة خرجت من كتلة آسيا القارية كما يسميها إيريك وولف، وأطلق عليها اسم أوروبا. لم تكن هيمنة منطقة على أخرى أمراً جديداً في هذا العالم فقد ظهرت في العالم سابقاً حضارات امتد نفوذها ليؤثر على حضارات حولها. مثال على ذلك، حضارة المايا في أميركا الوسطى، وحضارة اليونان في الألفية الرابعة قبل الميلاد، وحضارة روما في القرنين الأول والثاني، والحضارة الإسلامية في القرنين الثامن والتاسع ميلادي. ولكن بقي هناك اختلافاً هاماً، فقد جاءت نشأة هذه الحضارات نتيجة عملية سياسية قامت على الفتح والهيمنة العسكرية، وكان توسع أوروبا رغم أنه شمل ما يكفي من الأعمال العسكرية إلا أنه تم بشكل عام عبر وسائل اقتصادية ومن خلال توسع وسيطرة التجارة.

دعونا الآن ننقل تركيزنا على تطور الرأسمالي – التاجر، الصناعي، والمالي – أي الشخص الذي يدير رأس المال ويسيطر عليه ويوظف العُمّال ويحقق الربح نتيجة استهلاك البضائع. وهذا التركيز ينطوي على إلقاء نظرة طويلة الأمد على هذا التطور لأنه إذا أردنا أن نفهم التوزيع الذي يشهده عالمنا اليوم للثروة والمال، إضافة إلى أصول ثقافة الرأسمالية، فإن معرفة تاريخ الرأسمالية يصبح أمراً أساسياً.

ولنفترض لبعض الوقت دور رجل أعمال أو تاجر عالمي أو مغامر تجاري[1] كما كانوا يدعونه، يمرّ عبر العالم خلال فترة الستمئة سنة الغابرة. سنبدأ بالبحث عبر الكرة الأرضية عن طرق صنع الأموال في 1400 وننهي البحث في 2000، آخذين بعين الاعتبار مجمل التغييرات التي حصلت في تنظيم رأس المال وتوزيعه خلال تلك الفترة. ولأننا ننظر إلى العالم عبر رؤية تاجر، فإننا لن نمر عبر الكثير من الأحداث مثل التطورات السياسية والحروب الدينية والثورات والكوارث وما شابهها، ولكن تجاهلنا لسرد هذه الأحداث لا يعني أنها لم تؤثر على طريقة سير الأعمال التجارية فهي في العديد من الحالات تركت آثاراً عميقة. إلا أن اهتمامنا الأساسي سينصب على الأحداث الأكثر مباشرة في تأثيرها على طريقة سير الأعمال على أسس يومية، وكيف أثر السعي الحثيث للتجار المغامرين وراء تحقيق الربح في حياة الناس حول العالم. سنركز جولتنا التاريخية على مجالات ثلاث هي:

1. تفهم كيفية تركز رأس المال في أيدي القلة، وكيف انقسم العالم إلى غني وفقير. لقد كان هناك بالتأكيد أغنياء وفقراء في 1400، ولكن لم يكن هناك تفاوت في الثروة بين الأثرياء والمهمشين أو بين المركز والمناطق الهامشية مثلما نشهده اليوم. كيف تغير توزيع الثروة وكيف تمكنت منطقة واحدة من العالم أن تتحكم بالمناطق الأخرى اقتصادياً؟

2. تفهم التغييرات التي طرأت على المؤسسات التجارية وتنظيم رأس المال، أي من الذي سيطر على المال؟ في 1400، كانت معظم المشاريع التجارية صغيرة الحجم وتدار من قِبَل العائلة وكان رأس المال يدار من قِبَل تلك المجموعات ومن قِبَل مؤسسات الدولة. أما اليوم فنحن نعيش في عصر الشركات المتعددة الجنسية والتي تفوق ثروة العديد منها ثروات معظم البلدان. علينا أن نتتبع

(1) الاسم مأخوذ عن شركة تجارية إنجليزية كانت تعمل في القرن السادس عشر وتدعى «التجار المغامرون» وكانت تتعاطى تجارة الأقمشة بالجملة إلى هولندا وألمانيا، وتتخذ من مدينتي أنتويرب وبرغن أوب زوم، ولاحقاً مدينة هامبورغ مركزاً لعملياتها، وقد استمرت الشركة في العمل حتى عام 1809.

تطور قوة رأس المال وهيمنة هذه القوة على حياتنا والتغييرات التي طرأت على التاجر منذ 1400 ليتحول إلى صناعيّ في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ومن ثم إلى مستثمر يدير رؤوس الأموال في أواخر القرن العشرين. كيف ولماذا حصلت تلك التغييرات في تنظيم رأس المال؟

3. تزايد مستويات الاندماج للاقتصاد العالمي. فمن منظورك كتاجر مغامر لابد أنك ترغب بوجود أقل القيود الممكنة التي تحد من قدرتك على ممارسة التجارة من بقعة في العالم إلى أخرى. فكلما قلت القيود كلما زادت فرص الربح. كما أن أمور مثل العملة الدولية، والاتفاق بين الأمم على تشريعات الاستيراد والتصدير، وتسهيل عبور الأموال والبضائع من منطقة إلى أخرى، وحرية توظيف من تشاء ودفع أقل الرواتب الممكنة، كلها تعمل لصالحك. كذلك أنت ترغب في رؤية القليل أو لا شيء من القيود الحكومية فيما يتعلق بنشاطاتك التجارية. كيف ازداد مستوى الاندماج الاقتصادي؟ وماذا كانت النتائج بالنسبة للتاجر المغامر وغيره؟

مع وضع كل هذه الأسئلة في الحسبان، دعونا نعود إلى العالم في 1400 ونبدأ عملية تتبع التجارة.

عصر التاجر العالمي

جولة لتاجر في العالم في 1400

لو كنا كتجار نعيش في 1400، ونسعى للبحث عن طرق لنصنع المال، فإن أفضل الفرص بالنسبة لنا هي فرص التجارة البعيدة أي شراء البضائع من منطقة في العالم وبيعها في منطقة أخرى (انظر براندل 1982:ص86)، وإذا استطعنا أن نختار من بين هذه المناطق المدن الكبرى في العالم آنذاك مثل القاهرة، ملقة، سمرقند، جنوا، لكي نبدأ تجارتنا، فإن خيارنا سيكون مدينة هانجشو في الصين. فالصين في 1400 كانت تعد 100 مليون نسمة وكانت الدولة الأكثر تطوراً في العالم من ناحية التقنية. فاختراع الورق في الصين يعود لتاريخ 700 قبل الميلاد كما تعود الطباعة على الكتل الحجرية والخشبية إلى 1050.



تظهر روعة وثروة الصين في القرنين الخامس والسادس ميلادي في النقش التالي لصورة شرفة منزل أحد موظفي البلاط الصينيين.

أيضاً كانت الصين في 1400 تشهد صناعة الحديد، وكان الفحم يحرق بكميات هائلة لتزويد أفران الحديد بالوقود، وقد بلغ حجم هذا العمل في شمال الصين فقط 70٪ مما كان عُمّال بريطانيا العظمى يستخدمونه في مطلع القرن الثامن عشر. أما قوة التفجير بالبارود فقد تم استخدامها في 650 ميلادي وفي 1000 ميلادي، تم وضعها في خدمة الجيوش الصينية لاستخدامها في القنابل الصغيرة الحجم والقنابل اليدوية.

وفي 1300، بدأ استخدام المدافع في الصين حيث كانت ترفع على متن سفن البحرية الصينية، ومع حلول القرن الرابع عشر كانت الصين تستخدم مدافع معدنية على شكل براميل تطلق قذائف كروية متفجرة.

وإذا كنت ترغب في القيام بجولة حول الريف الصيني فسوف تدهش لدرجة الصدمة من كمية شبكات المصارف المائية وقنوات الري التي تخترق الريف الصيني، والتي تتم رعايتها وصيانتها من قِبَل ملاك الأراضي الأثرياء أو الدولة. كانت الصين في

ذلك العهد تحكم من قِبَل نخبة ملكية وتدار من قِبَل موظفي البلاد، وهم أشخاص تختارهم الطبقات الثرية ويتم إعفائهم من دفع الضرائب. كان هناك أيضاً بعض البيروقراطيين الحكوميين الذين يتم اختيارهم وترقيتهم عبر إجراء امتحانات للخدمة المدنية متاحة للجميع ما عدا الطبقة الأدنى من المجتمع، مثل الجلادين والعبيد والمتسولين والعاملين على المراكب والعُمّال والفعلة (هانسون 1993:ص186). وكانت الصين تنتج أفضل ما ترغب به التجارة العالمية وخاصة الحرير والتوابل والبورسلان.

كانت الظروف الاقتصادية في الصين تحابي التجار، فقد نشأت في ذلك الوقت نقابات وجمعيات للتجار، مثل نقابات تجار الصاغة وتجار طلاء الذهب وبائعي الأنتيكا والعسل والزنجبيل وتجار الأحذية والصرافين والأطباء. وكان للصين عملتها النقدية الخاصة بها. وفيما كانت الحكومات في الشرق الأوسط وأوروبا تصك نقوداً مصنوعة من المعادن الثمينة التي تعتمد قيمتها على وزنها، كانت الصين تصدر فقط عملات نحاسية وعملات ورقية، مصنوعة من ورق القطن الذي يحمل ختم الدول، من أجل تسهيل التبادل التجاري بين التجار والباعة. وقد أتاح وجود العملة الورقية للدولة أن تضبط تدفق الأموال من وإلى البلاد، بحيث كان التجار الأجانب مضطرين إلى تبديل عملاتهم من الذهب والفضة بالعملات الورقية، والتي كانوا يبدلونها بالذهب والفضة مرة أخرى عند مغادرتهم البلاد. ولأن هؤلاء كانوا يشترون في العادة بضائع صينية لبيعها في أماكن أخرى، فقد كانوا يرجعون معهم كميات أقل من الذهب والفضة من الكميات التي دخلوا بها إلى الأراضي الصينية (أبو لغد 1989:ص334).

كذلك كانت الصين تتمتع باستقرار سياسي، فقد نجح حكامها من أبناء سلالة مينغ الحاكمة في ثورتهم التي اندلعت ضد المغول في 1368. والمغول، وهم خيالة من القبائل الرحّل التي كانت تجوب سهول وسط آسيا الواسعة، استطاعوا احتلال الصين في 1267 وإقامة حكم سلالتهم، اليوان، فيها. وفي معرض حماستهم لإنشاء تجارة مع باقي العالم، قاموا بتأسيس طرق تجارة محمية إلى باقي أنحاء آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وبعد انتصار المينغ وطرد المغول، بدى هؤلاء، في بداية حكمهم على الأقل، وكأنهم راغبون في رعاية هذه التجارة من خلال إرسالهم بحريتهم المميزة كبعثات إلى موانئ المحيط الهندي.

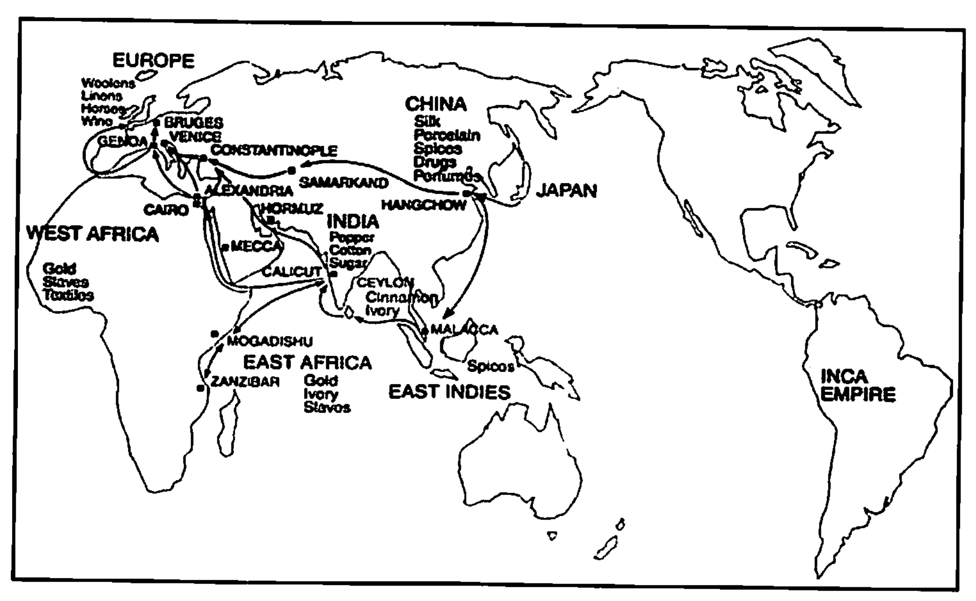
كانت مدينة هانجشو تقع بين ضفتي نهر تشي الذي ينتهي في البحر على شاطئ بحيرة اصطناعية ضخمة. ووفقاً لابن بطوطة، وهو تاجر عربي زار المدينة في عقد الأربعينات من القرن الرابع عشر، فقد كانت المدينة تمتد على مساحة ستة إلى سبعة أميال مربعة، وتحيط بها الأسوار ذات المعابر المائية الخمسة التي كانت القنوات المائية تمر من خلالها. كان هناك ثلاثة عشر باباً ضخماً تنتهي عندها طرق المدينة الواسعة وتشكل مداخلاً للمدينة. وعلى التلال المشرفة على المدينة كان يقف القصر الملكي ومنازل بيروقراطيي الدولة الأثرياء والتجار. أما على الطرف المقابل فكانت تنتشر بيوت الفقراء المزدحمة الضيقة التي تتشكل من ثلاثة إلى خمسة طوابق تشغل طوابقها الأرضية المشاغل والمصانع. كان طول الطريق الرئيسي أو الطريق الملكي ثلاثة أميال وعرضه 180 قدماً وكان يزدحم بالعربات التي يجرها الرجال أو تجرها الخيول الصغيرة.

كانت المدينة جنة للتجار. في داخلها عشرة أسواق بالإضافة إلى مقاهي الشاي والمطاعم التي يجتمع فيها التجار ويتداولون في شؤون أعمالهم خارج المدينة، كما كان يوجد سوق للسمك وأسواق عامة. وقد ذكر ابن بطوطة أنها كانت أضخم مدينة على وجه الأرض، وتضم أحياؤها أعداداً كثيفة من التجار القادمين من كل أنحاء العالم؛ تجار يهود ومسيحيين من أوروبا في أحد الأحياء، وتجار مسلمون في حي آخر. كما كانت هناك أسواق شرقية ومساجد ومؤذنين ينادون لصلاة الظهر. أما أسواق التجار والحرفيين الصينيين فكانت في أحياء أخرى. باختصار كانت هانجشو تشكل مكاناً مثالياً لبيع البضائع من أوروبا والشرق الأوسط ومناطق أخرى من آسيا، وشراء بضائع مثل الحرائر والتوابل، وهي بضائع كانت مرغوبة في أجزاء أخرى من العالم.

كان الحرير مرغوباً بشكل خاص من التجار الأجانب بسبب خفة وزنه وسهولة توضيبه خلال النقل، إضافة إلى كون الصين محتكر حقيقي للحرير في ذلك الوقت. كان التجار السوريون يهرّبون ديدان القز إلى خارج الصين في القرن الثالث عشر، بحيث استطاع الناس مع حلول 1400 شراء الحرير من الهند وإيطاليا. ولكن حرير الصين كان يتفوق عليها جودة، كما أن وجود إنتاج الحرير الصيني بين أيدي تجار الصين كان يجعل الشراء منهم مباشرة أمراً متيسراً. كما كان في الإمكان شراء البورسلان، خاصة إذا كان

السفر عبر السفن في البحر، لأن البورسلان كان يُستخدم كثقل لحفظ توازن السفن العائدة إلى الشرق الأوسط أو أوروبا (الشكل 3.1).

مهمتك التالية ستكون ترتيب نقل بضاعتك إلى حيث ترغب في بيعها. دعونا نفترض أن لديك طلبات من تجار في مدن، مثل جنوا والقاهرة وبروكسل، حيث الطلب شديد على البضائع الصينية. ستكون مهمتك الأولى إيصال بضائعك إلى الشرق الأوسط. يمكنك أن تنقل البضائع برياً عبر الصين ومن ثم عبر آسيا الوسطى إلى الهند أو إلى موانئ على البحر الأسود. بعد ذلك عليك نقلها إلى الموانئ الأوروبية مثل جنوا ونابولي. كانت الرحلة عبر البر من آسيا إلى أوروبا تستغرق 275 يوماً على الأقل، وتُستخدم الجمال عبر الصحاري، والبغال عبر الجبال، والعربات التي تجرها الثيران أو الرجال حيث توجد الطرق، أو عبر المراكب في الماء. كانت الطرق البرية مطروقة أكثر في القرنين الثالث عشر والرابع عشر حينما استطاع المغول من خلال غزواتهم توحيد آسيا الوسطى وفرض الأمان على الطرق التجارية. ولكن في 1400، ومع تجزئة الإمبراطورية المغولية، أصبح هناك خطر يواجه التجارة من قِبَل عصابات الخيّالة من المغول الرحّل.



الشكل 3.1: الطريق التجاري الرئيسي في 1400 .

الطريق الأسلم كانت طريق البحر عبر الساحل الجنوبي الشرقي للصين ثم عبر مضيق ملقة على طريق جنوب الهند، وبعد ذلك إما عبر الخليج الفارسي إلى إيران والبر إلى بغداد فالبحر الأبيض المتوسط، أو عبر البحر الأحمر إلى القاهرة، وأخيراً في البحر إلى إيطاليا.

خلال تجوالك عبر مضيق ملقة نحو جنوب شرق آسيا، ستجد أمامك النخب القوية التي تحكم البلاد من قصورها الملكية المحاطة بحراس مسلحين وأقارب وفنانين حرفيين وأخصائيين. بعد ذلك يطالعك فلاحو الأرز الفقراء الذين ينتجون الأرز لإطعام أنفسهم وإطعام الطبقة الحاكمة. هذه هي الحضارات التي شيدت أنكور ثوم وأنكور وات في كمبوديا. قد تشعر أكثر أنك في وطنك عندما تمر عبر الموانئ البحرية التي تنتشر كالبقع على طول مضيق ملقة، والتي يرتبط وجودها بالتجارة. أحياناً كانت هذه الموانئ تندمج مع الممالك الداخلية مثل مملكة مادجاباهيت في جزيرة جاوا، وكانت ملقة تعتبر المدينة الرئيسية في تلك المنطقة في 1400. وقد أوجدها القراصنة الذين قاد تمردهم قبل عشرين عاماً من هذا التاريخ أمير من مادجاباهيت. وقد تحوّل هذا الأمير إلى الإسلام وجذب إلى ملقة التجار المسلمين الأغنياء، ومع حلول 1400 كانت ملقة تضم 40 ألف إلى 50 ألف من السكان ومعهم 61 قومية ممثلة في التجارة. وقد كتب الرحّالة البرتغالي تومي بيريس بعد سنة من هذا التاريخ يقول «كائناً من كان حاكم ملقة فإن يده تقبض على عنق مدينة البندقية» (وولف 1982:ص58). وحين تصل إلى ملقة تكون ولابد محملاً ببضائع تجارية إضافية لنقلها إلى الغرب. كانت التوابل وخاصة القرفة، التي اعتبرت مرة في مصر أثمن من الذهب، تحمل قيمة عالية لأنها كانت سهلة النقل وتدرّ أرباحاً كبيرة في الشرق الأوسط وأوروبا.

من ملقة، ربما تنتقل عبر ساحل آسيا الجنوبي الغربي إلى الهند التي كانت ثروتها في 1400 تنافس الصين، فقد كانت منطقة جنوب غرب الهند تتمتع بصناعة أقمشة مزدهرة. وكان المزارعون يزرعون القطن ويمررونه إلى المغازل، حيث يتم تحويله إلى خيوط في أيدي الحياكين. وهناك بعض الأدلة التي تظهر أن التجار كانوا يزودون المغازل ومشاغل الحياكة بالقطن والخيوط ويدفعون المال للحرفيين على ما ينتجونه. كانت هناك تقنية معقدة ومتقدمة مثل النول العمودي، والكتابة على الألواح، والمغزال الذي ربما يكون قد

جاء من تركيا. ولكن الإنتاج في الهند لم يقتصر على القطن والأقمشة، فقد كنت تجد هناك الأصباغ، والجلد المدبوغ، والتوابل والزيت، والمسكّنات والأخشاب والعسل والعاج (انظر وولف 1982).

من الهند يمكنك ان تنتقل إلى شرق إفريقيا حيث تحصل على العبيد من الشعوب التي تتكلم لغة البانتو، إضافة إلى العاج وجلود الفهود والذهب في زمبابوي وقرون الخرتيت (التي ما زالت تعتبر في بعض أنحاء العالم مثيرة للشهوة).

بعد شرق إفريقيا يمكنك أن تنطلق شمالاً عبر البحر الأحمر إلى القاهرة، أو عبر الخليج الفارسي إلى العراق وبغداد ومن ثم إلى القسطنطينية وشرق البحر المتوسط، وقد تجد الدول الإسلامية في الشرق الأوسط تعج بالأعمال التجارية التي تحكمها قوانين تجارية معقدة تشمل قوانين لتشكيل الشركات التجارية وتمديد فترة الذمم. كان هناك قانون يسمح للناس بدفع ثمن البضاعة بعد فترة ولكن بسعر أعلى، وهي طريقة مناسبة للالتفاف حول مبدأ تحريم الربا في الإسلام. وكانت أكياس الذهب تحمل على خارجها كتابة تذكر قيمة ما في داخلها من الذهب ولم يكن أحد يعدّها على الأرجح، وكانت هذه الأكياس تشكل نقوداً، كما كان هناك صرافون يستبدلون العملات ويأخذون الودائع ويصدرون مذكرات تعهّد، وهي طريقة أخرى لتقديم القروض. وكان التجار يحافظون على حساباتهم عبر تسجيل الذمم والمستحقات وقد شكلت هذه الأمور كلها مبادئ الاقتصاد المعقد - رأس المال، الذمم، نظام البنوك، النقود والحسابات - وهي كلها أمور كانت موجودة في التجارة الإسلامية (أبو لغد 1989: ص216 ف ف).

من القاهرة، يمكنك الانضمام إلى قافلة تتجه جنوباً عبر الصحراء إلى غرب إفريقيا، حيث يرتفع الطلب على الأقمشة، وحيث يمكنك الحصول على العبيد والذهب. ففي واقع الأمر، كانت ثلثي كمية الذهب المتداولة في أوروبا والشرق الأوسط تأتي من إفريقيا. كذلك يمكنك أخذ طريق مختصرة إلى الإسكندرية التي كانت في ذلك الوقت ما تزال مدينة رئيسية. من الإسكندرية، يمكنك السفر بحراً عبر المتوسط إلى إحدى المدن - الدول في إيطاليا، مثل جنوا أو البندقية، فقد كانت إيطاليا في ذلك الوقت تعتبر مركزاً للتجارة الأوروبية والشرق أوسطية هناك، في إيطاليا، كان بإمكان التجار الإيطاليون أن

ينصبوا لك منصة فيها موازين وعملات مختلفة، يمكن للتجار من خلالها أن يتبادلوا العملات من منطقة إلى أخرى في العالم. من هذه المنصات (bench) جاء اسم (bank) أو بنك، أي مصرف مالي بالعربية. كان أصحاب البنوك الإيطاليون يحتكرون تبادل الأموال والأرصدة العالمية، وهم أول من أصدر الحوالات التي كانت تعتبر وثائق يوافق فيها الشاري على دفع المال للبائع في مكان وزمان آخرين وبعملة البلد التي ينتمي إليها البائع. وكانت هذه الوثيقة تسهل عملية التبادل التجارية، في ظل غياب أية عملات شائعة ومعروفة (أبو لغد: 1989 :ص93).

وقد ترغب فيما بعد بالانضمام إلى تجار من جنوا وبيزا وميلانو، وهؤلاء كانوا يشكلون قوافل لنقل بضائع مثل الحرائر والتوابل من الشرق الأدنى، أو الشمع والجلد والفرو من إفريقيا، أو التمر والتين والعسل من إسبانيا، أو الفلفل والريش والخشب من الشرق الأوسط عبر جبال الألب إلى المعارض والأسواق في غرب وشمال أوروبا، في رحلة تستغرق خمسة أسابيع. ويمكنك أيضاً نقل البضائع بالسفن عبر البحر المتوسط وبحر الشمال إلى المراكز التجارية مثل بروكسل.

عندما تصل إلى شمال وغرب أوروبا، فهذا يعني أنك قد غادرت أغنى منطقة في العالم. فبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية تحولت أوروبا الغربية إلى منطقة متخلفة، تُستَغل من أجل الحديد والأخشاب والعبيد، وقد تدهورت أحوال مدنها وتراجعت نشاطاتها الحرفية إلى المناطق الريفية. كذلك ابتليت أوروبا في القرن الرابع شعر بالطاعون مما تسبب في خفض عدد السكان من 80 مليون في أواسط القرن الرابع عشر إلى 40-50 مليون (أبو لغد 1989 :ص94) مع حلول 1400، وكان مصدره على الأرجح آسيا الوسطى أو الصين. وقد انتقل عبر الطرق التجارية وضرب المدن الصينية مع بدايات 1320، ثم ضرب مدينة كافا الواقعة في أوروبا على البحر الأسود في 1346. وفي 1347، وصل إلى الإسكندرية، ربما عن طريق الموانئ الإيطالية الواقعة على البحر الأسود. وأعمل قتلاً في سكان الإسكندرية، حيث كان يموت منهم في اليوم الواحد 10,000 شخص، ولم ينتهي الأمر هناك إلا بعد أن فقدت المدينة 200.000 من عدد سكانها البالغ نصف مليون. وفي 1348، ضرب لطاعون إيطاليا وظهر في فرنسا وبريطانيا في السنة نفسها، ثم انتقل إلى ألمانيا وإسكندنافيا في السنة التي تلتها.

كان الإقطاع في ذلك الوقت هو الشكل الرئيسي للتنظيم السياسي والاقتصادي في أوروبا، وكان الملوك يمنحون الأراضي أو الممتلكات لاتباعهم مقابل كسب ولائهم وخدماتهم، وكان هؤلاء يؤجرون الأراضي للفلاحين مقابل جزء من المحصول كانوا يدفعون منه إتاوة للملك ويبقون التالي لتغطية نفقاتهم.

كانت الأقمشة الصوفية أهم منتجات شمال وغرب أوروبا في 1400، وكانت بلاد الفلاندرز، التي تشمل غرب بلجيكا وشمال غرب فرنسا، تعتبر مركز الأقمشة في أوروبا الشمالية وتحتكر مشتريات الصوف الخام من بريطانيا، وكانت الأقمشة الصوفية القادمة من بلاد الفلاندرز مطلوبة جداً في أنحاء أوروبا وفي باقي أرجاء العالم.

دعنا نفترض أنك قد بعت البضائع التي جلبتها معك من الصين وحققت ربحاً طيباً. السؤال هنا ماذا ستفعل برأس المال والأرباح التي حققتها؟ ربما تعمد إلى شراء أقمشة من بروكسل أو تسافر إلى إنجلترا لشراء أقمشة إذا سمحت الظروف السياسية بذلك. ربما تقوم بشراء أرض أو تمويل تجار آخرين مقابل حصة من الأرباح. ولكن إذا قررت أن تنطلق في دورة تجارية جديدة فإن العودة إلى الشرق ستكون خيارك البديل على الأرجح. فالأميركيتان لم تكونا معروفتين بعد، ولم يكن الوصول إليهما ممكناً.

ربما تسافر جنوباً عبر الشاطئ الأوروبي إلى إفريقيا الغربية حيث يوجد طلب جيد على الأقمشة الأوروبية، وحيث يمكنك الحصول على العبيد والذهب. ولكن رغم أن رياح المحيط الأطلسي الشرقي استطاعت أن تنقل سفنك إلى غرب إفريقيا إلا أنها كانت تجعل عودتك مستحيلة عبر البحر، لذلك ستضطر للعودة عبر بر شمال إفريقيا، ثم تعود إلى إيطاليا على الأرجح، ثم إلى الشرق عبر المتوسط وإلى الهند إلى جزر الهند الشرقية وثم إلى الصين.

سؤال هنا: لو أنك إستطعت عبور الأطلسي إلى الأميركيتين، ماذا كنت ستجد هناك في 1400؟ لا يوجد أي سجل مكتوب لطبيعة الحياة التي كانت سائدة في الأميركيتين قبل مجيء الأوروبيين. ولكن علماء الآثار استطاعوا وضع سجل بناء على ما تبقى من تلك الفترة. لربما تكتشف طرقاً تجارية محكمة تمتد من أميركا الجنوبية إلى داخل أمريكا الشمالية وبقايا الحضارات العظيمة في وسط المكسيك وشبه جزيرة يوكاتان.

كان الأنكا قد بدؤوا للتو توسعهم الذي أوجد إمبراطورية الإنديز وهي الإمبراطورية التي واجهها بيزارو في 1532. كان مجتمع الأنكا في 1400 خاضعاً لحكم سلالة الأنكا الملكية، وهي أرستقراطية مؤلفة من أقارب الفئة الحاكمة والحكام المحليين الذين خضعوا لحكم الأنكا. كان الرجال المحليون يرأسون عشائر تنتمي للأب وتتبع سلالتها جد ذكر مشترك بينها، ولا يسمح لأعضائها إلا بالزواج من داخل العشيرة، وكانت هذه الفئات تدفع الإتاوة للطبقة الحاكمة من الأنكا عبر العمل في المشاريع العامة أو الخدمة العسكرية. كانت النسوة يقضين معظم أوقاتهن في حياكة الثياب التي كانت تُستخدم لتسديد الديون، وكانت تسبغ عليها قيم طقوسية واحتفالية. وقد توسعت الدولة عبر استعمار أراضٍ زراعية جديدة من أجل زراعة الذرة، وقامت بصيانة أنظمة الري والطرق، وأقامت محطات بريدية لنقل المعلومات من طرف لآخر داخل الإمبراطورية، أما الفئات التي تمردت على حكم الأنكا فقد تم إبعادها وإعادة إسكانها بعيداً عن مواطنها.

وإذا سافرت عبر الغابات المطرية في البرازيل فقد تصادف أناساً مثل التوبي نامبا، الذين كانوا يعيشون في بساتين صغيرة ويصطادون في الغابات ويجمعون منها الطعام. وقد جاء في استنتاجات الرحّالة الأب جان دو ليري في القرن السادس عشر أن التوبي ناما عاشوا براحة أفضل من الناس العاديين في فرنسا (عن مايبوري – لويس 1997:ص13).

وفي المكسيك في 1400، كان الأزتك ما يزالون على بُعد عشرين سنة من تأسيس إمبراطوريتهم الممتدة وعاصمتها تينو شتيلان. أما في جزر الكاريبي فكانت هناك ارتباطات حاكمة معقدة لها صلة بحضارات أميركا الوسطى والإنديز. وأي تاجر يسافر إلى تلك المنطقة في 1400 سيكون قادراً على تتبع الطرق التجارية التي تمتد من المكسيك إلى داخل الولايات المتحدة الجنوبية الشرقية والشمالية الشرقية أيضاً، ليواجه أحفاد من أطلق عليهم علماء الآثار اسم المسيسيبيون نسبة إلى نهر المسيسيبي. وهؤلاء كانوا يعتبرون البضائع والسلع في مجتمعهم مؤشراً على المركز والمستوى الاجتماعي.

اعتمد المسيسيبيون على زراعة الذرة والفاصوليا والكوسا، وقد أطلق الإيروكوا على هذه المحاصيل «الأخوات الثلاث» . وقد يكون بإمكانك مقابلة الإيروكوا عند منابع نهر أوهايو، والشيروكي في جنوب جبال الأبالاش، والناتشز عند أسفل مجرى نهر

المسيسيبي، والباوني والماندان عند نهر ميسوري. أما في السهول المحيطة فقد تقابل شعوب الشمال الغربي؛ صيادو الجاموس. أما هنود السهول الذين ارتبط الحصان بهم فكان لابد من مرور قرن كامل قبل أن يظهروا في تلك المنطقة، وكذلك صيادو القطب الشمالي وما دونه من السكان الأصليين.

وبينما نحن نكمل رحلتنا العالمية، تظهر لنا بجلاء العوائق التي تقف أمام التجارة. فمعظم الحكام السياسيين، على سبيل المثال، لم يكونوا ملتزمين بتشجيع التجارة. ورغم أن الدول كانت على الأرجح تثمِّن قيمة التجارة نتيجة العوائد التي تجمعها من الضرائب والإيجارات والرسوم المفروضة على التجار، كان يُنظر إلى هؤلاء نظرة دونية. كان الحكام بشكل عام ينظرون إلى التجارة كطريقة لجني الأرباح من التجار، حتى إن بعض الدول حاولت أن تسيطر بنفسها على بعض نواحي التجارة. ففي الصين، على سبيل المثال، كانت تجارة الملح محتكرة من قِبَل الحكومة، كذلك عملت السلطات الدينية في أوروبا والشرق الأوسط والصين على تبثيط التجارة بفرض ضرائب باهظة أو منع الإقراض بالفائدة.

وشكلت الجغرافيا حاجزاً رئيسياً واضحاً، فقد كانت الحلقات التجارية تستغرق سنيناً لإنهاءها، وكانت الطرق قليلة والسفن صغيرة نسبياً تمخر عباب البحر تحت رحمة الرياح وأمواج المد. وكان الأمن يشكل إعاقة كبيرة، فقد كانت بضائع التجار معرضة للسطو من قِبَل اللصوص، وكان التجار يضطرون أحياناً لدفع الإتاوات لحكام المناطق التي يمرون بها.

اقتصادياً أيضاً، كانت هناك عدة قيود. فالوضع في 1400 كان بعيداً كل البُعد عن أن يكون مجتمعاً استهلاكياً، إذ أنهم معظم سكان العالم يعيشون على اقتصاد البقاء؛ أي أنهم كانوا ينتجون بأنفسهم ما يلزمهم للبقاء أحياء. ففي أوروبا، على سبيل المثال، حيث كان سكان الريف يشكلون 90٪، كان الناس يكتفون بشراء محراث حديدي وبعض الأواني ومنتجات الأقمشة لا غير. وكان المستهلكون بمعظمهم من سكان المدن، وغالبيتهم من رجال الكنيسة والحكم، وبعض أجزاء الطبقة الوسطى الصغيرة، وحرفيين وتجار وموظفين في الدولة. كذلك كان الناس، إذا رغبوا بشراء شيء، لا يجدون عملة

نقدية يشترون بها؛ وحتى لو كان كل ذهب أوروبا وفضتها تحت التداول، فهو لم يكن يبلغ بمجموعه دولارين للشخص الواحد (وذرفورد 1988:ص14).

وهكذا كان العالم بمجمله في 1400 قليل التأثر بالتجارة. وكانت الهند والصين تشكلان أغنى دولتين في العالم. وهناك شك قليل في أن الملوك الحاكمين كانوا يسيطرون على معظم الثروات، عموماً عبر تحصيل الإتاوات من الفلاحين والحرفيين والتجار. وكانت معظم هذه الثروة يعاد توزيعها على شكل هدايا واحتفالات وصدقات. إضافة إلى ذلك، فقد بقي الفلاحون والصيادون وجامعو الطعام، في المناطق المهمشة التي لم تدخل النظام العالمي، يجدون غذائهم بشكل مباشر. ورغم وجود أدلة عن وقوع مجاعات بين فترة وفترة قضى نتيجتها الآلاف من الناس، إلا أن الأمر لم يصل في 1400 إلى ما وصلنا إليه اليوم حيث يعاني سدس سكان العالم من الجوع.

وهكذا، على الرغم من بداية نمو نظام تجاري يربط سكان العالم أكثر ببعضهم البعض، إلا أن الأمر لم يكن قد تطور بعد ليوجد التفاوتات التي نشهدها اليوم. ومع ذلك فإن هذا الحال سيبدأ بالتغير بسرعة عبر المئة سنة التي تلت.

النهوض الاقتصادي في أوروبا وتأثيره على إفريقيا والأميركتين

يهيمن على حكاية توسع التجارة بعد 1400 حدثان: تزايد انسحاب الصين من شبكات التجارة العالمية ورحلة فاسكو دي غاما حول الرأس الجنوبي لإفريقيا. نتج عن هذين الحدثين تحول في ميزان الهيمنة الاقتصادية من بلد يبلغ تعداد سكانه 100 مليون نسمة، ويحتل معظم أجزاء آسيا، إلى بلد لا يتعدى سكانه المليون ولا تتجاوز مساحته مساحة ولاية ماين إلا قليلاً.

يكتنف كل من تاريخ وأسباب انسحاب الصين من مركزه التجاري المهيمن نوع من الغموض، مما يجعله عرضة لتأويلات أكاديمية كثيرة (انظر إي جي فرانك 1998، ولاندز 1998). فالسلالة الحاكمة نقلت عاصمة الصين الداخلية، وسمحت بتفكك بحريتها القوية تدريجياً. وبغض النظر عن أسباب هذه التحركات، إلا أنها أدت بالنتيجة إلى تقلص دور الصين في التجارة العالمية، وإلى دخول البرتغال، التي كانت في ذلك الوقت تملك أقوى بحرية في العالم، بسرعة لملء الفراغ الذي تركته الصين في جزر الهند الشرقية.

وقد استخدمت البرتغال بحريتها للهيمنة على التجارة، ودعمت نشاطاتها التجارية بالغزو (أبو لغد 1989:ص243).

كذلك استغلت اليابان تراجع الصين لتوسيع نشاطها التجاري في جنوب شرق آسيا، وكانت اليابان في القرن الخامس عشر، مثلها مثل الصين، مجتمعاً إقطاعياً ينقسم إلى طبقة النبلاء العليا (الدايميو)، وطبقة التابعين للنبلاء من مدنيين وعسكريين (الساموراي)، وطبقة التجار (شونين) الذين كان يُنظر إليهم بازدراء من قِبَل النبلاء الحاكمين.

كان هناك اتصالاً بين اليابان وأوروبا مع حلول منتصف القرن السادس عشر، قامت على إثره البعثات التبشيرية المسيحية بتأسيس نشاطها في اليابان. ولكن اليابان في 1500، كانت منهمكة في تجارة واسعة مع الصين في مواد مثل النحاس المصقول، والكبريت، والمراوح القابلة للطي، واللفائف المصبوغة، والأهم من هذا كله السيوف. فقد حملت إحدى البعثات التجارية إلى الصين 10,000 سيف، وعادت بأشكال من النقد والحرير الخام والبورسلان والرسوم والأدوية والكتب. وهكذا مع حلول القرن الخامس عشر كانت اليابان قد بدأت توسعها الاقتصادي على حساب التراجع الصيني (ساندرسون 1995:ص154).

في البرتغال، كان التقدم التقني في بناء السفن مسؤولاً جزئياً عن قوة هذه البلاد. فحوالي 1400، استطاع بنّاؤو السفن الأوروبيون دمج الصواري الأوربية المربعة مع الشراع العربي المثلث الشكل ويسمى «اللتين»، حيث منح الصاري المربع السفن سرعة عند السير، وسمح الشراع المثلث لها بالإبحار بشكل أقرب إلى الريح. كذلك عمل البرتغاليون على تجهيز ظهور مراكبهم الرئيسية وأسطحها العالية بالمدافع بشق ثقوب في جسم السفينة. وكانت النتيجة ظهور سفن شراعية ضخمة سريعة وقادرة على المناورة، ويمكن اعتبارها نصف تجارية ونصف حربية (وولف 1982:ص235).

وكان أثر موقع البرتغال مساوياً في الأهمية أيضاً. ففي الفترة التي سبقت القرن الخامس عشر، كانت البرتغال دولة تقع على هامش النظام العالمي. وكان البحر الأبيض المتوسط تحت سيطرة المدن - الدول في إيطاليا إضافة إلى القوى الإسلامية. وكانت قارتا

أميركا بعيدتي المنال حتى ولو كان التجار يعلمون عنهما، أما ساحل إفريقيا الغربي فلم يكن هناك مجال للوصول إليه بالمراكب ما لم يبحر الناس جنوباً بمحاذاة الشاطئ ويعودوا عن طريق البر. ولكن ما أن أصبحت طريق الشرق إلى الهند والصين مقيدة بعض الشيء حتى تحولت الحركة إلى المحيط الأطلسي. وما أن أصبحت الطريق إلى إفريقيا والأميركيتين جاهزة حتى كانت البرتغال مركزاً للتجارة العالمية.

كانت تلك الفترة، فترة اكتشافات وغزوات، وفترة رحلات كولومبوس، والجهود التي بُذلت للعثور على طرق بديلة نحو الصين وجزر الهند الشرقية. ظن كولومبوس أنه اكتشف الصين أو كيانجو (اليابان)، وحتى تاريخ متأخر مثل 1638 كان تاجر الفرو جان نيكوليت يجتمع مع هنود الوينيباغو الحمر على شاطئ بحيرة ميتشيغان وهو يرتدي عباءة صينية، أحضرها معه لارتدائها عند مقابلة الخان الأكبر حاكم الصين (وولف 1982:ص232).

تحدثت الروايات الشعبية وكتب التاريخ كثيراً عن روح المغامرة التي ميّزت مكتشفين مثل ماركوبولو وفاسكو دي غاما وكريستوفر كولومبس، ولكن هؤلاء لم يكونوا مكتشفين بقدر ما كانوا تجاراً بحارة. فقد كان دافعهم اقتصادي بشكل عام، وكانوا يسعون لإيجاد طرق بديلة للوصول إلى كنوز الصين وجزر الهند الشرقية. ويمكن القول أن الهيمنة الاقتصادية الأوروبية، التي أشعلتها الثروة القادمة من أميركا، تعود في أسبابها إلى الاكتشاف العارض للقارتين الأميركيتين اللتين جاءتا في طريق محاولات إيجاد طرق بديلة للصين واليابان والهند.

إذا كنت تاجراً دولياً في القرن السادس عشر، وكانت نقطة بدايتك من لشبونة في البرتغال، فقد تجد نفسك أمام خيارات من الطرق التجارية. يمكنك الذهاب شرقاً إلى الشرق الأوسط والهند أو جنوب شرق آسيا. والتي بقيت طرقها مفتوحة أمام التجار البرتغاليين من قِبَل البحرية البرتغالية. أو بإمكانك الذهاب جنوباً عبر الساحل الإفريقي أو اتباع طريق كولومبوس إلى العالم الجديد. أو بإمكانك، بكل بساطة، أن تتاجر مع باقي دول أوروبا. فجميع الطرق كانت مفتوحة أمام الربح، ولكن دعونا الآن نجسد تاجراً برتغالياً وننطلق أولاً جنوباً نحو إفريقيا.

دعونا نفترض أن لديك ما يكفي من رأس المال لاستئجار سفينة تنقلك وبضائعك إلى إفريقيا. الاحتمال هنا أنك ستنقل بضائع مثل النبيذ المصنوع في حوض المتوسط، والأسلحة المصنوعة من الحديد، والخيول التي تجد طلباً شديداً في إفريقيا، إضافة إلى أقمشة مؤلفة من القطن والكتّان المصري. السؤال هنا: ما هو نوع البضائع التي ستحملها معك من إفريقيا للمتاجرة بها في أوروبا؟

كان الإفريقيون في ذلك الوقت ينتجون بضائع مشابهة للبضائع الأوروبية، مثل الحديد والفولاذ اللذان كانا الأفضل في العالم في ذلك الزمن، والأقمشة المنمقة، وبضائع أخرى. كتاجر، لابد أن تهتم بالأقمشة المصنوعة في إفريقيا لأنها تجد طلباً شديداً عليها في أوروبا، كذلك قد تكون مهتماً جداً بالمتاجرة بالذهب الذي يتم تعدينه في غرب إفريقيا، والتي ظلت حتى تلك الفترة تشكل المصدر الرئيسي للذهب في أوروبا والشرق الأوسط. إلا أن اهتمامك الحقيقي قد يكون منصباً على العبيد.

يعود إنشاء مؤسسة العبودية إلى غابر التاريخ، فقد احتفظ اليونان القدامى بالعبيد، وكانت أعمال العبيد تجد سوقاً لها في الشرق الأوسط وأوروبا في 1500. وكان المسلمون يستعبدون المسيحيين، والمسيحيون يستعبدون المسلمين، وكان الأوروبيون يستعبدون الشعوب السلافية واليونانية. كما كان عُمّال المناجم في اسكتلندا مستعبدين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكان انتشار العبودية موثقاً في أوروبا. وكان الطلب على العبيد على وشك أن يشهد تصاعداً هائلاً بعد ظهور حاجة شديدة إلى عمل العبيد لدى المستعمرات الجديدة التي أنشئت في الأميركيتين.

ظل الموضوع المتعلق بطبيعة المتاجرة بالعبيد مثاراً للنزاع والجدل بين المؤرخين. فالعديد من الناس يعتقدون أن تجارة العبيد قد فُرضت بالقوة على إفريقيا، إن لم يكن عبر التدخل العسكري، فعبر الابتزاز الاقتصادي. إذ كان الأوروبيون يقدمون البنادق والخيول التي يحتاجها الحكام للحفاظ على نفوذهم مقابل الحصول على العبيد. ومع ذلك توجد أدلة متزايدة على أن تجارة العبيد كانت مؤسسة إفريقية على الأغلب، وأن الأوروبيين وغيرهم كانوا سعداء جداً بالمشاركة فيها. إلا أن العبودية في إفريقيا كانت تختلف عن العبودية في أوروبا، وتختلف أيضاً عما كانت ستصبح عليه في الأميركيتين.

تقليدياً كان يُنظر إلى العبيد في إفريقيا كأفراد عائلة تابعين تماماً، مثلما كان ينظر إليهم في أوروبا في زمن أرسطو. وهكذا كان العبيد في إفريقيا يمارسون الأعمال التي يقوم بها أي فرد تابع في العائلة. ومن الضروري، من أجل فهم مؤسسة العبودية الإفريقية، أن نفهم أن فكرة الملكية الخاصة لم تكن منتشرة بين سكان الدول الإفريقية. على سبيل المثال، كانت الأراضي مملوكة لمجموعات متشاركة تجمع بينها صلة القربى؛ أي شبكات من الأفراد الأقرباء الذين يملكون أرضاً مشتركة. وكان الناس يُمنحون الحق باستخدام الأرض ولكن ليس بامتلاكها. وقد شكل العبيد النوع الوحيد من الملكية الخاصة التي تعود بالدخل في ظل القانون الإفريقي. فقد كان العبيد يُدرِّون الدخل، لأنه حين يكون لديك عمالة، على شكل أفراد عائلة أو زوجات أو عبيد، يمكنك استخدام أراضٍ أكثر. كذلك كانت مفاهيم الأفارقة للملكية تنعكس في الحقيقة التالية: كانت الضرائب في أوروبا تدفع عن الأرض، أما في إفريقيا فكانت تُدفع عن الناس، أي «على كل رأس» (ثورنتون 1992).

ربما كانت مساحة الدول الإفريقية تعكس عدم الاهتمام بالأرض كملكية، فقد قدر دون ثورنتون (1992:ص106) أن 30٪ فقط من منطقة إفريقيا الأطلسية كانت تضم دولاً مساحتها أكثر من 50,000 كيلومتر مربع، وهي مساحة ولاية نيويورك تقريباً. فالإفريقيون كانوا يخوضون الحروب ليس للحصول على أراضٍ كما هو الحال في أوروبا، بل للحصول على العبيد الذين يمكن من خلالهم تشغيل المزيد من الأراضي.

أمام هذه المواقف تجاه الأرض والعمالة، كان يوجد في إفريقيا زمن وصول الأوروبيين أعداداً هائلة من العبيد وسوقاً مزدهراً للاتجار بالعبيد. فقد كان العبيد يعتبرون شكلاً رئيسياً من الاستثمار، إذ لم يكن باستطاعة الثري الإفريقي شراء الأرض ولكن كان بإمكانه اقتناء العبيد وطالما كانت الأرض متوفرة فإن بإمكانه استغلال المزيد منها أيضاً. ولأن العبيد كانوا يعتبرون ملكية فقد كان بالإمكان توارثهم من قِبَل الأفراد، بينما لم يكن بالإمكان توارث الأرض لأنها كانت ملكاً لمجموعة مشتركة من الأقرباء. وهكذا، شكل الاستثمار في العبيد من قِبَل الأثرياء الإفريقيين عملاً موازياً للاستثمار في الأرض من قِبَل الأوروبيين. وإذا لم تكن بحاجة للعبيد فإن بإمكانك ببيعهم (ثورنتون 1998:ص87) وهكذا وجد التجار الأوروبيون مصادر جاهزة للعبيد، ليس لأن الأفارقة كانوا في

الأصل تجار عبيد، ولكن لأن الأسس الشرعية للثروة في إفريقيا كانت تدور حول فكرة نقل ملكية الناس وليس الأرض (ثومبسون 1992:ص95).

حين تحصل على العبيد، يمكنك أن تستأجر سفينة خاصة لنقلهم إلى أوروبا أو إلى إحدى جزر الأطلسي، حيث كان الطلب عليهم شديداً كعمّال في مزارع السكر التي بدأت تنتشر في تلك البلاد. فقد اعتبر السكر في القرن السادس عشر من البضائع الثمينة المستخدمة من الأثرياء لتزيين الطعام أو للعلاج. وكانت مصادره الرئيسية تأتي من حوض المتوسط، مثل مصر وإيطاليا وإسبانيا واليونان. ولكن مع افتتاح خط الأطلسي، تم تأسيس مزارع السكر في جزر الكناري ولازور أولاً ولاحقاً في جزر البحر الكاريبي. وكان إنتاج السكر يتطلب نشاطاً عمالياً كثيفاً، وكانت إفريقيا تشكل المصدر الرئيسي لهذه العمالة. فما بين عامي 1450 و1600، تم نقل 275,000 عبد من غرب إفريقيا إلى أميركا وأوروبا. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر أصبح السكر يلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، ولكنه في القرن السادس عشر كان يشهد بدايات معرفته.

دعونا نفترض أنك بعد شراء العبيد من إفريقيا وبيعهم في مزارع السكر الجديدة في جزر آلازور، تتابع رحلتك غرباً نحو الأمريكيتين. جلب فتح أمريكا إلى البرتغال وإسبانيا كميات هائلة من الذهب والفضة، تم نهبها من إمبراطورتي ألانكا والإزنتك، أو باستخراجها من المناجم عبر استغلال العبيد والعمالة المستأجرة. وعندما قام بيزارو بغزو بيرو واستولى على أتاهوالبا في 1532، طلب فدية ملء غرفة من الذهب مقابل الإمبراطور، وبعد أن حصل عليها قام بقتله. وعندما هزم كورتيز الإزتك طالب بالذهب، وبعد الهجوم المضاد الذي شنّه هؤلاء على كوريتز ورجاله هرب رجاله وهم يحملون غنائم هائلة، حتى أن ربعهم غرق بعد أن سقط من ممر مرتفع في بحيرة نتيجة ثقل الأحمال التي كانت بحوزتهم (وذرفورد 1988:ص7).

في الوقت الذي تم فيه فتح الأمريكيتين، كانت أوروبا تملك ما يقارب قيمته 20 مليون دولار من الذهب والفضة. وقد تضاعف هذا الرقم ثماني مرات مع حلول 1600، فقد انتقل إليها ما يقارب 180-200 طن من الذهب بقيمة 2.8 بليون دولار بسعر

اليوم، وما تزال معظم هذه الكميات ظاهرة في التماثيل والعباءات والأشياء المقدسة المخزونة في كنائس أوروبا (وذرفورد 1988:ص14).

معظم ثروة الفضة جاءت من سان لويس بوتوزي في سيروريكو وتعني بالإسبانية التل الفضي، وهو جبل يقع فوق بلدة بوتوزي في بوليفيا ويعتبر أغنى جبل تم اكتشافه، إذ كان في الحقيقة جبلاً من الفضة. وفي 1545، بدأ العبيد والعُمّال المستأجرون الذين تم تجنيدهم من سكان البلاد الأصليين باستخراج الفضة من الجبل، وقاموا بسكبه على شكل ألواح وقطع نقدية ومن ثم إرساله إلى إسبانيا. ومع حلول 1603، كان هناك 58,800 عامل هندي أحمر يعمل في بوتوزي، منهم 43,200 أحرار و 10.500 يعملون بعقد استخدام و 5100 من المشردين. وما أن حلّ 1650، حتى أصحبت بوتوزي تنافس لندن وباريس في المساحة مع عدد سكان يصل إلى 160,000 نسمة (وولف 1982:ص136).

ازدادت كميات العملات المتداولة عبر العالم مما تسبب في إثراء أوروبا وتآكل الثروات في مناطق أخرى من العالم، وساعد هذا أوروبا على التحول إلى نظام سوق دولي. أعادت الصين ارتباطاتها التجارية مع أوروبا، وابتاعت كثيراً من الفضة لدرجة أن قيمة هذا المعدن انخفضت مع حلول أواسط القرن الثامن عشر إلى خمس القيمة التي كانت له قبل اكتشاف أميركا. كذلك أدى الذهب القادم من أميركا إلى تحطيم تجارة الذهب الإفريقي (وذرفورد 1988).

لم يكن الذهب والفضة وحدهما يستخرجان من العالم الجديد، فقد استوردت إسبانيا من هناك ما يدعى بالقرمز، وهو صبغ أحمر فاتح يُستخرج من حشرة القرمزية، إضافة إلى الإنديغو، وهو صبغ أزرق، والكاكاو (كل 70 ألف حشرة مجففة تنتج باونداً من الصبغ الأحمر)، أما التجار البرتغاليون فقد أسسوا زراعات السكر على الساحل الشمالي الشرقي للبرازيل، وكانت تكلفة التوسع التجاري الأوروبي إلى الأميركيتين باهظة جداً، على الأقل بالنسبة لسكان تلك البلاد، وانتهى الأمر إلى انهيار سكاني للعالم الجديد أطلق عليه إيريك وولف اسم (الموت الكبير) (1982:ص133).

هناك خلاف واسع حول عدد سكان أميركا في فترة الغزو الأوروبي، وقد قدر ألفرد. أي. كروبر، أحد مؤسسي علم الإنسان الأميركي، أن مجموع السكان في الأميركيتين

كان في تلك الفترة 8.4 مليون، منهم 900 ألف في أميركا الشمالية. أما هارولد هيربرت سبيندن، الذي اعتمد على أدلة أثرية، فقد بيّن أنه كان في الأميركيتين في 1200 ما بين 50 إلى 75 مليون نسمة، بينما يقدر هنري. إف. دوبينز (1983)، الذي عمل أيضاً في الأدلة الأثرية وبنى نظريته على قدرة تحمل البيئات في تلك الفترة وعلى وثائق تاريخية، وجود 90-112 مليون في ذلك النصف من الكرة الأرضية، منهم 12.5 مليون يعيشون شمال المكسيك. والخلاف الذي تعكسه هذه الأرقام لا يمكن تجاهل أهميته، إذ إنه يتضمن سؤالاً قانونياً هاماً: هل أن اكتشاف العالم الجديد سمح للأوروبيين بالتحرك نحو بريّة غير مسكونة من أحد، أم أن الأوروبيون عملوا على تدمير واقتلاع سكان أصليين يستوطنون في تلك البلاد؟ إذ كان الجواب هو الأخير، فإن ادعاءات الأوروبيين بالملكية الشرعية للأرض والمستندة على وجود أراضٍ خالية من السكان لا يملكها أحد هو ادعاء باطل قانونياً.

باعتقادنا، هناك القليل من الشك بأن التقديرات الأعلى لأعداد السكان في تلك الحقبة من الزمن هي الأقرب إلى الواقع في الأميركيتين. ففي 1500، كانت أوروبا التي لا تبلغ مساحتها جزءاً كسرياً من مساحة الأمريكيتين تضم 45 مليوناً من السكان، وكانت فرنسا وحدها تعد 20 مليون، والبرتغال الصغيرة مليون، وكان هذا العدد قد استقرّ بعد انقضاء وباء الطاعون الدّبلي. كذلك يبدو هناك القليل من الشك أيضاً أن بيئات ومجتمعات الأميركيتين كانت قادرة على إعالة أعداد كبيرة من السكان. فقد بنى سكان الأمريكيتين إمبراطوريات ومستوطنات محصنة، ومعابد وأهرام ضخمة، ومنشآت ري معقدة، كما كانت هناك وفرة ملائمة من الطعام لدعم أعداد كبيرة من السكان، فمعظم مأكولاتنا تأتي اليوم من النباتات التي تم تدجينها في العالم الجديد، بما فيها الذرة والبطاطا والبطاطا الحلوة، والبندورة والكوسا والقرع والفاصوليا بأنواعها، والفلفل (ما عدا الأسود) والقطيفة، ونبات المنيهوت (Cassava) والخردل وبعض أنواع الأرز وجوز البيكان والأناناس وثمار الخبز والشمام وأنواع التوت البري، والقهوة والفانيلا والشوكولاته والكاكاو.

في 1496، فُوِّض بارثولوميواكولون، أخو كريستوفر، بإجراء إحصاء للسكان البالغين في منطقة إسبانولا، وهي ما يُعرف بهاييتي وجمهورية الدومنيكان اليوم، وكانت

حينها من أكثر الجزر الكاريبية تعداداً للسكان. وكان سكان الجزيرة الذين يطلق عليهم اسم تاينوس قد أوجدوا حضارة امتدت إلى معظم أرجاء الكاريبي، وقد وصل كولون بتعداده إلى 1.1 مليون بالغ قادر على العمل. وإذا أضفنا إلى هذا الرقم الأطفال وكبار السن، وافترضنا أن الوباء والقتل قد أخفضا أعداد السكان، فإننا سنصل إلى نتيجة تقول بأنه كان هناك ما لا يقل عن 2 مليون بالغ وما لا يقل عن 8 مليون على تلك الجزيرة وحدها (سيل 1991:ص ص160-161). لذلك فليس من غير المنطق أن نفترض بأن عدد سكان الأمريكيتين ككل كان أكثر من 50 مليون أو حتى 100 مليون نسمة.

من الصعب إدراك معدلات الموت التي حدثت بعيد وصول الأوروبيين لأن الأرقام التي قدرت لها تنافس أرقام محرقة نووية، فعندما أجرى الإسبان مسحاً سكانياً في إسبانولا في الأعوام 1508، 1510، 1514 و 1518 وجدوا أن عدد السكان هو 100 ألف نسمة، وقد ذكر أحد أكثرَ المسوحات تفصيلاً في 1514 أن عدد البالغين هو 22 ألف، وهذا الرقم بحسب عالمي الإنسان شيربورن كوك وودرو بورا يمثل مجموع سكان يبلغ 27,800 (كوك وبورا 1960). وهكذا في فترة بالكاد تتجاوز العشرين سنة، تراجعت أعداد السكان من 2 مليون على الأقل إلى 27,800. وقد ذكر بارثولوميو دولاكاساس المؤرخ الرئيسي لتأثيرات الغزو الإسباني أنه مع حلول 1542، كان هناك 200 فقط من أهل البلاد الأصليين «التاينوس»، وأن هؤلاء تعرضوا للفناء خلال عقدين من الزمن. واستنتج كوك وبورا أن عدد سكان أميركا الوسطى المقدر بـ 25.3 مليون قد تقلص بنسبة 97٪ في مدة أقل من قرن. وعلى العموم، تقول التقديرات أن 95-98٪ من السكان الأصليين في الأمريكيتين قد ماتوا نتيجة احتكاكهم بالأوروبيين.

مات العديد من هؤلاء السكان خلال المعارك مع الغزاة، وقضى غيرهم على يد المحتلين الأوروبيين الذين كانوا في أمس الحاجة للسيطرة على السكان، كما قضى غيرهم نتيجة العبودية والإكراه على العمل. ولكن الأغلبية الساحقة من هؤلاء السكان ماتوا نتيجة الأمراض التي أدخلها الأوروبيون، والتي لم يكن للسكان الأصليين أية مناعة ضدها.

أشد هذه الأمراض فتكاً كان الجدري الذي وصل إلى تلك البلاد ما بين عامي 1520 و 1524 عن طريق جندي أو بحار أوروبي، وانتشر انتشار الهشيم عبر القارة،

حتى قبيل تقدم الأوروبيين. وعندما وصل بيزارو إلى أنكاس في 1932 استطاع هزيمة الإمبراطورية المنقسمة بعد أن مات الحاكم وولي عهده بالجدري. وعندما انطلقت البعثة الإسبانية من فلوريدا إلى المحيط الهادي في 1535. وجدت دليلاً على حدوث وباء في غرب تكساس، وقد افترض دوبينز (1983) أن معظم سكان نصف الكرة الأرضية في حقيقة الأمر قد تعرضوا للجدري خلال فترة انتشار ذلك الوباء. والسؤال هنا: ماذا سيكون معدل الوفيات الناتج من هذه الجرثومة وحدها؟

لقد قدّر دوبينز (1983:ص ص13-14) (انظر أيضاً ستيفارم ولين 1992) أنه خلال انتشار الوباء بين عامي 1520 و1524 فإن جميع السكان الأصليين في حقيقة الأمر، وبالتأكيد أهالي المناطق السكانية المزدحمة، قد تعرضوا للجدري. وبسبب عدم وجود مناعة ضد المرض وبناءً على معدلات وفيات معروفة لغيرهم من سكان أميركا الأصليين، فقد بلغ معدل الوفيات هنا على الأقل 60-70٪. وتقول التقارير الإسبانية، التي صدرت في تلك الفترة، أن نصف السكان ماتوا، لكن دوبينز يقول أن هذه التقديرات كانت مبخّسة.

ولكن هذه لم تكن المرة الوحيدة التي ضرب بها الجدري. بناءً لحسابات دوبينز فقد ضرب وباء الجدري شمال أميركا 41 مرة بين عامي 1520 و1899، كما ضربها وباء الحصبة 17 مرة بين عامي 1531 و 1892، وأوبئة الأنفلونزا الرئيسية عشر مرات بين عامي 1559 و 1918، وتعرضت المنطقة لوباء الطاعون أربع مرات بين عامي 1545 و1707، بالإضافة إلى أوبئة أخرى لم نذكر منها إلا القليل. وأضاف بأنه في كل أربعة سنوات وشهرين ونصف كان هناك وباء قاتل يضرب السكان الأصليين بين عامي 1520 و 1900.

وهكذا، لم يكن احتلال العالم الجديد من قِبَل الأوروبيين عملاً غازياً بقدر ما كان عملاً تم فيه احتلال موطن سكان مزقتهم الأمراض التي حملها الأوروبيون معهم. لم يكن إخلاء البلاد من سكانها نتيجة التوسع الاقتصادي الأوروبي فقط في الأمريكتين، بل وجاءت وفيات السكان الأصليين لتشكل هدية إلى تجارة العبيد، حيث قام الأوروبيون بنقل ملايين الأفارقة إلى المزارع والمناجم لاستبدال العُمّال

الذين قضوا من السكان الأصليين. أما ما تبقى من هؤلاء الأخيرين فقد تجمعوا حول مجتمعات العاملين في المناجم والمزارع الإسبانية الكبيرة، ليشكلوا عمالة رخيصة، ويبيعوا منتجاتهم من الحرفيات الرخيصة والزراعة، ويدفعوا إضافة إلى ذلك الإتاوات والضرائب للمستعمرين (وولف 1982:ص149). وما زال أحفادهم اليوم يعانون من التمييز الاقتصادي والاجتماعي على يد المنحدرين من اختلاط الأوروبيين بالشعوب الأصلية.

وفي 1776، ذكر آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم»: إن اكتشاف أمريكا واكتشاف ممر رأس الرجاء الصالح، في جنوب إفريقيا المؤدي إلى جزر الهند الشرقية، يعتبران الحدثان الأعظم والأهم في تاريخ البشرية (كروسبي 1986:ص7).

بعد شهر من ذلك التاريخ، دار نقاش بين علماء فرنسا حول ما إذا كان اكتشاف أميركا نعمة أم نقمة. وكتب آبي غوبيوم رينال، مؤلف دراسة من أربعة مجلدات حول التجارة بين أوروبا وشرق وغرب الهند، بحثاً يجيب فيه على هذا السؤال، وقد عدد في هذا البحث المكاسب التي حققتها أوروبا، وناقش الثمن الذي دفعته شعوب آسيا والأميركيتين وانتهى إلى القول:

دعونا نتوقف هنا ونعتبر أننا نعيش في ذلك الزمن عندما لم تكن أميركا والهند معروفتان. ودعوني أفترض أنني أخاطب أكثر الأوروبيين وحشية بالمصطلحات التالية فأقول لهم: هنا مناطق في هذا العالم سوف تزودكم بالمعادن الثمينة والثياب الملائمة والطعام اللذيذ، ولكن اقرؤوا هذا التاريخ وانظروا إلى الثمن الذي سيدفع مقابل هذا الاكتشاف. هل ترغبون في القيام به أم لا؟ هل يمكن أن نتخيل وجود مخلوق شيطاني لدرجة أن يجيب على هذا السؤال بالإيجاب، ولكن هل يمكن أن يكون الجواب لا أيضاً. لا تمر لحظة واحدة في المستقبل إلا ويكون فيها هذا السؤال بنفس القوة (سيل 1991:ص366-367).

ظهور الشركات التجارية

شكل توسع التجارة باتجاه الأميركيتين علامة هامة في تطور السيطرة على التجارة العالمية، فقد بدأت الدول تبدي اهتماماً مباشراً أكثر في التبادل التجاري داخل حدودها. على سبيل المثال، كانت الدول تسيطر على معظم التجارة مع الأميركيتين، وكان التاج الإسباني يرسل في كل عام أسطولين، من مرفئي كاديز أو سيفيل، يحملان بضائع أوروبية، أحدهما يرسي في فيراكروز والآخر يحمل بضائع إلى بيرو ويرسي في كارتاجينا أو بورتو

بيللو في بنما. ومن هناك كانت البغال تحمل البضائع إلى الإنديز، وتعود من هناك محملة بالفضة والبضائع الأميركية لحملها إلى أوروبا. وكان الأسطولان يلتقيان في هافانا قبل العودة إلى إسبانيا (وولف 1982:ص149).

وقد شهد القرن السابع عشر فترة أطلق عليها الاقتصاد اسم الفترة «التجارية»، حيث عملت الدول الأوروبية كل ما في وسعها من أجل حماية الصناعة والتجارة وتشجيعهما وتوسيعهما، ليس من أجل مصلحتها فقط بل من أجل منع الثروة من مغادرة بلدانها على شكل ذهب وفضة. لهذا قامت الحكومات بتفعيل قوانين حماية ضد السلع الأجنبية ومنع الذهب والفضة من الخروج، كما عملت هذه الحكومات على دعم نمو صناعات منتقاة عبر ضمان تزويدها بعمالة رخيصة. كذلك، ظهرت خلال القرن السابع عشر ما أطلق عليها اسم شركات تجارية أو شركات بضائع مشتركة، تضمنت مشاركة بين التجارة والقوات المسلحة، تم تصميمها بطريقة تضمن استمرارية استخراج الثروات من مناطق عبر العالم.

وكتاجر دولي في 1700، قد تجد أن أفضل الطرق لتحقيق الأرباح هي الانضمام إلى شركة تجارية، وهي الآلية الأكثر تعقيداً وتقدماً من بين المؤسسات التي تلقى دعماً حكومياً. وقد كانت هذه الشركات تتألف من مجموعات من التجار الذين استثمر كل منهم بكمية من رأس المال، ومنح امتيازاً من قِبَل الحكومة ذات صيغة احتكارية لمناطق معينة في العالم. ولأن دول أخرى قامت أيضاً بمنح امتيازات احتكارية لتجارها، غالباً ما وقعت نزاعات مسلحة بينها. على سبيل المثال، في 1600 قام التاج البريطاني بإصدار امتياز ملكي للحاكم ولشركة تجار لندن، التي تعمل بالتجارة مع الهند الشرقية والتي عُرفت فيما بعد باسم الشركة البريطانية الهندية الشرقية للتجارة. وكانت الشركة قد شكلت للمشاركة في تجارة التوابل مع شرق الهند، ولكنها واجهت مقاومة من الهولنديين الذين أسسوا في 1602 الشركة الهولندية الهندية الشرقية بهدف احتكار التجارة في آسيا.

حافظ الهولنديون على سيطرتهم السياسية على معظم مراكزهم في الهند بجيش قوامه 10,000 إلى 12,000 جندي وبحرية مؤلفة من أربعين إلى ستين سفينة حربية،

واستطاعت الشركة جلب ما قيمته 10-12 مليون فلورين من البضائع إلى أوروبا سنوياً محققة 25-30٪ من الأرباح (برودل 1982). وفي 1623، قامت السلطات الهولندية في منطقة تدعى اليوم أمبون في إندونيسيا بإعدام عشرة بريطانيين وعشرة يابانيين وبرتغالي واحد لاعتقادها أن البريطانيين قد خططوا للهجوم على الحامية الهولندية لدى وصول سفنها. ولكن شركة الهند الشرقية التابعة لبريطانيا استطاعت هزيمة القوات البرتغالية في الهند، وكسبت امتياز التجارة من إمبراطورية موغال، كما وسعت هذه الشركة أعمالها باتجاه جنوب شرق آسيا. وفي 1757، هزمت القوات الهندية وسيطرت على جميع أراضي البنغال، ونهبت خزينتها التي احتوت على ما يوازي 5 مليون جنيه. وبالتالي، امتدت سيطرتها لتشمل معظم الهند، وأصبحت فيما بعد الهيئة التي تدير الاستعمار البريطاني للهند.

كذلك، تم منح شركات تجارية أخرى امتيازات من قِبَل الحكومة البريطانية، منها شركة فرجينيا في 1606، وشركة أمازون الإنجليزية في 1619، وشركة ماساتشوستس في 1629، وشركة «المغامرون الملكيون» في إفريقيا في 1660، وشركة خليج هدسون في 1670.

وقد برز الهولنديون كأفضل من يستغل التطورات الجديدة في التجارة، وكان السبب الرئيسي في ذلك امتلاكهم لأسطول تجاري ضخم وتطوير سفينة الفلوت شيب، وهي سفينة ناقلة خفيفة ورفيعة ويمكنها نقل أحمال ثقيلة. كذلك سمح توفير التمويل في المراكز المالية، مثل انتويرب وأمستردام، ومعظمه من الذهب والفضة القادمين من الأمريكتين، لبنائي السفن جلب أفضل الأخشاب وأمهر الحرفيين وتوظيف بحارة أجانب. ولكن، بريطانيا استطاعت ببحريتها أن تتقدم تدريجياً وسرعان ما سيطرت الشركات التجارية البريطانية على التجارة العالمية.

كتاجر مغامر في الربع الأول من القرن الثامن عشر، قد تجد نفسك منضماً إلى شركة فرجينيا لتؤسس مركزاً تجارياً أو مصنعاً في جنوب أبالاشيا، وربما في إحدى قرى الشيروكي. فقد كان التعامل مع الشيروكي ضرورياً لجلب ما تحتاجه للتجارة، مثل جلود الغزلان وعشبة الجنسنغ وأعشاب غيرها مطلوبة في أوروبا لكونها تنمي الرغبة الجنسية أو تعالج الأمراض الجنسية، إضافة إلى جلب أسرى الحرب الذين يمكن أن يباعوا كعبيد.

مقابل ذلك، تعمل أنت كتاجر على تزويد الشيروكي بالبضائع الأوروبية مثل البنادق والذخائر والأدوات الحديدية والثياب الأوروبية. وتقوم تجارتك في العادة على عرض هذه البضائع أمام الشيروكي بحيث تلزمهم على أن يدفعوا لك ثمنها. ولكن، لكي تنجح في تحقيق الربح، فإنك مضطر للتعاون مع الشيروكي، وهنا كان المدخل للحكومة البريطانية.

قبل احتكاك الأوروبيين بالشيروكي، كان هؤلاء يعيشون في بلدات كبيرة، أراضيها مملوكة للجميع، وكانوا يعتاشون على الصيد براً وبحراً وعلى جمع الغذاء والزراعة، وقد هلك القسم الأعظم من الشيروكي نتيجة الأمراض التي حلت بهم أوائل القرن الثامن عشر، ولكنهم أبقوا على معظم حضارتهم التقليدية. على سبيل المثال، بقيت قرى الشيروكي مستقلة نسبياً عن بعضها البعض. كل منها لها زعماؤها وكل منها مكتفية ذاتية بالطعام وإنتاج الضروريات، مثل الثياب والأسلحة وأدوات الطبخ. وقد جعل استغلال زعماء القرى الأمر صعباً أمام الحكومة البريطانية والتجار للتعامل معهم. فقد كان الأمر سيكون أسهل لو أن التجار والحكومة استطاعوا التعامل مع زعماء يمثلون فئات كبرى، ويعقدون بينهم الاتفاقات، بحيث يتم عقد الاتفاقيات معهم وجمع الديون التجارية وعقد التحالفات السياسية (دانوي 1996:ص31). نتيجة لذلك، استخدمت الحكومة البريطانية قوتها العسكرية، وتلويحها بإيقاف التجارة، من أجل تعيين زعماء يملكون القدرة على عقد اتفاقيات تمثل كامل أمة الشيروكي، بغض النظر عن اعتراف غيرهم من الشيروكي بهم. كذلك شجعت الحكومة البريطانية على نشوب النزاعات بين فئات السكان الأصليين متذرعين بالحجة التي ذكرها حاكم كارولاينا الجنوبية في ثلاثينات القرن الثامن عشر: إن سلامتنا تكمن في إشعال الحروب بينهم لأن هذا يمنعهم من استخدام أسلحتهم ضدنا (دانوي 1996:ص28).

وهكذا، استطاع التجار من أمثالك، جنباً إلى جنب مع الشيروكي، أن يندمجوا ضمن شبكة تجارية عالمية، ترسل من خلالها جلود الغزلان والعبيد سوية عبر ميناء شارلستون بولاية فرجينيا إلى إنجلترا، والمستعمرات الشمالية والهند الشرقية. مقابل ذلك، كان ميناء شارلستون يتلقى السكر والتبغ من الهند الشرقية، ومشروب الرم الكحولي من

الذي كان يصنع في المستعمرات الشمالية من مادة الدبس القادمة من الهند الشرقية، والتي كانت ترسله بدورها لهذه المستعمرات مقابل الأخشاب ومواد أخرى. أما مقابل جلود الغزلان، التي كانت تُرسل إلى إنجلترا، فكانت شارلستون تتلقى البضائع المصنعة في إنجلترا مثل الأصواف والثياب والبنادق والأدوات الحديدية. وفي إنجلترا، كانت جلود الغزلان تتحول إلى بضائع جلدية يتاجر بها الإنجليز مقابل المواد الخام والبضائع الثمينة واللحوم في جميع أنحاء العالم (دنوي 1996:ص34).

بالنسبة للتجار، كانت هذه الترتيبات مناسبة جداً. ومع حلول 1810، كان ما يقارب 12,000 هندي أحمر قد شحنوا كعبيد إلى إنجلترا، وبلغت شحنات جلود الغزلان إلى إنجلترا وسائر أنحاء العالم حتى 1730، 255.000 قطعة سنوياً (دنواي 1996:ص32). كذلك، وبمساعدة القوة العسكرية والدبلوماسية البريطانية، كان التجار يحققون أرباحاً تتجاوز 500-600٪ على البضائع المقدمة إلى الشيروكي مقابل جلود الغزلان والعبيد والأعشاب.

ولكن ماذا عن الشيروكي؟ هؤلاء وعبر اندماجهم بالاقتصاد العالمي، وفقاً للشروط التي أملتها الحكومة البريطانية والتجار، تحول اقتصادهم من اقتصاد زراعي مكتفي ذاتياً إلى نظام اقتصادي يبيعون فيه عمالتهم عبر إعطائهم أدوات الإنتاج مثل بنادق للصيد وبضائع مسبقة بالمقابل. وهو ترتيب أدى إلى تدمير نشاطاتهم التقليدية وتحويلهم إلى عُمّال مسخرين لسداد ديونهم. وهكذا، من أجل سداد هذه الديون. قام زعماء الشيروكي المعينين من قِبَل الحكومة البريطانية ببيع أراضيهم الجماعية. وفي أقل من خمسين سنة كان البريطانيون قد ألغوا ملكية 57٪ من أراضي الشيروكي التقليدية، أي ما يوازي 43.9 مليون فدان.

إضافة إلى ذلك، جلب الاقتصاد الجديد معه تغييرات عميقة في حياة الشيروكي الاجتماعية، فقد أصبحت التجارة حكراً على الرجال الذين أصبحوا مسؤولين عن جلب العبيد وجلود الغزلان المرغوبة من قِبَل البريطانيين. وقد انتزع هذا العمل الرجال من النشاطات الزراعية، إضافة إلى جعلهم غير مؤهلين للعمل نتيجة السكر وشرب مشروب الرم (دنواي 1996:ص37). ومع حلول أواسط القرن الثامن عشر، لاحظ المراقبون

البريطانيون أن النساء كن وحدهن يقمن بالأعمال الزراعية المضنية تاركين المجال للرجال للصيد أو للقتال.

إضافة إلى ذلك، تراجعت الحِرَف التقليدية مع تزايد استهلاك البضائع الأوروبية، مثل البنادق والبلطات والسكاكين والخرز والفخار والثياب وأدوات الطبخ. ومع حلول منتصف القرن الثامن عشر، كتب البريطانيون يقولون: إن الهنود الحمر، ونتيجة لقيام بريطانيا بتوفير جميع البضائع الرخيصة لهم، نسوا الجزء الأساسي من مهاراتهم الحرفية القديمة ولن يستطيعوا على مدى السنين القليلة القادمة على الأقل أن يعتمدوا على أنفسهم في العيش بدوننا (دنواي 1996:ص38). وفي 1751، ذكر زعيم الشيروكي سكياغونوتا «أن الثياب التي نلبسها لا يمكن أن نصنعها لوحدنا. فهم يصنعونها لنا ويعطوننا البنادق لاستخدامها في قتل الغزلان، إذ لا يمكننا أن نصنع بنادقنا. كل احتياجاتنا الضرورية للحياة نأخذها من الرجال البيض» (دنواي 1996:ص39).

العصر الصناعي: فترة ظهور الرجل الصناعي

مع حلول 1800، كانت بريطانيا قد تمكنت من إخضاع منافسيها في القرن الثامن عشر، سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ومنهم فرنسا وإيطاليا. وقد ازدهرت التجارة البريطانية نتيجة نمو الصناعة وخاصة الأقمشة ونتيجة ازدياد توفر الصناعة الرخيصة. ورغم خسارة بريطانيا لمستعمراتها الأميركية، سياسياً أم اقتصادياً، إلا أنها تمكنت بطرق كثيرة من كسب جائزة أغنى هي الهند، إلا أن الأنباء العظيمة جاءت من التطور الصناعي في بريطانيا. فمنذ 1760 وحتى 1830، ازداد إنتاج الحديد في بريطانيا 50٪ ، وتم بناء أول جسر حديدي في 1779، وأول مركب حديدي في 1787. وفي 1783، أنتج واط الآلة البخارية ذات المفعول المزدوج. وارتفع استهلاك القطن بين 1740 و 1770 إلى 117٪. ومع حلول 1800، كانت المصانع الآلية قد بدأت تنتج الأقمشة بتسارع غير مسبوق.

وغالباً ما يطرح علماء الاجتماع الأسئلة التالية في هذا الصدد: ما الذي جعل بريطانيا تنطلق؟ وهل كانت هناك ثورة صناعية؟ هذه الأسئلة تعتبر أكثر من أسئلة أكاديمية. وفيما يحاول المخططون في الدول التي يطلق عليها نامية اقتصادياً أن يحسنوا من أحوال الناس

عبر التنمية الاقتصادية، ينظر هؤلاء إلى تاريخ بريطانيا العظمى لاكتشاف العناصر الأساسية في نجاحها الاقتصادي. فقد أصبحت بريطانيا، إلى حد كبير، نموذجاً للتنمية الاقتصادية ومثالاً للنجاح، أو هكذا كان الاعتقاد السائد خاصة في بريطانيا العظمى.

وتختلف أسباب الثورة الصناعية في بريطانيا وظهور الاقتصاد الرأسمالي، ولكن رغم اختلاف التحليلات حول أي الأسباب كانت الأهم إلا أن هناك اتفاق عام حول الأمور التي لعبت أدواراً جزئية في ذلك وتشمل: (انظر ولدشاين 1989: ص ص22-34).

1. **زيادة في الطلب على البضائع.** ربما كان هذا الطلب أجنبياً أو محلياً، وقد اكتمل بمزيد من الطلب من الدولة على البضائع العسكرية بشكل أساسي. كذلك كان هناك تغييراً ثورياً في صناعة الأقمشة من ناحية تنظيم العمالة والعلاقة مع الأسواق الأجنبية، التي اعتمدت عليها هذه الصناعة في موادها الخام (مثل القطن) وأسواقها. وقد بيّن المؤرخ إيريك هوبسباوم أنه كان هناك وسعاً لمزوّد عالمي واحد وانتهى الأمر بأن يكون هذا المزوِّد بريطانياً.

2. **الزيادة في مخزون رأس المال.** نتج عن الزيادة في التجارة. زيادة في الأرباح ووفرة في الأموال، وقد رفدت هذه الأرباح رأس المال من أجل الاستثمار في تقنيات وأعمال جديدة.

3. **زيادة في عدد السكان:** ازداد عدد السكان بشكل جذري في بريطانيا وأوروبا خلال القرن الثامن عشر. ومنذ 1550 وحتى 1680 ازداد عدد سكان أوروبا الغربية بنسبة 18٪، ومن 1680 إلى 1820 بنسبة 62٪.

ومنذ 1750 وحتى 1850 ارتفع عدد سكان بريطانيا من 5.7 مليون إلى 16.5 مليون. وشكل ازدياد عدد السكان ناحية مهمة لأنه زاد من إمكانيات القوة العاملة ورفع أعداد المستهلكين المحتملين للبضائع. ولكن هناك خلاف حول أسباب ازدياد السكان وتأثير ذلك على الصناعة.

البعض يعزو سبب الزيادة إلى انخفاض معدلات الوفيات المنسوب إلى اكتشاف لقاح الجدري، إضافة إلى تحسن نوعية الغذاء نتيجة إدخال أغذية جديدة مثل البطاطا. كذلك ارتفع العمر الافتراضي عند الولادة من 35 إلى 40 سنة (غوتمان 1988:

ص130). وينسب البعض الآخر سبب ازدياد السكان إلى ارتفاع معدل الخصوبة. وبالتأكيد كان عدد أفراد العائلة أكثر في القرن الثامن عشر. فبين عامي 1680 و 1820 ارتفع معدل التوالد الكلي في بريطانيا، أي عدد الإناث المولودات من امرأة واحدة، من اثنين إلى ثلاثة تقريباً، كما ارتفع معدل عدد الأطفال في كل عائلة من أربعة إلى ستة تقريباً. وفيما بعد سننظر العلاقة بين زيادة أعداد الصناعات وبين التصنيع لأن هذه العلاقة تشكل المفتاح لفهم النمو السريع للسكان اليوم.

4. التوسع في الزراعة. كان هناك توسع في الإنتاج الزراعي في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، عزاه البعض إلى قوانين الإغلاق التي دفعت العديد من الفلاحين ومستخدمي الأراضي إلى هجر الأراضي العامة والغابات التي كانوا يسترزقون منها. وكان المنطق وراء هذه القوانين هو تحويل هذه الأراضي إلى أفراد الطبقة العليا ليجعلوا منها أكثر إنتاجاً، ولكن هذا أدى إلى خلق أعداد أكبر من الناس الذين لا يملكون لا أرضاً ولا عقار، والذين يعتمدون على أية رواتب تأتيهم من العمالة التي يجدونها. بغض النظر عن ذلك، فالبعض يجادل أن الزيادة التي حصلت في الإنتاج الزراعي سمحت بإيجاد أعداد أكبر من عُمّال المدن.

5. وجود ثقافة إنجليزية فريدة وروح مميزة. يعزو عالم الاجتماع المعروف ماكس ويبر (1958) نهضة بريطانيا إلى نمو روح المغامرة والمشاريع الشبيهة بالأخلاقيات البروتستانتية، التي حفّزت الناس نحو النجاح في العمل اعتقادً منهم أن هذا النجاح سيكشف لهم إذا كانوا من الذين اختارهم الله.

6. دعم الدولة للتجارة. يدعي البعض أن وجود بنية تحررية للدولة فرض ضرائب وقوانين أقل على رجال الأعمال مما سمح لتجارتهم بالازدهار. فقد اتخذت الدولة إجراءات لدعم التجارة والصناعة، وقدمت دعماً سياسياً وعسكرياً متواصلاً لتوسيع الاقتصاد البريطاني عبر البحار، إلى جانب فرض التشريعات المحلية لحماية التجار من الاحتجاجات العمالية. فقد صدر قانون عام 1769، جعل من تخريب الآلات والبنايات من قِبَل الذين يعملون أو يعتاشون منها جريمة رئيسية. كما أرسلت الجيوش لقمع أعمال شغب عمالية في لانكستر في 1779، وفي يوركشاير في 1796، وتم تمرير قانون عام

1799 يجرِّم النقابات العمالية التي سعت لزيادة الأجور وتقليص ساعات العمل وإدخال أية تحسينات أخرى في ظروف التوظيف أو العمل (بود 1983:ص67).

7. **صعود نجم طبقة التجار.** يعزو ستيفن ساندرسون (1995) تطور الرأسمالية إلى زيادة قوة طبقة التجار، ويذكر أنه كان هناك دائماً منافسة بين التجار وبين النخب الحاكمة. ورغم أن هذه النخب كانت بحاجة إلى التجار لتزويدها بالبضائع والخدمات، إلا أن أربابها كانوا يعتبرون التجار أدنى منهم مرتبة ويزدرونهم. ولكن القوة الاقتصادية لهؤلاء التجار تزايدت تدريجياً حتى برزت في القرنين السابع عشر والثامن عشر كأقوى فئة في المجتمع الرأسمالي الغربي. ويقول ساندرسون أن الرأسمالية ولدت من الصراع الطبقي، ولكنه لم يكن صراعاً على المقاييس التي وضعها ماركس أي بين ملاّك الأراضي والفلاحين، بل صراع بين طبقة الملاك والتجار الذين لعبوا دوراً أساسياً في نهوض الرأسمالية.

8. **حدوث ثورة في الاستهلاك.** وأخيراً يعزو البعض سبب النمو الاقتصادي في بريطانيا إلى حدوث ثورة في أنماط البيع بالمفرق والاستهلاك. فقد شهدت أعداد المخازن ومحلات البيع تزايداً هائلاً شكل بداية لثورة تسويقية قادتها صناعة الفخار والعبقرية التجارية لجوزيا ويدج وود، الذي أطلق على أشكال الفخار التي صنعها أسماء أعضاء العائلة المالكة في محاولة لدغدغة أحاسيس الوعي للموضة لدى الطبقة الوسطى الصاعدة.

وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى نهوض بريطانيا وما رافقها من ثورة صناعية، إلا أنه يوجد القليل من الشك أنه بالإضافة إلى الطرق التقليدية المتبعة في تجميع الثروات، مثل الأعمال التجارية، وانتزاع أعمال فائضة من الفلاحين، والنهب، والإكراه على العمل، والعبودية، والضرائب، ظهر شكل جديد من الرأسمالية واكتسب أهمية كبيرة. وشمل هذا الشكل شراء ودمج وسائل الإنتاج والقوى العمالية لإنتاج بضائع، وهو شكل الثروة التي أطلقنا عليها اسم رأسمالية ووضعناها ضمن المعادلة التالية:

م ← ب ← ون (وسائل إنتاج) ← بَ ← م

(مال) بضائع رأسمالية ق ع (قوى عاملة) بضائع استهلاكية (مال)

أي أن المال يحول إلى بضائع (رأسمالية) وهذه البضائع تدمج مع القوة العاملة لإنتاج بضائع (استهلاكية)، تباع فيما بعد بثمن يجلب مالاً أكثر من المال المستثمر في البداية. كيف تختلف هذه الطريقة في الإنتاج عما كان يحصل سابقاً؟

يقدم لنا إيريك وولف إحدى وجهات النظر الموجزة حول الموضوع فيقول: لكي توجد الرأسمالية، يجب أن تكون الأموال والثروات قادرة على شراء القوة العاملة ولكن طالما بقي لدى الناس قدرة على الوصول إلى وسائل إنتاج مثل أرض، مواد خام، أدوات (أنوال، مطاحن) فلن يكون لديهم سبباً لبيع عمالتهم لأن بإمكانهم بيع ما تنتجه هذه العمالة لهم. وهكذا لكي يستطيع الأسلوب الرأسمالي أن يتواجد، ينبغي عليه قطع الرابط بين المنتجين وبين وسائل الإنتاج. أي أن على الفلاحين أن يفقدوا السيطرة على أراضيهم، والحرفيين على أدواتهم، وعندما يصبح هؤلاء محرومين من وسائل الإنتاج يبدؤون بالتفاوض مع الذين يملكون هذه الوسائل للسماح لهم باستخدام الأرض والأدوات وتلقي أجر بالمقابل. والذين يمتلكون وسائل الإنتاج يمتلكون أيضاً البضائع المنتجة، وهكذا لابد لمن يعمل لديهم لإنتاج هذه البضائع أن يعود ليشتريها منهم، وهكذا فإن قطع الناس عن وسائل الإنتاج يحولهم ليس فقط إلى عُمّال بل إلى مستهلكين للمنتجات التي يعملون على إنتاجها. وهنا يلخص وولف مقولته:

> الثروة في يد مالكيها لا تعد رأسمالاً إلا عندما تسيطر على وسائل إنتاج، وتشتري قوة عاملة وتضعهما قيد التشغيل لتوسيع فوائضها عبر تكثيف إنتاجها في خط بياني متصاعد من المدخلات التقنية. عند هذا الحد، يبغي على الرأسمالية أن تضع يدها على الإنتاج وأن تغزو العملية الإنتاجية التي تعمل بشكل مستمر على تغيير ظروف المنتجات نفسها. فقط عندما تضع الثروة يدها على ظروف الإنتاج عبر طرق محددة، يمكننا الحديث عن وجود أو هيمنة الأسلوب الرأسمالي. لا يوجد شيء اسمه «الرأسمالية التجارية»، فهناك فقط ثروة تجارية. فالرأسمالية لكي تصبح رأسمالية عليها أن تكون رأسمالية في الإنتاج.

ويضيف وولف (1982:ص100) أن الدولة تعتبر أساسية في تنمية الأسلوب الرأسمالي للإنتاج لأن عليها أن تستخدم نفوذها للحفاظ على ملكية وسائل الإنتاج وضمان بقائها بيد الرأسماليين سواء في الوطن أم في الخارج، كما أن عليها أن تدعم تنظيم العمل والنظام المتبع. كذلك على الدولة أن توفر البنية التحتية التي يتطلبها الإنتاج الرأسمالي، مثل النقل والاتصالات والنظام القضائي والتعليم، وأخيراً عليها أن تنظم

النزاعات التي تنشب بين الرأسماليين المتنافسين أكانت داخل الوطن أم خارجه، بالطرق الدبلوماسية إذا أمكن وبالحرب إذا وقعت الضرورة.

وتبقى الأسئلة الرئيسية هنا: كيف انبثق الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج والمدفوع من قِبَل الصناعة، وما هي النتائج التي جلبها معه في بريطانيا وأوروبا وسائر أنحاء العالم؟

الأقمشة ونهوض نظام المصانع

لنفترض مرة أخرى أنك تاجر أقمشة. دعنا نتفحص الفرص والمشاكل التي تواجهك خلال سيرك بعملك. كان تجار الأقمشة في أوائل القرن الثامن عشر يبتاعون بضائعهم في العادة من حائكين متخصصين أو منتجين يعملون جزئياً في إنتاج الألبسة أو من تجار أجواخ ينظمون عملية إنتاج القماش ولكن لا يتاجرون به. كان التاجر بعد ذلك يبيع الألبسة إلى المستهلك أو لتاجر آخر يبيعها في مناطق أخرى في أوروبا أو غيرها. وكان الربح يأتي من الفرق بين ما يدفعه التاجر إلى الحرفي أو بائع الأجواخ وبين ما يدفعه الزبون. ولم يكن هذا الترتيب سيئاً لأنه لا يتطلب من التاجر أن ينفق الكثير من رأس المال، حيث أن الأدوات والمواد التي يحتاجها موجودة لدى الحرفي وحيثما وجد طلب على هذه الألبسة يوجد دائماً من يشتريها.

ولكنك كتاجر، تواجه مشكلتين، الأولى، أن الناس الذين يصنعون الألبسة التي ستشتريها قد لا ينتجون النوعية التي تحتاج إليها، وخاصة مع تزايد الطلب على الأقمشة نتيجة تزايد عدد السكان. إضافة إلى ذلك، قد يواجه الحرفي أو الخياط الذي ينتج لك البضاعة مشكلة في الحصول على المواد الخام مثل الصوف أو القطن مما يؤدي إلى اضطراب في التزويد وعندها ماذا ستفعل؟

أحد الأشياء التي يمكنك عملها هي زيادة السيطرة على ما يتم إنتاجه من خلال تزويد صانعي الأجواخ والحائكين بالمواد الخام اللازمة لإنتاج الألبسة، أو إذا كنت تملك رأس المال أن تقوم بشراء الأدوات والأنوال وعجلات الغزل وغيرها وتسلميها إلى صانعي الألبسة بعد أن تدفع لهم ثمن ما ينتجون. مثل هذه الصناعات البيتية انتشرت في أوروبا عندما بدأ التجار يستغلون العمالة الرخيصة في المناطق الريفية، بدلاً من شراء المنتجات من الحرفيين في المدن والبلدات. كانت بريطانيا في القرن الثامن عشر تضم

العديد من هذا النوع من العمالة خاصة في المناطق الريفية، حيث اضطر الناس لدخول هذا العمل بعد أن أخرجهم قانون الإغلاق من أراضيهم، أو نتيجة عدم قدرتهم على دفع الضرائب أو تسديد القروض. كان سوق الأراضي في القرن الثامن عشر يشهد أعداداً من البائعين أكثر بكثير من الشارين.

المشكلة الثانية التي كان يواجهها تجار الأقمشة في بريطانيا أواسط القرن الثامن عشر جاءت من المنافسة الشديدة التي واجهتها صناعة الأقمشة، وخاصة القطنية منها، من الهند التي كانت أقمشتها تلقى رواجاً كبيراً في بريطانيا. كيف يمكنك كتاجر أن تواجه مثل هذه المنافسة؟

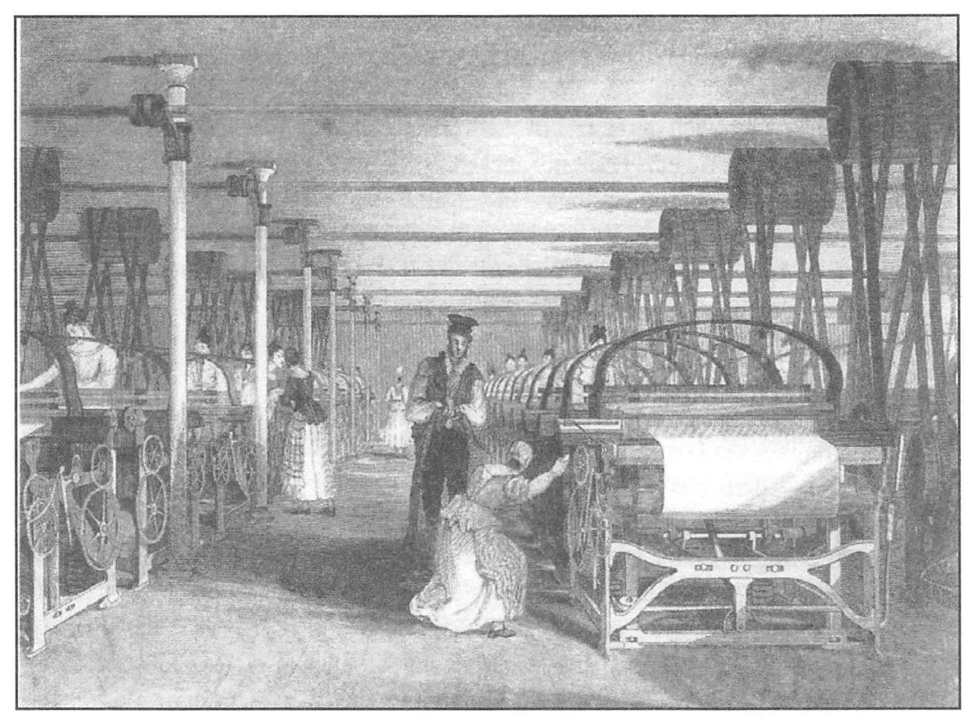
أول شيء فعلته بريطانيا هو فرض حظر على استيراد الألبسة الهندية وتطوير الصناعات القطنية في بريطانيا لتلبية حاجات السوق. ولم يؤدي هذا الأمر إلى حماية صناعة الأقمشة الإنجليزية فحسب، ولكنه في الحقيقة دمّر الصناعات القطنية في الهند، ولم يمضِ وقت طويل إلا وأصبحت الهند تستورد الأقمشة القطنية من بريطانيا. وقد لخص القضية برمّتها شارلز مارجوري بانكس في 1830 في شهادته أمام مجلس العموم حين قال: (والرشتاين 1989:ص150)

> لقد أخرجنا الصناعات الهندية من بريطانيا عبر فرض رسوم جمركية عالية وتشجيع دخول صناعاتنا إلى الهند. وهكذا من خلال سياستنا الأنانية (وأنا استخدم الكلمة من باب الاستياء) عملنا على إفشال الصناعات المحلية في داكا وأماكن أخرى وأغرقنا بلادهم ببضائعنا.

وفي 1840، تبجح رئيس المنظمة البريطانية لشرق الهند والصين قائلاً:

> هذه الشركة استطاعت بطرق شتى، وبتشجيع ودعم من عبقريتنا ومهارتنا الصناعية المجيدة، أن تنجح في تحويل الهند من بلد مصنع إلى بلد مستورد للمواد الخام (والرشتاين 1989: ص150).

الخطوة التالية، والحتمية إلى حدٍّ ما، تتضمن تجميع إنتاج الأقمشة في مكان واحد هو المصنع لكي تُنفذ فيه جميع مراحل الإنتاج ما أمكن، من تجهيز المواد الخام كالصوف والقطن وغزلها ثم حياكة الألبسة ووضع اللمسات الأخيرة عليها. وقد سمح هذا العمل للتاجر أو الصناعي أن يسيطر على كمية ونوعية المنتج بالإضافة إلى السيطرة على استخدام المواد والأدوات. العلة الوحيدة في هذا النظام الصناعي الجديد هو أنه كان يتطلب



حياكة الغزل بالطاقة في مصنع للأقمشة القطنية في 1834. لاحظ أن معظم العاملات هن نساء.

رأسمالاً كبيراً، فقد أصبح التاجر هنا مسؤولاً عن تمويل عملية الإنتاج برمّتها بينما ظل العُمّال يقدمون عمالتهم فقط. وجاءت الزيادة في الكلفة، بمعظمها، نتيجة زيادة المكننة.

بدأت المكننة تدخل في صناعة الأقمشة مع قيام جون كي في 1733 باختراع المكوك الذي أتاح للحائك تجريم الخيط من طرف إلى آخر في المغزل بدلاً من تحريكه باليد. وقد أدى هذا إلى تسريع عملية الحياكة بشكل كبير. ومع ذلك، عندما ازداد الطلب على الأقمشة، خاصة القطنية منها، لم تستطع عملية غزل الخيوط التي كانت لا تزال تجري على عجلات الغزل أو المغازل أن تلبي طلبات الحائكين، وظهرت حالات عنق زجاجة في الإنتاج. ومن أجل تلبية هذه الحاجة أدخل جيمس هارغريغز دولاب الغزل في 1770. ولاحقاً، أدخل آرك رايت الإطار المائي، وأدخل كرومتون في 1779 ما سماه بالبغل مما أتاح للفرد الواحد تشغيل أكثر من ألف مغزل مرة واحدة. وفي 1790، دخلت قوة

البخار، وقد أدت هذه التطورات التقنية إلى زيادة هائلة في إنتاج الأقمشة بلغت فائدتها بالنسبة للمغازل القديمة نسبة 1:24، وخلال عقد من الزمن أصبح عجل المغزل نوعاً من الأنتيكا (لادز 1969:ص85). وقد تطلب هذا الارتفاع في التزويد بالغزل. والذي بلغ في 1800 اثني عشر ضعف ما كان يستهلك من القطن في 1700، تحسينات في عملية الحياكة أدت إلى ارتفاع الطلب على الغزل وهكذا دواليك.

ولكن هذه الثورة في الإنتاج، أنتجت مشاكل أخرى: من الذي سيشتري الكميات المتزايدة من البضائع المنتجة، ومن أي ستأتي المواد الخام للإنتاج؟

عصر الإمبريالية

كانت نتائج الثورة الصناعية مؤثرة جداً في أوروبا. وربما كانت الفترة بين عامي 1800 و1900 واحدة من أكثر الفترات حراكاً في تاريخ البشرية، وحتى ذلك الوقت بالتأكيد أكثرها ملائمة لتجميع ثروات هائلة عبر التجارة والصناعة.

وقد عملت التطورات التي طرأت على قطاع النقل، مثل السكك الحديدية والسفن البخارية، على تثوير عملية نقل المواد الخام والبضائع. كما أدت عملية دمج مصادر جديدة للطاقة من المياه والبخار، إضافة إلى قوة عاملة غزيرة ومنزوعة من السلاح وسيطرة على إنتاج وأسواق سائر أرجاء العالم، إلى إحداث زيادة جذرية في مستوى الإنتاج والثروات. وبرزت هذه النتائج بشكل متقدم أكثر في بريطانيا، ولاحقاً في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، ازداد الكميات المنتجة من القطن المغزول من 250 مليون باوند في 1830 إلى 1,101 مليون عام 1870. وارتفع إنتاج الطاقة البخارية العالمي من 4 ملايين حصان في 1850 إلى 18.5 مليون بعد عشرين سنة. كذلك ارتفع إنتاج الفحم من 15 مليون طن عام 1800 إلى 132 مليون طن في 1860 و701 طن في 1900. وتضاعف استهلاك الطاقة غير الحية، من الفحم والفحم الحجري والبترول والبنزين الطبيعي والغاز الطبيعي والماء، ستة مرات ما بين عامي 1860 و1900، وتوسعت خطوط السكة الحديدية من 332 كيلومتر في 1831 إلى 300,000 كيلومتر في 1876. وبينما كان يعمل في شركة كروب للحديد في ألمانيا 72 عاملاً في 1848، ارتفع العدد إلى 12,000 بحلول 1873.

كانت هناك أيضاً ثورة في عالم الشحن البحري مع هبوط أسعار الشحن عبر المحيطات، أولاً، مع اختراع السفن السريعة ذات الشراع الضيق في أمريكا، ولاحقاً، مع دخول السفن البخارية. فقد كانت السفينة الشراعية السريعة تنقل 1000 طن من الحمولة، وتقطع المسافة بين الساحل الجنوبي للصين وبين بريطانيا في غضون 120-130 يوم. وفي 1865 استطاعت سفينة تعمل على البخار، وتعود ملكيتها لخطوط بلوفانيل البحرية، أن تقطع هذه المسافة بغضون 77 يوم وهي محملة بثلاثة آلاف طن من البضائع. وأدت علمية شق وبناء قناة السويس التي تم إنجازها في 1869 بهمة 20,000 مجنداً من فلاحي مصر إلى اختصار فترة السفر من بريطانيا إلى آسيا الشرقية بما يعادل النصف، رغم أن العملية أدت إلى إفلاس الخزينة المصرية ووضع البلاد تحت إشراف إنجلو-فرنسي. وقد أدت هذه الأحداث إلى وقوع تمرد عسكري، تدخل البريطانيون لقمعه، ونتج عن ذلك أن شددت بريطانيا قبضتها على مصر وجزء كبير من الشرق الأوسط. في تلك الأثناء برزت الولايات المتحدة سياسياً كقوة عالمية، وكانت اليابان تبني اقتصادها وتستعد لتحدي روسيا، أما الدولة العثمانية فكانت في طريقها إلى التفكك، فيما سعت فرنسا وبريطانيا وروسيا إلى السيطرة على ما تبقى منها.

ولكن هذه الأنباء لم تكن جميعها سارة بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي. فقد ظهرت مقاومة عمالية منظمة ضد الرواتب الضئيلة وظروف البؤس والفقر، إضافة إلى أعمال تمرد ومقاومة في الدول الهامشية، وتطورات في دورات العمل الرأسمالي نتج عنها حالات ركود في الاقتصاد العالمي. وهكذا نرى أنه على الرغم من ازدهار الأعمال في معظم فترات القرن التاسع عشر إلا أن العالم دخل في المجهول. أولاً، مع توسع مجالات الإنتاج ازدادت الاستثمارات الرأسمالية زيادة هائلة، ولم يعد من الممكن الاستثمار في مصنع للأقمشة بمستويات متواضعة مثلما كان الحال في 1800، عندما كانت تكلفة أربعين مغزلاً تساوي 6 باوندات فقط. كذلك ازدادت حدة التنافس مع توسع إنتاج المصانع توسعاً جذرياً في هولندا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة. وظهرت هناك مشكلة الفائض في الإنتاج، وهي مشكلة مزمنة كانت تؤدي في حالة ارتفاع العرض على الطلب إلى إيقاف عمل المصانع وتسريح العُمّال. وعلى عكس الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على وجود حاجة دائمة للغذاء يعتمد الإنتاج الصناعي على وجود ثورة في الطلب، أو كما

توصفها آن روبرت جاك توغو «تغير في الرغبات» (برودل 1982:ص183). وحتى القرن الثامن عشر، ظل الصناعيون يطلقون مشاريعهم فقط عندما كان الربح مضموناً عبر أموال الدعم أو القروض الخالية من الفوائد أو الاحتكارات المضمونة سلفاً.

أما الآن، فأصبح الصناعيون يأملون فقط أن يشتري الناس بضائعهم. وشكل الركود العالمي الكبير الذي ضرب العالم في 1873 واستمر حتى 1895، أول ظاهرة من ظواهر أزمة العمل الرأسمالي. ولم يكن الركود أول أزمة اقتصادية بل كانت هناك انهيارات وتراجعات اقتصادية منذ آلاف السنين نتيجة المجاعات والحروب والأمراض. ولكن الانهيار المالي الذي حدث 1893، كشف مدى درجة اندماج الاقتصاد العالمي، وكيف أن الأحداث الاقتصادية في جزء من العالم تردد صداها في أجزاء أخرى. بدأ الركود الاقتصادي عندما فشلت البنوك في ألمانيا والنمسا بسبب انهيار توقعات العقارات. في نفس الوقت، هبط سعر الحديد المصبوب في بريطانيا بنسبة 27٪ بسبب الهبوط في الطلب مما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة في بريطانيا، فيما عمد المستثمرون الأوروبيون نتيجة حاجتهم لتغطية خسائرهم في العقارات إلى سحب أموالهم من البنوك الأميركية. وهذا أدى بدوره إلى انهيار البنوك في الولايات المتحدة. وفي بريطانيا هبطت الصادرات ما بين عامي 1872 و 1875 بنسبة 25٪، وازدادت حالات الإفلاس، فيما هبطت أسعار السكك الحديدية بنسبة 60٪. وفي فرنسا، انهار سوق ليون المالي في 1882، وتبعه انهيار البنوك وارتفاع حجم البطالة. وأدى التنافس بين مصالح سكك الحديد إلى تآكل الأرباح وانهيار كفالات السكك الحديدة في الولايات المتحدة (بود 1983:ص ص119-120، انظر أيضاً غوتمان 1994).

كشف الركود الذي وقع في 1873 مشكلة أخرى مع التوسع الرأسمالي والنمو المتواصل، وهي أن الرأسمالية يمكن أن تستمر ما دام هناك تزويد جاهز بالمواد الخام، وطلب متزايد على السلع، إلى جانب طرق لاستثمار الأرباح ورؤوس الأموال. أمام مثل هذا الوضع فإنك كمستثمر أميركي أو أوروبي في 1873 ستسأل نفسك أين ستبحث عن التوسع الاقتصادي.

الجواب الواضح يكمن في مد النفوذ الأوروبي والأميركي عبر البحار، وخاصة المناطق التي بقيت نسبياً بعيدة لم يلمسها النفوذ الرأسمالي، مثل إفريقيا وآسيا ومنطقة الباسيفيكي. وهكذا أصبح الاستعمار، في حقيقة الأمر، حلاً مقبولاً لسد الحاجة إلى توسيع الأسواق وزيادة فرص الاستثمار وضمان الحصول على المواد الخام. وقد أدركت سيسيل رودس، إحدى أهم الداعين إلى وجود الاستعمار البريطاني لإفريقيا، أهمية التوسع عبر البحار من أجل الحفاظ على السلام في الوطن فكتبت تقول في 1895:

كنت بالأمس في الطرف الشرقي من لندن وحضرت اجتماعاً للعاطلين عن العمل، واستمعت إلى خطب نارية، لم تكن إلا صرخة من أجل «الخبز»، «الخبز». وعندما عدت إلى منزلي، تأملت في المشهد الذي رأيته وأصبحت مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأهمية الإمبريالية. هذه الفكرة التي عاشت في ذهني هي الحل للمشكلة الاجتماعية. أي إنه من أجل إنقاذ 40 مليون مواطن في المملكة المتحدة (بريطانيا) من براثن حرب أهلية دموية، علينا نحن رجال الدول الاستعماريون أن نستولي على أراضي جديدة لإسكان الأعداد الزائدة من السكان، وفتح أسواق جديدة للبضائع المنتجة في المصانع والمناجم. وكما كنت أقول دائماً، أن الإمبراطورية هي مسألة خبز وزبد، فإذا أردت أن تتجنب الحرب الأهلية عليك أن تصبح إمبريالياً (بود 1983:ص ص139-40).

كذلك ردد ب. ليروي بوليو الإحساس نفسه في فرنسا عندما قال مبرراً غزو الأمم الأخرى في الخارج قائلاً:

ليس من الطبيعي ولا من العدل أن تحشر الأمم المتحضرة في الغرب، وتكتم إلى الأبد في أماكن محدودة كانت هي أوطانهم الأولى، وأن يتم هناك تجميع روائع العلم والفن والحضارة. وأن يشهد هؤلاء، نتيجة افتقارهم إلى الوظائف التي تحقق الربح، هبوط سعر الفائدة على الرأسمال أكثر وأكثر كل يوم، وأن يتركوا ربما نصف العالم بيد فئات صغيرة من الرجال الجهلة الذين لا يملكون أية قوة، والذين هم بالفعل أطفال معاقون يتوزعون على مساحات لا حدود لها، أو أعداد عاجزة من السكان الذين لا وجهة لهم ولا قوة، شأنهم شأن الرجال العجزة الذين لا يقوون على فعل شيء، ولا يستطيعون أن ينظموا أنفسهم أو أن ينظروا إلى الأمام من أجل تحركهم (بود 1983:ص140).

نتيجة هذه الدعوة الصارخة للتوسع الإمبريالي، تم تحويل الناس في جميع أنحاء العالم إلى منتجين لمحاصيل التصدير، فيما أجبر الملايين من المزارعين، الذين كانوا يعتاشون على زراعاتهم، على أن يصبحوا عُمّالاً بالأجرة ينتجون للسوق، ويشترون حاجاتهم الأساسية من التجار والصناعيين البريطانيين والأميركيين بدلاً من أن ينتجوها بأنفسهم. وقد قدّم الاقتصادي البريطاني وليام ستانلي جيفونز في القرن التاسع عشر (كينيدي 1939، 9) ملخّصاً للوضع، حين قال متبججاً:

إن سهول أميركا الشمالية وروسيا هي حقولنا للذرة، كما أن شيكاغو وأوديسا هي مخازن حبوبنا، وكندا والبلطيق هي غاباتنا التي ننتج منها أخشابنا، وأستراليزيا تحتوي على مزارع أغنامنا، وتسرح قطعاننا من الثيران في المراعي الغربية لشمال أميركا وفي الأرجنتين. وترسل

لنا بيرو الفضة، ويأتينا الذهب من جنوب إفريقيا وأستراليا إلى لندن، ويزرع الهندوس والصينيون الشاي لنا، وكذلك تأتي قهوتنا وتوابلنا وسكاكرنا من مزارع الهند. وتعتبر فرنسا وإسبانيا كرومنا، وحوض المتوسط بستان فاكهتنا. أما قطننا، الذي احتلت مزارعه لمدة طويلة أراضي جنوب الولايات المتحدة، فقد بدأ يزرع اليوم في كل مكان من المناطق الدافئة في العالم.

أصبح القمح يشكل أهم صادرات روسيا والأرجنتين والولايات المتحدة، التي كان معظم قمحها يأتي من الأراضي التي انتزعت من أهل البلاد الأصليين. كما أصبح الأرز يشكل أهم صادرات جنوب شرق آسيا بعد الاستيلاء البريطاني على بورما في 1855، مما نشّط إنتاج الرز ورفع مساحة الأراضي المزروعة به من مليون إلى 9 هكتار فان. كما انضمت الأرجنتين وأستراليا إلى الولايات المتحدة ليشكلوا ثلاثتهم أكبر موردين للحوم في العالم، فيما عمل مزارعو الأبقار في أستراليا والولايات المتحدة على تحويل سكان البلاد الأصليين إلى إيادٍ مستأجرة، أو طاردوهم حتى الإبادة تماماً كما فعل مزارعو الماشية في كاليفورنيا أواخر القرن التاسع عشر (انظر ميغيت 1962).

وفي 1871، قام أحد المستثمرين في السكك الحديدية في الولايات المتحدة ببناء خط سكة حديد في كوستاريكا وعمل على تجربته في نقل إنتاج الموز. إثر ذلك، انبثقت في 1889 شركة الفواكه المتحدة التي وصل إنتاجها من الموز، خلال خمسة وثلاثين عاماً، مليوني قطف. وقد تمكنت الشركة من تخفيف مخاطر استثماراتها عبر توسعها في بلدان مختلفة وبيئات مختلفة، وعبر السيطرة على أراضٍ أكثر بكثير مما كانت تستخدم في أي وقت، وذلك كضمانات للمستقبل.

وقد أدى ظهور الطلب على المطاط، الذي أعقب اكتشاف طريقة تقسية المطاط في 1839، إلى وضع استثمارات خارجية في مناطق مثل البرازيل، حيث استطاع أحد الموردين رفع إنتاجه من 27 طن في 1927 إلى 20 ألف طن في المتوسط سنوياً مع نهاية القرن التاسع عشر. وكان عُمّال جمع المطاط يتألفون من عُمّال مصانع السكر الذين فقدوا أعمالهم، ومن الهنود الذي كانوا يؤخذون أسرى أحياناً أو يتعرضون للقتل إذا لم يجمعوا ما خُصِّص لهم جمعه من المطاط، أو تقتل زوجاتهم وأطفالهم إذا لم يعودوا إلى عملهم (توسيغ 1987).

وفي القرن التاسع عشر أصبح زيت النخيل بديلاً للشحم الحيواني في صناعة الصابون وفي تشحيم الآلات، مما تسبب في توسع عسكري أوروبي في غرب إفريقيا وتم غزو ممالك آزانتي وداهومي وأويو وبنين.

كما تم تحويل أراضٍ شاسعة لإنتاج المنبهات والمخدرات، مثل السكر والشاي والقهوة والأفيون والكاكاو. وظهر تشريع في ولاية شياباس المكسيكية وغواتيمالا حرَّم الملكية المجتمعية للأرض وحوّلها إلى ملكية فردية تباع وتشترى وترهن، مما سمح لغير الهنود بشراء أراضي غير مسجلة وحبس الرهن على المدنيين من الهنود (وولف 1982:ص337). وقد تم تحويل هذه الأراضي إلى إنتاج القهوة ولاحقاً إلى تربية الماشية. كذلك تم تحويل أراضي سيلان العامة إلى أراضٍ مملوكة وبيعها لمنتجي الشاي. وفي 1866، تم اكتشاف الألماس والذهب في ولاية أورانج الحرة بغرب إفريقيا. ومع حلول 1874، كان هناك 10,000 عامل إفريقي يعملون في مناجم الألماس المملوكة من الأوروبيين وفي 1884، وصل عدد العُمّال الأفارقة العاملين في مناجم الذهب إلى 100,000، وفي 1910 إلى 255,000، و 444 ألف في 1940.

ولم يكن الاستعمار مقصوراً على دول ما وراء البحار، بل كان يحدث حتى داخل حدود الدول الأساسية. ففي 1887، مرّر الكونغرس الأميركي قانون التخصيص العام (مرسوم داوز) من أجل كسر الملكية الجماعية للأرض في المناطق التي يعيش فيها السكان الأصليون، عبر تخصيص قطعة لكل عائلة، وفتح الأراضي غير المخصصة أمام السكان من غير أهل البلاد الأصليين وأمام الشركات والحكومة الفيدرالية. نتيجة لذلك، تم استملاك 100 مليون فدان من الأراضي المخصصة لأهل البلاد الأصليين بموجب معاهدات، من قِبَل مصالح خاصة أو من قِبَل الحكومة ما بين عامي 1887 و1934 (جايمس 1992:ص126).

للوهلة الأولى، يبدو بأن النمو في تطوير التصدير لبضائع مثل القهوة والقطن والسكر والخشب سينفع الدولة المصدّرة لأنه يجلب لها دخلاً. ولكنه في الحقيقة يمثل نوعاً من الاستغلال يطلق عليه اسم التبادل غير المتساوي. فالدولة التي تصدر مواداً خام أو بضائع غير مصنعة، يمكن أن تكسب نقوداً مقابل بيعها لتلك المواد والبضائع، ولكنها تخسر هذه النقود عندما تعيد استيراد البضائع المصنعة، والسبب في ذلك أن البضائع المصنعة التي تتطلب عمالة إضافية هي أعلى تكلفة. وهكذا فإن الدولة التي تصدر أخشاباً ولا تملك القدرة على تصنيعه تضطر إلى إعادة استيراد هذه الأخشاب في شكلها المصنّع

(منتجات أثاث وغيرها) بكلفة أعلى من السعر الذي باعت به المادة الخام، بينما تحصل الدولة المصنّعة على دخل إضافي ساهم فيه عمالها.

أيضاً، هناك قصة الشاي والأفيون والتجارة في الصين. فالصين بالطبع كانت تمثل غنيمة كبرى، ولكن البريطانيين والدول الأوروبية الغربية كانوا يواجهون مشكلة في التجارة مع الصين. فالمنتجات الصينية، ونذكر منها الشاي، كانت تتمتع بطلب شديد، ولكن إنتاج بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى كان قليلاً لا يكفي لتلبية حاجة الصين، إلا أن الصين كانت أيضاً سوقاً للأفيون، الذي كان ينتج في حقيقة الأمر بكامله من قِبَل شركة الهند الشرقية البريطانية، أو مسيطر على إنتاجه من قبلها. وكان الأفيون يعتبر غير قانونياً في الصين، ولكن الحكومة بدت عاجزة أمام إيقاف تهريبه. وكان تهريب الأفيون يشكل دخلاً عالي الربح لكل من التجار الفرنسيين والأميركيين والبريطانيين. وعندما حاولت الحكومة الصينية في 1839 تطبيق القوانين ضد مبيعات الأفيون، عبر السيطرة على الأفيون الموضوع في مخازن التجار البريطانيين في كانتون، أرسلت الحكومة البريطانية قواتها إلى المنطقة ومنعت الحكومة الصينية فعلياً من تطبيق القوانين. ويشبه الأمر في ذلك الوقت قيام الحكومة الكولومبية بإرسال الجيوش إلى الولايات المتحدة لإرغامها على قبول شحنات الكوكايين الكولومبي. إضافة إلى ذلك، عملت الحكومة البريطانية، عبر تفوقها العسكري، على طلب وانتزاع حقوق تجارية إضافية داخل الصين مما فتح الأسواق الصينية، ليس أمام الأفيون فقط بل أمام الأقمشة البريطانية أيضاً.

ولكن تجارة الأفيون التي قادتها بريطانيا من الهند إلى الصين حملت معها ثلاث عواقب: الأولى، أنها عكست مجرى المال بين الصين وباقي أنحاء العالم. فخلال العقد الأول من القرن التاسع عشر كانت الصين ما تزال تحقق فائقاً قيمته 26 مليون دولار لصالحها، ولكن مع حلول العقد الثالث من القرن كانت الصين تدفع 34 مليون دولار ثمناً للأفيون. الثانية، يقدر أن واحداً من بين كل عشرة صينيين، في القرن التاسع عشر، أصبح مدمناً على الأفيون. والثالثة، ازدادت صادرات القطن إلى الهند والصين من 6٪ من مجموع الصادرات البريطانية في 1815 إلى 22٪ في 1840، و 31٪ في 1850؛ وأكثر من 50٪ في 1873 (وولف 1982:ص255 ف ف).

وهكذا، فإنك كتاجر مغامر، استطعت أن تضمن مستقبلك الاقتصادي عبر سيطرة حكومتك على اقتصاديات الدول الخارجية. فلم يعد بإمكانك فقط استثمار أموال أكثر في المشاريع الخارجية، ولكن الثروات التي تراكمت لديك عبر التجارة والتصنيع ضمنت لك الدخول في نخبة جديدة يزداد نفوذها في الدول الأساسية. إذ أن مدلول القوة لم يعد مقصوراً فقط على ملكية الأراضي بل على ملكية رؤوس الأموال والسيطرة عليها.

ففي بريطانيا، على سبيل المثال، اختلطت العائلات الكبرى التي تملك الأموال وتعمل في التجارة الدولية، مثل عائلات رجال الأعمال والصناعيين ومالكي السفن وأصحاب البنوك والبرلمانيون والمحلفون والعائلات الأرستقراطية والطبقة العليا، عبر الزواج والقرابة لتشكل الطبقة الحاكمة الجديدة في البلاد. وقد اعتمدت هذه الطبقة في نفوذها الاقتصادي على الصناعة والتجارة إلى حد كبير. ففي القرن الثامن عشر كانت الموروثات العقارية تشكل 63.7٪ من الثروة القومية لبريطانيا، ولكن مع حلول القرن التاسع عشر، تقلصت هذه النسبة إلى 23.3٪ . في غضون ذلك، وخلال الفترة نفسها، ازدادت الثروة المرتبطة بالتطور الرأسمالي من 20.8٪ إلى 50٪.

وفي الولايات المتحدة، برزت نخبة رأسمالية جديدة خلال وبعد الحرب الأهلية، فيما ظهر أناس مثل جي. بي. مورغان، وجاي جوود، وجيم فيسك، وكورنيليوس فاندربيلت، وجون. دي. روكفلر، وجميعهم ممن جمعوا ثرواتهم عبر صفقات مع الحكومة الأميركية، وشكلوا البورجوازية الجديدة في الولايات المتحدة، والأهم من ذلك أنهم شكلوا أيضاً القوة الرافعة وراء ظهور شكل جديد نسبياً من التنظيم الرأسمالي واسمه «الشركات المتعددة الجنسية».

عهد الشركات والمؤسسات المتعددة الأطراف، والهيئات التي تسيطر على رؤوس الأموال

على الرغم من أن الممارسات الإمبريالية للقوى الأساسية في العالم سمحت لها بأن تنمي اقتصادياتها، إلا أنها أوجدت في الوقت نفسه نزاعاً عالمياً على درجة لم يكن أحد يتخيله من قبل. ففي 1900، حاولت كل من القوى الإمبريالية العظمى أن توجد لنفسها مجالاً للهيمنة في آسيا وإفريقيا وفي أميركا الوسطى والجنوبية. وقد أدى ذلك، بتأثيرات من

القومية والعرقية والكره لكل ما هو أجنبي، إلى تحويل المنافسة الاقتصادية إلى نزاع سياسي وعسكري. وقد تغذت هذه النزاعات على أساطير التفوق العرقي والقومي، مثل البريطانيين والفرنسيين والأميركيين والبيض وغيرها، كما تغذت على الادعاء القائل بأن الغرب قد جاء برسالة حضارية إلى شعوب العالم (بود 1983:ص144). ففي مؤتمر برلين في 1885 اجتمعت القوى الأوروبية العظمى كي تقتطع لأنفسها مناطق نفوذ وهيمنة في إفريقيا، واضعة بذلك الأسس لمستويات من الاستعمار لم تستطع إفريقيا النهوض حتى اليوم نتيجة لها.

أدت المحاولات لأجل توسيع مناطق النفوذ الاقتصادية، أو الدفاع، عنها إلى وقوع ما عرف في ذلك الوقت بأكثر الحروب دموية «الحرب العالمية الأولى»، التي قتل فيها ما يقارب 8 ملايين نسمة، وفقدت بريطانيا فيها 32٪ من ثروتها القومية، وفرنسا 30٪، وألمانيا 20٪، والولايات المتحدة 9٪ . وقد أجبرت ألمانيا على دفع 33 بليون دولار على شكل تعويضات، وتراجع الإنتاج الصناعي في جميع البلدان باستثناء الولايات المتحدة. بعد ذلك، منعت الثورة الروسية أسواق روسيا الضخمة على المنتجات الأوروبية والأميركية، فيما هبت الدول المستعمرة تطالب باستقلالها.

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كقوة اقتصادية عالمية رائدة، فقد تضاعف دخلها القومي، وارتفع إنتاجها من الفحم والنفط والحديد، ولكن رافق ذلك تراجع في الأجور الحقيقية للعمال، وتدهور في قوة النقابات العمالية، كما أدت أشكال جديدة من التنظيم في المصانع إلى مزيد من الإجهاد، فقد سجلت المصانع وقوع 20,000 ألف حادثة قاتلة سنوياً، وأغلقت المحاكم الطريق أمام تشكيل اتحادات ونقابات عمالية جديدة، وأمام تطبيق القوانين الاجتماعية مثل منع تشغيل الأطفال. وشهدت هذه الفترة ظهور قوة اقتصادية ضخمة جديدة هي «الشركة».

ظهور الشركة

من وجهة نظرك كتاجر مغامر فإن أكثر التطورات أهمية في أوائل القرن العشرين كان صرعة الدمج بين الشركات في الولايات المتحدة، والتي لم تشهد البلاد مثلها حتى أوائل عقد التسعينات من القرن نفسه. فقد كانت الشركات مثل فورد وجنرال موتورز



صورة الرسام دييغو ريفيرا التي تخيل فيها رموز أصحاب شركات الثروة مثل جون د. روكفلر (أقصى اليسار) وجي. بي، مورغان (أقصى اليمين) وهنري فورد (إلى يسار مورغان) وآخرون غيرهم يقرؤون شريط أنباء تلغرافي ورقي على مائدة الغداء.

وكرايسلر في قطاع المركبات، وجنرال الكتريك ووستنغهاوس في قطاع الكهربائيات، ودوبونت في قطاع الكيماويات، وستاندرد أويل في قطاع النفط تهيمن على الأسواق. وكانت أكبر 200 شركة في 1929 تمتلك نصف ثروة البلاد غير البنكية. منذ ذلك الحين،

بالطبع أصبحت هذه الشركات واحدة من الأدوات التي هيمنت على حكم العالم. ومع حلول 1998، كانت هناك أكثر من 53 ألف شركة متعددة الجنسية (فرنش 2000: ص5) استطاعت عبر عملياتها الخارجية وحدها أن تولد مبيعات بقيمة 6 تريلليون دولار، وبعض أكبر هذه الشركات تتجاوز في حجمها ونفوذها وثروتها معظم الدول القومية في العالم، وتحدد بشكل مباشر أو غير باشر الأجندات السياسية لدول وهيئات دولية (كورتن 1995:ص54). والآن، فإنك كتاجر مغامر دخلت الآن في عصر الشركات، ما هو نوع المؤسسات التي تنتمي إليها هذه الشركات وكيف تمكنت من تجميع هذا الكم الهائل من الثروة والنفوذ؟

تقنياً، تعتبر الشركة اختراعاً اجتماعياً للدولة؛ فامتياز الشركة الممنوح من قِبَل الدولة يسمح باستخدام الموارد المالية الخاصة لأهداف عامة. ومن ناحية أخرى، يسمح لفرد واحد أو أكثر باستخدام نفوذ اقتصادي وسياسي من أجل تجميع ثروة خاصة، بينما يحميه من أي مسؤولية قانونية تقع نتيجة أية عواقب عامة. وهكذا فإنك كتاجر مغامر سترغب بالتأكيد في إنشاء مثل هذه المؤسسة التي ستتيح لك زيادة أرباحك وحمايتها من أي مجهول يواجهه السوق (كورتن 1995:ص ص53-54).

ويعود دستور الشركات إلى القرن السادس عشر عندما كانت ديون الفرد تورث إلى خلفه. نتيجة لذلك، كان يمكن سجن أي شخص نتيجة ديون أب أو أم أو أخ أو أخت. فإذا قمت أنت كتاجر مغامر بالاستثمار في رحلة تجارية وغرقت بضائعك في البحر فإنك وكل من يخلفك مسؤولون عن الخسائر التي نجمت. والقانون كما صدر يمنع الاستثمارات الخطرة. إلا أن دستور الشركات استطاع حل هذه المعضلة لأنه مثّل منحة من التاج تحدد مسؤولية المستثمر من ناحية الخسائر بكمية استثماره، وهو حق لا يمنح إلى الأفراد من المواطنين.

كانت الشركات التجارية التي ظهرت أولاً، مثل شركة الهند الشرقية وشركة خليج هدسون، تمثل مثل هذه الشركات، كما أن بعض المستعمرات الأميركية كانت هي بذاتها تؤسس على أساس أنها شركات، أي مجموعات من المستثمرين الذين منحوا سلطات احتكارية على أراضٍ وعلى صناعات.

نتيجة لذلك اكتسبت الشركات قوة هائلة وأصبحت قادرة على التأثير في السياسة التجارية. على سبيل المثال، تمكن البرلمان البريطاني في القرن الثامن عشر، وكان مؤلفاً حينذاك من ملاك أراضي وتجار وصناعيين، من تمرير قوانين تتطلب مرور جميع البضائع القادمة أو الذاهبة إلى المستعمرات عبر بريطانيا، وشحنها على سفن بريطانية يقودها بحارة بريطانيون. إضافة إلى ذلك، تم منع سكان المستعمرات من إنتاج قبعاتهم وأغطية رؤوسهم وأية بضائع مصنعة من الصوف أو من الحديد.

إلا أن تعليق نفوذ الشركات سرعان ما بدأ يتطور بعد إنشائها. حتى فيلسوف القرن الثامن عشر، الاقتصادي آدم سميث، أدان الشركات في كتابه «ثروة الأمم»، وقد ادعى أن الشركات تعمل على التهرب من قوانين السوق عبر المبالغة في الأسعار والسيطرة على التجارة. وقد شارك سكان المستعمرات الأميركيون آدم سميث شكوكه في الشركات، وقيدت دساتير الشركات لعدد محدد من السنين بحيث كان يتم إلغاء الشركة إذا لم يجدد دستورها. ولكن المحاكم الأميركية عادت تدريجياً وألغت القيود على عمليات الشركات وشكل قانون الحرب الأهلية الأميركية نقطة تحول. فقد عملت الشركات على استخدام أرباحها الضخمة التي حققتها من الحرب، إلى جانب استغلال الفوضى السياسية والفساد، من أجل شراء تشريعات منحتها كميات هائلة من الأراضي والأموال، تم استخدام معظمها في بناء سكك الحديد. وقد شاهد أبراهام لنكولن ما يحدث (كورتن 1995:ص58) وكتب قبل موته الملاحظة التالية:

> لقد تم تتويج الشركات.. وسيلي ذلك عصر من الفساد في المستويات العليا وستسعى قوة المال إلى إطالة عمر هذا الحكم عبر اللعب على آراء الناس وتحيزاتهم، إلى أن تتراكم الثروة في أيدي القلة ويتم تدمير الجمهورية.

تدريجياً سيطرت الشركات على تشريعات الدولة، مثل تلك التشريعات التي صدرت في ديلاوير ونيوجيرسي، بالضغط أو بدفع الأموال، والتي منحت دساتير الشركات ديمومة كاملة، وخففت من تعرض مدرائها وأصحابها للمساءلات القانونية، وأعطتها حق العمل بأية طريقة لم يمنعها القانون بشكل محدد. على سبيل المثال، خففت المحاكم من مسؤولية الشركات أمام الحوادث التي تقع للعمال، وهذا الأمر يعد تطوراً خطيراً في القرن التاسع عشر عندما حصدت الحوادث المميتة ما بين عامي 1888 و1908 أرواح 700 ألف عامل، أي بمتوسط يقارب المئة يومياً. كذلك منعت تشريعات

وقوانين أخرى الدولة من تحديد حد أدنى للأجور وتحديد عدد ساعات العمل للفرد، إضافة إلى وضع متطلبات بالحد الأدنى لأعمار العاملين. إلا أن حكم المحكمة العليا الصادر في 1886، من قِبَل قاضٍ فرد، هيئ المسرح بشكل مثير للجدل أمام تطور شامل لثقافة الرأسمالية. فقد أصدرت المحكمة حكماً يتيح للشركات استخدام نفوذها الاقتصادي بطريقة لم تكن معهودة أبداً من قبل.

بناءً على التعديل الرابع عشر، الذي أضيف إلى الدستور في 1868 بهدف حماية حقوق العبيد المحررين، أصدرت المحكمة حكماً باعتبار الشركة الخاصة شخصاً طبيعياً في ظل الدستور الأميركي، وبالتالي تمتلك الحقوق والحماية المقدمة إلى الأشخاص بموجب قانون الحقوق، بما فيها الحق في حرية الكلام (هارتمان 2002). وهكذا، منحت الشركات الحقوق نفسها التي تسمح بالتأثير على الحكومات لتحقيق مصلحتها الشخصية تماماً مثل الفرد العادي، مما مهّد الطريق أمام الشركات لاستخدام ثرواتها في الهيمنة على الفكر والخطاب العام. فالنقاشات التي دارت في الولايات المتحدة في تسعينات القرن العشرين حول إصلاح حملات التمويل، التي تتيح للشركات التبرع بملايين الدولارات للمرشحين السياسيين بسبب هذا الحكم، على الرغم من أنه نادراً ما يتم الإشارة إلى هذا الحكم، هذا إذا كان قد ذكر أبداً. وهكذا أصبحت الشركات مثلها مثل الأفراد حرة في العمل كمجموعات ضغط من أجل إصدار التشريعات، وفي استخدام الإعلام الجماهيري وإقامة المؤسسات التعليمية مثل المدارس التجارية التي أوجدها رؤساء الشركات في أوائل القرن العشرين، إضافة إلى إنشاء المنظمات الخيرية من أجل إقناع الجمهور بنيّاتهم النبيلة وبناء صورة عامة يعتقدون أنها تعمل لمصلحتهم. كل هذا في سبيل إعلاء «حرية التعبير».

وبالطبع، استخدمت الشركات هذه القوة التي حصلت عليها من أجل خلق الظروف التي تتيح لها الحصول على المزيد من الأموال، ولكنها بالمعنى الأشمل استخدمت هذا النفوذ لتحديد إيديولوجية أو أخلاقية حضارة الرأسمالية الناشئة، وهي إيديولوجية اقتصادية وثقافية يطلق عليها أسماء مثل الكلاسيكية الجديد أو الليبرالية الجديدة أو الاقتصاد التحرري أو رأسمالية السوق أو تحرر الأسواق. وتجد تأييدها في

المجتمع بشكل رئيسي من فئات ثلاث من الناطقين باسمها ومنهم الاقتصاديون العقلانيون، والذين يؤمنون بالسوق الحر والمنتمون إلى طبقة الشركات، وقد أوجد تأييدهم لهذه المبادئ ما أطلق عليه ديفيد كورتن اسم «حرية الشركات»، وهي مبادئ تضع حقوق وحريات الشركات فوق حقوق وحريات الأفراد – أي أن الشركة موجود ككيان مستقل له منطقه وقوانينه. وتشمل بعض مبادئ وفرضيات هذه الإيديولوجية:

1. إن التنمية الاقتصادية المستدامة، كما تقاس عبر الناتج القومي الإجمالي، هي الطريق للتقدم البشري.
2. الأسواق الحرة التي لا تخضع لقيود من الحكومات، تؤدي بشكل عام إلى أفضل الطرق للتخصيص الاجتماعي للموارد وأكثر فعالية.
3. العولمة الاقتصادية، التي تتحقق عبر إزالة الحواجز أمام التدفق الحر للبضائع والأموال في كل مكان من العالم، تحفز المنافسة وترفع من الفعالية الاقتصادية وتخلق الوظائف وتخفض الأسعار أمام المستهلكين وتزيد من خيارات الاستهلاك وترفع من درجة النمو الاقتصادي، وهي بشكل عام تحمل فائدة للجميع.
4. الخصخصة، التي تنقل الموجودات والوظائف من الحكومة إلى القطاع الخاص، تحسن من الفعالية.
5. المسؤولية الأساسية للحكومة هي توفير البنية التحتية الضرورية لتقدم التجارة، وتطبيق حكم القانون فيما يتعلق بحقوق الملكية والاتفاقيات.

إلا أن ما تخفيه هذه المبادئ، على حد قول كورتن، وجود عدد من الفرضيات المثيرة للجدل، أولها، فرضية أن البشر تحركهم مصلحتهم الذاتية التي يعبّر عنها بالسعي وراء الربح المالي، أو أن الناس بطبيعتهم يتبعون جشعهم. وثانيها، فرضية أن العمل الذي يأتي بأكبر العائدات المالية على الفرد أو الشركة هو العمل الأكثر نفعاً للمجتمع، أو أن دافع الاستحواذ على الأشياء هو أكثر ما يعبر عن معنى أن تكون إنساناً. والفرضية الثالثة تقول بأن السلوك التنافسي هو أكثر عقلانية بالنسبة للفرد أو الشركة من السلوك التعاوني، وبالتالي فإن المجتمعات ينبغي أن تُبنى حول الدافع التنافسي، وأن السعي الحثيث وراء الجشع والاستحواذ يؤدي إلى نتائج اجتماعية مثلى. وأخيراً، فرضية أن التقدم الإنساني يقاس بشكل أفضل عبر تحقيق زيادة في قيمة ما يستهلكه المجتمع، كما أن استمرارية

ارتفاع مستويات إنفاق المستهلكين يعمل على تقدم ومنفعة المجتمع عبر التحفيز نحو المزيد من الدخل والإنتاج، أو أن من الأفضل لمصلحة المجتمعات الإنسانية تشجيع وتكريم ومكافأة القيم المذكورة أعلاه.

على الرغم من أن تحررية الشركات حملت معها نواقصها وسلبياتها، من وجهة نظر التنمية الاقتصادية الشاملة، إلا أن قلة من الناس يمكنها المجادلة ضد نجاحها على الصعيد العالمي. فقد ارتفع الإنتاج العالمي من 6.7 تريليون دولار في 1950 إلى أكثر من 41.6 تريلليون في 1998. كما شهدت التنمية الاقتصادية، في كل عقد من عقود النصف الثاني من القرن العشرين، إنتاجاً اقتصادياً أعظم من ما أُنتج خلال التاريخ الإنساني برمته حتى 1950. فقد ارتفعت التجارة العالمية من صادرات إجمالية بقيمة 308 بليون في 1950 إلى 5.4 تريلليون في 1998. وفي 1950، كانت الصادرات العالمية تشكل 5٪ فقط من مجمل الدخل القومي العالمي، ولكنها مع حلول 1998 وصلت إلى 13٪ (فرنش 2000:ص5).

لكن، كانت ما تزال هناك بعض المشاكل التي تواجه التاجر المغامر في أوائل القرن العشرين، فمع وصول الشركات إلى السلطة في أعوام التسعينات والثلاثينات من القرن العشرين، كان الزعماء السياسيون وأرباب التجارة يعون تماماً أن الشركات لن تستطيع لوحدها تأمين مسيرة سلسلة للاقتصاد العالمي. وقد ظهر ذلك جلياً في الركود الاقتصادي العالمي الذي ضرب العالم في ثلاثينات القرن العشرين وفي الاضطرابات الاقتصادية التي أحدثتها الحرب العالمية الثانية. فكون كل دولة تملك عملتها النقدية الخاصة، وكون هذه العملة عرضة للارتفاع والانخفاض في قيمتها وفقاً لقيم الدول الأخرى، أدى إلى خلق العوائق أمام التجارة، حيث عملت قوانين الاستيراد والتصدير والقوانين الجمركية على إعاقة التدفق الحر للبضائع ورؤوس الأموال.

ولعل ما كان أهم من ذلك هو وجود مشكلة في دفع إيديولوجية الشركات التحررية وثقافة الرأسمالية بشكل عام نحو الدول في الخارج، وخاصة أمام التحدي الذي مثلته الاشتراكية والمطالب المتزايدة للدول المستعمرة بالاستقلال. وكان الحل المقترح لهذه المشاكل سينبثق عن اجتماع عقد في 1944 في منتجع فندق نيوهامبشاير.

بريتون وودز (غابات بريتون) والديون العالمية

في 1944، دعا الرئيس فرانكلين. دي. روزفلت الرؤساء الماليين في حكومات 44 دولة للاجتماع في فندق ماونت واشنطن في بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير. هنا، ومن وجهة نظرك كتاجر مغامر، كان هذا الاجتماع يعتبر أحد أكثر الأحداث عمقاً في القرن العشرين. فقد كان الاجتماع يدعو ظاهرياً إلى إعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب، وإلى وضع أجندة اقتصادية دولية للنصف الأخير من القرن العشرين. وقد خرج الاجتماع بخطة إقامة البنك الدولي للإصلاح والتنمية، أي ما هو معروف بالبنك الدولي اليوم، وصندوق النقد الدولي لضبط تبادل العملات، إضافة إلى وضع إطار لمنظمة تجارة عالمية، والذي بدوره سيقود إلى إنشاء الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الفات) في 1948، وذلك لتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء في الاتفاقية. ورغم أن الاتفاقية الأخيرة لم تكن بالشمولية التي كان يرغب بعض التجار في الوصول إليها إلا أن مجالها توسع في يناير/ كانون الثاني عام 1995 مع تأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO). يظهر الجدول 3.1 مهمات هذه المؤسسات.

أقام صندوق النقد الدولي اتفاقيات مع الدول الرئيسية في العالم للسماح بتبادل عملاتها مع العملات الأخرى بأقل قيود ممكنة، وإبلاغ مندوبيه عن أية تغييرات قد تطرأ على السياسات المالية والنقدية، وتعديل هذه السياسات لتتوافق مع الدول الأخرى الأعضاء، ما أمكن. على سبيل المثال، إذا وجدت إحدى الدول الأعضاء أنها تستورد البضائع بنسبة أعلى مما تصدرها دون أن يكون لديها المال الكافي لتعويض هذا الفرق فإن صندوق النقد الدولي يهيئ لها ترتيب قرض قصير الأمد (دريسكول 1992: ص5).

أما البنك الدولي فقد تم إنشاءه لتمويل إعادة إعمار أوروبا بعد الدمار الذي لحقها في الحرب العالمية الثانية، ولكن الدول الأوروبية الوحيدة التي تلقت قرضاً كانت هولندا، والتي كانت في ذلك الوقت منشغلة بقمع التمرد في مستعمراتها الوقعة جنوب شرق آسيا. بعد ذلك بدأ البنك الدولي بتركيز انتباهه على الدول الخارجية، وإقراضها الأموال من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية فيها، محققاً نتائج مختلطة كما سنرى.

كما عملت الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة كمنتدى للدول المشاركة من أجل مناقشة السياسة التجارية. وكان الهدف من هذه الاتفاقية إنشاء هيئة متعددة الأطراف تملك سلطة تنظيم وتطوير التجارة الحرة بين الأمم. إلا أنه وبسبب معارضة

المشرِّعين والمسؤولين الحكوميين في العديد من البلدان، خاصة في الولايات المتحدة لفكرة وجود هيئة تجارة دولية تملك القوة لفرض السياسات التجارية على الحكومات، لم يتم إنشاء مثل هذه الهيئة حتى الأول من يناير/كانون الثاني 1995 عندما أنشئت منظمة التجارة العالمية. وهذه الهيئة تستطيع في جوهر عملها التفاعل مع ادعاءات الدول الأعضاء حول قيام دول أخرى بتطبيق سياسات تجارية غير عادلة تضر بالتجارة في هذه الدول (انظر لو 1993:ص42). على سبيل المثال، في 1989، فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على استيراد لحوم العجل التي تحقن بهرمونات نمو بقرية. وكانت هذه الهرمونات تُصنَّع في الولايات المتحدة من قِبَل شركة مونسانتو، وتستخدم لتقوية إنتاج الحليب لدى الأبقار. وقد تمت الموافقة على استخدام الهرمون في 1993 من قِبَل إدارة الغذاء والدواء الأميركية. ولكن جماعات المصالح الهامة استمرت في الدفع بقرار المنع لأن الهرمون يزيد التهابات الضرع لدى الأبقار ويتطلب استخدام كميات أكبر من المضادات الحيوية في الأبقار، وهي مضادات تنتهي في نهاية الأمر داخل الحليب. وقد ربط بعض العلماء بين استخدام هذا الهرمون وبين تطور مرض السرطان (نشرة BGH 2000).

ورداً على ذلك، ادعت الولايات المتحدة نيابة عن شركة مونسانتو أمام منظمة التجارة العالمية بأن الحظر يعتبر عائقاً غير عادل أمام تصدير لحوم الأبقار الأميركية. وقد حكمت المنظمة لصالح الولايات المتحدة، وسمحت للولايات المتحدة بفرض تعرفة جمركية تصل إلى 100٪ على قيمة 116.8 مليون دولار من البضائع الأوروبية، مثل عصائر الفواكه والخردل ولحم الخنزير والكمأء وجبنة الروكفورت. وهكذا نرى أن باستطاعة منظمة التجارة العالمية أن تحكم بأن قوانين الغذاء والبيئة والعمل في أي دولة تشكل عائقاً غير منصف أمام التجارة، كما أن باستطاعتها معاقبة الدولة التي لا ترفع هذه القوانين (انظر فرنش 2000).

شكل العام 1994 مرور خمسين عاماً على صدور قوانين بريتون وودز، مما حفز على القيام بمراجعة عالمية لنجاحات هذه القوانين وفشلها. بشكل عام، لم تأتِ المراجعات لصالح هذه القوانين، وأدى هذا كما سنرى لاحقاً في الفصل 13 إلى انطلاق احتجاجات وتظاهرات واسعة ضد البنك الدولي، وضد صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة

العالمية. حتى التقييم الذاتي الذي أجراه البنك الدولي لأدائه جاء ناقداً بشكل واسع، إذ إنه وعلى الرغم من تقديم قروض تقارب قيمتها ربع تريلليون دولار إلى الدول الخارجية فقد ظل بليون إنسان في العالم يعانون من فقر يائس، كما تضاعفت الهوة في الثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة خلال الثلاثين سنة الماضية، وأصبحت أغنى 20٪ من دول العالم تستهلك من البضائع 150 ضعف ما تستهلكه أفقر 20٪ من دول العالم الأخرى (الأمم المتحدة 1993:ص111).

وقد شكل تراكم الديون على الدول الفقيرة أحد أهم تأثيرات اجتماع بريتون وودز، حتى أن البعض اعتبر أزمة الديون أفدح أزمة تواجه العالم. ورغم أن أسباب حدوثها وتأثيراتها المحتملة على حياة كل إنسان تعتبر مسائل معقدة، إلا أن من الضروري أن يتم فهمها. وهذا التراكم للديون على الدول الفقيرة هو من أهم عناصر المشاكل العالمية التي سنعمل على استكشافها، بما فيها الفقر والجوع والتدهور البيئي وانتشار الأمراض والقلاقل السياسية.

كانت هناك ثلاثة أشياء هامة، أسهمت، بشكل خاص، في خلق أزمة الديون، هي: التغييرات التي حصلت في الثلث الأخير من القرن العشرين في معنى المال، وكميات الأموال التي أقرضها البنك الدولي وباقي مؤسسات الإقراض إلى الدول الفقيرة، وطفرة النفط في أوائل سبعينات القرن العشرين، والضغط على المؤسسات المالية لاستثمار تلك النقود.

جدول 3.1: مؤسسات بريتون وودز

المؤسسة أو الهيئة	المهمة
صندوق النقد الدولي	توفير التمويل للدول من أجل تلبية حاجاتها المالية القصيرة الأمد ومن أجل تثبيت تبادل العملات بين الدول.
البنك العالمي للإصلاح والتنمية (البنك الدولي)	إعطاء القروض لمختلف المشاريع التنموية.
الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة.	تأمين التجارة الحرة للبضائع بين الدول.

تشكل النقود، وكما ذكرنا سابقاً، بؤرة الرأسمالية، فمن خلالها تعيّن قيم الأشياء والسلوكيات وحتى الناس. ولعل حقيقة كون مادة واحدة، بمختلف كمياتها تمثل قيمة أية مادة أو خدمة أخرى، من المشروب الغازي إلى غابة بأكملها، تعتبر أحد أهم النواحي الرائعة في حياتنا، ولكنها نواح لا تخلو من المشاكل. فقد شكلت حقيقة كون دول مختلفة تملك عملات مختلفة يمكن أن تهبط أو ترتفع في قيمتها بمواجهة البضائع التي يمكن شرائها، دائماً عوائقاً أمام التجارة الخارجية الحرة وأمام اندماج الاقتصاد العالمي. كذلك، ظلت النزاعات تنشأ دائماً حول كيفية قياس قيمة الأموال بحد ذاتها. فتاريخياً، ارتبطت النقود بمعدن محدد ذات قيمة، هو الذهب بشكل عام، لهذا كان بالإمكان دائماً وفي أي بلد من البلدان استرداد النقود مقابل كمية محددة من الذهب، رغم تعرض هذه الكمية للتغيير وفقاً لقيم عملة ذلك البلد.

ورغم أن الاجتماع في بريتون وودز لم يؤدي إلى تأسيس عملة عالمية، إلا أن الدول وافقت على تبديل عملاتها بالدولار الأمريكي ضمن معدل ثابت. وعملت الولايات المتحدة على ضمان تبديل الأموال بالذهب المخزن في فورت نوكس بقيمة خمسة وثلاثين دولاراً لكل أونصة. ولكن الولايات المتحدة، ونتيجة لحرب فيتنام في ستينات القرن العشرين والإنفاق المفرط على الصحة والتعليم ومشاريع المعونة، وجدت نفسها تصدر دولارات فاقت بكثير مخزونها من الذهب فيما ظلت تضمن جميع النقود في العالم، وقد أدى ذلك إلى أن تعلن الولايات المتحدة بأنها لم تعد تسترد الدولارات مقابل الذهب، وقد نتج عن ذلك انفصال الدولار الأميركي تماماً وكذلك جميع العملات في العالم عن أي شيء ذي قيمة فيما عدا توقع أن يتقبل الناس الدولار مقابل أشياء ذات قيمة، وبهذا أصبحت النقود وبكل بساطة شيئاً غير مضمون.

وهكذا أصبحت النقود موجودة بكثرة بسبب عدم اضطرار البلدان إلى امتلاك كمية محددة من الذهب مقابل صك العملة. كيف حدث هذا وما هو تأثيره على حياتنا؟ هذا السؤال يحتاج إلى بعض التفسير.

غالباً ما نفترض بأن الحكومات توجد النقود عبر صكها أو طباعتها. في الحقيقة، عندما كانت النقود مرتبطة بالذهب، كانت هناك حدود للكمية التي يمكننا طباعتها،

ولكن مع رفع هذه القيود، أصبحت النقود الآن تخلق عبر البنوك ومؤسسات الإقراض على شكل ديون. كذلك نحن نفترض عموماً بأن الأموال التي تقرضها البنوك هي أموال مودعة من قِبَل آخرين، لكن الحال ليس هكذا، لأن جزء بسيط من المال المقرض يحتاج لأن يكون على شكل ودائع. وفي الواقع، هو أنه كلما قامت البنوك بإقراض المال، أو كلما تم شراء سلعة أو خدمة بالدين، فإنه يتم خلق المال. ولا يوجد في واقع الأمر حدود لكمية النقود التي يمكن للمؤسسات المالية خلقها أو إيجادها؛ كذلك تخلق فوائد القروض نقوداً أخرى، ويطلق علماء الاقتصاد على هذه الظاهرة اسم نقود الدين (روبوثام 1998 :ص5) أو النقود الائتمانية (غوتمان 1944).

ويوفِّر الدين خدمة هامة لثقافة الرأسمالية عدا أنه يسمح للناس بشراء الأشياء بنقود لا يملكونها. وبذلك يدير عجلة النمو الاقتصادي ويدفع الناس للعمل من أجل تسديد الديون. كذلك يثير حاجة أكبر للنمو الاقتصادي من أجل المحافظة على معدلات الفوائد أو عوائد الاستثمارات. ويعني ذلك أيضاً وجود أموالاً أكثر ينبغي إقراضها أو استثمارها، ويذهب جزء كبير منها إلى الدول الفقيرة. وقد شكل هذا نعمة للأفراد المقرضين وللدول الفقيرة الساعية لتنمية اقتصادها. وكانت المشكلة هنا أن الفائدة على معظم الديون كانت عرضة للتعديل أي أنها تهبط وترتفع بناءً على الظروف الاقتصادية، كما أن الديون أخذت تتراكم إلى حد تجاوز قدرة الدول على التسديد.

أما العنصر الثاني الذي أدى إلى ظهور أزمة الدَّيْن فقد تمثل في عمليات البنك الدولي. فهذا البنك كان بذاته يعاني من مشكلة، إذ أن الدول الأوروبية التي أنشئ البنك لمساعدتها على إعادة البناء، لم تكن بحاجة للمساعدة. وهكذا مع افتقار الطلب على خدماته، ماذا كان عليه أن يفعل لكي يضمن بقائه واستمراريته؟ وجد البنك الحل في إقراض الأموال للدول الفقيرة من أجل النهوض باقتصادياتها. وكانت الخطة تشمل مساعدة هذه الدول على التحول إلى دول صناعية عبر تمويل مشاريع كهرومائية واسعة، وطرق ومجمعات صناعية. كذلك، كلما كان المشروع أكبر كلما استطاع البنك أن يقرض أكثر. وهكذا تدفقت الأموال وبشكل مفاجئ في خمسينات وستينات القرن العشرين على الهند والمكسيك والبرازيل وإندونيسيا، وهي أكبر الدول المقترضة من البنك. وقام البنك

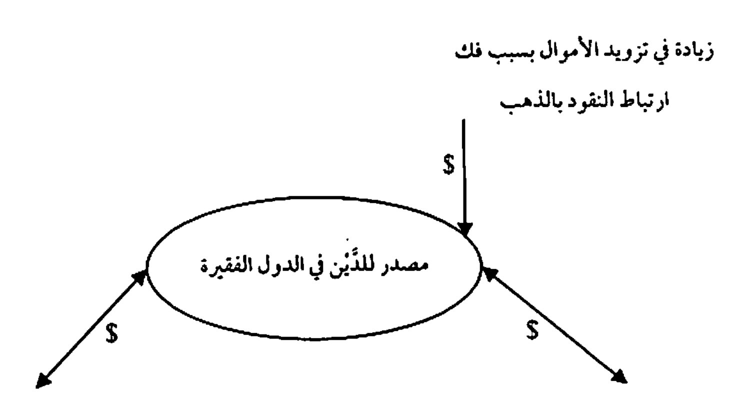
منذ 1950 وحتى 1970 بإقراض 953 مليون دولار. وهنا علينا أن لا نتجاهل حقيقة أن هذه القروض قد أفادت أيضاً الدول الغنية والتي قامت بتزويد الشركات المقاولة للبناء بالمهندسين والمعدات والمستشارين من أجل تطوير المشاريع.

ولكن نجاح البنك الدولي في إقراض المال خلق مشكلة أخرى أطلق عليها الاقتصاديون اسم «التحويلات السلبية التامة»، فقد أخذت الدول المقترضة بمجموعها تدفع فيما بعد أموالاً إلى البنك أكثر مما اقترضت منه. أي بمعنى آخر، أصبحت الدول الفقيرة تدفع للدول الغنية أموالاً أكثر مما كانت تتلقى منها. وبعيداً عن عواقب ذلك الأمر على الدول الفقيرة، كاد أن يؤدي ذلك إلى أن يفقد البنك عمله فقد أصبحت مهمته الوحيدة جمع الأموال التي أقرضها. هذه المشكلة لم تكن لتظهر لدى البنوك العادية لأن هذه البنوك سرعان ما كانت تجد زبائن جدد، ولكن البنك الدولي لا يملك إلا عدداً محدوداً من الزبائن لكي يقرضهم. والآن ماذا عليه أن يفعل؟ كان حل البنك هو المزيد من الإقراض. وكان السبب في وصول البنك إلى ما هو عليه اليوم شخص يدعى روبرت ماكنمارا وهو المدير السابق لشركة فورد للسيارات ووزير الدفاع خلال حكم إدارة جون. ف. كينيدي وليندون. ب. جونسون، فقد زادت القروض التي منحها البنك خلال فترة تولي هذا الشخص لإدارته ما بين عامي 1968 و 1981 من 953 مليون إلى 12.4 بليون دولار، كما زاد عدد موظفي البنك من 1,574 إلى 5,201. وكانت النتيجة أن وقعت العديد من الدول الفقيرة تحت عبء الديون، إضافة إلى مشاكل أخرى أيضاً.

وجاء المصدر الثالث لأزمة الديون من الطفرة النفطية التي حصلت في أوائل سبعينات القرن العشرين. فقد حقق منتجو النفط في تلك الفترة أرباحاً هائلة سميت «البترو دولارات». وكانت المشكلة هي أن هذه الأموال بحاجة لأن تستثمر خاصة من قِبَل البنوك التي أودعت بها والتي كان مودعوها يتوقعون منها دفعات فوائد. ولكن البنوك وباقي المؤسسات الاستثمارية كانت تعاني من مشكلة العثور على مستثمرين، ووجدت من بين الحلول لهذه المشكلة أن تقوم بالمزيد من الإقراض للدول الفقيرة. ويوضح الشكل 3.2 مصدر «أزمة الديون».

وهكذا مع نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين كانت الدول الفقيرة قد اقترضت كميات هائلة من الأموال، وكان هذا الحقن بالأموال يعطي مفعولاً جيداً إلى أن أخذت السياسات المالية في الدول الغنية تتسبب في انهيار اقتصادي. فمع معاناة اقتصاديات الدول الغنية من الركود نتيجة ارتفاع أسعار النفط في سبعينات القرن العشرين ردت هذه الدول برفع معدلات الفوائد، وهنا وجدت الدول المقترضة مثل البرازيل والمكسيك وإندونسيا التي اقترضت كميات هائلة من النقود، بأسعار فائدة قابلة للتعديل بدلاً من أسعار ثابتة، بأنه لم يعد بإمكانها تسديد ما اقترضت من أموال، حتى أن بعض الدول لم تعد تستطيع دفع فوائد القروض. كذلك انخفض الطلب في الدول الغنية على البضائع القادمة من الدول الفقيرة نتيجة الركود الاقتصادي مما فاقم من تدهور اقتصاديات الدول الفقيرة.

ويبدو ذلك بشكل عام أن مثل هذه المشكلة لن تؤثر كثيراً على أشخاص مثلي ومثلك أو على فلاح مكسيكي أو حرفي إفريقي أو تاجر صغير في إندونيسيا. ولكن الحقيقة هي أن التأثير كان هائلاً وقد أظهر كيف أن المشاكل العالمية مرتبطة بشكل وثيق مع التاجر المغامر في عصرنا الحديث. وقد قُدِّر أن كمية الأموال التي استدانتها الدول الفقيرة ارتفعت من 100 بليون في 1971 إلى 600 بليون بحلول 1981 (كوفيلد 1996: ص134) ولم تحل المشاكل:



الشكل 3.2: مصدر أزمة الديون العالمية

فقد ارتفع مجموع الديون على الدول الفقيرة ليصل في 1998 إلى أكثر من 2 تريلليون دولار. ويظهر الجدول 3.2 الزيادات التي طرأت على الديون الخارجية لعدد من الدول إضافة إلى نسبة الناتج القومي الإجمالي التي تمثلها الديون.

على سبيل المثال، ارتفع الدَّيْن الخارجي على الفلبين من 17 بليون في 1980 إلى أكثر من 55 بليون في 2001، بينما ارتفعت ديون إندونيسيا من 20 بليون في 1980 إلى 131 بليون في 2001، أو ما يشكل 93٪ من ناتجها القومي الإجمالي.

لم يكتفي الدَّيْن بخلق المشاكل للدول المقترضة بل أوجد مشكلة كبرى أيضاً للمؤسسات المالية المقرضة وللمستثمرين. هناك نكتة قديمة تقول أنه عندما لا يستطيع فرد أن يدفع ديونه للبنوك فهو في ورطة، ولكن عندما يكون المقترض دولة أو شركة كبرى ولا يستطيع دفع الدَّيْن للبنك فإن البنك عندئذ في ورطة. هذه النكتة تختصر تماماً الأزمة التي أوجدتها أزمة الديون بالنسبة للمؤسسات المقرضة الخاصة وللبنك الدولي.

وقد تجاوب البنك الدولي كما تجاوب صندوق النقد الدولي مع أزمة الديون بأن حاولا إعادة جدولة الدفعات، أو تقديم قروض قصيرة للأمد للدول المدينة من أجل حل أزماتها المالية. ولكن لكي تتأهل أية دولة مقترضة لجدولة ديونها كان على حكوماتها أن تغير من سياساتها المالية نحو تحسين ميزان مدفوعاتها، أي أن عليها أن تحاول إدخال المزيد من المال وتخفيف النفقات، ولكن كيف تفعل ذلك؟ هناك طرق عدة، جميعها تنطوي على مشاكل. على سبيل المثال، كان على الحكومات أن تعد بتحسين تحصيلاتها الضريبية، وبيع ممتلكاتها الحكومية، وزيادة الدخل عبر زيادة التصدير، وتخفيف الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية مثل برامج الرفاه والصحة والتعليم، كما كان عليها أن تعد بالتوقف عن طبع المزيد من النقود وأن تتخذ الخطوات لتخفيض قيمة عملتها بحيث تصبح بضائعها رخيصة بالنسبة للمستهلكين في الخارج ولكن أكثر كلفة على مواطنيها في الداخل.

ورغم أن مثل هذه الإجراءات نادراً ما كانت تجد تقبلاً من المواطنين، إلا أن الحكومات نادراً أيضاً ما كانت ترفض مطالب صندوق النقد الدولي من أجل تطبيقها، لأنها لم تكن تخشى توقف مؤسسات مثل البنك الدولي والشركات القابضة على رؤوس

جدول 3.2: الديون الخارجية لعدد من الدول المختارة للأعوام 1980، 1994، 2001

البلد	مجموع الدَّيْن الخارجي مليون دولار			مجموع الدَّيْن الخارجي نسبة إلى الناتج الإجمالي القومي ٪ من الناتج القومي الإجمالي		
	1980	1994	2001	1980	1994	2001
بنغلادش	4.327	16.569	9.700	33.4	63.4	20.6
برازيل	72.920	151.104	237.600	31.8	31.8	46.6
الصين	4.554	100.536	164.100	2.2	19.3	13.6
إكوادور	5.997	14.955	14.500	53.8	96.6	69.0
مصر	19.131	33.358	25.100	89.2	78.3	25.5
الهند	20.582	95.990	67.800	11.9	34.2	14.1
إندونيسيا	20.944	96.500	131.400	28.0	94.7	93.0
المكسيك	57.278	128.302	172.900	30.5	35.2	27.7
نيجيريا	8.921	33.485	30.900	10.1	102.5	72.3
باكستان	9.930	29.579	25.500	42.4	56.6	43.5
بيرو	9.386	22.623	28.100	47.6	46.2	51.8
الفلبين	17.417	39.302	55.300	53.7	59.7	77.5
الفيدرالية الروسية	4.447	94.232	146.700	-	25.4	47.3
تنزانيا	2.616	7.441	1.300	-	229.5	14.0

الأموال كالبنوك وغيرها، إقراضها على المدى القصير فحسب، بل كانت تخشى أيضاً أن لا توفر لها هذه المؤسسات أي تمويل. هناك ضغوط على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كي يسامحا 41 دولة فقيرة في العالم، أو يخفضا من ديونها، لأن دفع فائدة هذه الديون فقط تفرض على هذه الدول القيام بإجراءات اقتصادية وبيئية وتنفيذ سياسات اجتماعية مدمرة. (أنظر جوبيلي).

أولاً: يعني الدَّيْن أن على الدول أن تفعل ما تستطيع لتخفيض النفقات الحكومية وزيادة الدخل وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويعني تخفيض النفقات، قطع البرامج الصحية والتعليمية والاجتماعية. ففي زامبيا، أنفقت الحكومة ما بين عامي 1990 و1993 على خدمة الديون 34 ضعف ما أنفقته على التعليم (1.3 بليون مقابل 37 مليون)، ومنذ ذلك الحين، تقلصت النفقات على التعليم. ووفق تقديرات الأمم المتحدة،

فإنه لو تم إعفاء الدول الغارقة في الديون أو إراحتها من الدَّيْن ما بين عامي 1997 و2000 لتمكنت هذه الدول من إنقاذ حياة 21 مليون طفل، ولقدمت التعليم الأساسي لتسعين مليون فتاة وامرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997). إلا أن صندوق النقد الدولي أصرّ حديثاً على أن تقوم الدولة المدينة بفرض رسوم استخدام على الخدمات الصحية والتعليم. وقد أدى فرض مثل هذه الرسوم في تلك الدول إلى تراجع الزيارات للعيادات الصحية والحضور إلى المدارس، خاصة بين النساء، تراجعاً جذرياً.

ثانياً: كانت تأثيرات الديون على الموارد البيئية، مدمرة أيضاً. فمن أجل زيادة مداخيلها كان على الدول أن تصدر البضائع والموارد. ولكن نتيجة كون معظم الدول المدينة، خاصة تلك الواقعة جنوب الصحراء الإفريقية، لا تملك قدرات تصنيعية، فقد كان عليها أن تصدر المواد الخام كالمعادن والأخشاب، وقد تطلب هذا تفريغ ما كان موجوداً من التشريعات البيئية من مضمونها. ولكن لأن العديد من الدول بما فيها الدول الغنية كانت مدينة، فقد كان على كل منها أن تتبنى الإستراتيجية التصديرية نفسها. وهكذا بينما كانت كل دولة تحاول تصدير بضائع أكثر وأكثر من أجل رفع مداخيلها ودفع ديونها المتراكمة، كانت المنافسة وإغراق الأسواق بالبضائع والموارد تدفع الأسعار إلى الهبوط وتخفض قيمة العائد الذي يمكن تحقيقه منها، وتدمر في الوقت نفسه الموارد البشرية والطبيعية (انظر روبوثام 1998:ص89).

ثالثاً: كان هناك سؤالاً مطروحاً هو: أين ذهبت الأموال التي تم إقراضها إلى تلك الدول الفقيرة؟ لأن هروب رأس المال (الأموال الخارجة من الدول الفقيرة) ازداد بشكل كبير خلال فترة تزايد الديون، فقد ساد الرأي بأن القروض وجدت طريقها إلى الخارج عن طريق النخب الحاكمة في تلك الدول وأعيد استثمارها في الدول الغنية. على سبيل المثال، بينما كان صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية يقرضون البلايين لإعادة إنعاش الاقتصاد الروسي بعد سقوط الشيوعية، خرجت من روسيا مبالغ تصل إلى 140 بليون دولار، أي بمعدل 2 بليون شهرياً، خلال السنوات الست الأولى من إصلاحات السوق. يقدر البنك الدولي أن رؤوس الأموال المهربة من أميركا اللاتينية إلى الخارج ما بين عامي 1976 و 1984 وصلت إلى حجم الديون الخارجية بكاملها

(كوفيلد 1996 :ص132). فقد بلغت رؤوس الأموال الخارجة من المكسيك لوحدها ما بين عامي 1974 و1982 ما يقارب 35 بليون دولار، تم استثمارها في كل شيء بدءاً من المجمعات السكنية الكبيرة إلى صفقات السيارات.

وقد أثارت المشكلة روح النكتة لدى أحد أعضاء هيئة الاحتياط الفيدرالي الأميركي (المصرف المركزي) حين قال: من الذي يقول أن أميركا اللاتينية لا تملك موجودات أو أصول مالية؟ إنها تملك ولكن المشكلة أن ما تملكه موجود في ميامي (كوفيلد 1996 :ص133).

هناك شيء ينبغي أن نضيفه هنا وهو أنك كتاجر مغامر تحتاج لمعرفة العلاقة بين ما يسمى بأزمة الدَّيْن وبين الدولار الأمريكي. فمن بين جميع الدول في العالم، كانت الولايات المتحدة في 2003 تعتبر أكثر دولة مدينة في العالم، إذ بلغ حجم دَيْنها 2.3 تريلليون دولار، أو ما يقارب 5000 دولار على كل رجل وامرأة وطفل فيها. وقد جاء جزء كبير من هذا الدَّيْن نتيجة كون المستهلكين في الولايات المتحدة يشترون من الدول الأخرى أكثر ما يشتريه مستهلكو تلك الدول من الولايات المتحدة. في الحقيقة، لو كانت الولايات المتحدة من الدول الفقيرة لأثارت تلك الديون خطر الإنذار من صندوق النقد الدولي، ولعل حقيقة أن باستطاعة المستهلكين في الولايات المتحدة إنفاق أموال أكثر بكثير مما يملكون يعتبر أمراً ذا منفعة كبيرة لهم ولكنه يحمل أيضاً أخطاراً جسيمة.

تستطيع الولايات المتحدة أن تراكم مثل هذا الحجم من الديون لأن لدولار الأميركي يعتبر اليوم عملة دولية، فهو العملة المختارة للتجار المغامرين في جميع أنحاء العالم. ولعل أفضل طريقة نستطيع من خلالها أن نفهم ما هي المنفعة التي ينطوي عليها هذا الكلام هو أن نتخيل حساب جاري لم يرتجع فيه أي شيك حررته. كما أن أي شخص حررت الشيك لصالحه قام بشراء بضائع من أشخاص آخرين يقبلون هذا الشيك. أي أن بإمكانك كتابة أي عدد ترغب به من الشيكات دون أن تقلق لوجود نقود كافية في حسابك الجاري. هذا هو بالضبط الوضع الذي تتمتع به الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدولار الأميركي، فالولايات المتحدة ومواطنوها يمكنهم أن يركزوا ما شاؤوا من الديون الخارجية، وبأي كمية كانت. لكن تبقى هناك مشكلة فإذا حدث وأن تم استبدال

الدولار كعملة دولية بعملة أخرى مثل اليورو الأوروبي أو الين الياباني فإن الدول والأشخاص الذين يحتفظون بدولارات أميركية سيرغبون في التخلص منها وعندها قد تقع الأزمة. وربما لم يكن من باب الصدفة أن الرئيس جورج بوش عندما أطلق على بعض الدول اسم «محور الشر»، واجه تهديداً من جميع هذه الدول بتحويل دولاراتها إلى عملة اليورو.

قوة الذي يسيطرون على رؤوس الأموال

أحد أكثر التوترات استمرارية في ثقافة الرأسمالية تتعلق بالفصل بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية. ففي الأنظمة الديمقراطية، يمنح الشعب السلطة للحكومة للعمل نيابة عنه، ولكن في الرأسمالية، يوجد بالإضافة إلى الزعماء المنتخبين أصحاب رؤوس الأموال وأفراد أو جماعات يسيطرون على الموارد الاقتصادية، ويعتمد الجميع عليهم، ولا يخضعون في محاسبتهم لأحد فيما عدا قلة من المستثمرين أو المشاركين، كما أن أهدافهم تتعارض غالباً مع أهداف الدولة.

كتاجر، وكصناعي وكمستثمر تبقى أهدافك ببساطة هي: أنك ترغب في تحقيق أعلى عائدات ربحية ممكنة على استثماراتك، كما أنك تريد التأكد من حماية حقك في الملكية الفردية، وإبقاء مخاطرك المالية في حدها الأدنى.

وكما بيّن جيفري. أ. ونترز (1996:ص10)، إذا كان على أصحاب رؤوس الأموال الذين لم يتم انتخابهم أو تعيينهم و محاسبتهم أن يرتدوا البدلات الصفر، وأن يجتمعوا أسبوعياً في القاعات الكبرى لتحديد أين ومتى وكيف يستثمرون أموالهم، فسيكون هناك بعض الغموض في سلطتهم، ولكنهم بالطبع لا يفعلون ذلك. هم يتخذون قراراتهم الفردية بشكل جماعي حول متى وكيف وأين يوزعون استثماراتهم. كذلك، وفي ظل مثل هذا النظام من الملكية الفردية، يجد أصحاب رؤوس الأموال الحرية في عمل ما يشاؤون برؤوس أموالهم، إذ إن بإمكانهم استثمارها أو إبقائها جامدة أو تدميرها. وتقف الدول في حقيقة الأمر عاجزة عن الإصرار على استخدام رؤوس الأموال في أي شيء آخر سوى ما يرغب به أصحاب رؤوس الأموال.

ويشكل الغموض الذي يكتنف رغبات المستثمرين والقوة الخفية التي يملكونها مشكلة أمام الزعماء السياسيين. فعلى الرغم من أن الأعمال التي يقوم بها أصحاب رؤوس الأموال يمكنها أن تؤثر بشدة على حياتنا، إلا أن المسؤولية غالباً ما يتحملها الزعماء السياسيون لأي نهوض أو فشل يقع للثروات المالية في البلاد. فعندما تزيد نسبة البطالة، وترتفع الأسعار، وتزداد الضرائب، أو حين تتوقف الخدمات الهامة أو تنقطع، فإننا نقوم بإسقاط ممثلينا في الحكومة في الانتخابات القادمة ولكننا لا نملك القوة لإسقاط مجلس أمناء شركة جنرال موتورز أو المستشارين الاستثماريين في سميث وبارني وشيز مانهاتن.

وعلى الرغم من أن المستثمرين لا ينسقون بين نشاطاتهم عن وعي وإدراك، إلا أن خياراتهم التي يتخذونها تحمل تأثيرات ونتائج هائلة على مجتمعاتهم وعلى زعماء دولهم. والأسباب لهذا واضحة، فالدول والحكومات تعتمد على عائداتها في فعالياتها وفي الحفاظ على نفسها. وهذه العائدات تأتي من مصادر مختلفة بما فيها ضرائب الدخل، وضرائب الشركات، والرسوم المفروضة على البضائع المستوردة، وعائدات المشاريع التي تديرها الحكومة مثل عائدات النفط، ورسوم الخدمات التي تقدمها الدولة مثل الانتخابات، والمساعدات الخارجية، والديون والقروض والمنح القادمة من الخارج. ولكن الأموال التي تأتي من الهيئات المالية الدولية المقرضة لا تمثل إلا نسبة مئوية بسيطة من مجموع ما يتدفق إلى الدول الفقيرة. فالنسبة الأكبر تأتي من أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين. وهنا في المحطة الأخيرة لرحلتنا التاريخية كتجار مغامرين، دعونا نفترض وجود دور واحد يلعبه أصحاب رؤوس الأموال. فإذا كنت تملك كميات هامة من الأموال لاستثمارها، فماذا ستفعل بها؟

شهد النصف الأخير من القرن العشرين تزايداً هائلاً في أعداد الناس الذين يملكون رؤوس أموال للاستثمار. العديد من هؤلاء كانوا من كبار الأغنياء، من النخبة التي لا تعد أكثر من 1 و 2٪ من الشعب والتي تسيطر على موارد هائلة مثل الشركات الكبرى الرئيسة في العالم. كما كان آخرون ممن ورد ذكرهم سابقاً مسؤولين عن تقرير أين سيتم استثمار الأموال العامة القادمة من المنظمات المتعددة الأطراف أو من دوائر الدولة. إضافة لذلك، كان هناك الناس الأقل ثراءً والذين كانوا يضعون أموال التوفير في البنوك أو صناديق تقاعد أو بوليصات تأمين. كانت أموال الاستثمار القادمة من هذه المصادر والتي كان يملكها أصحاب رؤوس الأموال تمثل قوة هائلة، وزاد في قوتها ظهور الوسائل

الحديثة للاتصالات والتي جعلت منها أموالاً متحركة، إذ يمكن نقل بلايين الدولارات من مكان إلى آخر بنقرة إصبع على الحاسوب. لم يكن الأمر كذلك في السابق. على سبيل المثال، إذا كنت تملك مالاً للاستثمار قبل خمسين سنة من الآن، وأردت الاستثمار في مصنع للأقمشة فقد كان عليك أن تخضع لقيود قوانين الاستيراد، كي يسمح لك ببناء مصنع في البلاد التي ترغب في بيع بضائعك فيها. أما اليوم، وفي ظل البيئة التجارية الحرة، فإن بإمكانك بناء مصنعك حيثما وجدت العمالة الأرخص، وإذا ارتفعت أسعار تلك العمالة فبإمكانك، بكل بساطة، نقل مصنعك إلى حيث العمالة الأرخص أيضاً.

ومع تزايد التجارة الحرة وتثبيت العملات والعولمة الاقتصادية بشكل عام أصبح بإمكان رؤوس الأموال أن تتحرك بحرية عبر العالم، وبذلك زادت قوة أصحاب رؤوس الأموال بشكل كبير، لأنه إذا تزايد تنافس الأقاليم أو البلدان على جذب الاستثمارات فإنك كصاحب رأس مال تستطيع أن تكون أكثر قدرة على المطالبة بظروف أفضل تؤمن لك الربح وتقلل من المخاطر. فإذا كان باستطاعتك بناء مصنع للأقمشة في بلد يملك نقابات عمالية قوية أو في بلد يملك نقابات ضعيفة فأيهما تختار؟ أو إذا كان بلد ما يفرض قوانين بيئية تتطلب منك ضبط النفايات السامة التي تخرج من مصنعك، بينما يوجد بلد آخر لا يفرض إلا القليل من التشريعات بهذا الخصوص فأيهما تختار لبناء مصنعك؟ إذا كانت إحدى البلدان تضع قوانين للحد الأدنى من الرواتب في حين توجد بلدان أخرى لا تضع أية قوانين فأين تكمن القدرة على تحقيق أفضل الأرباح؟ هذه القضايا تم إيجازها ضمن مصطلح التنافسية، أي من أجل أن تكون الدولة قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي ينبغي عليها أن تضع سياسات تسمح بالتنافس الناجح مع دول أخرى لجذب رؤوس الأموال المتحركة.

هذه الوقائع تحدد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلدان والمناطق عبر العالم أجمعه، كما أنها تؤثر على حياتك أيضاً. فقدرة رأس المال على الحركة تعني أن الأنظمة الاجتماعية التي توفر بيئة لنجاح الاستثمارات ستتمكن من جذب أكثر الاستثمارات. إذن ما الذي يشكل بيئة استثمارية ملائمة أو مناخ استثماري ملائم؟ يشير مصطلح المناخ الاستثماري الملائم إلى مجموعة السياسات الموجودة ضمن نظام حكم

معين، أكان مدينة أو دولة أو منطقة أو بلداً، والتي يمكن من شأنها تحسين الأهداف الرئيسية للمستثمرين أو كبحها، مثل الأرباح وضمانات الملكية والأخطار القليلة. المناخ الاستثماري السيئ يتضمن خطر مصادرة الملكية الفردية، وعدم الاستقرار السياسي، وفرض الضرائب العالية، ووجود نقابات عمالية متنفذة، وقوانين بيئية صارمة، وقوانين اجتماعية تتعلق بالحد الأدنى من الأجور وبعمالة الأطفال. بينما يمكن إيجاد مناخ استثماري ملائم عبر تخفيف الضرائب، وعبر إعطاء حوافز للتقليل منها، إضافة إلى وجود نقابات ضعيفة وقوانين بيئية وتشريعات اجتماعية قليلة، كما أن رأس المال قد يهرب من أماكن لا توجد فيها مناخات استثمارية مربحة. ويطلق ونترز على رؤوس الأموال الدائمة التحرك داخل وخارج المجتمعات والمناطق والبلدان اسم: «قوة متحركة» (1996:ص10).

من الصعب قياس هذه القوة المتحركة. ولكن تقرير الأمم المتحدة حول الاستثمارات العالمية لعام 2002 يظهر أن حجم الاستثمار الأجنبي الخارجي المباشر في المصالح، مثل مصانع ومعدات وتسهيلات أبحاث، وصل إلى 735 بليون دولار بعد أن كان في 1997، 464 بليون. كذلك بلغت كميات الأموال المتداولة في يوم عادي حول العالم ما يقارب 2 بليون دولار، ولكن كمية المال المتدفق إلى منطقة محددة يمكن أن يتغير بشكل هائل. ففي 2001، على سبيل المثال، تلقت 49 دولة من أفقر دول العالم نسبة 0.5٪ فقط من مجموع الاستثمارات العالمية.

وتقدم الحالة الإندونيسية مثالاً جيداً لما تحتاجه الدول من أجل جذب رؤوس الأموال (ونترز 1996) فقد قاتلت إندونيسيا المستعمرين الهولنديين ونالت استقلالها في 1949. وبعد مرور فترة من التنافس السياسي الشديد أسس الرئيس سوكارنو الذي انتصر في هذا التنافس، لسياسة تحرر البلاد من النفوذ الأجنبي، محاولاً بحذر أن يحقق توازناً في القوة بين الجيش والحزب الشيوعي القوي. من ضمن هذه الإجراءات، بدأ في تأميم الشركات الأجنبية. وبسبب أن ممتلكات المستثمرين أصبحت عرضة للمخاطرة ولم تعد محمية من الدولة، فإنهم بدأوا بسحب أموالهم من البلاد. ونتيجة لذلك انهار الاقتصاد. ومن ثم، في 1965، قام الجيش بقيادة الجنرال سوهارتو بالقضاء على انقلاب اتهم به الحزب الشيوعي الإندونيسي (PKI). ولكن حمام الدم الذي وقع لاحقاً أدى إلى

ذبح مئات الآلاف من الإندونيسيين المشكوك في تعاطفهم مع الحزب الشيوعي أو انتمائهم له، كما أدى إلى إقصاء سوكارنو من الحكم.

وبالقليل من المال، واجه الحاكم الجديد سوهارتو مشكلة إعادة بناء الاقتصاد المدمر، ومن أجل حل المشكلة تحول إلى أساتذة الاقتصاد في جامعة جاكرتا وأوكل إليهم مهمة ترسيم سياسة لجذب المستثمرين الأجانب. وكان أول شيء فعله هؤلاء هو إرسال الإشارات عبر الصحافة بأنهم يقومون بإجراء تغييرات في السياسات الاقتصادية، وتم تعيين أشخاص في المكاتب الحكومية معروفين بصداقتهم مع المستثمرين الأجانب. بعد ذلك تقدموا بطلب القروض من المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، آملين بأن تؤدي موافقتهم على بناء ثقة المستثمرين الأجانب في البلاد. ثم قامت الحكومة، وبهدف طمأنة أصحاب رؤوس الأموال بأن البلاد مستقرة سياسياً، بقمع جميع الاحتجاجات السياسية وتقييد نفوذ العمال واندفاعهم لتأسيس النقابات. وأخيراً عملت الحكومة على تعديل البنية الضرائبية لتكون في صالح المستثمرين الأجانب. وكانت النتيجة أن بدأت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق إلى البلاد، وفي أواخر ستينات وأوائل سبعينات القرن العشرين بدأ الاقتصاد الإندونيسي بالازدهار، ولكن القصة لم تنتهي هنا، فما حدث لاحقاً يوضح كيف أن قوة أصحاب رؤوس الأموال لإيجاد ظروف ملائمة للاستثمار ليست قوة مطلقة. فإندونيسيا تمتلك احتياطات نفطية كبيرة، وعندما بدأت عائدات النفط ترتفع في سبعينات القرن العشرين تضاءلت حاجة إندونيسيا إلى الاستثمارات الخارجية. وأصبحت الدولة، نتيجة وجود مصدر آخر للثروة، أقل تشجيعاً للمستثمرين الأجانب، فقامت بزيادة الضرائب وأخذت تحابي الصناعات المحلية، وازدادت الإجراءات البيروقراطية لتصبح أكثر إرهاقاً للأجانب الراغبين في الاستثمار فيها. نتيجة لذلك، تراجعت الاستثمارات الأجنبية بشكل هائل. في ذلك الوقت لم تكن إندونيسيا تعاني من المشاكل نتيجة استقرار أسعار النفط، ولكن مع حلول أوائل ثمانينات القرن العشرين، هبطت أسعار النفط هبوطاً هائلاً ووصل الاقتصاد الإندونيسي إلى شفير الهاوية. ومرة أخرى، ونتيجة الضغوط السياسية المحلية على الحكومة من قِبَل الذين كانوا يعانون من الانهيار الاقتصادي، وفي ظل حكم الرئيس سوهارتو نفسه،

وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى إعادة اتباع الإجراءات التي كانت قد وضعتها سابقاً لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

عاد الاستثمار الأجنبي بالتأكيد إلى إندونيسيا وخاصة على شكل المصانع التجميعية، وبالتالي بقي الاقتصاد يتحسن حتى أواخر 1997، ولكن انهيار قيمة العملات الآسيوية أواخر 1997 أدى إلى قيام أصحاب رؤوس الأموال بسحب نقودهم من إندونيسيا تاركين العملة تهبط في قيمتها والبلاد في حالة من انتشار البطالة وازدياد القلاقل الاجتماعية (انظر بيللو 1998). وقد قام صندوق النقد الدولي، في محاولة منه لإعادة الاستقرار المالي إلى البلاد، بإعادة تقييم للعملة، وفرض اقتطاعات حكومية مما فاقم الأمور بشكل أسوأ، ودفع نصف المصالح التجارية في إندونيسيا حقيقة نحو الإفلاس، مضاعفاً أعداد العاطلين عن العمل، ومخفضاً الأجور الحقيقية إلى أدنى مستوياتها، وهكذا انخفض معدل النمو ما بين عامي 1996 و 1997 من 8٪ إلى 14-٪، وارتفع معدل البطالة من 4.7٪ إلى 34٪ (فردوسي 2000).

نجد أيضاً أن جميع الدول اليوم في الواقع، بما فيها الدول الغنية والفقيرة، تسعى إلى إيجاد الظروف التي تجذب الاستثمارات الراسمالية أو تحافظ عليها، وكذلك إيجاد وظائف للملايين من الناس الذي يعتمدون في معيشتهم على أجور العمالة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تعمل الدول على تشجيع بناء ثقة البنوك الأجنبية والمستثمرين في حيوية اقتصاداتها واستقرار أنظمتها السياسية. ولكن في مثل هذه الفترة، التي يخرج فيها رأس المال من البلاد بأسرع مما يدخل، يبقى توقع الانهيار الاقتصادي موجوداً على الدوام. فما يقدّمه أصحاب رؤوس الأموال يمكنهم سحبه بالسرعة ذاتها.

إن الدرس الرئيسي الذي ينبغي تعلمه من ذلك التحليل هو أن الأهداف الاقتصادية لأصحاب رؤوس الأموال مثل الربح، وضمان الملكية الفردية، والحد القليل من المخاطرة، يمكن أن تتعارض في أغلب الأحيان مع الأهداف الأكبر للمجتمعات، مثل المساواة الاقتصادية نسبياً والأمن الاقتصادي وسلامة البيئة وتساوي الحظوظ في نيل الرعاية الطبية والغذاء. بكلمة أخرى نقول: إن جعل العالم آمناً للموارد الرأسمالية يعني أحياناً جعله غير آمن للناس.

إن العديد من المشاكل العالمية التي ستتفحصها في الفصول اللاحقة، مثل النمو السكاني والفقر والجوع والتدمير البيئي والأمراض والنزاع العرقي وقمع السكان الأصليين، وكل هذه الأمور، تجد أصولها، بطريقة أو بأخرى في نزعة رأس المال نحو الربح والإبقاء على الربح والوصول إلى الحد الأدنى من المخاطر على الاستثمار الرأسمالي. وما دمنا في صدد هذا القول، فإن علينا أن ندرك أنه لم يكن باستطاعة أي نظام اقتصادي موسع أن يقدم منفعة للعديد من الناس مثلما فعل هذا النظام، كما أن العديد من المكاسب الواسعة، في حقول إنتاج الغذاء والتقنية والعلوم والطب، يمكن نسبها مباشرة إلى الدوافع الاقتصادية نفسها. ويبقى المهم أن نفهم ديناميات هذا النظام وحركته لكي يكون باستطاعتنا تفهم ما قد نحتاج أن نتخلى عنه وما قد نحتاج أن نبقيه، إذا كان لدينا أي أمل في حل المشاكل العالمية.

خلاصة

بدأنا هذا الفصل بهدف محاولة تفهم ثلاثة تطورات تاريخية حملت معها تأثيراً عميقاً على عالمنا اليوم وعلى تطور ثقافة الرأسمالية، وهذه الحقائق هي زيادة الانقسام في الثروة العالمية، والتغييرات في تنظيم رأس المال، والزيادة في مستوى العولمة الاقتصادية. وقد وجدنا أن الانقسام في الثروة قد تفاقم بشكل هائل بين دول العالم ومناطقه. ففي 2000، كان أكثر من 1.2 بليون شخص يعيشون في فقر مدقع ويعتاشون على دخل يبلغ أقل من دولار يومياً. كما أن أغنى ثلاثة أثرياء في العالم بما فيهم بيل غيتس، مالك ميكروسوفت، يمتلكون أكثر من الناتج القومي الإجمالي لثمان وأربعين من أفقر دول العالم مجتمعة. كذلك تزداد الهوة اتساعاً بين الأغنياء والفقراء، ويقول تقرير الأمم المتحدة حول التنمية الدولية لعام 1997 أن من بين 173 دولة تم شمولها في الدراسة تعيش 70 إلى 80٪ منها على مداخيل أقل للشخص الواحد مما كان عليه الحال قبل خمس وعشرين سنة. فالشعوب الإفريقية تستهلك اليوم 20٪ أقل مما كانت تستهلكه قبل خمس وعشرين سنة. ويشير التقرير أيضاً إلى أن من بين 20٪ من الناس الذين يعيشون في الدول الأغنى يستهلك 86٪ من البضائع والخدمات العالمية، بينما يستهلك أفقر 20٪ من الناس 1.3٪ فقط.

لقد تغير تنظيم رأس المال تغيراً جذرياً، بدأنا رحلتنا بوجود معظم رأس المال في يد التجار الأفراد والعائلات أو الشراكات المحدودة، وانتهينا بوقوعه بين أيدي أصحاب رؤوس الأموال مثل الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المتعددة الأطراف والشركات المالية. في 1400، كان التاجر الدولي يستغرق سنة في رحلته من منطقة من العالم إلى أخرى من أجل إتمام دورته الاستثمارية في شراء البضائع وبيعها، أما اليوم، فإن صاحب رأس المال يستطيع تحويل البلايين من منطقة إلى أخرى في العالم دون أن يفارق حاسوبه.

وأخيراً، رأينا كيف ازداد الاندماج الاقتصادي العالمي إلى درجة أصبحت فيها التجارة الدولية اليوم أسهل من التجارة بين بلدتين متجاورتين في 1400، فقد استطاعت المعاهدات التجارية إزالة الحدود الإقليمية والحدود بين البلدان، وحررت رأس المال للانطلاق إلى حيث يمكنه أن يحقق ربحاً أكبر. كذلك رأينا كيف تعمل المؤسسات المالية والمتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وشركات رأس المال وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، على فتح الأسواق الدولية أمام الشركات وإجبار الدول على التخلي عن إصلاحاتها في المجالات البيئية والاجتماعية والعمالية.

ولكن تحليلنا حول وظائف الحضارة الرأسمالية لن يكتمل إلا بعد أن نفهم دور ومهمة الدولة القومية، وكيف أسهمت في تطور ثقافة الرأسمالية وتوسطّت بين المستهلك والعامل والرأسمالي.

الفصل الرابع

الدولة القومية في حضارة الرأسمالية

من بين الأهداف الأساسية للدول الحديثة التي تلت عصر التنوير، وجود الاستيعاب والتجانس والانسجام ضمن الحدود العرقية والسياسية الضيقة، إضافة إلى توافق اجتماعي حول أنواع الشعوب المنضمة إليها والأنواع التي يجب أن تشملها. والدولة المثالية هي تلك التي يتم فيها خلق وهم الدولة الفردية والمحافظة عليه، كما يتم فيها معالجة أمور المعارضة بحيث تصبح مسائل مثل الانتفاضات الاجتماعية، والنشاطات الانفصالية والثورات والانقلابات أموراً لا تدخل في تفكير معظم الناس في معظم الأوقات.

- كارول ناغن غاست: العنف، الإرهاب وأزمة الدولة

بسبب الانتشار غير المؤهل والذي لا يتوقف لقوانين التجارة الحرة، وقبل كل شيء، بسبب التحرك الحر لرأس المال والتمويل، أخذ الاقتصاد يتحرر شيئاً فشيئاً من السيطرة السياسية.. أما ما تبقى من السياسة فقد أصبح متوقعاً التعامل معه، كما في الأيام القديمة الرائعة، من قِبَل الدولة – أما ما يتعلق بالحياة الاقتصادية فيبقى أمراً غير مسموح للدولة أن تمسه وأي محاولة في هذا الاتجاه ستقابل بإجراءات عقابية فورية وغاضبة من أسواق العالم أجمع.

- زيغمونت بومان: العولمة: العواقب الإنسانية

تخيل أن مخلوقاً من كوكب آخر قد حط على الأرض بعد أن تكون الحياة فيها قد دُمِّرت نتيجة مذبحة نووية، ولم يسلم منا إلا المكتبات والأرشيفات. يقول إيريك هوسباوم (1990): إن زائرنا، وبعد أن يكون قد اطَّلع على الأرشيفات، سيستنتج على وجه التأكيد أن القرنين الأخيرين من التاريخ البشري لم يكن من الممكن استيعابهما أو فهمهما دون تفهم مصطلح الأمة وظاهرة القومية.

وتقول نحن أن الدولة القومية، إلى جانب المستهلك والعامل والرأسمالي، شكلت العناصر الأساسية في حضارة الرأسمالية. ويقول إيريك وولف إن الدولة (1982:ص100) هي التي تضمن وجود الملكية الفردية ووسائل الإنتاج، وهي التي توفر الدعم من أجل ضبط وتنظيم القوى العاملة. كذلك على الدولة أن توفر البنية التحتية للاقتصاد وأن تحافظ عليها، وهذه البنية تشمل النقل والاتصالات والأنظمة القضائية والتعليم وغيرها. وهي البنية المطلوبة للإنتاج الرأسمالي. وعلى الدولة القومية أيضاً أن تنظم النزاعات بين الرأسماليين المتنافسين في الوطن وفي الخارج عبر الخطوط الدبلوماسية إذا أمكن وعبر الحروب إذا اقتضت الضرورة. وتلعب هذه الدولة دوراً رئيساً في إيجاد الظروف التي تكبح أو تشجع الاستهلاك، وفي ضبط التشريعات التي تجبر الناس على الخروج للبحث عن عمل يجلب لهم الأجور، ووضع القوانين التي تنظم الشركات أو تحلها، وضبط عرض الأموال، والمبادرة بوضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجذب رؤوس الأموال، وضبط الاستخدام القانوني للقوة. فدون وجود دولة قومية، تنظم التجارة داخل حدودها، لن يكون هناك اندماج اقتصادي عالمي مؤثر. ولكن كيف وجدت الدولة القومية طريقها إلى الوجود، وكيف نجحت في ربط الفئات المتنازعة والمتفرقة في الغالب، مع بعضها البعض؟

في واقع الأمر، يعتبر جميع الناس في العالم أنفسهم أعضاء في دولة قومية، ففكرة وجود شخص بدون قومية، على حد قول إيرنست غيلنر (1983:ص6) تجهد المخيلة والتفكير لأن شخص يجب أن تكون له قومية تماماً مثلما يجب أن تكون له أذنان أو أنف. فنحن في هذا العالم أميركيون ومكسيكيون وبوليفيون وإيطاليون وإندونيسيون وكينيون وأفراد ننتمي إلى أي من الدول الموجودة في هذا العالم والتي يقارب عددها المئتين. ونحن نعتبر بلدنا، دائماً، بلداً مشبعاً بالتقاليد العريقة والتاريخ الذي يمجد نشأته وينصب من أسهموا في إيجاده أبطالاً في نظرنا، كما يصنع رموزاً للأمة مثل الأعلام والتماثيل والنصب والبنايات ويضع حولها هالة من القداسة.

قد شكل الوصول إلى القومية مع حلول منتصف القرن العشرين علامة من علامات التقدم والحداثة، كما شكل البقاء بدون قومية أو الانتماء إلى شيء أقل من القومية كالقبيلة مثلاً أو الفئة العرفية أو المجموعة الإقليمية علامة على التخلف. ومع ذلك، فإن

أقل من ثلث المئتي دولة الموجودة اليوم في العالم لا يبلغ من العمر أكثر من ثلاثين عاماً، والقليل من هذه الدول فقط يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر، ولا أحد من تلك الدول الموجودة اليوم يعود في تاريخه إلى أبعد من ذلك. فقبل ذلك الوقت كان الناس يعرفون أنفسهم كأعضاء في فئات تجمع بينها القرابة أو القرية أو المدينة أو ربما المنطقة، ولكن لم يكن أحد يعرف عن نفسه كقومية. وفي معظم الأحيان كان عملاء الدولة مرهوبين ومكروهين بسبب مطالبتهم المستمرة للناس بدفع الضرائب والجزيات أو التجنيد في الجيش.

كانت الدول موجودة بالطبع، وقد وجدت منذ 5000 إلى 7000 سنة، ولكن فكرة الدولة القومية التي يتشارك الناس فيها ضمن حدود برية، توحدهم ثقافة واحدة ولغة مشتركة أو عرق مشترك، هي من منتجات أوروبا القرن التاسع عشر. فجميع المؤرخين يرون في الثورة الفرنسية التي اندلعت في 1789 علامة لبداية عصر الدولة القومية. ومع ذلك، وعلى الرغم من حداثة هذه الفكرة تاريخياً، إلا أن القومية أصبحت تشكل للعديد من الشعوب، هويتهم الشخصية. وهنا نطرح الأسئلة التالية للاستكشاف: كيف استطاعت الدولة القومية أن تكتسب مثل هذه الأهمية في العالم؟ كيف تطورت على ما هي عليه اليوم؟ وما الذي جعل الناس يعرّفون أنفسهم وفق هذه الصفة التجريدية الغامضة؟ وأخيراً لماذا تقوم الدولة القومية بأعمال القتل التي تقوم بها في أغلب الأوقات؟

تعتبر مسألة القتل ذات أهمية لأن معظم أحداث العنف والقتل التي تتم اليوم تتم عن طريق الدولة أو من قِبَلها، وهذا الأمر لا يجب أن يصيبنا بالدهشة فمعظم تعريفات الدولة، بحسب ماكس ويبر (1947:ص ص124-135)، تدور حول ادعاءها احتكار أدوات العنف والقتل. فالدولة، أو مبدأ الدولة كما يسميه إيلمان سيرفيس (1975)، يمكن تحديده ببساطة عبر تحديد سلطة القوة إضافة إلى قوة السلطة. أما القتل الذي يتم من قِبَل أطراف أخرى غير الدولة كما يقول مورتون فرايد (1967) فهو أمر يستجلب العقاب من قِبَل القوة المنظمة التي تمتلكها الدولة.

إلا أن استخدام القوة ليس الصفة الوحيدة التي يركز عليها علماء الإنسان في تعريفهم للدولة القومية، بل إن التقسيمات الاجتماعية، أي تقسيم المجتمعات إلى فئات تختلف في قدرتها على تحصيل الثروة والحصول على الموارد، تعتبر أمراً أساسياً أيضاً. ولكن

حتى في هذه الخاصية، نجد أن الدولة تعمل كأداة ضبط للحفاظ على مصالح الفئة الحاكمة، وهذا الأمر يتطلب أيضاً احتكار لاستخدام القوة (انظر كوهن وسيرفيس 1978 و لوويلين 1992).

وهكذا، وحتى نكمل وصفنا للسمات الأساسية لحضارة الرأسمالية، علينا أن نتفحص أصل وتاريخ الدولة، وخليفتها الدولة القومية.

أصل وتاريخ الدولة

تطور الدولة

تمثل الدول نوعاً من العقد الاجتماعي الذي اتفق فيه الناس ظاهرياً على منح الدول حق احتكار القوة، كما اتفقوا على أنها الطريقة الوحيدة لإكراه الناس على الطاعة والإذعان (ناغن غاست 1994:ص116). ولطالما ظل الفلاسفة والمفكرون السياسيون مشدوهين بالسؤال المتعلق بكيفية وأسباب تطور الدولة. فقد افترض الفيلسوف توم هوبز في القرن السابع عشر أن الدولة وُجدت للمحافظة على النظام، ولولا وجود الدولة لكانت الحياة مقرفة ووحشية وقصيرة بموجب الوصف الشهير لهوبز. إلا أن بعض علماء الإنسان أدركوا منذ فترة طويلة بأن بعض المجتمعات عاشت بخير دون أن تستخدم تنظيم الدولة. وفي حقيقة الأمر مثلت القبائل التي لم يكن لها حكام وحتى فترة 7000-8000 سنة سابقة الشكل الوحيد للتنظيم السياسي في العالم. وكانت أداة الحكم في هذه المجتمعات بسيطة نسبياً. فقد كان هناك على الأرجح زعيماً للقرية، محدود النفوذ، وربما امتلك الزعماء سلطات أكثر من غيرهم ولكنهم كانوا يقودون من خلال النموذج وليس من خلال القوة، فيما ظلت القوة، أو القدرة على ضبط الناس والسيطرة عليهم، منتشرة ضمن فئات عديدة أو أفراد متعددين.

أما الدولة كمجتمع طبقي مسيطَر عليه من قِبَل نخبة حاكمة تملك القدرة على طلب وسحب الفوائض الزراعية فمن المرجح أنها تطورت في السهول الواقعة بين نهري دجلة والفرات، فيما يُعرف اليوم باسم العراق قبل 4000-5000 سنة. وكانت المدن المحصنة، مثل أور وأوروك والتي شكلت دولة سومر، تضم 40,000 من السكان، وقد تطورت

دول أخرى بشكل مستقل في مصر، ووادي نهر الإندوس في الهند، ووادي النهر الأصفر في الصين، ولاحقاً في أميركا الوسطى والبيرو.

وقد اهتم علماء الإنسان منذ القدم بفكرة أصل الدولة (انظر لوويلين 1992): لماذا لم تبقَ التجمعات البشرية منتظمة على شكل وحدات صغيرة مثل القرى والبلدات التي تعد من 500 إلى 2000 نسمة؟ ما الذي اقتضى بالضرورة تطوير المدن ذات الكثافة السكانية العالية؟ ولماذا، بعد مضي مئات الآلاف من السنين، جاءت النخب الحاكمة التي تملك الجيوش المسلحة لتهيمن على البشر؟

إحدى النظريات تقول أنه مع تزايد أعداد السكان والتعقيدات التي رافقت إنتاج الغذاء، ظهرت طبقة من ذوي التخصصات وأنشئت المجتمع الطبقي. ويبقى السؤال المطروح هنا: من الذي شكل هذه الطبقة ولماذا برزت؟ يقترح كارل ويتفوغل (1957) في نظريته المتحركة حول تطور الدولة أن المزارعين الذين عاشوا في العصر الحجري الحديث، والذي شهد تطور الدول، كانوا يعتمدون على فيض الأنهار مثل دجلة والنيل والنهر الأصفر من أجل ري حقولهم وترسيب ترب جديدة (طمي)، ولكن هذا الأمر كان يحدث مرة كل عام، لذلك ومن أجل دعم معيشة عدد متزايد من السكان بدء المزارعون ببناء الحواجز المائية والقنوات والسدود من أجل السيطرة على تدفق المياه، ومع تزايد تعقيدات أنظمة الري هذه ظهرت فئة من المتخصصين في تخطيط وتوجيه هذه النشاطات، ثم تطورت هذه الفئة لتصبح نخبة إدارية حكمت دولاً مركزية واستبدادية.

ويقترح آخرون في معرض السبب أن الزيادة في عدد السكان، وخاصة حيث لا يستطيع السكان الانتشار، تطلبت وجود أشكال رسمية من الحكم والضبط وأدى ذلك إلى حصول التقسيم الطبقي وعدم المساواة. وتركز هذه النظريات المتعلقة بتطور الدولة على الوظيفة التكاملية للدولة، وتبين أنها تطورت للحفاظ على النظام وعلى النمو المجتمعي المباشر وتطويره.

ولكن أعمال ماركس وإنجلز أظهرت إطاراً آخر تضمَّن الاعتقاد بأن المجتمعات الأولى كانت شيوعية، يتقاسم أعضاؤها الموارد فيما بينهم دون وجود أي تفكير أو ربما

القليل من التفكير بالملكية الفردية. إلا أن التطور التقني سمح بإنتاج فوائض من البضائع التي كان يمكن مصادرتها واستخدامها من قِبَل بعض الأفراد لتعزيز سيطرتهم ونفوذهم في المجتمع. وقد أتاح هذا التعزيز الفرصة للنخبة من أجل تشكيل طبقة متميزة عملت فيما بعد على تشكيل بنية من القوة من أجل المحافظة على سلطتها وثروتها.

ويوجه علماء الإنسان نقدهم الرئيسي لهذا الإطار من حيث وجود أدلة قليلة على هذا النوع من النشاط المتميز في مجتمعات ما قبل التاريخ. إضافة إلى ذلك فإن من الصعب تطبيق أفكار مثل الشيوعية والرأسمالية على المجتمعات الأولى للإنسان. إلا أن مورتون فرايد اقترح أن تباين الوصول إلى الثروة والموارد أدى إلى خلق الطبقية التي ما أن تظهر حتى تخلق النزاعات التي تؤدي إلى تفكيك المجموعة أو إلى سيطرة النخبة بالقوة.

وهناك وجهة نظر أخرى تقترح أن النزاع الخارجي هو الدافع لتطور الدولة. فما أن تتوحد مجموعة وتتطور تحت إمرة سلطة مركزية قوية، حتى تبدأ بقهر الفئات الأصغر والأقل مركزية وأخذ أسرى ومصادرة الأرض والملكية. وإذا تبعنا هذا الخط من المنطق فسنجد أنه إذا أرادت الفئات الأصغر حماية نفسها من الدول المعتدية فإن عليها أن تنتظم، والنتيجة هي ظهور دول منافسة، تقهر الأقوى منها الأضعف وتوسع حدودها وحدود نفوذها. وقد بيّن روبرت كانيرو (1978) أن الحرب أسهمت في ضم القرى المعزولة التي كانت تتمتع بالحكم الذاتي تحت زعامات القرى المتحدة ضمن دول. في البداية، استولت الحرب على قرية تلو قرية مما نتج عنه ظهور زعامات مناطق، ثم استولت على هذه الزعامات واحدة تلو أخرى لتصبح دولة، ثم دولة إثر دولة حتى أصبحت في نهاية الأمر كياناً سياسياً واسعاً.

ينبغي أن نوضح هنا بأن تلك النظريات ليست استثنائية بشكل متبادل، أي أن ظهور الدول قد يكون نتيجة أي من هذه العوامل وأي تركيبة منها، لذلك فإن منظرين آخرين مثل مارفين هاريس (1971) وكنت فلانيري (1972، 1973) اقترحا أن تطور الدولة كان يتطلب تفاعل عدة عوامل مختلفة مثل ضبط معدلات الولادة ونوعية موارد الغذاء والبيئة.

وبغض النظر عن سبب ظهور الدولة كمؤسسة بشرية، إلا أن من الواضح أنه مع حلول 1400 كان العالم مقسماً إلى دول وإمبراطوريات تحكمها فئات أو نخب حافظت

على مواقعها باستخدام القوة. ولكن دول ما قبل التاريخ مثل المدن - الدول في اليونان القديمة، والإمبراطورية الرومانية، والممالك الصينية كانت تختلف تماماً عن الدول القومية الحديثة. ومن المشكوك بأمره أن اتباع ممالك، مثل مملكة مينغ أو إمبراطوريات مثل الإمبراطورية الرومانية، كانوا يعرِّفون أنفسهم كأعضاء في دولة، ولا حتى في أمة. كما أنه من غير المرجح أن العسكري الفرنسي أو البريطاني، في القرنين السادس عشر أو السابع عشر، كان يشعر بولائه إلى أمته. ربما إلى مليكه أو ملكته ولكن ليس لشيء مجرد مثل دولة أو بلاد. فالدولة القومية هي فكرة حديثة جداً في التطور التاريخي وعلينا أن نفهمها تماماً من أجل تقييم وتقدير الدور الذي لعبته في تطور حضارة الرأسمالية.

تاريخ ومهمة الدولة القومية

من الواضح أن دولة اليوم تختلف كثيراً عن الدولة التي ظهرت قبل 7000 عام أو الدول التي كانت موجودة في السنوات 1500 أو 1800. فقد تطورنا اليوم من دول إلى أمم إلى دول قومية وأصبحت الفروقات هامة. فالدولة هي كيان سياسي يملك عناصر قابلة للتحديد. فإذا أراد أحدهم أن يسأل مواطني الولايات المتحدة بأن يحددوا أحد مكونات الدولة، فقد يشيروا إلى البنايات الفيدرالية مثل بناية مكاتب الكونغرس، والبيت الأبيض، والمحكمة الفيدرالية. أو إذا طُلب منهم أن يحددوا المؤسسات البيروقراطية الموجودة فسيشيرون إلى الكونغرس، وإلى دائرة الخدمات الضريبية الداخلية، وإلى وزارة الزراعة، كما أن بإمكانهم أن يعددوا ما تطلبه الدولة منهم، كأن يدفعوا الضرائب، ويسجلوا في الضمان الاجتماعي، ويحصلوا على المواطنية، ويدلوا بأصواتهم في الانتخابات. ولكن إذا سألهم أحد ما الذي يكوِّن الأمة فماذا عساهم يشيرون إليه سوى العلم؟ وماذا عساهم يقولون عما تطلبه الأمة منهم سوى الوطنية؟ والأمة الأميركية هي فكرة أكثر بُعداً في تجردها من الدولة الأميركية. فالأمة، كما يصفها بينيديكت إندرسون (1991:ص ص5-6)، هي مجتمع سياسي متخيل. ومع ذلك فقد ظهرت الدولة قبل 200 سنة، وتطورت لتصبح أمة ثم دولة قومية ولكن لماذا تطور شكل جديد من الكيان السياسي؟ وما هي المهمة التي يؤديها؟

وقد بيّن فرناندبرودل أن الدولة العصرية (1982:ص ص515-516) تحمل المهمات التالية: تأمين الطاعة، وفرض الاحتكار على القوة بالعنف الشرعي، وممارسة

السيطرة على الحياة الاقتصادية لضمان التوزيع المنتظم للبضائع، وأخذ حصتها من الدخل القومي لتغطية نفقاتها وتكاليف رفاهيتها وإدارتها أو حروبها، والمشاركة في الحياة الدينية والروحية، واكتساب قوة إضافية عبر استخدام القيم الدينية وتأسيس دين للدولة. وسنقوم لاحقاً بفحص سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية.

وربما بقيت الدولة منخرطة باستمرار في مواضيع الحياة الاقتصادية بطريقة أو بأخرى، وقد وُجدت الدولة القديمة لحماية امتيازات النخبة بضمان إنتاج الموارد، وتوفير الحماية من النخبة الآخرين، وانتزاع الفائض من الثروة من السكان الفلاحين الكثيري العدد. وكان التجار يزودون النخبة الحاكمة بالثروات على شكل ضرائب وجزيات ورسوم مطلوبة من أجل ممارسة الأعمال. كما أن الدولة كانت تؤدي بعض المهمات للتجار مثل صك النقود، وإصدار الأوراق المالية، ووضع معايير للأوزان والمقاييس، وحماية حركة التجار والبضائع، وشراء السلع، وإيجاد أماكن للأسواق والمحافظة عليها بحيث يستطيع التجار بيع منتجاتهم. إلا أن الدولة القديمة لم تفعل ربما إلا القليل من أجل تشجيع التجارة وربما تكون بطرق عديدة قد أعاقتها. على سبيل المثال، قد تكون قد فرضت الضرائب على التاجر لدرجة أصبح معها تحقيق الربح أمراً صعباً، أو قد تكون النخبة قد قيّدت البضائع التي يمكن للتاجر التعامل بها أو قيدت سوق تلك البضائع، مثلاً من خلال ادعاء حقوق استثنائية بارتداء أنواع معينة من الثياب أو من الفراء، أو من خلال صيد أنواع محددة من الحيوانات، أو تناول أغذية معينة، أو العيش في مناطق محددة.

في أوروبا واليابان، خلال القرنين السادس والسابع عشر، بدأت الدول تلعب أدواراً نشطة في تشجيع وحماية التجارة إدراكاً منها أن ثروة الدولة تعتمد على نجاح الصناعيين والتجار، وراحت هذه الدول تحمي صناعييها وتجّارها من خلال فرض رسوم جمركية على البضائع القادمة من دول أخرى، ومن خلال استخدام قواتها العسكرية لفتح الأسواق في المناطق الخارجية ومنح الاحتكارات التجارية للشركات العاملة ضمن حدوها. وقد دعمت الدول ذلك ببناء المرافئ والطرق والأقنية، ولاحقاً بدعم إنشاء سكك الحديد.

كذلك، انخرطت الدول في استهلاك البضائع سواء عبر شرائها أو عبر استخدام قوتها العسكرية والتفاوضية لفتح الأسواق الخارجية أمام تجارها. وقد شكلت تجارة

الأسلحة وغيرها من البضائع والخدمات الضرورية للحفاظ على خدمات التسلح والخدمات الحكومية (مثل الأطعمة والثياب والنقل) أحد أكثر المصادر الصناعية تحقيقاً للربح. ورغم أن الوجود العسكري في الدول الغنية كان ظاهرياً لحماية الدولة من أي غزاة خارجيين، إلا أنه كان يستخدم على الأكثر من أجل السيطرة على المستعمرات والبقاء فيها لأن هذا الأمر كان ضرورياً لنجاح الصناعة والتجارة المحلية والحفاظ على الأمن الداخلي. وأخيراً عملت الدولة على تنظيم وتوجيه المؤسسات المالية مثل البنوك التي كانت تؤمن توفير رأس المال الجاهز دائماً.

ويقول إيمانويل وولرشتاين (1989:ص70) أن الدولة القومية أصبحت اللبنة الأساسية في الاقتصاد العالمي. فلكي تصبح جزءاً من النظام القائم بين الدول، كان الأمر يتطلب من الكيانات السياسية أن تتحول إلى دول تتبع القوانين السارية في النظام القائم بين الدول. وكان هذا النظام يتطلب وجود تقسيم متكامل للعمالة من أجل تشغيله، إلى جانب ضمانات تتعلق بتدفق الأموال والبضائع والأشخاص. كما كانت الدول حرة في فرض القيود على تلك التدفقات، ولكن ضمن مجموعة قوانين تم فرضها بشكل جماعي من قِبَل الدول الأعضاء أو كما يجري الأمر عادة من قِبَل الدول المهيمنة.

وقد واجهت الدولة الرأسمالية الجديدة في مطلع القرن التاسع عشر معضلتين. الأولى، كانت سياسية إذ أن الزعماء السياسيين، وإثر سقوط عقيدة الحق الإلهي للملوك والدولة المطلقة، واجهوا أزمة الشرعية السياسية: فعلى أي أساس يمكنهم ادعاء السيطرة على جهاز الدولة الذي أصبح عنصراً هاماً جداً في نجاح الاقتصاد القومي؟ أما المعضلة الثانية، فكانت اقتصادية ومرتبطة بالمشكلة الأولى، فكيف يمكن للدولة تطوير وتحقيق الاندماج لجميع العاملين ضمن حدودها.

رغم أن الدولة البريطانية يمكنها ادعاء السيطرة على انجلترا وسكوتلندا وويلز، كما يمكن للدولة الفرنسية ادعاء السيطرة على مناطق فرنسا مثل بريتانيا وبيكاردي وبروفنس ولانجيدوك وغيرها، فقد ظل الوضع في الأرياف لا يعكس تلك السيطرة. في مطلع القرن التاسع عشر، كان عدد قليل من سكان الجزر البريطانية يعرِّفون عن أنفسهم كبريطانيين، كما أن القليلين من سكان فرنسا كانوا يعرّفون أنفسهم كفرنسيين – حتى أن

25٪ منهم على الأقل لم يكونوا يتكلمون الفرنسية. في ذلك الوقت لم يكن لألمانيا أو لإيطاليا وجود.

وهكذا نرى أن درجة الاندماج الاقتصادي للمناطق كان ضعيفاً أو لم يكن موجوداً على الإطلاق. فلم يكن الناس يتكلمون لغات مختلفة وحسب بل كانوا يستخدمون عملات مختلفة أيضاً ومعايير ومقاييس مختلفة وكانوا عدائيين على الدوام لمسؤولي الدولة. كما كانت الأجور والأسعار تختلف من منطقة إلى أخرى، ولم يكن هناك أي تدريب مهني في حقيقة الأمر. إضافة إلى ذلك، كانت الأذواق تختلف بالنسبة للبضائع، فما كان مقبولاً من الصناعات أو المنتجات لدى شعب معين لم يكن يلقى قبولاً لدى آخرين.

وهكذا كانت الاقتصاديات المحلية تتواجد إما جنباً إلى جنب مع ما يسمى بالاقتصاد الوطني أو مستقلة عنه. وبينما كانت دول، مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا، مشغولة بإلحاق مناطق في شمال وجنوب أميركا وفي آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط باقتصادياتها الوطنية لم يكن باستطاعتها أن تلحق أعضاءً من داخل دولها باقتصادياتها.

على أية حال كان هناك حلاً واحداً لكل من المشكلتين الاقتصادية والسياسية، وكان هذا الحل يتمثل في تحويل تلك الدول إلى أمم أو إلى قوميات، أي مجموعات من الناس تتقاسم حضارة مشتركة ولغةً مشتركة وإرثاً مشتركاً وتنتمي بطريقة ما إلى بعضها البعض (أو تظن أنها كذلك) وتعمل وتتسوق مع بعضها البعض. لم يكن هذا الأمر سهل التحقيق لأن جميع الدول الأوروبية التي كانت موجودة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت تتشكل من خليط عجيب من اللغات والثقافات والأديان. وعندما قام غاريبالدي بتوحيد مجموعة من المقاطعات فيما أصبح لاحقاً يدعى بالكيان الإيطالي لم تكن إلا نسبة 3٪ من السكان يتكلمون الإيطالية كلغتهم الأصلية، ولم تصبح اللغة الألمانية لغة ألمانيا إلا لأن جوزيف الثاني قرر ذلك، وهكذا كان على الدول أن توجد، وكان على الفرنسيين والإيطاليين والألمان والأميركيين أن يُصْنَعوا عبر إقناعهم بأنهم يملكون شيئاً مشتركاً، يفضل أن يكون ولائهم وإخلاصهم لدولهم.

وإذا كان على أبناء الدولة أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم يتقاسمون ثقافةً مشتركة ولغةً مشتركة وإرثاً ومصيراً مشترك، فلم يكن زعماء الدول يستطيعون الادعاء بتمثيلهم

لشعوبهم مهما كانوا فحسب، بل كان الناس يستطيعون الاندماج بسهولة في الاقتصاد الوطني، وكانوا يقبلون الأجور نفسها، ويتحدثون اللغة نفسها، ويستخدمون العملة نفسها، وكانوا يملكون مهارات متشابهة وتوقعات اقتصادية متشابهة. والأفضل من ذلك، أنهم كانوا يطلبون البضائع نفسها. وهنا يصبح السؤال المطروح: كيف تعمل من أجل بناء هذه الأمة؟

إنشاء الدولة القومية

لقد جادل البعض، وخاصة هؤلاء الوطنيون الغيورون من مختلف المذاهب، أن الدول القومية هي تعبيرات عن سمات حضارية ولغوية ودينية وعرقية أو تاريخية كانت موجودة سابقاً ويتقاسمها أناس يشكلون أو قد يشكلون دولة. بالنسبة للعديد من الكُتّاب الذين عاشوا في القرن التاسع عشر وعملوا على إيجاد فكرة الدولة القومية – من أمثال يوهان غوتفريدفون هيردر، ويوهان غوتليب فيشته، وويلهلم فرايهير فون هومبولت، كانت الأمم تشكل تعبيرات عن لغات مشتركة وتقاليد وأعراق ودول مشتركة، وهكذا نرى اليوم أن بعض مواطني مقاطعة كيبيك في كندا يدعون بأن إرثهم الحضاري ولغتهم تميزهم عن باقي كندا، وتؤهلهم ليكونوا قومية بحد ذاتها، كذلك يطمح الأكراد إلى بناء دولة خاصة بهم على أسس الوحدة الحضارية، ويطالب صرب البوسنة بدولة لهم على أساس النقاء العرقي، كما يطالب السيخ في الهند بدولة لهم بناءً على طريقة عبادتهم.

إلا أن وجهة النظر المنتشرة بشكل عام بين الأدباء هي أن الدول القومية تنشأ عبر الاختراع والهندسة الاجتماعية، فالتقاليد كما يبين إيريك هوبسباوم ينبغي اختراعها، كما ينبغي إقناع الناس بأنهم يتشاركون، أو يجب إجبارهم على التشارك، في سمات معينة مثل اللغة والدين والفئة العرقية أو الإرث التاريخي المشترك بعض النظر إذا كانوا كذلك فعلاً. وكما يصفها هوبسباون ورينجر (1983:ص1).

«التقليد المخترع يعني وجود مجموعة ممارسات تحكمها بالعادة قوانين مقبولة ظاهرياً أو قوانين وطقوس ذات طبيعة رمزية تسعى إلى غرس قيم وأعراف سلوكية محددة عبر التكرار تنطوي بشكل مباشر على تواصل مع الماضي. وفي الحقيقة وحيث ما أمكن تحاول إرساء تواصل مع ماضي تاريخي مناسب» .

إيجاد أو اختراع الآخرين

إن فهم كيفية إنشاء الدولة القومية، وبالتالي إنشاء الهوية القومية للشعوب يعتبر أمراً ضرورياً في فهم القومية والعرقية.

دعونا نبدأ بتفحص بعض الطرق التي قامت من خلالها بريطانيا العظمى وفرنسا، وهي دول رائدة في بناء الأمة، بإنجاز مهمتها، فقد بيَّنت ليندا كولي (1992) كيف تم ذلك في بريطانيا العظمى. ويحتوي كتاب كولي على رسمة للسيد ديفيد ويلكي بعنوان «متقاعدو شيلسي يقرؤون الصحيفة حول معركة واترلو» وهي رسمة أثارت إحساساً شديداً لدى عرضها في الأكاديمية الملكية (1922).

وتصوِّر الرسمة حشد من الناس يحتفلون بأنباء الانتصار البريطاني على نابليون في معركة واترلو. وتظهر السمة المميزة للصورة بوضوح هوية الأشخاص من جميع أنحاء بريطانيا. فهناك جنود من ويلز وجنود اسكتلنديون وإيرلنديون وأطفال ونساء وأغنياء وفقراء حتى أن فيها عسكري أسود. وتقول كولي أن الصورة هي احتفال وطني يتجاوز حدود العمر والجنس والطبقة والعرق والمهنة. كما تبين الصورة أن الحرب هي التي كوّنت الأمة عبر توحيد هذه المجموعة المتنوعة ضد عدو مشترك. حتى الرموز الموجودة على الحانات تكرّم الحروب والانتصارات السابقة. ووفقاً لكولي فقد استطاع ويلكي إدراك أهمية الحرب في بناء الأمة، وأن توحيد شعوب وفئات مختلفة ضد أحد يعتبر من أكثر الوسائل فاعلية في خلق اللحمة بينها (1992:ص ص366-367).

إلا أن الجهات الخارجية يمكن أن تستخدم بطرق أكثر رمزية في بناء الوحدة القومية. على سبيل المثال، بينت كولي أن صنع الأمة البريطانية من شعوب متنوعة الثقافات واللغات يمكن أن يكون أمراً مستحيلاً لولا وجود ديانة مشتركة هي البروتستانتية البريطانية، التي أتاحت للإنجليز وللاسكتلنديين والإيرلنديين التغلب على اختلافاتهم الثقافية والتعريف بأنفسهم كأمة واحدة، كما أن هذا الأمر لم يكن ليظهر بهذه الفعالية لولا أن ديانتهم ميّزتهم أيضاً عن منافستهم فرنسا الكاثوليكية.

إضافة إلى ذلك، أدى إنشاء الإمبراطورية الاستعمارية إلى خلق أطراف إضافية أخرى يستطيع أبناء الأمة البريطانية أن يميزوا أنفسهم عنها. وقد ظن البريطانيون أن إنشاء



رسمة السير ديفيد ويلكي: متقاعدو شيلسي يقرؤون الصحيفة حول معركة واترلو وهي رسمة تمثل قدرة الدولة القومية على تجاوز حدود العمر والجنس والطبقة والعرق والمهنة.

إمبراطورية قد أثبت مصير بريطانيا المتعلق بالعناية الإلهية، وأن الله قد اختارهم ليحكموا شعوباً أخرى وينشروا الرسالة، وأدى الاحتكاك مع من كانوا يعتبرون ظاهرياً شعوب غريبة إلى تعزيز إيمان البريطانيين بتفوقهم. فقد كان بإمكانهم أن يقارنوا لصالحهم طريقة تعاملهم مع النساء وثروتهم ونفوذهم، ولم يكن بناء الإمبراطورية العالمية يساند نعم بريطانية فحسب، بل شكل ما أطلق عليه الاشتراكي الاسكتلندي كيرهاردي «الشجاعة التي لا تقهر لدى الشعب البريطاني» (كولي 1992 :ص369).

وهكذا يظهر لنا أن إحدى أكثر الطرق فعالية في إنشاء الأمة هي في اختراع آخرين ممن يستطيع أعضاء هذه الأمة أن يميزوا أنفسهم عنهم، وهؤلاء الآخرون لا يحتاجون ليكونوا دولة، فقد يكونون فئة من الناس تم إنشائها عبر مقاييس اعتباطية مثل الخصائص العرقية أو الدين. وهكذا قد تصر فئة من الناس على أن الأشخاص الذين لهم لون بشرة معين أو دين معين أو يتحدثون لغة معينة فقط يمكن أن يكونوا أعضاء في أمتهم، وقد

خلقت الحرب والدين وإنشاء المستعمرات المليئة بالشعوب المقهورة لدى البريطانيين إحساساً بهويتهم الجماعية كشعب واحد، وأتاحت لهم التغلب على الاختلافات الملموسة في لغتهم وثقافتهم ومركزهم الاقتصادي. والناس بالطبع يجدون في مصلحتهم إعلان انتمائهم إلى دولة قومية. وكما أشارت كولي، فإن النساء والرجال في بريطانيا أصبحوا بريطانيين وطنيين من أجل الحصول على وظائف في الدولة، أو من أجل الدعاية لوضعهم في المجتمع. ويعتقد البعض أن الإمبريالية البريطانية يمكن أن تعود بالنفع عليهم، أو أن انتصاراً فرنسياً سيؤذيهم. وبالنسبة للآخرين، كانت الوطنية النشطة وسيلتهم للحصول على مواطنية كاملة وعلى صوت في إدارة شؤون الدولة.

إلا أن خلق أو اختراع «الآخرين المكروهين والمرهوبين» عبر وسائل مثل الحرب والدين وبناء الإمبراطورية ليس كافياً بحد ذاته لبناء الولاء والإخلاص للأمة، ولو كان الأمر كذلك لكانت الدولة القومية قد ظهرت قبل ذلك لوقت طويل. إن إنشاء الدولة القومية يتطلب أيضاً وجود بنية تحتية وطنية وبيروقراطية تعمل بمختلف الطرق على توحيد الناس.

اللغة، البيروقراطية، والتعليم

يقدم يوغن ويبر في كتابة «الفلاحون يتحولون إلى فرنسيين» (1976) رواية حول بناء الأمة، فقد وثق ويبر كيفية صياغة الشعوب في فرنسا إدارياً ليصبحوا أمة عبر نقل اللغة الفرنسية إلى الريف، وعبر زيادة تسهيل السفر والوصول إلى الإعلام الوطني، وكذلك من خلال التدريب العسكري، والأهم من ذلك كله عبر إقامة نظام وطني للتعليم.

وقد قارن ويبر (1976 :ص486) بين تحول الفلاحين إلى مواطنين في الدولة القوية الفرنسية وبين عملية الاستعمار والسيطرة الثقافية، فقد كان يجب أن يتم دمج الجماهير غير المستوعبة في ثقافة مهيمنة. كما بيّن ويبر أن العملية كانت تشبه الاستعمار فيما عدا أنها تمت داخل حدود البلد وليس عبر البحار: ما هو نوع التحول في الهوية القومية الذي جرى في فرنسا في القرن التاسع عشر؟

في مطلع القرن التاسع عشر وحتى بعد الثورة الفرنسية كان هناك جزءاً كبيراً من سكان ريف فرنسا يعيشون في عالم خاص بهم. القليل من الناس هناك كانوا يسمون

أنفسهم فرنسيين، فقد كان فلاحو فرنسا في معظمهم يعيشون على الكفاف ولا ينتجون شيئاً للسوق أو للحصول على نقود، بل بالكاد كان إنتاجهم يسد حاجتهم وحاجات عائلاتهم، وكان الناس يقضون حياتهم داخل قراهم، وكما كان هناك تقديراً بأن ربع سكان فرنسا لم يكونوا يتكلمون الفرنسية بمن فيهم الأطفال الذين بلغوا سن الرشد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

وكان آرنولد فان غينيب سيكتب مع أواخر 1911 أنه بالنسبة للفلاحين والعُمّال كانت اللغة الأساسية هي الباتوا، أما اللغة الفرنسية فكانت أجنبية (ويبر 1967: ص73).

وقد رأى مسؤولو الدولة في الاختلافات اللغوية تهديداً ليس فقط للوحدة الإدارية بل للوحدة العقائدية وللفكرة المشتركة حول وحدة المصالح الجمهورية، وأصبح ينظر إلى الاختلاف اللغوي والثقافي على أنه شيء ناقص ينبغي معالجته (ويبر 1976: ص9). ونتيجة لذلك، وأمام إلحاح الحكومة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، بدأت اللغة الفرنسية تتغلغل في الريف واكتملت العملية بشكل أو بآخر مع حلول 1914، على الرغم من أن بعض المسافرين البريطانيين إلى فرنسا وجدوا مشاكل في التواصل باللغة الفرنسية (1906).

ومع توحيد اللغة وانسجامها جاء دور انسجام الثقافة أو الحضارة، وبدأ تغيير واستبدال العادات المحلية، وتم توحيد أفضليات اللباس والطعام ووضع معايير لها. وعلى الرغم من أن نواحٍ عديدة من الثقافة المحلية قد بدأت بالاختفاء، إلا أن بعضها تم تبنيه كرموز وطنية، وهكذا أصحب القبعة التي كان يرتديها شعب الباسك فقط في 1920 رمزاً لفرنسا في 1930. ومع حلول 1932، تم تصنيع 23 مليون قبعة، أي بمعدل واحدة لكل مواطن فرنسي.

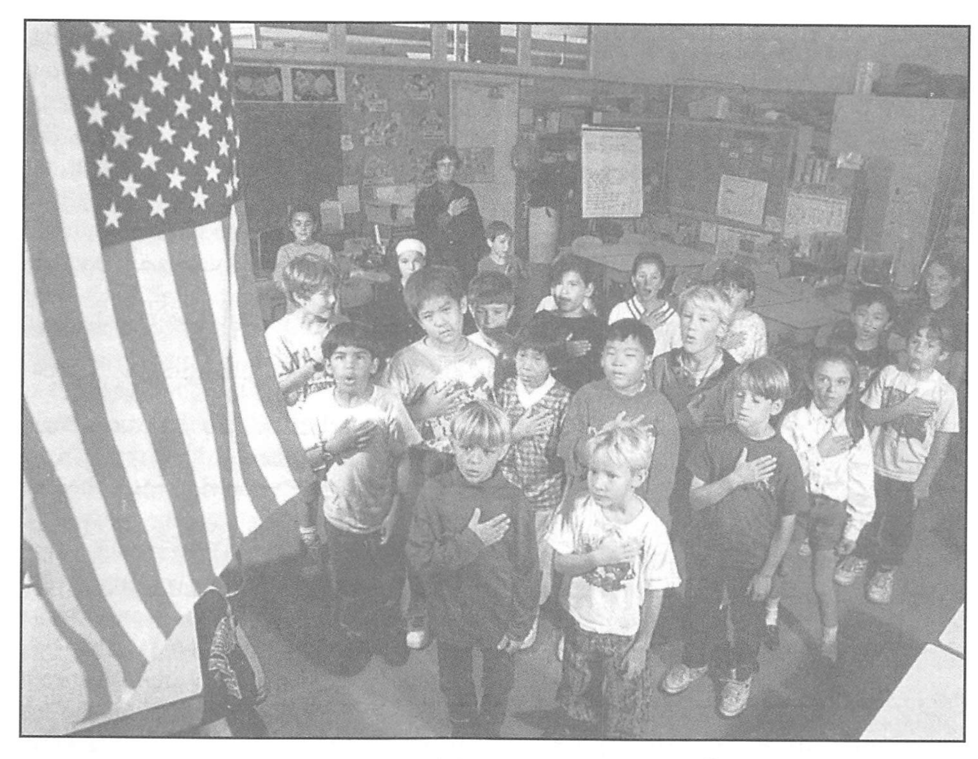
هناك علامة أخرى تدل على تكامل الدولة وتراجع التقاليد والقيم المحلية الشعبية وهي اضمحلال الأعياد والطقوس، التي كانت تمجد وحدة الفئات المحلية، واستبدالها بالاحتفالات والطقوس الخاصة، التي كانت تقام إلى جانب بعض الأعياد الوطنية القليلة. كذلك تحولت المناسبات المجتمعية، مثل عيد الميلاد وعيد رأس السنة والليلة

الثانية عشرة، إلى شؤون عائلية، وما كان يعتبر في السابق طقوس عامة، مثل العمّاد والقربان الأول ومراسم الزواج، أصبح اليوم ضمن قائمة الاحتفالات الخاصة.

كذلك اختفت الاحتفالات التجديدية التي كان تمجد المواسم والحصاد والمجتمع «عبر قديس شفيع»، فيما أصبحت عملية توزيع البضائع، التي كانت تتم عبر طقوس تلك الاحتفالات، تدار بشكل أكثر فعالية وأكثر صرامة من قِبَل الدولة (ويبر 1976: ص398) كذلك أتاح استبدال الأعياد والاحتفالات المحلية بالأعياد الوطنية بأن تتحول تلك المناسبات إلى فترات من الاستهلاك الكثيف بما يشبه عيد الفالنتاين (عيد الحب) وعيد الفصح وعيد الأم وعيد الميلاد في الولايات المتحدة (سميث 1995).

وجاءت الأدلة على الوحدة القومية في فرنسا عبر نمو الشعور الوطني. ففي أوائل القرن التاسع عشر كان التهرب من الجندية يشكل نسبة عالية في الأقاليم، حيث كان معظم الناس يعتبرون المؤسسة العسكرية غريبة عنهم. كما كانت هناك معارضة شديدة للضرائب، وحتى مع حلول أواخر القرن التاسع عشر لم يكن عدد من المواطنين الفرنسيين قد سمعوا بنابليون. كانت السلطة الوطنية متمثلة في شخصية جابي الضرائب ووكيل التجنيد. هذا لا يعني، بحسب قول ويبر (1976:ص114) أن الفرنسيين لم يكونوا وطنيين، لكنهم لم يكونوا يمتلكون فكرة منتظمة عن معنى الوطنية، وكما يضيف ويبر: كانت المشاعر الوطنية على المستوى القومي بعيدة عن كونها فطرية، بل كان يجب أن تُعلّم.

وهكذا، خلال القرن التاسع عشر، أخذ الناس الذين يعيشون ضمن حدود دولة فرنسا يتعلمون تدريجياً كيف يكونوا فرنسيين، ولكن كيف حدث هذا؟ وكيف تم تحويل الفلاحين إلى مواطنين فرنسيين؟ كما هو الحال في بريطانيا العظمى، فقد أسهمت الحروب والصراعات ضد قوى الخارجية وبكل تأكيد في لعب دور بهذا التحول وشكلت الحرب ضد بروسيا عامي 1870-1871 حدثاً توحيدياً بارزاً بالنسبة لمعظم سكان فرنسا. كما عمل التوسع الاستعماري للإمبراطورية على خلق ما يسمى بـ «الآخرين» الذين يستطيع الفرنسيون أن يشعروا بالتفوق عليهم. ولكن الحدث الأكثر بروزاً، كما يشير ويبر، هو وقوع تغييرات عميقة في بنية البيروقراطية الفرنسية.



طلاب الصف الثالث، في بالو آلتو بكاليفورنيا، يؤدون قسم الولاء لدولتهم الوطنية

تم بناء طرق جديدة تصل الناس بأناس آخرين لم يكن يتم بينهم تواصل أبداً. كما أدى انتشار سكك الحديد إلى زيادة التحرك والتواصل بين سكان مختلف الأقاليم، وعملت سكك الحديد أيضاً على توحيد الأذواق ورفع درجة انسجامها. فعلى الرغم من أننا اليوم نربط دائماً بين الفرنسيين وشرب النبيذ، إلا أن الأخير لم يكن شائعاً في الريف خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ولكنه ازداد انتشاراً مع انتشار سكك الحديد. كذلك عملت الطرق وسكك الحديد على جلب الفلاحين إلى السوق الوطني، وسمحت لهم بزراعة وبيع محاصيل لم يكونوا يبيعونها في السابق، والتوقف عن زراعة المحاصيل التي يمكنهم شرائها بأسعار أرخص. وقد أدى هذا الأمر إلى تدمير مشاريع محلية لم تعد عزلتها تحميها. بعد ذلك أخذت الأزياء القادمة من المدن تتغلغل في الريف،

ودخلت الطرق والسكك الحديدية الناس وسط هذه التحركات. فبعد أن كان الناس في أوائل القرن التاسع عشر يهاجرون بحثاً عن العمل ويعودون في معظم الأوقات، فإنهم لم يعودوا يفعلون ذلك مع نهاية القرن.

ومع تزايد عدد المتحدثين بالفرنسية وتزايد نسبة التعليم بين الناس أصبح الناس يقرؤون الصحف والمجلات، وقد عملت هذه الأخيرة على رفع درجة الاطلاع على الشؤون والاهتمامات الوطنية مظهرة للناس أن الأحداث على المستوى القومي تؤثر في حياتهم. وازداد تطابق الخدمة العسكرية مع الدولة. فقبل أعوام التسعينات من القرن التاسع عشر، لم يكن هناك أي حس وطني يذكر في كونك جندياً، وكان الناس يرهبون العسكر ويعتبرونهم أشخاص ذوي عادات سيئة. وكان الرجال المحليون الذين ينضمون إلى الجيش يجبرون على الإذعان لعادات القرية عندما يعودون إلى قراهم حتى لا تؤثر العادات الجديدة التي اكتسبوها في الجيش على غيرهم من السكان. والكثيرون من الجنود عادوا إلى قراهم دون أن يتعلموا التحدث بالفرنسية. ولكن الحرب مع بروسيا بدت وكأنها علامة في بداية الطريق نحو إحداث هوية وطنية في صفوف ومرتبات العسكر وبين الفلاحين أنفسهم. وأصبح الجيش يشكل مدرسة لوطن الأجداد. كذلك، كانت حياة الجيش بالنسبة لمعظم المجندين أفضل من حياتهم في منازلهم، فقد كان طعام العسكري ولباسه وصحته أفضل مقارنة بالمواطن الفرنسي العادي، ومع نهاية القرن أصبحت أعداد متزايدة من الجنود لا تعود إلى قراها بعد إنهاء الالتزامات العسكرية.

ورغم أهمية جميع هذه العوامل في بناء القومية في فرنسا وبلدان أخرى، إلا أنها جميعها ربما لم تكن بأهمية المدرسة. فقد أعطى ويبر المدرسة الفضل في كونها المصدر النهائي للتعديلات الثقافية التي جعلت من الشعب الفرنسي فرنسياً.

مع بداية القرن، كانت ظروف التعليم تعيش جهلاً عميقاً في فرنسا كما هو الحال في بلدان أخرى. فبعض الأساتذة لم يكونوا يعرفون القراءة وبعض الصفوف الدراسية كانت تدار من قِبَل راهبات لا يعرفون إلا قراءة الصلوات. وفي 1864، علق أحد المفتشين الفرنسيين بقوله أن لا أحد من التلاميذ كان يفهم ما يقرأ، وعندما كانوا يقرؤون كانوا لا يستطيعون تفسير ما يقرؤونه. إضافة لذلك كان للتدريس في الريف منافع عملية ضئيلة

إذ لم يكن باستطاعة التعليم أن يحسن من ظروف حياة التلاميذ اقتصادياً أو اجتماعياً. ورغم أن تحسين التعليم في الريف كان من ضمن أهداف الدولة منذ أعوام الثلاثينات من القرن التاسع عشر، إلا أن التغيير الحقيقي لم يحصل حتى أعوام الثمانينات من القرن نفسه، عندما بدأت الدولة بدعم التعليم وفرضت على كل تجمع سكاني فيه عشرين طفل أو أكثر بأن يكون له مدرسة.

بدا واضحاً بالنسبة لمسؤولي الدولة أن التعليم كان ضرورياً كضمان للنظام والاستقرار الاجتماعي (ويبر 1976:ص331). وقد جاء على لسان أحدهم: لكي ترشد الناس، عليك أن تهيئهم لفهم وتقدير منافع الحكومة (ويبر 1976:ص331). من الواضح أنه كان هناك رابطاً جلياً في أذهان مسؤولي الدولة بين التعليم وبناء الأمة والهوية الوطنية والتوسع الاقتصادي. وفيما يلي قطعة وردت في كتاب علم التربية المدنية للسنة الدراسية الأولى ساعدت التلاميذ على تقدير وضعهم:

«المجتمع (تلخيص): (1) المجتمع الفرنسي محكوم بقوانين عادلة لأنه مجتمع ديمقراطي.

(2) جميع الفرنسيين متساوون في حقوقهم، ولكن هناك تفاوتات بيننا تنبع من الطبيعة أو من الثروة.

(3) لا يمكن لهذه التفاوتات أن تختفي.

(4) الإنسان يعمل ليصبح غنياً: إذا افتقر لهذا الأمل فسيتوقف عن العمل وستتدهور فرنسا. لذلك فإن من الضروري أن يتمكن كل منا من المحافظة على الأموال التي جناها» (ويبر 1976:ص331).

كان على الدراسة أن تصبح العنصر الأول في الوطنية، وكما ذكر أحد الأساتذة في 1861: الدراسة تعلمنا المشاعر الوطنية والقومية وتشرح لنا فوائد الدولة وضرورة وجود ضرائب وخدمة عسكرية، كما توضح للتلاميذ اهتماماتهم (مصلحتهم) الحقيقية في وطنهم ووطن أجدادهم. وكتب معلم آخر في 1881 يقول بأن على معلمي المستقبل أن يدركوا بأن أول مهمة لهم هي جعل تلاميذهم يحبون أوطانهم ويفهموها. ومع حلول تسعينات القرن التاسع عشر، أصبح المسؤولون يعتبرون المدرسة أداة للوحدة ورداً على النزاعات الخطرة الطاردة من المركز ومفتاح الدفاع القومي (ويبر 1976:ص ص332-333).

وذكر مسؤولو التربية والتعليم أن أفضل وسيلة لزرع العقيدة كانت التاريخ، الذي إذا تم تدريسه بشكل سليم يصبح وسيلة للحفاظ على الروح الوطنية في الجيل الذي

نعمل على بنائه. وفي 1897، كان يُطلب من المتقدمين لنيل شهادة البكالوريا الحديثة أن يُعرِّفوا هدف التاريخ في التعليم، وقد أجاب 80٪ منهم أن الهدف بالضرورة هو تمجيد الروح الوطنية (ويبر 1976 :ص ص333).

قبل 1870، لم تكن خريطة فرنسا تتوفر إلا في مدارس قليلة، ومع حلول 1881، لم تعد تخلو غرفة دراسية مهما صغرت من خريطة لفرنسا، ومع حلول نهاية القرن، بدا النظام التعليمي وكأنه قد أخذ ينجز المهمة كما يستدل من أولاد الريف الفرنسيين الذين بدأوا يمثلون بطولات الأبطال التاريخيين.

وقد ربط يرنست غيلنر (1983:34) بين بناء الأمة والتعليم والاندماج الاقتصادي بشكل أكثر إحكاماً. فوفقاً لغيلنر، لم يعد العمل في المجتمع الصناعي يعني العمل مع أشياء، بل أصبح بدلاً من ذلك عملاً مع معانٍ، وتبادل اتصالات مع أناس آخرين، أو معالجة أجهزة التحكم بالآلات التي يتوجب فهمها. من السهل فهم عمل مجرفة أو محراث، ولكن فهم الأجهزة والأزرار التي تتحكم بالآلات هو شيء أكثر تعقيداً لا يسهل فهمه. نتيجة لذلك، تطلّب الاقتصاد الرأسمالي الحديث تقسيماً متحركاً للعمالة واتصالات دقيقة بين الغرباء. كما تطلب تعليماً جامعياً ينطوي على مستوى أعلى من التعقيد الرقمي والتقني والعام. وكانت الحركة مطلوبة من أجل تجهيز الأشخاص للانتقال من منطقة إلى منطقة ومن مهمة على مهمة. كما كانت القدرة على الاتصال مطلوبة لتأهيل الأشخاص من أجل الاتصال بأناس لا يعرفونهم ضمن لغة مشتركة ومعيارية وتعتمد على سياق الاتصال. لذلك، ومن أجل تحقيق درجة من الكفاءة في العلم والتقنية يمكن توظيفها في العمل، لابد من تدريب الأشخاص ليس من قِبَل أعضاء من جماعتهم المحلية بل من قِبَل مختصين. ومثل هذا التدريب لا يمكن تقديمه إلا من خلال شيء يشبه النظام التعليمي الوطني. وقد ذهب غيلنر إلى أبعد من ذلك ليبين بأن التعليم أصبح الأداة الفاصلة في قوة الدولة، بحيث أصبح البروفيسور (الأستاذ) والغرف الدراسية بديلاً عن الجلاد والمقصلة في تطبيق السيادة الوطنية، وأصبح احتكار التعليم الشرعي أهم بكثير من احتكار القوة الشرعية (العنف) لبناء هوية قومية مشتركة وتوفير التدريب الضروري لتحقيق التكامل الشامل للاقتصاديات الوطنية.

العنف والإبادة العرقية

بينما تنغمس الدولة القومية في خلق العدو الآخر المُهاب والمكروه، وبناء بيروقراطية وطنية ونظام تعليمي ضروري من أجل تثبيت وضعها، يبقى العنف واحداً من الأدوات الرئيسية في بناء الأمة. وفي الحقيقة يتشارك بعض علماء الإنسان، من أمثال بيير فان در برغي (1992) وليو كوبر (1990) وكارول ناغن غاست (1994) وآخرون، في أن الدولة القومية العصرية هي عامل أساسي من عوامل الإبادة العرقية (قمع وتدمير حضارات الأقلية). ولكن أمام تمجيد الدولة القومية كوسيلة للتحضر والعصرنة والوحدة والتنمية الاقتصادية يبدو هذا الأمر اتهاماً قاسياً. إلا أن هناك متسع من الأدلة التي تقول بأن إحدى الطرق التي لجأت إليها الدول لبناء قوميتها كانت إزالة أو ترهيب أو إخضاع كل من رفض استيعابه داخل حدودها أو طلب الاعتراف بوضعه كعرق متميز أو فئة قومية. وفي الولايات المتحدة شملت المحاولة أولاً قتل جميع الشعوب الأصلية ثم دمج من تبقى منهم بالقوة المصحوبة بسياسة التجاهل الهادئ، وتقدم هذه المحاولة مثالاً على كره الدولة للتعدد الثقافي كما سنرى لاحقاً. ولعل الادعاء القائل بأن الدول هي أدوات للموت والقمع ضد الأقليات، أو حتى ضد فئات الأكثرية مثلما حصل في جنوب إفريقيا، هو ادعاء تبينه تقارير الأخبار اليومية في معظم الأحيان.

بين عامي 1975 و 1979، وفي واحدة من أسوأ حالات القتل من قِبَل الدولة في القرن العشرين، قامت حكومة كمبوديا برئاسة الخمير الحمر بقتل منهجي لما بين 2 مليون إلى 7 ملايين من مواطنيها. وقد جرت عمليات القتل هذه باسم برنامج إيجاد مجتمع بدون مدن أو نقود أو عائلات أو أسواق أو علاقات سلعية - نقدية. فقد تم نزع أحشاء الملايين من البشر أو دُقّت المسامير في رؤوسهم أو ضربوا بالمجارف حتى الموت. وقد شمل هذا البرنامج قتل من كان يظنهم الزعماء الطبقات المعادية أو الإمبرياليين مثل أبناء العرقية الفيتنامية والصينية والمسلمين إضافة إلى الإقطاعيين (زعماء النظام السابق والرهبان البوذيين والمثقفين والرأسماليين والوكلاء الصينيين). وكان الهدف من القتل قومياً بقدر ما كان اشتراكياً، من أجل إعادة كمبوديا وعرق الخمير إلى الأمجاد السابقة. وقد استلم الخمير الحمر البلاد بعد أن دمرها القصف الأميركي خلال الحرب الفيتنامية، وانتهى بهم

الأمر إلى قتل الملايين الذين اعتبروا غير منتمين إلى الدولة (كوبر 1990). ولكن قتل الخمير الحمر لمدنييهم بالكثافة التي لم تقابلها إلا دول قليلة، بالكاد يمكن اعتباره أمراً استثنائياً، وكما كتبت كارول ناغن غاست تقول (1994:ص ص119-120):

هناك أعداد مذهلة من الناس تتعرض عبر العالم للعنف من قِبَل دولها. ففي تركيا تعرض أكثر من ربع مليون كردي وتركي للضرب أو التعذيب من قِبَل العسكر والشرطة وحراس السجون منذ 1980. كما واجه عشرات الآلاف من السكان الأصليين في بيرو وغواتيمالا، وكذلك أطفال الشوارع في البرازيل وغواتيمالا والفلسطينيون في الكويت والأكراد في العراق والنساء والفتيات المسلمات في البوسنة، المعاملة نفسها. وفي كل يوم تظهر الجثث المشوهة في أمكنة مختلفة من العالم. وفي عشرات الدول تعرض ما يقارب 6000 شخص للقتل أو الإعدام أو الصعق بالكهرباء أو القتل بالغاز أو الرجم حتى الموت من قِبَل دولهم تحت إمرة القانون ما بين عامي 1985 و 1992 وذلك لارتكاب ما يسمى بجرائم سياسية مثل انتقادهم الدول أو لدخولهم أعضاء في أحزاب أو جماعات ممنوعة أو اعتناقهم ديناً خاطئاً أو جرائم أخلاقية، مثل الزنى والدعارة واللواط وتعاطي الكحول والمخدرات، أو لانتهاكات اقتصادية مثل السرقة والاختلاس والفساد أو لارتكاب جرائم عنف مثل الاغتصاب والاعتداء والقتل.

وقد وثق ر.ج. رومل (1994)، في سلسلة من الكتب المتعلقة بالقتل الذي تمارسه الدولة، المذابح التي ارتكبتها الدول ضد مواطنيها وورد فيها ما يلي: 61 مليون روسي قُتلوا ما بين عامي 1917 و 1987. 20 مليون ألماني ما بين عامي 1933 و 1945. 35 مليون صيني قتلتهم الحكومة الشيوعية ما بين عامي 1923 و 1949 إضافة إلى 10 ملايين قُتلوا على يد الوطنيين الصينيين. 2 مليون تركي ما بين عامي 1909 و 1918. 1.5 مكسيكي ما بين عامي 1900و1920. بالمجموع كما يقول رومل قُتل ما يقارب 170 مليون ما بين رجل وامرأة وطفل ما بين عامي 1900 و 1987

عن طريق إطلاق النار أو الضرب أو التعذيب أو الطعن بالسكاكين أو بطرق أخرى من الطرق العديدة التي ابتلت الحكومات فيها مواطنيها العزل ومواطني بلدان أخرى. ولعل عدد الموتى يصل إلى ما يقارب 360 مليون شخص. ويبدو الأمر وكأن جنسنا البشري قد ابتُلي بطاعون أسود حديث ولكنه في هذه المرة طاعون القوة والعنف وليس طاعون جرثومي.

وقد عزى رومل عمليات القتل من قِبَل الدولة إلى سوء استخدام النفوذ والقوة، زاعماً بأن الأنظمة الدكتاتورية هي التي تلجأ على الأغلب إلى إبادة الشعوب أو إبادة الإثنيات أو الإبادة العرقية. كذلك تمارس الأنظمة الديمقراطية القتل كما تدل أحداث القرن العشرين في قصف المدنيين دون تمييز خلال الحروب، وفي المذبحة الكبرى التي ارتُكبت في الفلبين خلال الاستعمار الأميركي مع نهاية القرن، وفي حالات الموت في معسكرات الاعتقال البريطانية خلال حرب البوير في جنوب إفريقيا، وقتل المدنيين في ألمانيا نتيجة الحصار الذي مارسه الحلفاء، واغتصاب وقتل الصينيين العزّل في بكين

وحولها في 1900، والبشاعات التي ارتكبها الأميركيون في فيتنام، وقتل الجزائريين المستضعفين من قِبَل الفرنسيين خلال حرب الجزائر، وموت أسرى الحرب الألمان في سجون فرنسا وأميركا بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن رومل قال أنه حتى هذه الأحداث تثبت صحة ما يقوله حول القوة لأن جميع هذه الوقائع في حقيقة الأمر ارتُكبت في الخفاء وتم تغطيتها بسلسلة من الأكاذيب والخداع من قِبَل الهيئات والمؤسسات التي تمتلك القوة والتي منحت صلاحية العمل على إبقاءها بعيداً عن الصحافة. حتى الاعتداءات التي تمت على المدن الألمانية والفيتنامية كان يتم تقديمها على أنها ضد أهداف عسكرية. وقد استنتج رومل أننا خلال تحركنا من الحكومات الديمقراطية إلى الحكومات المستبدة والدكتاتورية، ترتفع وتيرة القتل الممارَس من قِبَل الدولة بشكل جذري (رومل 1994:ص17).

وينسب بير فان در برغي (1992:ص191) القتل الذي تمارسه الدولة إلى عملية بناء الدولة القومية نفسها وليس إلى سوء استخدام القوة. وفيما يلي نبذة مما قاله وأطلق عليه موقفاً فوضوياً صريحاً:

> العملية التي يُطلق عليها من باب تلطيف أمر بغيض اسم بناء الأمة هي في الحقيقة عملية قتل للأمة في معظم الأحيان. فالأغلبية العظمى لما تسمى دولاً قومية لا تمثل شيئاً من هذا القبيل كما أن القومية المعاصرة هي نسخة للقتل الإثني في أفضل حالاتها وللإبادة العرقية في أحسنها .

وقال فان در برغي أن أسطورة الدولة القومية قد سمح لها بالبقاء لأن الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة تصر على أن عمليات القتل الداخلي هي شأن من شؤون الدولة. وهناك ما يشبه «الاتفاق الأدبي» بين الدول الأعضاء بعدم الاحتجاج على ذبح مواطنيهم. كذلك ارتكب المثقفون والعلماء جريمة تعزيز هذه الأسطورة، فهم باستخدامهم لمصطلح الدولة القومية جاءت النتيجة لتشرِّع الإبادة العرقية في مصلحة بناء الدول القومية التي تؤدي وظيفة الاستمرار في الاندماج الاقتصادي والسياسي.

واقترحت كارول ناغن غاست (1994:ص122) أن العنف الممارَس من قِبَل الدولة يسهم في مساعدتها على بناء الدولة القومية والمحافظة عليها. ولم تدرس كارول عمليات القتل من قِبَل الدولة فحسب، بل عمليات مأسسة التعذيب والاغتصاب والاعتداءات الجنسية المثلية. وتقول ناغن غاست أن الهدف من هذا العنف المدعوم من

الدولة ليس إيقاع الألم بل خلق ما أطلقت عليه ناغن غاست اسم فئات من الناس قابلة للمعاقبة. وذلك من أجل وضع حدود لفئات معينة يُشرَّع ضدها العقاب أو لا يشرَّع. وبينت أن عنف الدولة ضد مواطنيها يشكل طريقة لإيجاد ما يسمى «بالآخرين» أو الطرف الآخر، وهو تصنيف دوني غامض يتألف من ناحية من أشخاص متوحشين دون المستوى الإنساني، ومن ناحية أخرى من أفراد جبارين فوق قوة البشر قادرين على تقويض النظام المقبول لدى المجتمعات. ويسهم الاعتقال والتعذيب في وصم الناس كأشخاص لا يرغب أحد في أن يكون على شاكلتهم، وقد شكل الاعتقال والتعذيب في واقع الأمر وسيلة لوصم وتمييز وضبط هذه الفئات من الناس التي يهدد وجودها أو تهدد مطالبها فكرة ونفوذ وشرعية الدولة القومية. إضافة إلى ذلك، ولأن التعذيب والعنف يمارسان فقط ضد الإرهابيين أو الشيوعيين أو الانفصاليين فإنه بحد ذاته يكتسب صفة شرعية. وقد قال أحد مسؤولي السجون الأتراك في هذا الصدد في 1984: نحن نضرب الأشرار فقط، فهم لا يصلحون لشيء ولا قيمة لهم، كما أنهم مخربون يظنون أن الشيوعية ستريحهم من ضرورة العمل. وقد كشف هذا المسؤول بفخر واضح بأنه أعطى الأوامر لضرب جميع السجناء بالهراوات تحت الخصر وعلى المناطق الموجعة وإنذارهم بعدم العودة إلى السجن مرة أخرى. وأضاف: إن هدفي هو تأمين النظام، وهذا ليس تعذيباً لأن رُوّاد السجون هم من الكسالى والتافهين والمشردين والشيوعيين والقتلة (ناغن غاست 1994:ص121).

وغالباً ما تصور الأعمال الإرهابية على أنها خارج القانون أي أنها ترتكب من قِبَل أشخاص خارج سيطرة الدولة، إلا أن هناك أدلة ملموسة على أن معظم الأعمال الإرهابية ترتكب من قِبَل الدولة نفسها لدمج مواطنين مترددين أو ضبطهم. وكما يصف جيفري سلوكا الأمر (2000:ص1):

> إن الإرهاب يعني الترهيب السياسي عبر العنف أو التهديد به. وإذا سمحنا لهذا التعريف أن يشمل العنف المرتكب من قِبَل الدول وعملاء الدول فإننا نجد أن الشكل الأساسي للإرهاب في العالم اليوم يمارس من قِبَل الدول وعملاءها وحلفاءها، وأن الإرهاب الممارَس من قوى خارج الدول لا يكاد يُذكر نسبياً بالإرهاب الذي ترتكبه الدول نفسها.

تعمل فرق الموت خارج القانون ولكن مع موافقة ضمنية من الدول. وتحقق أعمالهم أهداف الدولة في إزاحة الذين يخالفونها في الرأي عن الطريق/ أو إبادتهم دون استخدام الوسائل القانونية ولكن بطريقة تسمح للدولة أن تقدم إنكاراً مقبولاً. ونادراً ما تتم

معاقبة أعضاء فرق الموت، كما أن العديدين منهم هم أعضاء في مؤسسات الدولة الرسمية مثل الشرطة والميليشيا والجيش.

وغالباً ما يتم تصوير الأشخاص الذين تستهدفهم فرق الموت بأنهم «إرهابيون» أو «مخربون» أو أي شخص ينزع إلى زعزعة الوضع الراهن. ويشمل هؤلاء الأشخاص الذين يدعون إلى تنظيم النقابات، أو يقدمون دروساً دينية، أو يقترحون إجراء إصلاحات في الأراضي، أو يؤيدون زيادة الضرائب على الأغنياء، كما تشمل القائمة رجال دين، ونقابيين عماليين، ونشطاء حقوق الإنسان، وعاملين اجتماعيين، وصحفيين، وغيرهم. كما تشمل الضحايا نساء وأطفال وعجزة وأقارب النشطاء. وحديثاً أصبحت القائمة تشمل أطفال الشوارع في أميركا اللاتينية.

قليلة هي الدول المحصنة ضد العمليات التي تقوم بها فرق الموت الموافق عليها من قِبَل الدولة ضمنياً. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، سجلت 4743 حادثة إعدام غير قانونية بين عامي 1882 و 1968، وكان من بين الضحايا 3,446 من السود. ولم يكن القتلة يكتفون بعدم محاكمتهم لاشتراكهم في عمليات الإعدام، بل غالباً ما كانوا يطالبون بأخذ صور لهم إلى جانب ضحاياهم ليحتفظوا بها كصور تذكارية (آلن 2000).

وتلعب الدول الكبرى دوراً رئيسياً في دعم الأنظمة المستبدة في الخارج عبر تدريب ضباطهم وتقديم المساعدات العسكرية لهم. وفي الحقيقة، لا تستخدم هذه المساعدات العسكرية للدفاع عن الدولة ضد الغزو، ولكن لقمع السياسيين المخالفين أو النقابيين أو لتأديب المعارضين من مواطنيها. وتعتبر التكاليف المالية للحفاظ على هذه البنى العسكرية وتزويد الدول العميلة بالمساعدات تكاليفاً باهظة (انظر جدول 4.1). ويستخلص الكسندر جورج في كتابه (إرهاب الدول الغربية) ما يلي:

> الحقيقة المرة والواضح هي أنه وضمن أي تعريف منطقي للإرهاب، يؤخذ بحرفيته، نجد أن الولايات المتحدة وأصدقائها هم الداعمون والكافلون والمنفذون الرئيسيون للأعمال الإرهابية التي تجري في عالمنا اليوم، وهناك العديد من الأحداث الإرهابية وربما معظمها التي تجد الدعم إن لم نقل التنظيم من الولايات المتحدة وشركائها والدول العميلة لها (جورج 1991:ص ص1-2).

مستقبل الدولة القومية

تبلغ الدولة القومية، كما تبدو في المنظور الحديث، 200-300 سنة من العمر، ولكن ما هو مستقبلها؟ يبيّن البعض أن الدول القومية لم تعد قابلة للتطبيق ولم يعد لها ضرورة، وهي سوف تتفكك إلى كيانات أصغر وأكثر تجانساً حضارياً، بينما يرى آخرون (سميث 1995) أنها ما تزال الحل الأكثر إقناعاً لمشاكل النظام الاجتماعي والاقتصادي.

إلا أن هناك ثلاثة تطورات تبدو وكأنها تهدد سلامة الدول القومية وهذه التهديدات هي: ظاهرة تجاوز الحدود القومية، أي زيادة أعداد السكان القاطنين والعاملين في البلدان من غير الذين يحملون جنسية هذه البلدان، وتنامي قوة ونفوذ الشركات المتعددة الجنسية، وأخيراً تنامي أعداد ونفوذ المؤسسات غير الحكومية. دعونا نقوم بإكمال تفحصنا للدولة القومية عبر مراجعة كل من هذه التطورات.

تجاوز حدود القومية والهجرة

لينين (1976) أشار إلى أن الإمبريالية نقلت فائض رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من العالم، ونتيجة لذلك تعرضت الاقتصادات المحلية للتدمير وتم استبدال زراعة الفلاحين والصناعات الصغيرة بالعمالة المدفوعة الأجر. ولكن اقتصاديات المناطق المتخلفة لا تستطيع استيعاب العمالة التي أوجدتها، مما دفعها إلى قذف هذه العمالة باتجاه اقتصاد العالم الرأسمالي. وحالياً تعيش نسبة 2٪ من سكان العالم (أي أكثر من 100 مليون شخص) وتعمل في دول لا تنتمي في مواطنيتها أو جنسيتها إليها.

والهجرة العمالية التي تتم بأعداد كبيرة ليست شيئاً جديداً. ففي النصف الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل عقود القرن العشرين، وكما رأينا في الفصل 2، هاجر ملايين الناس للبحث عن أراضٍ وعن أعمال. ولكن هجرات ثمانينات وتسعينات القرن العشرين تختلف عن سابقتها في ناحيتين على الأقل: أولاً: يحاول العمال المهاجرون المحافظة على علاقات حميمة مع دولهم الأم، كما تحاول هذه الدول أيضاً الإبقاء على العلاقات معهم. فالعمال القادمون من هاييتي إلى الولايات المتحدة لا يكتفون بالإبقاء على علاقات حميمة مع عائلاتهم في هاييتي فحسب، بل إن حكومة هاييتي نفسها تشير إلى هؤلاء باسم الدائرة العاشرة في البلاد المقسمة إلى تسعة دوائر جغرافية. والأمر يشبه تسمية الأميركيين العاملين في الخارج بالولاية الواحدة والخمسين.

ثانياً: لم يعد المهاجرون يعتبرون أشخاصاً مرحّباً بهم في الدول الغنية كما كان الحال في القرن التاسع عشر حينما كانت هناك وفرة من الأرض ونقص في العمالة. وقد أوجد هذان الاختلافان وجهة نظر مختلفة تماماً بالنسبة للمهاجرين في كل من دولهم الأصلية والدول التي يهاجرون إليها من أجل العمل.

وقد أطلقت المؤلفات ليندا باش ونينا غليك شيلر وكريستينا سانتون بلان (1994:ص7)، في كتابهن «أمم غير مرتبطة»، على العملية التي تمتد من خلالها حياة الناس عبر الحدود القومية اسم ظاهرة «تجاوز الحدود القومية»، وقد أعطين هذا المصطلح التعريف التالي:

> هي العملية التي يقوم فيها المهاجرون بفرض علاقات اجتماعية متشعبة تربط مجتمعاتهم الأصلية مع المستوطنات الجديدة، كما يقومون بالمحافظة على هذا الارتباط. ونحن نطلق على هذه العمليات كلها مصطلح «تجاوز الحدود القومية» لكي نؤكد على أن العديد من المهاجرين يبنون اليوم مجالات اجتماعية عابرة للحدود الجغرافية والثقافية والسياسية.

وقد بينت المؤلفات الثلاث بأن تجاوز الحدود القومية يتطلب إعادة بناء مفهوم أو منظور الدولة القومية، فبدلاً من النظر إليها كشعب يتقاسم أرضاً مشتركة، أصبحت الآن تشمل مواطنين موزعين جغرافياً على دول عدة ولكنهم باقون اجتماعياً وسياسياً وثقافياً وأحياناً اقتصادياً كجزء من الدولة القومية التي جاء منها أسلافهم (باش وآخرون 1994:ص8).

وتعتقد المؤلفات أن المهاجرين الذي يتجاوزون الحدود القومية هم نتاج الرأسمالية العالمية التي تسببت في خلق بطالة هائلة في الدول الفقيرة. وهؤلاء العاطلون عن العمل مستهدفون ومستضعفون في دولهم لأنهم لا يستطيعون إيجاد عمل، كما أنهم مستضعفون ومستهدفون في الدول التي يهاجرون إليها لأنهم لا يستطيعون المنافسة على أسس متساوية، وغالباً ما يستخدمون ككبش فداء. ونجد أنه بسبب هذا الاستضعاف والاستهداف اقتصادياً وسياسياً، يعمد المهاجر إلى بناء وجود يتجاوز الحدود القومية ويسعى إلى العمل في الدول الغنية بينما يبقي في الوقت نفسه على الروابط مع العائلة في الوطن (باش وآخرون 1994:ص27). وبالتالي يخرج هؤلاء المهاجرون في عملية بناء لدولتين قوميتين هما دولتهم الأصلية والدولة التي هاجروا إليها من أجل العمل.

على سبيل المثال، يقوم المهاجرون من هاييتي إلى الولايات المتحدة بإرسال النقود والسلع إلى وطنهم من أجل مساعدة عائلاتهم وتحسين وضعهم الاجتماعي لدى عودتهم المتوقعة إلى الوطن. إحدى التقديرات تظهر أنه في 1989 أرسل المهاجرون من هاييتي 99.5 مليون دولار من نيويورك إلى بلادهم (باش وآخرون، 1994:ص165). ويقوم العديد من أبناء هاييتي الذين يعيشون ويعملون في الولايات المتحدة ببناء وشراء وإصلاح المنازل في هاييتي وإرسال الأثاث إلى منازلهم وإلى أقاربهم. كما يعمدون إلى إرسال أطفالهم في كل عام لزيارة هاييتي أو البقاء هناك مع الأقارب لأن تربيتهم هناك أقل تكلفة، وتنبع الدوافع للحفاظ على الارتباط مع الوطن من الولاء والروابط العاطفية تجاه هاييتي. ولكن هناك أيضاً إحساس لدى أبناء هاييتي بعدم الاستقرار في حين يحاولون تجذير وجودهم في الولايات المتحدة، ويعود هذا الإحساس إلى التمييز والعنصرية والخوف من البطالة والتعصب القومي إضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وربما بالنسبة للبعض بقائهم في وضع غير موثق قانونياً بحيث يظلون عرضة للكشف والترحيل. مثلاً لنأخذ قصة ماري روز التي وُلدت في هاييتي ولكنها ترعرعت في الولايات المتحدة ودرست في بروكلين ثم نالت شهادة ماجستير في التمريض وأصبحت رئيسة قسم التمريض في مستشفى بروكلين. استمرت ماري روز في الاستثمار بمنزلها في هاييتي حيث كانت تقضي فرصتين أسبوعيتين في كل عام، وقد عاد زوجها ليعيش في هاييتي وأخذ معه سيارة المرسيدس التي اشترتها ماري في الولايات المتحدة.

ويعتبر المهاجرون بالنسبة لدولهم الأصلية مصدراً ثميناً للعملة الصعبة، وتعيش هذه الدول أزمة الاستفادة من الأموال والبضائع التي يحولها المهاجرون إلى وطنهم مع الإبقاء في الوقت نفسه على هويتهم وولائهم. على سبيل المثال، من أجل تشجيع تجاوز الحدود القومية في أواسط عقد الثمانينات من القرن العشرين، استخدم زعماء هاييتي الصهاينة كمثال يحتذيه، فقد كان اليهود يشكلون جزءاً دائماً من النسيج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للولايات المتحدة ولكنهم فَهِموا أن لديهم وطن قومي في إسرائيل. وقد عمل الأب جون برتراند أريستيد على تسريع ظاهرة تجاوز الحدود القومية عندما انتخب رئيساً في 1991، إلى حد أنه قام بتسليم وظائف حكومية لمواطنين من هاييتي أصبحوا مواطنين في دول أخرى، وقد شدد في خطابه أمام الأمم المتحدة بأن حكومته تملك حق التدخل لصالح الهاييتيين الذين يعيشون في دول أخرى.

ومن وجهة نظر الدول الغنية، يشكل المهاجرون عبر الحدود القومية مجموعة مختلفة من المشاكل. إحدى هذه المشاكل هي أن وجود العمالة الرخيصة المتمثلة في المهاجر عبر الحدود القومية هو أمر مرغوب من هذه الدول، ولكن العامل نفسه الذي يقوم بهذه المهمة يعتبر غير مرغوب.

والمسألة هنا هي في كيفية إبقاء الحدود مفتوحة أمام العمالة الرخيصة الوافدة مع الحفاظ في الوقت نفسه على حدود الدولة القومية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، ترغب الشركات في جلب العمالة الوافدة، ولكن تزايد أعداد المهاجرين أصبح يهدد إحساس بعض الناس في هويتهم القومية، وهكذا أدى ازدياد أعداد المهاجرين الناطقين باللغة الإسبانية إلى زيادة الجهود نحو دفع الكونغرس لإعلان اللغة الإنجليزية لغة رسمية للبلاد.

وقد بيّن مايكل كيرين (1991:ص58)، من خلال دراسته لوضع العمال المكسيكيين في الولايات المتحدة، أن سياسة الهجرة في البلاد الغنية موجهة بشكل رئيسي نحو فصل العمالة عن العامل. فالعمالة الوافدة مرغوبة ولكن الشخص الذي يقوم بها غير مرغوب به، وبالتالي أصبح من الواجب على سياسات الهجرة في الدول المضيفة أن تفرق بطريقة ما بين العمالة وبين الشخص الذي يقدمها، أي أن تفصل العمالة عن العامل المهاجر.

إحدى الطرق المتبعة لفعل ذلك تتمثل في تمرير تشريع عقابي ضد المهاجرين يسمح لهم بالعمل في الولايات المتحدة، ولكنه يحرمهم من خدمات تعليم أطفالهم والضمان الاجتماعي والعلاج الطبي. وهكذا يستطيع أصحاب الأعمال الأميركيين الحصول على عمالة رخيصة، فيما تقوم الدولة بحرمان هذه العمالة من المنافع المقدمة إلى العمال الأميركيين. ويكمن الحل الآخر في تمرير قوانين متعلقة باللغة تحدد بأن من لا يتكلم اللغة الإنجليزية يعتبر غير مؤهل ليكون عضواً في الدولة القومية. وقد أشار كثيرين إلى أنه حتى الدوريات التي تراقب الحدود لا تعمل على اعتقال المهاجرين غير الشرعيين بالقدر الذي يجبرهم فيه على قبول العمل بأجور زهيدة وعدم طلب الميزات الممنوحة للعمال الآخرين. وقد أورد مثالاً على ذلك على المهاجرين الذين يسيرون عبر الجبال في الشتاء للبحث عن عمل، والذين ترغب فيهم الشركات الأميركية بسبب أخلاقياتهم في العمل.

جدول 4.1: النفقات العسكرية وواردات الأسلحة لكل بحسب الدولة، 1999.

نفقات الأسلحة			صادرات الأسلحة			واردات الأسلحة		
الدرجة	البلد	بملايين الدولارات	الدرجة	البلد	بملايين الدولارات	الدرجة	البلد	بملايين الدولارات
1	الولايات المتحدة	281,000	1	الولايات المتحدة	33,000	1	السعودية	7,700
2	الصين	88,900	2	الولايات المتحدة	5,200	2	تركيا	3,200
3	اليابان	43,200	3	روسيا	3,100	3	اليابان	3,000
4	فرنسا	38,900	4	فرنسا	2,900	4	الصين-تايوان	2,600
5	الولايات المتحدة	36,500	5	ألمانيا	1,900	5	الولايات المتحدة	2,600
6	روسيا	35,000	6	السويد	675	6	إسرائيل	2,400
7	ألمانيا	32,000	7	إسرائيل	600	7	جنوب كوريا	2,200
8	إيطاليا	23,700	8	أستراليا	550	8	اليونان	1,900
9	السعودية	21,200	9	كندا	550	9	الولايات المتحدة	1,600
10	تايوان	15,200	10	أوكرانيا	550	10	ألمانيا	1,300
11	كوريا الجنوبية	11,.600	11	إيطاليا	380	11	أستراليا	1,100
12	الهند	11,300	12	الصين	320	12	سويسرا	1,100
13	تركيا	9,950	13	بيللاروسيا	310	13	كندا	1,000
14	البرازيل	9,920	14	بلغاريا	200	14	باكستان	1,000
15	إسرائيل	8,700	15	شمال كوريا	140	15	سنغافورة	950
16	كندا	8,320	16	هولندا	140	16	الإمارات العربية	950
17	إسبانيا	7,560	17	إندونيسيا	100	17	ماليزيا	925
18	أستراليا	7,060	18	اليونان	90	18	فرنسا	800
19	هولندا	7,030	19	جمهورية التشيك	80	19	هولندا	775
20	إيران	6,880	20	إسبانيا	70	20	إسبانيا	750
21	بولندا	6,690	21	تركيا	70	21	الكويت	725
22	اليونان	6,060	22	فنلندا	50	22	مصر	700
23	السويد	5,330	23	سويسرا	50	23	الهند	700
24	الكونغو	5,150	24	رومانيا	40	24	إيطاليا	700
25	أوكرانيا	5,110	25	النمسا	30	25	الصين	675
26	بورما	4,650	26	بلجيكا	30	26	نيوزيلندا	575
27	سوريا	4,450	27	جورجيا	30	27	الجزائر	550
28	سنغافورة	4,400	28	ليبيا	30	28	النرويج	480
29	الأرجنتين	3,300	29	مكسيكو	30	29	روسيا	470
30	كوريا الشمالية	4,260	30	بولندا	30	30	إندونيسيا	450
31	بلجيكا	3,600	31	جنوب إفريقيا	30	31	فنلندا	400
32	باكستان	3,520	32	البرازيل	20	32	أنغولا	350
33	سويسرا	3,400	33	الصين	20	33	بلجيكا	350
34	فيتنام	غير متوفر	34	أريتريا	20	34	قبرص	340
35	النرويج	3,310	35	اليابان	20	35	تايلاند	330
36	جمهورية التشيك	3,000	36	كوريا الجنوبي	20	36	فنزويلا	310
37	الدنمرك	2,780	37	مولافيا	20	37	الدنمرك	290
38	مكسيكو	2,700	38	النرويج	20	38	أثيوبيا	270
39	الكويت	2,690	39	صربيا ومونتينغرو	20	39	السويد	230
40	كولومبيا	2,670	40	سنغافورة	20	40	جمهورية التشيك	220
41	أنغولا	2,460	41	تشيلي	10	41	سوريا	200
42	البرتغال	2,410	42	كرواتيا	10	42	رومانيا	200
43	مصر	2,390	43	الدنمرك	10	43	البرازيل	180
44	رومانيا	2,190	44	هنغاريا	10	44	أرتيريا	170
45	الإمارات العربية	2,180	45	الهند	10	45	كازاخستان	160
46	كرواتيا	2,090	46	إيران	10	46	مكسيكو	160
47	تايلاند	2,040	47	كازاخستان	10	47	إيران	150
48	ليبيا	غير متوفر	48	باكستان	10	48	المغرب	130
49	تشيلي	1,990	49	سلوفاكيا	10	49	قطر	120
50	جنوب إفريقيا	1,960	50	أوزبكستان	10	50	الكونغو (كينشاسا)	110

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية، النفقات العسكرية العالمية وتحويلات السلاح (2003).

http:www.state.gov/t/vc/rls/rpt/wmeat/1999-2001

فهؤلاء العمال لا يفهمون لماذا يسعى رجال دوريات الهجرة (Migra) على الحدود إلى توقيفهم وإجبارهم على العمل بشدة وبسرعة قبل توقيفهم، ثم إجبارهم بعد ذلك على العمل بأي راتب كان. وقد أشار إلى أن هذا هو بالضبط ما تسعى إليه سلطات الهجرة، أي أنها لا تنوي منع المهاجرين من القدوم إلى الولايات المتحدة للعمل ولكنها تعمل على ضبطهم للعمل بظروف أصعب وبأجور أقل.

وهكذا تصبح المناطق الحدودية مناطق صراع مثيرة للريبة، تشكل مظاهر للأزمة التي تتعلق باستغلال العمال من جهة وتحرمهم من حقوقهم كأفراد من جهة أخرى. وقد لاحظ كيرين أن الحدود تشكل مصدر إزعاج للمكسيكيين مثلما هو للأميركيين أو ربما أكثر. فأمام معطيات الوضع الاقتصادي الذي ساد في المكسيك في تسعينات القرن العشرين، حينما هبطت الدخول وارتفعت درجة البطالة وأصبح تجاوز الحدود القومية للعمل أمراً ثميناً، وأمام احتمال إعادة المكسيكيين العاملين في الولايات المتحدة إلى أوطانهم، فإن البطالة في المكسيك ستزداد وستخلق بالنتيجة وضعاً غير معقول يحمل إمكانية حصول قلاقل اجتماعية، كذلك، قد تعني إعادة هؤلاء أيضاً خسارة المكسيك لثالث أو رابع مصدر للعمالة الأجنبية فيها (كيرين 1991:ص69).

لقد اجتمعت عناصر مثل وجود تباينات في الثروة بين الدول الغنية والفقيرة، وحاجة المواطنين في الدول الفقيرة إلى إيجاد وظائف حيثما كانت، وكذلك رغبة الاقتصاديات الرأسمالية في العثور على عمالة رخيصة، وأدى تجمعها إلى إيجاد تحركات زادت من أعداد المهاجرين الذين تجاوزوا الحدود القومية للعمل في الدول الغنية، كما أدى إلى تهديد الحدود بين الدول القومية. وقد بين كيرين أن نشاطات الحفاظ على الحدود، والمتمثلة في قوانين اللغة والتشريعات العقابية ضد المهاجرين، تمثل علامة على تهديد الحدود القومية. ففي عهد تجاوز الحدود القومية، بدأت الحدود تتفكك، وقوبل ذلك بمحاولة مسعورة للتعامل مع هذا الوضع عبر إعادة تعريف وتحديد الحدود والدفاع عنها والمحافظة عليها.

هل ستحكم الشركات العالم ؟

البعض يرى تهديداً آخر لنفوذ الدولة القومية يتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات. فمثل هذه المؤسسات، تبدو من جميع النواحي تطوراً طبيعياً في عملية اندماج

اقتصادي كانت قد بدأت منذ قرون. إحدى التحركات الرئيسية لتطوير الدولة القومية تحدث، وكما ذكرنا سابقاً، نتيجة الحاجة لدمج الاقتصاديات الوطنية. فنمو التجارة وبناء المستهلك تطلب وجود إجراءات وأوزان وعملات معيارية إضافة إلى أجور وأسعار معروفة وجمهور استهلاكي متجانس، بحيث تصبح السلعة المنتجة، في بلد معين، سلعة مرغوبة لدى الجميع في ذلك البلد. كانت الدولة هي الهيئة الرئيسية التي تفرض الاندماج والتكامل عبر الهيئات التنظيمية وعبر وضع معايير للعمالة والأجور وربما، والأكثر أهمية، عبر تطوير التعليم في الدولة كون المدارس هي التي يفترض أن تبني شعوب ذات قوميات أميركية أو فرنسية أو ألمانية أو إيطالية أو غيرها.

ولكن بالرغم من أن الدول تتطلب تكاملاً اقتصادياً داخل حدودها، إلا أن الاقتصاد العالمي الحديث يتطلب تكاملاً عالمياً وليس فقط تكاملاً داخل الدولة، ويناقش البعض أن الشركات المتعددة الجنسيات هي المؤسسة الأفضل تجهيزاً لتنفيذ مهمة الاندماج العالمي، وقد بيّن دافين كورتن (1995:ص12) أن هذه الهيئات (الشركات) تمثل نقلة في النفوذ بعيداً عن الحكومات، التي تعتبر في العادة مسؤولة عن الصالح العام، إلى قلة من الشركات والمؤسسات المالية التي تتركز فيها قوة سياسية واقتصادية هائلة ولا يحركها إلا دافع البحث عن ربح مادي على المدى القصير. كما ناقش كورتن بأن الشركة هي نتاج تطور من مؤسسة ذات نفوذ محدود إلى مؤسسة يدعي البعض بأنها الحاكم المهيمن على العالم، التي أصبح نفوذها يتجاوز معظم الحكومات في الحجم والقوة (انظر جدول 4.2). وإحدى النتائج التي تمخضت عن هذا الوضع هي أن مصلحة الشركات، في مواجهة المصالح الإنسانية، أصبحت تحدد جداول الأعمال السياسية للدول والهيئات الدولية.

وكما رأينا في الفصل الثالث، فإن دستور الشركات هو اختراع اجتماعي، كان من المفترض فيه في الأصل أن يعزز استخدام الموارد المالية الخاصة لصالح الأهداف العامة. ويمكن تتبع هذا الدستور بالعودة إلى القرن السادس عشر. فمنذ ذلك الحين، حققت الشركات تقدماً هائلاً في قوتها ونفوذها وطرحت إيديولوجيتها التي أطلق عليها كورتن «تحررية الشركات». وهي إيديولوجية تضع حقوق وحريات الشركات فوق حقوق وحريات الأفراد. والسؤال المطروح هنا هو: كيف استطاعت الشركات أن تقنع الحكومات بأحقية

جدول 4.2: الهيئات المالية الدولية المئة الأولى، 1999-2000

الدرجة	البلد/ الهيئة	الناتج المحلي الإجمالي/ العائدات بالدولار الأميركي بالبلايين	الدرجة	البلد/ الهيئة	الناتج المحلي الإجمالي/ العائدات بالدولار الأميركي بالبلايين
1	الولايات المتحدة	8510,6750	44	إتوشو	109,0690
2	اليابان	3782,9460	45	البرتغال	107,7889
3	ألمانيا	2141,6780	46	مجموعة شل/ رويال دوتش	105,3660
4	فرنسا	1435,2030	47	سميتومو	95,7010
5	المملكة المتحدة	1387,4400	48	فنزويلا	95,0164
6	إيطاليا	1169,2660	49	نيبون تي آند تي	93,5910
7	الصين	960,7851	50	ماروبيني	91,8070
8	البرازيل	776,8286	51	إسرائيل	91,3171
9	كندا	598,8625	52	كولومبيا	90,4063
10	إسبانيا	554,8851	53	إندونيسيا	88,5515
11	المكسيك	424,5240	54	آكسا	87,6450
12	الهند	420,3054	55	أجهزة الأعمال العالمية	87,5480
13	هولندا	378,1987	56	سنغافورة	84,3786
14	أستراليا	363,9098	57	بي بي أموكو	83,5660
15	الأرجنتين	339,8068	58	سيتي غروب	582,0050
16	كوريا	310,1118	59	مصر	81,5282
17	روسيا	283,8242	60	فولكسفاجن	80,0720
18	سويسرا	262,6460	61	نيبون لايف للتأمين	78,5150
19	تايوان	258,8676	62	إيرلندا	78,3242
20	بلجيكا	251,3653	63	سيمنس	75,3370
21	السويد	226,8869	64	تشيلي	74,3185
22	النمسا	212,4617	65	ألليانز	74,1780
23	تركيا	196,9821	66	هيتاش	71,8580
24	ميانمار (بورما)	189,7544	67	ماليزيا	68,4845
25	جنرال موترز	176,5880	68	ماتسوشيتا إليكتريك الصناعية	65,5550
26	الدنمارك	174,1033	69	نيشو إيوا	65,3930
27	مخازن وول مارت	166,8090	70	الفلبين	64,5262
28	هونغ كونغ	166,4958	71	باكستان	64,1293
29	إسكون موبايل	163,8810	72	بيرو	64,0548
30	فورد موتر	162,5580	73	خدمات البريد الأميركي	62,7260
31	دايملر كرايسلر	159,9860	74	إينج غروب	62,4920
32	بولندا	148,9580	75	أية آند أية تي	62,3910
33	النرويج	145,8926	76	فيليب موريس	61,7510
34	السعودية	125,8401	77	سوني	60,0520
35	فنلندا	125,4124	78	ليبيا	59,5000
36	اليونان	120,7235	79	روتشيه بنك	58,5850
37	ميتسوي	118,5550	80	بوينغ	57,9930
38	إيران	118,5098	81	داي-إيتش ميتشوال للتأمين على الحياة	55,1040
39	ميتسوبيشي	117,7760	82	هوندا	54,7730
40	تايلاند	117,0386	83	أسيكورازيوني جينيرالي	53,7230
41	جنوب إفريقيا	116,3242	84	نيسان	53,6790
42	تويوتا	115,6710	85	جمهورية التشيك	53,2500
43	جنرال الكتريك	111,63	86	نيوزيلندا	52,7135

يتبع

جدول 4.2: تابع

الدرجة	البلد/ الهيئة	الناتج المحلي الإجمالي/ العائدات بالدولار الأميركي بالبلايين	الدرجة	البلد/ الهيئة	الناتج المحلي الإجمالي/ العائدات بالدولار الأميركي بالبلايين
87	أي.أون	52,2270	94	هيوليت - باكارد	48,2530
88	توشيبا	51,6340	95	هنغاريا	47,8293
89	بنك أوف الأميركي	51,3920	96	الإمارات العربية المتحدة	47,2339
90	فيات	51,3310	97	فوجيتسو	47,1950
91	نستلة	49,6940	98	مترو	46,6630
92	أس بي سي للاتصالات	49,4890	99	الجرائز	46,6016
93	كريديت سويس	49,3620	100	سوميتو للتأمين على الحياة	46,4450

المصدر: المعلومات حول الناتج القومي الإجمالي مأخوذة من قاعدة بيانات وورلد إيكونوميك أوتلوك، 1999، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

إيديولوجيتها؟ والأهم من ذلك هو كيف استطاعت أن تقنع الجماهير بأن مصالحها هي نفس مصالح الشركات؟ جادل كورتن بأن الشركات قد دفعت بمصالحها إلى الأمام عبر السيطرة على عدة هيئات دولية ومحلية إضافة إلى مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية (جدول 4.3).

المجموعة الأولى من الهيئات التي تعمل على دفع مصالح الشركات، وفقاً لكورتن، هي مجلس العلاقات الخارجية (بلدبيرغ). وقد سمي كذلك نسبةً لفندق بيلدبيرغ في أوستربيك بهولندا. والمفوضية الثلاثية الأطراف، وكلاهما يعتبران منتدى خاص أوجد من أجل تجميع أشخاص ينتمون للحكومات، والشركات، والأعلام، والمؤسسات التعليمية والجامعات، بهدف وضع سياسة عامة وإيجاد إجماع يدفع إلى اصطفاف أقوى مؤسساتنا حول جدول أعمال العولمة الاقتصادية. على سبيل المثال، عمل مجلس العلاقات الخارجية، ومجلته المعروفة فورين أفيرز أو الشؤون الخارجية، في أواخر أعوام الثلاثينات من القرن العشرين على تقديم توصية للرئيس روزفلت بإنشاء شبكة عالمية من المؤسسات المالية لتثبيت العلامات وتوفير رأس المال بهدف تطوير وتنمية الدول الفقيرة. وقد أدت هذه التوصية إلى عقد المؤتمر الشهير في بريتون وودز في 1944، والذي تم فيه إشهار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بدأ بيلدبيرغ بعقد اجتماعات غير رسمية لزعماء أميركا الشمالية وأوروبا في 1954، وشارك فيه عملياً كل الزعماء الماليين والصناعيين والحكوميين. أما المفوضية الثلاثية الأطراف فقد شكلت في 1973 على يد ديفيد روكفلر، مدير بنك شينرمنهاتن، وزبيغنيو بريجنسكي الذي كان يعمل مستشاراً للأمن

جدول 4.3: آليات الضبط والسيطرة للشركات

الهيئة	طريقة السيطرة	من الذي تسيطر عليه
المفوضية الثلاثية الأطراف مجلس العلاقات الخارجية (بيلدبرغ)	بناء الإجماع	الشركات، الحكومات، النخب الأكاديمية
البنك الدولي	السيطرة المالية	المؤسسات المالية الوطنية
العلاقات العامة	بناء الإجماع	زعماء حكوميون، ناخبون، إلخ
الإعلان، الإعلام، التعليم	المؤسسات التعليمية للمستهلكين، الصحف، التلفزيون، المجلات	مجموع السكان
الهيئات العالمية التنظيمية	السيطرة السياسية	الهيئات الحكومية
الجيش	مؤسسات الدولة العسكرية، الجيوش الخاصة	الخارجين عن سيطرة الشركات ونفوذها

القومي خلال فترة رئاسة كارتر. ويصف هؤلاء أنفسهم بمجموعة تضم 325 مواطناً بارزاً، من بينهم رؤساء جميع الشركات الرئيسة إضافة إلى رؤساء أميركيين مثل كارتر وبوش وكلنتون والعديد ممن يحتلون مناصب حكومية مرموقة، وقد عملت مثل هذه المؤسسات على جمع الزعماء الحكوميين والأكاديميين ورؤساء الشركات من أجل وضع سياسة توجه أعمال الحكومات والهيئات الدولية المتنفذة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، نحو دمج كامل لاقتصاد العالم الرأسمالي.

بالإضافة إلى هذه المجموعات غير الرسمية للحوار، تتجلى تحررية الشركات في أعمال البنك الدولي التي تتجه في جزء منها للسيطرة على الروابط المالية بين الشركات والمدنيين. وهكذا تعمل الشركة المالية الدولية، وهي ذراع من أذرع البنك الدولي، على دفع الحكومات لضمان ديون المستثمرين الخاصين في مشاريع تعتبر شديدة المخاطرة بالنسبة للبنوك التجارية.

هناك طريقة أخرى تستخدمها الشركات في تسويق جدول أعمالها، هي إنشاء مجموعات ضغط وبذل جهود في العلاقات العامة تستهدف الزعماء السياسيين والجمهور. وحتى سبعينات القرن العشرين، كان ذلك الأمر يتم عبر جماعات ضغط تعمل بشكل

مباشر، مثل مؤسسة بير ومنظمة الفحم الوطنية. أما اليوم فتحاول الشركات تغطية اشتراكها في الضغط عبر مجموعات من المواطنين، مثل التحالف الوطني للأراضي الرطبة التي رسمت شعارها على شكل بطة تطير فوق مستنقع، والتي تتلقى الدعم من شركات الحفر عن النفط والغاز والشركات العقارية التي تكافح من أجل تخفيف القيود على حماية الأراضي الرطبة لصالح إنشاء مواقع حفر لآبار النفط والغاز وبناء المجمعات التجارية الاستهلاكية، وكذلك منظمة «اتركوا أميركا خضراء» التي ترعاها صناعة تدعمها صناعات تعبئة الزجاجات، والتي تدعو لشن حملات ضد النفايات بدلاً من التشريعات والقوانين التي تفرض عليهم إعادة التدوير.

وقد استغلت الشركات قانون الرأي الحر الذي ورد في التعديل الأول للدستور، لبذل جهود ضخمة من أجل إقامة علاقات عامة واسعة لصالح جدول أعمالها. ففي الولايات المتحدة يزيد عدد موظفي العلاقات العامة، الذين يعملون في توجيه الأخبار والرأي العام والسياسة العامة لصالح عملائهم، عن عدد المراسلين الصحفيين بأربعين ألف، حيث وصل عددهم إلى 170 ألف. كما كشفت دراسة أجريت في 1990 أن 40٪ من محتوى الأخبار لأي صحيفة أميركية عادية تنبع من إصدارات صحفية لقسم العلاقات العامة، إضافة إلى مذكرات واقتراحات تتعلق بالأنباء. وقد أوردت مجلة كولومبيا جورناليزم ريفيو أن أكثر من نصف القصص التي ترد في أخبار مجلة وول ستريت جورنال تقوم على أساس إصدارات صحفية للشركات (كورتن 1995: ص148). وتنفق الشركات الأميركية على الإعلانات ما يقارب نصف ما تنفقه الحكومة الفيدرالية على التعليم (207 دولار للشخص). وقد بيّن كورتن (1995:ص146) أن العالم الذي حدده الروائي جورج أورويل في 1984 قد تجسد، وأن الشركة وليس الدولة هي التي تقمعنا حيث قال: «نحن محكومون من قِبَل سوق قمعي وليس دولة قمعية».

وأخيراً تمكنت الشركات في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين من السيطرة على الهيئات التنظيمية الدولية. وقد بدأ افتراض مثل هذه السيطرة في مبادرة بريتون وودز، وتُوِّج في ظهور منظمة التجارة العالمية التي أصبحت تملك من النفوذ ما يتخطى قوانين وتشريعات الدول والحكومات المحلية، في حال وافق مجلسها الثلاثي بأن قوانين هذه الدول والحكومات تعتبر غير منصفة من حيث أنها تكبح التجارة الحرة. وهكذا أصبح

باستطاعة الشركات المتعددة الجنسيات، أو العابرة للقارات كما يطلق عليها حديثاً، أن تستخدم المنتديات السياسية العامة، والهيئات المالية الدولية، ومنظمات العلاقات العامة، والإعلام، والمدارس، والهيئات التنظيمية العالمية، من أجل إقناع زعماء الحكومات والجماهير بسياقات التحرك التي تضمن تحقيق الأرباح وتخفيف مخاطر الخسارة المالية. كذلك، وإلى الحد الذي تتأثر فيه حياة الأفراد بإيديولوجية الشركات، أصبح بإمكاننا أن نشهد ارتفاعاً في أعداد أنظمة الحكم الدكتاتورية أسوة بأنظمة الشركات.

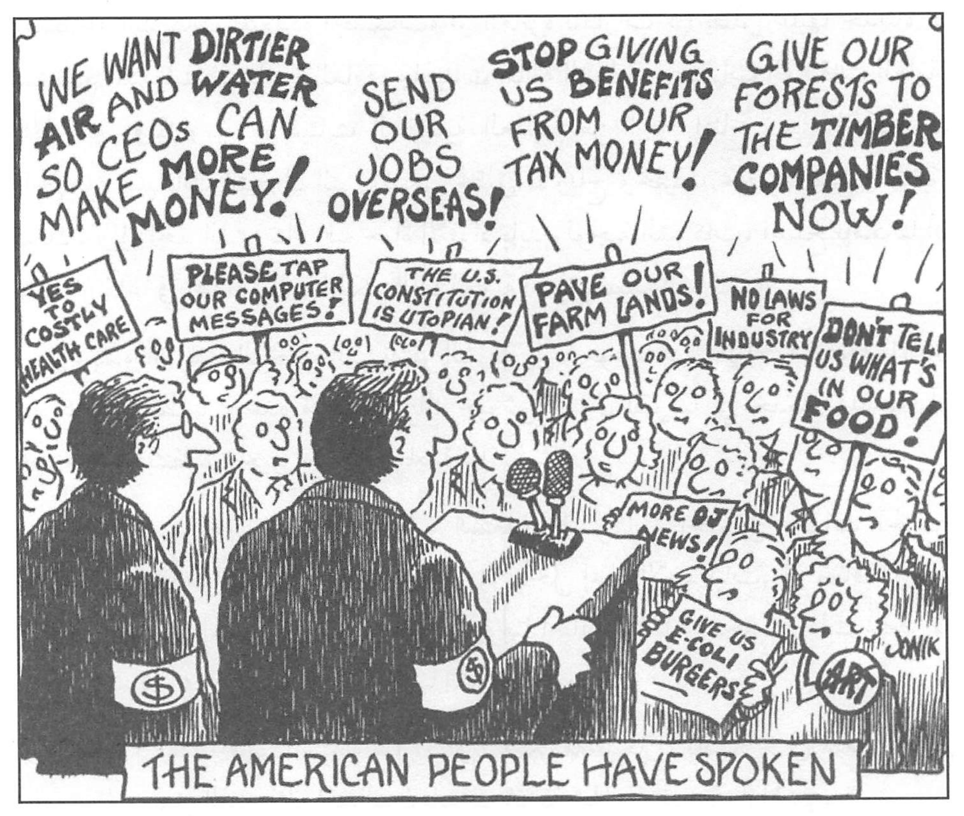
ويبدو أن الهيئة الوحيدة التي تفتقر الشركة إلى وجودها هي القوات المسلحة، إلا أن الشركات استطاعت عدة مرات إشراك جيوش الدول القومية في خدمة أهدافها، أو قامت أحياناً بتنظيم وتجهيز جيوش خاصة بها.

وخلال مراحل تطورها الأولى، استغلت الشركات الجيوش وقوات الحرس الوطني وأحياناً قوات عسكرية خاصة بها من أجل إنهاء الإضرابات، أو معاقبة وقمع الاحتجاجات في المدن والريف. وحتى في يومنا الحالي، غالباً ما نجد شركات منخرطة بشكل حميم في أعمال القمع التي تقوم بها الدولة.

ففي 1995، قامت شركة شل بتزويد حكومة نيجيريا بالسلاح في سعيها لقمع شعوب الأوغوني الذين كانوا يطالبون بإيقاف شركة شل عن تلويث أراضيهم.

وقد واجهت شركة شل إدانة دولية لتورطها في إعدام زعيم الأوغوني، كيسارو ويرا، أو ربما إذعانها وميلها لإعدامه. كذلك قدمت شركة لوكال 66 للنفط دعماً مباشراً أو غير مباشر للنظام القمعي في ميانمار (بورما)، فيما سعت شركات أخرى لإقامة علاقات مع أنظمة قمعية تمنع قيام نقابات للعمال. ربما نشهد اليوم ولادة نوع جديد من الحروب يتعلق بحروب الاستثمار، حيث تعمل الحكومات على جذب الاستثمارات الأجنبية أو المحافظة عليها، وتقمع بشكل منهجي أو تشن الحرب على الأقليات التي تعطي مطالبها انطباعاً بوجود حالة من عدم الاستقرار مما يثير مخاوف زعماء الدولة من فقدان المستثمرين أو هروبهم.

بالإضافة إلى تجهيز الجيوش الخاصة لحماية مصالحهم، برزت شركات تزود الدول بخدمات عسكرية خاصة، ويصف بيتر سنغر، في كتابه «محاربو الشركات: نهوض صناعة



النفوذ الذي تمارسه الشركات عبر الحكومات وعبر المؤسسات الخاصة والعامة وأخصائيي العلاقات العامة، يمكن أن يؤدي غالباً إلى تحويل أصوات الناخبين في اتجاه لا يعد في أفضل صالحهم (أعيد طبع الصوت بإذن جون جونيك).

الجيوش العسكرية الخاصة» (2003)، دور عسكر الشركات في سيراليون، حيث تم استئجار شركة من جنوب إفريقيا تدعى «نتائج تنفيذية Executive Outcome's» لمحاربة التمرد، وفي البوسنة حيث قامت شركة «الموارد العسكرية المحترفة» (MPRI) بمساعدة الكروات على دحر الصرب. كذلك لجأت الولايات المتحدة إلى خدمات شركة براون آند روت سيرفيسز، وهي شركة متفرعة من هاليبرتون، لتغذية الجيوش وصيانة الأجهزة والمركبات المسلحة في كل من كوسوفو والعراق.

ومع ذلك، ورغم القوة التي وصلت إليها الشركات، إلا أنه من الصعب رؤيتها تعمل بدون الدولة القومية. وقد جادل البعض بأن الدولة القومية هي بشكل عام امتداد

للشركة وهي تعمل على خلق الظروف الضرورية للحفاظ على النمو المستمر (انظر والرشتاين 1997). ويتوجب على الدول القومية أن تتبنى سياسات تشجع التنافسية من أجل تعزيز الحركة الحرة لرؤوس الأموال وتحجيم العمالة ضمن حدودها الوطنية. كذلك، يتوجب على الدولة القومية وضع وتنفيذ قوانين تسمح بتبرير مختلف التكاليف المشمولة في الأعمال التجارية وتمريرها إلى الرأي العام، وإلى الفئات المهمشة، أو إلى أجيال المستقبل. ونادراً ما تدفع الشركات كامل كلفة الإنتاج، كذلك لا يدفع المستهلكون الثمن الحقيقي للأشياء. على سبيل المثال، يباع جالون البنزين حالياً، مع صدور الكتاب، في الولايات المتحدة بثمن يقارب 1.50 إلى 2.00 دولار ولكن السعر الحقيقي، وفقاً لتقرير صادر عن المركز الدولي لتقييم التكنولوجيا (ICTAnd)، يقارب 10 إلى 15 دولار. إذن كيف تستطيع شركات النفط أن تبيعه بدولارين وتحقق رغم ذلك أرباحاً طائلة؟

أولاً تقدم الحكومة الأميركية تسهيلات ضريبية للشركات المحلية من أجل تمكينها من منافسة منتجين آخرين، إضافة إلى إبقاء أسعار المحروقات منخفضة. فهناك على سبيل المثال النسبة المئوية لعلاوة الاستنزاف التي تصل إلى ما يقارب بليون دولار سنوياً. وكذلك اعتمادات الضريبة الخارجية التي تتراوح من 1.11 بليون إلى 3.4 بليون دولار، إلى جانب إعانات دعم حكومية توفر على شركات النفط مبالغ تتراوح من 9.1 بليون إلى 17.8 بليون دولار. ثانياً، توجد برامج مساعدات لدعم استخراج وإنتاج واستخدام المشاريع النفطية تصل في مجموعها إلى مبالغ تتراوح بين 38 بليون و 114.6 بليون دولار سنوياً. وتشمل إنشاء وصيانة وإصلاح الطرق والجسور، ودعم الأبحاث والتطوير، ونفقات حكومية من أجل إزالة التلوث ووضع قوانين خاصة به. ثم هناك مساعدات الحماية، وخاصة الحماية العسكرية للمناطق الغنية بالنفط، وتدفع وزارة الدفاع الأميركية مخصصات لحماية موارد النفط العالمية تصل إلى مبالغ تتراوح من 55 بليون إلى 96.3 بليون دولار سنوياً. كما تبلغ تكاليف صيانة احتياط النفط الاستراتيجي إلى 5.7 بليون دولار سنوياً.

ثم هناك التكاليف البيئية والصحية والاجتماعية التي لا تظهر في السعر الذي ندفعه عند الضخ. وتظهر تقارير المركز الدولي لتقييم التكنولوجيا أن هذه التكاليف تتراوح بين

231.7 إلى 942.9 بليون دولار سنوياً. وتبلغ التكاليف البيئية للتلوث الناتج عن المركبات، مباشرة من آلات الاحتراق الداخلية، 39 بليون دولار على الأقل سنوياً، وتشير بعض التقديرات إلى أن التكاليف تقارب 600 بليون دولار. ولأن الباحثون قد ربطوا التلوث، الناتج عن المركبات مباشرة، بالمشاكل الصحية فقد وصلت تقديرات التكاليف السنوية للأضرار الصحية، التي لا تتلقى تعويضات، إلى مبالغ تتراوح بين 29.3 بليون و542.9 بليون دولار سنوياً.

هذه عينات فقط للتكاليف الخفية للبنزين، وإذا أردنا إضافة التكاليف الخفية لاعتمادنا على المركبات، فإن هذه الأرقام ستشهد ارتفاعاً صاروخياً. لذلك، نجد أنه بدون قيام الدولة القومية بتمرير قوانين وتشريعات وتقديم الخدمات الضرورية للحفاظ على التجارة، فإن التكلفة المباشرة لجميع المواد التي نشتريها في واقع الأمر، من الحلويات إلى المركبات (انظر روبنز 2000) يمكن أن تبلغ أضعاف ما هي عليه. وإذا أردنا أن نجمع التكاليف الخفية للمواد التي تحدد نوعية الحياة في الحضارة الرأسمالية، حتى نوعية حياة الطبقة الوسطى، فإننا سنتمكن من تقدير الدور الذي تلعبه الدولة القومية في جعل هذه الطريقة في الحياة ذات جدوى اقتصادية. بالطبع مثل هذه الأسعار المخفية تحتاج لأن يدفعها أحد في مرحلة ما، وبالتالي علينا أن ندفعها على شكل ضرائب أعلى أو تكاليف صحية، أو يدفعها آخرون على شكل أجور أو مخاطر بيئية وصحية، وإلا فإن هذه التكاليف ستدفعها الأجيال المقبلة.

المنظمات غير الحكومية

مجموعة أخرى من المنظمات العالمية التي يعرضها البعض كبديل عن الدولة القومية هي المنظمات غير الحكومية (NGOs). ويطلق على هذه المنظمات أيضاً اسم القطاع غير الربحي أو القطاع المستقل أو التطوعي أو المجتمع المدني، أو المنظمات الشعبية، أو منظمات الحركة الاجتماعية العابرة للقارات أو الفعاليات غير الحكومية، وهي عادةً ما تمثل أية مجموعة أو فئة أو مؤسسة تلبي مهمة ذات مصلحة عامة دون أن تكون جزءاً من حكومة الدولة التي تعمل في أراضيها. وقد تكون هذه المنظمات على شكل منظمات ضخمة متعددة الجنسيات، مثل منظمة العفو الدولية أو منظمة الصليب الأحمر، أو تكون على شكل منظمات محلية تشكل من فئات على المستوى المحلي، مثل مجموعة منظمة في حي ما

تقدم الرعاية اليومية للحي. ولكن المنظمات الكبيرة، هي التي ينظر إليها البعض بشكل عام على أنها بدائل للدول القومية.

هناك طرق عديدة لتصوّر دور المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالهيئات السياسية والاجتماعية الأخرى. وقد بيّن ليستر. م. سالامون وهيلموت. ك. آنهاير (1996: ص129)، بأن هذه المنظمات تحتل قطاعاً ثالثاً في حكم العولمة إضافة إلى القطاعين الأولين وهما الدولة والشركة (أو السوق)، أما مارك نيرفين (1986) فقد بيّن أن بإمكاننا تصور المنظمات غير الحكومية سياسياً عبر استخدام استعارة الأمير، التاجر، والشعب. فالسلطة الحاكمة والحفاظ على النظام العام هما مهمتا الأمير، بينما يسيطر التاجر على السلطة الاقتصادية وإنتاج السلع والخدمات، وتمثل المنظمات غير الحكومية المواطن أو سلطة الشعب. ضمن هذا الإطار، نجد أن المنظمات غير الحكومية قد تطورت نتيجة مطالب المواطنين بنوع من المحاسبة للأمير والتاجر، ضمن تنافس معهما على السلطة والنفوذ ومطالبة بإسماع صوت الفئات المهمشة أو المهملة في المجتمع مثل الفقراء والأطفال (انظر كورتن 1990:ص95 ف ف، ويس وغوردنكر 1996:ص19).

والمنظمات الحكومية، كما نعلم، تعود في تاريخها إلى إنشاء منظمة الصليب الأحمر الدولية في سويسرا في 1865. ومنذ ذلك الوقت شهد قطاع المنظمات غير الحكومية تنامياً مشهوداً في الأعداد، خاصة في حقبة ثمانينات وتسعينات القرن العشرين داخل الدول الفقيرة. ففي 1909، على سبيل المثال، كان هناك 176 منظمة غير حكومية؛ ومع حلول 1993، وصل العدد إلى 28,900 وإلى 30,000 في 2000. وفي نيبال ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية من 220 في 1990 إلى 1,210 في 1993، وكذلك ارتفع في بوليفيا من 100 في 1980 إلى 530 في 1992، وفي تونس من 1,886 في 1988 إلى 5,186 في 1991.

وغالباً ما تخدم المنظمات غير الحكومية في المناطق الفقيرة أو توظف الآلاف من المواطنين. ففي جنوب آسيا على سبيل المثال، تقدم اللجنة الريفية للخدمات في بنغلادش (BRAC) خدمات صحية وتعليمية ومالية لما يقرب من ثلاثة ملايين إنسان، كما توظف 12,000. ويقترح البعض، من أمثال إدوارد وهيلوز (1995)، أن تطور المنظمات غير

الحكومية في الجزء الأخير من القرن العشرين قد يكون بأهمية تطور الدولة القومية الذي حدث في القرن التاسع عشر.

لماذا ازدادت أهمية المنظمات غير الحكومية؟ أولاً، يبين البعض أن نهاية الحرب الباردة سهّلت للمنظمات غير الحكومية العمل دون أن تضطر للانجرار إلى صراع بين الكتلة الغربية والكتلة الشيوعية. ثانياً، أسهمت ثورة الاتصالات والمعلومات خاصة عبر الإنترنت في إيجاد مجتمعات عالمية وروابط جديدة بين الناس الذي يحملون أفكاراً متشابهة عبر حدود الدول القومية. ثالثاً، أظهرت المنظمات غير الحكومية تزايداً في الموارد ونمواً في النفوذ والاحتراف. ففي 1994، بلغ مجموع الأموال التي تم ضخّها لأهداف التنمية العامة عبر قنوات المنظمات غير الحكومية 8 بليون دولار، بما فيها 25٪ على شكل مساعدات أميركية، و30٪ على شكل مشروعات ممولة من البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية. وتمثل المنظمات غير الحكومية قطاعاً نامياً رئيسياً للأشخاص الساعين إلى الوظيفة. رابعاً، توجد لدى الإعلام قدرة على إبلاغ الناس بالمشاكل العالمية، ونتيجة لهذا فقد تزايد الوعي العام، بشكل خاص ولكن ليس قصراً في الدول الغنية، حيث أخذ الناس هناك يطالبون حكوماتهم بالتحرك. وأخيراً، وربما العامل الأهم وهو اقتراح بعض الناس بأن المنظمات غير الحكومية قد تطورت كجزء من جدول أعمال أوسع وأكثر تحررية من الناحية الاقتصادية والسياسية. وقد بيّن إدواردز وهولم (1995:ص4)، في كتابهما «المنظمات غير الحكومية»، أن زيادة أهمية المنظمات غير الحكومية لم يكن صدفة ولم يأت ببساطة كردٍّ على مبادرة محلية أو عمل تطوعي. والأهم من ذلك، كما يقول المؤلفان، هو تزايد دعم المنظمات غير الحكومية من قِبَل مسؤولي هيئات المساعدة والإغاثة الحكومية التي تعمل وفقاً للتغيرات في الإيديولوجية الاقتصادية والسياسية.

وتفترض الاقتصاديات الليبرالية الجديدة بأن الأسواق والمبادرات الفردية هي الآليات الأكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات الفعالة. كما تفترض هذه النظرية أن على الحكومات أن تخفف من دورها في الحكم لأن المنظمات غير الحكومية أكثر فاعلية منها في تقديم الخدمات. وهكذا صارت الدول القومية تنظر إلى المنظمات غير الحكومية أنفسها على أنها الطريقة المفضلة في تزويد الخدمات التعليمية والصحية والحياتية (إدواردز وهولم 1995:ص4). نتيجة لذلك، يوجد قدر كبير من الأدلة التي تُظهر نمواً

في قوة المنظمات غير الحكومية نتيجة زيادة التمويل العام. وفي الأعوام الأخيرة أصبحت المنظمات غير الحكومية التي لا تعتمد على الدولة استثناءً وليس قاعدة، كذلك أصبحت معظم المساعدات تذهب أساساً لتمويل الخدمات الحياتية والتنمية. من هنا نرى أن المنظمات غير الحكومية تحل محل الخدمات العامة في الصحة والمعيشة والتعليم، التي تضطر الدول الفقيرة لاختصارها أو قطعها من أجل تسديد ديونها للبنك الدولي وللاستثمارات الأجنبية أو لخدمة الدَّيْن، ولو بكلفة أقل.

كما أن هناك العديد من الأدلة التي تُظهر أن نمو حجم وعدد المنظمات غير الحكومية يجد تغذية ودعماً من المساهمات الحكومية المتزايدة، إلى جانب تزايد إسهامات منظمات التنمية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي. فمن ناحية، أدت هذه الظروف إلى توفير نقود إضافية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الجماهيرية لكي تتطور، ومن ناحية أخرى ازداد خطر اعتماد هذه المنظمات على الحكومة بحيث أصبحت هذه الحكومات تشارك فيها أو تهدد استقلاليتها.

وبغض النظر عن الأسباب التي أدت لهذا التزايد، إلا أن هناك القليل من الشك من ناحية استمرار تأثير هذه المنظمات عالمياً وكما يستخلص سالامون وانهاير (1996:ص129):

> القوى التاريخية الأساسية – مثل الفقدان الواسع للثقة في الدولة، وتوسع الاتصالات وبروز طبقة وسطى أكثر حيوية في مهنيتها وتجارتها، وتزايد الطلب على قطاع واسع من الخدمات المتخصصة – التقت جميعها في السنوات الأخيرة لتوسيع دور المنظمات الخاصة وغير الربحية في معظم أنحاء العالم. مثل هذه المنظمات تتمتع بأفضلية مميزة في تقديم الخدمات الإنسانية كرد على ضغوط المواطنين وتعبير عن مطالبهم. نتيجة لذلك برز القطاع غير الربحي كقوة اجتماعية واقتصادية رئيسة مع تزايد التوظيف وارتفاع ملموس في المسؤولية وفي التجاوب مع الاحتياجات العامة.

الخلاصة

ظهرت الدولة قبل سبعة أو ثمانية آلاف سنة لكي تدمج سياسياً مجموعات من الشعوب والثقافات غير المتجانسة. وشكل العمل العسكري الوسيلة الرئيسة التي استخدمت لتحقيق ذلك. فقبل مئتي أو ثلثمئة سنة، تطورت الدولة القومية لتلبي حاجة جديدة تمثلت في التكامل الاقتصادي. لم يتم التخلي عن العمل العسكري تماماً لتحقيق هذا الهدف، ولكن تم إيجاد وسائل أفضل للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المنشودة،

تمثلت في وضع استراتيجيات جديدة للتكامل، مثل استخدام وسائل مطورة للاتصالات والنقل، وإنشاء أنظمة تعليم وطنية، إضافة إلى تبني الإيديولوجية القومية.

وقد ساعدت الدولة القومية على إيجاد النوع المطلوب من الشعوب، من عمال ومستهلكين، من أجل حماية مصالح الرأسماليين والمحافظة عليها. كما أوجدت تقسيم غير مسبوق للعمالة، وفرضت ثقافة مشتركة مكنت العاملين من الاتصال بدقة، بينما هم يلهثون وراء السلع التي أنتجتها العمالة والتي شكلت الأساس لثروة النخبة.

والأهم من ذلك، أن العنف والإرهاب بقيا أداتين هامتين تستخدمهما الدولة من أجل تحقيق التكامل، وقد عملا على إزاحة كل من يرفض الاندماج في النموذج الجديد للدولة القومية، أو في البقاء كطرف آخر في وجه من تجمعهم الأغلبية. نتيجة لذلك، سقط الملايين ضحايا لحكوماتهم.

إلا أن الحاجة لدمج المناطق والأقاليم اقتصادياً، وجدت من يحل محلّها في الحاجة إلى التكامل العالمي، بينما أخذت الاختلافات في توفير العمل وأجوره تدفع نحو هجرات عمالية جماعية تسببت في تهديد حدود الدولة. وفي ظل غياب وجود حكومة عالمية، تحركت مؤسسات مثل الشركات والمنظمات غير الحكومية لملء الوظائف التي كان يظن بأنها من صلب مسؤولية الدولة، فيما طورت منظمات أخرى نفسها لحماية حقوق الأفراد والفئات المنتمية إلى السكان الأصليين - والتي، كما سنرى فيما بعد، عانت من المعاملة غير المتكافئة خلال السعي لإقامة الدولة القومية.

مع هذا النقاش حول الدولة القومية، نكون قد حددنا الخطوط العامة لثقافة الرأسمالية، وأصول وعلاقات المستهلكين، والعمال، وأصحاب رؤوس الأموال، والدولة القومية. قد تبدو هذه العلاقات معقدة ولكنها مكتوبة على كل سلعة نمتلكها. على سبيل المثال، كانت الأحذية الرياضية مقصورة في السابق على الأطفال أو لاعبي كرة السلة أو كرة المضرب، ولكن تم إيجاد مستهلكين لهذه السلعة بطريقة بارعة عبر حملات دعائية ضخمة شملت ضمن ما شملت مصادقة من شخصيات رياضية شهيرة مما جعل من تلك الأحذية موضة، وسمح لنايكي، وغيرها من الشركات، أن تبيعها بسعر وصل إلى مئات الدولارات. ومن أجل صنع تلك الأحذية لما يرضي المستثمرين، سعت نايكي للحصول

على مصادر رخيصة للعمالة. وتكلف العمالة لإنتاج جوز من أحذية نايكي دولار واحد، ويقارب مجموع ما تنفقه نايكي على العمالة. إجمالي ما تدفعه للشخصيات الرياضية الشهيرة التي تكفل الدعاية لها. وبذا تحقق نايكي أرباحاً تصل إلى بلايين الدولارات، أعيد جزء منها إلى البنوك وإلى المستثمرين، واستخدم بعضه للتأثير على قوانين الحكومة من أجل تجييرها لمصلحة نايكي. ولكي تساعد على توليد مثل هذه الأرباح، تعمل الدولة القومية على دعم العملية برمّتها من خلال دعم وصيانة شبكات الاتصالات والمؤسسات المالية والتشريع العمالي المناسب، لأنه دون وجود الدولة القومية لا تستطيع الأعمال أن تنشط ولا المستهلكون أن يشتروا البضائع، على الأقل ليس بالرخص الذي يجدونه. هكذا، تقدم دول مثل فيتنام وإندونيسيا تسهيلات ضريبية لنايكي، وتضبط وتنظم قواها العاملة بحيث تضمن وجود قوى عاملة رخيصة ومسالمة، يستخدم معظم أفرادها رواتبهم لشراء منتجات نايكي.

وهكذا، على الرغم من وجود عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وإيديولوجية ساعدت على خلق حضارة الرأسمالية والمحافظة عليها، ورغم التعقيد الكلي لهذه العوامل، إلا أن بالإمكان تحديدها في الواقع داخل كل عنصر من حضارتنا، على الأقل بالنسبة للمهتمين بالبحث. وكما سنرى لاحقاً، تسهم هذه العوامل نفسها بطريقة أو بأخرى في كل قضية عالمية سنناقشها في باقي صفحات هذا الكتاب.

الجزء II

التأثير العالمي لثقافة الرأسمالية: مقدمة

يقوم موضوعنا على أن فكرة وجود سوق يعدّل نفسه بنفسه تتضمن طوباوية صارخة. فمثل هذه المؤسسة لا يمكن أن توجد في أي وقت من الأوقات دون إبادة الثروتين البشرية والطبيعية للمجتمع. إذ إنها يمكن أن تدمر الإنسان جسدياً وتحول محيطه إلى قفر.

الأمر الحتمي الذي حصل هو قيام المجتمع بأخذ إجراءات لحماية نفسه. ولكن هذه الإجراءات التي اتخذت، وعلى اختلافها، أدت إلى تعطيل قيام السوق بتنظيم نفسه بنفسه، وأحالت الحياة الصناعية إلى فوضى، وبذا شكلت تهديداً للمجتمع من ناحية أخرى. كان هذا هو المأزق الذي دفع نحو تطوير نظام السوق ليصبح نمطاً محدداً، وأدى في نهاية الأمر إلى تمزيق التنظيم الاجتماعي الذي بني عليه.

- كارل بولاين، التحول الكبير

المشكلة التي ظل يواجهها كل مجتمع هي كيف يوزع الثروة، وما هي المبادئ المثبتة في كل مجتمع والتي تحدد حصول الناس على موارد مرغوبة؟ في الحالة النادرة التي تكون فيها الثروة وفيرة والناس قلائل، لا نجد هناك مشكلة فالكل يحصل على ما يريد. ولكن حين تشح الموارد أو حين تتعاظم مطالب الإنسان، لأي سبب كان، يصبح لزاماً أن نجد طريقة نحدد فيها من الذي سيحصل على ماذا؟

في المجتمعات التقليدية، كانت أكثر الطرق شيوعاً لتوزيع البضائع هي عبر المشاركة أو تقديم الهدايا، وهي مبادئ ما زلنا نعترف بها ونستخدمها. فحين يمتلك الناس أكثر مما يحتاجون، أو حين يمتلك الآخرون أقل مما يحتاجون، يتم توزيع الموارد مجاناً. وفي حالة تقديم الهدايا أو في الأنظمة التي يتبادل فيها الناس الخدمات، كان هؤلاء يقدمون الهدايا لبعضهم البعض، أو يساعدون في مهمة ما مقابل توقع الحصول على شيء في المقابل

مستقبلاً. من الممكن نظرياً أن يتم تنظيم أوسع المجتمعات حجماً باستخدام مبدئي المشاركة وتقديم الهدايا كوسيلتين أساسيتين لتوزيع الموارد (انظر غراير 2000). وتعد الضرائب طريقة أخرى لتوزيع الثورة. ففي مثل هذه الحالة يتم تسليم البضائع أو الخدمات على شكل محاصيل أو حيوانات أو أقمشة أو مصوغات، أو يتم دفع نقود للسلطة المركزية (رئيس قبيلة، أو سيد، أو ملك، أو دولة) التي تبقي جزءاً منها لنفقاتها وتقوم بإعادة توزيع الباقي. فالضرائب التي تدفعها للحكومة، على سبيل المثال، تستخدم لتمويل المهمات الحكومية، ويعاد توزيع ما تبقى في العادة لتمويل أمور مثل التعليم، والبرامج الصحية، والمعيشة، والبنية التحتية كالطرق وأنظمة المياه، وإزالة النفايات وغيره، إضافة إلى العسكر.

وأخيراً، هناك السوق. والأسواق تعود في نشأتها إلى آلاف السنين. فقد ظل التجار والحرفيين والمزارعين، ولقرون عديدة، يجلبون بضائعهم إلى الأسواق ويبادلونها ببضائع أخرى أو يبيعونها مقابل النقود. وفي حقيقة الأمر، كانت كل مدينة أو بلدة يعود تاريخها إلى آلاف السنين تملك أسواقها وأنظمة البيع والشراء، حيث يمكن للناس أن يشتروا أو يبيعوا أية بضاعة يحتاجونها. واليوم أصبح العالم كله في الواقع سوقاً للبيع والشراء، وعندما نتحدث عن السوق فإننا نشير إلى مبدأ توزيع الثروة وليس إلى مكان محدد، رغم أن المبدأ بقي كما هو، وظل الناس ينتجون البضائع أو يقدمون الخدمات إلى الآخرين مقابل النقود.

في العادة، يقوم الناس بتوفير البضائع والخدمات المطلوبة أو التي عليها طلب، بحيث يتم بشكل عام خلق توازن بين ما هو مطلوب وما هو معروض. وقد رأى آدم سميث (1776) في أعماله الكلاسيكية «ثروة الأمم» عمل الأسواق كأنها يد خفية يقوم فيها إله صالح بإدارة الكون، بحيث يضاعف من سعادة الناس إلى الحد الأقصى، وينشئ نظاماً مثالياً يسعى فيه كل إنسان إلى تحقيق غاياته، ويساهم من أجل الصالح العام لتحسين ظروف المجتمع. وهكذا يمكن لكل شخص ساع إلى المال والثروة أن يعمل تجاه تزويد الآخرين بما يحتاجونه أو يطلبونه. بالنسبة لسميث، يمثل السوق رؤية طوباوية يتم فيها إيجاد الثروة لمصلحة الجميع.

ولكي يعمل السوق، بموجب ما توخى سميث، ينبغي أن توجد ظروف معينة، تعتبر ثلاثة منها أساسية هي: أولاً، لكي يتم الاستفادة من السوق يجب أن يكون الأفراد

قادرين على فرض الطلب وهذا يتطلب وجود نقود بأيديهم. فإذا لم يكن هناك نقود، لا يستطيع أحد أن ينتج شيئاً أو أن يقدم أية خدمات. ثانياً، هناك ضرورة لخلق تنافس بين مزودي البضائع والخدمات. فالتنافس يتيح للمنتجين عرض بضائعهم وخدماتها أمام الشارين الذين بدورهم يختارون الأفضل والأكفأ، بحيث يستمرون في دفع هؤلاء المنتجين على تقديم البضائع والخدمات الأفضل والأقل كلفة. ثالثاً، كان لابد من وجود وسائل لتنفيذ العقود، ووسائل لتطبيق الأنظمة، ولنقل المعلومات للناس حول البضائع والخدمات المتوفرة. وكل من هذه الأمور يجب أن تكون من وظائف الدولة.

ولا يوجد أي شك بأن السوق يعتبر أداة عالية الفعالية في توزيع البضائع والخدمات، إلا أنه نادراً ما تنشأ الظروف التي رسمها سميث لعمل السوق، أي لا توجد دائماً نقود بيد جميع الناس، ولذلك تعمد المجتمعات إلى تقسيم البضائع والخدمات التي يجب أن تتوفر لكل شخص بغض النظر عن قدرته على الدفع. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يعتبر التعليم خدمة ضرورية وأساسية في نشاط المجتمع الديمقراطي، بحيث أنها، وإلى حد ما على الأقل، أصبحت متوفرة للجميع تماماً مثلما يعتبر الطعام والشراب والمأوى والرعاية الصحية خدمات متوفرة في معظم المجتمعات، وأحياناً لأشخاص من خارج السوق.

وهكذا، أصبح لدى الدول مهمة إضافية في تقرير ما هو مهم وما هو ليس مهماً بحيث يترك أمر حله بيد السوق.

ولكن بالإضافة إلى مشكلة تحديد ما يجب أن يترك للسوق وما يجب تقديمه من خارج السوق، توجد مشكلة ما يطلق عليه الاقتصاديون اسم «المظاهر الخارجية للسوق»، وهذه المشكلة تتكون من نتائج وعواقب معينة لأعمال السوق، بعضها إيجابي وبعضها سلبي، وتشمل بعض التكاليف الخفية للبنزين التي بحثناها في الفصل 4. على سبيل المثال، يمكن للسوق من خلال عمله بدون أنظمة أن يترك آثاراً أليمة على البيئة فيما تعمل أعداد أكثر وأكثر من الناس على استغلال الموارد الطبيعية لإنتاج البضائع والخدمات التي يطلبها الناس. فالأمراض والوفيات التي تنتج عن عدم قدرة الناس على دفع ثمن الغذاء، تعتبر مظاهر خارجية للسوق كما هو الأمر مع التنويع غير المتكافئ للثروة وما ينتج عنها

من عواقب. والفصول التالية، ستتحدث، بطريقة أو بأخرى، عن المظاهر الخارجية للسوق، ولكن ما قد يساعد على توضيح ما نعنيه بالمظاهر الخارجية للسوق هو الدخول في بحث مادتين اثنتين في ثقافتنا وتأثير إنتاجهما وعملهما على المجتمع الأوسع.

مقدمة عن المظاهر الخارجية للسوق «التناقض الظاهري» لبولايني

في كتابه الكلاسيكي حول الثورة الصناعية، «التحول الكبير» ، عرض كارل بولايني (1944) ما يمكن تسميته بتناقض بولايني الظاهري، أي كيف يمكن دفع السوق للعمل بفعالية، دون إبطال المفعول البشري والطبيعي للمجتمع في الوقت نفسه؟

ويظهر هذا التناقض بوضوح رائع في كتاب مبدع عنوانه «البضاعة: الحياة السرية للأشياء اليومية» ، بقلم جون. سي. رايان وآلن ثاين ديرننغ (1997)، حيث يصف الكاتبان ما يحدث في باقي أنحاء العالم من أجل تزويد الأميركي الشمالي العادي ببضاعته اليومية مثل فنجان القهوة، والصحيفة اليومية، وقميص التي شيرت، والأحذية، والسيارة، ووجبة الهامبرجر والبطاطا المقلية، وكأس من الكوكاكولا.

فالقهوة، على سبيل المثال، تتطلب ما يقارب المئة حبة من شجرة قهوة مزروعة في مزرعة صغيرة في كولومبيا، حيث يمهد مربو الماشية سفوح التلال لرعي قطعانهم، بينما يستخدم المزارعون الفقراء المساحات الأقل إنتاجاً لزراعة القهوة وأشجار الفاكهة. قبيل ثمانينات من القرن العشرين، كانت الأشجار الكثيفة تظلل نباتات القهوة وتشكل مأوى للعديد من الطيور والحيوانات البرية، ولكن هذه الأشجار قطعت في الثمانينات وقام المزارعون بزراعة أصنافاً عالية الإنتاج من القهوة، متسببين في سياق العملية بزيادة انجراف التربة وهلاك الطيور. ومع غياب الطيور وغيرها من الكائنات التي تأكل الحشرات، ازدادت الأمراض وتطلب الأمر استخدام المبيدات الحشرية من قِبَل عمال يرتدون قمصان التي شيرت والسراويل القصيرة، والذين كانوا لا يستطيعون تجنب استنشاق بقايا المبيدات داخل رئاتهم. ولأن القهوة تعتبر السلعة الثانية في سلم التجارة العالمية فقد بقيت أسعارها منخفضة، وكذلك أجور عُمّالها الذين يتقاضون أقل من دولار في اليوم ويُدفعون للتكدس في مدن الأكواخ. بعد التقاط حبوب القهوة الضرورية لصناعة فنجان قهوتنا الصباحي، يدخل العُمّال الحبوب يدوياً في مطحنة تعمل بالديزل،

ويُرمى اللب في النهر. ثم يتم تجفيف الحبوب تحت الشمس (كل 2 باوند لب يخرجان باوند حبوب)، وتشحن بعد ذلك إلى نيو أورلينز على ناقلة مصنوعة من الفولاذ الياباني أو الكوري الذي تم تعدينه من أراضي السكان الأصليين لغرب أستراليا، تعمل محركاتها على النفط المستورد من فنزويلا.

حال وصولها إلى نيو أورلينز تحمص حبوب القهوة لمدة ثلاثة عشر دقيقة على الدرجة 400 داخل أفران تشغل بواسطة الغاز الطبيعي القادم من تكساس، ثم تعبئ في أكياس مصنوعة من البوليثيلين والنايلون وشرائح الألمنيوم والبوليستر، ثم تشحن بشاحنات، ذات ثمانية عشر عجلاً تستهلك جالون من الوقود كل ستة أميال، إلى مخازن محلية حيث توزع بشاحنات صغيرة بعد ذلك إلى البقالات المحلية. من هناك نشتريها ونحملها إلى منازلنا معبئة بأكياس ورقية بنية اللون مصنوعة في معامل الورق بولاية أوريغون، ونتوجه بها إلى بيوتنا بالسيارة حيث نستهلك خمس غالونات من البنزين، وحين نصل إلى بيوتنا نقوم بوزن الحبوب في مغرفة صغيرة مصنعة في نيوجيرسي، ثم نصب القهوة بالملعقة في مطحنتنا المصنوعة في الصين من النحاس أو الألمنيوم والبلاستيك، لتمر عبر ورقة الفلتر الموضوعة في جهاز صنع القهوة المنزلي. نستخدم الماء القادم عبر الأنبوب من الخزان المحلي الذي تأتيه المياه من محطة تكرير وتنمية المياه، والتي تغلي تلك المياه لدرجة حرارة 200 مستخدمة الكهرباء القادمة من محطات الطاقة العاملة على الغاز أو الفحم أو النفط أو الطاقة النووية. نحتسي تلك القهوة في فنجان مُصنَّع في تايوان، ونضيف إليها حبات السكر القادمة من حقول قصب السكر التي كانت في السابق مستنقعات عشبية جنوب بحيرة أكي شوبي، والتي فقدت 75-95٪ من حيواناتها البرية نتيجة تحويلها إلى حقول لإنتاج قصب السكر.

هذا بالطبع جانب جزئي من قصة فنجان القهوة الذي نتناوله، ولكنه يعطينا فكرة عن الحياة الخفية لسيرة حياة فنجان القهوة (انظر إيغور كوستوف 1998). بالنسبة لمستهلك القهوة، فهو يعتبر الاهتمام الاقتصادي الرئيس في السوق الذي يبتاع منه القهوة بقيمة 10 دولار للباوند أو 2 دولار للفنجان. ولكن المشكلة أن السوق لا يتضمن تكاليف المظاهر الخارجية التي تتمثل في تدمير البيئة نتيجة إنتاج وتوزيع القهوة، وفي

تأثيراتها على صحة وحياة عُمّال القهوة الذين أفقروا، أو النفايات التي تخرج، أو مصادر المياه التي تتلوث خلال عملية الإنتاج. هذه الأمور كلها تمثل التكاليف الخارجية للقهوة والتي يتم تمريرها ببساطة إلى الآخرين أو إلى الأجيال اللاحقة.

نادراً ما يتم حساب التكاليف الخارجية، وبالتالي لا يتم دفعها مباشرة. ولكن الاقتصاد في حقيقة الأمر لا يمكنه أن يعمل إذا اضطررنا لدفع تكاليف هذه المظاهر الخارجية (انظر ولرشتاين 1997). ويعطينا لنا الجدول II.1 فكرة عن كيفية ترجمة عناصر السوق إلى مظاهر خارجية، وتشمل عناصر السوق مدخلات الإنتاج، والبيع والتوزيع، والتخلص من البضائع والخدمات.

يمكننا أن نفهم أيضاً تناقض بولايني الظاهري من خلال تفحص مثال عن سوق يعمل بأفضل ما يستطيع؛ قضية مخازن وول-مارت. الهدف الواضح لمخازن وول مارت هو بيع الأشياء بأقل التكاليف، لدرجة أنها وضعت سياسة تقول أن البضاعة التي لا تنفق خلال سنة، يجب أن تباع بسعر أقل. وقد أعطت هذه المعادلة نتائج باهرة، خاصة بالنسبة للمتسوقين اليقظين لقيم الأسعار. في 2004، كان هناك ما يقارب الثلاثة آلاف مخزن لوول مارت في الولايات المتحدة مع خطط لإضافة 1000 مخزن آخر في غضون السنوات الخمس القادمة. وتعد الشركة رقم 1 في المبيعات في العالم، إذ وصلت مبيعاتها إلى 245 بليون في 2002. كما أنها أكبر بائع للمواد الغذائية والمنزلية والألعاب والأثاث في قطاع بيع التجزئة. وول مارت اليوم هي أكبر مؤسسة توظيف خاصة في المكسيك، ويعزو الاقتصاديون الفضل لها في عدم وجود تضخم في الولايات المتحدة، إضافة إلى تحقيقها 12٪ من أرباح الإنتاج الاقتصادي في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين. كما يثني عليها معجبوها لكونها تصنع البضائع المتوفرة بشكل فوري للفقراء، ويقول المحللون أن أسعار التجزئة في البقالات والمخازن تهبط بنسبة 10-15٪ في الأسواق التي تدخل إليها وول مارت (انظر فيشمان 2003).

تنجح وول مارت في تخفيض الأسعار عبر ممارسة الضغط على مزوديها الواحد والعشرين ألف المنتشرين في أنحاء العالم، من أجل أن يكونوا أكثر كفاءة وينتجوا بضائع بأقل التكاليف بحيث يصبح باستطاعتها نقل هذا التخفيض في السعر إلى المستهلكين. في

جدول II-1: عناصر السوق والمظاهر الخارجية

عناصر السوق	المظاهر الخارجية المحتملة
تكاليف العمالة	أجور منخفضة، عبودية، فقر، مرض، جوع، وتغريب.
استخراج المواد الخام	تدمير موائل الطيور والحيوانات، تلوث، توسع عسكري.
النقل والتوزيع	إيجاد البنية التحتية بكل عواقبها البيئية، تلوث وغيره.
تكاليف التخلص من النفايات	تلوث، مرض، تدمير موائل الطيور والحيوانات.
تكاليف التصنيع والإنتاج	تلوث بيئي، استنفاد الموارد.
الدعاية والإعلان وتوسيع السوق	استغلال الأطفال، تحويل العلاقات التبادلية إلى علاقات سوق، وهكذا.
المحافظة على قوانين وتشريعات صديقة للسوق	فساد، توسع عسكري، تشويه العملية السياسية، وهكذا.

واقع الحال، تعمل وول مارت كأنها اليد الخفية التي ذكرها آدم سميت. ويقول روبرت. ب. رايش، السكرتير العمالي السابق في وول مارت، أن هذه الشركة تشكل النقطة المنطقية الأخيرة، والمستقبل الاقتصادي في مجتمع تتصدر قيمة الحصول على أفضل الصفقات قمة قِيَمه (لوهر 2003).

ولكن السعر الملصق على بضائع وول مارت يظل جزءاً من القصة وهنا يدخل تناقض بولايني الظاهري. فبالإضافة إلى السعر المباشر للسلعة (أي الملصق عليها) هناك، وكما هو الحال في قصة القهوة، التكاليف الخارجية. فمن أجل الحصول على أقل الأسعار، تجبر وول مارت الشركات التي نزودها بالبضائع على تخفيض تكاليف الإنتاج والعمالة. وقد أدى هذا الأمر في الولايات المتحدة إلى إغلاق مئات المصانع وفقدان الآلاف لوظائفهم، فيما أخذت الشركات تنقل عملياتها إلى بلدان توجد فيها عمالة أرخص تكلفة. فقد أغلقت معامل كارولينا (Carolina)، التي توفر خيوط الغزل ومواد تكميلية أخرى إلى صناع الألبسة، والذين يبيع نصفهم إلى وول مارت، عشرة من مصانعها السبعة عشرة وخفضت قوتها العاملة من 2600 إلى 1200 عامل بسبب عدم قدرة زبائنها على المنافسة مع البضائع المستوردة إلى الولايات المتحدة عبر وول مارت. وفي بعض الأحيان،

اضطرت حتى الشركات التي لا تبيع لوول مارت، إلى تخفيض تكاليف إنتاجها من أجل المنافسة. فشركة هوفر، على سبيل المثال، كانت الأولى في صناعة المكانس الكهربائية في الولايات المتحدة لأكثر من 100 سنة، ولكن مبيعاتها تراجعت اليوم بنسبة 20٪ بسبب دخول موديلات أرخص ثمناً من الصين عبر وول مارت. وطالبت شركة ماي تاغ، وهي الشركة الأم لهوفر، عمالها في أوهايو أن يقتطعوا من تأميناتهم وميزات أخرى وإلا فستعمد الشركة إلى نقل مصانعها إلى ماكويلادواس في كويداد خواريز بالمكسيك (فيشمان 2005). تستورد وول مارت 12٪ من صادرات الصين، وتطلب من مزوديها الصينيين، حيث أجور العمالة منخفضة أصلاً، بمزيد من الكفاءة في التصنيع والتكاليف. ففي مدينة شاينغ في الصين تصنع شركة يشنغ هاي للأعمال الكهربائية عدة ملايين من المراوح الكهربائية سنوياً وتبيعها تحت عدة أسماء لماركات عالمية رئيسية إضافة إلى علامتين تجاريتين خاصتين بها. وتدفع لعمالها 32 دولار شهرياً، أي أقل بأربعين في المئة من الحد الأدنى للأجور في الصين والبالغ 56 دولار شهرياً. ورغم ذلك فقد طالبت وول مارت في أواخر تسعينات القرن العشرين بأن تخفض الشركات من سعر المراوح، ومنذ ذلك الوقت هبط سعر المروحة من سبعة دولارات إلى أربعة. ولكن ذلك تم على حساب طرد نصف القوة العاملة مع الاستمرار بإنتاج العدد نفسه من المراوح واضطر من تبقى من العمال، نتيجة لذلك، للعمل 14 ساعة يومياً (فيشمان 2003).

ويمثل فقدان الوظائف، وتدني الأجور، والدمار البيئي في المناطق التي لا تخضع لقوانين بيئية أو لا توجد فيها أصلاً مثل هذه القوانين، إضافة إلى التكاليف الصحية التي يتكبدها عُمّال يعانون أصلاً من الإجهاد في العمل والإجحاف في الأجور، تكاليف السلع التي لا تظهر على ملصق السعر. ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا أنه كلما انخفض السعر الملصق على السلعة كلما ارتفعت التكاليف الخارجية. فالشاري هنا لا يوفر المال في حقيقة الأمر ولكنه يمرر التكلفة لتنهال على رأس شخص آخر. وقد لخص ستيف دوبنز، مدير معامل كارولينا للخيوط، هذا الوضع بشكل جيد حين قال: «نحن نرغب في هواء نظيف ومياه نظيفة وظروف معيشية حسنة، وأفضل الرعاية الصحية في العالم ولكننا مع ذلك لا نرغب في دفع تكاليف أي شيء يتم تصنيعه ضمن هذه القيود» (فيشمان 2003).

وهكذا، لكي ننتج بضائع بتكاليف أبخس، وهو هدف اقتصادي رائع بالتأكيد، ينبغي أن نستهلك رأس مال بيئي واجتماعي أكبر. ولكن الأمور لا تقف عند هذا الحد، فمع نجاح شركات مثل وول مارت، يصبح بإمكان هذه الشركات ممارسة المزيد من النفوذ السياسي الذي يقزِّم قدرات المواطن العادي في ممارسة الديمقراطية. ففي 2000، على سبيل المثال، جاءت وول مارت في المرتبة السادسة من حيث التبرعات السياسية التي قدمتها مخازن التجزئة في الولايات المتحدة، فقد قدمت 182 و738 دولار في مسرح الانتخابات، 88٪ منه إلى الحزب الجمهوري و11٪ إلى الحزب الديمقراطي. وفي 2002، وصلت إلى المرتبة الأولى بتقديمها مبلغ 123, 690, 1 دولار، ذهب 82٪ منه إلى الحزب الجمهوري و18٪ إلى الديمقراطيين، وكذلك أحرزت وول مارت المرتبة الأولى أيضاً في دورة 2004 الانتخابية حيث قدمت مبلغ 850, 049, 1 دولار، ذهب 85٪ منه إلى الجمهوريين و15٪ إلى الديمقراطيين (opensecrets.org nd). ومن الواضح أن التبرعات السياسية تترجم فوراً إلى نفوذ سياسي يغير من تشريعات القوانين بخصوص الشركات بحسب جداول أعمالها التي تشمل وضع قوانين وتشريعات ترفع من التكاليف الخارجية للسوق، بحيث تحل هذه التشريعات مكان تلك التي تعمل لصالح المواطنين الناخبين. ورغم تقاطع هذه المصالح في بعض الأحيان إلا أن من الواضح أنها ليست متشابهة.

العديد من المشاكل التي سنبحثها في الفصول التالية، مثل الفقر والجوع والمرض والتدمير البيئي والنزاع العرقي، تمثل في جزء منها على الأقل مظاهر خارجية للسوق، أي تكاليف بضائع وخدمات نقوم نحن بتصنيعها. مثل هذه الحقيقة هي، بل يجب أن تكون شفافة نسبياً. فلم يعد يخفى على أحد أن وول مارت تقوم بإكراه مزوديها على قطع الأجور، وتخفيض أو إلغاء الميزات الصحية، وتحريك عملياتها نحو المناطق التي لا توجد فيها نقابات عمال (من المعروف عن وول مارت أنها عدو لدود للنقابات)، وتتّبع قوانين بيئية ضئيلة، ولا تقدم إلا القليل من الحماية لعمالها. كما لم يعد سراً أن نقل البضائع عبر الطريق من النصف الآخر من العالم يستهلك موارد ضخمة من الطاقة، وأن المخازن المحلية التي لم تخرج بعد من السوق بسبب دخول وول مارت، تُجبر على قطع أجور عمّالها أو إنهاء عملهم. لماذا إذن لم يعد الناس يهتمون بالمظاهر الخارجية للسوق؟

إن إحدى مهمات ثقافة الرأسمالية، كما ذكرنا سابقاً، هي في إخفاء العواقب السلبية لأعمال السوق عن أبنائها أو السماح لهؤلاء بأن يخفوا الأمر عن أنفسهم. فالشركات، على سبيل المثال، تنفق البلايين من أجل أن تنأى بأنفسها عن عمليات تصنيع وتوزيع منتجاتها، وهي تخفي القذارة في سيرة حياة السلع عبر جهود الإعلان والعلاقات العامة. كما تخفي تأثيرات ممارسات الإنتاج والتوزيع عبر ضبط المعلومات التي يسمح للجمهور بالاطلاع عليها، أو عبر الإجراءات القانونية والتشريعية المتخذة لكبح أي انتقادات توجه لها من الجمهور.

واللغة المستخدمة غالباً ما تخفي المظاهر الخارجية للسوق، فنحن نتحدث عن سوء التغذية بدلاً من المجاعة، مما يدل ضمناً على أن الخطأ يقع على الضحية. كما أن الانتفاضات الدموية والمذابح والمجازر العرقية غالباً ما تعزى إلى أحقاد قديمة، ويتم تجاهل العوامل الاقتصادية الكامنة ورائها أو إخفائها. كذلك يطلق على أنصار البيئة اسم جماعات المصالح الخاصة بدلاً من أن يسمون بحقيقة كونهم «مواطنون مهتمون». ونحن نطور إيديولوجيات تسعى إلى تفسير المشاكل العالمية بطرق تبعد تلك المشاكل عن أنشطة السوق.

إحدى المهمات التي ستتصدى لها الفصول التالية تفضح بعض الطرق التي نختبئ فيها من أنفسنا أو الطرق التي يختبئ فيها الآخرون منا، والنتائج التي تنجم عن مطالبتنا بتنمية اقتصادية متواصلة. لذلك سنبدأ بإحدى أكثر التفسيرات شيوعاً للمشاكل العالمية وهي تزايد عدد السكان.

مشكلة النمو السكاني

تملك أميركا وغيرها من الدول الغنية اليوم خياراً آخر. فبإمكان هذه الدول الاستمرار في تجاهل المشكلة السكانية وإسهاماتها الضخمة فيها، بحيث ينتهي بهم الأمر إلى فخ لولبي يجرهم نحو الأسفل وينهي الحضارة خلال عقود قليلة. ويتميز مساره بالمزيد من تكرار حالات الجفاف، والمزيد من تدمير المحاصيل الزراعية والمجاعات وفقدان الغابات والحرائق والنزاعات الدولية والأوبئة والسجون والمخدرات والجرائم والأقذار والمعاناة الشديدة. وهو مسار يسلكه اليوم العديد من أبناء البشر الأقل حظاً.

- بول إنلريش وآن إنلريش، الانفجار السكاني

فلماذا إذن تغيرت السياسات المتعلقة ببرامج التخطيط السكاني والأسري تغيراً جذرياً في العقود الماضية الأخيرة؟ منذ نهاية القرن الثامن عشر وسكان بريطانيا يزدادون بشكل مطرد. كما أن الأعداد المتزايدة لسكان العالم الثالث، الذين لم يعودوا كما كانوا في السابق اتباعاً مطيعين يكدحون في المناجم والحقول، ولا من النوع المستهلك أيضاً لهذا التدفق المستمر للمنتجات المصنعة، بل هم أصبحوا اليوم يشكلون عبئاً على القوى الصناعية. ربما ليس عبئاً فقط، ولكن تهديداً أيضاً لأن الأمر، وكما في زمن مالثوس، أصبح بمثابة ثورة تحدث.

- ستيفن بولغار، «تخطيط الولادة»

تشير بعض الأبحاث المعاصرة التي جرت حول التركيبة الجينية للأعداد البشرية بأننا جميعاً ننحدر من عدد قليل من الأفراد نسبياً ومن عائلات قليلة كانت تعيش في إفريقيا الوسطى منذ 100 ألف إلى 200 ألف سنة. وقد وصل عدد سلالة هذه العائلات قبل 15 ألف سنة ما يقارب 15 مليون نسمة، أي بعدد سكان مدينة مكسيكو حالياً. وفي أيام المسيح ارتفع عدد سكان العالم إلى 250 مليون، وهو رقم يقل قليلاً عن عدد سكان

جدول 5.1: السكان، النمو السنوي، فترة التضاعف، النمو المقدر من 10.000 قبل الميلاد إلى 2050 ميلادي

السنة	10.000 ق.م	0	1750	1950	2000	2025	2050
السكان بالمليون	16	252	771	2,330	6,100	7,810	9,039
النمو السنوي	0,008	0,037	0,064	1,845	1,400	1,000	–
فترة التضاعف	8,369	1,845	1,083	116	51	70	–

المعلومات مأخوذة من الأمم المتحدة 1998. مراجعة للتقديرات والتوقعات حول سكان العالم 1998. هيئة المرجعية السكانية 2000. ولائحة المعلومات حول سكان العالم 2000.

الولايات المتحدة الحالي. وفي عشية انطلاقة الثورة الصناعية تضاعف هذا العدد إلى 750 مليون، أي ضعفي عدد سكان إندونيسيا حالياً. أما في القرنين اللذين تليا هذا التاريخ فقد تضاعف عدد سكان العالم بنسبة 6 في الألف سنوياً ليصل إلى 2.5 بليون مع حلول 1950. وفي العقود الخمسة التي تلت، ارتفعت النسبة إلى 18 في الألف سنوياً ليصل عدد سكان العالم إلى 6 بليون في 2000. ورغم وجود مؤشرات تدل على تباطؤ نسبة النمو، وتمنع بذلك حدوث بعض الكوارث على الصعيد السكاني، إلا أن عدد سكان العالم سيصل إلى ما يتراوح بين 8 و 10 بليون مع حلول 2030 (لافي باكي 1992:ص ص31-32). ويوجز الجدول 5.1 هذا النمو في عدد سكان العالم.

وفيما يلي بعض الحقائق والتوقعات الهامة حول نمو عدد سكان العالم (انظر جدول 5.2):

- يقارب معدل النمو السكاني اليوم 1.4٪ سنوياً، ومن المتوقع أن يتراجع هذا المعدل إلى أقل من 1٪ ما بين عامي 2020 و 2025.
- لأن معدل الزيادة السكانية ينطبق على عدد يتزايد من السكان، فإن الزيادة الحقيقية ستصل إلى ما يتراوح بين 88 إلى 97 مليون شخص سنوياً قبل أن تهبط إلى 81 مليون في السنة في 2025.
- مع حلول الأعوام من 2045 إلى 2050، سيشهد 56 بلداً نمواً سلبياً في عدد السكان، بمن فيهم جميع الدول الأوروبية واليابان والصين.
- من المتوقع أن يصل عدد السكان في مجموعة الدول الأكثر تقدماً إلى ذروة 1,617 مليون في 2020 قبل أن يبدأ الانحدار التدريجي، حيث سيصل

بحلول 2050 إلى نسبة 2٪ أقل ما كان عليه في 1998. في المقابل سيرتفع عدد سكان المناطق الأقل تقدماً بنسبة 63٪ من 4,719 مليون في 1998 إلى 7,754 مليون في 2050.

- أسرع نمو لعدد السكان سيحدث في إفريقيا، حيث سيتضاعف عدد سكان إفريقيا خلال النصف الأول من القرن الواحد والعشرين وستزيد حصة إفريقيا في النمو السكاني من 22٪ إلى 55٪ ما بين عامي 2045 و 2050.
- سيحصد الإيدز عدداً كبيراً من الأرواح ويتسبب بفقدان العديد من السكان بسبب الوفيات. فقد انخفض العمر المتوقع عند الولادة في الدول الإفريقية التسع والعشرين، التي تمت فيها دراسة تأثير الإيدز، إلى 45 في 2000 بينما كان متوقعاً لها أن تصل إلى 54 سنة لولا انتشار الإيدز، أي بفارق سبع سنوات.

لقد أثار معدل النمو السكاني في القرن الماضي قلقاً بأن العالم قد وصل إلى حافة الكارثة، وأن الطعام لم يعد كافٍ لإعالة هذا العدد المتنامي من السكان. وأن النمو السكاني مسؤول عن الفقر والتدمير البيئي والقلاقل الاجتماعية. ويضيف هذا التحليل أيضاً أن التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة مستحيلة ما دامت أعداد السكان تتزايد لأن أي زيادة في الإنتاج يجب أن تُستخدم لإعالة الأعداد المتزايدة بدلاً من أن تُستثمر في إيجاد وظائف جديدة وثروة جديدة. وقد أدى هذا القلق إلى بذل جهود متناسقة من قِبَل الهيئات الدولية والحكومات للسيطرة على معدلات النمو السكاني خاصة في الدول الفقيرة حيث تحدث معظم الزيادات.

جدول 5.2: معلومات عن السكان عبر مقياس التنمية

	السكان أواسط 2000 بالمليون	الولادات لكل ألف	الوفيات لكل ألف	فترة التضاعف بالسنوات على المعدل الحالي	النمو الطبيعي (سنوياً٪)	التقديرات لعدد السكان 2025	التقديرات لعدد السكان 2050
العالم	6,067	22	9	51	1.4	7,810	9,039
الدول الأكثر تقدماً	1,184	11	10	809	0.1	1,236	1,232
الأقل تقدماً	2,883	25	9	42	1.7	6,575	7,808
الأقل تقدماً بدون الصين	3,619	29	9	36	1.9	5,144	6,439

المعلومات مأخوذة من مكتب المرجعية السكانية، 2000.

إلا أن عدداً من الناس أخذوا يتساءلون بجدية ما إذا ما كان النمو السكاني هو المشكلة فعلاً. ويناقش بعض الاقتصاديين بأن النمو السكاني هو عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية، بل إن بعض أنصار البيئة يدّعون بأن التدمير البيئي هو نتيجة التصنيع السريع والأنماط السريعة للاستهلاك الرأسمالي، وليس نتيجة النمو السكاني، كما تعارض بعض السلطات الدينية أي شكل من أشكال ضبط الحمل.

في 1994، رعت الأمم المتحدة مؤتمراً في القاهرة لدراسة مشكلة النمو السكاني وطرح عدة مقترحات لحلها. وقد ناقش مؤتمر القاهرة عدة مقاربات لضبط الخصوبة، منها تشجيع استخدام الطرق الحديثة لمنع الحمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين معدل بقاء المواليد الجدد والأطفال على قيد الحياة، إضافة إلى تحسين وضع المرأة، وتعليم الرجال، وأشكال عديدة مجتمعة من هذه الأمور. ولم يتساءل إلا القليل من الناس حول مسألة وجود مشكلة نمو سكاني، وما إذا كانت مشكلة موجودة بشكل رئيسي في الدول الفقيرة، أو أن الحل يتطلب من النساء تخفيف خصوبتهن. إلا أن القليل أيضاً من هذه الفرضيات التي تقف وراء موضوع النمو السكاني وضبطه وجدت من يناقشها أو يبحث فيها بشكل جدي وفيما يلي بعض هذه الفرضيات:

- يسهم النمو السكاني في التدهور الاقتصادي والركود اللذين يحدثان في الدول الفقيرة، لذلك يعتبر مسؤولاً عن حالات الفقر والجوع والدمار البيئي والقلاقل السياسية التي يشهدها العالم.
- نتجت الزيادة السكانية في الدول الفقيرة، تاريخياً، عن انخفاض معدل الوفيات وخاصة لدى الأطفال نتيجة التقدم في المجالات الطبية والتحسن في الغذاء والوضع الصحي.
- كان الاستقرار السكاني الذي شهده العالم، قبل أن يبدأ النمو السكاني بالتسارع في القرن الثامن عشر، نتيجة فقط لارتفاع معدل الوفيات الذي كان يقابله ارتفاع معدل الخصوبة.
- تتسبب المعتقدات الدينية السائدة في الدول الفقيرة، والتي تشجع إنشاء عائلات كبيرة، إضافة إلى غياب التعليم لدى النساء، في عرقلة الجهود للسيطرة على النمو السكاني.

- الطريقة الوحيدة لإبطاء معدل الولادة تكمن في استخدام موانع الحمل والبرامج التثقيفية التي تم تطويرها في الدول الغربية.

تشكل هذه الفرضيات جزءاً من الإيديولوجية السائدة في ثقافة الرأسمالية، والتي تفترض بأن النمو السكاني يعتبر مشكلة في الدول الفقيرة. مثل هذه الإيديولوجية لا توجّه فقط الرأي العام حول مسألة النمو السكاني ولكنها تتعدى ذلك إلى سياسات الحكومة والهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة. فوفقاً لهذه الإيديولوجية، يعتبر النمو السكاني مشكلة في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وإذا كان لابد من حل لهذه المشكلة فإن هذه الدول هي التي يجب أن تبادر إلى حلّها. وتجد مثل هذه الفرضيات شرعيتها في النظريات العلمية التي تسعى لشرح مسألة النمو السكاني. كذلك تقودنا هذه الإيديولوجية إلى إلقاء اللوم على الضحية وإلى افتراض أن الناس التي تعاني من الشرور المفترضة للنمو السكاني، مثل الجوع والفقر والتدمير البيئي والقلاقل السياسية، هم الذين سببوا هذه المشكلة.

ولكن، كما سنرى لاحقاً، فإن هذا الوضع أكثر تعقيداً من ذلك. ومن أجل تفهم أكبر لقضايا التوزيعات السكانية والإيديولوجية الداخلة في النقاش حول السكان، نحتاج أولاً إلى تفحص الأطر الرئيسة المستخدمة لشرح النمو السكاني، إضافة إلى الموقف المالثوزي (Malthusian) أو المؤيد له، والإطار الذي تقدمه نظرية انتقال التوزيعات السكانية. وسنحاول أن نظهر مدى خطورة الخلل والتركيز العرقي، ومدى الخدمة التي يقدمها طرح الموضوع بهذا الشكل لدى الأمم الغنية. ثم سنقوم بفحص بعض العوامل التي تعرف بقدرتها على تحديد عدد الأطفال المولودين وإجراء دراسة خاصة حول ما يمكن لعلماء الاجتماع أن يسهموا به في النقاش الدائر حول النمو السكاني.

المالثوزيون في مواجهة التعديليون (Revisionsits)

يعود الاهتمام في تأثيرات التزايد السكاني، على الأقل إلى عهد الكاهن توماس مالثوس الذي اشتهر بمقولته حول المبادئ السكانية، والتي كتبها في 1798، وبيّن فيها حجته القائلة بأنه بينما يزداد السكان بمعدل هندسي تزداد مصادر البقاء، وخاصة الغذاء، فقط بمعدل حسابي (انظر ليفي باكي 1992 :ص76). وأنه بدون وضع ضوابط للنسل

مثل قيود أخلاقية أو تأجيل الزواج فإن السكان، حسب رأي مالثوس سيزدادون بشكل مضطرد ويستنفذون الموارد ويتسببون بحدوث «ضوابط إيجابية» مثل المجاعات والأمراض والحروب، والتي من شأنها أن تعيد السكان إلى التوازن مع الموارد.

كان لمالثوس بعض التأكيدات التاريخية لأفكاره، فهو، على سبيل المثال، توقع أنه مع ارتفاع عدد السكان وازدياد الطلب على الموارد فإن أسعار الغذاء، مثل الحبوب، سترتفع وتؤدي إلى زيادة معدل الوفيات. وبالتأكيد هذا ما بدا أنه حصل في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. كذلك الأمر، توقع مالثوس أن انخفاض الطلب على الموارد بسبب انخفاض أعداد السكان سيؤدي إلى خفض الأسعار وتقليل الوفيات إضافة إلى ارتفاع لاحق في عدد السكان. وهذا ما حصل تماماً في أوروبا بعد الطاعون والأوبئة التي ضربتها في القرن الرابع عشر.

كما توقع مالثوس أن الكارثة وشيكة الوقوع، ولكن ما فشل في توقعه هو أنه في وجه تزايد أعداد السكان عملت الإبداعات التي شهدتها الزراعة على إحداث زيادة متواصلة في إنتاج الغذاء. ورغم أن عدد سكان العالم يتجاوز اليوم ستة أضعاف ما كان عليه في 1800، إلا أن الطعام المنتج في العالم ما زال أكثر من كاف لدعم بقاء السكان.

ورغم فشل توقعاته، إلا أن البعض قام بإحياء رسالة مالثوس، مبينين أنه على الرغم من إمكانية كون مالثوس على خطأ في توقعاته السابقة، إلا أن أحداً لم يكن يستطيع التكهّن بالانفجار السكاني الذي حصل في الخمسين سنة الأخيرة. يقول هؤلاء أن الإنتاج الغذائي قد بدأ بالتراجع أمام التزايد السكاني، وحتى الإبداعات الجديدة التي تحسن الإنتاج لن تفي إلا بسد بعض الثغرات. وقد يختلف مؤيدو مالثوس حول موعد اقتراب الكارثة، ولكنهم يتفقون جميعاً بأنه إذا لم نقم باتخاذ إجراءات لخفض النمو السكاني، وخاصة في الدول الفقيرة، فإن الكوكب بأكمله يواجه الدمار. ويقولون أيضاً أن عواقب النمو السكاني تظهر أمامنا اليوم في المدن المزدحمة، والبيئات الملوثة، وارتفاع نسبة الجريمة والهجرات الجماعية. ولكن نقاشاتهم هذه تحمل تضمينات أوسع مدى في السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. إذ إن من المستحيل بالنسبة لهم أن تتفادى الدول الفقيرة أزمة الفقر عندما تتنامى أعداد سكانها بنسبة 2٪ سنوياً لأن الموارد، التي كانت تستخدم في

تحسين الأحوال المعيشية للسكان الموجودين، ستذهب بدلاً من ذلك إلى إعالة الأعداد التي أضيفت إلى السكان. وهكذا، فإن أي إبداعات اقتصادية ستزودهم فقط بنجدة مؤقتة لأن أية مكاسب تحقق في مجال الغذاء ستلغيها الزيادة السكانية. ويخلص هؤلاء إلى القول بان الطريقة الوحيدة التي يمكن لهذه الدول أن تحقق تقدماً اقتصادياً هي في تخفيض معدل مواليدها. كما أن حكومات معظم الدول يجب أن توافق على ذلك لأن هناك 127 دولة تمثل 94٪ من سكان العالم تبدي دعمها لعملية التخطيط الأسري.

ويقدم العالم الاقتصادي ج. إي. ميد (1967؛ انظر أيضاً ليفي – باكي 1992) حكاية رمزية لتوضيح ما يعتبره جنون التزايد السكاني، فيتحدث عن دولتين خياليتين هما ستيريليا وفرنتيليا، أي الدولة العقيمة والدول الخصبة. وسيتسريليا هي دولة ساحلية ذات نظام حكم ديمقراطي وسكان من أعراق مختلفة، بينما نقع فرتيليا في مناطق داخلية وسكانها متجانسون وتحكمها طبقة عليا من ملاك الأراضي الذين لا يختلطون كثيراً بالعالم الخارجي. وقد تعرض كلا البلدين للاستعمار ونالا استقلالهما في الوقت نفسه، كما أن كل من البلدين يمتاز بخصائص متشابهة في توزيع سكانه. أي خصوبة عالية أو نسبة مواليد عالية ونسبة وفيات عالية. ولكن معدل الوفيات انخفض بشدة في كلا البلدين نتيجة استخدام مبيد د.د.ت في مكافحة الناموس المسبب للملاريا واستخدام البنسيلين لعلاج الأمراض.

وقد قامت حكومة ستيريليا بتعزيز التنمية الاقتصادية ووضعت من أجل تحقيق ذلك الهدف برنامجاً للتخطيط الأسري. ولكن النخبة الحاكمة في فرتيليا لم تتعامل مع مسألة ضبط وتحديد النسل، وأدى ذلك إلى تدفق الناس من المناطق الريفية إلى المدن، وتم استخدام رأس المال الاقتصادي، لدعم الأعداد المتزايدة من الفقراء مما ترك أموالاً زهيدة للاستثمار في التعليم والطرق والاتصالات والصحة. أما في ستيريليا فقد كوَّن الناس عائلات صغيرة واستطاعوا توفير بعض المال الذي أصبح فيما بعد يشكل رأس مالاً للاستثمار الاقتصادي كما أن العمال الأصحاء والأكفاء هناك استطاعوا إنتاج البضائع وبيعها واستثمار الأموال في التعليم، ما أدى بالتالي إلى إيجاد قوة عاملة أكثر كفاءة وكسباً للأرباح. نتيجة لذلك تقدمت ستيريليا وأصبح لديها تجارة متنامية وتعليم عالٍ وبرامج صحية متقدمة بينما بقيت فرتيليا عالقة في فخ دائري من الفقر المتزايد. إن العبرة التي

تقدمها حكاية ميد واضحة جداً فالبلدان التي وضعت برامج ناجحة لضبط النسل ستشهد ازدهاراً، أما الدول التي لم تضع مثل تلك البرامج فستعاني من تدهور اقتصادي واجتماعي. فهل هذه هي حقيقة الأمر؟

الحالة الهندية والحالة الصينية

لدينا في واقع الحياة ستيريليا وفرتيليا فالصين والهند دولتان تمثلان لوحدهما 38٪ من سكان الدول التي تعد فقيرة. والهند وهي فرتيليا في حكايتنا. كانت قد قامت منذ أعوام الخمسينات من القرن العشرين بتشجيع برامج التخطيط الأسري دون أن تحقق نجاحاً يذكر. وعندما فشلت المحاولات الأولى لإقناع الأزواج بأن يكون لهم أطفالاً أقل، سعت الحكومة إلى فرض وسائل أكثر إكراهاً، في محاولة لتمرير قوانين تدعو إلى التعقيم بعد الطفل الثالث. وقد قامت إحدى المقاطعات بتمرير هذا القرار دون أن تنفذه. وعندما فشلت هذه المساعي أيضاً لجأت الحكومة لإقناع النساء باستخدام اللولب داخل الرحم ولكن هذه الطريقة فشلت أيضاً بسبب سريان إشاعات حول مخاطرها. ولم يتم ترخيص حبوب منع الحمل عبر الفم في الهند، وبالتالي فشلت سياسات تخفيض عدد السكان. ورغم انخفاض معدل الولادة من 5.97 أطفال للمرأة الواحدة في 1950 إلى 3.3 في 2000، إلا أن ارتفاع العمر المتوقع قد خفض معدل النمو السكاني للفترة نفسها من 2٪ إلى 1.8٪ فقط سنوياً.

أما الصين، وهي ستيريليا الواقعية، فقد سعت لبذل جهد منسق للسيطرة على النمو السكاني في 1970، بعد عشرين سنة من بدء الهند بهذا العمل. وفي 1980، طورت الصين برنامجاً من أجل أن لا يزيد عدد سكانها البالغ 996 مليون مع حلول 2000 عن 1.2 بليون، وقد سنّت الحكومة قوانين لرفع عمر الزواج وزيادة الفترات بين الحمل وتحديد عدد الأطفال الذين يُسمح بإنجابهم للزوجين بطفلين. كذلك قام رؤساء الأقاليم بفرض حصص نسبية للولادة، وتم تأسيس فرق لتشجيع استخدام موانع الحمل، كالحبوب والتعقيم (جعله عقيماً) والإجهاض، وتم نشر هذه الوسائل مجاناً ودون أخذ الموافقة من الزوج. لاحقاً تم تشجيع سياسة الطفل الواحد عبر تقديم الحوافز للملتزمين بهذه السياسة، مثل رواتب أعلى ومنازل أوسع وأولوية لتعليم أطفالهم ورعاية صحية مجانية. كما فرضت الغرامات على غير الملتزمين (قطع رواتب، بيوت أصغر، أولويات أقل للتعليم والرعاية الصحية).



هذا الملصق الإعلاني في الصين يشجع على التخطيط الأسري ويضع العائلة ذات الطفل الواحد كنموذج. وتظهر الصورة طفلة أنثى وقد تم تصويرها بهذا الشكل كمحاولة جادة لجعل الطفلة الأنثى الوحيدة مقبولة لدى العائلة في مجتمع يعتبر فيه الذكور فقط هم الذين يحملون اسم العائلة.

ورغم المقاومة الشعبية التي لقيتها الإجراءات، ورغم وجود مجتمع فيه عدد كبير من النساء في عمر الإنجاب، نجحت الصين حيث فشلت الهند وهبط النمو السكاني من 2.2٪ في 1970 إلى 1.4٪ في 1990 وإلى 0.877٪ في 2000. وبينما سيبلغ عدد سكان الهند في 2025 أربعة أضعاف عدد سكانها في 1950، لن يزيد عدد سكان الصين إلا بعامل أقل من 3. ولذلك يمكننا التنبؤ أن معدل النمو الاقتصادي في الصين سيكون أكبر منه في الهند.

ولكن هذا الأمر لم يحصل، فكلا البلدين، كما لاحظنا في الفصل الأول، يعتبران من بين أنجح الاقتصاديات في العالم (انظر الأمم المتحدة 2003). وقد بلغ معدل النمو في الهند ضعفي المعدل العالمي في 2002 (4.5٪)، وما يقارب ثلاث أضاف معدل النمو

العامي في 2003 (6.1٪)، أما اقتصاد الصين فقد نما بمعدل 8٪ في 2002، ووصل إلى 8.5٪ في 2003، ومن المتوقع أن ينمو أيضاً 8.5 في 2004 (الأمم المتحدة 2004). كذلك إذا قمنا بمقارنة النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة بمقياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للبلدان الفقيرة بشكل عام مقابل النمو السكاني في تلك البلدان، فإننا لن نجد أية علاقة. وإذ قسنا التقدم، كما اقترح البعض، بمؤشر الحرية الاجتماعية فإن الهند تتفوق على الصين بشكل جيد (انظر لافي – باكي 1992:ص ص186–187). وبالطبع توجد هناك مفارقات ملموسة بين الهند والصين. فالأخيرة خطت جيداً في تحسين نوعية الحياة لمعظم سكانها، محققة تقدماً على الهند في مجالات محو الأمية والعناية الصحية والعمر المتوقع والتغذية. ولكن أسباب هذه التحسينات تعزى بشكل رئيسي إلى السياسات الاجتماعية التي اتبعتها الصين، ولا يبدو لها أية علاقة مع النمو السكاني.

وقد اكتشف الاقتصاديون والباحثون في علم السكان من الذين درسوا العلاقة بين التقدم الاقتصادي والنمو السكاني في بلدان أخرى وجود أدلة قليلة على أن النمو السكاني يعطل التقدم الاقتصادي. والحقيقة التاريخية تظهر أن النمو السكاني يتماشى مع الازدهار الاقتصادي، بينما يرتبط التراجع في عدد السكان أو استقراره بشكل عام مع الركود أو التدهور الاقتصادي.

على سبيل المثال، منذ 1820 وحتى 1987، ازداد عدد سكان الأمم الغربية الرئيسية الأربع (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، والولايات المتحدة) بعامل 5.5، بينما ارتفع الإنتاج المحلي الإجمالي للدول الأربع مجتمعة ضمن أسعار ثابتة بمعدل 93. بكلمات أخرى، في حين تضاعف عدد السكان خمس مرات، ارتفع الإنتاج بسبعة عشرة مرة. ويخلص المخطط السكاني ماسيم ليفي – باكي (1992:ص145)، بعد مراجعة الدراسات التي تبحث في العلاقة بين النمو السكاني والاقتصادي، إلى القول أنه خلال القرنين السابقين لم يتسبب النمو السكاني في إعاقة النمو الاقتصادي بل العكس هو الصحيح مع تميز الدول التي اختبرت الزيادة الأكثر في السكان بالدور الرئيسي في الاقتصاد العالمي.

هل يعني فشل قصة فرتيليا وستيرليا على أرض الواقع أنه لا توجد علاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية؟ من الصعب أن نقول هذا ولكن هذا يبين أن العلاقة

تحجبها عوامل تلغي بعضها البعض. كما أنها تعني أيضاً أن النمو السكاني لا يشكل عائقاً يصعب تجاوزه أمام النمو الاقتصادي.

المسألة هنا، إذن لماذا لا يعيق النمو السكاني النمو الاقتصادي؟ هناك عدة أسباب محتملة هي أولاً، إن التنبؤات بتراجع الموارد المرافقة للنمو السكاني لم تثبت صحتها. فالأغذية والمواد الخام والطاقة وغيرها ليست أكثر شحّاً ولا أغلى ثمناً، كما أن كفاءة استخدام الموارد أصبحت أكثر تحسناً. على سبيل المثال، كان إنتاج ما قيمته 1,000 باوند من البضائع في 1850 يتطلب 4.6 طن من الوقود الموازي ولكن هذا الرقم هبط في 1900 إلى 2.4 طن، وفي 1978 إلى 1.5 طن أي ثلاثة أضعاف النسبة بين التكلفة والربح.

ثانياً، يميل أنصار المالثوزية الجديدة إلى رؤية الناس كمستهلكين ولا يأخذوا في حساباتهم حقيقة أن الناس منتجة وأنهم ينتجون أكثر مما يستهلكون. كما ينسى هؤلاء الأنصار إلى درجة ما، أن الحضارة البشرية، على غرار تلك التي لدى الحيوانات، تتيح المجال لتحقيق التقدم في إضافة مصادر طاقة جديدة.

ولكي نوضح ذلك، نقول أن الاقتصاديين في الولايات المتحدة طوروا جدولاً مبنياً على فكرة أن الناس يستهلكون كمية محددة من الثروة والطاقة، وأنهم ينتجون كمية محددة أيضاً، وأن الكميات المنتجة والمستهلكة تختلف باختلاف العمر، أي أن الناس في عمر معين يستهلكون أكثر مما ينتجون، بينما ينتجون في عمر آخر أكثر مما يستهلكون (انظر جدول 5.3).

منذ الولادة وحتى عمر العشرين، وبعدها عند عمر 65 فما فوق، يستهلك الناس أكثر مما ينتجون، وما بين عمر العشرين وعمر 65 ينتجون أكثر مما يستهلكون، أي أنهم يسهمون في الاقتصاد أكثر مما ينتزعون منه، وهذا يعني أن مع ارتفاع العمر المتوقع للسكان، فإن فائض الإنتاج على الاستهلاك سيزيد أيضاً. ففائض الاستهلاك يحدث عندما يكون العمر المتوقع 20 أو 35 سنة بينما حين يصل إلى 40 سنة تعني فائض في الإنتاج على الاستهلاك. كذلك يبين الجدول أن المجتمعات التي تبلغ العمر المتوقع فيها 50 سنة أو أكثر تنتج الفائض الأعظم بالنسبة للاستهلاك ويرتبط هذا بما يسمى «الإقلاع الاقتصادي» لعدة دول منها إنجلترا وويلز والسويد واليابان (عمران 1971: ص532).

جدول 5.3: الإنتاج والاستهلاك حسب العمر

العمر	فائض الاستهلاك	العمر	فائض الإنتاج
1-0	50	25-20	260
5-1	225	30-25	300
10-5	332	35-30	350
15-10	450	40-35	350
20-15	350	45-40	320
70-65	350	50-45	290
75-70	400	55-50	260
80-75	500	60-55	215
+80	650	65-60	85

انظر أيضاً أ. سوفي «النظرية العامة للسكان» نيويورك بيزيك بوكس، 1969.

بالطبع لا يمثل الجدول إلا نظرة تقريبية للعلاقة بين العمر المتوقع والإنتاجية. فالإنتاجية تختلف أيضاً وفقاً للتقنية المتوفرة وتقسيمات العمالة في مجتمع معين. ففي بعض مناطق العالم، على سبيل المثال، يسهم الأطفال في الدخل العائلي منذ عمر السادسة أو الثامنة ويصبحون أعضاء عاملين بالكامل ضمن القوة العاملة عند عمر 13. وفي هذه الحالات يعتبر الناس مساهمون كاملون في الاقتصاد عند أعمار مبكرة أكثر من أعضاء القوى العاملة في مجتمعات أخرى عند عمر العشرين.

السبب الثالث الذي يجيب على سؤال لماذا لا تؤدي الزيادة السكانية إلى تدهور الاقتصاد يكمن في اقتصاديات الجملة أي «المنافع المأخوذة من الموارد × استخدامها» . على سبيل المثال، إن استخدام طريق ما يرتبط بوضوح بمدى استخدامها. ولأن وظيفة الطريق هي دعم التجارة وزيادة الاتصالات وإيجاد أسواق أكبر، فإن استخدامها من قِبَل عدد أكبر من الناس يخلق منافع أكثر. أو إذا كان للتعليم أن يحفِّز النمو، فإن ما يتبع ذلك هو أنه كلما وجدت مدارس أكثر كلما استفاد عدد أكبر من المنافع التي تنشئ نتيجة لذلك. وهكذا فإن زيادة عدد السكان قد يجعل من الموارد الموجودة مثل الطرق والمدارس والمصانع والمستشفيات أكثر ربحاً وأكثر جدوى اقتصادية.

رابعاً، لأن استهلاك البضائع هو ما يدفع الاقتصاد الرأسمالي إلى الأمام، فإن ما يتبع ذلك هو أنه كلما وجد هناك عدد أكبر من الناس، كلما ارتفع، نظرياً، الطلب على البضائع والخدمات.

وأخيراً بينت الباحثة في الاقتصاد الزراعي استر بوزراب (1965) أن النمو السكاني يمكن أن يشكل محفزاً للإبداع الزراعي والتقنين. على سبيل المثال، كلما ازداد عدد السكان في المجتمعات الزراعية كلما عمد الناس إلى زراعة المزيد من الأراضي أو زراعة الأراضي نفسها عدة مرات، واستخدام تقنيات جديدة مثل المحاريث والري من أجل إنتاج المزيد من الغذاء لدعم المزيد من الناس. قد يتطلب هذا الأمر جهداً أكبر ولكنه يسهم في إطعام عدد أكبر من الناس.

خلاصة الأمر، أنه لا توجد سوى أدلة قليلة تشير إلى أن النمو الاقتصادي يتباطئ مع زيادة أعداد السكان، ولكن هذا لا يلغي وجود علاقة، بل يؤكد فقط أن الأدلة التي تربط بين النمو الاقتصادي والسكان هي أضعف من أن تبرر الإنذارات التي يطلقها أنصار المالثوزية. ولكن أليس من المحتمل أن البشر آخذون في استنفاذ المساحات والموارد المخصصة لهم؟

قضية سعة الحمولة

حتى ولو قبلنا بالفكرة القائلة بأن السكان لا يعيقون النمو الاقتصادي، فهل يمكننا القول، كما يفعل معظم أنصار المالثوزية، بأنه وعلى الرغم من أننا لم نشعر بالأثر الناجم عنه بعد، إلا أن تضاعف الزمن الذي يتزايد فيه السكان سرعان ما سيؤدي إلى أن تتجاوز أعداد السكان سعة حمولة الأرض؟ يستخدم علماء الأحياء مصطلح سعة الحمولة ليشيروا إلى الحد الأقصى من المخلوقات التي تستطيع بيئة معينة أن تتحملهم. على سبيل المثال، يمكننا تفحص أنواع الأطعمة التي تدعم بقاء الذئب في مجتمع معين، وإذا حسبنا كم يتوفر من الطعام، استطعنا تقدير كم من الذئاب يمكن لهذه البيئة أن تتحمل في دعم بقائهم. مثل هذا النوع من الفرضيات يستخدم أنصار المالثوزية في حساباتهم السكانية فهم يقولون أنه أمام الموارد والأطعمة الموجودة على ظهر كوكب الأرض، كم هو عدد الناس الذين يمكنهم البقاء قبل أن تستنفذ هذه الموارد؟ على سبيل المثال، يقدر دافيد

بيمنتل ومشاركون (1999) أنه وبسبب تقلص الأراضي الخصبة وتراجع موارد المياه للري وتدهور استخدامات الأسمدة فإنه مع حلول 2100، لن تستطيع الأرض أن تدعم بقاء سوى 2 بليون من البشر، الذين يعيشون ضمن نصف مستوى المعيشة في الولايات المتحدة لتسعينات القرن العشرين.

ولكن المشكلة في تطبيق نظرية سعة الحمولة بالنسبة للبشر تكمن في أن قدراتنا الحضارية وتفكيرنا الرمزي يساعداننا دوماً على تغيير غذائنا وطريقة استغلالنا للبيئة من أجل الحصول على الطعام. فمن الصحيح، على سبيل المثال، أن بيئة معينة تدعم فقط ما يكفي من الناس الذين يعيشون على تجميع النباتات البرية وصيد الحيوانات، ولكن عندما وجد هؤلاء الصيادون وجامعو النباتات أن أعدادهم زادت عن قدرة البيئة على تحملهم، ولم يكن باستطاعتهم الهجرة إلى مناطق أخرى، أخذوا يزرعون النباتات ويربّون الحيوانات. ولاحقاً عندما بدأت المجتمعات الزراعية تنمو وتزداد، بدأ هؤلاء بزراعة المزيد من الأراضي مستخدمين وسائل أتاحت لهم إنتاج المزيد من الغذاء من نفس الرقعة الأرضية. إن البشر قادرون على تغيير قوانين بقائهم عبر تغير أسس مواردهم. وفي الحقيقة، تختلف التقديرات حول سعة حمولة الأرض كثيراً وتتراوح من 7 بليون إلى 147 بليون اعتماداً على التقنية المستخدمة في إنتاج الغذاء (ليفي - باكي 1992:ص207، كوهن 1995). لذلك فإن من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التنبؤ أين ستنتهي قدرتنا على تحمل أعداد إضافية من السكان، إذا كان لها أن تنتهي. وهذه القضية تعتبر إحدى قضايا النقاش الرئيسية بين المالثوزيين والتعديليين.

وإذا خلصنا إلى أن الإنذارات التي تثيرها أصحاب الحجج المالثوزية لا تستند إلى الواقع، فإن من المنصف أن نسأل: لماذا تهيمن الحجج المالثوزية على الحوارات المتعلقة بمشاكل النمو السكاني؟ وبالتحديد أكثر، لماذا تجذب هذه الحجج السياسيين ومخططي السياسات، ولماذا يتقبل الناس مثل هذه الفرضيات بسهولة؟

إيديولوجية الاهتمامات المالثوزية

إحدى المسائل الهامة التي يتناولها علماء الإنسان تتعلق بالسؤال التالي: لماذا يؤمن الناس بما يفعلونه بأنفسهم وبالعالم؟ أي ما هو الهدف الاجتماعي الذي تعمل له فكرة

معينة؟ على سبيل المثال، إذا آمن الناس بوجود الساحرات وبأنهن يعاقبن الذين يؤذون الآخرين، فإن مثل هذه الفكرة ستعمل على تعزيز السلوكيات الاجتماعية الصحيحة. وإذا آمن الناس بأن النظر إلى شخص ما بغيرة وحسد يمكن أن يؤذي ذلك الشخص، فإن أعضاء المجتمع لن يكونوا راغبين في التباهي بثروتهم خوفاً من تفعيل العين الشريرة. من المنطقي أن نتفحص الهدف الاجتماعي لأي وجهة نظر، حتى تلك التي تقف على أسس علمية. وبغض النظر فيما لو كانت فرضيات مالثوس صحيحة، من المنطقي أن نسأل ما هي المصالح أو الأهداف الاجتماعية التي ستتحقق من قبولها (انظر بارنز 1974). بكلمة أخرى هل تخفي حجج المالثوزيين حول النمو السكاني اهتمامات أو مصالح اجتماعية أخرى؟

على سبيل المثال، لم يكن النمو السكاني بالنسبة لثوماس مالثوس يشكل الموضوع الرئيسي، فقد كان اهتمامه ينصب على ارتفاع عدد الفقراء في إنجلترا. لماذا يوجدون، وماذا يجب أن يتم عمله بشأنهم؟ فالفقر بالنسبة لمالثوس لم يأتِ نتيجة اتساع رقعة التصنيع، ولا لقوانين الحصار التي أخرجت الناس من أراضيها المشتركة، ولا لحاجة الصناعيين إلى مصدر للأيدي العاملة الرخيصة، بل جاء نتيجة قوانين الطبيعة، ونتيجة الانحراف الذي حدث بين قوى الإنجاب والقدرة على زيادة إنتاج الغذاء. فالناس فقراء لأنه يوجد الكثير منهم، ولأنهم يستمرون في إنجاب الأطفال رغم فقرهم. فإذا قمت بمساعدة الفقراء، حسب رأي مالثوس، فإنك ببساطة تشجعهم على إنجاب المزيد من الأطفال. بدلاً من ذلك، عليك أن تجبرهم لكي يؤخروا زواجهم (كان مالثوس معادٍ لأي نوع من أنواع موانع الحمل). وفي 1834، قامت الحكومة البريطانية وبتشجيع من كتابات مالثوس بمراجعة ما سمته قانون الفقراء،وألغت عدداً من أشكال الإغاثة للفقراء بعد أن كانت سارية المفعول لعدة قرون خلت، كما تركت الفئات المعدومة تقرر إذا كان وضعها يتطلب اللجوء إلى الملاجئ العامة التي حولتها الحكومة عمداً إلى أماكن للرعب (بولغار 1975:ص86

ويفترض الموقف المالثوزي إن الفقر موجود بسب زيادة عدد السكان عن الحد المطلوب،وهذا الأمر سببه أخطاء هؤلاء الناس الذين يفتقرون إلى وجود مقياس أخلاقي مما يجعلهم يرفضون تغيير سلوكياتهم في الإنجاب،كما أن الموقف المالثوزي ربما كان

يتخوف من أن وجود جيش من الفقراء المتجمعين في مدن مثل لندن سيؤدي إلى إحداث ثورة تماماً مثلما حدث في فرنسا في 1787.

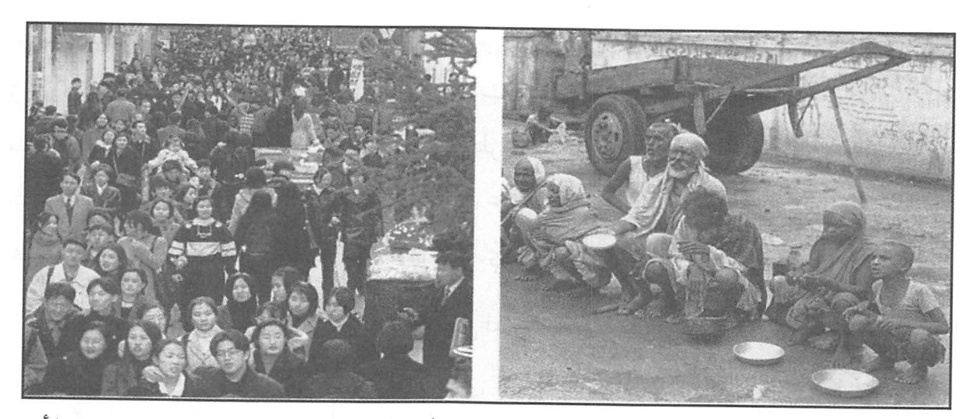
ولكن أفكار مالثوس لم تمر بدون تحدي خلال القرن التاسع عشر، فقد رأى كارل ماركس في الفقر، وكما رأينا سابقاً، ظرفاً أنتجته الطريقة الرأسمالية في الإنتاج من أجل إحداث فائض في العمالة المطلوبة وليس نتيجة لزيادة السكان. كانت الطريقة الرأسمالية ترغب في إيجاد جيش صناعي احتياطي محكوم عليه بالتنازع على الأجور، ينتهي بالخاسرين إلى البطالة أو إلى قلة العمل. وبيّن ماركس أن سبب افتقار هؤلاء الناس ليس عددهم بل هو استثناءهم الكامل أو الجزئي من الاقتصاد وتركهم يعتمدون على الأجور في العمل.

أعاد أنصار المالثوزية، إحياء تفسيرات نظرية مالثوس حول الفقر والسكان بعد الحرب العالمية الثانية. ففي كتابه: القنبلة السكانية، الصادر في 1968، وصف عالم الأحياء بول إيهلريش الذي يعتبر عمله الأكثر شهرة في إحياء نظرية مالثوس، كيف توصل إلى اكتشاف أهمية المشكلة السكانية. فيقول:

> لقد تجلّت لي في إحدى الليالي البغيضة الحارة في دلهي. بينما كنا نتجول عبر المدينة في أحد التكسيات، دخلنا إلى منطقة تزدحم بالأكواخ. كانت الحرارة أكثر من 100 درجة والهواء خليط ضبابي من الغبار والدخان. وكانت الشوارع تغص بالحياة، وبأناس يأكلون ويغسلون وينامون ويتزاورون ويتجادلون ويتصايحون. كان الناس يدخلون أيديهم عبر نافذة التاكسي لكي يتسولون. وكان هناك أناس يبولون ويتغوطون وأناس يتعلقون بالباصات ويسوقون حيواناتهم وكان هناك أناس وأناس وأناس.. وبينما نحن نتحرك بين هذه الجموع من الرعاع ويدنا على زامور السيارة، كان الغبار والضجيج والحرارة ونيران الطبخ تضفي على المشهد منظراً كالجحيم. هل نستطيع الوصول إلى الفندق؟ كنا ثلاثتنا بصراحة نشعر بالرعب ومنذ تلك الليلة أدركت ماذا تعني زيادة عدد السكان (إيهلديش 1968:ص15).

سواء كان يُنظر إلى المكان كمزدحم بالسكان أم لا، فإن ذلك يعتمد في أغلب الأحيان على درجة غزارة الناس، فرغم أن شوارع سيئول في كوريا الجنوبية مزدحمة بالناس إلا أن القليلين يمكن أن يروا فيها مشكلة سكانية. ولكن الفقر الذي يمثله هذا الصف من المتسولين في فارانازي بالهند يمكن أن يخلق قلقاً حول مسألة الازدحام السكاني.

وقد أشار أحد علماء الاجتماع الهنود، ويدعى محمود ممداني (1972)، إلى أنه لو كان إيهلريش ماراً في ساحة تايم سكوير في نيويورك أو بيكاديللي سيركس في لندن لوجد نفسه وسط عدد أكبر من الناس ولكن مثل هذه الأماكن قد لا توحي له بالخوف من ازدياد أعداد السكان. إن ما أقلق إيهلريش لم يكن عدد الناس، بل فقرهم إضافة إلى التهديد الجسدي الذي يبديه الفقراء أو حشد من الناس غير المنضبطين.



سواء كان المكان يعد من الأمكنة الكثيفة السكان أم لا، فإن الأمر يعتمد على درجة ثروته وغناه. فالصورة الأولى مأخوذة من أحد شوارع مدينة سيئول المزدحمة في كوريا الجنوبية، ورغم الازدحام وكثافة عدد المارين، إلا أن المكان لا يعتبر كثيف السكان. بينما يمكن للمشهد الثاني الذي يصوِّر صف من المتسولين في مدينة فارانايس بالهند أن يثير القلق حول وجود كثافة سكانية.

بالإضافة إلى هؤلاء الذين ألقوا اللوم على الفقراء بسبب فقرهم واستهدفوهم في تقليص عدد السكان، وجدت نظرية مالثوس السكانية والاجتماعية صدى لدى علماء تحسين النسل، الذين رؤوا في الفقر نتيجة لوجود نواقص وأخطاء في الجينات وليس نتيجة سياسات اقتصادية واجتماعية. ونظرية الجينات مجذرّة بشكل خاطئ في أفكار شارلز داروين حول الانتخاب الطبيعي (البقاء للأفضل) والبقاء. ويناقش أنصار هذه النظرية أن أفكار داروين يمكن تطبيقها على المجتمعات البشرية، وأنه إذا زاد إنجاب الأشخاص ذوي النواقص والعاهات الجينية عن إنجاب ذوي الجينات المتفوقة والمتميزة فإن نوعية العرق البشري مثل العرق الألماني والعرق البريطاني ستتدهور، وبالتالي يبرر هؤلاء بذلك منطقهم الذي ينادي بتشجيع سياسات منع أو إثباط الشعوب التي تحمل نواقص جينية من الإنجاب، بينما تشجع الشعوب التي تحمل جينات متفوقة على التوالد ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ومن هنا منطقهم القائل بوضوح أن الشعوب تصبح فقيرة بسبب اعوجاج في الجينات الموروثة.

ولكن هؤلاء غالباً ما واجهوا التشكيك والتكذيب من قِبَل بعض العلماء رغم أن هذا التكذيب كان يظهر بأشكال معتدلة، كما ظهر حديثاً في الحوار حول وراثة الذكاء أو

مستويات الذكاء (انظر روبنز 2001:ص ص210-215، كوهن 1998). ولكن حتى في ذروة مجد أنصار نظرية الجينات في العشرينات من القرن العشرين ظهرت هناك جماعات، مثل لجنة دراسة وكتابة التقارير حول أفضل الطرق المتبعة لقطع الجينات الناقصة في الولايات المتحدة، وقد خلصت هذه اللجنة إلى القول أن على المجتمع أن ينظر إلى نشأة الجينات الناقصة على أنها تابعة للمجتمع ككل وليس للفرد الذي يحملها فقط (بولغار 1975:ص189).

كما يقول غاريت هاردين أحد المؤيدين المتحمسين للنظرية المالثوزية في السكان:

كيف يمكننا التخفيف من الإنجاب؟... على المدى الطويل هناك نظام طوعي صافٍ ينتقي فشله بنفسه، فعدم المتعاونين ينجبون متعاونين لذلك ما هي القيود التي علينا توظيفها؟ أن نضع شرطي تحت كل سرير؟ إننا لا نحتاج بأن ندغدغ أدمغتنا بمثل هذه الأهوال لأنه توجد بين أيدينا تقنية مقبولة هي التعقيم.. إذا كانت الأبوة ميزة فقط أو إذا نظر الآباء إلى أنفسهم على أنهم مؤتمنون على جيناتهم الموروثة فإن هذا يعني أنه ما زال هناك أمل أمام البشرية (بولغار 1975:ص190).

ربما لن نتمكن من معرفة كم من النساء في العالم أو في الولايات المتحدة قد تم تعقيمهن من قِبَل هؤلاء الذين يشعرون أنهم يخلصون السكان من الجينات الناقصة. وقد قدّر آلن شيز في كتابه «إرث مالثوس» (1977) أنه وحتى 1975 كانت أكثر من نصف المليون حالة تعقيم التي تتم في الولايات المتحدة، تعتبر حالات غير طوعية.

يجب أن يكون واضحاً أن من الصعب تاريخياً فصل مؤيدي ضبط النسل عن أهداف العنصريين وأصحاب نظرية الجينات المسببة للفقر. ففي الماضي، وربما حتى اليوم، ظلت برامج ضبط النسل وتخفيف أعداد السكان تغطي السياسات العنصرية والجنسية الهادفة إلى ضبط الفقراء. فالاهتمامات الأولى التي ظهرت حول النمو السكاني كانت موجهة في الأساس نحو الفقراء في الدول الغنية – فقراء المدن في بريطانيا، والسود وأهل البلاد الأصليين في الولايات المتحدة، والمهاجرين وسكان الريف الفقراء. ولم تكن موجودة حتى أعوام الخمسينات من القرن العشرين، حين بدأت الدول الغربية تبدي اهتماماً بخصوبة سكان البلدان الفقيرة. والسؤال هنا، لماذا بدأ النمو السكاني في الدول الفقيرة يقلق الحكومات الغربية في خمسينات وستينات القرن العشرين؟

أحد الأسباب قد يكون نفسه الذي يبدي قلقه على الفقراء من سكان الدول الغنية. فمساعدة هؤلاء تكلف مالاً كثيراً. وقد اعتنق المالثوزيون، من أمثال بول إيهلديش، أفكاراً مثل تلك التي أيدها كل من وليام وبول بادوك، اللذان دافعا، في كتابهما «المجاعة

1975» الصادر في 1967، عن استخدام سياسة الضغط العسكري مقابل المساعدات الغذائية، وقد أوصى وليام وويل بادوك بأن تستخدم الولايات المتحدة فائض الغذاء لديها لإيقاف المجاعات فقط في تلك البلاد التي تخضع لنفوذها.

خلال العصر القادم للغذاء، تكون الدولة التي تملك غذاء أكثر الدولة الأقوى إذا استخدمت الغذاء مصدراً لقوتها. ومثل هذا العصر سيكون بوضوح عصر يمكن للولايات المتحدة أن تهيمن فيه إذا أحسنت الولايات المتحدة الوقوف للتحدي (بادوك وبادوك 1967 :ص332).

كذلك يتشارك مؤيدو ضبط السكان في القلق حول الهجرة الجماعية للفقراء إلى بلدانهم، إضافة إلى القلاقل الاجتماعية التي يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول الفقيرة. على سبيل المثال، خلصت مذكرة تفاهم لدراسة حول الأمن الوطني أجريت في 1974، من قبل مجلس الأمن الوطني وبناءً على طلب وزير الخارجية الأميركي آنذاك هنري كيسنجر (إفريقيا 200)، إلى أن النمو السكاني في الدول الفقيرة يشكل تهديداً للأمن القومي الأميركي للأسباب الأربعة التالية: لأن الدول الأكبر ستحصل على قوة سياسية أكبر؛ ولأن الأمم الكثيفة السكان قد تمتنع عن تزويد الولايات المتحدة بالمواد الإستراتيجية؛ ولأن نسبة كبيرة من السكان المتزايدين ستكون من الصغار الذين يميلون أكثر إلى تحدي بنى القوى العالمية؛ ولأن النمو السكاني قد يهدد المستثمرين الأميركيين في تلك البلدان. وتستهدف مذكرة التفاهم هذه دولاً مثل الهند والبرازيل ومصر ونيجيريا وإندونيسيا والفلبين وبنغلادش وباكستان والمكسيك وتايلند وإثيوبيا وكولومبيا، بصفتها الدول الأكثر إثارة للقلق.[1]

وهكذا، وكما بيّن ستيفن بولغار (1972، 1975)، فإن السياسة الخارجية الأميركية كانت مدفوعة بقلق من تزايد السكان أقل منه بقلق من أن يؤدي تزايد السكان في الدول الأخرى إلى إعاقة إمكانية رفع مستويات الدخل والقدرة الشرائية لسكان تلك البلاد، إضافة إلى القلق من أن يشكل هذا العدد المتزايد من السكان تهديداً سياسياً واقتصادياً للولايات المتحدة. ويقول بولغار أن القلق من تزايد السكان في الدول الغنية لا ينبع من خشية حدوث فائض في عدد السكان، ولكن من خشية حدوث تغيير في دور

البلدان المستغلّة. فالحاجة إلى سكان البلدان الفقيرة كانت تنبع في البداية من الحاجة إلى العمالة ولاحقاً إلى الأسواق. ولكن الدول الغنية في حقيقة الأمر وحتى أربعينات القرن العشرين لم تكن غير قلقة من النمو السكاني في الدول الأخرى فحسب، بل كانت تشكو من بطئه. ولكن ما أن بدأت الحاجة إلى بعض المواد الخام في التراجع مع تطوير المركبات الكيميائية، وفيما أخذ الفقر يعيق تحويل سكان هذه الدول إلى مستهلكين، فقدت هذه الدول فائدتها ولم يعد بالإمكان استغلالها خاصة أنها تحولت إلى بؤر محتملة للثوريين والمهاجرين والمجرمين. وهكذا أصبح الاتباع كما يصفهم بولغار (1972:ص197) عبئاً على أسيادهم.

ليس كل من يعتقد بوجود مشكلة سكانية أو أن الفقر هو نتيجة الفائض في أعداد السكان، يمكن اعتباره عنصرياً أو إمبريالياً. إلا أن الناس تمادوا في تقبلهم لنظرية مالثوز دون مسائلة، وجاءت النتيجة أن التفسيرات المالثوزية للفقر والدمار البيئي والأمراض والقلاقل الاجتماعية أصبحت تغطي على أسباب أكثر صلة بمواضيع هذه المشكلات، وأخذت تبعد انتباهنا عن تلك الأسباب، ولكن الفرضيات المالثوزية ليست وحدها التي هيمنت على النقاشات حول المسائل السكانية.

نظرية النقلة السكانية

تشكل هذه النظرية إطاراً آخر للمناقشات الدائرة حول المشكلة السكانية (انظر جدول 5.4). ووفقاً لهذه النظرية، فقد شهد النمو السكاني في العالم تزايداً بطيئاً جداً منذ بدايات ظهور الإنسان وحتى 1750، وهذا المعدل من النمو تمت المحافظة عليه بسبب التوازن بين معدلات الولادات ومعدلات الوفيات. ولكن مع حلول نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أخذت معدلات الوفيات بالتراجع في الدول المتقدمة نتيجة تطور الطب والنظافة الصحية بينما استمرت معدلات الولادات على حالها. ونتيجة لذلك، بدأت أعداد السكان تتزايد بسرعة، ولكن بعد ذلك ونتيجة للضغوط السكانية وتوفر موانع الحمل عادت معدلات الولادات إلى التراجع لتتوازن مع معدلات الوفيات واستقرت معدلات السكان على الأقل في الدول المتقدمة (كوآل، 1974).

بعد ذلك، جاء التزايد السكاني في الدول الفقيرة، بدءاً من منتصف القرن العشرين، ولكن هذه الزيادة كانت بشكل تفجيري حيث انخفضت معدلات الوفيات بسرعة أكبر

بكثير مما جرى في الدول الغنية وخاصة بين الأطفال. ولم تتراجع معدلات الخصوبة في تلك الدول إلا حديثاً فقط، وفقاً لنظرية النقلة السكانية. وهذا التراجع سببه ارتفاع تكاليف التعليم ورعاية الأطفال في المجتمعات التي تشهد تحديثاً، إلى جانب توفر الوسائل العصرية لمنع الحمل والتي تقدم حوافز للناس ووسائل للتخفيف من حجم العائلات.

وتتقاسم نظرية النقلة السكانية في نموذجها بعض الفرضيات مع النظرية المالثوزية، كما أنها مثلها أيضاً تربط بين تراجع الخصوبة والتطور الاقتصادي. ولكنها تختلف عنها في حجتها بالنسبة لعلاقة الخصوبة بالتطور الاقتصادي. فبدلاً من القول بأن التطور الاقتصادي يتطلب تراجعاً في الخصوبة، تقول بأن تراجع الخصوبة هو نتيجة التطور الاقتصادي. ولكن المشكلة في هذا النموذج أنه يضع بعض الفرضيات المرتكزة حول العرق بشكل واضح.

أولاً: تفترض هذه النظرية أنه وعلى مدى الحقبة التاريخية التي مرّ بها الإنسان، كانت معدلات الخصوبة دائماً منتظمة وعالية. وكان هذا الأمر ضرورياً، كما يقول أصحاب النظرية، من أجل حفظ موازنة أعداد الوفيات التي كانت تحصل نتيجة ظروف العيش القاسية لسكان ما قبل مرحلة الثورة الصناعية. إلا أن من الواضح أن هناك تمحوراً حول العرقية في هذه الفرضيات على الرغم من أن أصحاب النظريات السكانية اعترفوا بأن الاختلافات هي في معدلات الخصوبة في دول أوروبا ما قبل المرحلة الصناعية، والتي كانت تعتمد على سن الزواج كما سنرى لاحقاً. وقد افترض هؤلاء هنا أن الدول غير الأوروبية في مرحلة ما قبل الصناعة لم تكن تستطيع ضبط معدلات الخصوبة لسكانها.

ثانياً، تفترض نظرية النقلة السكانية أن الطريقة الوحيدة لاستقرار النمو السكاني تكمن في توفير الوسائل الغربية لضبط الحمل ومنعه. وكما سنرى لاحقاً فإن هذا النموذج يتجاهل الاختلافات في الخصوبة التي تعتمد على عوامل اقتصادية واجتماعية، إضافة إلى أن المجتمعات التي سبقت الثورة الصناعية كانت تنعم بأحوال صحية سليمة أفضل بكثير مما نسجله لها.

ثالثاً: تفترض النظرية أن معارضة الناس في الدول الفقيرة لتبني المقاييس الغربية في الخصوبة هي نتيجة تفكير غير منطقي، وقيم دينية متخلفة، أو وجهات نظر عالمية تقليدية، وإيمان بالقضاء والقدر. بينما يُنظر إلى ضبط الخصوبة باستمرار على أنه أمر منطقي وعصري (كالدويل 1982 :ص119).

وأخيراً يدعي البعض أن نظرية النقلة السكانية منحازة إيديولوجياً، وأن هدفها هو تقديم بديل لأفكار ماركس حول الفائض الاحتياطي من العمالة. كما لاحظنا سابقاً، فقد رأى ماركس أن الرأسمالية تعمل على إيجاد فائض من السكان يتيح المجال للتنافس على ندرة الوظائف، بحيث يستطيع التجار والصناعيين والحكومات أن يبقوا على الرواتب منخفضة ما أمكن. لأنه إذا كانت العمالة نادرة، يزداد التنافس بين أصحاب العمل على العُمّال والأجور. لو كان ما يقوله ماركس صحيحاً، فإننا قد نتوقع قيام الحكومات الاستعمارية بتشجيع النمو السكاني في الدول الفقيرة بدلاً من تقييده. وهذا تماماً ما حدث في حقيقة الأمر. فالحكومات الاستعمارية في إفريقيا اعتراها القلق في أوائل القرن العشرين نتيجة تراجع أعداد السكان وافتقارها إلى العمالة، وراحت تعمل كل ما في وسعها لزيادة معدلات الولادات.

ويلقي أصحاب نظرية النقلة السكانية، اللوم في النمو السكاني للدول الفقيرة على سكان تلك البلاد أنفسهم، بحجة أن التوسع الرأسمالي بإمكانه معالجة المشاكل الناتجة عن النمو السكاني بدلاً من التسبب بحدوثها. بكلمات أخرى، ينظر نموذج نظرية النقلة السكانية إلى التطور الاقتصادي على أنه الجواب للمشكلة وليس سبباً لها كما طرحه ماركس (أوبريان 1994).

ولكن منظرو النقلة السكانية غالباً ما يتجاهلون حقيقة أن البشر استطاعوا باستمرار تعديل معدلات الولادة لتتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية. كذلك، مع وجود مثل هذه الحقيقة، يمكننا افتراض أن الخصوبة العالية في الدول الفقيرة ليست فقط نتيجة غياب القدرة على ضبط الولادات، كما أنها ليست غير منطقية أمام المعطيات التي يفرضها سياق الحياة لهؤلاء الناس. أي إن معدلات الخصوبة العالية ليست نتيجة جهل، أو قيم دينية بالية، أو غياب التعليم، ولكنها نتيجة لعوامل اقتصادية أو اجتماعية جاءت كرد فعل للشعوب وخاصة النساء منهم من أجل تعديل حجم العائلات.

إلا أننا إذا أردنا أن نفهم كيف يعمل السكان على تعديل حجم عائلاتهم دون استخدام الوسائل العصرية لمنع الحمل، فإن علينا أن نجيب على السؤال التالي: كيف عملت المجتمعات البشرية عبر التاريخ على ضبط حجم وأعداد سكانها؟

جدول 5.4: مراحل النقلة السكانية

المراحل	معدل الولادات	معدل الوفيات	النمو السكاني
المرحلة الأولى	عالٍ	عالٍ	مستقر
المرحلة الثانية	عالٍ	منخفض	متسارع
المرحلة الثالثة	منخفض	منخفض	مستقر

مقدمة تمهيدية حول محددات النمو السكاني وتراجعه

في أبسط أموره، يعتبر النمو العالمي للسكان عاملاً يقوم على شيئين فقط هما الولادات والوفيات. فإذا انخفض معدل الوفيات عن معدل الولادات ازداد عدد السكان وإذا تجاوزت الوفيات أعداد الولادات تراجع عدد السكان. وفي المناطق الإقليمية، تسهم الهجرة أيضاً في زيادة أعداد السكان أو تراجعها. ولكن دعونا نركز اهتمامنا الآن على العوامل الطبيعية في الزيادة والنقصان. وهنا يبرز السؤال التالي: ما هي العوامل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي تحدد معدلات الولادات والوفيات؟ .

الخصوبة. تعتمد معدلات الولادات على عدد الأطفال المواليد في مجتمع معين، ويعتمد هذا العدد بدوره على عوامل بيولوجية واجتماعية، تشمل تكرار الولادات خلال فترة خصوبة المرأة، ومدة فترة الخصوبة التي تمتد من سن البلوغ حتى انقطاع الطمث.

وتكرار الولادات أو الفترة بين الولادات تحددها بعض العوامل مثل:

- مدة عدم الخصوبة بعد الولادة، وهي الفترة بعد الولادة التي لا تتم فيها الإباضة.
- الفترة بين الإباضة والحمل: على الرغم من أن بعض النساء يحملن خلال الإباضة الأولى بعد الإنجاب، إلا أن أخريات لا يتمكن من ذلك والمعدل المعروف هو ما بين خمسة إلى عشرة أشهر.
- طول مدة الحمل (تسعة أشهر).
- وفاة الجنين: عادةً ما تنتهي واحدة من بين خمس حالات حمل بالإجهاض (وقد تقترب النسبة المئوية لحالات الحمل المتقطعة بما فيها تلك التي لا يُعترف بها إلى 80٪).
- وجود أو غياب وسائل ضبط الإنجاب.

من بين هذه العوامل، يتسبب طول المدة بين حالات الحمل ووجود أو غياب وسائل ضبط الإنجاب بمعظم الاختلافات التي تحدث في معدلات الولادات. فطول الفترة بين حمل وآخر يتأثر بالعوامل الثقافية المختلفة. على سبيل المثال، الإرضاع يكبح الإباضة. وفي المجتمعات التي يتأخر فطام الأطفال فيها حتى عمر الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، يؤدي الإرضاع إلى توسيع الفترة بين حالات الحمل. وتختلف المواقف تجاه الإرضاع اختلافاً شديداً، فهو يلاقي تشجيعاً ويعتبر أمراً متوقعاً في بعض المجتمعات، في حين يجد إحباطاً في مجتمعات أخرى ربما بسبب القلق من تغير شكل الجسد أو بسبب كونه يحمل مضامين جنسية.

كذلك تؤثر الأنماط الاقتصادية وأنماط الاستهلاك على عملية الإرضاع. على سبيل المثال، تقلصت حالات الإرضاع بشكل ملحوظ في الدول الفقيرة خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة بسبب زيادة إعلانات ومبيعات الحليب المجفف للأطفال، وهكذا نرى أن العوامل الثقافية أو الاجتماعية التي تكبح عملية الإرضاع، خاصة في ظل غياب وسائل حديثة لضبط النسل، يمكن أن تتسبب بتضييق الفترات بين الحمل والآخر وبزيادة الخصوبة والنمو السكاني.

وتمارس العديد من المجتمعات عملية تحريم ممارسة الجنس بعد الولادة ولفترة من الزمن تتراوح بين عدة أشهر إلى عدة سنوات. ولكن على الرغم من طول المدة أو قصرها فإن هذا التحريم يوسّع الفترات بين الولادات.

وهكذا حتى لو نحينا جانباً تأثير وسائل ضبط النسل العصرية، فإن الفترة بين الولادات عبر الوسائل الطبيعية قد تتراوح من 18 إلى 45 شهر (أي من سنة ونصف إلى ثلاث سنوات ونصف).

أما العامل الثاني في مسألة الخصوبة فيتعلق بفترة القدرة على الإنجاب والتي تستخدم للولادة، أو عدد السنوات التي يمكن فيها للمرأة أن تحمل وتنجب أطفالاً وهذه الفترة تختلف أيضاً وبشكل ملموس بسبب عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية. والفترة البيولوجية للإنجاب عند المرأة هي الفترة التي تلي بداية الطمث وحتى بداية انقطاعه، وتتراوح هذه الفترة من عمر 11 سنة إلى عمر ما فوق الخمسين رغم أن المعدل المعروف

هو ما بين عمر 15 وحتى عمر 40. ولكن الأهم من ذلك هو العامل الثقافي المؤثر على طول هذه الفترة، أي العمر الذي تصبح فيه المرأة ناشطة جنسياً، وهذا العمر يتم تحديده في معظم المجتمعات في سن الزواج، وهو سن يتراوح في المتوسط من عمر 15 إلى عمر 25.

وإذا جمعنا الفترة الأدنى والأقصى بين الولادات والتي تحددها العوامل الطبيعية مع العمر الأدنى والأقصى للزواج فإننا سنصل إلى سيناريوهين مختلفين تماماً (ليفي-باكي 1992: ص13). وإذا افترضنا وجود 15 سنة من الإنجاب (من عمر 25 إلى عمر 40) مع فترة أقصى بين الولادات فإننا سنصل إلى نتيجة 4.3 طفل للمرأة الواحدة:

$$\frac{\text{15 سنة من العمر الإنتاجي (الإنجابي)}}{\text{3.5 سنة (الفترة بين الحمل والآخر)}} = \text{4.3 طفل}$$

ولكن إذا افترضنا وجود فترة إنجاب تمتد إلى 25 سنة أي من عمر 15 وحتى عمر 40 مع وجود فترة 1.5 بين الحمل والآخر فإن المعدل سيصل إلى 16.7 طفل لكل امرأة:

$$\frac{\text{25 سنة من العمر الإنتاجي}}{\text{3.5 سنة (الفترة بين الحملين)}} = \text{16.7 طفل}$$

الحالة الثانية ليست كثيرة الاحتمال لأنها لا تأخذ في اعتبارها الخطر المتزايد للموت أو الظروف المرضية التي تنتج عن الحمل والتي قد تؤدي إلى تقصير الفترة الإنجابية. وفي الحقيقة تتراوح نسب الخصوبة العالية المسجلة من 11 إلى 12 طفل للمرأة الواحدة. إلا أن التوقعات التي سبق ذكرها تقدم لنا بعض الأفكار حول الفروقات المحتملة في معدلات الخصوبة المرتكزة فقط على العوامل الثقافية مثل سن الزواج وسن الفطام، بمعزل عن توفُّر وسائل منح الحمل الحديثة واستخداماتها.

وقد درس علماء الإنسان أيضاً المدى الذي تؤثر فيه الممارسات الثقافية، مثل الزواج الواحد أو تعدد الزوجات، على معدلات الولادة. على سبيل المثال، يتوقع البعض أن تعدد الزوجات يؤدي إلى انخفاض معدلات الولادة بسبب انخفاض حالات الممارسة الجنسية مع كل زوجة عنه في حالة الزوجة الواحدة، ولكن الدراسات لم تقطع الشك

باليقين في هذا الخصوص. فتكرار الممارسة الجنسية يعتبر بحد ذاته متغيراً تحدده عوامل ثقافية يمكن أن تؤثر على معدلات الخصوبة دون أن تظهر الدراسة أنها ذات تأثير ملموس (انظر ناغ 1975).

الوفاة. العامل الثاني الرئيسي الذي يحدد النمو السكاني هو الوفيات، وبالأخص العمر المتوقع للسكان. والأكثر أهمية في هذا المجال هي النسبة المئوية لفترة الإنجاب ضمن العمر المتوقع. على سبيل المثال، في مجتمع يعتبر فيه العمر المتوقع 20 سنة، نجد أن عدد النساء اللواتي يصلن إلى كامل قدرتهن الإنجابية هي أقل بكثير من مجتمع يصل فيه العمر المتوقع إلى 60 سنة. وفي الحقيقة أظهر علماء السكان في حساباتهم أن في مجتمع يبلغ فيه العمر المتوقع 20 سنة تعيش نساءه نسبة 29.2٪ فقط من عمر الإنجاب المحتمل، بينما تصبح النسبة في مجتمع يبلغ العمر المتوقع فيه 80 سنة إلى 98.2٪ (ليفي باكي 1992:ص19).

وقد افترض معظم باحثي علم السكان أن معدلات الوفيات في المجتمعات التي سبقت الثورة الصناعية كانت عالية باستمرار، ولكن كما سنرى فيما بعد، فإن هذا الأمر يحتمل الخطأ، إذ يبدو أننا وقعنا في خطأ بالنسبة لتحسين الظروف الصحية العامة لمجتمعات ما قبل الصناعة.

أما العنصر الهام الآخر ضمن عامل الوفيات الذي يؤثر في النمو السكاني فهو وفيات الأطفال، لأن هنا على الأخص تبرز الاختلافات الأكبر في العمر المتوقع. كما أنه يشكل أيضاً المجال الذي يمكن فيه أن يتم فيه ضبط النمو السكاني عبر الإجهاض أو موت الأطفال. على سبيل المثال، إحدى العوامل التي تؤثر على وفيات الأطفال تتعلق بمسألة الطفل الذكر أو الأنثى وهو خيار يتحدد عبر الحاجات الاقتصادية. ففي المجتمعات التي تمارس الزراعة التقليدية، توجد مساواة في تثمين قيمة الأنثى أو الذكر في العمل الزراعي، ولكن في المجتمعات الصناعية الأولى عندما أصبحت أعمال الأجرة أكثر انتشاراً ازداد تفضيل الذكور، ولكن سرعان ما أخذ هذا التفضيل بالتراجع تدريجياً بعد دخول المرأة القوة العاملة (هاريس وروس 1987أ:ص156).

الهجرة. تعتبر الهجرة عاملاً آخر من عوامل النمو السكاني، ورغم أنها قد لا تبدو ذات تأثير على المستوى العالمي للسكان إلا أنها تؤثر في الأنماط الإقليمية للنمو السكاني أو لتراجعه، وبالتالي تؤثر على أعداد السكان عالمياً (انظر ماننغ 1990). على سبيل المثال، يمكن للهجرة أن تؤثر على معدلات الولادة، فالمجتمع الذي يهاجر سكانه كثيراً يشعر بضغط سكاني أقل وينتج عن هذا تبكير في سن الزواج وارتفاع معدلات الولادة. وحين يهاجر المزيد من الرجال تقل نسبة النساء اللواتي يتزوجن، وبالتالي تنخفض نسب المواليد. كذلك تتأثر معدلات الهجرة بالعوامل الثقافية، ففي المناطق الزراعية التي لا تقسم في ورثتها، أي تورث الابن الأكبر أو الأصغر، الأرض دون تقسيم، لا يبقى أمام الأبناء الذين لا يرثون إلا الهجرة. أما في المجتمعات الزراعية التي تقسم ورثتها على بعض أو جميع أبنائها، يميل الناس أكثر إلى عدم الهجرة.

توجد عوامل أخرى تؤثر على معدل النمو السكاني، مثل نسبة عدد السكان القادرين على الإنجاب إضافة إلى عوامل تتعلق بالضغوط البيئية. ولكن المهم هنا، وهو ما يتعرض أحياناً للتجاهل من قِبَل منظري النقلة السكانية، هو أن المجتمعات تمكنت في السابق من الحفاظ على استقرار أعداد سكانها دون الحاجة إلى وسائل تحديد النسل. وعندما كانت تحدث زيادات ملحوظة في السكان، كان الأمر يعزى إلى عوامل اجتماعية أو اقتصادية، وليس للممارسات الصحية الحديثة التي تخفف من حالات الوفيات. ولأن هذه النقطة حاسمة في فهمنا لبعض النزعات المتحاملة في التوقعات التي تنذر بخطر التزايد السكاني، دعونا نتفحص بعض الحالات التاريخية في النقلات السكانية.

بعض الأمثلة حول التغيرات السكانية

من أجل إيضاح كيف تؤثر العوامل الثقافية والاجتماعية، التي مرّ ذكرها سابقاً، على معدلات النمو السكاني بمعزل عن طرق ضبط النسل المستخدمة حديثاً، دعونا نلقي نظرة موجزة على ثلاث حالات من التغيير السكاني: حالة مجتمعات الصيد وتجميع الغذاء ما قبل التاريخ، وقصة الخصوبة الفرنسية الكندية، والتغييرات السكانية التي حدثت في إيرلندا أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وسنرى، كما ذكر مارفن هاريسن وإيريك روس (1987 أ)، أن مجتمعات ما قبل التاريخ عملت على تعديل معدلات الخصوبة عندها لكي تلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

النقلة السكانية الأولى. إحدى فرضيات نظرية النقلة السكانية تقول بأن مجتمعات ما قبل الزراعة عانت من نسبة عالية من الوفيات، كانت توازنها بمعدلات خصوبة عالية من أجل الحفاظ على بقاء السكان. دعونا نتفحص النقلة السكانية الأولى التي حدثت منذ 10 آلاف إلى 12 ألف سنة مضت عندما بدأت المجتمعات البشرية تتحول من جمع الغذاء والصيد إلى الزراعة.

وتقودنا الأدلة الأثرية والأبحاث التي جرت حول جامعي الغذاء والصيادين في ذلك العصر أن معدلات النمو السكاني منذ 10,000 قبل الميلاد كانت بطيئة، ولكن تحاليل الأجساد وبقايا العظام البشرية إضافة إلى دراسات علم الإنسان الوصفية تكشف أن جامعي الغذاء والصيادين في ذلك العصر كانت لديهم مشاكل صحية أقل من المجتمعات الزراعية والصناعية التي تلتهم، وأن معدلات وفيات الأطفال لديهم كانت أقل بنسبة كبيرة مقارنة مع المعدلات في المجتمعات الأوروبية حتى القرن التاسع عشر، وأقل أيضاً من معدلات المجتمعات في الدول الفقيرة حتى أواسط القرن العشرين (كوهن1994:ص ص281-282). كذلك، كان العمر المتوقع أعلى نسبياً بمعدل ثلاثين سنة تقريباً من بعض الدول الغربية في القرن التاسع عشر، وأعلى أيضاً من العمر المتوقع في الدول الفقيرة حتى أيامنا هذه. لذلك، إذا كانت معدلات وفيات الأطفال أقل مما كنا قد افترضنا والعمر المتوقع أعلى من ذلك أيضاً، ومع ذلك بقي معدل النمو السكاني متدنياً، فلابد أنه كانت هناك وسائل أخرى تتحكم في ضبط النمو السكاني.

وإذا افترضنا أن العمر المتوقع يتراوح من 25 إلى 35 سنة، وأن فترة الإنجاب لدى المرأة تمتد من عمر 14 إلى عمر 29 مع فترات حمل تمتد إلى 23 شهر، فإن بإمكاننا أن نتوقع ست ولادات لكل امرأة. وإذا عاش ثلاثة أطفال من بين المواليد فستكون نسبة الزيادة في السكان 50٪ في كل جيل. ولكن، لأننا نعلم أن مثل هذا الأمر لم يحدث، إذن لا بد أنه كان هناك ضابطاً معيناً للنمو السكاني. وإذا علمنا بأن الحروب والنزاعات بين فئات الصيادين وجامعي الغذاء لا تستطيع أن تبرر مثل هذا الضبط في عدد السكان، كما أن الكوارث الطبيعية لم تكن لتحدث بالتكرار المطلوب لإحداث مثل هذا الضبط، إذن لا بد من وجود طريقة أخرى.

الطريقة الأخرى الوحيدة التي يمكن فيها أن نعرف ما الذي كان يتسبب في ضبط النمو السكاني لهذه المجتمعات، تكمن في تفقد خصوبة تلك المجتمعات فقد أظهرت الأبحاث التي أجريت حول مجتمعات جامعي الغذاء والصيادين المعاصرين، مثل تلك التي أجريت على قبيلة جو/ وإسي في ناميبيا من قِبَل نانسي هويل (1979)، أن هؤلاء كان لديهم في المتوسط 4.7 أطفال، وهو رقم أقل بكثير من معدل الدول الفقيرة الذي يتراوح بين 6 و 8 أطفال. وقد بينت هويل أن خصائص هذه المجتمعات كانت تميل إلى الارتباط بتأخر العادة الشهرية لدى النساء، والإباضة غير المنتظمة، وتأخر الإباضة بعد الولادة، وتوقف الطمث عن سن مبكر. كما بينت أيضاً أن حياتهم النشطة من ناحية الحركة كانت تحفز ظهور هرمون البرولاكتين الذي يكبح الحمل، وهي نفس الأعراض التي تظهر لدى النساء اللواتي يمارسن الرياضة في عصرنا الحديث. كذلك كان هناك تأثيراً ملموساً لطول مدة الإرضاع التي كانت تكبح الإباضة وتطيل فترات ما بين الحمل. إضافة إلى ذلك من المحتمل أن يكون الإجهاض وقتل الأطفال قد لعبا دوراً رئيسياً في إبقاء مستويات النمو السكاني قرب نقطة الصفر (بولفار 1972؛ كوهن 1994).

وبغض النظر عن الأسباب، فقد كان لجامعي الغذاء والصيادين معدلات خصوبة أدنى من جيرانهم غير الرّحل، وقد أظهرت الدراسات أن معدلات خصوبتهم ازدادت مع استقرارهم. بكلمة أخرى، كانت مجتمعات الصيادين وجامعي الغذاء قادرة على ضبط خصوبتها والتكيف مع الظروف المتغيرة.

الكنديون الفرنسيون. لم يكن الناس قادرين فحسب على تحقيق معدلات خصوبة متدنية عندما كانت الظروف تتطلب ذلك، ولكنهم استطاعوا أيضاً زيادة معدلات نموهم حين احتاج الأمر ذلك. ويمثل الكنديون الفرنسيون حالة تقليدية للنجاح السكاني. ففي القرن السابع عشر، هاجر 15,000 فرنسي من فرنسا إلى البلاد التي تسمى اليوم كويبك Quebec . وانتقل عدد من هؤلاء إلى أماكن أخرى فيما بعد بينما استقر العدد في 1680 على 10,000. خلال مئة سنة امتدت من 1684 وحتى 1784 نمى السكان من 12,000 إلى 132,000، أي إحدى عشرة ضعفاً، وهو ما يعادل 2.4٪ نمو سنوياً. ولما كان عدد الذين أسسوا عائلات من بين المستوطنين القدماء يقارب

الثلث فقط، فإن التقدير يقول إن الأغلبية الساحقة من الكنديين الفرنسيين البالغ عددهم اليوم 8 ملايين نسمة قد جاؤوا من ما يقارب 428 , 1 امرأة.

لم يكن النجاح السكاني للكنديين الفرنسيين يعزى إلى تدني معدلات الوفيات بل إلى ارتفاع معدلات الولادات التي نتجت عن حالات الزواج المبكر. ولعله بسبب ارتفاع نسبة الذكور بين السكان كانت النساء تتزوج في أعمار 15 إلى 16، كذلك لم يكن لدى أرامل كوبيك أية مشكلة في الزواج مرة أخرى مثلما كان الحال في فرنسا، وقد تسبب هذا في المزيد من الولادات. وهكذا كانت معدلات الفترات بين حالات الحمل لدى نساء كوبيك تبلغ 22 شهراً فقط مقارنةً بـ 29 شهر في فرنسا. وأخيراً كانت معدلات الوفيات في كوبيك أقل منها في فرنسا، بينما بلغ العمر المتوقع خمس سنوات في كوبيك أكثر منها في فرنسا. ويعزى هذا على الأرجح إلى انخفاض الكثافة السكانية الذي حدّ من انتشار الأمراض. كان لكل زوج من رواد كوبيك الذين أسسوا عائلات 6.3 أطفال، وقد تزوج من هؤلاء 4.2. وأدى هذا إلى تضاعف عدد السكان خلال ثلاثين سنة. وأنجب هؤلاء الـ 4.2 ما معدله 34 ولداً، أي أن الزوجين الأصليين أنجبا أكثر من 50 ولد وحفيد. بالإضافة إلى ذلك كانت نسبة الخصوبة لدى البنات أكثر من أمهاتهن ومن جداتهن، فقد أنجبت الفتيات اللواتي تزوجن في أعمار تراوحت بين 15 و 19 عام ما معدله 11.4 ولد مقارنة مع 10.1 لدى أمهاتهن اللواتي تزوجن في نفس الفئة العمرية، ومقارنة أيضاً مع 9.5 في شمال فرنسا التي جاء منها معظم رواد كوبيك. ويظهر الجدول 5.3 مقارنة بين عدد النسل (الذرية) في المنطقة التي هاجرت منها تلك النساء في فرنسا وبين النساء الرائدات أنفسهن.

كان معدل الخصوبة الذي سُجِّل لدى الكنديين الفرنسيين في القرن الثامن عشر من أعلى النسب التي سُجِّلت تاريخياً، ويعتقد البعض أن الدين شكّل عنصراً أساسياً في خصوبة نساء كوبيك، إلا أن الوضع اليوم يختلف تماماً. فمع أن المذهب الكاثوليكي بقي هو المهيمن اليوم، كما كان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلا أن المقاطعة تشهد حالياً أدنى معدلات الولادات في العالم.

الحالة الإيرلندية. تكشف الحالة الإيرلندية بعض الآليات التي استطاع الإيرلنديون فيها رفع درجة الخصوبة ردّاً على أوضاع اقتصادية محلية ومطالب القوى الاستعمارية. فمع

بداية القرن الثامن عشر، كان النمو السكاني في إيرلندا متدنياً نسبياً وكان الناس يتزوجون في سن متأخرة مما كان يخفض الفترة بين الحمل والآخر، كما كانت معدلات الوفيات عالية والعمر المتوقع أقل من ثلاثين سنة. ولكن عدد السكان تضاعف بين عامي 1780 و1840، من أربعة ملايين إلى ثمانية ملايين. ولم يكن هناك إلا القليل من الشك بأن السبب يعود إلى الزواج المبكر للنساء وبين أعمار 15 و 20، وربما كانت أصغر في بعض المناطق (كونل 1965 :ص425). فما الذي دفع النساء إلى أن يتزوجن في سن مبكر؟

كانت الزيجات في إيرلندا مرتبة، ولكن فقط عندما كان العريس والعروس المتوقعين يمتلكان القدرة على اقتناء أرض أو مزرعة. وكان الزواج قبل أواخر القرن الثامن عشر يتم نسبياً بين أعمار عشرين وخمس وعشرين بالنسبة للنساء بسبب عدم وجود أراضٍ كافية لإعالة زواج مبكر. ولكن، حدث أمران تسببا في توفر المزيد من الأراضي وفي تشجيع الزواج المبكر. في واقع الأمر، كانت معظم المزارع في إيرلندا مملوكة من قِبَل الملاك البريطانيين الذين كانوا يأخذون أجورها من المستأجرين. وقد ارتفعت أرباح هؤلاء عندما كانت تظهر أراضي جديدة، لذلك كانت لديهم دائماً مصلحة منوطة بزيادة أعداد المزارع. إضافة إلى ذلك كان عدد السكان آخذ بالارتفاع في بريطانيا، في أواخر القرن الثامن عشر، مما زاد من الطلب على الغذاء وخاصة الذرة. وقد استطاع ملاك الأراضي الذين زادوا أعداد مزارعهم ومساحة الأراضي المزروعة بالذرة أن يحققوا أرباحاً أكثر. نتيجة لذلك عمل ملاك الأراضي على تقسيم المزارع إلى أجزاء أصغر، وعلى استصلاح الأراضي الرطبة والمستنقعات وتوسيع الزراعة إلى المناطق الجبلية.

استطاعت العائلات العيش على أجزاء أصغر من الأرض بشكل أفضل من قبل بسبب محصول البطاطا الذي تم إدخاله إلى إيرلندا في القرن السادس عشر، وشكّل منذ ذلك الوقت محصولاً رئيسياً للرزق في إيرلندا. كانت زراعة البطاطا تغل كثيراً، وكان بإمكان هكتار واحد مزروع بالبطاطا إعالة عائلة من ستة أفراد بما فيها ماشيتهم. كما كان صندوق البطاطا الذي يزن 280 باوند يشكل غذاءً لعائلة مؤلفة من خمسة أشخاص لمدة أسبوع ضمن استهلاك يومي يصل إلى 8 باوند للفرد الواحد. وأظهرت التقديرات أن الناس كانوا يستهلكون 10 باوند من البطاطا يومياً، وكانت هذه الكمية إضافة إلى لتر من

الحليب تزود الفرد بما قيمته 3,800 سعرة حرارية يومياً إلى جانب العناصر الغذائية الضرورية. وقد سمح هذا لأصحاب الأراضي أن يقسموا أراضيهم إلى قطع أصغر مما وفّر لهم عدداً أكبر من المزارع.

وقد ازدادت مساحة الأراضي الزراعية بين عامي 1791 و 1831، فيما صغرت مساحة المزارع الفردية، وكانت النتيجة زيادة في أعداد المزارع الفردية مما سمح للناس بالزواج مبكراً وبالتالي ارتفع معدل زيادة السكان بنسبة 1٪ سنوياً.

ولكن المرض الفطري الشهير اجتاح البطاطا في 1845 ودّمر محصول 1846 بأكمله متسبباً بالمجاعة الكبرى التي ضربت إيرلندا ما بين عامي 1846و1847، ونتج عنها إلى جانب الأوبئة الأخرى وفاة 1.1 إلى 1.5 مليون إنسان، وهجرة جماعية وصلت إلى 200,000 شخص كل سنة. كذلك ارتفع عمر الزواج من 23 إلى 24 بين عامي 1831 و1841، وثم إلى 27 و 28 مع حلول 1900، ولم يستطع خُمس السكان الزواج وبالنتيجة انخفض عدد سكان إيرلندا من 8.2 مليون في 1841 إلى 4.5 مليون في عام 1901.

خلاصة الأمر، أن هذه الحالات الثلاث، حالة جامعي الغذاء والصيادين، وحالة رواد مقاطعة كوبيك، وحالة فلاحي إيرلندا، تكشف بأنه وعلى النقيض من الفرضيات التي وضعتها نظرية النقلة السكانية، كانت المجتمعات تاريخياً تؤقلم معدلات خصوبتها عند الحاجة لتتكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية. وكانت تفعل ذلك دون الحاجة إلى موانع الحمل المتوفرة حالياً. وهذا ما يطرح السؤال التالي: لماذا لم تعمل المجتمعات في الدول الهامشية الفقيرة، في معظم الأحيان بتخفيض معدلات خصوبتها في وجه زيادة أعداد السكان وما يفترض أنه تدهور في الموارد الاقتصادية؟

النمو السكاني في الدول الفقيرة

تبين النظرية التقليدية للنقلة السكانية، إلى جانب معظم السياسات الحكومية والمحللين الحكوميين، أن سرعة الزيادة في أعداد سكان الدول الفقيرة ناتجة عن انخفاض معدلات الوفيات، والتي نتجت بدورها عن استيراد التقنية الطبية الغربية وإجراءات

الصحة العامة. لا يوجد شك بأن العمر المتوقع قد ارتفع بشكل ملحوظ في الدول الفقيرة منذ 1950، وأن انخفاض معدلات وفيات الأطفال كان العامل الرئيسي في انخفاض معدلات الوفيات.

ولكن النمو السكاني في الدول الفقيرة كان قد بدأ بالتفجر قبل دخول الطب الغربي وقبل تطبيق إجراءات الصحة العامة. فقد ارتفع عدد سكان مصر في القرن التاسع عشر من 2.5 مليون إلى 9 مليون، بينما ازداد عدد سكان المكسيك من 5.8 مليون إلى 16.5 مليون في تلك الفترة. وارتفع عدد سكان كوبا من 550,000 في 1800 ليصل إلى 5.8 مليون في 1953 (وولف 1969:ص281). وقد رأينا كذلك كيف ارتفعت أعداد السكان في إيرلندا نتيجة المطالب الاقتصادية لأصحاب الأراضي الإنجليز وليس نتيجة أية تحسينات في الصحة العامة. وهنا نطرح السؤال التالي: لماذ وكيف غيّر التوسع التجاري للاقتصاد الرأسمالي العالمي من مسلكيات التوالد والإنجاب؟

حكاية جزيرة جاوا في القرن التاسع عشر، تقدم لنا بعض الأدلة كأجوبة على ذلك السؤال. ففي 1830، أدخل الهولنديون إلى إندونيسيا نظامهم الحضاري في الاستغلال الاستعماري الذي يتطلب من الفلاحين تكريس خُمس أراضيهم للمحاصيل التي تُصدَّر إل هولندا مثل السكر والنيلة والشاي والتبغ، أو العمل ستة وستون يوماً في المزارع المملوكة من قِبَل الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، أخذ الهولنديون يطلبون المزيد من الأراضي لإنتاج محاصيل التصدير، وبذلك انتزعوا من أهل البلاد الأراضي التي كانوا يزرعون فيها غذائهم من المحاصيل، واضطر هؤلاء إلى تكثيف العمل في أراضيهم لزراعة المحاصيل التي يقتاتون عليها أو للاتجاه بزراعتهم نحو أراضٍ أقل إنتاجية لزراعة تلك المحاصيل.

وقد ترافق إدخال هذا النظام الذي يدعى (Culture System) أو نظام الاستنبات مع نمو سريع في عدد سكان جاوا. ففي 1830، كان يعيش في جاوا 7 ملايين شخص وازداد هذا العدد في 1840 ليصبح 8.7 مليون، ثم 9.6 مليون في 1850، و12.7 مليون في 1860، و16.2 مليون في 1870، و19.5 مليون في 1880، و22.5 مليون في 1890، و28.4 مليون في 1900، أي معدل سنوي يقارب 2٪ وعلى مدى سبعين عام. وكان الناس في جاوا يتحدثون خلال تلك الفترة عن أن الهولنديين يزدادون ثروة وأهالي

جاوا يزدادون عدداً (غيرتز 1963:ص70). وظهرت هناك اقتراحات بأن الزيادة في أعداد السكان تعزى إلى التحسن في الصحة العامة والمرافق الصحية، والذي أدخله الأوروبيون معهم. ولكن هذه الاقتراحات لا تحمل إلا القليل من المعنى والمصداقية وخاصة أمام المعطيات السائدة في ذلك الوقت، والتي تظهر أن العمر المتوقع لدى سكان المدن الأوروبية لم يكن مرتفعاً، ففي أمستردام كان العمر المتوقع في 1800 لا يتجاوز 25 سنة، وفي مانشستر في منتصف القرن التاسع عشر لا يتجاوز 24 سنة (كوهن 1989:ص202). وقد بيّن بنجامين وايت (1973:ص224) أن الطلب على العمالة من قِبَل المستعمرين الهولنديين للعمل في المزارع التي يملكها هولنديون أو تملكها الحكومة قد أدى إلى انتزاع الرجال من العمل في الزراعة من أجل تحصيل قوتهم، وبالتالي إلى خلق نقص في العمالة في القطاع الاقتصادي المتعلق بالزراعة من أجل الرزق، وبسبب ذلك تطلب العمل في القطاع المذكور جهداً أكبر لأنه انتقل إلى الأراضي الأقل إنتاجاً وخصوبة. وهكذا أمام هذا النقص في العمالة من أجل الرزق، ولأن العائلات الكبيرة في جاوا كانت تعمل بكل أفرادها معاً من أجل تحصيل الرزق، وكانت تضبط معدلات نموها، فقد اضطرت هذه العائلات لزيادة أعدادها في مواجهة نقص الأعداد في العمالة اللازمة لتحصيل رزقها.

وحتى عندما بدأ الرجال يقبضون الأجور مقابل عملهم، كما يقول وايت، فقد ظلت مسألة إنجاب أطفال أكثر تعد منطقية بالنسبة لهم. فعندما يصبح دخل كل وحدة إنتاجية، وهي العائلة في هذه الحالة، معتمداً على الأجور التي يحصل عليها كل فرد فيها فمن المنطق أن يزيد العدد لزيادة حجم الوحدة الإنتاجية. وهذا بالضبط ما فعله أهل جاوة. كذلك كانت المناطق التي تشهد النفوذ الأكبر للاستعمار الهولندي هي المناطق التي شهدت أكبر زيادة في أعداد السكان (وايت 1973).

ويبين بعض علماء الإنسان مثل كارول. ر. امبر (1983) أن الخصوبة بشكل عام ترتفع مع ارتفاع كثافة النشاطات الزراعية تماماً مثلما حدث في جاوا وغيرها، وتشير امبر إلى الدليل بأن النساء يقلصن الفترات بين الحمل والآخر مع تزايد النشاط الزراعي، من أجل التعويض جزئياً عن تزايد الأعمال المنزلية والمطلوبة منهن كلما زاد الرجال من نشاطهم الزراعي.

لذلك، ليس من المفاجئ أن نجد بأن السكان قد تزايدوا تحت ظل الظروف الاستعمارية. فطالما ظلّ إنتاج البضائع للتصدير ضرورياً للنمو الاقتصادي في البلاد الغنية، وطالما بقيت الأرباح تتجاوز تكاليف الحفاظ على المستعمرات، ظلت السياسات التي تؤدي إلى زيادة القوة العاملة تخدم أهداف المستعمرين (بولغار 1972:ص207).

وإذا كان هناك أي اهتمام من قِبَل الحكام المستعمرين بازدياد أعداد السكان، فقد ظل اهتماماً قليلاً. فقد اشتكى أحد الفرنسيين في 1911 أن إفريقيا الاستوائية تفتقر إلى وجود العمالة من أجل التنمية والتطوير (كورديل 1994:ص137). وقد استجابت النساء في إفريقيا، مثلهن مثل النساء في جاوا، إلى الضغوط الاستعمارية عبر رفع معدلات الخصوبة. على سبيل المثال، أخذت النساء في قرى السودان يفطمن أبنائهن باكراً من أجل أن يحبلن مرة أخرى، بعد أن أسس البريطانيون في أعوام العشرينات من القرن العشرين زراعة القطن لإنتاج المواد الخام من أجل مصانع الأقمشة لديهم، وازداد الطلب على عمالة القطن أو على العمالة اللازمة لإحلال محل العمال الذين تركوا مزارعهم للالتحاق بعمالة القطن.

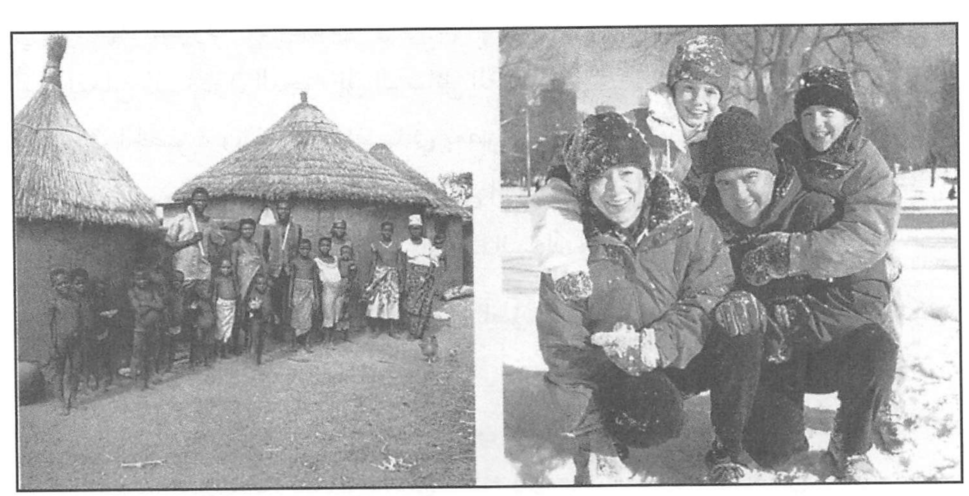
نظرية تدفق الثروة

من الواضح إذن، أن الشعوب، وخاصة النساء منها، يستطعن تكييف خصوبتهن في مواجهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وقد استطعن ذلك بالتأكيد. كما أنهن يفعلن ذلك دون اللجوء إلى الوسائل الغربية في منع الحمل. ومع ذلك فإننا نجد أن معدلات الخصوبة ورغم انخفاضها في بعض البلدان إلا أنها تبقى مرتفعة في معظمها. والسؤال المطروح هنا: لماذا يبقى الطلب على الأطفال (إنجاب الأطفال) مرتفعاً في الدول النامية؟ من بين الأسباب التي تجيب على هذا السؤال ما يلي:

- انخفاض تكلفة تربية الأطفال في المناطق الريفية. فالأطفال، من ناحية التكلفة يشكلون ربحاً اقتصادياً صافياً للعائلة.
- رعاية كبار السن: دلت المسوحات التي أجريت في إندونيسيا والكوريتين وتايلاند وتركيا والفلبين أن 80-90٪ من الآباء يتوقعون مساعدة مادية من أبنائهم عندما يكبرون في السن.

- تشجع العوامل الثقافية على أن ينظر الناس إلى أطفالهم على أنهم تثبيت للقيم العائلية وضمان لاستمرارية العائلة، إضافة إلى كونهم تعبيراً عن القيم الدينية.

وقد انطلق الخبير السكاني جون كالدويل (1982) من الفكرة القائلة بأن الناس في بعض المجتمعات يقاومون محاولات الحد من خصوبتهم بسبب المنافع الاقتصادية التي يجنونها من أطفالهم، وبناءً على ذلك قام بصياغة نظرية تدفقات الثروة التي تفسِّر قرارات الإنجاب التي تتخذها العائلات. ووفقاً لكالدويل، يوجد نوعان فقط من استراتيجيات الإنجاب لدى العائلات: النوع الأول، يحدث عندما لا يوجد كسب اقتصادي نتيجة الحد من الخصوبة، والثاني، يحدث عندما يوجد كسب اقتصادي. كذلك الأمر، عندما يكون إنجاب الأطفال نافعاً اقتصادياً، يعمد الناس إلى تكبير حجم العائلة والعكس يحدث عندما لا يكون الأمر نافعاً اقتصادياً. بكلمة أخرى، عندما يسهم الأطفال في ثروة العائلة وعندما يكون تدفق الثروة من الأطفال باتجاه الآباء، يضاعف هؤلاء من إنجاب الأطفال، بينما يحصل العكس عندما يكون تدفق الثروة من الآباء باتجاه الأطفال ما يقلل الآباء من إنجاب الأطفال. ويعرِّف كالدويل الثروة ضمن مصطلحات عريضة لتشمل ليس المال أو الرواتب فحسب بل الأمان الاقتصادي والمساعدة في العمل، والمركز الاجتماعي أو الامتيازات وتوسيع الشبكات الاجتماعية والسياسية... وغيرها.



شكل العائلة يعكس استراتيجيات الإنجاب لدى العائلات. فأعداد الأطفال الكبيرة في صورة العائلة النيجرية الممتدة (إلى اليسار) هي عبارة عن توقعات بالإسهام في ثروة العائلة، بينما تشكل قلة عدد الأطفال المعالين في العائلة الغربية النموذجية الصغيرة، كتلك التي في بوسطن (الصورة الثانية) استنزافاً لموارد العائلة.

ولنأخذ مثلاً قبائل اليوروبا في نيجيريا، فهذه القبائل ترغب في عائلات كبيرة لأن هذه الأخيرة تزيد من حجم نظام أمانهم في أوقات الحاجة، وترفع من أعداد الأفراد المتعاونين مع بعضهم البعض في الظروف الأقل شدة، كما توسع من الاتصالات السياسية والاجتماعية لأفراد العائلة. إضافة إلى ذلك، تسهم العائلة الكبيرة في زيادة عدد الحلفاء السياسيين وعدد الأقرباء الذين يحضرون احتفالات العائلة مما يعزز المكانة والمركز الاجتماعي. ويعتبر عدد أفراد العائلة بالنسبة لأفراد قبيلة اليوروبا، أكانوا حضريين أو قرويين، مؤشراً للنفوذ السياسي والقوة. كذلك تشكل العائلة الكبيرة أساساً متحركاً للنجاح في الاقتصاد المعاصر عبر تقديمها الدعم والتمويل للتعليم أو للاتصالات الشخصية اللازمة للحصول على وظائف (كالدويل 1982:ص136). ويقدم الأطفال الخدمات، ليس من خلال إنتاج السلع فحسب، بل من خلال القيام بالأعمال التي ينظر إليها البالغون على أنها أعمال تليق بالأطفال مثل جلب المياه، تجميع الوقود، نقل الرسائل والسلع، التنظيف، رعاية الصغار، والاهتمام بالحيوانات. أما الأولاد الكبار فيساهمون في الأعمال وتقديم الهدايا وفي المناسبات التي يتوجب على العائلة أن تسهم فيها مثل الاحتفالات والجنازات ومراسم الولادات. كما يهتم الأولاد الكبار بالعجزة في العائلة، ويسهمون في أعمال التجارة والزراعة بطريقة تضمن للأهل الذين بدؤوا يهرمون في العمر أن يستمروا في المشاركة، وأخيراً يمكن للأهل أن يستثمروا في تدريب أو تعليم أولادهم لتحقيق أقصى المردودات لاحقاً. وقد أظهر المسح الذي أجري على قبائل اليوروبا أن 80٪ منهم يعتبرون أطفالهم أهم من الثروة، وأن أطفالهم في الحقيقة هم ثروتهم. فقط 6٪ منهم قالوا أن الأطفال يستهلكون الثروة.

ولكن الأطفال في الدول الغنية يستهلكون الثروة بالتأكيد. على سبيل المثال، تقدر وزارة الزراعة الأميركية أن العائلة المتوسطة الدخل في الولايات المتحدة تنفق على كل طفل ما قيمته 140 , 160 دولار على مدى سبعة عشرة عام من أجل إطعامه وإسكانه وتقديم الخدمات الضرورية له. كذلك من المتوقع أن تنفق العائلات المتدنية الدخل مبلغ 390 , 117 على كل طفل، بينما تنفق العائلات ذات الدخل المرتفع 850 , 233 دولار على الطفل الواحد (USDA 1999). وقد خلص كالدويل (1982:ص140) نتيجة لهذا البحث ما يلي:

القضية الأساسية هنا، كما سأبين هنا في النقلة السكانية هي في اتجاه وحجم الثروة المتدفقة عبر الأجيال أو الميزان الصافي بين نوعين من التدفق الأول من الأهل إلى الأطفال والثاني من الأطفال إلى الأهل، وذلك عبر الفترة الممتدة منذ أن يصبح الناس آباء وحتى يموتون.

كذلك، يقول كالدويل، من أجل أن يتغير اتجاه تدفق الثروة، يجب أن يحدث تغيراً جذرياً في بنية العائلة. وهنا نجد أن البرامج التي تركز ببساطة على التخطيط العائلي أو زيادة توفر موانع الحمل لا تقدم حوافز لتخفيف الخصوبة. وأمام هذه الخلاصة تبرز الأسئلة: ما هي التغييرات المطلوبة في البنية العائلية لتخفيف الخصوبة. وإذا كان تراجع الخصوبة نتيجة ظروف معينة مرغوباً فيه فما هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تدفع الناس نحو إنجاب عدد أقل من الأطفال؟

المدلولات الاجتماعية لنظرية تدفق الثروة

تلقي نظرية تدفق الثروة الضوء على مجال للبحث طالما تجاهله علماء السكان، ويتناول هذا المجال العلاقة بين بنية العائلة والخصوبة تقليدياً، فقد ظل خبراء علم الإنسان يبدون اهتمامهم بالقرابة وبالعلاقات العائلية لأنها تشكل في المجتمعات الصغيرة، وفي مجتمعات ما قبل الصناعة، أكثر العوامل أهمية في تحديد علاقة الشخص مع أي من الأشخاص الآخرين. على سبيل المثال، ليس من غير العادي أن تجد الناس في القرى والبلدات الصغيرة يتصلون بصلة القرابة ببعضهم البعض وبطرق شتى، ويعرفون تماماً ما هي تلك الصلة مع جميع السكان. كما تجد في حقيقة الأمر، وفي العديد من المجتمعات، أن غياب القرابة مع شخص ما يجعل النظرة إليه تتسم بالشك والعداوة. وقد عاش العديد من خبراء علم الإنسان وأجروا أبحاثاً ميدانية ضمن هذه المجتمعات، وخاضوا تجربة قيام الناس هناك بتحديد نوع من العلاقة الخيالية لهم، كأن يكونوا إخوة أو أخوات أو أبناء أو بنات لأحد الأشخاص في تلك المجتمعات.

إحدى التقسيمات الرئيسية التي يقوم بها خبراء علم الإنسان حول مختلف أنواع العائلات تتناول التفريق بين ما يسمى بالعائلة النووية والعائلة الممتدة. فالأولى تتألف من أب وأم وأطفال، وتعتبر الوحدة العائلية النموذجية في معظم الدول الغربية وفي الولايات المتحدة (رغم أنها ليست الأكثر شيوعاً). وتتألف العائلة الممتدة من آباء و/ أو أمهات وإخوة وأخوات وجدود، وتتغير بنية هذا النوع من العائلات بشكل كبير وفقاً لمدى

اعتبار الشخص مرتبطاً بشدة لوالده أو لأقرباء الأب (أي الارتباط الأبوي) أو لأمه وأقرباء الأم (الارتباط الأمومي) أو لكليهما بالتساوي (الارتباط الثنائي).

وسواء ركّز المجتمع على الارتباطات العائلية النووية أو الممتدة فإن مثل هذا الأمر يترك أثراً ملموساً على أنماط العلاقات العائلية. ففي العائلات النووية، على سبيل المثال، يعتبر الأهل أو كبار الأولاد مسؤولون بشكل واضح عن رعاية الأطفال، بينما نجد في العائلة الممتدة أن رعاية الأطفال يمكن أن تتم من قِبَل الأولاد الكبار أو الأهل أو أفراد عائلة الأم أو الأب أو الجدود ... وغيرهم. كذلك تعتبر الموارد في العائلات النووية مثل الدخل والأملاك مشتركة بين الأم والأب والأطفال، بينما نجد في العائلة الممتدة أن هذه الموارد تخضع للمشاركة أو للتوزيع بين عدد أكبر من الأفراد. إضافة إلى ذلك، تختلف الارتباطات العاطفية كثيراً بين هذه العائلات، ففي العائلة الممتدة التي يعود انتمائها إلى الأب (الأبوية) يمكن للرجل أن يرتبط بأخيه أكثر من ارتباطه بزوجته، كما يمكن للمرأة أن ترتبط بأخيها وأختها أكثر من ارتباطها بزوجها. أما في العائلة النووية، فالارتباط الأساسي هو بين الرجل وزوجته، والاهتمام الرئيسي لكليهما هو أطفالهما. والسؤال المطروح هنا: ما هي المدلولات التي تحملها برامج ضبط النسل على بينة العائلة وعلاقاتها؟

إذا كان تدفق الثروة هو المحدد الرئيسي لخصوبة المجتمع، فإن المسلكية من ناحية الخصوبة لن تتغير إلا إذا حدث تغير في نظام العائلات الممتدة التي تنتقل فيها الثروة في معظم الأحيان من الأطفال إلى الآباء، إلى نظام العائلة النووية التي تنتقل فيها الثروة في معظم الأحيان من الآباء إلى الأطفال. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، لم تلق الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل تخفيض معدل الخصوبة أي نجاح يُذكر، حتى بين العائلات المدنية العصرية. ويعود السبب في ذلك إلى أن نظام العائلات الممتدة بقي العُرف المتبع حتى في المدن. وفي الحالات القليلة التي ظهر فيها ما أطلق عليهم «مبدعون سكانيون» - أي الذين غيّروا من مسلكيتهم تجاه الخصوبة - لوحظ حدوث تغير ملحوظ في المواقف تجاه العائلة والأطفال نحو أنماط اقتصادية وعاطفية مشابهة لتلك الموجودة لدى العائلات النووية. فقد انسحب هؤلاء عاطفياً من أسلافهم ومن عائلاتهم الممتدة وانخرطوا أكثر مع أطفالهم ومستقبل أطفالهم. أي قدموا من العواطف والثروة إلى أطفالهم أكثر مما

يتوقعون أن يرد إليهم. وقد رجح كالدويل (1982:ص149) أن تبني هؤلاء للشكل الغربي للعائلة، وبالتالي للأفكار الغربية حول حجم العائلة، ليس عائداً إلى برامج ضبط النسل أو تحديده ولكن بسبب التأثير الطويل المدى الذي حاول المبشرون والإداريون المستعمرون، إضافة إلى سلطات التعليم، من خلاله تشجيع الناس على هجر بنية العائلة التقليدية وتبني نموذج العائلة الغربية.

إلى المدى الذي نجحت فيه مثل هذه الجهود، وإلى المدى الذي أسهمت فيه برامج ضبط النسل والتخطيط العائلي في إنجاح تلك الجهود، فإننا سنلمس تراجعاً في حجم العائلات الممتدة إلى جانب تراجع الأنماط والخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تميزهم مقابل تبني الخصائص العاطفية والاقتصادية والاجتماعية للعائلة الغربية. بكلمة أخرى، يتطلب التغيير في الخصوبة تحولاً نحو الالتزامات والنفقات والعواطف النووية، والتي تعتبر فيها الارتباطات العائلية الأقرب ذات أولوية على جميع الارتباطات الخارجية، كما يسود فيها الاعتقاد بأن ما يدين به الأهل لأطفالهم أهم بكثير مما يدين به الأطفال لأهاليهم. وتتميز العائلة الغربية كذلك، بتركيز أكبر على حقوق الأفراد وتصرفهم باستقلالية عن العائلة مثلاً عبر اختيارهم لشريك حياتهم بناءً على التجاذب المتبادل، واختيار سكن مستقل عن الأهل ووظيفة مستقلة، وكذلك عبر اتخاذ القرارات مع الزوج أو الزوجة (شريك الحياة) حول حجم العائلة.

مسألة الجنسوية (نوع الجنس الاجتماعي) والنفوذ

في تقريرها حول «وضع سكان العالم» 2000 خلص صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNPF 2000:ص2) للقول بأن وضع المرأة هو أحد أكثر الأشياء التي تحدد الخصوبة والنمو والسكاني. وقال التقرير

> إذا استطاعت المرأة أن تمتلك القرار بالنسبة للنشاطات الجنسية ونتائجها، فإن بإمكانها تجنب ما يقارب 80 مليون ولادة غير مرغوب فيها سنوياً و20 مليون حالة إجهاض غير آمنة و500 ألف حادثة وفاة للأم (بما فيها 78 ألف حالة من الإجهاض غير الآمن) وأضعاف هذا العدد من الأمراض المعدية والإصابات. كذلك بإمكان المرأة تجنب العديد من حالات الأمراض المنقولة جنسياً كل عام والتي تبلغ 333 مليون حالة جديدة.

ويبين خبراء علم الإنسان أن تأثيرات العلاقات بين الأزواج والزوجات ربما تكون بأهمية تأثيرات البُنى العائلية النووية والممتدة على الخصوبة. ففي الأوضاع التي تشهد بطالة

عالية، وحيث لا توجد قدرة لدى النساء لتحقيق موارد اقتصادية مما يضطرهن للاعتماد على الرجال أو الأطفال في تحصيل الرزق والأمن الاقتصادي، ترتفع معدلات الخصوبة وقد ظهر هذا جلياً في البحث الذي أجراه دبليو. بن هاندويركر (1989) في باربادوس.

وفقاً لهاندويركر، كانت العائلة الهندية الغربية تتميز بروابط أسرية ضعيفة، وغياب وحدات نووية عائلية مستقرة، وعلاقات ضعيفة بين الآباء والأطفال مقابل علاقات قوية بين الأمهات والأطفال. وكانت التفاعلات العائلية بين الرجال والنساء والأطفال تميل إلى علاقات زيارة وتعايش بالتراضي وزواج شرعي في نهاية الأمر، إذا ما حدث ذلك. وبالتالي كانت 80٪ من الولادات تتم خارج إطار الزواج.

تاريخياً كانت أنماط الزواج مرتبطة بإنتاج السكر وبالطلب على السكر في السوق العالمي. وقد قام البريطانيون بعتق عبيدهم في باربادوس في 1833، ولكن هؤلاء العبيد ظلوا يعتمدون على أجور العمل في حقول السكر. كذلك عمد البريطانيون من أجل استبدال العبيد الذين تركوا العمل إلى تشجيع هجرة آلاف العُمّال المتعاقدين من الهند ومن جزر الهند الشرقية. نتيجة لذلك ارتفع عدد سكان باربادوس في القرن التاسع عشر من 60 ألف إلى 200 ألف، ولكن الأجور بقيت متدنية بسبب سيطرة منتجي السكر على الاقتصاد، وبسبب وجود قوة عاملة أكثر من كافية تتنافس على الوظائف المتوفرة. وكان على العامل الذي يرغب بالحصول على وظيفة أن يحظى برضا أحد المحسوبين على منتجي السكر. نتيجة لذلك أصبحت ظروف معيشة معظم العُمّال السود الأدنى بين العُمّال القادمين من الهند الغربية والعاملين لدى بريطانيا. فقد كانت معدلات وفيات الأطفال بينهم 25٪ في أوائل القرن العشرين وبقيت بمعدل 15٪ خلال خمسينات نفس القرن.

وقد زعم هاندويركر أن شح الوظائف أوجد ظروفاً تنافسية شديدة بين الفقراء الباحثين عن عمل متوفر، مما اضطر الرجال والنساء إلى تحسين مواردهم فقط عن طريق استغلال ضعف الآخرين. ولأن معظم الذين كانوا يعملون في مزارع السكر كانوا من الرجال، فقد كانت معظم النقود بأيديهم. وكانوا ينفقون هذه النقود على الجنس ومشروب الرم وعلى سلطة مطلقة. في نفس الوقت، كانت النساء تستغل رغبة الرجال في

الجنس، وغيابهم عن منازلهم، وبُعدهم عن أطفالهم، من أجل ربط الأطفال فيهن عاطفياً وإبعادهم عن آبائهم.

ولكن هذا لم يكن يعني أن النساء لم يمتلكن وظائف، فقد كانت نسبة 60٪ منهن يعملن من عمر 15 إلى 55، وكان عملهن في صناعات قليلة الأجور أو في الخياطة أو الأعمال المنزلية أو التجارية الصغيرة. كانت الأجور متدنية لدرجة أن إحدى النساء علّقت قائلة: «ربما تكون محظوظاً إذا تمكنت ابنتك من تحصيل أجر يعيلها، فكيف تعيلك؟» (هاندويركر 1989:ص77). لذلك كان على المرأة، من أجل أن تعيش، أن تكمل دخلها من رزق الرجل، وقد نتج عن هذه الأنماط في العلاقات بين الذكر والأنثى، نمط عائلي تجذب النساء فيه الرجال ليتعايشوا معهن أو ليصادقوهن أو ربما ليتزوجوهن لاحقاً في وحدة عائلية يسعى فيها الرجل ليهيمن ويسيطر على المرأة. وقد استمر الرجال في تلبية التزاماتهم الاجتماعية عبر العمل لساعات طويلة وأحياناً عبر تولي عدة أعمال أو وظائف من أجل تزويد زوجاتهم وأطفالهم بما يكفي من الاحتياجات الأساسية، وعمدوا إلى ممارسة سلطة مطلقة في منازلهم محتفظين بنفس الوقت بحرية قضاء أوقاتهم مع رجال أو آخرين أو مع نساء أخريات، وقد أُذعنت النساء لمثل هذا الوضع بسبب حاجتهن للدعم والإعالة ولكنهن كن يحتجن غالباً من أن الزوج أو العشير كان يريد من الزوجة أو العشيرة أن تكون عبدة له وطالبن بالمعاملة على قدم المساواة مع الرجال. ولكن بسبب نمط هجرة الرجال إلى الخارج، وما نتج عنه من وجود أعداد أكبر من النساء، ظل الرجال يمارسون علاقات جنسية خارج إطار الزواج.

وقد ظهرت نتيجة لذلك عائلات ضعفت فيها ارتباطات الرجال بزوجاتهم وأطفالهم، في حين عمدت النسوة إلى الإبقاء على ارتباطات حميمة مع أطفالهن واستخدمن الجنس من أجل زيادة لحمتهن مع الرجال، وجاء الأطفال، وفقاً لهاندويركر ومخبريه، كنتائج جانبية لهذا التبادل. كذلك، كان من المتوقع أن يقوم الأطفال الكبار بمساعدة أمهاتهن وحمايتهن من الآباء أو أزواج الأمهات. ويقول هاندويركر في هذا الصدد (1989:ص88):

> لم يكن أمام النساء من أجل تحسين سيطرتهن على الموارد سوى إنجاب أطفال بلا حدود. وكان ينظر إلى الحمل وإنجاب الأطفال على أنه واجب المرأة وهدفها، وكانت النساء يعتبرن هذه النظرة إقرار بما يدين أطفالهن لهن من واجب دعمهن نتيجة جلبهن لهم إلى هذه الحياة.

وحتى نظام التفكير السائد ظل يعمل على تعزيز الخصوبة. فقد كانت النساء تعتقد بأن الامتناع عن ممارسة الجنس هو أمر غير صحي، وأن المرأة التي تفشل في إنجاب ما تستطيع من الأطفال ستعاني من ارتفاع ضغط الدم إضافة إلى أمراض أخرى. وتقول إحدى النساء اللواتي عشن في خمسينات القرن العشرين «إن عليك أن تنجب من الأطفال إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أن تنجب أكثر». وهكذا أدى نمط الاستغلال الاقتصادي إلى إيجاد شكل عائلي تتصرف فيه النساء وفقاً للمنطق المتعلق بظروفهن الاقتصادية والاجتماعية وضاعفن بذلك عدد الأطفال إلى الحد الأقصى.

ولكن مع بداية ستينات القرن العشرين، بدأت بنية العائلة بالتحول رداً على الأوضاع الاقتصادية المتغيرة. فقد تراجع الاقتصاد الاستعماري لإنتاج السكر وأصبح يمثل 6٪ فقط من الناتج المحلي، و 10٪ من الوظائف، في حين نمت الصناعات والسياحة إلى جانب أهمية التعليم للحصول على وظائف. وأصبحت العلاقات مع أصحاب النفوذ تشكل عنصراً أقل أهمية، ولكن الأهم من ذلك كله أصبح في متناول النساء الحصول على وظائف وأعمال لم تكن متاحة لهن من قبل.

نتيجة لذلك اختلف شكل العائلة في باربادوس مع حلول ثمانينات القرن العشرين عنه في ستينات القرن نفسه، اختلافاً كلياً. فقد أصبحت النساء تتوقع من أزواجهن أن يكونوا رفاق لهن، وتشابهت التوقعات كذلك بالنسبة للأزواج. ورغم أن النساء بقين يعانين من التمييز في الوظائف، إلا أن التعليم أتاح لهن المجال للحصول على وظائف أكثر مردوداً، مثل العمل كمهنيات أو سكرتيرات أو موظفات استقبال، ومديرات تنفيذيات وموظفات في الجامعات ومحاميات. وقد ازدادت نسبة العاملات في الصناعة بين عامي 1950 و1980 من أقل من 15٪ إلى 50٪، وتقلص التنافس على الموارد بين الرجال والنساء، وتراجع النمط الاستغلالي للعلاقات. وتطورت الزيجات لتشبه النمط الذي ظهر في بريطانيا في القرن التاسع عشر (ستون 1976)، أي نمط العلاقات الرفاقية، وأصبح الرجال يجدن المتعة في عائلاتهم، وتمحورت حياتهم أكثر حول نسائهم وأطفالهم.

ولكن هذا الأمر لم يتم دون وقوع نزاعات. فلأن تقوية العلاقات العاطفية ضمن العائلة النووية كان يتطلب إضعاف العلاقات خارج العائلة إلى حدٍّ ما، وخاصة بين

الأزواج وأمهاتهم، ازدادت حدة العلاقة بين الزوجات وحمواتهن بسبب التنافس على عواطف الأزواج. ومع ذلك ظهرت العائلة في ثمانينات القرن العشرين لتشبه النموذج الغربي للعائلات النووية، وتغيرت نظرة النساء إلى أطفالهن إذ أصبح الأطفال يعدون تكلفة أكثر منهم مورداً مستقبلياً، وأصبحت المرأة الشابة في باربادوس ترى بوضوح أنها غير مدينة بشيء لأهلها.

ومع التغيير الذي شهدته الأنماط العائلية، تراجعت الخصوبة بشكل جذري من معدل 5 أطفال للمرأة الواحدة في الخمسينات إلى طفلين في ثمانينات القرن العشرين. وقد خلص هاندويركر (1989:ص210) إلى أن التغييرات في الأنماط العالية وليس برامج تحديد النسل، من النوع الذي وجد تأييداً في مؤتمر القاهرة السكاني، هو الذي يحدد الخصوبة. وأن ما يمنع المرأة من تكوين عائلة صغيرة أمر يتعلق بعلاقات القوة والنفوذ وليس بامتلاكها وسائل منع الحمل أو معرفتها بالمشكلة الصناعية كما هي حاصلة اليوم. ويضيف هاندويركر:

> ليس متوقعاً من برامج التخطيط العائلي أن تؤثر في تغير الخصوبة لأنها لا تستطيع أن تخلق الوظائف ولا أن تقدم التعليم الضروري للعديد من الأعمال والوظائف التي تتيح المجال للنساء بأن يمارسن سيطرة حقيقية على حياتهن. فالحق بامتلاك عائلة صغيرة ليس خياراً واقعياً للنساء اللواتي يعتمدن في حاجات عيشهن الأساسية على أطفالهن.

المشاكل والتوقعات

هل كل ما مر ذكره يعني عدم وجود مشكلة سكانية، أم أنه يجب بذل محاولات منسقة لتغيير الأنماط العائلية في الدول الفقيرة باتجاه نمط العائلة النووية، بهدف التشجيع على خفض الخصوبة وتعزيز المساواة بشكل أفضل بين الجنسين.

وسواء كانت هناك مشكلة سكانية أم لا، يبقى سؤالاً مطروحاً للنقاش في أفضل الأحوال، ويعتمد بوضوح في أقل تقدير على مدى الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرضه السكان الموجودون حالياً على موارد الأرض وليس على مجموع عدد السكان. على سبيل المثال، يوجد القليل من الشك بأنه إذا قرر أكثر من بليوني إنسان في الصين أو في الهند أن يعيشوا مثلما يعيش البليون إنسان في الدول الغنية، فإننا سنتجاوز بقدر كبير قدرة كوكبنا على الاستدامة. ولكن لا يوجد أي دليل بأن زيادة عدد السكان في الدول الفقيرة تكبح النمو الاقتصادي، أو أن الزيادة في عدد السكان هي السبب الرئيسي للفقر والدمار

البيئي. من الواضح أن الفقر يرتبط بالاستعمار وبتوسيع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وكما سنرى لاحقاً، فإن النمو السكاني في الدول الفقيرة في أفضل الحالات يُشكل عاملاً ثانوياً في التلوث الحاصل على الأرض. إلا أن هذا لا يعني أن تنظيم النمو السكاني هو أمر غير مرغوب دولياً، ولكنه يعني أن قرارات الخصوبة تؤخذ بشكل أفضل من قِبَل النساء والرجال مجتمعين وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وليس من قِبَل المخططين المركزيين الذين لا تتوافق دوافعهم الأبعد مع مصلحة الناس المشمولين في التخطيط. لعل من الطائش، أن نتوقع من امرأة بأن تنجب أطفالاً أقل إذا كان هؤلاء الأطفال يشكلون مصدر دخلها الرئيسي. ومن الحمق أيضاً إكراه العائلات على تخفيض عدد أفرادها إذا كانت معيشتها تعتمد اقتصادياً على حجمها، وقدرتها على توفير العمالة، وجلب المزيد من الدخل الإضافي.

إلا أن من الواضح أن العائلات الصغيرة تجلب المنافع، فقد بينت الأبحاث، على سبيل المثال، أن فرص التعليم للأطفال، وللنساء خاصة، تتراجع في حالة العائلات الكبيرة وهكذا، نرى أنه إذا كان التعليم يشكل شرطاً للاستقلال الاقتصادي فإن تحديد الخصوبة قد يصبح أمراً مرغوباً به (بيرد سول 1994). كذلك تكشف الأبحاث أن من المرغوب فيه إبعاد فترات الحمل على مدى سنتين على الأقل من أجل الحد من خطر وفيات الأطفال (لويد 1994:ص183). كذلك نرى أنه، في بعض الحالات، يوجد نفع في ضبط عدد الولادات ومد عدد الفترات بين الحمل والآخر.

إذن هل بإمكاننا افتراض أن تشجيع تبني النمط الغربي في العائلة النووية هو أمر مرغوب به لأنه يشجع على المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة؟ ربما كان ذلك صحيحاً، على الرغم من أن العديد من الباحثين، وكما سنرى في الفصل 11، يربطون بين العائلة النووية وبين استغلال النساء. كذلك، توفر العائلات الممتدة الحماية والأمان حيث تشهد المناطق الفقيرة في الولايات المتحدة ابتداعاً لعائلات ممتدة عبر إقامة روابط قرابة خيالية أو مختلفة مع آخرين وإنشاء علاقات نفعية متبادلة (انظر ستاك 1974). وربما يكون من المحتمل أن تؤدي العلاقات ضمن العائلات الممتدة إلى تعزيز سيطرة النساء وممارسة نفوذهن على قدم المساواة مع الرجال، إن لم يكن أكثر.

إضافة إلى ذلك، فإن القليل من الباحثين أولو اعتباراً للنواحي السلبية لأنماط العائلة النووية، وإذا وضعنا جانباً القضايا الجلية للعائلات المحطمة والاهتمام برعاية الأطفال وكبار السن فإننا قد نقع في خطر تصدير الأنماط الاستهلاكية للعائلات الغربية، إضافة إلى أنماطها الاجتماعية، فبنية العائلة النووية تجعلها ميالة إلى تعزيز استهلاكها بطرق مختلفة. على سبيل المثال، لاحظنا في الفصل الأول كيف نمى الاقتصاد الأمريكي في أربعينات وخمسينات القرن العشرين نتيجة فورة بناء المنازل، وما رافقها من مستلزمات وسلع منزلية مثل الأثاث والأدوات والسيارات وغيرها. فهل سيؤدي تحويل العائلات في الدول الفقيرة من عائلات ممتدة إلى عائلات نووية إلى أنماط مشابهة في الاستهلاك؟ وهل سيخلق هذا الأمر فورة اقتصادية كالتي حصلت في الولايات المتحدة؟ أم هل ستكون النتيجة مزيداً من التلوث البيئي والنفايات؟

إن البنية النووية للعائلة، وإلى الحد الذي تتطلب فيه عكس اتجاه الثروة من الأطفال إلى الآباء نحو اتجاهها من الآباء إلى الأطفال، قد أوجدت مرة أخرى ومنذ الخمسينات طبقة جديدة كاملة من المستهلكين من أعمار 12-20، مع مواردهم الخاصة للثروة ورغباتهم الاستهلاكية الخاصة أيضاً إضافة إلى ثقافتهم. هل سيؤدي هذا الأمر إلى خلق أسواق جديدة وإلى نمو اقتصادي، أم هل سيجلب إلى مجتمعه المشاكل الاجتماعية نفسها التي أوجدها مثل هذا النمط في مجتمعات أخرى؟ من الواضح أن التنبؤ بهذا هو أمر صعب إلا أنه لا يوجد في حقيقة الأمر نقاش حول التداعيات التي ستجلبها مثل هذه التغييرات في البنية العائلية، والتي تعتبر مطلوبة وضرورية إذا أردنا أن نواصل مساعينا نحو تشجيع خفض الخصوبة.

الخلاصة

هناك إطاران سيطرا على الجدل الغربي العلمي والشعبي حول النمو السكاني، فالمنظور المالثوزي يتوقع أن يؤدي النمو السكاني إلى تهديد العالم بالمجاعة والفقر والدمار البيئي والقلاقل الاجتماعية. وفي حين تشترك نظرية النقلة السكانية مع النظرة المالثوية حول النمو السكاني، إلا أنها تتوقع لعدد السكان في الدول الفقيرة، كما هو الحال في الدول الغنية، أن يستقر في نهاية الأمر إذا تبنت هذه الدول البرامج الغربية في التنمية الاقتصادية،

والتي صممت لإدخالها إلى العصر الحديث. من منظور علم الإنسان، نجد أن كلا النظرتين مخطئتين، سواء في فرضياتهما حول العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، أم من تلك الفرضيات المتمحورة حول العرق والتي تضع أسباب ارتفاع أعداد السكان وانخفاضها في المجتمعات ما قبل العصر الحديث. إضافة إلى ذلك، تحمل النظرية المالثوزية في طياتها تحيزاً طبقياً وعرقياً واضحاً من خلال ميلها إلى لوم ضحايا الفقر والتدهور البيئي على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، متجاهلة الآثار التي تركها التوسع الاستعماري تاريخياً، أو للتأثيرات التي أوجدتها الرأسمالية، كما أن التمحور العرقي لنظرية النقلة السكانية يبدو جلياً في الفرضيات التي تدعي بأن العصرنة ستتسبب في تخفيض الخصوبة لأنها تشجع العقلانية وفي اختيار حجم العائلة. ولكن، وكما رأينا سابقاً، لا يوجد شيء غير عقلاني حول ظهور العائلات الكبيرة في المجتمعات حين تكون العائلة هي المصدر الرئيس للدعم والسلام، وحين تفوق الثروة المتأنية من الأطفال خلال حياة الإنسان تلك التي تتدفق باتجاه الأطفال.

لقد قمنا بفحص العلاقة بين الخصوبة والبنية العائلية، وعرضنا نظرية تدفق الثروة عبر الأجيال لجون كالدويل، كما بيّنا بأن خفض الخصوبة يتطلب تغييراً في البنية العائلية من نمط العائلة الممتدة إلى نمط العائلة النووية. كذلك، ذكرنا أنه ما لم تستطيع النساء أن تحصل على موارد اقتصادية فستبقى مصلحتهن متعلقة بزيادة الخصوبة. إلا أنه إذا كان هدف خفض الخصوبة هو من ضمن أولويات المؤسسات الدولية والدول نفسها، وإذا كان الأمر كما تشير دراسات علم الإنسان يقتضي، من أجل إحداث هذا الخفض، تبني نمط العائلة النووية الغربية بكل ما تحمله من قيم ومواقف وأنماط استهلاكية، فإننا بحاجة إلى فحص عواقب مثل هذا التغيير. وبشكل خاص نحن بحاجة إلى دراسة ما إذا كانت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن مثل هذا التغيير جديرة بما يمكن أن نحققه من مكاسب ومنافع غير إبطاء النمو السكاني.

الفصل السادس

الجوع، الفقر والتنمية الاقتصادية

إن استمرار انتشار الجوع يعتبر أحد أكثر النواحي المروّعة في العالم المعاصر. ولعل حقيقة أن عدداً كبيراً من الناس ما يزالون يموتون كل عام نتيجة المجاعات، وأن عدة ملايين أيضاً تفنى نتيجة الحرمان المتواصل والمنتظم، تعتبر كارثة تكيف معها العالم بدم بارد وبشكل لا يصدق. بالتأكيد إن مثل هذا الموضوع يثير السخرية على الدوام من ناحية ما يقال من أنه لا يمكن عمل شيء تجاهه، كما يثير نوع من عدم المسؤولية التي ترضي نفسها بالقول: لا تلوموني فأنا لا أملك حلاً لمثل هذه المشكلة!
- جون دريز وامارتياسن «الجوع والتحرك الرسمي»

يعتبر الفقر سبباً رئيسياً لعدم إعطاء التلاقيح ضد الأمراض للأطفال المواليد! ولعدم وجود مياه نقية وظروف صحية وعدم توفر الأدوية والعلاجات، ولموت الأمهات خلال الولادة. كما أنه السبب الذي يقف وراء تراجع العمر المتوقع، والإعاقات والمجاعات والعجز. كذلك يسهم الفقر بشكل رئيسي في إحداث الأمراض النفسية والتوتر والانتحار والتفكك العائلي وسوء المعاملة. في كل عام يموت في الدول النامية 12.2 مليون طفل تحت عمر الخامسة، معظمهم لأسباب يمكن منع حدوثها ببضعة دولارات أمريكية فقط. هؤلاء الأطفال يموتون نتيجة عدم مبالاة العالم ولكنهم قبل كل شيء يموتون لأنهم فقراء.
- تقرير منظمة الصحة العالمية (1995)

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، توقع المسؤولون الحكوميون والعلماء في كل أنحاء العالم أن التقدم الحاصل في التقنية المعاصرة سيتيح المجال مع نهاية القرن للقضاء على الفقر والمجاعات والجوع المزمن في هذا العالم. فمع تحرر الدول الفقيرة في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية من الهيمنة الاستعمارية، وبدعم ومساعدة من المؤسسات الدولية الجديدة كالأمم المتحدة والبنك الدولي، توقع الناس أن يلي ذلك نمو اقتصادياً تشعله الدول الغنية.

أما اليوم فقد حلّ اليأس والاستسلام مكان هذه التوقعات المتفائلة مع وجود ما يقدر بـ 1.2 بليون إنسان يعيشون على دخل أقل من دولار واحد في اليوم، و3 بلايين آخرين على أقل من 2 دولار في اليوم. كما تتراوح التقديرات لأعداد الناس الذين يعيشون على غذاء غير كافٍ من 800 مليون إلى ما يزيد عن بليون إنسان، أي ما يقارب سدس سكان الكرة الأرضية. والأطفال بشكل خاص هم الأكثر عرضة، إذ تشير تقديرات منظمات المساعدات الغذائية أن 250,000 طفل في الأسبوع، أي بمعدل 1,500 في الساعة، يموتون من عدم كفاية الطعام أو من الأمراض التي تنهش أجسادهم الضعيفة نتيجة قلة التغذية. ولا يعتبر الجوع مشكلة فقط في الدول الفقيرة من العالم، إذ تشير التقديرات أن عدد الأميركيين الذين يعيشون في الجوع قد ارتفع من 20 مليون في 1985 إلى 31 مليون يعيشون في عائلات غير مؤمنة غذائياً، أي جوعى أو على حافة الجوع.

إن سوء التفاهم السائد حول مشكلة الجوع في العالم يجب أن يتبدد بسرعة. أولاً، لأن الجوع في العالم ليس نتيجة قلة إنتاج الغذاء، فهناك ما يكفي من الطعام في العالم لإطعام 120٪ من سكانه ضمن وجبات نباتية، وربما لا يوجد ما يكفي لإطعامهم بالطريقة التي تأكل فيها الدول الغنية. وحتى في الدول التي يعاني الناس فيها من الجوع، يوجد إما ما يكفي من الطعام للجميع أو ما يكفي من القدرة لإنتاجه.

وثانياً، لأن المجاعات ليست هي النتيجة الشائعة للجوع، رغم أن تغطية الصحف للمجاعات التي تفشت حديثاً في أثيوبيا والسودان وتشاد قد أجمعت جميعها على أن السبب هو الجوع المزمن، إلا أن السبب الأكثر شيوعاً هو نقص الغذاء اليومي وعدم كفايته.

ثالثاً، المجاعات نفسها نادراً ما تأتي نتيجة عدم كفاية الغذاء، فعندما قضى مئات الآلاف جوعاً في بنغلادش في 1974. لم يكن السبب هو نقص الغذاء، لأن الغذاء في الحقيقة كان متوفراً أكثر من السنين التي سبقته وأدت إلى حدوث الكارثة، وأكثر أيضاً من السنين التي تلته، ولكن المجاعة نتجت عن البطالة الهائلة التي خلفتها الفيضانات والتي أتلفت بدورها المزارع وتسببت في ارتفاع أسعار الغذاء نتيجة الخوف من شحّه. لقد جاع الناس حتى الموت لأنه لم يكن باستطاعتهم شراء الغذاء، ولم تكن بين أيديهم أراضٍ ينتجونه فيها.

وأخيراً، لا يأتي الجوع نتيجة تزايد أعداد السكان رغم أن هذا الأخير يتطلب المزيد من الغذاء، ولا يوجد دليل على أن الغذاء لا يمكن إنتاجه أو توزيعه إذا امتلك الناس الوسيلة لدفع ثمنه. إلا أن هذا لا يعني بأن عدد السكان وتوفر الغذاء لا يلعبان دوراً في الجوع العالمي، ولكن العلاقة هنا أعقد مما قد تبدو للعيان. وهنا يبرز السؤال التالي: لماذا يستمر الناس في المعاناة من الجوع حتى الموت وسط هذه الوفرة من الغذاء؟ والأهم من ذلك هل ما زال ممكناً الاعتقاد بإمكانية إزالة الجوع والفقر؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف يتم ذلك؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نحتاج إلى معرفة طبيعة وتاريخ إنتاج الغذاء، وإلى فهم الأسباب التي تؤدي إلى الجوع، إذ يسود الرأي بأن الجوع أمر حتمي، ولكن ليس بالضرورة أن يكون الحال هكذا.

وسوف نقوم هنا بفحص بعض الحلول المحتملة للجوع في العالم، وكيف يمكن لدول معينة، فقيرة كانت أم غنية، أن تحاول تأمين الغذاء الكافي لشعوبها.

تطور إنتاج الغذاء من العصر الحجري الحديث إلى عصر الغذاء الحالي

حتى وقت قريب من العصر الحديث، كان الناس يعيشون في المزارع، وينتجون غذائهم، ويستخدمون فائض إنتاجهم لدفع الضرائب أو لبيعه في الأسواق المحلية وتخزين الحبوب للسنة التي تلي. فمنذ بداية الثورة الصناعية، هجر الناس أراضيهم بأعداد متزايدة وتدفقوا إلى المدن ليعملوا ويعيشوا على الأجور. وحتى 1880، كان نصف سكان الولايات المتحدة يعملون في الزراعة، وقد تضاءل هذا الرقم إلى 38٪ مع حلول 1900، وإلى 18٪ في 1940. أما اليوم فيعمل 2٪ من الأميركيين على تغذية الـ 98٪ الباقين، إضافة إلى ملايين الناس حول العالم الذين يشترون المنتجات الزراعية الأميركية (شوسكي 1989:ص101). وتتكثف هذه النقلة السكانية من الزراعة إلى مصادر أخرى للرزق عبر العالم. والسؤال هنا لماذا يهجر الناس أراضيهم التي ينتجون فيها غذائهم للسعي وراء العمل بالأجرة والذي يتطلب شراء الغذاء من الآخرين.

للإجابة على هذا السؤال، نحتاج إلى فهم تاريخ الزراعة، ولماذا تغير إنتاج الغذاء وكيف أدت السياسات الاقتصادية والزراعية إلى زيادة الفقر والجوع.

من تجميع الغذاء والصيد إلى العصر الحجري الحديث

طوال وجوده على وجه الأرض، ظل الإنسان ينتج الغذاء عبر تجميع النباتات البرية، كالحبوب والجذور والبذور وثمار العليق، وعبر صيد الحيوانات الكبيرة والصغيرة. بشكل عام، كان الإنسان في ذلك الوقت يتمتع بنوعية عالية من الحياة، فقد كان يكرس لعمله 24 ساعة فقط في الأسبوع. وقد دلت دراسات الآثار والأبحاث التي أجريت حول مجتمعات جامعي الغذاء والصيادين في ذلك العصر أن الغذاء كان متوفراً بكثرة وكان مغذياً. كما أن فترة العمر والمقاييس الصحية كانت أفضل من المجتمعات الزراعية التي تلت. والسؤال الذي أعقب ذلك من قِبَل علماء الإنسان هو لماذا تحولت مجتمعات الصيادين وجامعي الغذاء إلى الزراعة. قبل 1960، كان العلماء يفترضون أن تدجين الحيوانات والنباتات أدى إلى زيادة كميات الغذاء وزيادة الأمان الغذائي أكثر من جمع الغذاء والصيد. ولكن عندما كشف العالمان ريتشارد لي وجيمس وودبرن (انظر لي وديفور 1969) بأن المخزون الغذائي لدى مجتمعات جامعي الغذاء والصيادين كان آمناً نسبياً، وأن الاستثمار الموضوع في توفير الغذاء كان صغيراً، تحولت التكهنات والفرضيات إلى تأثير الزيادة السكانية على إنتاج الغذاء. وقد بيّن مارك كوهن (1977) أن الزيادة التي حصلت في الكثافة السكانية ربما تطلبت من الناس البحث في مناطق أوسع من أجل الحصول على الغذاء، مما جعل من تدجين الحيوانات والنباتات أمراً أكثر فعالية من الانتقال لمسافات طويلة بحثاً عن النباتات البرية وحيوانات الصيد. وحتى في ذلك الحين، لا بد أن الانتقال من الصيد وجمع الغذاء إلى الزراعة وتدجين الحيوانات كان تدريجياً ولم يبرز على شكل واسع إلا في بلد ما بين النهرين قبل ما يقارب 10 آلاف سنة، خلال العصر الحجري الحديث. ومنذ تلك اللحظة وحتى 5000 سنة سبقت، بدأ الإنسان الذي استوطن الأرض بتدجين نباتات مثل القمح والشعير والدفن والقنب والأرز والذرة، وتدجين حيوانات مثل الأغنام والماعز والخنازير والجمال والأبقار. تقليدياً، كانت الحيوانات تشكل مخزون الغذاء بالنسبة للمزارع، إذا كان يطعمها فائض الحبوب في أيام الخير ويذبحها ليأكلها في أيام الشح. وبعض هذه الحيوانات، مثل الأغنام والماعز

والأبقار، يأكل الأعشاب التي لا يمكن للإنسان أن يأكلها، بحيث يتحول السليولوز إلى بروتين من أجل استهلاك الإنسان على شكل لحوم وألبان. كانت الطريقة الأبسط في الزراعة تقوم على مبدأ اقطع واحرق. ورغم أن هذه الطريقة تعتبر فعالة جداً لدى ممارستها بشكل صحيح، إلا أنها تتطلب إلماماً عميقاً بالمواطن والبيئات المحلية. ففي مثل هذا النوع من الزراعات يتم تنظيف قطعة من الأرض عبر إزالة النباتات المنتشرة عليها من أجل استخدام الأرض للزراعة، ومن ثم يتم حرق هذه النباتات. ومن ثم تُزرع البذور والنباتات ويتم حصدها، وبعد مدة تتراوح بين السنة والثلاث سنوات تهجر هذه القطعة ويتم قطع وحرق قطعة أخرى وتحضيرها للزراعة. وفي حال كانت هناك وفرة في الأراضي، فإن الأرض السابقة تترك بوراً لمدة عشر سنوات أو أكثر حتى تعود فيها الأعشاب والشجيرات إلى النهوض ثم يعاد قطعها واستخدامها مرة أخرى. من بين العناصر الأربعة التي تدخل في الإنتاج الزراعي، كالأرض والماء والعمالة والطاقة، يكثّف هذا النوع من الزراعة ضغطه على الأرض فقط إذ تستخدم فيه مياه الأمطار الطبيعية وطاقة الشمس ولا يتطلب من العمالة سوى 25 ساعة في الأسبوع، أما الأدوات المستخدمة فيه فلا تتعدى الفأس والمنجل أو مجرفة لعزق الأرض.

ما يزال هذا النوع من الزراعة يمارس في العديد من المناطق الفقيرة، ولكن الباحثين لم يدركوا فعاليته وتأثيره إلا حديثاً، إذ إن الاعتقاد الذي كان سائداً، على سبيل المثال، بأن حرق النباتات لا يضيف العناصر الغذائية للتربة إلا على شكل رماد ولكنه يقتل الحشرات والأعشاب الضارة أيضاً. وهو فعال ومنطقي من الناحية البيئية إذا تم استخدامه بشكل سليم، لأنه يعيد إيجاد المواطن والبيئات الطبيعية. ومثل هذا النوع من الزراعة يتطلب إيجاد مواقع ذات غطاء نباتي مناسب وصفات مرغوبة في التربة وفي الصرف الجوفي. كما أن عليه قطع الشجيرات ونشرها بطريقة متساوية على قطعة الأرض من أجل الاستفادة من الحرق والحرارة إلى الحد الأقصى. كذلك يتوجب قطع النباتات التي تجف ببطء قبل تلك التي تجف بسرعة. وعلى عكس الزراعة التي تعتمد على محصول واحد في الأرض، يعتمد هذا النوع من الزراعة على تشكيلة متنوعة من المحاصيل إضافة إلى زراعة نباتات طبية وخضار أخرى. كما يتوجب أيضاً معرفة متى يجب أن تهجر الأرض قبل أن تغزوها

الأعشاب وتمنع عودة الشجيرات والأشجار البرية إليها. كذلك نادراً ما كانت تهجر الأرض بشكل تام بل كان يتم زرع الأشجار فيها من أجل جذب الحيوانات واصطيادها للغذاء.

ومثلما يوجد جدل حول السبب الذي دفع بالصيادين وجامعي الغذاء إلى الشروع بممارسة الزراعة، يوجد السؤال حول السبب الذي دفع المزارعين في ذلك العصر نحو ممارسة الزراعة المروية أو حراثة الأرض وهو أمر يتطلب وجود عمالة مكثفة. مثل هذه الممارسات لا تعطي بالضرورة محصولاً أكبر بالمقارنة مع طاقة العمالة المستخدمة، ولكنها مع ذلك تسمح باستخدام المزيد من الأرض بشكل أكثر عبر تخفيض فترة تبويرها أو إلغاء التبوير تماماً، بحيث يتم استعمال الأرض التي كانت تبور في فترة الزراعة التي تعتمد القطع والحرق. كذلك تفتح الزراعة المروية المجال أمام استمرار الإنتاج على الأرض المتوفرة، بحيث يتم حصد محصولين أو ثلاثة في السنة الواحدة، وتسمح أيضاً باستخدام الأرض التي لا تُستخدم للزراعة بدون ري. وتبين إستر بوزروب (1965) أن زيادة عدد السكان تطلبت استخداماً أكثر للأرض، مما أزال فكرة تبوير الأرض لاستعادة خصوبتها، وهكذا دخلت الحراثة والزراعة المروية التي تتطلب حجماً أكبر من العمالة، ولكنها تنتج محصولاً أوفر. لم تكن زيادة الإنتاجية لتأتي دون تكاليف. فمن بين العناصر الأساسية الأربعة للزراعة «الأرض والماء والعمالة والطاقة» اقتضت الزراعة المروية استخدام المزيد من الماء والعمالة والطاقة مقارنة بزراعة «القطع والحرق». كذلك تطلب الري عموماً وجود بنية سياسية واجتماعية أكثر تعقيداً ووجود بيروقراطية عالية المركزية من أجل إدارة وتوجيه بناء وصيانة ومراقبة قنوات الري والحواجز والسدود. في بعض الأحيان أيضاً يمكن للري أن يتسبب بتدمير البيئة من ناحية تملح التربة وتجريفها. على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن 50٪ من الأراضي المروية في العراق و 30٪ من أراضي مصر المروية قد آلت إلى التملح أو الانسداد بسبب تشبعها بالمياه (شوسكي 1989:ص72). كذلك استخدمت مواقع الري في بعض الأحيان لتجميع مجاري الصرف الصحي، وشكلت مواطناً للأمراض والطفيليات والحشرات مما رفع من نسبة الأوبئة مثل الكوليرا والتيفوئيد والملاريا واللشمانيا، بالإضافة إلى الأعشاب الضارة. وأخيراً، أدى تحول نمو الحراثة والزراعة المروية إلى تغيير تقسيم العمالة بين الرجال والنساء (بندروب 1970).

فقد كان الرجال خلال مرحلة الزراعة الأولى «اقطع واحرق» يقومون بتنظيف الأرض فيما عملت النساء على حرق النباتات المقطوعة والاهتمام بالمحاصيل. وما تزال النساء في بعض المناطق اليوم، كمناطق جنوب الصحراء الإفريقية، تقوم بممارسة معظم الأعمال الزراعية. إلا أن الزراعة المروية والحراثة خففت من عمالة النساء لتنقلهن إلى الأعمال المنزلية الروتينية، ولكن غالباً ما يزداد مجموع حجم عمالة النساء مع تناقص عمالتهن في الزراعة (امبر 1983).

وإذا قمنا بإجراء مسح للعالم قبل ألفي عام، أي عندما كانت جميع المحاصيل الزراعية التي نأكلها اليوم قد دجنت في مكان ما، فإننا سنجد مراكز للزراعة المروية في الصين وبلاد الهلال الخصيب ومصر والهند مع تطورات لاحقة في الإنديز وأميركا الوسطى. وقد مورست الحراثة بشكل مكثف في مناطق من الشرق الأوسط وأوروبا. ولكن في المناطق التي كانت تحتاج إلى الزراعة، وعندما كانت أعداد السكان ومتطلبات الدولة من الضرائب تسمح بذلك، ظلت زراعة «اقطع واحرق» هي النمط السائد، ولم تشهد الزراعة أية تغييرات أو تحسينات تذكر في وسائلها حتى حلول القرن العشرين.

الرأسمالية والزراعة

جاءت الثورة التالية في إنتاج الغذاء نتيجة ازدياد أهمية التجارة العالمية من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، وكذلك نتيجة التزايد التدريجي في أعداد السكان الذين يعيشون في المدن ولا يعملون في إنتاج الغذاء. وكان لتوسع التجارة وتزايد أعداد السكان الذين لا يعملون في الزراعة أربعة نتائج عميقة الأثر على الإنتاج الزراعي:

أولاً، أصبح الغذاء سلعة، مثله مثل أية سلعة أخرى كالحرير والسيوف وأثاث المنزل، يمكن إنتاجه وشراءه وبيعه مقابل الربح. ثانياً، أوجد نمو التجارة وزيادة أعداد الناس العاملين في الإنتاج غير الزراعي تنافساً على العمالة بين قطاعي الزراعة والصناعة في الاقتصاد. ثالثاً، أدى نمو القوة العاملة غير الزراعية إلى زيادة أعداد الناس الذين يعتمدون على غيرهم في إنتاج الغذاء، ولم يعد توفر الغذاء يعتمد فقط على القدرة الإنتاجية للمزارع بل على الأجور التي يتلقاها الناس وعلى أسعار الغذاء وعلى البنية التحتية اللازمة لتوزيع وتخزين وتسويق المنتجات الغذائية. وأخيراً، أدى تزايد دور الغذاء

كسلعة رأسمالية إلى زيادة تدخل الدولة في إنتاج الغذاء. على سبيل المثال، أصبح من الضروري تنظيم أسعار الغذاء، فإذا ارتفعت الأسعار جاع الناس وأصبح من الضروري زيادة أجور العاملين في الصناعة، فإذا انخفضت الأسعار لا يعد بإمكان منتجي الغذاء والمزارعين جلب بضائعهم إلى الأسواق، وأصبح من الضروري وضع حصص استيراد أو جمارك من أجل زيادة توفير الغذاء من جهة وحماية منتجي الغذاء المحليين من جهة أخرى. كما أصبح من الضروري استثمار أراضٍ جديدة، ليس من أجل إنتاج الغذاء فقط، بل من أجل إبقاء عملية إنتاج الغذاء مربحة. إذ ربما تقوم الدولة بتنظيم أجور الزراعة، ولكن لا تقوم بتنظيمها كما هو الحال في الولايات المتحدة، إذاً على الرغم من أن الولايات المتحدة وضعت حداً أدنى لأجور العاملين في الصناعة منذ 1937، إلا أنها لم تضع حتى اليوم حداً أدنى لأجور العاملين في الزراعة.

وكما تبين لاحقاً فقد أدى التغيير الأكبر في إنتاج الغذاء، والناتج عن تحويل الغذاء إلى سلعة رأسمالية، إلى انخفاض مستمر في حجم الطاقة البشرية والعمالة المنخرطة مباشرة في إنتاج الغذاء، إضافة إلى زيادة حجم الطاقة غير البشرية المتمثلة في التقنيات الجديدة كالجرارات الزراعية والحصادات وأنظمة الري وتوزيع المياه. وما تزال نتيجة هذا التوجه تحدد طبيعة الإنتاج الزراعي في معظم أنحاء العالم.

وقد أدى تخفيض الطلب على العمالة في القطاع الزراعي، وتزايد استخدام التقنيات، إلى تحقيق سلسلة شاملة من النتائج التي أسهمت في التجارة والربح في كل من القطاعين الزراعي والصناعي:

أولاً، أدى استبدال العمالة البشرية بالتقنية وتخفيف أعداد الناس العاملين مباشرة في الإنتاج الزراعي إلى جعل الزراعة أكثر ربحية. فقد انخفضت تكاليف العمالة وتركزت الثروة الزراعية في أيدٍ أقل. كذلك أدى نمو التقنية إلى إيجاد حاجة لاستثمارات رأسمالية أكثر. نتيجة لذلك أصبح الناس الأكثر قدرة على امتلاك رأس المال أكثر قدرة على تحقيق الربح، مما دفع بالذين هم أقل قدرة على امتلاك رأس المال إلى هجر مزارعهم وتسليمها، ونتج عن ذلك تركيز الثروة الزراعية في أيدٍ أقل أيضاً. كما نتج عن الحاجة إلى رأس المال وجود فرص لمستثمرين، مثل البنوك والمنظمات المتعددة الأطراف وتجار السلع، للدخول إلى القطاع الزراعي والتأثير على عملياته عبر توفير رأس المال أو سحبه وتحقيق الأرباح.

ثانياً، أدى خفض أعداد العاملين في الزراعة وتركيز الثورة الزراعية في أيدٍ أقل من أجل تأمين الربح للذين بقوا في العمل إلى إبقاء أسعار الغذاء متدنية، وبالتالي الحفاظ على أجور صناعة منخفضة نسبياً. وأدى هذا إلى خلق خطر احتكارات الغذاء واحتمالات رفع الأسعار. على سبيل المثال، تسيطر بضع شركات على إنتاج الحبوب في الولايات المتحدة، كما أن أسعار المنتجات المصنعة من الحبوب، مثل رقائق الذرة والشوفان، تعتبر باهظة. إلا أنه طالما بقي المستهلك قادراً على الدفع فإن الحكومة تبقى راضية بعدم التدخل، وهكذا بقيت تكلفة الغذاء ضمن تكاليف المعيشة في الولايات المتحدة بين أقل التكاليف في العالم.

ثالثاً، أدى تخفيض العمالة الزراعية إلى تحرير العمل في الصناعة، وأوجد تنافساً على الوظائف الصناعية مما ساعد على إبقاء الأجور منخفضة، أي أنه كلما ازداد عدد الذين يعتمدون على الأجور في رزقهم ظلت الأجور المدفوعة في الصناعة أقل.

وأخيراً، ومن أجل إبقاء تكلفة العمالة متدنية، وزيادة حجم التقنية المطلوبة للحفاظ على إنتاج الغذاء، كان على الدولة أن تدعم القطاع الزراعي. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قامت الحكومة بتمويل مشاريع الري واستصلاح الأراضي، وأجرت الأبحاث الزراعية، ودعمت أسعار المنتجات الزراعية وتكاليف الطاقة، كذلك دعمت الحكومة الأميركية الزراعة باستثمار بلايين الدولارات في المساعدات الغذائية، وبشراء فائض منتجات المزارع واستخدامها في المساعدات الخارجية رغم أن هذه المساعدات خلقت اعتماداً لدى متلقيها على المنتجات الغذائية الأميركية، وأخرجت المنتجين المحليين من السوق.

خلاصة الأمر، فإن نتائج الاقتصاد الرأسمالي على تخفيض العمالة الزراعية وما تلاها من زيادة في استخدام التقنية كانت كما يلي:

- ظهور نظام زراعي يعتمد بشدة على رأس المال وعلى استخدام الطاقة المدعومة.
- استغلال العمالة الزراعية المحلية والأراضي والعمالة الأجنبية من أجل الإبقاء على أسعار الغذاء متدنية وأرباح الصناعة والزراعة عالية.
- إيجاد خزان عمالي ضخم يمكن للصناعة أن تستمد منه العمالة ذات الأجور الرخيصة نتيجة التنافس على الوظائف الشحيحة ونتيجة توفر الغذاء رخيصاً.

من المهم هنا ذكر أنه وحتى أعوام خمسينات القرن العشرين، لم يؤدي التكيف في استخدام التقنية إلى زيادة الإنتاج الغذائي بشكل ملموس. أي، على الرغم من أن مزارع الذرة الأميركي كان يحتاج إلى مئة ساعة عمل فقط لإنتاج هكتار واحد من الذرة، فإن إنتاجه لم يزد عن إنتاج المزارع المكسيكي الذي كان يعتمد على وسائل الزراعة القديمة، والذي كان يعمل عشر أضعاف ساعات عمل المزارع الأميركي باستخدام الطورية والمنجل. بكلمة أخرى، فإنه على الرغم من أن الميكنة الزراعية جعلت الزراعة الأميركية أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية عبر تخفيض تكاليف العمالة والطاقة، إلا أنها لم تؤدي إلى إنتاج المزيد من الغذاء لكل هكتار (شوسكي 1989:ص115). والسؤال الذي يتوجب طرحه هناك: ماذا يحدث عندما نصدِّر النظام الزراعي الأميركي إلى الدول النامية؟

العصر الإنتاجي «النيوكالوريك» والثورة الخضراء

كانت ذروة الرأسمالية الزراعية، وهي نظام يعتمد التقنية بكثافة ويستبدل الطاقة البشرية بالطاقة غير البشرية، ما أطلق عليه إرنست شوسكي اسم ثورة «النيوكالوريك» (Neocaloric) أو الثورة التي تعتمد على قياس «السعرة الحرارية». بالنسبة لشوسكي، كانت الخاصية الرئيسية التي ميزت هذه الثورة هي الزيادة الهائلة في الطاقة غير البشرية التي تم تكريسها لإنتاج الغذاء على شكل مخصبات زراعية ومبيدات آفات ومبيدات أعشاب وميكنة.

قدم دافيد ومارسيا بيمنتل (1979) منظوراً فريداً حول هذه الثورة، وكانت فكرتها تتلخص في قياس عدد السعرات الحرارية (بالكيلو)[1] التي ينتجه كل محصول

(1) الكالوري أو الغرام-كالوري هي قياس لكمية الحرارة اللازمة لرفع درجة حرارة غرام واحد من الماء من 1 درجة مئوية (سيلسيوس) إلى 15 درجة مئوية. أما الكيلو كالوري أو الكيلو غرام كالوري فتساوي 100 غرام كالوري وتعتبر قياساً لكمية الحرارة اللازمة لرفع درجة حرارة كيلو غرام واحد من الماء من 1 درجة مئوية إلى 15 درجة مئوية. ويمكن أن نتفهم هذه الفكرة كما يلي: واحد قوة حصان من الطاقة يعادل 641 كيلو كالوري، والغالون الواحد يحتوي على 31.000 كيلو كالوري. وفي حال استخدامه في محرك ميكانيكي يعمل بكفاءة 20٪ فإن غالون واحد من البنزين يعادل 6200 كيلو كالوري أو قوة حصان واحد بسعة عمل تساوي 10 ساعات عمل، أو شخص يعمل عشر ساعات في اليوم وخمسة أيام في الأسبوع لمدة أسبوعين ونصف.

لكل هكتار (10 دونمات) من الأرض ومقارنة ذلك بحجم الطاقة البشرية وغير البشرية التي تم إنفاقها بالسعرات الحرارية لإنتاج هذا المحصول. وقد أدى عملهما إلى وضع تعبير جذري لكل من فعالية أشكال الزراعة التقليدية وفعالية الطاقة المطلوبة في الزراعة الرأسمالية الحديثة.

على سبيل المثال: من أجل إنتاج محصول من الذرة، فإن على المزارع المكسيكي التقليدي أن ينظف الأرض بفأس ومجرفة وتحضيرها للحرق ومن ثم استخدام منجل لزراعتها وتعشيبها. وقد اعتبر بيمنتل وبينمتل (1979 :ص63) في حساباتهما أن مثل هذا المحصول يتطلب 143 يوم عمل، وأن المزارع ينفق 120 , 4 كيلو كالوري (كيلو سعرة حرارية) يومياً، وهكذا فإن العمالة المطلوبة للهكتار الواحد تصل إلى 178 , 589 كيلو كالوري. أما الطاقة المبذولة للفأس والمجرلة والبذور فتصل إلى 178 , 53 كيلو كالوري ويصبح المجموع 338 , 642. أما الذرة المنتجة من هذا العمل فتحمل 6 ملايين كيلو كالوري، أي بمعدل 11:1 مدخلات إلى مخرجات، أي أن كل كيلو كالوري يتم إنفاقها تنتج 11 كيلو كالوري وهو معدل إنتاج المزارع، أما الطاقة غير البشرية الموضوعة فهي متدنية جداً ولا تتجاوز الحطب أو الفحم أو النفط المنفق في إنتاج المجرفة والفأس والمنجل.

والآن دعونا نتفحص الزراعة التي تستخدم الثيران في الحراثة. إن كل ساعة من ساعات الثور تساوي 4 ساعات من وقت الإنسان، وهكذا يهبط استخدام العمالة لكل هكتار من 160 , 589 كيلو كالوري إلى 245 , 197 كيلو كالوري. ولكن الثور يتطلب 495,000 كيلو كالوري لإطعامه والحفاظ عليه، إضافة إلى أن المحراث الفولاذي يتطلب طاقة أكثر من أجل إنتاجه، وبذا ترتفع تكلفة الطاقة المستخدمة إلى 41,400 كيلو كالوري مع بقاء الطاقة المستخدمة للبذور عند الرقم 608 , 36 وبذا يصل المجموع إلى 573,008 كيلو كالوري، ولكن محصول الذرة يهبط هنا بشكل ملحوظ إلى النصف بحيث يصبح معدل المدخلات إلى المخرجات 4.3:1، ويعود سبب هذا الهبوط إلى انخفاض خصوبة التربة. ولكن إذا أضيف السماد العضوي أو الدبال إلى التربة فإن الإنتاج قد يزيد، ولكن كذلك الطاقة المطلوبة لجمع ونشر هذا السماد.

وأخيراً إذا أخذنا بعين الاعتبار المزارع في الولايات المتحدة في 1980، فإننا سنجد أن الزراعة الحديثة باستخدام الميكنة ومبيدات الأعشاب والآفات والأسمدة الكيماوية النقل والري تنتج 7,000 كيلو من الذرة للهكتار الواحد، أي سبعة أضعاف ما ينتجه المزارع المكسيكي، ولكن بكلفة 25 مليون كيلو كالوري، وبالتالي فإن معدل المدخلات إلى المخرجات يهبط إلى 3.5:1، أي أقل من معدلات معظم الزراعات البدائية، إلا أنه، في حقيقة الأمر، تراجع هذا المعدل (السعرات الحرارية) في الولايات المتحدة من 307:1 (مدخلات إلى مخرجات) في 1945 إلى 208:1 في 1970. وهنا نطرح السؤال التالي: لماذا أصبحت الزراعة المعاصرة تستهلك هذه الكثافة من الطاقة؟ بشكل عام، كان تكثيف استخدام التقنية في الزراعة نتيجة لما أطلق عليه حينها اسم الثورة الخضراء. وقد بدأت هذه الثورة بأبحاث أجريت في المكسيك من قِبَل علماء أميركيين في أربعينات وخمسينات القرن العشرين وموّلتها مؤسسة روكفلر. وكان هدف هؤلاء العلماء تطوير سلالات مهجنة من الذرة والقمح عالية الإنتاج وملائمة للزراعة المكسيكية، وسرعان ما أعطت هذا البحث نتائج ثورية عبر العالم، فيما أخذ المزارعون يستخدمون سلالات خاصة منتجة من محاصيل مثل الذرة والقمح والأرز أطلق عليها أنواع عالية الإنتاج (HYVs). وتكمن إنتاجية هذه البذور الجديدة في قدراتها المتزايدة على استخدام الأسمدة والماء. وفي حين أن هذه الزيادة الأخيرة لم ترفع من إنتاجية الأنواع القديمة من المحاصيل بل ربما في الحقيقة سببت لها الضرر، إلا أنها تمكنت من رفع إنتاجية المحاصيل الجديدة. وبالتالي عمد المزيد والمزيد من المزارعين عبر العالم إلى تبني هذه النوعيات.وقد لقي استخدام هذه النوعيات من المحاصيل تشجيعاً من قِبَل الصناعات البتروكيماوية ومصانع إنتاج الأسمدة، التي سعت بدورها إلى توسيع رقعة أسواقها. وهكذا توسعت الأبحاث لإنتاج نوعيات محاصيل عالية الإنتاجية، لتشمل الهند والفلبين وتايوان، وبتشجيع من وكالة التنمية الأميركية ومؤسسة روكفلر.

ولكن سرعان ما واجهت الثورة الخضراء بعض المشاكل، فقد أخذت النباتات الجديدة أولاً تتطلب المزيد من مدخلات الأسمدة والمياه. وبسبب التكاليف الإضافية المطلوبة من الطاقة وغيرها أخذ المزارعون يهملون استخدام الأسمدة والمياه بالشكل

المطلوب، مما حوّل كميات الإنتاج إلى كميات شبيهة بتلك التي كانت تنتج قبل تبني المحاصيل الجديدة، وبالتالي عاد المزارعون إلى أساليبهم السابقة.

ثانياً، أدى الحظر النفطي الذي فرضته منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) في 1973 إلى رفع أسعار النفط، ولما كانت الأسمدة وأنظمة الري وغيرها من أدوات الثورة الخضراء تعتمد على النفط، فقد ارتفعت أسعار المدخلات الزراعية أكثر وأكثر وبدأ بعض الناس يطلقون على هذه النوعيات الجديدة من المحاصيل: «نوعيات تتطلب طاقة مكثفة» (EIVs).

وكذلك ارتفعت التكاليف أكثر وأكثر مع ارتفاع كمية المياه الضرورية لعمل هذه الأسمدة، فقد ظهرت أوائل الممارسات المتعلقة بهذه التقنية الجديدة في المناطق الغنية بمصادر المياه، كما أن معظم الأبحاث الأولى حول هذه المحاصيل ذات الإنتاجية العالية، كانت قد أجريت في مناطق يتوفر فيها الري. وعندما انتقل تطبيق هذه الوسائل إلى مناطق شحيحة بمصادر المياه، لم تأت النتائج مبهرة كما في الحالة الأولى. كما أصبح واضحاً بأن الطاقة المطلوبة للري كانت في بعض الأحيان بموازاة الطاقة المطلوبة لاستخدام الأسمدة. إضافة إلى ذلك، تطلبت الثورة الخضراء استخداماً أكبر للمبيدات الكيماوية، فحين يعمد المزارعون إلى زراعة محصول فردي أو نوعية فردية من المحاصيل تزداد إمكانية التعرض للانتشار السريع للأمراض، مما يرفع التكاليف ويؤدي إلى وقوع خسائر مالية كارثية. وبالتالي فإن استخدام المبيدات لمكافحة الآفات الزراعية يصبح ضرورياً. وقد ترتفع تكلفة هذه المبيدات أكثر وأكثر نتيجة تعرض الحصول لمهاجمة الآفات في جميع مراحل إنتاجه، سواء في الحقل أم في المخزن أم خلال النقل أم خلال التصنيع.

وأخيراً يميل استخدام الأسمدة الجديدة وطرق الري الحديثة إلى تشجيع نمو الأعشاب، مما يتطلب مكافحة هذه الأعشاب بالمبيدات العشبية وبالتالي يرفع من التكلفة. إحدى النتائج التي سببها التحول من زراعة الكفاف، التي لم يتعدى الاستثمار فيها كلفة الأرض، إلى نوع من الزراعة التي تتطلب تكاليف واستثمارات عالية في كل من الأرض والمياه والطاقة هي، كما ذكر شوسكي (1989:ص133)، إلحاق ضرر كبير بالمزارعين الصغار بسبب صعوبة تجميع رأس المال المطلوب لتمويل المتطلبات التقنية الحديثة. وقد أدى هذا،

في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، إلى تركيز الثروة الزراعية في أيدٍ أقل وفي تخفيض متواصل لأعداد العائلات التي تمتلك مزارع صغيرة تعتاش منها (انظر جدول 1:6).

ولكن تركيز ثورة السعرات الحرارية يظهر بشكل أوضح في الإنتاج الحيواني. فقد كانت إحدى ابتكارات المئة سنة الماضية في إنتاج لحوم الأبقار تتمثل في إطعام الحبوب لقطعان الأبقار. ومع حلول 1975، أصبحت الولايات المتحدة تنتج 1,300 كغم من الحبوب لكل شخص في البلاد ولكن 1200 كغم منها كان يذهب طعاماً للأبقار. وتعتبر أبقار الحليب منتجة نسبياً مقارنةً مع العجول المخصصة للحم. فأبقار الحليب تستهلك 190 كغم من البروتين لإنتاج 60 كغم من الحليب، أي ما يوازي 36 كيلو كالوري من الطاقة لإنتاج 1 كيلو كالوري من بروتين الحليب. أما العجول فتأخذ 40٪ من بروتيناتها عبر الرعي و60٪ من الحبوب. وإذا ما حسبنا الطاقة التي تذهب في إنتاج الحبوب والطاقة التشغيلية لمزارع التسمين فسنرى أن النسبة الإنتاجية تنخفض إلى أقل من 1 كيلو كالوري منتج مقابل كل ثماني وسبعين كيلو كالوري مبذول من الطاقة.

وإذا ما أخذنا في الحساب عمليات توضيب وتصنيع وتوزيع الغذاء، فإن تكلفة الطاقة ستصبح أعلى، وقد قدّر دافيد بريمنتل بأن مزارع الحبوب الأميركي، الذي يستخدم الميكنة والأسمدة والمبيدات، يبذل 8 سعرات حرارية من الطاقة لكل سعرة حرارية منتجة. كما يستهلك النقل والتخزين والتصنيع ثمان سعرات حرارية أخرى من الطاقة مقابل كل سعرة حرارية منتجة (انظر شوسكي 1989:ص102).

وكما ذكر شوسكي، فإن مثل هذا الإنتاج ليس منطقياً في عالم يشكو من شح الطاقة، ولكن في عالم تعتبر فيه الطاقة رخيصة، مثل النفط المدعوم من الدولة، فإن الأمر يعتبر مربحاً جداً. والمشكلة الحقيقية تقع عندما يتم تصدير الإنتاج الزراعي، الذي يستخدم طاقة كالوقود بدل الطاقة الإنسانية، إلى الدول النامية.

ولنبدأ ببساطة، إذاً لا توجد طاقة كافية يمكنها أن تحافظ على مثل هذا النوع من الإنتاج لمدة طويلة من الزمن. وقد قدر أحد مشاريع الأبحاث بأنه إذا عمد العالم إلى استخدام الطاقة، بالطريقة التي تستخدم في الولايات المتحدة، فإن موارد العالم من النفط ستستنزف فقط على إمدادات الطعام على مدى العشر أو الإثني عشر سنة القادمة (شوسكي 1989:ص119).

جدول 6.1: التغير الحاصل في أعداد المزارع في أميركا حسب الحجم (1950-1992)

مساحة المزرعة بالفدان	1992	1969	1950	٪ التغيير
1-59	1,310,000	1,944,224	4,606,497	٪172-
260-499	255,000	419,421	478,170	٪47-
500-999	186,000	215,659	121,473	٪58+
المجموع	1,925,000	2,730,250	5,388,437	٪166-

مأخوذة عن إيريك روس «وراء أساطير الثقافة: مواضيع في المادية الثقافية، نيويورك المطبعة الأكاديمية 1980 و 1992 إحصاء وزارة الزراعة الأميركية».

كذلك، إن استبدال الزراعة القائمة على العمالة المكثفة بالزراعة التي تعتمد استخدام الطاقة بكثافة يؤدي إلى إخراج الآلاف من أراضيهم ومن أعمالهم، وبالتالي إلى هروع الناس إلى المدن طلباً للرزق. ولأن الزراعة الحديثة تعتمد على رأس المال الوفير، فلن يستطيع سوى المزارعين الأغنياء أن يستمروا في البقاء، مما يؤدي إلى زيادة الثغرات في المداخيل في المناطق الريفية وكذلك في المناطق الحضرية. فحيثما حققت الثورة الخضراء نجاحها تم إخراج المزارعين الصغار من أراضيهم ليصبحوا عمالاً يوميين أو يلجئوا إلى المدن بحثاً عن عمل، فيما عمد المستثمرون التجاريون إلى شراء الأراضي الزراعية، أو أن المزارعين الأغنياء اشتروا أراضي جيرانهم، لأنهم يملكون رأس المال الذي يمكنهم من الاستثمار في الري وفي الأسمدة.

ثم هناك إمكانية لحدوث الثورة الخضراء رقم 2، وهي تتضمن تطبيق مبادئ هندسة الجينات على الإنتاج الزراعي. ولكن المحاصيل المعدلة جينياً تبقى أمراً مثيراً للجدل بسبب الادعاءات القائلة بأنها لم تتعرض لما يكفي من الاختبار الصارم، ولأننا لا نعرف بعد ما هي التأثيرات التي يمكن أن تتركها مثل هذه المحاصيل على البيئة أو على الناس الذين يتناولونها. من الواضح أن مزاعم الشركات العاملة في الزراعة، مثل شركة مونسانتو، بأن مثل هذه المحاصيل يمكن أن تطعم الجيّاع هي ادعاءات مخادعة في أفضل حالاتها. كذلك فإن المحاصيل المعدلة جينياً تحاول، في بعض الحالات، أن تصحح الضرر الذي تسببت بإحداثه الرأسمالية الزراعية. على سبيل المثال، هناك الكثير من الضجيج

الدعائي الذي يثار لإطراء «الأرز الذهبي»، وهو نوعية من الأرز المعدل جينياً ومضاف إليه فيتامين أ لعلاج العمى الذي يصيب 300 ألف شخص سنوياً. ولكن كما تقول فاندانا شيفا (2000)، أن الطبيعة تقدم مصادر وفيرة ومتنوعة من فيتامين (أ) مثل الأرز غير المحسَّن الذي يوفر فيتامين (أ) وكذلك الأعشاب مثل أوراق الخردل والقطيفة والباثوا (Bathua) التي تنمو في حقول القمح.

ولكن هذا لا يغني عن القول بأن هناك بعض النجاحات التي تحققت في ميدان عصرنة الزراعة دون إيجاد حالة أكبر من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ودون حرمان الناس من الطعام. وقد وصفت موراي ليف (1984) كيف أن إحدى القرى في الهند نجحت في الحصول على الماء للري واستخدام الأسمدة الكيماوية وزيادة الإنتاج في نفس الوقت الذي حافظت فيه على أراضيها عبر إقامة التعاونيات الزراعية واتحادات الإقراض. وهناك بعض الدول في الحقيقة، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وكوبا، التي استطاعت تحقيق نجاحات ملموسة في تحسين الزراعة ورفع الفقر عن المناطق الريفية ونشر الازدهار. ولكن يبقى واضحاً على العموم بأننا قمنا بتطوير نظام إنتاج غذائي يعتمد على رأس مال كبير، ويرجح إقامة أعمال زراعية ضخمة مدعومة من الدولة، ويقلل من استخدام العمالة وبالتالي يزيد من اعتماد الناس على الأجور لكي يحصلوا على غذائهم. ففي ثقافة الرأسمالية، يتحدد الحصول على الغذاء بشكل كامل من خلال المقدرة على الدفع وليس من خلال الحاجة إلى الطعام.

سياسة الجوع

النتيجة الواضحة لانخفاض العمالة المطلوبة لإنتاج الغذاء وتركيز إنتاج الغذاء في أيدٍ أقل تعني أن سكان العالم أصبحوا يعتمدون أكثر على الأجور من أجل الحصول على الطعام. وبالتالي أصبح الناس أكثر عرضة للجوع في حال انخفاض فرص العمل، أو هبوط الأجور، أو ارتفاع أسعار الغذاء، أي أن الناس يمكن أن تجوع حتى عند توفر الطعام. ورغم أن هذا لا يعني أن غياب الغذاء لا يعد عاملاً من عوامل الجوع، إلا أنه نادراً ما يحصل أن يملك الناس موارد اقتصادية ولا يستطيعون الحصول على الغذاء.

إلا أن الدور الذي يلعبه الغذاء في الاقتصاد الرأسمالي يحمل تبعات هامة أخرى. على سبيل المثال، لا يتحدد الإنتاج الغذائي بالضرورة من خلال الحاجة العالمية إليه، بل عبر سوق الغذاء، أي عدد الناس الذين يمتلكون القدرة على دفع ثمنه. لهذا السبب، نادراً ما يكون الإنتاج الغذائي في أقصى حدوده، ولهذا السبب أيضاً يصعب تقدير كم من الغذاء يمكن إنتاجه إذا كان هناك طلباً من السوق. والمشكلة تكمن ليس فقط في عدم وجود أعداد كافية من الناس يملكون ما يكفي من المال لدفع ثمن جميع الغذاء الذي يمكن إنتاجه، ولكن في أن زيادة الإنتاج عن الحاجة كما يسمونه، يؤدي إلى خفض الأسعار وهبوط الربحية. لهذا السبب تحجم العديد من الدول عن تشجيع إنتاج الغذاء، وتعمد هذه الدول إلى استخدام الأراضي الصالحة لإنتاج الغذاء لإنتاج محاصيل غير غذائية، مثل التبغ والقطن وليف الحبال، أو محاصيل غذائية هامشية كالسكر والقهوة والشاي، وهي محاصيل تعتبر مطلوبة في الأسواق. وأخيراً يتحدد نوع الغذاء المنتج على أساس مطالب الذين يملكون المال لدفع ثمنه. على سبيل المثال، تعتبر اللحوم مصدراً غير فعالاً للغذاء، ولكن طالما بقي الطلب عليها شديداً في الدول الثرية طالما ظلت تنتج، رغم حقيقة أن الحبوب والأرض والمياه المستخدمة في إنتاجها يمكن أن تطعم أعداداً كبيرة من سكان المكسيك، إلا أنها لا تستطيع ذلك بسبب تكريس الأراضي لإنتاج العجول التي لا يستطيع إلا القليل من المكسيكيين دفع ثمن لحومها، ولكنها تجلب أسعاراً عالية في الولايات المتحدة.

باختصار، نحن بحاجة لأن نفهم العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تربط الناس بالغذاء، وقد بينت الاقتصادية أمارثيا سن (374:1990) أن الناس ينالون الغذاء أو يستحقونه وفقاً لمؤهلاتهم، أي وفقاً لحقوقهم المحددة الاجتماعية بموارد الغذاء. وهذه المؤهلات يمكن أن تكون أرضاً موروثة أو مشتراة لإنتاج الغذاء، أو وظيفة يتم فيها الحصول على الأجور من أجل شراء الطعام، أو نظام خدمة اجتماعية مدار من قِبَل الدولة أو من قِبَل برامج الضمان الاجتماعي التي تؤمن طعاماً كافياً للجميع، أو عبر حقوق سياسية اجتماعية مثل الالتزام الديني أو الأخلاقي للبعض بإطعام الآخرين. ولا توجد كل هذه الأنواع من المؤهلات في كل المجتمعات، ولكن بعضها يوجد في الجميع. ومن هذا المنظور، يعتبر الجوع فشلاً في التأهيل، وهذا الفشل قد يأتي نتيجة فقدان الأرض

أو البطالة أو ارتفاع أسعار الغذاء أو غياب برامج الضمان الاجتماعي التي تديرها الدولة، ولكن النتيجة قد تصل ببعض الناس إلى الموت جوعاً وسط توفر فائض من الغذاء.

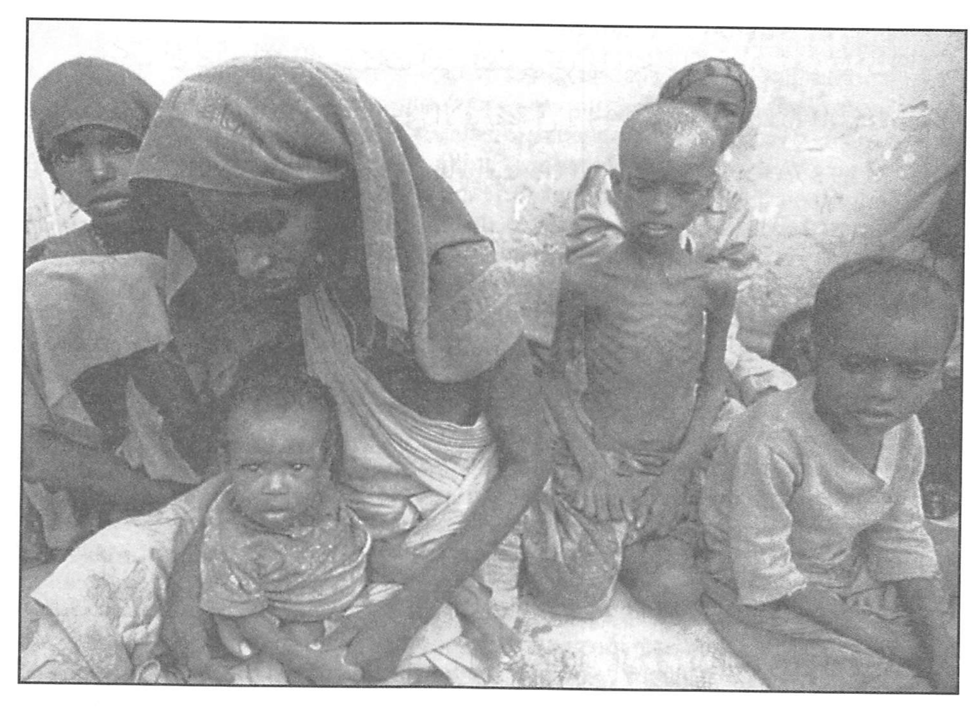
إن اعتبار الجوع فشل في المؤهلات يصحح أيضاً التحيزات الموجودة في ثقافة الرأسمالية، والميل إلى الإفراط في التركيز على النمو السريع والإنتاج وتجاهل مشكلة التوزيع والعداء تجاه التدخل الحكومي في توزيع الغذاء. وهكذا بدلاً من اعتبار الجوع أو المجاعة فشلاً في الإنتاج (والذي لا يبدو أنه كذلك) نركز على الفشل في التوزيع (انظر فوغن 1989:ص158). كذلك، أن باستطاعتنا تقدير مدى الحلول المحتملة للجوع. والهدف ببساطة إيجاد أو إعادة إيجاد أو حماية المؤهلات والادعاءات الشرعية بالحق في الغذاء. والنظر إلى الجوع على أنه فشل في المؤهلات يركز أيضاً على أنواع التحركات الحكومية المحتملة. على سبيل المثال، يُنظر إلى حقوق الحصول على التعليم والعناية الصحية في معظم الدول الغنية على أنها مؤهلات أساسية يجب أن تمنحها الدولة ولا تمنح وفقاً لقدرة المواطن على الدفع. وتنظر معظم الدول الغنية إلى الغذاء الأساسي على أنه مؤهل مضمون من قِبَل الدولة، رغم المحاولات الحديثة التي جرت في بعض الدول، مثل الولايات المتحدة، لتخفيض تلك المؤهلات. وهكذا عبر الحديث عن المؤهلات، يمكننا التركيز على أهمية التحركات الحكومية من أجل تناول مشكلة الجوع في العالم.

ولكي نتفهم مدى الحلول لمشكلة الجوع، نحتاج أيضاً إلى التمييز بين الحالات الأكثر انتشاراً من المجاعات، والتي تأتي عادةً نتيجة الحروب أو أخطاء في الحسابات الحكومية أو نتيجة الحروب الأهلية والاضطرابات المناخية أي الفقر الغذائي الذي لا تتمكن فيه عائلات معينة من الحصول على طعام كافٍ يلبي المتطلبات الغذائي لأفرادها، وبين الحرمان من الطعام الذي لا يستطيع فيه أفراد معينين داخل العائلة الحصول على ما يكفي من الطعام لسد جوعهم (صن 1990:ص374).

ولكي نوضح هذا الأمر، دعونا نلقي نظرة على حالتين من الجوع، الأولى وهي الأكثر انتشاراً أي المجاعات، والثانية وهي الأقل انتشاراً أي الجوع المستوطن.

تحليل المجاعة

لطالما ظلت المجاعات تشكل جزءاً من التاريخ. وقد كتب رجال الإدارة في الهند منذ القرن الرابع قبل الميلاد عن إجراءات لتفادي المجاعات، حيث تعرض شعب الهند



الجوع في الصومال في 1992.

عبر التاريخ لمجاعات هائلة. كذلك عانت الصين من مجاعات كبيرة، كان آخرها بين عامي 1958 و 1961، حيث قضى ما بين 15-30 مليون شخص بسبب الجوع.

العديد من المجاعات التاريخية جاءت نتيجة الفشل في إنتاج المحاصيل، أو نتيجة الاضطرابات المناخية أو الحروب. وكان علماء الآثار قد تكهنوا بأن التغيرات المناخية الواسعة خفضت إنتاج محاصيل مزارعي المايا، وأدت بالتالي إلى تدمير حضارة المايا. لكن من الواضح أن المجاعات التاريخية نفسها جاءت نتيجة الفشل في التأهيل أكثر منها نتيجة عدم كفاية الطعام (نيومان 1990). فحتى خلال المجاعة الإيرلندية الشهيرة التي نتجت عن فشل محصول البطاطا ما بين عامي 1846 و 1847، والتي قضى بسببها ثمن سكان إيرلندا جوعاً، كانت السفن المحملة بالأطعمة تمنع عن الإيرلنديين الجوعى تحت الحراسة المسلحة، وتمخر عبر نهر شانون باتجاه الموانئ الإنجليزية لتصل إلى المستهلكين الذين يمكنهم دفع ثمنها.

يمكننا أن نقدِّر أكثر التحركات التي تنطوي عليها المجاعات وأهمية مؤهلات الغذاء عبر دراسة أزمة الجوع في دولة ملاوي الإفريقية في 1949. ورغم أن هذه المجاعة لم تكن الأكثر جدية في إفريقيا خلال الخمسين عام السابقة، إلا أن ميغان فوغن (1987) وجدت في تحليلها أن هذه المجاعة تقدم الإجابات على أسئلة أساسية هي: من الذي يجوع ولماذا؟

بدأت المجاعة في ملاوي إثر حدوث جفاف، وكانت أول ملاحظة لانحباس المطر بعد عيد الميلاد، وأصبح الاهتمام أكثر جدية عندما مرّ شهر كانون الثاني (يناير) بأكمله، دون مطر على الإطلاق، وهو الشهر المعروف بكونه أكثر الأشهر مطراً في تلك البلاد، واستمر الجفاف حتى مارس/ آذار الذي شهد هطول بعض الأمطار. ولكن الجفاف كان أدى إلى فشل الزراعات الأولى والثانية للذرة، وهي المحصول الغذائي الأساسي، فشلاً تاماً، واستباحت الخنازير البرية والقردة وأفراس النهر ما تبقى من المحاصيل. وقد استذكر كبار السن المجاعة الأخيرة التي حدثت في 1922، وقالوا أنه كانت مؤشرات على حدوث أزمة رئيسية، وسرعان ما بدا واضحاً أن الناس أخذوا يعانون من الجوع خلال الأشهر التي تلت. بدأت حكومة المستعمرين البريطانيين في ذلك الوقت بتنظيم جهود الإغاثة، وأرسلت ممثلين زراعيين إلى المناطق الريفية لتنظيم زراعة محاصيل تؤكل جذورها، وإعادة زراعة المحاصيل التي فشلت، وعملت على فتح معسكرات لتوزيع الطعام. ومع عودة الأمطار في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، كانت هناك تقارير عن سوء تغذية حقيقي وعن موت مئات الأطفال والكبار جوعاً. ولسخرية القدر مات العديد من هؤلاء مع بداية 1950 بينما كان محصول الذرة تحت الحصاد، وكان سبب وفاة الكثيرين منهم تناول محصول الذرة قبل نضوجه (فوغن 1987:ص48). ووفقاً لفوغن، كانت النساء أكثر من عانى من الجوع. والسؤال هنا: ما الذي حصل لمؤهلات النساء في الحصول على طعام لكي يصبحن الفئة الأكثر تأثراً بالجوع؟ للإجابة على هذا السؤال، نحتاج إلى معرفة شيء عن إنتاج الغذاء في مالاوي، وعلاقات القربى في حياة الملاويين، والدور المتغير للنساء في الاقتصاديات الإفريقية.

كانت مالاوي في ذلك الوقت تحت السيطرة البريطانية، وكانت الزراعة مقسّمة بين زراعة المحاصيل النقدية، وأهمها التبغ، وبين محاصيل الغذاء، ومنها الذرة والذرة العلفية وبعض الخضراوات التي تؤكل جذورها. إضافة إلى ذلك، كان العديد من الناس يعملون

بالأجرة، سواء في قطاع الأعمال الرسمية لصالح المزارعين أو التجار الهنود والأوروبيين ولصالح الحكومة، أو في قطاع الأعمال غير الرسمية مثل المزارع المملوكة أو المدارة من قِبَل أفارقة. كانت الناس تحصل على النقود أيضاً من خلال العمالة المهاجرة، وهي عمالة بقيت حكراً على الرجال رغم أن النساء كن يحصلن على النقود من خلال صناعة وبيع الجعة أو المشروبات الروحية.

كان الشكل المهيمن للقرابة في مالاوي هو صلة الأمومة، أي أن الناس كانوا ينتسبون بالقربى إلى أمهاتهم. وكانت صلة القربى الأهم هي ارتباط الأخ بأخته، وكانت الوحدة الاجتماعية الأساسية هي مجموعة من الأخوات برئاسة أخ. تحت ظل مثل هذا النظام، كانت حقوق الأراضي تمرر عبر النساء فيما كان الرجال يحصلون على الحق في الأرض عبر الزواج.

تقليدياً، كانت النساء تعملن في الأرض مع رجالهن (أزواجهن)، وكان الأزواج يعيشون مع نسائهم وأطفالهم. وكانت مؤهلات المرأة للحصول على الطعام تأتي من مصادر مختلفة، مثل سيطرتها على الأرض وعلى الغذاء المنتج منها، ومشاركتها الطعام مع أقربائها من طرف أمها، والأجور التي قد تحصل عليها نتيجة بيع الجعة أو المشروبات الروحية، أو العمل لدى المزارعين الأفارقة بين الحين والآخر، أو الأجور التي قد يحصل عليها زوجها وأولادها. إضافة إلى ذلك، فقد أنشئت الحكومة خلال فترة المجاعة نظام طوارئ لتوزيع الطعام يمكن للنساء من خلاله الحصول على طعام. ولكن ماذا حدث لكل هذه المؤهلات عندما فشلت المحاصيل الزراعية؟ .

كانت التغييرات التي حصلت في الاقتصاد الزراعي، إضافة إلى إدخال العمالة بالأجور ضمن القوانين الأوروبية، قد تسببت في تقويض مؤهلات المرأة للحصول على الطعام (بوزوب 1970). فقد كانت حكومة الاستعمار البريطاني في ذلك الوقت تحت ضغط شديد في مالاوي، كما هو الحال في أنحاء أخرى من إفريقيا، من أجل تمويل دفع تكاليف المحافظة على المستعمرات، وبالتالي أدخلت هذه الحكومة المحاصيل النقدية، مثل القهوة والشاي والقطن والتبغ، في الزراعة من أجل الحصول على المال، وبسبب كونها محاصيل مربحة. وقد كانت تلك المحاصيل تشكل الزراعة الرئيسية في مالاوي عندما

ضربت المجاعة. إلا أن هذه المحاصيل كانت بشكل عام مقصورة على الرجال، وكان الرجال الأفارقة العاملين مع الأوروبيين والهنود يتقاضون أجورهم من زراعتها. إضافة إلى أن تلك المحاصيل اقتطعت العديد من الأراضي التي كان تُستخدم من قِبَل الأفارقة لإنتاج الغذاء، مضيفة عبء آخر على كاهل الأفارقة فيما يتعلق بنقص الأراضي التي تُزرع من أجل الغذاء.

وهكذا، إضافة إلى توفير طرق جديدة للرجال من اجل تحقيق نفوذ اقتصادي متنام، أدت هذه الممارسات إلى إضعاف نفوذ المرأة في القطاع الزراعي. فقد تسبب هذا الخليط من التغييرات في استخدام الأراضي، إضافة إلى تقليص مساحات الأراضي المتوفرة للأفارقة لصالح الهنود والأوروبيين، وتنامي أهمية العمل بالأجور لدى الرجال، إلى جعل النساء أكثر اعتماداً على الرجال من أجل الحصول على مؤهلاتهم للطعام، وكان هذا هو الوقت الذي ضربت فيه المجاعة مالاوي.

عندما أصبح واضحاً أمام السلطات البريطانية أن هناك مجاعة، قامت هذه السلطات باتخاذ إجراءات أدت إلى زيادة تقليص مؤهلات النساء للطعام. أولاً، قامت بالتحفظ على الحبوب خوفاً من حصول قلاقل اجتماعية، ثم منعت صناعة الجعة حارمة النساء بذلك مصدر رئيسي للدخل، وبعد ذلك افترضت أن الوحدة العائلية مؤلفة من زوج وزوجة وأطفال وأن رب العائلة هو الزوج، وبالتالي رفضت توزيع معونات الإغاثة على النساء المتزوجات على أساس أنهن سيحصلن على الطعام من أزواجهن، ولكن في ذلك الوقت كان العديد من الرجال يسافرون للبحث عن عمل وشراء الطعام من أماكن أخرى، وقد يرسلون الطعام أو لا يرسلونه إلى عائلتهم. وقد أعطت الحكومة أفضلية في توزيع الطعام للأشخاص المدنيين، الذين كانوا يعملون ضمن القنوات الهندية والأوروبية الاقتصادية السابقة، أو الذين يعملون في الحكومة، متجاهلة بذلك العاملين في الاقتصاد الريفي مثل النساء العاملات في وظائف جزئية. إضافة إلى ذلك، عمد الأوروبيون والهنود الذين كانوا يمتلكون وفرة في الغذاء إلى تقاسم الموارد الغذائية، خلال فترة المجاعة، مع عمالهم الذين كانوا في معظمهم من الرجال. ورغم أن العديد من هؤلاء الرجال كانوا أزواجاً ذوي ضمائر، أو آباء أو إخوة أعمام، وقد تقاسموا الطعام الذي كانوا يتلقونه مع عائلاتهم، إلا

أن البعض منهم لم يفعل ذلك، بل عمدوا إلى الاحتفاظ بالطعام لأنفسهم، أو قاموا ببيعه في السوق السوداء بأسعار مرتفعة.

ومع احتدام المجاعة، أدى تفكك الوحدات الاجتماعية إلى جعل الأمور أكثر سوءاً، وهذا الأمر يشكل ظاهرة عامة خلال حدوث المجاعات، وقد ذكر ريموند فيرث (1959) أنه خلال المراحل الأولى للمجاعة، في جزيرة تيكوبيا، استمرت العائلات في الاعتراف بروابط القربى الممتدة وتقاسم الطعام معها، ولكن مع احتدام المجاعة أصبحت العائلة تتقاسم الطعام ضمن أفراد البيت فقط. وكان هذا الوضع أسوأ في مالاوي، ففي بداية المجاعة كان يبدو أن تقاسم الطعام يتم بين المجموعة الرئيسة المرتبطة بالأم، ولكن مع احتدام المجاعة تقلصت المشاركة إلى حد أصبح الناس يأكلون بسرية. ولأن إحدى مؤهلات الطعام، بالنسبة للمرأة، كانت الكميات التي تتلقاها من أقاربها، فقد أدى هذا إلى تقلص الحصة التي تتلقاها من الطعام، وأخيراً ازدادت حالات الطلاق بشكل ملموس وخاصة ضمن العائلات التي كان الزوج فيها عاملاً يعمل في المهجر، مما أدى إلى المزيد من عزلة النساء وتقليص مستحقاتهن للطعام.

باختصار إذن، كان الجزء الأكثر عرضة للمجاعة من بين السكان يشمل النساء اللواتي لم يكن لهن دعم من الرجال، واللواتي رفضت السلطات الاستعمارية أن تتحمل مسؤوليتهن، كذلك النساء المتزوجات اللواتي هجرهن أزواجهن، وزوجات الرجال المهاجرين الذين لم يرسلون مالاً لعائلاتهم (فوغن 1987:ص147)، بالإضافة طبعاً إلى أطفال أولئك النسوة الذين عانوا وقضوا بشكل غير متكافئ.

لقد علمنا درس مالاوي أن المجاعة تنتقي ضحاياها من بين السكان بسبب تفاوت توزيع مستحقات الطعام. فأمام كميات الطعام التي كانت متوفرة في المناطق المتأثرة بالمجاعة، وأمام المساعدات الغذائية التي توفرت عبر جهود الإغاثة، لم يكن متوقعاً أن يجوع أحد، ولكن في الحقيقة جاع العديدون.

تحليل الجوع المستوطن

رغم أن المجاعات قد تتراجع عن كونها سبباً للجوع، إلا أن الجوع المستوطن الذي يأتي نتيجة للفقر قد يتزايد، وتكمن إحدى مشكلاته في أنه يمضي دون أن يلاحظه أحد،

خاصة من قِبَل الصحافة التي تفضل تغطية مشاهد المجاعات، ومن قِبَل الحكومات التي تخشى أن يتم تحميل سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المسؤولية عن الجوع. ومع ذلك فإن الجوع المستوطن يعتبر مشكلة بعيدة الخطورة، فالهند على سبيل المثال، قدمت أداءً رائعاً في مكافحتها للمجاعات، ولكن أدائها في حل مشكلة الجوع المستوطن بقي ضعيفاً، مما أدى بالتالي إلى موت عدد من الهنود كل ثماني سنوات نتيجة الجوع أكثر بكثير من الصينيين الذين ماتوا خلال أعوام المجاعة ما بين عامي 1958 و 1961.

مع ذلك، لا تحظى الوفيات التي تقع في الهند نتيجة الجوع بنفس الاهتمام الذي تحظى به المجاعات. وهنا نطرح السؤال التالي: كيف ولماذا يتم تجاهل الجوع المستوطن وعدم إدراكه، بل وأحياناً إنكاره من الدوائر الحكومية، وحتى من قِبَل الجوعى أنفسهم؟

غالباً ما ترفض الحكومات الاعتراف بالجوع لأنه يمثل إقراراً بفشلها في تلبية حاجات مواطنيها. ويمضي الجوع أحياناً دون أن يلحظه أحد لأنهم يفترضون كونه مشكلة طبية وليس مشكلة مؤهلات للحصول على الطعام. وقد واجهت كاثرين. أي. ديتوايلر (1994:ص ص71-73) في عملها الميداني حول علم الإنسان في مالي فتاة صغيرة منفوخة الوجه واليدين والقدمين والبطن، وهذه تمثل أعراضاً تقليدية لمرض «كواشيوركور»، وهو مرض ينتج عن تناول طعام ذي سعرات حرارية كافية ولكنه ناقص في البروتينات. ولما سألت الأم أجابت أن ابنتها تعاني من الأورام، وطلبت من ديتوايلر إعطاء دواء لابنتها دون أن تدرك أن ما تحتاجه طفلتها هو المزيد من اللحم أو الحليب. وعندما اقترحت ديتوايلر ذلك، أجابت الأم بالقول أن الفتاة ليست جائعة ولكنها تحتاج إلى الدواء، وهكذا بالنسبة للأم بقي الأمر عبارة عن مشكلة طبية وليست غذائية.

إن إنكار وجود الجوع يمنع تطوير البرامج من أجل إزالته، ولكن الضرر الأكثر غدراً الذي ينتج عن مرور الجوع دون إدراك أو اعتراف هو المشاكل التي تحدث، والتي تتمثل في ضعف الأداء في العمل، وضعف الأداء العلمي، وإعاقة النمو، وهي مشاكل تنسب إلى عوامل أخرى مثل غياب الحوافز أو الخلفية الثقافية.

ولكي نوضح كيف تلتقي العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتُنتج الجوع وسط توفر الطعام، إضافة إلى تعقد أمر تحديده أو الاعتراف بوجوده، دعونا نتفحص

مشكلة الموت جوعاً في البرازيل. فهذه البلد ليست فقيرة بل تعد من بين أقوى عشر إلى خمسة عشر اقتصاديات في العالم. كانت البرازيل، خلال فترة التفاؤل العالية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تعد واحدة من أوائل الدول التي يطلق عليها اسم دول نامية، والتي عملت على وضع سياسة تنموية اقتصادية وصناعية منسقة، نتج عنها وصول عدد كبير من البرازيليين إلى حالة الثراء. ومع ذلك بقي 40٪ من السكان يعيشون في حالة فقر، وشهدت البرازيل إحدى أعلى معدلات وفيات الأطفال في أميركا اللاتينية، مع وصول معدلات الوفيات في بعض مناطقها إلى درجة أعلى من تلك التي شهدتها دول إفريقيا الفقيرة. إن اكتشاف سبب حدوث ذلك، سيساعدنا على تفهّم حركة الجوع العالمي.

انطلقت البرازيل في عملية التنمية الاقتصادية عبر تقليد النمط الذي اتبعته بعض الدول الغنية، مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وشملت الإستراتيجية المتبعة بناء صناعة حديثة، وتصدير محاصيل نقدية، وإيجاد الوظائف ضمن الفكرة السائدة بأن الثروة ستنتقل إلى قطاعات أخرى في المجتمع، ولكن هذا الأمر لم يحدث حتى تاريخ اليوم، بل ما حدث بدلاً من ذلك هو حرمان الفلاحين الذين كانوا قادرين يوماً ما على تأمين كفافهم عبر الزراعة البسيطة من أراضيهم، وذلك من خلال مصادرة تلك الأراضي أو خصخصة الأراضي المملوكة جماعياً، وإجبارهم على العمل بالأجرة في المزارع التي بقيت، أو اللجوء إلى المدن بحثاً عن عمل بحيث انتهى بهم الأمر للعيش في إحياء الصفيح التي أحاطت بالمدن، حيث لم تكن أجورهم تكفي لشراء الطعام، وزاد من معاناتهم تعديل السياسات البنيوية التي فرضتها مؤسسات الإقراض الدولية، والتي أدت إلى تقليص برامج الدعم الاجتماعي، ونتج عن ذلك شيء واحد هو أن الأغلبية الساحقة من السكان أصبحت تعتمد على الآخرين من أجل الحصول على غذائها. وهو غذاء عليها أن تشتريه أو أن يكون باستطاعتها شراءه. ولكن للأسف لم تكن هذه الأغلبية في الكثير من الحالات تملك الوسائل لشراء الغذاء، ولم تساعدها الأسعار على تحقيق ذلك، وقد تفشت هذه المشكلة في جوع وفقر ظهرا بشكل خاص في مناطق شمال شرق البرازيل.

هيمن السكر على اقتصاد شمال شرق البرازيل لأكثر من 400 سنة، بدافع من طلب أوروبي متنامٍ على السكر. وقد أسس المستعمرون البرتغاليون مزارع السكر في القرن

السادس عشر، واستوردوا العبيد لزراعة قصب السكر وتصنيعه، وقد أوجد استعمار البرازيل وطبيعة العلاقات الاقتصادية التي نتجت عن إنتاج السكر نمطاً من العلاقات الطبقية التي حافظت على تماسكها عبر أواسط القرن العشرين حيث سيطرت نخبة ملاك المزارع على عدد كبير من السكان الفلاحين الذين كانوا يحصدون قصب السكر مقابل الأجور، ويستخدمون الأراضي غير المزروعة لزراعة محاصيلهم الغذائية. كذلك عمل آخرون منهم في مطاحن ومحطات تكرير السكر مقابل أجور. ولكن مع توسع صناعة السكر وتحسين تقنياتها في خمسينات وستينات القرن العشرين نتيجة السياسات الحكومية التي وُضعت لتوسيع عمليات تصدير السكر، تم إخراج العديد من الفلاحين من أراضيهم مما دفعهم للجوء إلى المدن بحثاً عن عمل. نتيجة لذلك، انتشر الفقر ولم تعد العائلات تحصل على ما يكفي من الدخل لتغطية مصاريفها. على سبيل المثال، بلغ الدخل الشهري القانوني الأدنى في شمال شرق البرازيل في 1989، 40 دولار فقط، فيما وصلت مصاريف الغذاء وحدها للعائلة المؤلفة من أربعة أفراد أربعة أضعاف ذلك الرقم.

ومما فاقم من سوء الأمور، أن البرازيل ودول غيرها لم تستطع في أواسط الثمانينات أن تسدد التزاماتها بالدفع إلى البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الغربية التي كانت قد اقترضت منها لتطوير التصنيع، وبالتالي هددت بالتخلف عن دفع الديون الأخرى. ومن أجل إتاحة المجال لهذه الدول بأن لا تتخلف عن الدفع، سمح البنك الدولي لها بمناقشة إعادة جدولة الديون، وصار لزاماً على تلك الدول أن توافق على تغيير سياساتها الاقتصادية، وأن تعمد قبل كل شيء إلى تخفيض النفقات الحكومية على نشاطات مثل التعليم العام والخدمات الاجتماعية والإسكان والصحة، مما نتج عنه اقتطاعات في المستحقات أدت إلى المزيد من المصاعب للشريحة الفقيرة من السكان.

في 1982، عادت نانسي شيبر-هوغر إلى إحدى مدن الأكواخ وتدعى آلتو دو كروزيرو، وتقع في مدينة بوم جيززدي ماتا، حيث كانت قد عملت كمتطوعة في هيئة السلام في 1965. كانت هذه المدينة تتألف من 5000 عامل ريفي ثلثهم يعيش في أكواخ من القش وغالبيتهم الساحقة لا تصلهم الكهرباء، بينما تجمع النساء الماء مرتين في اليوم من حنفية وحيدة تقع في وسط البلدة، ويعمل معظم الرجال والأولاد في حصاد قصب السكر خلال موسم الحصاد، بينما تعمل أقلية منهم إضافة إلى بعض النساء في المسلخ

المحلي. وما عدا ذلك، لم يكن هناك إلا القليل من الوظائف، كذلك عملت العديد من النساء كخادمات في منازل عائلات الطبقة الوسطى والعليا، أو قمن ببيع ما استطعن إنتاجه في الأسواق، في حين كانت العديد منهن، إضافة إلى أطفالهن، يعملن كعاملات غير مسجلات في حقول القصب بأجور أقل من الحد الأدنى للأجور.

كانت اقتصاديات الجوع في مدن الأكواخ بسيطة - إذ لم يكن هناك المال الكافي لشراء الغذاء. وبسبب الوضع الاقتصادي في البرازيل، كتبت شيبر هوغر، في تقريرها، أن أسعار مواد البقالة ارتفعت بين عامي 1987 و1988 إلى ضعف ما كانت عليه في 1982، كذلك أصبحت أمور العيش الأساسية تكلف مرة ونصف أكثر من الحد الأدنى للأجور. كان العديد من سكان هذه الأكواخ لا يستطيع تأمين الحد الأدنى من الأجور، ولا يجد عملاً ما بين أشهر فبراير/ شباط وسبتمبر/ أيلول، حيث لا يوجد موسم لحصاد قصب السكر. ولم تعد الخضراوات الطازجة، التي كان البعض يزرعها أو يحضرها من عند أقاربه في الريف، متوفرة بسبب اضطرار العديد إلى هجر أراضيهم نتيجة الاستيلاء عليها من قِبَل مزارعي قصب السكر. في ستينات القرن العشرين، كان الفول المطبوخ مع شرائح من الكوسا المحشية والقرع والبصل هو الطعام الرئيسي، أما الآن فقد تم الاكتفاء بطبخ الفول مع قليل من الملح والنكهة. كذلك كان لحم العجل المجفف متوفراً في السابق، ولكنه اليوم أصبح غالي الثمن بحيث تم استبداله بالسمك المملح القادم من نهر ملوث يمر عبر البلدة. حتى الفاصوليا المجففة أصبحت محرمة بسبب غلاء ثمنها، واستبدلت بالذرة المجففة.

ومع ندرة الوظائف، وعدم كفاية الأجور، وعدم توفر الأرض لإنتاج الغذاء، وغياب المساعدة الحكومية أو عدم كفايتها، اندفع سكان الأكواخ للحصول على الطعام بأي طريقة يقدرون عليها. وفي الحقيقة، كان الجوع البطيء على حد قول شيبر-هوغر هو القوة الدافعة الأساسية للحياة الاجتماعية في مدن الأكواخ. فالناس يأكلون كل يوم، ولكن الوجبة قليلة بحيث لا تكفي لسد جوعهم. وتتسول النساء، بينما الأطفال ينتظرون الطعام، ويتعطل نموهم بسبب الجوع وسوء التغذية. أما الأطفال ما بين عمر سنة إلى سنتين فلا يمكن أن يجلسوا دون مساعدة، ولا يمكنهم أن يتكلموا، أو حتى أنهم لا

يتكلمون، وتبرز عظام صدورهم تحت الجلد المشدود، بينما تتدلى ثنيات اللحم من أذرعهم وأرجلهم وأردافهم، وتغور عيونهم وهي تحدق في الفراغ. وتقول شيبر-هوغز في هذا الصدد (1992:ص146) أن مصيبة العامل وعائلته هي أنهم عالقون في جوع بطيء وسط معسكر اعتقال حقيقي يضم ثلاثين مليون شخص.

ولعل أكثر النتائج مأساوية بالنسبة للجوع هي وفيات الأطفال. فالتقديرات تشير إلى وجود مليون طفل في عمر «أقل من خمس سنوات» يموتون سنوياً في البرازيل. ويبلغ معدل وفيات الأطفال في منطقة شمال شرق البرازيل، التي تصل نسبة وفيات الأطفال فيها إلى 25٪ من وفيات الأطفال في البرازيل، 116 طفل لكل ألف مولود، وهو معدل يعتبر الأعلى في لعالم، كما أنه لا يبلغ عن جميع الوفيات، إذ تقدر شيبر-هوغر أن ثلثي الأطفال الذين يموتون في شمال شرق البرازيل لا يتم تشخيص وفياتهم طبياً.

وقد وجدت شيبر-هوغر صعوبة في الحصول على معلومات إحصائية معتمدة حول وفيات الأطفال في مدن الأكواخ. ولكنها في النهاية حصلت على إحصائيات لسنين مختارة من سبعينات القرن العشرين. وقد أشارت جميع هذه الإحصائيات إلى معدل وفيات أطفال يبلغ 36 إلى 41٪. ووجدت شيبر هوغر، بناءً على المعلومات التي جمعتها من مراجعة السجلات العامة، المعدلات التالية لوفيات الأطفال في مدينة بوم جيزز داماتا: 49.3٪ في 1965، 40.9٪ في 1977، 17.4٪ في 1985، 21.1٪ في 1987.

رغم أن معدل وفيات الأطفال في شمال شرق البرازيل قد تراجع بشكل عام، إلا أن هذا التراجع وفق ما تقوله شيبر-هوغر (1992:ص280) يعتبر مضللاً. فبدلاً من التراجع في معدل وفيات الأطفال، أصبح هناك تحديث لهذه الوفيات يتميز بشمول هذه الوفيات لأفقر العائلات، وبتغيير في المسببات الرئيسية المذكورة لوفيات الأطفال من الأمراض القاتلة القديمة التي تمت السيطرة عليها عبر التطعيم، إلى الأمراض القاتلة الجديدة المتمثلة خاصة بسوء التغذية لدى الأطفال وبالجفاف الذي تسببه الإسهالات.

وتذكر تقارير الأنباء والدراسات الحكومية حول الفقر في البرازيل مشكلة وفيات الأطفال، ولكنها تنسبها بشكل عام إلى سوء التغذية والمرض. إلا أن الدراسة التي أجرتها شيبر-هوغر كشفت جود مشكلة أكثر أساسية. فالناس، وخاصة الأطفال والرضع، لا

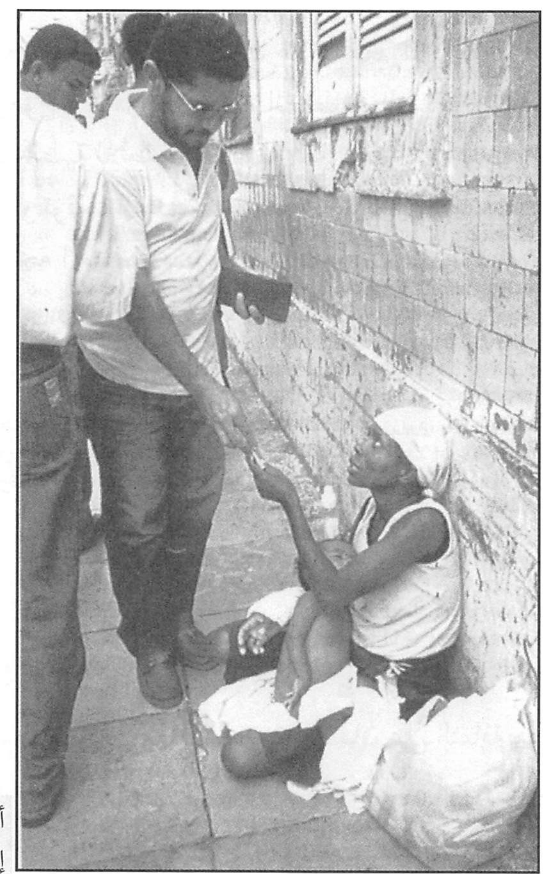
يعانون من سوء التغذية فقط، وهو مصطلح يتضمن وجبات غذائية فقيرة، ولكنهم في حقيقة الأمر يجوعون حتى الموت، وهو أمر نادراً ما تذكره السلطات الطبية. وعندما قامت شيبر-هوغر بتفحص السجلات الطبية للأطفال والرُّضع الذين ماتوا، وجدت أن سبب الموت في 34.8٪ من الحالات هو توقف القلب عن الخفقان وتوقف التنفس، كما سجلت نسبة 22.2٪ من الوفيات نتيجة الجفاف. فقط 3.4٪ من الحالات نسبت إلى سوء التغذية، و1.7٪ فقط إلى الإسهال. ويتساءل المرء هنا، على حد قول شيبر هوغر (1992: ص303) أنه:

> في خضم بحر الزبد والملح الذي يجرف الأطفال والرُّضع في بلدة التودو كروزيرو، ما هو هذا التحفظ المهني الذي فشل في رؤية ما تعرفه كل أم في التو دوكروزيرو دون أن يقال لها عنه. وعلى حد قول إحدى النساء وقد دخلت في صلب القضية: أنهم يموتون لأن أجسادهم تتحول إلى ماء.

إحدى الطرق المستخدمة لتغطية الأدلة على الجوع هي في تحويل الجوع إلى مشكلة طبية. وهذا ما اكتشفته شيبر-هوغز تماماً في البرازيل. فالناس هناك يفسرون أعراض الجوع، حتى بين الأطفال، على أنها ظروف تتطلب المعالجة الطبية وليس التغذية.

أحد الأشياء التي ينادي بها علم الإنسان في تعليمه لقدرة الإنسان على الثقافة هو أن الناس يضعون خبراتهم في أنظمة ذات معنى تسمح لهم بفهم هذه الخبرات وأخذ العبر منها. ولا تشذ الأمراض عن هذه القاعدة، فالناس باختلافهم يعرِّفون المرض بشكل مختلف في مواجهة ما لا يعتبر مرضاً، كذلك فإن الناس سيعرِّفون ما يعتبر مشكلة طبية مثل إسهال الأطفال، في مواجهة ما يعتبر مشكلة اجتماعية مثل الجوع. وفي شمال شرق البرازيل تم إعادة تعريف الجوع، وهو مشكلة اجتماعية، على أنه مشكلة طبية. أما كيف ولماذا حصل هذا، فالجواب يكشف الكثير عن كيفية قيام الإنسان بإنشاء عالم الخبرات الخاص به، وكيف يقيم الناس أنظمة ذات معنى يعزز بشكل أفضل اهتماماتهم السياسية أو الاجتماعية.

إحدى الأعراض التقليدية الرئيسية للأمراض في البرازيل، وفي معظم أنحاء أميركا اللاتينية على وجه التأكيد هي أعراض العصبية، وهي أعراض من المفترض أن تشكل مرضاً مدّمراً يترك ضحيته ضعيفاً، مهزوزاً، مشوش الذهن ومتعباً، محبطاً ومربكاً. عندما يعاني الناس من هذه الأعراض يقولون أنهم مرضى بالعصبية (nervos)، ويعتقد الناس أن



أم مشردة وطفلها يحاولان العيش على طرقات إحدى مدن البرازيل.

هذا المرض هو نتيجة ضعف الجسد من الداخل وعصبيته. وعندما كان الناس سابقاً يعتقدون أنهم يعانون من نوبة نتيجة هذا المرض، كانوا يلجئون إلى الطب الشعبي أو الأعشاب التقليدية إضافة إلى الخبرة العملية لكبار السن من نساء العائلة. أما اليوم فهم يلجئون إلى المساعدة الطبية من قِبَل إحدى العيادات المحلية، وهم يعتقدون اليوم أن مرض العصبية وهو من فئة الأمراض التقليدية يُعالَج بالطب الحديث.

ولكن، كان هناك تغييراً خادعاً آخر في كيفية تعريف الناس لحالتهم الجسدية. فقد أصبح يقال عن الأعراض المرتبطة بالجوع بأنها أعراض مرض العصبية، وكأن الجوع والعصبية أصبحا مترادفين. ولكن الحال لم يكن هكذا دائماً. فالجوع شكل مظهراً من مظاهر الحياة

في شمال شرق البرازيل، وغالباً ما شكى الناس من الجوع ومن النهاية التي يؤول إليها، أي الجنون الذي يشير إلى نهاية الحياة نتيجة الجوع وهو أمر يندر ذكره اليوم، فإذا شعر الشخص بالضعف أو الإرهاق أو الدوار فهو لا يشكو من الجوع ولا يسعى إلى الحصول على الغذاء، بل يشكو بدلاً من ذلك من العصبية ويسعى إلى الحصول على دواء للشفاء. بكلمة أخرى، فإن الناس الذين قد يشكون من الجوع، والذين كانوا يقولون قبل عشرين سنة أنهم يعانون من الجوع، أصبحوا اليوم يعرِّفون أنفسهم على أنهم يعانون من العصبية، وهي مرض منفصل عن الجوع ويحدث ببساطة نتيجة ضعف داخلي على حد زعمهم. كذلك إذا كان الضعف والإرهاق والدوار وغيرها من الأعراض التي قد ترتبط بالجوع البطيء تحدث ببساطة فلا لوم على أحد، وهكذا يتم تجاهل الأسباب الاجتماعية للمشكلة.

وقد ذكرت نانسي شيبر-هوغز (1992:ص174) أن الجسد الجائع يمثل انتقاداً قوياً للدولة التي يتواجد فيها، ولكن الجسد المريض لا يحمل أية مضامين ولا يلقى بسببه اللوم أو الذنب أو المسؤولية على أحد. فالأمراض تحدث بكل بساطة ولا يوجد رابط بين مرض الإنسان والنظام الاجتماعي. لكن وجود سكان يعانون من الجوع يمثل تهديداً للدولة، ويتطلب حلولاً اقتصادية واجتماعية تتمثل في برامج اجتماعية ووظائف وإعادة توزيع أراضي. أما العصبية، وهي مرض يعتبر شخصياً ونفسياً ويتطلب فقط تدخلاً طبياً دون أن يلام به أحد سوى الشخص الذي يعاني منه. كما أنه يتطلب من الدولة القليل من التحرك عدا توفير وصفات المهدئات والفيتامينات أو الأقراص المنومة. وهكذا بدلاً من الاستخدام المسؤول لقوة الدولة في إزالة الجوع يساء استخدام المعلومات الطبية لإنكار وجود أي مشكلة اجتماعية على الإطلاق.

وتروي شيبر-هوغز (1992:ص207) قصة أم شابة غير متزوجة، أحضرت رضيعها البالغ من العمر تسعة أشهر إلى العيادة، وهي تقول بأن الطفل يعاني من عصبية الأطفال، وتشكو من أن هذا الطفل الصغير الكسول الضعيف عصبي ومربك وأنه يزعج نوم أفراد لعائلة وخاصة جدّته التي كانت العماد الرئيسي للعائلة، وأضافت الأم قائلة أن شاي الأعشاب لم ينجح وأن الجدّة هددت بإلقائهم خارج البيت إذا لم ينم هذا الطفل.

وقد رفض الطبيب إعطائها أقراصاً منومة للطفل، وكتب لها وصفة بإعطائه فيتامينات، وهنا فشل الطبيب في إدراك السبب الحقيقي وراء استياء الأم، كما فشل في معرفة حالة سوء التغذية التي يعاني منها الطفل، أما الفيتامينات فلم تنفع في الحقيقة إلا بإعادة وصف حالة الطفل وتحويلها من الجوع إلى مرض أو إلى نقص في التغذية.

في مناسبات أخرى، كان الأطفال يحضرون إلى الأطباء وهم يعانون من إسهالات شديدة، وهي أعراض تقليدية للجوع. وهنا كانت المعالجة البسيطة للجفاف وإعطاء بعض الوسائل الخاصة للأطفال تشفي من الإسهال لوقت محدد، ولكن الأطفال كانوا يعودون إلى البيئة نفسها أي نقص الغذاء، وتعود الإسهالات ويؤتى بهم إلى العيادة مرات ومرات إلى أن يموتون جوعاً، ربما بعد عشر مرات من إحضارهم إلى العيادة.

والسؤال الذي تطرحه شيبر-هوغز هو: كيف يرى الناس أنفسهم على أنهم عصبيون أولاً وجوعى ثانياً؟ كيف يرون أنفسهم ضعفاء بدلاً من مستغلِّين؟ كيف يمكن أن يعاد تعريف الاستغلال وإرهاق العمل على أنه مرض يعالج بدواء أو بفيتامين (أ) أو بحقنة سكر؟ لماذا يأكل الناس، الذين يعانون من الجوع المزمن، الأدوية ويمضون بلا غذاء.

إحدى الإجابات تتعلق بسبب كون الأشخاص الجوعى يعانون من الصداع والرجفة والضعف والعصبية وغيرها من الأعراض العصبية للجوع، وهم يلجئون إلى الأطباء والمعالجين والزعماء السياسيين والصيادلة لشفائهم، كما يبحثون عن أدوية قوية الفعالية، لذلك تجدهم يصطفون أمام العيادات ومحلات بيع الأدوية من أجل الحصول عليها. ولا يمكن للإنسان، على حد قول شيبر-هوغر، أن يبخِّس من جاذبية الأدوية بالنسبة لأشخاص لا يمكنهم قراء التحذيرات المكتوبة على علب الدواء بسبب اعتيادهم الطويل على «الأدوية السحرية».

وتضيف شيبر-هوغز أيضاً أن الصحة هي شعار سياسي عرضة للتلاعب، فالشعارات التي ترفع مثل «الصحة للجميع مع حلول 2000» أو «صحة المجتمع» تصل إلى المجتمعات الفقيرة المستغلة لتستخدم كغطاء للعنف والإهمال. فهنا يمكن أن يتم جني

النفوذ والهيمنة عبر تعريف المجتمع بالمريض أو العصبي وأنه مجتمع يحتاج إلى قوة السياسيين والأطباء.

إن تحويل الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال إلى مسألتين طبيتين تعالجان داخل العيادات والصيدليات وغرف السياسة في مدينة بوم جيزز داماتا، يمثل أداء رهيباً للعلاقات السياسية والمؤسسية المحرّفة. فقد وصل أهالي المدينة تدريجياً إلى الاعتقاد بأنهم في حاجة يائسة إلى ما يقدم إليهم على الفور، وينسوا ما هم في أكثر الحاجة إليه والذي تم حرمانهم منه ببراعة (شيبر-هوغز 1992:ص ص169-170).

لم يكن التآمر من قِبَل العاملين في الشؤون الطبية أمراً ضرورياً من أجل التأثير على هذا التحول، فالأطباء وموظفو العيادة أنفسه يتقبلون التأثير السحري للأدوية، أو أنهم ضعيفون لدرجة أصبحوا يها يقدمون الوصفات الطبية على أنها الحل الوحيد الذي لديهم لأمراض تم استدعائهم لعلاجها دون أن يكونوا مهيئين لذلك. كما قال أحد الأطباء (شيبر-هوغز 1992:ص204):

يأتون إلينا بأوجاع في الرأس وفقدان للشهية وإرهاق يعصرهم الألم في كل أنحاء أجسادهم. إنه أمر غير معقول! كيف يمكنني أن أعالج هذا؟ أنا جراح ولست بساحر. يقولون أنهم يشعرون بالضعف وأنهم عصبيو المزاج وأن رؤوسهم تسخن وقلوبهم تخفق بسرعة داخل صدروهم وأرجلهم ترتجف. إنها سلسلة من الشكاوي من الرأس حتى القدمين. نعم إن معدهم مليئة بالدود والطفيليات والأميبا ولكن هذه الأشياء لا تفسر كل شيء. كيف باستطاعتي أن أشخّص ما يحدث؟

حلول للفقر والجوع

ما هي الحلول المتوفرة للمشاكل التي يسببها الجوع والفقر في العالم؟ هل من الأفضل أن نركز على التنمية الاقتصادية، أو ما يسميه البعض أنظمة الأمان الوسيطة للنمو، مفترضين أن آليات السوق ستعمل على تحسين حياة الناس؟ أم هل أن أفضل طريقة لمعالجة المجاعات والجوع المستوطن هي في إيجاد أنظمة دعم حكومية على شكل برامج غذاء وتغذية ممولة من قِبَل الدولة؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة ليست بالأمر السهل. فالبعض يجادل، على سبيل المثال، أن البرامج التي تديرها الحكومة تأخذ الأموال الضرورية للتنمية الاقتصادية وتحوّلها نحو برامج قد تسهم على المدى القصير في تخفيف وطأة الفقر والجوع، ولكنها على المدى الطويل تفاقم من المشكلة عبر قطع الطريق على نمو المشاريع الخاصة. وهذا الموقف عادة ما تتبناه المؤسسات المتعددة

الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تُصر على وضع قيود أو فرض اقتطاعات على نفقات الدولة كشروط لإقراضها، أو تعديل البرامج البنيوية من أجل مساعدة الدول المدينة. ويرد آخرون بأن برامج محاربة الفقر التي تديرها الدولة تُمثّل استثماراً ضرورياً في الموارد البشرية من أجل التنمية الاقتصادية لأن المواطن الجائع الذي يعاني من سوء التغذية يعتبر معرضاً للأمراض وأقل إنتاجية. إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب منا أولاً فحص الدور الذي تلعبه التنمية الاقتصادية في التخفيف من الفقر والجوع، ومن ثم فحص دور المساعدات الأجنبية، وأخيراً فحص إمكانية تطبيق ما يسمى ببرامج القروض الصغيرة.

التنمية الاقتصادية

تعود فكرة التنمية الاقتصادية بشكل عام إلى المقال الافتتاحي الذي ألقاه الرئيس هاري. س. ترومان قبل جلسة الكونغرس في 1949، والذي أشار فيه إلى الظروف التي تعيشها الأمم الفقيرة التي وصفها بأنها مناطق متخلفة. عند هذه المنطقة تم حشد المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل العمل على تحقيق أهداف تنموية، ضمن توصية عامة بإجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة وإعادة تنظيم المجتمعات التي تعتبر غير متطورة. على سبيل المثال، أوصى تقرير البنك الدولي الصادر في 1949 من كولومبيا والشبيه بمئات التقارير التي تلت في السنين اللاحقة بأن:

> الجهود المتقطعة والتدريجية تترك انطباعاً هزيلاً على الصورة العامة. فقط من خلال هجمة عامة تخترق كامل الاقتصاد وتشمل التعليم والصحة والإسكان والغذاء والإنتاجية يمكن كسر الحلقة المفرغة للفقر والجهل والمرض وتدني الإنتاجية (IBRD 1950:ص15).

ويشير أنصار التنمية الاقتصادية إلى النجاحات التي تحققت في رفع معدلات العمر المتوقع على المستوى العالمي، وفي تخفيض معدلات وفيات الأطفال وزيادة معدلات التعليم. وقد أشاروا في هذا الصدد إلى التطور الناجح للاقتصادات الوطنية في كوريا الجنوبية وماليزيا والبرازيل وغيرها.

إلا أن المنتقدين يرسمون صورة مختلفة، إذ يجادلون بأن الهدف الذي سعت إليه التنمية الاقتصادية من أجل رفع مستويات المعيشة للناس الذين يعيشون في المناطق

الريفية قد فشل فشلاً ذريعاً بعد خمسين عام من انطلاقه. ويقولون أن نسبة مئوية أعلى من سكان العالم هم أكثر جوعاً اليوم مما كانوا عليه في 1950. وتَخْلُصُ الدراسات التي قامت بها مؤسسات تعمل على الجبهة الأمامية للتنمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بأن أهداف التنمية لم يتم تحقيقها. ورغم تراجع معدلات الفقر إلى حد ما في شرق آسيا (من 26.6٪ في 1987 إلى 15.32٪ في 1999)، وفي الشرق الأوسط (من 4.3٪ إلى 1.95٪) إلا أنه بقي على ما عليه في مناطق أخرى أو ارتفع. فقد بقي معدل الفقر في أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي على معدل 15.57٪، وفي جنوب آسيا 39.99٪، وفي جنوب الصحراء الإفريقية 46.30٪ (شن ورافاليون 2000). وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في أوروبا الشرقية من 0.24٪ (1.07 مليون) في 1987 إلى 5.14٪ (24 مليون) في 1999. كذلك ارتفع العدد المطلق للفقراء في الدول الفقيرة في نفس الفترة من 1.1 بليون إلى 1.2 بليون، وإذا أضفنا إلى هؤلاء عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين يومياً فإن الرقم يرتفع إلى 2.8 بليون.[1]

كذلك أدّت المشاريع التي كان من المفروض أن تعزز التنمية إلى تخفيض مستوى نوعية حياة الناس، فقد تم انتزاع مئات الملايين من البشر من مجتمعاتهم ومنازلهم أو طردهم خارج أراضيهم من قِبَل مشاريع البنك الدولي الهيدروكهربائية الزراعية الضخمة، وبدلاً من رفع مستوى معيشة البلدان الفقيرة تزايدت التفاوتات في الثروة بين الدول الغنية والفقيرة خلال الأربعين سنة الماضية. وكما تخلص إحدى الدراسات:

> لا توجد منطقة في العالم يستطيع البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، أن يشير إلى تحقيق نجاح فيها عبر السياسات التي قامت هاتان المؤسستان بتشجيعها، أو في العديد من الحالات بفرضها على الدول المدينة (ويسبروت وآخرون 2000:ص3).

(1) هذه الأرقام «دولار في اليوم» أو دولارين التي تستخدم من قِبَل البنك الدولي والأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية لقياس الفقر قد تكون مضللة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا يقاس الفقر بقيمة اعتباطية للدولار ولكن بتكاليف الأساسيات مثل الطعام والملبس والمأوى والتعليم. في 1996، ارتفعت هذه التكاليف في الولايات المتحدة إلى 11 دولار للشخص الواحد في اليوم. وقد ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول مستويات الفقر، وجود معدل فقر في المكسيك أقل منه في الولايات المتحدة، ووجود معدل فقر في جامايكا أقل منه في كندا (انظر e.g chossudovskynd).

إذن يبقى السؤال هو: لماذا فشلت مبادرة التنمية الاقتصادية فشلاً ذريعاً حتى هذه اللحظة؟

هناك ثلاث نواحي لبرنامج التنمية الاقتصادية، يتوجب علينا أن ندرسها: الأولى، هي النزعة إلى تعريف أهداف التنمية، ومستوى المعيشة المقبول ضمن مصطلحات محدودة بالدخل والناتج القومي الإجمالي. فقد أصبح الدخل ومستوى الإنتاج هما المقياس لقيمة أي مجتمع.

والثانية، هي أن التنمية الاقتصادية تتضمن الفكرة التي تزعم بأن ثقافة وطريقة حياة الدول الغنية يلقيان قبولاً عالمياً ويتوجب تصديرهما إلى سائر شعوب العالم أو فرضهما عند الضرورة. وكما يذكر وولفغانغ ساخس (1999: ص5) «فإن التنمية لا تعني أقل من إسقاط النموذج الأميركي للمجتمعات على سائر شعوب العالم».

والثالثة، هي أن فكرة التنمية أدت إلى تعزيز قوة ونفوذ الدول الغنية على الدول الناشئة الفقيرة. فإذا كانت التنمية هي الهدف، يصبح لزاماً على الدول غير المتقدمة أو المتخلفة أن تلجئ إلى خبرات الدول الغنية من أجل الحصول على المساعدات المادية والتقنية والسياسية. كذلك، فإن قادة الدول الفقيرة، وعبر تبنيهم للتنمية كهدف، يحصلون على مساعدات عسكرية ودعم عسكري يتيحان المجال للعديد منهم كي يفرضوا نفوذهم الدكتاتوري على باقي السكان.

وفي كتابه الشهير «رؤية الأمرة من نظرة الدولة: كيف فشلت الخطط البشرية لتحسين الظروف البشرية»، يتفحص جيمس. سي. سكوت سلسلة من المشاريع التنموية الفاشلة، ومن بينها، كما يقول سكوت، تصميم وبناء مدن مثل برازيليا، والسياسة الاشتراكية الزراعية السوفياتية، والثورة الروسية بحد ذاتها، وإجبار الناس على العيش في القرى في تنزانيا، وهي جميعها مشاريع تميزت على حد قوله بالملامح الأساسية نفسها التي ورد ذكرها سابقاً في برامج التنمية الاقتصادية.

أولاً، جميع هذه المشاريع تورطت في شكل من أشكال الاختزال الاقتصادي، أي أنها عمدت إلى اختزال الحقيقة الاجتماعية لتحيلها إلى عناصر اقتصادية فقط، متجاهلة المؤسسات والسلوكيات الأساسية للحفاظ على المجتمعات والبيئات. إن مثل هذه الطريقة في

الاختزال تعتبر جذابة بالنسبة للدول القومية لأنها تجعل السكان والبيئات أكثر وضوحاً أو انكشافاً، بحيث يسهل بالتالي السيطرة عليهم أو التلاعب بهم. ولعل الدليل الأكثر رمزية لفهم هذه النزعة الاختزالية يكمن بالنسبة لسكوت في الغابة التي تدار علمياً.

فالتحريج العلمي أو النظرة العلمية إلى الغابات انبثقت في مقاطعتي بروسيا وساكسونيا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر. وكانت تنظر إلى الغابة على أنها مجرد مصدر للدخل من الخشب الذي يمكن قطعه سنوياً. وقد افتقرت هذه النظرة في حساباتها إلى الأخذ بالاعتبار أوراق الأشجار التي يمكن أن تشكل علفاً للحيوانات، أو الصيد الذي يمكن أن توفره الغابة للمزارعين، أو التفاعلات الاجتماعية التي يمكن للغابة أن تشكل خلفية لها. وبالتالي تم إنشاء أول غابة تطابق هذه النظرة العلمية من أشجار منتجة للخشب، وقد استثني منها أي شيء ممكن أن يتدخل في تجارة الخشب وإنتاجه. وهكذا تم قطع الشجيرات التي تنمو تحت الأشجار الكبيرة، وتمت إبادة الحيوانات والحشرات، وهكذا جاءت النتيجة في البداية مؤثرة مع ظهور أول جيل من الأشجار، ولكن المسؤولين سرعان ما اكتشفوا أن الغابة الجديدة كانت تعيش على التربة الغنية التي خلفتها النباتات الطبيعية السابقة التي كانت تشكل الغابة الطبيعية، ومع ظهور الجيلين الثاني والثالث من الأشجار بدأ إنتاج الخشب يتراجع بشكل ملموس وفقدت التربة قدرتها على الإنتاج، وفي النهاية انهارت الغابة نفسها بعد فقدانها جميع العناصر التي كان يُنظر إليها بأنها بلا قيمة.

يقول سكوت: إن لغة الرأسمالية تخون وباستمرار نزعتها لاختزال العالم إلى أدوات اقتصادية منتجة فقط. فالطبيعة، على سبيل المثال، تصبح مصادر طبيعية، تحددها فقط الأشياء التي يمكن أن تحول إلى سلع. والنباتات ذات القيمة تصبح محاصيل، أما النباتات التي تتنافس مع المحاصيل فتسمى أعشاب ضارة. والحشرات التي تلتهم النباتات تصبح آفات. أما الأشجار ذات القيمة فتسمى أشجار منتجة للخشب، أما الأشجار التي تتنافس معها فتسمى شجيرات أو أشجار لا تصلح لشيء. كذلك تسمى الحيوانات ذات القيمة بحيوانات الصيد أو المواشي، بينما تسمى منافستها الحيوانات المفترسة أو الوضيعة (سكوت 1998:ص13). وتركز لغة التنمية الاقتصادية على الناتج القومي الإجمالي،

والدخل، ومعدلات الوظيفة، وكمية الكهرباء المنتجة بالكيلو واط، وطول الطرق بالأميال، واتحادات العُمّال، والمساحات الزراعية المنتجة وهكذا... بينما تفتقر هذه اللغة إلى الأشياء التي يصعب قياسها أو التي لا تعتبر اقتصادية مثل نوعية العلاقات الاجتماعية، والنواحي الجمالية في البيئة والطبيعة...

أما العنصر الثاني في المشاريع الفاشلة، على حد قول سكوت، فهو ما يشار إليه باسم الإيديولوجية العصرية المتقدمة، وهي إيديولوجية تتميز بكونها نسخة سامية من الثقة الذاتية بقدرة التقدم العلمي والتقني على تلبية حاجات الإنسان، والسيطرة على البيئة، وتصميم النظام الاجتماعي الملائم لتحقيق هذه الغايات. وقد انبثقت هذه الإيديولوجية كناتج جانبي للتقدم غير المسبوق الذي شهدته الدول الغنية والذي نُسب إلى العلم والتكنولوجيا. ولا ترتبط الإيديولوجية العصرية العليا بأي إيديولوجية سياسية، بل يمكن أن نجدها بشكل متساوٍ عند اليمين وعند اليسار، ولكنها بشكل عام تنطوي على استخدام نفوذ الدولة لإحداث تغييرات ضخمة ولكنها غير عملية في حياة الناس، رغم الدعاية التي ترافقها.

وتعتبر فكرة التنمية الاقتصادية منتجاً من منتجات الإيديولوجية العصرية العليا، وتمثل قبولاً ضعيف التمييز بفكرة التقدم العلمي والتقني، وإيماناً مفرطاً في حنكة المبادئ الاقتصادية والعلمية والتقنية للدول الغنية. كما تعتبر الثورة الخضراء ومحاولات تطبيق تقنية هندسة الجينات التي تمت مناقشتها سابقاً منتجان من منتجات الإيديولوجية العصرية العليا.

ويبدو سكوت حذراً في عدم رفضه الكلِّي لتطبيق الإيديولوجية العصرية العليا، فهي عملت في بعض الحالات على إحداث تحسينات ملموسة في حياة الناس، وهكذا فإن العقلية الاختزالية الاقتصادية والإيديولوجية العصرية العليا ليستا بحد ذاتهما مسؤولتان بشكل كافٍ عن فشل المشروع، بل إن هناك عنصراً ثالثاً أدى إلى فشل المشروع وهذا العنصر هو الدولة الدكتاتورية فعندما تلتقي الإيديولوجية العصرية العليا مع نزعة الدولة القومية نحو اختزال العالم في وحدات مكشوفة يمكن التلاعب بها، مع دولة دكتاتورية متسلطة راغبة في وضع كامل ثقلها من القدرة على القهر والإكراه، يتم دفع هذه

التصميات العصرية العليا إلى أن تصبح مسرحاً مهيئاً لكارثة تنموية مع وجود مجتمع مدني غير قادر على مقاومة الألاعيب والمناورات التي تقوم بها هذه الدكتاتورية. وكما يقول سكوت:

> إن انكشاف المجتمع يوفّر القدرة على هندسة الأمور بشكل واسع النطاق، فالإيديولوجية العصرية العليا توفّر الرغبة، في حين توفر الدولة الدكتاتورية العزم على تنفيذ هذه الرغبة ويوفر المجتمع المدني العاجز والمستضعف أرضية اجتماعية مستوية للبناء (1998:ص5).

ولكي يوضح كيف أن أهداف التنمية الاقتصادية والعنصرنة يمكن أن تؤدي إلى الفوضى، يصف سكوت حملة قرية الأوجاما في تنزانيا منذ 1973 وحتى 1976، وقد مثّلت هذه الحملة محاولة هائلة لإسكان معظم سكان ريف تنزانيا وبشكل دائم في قرى، تم تخطيطها جزئياً أو كلياً من قِبَل مسؤولين في الحكومة المركزية (سكوت 1998: ص221).

من الواضح أن تخطيط القرية انبثق عن رغبة الدولة التنزانية في جعل شعبها أكثر انكشافاً وطواعية. في بداية الخطة التنموية، كان هناك عدد يتراوح بين 11-12 مليون ريفي تنزاني يعيشون في تجمعات سكنية مبعثرة، ويعملون في زراعة المحاصيل ورعي الأغنام باستخدام وسائل توارثوها عبر الأجيال. وكما تعمل الغابة الطبيعية على المحافظة على نفسها، كذلك كانت تلك التجمعات السكنية تحافظ على استمراريتها باستخدام المعرفة والمهارسات المحلية التي اكتسبتها عبر السنين. إلا أن وجهة نظر الدولة كانت مختلفة، فقد كانت تنظر إلى هذه المجتمعات على أنها غير منتجة اقتصادية، وغير منظمة وبدائية إلى حدٍّ ما. كان المشروع الذي نجح في تحريك أكثر من 13 مليون إنسان إلى 7684 قرية (سكوت 1984:ص245) يهدف إلى تحويل مواطني تلك القرى إلى منتجي محاصيل للتصدير، وإلى صفوف من البشر الممتدين على طول الطرق المعبدة حيث يمكن تقديم خدمات الدولة بسهولة، وحيث يمكن للدولة أن تراقبهم بسهولة أيضاً. كذلك كان يمكن تتبع نجاح هذا المشروع عبر تعداد السكان الذين انتقلوا والقرى التي تم بناءها... وهكذا.

من الواضح أن المشروع كان مدفوعاً من قِبَل إيديولوجية عصرية عليا مستوردة من الغرب، وتدعي بأن الأنماط الاستيطانية العصرية، والوسائل الزراعية الحديثة، وطرق الاتصالات الجديدة، تتفوق بشكل واضح على المهارسات المهاثلة المستخدمة من قِبَل

السكان الأصليين. وفي الحقيقة أن هذه المقدمات جاءت من مخلفات الحقبة الاستعمارية، حيث كان مصممو المشاريع وأنصارهم يعتبرون المزارعين والرعيان الأفارقة متخلفين وغير علميين وكسالى، وأنهم لن يستطيعوا الإسهام في بناء تنزانيا العصرية إلا إذا تم الإشراف عليهم أو إجبارهم من قِبَل أخصائيين في الزراعة العلمية.

وأخيراً، مثلها مثل معظم الخطط التنموية، كان لا بد من وجود سلطة دكتاتورية تتولى فرض البرنامج وقمع أية معارضة له. منذ البداية كانت الشكوك تساور التنزانيين حول مشروع التوطين في القرى. ففي حين كان السكان يعرفون المناطق التي يعيشون بها حق المعرفة، تم اختيار المناطق الجديدة دون أي اعتبار للمصادر المائية ومصادر الطاقة مما جعل الناس يخشون أن تتسبب هذه القرى في ازدحام سكاني وحشر لحيواناتهم. ولكي تواجه المعارضة، حركَّت الدولة آلياتها لإخضاع السكان بالإكراه، فقد كان الأمر على حد قناعة المسؤولين من أجل صالح الناس أنفسهم. وكما قال الرئيس جوليوس نيريري: «لا يمكننا أن نتحمل رؤية الناس يعيشون حياة أقرب إلى الموت» (سكوت 1998:ص230). كان كل هذا يتم توافقاً مع تقارير البنك الدولي التي يقول إحداها وقد صدر في 1964:

إن كيفية التغلب على المعارضة المدمرة من قِبَل الشعب للتجديد، وتوليد الإصلاح الزراعي الجذري الذي يتوجب القيام به إذا ما أريد للبلاد بأن تحيا، هما من أكثر المشاكل السياسية الصعبة التي يتعين على زعماء تنزانيا أن يواجهوها (سكوت 1998:ص241).

وفي مواجهة هذا الوضع، كان لا بد من أن يحدث العنف. وقد أعطيت الشرطة والميليشيا السلطة لتحريك الناس، في البداية عبر تهديدهم بأنهم لن يكونوا مؤهلين لنيل مستحقات الإغاثة ضد المجاعة إذا لم ينتقلوا، ولاحقاً عبر إجبارهم على هدم منازلهم وتحميل محتوياتها وممتلكاتهم في الشاحنات. في بعض الحالات تم إحراق المنازل أو دوسها بالشاحنات. وعندما أدرك الناس أن المقاومة عقيمة، قاموا بإنقاذ ما يمكنهم حمله وهربوا إلى القرى الجديدة عندما لاحت لهم أول فرصة.

وكما كان متوقعاً، فقد كانت نتائج هذا المشروع كارثية. كانت هناك حاجة لاستيراد كميات هائلة من الأغذية بين عامي 1973 و1975 نتيجة التدهور الفوري للإنتاج الزراعي. وكانت تكلفة هذه الأغذية تكفي لشراء بقرة واحدة لكل عائلة تنزانية. كذلك

تم بناء 60٪ من هذه القرى على أراضٍ نصف قاحلة، وكان على المزارعين أن يسيروا مسافة طويلة للوصول إلى مزارعهم. كذلك تم تحريك المزارعين من أراضٍ خصبة إلى أراضٍ فقيرة أو أراضٍ لا تلائم تربتها زراعة المحاصيل التي كانت الحكومة تطلبها للتصدير.

كما كانت القرى مقامة على مسافة بعيدة من بعض المحاصيل مما ترك تلك المحاصيل عرضة للسرقة والآفات، وأدى ازدحام الناس والحيوانات في مكان واحد إلى انتشار الكوليرا وأمراض الحيوانات، كما أدى رعي الماشية في مناطق مزدحمة إلى تدمير المراعي والأرزاق (سكوت 1998:ص247). وبدلاً من تحقيق الشرعية، عملت حملة القرى إلى إيجاد فلاحة مغتربة وغير متعاونة، واضطرت تنزانيا إلى دفع ثمناً مالياً وسياسياً باهظاً نتيجة لها.

بالطبع، الخطة لم تكن بأكملها تنزانية النشأة. فقد كانت تشبه مئات الخطط الاستعمارية التي بنيت على وعود مفترضة للعلم الحديث والتقنية الحديثة، إضافة إلى الدعم الذي تلقته هذه المشاريع من البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وغيرها من مؤسسات التنمية. ولم تكن الكارثة التي نتجت مفاجئة، إذا ما استعدنا الأحداث الماضية رغم قناعة الجميع بأنها ستعمل على إدخال تحسينات جمّة على حياة الناس. إلا أن الأمر الأكثر إرباكاً هو أن الحكومة التنزانية ما زالت، وبدفع من البنك الدولي والحكومة الأميركية، مستمرة في إعادة توطين السكان الأصليين رغم العواقب السلبية التي نتجت عن هذه العملية.

بناءً على هذا الدرس الذي تعلمناه من المشاريع الفاشلة، يخلص سكوت (1998:ص348) إلى القول بأن الغلطة الرئيسية التي ارتكبها مخططو المشروع هي أنهم ظنوا بأنهم أذكى مما هم عليه في الحقيقة، وأنهم نظروا إلى الناس، الذين تم تطبيق الخطة عليهم، على أنهم أكثر حمقاً وعجزاً مما هم عليه في الحقيقة. وعبر محاولتها فرض رؤية للعصرنة والتقدم مبنية بمعظمها على معايير اقتصادية، ورؤية للحياة منبثقة ومنقولة عن الغرب، فرضت الإيديولوجيات العصرية العليا معادلة اجتماعية وحضارية غير مستدامة، وجلبت الفقر للناس وأقامت الغابات المدارة علمياً وذات المحصول الواحد، وجرّدت البيئات من العنصر الاجتماعي الذي أتاح للناس في السابق تشكيل وحدات تعاونية والعمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة.

إلا أن هذه العناصر الثلاثة نفسها – الاختزال الاقتصادي، والإيديولوجية العصرية المتعالية، والدولة الدكتاتورية، إضافة إلى مجتمع مدني مقموع، ما زالت بارزة في عدد لا يحصى من الجهود التنموية. والمثال الآخر هو في حالة المساعدة الأميركية الخارجية إلى روسيا.

المساعدة الخارجية والحالة الروسية

وجدت نظريات الإيديولوجية العصرية المتعالية فرصة رائعة لدى سقوط الاتحاد السوفياتي في 1989. فعبر ضخ المساعدات والخبرات من الدول الغنية والمؤسسات المالية الدولية كان على الدولة الشيوعية السابقة أن تحول اقتصادها إلى اقتصاد سوق مبني على النموذج الغربي. ومع حلول نهاية 1992، كانت الدول الصناعية الكبرى، وإلى جانبها المؤسسات المالية الدولية، قد أسهمت بما قيمته 129 بليون دولار على شكل قروض وديون واعتمادات تصدير إلى دول الكتلة الشيوعية السابقة (ويديل 1998 أ:ص18).

كما قدَّم صندوق النقد الدولي 22.6 بليون دولار أخرى على شكل كفالات إلى روسيا في يوليو/ تموز 1998.

كانت خطة تحويل روسيا ودول الكتلة السوفياتية السابقة من اقتصاديات اشتراكية مركزية إلى اقتصاديات سوق، تشبه العديد من خطط التنمية التي طرحت خلال الخمسين سنة السابقة والتي تبنت القيام بهجوم عام يشمل الاقتصاد برّمته (IBRD 1950:ص16). فقد عمل اقتصاديون، مثل جيفري ساخس من معهد هارفارد الدولي للتنمية الدولية على تأييد أسلوب العلاج بالصدمة لشرق أوروبا وروسيا، أي تحقيق نقلة فورية بدلاً من نقلة تدريجية نحو اقتصاد السوق. «لا يمكنك القفز عبر صدع بقفزتين» (IBRD 1950:ص16). هذه كانت إحدى الاستعارات المفضلة لساخس. وكما هو الحال في معظم خطط التنمية الكبرى، فقد كان من المفترض أن تكون شعوب روسيا وأوروبا الشرقية هي المستفيدة، ولكن الحال لم يكن كذلك.

في 1998، صدر تقرير يقول أن واحداً من بين كل خمسة أشخاص في دول أوروبا وآسيا الوسطى الانتقالية يعيش على أقل من 2.15 دولار في اليوم. قبل عقد من الزمن كانت نسبة الذي يعيشون في فقر مدقع أقل من واحد من بين كل خمسة وعشرين شخص. لقد نافس التدهور في إنتاج الاقتصاد الروسي قرينه الذي حصل في ثلاثينات

القرن العشرين خلال فترة الركود العالمية. فقد تفاقمت معدلات البطالة وفقدت العملة الروسية معظم قيمتها وانخفض العمر المتوقع للذكور خمس سنوات ما بين عامي 1989 و1994، وكان السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى حدوث زيادة بنسبة 100٪ في وفيات الذكور في الفئة العمرية 49-59. كذلك ارتفعت نسبة الانتحار بين الشباب إلى 50٪ بين عامي 1989 و1994، وانتشرت الدعارة والمخدرات بشكل سريع إضافة إلى التباينات الاقتصادية في روسيا التي كانت تعتبر الأقل بين دول العالم في 1989، وأصبحت اليوم الأعلى في العالم. حتى أعداد السكان في روسيا أخذت في الانخفاض مع تناقص أعداد المواليد لدى النساء وارتفاع معدلات الوفيات بسبب الأمراض، ومن بينها مرض الإيدز. وإذا ما استمرت الاتجاهات بهذا الشكل فإن عدد سكان روسيا في 2015 سيصل إلى 134 مليون هبوطاً من 150 مليون في 1991 (انظر كلوغمان وبريث ويت 1998).

إذن، لماذا على الرغم من بلايين الدولارات من المساعدات الأجنبية وضخ الخبرات من الغرب، تطورت الظروف إلى هذه الحال؟ لعله لا توجد أجوبة بسيطة. فمن بين العوامل التي أدت إلى انهيار روسيا كانت الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في آسيا في 1997، وانهيار أسعار النفط (وهو من بين أهم صادرات روسيا) خلال تسعينات القرن العشرين، والحروب التي خاضتها روسيا في أفغانستان وفي الشيشان، إضافة إلى الهروب الضخم لرؤوس الأموال إلى الخارج، إذ تقول إحدى التقديرات أن ما يقارب مبلغ 140 بليون دولار، بمعدل 2 بليون شهرياً، قد تسربت من روسيا خلال السنوات الست الأولى التي شهدت إصلاحات السوق، وهو رقم يعادل ما تم إخراجه من البرازيل وفنزويلا والمكسيك والبيرو مجتمعة خلال الاضطرابات الاقتصادية التي حدثت في ثمانينات القرن العشرين. ولكن، كان هناك عامل آخر يتمثل في جهود المساعدات المستخرجة من أموال دافعي الضرائب والتي وجهتها أمريكا إلى أفراد معينين في روسيا من أجل خصخصة الإنتاج، وتسببت بالتالي في إثراء القليل من الأشخاص مقابل إفقار غالبية الشعب الروسي.

وتصف خبيرة علم الإنسان جانين. ر. ويدل قضية المساعدات الأجنبية إلى روسيا، فتقول إنها تشمل ثلاثة لاعبين رئيسيين هم الحكومة الأميركية، معهد هارفارد الدولي

للتنمية الدولية، ومجموعة من رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين الروس الذين تطلق عليهم ويدل اسم «الزمرة». وقد أوردت ويدل القضية في مقال بعنوان «أولاد هارفارد يخدعون روسيا». وهو مقال يقدم رواية تحذيرية حول الأخطار والصعوبات التي تكمن في توزيع المساعدات الأجنبية.

وكما هو الحال في معظم المشاريع التي فشلت، شملت المساعدات المقدمة إلى روسيا نوعاً من الاختزال الاقتصادي. فقد كان العنصر الذي يتوجب تغييره هو ملكية الدولة للإنتاج وسيطرتها عليه، وهما أمران كان يميزان الاشتراكية السوفياتية. لذلك كان على المساعدات أن تستخدم في خصخصة هذه المؤسسات بناءً على الاعتقاد بأن هذا الإصلاح بالذات سيؤدي إلى إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع الروسي.

وقد اتجهت معظم المساعدات التي قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لتشجيع الخصخصة، وكان للخصخصة قيم مضافة في كونها أسهل إحصاءً، إذ بإمكان المسؤولين إحصاء أعداد الشركات والمزارع والخدمات التي تم نقلها إلى القطاع الخاص، أو إحصاء عدد الناس العاملين لدى هذه الشركات والمصالح الخاصة. إلا أن هذا المشهد كان يفتقر إلى البنى الاجتماعية والسياسية والقانونية الضرورية لأي مجتمع يُبنى حول الملكية الخاصة. كذلك افتقر المشهد إلى إدراك المدى الذي يتم فيه دعم تلك المصالح والخدمات الخاصة من قِبَل الدولة في البلدان الغنية (انظر الفصل 4).

أما العامل الثاني في هذه الرواية فهو الإيديولوجية العصرية المتعالية، وقد تم توفير هذه الإيديولوجية عبر الخبراء الاقتصاديين الغربيين، الذين كانوا يقبضون أموالهم من حكومات ومؤسسات الدول الغنية مقابل تقديم النصح لنظرائهم في روسيا ودول الكتلة الشرقية السابقة حول الخطوات السليمة التي يجب اتخاذها من أجل تحويل الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق.

وتمثّل العامل الثالث في قدرة هؤلاء الذين قاموا بوضع خطط الإقراض والديون على تجاوز المؤسسات الديمقراطية والاعتماد في إصلاحاتهم على سلطة الدولة الروسية، وهم بهذه الحالة قلة من المسؤولين الحكوميين الروس الذين استطاعوا نتيجة ارتباطاتهم بالمؤسسات الاقتصادية الغربية أن يلتفوا حول المسؤولين المنتخبين ديمقراطياً.

تبدأ القصة مع قيام الحكومات الغربية بالبحث عن إصلاحيين روس للعمل من أجل تغيير الاقتصاد الروسي. وقد ركزّت هذه الحكومات على مجموعة من الأشخاص من بلدة بطرسبرغ، أطلق عليهم اسم زمرة شوبيس نسبةً إلى زعيمهم أناتولي شوبيس، وقد احتاجت الولايات المتحدة إلى مجموعة غير حكومية تعمل مع هؤلاء الإصلاحيين فاختارت معهد هارفارد الدولي للتنمية الدولية، وهو معهد يعمل أعضاؤه كمستشارين لحكومات أوروبا الشرقية. واستلم المعهد ما قيمته 40.4 مليون دولار من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بين عامي 1992 و1997 بهدف المساعدة على تسهيل الخصخصة، وانتهى به الأمر إلى السيطرة على 300 مليون دولار إضافية من صندوق الوكالة، كان من المفروض أن تستخدم من أجل الخصخصة وإصلاح القوانين وتأسيس مؤسسات مالية على النمط الغربي (ويدل 1999:ص6).

وقد شكّل برنامج الخصخصة الذي قاده شوبيس الطريقة الجديدة لتوزيع الثروة في روسيا، إلى جانب منظور المواطنين للديمقراطية والرأسمالية. وبدأ الجمهور الروسي يرتبط ذهنياً مع مصطلحات مثل «اقتصاد السوق»، «الإصلاح الاقتصادي»، و«الغرب»، وتم بذل جهود حثيثة مرتبطة بهذا الاتجاه نتج عنها انتفاع القلة على حساب الشعب الذين عانى من تدهور مُروِّع في مستوى المعيشة لم يكن يعهده في عهد الاشتراكية (ويدل 1998أ:ص ص132-133).

إضافة إلى ذلك، فقد فعَّلت زمرة شوبيس الأموال التي تلقتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومعهد هارفارد للتنمية الدولية وغيرهما من المانحين الدوليين. وكانت إحدى المؤسسات التي أنشأتها الزمرة بالتعاون مع معهد هارفادر للتنمية الدولية، هي مركز الخصخصة الروسي، وهو منظمة يفترض أن توفر التمويل القروض بهدف تعزيز جهود الخصخصة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية ومنظمات غير حكومية، وقد قدَّر رئيس الوكالة كمية الأموال التي تدار من قِبَل المركز بأربعة بلايين دولار على شكل تمويل غربي.

ولكن لسوء الحظ، بدت الزمرة وكأنها أقل اهتماماً بإصلاح السوق منه بتعزيز النفوذ السياسي. كذلك لم يكن الشعب الروسي ينظر إلى أعضائها بأكثر من أنهم مجموعة

شيوعية النمط تحقق الأرباح وتتقاسمها (ويدل 1999:ص11). ونتيجة لذلك، ومن خلال دعم المجموعة لحزب سياسي محدد، أدت المساعدة الأميركية إلى تقويض أهداف المجموعة وخلق الشكوك لدى معظم الشعب الروسي في الرأسمالية والإصلاح والخصخصة. وقد اعتبر شوبيس بسبب ارتباطه بالإصلاح الاقتصادي الفاشل الشخص الأكثر كراهية في روسيا (ويدل 1998أ:ص133). ومع حلول نهاية تسعينات القرن العشرين، أخذ الاقتصاديون الروس يوصون بجدية ضد المزيد من الاقتراض، مدَّعين أن معظم الأموال قد ذهبت في المضاربات حول الأسواق المالية، ولم يكن لها أي تأثير على الاقتصاد، وشكلت عبئاً على كاهل الشعب الروسي من أجل تسديدها.

كذلك، كانت الظروف ناضجة للفساد، فقد كان أعضاء الزمرة ومعهد هارفارد في وضع يضعون فيه التوصيات من أجل سياسات المساعدات، في نفس الوقت الذي كانوا فيه يتلقون تلك المساعدات ويعقدون الصفقات ويشرفون عليها، وقد سهّل هذا الوضع لأعضاء الزمرة ومؤيديهم، كما تقول ويدل، بالعمل على جانبي الطاولة، لذلك لم يكن من المستغرب أن تقوم الحكومة الأميركية في سبتمبر/ أيلول 2000 بتقديم شكوى مدنية ضد جامعة هارفارد واثنين من أعضاء معهد هارفارد للتنمية وزوجتيهما بتهمة استخدام منصبهما إلى جانب معلومات داخلية لتحقيق مآرب واستثمارات شخصية خلال قيامهما بإجراء البحوث في روسيا لصالح الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

من الصعب تحديد إلى أي مدى تشكل المساعدات الأجنبية لروسيا نموذجاً عن مساعدات أو مبادرات أخرى، على الرغم من أن معظم نقاد المساعدات الأجنبية سيقولون أن هذا هو العرفُ المتَّبع. لكن الأهم من ذلك، هو أن الحالة الروسية هذه توضح كيف أن مجموعة من المستشارين ذوي الغايات المحدودة، من أصحاب الإيديولوجية العصرية المتعالية والنفوذ القوي، استطاعوا الإسهام في تمزيق مجتمع بأكمله، فقد أدّت هذه الفرضيات المتعالية نفسها حول «المعرفة والخبرة»، إلى جانب تجاهل الدعائم الاجتماعية للمجتمع وغياب الثقة والتشويه المطلق لقدرات الشعب المستهدف بالمساعدات، إلى فشل المساعدات الأجنبية لروسيا في تقديم أية فوائد لأغلبية الشعب، في نفس الوقت الذي عملت فيه على إثراء القلة منه.

استهداف المجتمعات الضعيفة المناعة

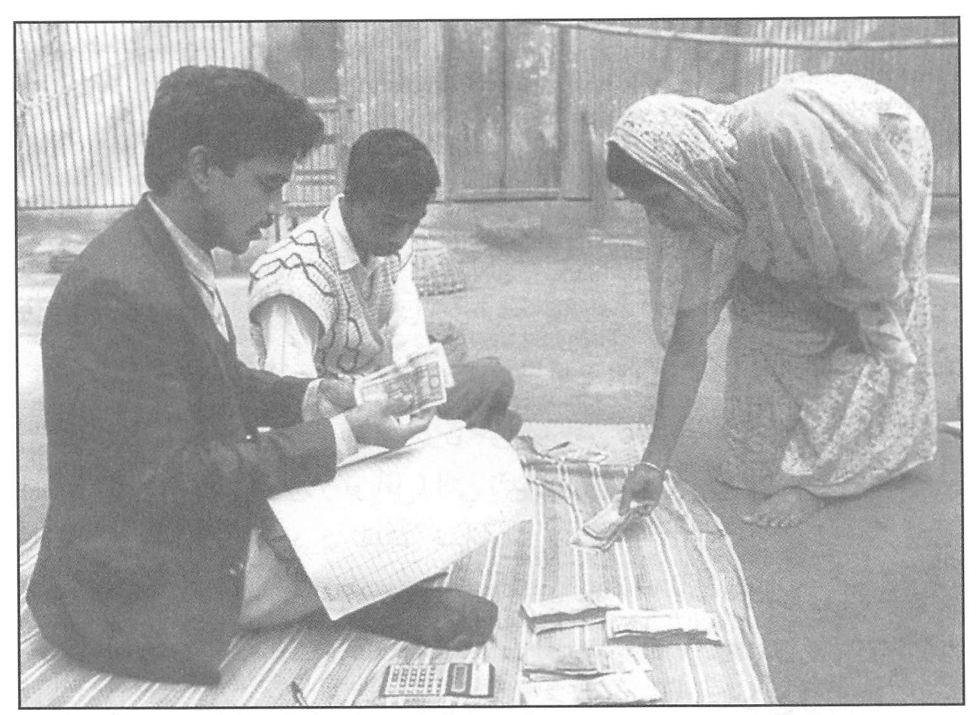
بنك غرامين والإقراض على المستويات الصغرى

كما رأينا في حالة المجاعة التي ضربت مالاوي في 1949، كانت النساء الجهة الأكثر عرضة للجوع والفقر. على المستوى العالمي، تشكل النساء 60٪ من مجموع الذين يعيشون في فقر، كما أنهن يشكلن نسبة اثنين من كل ثلاثة فقراء في الولايات المتحدة، لذلك كانت إحدى الطرق الأكثر احتمالاً في إزالة الفقر هي في التركيز على النساء.

ويعتبر مشروع بنك غرامين في بنغلادش أحد الأمثلة على برامج إغاثة النساء ومساعدتهن. ويقوم برنامج بنك غرامين على افتراض منطقي بسيط هو أن القروض الصغيرة (بحدود 100 دولار أو أقل) التي تقدم إلى النساء اللواتي لا يستطعن الحصول على قروض من البنوك دون تقديم ضمانات، ستساعدهن على تأسيس أعمال للبيع بالتجزئة، مثل بيع الخضراوات أو الفواكه أو الشاي أو البيض أو الليمون الحامض أو أية مصنوعات خفيفة مثل البخور والزهور البلاستيكية، وربطات الأكياس المعدنية، وحياكة السجاد والألعاب، لما سيوفر لهن مداخيل تمكنهن من تسديد القروض مع فوائدها.

تعتبر بنغلادش واحدة من أفقر الدول في العالم. فنسبة البطالة فيها عالية، وتعاني نساءها من تمييز منهجي يبرز في كون نسبة النساء للرجال بين السكان تبلغ 1:0.940 . كذلك تنتسب العائلات في بنغلادش إلى الأب وكذلك المنازل، أي أنه يتوقع من النساء أن يعشن مع عائلات أزواجهن أو أقربائه بعد الزواج. وتتبع معظم عائلات بنغلادش نظام «البردة»، وهو نظام يقوم على الاعتقاد بأن على النساء أن يبقين معزولات لحمايتهن وضمان اتباعهن لأعراف الخضوع والأخلاق. ولكن نظام البردة يحد بشكل فعَّال من حركة النساء ويبقيهن في حدود منازلهن وفي حدود علاقاتهن العائلية اجتماعياً، وبالتالي تتعلم الفتيات الاعتماد على ذكور العائلة ولاحقاً على أزواجهن، وغالباً ما يعتبر تعليم الفتيات أمراً غير مناسب.

تأسس بنك غرامين على يد محمود يونس، وهو بروفيسور في الاقتصاد في جامعة شيتاغونغ ببنغلادش، وقد بنى يونس حجته على أساس أن النساء أميل إلى استثمار الأموال التي يجنينها في أطفالهن. وهكذا فإن توجيه القروض نحو النساء سيعزز من إحداث تغيير



الأغلبية الساحقة من مقترضي بنك غرامين كانت من النساء. وفي الصورة إحدى المقترضات تقوم بتسديد إحدى الدفعات المنتظمة للبنك.

نوعي في ظروف معيشة أفراد العائلة. وقد قام بنك غرامين منذ 2000 بمنح قروض بلغت قيمتها أكثر من 2 بليون دولار لأكثر من مليون قروي معظمهم من النساء.

ويعتبر بنك غرامين فريداً في نوعه لأنه يجمع نشاطات الإقراض ضمن برنامج اجتماعي منظم. فالأموال يتم إقراضها ولكن ليس لأفراد، بل لمجموعات مؤلفة من خمسة أو ستة أشخاص يلتقون بانتظام مع موظفي البنك الذين يُطلب منهم اتباع أربعة مبادئ رئيسية هي – الانضباط، الوحدة، الشجاعة، والعمل الدؤوب. كما أن عليهم أن يقسموا على تجنب زواج الأطفال، وعلى الإبقاء على عائلات صغيرة العدد، واستخدام مراحيض محفورة في الأرض، وزراعة ما أمكن من الأشتال خلال المواسم الزراعية. كذلك عليهم خلال الاجتماعات أن يعيدوا ذكر التزاماتهم، والقيام بأعمال رياضية، والجلوس في صفوف من خمسة أشخاص لتحديد انتماء جماعتهم، يضاف إلى ذلك أنهم يعتبرون

مسؤولين كمجموعة عن تسديد الديون، أي أنه إذا أخطأ أحد أعضاء الفريق فإن المجموعة بأكملها تكون مسؤولة عن التسديد.

والسؤال الذي نحتاج إلى طرحه هو: هل أن تقديم القروض المالية إلى النساء الفقيرات يساعدهن على تعزيز وضعهن الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي؟ يبيِّن بعض الباحثين أن النساء اللواتي يأخذن القروض يعملن أكثر ويرفعن مداخيلهن ويأكلن بشكل أفضل (وحيد 1994)، بينما تشير إحدى الأبحاث المختصة بالوصف الاثني، أن عضوية بنك غرامين لا تعزز قدرات النساء اقتصادياً فحسب بل ترفع من درجة استعمالهن لموانع الحمل، وممارستهن لضبط النسل بشكل ملموس. وتكشف إحدى الدراسات أن أكثر من 50٪ من أعضاء بنك غرامين تمكنوا من تجاوز الفقر خلال مدة عشر سنوات مقابل 5٪ من المجموعة التي لم تتعاطى مع البنك (غيبونز وسكور 1994).

ومع ذلك، ورغم الثناء الذي تلقاه بنك غرامين وغيره من المؤسسات التي تمنح قروضاً صغيرة، ورغم تقليد هذا النموذج في أنحاء العالم، إلا أن بحثاً حديثاً أجراه عالِم الإنسان أمينور حمان (1999) يبين أن مجتمع بنغلادش المغدق في النزعة الأبوية قوَّض العديد من أهداف البنك. فقد وجد رحمان في القرى التي عمل فيها البنك أن النساء يعتبرن غالباً مصدراً للدخل العائلي الذي يخضع غالباً لسيطرة الرجال (رحمان 1999:ص151). كما وجد أن 71٪ من النساء اللواتي طلبن الإذن بالانضمام إلى البنك كنَّ مدفوعات من قِبَل أزواجهن أو أقربائهن من الذكور لفعل ذلك. كذلك وجد أن القروض غالباً ما كانت تستخدم من قِبَل أشخاص غير النساء المقترضات، إذ استخدم الأزواج 61.4٪ من القروض، والأبناء 17.5٪، واستخدمت النساء المقترضات 5.26٪ بشكل فردي، و6.1٪ بشكل مشترك مع أزواجهن، و 9.6٪ بالاشتراك مع آخرين (رحمان 1999:ص110). وخلُص رحمان إلى الاستنتاج بأنه في هذا المجتمع، الذي أجريت عليه الدراسة، كان الأزواج هم الذين يستخدمون القروض ويقومون بتسديد الأقساط عن طريق نسائهم.

كذلك، تساءل رحمان فيما لو كانت تلك القروض قابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، فقد وجد أن 33٪ فقط من دفعات الأقساط جاءت من استثمار أموال تلك

القروض، و10٪ جاءت من القرض الرئيسي نفسه، و 57٪ من مصادر أخرى كالأقرباء وأصدقاء ومقرضين آخرين وغيرهم.

كذلك يمكن للقروض أن تؤثر سلباً على العلاقات بين النساء وباقي أفراد العائلة. ففي حين أن 18٪ من 120 امرأة من بين النساء المقترضات الذين تمت مقابلتهن من قِبَل رحمان (1999:ص123) أبلغن عن حدوث تراجع في الاعتداءات الشفهية أو الجسدية بسبب ارتباطهن مع البنك، أفادت 57٪ منهن عن حدوث ارتفاع في الاعتداءات الكلامية، وأبلغت 13٪ منهن عن اعتداءات كلامية وجسدية.

وخلص رحمان إلى الاستنتاج أيضاً (1999:ص148) أن النساء مستهدفات من قِبَل مؤسسات منح القروض الصغيرة بسبب كونهن ضعيفات، وخانعات، وخجولات، ومسالمات يمكن تطويعهن بسهولة، وبسبب هذا الوضع الاجتماعي المستضعف، تعمد النساء إلى حضور الاجتماعات الأسبوعية للمقترضات بشكل منتظم، ويحترمن الجدول الزمني الصارم لتسديد الديون. على سبيل المثال، إذا قصَّرت إحدى النساء في تسديد الأقساط في الوقت المحدد فهي تتعرض، حسب المعلومات التي جلبها رحمان من مخبريه، للمذلة من قِبَل المسؤولين ومن قِبَل الذكور العاملين في البنك. وعندما تتعرض المرأة للذل بشكل علني فإن هذا ينعكس سمعة سيئة على ذكور العائلة، وقد يقوم المسؤولون بحبس المرأة التي تقصِّر في التسديد داخل مبنى البنك. وهذا الأمر بالنسبة للذكر لا يعني شيئاً، ولكنه بالنسبة للمرأة يعتبر عاراً (دورنام) على عائلتها وأقربائها وقريتها (رحمان 1999:ص75).

وسواء كانت هذه المشكلات التي أوردها رحمان في تقريره عن بنغلادش تعتبر عيباً أو حالة شاذة في برامج القروض الصغيرة نتيجة البنية الأبوية المتشددة للمجتمع، أم سواء كانت برامج القروض الصغيرة تواجه مشكلات مشابهة في أماكن أخرى، فإن الأمر صعب التحديد ولكن كما يقول رحمان (1999:ص ص150-151).

القروض وحدها، لا تعتبر تعزيزاً لقدرات النساء في المجتمع ولا تجعلهن متساويات في التنمية، إذا لم تعطى النساء فرصاً لتغيير علاقات النفوذ وإيجاد مساحات لهن ضمن البنية السلطوية السائدة.

خلاصة

من الواضح أن الجوع لا يأتي بسبب عدم وجود الغذاء ولكن بسبب عدم قدرة بعض الناس على شراء الغذاء، كما أن من الواضح أيضاً أن الفقر الذي يسبب الجوع هو

حصيلة قوى اقتصادية عالمية، مثل الديون المالية التي تراكمت على الدول الفقيرة في سبعينات القرن العشرين. كما أن وقائع أخرى للجوع ومجاعات أخرى أيضاً جاءت نتيجة القلاقل السياسية.

وحتى في دول ثرية نسبياً، مثل البرازيل، أدت الهوة المتسعة باستمرار بين الغني والفقير، والتي نتجت كما يبدو عن الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي، إلى موت الآلاف بسبب الجوع.

كذلك، رأينا كيف أن السياسات الاقتصادية للدول الغنية لم تصمم لمساعدة الدول الفقيرة بل لتعزيز مصالح الشركات والأجندات السياسية. ولم تفعل برامج التنمية الاقتصادية، وكما رأينا، إلا القليل من أجل مساعدة الناس الذين استهدفتهم في منافعها، لا بل أوجدت، في العديد من الحالات، معاناة هائلة وتخريب إقتصادي وبيئي مروِّع.

وأخيراً، قمنا بدراسة دور المرأة في التنمية وتفحصنا برامج ومبادرات، مثل بنك غرامين، عملت من خلال تعزيز مكانة المرأة وتحسين نفوذها على تخفيف وطأة الفقر وتهديد الجوع. ولكننا رأينا أيضاً أن إمكانية نجاح هذه البرامج معرضة للتقويض الشديد في المجتمعات التي تتعرض فيها للنساء للقمع والظلم.

الفصل السابع

البيئة والاستهلاك

إذا كان لا بد من بقاء الأنظمة البيئية التي تدعم حياة هذا الكوكب، للأجيال القادمة، فإن على المجتمع الاستهلاكي أن يقلّص بشكل جذري من استخدامه للموارد، جزئياً عبر التحول إلى بضائع عالية الجودة وقليلة المدخلات أو عبر السعي لتحقيق متطلباته من خلال الراحة والعلاقات الإنسانية وغيرها من السبل غير المادية.
- آلان دورنينغ «كم هي الكمية الكافية»

الإنسان غني بمقدار الأشياء التي يمكنه أن يتركها لشأنها.
- هنري دافيد ثورو، والن.

شكّل أول فنجان محلّي من الشاي يشربه عامل إنجليزي حدثاً تاريخياً هاماً لأنه تنبأ بتحول مجتمع بأكمله، وإعادة صياغة كاملة لأسسه الاقتصادية والاجتماعية. علينا أن نكافح لكي نفهم تماماً عواقب تلك الأحداث ذات الطبيعة الواحدة لأن على أسسها، تم إطلاق فكرة مختلفة تماماً عن العلاقة بين المنتجين والمستهلكين وعن معاني العمل وعن تعريف الذات وعن طبيعة الأشياء.
- سيدني مينتز «الحلاوة والقوة»

تغير جميع الحيوانات بيئاتها كشرط لوجودها، ولكن الإنسان إضافة إلى ذلك يغير بيئته وفقاً لحضارته، أي وفقاً للطريقة التي يختارها للحصول على غذائه، وإنتاج أدواته ومنتجاته، وإنشاء وترتيب بيوته. إلا أن الحضارة التي تعتبر جزءاً أساسياً من تكيف الإنسان مع العالم يمكن أن تهدد الوجود الإنساني عندما تتسبب الأهداف القصيرة الأمد بعواقب طويلة الأمد تلحق الضرر بالحياة البشرية. فالزراعة على الطريقة القديمة تغير

البيئة، ولكن ليس بالقدر الذي تفعله الزراعة المروية، وبالتأكيد ليس بالقدر الذي تفعله الزراعة الحديثة باستخدامها للأسمدة الكيماوية ومبيدات الحشرات والأعشاب، كما أن الحيوانات الداجنة تغير البيئة، ولكن إبقاء بعض الثيران للعمل في المزرعة، أو الاحتفاظ ببعض الأبقار للحليب لا يعود بالضرر الذي تسببه تربية الآلاف من القطعان من أجل تزويد الوجبات الغذائية المرتكزة حول استهلاك اللحوم.

وتتحدد الطريقة التي يتم فيها تغيير البيئات أو إلحاق الضرر بها في جزء منها من خلال السكان ومن خلال التقنية في جزء آخر. ومن الواضح أنه كلما تواجد أناس أكثر في منطقة ما، ظهرت إمكانية أكبر للتدمير البيئي. فالجرارات والجرافات تغير في البيئة أكثر مما تغير المعاول والمحاريث، ولكن العامل الأكبر في تغيير البيئة الكامن في استخدام المواد الخام، واستخدام الطاقة غير البشرية، وإنتاج النفايات هو في الاستهلاك. وبسبب مستوى الاستهلاك الموجود في أميركا، يتسبب الطفل الأميركي العادي في تدمير البيئة ضعف ما يتسبب به الطفل السويدي، وثلاثة أضعاف الطفل الإيطالي، وثلاثة عشرة ضعف الطفل البرازيلي، وثلاثة وخمسين ضعف الطفل الهندي، و 280 ضعف الطفل التشادي أو الطفل الهاييتي (كيندي 1993:ص32).

تستهلك الولايات المتحدة وحدها 25٪ من الطاقة في العالم، وتتسبب في 25٪ من انبعاثات الكربون المسؤولة عن التسخين الحراري (انظر جدول 7.1). كما أن الولايات المتحدة وكندا يملكان أعلى معدل استهلاك فردي للطاقة وانبعاثات الكربون بين دول العالم. كما أنهما الدولتان الأكثر معارضة لتطبيق اتفاقية كيوتو المتعلقة بتخفيض انبعاثات الكربون عبر العالم لتصل إلى مستويات 1990. وقد تم استحداث هذه الاتفاقية في 1992.

ويقدر ماشيس واكرناجل ووليام ريس (1996) بأن الحفاظ على مستوى الاستهلاك للشخص العادي في الدول العالية الاستهلاك يتطلب 4-6 هكتارات من الأرض، والمشكلة تكمن في أنه في 1990 كان هناك فقط 1.7 هكتار فقط من الأراضي المنتجة بيئياً لكل إنسان. وقد استنتج الاثنان أن الدول الغنية تقوم بسد هذا العجز عبر استنزاف الموارد الطبيعية فيها ومصادرة ملكية المصادر في الدول الفقيرة عبر التجارة. بكلمات أخرى لا بد لأحد أن يدفع ثمن مستويات استهلاكنا، وهؤلاء سيكونون أطفالنا أو سكان الدول الفقيرة في هذا النظام العالمي.

جدول 7.1: استخدامات الطاقة وانبعاثات الكربون في عدة بلدان مختار 1998-1999

البلد	عدد السكان (بالملايين)	مجموع استهلاك الطاقة (بالكوادريلليون)	نسبة الاستهلاك العالمي (مليون BTU)	نسبة الاستهلاك للفرد (BTU)	مجموع انبعاثات الكربون (مليون طن)	نسبة مجموع انبعاثات الكربون (مليون طن)	مجموع انبعاثات الفرد (بالطن)	عدد الأشخاص لكل سيارة
الولايات المتحدة	274.5	96.1	25	350.7	1.552	25	5.5	1.3
الصين	1.200	33.9	8.9	27.0	740.4	12.1	0.6	125
روسيا	146	26.0	6.9	177.3	405.0	6.6	2.8	6.5
اليابان	126.1	21.3	5.6	168.4	288.5	4.7	2.3	1.8
ألمانيا	82.8	13.8	3.6	168.6	227.5	3.7	2.8	1.9
الهند	1.000	12.5	3.3	12.9	252.6	4.1	0.3	142.9
كندا	31.3	11.9	3.4	391.0	138.5	2.3	4.6	1.8
فرنسا	59	10.0	2.6	170.0	106.6	1.7	1.3	1.9
المملكة المتحدة	59.1	9.8	2.6	165.3	147.4	2.4	2.5	2.4
إيطاليا	57.6	8.0	2.1	139.0	120.0	2.0	2.1	1.7
البرازيل	171.9	8.1	2.1	50.0	84.5	1.4	0.5	12.7
المكسيك	100.3	5.9	1.6	59.1	95.0	3.5	1.0	7
إندونيسيا	216.1	3.6	1.0	17.7	67.3	1.1	0.3	45.5
نيجيريا	113.8	1.0	0.3	9.0	27.1	0.4	0.3	38.5
بنغلادش	125	0.4	0.1	3.3	6.4	0.1	0.05	1.000
غواتيمالا	12.3	0.1	0.03	10.6	1.9	0.03	0.2	52.6
الكونغو	2.83	0.02	0.006	8.27	2.1	0.018	0.39	50

BTU = وحدة حرارة بريطانية وهي كمية الحرارة التي ترفع من حرارة 1 باوند من الماء السائل درجة واحدة.

من الواضح أن استهلاكنا للسلع هو عامل من عوامل ثقافتنا. والرأسمالية في شكلها الحالي تعمل فقط من خلال إنتاج السلع والخدمات وبيعها، وكلما ازداد الإنتاج وارتفعت نسبة الشراء كلما حققنا التقدم والازدهار. وبعد هذا، فإن المقياس الوحيد والأكثر أهمية لنمونا الاقتصادي هو الناتج القومي الإجمالي، أي مجموع ما أنتجه مجتمع ما من بضائع وخدمات خلال سنة معينة. كما أنه مقياس لمدى نجاح هذا المجتمع الاستهلاكي في الاستهلاك.

ولكن عملية إنتاج وتصنيع واستهلاك البضائع تتطلب استخراج واستخدام الموارد الطبيعية، مثل الخشب والمعادن والوقود الأحفوري والمياه، كما تتطلب إنشاء المصانع والمنشآت الصناعية التي تنتج مواد جانبية سامة، بينما يؤدي استخدام السلع نفسها (كالسيارات مثلاً) إلى إنتاج الملوثات والنفايات. ومع ذلك فإن من بين العناصر الثلاثة التي يعتبرها أنصار البيئة مسؤولة عن التلوث، وهي السكان والتقنية والاستهلاك، يبدو الاستهلاك أقلها اهتماماً، ربما لأن من الصعب تغييره، إذ إن أنماط الاستهلاك تعتبر جزءاً من حياتنا، وقد يتطلب تغييرها إحداث تغيير شامل في الثقافة إضافة إلى تغير اقتصادي قاسٍ.

وكما يذكر الاقتصاديون، فإن أي تراجع بسيط في الطلب يتسبب في إحداث ركود اقتصادي، أو ربما هبوط في الاقتصاد يرافقه انتشار واسع للبطالة.

إن الحفاظ على النمو المتواصل وعلى حلقة الإنتاج والاستهلاك الضرورية في ثقافة الرأسمالية لا تبشر بالخير بالنسبة للبيئة. وقد ذكرنا في بداية الفصل الأول أن الثورة الاستهلاكية، التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، كانت في جزء كبير منها نتيجة لحدوث أزمة في الإنتاج، فقد أدت التقنيات الجديدة إلى إنتاج المزيد من البضائع التي لم يكن يوجد ما يكفي من الناس أو من النقود لاستهلاكها. ولأن الإنتاج يعتبر جزءاً أساسياً في ثقافة الرأسمالية، فإن المجتمع سرعان ما تكيف مع هذه الأزمة عبر إقناع الناس بشراء البضائع، وعبر تغيير المؤسسات الأساسية، وحتى عبر توليد إيديولوجية جديدة للمتعة. وقد تم حل الأزمة الاقتصادية التي عصفت في أواخر القرن التاسع عشر ولكن على حساب البيئة، التي تحملت أعباء إضافية من النفايات نتيجة

الموارد التي تم إيجادها واستهلاكها. في ذلك الحين كان عدد سكان العالم يقارب 1.6 بليون نسمة، وكانت أعداد الذين علقوا في جنون الاستهلاك جزءاً بسيطاً من هذا المجموع.

يواجه الاقتصاد العالمي اليوم المشكلة نفسها التي واجهها قبل مئة سنة، ما عدا أن عدد سكان العالم اليوم قد وصل إلى أربعة أضعاف ذلك الرقم تقريباً. وبالتالي، فإن من المهم جداً أن نفهم كيف يعمل التفاعل بين رأس المال والعمالة والاستهلاك في ثقافة الرأسمالية على إيجاد إفراط في إنتاج السلع، وكيف يرتبط هذا التفاعل مع تلويث البيئة. ولكي نوضح هذه النقطة، دعونا نلقي نظرة سريعة على الوضع العالمي الحالي لصناعة السيارات.

في النظام الرأسمالي، يتطلب التنافس على الأسواق العالمية بين الشركات بأن تواصل هذه الشركات تطوير وابتداع طرق جديدة لإنتاج السلع وتخفيض الأسعار. وقد رأينا في الفصل الثاني كيف أن بعض الصناعات، مثل الأقمشة، تتطلب البحث عن مصادر للعمالة أقل كلفة، أما في صناعة السيارات فهذا يعني إيجاد تقنيات جديدة تستبدل العمالة البشرية بالآلات لتخفيض كلفة العمالة. قبل عشرين سنة، كان إنتاج سيارة واحدة يتطلب مئات الساعات من العمل البشري، أما اليوم فإن سيارة ليكسوس (Lexus LS 400) تتطلب فقط 18.4 ساعة عمل بشري لإنتاجها. وتنتج شركة فورد موتورز عدة سيارات بعشرين ساعة عمل بشري، بينما تتأخر عنها شركة جنرال موتورز بحوالي 24.8 ساعة عمل بشري للسيارة الواحدة (غريدر 1997: ص ص110-112).

وإضافة إلى تخفيض أعداد الوظائف المتاحة للناس، عملت التقنية الإنتاجية المتقدمة على إيجاد إمكانيات لإنتاج أعداد أكثر من السيارات، بغض النظر عن وجود أشخاص يشترونها. ففي 1995، أنتجت صناعة السيارات أكثر من 50 مليون سيارة، ولكن السوق كان يتطلب 40 مليون. في مثل هذه الحالة ماذا تستطيع الشركات أن تفعل؟ من الواضح أن الشركات يمكن أن تبدأ بإغلاق المصانع أو تخفيف الإنتاج، وبعض الشركات تفعل ذلك. ففي ثمانينات القرن العشرين، فقد 180,000 عامل أميركي عمله في صناعة

السيارات نتيجة إغلاق المصانع والاقتطاعات الوظيفية، ولكن المنتجين، بالطبع، يأملون أن تكون مشكلة بيع السيارات مشكلة شخص آخر، لذلك يستمرون في إنتاج السيارات.

من منظور شركات السيارات وعُمّالهم، فإن الحل المفضل للإنتاج الزائد هو إيجاد طلب أكبر على السيارات. مثل هذا الأمر يعتبر صعباً في البلدان الغنية حيث السوق مشبع بالسيارات. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يوجد سيارة واحدة لكل 1.3 شخص. ولكن تبقى هناك أماكن في العالم لا يوجد فيها الكثير من السيارات. ففي الصين، مثلاً، توجد سيارة واحدة لكل 125 شخص، وفي الهند سيارة لكل 142.9 شخص، وتصل النسبة في بنغلادش إلى سيارة لكل ألف (انظر جدول 7.1). تخيلوا هنا مدى الوطأة التي ستقع على البيئة إذا وصل معدل استهلاك السيارات في الصين وحدها، مع عدد سكانها الذي يفوق البليون، فيما إذا بدأ يقترب هذا المعدل من نسبة الاستهلاك الموجودة في الولايات المتحدة.

ولكن هذا هو بالضبط هدف شركات صناعة السيارات والدول - القومية التي تعمل من أجل مساعدتهم على صنع هذه المنتجات وبيعها. فشركات صناعة السيارات في الدول الغنية لا ترغب في دخول السوق الصيني فحسب، بل إن الصينيين أنفسهم يخططون لبناء مصانع سيارات بحجم تلك المصانع الموجودة في الولايات المتحدة، من أجل إنتاج سيارات تغطي أسواقهم وتنافس مع أسواق أخرى أيضاً. إذا ما اقتربت الصين، أو الهند أو إندونيسيا أو البرازيل أو معظم الدول الأخرى، من معدل استهلاك السيارات الموجود في الدول الغنية فإن الزيادة في تلوث البيئة ستكون مذهلة، ولن يكون هناك ارتفاع هائل في التلوث بالكربون الهيدروجيني فحسب، بل سيصبح الطلب شديداً على المواد الخام، وخاصة النفط، ولن يقتصر التلوث الزائد على صناعة السيارات ولكنه سيتعداه إلى صناعات مثل الفولاذ، والطائرات، والكيماويات، وأجهزة الكمبيوتر، والإلكترونيات، والأدوية والإطارات، وغيرها من الصناعات التي تواجه الأزمة نفسها.

ويمكن للمشكلة البيئية أن تخف إذا قال المستهلكون «كفى»، وأوقفوا الاستهلاك إلى الحد الذي يستطيعون. ومن المؤكد أن هناك عدد من الحركات الاجتماعية التي عملت على إقناع الناس بتخفيف الاستهلاك. ولكن، وكما لاحظنا سابقاً، فإن أي تخفيض في

الاستهلاك سيؤدي إلى اضطراب اقتصادي شديد، رغم أن القليلين يعون مدى التخفيض الذي قد يسبب التغيير. وقد أظهرت دراسة، أجرتها منظمة أصدقاء الأرض في هولندا حول مستويات الاستهلاك التي يتعين على الشخص الهولندي العادي أن يصلها في 2010 (إذا كانت هذه المستويات متساوية عالمياً وإذا كان استهلاك الموارد مستداماً)، أن مستوى استهلاك الشخص يجب أن ينخفض انخفاضاً ملموساً. على سبيل المثال، إذا أردنا أن نخفض الاحتباس الحراري بحلول 2010، فإن على الناس في هولندا أن يخففوا انبعاثات الكربون إلى حد الثلثين. ولكي يتم ذلك، يتوجب على الشخص الهولندي أن يحدد استخدام طاقة الوقود القائمة على الكربون بلتر واحد في اليوم بحيث ينتقل مسافة 15.5 ميل بالسيارة يومياً، و31 ميل بالباص، و40 ميلاً بالقطار، و6.2 ميل بالطائرة يومياً أيضاً، أي يمكنه السفر مرة واحدة من أمستردام إلى ريو دي جاينرو في البرازيل مرة كل 20 سنة (كورتن 1995:ص34).

وهكذا فإن تخفيض نمط استهلاكنا ليس بالأمر السهل، فقد أصبح الاستهلاك جزءاً من ثقافتنا، مثلما كان ركوب الخيل وصيد الجاموس جزء من حضارة الهنود الحمر الذين كانوا يعيشون في السهول، أي أنه أصبح عاملاً مركزياً. وبالتالي، لا توجد طريقة لتقييم مشكلة التدمير البيئي دون أن نفهم كيف يتحول الناس إلى مستهلكين، وكيف تتحول الكماليات إلى أساسيات. أي كيف يختار الناس أن يستهلكوا وماذا يستهلكوا ومتى يستهلكوا؟

لنأخذ السكر على سبيل المثال، في 1997 كان كل أميركي يستهلك ضمن مشروباته الغازية والشاي والقهوة والكاكاو والحلويات والخبز وغيرها من الأطعمة 66 باوند من السكر (وزارة الزراعة الأميركية 2000) . إضافة إلى ذلك يستهلك الأميركيون ما يقارب 200 غم، أو 53 ملعقة شاي من المحليات الاصطناعية كل يوم (غاردنر وهالويل 2000:ص31)، لماذا؟ إحدى الأجوبة ربما تكون أن الطعم يعجبهم. وفي الحقيقة إن الولع بالحلويات قد يكون جزءاً من تركيبنا البيولوجي، ولكن هذا لا يفسر لماذا نستهلك السكر على شكل قصب سكر أو شمندر سكري وبالكميات التي نستهلكها. ثم هناك اللحم، فإنتاج اللحم من العجول اليوم يعتبر أحد أكثر الأشكال التدميرية للبيئة والمهددة للإنتاج الغذائي، خبرها العالم. ومع ذلك، يستهلك بعض الأميركيون من اللحم بالنسبة للشخص الواحد ما لا يفعله إلا القليل من شعوب العالم.

ويناقش بعض أنصار البيئة أن بإمكاننا تغيير النمط التدميري لاستهلاكنا إذا شئنا. ولكن هل يعتبر نمط الاستهلاك مسألة تتعلق بالذوق والاختيار، أو أنه مغروس بعمق في ثقافتنا لدرجة أنه أصبح عصياً على التغيير؟

حتى نبدأ بالإجابة عن هذا السؤال، سنقوم بدراسة تاريخ سلعتي السكر ولحم العجول اللتان تظهران بشكل واسع في حياتنا وتتضمنان تأثيراً تدميرياً على البيئة، إن الجمع بين السكر ولحم العجول يعتبر مناسباً للأسباب التالية:

1. أن إنتاج وتصنيع كل من السكر ولحم العجل يؤديان إلى تدهور البيئة، كما أن تاريخ إنتاج السكر يوازي تواريخ عدد من السلع التي نستهلكها، مثل القهوة والشاي والكاكاو والتبغ، التي تحمل جميعها تأثيرات ملموسة على البيئة.
2. أي من السلعتين لا يعتبر مفيد كثيراً لنا، على الأقل ليس بالكميات والشكل الذي نستهلكهما.
3. كلا السلعتين يحملان تاريخاً يربطهما عن قرب مع انبثاق الرأسمالية ونمو الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهما يمثلان رمزين قويين لظهور وتوسيع الاقتصاد الرأسمالي، كما أنهما نتيجة وسبباً له.
4. مع ظهور وانتشار صناعة الوجبات السريعة، أصبحت لحم العجل والسكر، أي الدهون والسكروز تشكل محتوى أساسي للوجبة الأميركية، كما أصبحت مسؤولة عن أكثر من نصف استهلاك السعرات الحرارية لدى الأميركيين الشماليين والأوروبيين (غاردنر وهالويل 2000:ص15). وبالتأكيد فإن هذه الوجبات أصبحت تشكل أساساً لثقافة الرأسمالية، ممثلة بالهامبرغر، والكوكاكولا، والهوت دوغس، والصودا، والحلويات المليئة بالدهون والسكروز مثل البوظة.

قصة السكر

يكشف تاريخ السكر كيف تلاقت المصالح الاقتصادية الخاصة مع السياسات الاقتصادية للدولة - القومية والتغيرات في بنية المجتمع، لتحول سلعة معينة من سلعة كمالية، يعتقد بأن لها فوائد صحية، إلى سلعة أساسية تحمل معها عواقب صحية ضارة.

وأدت العملية إلى زيادة استغلال العمالة بشكل واسع، أولاً، على شكل عبودية العُمّال، ومن ثم على شكل استغلال العُمّال المهاجرين، كما حولت ملايين الفدانات من الغابات إلى أراضٍ لزراعة السكر، متسببة في تهجير الملايين من أراضيهم، إضافة إلى تغيرات لعادات الطعام في جميع أنحاء العالم. وتكشف قضية السكر أيضاً كيف تعمل الرأسمالية على تحديد أنماطنا الاستهلاكية، ولماذا نسلك في تصرفاتنا طرقاً تعتبر ضارة لنا شخصياً وضارة بالبيئة. إن قصة السكر تشكل مادة ممتازة لدراسة كيف توسطت الدولة - القومية من أجل تحقيق التفاعل بين الرأسمالية والعمالة والمستهلك، وتسببت بالتالي في خلق بعض المشاكل العالمية.

أصل السكر وإنتاجه

حتى وقت قريب، ظل قصب السكر يشكل المصدر الرئيسي للسكر في العالم. وأول ما تم تدجين هذا النبات في غينيا الجديدة، ثم أصبح يُزرع في الهند وفي الشرق الأوسط، وتعد طريقة تحويل قصب السكر إلى سكر طريق معقدة وتحمل أضرار بيئية مدمرة. وهناك أنواع مختلفة من نباتات قصب السكر، معظمها ينمو بسرعة من الشتلات التي تُترك في الحقول بعد الحصاد، أو من شتلات تُزرع بطريقة منتظمة. ينضج الساق خلال فترة تسعة إلى ثمانية عشر شهراً، ويتوجب قطعه عندما تمتلئ العصارة بمادة السكروز، ويتم استخراج العصارة بسرعة قبل أن تتخمر أو تتعفن، ثم تُستخرج من القصبة عبر القطع أو الضغط أو السحق، ثم تسخّن حتى يتبخر السائل، تاركاً بلورات تعمل آلات الطرد المركزي على استخراج دبس السكر منها . يمكن استخدام هذا الدبس على شكل مادة مُحلِّية، أو تصنيعه ليتحول إلى مشروب الرم. كما يمكن استهلاك السكر الخام الذي يتبقى بعد استخراجه من الدبس، أو تحويله إلى شراب مركز، أو تصنيعه للحصول على حبيبات السكر البيضاء التي يفضلها معظم الأميركيين والأوروبيين.

إلا أن إنتاج السكر يعمل على تغيير البيئة بطرق عدة، إذ يتم تدمير الغابات وتحويل الأراضي لزراعة قصب السكر، كما يتم حرق الأخشاب أو الوقود للاستخدام في عملية التبخير، ويتسبب استخراج السكروز من قصب السكر في إنتاج مياه عادمة، كما يحرق المزيد من الوقود أثناء عملية التكرير.

عندما سعت إسبانيا لتوسيع رقعة إنتاج السكر باتجاه جزر المحيط الأطلسي، في القرن السادس عشر، قامت باستعمار جزر الكناري، التي كان يسكنها شعب الغوانشو في ذلك الوقت، ثم عمل الإسبان على تغيير النظام البيئي في الجزر، إذ اقتلعوا الغابات، وهدموا التلال وسووها بالأرض تمهيداً لتحويلها إلى حقول لزراعة قصب السكر، واستخدام أخشابها وقوداً لمصانع السكر. وخلال عقود قليلة، شحّ الحطب لدرجة أن الحكومة حاولت، دون طائل، حماية الغابات من الحطابين وقاطعي الأخشاب (غروسبي 1986:ص96). كذلك انقرض شعب الغوانشو خلال قرن من الزمان. وعندما توسع إنتاج السكر في القرن السابع عشر، تسببت مصانع تكرير السكر في أنتويرب بحدوث تلوث اضطرت المدينة إثره إلى منع استخدام الفحم. وفي موازاة ذلك التاريخ، أدى إنتاج السكر في هاواي إلى تدمير الغابات، وتسببت المياه العادمة والنفايات التي نتجت عن تلك الصناعة بتدمير شديد للبيئة البحرية، وفي فلوريدا تعتبر صناعة السكر مسؤولة عن التلوث والتدهور التدمير الحقيقي الذي لحق بإفيرغليديس (جنوب فلوريدا) (Everglades) .

وهكذا، نجد أن السكر يصل إلينا، مثله مثل جميع السلع الأخرى، بعد أن يلقي بعبئه الثقيل على البيئة. ومع ذلك لم يكن الناس في حاجة ماسة إلى السكر، إلا أنه من أجل أن يحصل هذا، تم تحويل سلعة كمالية إلى سلعة أساسية، وتم خلق تذوق لذلك.

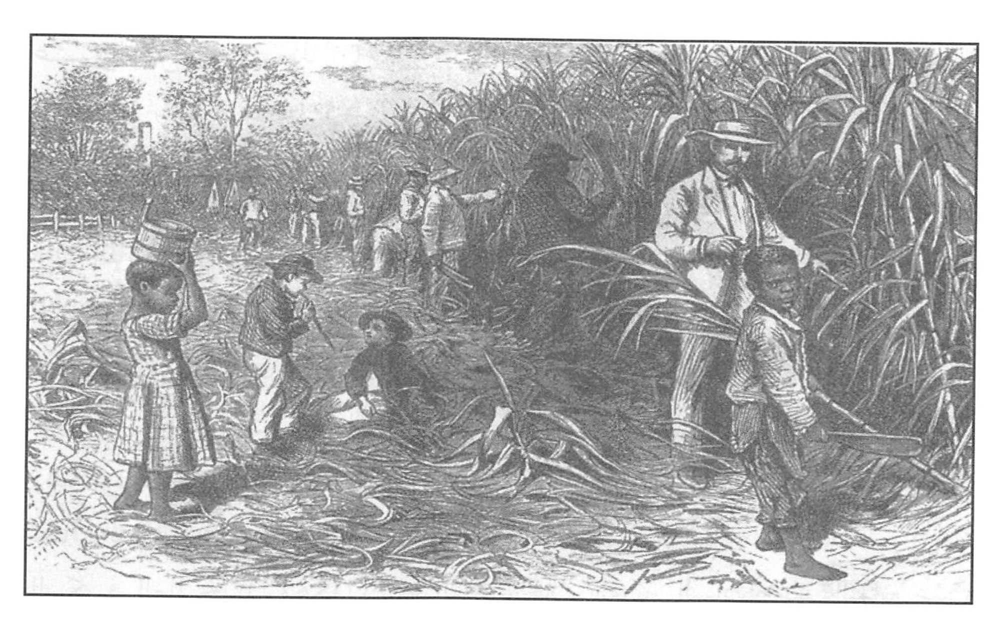
استخدامات السكر

مع حلول 1000 ميلادي، كان السكر يصنع في أوروبا والشرق الأوسط، وكان يعد حينها سلعة ثمينة من الكماليات، وكان يستخدم كنوع من التوابل وكدواء أيضاً، ولم يكن متوفراً إلا لدى الأغنياء. على سبيل المثال، كان السكر، ما بين القرن العاشر والرابع عشر، يعتبر في أعمال الطب العربي عنصراً يدخل في جميع الأدوية، وقد برزت أهميته كدواء في المثل القائل تعبيراً عن اليأس والعجز «كأنه صيدلية بدون سكر» (مينتز 1985:ص101). ووفقاً لأحد المصادر، فإن السكر الأبيض الطيب القادم من جزر الأطلسي ينقي الدم ويقوي القلب والرئتين والحلق، وعندما يستخدم على شكل مسحوق، يعتبر مفيداً للعينين، وهو مفيد عند تدخينه في حالات الزكام العامة، أما إذا خُلط مع القرفة والرمان وعصير السفرجل فهو مفيد للسعال والحمى (مينتز 1985:ص103).

كذلك استخدم السكر لتزيين الحلوى، مخلوطاً مع اللوز (المرزيبان) أو في كافة الأشكال، بحيث أصبحت الحلويات المزينة بالسكر أساسية في الأعياد والمناسبات، كذلك استخدم السكر كمطيب للطعام خلال الطبخ، وفي التحلية، وفي حفظ الأطعمة، وما زال يستخدم حتى اليوم في حفظ شرائح لحم الخنزير، وفي إطالة عمر رغيف الخبز. إلا أن السكر بقي طوال فترة القرن السابع عشر يعتبر من الكماليات رغم تنوع استعمالاته، وبقي استخدامه مقتصراً على الطبقات العليا من المجتمع.

تطور مركبات السكر

كسلعة كمالية، جلب السكر ارباحاً ملموسة للمتاجرين به، وفي الحقيقة، كانت قيمة السكر كسلعة تجارية هي التي دفعت إسبانيا والبرتغال في القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى التوسع في إنتاج قصب السكر، باتجاه جزر المحيط الأطلسي في البداية، وثم نحو جزر الكاريبي، وأخيراً نحو البرازيل التي أصبح السكر الخام فيها بعد، ومنذ 1526، يشحن منها إلى لشبونة بغرض تكريره.



مثلت الزيادة في الطلب على السكر، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، نعمة لزراعات السكر في غرب الإنديز، وأوجدت طلباً مماثلاً على مزيد من العُمّال، بمن فيهم العبيد والأطفال.

يرغب الاقتصاديون المعاصرون بالتحدث عن تأثيرات بعض السلع على النشاطات الاقتصادية، أي مدى إسهام إنتاجها في تطوير صناعات ملازمة لها. فمثلما أدى إنتاج السيارات إلى تطوير بناء الطرق، وإنتاج الوقود والمشتقات النفطية، وإقامة محطات الوقود ومحلات القطع وغيرها، كذلك أدت صناعة السكر إلى نشاطات اقتصادية ملازمة شملت انتشار العبودية، وظهور منتجي السكر، وعمليات الشحن والتكرير والتخزين، وتجارة الجملة والمفرق.

شكلت تجارة العبيد عنصراً رئيسياً في توسيع صناعات السكر. في البداية، كان يؤتى بالعبيد من أوروبا والشرق الأوسط لاستخدامهم في مزارع الإسبان والبرتغاليين في جزر الكناري وماديرا، ولكن مع نهاية القرن الخامس عشر أصبح يؤتى بالعبيد من غرب إفريقيا للعمل في الحقول. وأدى الطلب المتنامي على إنتاج السكر إلى إيجاد اقتصاد زراعي في العالم الجديد، وكان هذا الاقتصاد مسؤولاً بشكل كبير عن توسع تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسي في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. ومنذ 1701 وحتى 1810، تم جلب ما يقارب المليون عبد إلى باربادوس وجمايكا للعمل في مزارع السكر.

وكان المال المتأتي نتيجة شحن السكر الخام إلى مصانع التكرير في أوروبا أكثر من ذلك الناتج عن مبيعات الجملة والتجزئة للسكر، وربما أكثر أيضاً من مبيعات التجار الأوروبيين من البضائع التي تزود أصحاب المزارع. كان المستثمرون في أوروبا، وخاصة في بريطانيا، يستثمرون الأموال في صناعة السكر من أجل تطوير المزارع وبيع المواد إلى المزارع في المستعمرات، وفي الشحن، وفي تجارة العبيد أيضاً. كذلك استثمر المحامون والبقالون، وتجار الألبسة، والخياطون، مبالغ قليلة من الأموال لتشكيل شراكات تمول بعثات بيع العبيد في إفريقيا وإعادة بيعهم، لاحقاً، إلى مشترين يعملون لصالح مزارع السكر في العالم لجديد. وهكذا أصبح السكر، خلال القرنين السادس عشر السابع عشر، محور صناعة مركبَّة جمعت ما بين زراعة السكر، وتجارة العبيد، والشحن لمسافات طويل، وتجارة الجملة، وتجارة التجزئة، والاستثمار في التمويل.

توسع استهلاك السكر

لم يبدأ إنتاج السكر وبيعه بالتأثير على استهلاك السكر في أوروبا حتى حلول أواخر القرن السابع عشر. فقد ازداد استهلاك السكر أربعة أضعاف في إنجلترا وويلز بين 1700 و 1740، ثم تضاعف في السنوات الخمس والثلاثين التالية. ومنذ 1663 وحتى 1775، ازداد استهلاك السكر عشرين ضعفاً، ونمى استهلاكه بوتيرة أسرع من الخبز واللحم ومنتجات الألبان في القرن الثامن عشر. ورغم أن استهلاك الفرد من السكر، والذي بلغ 18 باوند سنوياً 1809، لا يقارن بالاستهلاك الحالي الذي وصل إلى 70 باوند، إلا أنه كان كافياً لتوليد أرباحاً طائلة.

لماذا شرع الناس في إنجلترا باستهلاك السكر بكميات أكثر وأكثر؟ أولاً، أدى تزايد إنتاج السكر إلى انخفاض الأسعار مما جعل منه سلعة متوفرة للمزيد من الناس، رغم أن استهلاكه بقي أكثره محصوراً في الطبقتين العليا الوسطى، حيث أخذت الأخيرة تبرز في المجتمع الإنجليزي. من الأسباب التي أبقت على سعر السكر مرتفعاً، كان فرض جمارك عالية على استيراد السكر المنتج في بلدان أخرى. وقد كان لمزارعي السكر في بلدان غرب الإنديز البريطانية والمستثمرين في مشاريعهم نفوذاً هائلاً في السياسة الإنجليزية، وقد شكل هؤلاء مجموعات ضغط لحماية أرباحهم، وحماية سلعهم من المنافسة الأجنبية. كما كان نفوذهم من القوة بحيث منع جماعة إبطال الرق في بريطانيا من تمرير تشريعاتهم لإنهاء الاتجار بالعبيد وبقي الأمر كذلك حتى بدايات القرن التاسع عشر.

ثانياً، كانت فوائد السكر تجد تأييداً واسعاً لدى مختلف السلطات، وخاصة الأطباء المعروفين، فقد وجد الطبيب فريدريك سلير أن السكر يشكل علاجاً يشفي الجميع، وأوصى النساء بأن يشملونه ضمن طعام الإفطار مع الخبز والزبدة والحليب. كذلك شملت توصياته القهوة والشاي والشوكولاته، مضيفاً أن رسالته ستسر التاجر الهندي الغربي والبقال الذي ازداد ثراءه نتيجة بيع السكر. وقد وصف سلير السكر كعلاج للأسنان، ومستحضر تجميلي، وبديل للتبغ على شكل نشوق، وكذلك علاجاً للأطفال. وقد قال سيدني ميلتز (1985:ص ص107-108) عن سلير أنه وعلى الرغم من

الشكوك التي دارت حول حماسه للسكر، إلا أن الأمر كان أكثره فضولاً في كثير من النواحي، حيث أن السكر كان لا يزال سلعة جديدة، كما أنه، ومن خلال تركيزه على قيمة السكر كعلاج وغذاء ومادة حافظة، جلب المزيد من الاهتمام إليه.

لم يكن حماس سلير للسكر أمراً شاذاً، فقد شاطره آخرون هذا الحماس. وقد لا نجد دعاية معاصرة أطلقها مسؤول حول وصف السكر مثل تلك التي وردت على لسان جون أولدميكسين، وهو أحد معاصري سلير:

> إنه أحد الأكثر الأشياء مسرة وفائدة في العالم، فإلى جانب فائدته في التجارة، لا يمكن للأطباء أو الصيدليات أن يكونوا بدونه، مع وجود ما يقارب ثلاثمائة علاج مصنوع من السكر. كما أن جميع الحلويات تأخذ حلاوتها وبقائها منه ومعظم الفواكه تعتبر ضارة بدونه. ولا يمكن لأرقى الفطائر ولا أثمن المشروبات التي تخبئ في خزائن السيدات، ولا المربيات أن توجد بدونه، وكذلك الأمر، لا يمكن للأطباق المصنوعة من منتجات الألبان أن تقدم لنا بدون مساعدة من هذا العصير النبيل (مينتز 1985:ص108).

أما السبب الثالث لارتفاع استهلاك السكر في القرن الثامن عشر فقد كان استخدامه في تحلية ثلاث مواد رئيسية منشطة ومرَّة، هي الشاي والقهوة والكاكاو. وهي مواد كانت تستخدم في بلادها الأصلية دون سكر، على الرغم من مرارتها، كما أنها كانت مشروبات مقتصرة على الأثرياء. وحين أصبحت في متناول الآخرين، أصبحت تقدم ساخنة ومحلاَّة.

رابعاً، كانت سمعة السكر كسلعة كمالية تجد إلهامها لدى الطبقات الوسطى التي كانت تحاول تقليد الأغنياء، فقد شكل السكر علامة للمركز الاجتماعي. إذ كان أصحاب النفوذ يستعملون السكر علناً كرمز لحُسْن الضيافة وما شابهها. وعندما كان السكر يعتبر من الكماليات، كان الفقير لا يجرؤ على تقليد استخداماته، ولكن مع انخفاض السعر وتوسع الاستخدام أصبح السكر متوفراً للفقير من أجل استعماله، تماماً مثلما يستعمله أبناء الفئات الأرقى اجتماعياً.

وأخيراً ازداد استهلاك السكر لأن الحكومات زادت من شرائه وشراء منتجاته. وأثر انتزاع بريطانيا لجامايكا من الفرنسيين في 1655، وسيطرتها على مزارع السكر فيها، عمدت البحرية البريطانية إلى توزيع حصص من مشروب الرم على بحارتها بمعدل نصف باينت (كأس صغير تقريباً) يومياً، ثم رفعته إلى باينت كامل يومياً للبحارة البالغين.

كذلك عملت الحكومة على شراء السكر وتوزيعه على الفقراء من السكان، وهكذا تزايد إنتاج واستهلاك السكر، كما ازدادت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاجه، ومطاحن السكر ومعامل تكريره، ومصانع تقطير الرم، وارتفعت أعداد العبيد الذين يعملون في مجمل صناعاته. والأهم من ذلك كله، أن الأرباح التي نتجت عن تجارة السكر ارتفعت بشكل هائل.

الاستهلاك الجماعي للسكر

مع حلول 1800، ازداد استهلاك السكر لدى البريطانيين بمعدل 2500٪ منذ 1650، ووصل إلى المستهلكين الأوروبيين ما يعادل 245 ألف طن من السكر من السوق العالمي. ومع حلول 1830، ارتفع الإنتاج إلى 572 ألف طن سنوياً، وهو يشكل زيادة تعادل 233٪. وفي 1860، بينما أخذ إنتاج السكر من الشمندر السكري يرتفع، ازداد الإنتاج العالمي من السكروز بنسبة 233٪ مرة أخرى، ليصل إلى 1.373 مليون طن. ومع حلول 1890، وصل الإنتاج إلى 6 ملايين طن، أي بزيادة قدرها 500٪ .

وقد ساعد مرسومان صدرا عن الحكومة البريطانية على تحريك هذه الزيادة الهائلة في إنتاج اسكر واستهلاكه. المرسوم الأول، يتعلق برفع الجمارك عن مستوردات السكر الأجنبي، وقد وفّر هذا وجود السكر الأجنبي لدى المستهلكين الإنجليز، وأجبر المنتجين المحليين على تخفيض أسعارهم مما جعل السكر متوفراً لجميع فئات الشعب البريطاني بكل مستوياته. أما المرسوم الثاني، فيتعلق بقيام بريطانيا بإلغاء العبودية ما بين عامي 1834 و1838، بعد أن قامت بإلغاء تجارة العبيد في 1807. وقد أثّر هذا على فرض تحسينات تقنية، ولكنها حفزّت إيجاد النمط العمالي الذي ما زال سائداً حتى اليوم. كان العبيد المحررون لا يملكون أرضاً ولا أدوات إنتاج واعتمدوا على أي عمل يجدونه في طريقهم. وكما ذكر مينتز (1985:ص176) فإنه على الرغم من أن العبيد تحرروا من نظام العبودية، إلا أنهم تراجعوا ليصبحوا عُمّالاً ضمن نظام الجوع. وقد ازداد الفائض العمالي عندما عمدت وزارة الخارجية البريطانية إلى مساعدة مزارعي الإنديز الغربي، عبر السماح لهم بجلب عُمّال من الهند والصين وغيرها من البلدان، وتقديم الدعم لهم في ذلك. وهنا

أصبح العبيد المحررون غير قادرين على العيش بعيداً عن صناعة السكر. وأسقطت من أيديهم جميعاً القدرة على إجراء مفاوضات، وغابت قضيتهم إلى أن عادوا ليدخلوا الضمير البريطاني كمهاجرين إلى بريطانيا بعد أكثر من قرن من الزمان.

أدى انخفاض سعر السكر إلى تزايد استخدامه في الشاي، وحرَّك ارتفاعاً كبيراً في إنتاج المربيات والشوكولاته. والأهم من ذلك، لا بد أن منتجي وبائعي السكر لاحظوا إمكانية تحقيق ثروة من خلال زيادة توفير السكر للطبقة العاملة في بريطانيا. وبالتأكيد كان هناك من عمل بجد لزيادة توفره.

ويكشف تأريخ سيدني مينتز للسكر عن الجهود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي بذلت من أجل زيادة استهلاكه. فقد مارس مزارعو السكر، وتجار العبيد، وأصحاب مصالح الشحن، والبنوك، وأصحاب معامل التكرير، والبقالات، والمسؤولون الحكوميون، ممن كانوا يحققون الأرباح بطريقة أو بأخرى نتيجة ارتفاع استهلاك السكر، نفوذاً هائلاً من أجل دعم حقوق وامتيازات مزارعي السكر، والحفاظ على العبودية، وتوفير السكر ومنتجاته، مثل الدبس والرم والحلويات، والمنتجات المرتبطة به، مثل الشاي والقهوة والكاكاو، وكذلك من أجل توفيره لعموم الناس بأسعار يمكنهم تحملها. وهكذا لم يكن استهلاك السكر مسألة ذوق فحسب، بل كان يرتبط أيضاً بالاستثمارات والضرائب وتوزيع السكر عبر الدوائر الحكومية، إضافة إلى الرغبة بتقليد الأغنياء، وأمور أخرى. كذلك ارتبط أيضاً بالتغييرات التي طرأت على البنية العائلية، والراحة المنزلية، والعمالة ووجبات، الطعام التي رافقت الثورة الصناعية.

كان العُمّال الريفيون في بريطانيا، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يتناولون وجبات تتألف من دقيق الشوفان، والثريد، والحليب، والخبز البيتي، وحساء الخضراوات. ورغم بساطة هذه الوجبة، إلا أنها كانت مغذية نسبياً، ولكن الأمر يختلف في المدن الصناعية، إذ إن مثل هذه الوجبة قد تكون مكلفة، فالطعام الطازج غالباً ما يكون أغلى ثمناً في المدينة، كذلك كان تحضير الطعام وطبخه يحتاج إلى الوقود الذي يرفع تكلفته، كما أن نساء المدن، كما بيّنا سابقاً، كنّ يعملن من 12-14 ساعة يومياً في المصانع،

وكان هذا يقلل من الوقت المتوفر لتحضير الطعام. نتيجة لذلك، تغيرت وجبة الطبقة العاملة في المدن والفقراء، وهيمنت عليها أطعمة مثل الشاي، والسكر، وخبز الأفران الأبيض، والمربيات. وحلّ الشاي الساخن مكان حساء الخضراوات، وشكلت المربيات التي يشكل السكر نسبة 50-65٪ منها، بديلاً أرخص ثمناً للزبدة مع الخبز، كما أنها كانت أسهل حفظاً، ويمكن ترك علبتها مفتوحة أمام الأطفال لدهنها على الخبز في غياب الأهل. بكلمة أخرى، أدت القيود الاجتماعية والثقافية التي فرضها ضيق الوقت وفرضتها كلفة الحياة في المجمعات الحضرية والصناعية، إلى جانب وفرة السكر وسهولة استخدامه، والحث المتواصل للمنتفعين من تجارة السكر إلى تشكيل وجبة الطبقة العاملة البريطانية. وقد كان هذا الترتيب مثالياً، إذ إنه وكما ذكر إي. بي. ثومبسون (1967)، بعد توفير الأرباح لمزارع السكر وللمستثمرين في تكريره، كان السكر يقدم طاقة جسدية للطبقة العاملة في بريطانيا كما أنه كان يشكل الغذاء - الدواء - حسب ما أشار إليه سيدني مينتز، وهذا الدواء شمل فيما شمل القهوة، والشاي، والكاكاو، والكحول، والتبغ، وهي مواد غذائية تهدئ من وخز الجوع، وتشحذ العزيمة دون تغذية ودون تكلفة. هذا هو أحد الأسباب التي أدت إلى انتقال السكر من فئة الكماليات لدى الطبقات العليا إلى فئة الأساسيات لدى الطبقة العاملة.

السكر المعاصر

بيّن سيدني مينتز (1985:ص ص180-181) أن استهلاك بضائع مثل السكر يأتي نتيجة تغييرات عميقة في حياة الطبقة العاملة، وهي تغييرات أدت إلى جعل أشكال جديدة من الأطعمة بالإضافة إلى عادات الطعام تبدو طبيعية، مع ظهور أوقات جديدة للعمل، وأنواع جديدة للعمال، وظروف جديدة للحياة، أصبحت بدورها بمثابة أمور طبيعية أيضاً. إلا أن هذا لا يعني أننا نفتقر إلى الخيارات فيما نستهلكه، ولكن خياراتنا صنعت ضمن قيود مختلفة. قد نمتلك الخيار بين تناول ساندويش همبرغر من ماكونالد، أو قطعة دجاج من محلات كولونيل اسندرز خلال نصف الساعة التي تُعطى لنا لتناول الطعام بين ساعات العمل. قد يعمل الوقت المتوفر في تحديد خياراتنا، كأن يحرمنا مثلاً من غذاء نباتي مطبوخ في المنزل.

لقد أصبح السكر، كما كان حاله بالنسبة للعامل البريطاني في القرن التاسع عشر، نقطة رئيسية في وجبة الأطعمة السريعة في الولايات المتحدة، ومتمماً مثاليا للدهنيات. كما أصبح كل من السكر والدهن أكثر جاذبية عبر الاستخدام الحاذق للغة. فالجانب الدهني من الوجبة يذكر بكلمات مثل عصائري أو ساخن، أو ممتع أو لذيذ المذاق، أو «وجبة تلعق أصابعك وراءها». أما جانب السكر فيعلن عنه على أساس أنه «مقرمش»، أو طازج، أو منعش، أو منشط، أو شامل، أو حيوي. كما يعمل السكر في المشروبات الغازية كمتمم مثالي للهامبرغر والهوت دوغز، لأنه يعمل على إزالة ما يطلق عليه أطباء التغذية « الغلاف الدهني والطعم الذي يتبقى في الفم بعد تناول لحم العجل».

وهكذا يلائم السكر ميزانيتنا، وجدول عملنا الزمني واحتياجاتنا النفسية، وفي الوقت نفسه يوفر لنا أرباحاً مادية ونمواً، وكما يقول مينتز (186:1985):

> عمل السكر على جعل صورة الحياة المعقدة تبدو أقل تعقيداً. فخلال فترة الراحة، بدا وكأن السكر يسهل عملية التغيير من وإلى العمل من أجل الراحة، ويقدم إحساساً بالامتلاء والرضا أسرع مما تقدمه الكربوهيدرات، كما يمكن تناوله إلى جانب العديد من الأطعمة، حتى تلك التي يدخل في تركيبها أو استخدامها مثل الشاي والبسكويت، القهوة والكعك، الشوكولاته والخبز المفروش بالمربى... لذلك لا عجب إذا وجدنا أن الأغنياء وأصحاب النفوذ أحبوه بهذه الدرجة ولا عجب أيضاً أن الفقير تعلم كيف يحبه.

قصة لحم العجل

قصة لحم العجل تشبه إلى حد بعيد قصة السكر، ما عدا أن تربية العجول تركت آثاراً أكثر ضرراً على البيئة من إنتاج السكر، بسبب المساحة الواسعة من الأرض التي تحتاجها تربية القطعان. كمحصول زراعي، يعتبر السكر فعالاً رغم قلة قيمته الغذائية، إذ أن من الممكن الحصول على 8 ملايين سعرة حرارية من فدان واحد مزروع بقصب السكر، ولكن هذه الكمية من السعرات تحتاج إلى 135 فداناً للحصول عليها من تربية العجول. كذلك فإن معظم اللحم الذي نأكله يأتي من عجول تتغذى على الحبوب لكي يتداخل لحمها مع دهنها، وتصبح مرغوبة، وتحصل على أعلى الأسعار. وكما ذكرنا سابقاً، فإن 80٪ من الحبوب التي تنتجها الولأيات المتحدة تذهب لتغذية العجول، كذلك يذهب ثلثا تصدير الولايات المتحدة من الحبوب لتربية العجول في بلدان أخرى. وهكذا بالإضافة إلى مساحة الأرض التي نحتاجها لرعي العجول، علينا أن نضيف أيضاً المساحة

المكرسة لإنتاج العلف الذي يغذي هذه العجول. كذلك، وكما رأينا في الفصل السادس، فإن إنتاج الحبوب يحتاج إلى أطنان من الأسمدة الكيماوية ومبيدات الحشرات والأعشاب، وكلها مواد تعود بأثر سلبي على البيئة.

كذلك تستهلك تربية العجول الكثير من الماء، فنصف الماء الذي يستهلك في الولايات المتحدة يذهب لزراعة الحبوب، التي بدورها تذهب لتغذية العجول. وكمية الماء التي يحتاجها إنتاج عشر باوندات من شرائح لحم العجل (الستيك Steak) تساوي الاستهلاك السنوي من الماء لعائلة واحدة. كما أن باوند واحد من بروتين العجل يكلف 15 ضعف من الماء اللازم لإنتاج باوند واحد من البروتين النباتي. وترتبط مخلفات إنتاج العجول بمشاكل بيئية أيضاً، حيث أن العجل الخاضع لعملية التسمين ينتج 47 باوند من الزبل يومياً (انسمينغر 1991:ص187)، ناهيك عن غاز الميثان الذي يساهم في تدمير طبقة الأوزون، إضافة إلى التلوث الذي ينتج عن المسالخ وثلاجات الحفظ وعمليات النقل والطبخ التي ترافق لحوم العجول.

وقد واجهت تربية العجول انتقادات بسبب دورها في تدمير الغابات الاستوائية، إذ تمت إزالة مئات الآلاف من الفدانات، التي كانت تضم الغابات الاستوائية في البرازيل وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وغيرها الكثير من البلدان، من أجل إقامة مراعي للعجول. ولأن معظم الغابات قد تم التخلص منها عبر الحرق، فقد أسهم التوسع في تربية العجول بزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو، وبالتالي في ارتفاع، إضافة إلى زيادة كميات المحروقات المستخدمة في إنتاج الحبوب، حيث أن باوند واحد من لحم العجول التي تتغذى على الحبوب يحتاج إلى غالون كامل من البنزين لإنتاجه.

لقد تم تدمير العديد من أراضي الرعي في الولايات المتحدة نتيجة رعي العجول، ووصل الأمر حتى إلى تصحّر هذه الأراضي. حالياً يرعى 2-3 مليون عجل فوق 306 مليون فدان من الأراضي العامة. ووفقاً لمكتب المحاسبة العام (GAO) فإن المزيد من أنواع النباتات أصبح مهدداً نتيجة الرعي أكثر من تهديده من عوامل أخرى، كما اختفت أعداد الظبيان والأيائل والوعول التي كانت تنتشر سابقاً في المراعي الغربية. كل هذا جاء نتيجة

السياسة التي اتبعتها الحكومة. على سبيل المثال، قامت دائرة إدارة الأراضي، المسؤولة عن تخصيص الأراضي لاستخدامات تربية العجول في ناحية أوريغون، بتخصيص ما يقارب 252 مليون باوند من العشب للعجول و8 مليون باوند للحياة البرية. وفي معرض سياستها لحماية العجول شاركت الحكومة في قتل آلاف الذئاب الصغيرة وغيرها من الحيوانات التي سموَّها مفترسة كل عام، إضافة إلى حيوانات مثل الغزلان والثيران البرية بحجة أنها قد تنقل الأمراض للعجول. لذلك، ليس من المفاجئ أن نجد في تقرير دائرة إدارة الأراضي أن ما يقارب 95 مليون فدان من الأراضي الرعوية هي في حالة سيئة غير مرضية، وهي حالة يعزوها الباحثون إلى الرعي الجائر (ريفكين 1992:ص211).

مثل هذه المشاكل تتكرر في مناطق مثل إفريقيا، التي تحمل تاريخاً طويلاً من رعي الأبقار وحيث تتم إدارة القطعان بوسائل تقليدية ومن أجل استهلاك تقليدي دون أن تتسبب بتدمير للبيئة. عندما جرت محاولات لإدخال نمط الممارسات والتقنيات الغربية في تربية العجول والأبقار، وزيادة أعدادها لتطوير صناعة ضخمة للحم العجول، تحولت المراعي إلى صحاري واختفت الحيوانات البرية، وكان السبب في هذا أيضاً الرعي الجائر (ريفكين 1992:ص216).

إضافة إلى ذلك، تعتبر لحوم العجول مصدراً غير فعال للغذاء. فحين يصبح الثور جاهزاً للذبح في الولايات المتحدة يكون قد استهلك 2700 باوند من الحبوب، ويكون وزنه 1050 باوند، أي أن 157 مليون طن من بروتين الحبوب والخضراوات ينتج 28 طن من البروتين الحيواني، وأخيراً فإن الكميات التي يستهلكها الأميركيون من لحوم العجل تعتبر غير صحية لأنها تسبب أمراض القلب والشرايين، وسرطان القولون والثدي، وهشاشة العظام.

ويعتبر الأميركيون من بين أكثر الشعوب التي تستهلك اللحوم في العالم، كما أنهم أعلى مستهلكين للحوم العجول، ويباع في أميركا أكثر من 6.7 بليون قطعة هامبرغر سنوياً في المطاعم التي تقدم الوجبات السريعة وحدها. كما أن أميركا تصدر ذوقها في أكل العجول إلى دول أخرى من العالم. فاليابانيون، الذين كانوا في السابق يستهلكون عُشر كمية اللحوم التي يستهلكها الأميركيون، أخذوا يزيدون من استهلاكهم للحوم العجل، وتبيع شركة ماكدونالد من قطع الهامبرغر في طوكيو أكثر مما تبيعه في نيويورك.

وقد بيّن مارفن هاريسن (1986) أن الأغذية الحيوانية تلعب دوراً خاصاً في الفيزيولوجية الغذائية للجنس البشري (أي وظائف الجسم)، وأشار إلى أن الدراسات، التي أجريت على مجتمعات الصيادين وجامعي الغذاء، أظهرت أنه 35٪ من الغذاء يأتي من اللحوم، وهي نسبة أعلى حتى مما يستهلك الأميركيون اليوم. كما أظهرت الدراسات أن هذا النمط الغذائي استمر في الوجود لمئات الآلاف من السنين، وأن العديد من الحضارات تملك مصطلحاً خاصاً «بالجوع إلى اللحم». على سبيل المثال، تطلق قبائل جوازي في بوتسوانا تعبير أن «الجوع أمسك بي»، وهو تعبير لا يعني أن الشخص لم يأكل ولكنه يعني أنه لم يأكل اللحم. وقد أشار هاريس في هذا الصدد إلى أن اللحوم هي مصدر فعال أيضاً للبروتين، وأنها عندما تتوفر للناس يحاولون أن يأكلوا المزيد منها.

إلا أن القليل من المجتمعات، عبر التاريخ، جعلت من اللحم محوراً لوجباتها الغذائية. وإذا نظرنا حولنا في هذا العالم، سنجد أن معظم الوجبات الغذائية تتمحور حول بعض الكربوهيدرات المعقدة، مثل الأرز والقمح والمنيهوت والبطاطا الحلوة، أو أشياء مصنوعة من تلك الكربوهيدرات، مثل الخبز والمعكرونة وكعكة دقيق الذرة وغيرها. إلى هذه الأشياء يمكن أن تضاف بعض التوابل، أو الخضار، أو اللحوم، أو الأسماك، وتعطي الخلطة الناتجة لكل حضارة مذاق مفضل في طعامها. ولكن اللحوم والأسماك تبقى على أطراف الوجبة الغذائية وليست في محورها (مينتز 1985). كذلك، وبغض النظر عما إذا كنا نحب أكل اللحم، لماذا نجد أن خيار الأميركيين في الطعام يتجه نحو لحم العجل؟ يملك عالِما الإنسان مارفن هاريس وإيريك روس (1987ب) أجوبة مثيرة للاهتمام، قد تساعدنا على فهم لماذا، وعلى الرغم من هذا التدمير البيئي الهائل الذي يسببه استهلاكنا للحم العجل فإننا نستمر في تناوله بمثل هذه الكميات. وتشمل الأجوبة فهماً للعلاقة بين قطعان الأبقار الأسبانية، والاستعمار البريطاني، والحكومة الأميركية، والثور الأميركي، وسكان البلاد الأصليين، والسيارات، والهامبرغر، ومطاعم الوجبات السريعة.

صعود لحوم العجول

تبدأ قصة تفضيل الأميركيين للحوم العجول مع ظهور الاستعمار الإسباني للعالم الجديد. فقد أدخل الإسبان، كما ذكرنا سابقاً، ما يسمى بمجمعات تربية القطعان إلى العالم

لجديد، ووجدت هذه التربية قاعدة لها في الأرجنتين وبعض مناطق أميركا الوسطى خاصة المكسيك وتكساس. ومع حلول أربعينات القرن السادس عشر، انتشرت قطعان الأبقار حول مدينة مكسيكو، بحيث اضطر الإسبان إلى تدريب أهل البلاد الأصليين على تربيتها، وحققت تربية الأبقار أموالاً وثروات في القرن السادس عشر عبر بيع اللحوم والجلود.

وفي الأرجنتين، تزايدت أعداد الأبقار بسرعة، وبشكل ضار، في السهول، بحيث أصبحت اللحوم تؤكل ثلاث مرات يومياً مع حلول القرن السابع عشر، وأصبحت الحيوانات تُقتل من أجل جلودها، ويترك لحمها ليتعفن. وفي هذا الصدد كتب أحد الرحالة عن الأرجنتين يقول:

> إن ثروة هؤلاء السكان موجودة في حيواناتهم، وهي حيوانات تتوالد بشكل مذهل لدرجة أنها غطّت السهول. ولولا وجود الكلاب التي تلتهم العجول الصغيرة لتسببت هذه الأبقار في تدمير البلاد (ريفكين 1992:ص49).

وفي أميركا، التي كانت مستعمرة في ذلك الوقت، شكلت الخنازير وليس العجول الخيار المفضل من اللحوم. وأشار إيريك روس (1980) في هذا الصدد إلى أن خيار العجول أو الخنازير يعود إلى عوامل بيئية. فالخنازير تربى في مناطق الغابات ويمكن تربيتها في مساحات توجد فيها كثافة سكانية نسبياً لأنها تأكل نفس ما يأكله الإنسان.

ففي ألمانيا، مثلاً، بلغت نسبة الأبقار إلى الخنازير في 1960 0.06 إلى 1، في حين بلغت النسبة في الأرجنتين، حيث ينتشر السكان في معازل بعيدة عن بعضها البعض، وحيث توجد السهول الواسعة، 11.2 إلى 1. السبب الثاني لتفضيل الخنازير في أمريكا يتعلق بعملية التصنيع، فتمليح وتدخين وتبهير لحوم الخنازير حسَّن من مذاقها، في حين لم يؤثر هذا في تحسين مذاق لحوم العجول. وفي الحقيقة، بقي لحم الخنزير، اللحم المفضل في الولايات المتحدة حتى ستينات القرن العشرين، عندما تغلب عليه لحم العجل. ورغم أن استهلاك اللحوم في الولايات المتحدة قد تراجع منذ سبعينات القرن العشرين، إلا أنه ما زال المفَضَّل حتى اليوم (انظر جدول 7.2).

جدول 7.2: استهلاك اللحوم في أمريكا/ للفرد الواحد بين عامي 1900 و1998 (بالباوند)

السنة	لحم العجل	لحم الخنزير
1998	64.9	49.1
1997	63.8	45.6
1996	65.0	49.9
1993	61.5	48.9
1990	64.0	46.4
1977	125.9	61.6
1975	120.1	54.8
1970	113.7	66.4
1960	85.1	64.9
1950	63.4	69.2
1940	54.9	73.5
1920	59.1	63.5
1900	67.1	71.9

المصدر: مكتب الإحصاء الأميركي 1990، 1993، 1994
الإحصاءات الزراعية لوزارة الزراعة الأميركية 2000.
انظر أيضاً: روس (1980:ص191)

ظهور صناعة لحوم العجول الأميركية

في ليلة الثورة الصناعية، كانت بريطانيا تعتبر عاصمة آكلي لحوم العجول في العالم مع وجود 100,000 عجل يذبح سنوياً في مسالخ لندن. ولكن مع دخول القرن التاسع عشر، حين بدأت أعداد السكان في الازدياد وأخذ الناس يهاجرون إلى المدن والبلدات الصناعية، بدأت بريطانيا تنظر إلى مستعمراتها الحالية والسابقة من أجل إمدادها بالطعام، وخاصة اللحوم، وقد بيّن إيريك روس (1980) أن الدافع لم يكن فقط جلب الطعام، ولكن إبقاء أسعار اللحوم رخيصة من أجل إبقاء الرواتب متدنية، والسماح للصناعات في بريطانيا أن تبقى قادرة على منافسة الصناعات في الدول الأخرى. وكما رأينا سابقاً، فقد عمل البريطانيون، عن زيادة إنتاج العجول في إيرلندا عبر زيادة مساحات الأراضي المخصصة للرعي، مما دفع الناس باتجاه التقليل من الرقع الزراعية والاعتماد أكثر وأكثر على زراعة البطاطا.

وعندما أصيب محصول البطاطا باللفحة في إيرلندا بين عامي 1846 و 1847، وتسبب في المجاعة التي ضربت ملايين الناس، ازدادت صادرات الحبوب واللحوم من إيرلندا. وفي الحقيقة، مكّنت الهجرات الجماعية، التي حصلت بسبب المجاعة، ملاّك الأراضي الإنجليز من أن يضاعفوا من إنتاج لحوم العجول، فقد ارتفعت صادرات إيرلندا إلى بريطانيا من اللحوم ما بين عامي 1846 و1874 من 202,000 إلى 558,000، وتعدت نسبة الأراضي المخصصة لرعي العجول في إيرلندا 50٪ من مساحة أراضي إيرلندا.

بعد ذلك، تحولت بريطانيا إلى الأرجنتين، حيث سمح تطور السفن، التي تملك إمكانية التبريد، بشحن اللحوم الطازجة إلى بريطانيا. ومع حلول سبعينات القرن التاسع عشر، كان المستعمرون الإنجليز والاسكوتلنديون والإيرلنديون يملكون 45٪ من قطعان الأغنام، و20٪ من قطعان الأبقار في الأرجنتين. وقد أسهم كل من ازدياد الطلب، والرأسمال البريطاني، في تطوير صناعة لحوم العجول في الأرجنتين. ولعل إحدى أضخم الثروات التي تم جنيها في القرن التاسع عشر من قِبَل آل فيتسيس (Vesteys) كانت عن طريق هيمنتهم على سوق اللحوم الأرجنتينية.

من الذي كان يأكل تلك اللحوم؟ لم تكن الطبقة العاملة بالطبع، التي كان إفطارها يتكون من وجبة لا تزيد عن الخبز والزبدة والمربى مع الشاي والسكر، والتي كان غذائها يحتوي أحياناً على منتج جانبي للحم، مثل تلك الوجبة المؤلفة من الجلود وبعض متبقيات الذبح التي كان يطلق عليها اسم «مستخرج ليبزيغ»، أو بعض قطع اللحم الثانوية. إلا أن الطبقة العليا أو الأرستقراطية كانت تستهلك كميات هائلة من اللحم، وظل لحم العجل، في حقيقة الأمر، يشكل الخيار الأفضل لأثرياء بريطانيا لفترة من الزمن. على سبيل المثال، في 1735، شكلت مجموعة من الرجال جمعية تعنى بشرائح لحم العجل، أطلق عليها اسم سبلايم سوسيتي (Sublime Society)، وقد اشتهرت هذه الجمعية نتيجة اختراع الساندويش من قِبَل أحد أعضائها. وكانت الجمعية تتألف من أعضاء من طبقة النخبة في بريطانيا، ولكنها ضمّت أيضاً رسامين وتجار ومدراء مسارح، واستمرت حتى 1866. أثناء ذلك كان أعضاؤها يلتقون مرتين في السنة على طعام الغذاء، حيث كانت تقدم لهم، بحسب دستور الجمعية، وجبة غذاء مؤلفة من لحم العجل فقط (لنكولن 1989:ص85).

وفيما يلي وصف يعود لعام 1887، لإحدى وجبات الإفطار التقليدية لدى طبقة النبلاء البريطانيين (هاريس وروس 1987ب:ص ص 35-36):

«في منزل ريفي، قد يحوي على قدر من الأذواق السيئة والجيدة، كان على وجبة الإفطار أن تناسب جميع الأذواق، وتتألف من السمك والدجاج ولحوم الصيد إذا توفرت والنقانق واللحوم من كل نوع مثل قطع من لحم الضأن، وشرائح من لحم العجل والبيض المقدم بجميع أشكاله، والخبز من النوعين الأسمر والأبيض وأنواع فاخرة من الخبز حيثما يمكن تقديمها. كذلك نوعان أو ثلاثة من المربيات والمرملاد والفواكه في موسمها. وعلى جانب المائدة كانت تقدم شرحات اللحم البارد مثل شرائح الخنزير والسنة الحيوانات والفطائر المحشوة بلحوم الصيد والأسماك الباردة، إضافة إلى قطع من لحم العجل المعامل بالتوابل في الشتاء».

وكان الجيش والبحرية يستهلكان كميات هائلة من للحم، فكان يقدم لكل عسكري أو بحار، بحسب القانون ثلاثة أرباع باوند من اللحم يومياً. وفي الحقيقة كانت وجبة العسكر تتميز على وجبات معظم السكان. ما بين عامي 1813 و 1835 تعاقد مكب الحربية البريطانية على شراء 69.6 مليون باوند من لحوم العجول الإيرلندية المملحة، و 77.9 مليون باوند من لحوم الخنازير الإيرلندية المملحة. وقد ذكر هاريس وروس (1987أ:ص ص37-38) «لم يكن باستطاعة الرجال الإيرلنديون تناول اللحم المنتج في بلادهم، إلا إذا انضموا لجيش البلاد التي استعمرتهم». كذلك كان الجيش البريطاني، عبر توزيع الرم واللحم على منتسبيه يسهم في دعم كل من صناعة السكر واللحوم.

بعيداً عن انتباه الأميركيين والإنجليز، في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت هناك السهول الأميركية العظيمة وقطعان الماشية ذات القرون الطويل في تكساس، وهذه الماشية هي بقايا قطعان الإسبان التي تحولت إلى برية، وتميزت بتكيفها مع الحرارة الشديدة والبرد القارص في السهول، كما تميزت بأنها تأكل تقريباً كل شيء حتى أوراق الأشجار والصبَّار. ومع حلول ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر، بدأ رعاة البقر بجمع ما شرد منها ونقله إلى نيو أورليانز. وكانت أعدادها في الثلاثينات تقارب المئة ألف، وتنتشر عبر تكساس. ومع حلول 1860، وصل العدد إلى أكثر من 3.5 مليون.

ولكن تجار الماشية واجهوا ثلاث مشكلات في محاولتهم تحقيق الأرباح من الماشية ذات القرون الطويلة. كانت المشكلة الأولى، شحنها إلى الغرب الأوسط حيث يمكنهم توزيعها من هناك، كانوا يستطيعون العبور بها عبر البر ولكن الأمر كان مكلفاً جداً.

المشكلة الثانية، كانت تكمن في توفر المراعي، ففي ستينات القرن العشرين كانت شعوب البلاد من السكان الأصليين تعيش في السهول، وكان الجاموس هو الغذاء الرئيسي لهم. والمشكلة الثالثة. كانت نوعية لحوم العجول، فالعجل الطويل القرون كان نحيلاً ولحمه قاسٍ بالنسبة لأذواق البريطانيين. كانت حلول تلك المشاكل ستحدد الذوق الأميركي في لحم العجول، إضافة إلى جزء كبير من تاريخ الغرب الأميركي.

تم حل مشكلة نقل القطعان إلى الغرب الأوسط والشرق من قِبَل أحد المقاولين الشباب، ويدعى جوزيف ماكوي، حيث استطاع هذا الشاب إقناع إدارة سكة حديد يونيون باسيفيك بإنشاء جدران خشبية وحظائر في مخازنها النائية في أبيلين بولاية تكساس، على أن يدفع لهم عمولة على كل حيوان ينقله للشحن. كان عليه أن ينقل الحيوانات من تكساس إلى إبيلين على خط شيزهولم، وقد احتاج ماكوي، في البداية، لأن يقوم حاكم كتساس برفع الحظر الذي كان قد فُرض على قطعان تكساس نتيجة انتشار حمى تكساس، وقد تم له ذلك. ثم عمل على إقناع مشرِّعي إيلينوي بالسماح لماشيته أن تدخل إلى تلك الولاية. وفي الخامس من سبتمبر/ أيلول 1867، قام ماكوي بشحن حمولة 20 قاطرة من الماشية شرقاً من إبيلين، ومع حلول 1871، كان يشحن 700 ألف رأس سنوياً. وخلال سبعينات القرن التاسع عشر كان خط شيزهولم ينقل الماشية قطيعاً وراء قطيع نحو المسالخ والموائد ومصانع الجلود في الشرق.

ولكن، مع ازدياد الطلب على اللحوم والجلود والشحوم. ازدادت الحاجة إلى الأراضي. في ذلك الوقت، كانت السهول، التي ظلّ يُنظر إليها في السابق على أساس أنها الصحراء الأميركية الكبرى، تلقى رواجاً جديداً كونها منطقة أعشاب خيالية لا تحتاج إلى المطر، وبإمكانها إعالة ملايين الرؤوس من الماشية (ريفكين 1992:ص73). ولكن كان هناك شيئان يقفان في الطريق، هما الجاموس وسكان أميركا الأصليين.

كان أصحاب الماشية، وأصحاب البنوك والسكك الحديدية، بالإضافة إلى الجيش الأميركي، يعتقدون أن الحل لكلتي المشكلتين يكمن في القضاء على الجاموس، وقد وحدوا قواهم في حملة منتظمة لتحقيق هذا الهدف، ونفذوا في فترة عقد واحد من الزمن امتد من 1870 إلى 1880 واحدة من أكبر الكوارث البيئية في العالم. فقد أنهى صيادو

الجاموس 1500 سنة من الوجود المتواصل للثور الأميركي في السهول، وأوصلوا قطعاناً كان عددها بالملايين إلى حد الفناء.

وفي هذا الصدد، كتب الكولونيل ريتشارد هنري دودج، المتمركز في تكساس، أنه في 1870 كانت قطعان الجواميس تنتشر بلا حدود. ولكن مع حلول 1873، انتشرت ملايين الجثث في أنحاء السهول، بحيث امتلأ الهواء بالروائح النتنة الممرضة، وتحولت تلك السهول التي كانت تعج بالحياة الحيوانية قبل اثني عشر شهر إلى صحراء.

من الموت والوحشة والعفن (رفكين 1992:ص74) كان صيادو الجاموس يتلقون دولار إلى ثلاث دولارات مقابل كل قطعة جلد، وكان هناك أبطال، من أمثال وليام. ف. كودي (بوفالوبيل)، يمتعون ملوك أوروبا برواية قصصهم عن صيد الجاموس، فيما كان ركاب القطارات المسلحون بالمسدسات يطلقون النار على الحيوانات من خلال نوافذ مقطوراتهم. لم يوافق الجميع على هذا الذبح، ووردت بعض الإدانات في الصحف ولكن دون جدوى. وحتى عظام الجواميس كان تُطحن لاستخدامها كأسمدة وتباع بثماني دولارات للطن. كما أن السكان الأصليين أنفسهم انخرطوا في هذا «الحصاد الأبيض»، كما أطلق عليه، عبر إحضارهم العظام في عربات لبيعها في مخازن سكة الحديد. وقد التقى اللحم مع السكر، فقد كانت العظام الطازجة تُحوَّل إلى فحم لاستخدامها في عملية التكرير ونزع اللون البني عن السكر. وفي إحدى الخطابات التي ألقاها الجنرال فيليب شيريدان أمام مشرعي تكساس 1877 حول موضوع صيادي الجاموس، ورد ما يلي:

> لقد عمل هؤلاء الرجال أكثر مما عمله جيش نظامي كامل خلال ثلاثين سنة في حل مشكلة الهنود. هم يدمرون مخازن التموين لدى الهنود، ومن المعروف تماماً أن أي جيش يخسر قاعدة تموينية يضع نفسه في خطر كبير. أرسلوا لهم البارود والرصاص إذا شئتم، ولكن أناشدكم من أجل السلام الدائم أن تدعوهم يقتلون ويسلخون ويبيعون حتى إبادة الجاموس. بعدها ستصبح سهولكم مغطاة بالقطعان ذات البقع وبرعاة البقر المرحين الذين هم الجيل الثاني بعد الصيادين في تقدم الحضارة (والاس وهوبل 1952:ص66).

ومع غياب الجاموس، غاب الهنود عن السهول بعد أن فقدوا مصدر طعامهم الرئيسي، وانتُزعت منهم مصادر طقوسهم وقوتهم الروحية. بعد ذلك تقهقروا وانحصروا في المحميات التي خُصِّصت لهم، فيما سلبت منهم الأراضي التي سبق ومُنحت لهم في الاتفاقيات السابقة.

وفي واحدة من أكثر قصص التاريخ سخرية، حقق أصحاب القطعان ثروات هائلة من بيع لحم العجول إلى الحكومة الأميركية لكي تعيد توزيعها على السكان الأصليين، الذين أجبروا على العيش في المحميات وتعرضوا للجوع نتيجة إبادة جواميسهم. كذلك، كان أصحاب القطعان يرعون حيواناتهم على ما تبقى من أراضي السكان الأصليين، ويدفعون لهم لحماً أو نقداً، جزءاً يسيراً من الثمن الذي تتطلبه حقوق الرعي.

المشكلة الأخيرة في حكاية بريطانيا وثيران تكساس ذات القرون الطويلة كانت تشمل مسألة قسوة لحوم قطعان السهول وهزالها. فقد كان البريطانيون يحبون لحم العجل المعرَّق بالدهن. وقد تم حل هذه المشكلة عبر مساومة تاريخية، حيث اتفق على نقل القطعان الغربية إلى حزام المزارع في الغرب الأوسط وعلى إطعامها الذرة حتى تتعرق لحومها بالدهن، ثم تشحن بعد ذلك بالسفن إلى الموانئ البريطانية (ريفكين 1992: ص ص58-59). وهكذا تم دمج السهول والمراعي والمزارع تماماً، بحيث بقي سعر الذرة حتى تاريخ اليوم مرتبطاً بشدة بالطلب على لحوم العجول وبأسعارها.

نتيجة لهذا الدمج بين العجول والذرة، عمدت البنوك البريطانية في سبعينات القرن التاسع عشر إلى إغداق الغرب الأميركي ببلايين الدولارات، وتم تشكيل شركة الأبقار الإنجلو - أميركية برأسمال يبلغ 70 ألف جنيه إنجليزي، تبع ذلك شركة الرهونات والاستثمارات في كولورادو التي ابتاعت عشرة آلاف فدان من الأراضي الرعوية شمال مدينة دنفر، تلتها شركة أبقار السهوب، وشركة أراضي وأبقار تكساس. كذلك استثمرت الشركة الأميركية السكوتلندية مبلغ 220 ألف جنيه إسترليني في أراضي وايومنغ وولايتي داكوتا. كما تشكلت نقابات أصحاب القطعان التي سيطرت على ملايين الفدادين من الأراضي، وكانت غالباً تقوم مقام الناطق الرسمي باسم البارونات الأجانب من مالكي القطعان. على العموم، استثمر البريطانيين مبلغ 45 مليون دولار في العقارات الغربية، ومع حلول ثمانينات القرن التاسع عشر، كانت أميركا مسؤولة عن 90٪ من لحم العجل المصدَّر إلى بريطانيا (هاريس وروس 1987ب:ص38). وفي منتصف العقد نفسه، وصلت الشحنات السنوية من لحوم العجل الطازجة إلى بريطانيا العظمى إلى 41,136 طن (ريفكين 1992:ص95).

شكل استيلاء البريطانيين على الأراضي في الغرب إنذاراً لبعض الأميركيين، الذين بادروا إلى التلويح للحزبين، خلال الانتخابات الرئيسية، بضرورة وضع حد للاستملاكات الأجنبية في الولايات المتحدة. ولم يكن شعار حملة الجمهوريين في هذا الصدد «أميركا للأميركيين» موجهاً إلى فقراء أميركا اللاتينية، أو إلى المهاجرين الآسيويين، أو الأقليات الأوروبية، قدر ما كان موجهاً، وكما ظهر لاحقاً، ضد النخبة من البريطانيين. ولكن الغزو البريطاني لصناعة لحم العجل الأميركية كان له تأثيراً أطول مدة، فقد أدى إلى تعريف وتحديد المذاق الأميركي للحم العجل لمئات السنين القادمة.

ورداً على كل من الأذواق البريطانية، ومصالح أصحاب المزارع في الغرب الأميركي، عمدت وزارة الزراعة الأميركية (USDA) إلى تطوير نظام لتصنيف لحم العجل، يعطي الجائزة الأولى (أي التصنيف الأعلى) إلى اللحم الذي يحوي على أكبر قدر ممكن من الدهون، وأعطي التصنيف الاختياري للأقل دهوناً، والتصنيف الانتقائي للتالي وهكذا دواليك. بهذه الطريقة، أسهمت الدولة في إيجاد نظام أوحى لمربي الماشية بأن يطعموها الحبوب ويرفعوا معدل الدهن فيها للحصول على أفضل الأسعار، ونقل إلى المستهلكين في الوقت نفسه الفكرة القائلة بأن هذه العجول هي الأعلى والأفضل لأن لحومها معرَّقة بالدهون.

كذلك ساعدت مقاييس التصنيف والتفتيش الفيدرالية قطاعاً آخر في صناعة لحم العجل، وهو قطاع مغلِّفي اللحوم، فقد أراد هؤلاء أن يجعلوا عملهم مركزياً، بحيث يتم جلب الحيوانات إلى منطقة واحدة للذبح. ولكن معظم الولايات كانت تضع قوانين تحتِّم معاينة الحيوانات قبل أربع وعشرين ساعة من ذبحها، وقد عارض القصّابون فكرة الذبح المركزي لأن معظم الحيوانات كان تُذبح محلياً على يد القصابين، ومن شأن هذه الفكرة إذا طُبِّقت أن تخرّجهم من العمل. ولكن جماعات الضغط من أنصار مغلفي اللحوم نجحت في إقناع الكونغرس بتمرير نظاماً فيدرالياً لمعاينة اللحوم مغايراً لأنظمة المعاينة في الولايات، من ناحية عدم تأثيره على عمليات الذبح المركزية التي تتم خارج كل ولاية (هاريس وروس 1987ب:ص 202).

وبمساعدة الحكومة، واصلت صناعة تغليف اللحوم مساعيها للهيمنة على إنتاج وتوزيع اللحوم. وسمحت تقنية التبريد ومعايير المعاينة الفيدرالية الجديدة لأفراد مثل جورج. هـ. هاموند في 1871، وغوستافوس سويفت في 1877، وفيليب وسايمون آرمور في 1882، بذبح العجول في منطقة واحدة من البلاد، هي شيكاغو، ومن ثم شحنها طازجة إلى أي مكان داخل الولايات المتحدة. وهكذا أدى تنامي صناعة تغليف اللحوم، وهيمنتها، إلى تركيز الإنتاج بيد خمس شركات، أصبحت، مع حلول الحرب العالمية الأولى، تسيطر على ثلثي صناعة تغليف اللحوم في الولايات المتحدة. ومع حلول 1935، سيطرت شركة آرمور وسويفت على 61٪ من مبيعات اللحوم في الولايات المتحدة.

كان من أهم الإبداعات التقنية في مجال تغليف اللحوم ظهور خطوط التجميع، أو كما سماها جيمس ريفكين خطوط «التفكيك». ويعود الفضل في تطوير خطوط التجميع إلى هنري فورد، الذي أدخلها لدى بناء نموذج سيارة التي فورد (T.Ford) في 1913. إلا أن هنري فورد قال حينها أنه استلهم هذه الفكرة من مراقبة العجول وهي معلقة على أحزمة الناقل المتحرك وهو يتحرك من عامل إلى عامل، ويضم سلسلة من عمليات القطع المعينة لكل عامل إلى أن يتم في النهاية تقطيع الحيوان بأكمله. كانت ظروف العمل في صناعة تغليف اللحوم، وتبقى حتى يومنا هذا، من أسوأ ظروف الصناعات في البلاد. وقد حفزت هذه الظروف، في مطلع القرن العشرين، أبتون سنكلير لإنتاج قصته نصف الخرافية «الأدغال» 1906، والتي تسبب وصفه لأحوال المسالخ فيها إلى غضبة شعبية اضطرت الحكومة بعدها إلى تنظيم صناعة تغليف اللحوم.

كذلك، دعمت الدولة أذواقنا في لحم العجل بشكل كبير عندما سمحت لرعاة الأبقار برعي قطعانهم داخل الأراضي العامة بسعر أقل بكثير من سعر أسواق الرعي داخل الأراضي الخاصة، بحيث أصبح لحم العجل أكثر توفراً، مشجعة بذلك على المزيد من الاستهلاك. ومع بواكير ثمانينات القرن التاسع عشر، كان رعاة الأبقار يسيِّجون ملايين الفدادين من الأراضي العامة، التي لا توجد لها سندات ملكية، بالأسلاك الشائكة. وفي حقيقة الأمر، كانت معظم قطعان المراعي في ذلك الوقت تعود ملكيتها إلى شركات بريطانية. وبعد ظهور الاحتجاجات على هذه الممارسة، عملت الحكومة على تمرير قانون الأراضي الصحراوية في 1887، والذي منح الأرض لأي شخص يقوم

بتحسينها. وهكذا قامت شركة يوينون كاتل (Union Cattle) في شايين (Cheyene) بحفر خندق طوله 35 ميل، أطلقت عليه اسم قناة ري، وادعت ملكية 33,000 فدان من الأراضي العامة (سكاغز 1976:ص62).

في 1834، قام الكونغرس بتمرير قانون رعي تايلر (Taylor Grazing)، الذي ينص بتحويل ملايين الفدانات من الأراضي العامة إلى أصحاب القطعان إذا أعلنوا مسؤوليتهم عن تحسينها. وفي 1990 كان هناك حوالي 30,000 من مالكي القطعان في 11 ولاية غربية يرعون قطعانهم على 300 مليون فدان من الأراضي العامة، وهي مساحة مساوية لمساحة الأربع عشر ولاية في الساحل الشرقي، تمتد من ولاية مين حتى ولاية فلوريدا. (ريفكين 1992:ص ص105-106). وقد أتاح لهم هذا دفع ثلث أو ربع المبلغ الذي كانوا سيدفعونه لو رعوا قطعانهم في أراضٍ خاصة.

إلا أن انتصار لحوم العجل لم يكن كاملا. ولكي نعطي قصة استهلاك لحوم العجول الأميركية حقها، علينا أن نفهم الدور الذي لعبته الحكومة الأميركية في إيجاد التعريف القانوني للهامبرغر، وللبنية التحتية التي شجعت على انتشار السيارات.

لحم العجل المعاصر

تقول الرواية أن الهامبرغر قد وجد طريقه إلى الدنيا بالصدفة، عندما فرغ مخزون نقانق لحم الخنزير لدى صاحب مطعم في أوهايو، خلال عرض أقيم هناك في 1892، قام إثرها باستبداله بلحم العجل المفروم. وفي 1904، كان الهامبرغر محط إقبال شديد في معرض سانت لويس، وما كاد يحل 1921، حتى كانت سلسلة وايت كاسيل للهامبرغر قد افتتحت فروعها في كانساس سيتي، ولكن الهامبرغر كان لا يزال بحاجة إلى دعم وقد جاءه هذا الدعم، من السيارات ومن الحكومة.

بدأ غرام الأميركيين بالسيارات مع ظهور نموذج هنري فورد فورد تي (Ford T) وازداد عدد الأميركيين الذي يقتنون السيارات بشكل هائل خلال القرن العشرين، ويوجد الآن في الولايات المتحدة أعداد من السيارات تساوي أعداد السائقين الذين يحملون رخصاً لقيادة هذه السيارات. ولكن السبب الذي مكّن من حدوث طفرة

السيارات هذه يعود إلى طفرة بناء الطرق السريعة، والتي راجت بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أساسها مشروع بقيمة 350 بليون دولار يتضمن بناء شبكة من الطرق السريعة تمتد عبر 41,000 ميل. وأدت هذه الطفرة إلى تنامي الضواحي حول المدن، والمطاعم ذات الوجبات السريعة التي كان عمادها لحم العجل وخاصة الهامبرغر.

كما ذكرنا سابقاً، ظل لحم الخنزير ينافس لحم العجل على الأولوية في مذاق اللحم عند الأميركيين، وبينما لقي لحم العجل شعبية أكبر في الشمال الشرقي والغرب، كان لحم الخنزير هو اللحم المفضل في الجنوب. وشهدت ولايات الأطلسي الوسطى والغرب الأوسط تساوياً في حصة كل من النوعين ولكن مع حلول ستينات القرن العشرين بات واضحاً أن لحم العجل هو الخيار المفضل لدى الأميركيين.

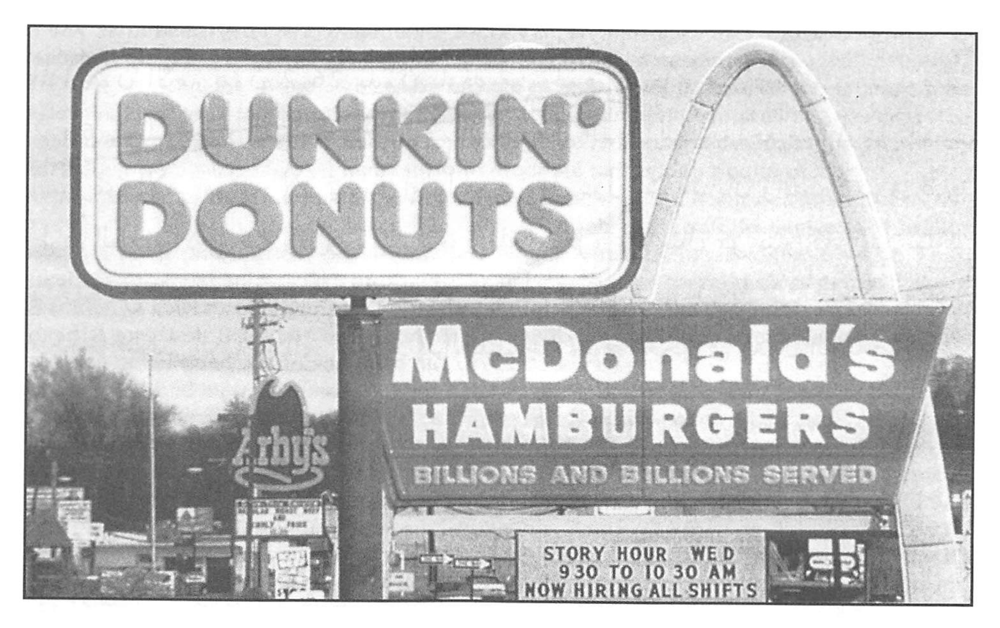
كانت إحدى فوائد لحم العجل تتمثل في ملائمته للشوي خارج المنازل، وهي عادة زادت شعبيتها مع خروج الناس للسكن في الضواحي. فقد اكتشف طباخو الضواحي أن الفطائر المصنوعة من لحم الخنزير تتفتت وتسقط عبر فتحات المشواة، بينما تبقى فطائر لحم العجل متماسكة بشكل أفضل. إضافة إلى ذلك، لم تكن وزارة الزراعة تفحص وجود داء العشرية في الخنزير بسبب كلفة الفحص العالية، ولذلك أوصت بشي اللحم حتى يصبح لونه رمادياً، إلا أن هذا الإجراء كان يزيد من قسوة لحم الخنزير ويجعله غير مرغوب. ورغم أن أضلاع الخنزير شكلت بديلاً، إلا أنها تبقى قليلة اللحم ومربكة عند الشواء، ولا يمكن أن تصنع منها فطائر. في 1946، أصدرت وزارة الزراعة الأميركية مرسوماً وضع تعريفاً للهامبرغر، جاء فيه:

> يتكون الهامبرغر من قطع مشرّحة من لحم العجل الطازج أو المجمد مضاف إليها دهن العجل أو/و توابل، على أن لا تزيد نسبة الدهن فيها عن 30% ولا تحتوي ماء إضافياً ولا مواد فوسفاتية ولا مواد تعمل على التماسك ولا مواد باسطة. يمكن استخدام جوانب العجل في تحضير الهامبرغر، وفقاً فقط للشروط الواردة في الفقرة (أ) من هذا القسم... (هاريس 1987:ص125).

ذكر مارفن هاريس (1987:ص ص125-126) بأن بإمكاننا تناول لحم الخنزير المفروم ولحم العجل المفروم، ولكن دون أن نخلطهما معاً، هذا إذا أردنا أن نطلق على ما نأكله اسم هامبرغر، وحتى عندما نستخدم لحم العجل الهبر الذي يتغذى على الحبوب لتحضير الهامبرغر، مما يستدعي إضافة بعض الدهن للحفاظ على تماسكه، فإن هذا الدهن

يجب أن يأتي من مصدر بقري وليس من خضار أو من نوع آخر من الحيوانات. أدى هذا التعريف ليس إلى حماية صناعة لحم العجل فحسب، بل إلى حماية مُزارع الذرة الذي ارتبط دخله بإنتاج العجول. كذلك ساعد هذا الأمر صناعة الوجبات السريعة، لأنه سمح باستخدام شرائح غير مكلفة من الدهن البقري في تحضير الهامبرغر إلى حد وصل إلى 30٪ من كامل القطعة. وهكذا، تم إيجاد شريحة هامبرغر دولية، استطاعت على حد قول هاريس أن تتغلب على السيادة الطبيعية التي كان يتمتع بها الخنزير في تحويل الحبوب إلى لحوم.

وقد وضعت مطاعم الوجبات السريعة، والتي أسهمت السيارة في تعزيز قدراتها، اللبنة الأخيرة في سلم صعود لحوم العجل. وعمل راي روك، مؤسس ماكودنالدز، على فتح الطريق أمام روتين جديد للعمالة الأميركية يشمل فيما يشمل العمل المؤقت. ومع دخول المزيد من النساء لسوق العمل، خارج المنازل، اجتمع الزمن والفعالية معاً ليخرجا على شكل أطعمة جاهزة وجبات خفيفة، وأصبحت شريحة الهامبرغر المجمدة أكثر شعبية من ذي قبل.



صفوف مطاعم الوجبات السريعة على امتداد شوارع في كل بلدة ومدينة أميركية، والتي لا تمثل اتحاد السكر والدهن فحسب بل تمثل وتيرة الحياة السريعة التي تتطلبها المجتمعات ذات التوجهات الاستهلاكية.

بطرق عديدة، مثلت مطاعم الوجبات السريعة، وشريحة الهامبرغر مع قطعة الخبز، بالنسبة للنساء الأميركيات العاملات في سبعينات وثمانينات القرن العشرين ما كانت تمثله السكريات والمربيات وأكواب الشاي الساخن بالنسبة للمرأة البريطانية، العاملة في المصنع، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. فكل منهما وفّر سهولة التحضير والتناول في وقت تزايدت فيه أعداد النساء العاملات خارج منازلهن.

وكما هو الحال بالنسبة للسكر، فقد تجاوز مذاقنا للحوم العجل إلى أبعد مما يفترض أن يكن خياراً فردياً. لقد أصبح ناتجاً من منتجات حضارة اتخذ فيها الغذاء كسلعة تم تعريفها ضمن العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. يمكننا أن نفعل ما فعله العديدون وأن نرفض تناول لحم العجل، ولكن هذا الأمر يتطلب جهداً حقيقياً يساوي ذلك الجهد الذي يبذله من يحاولون اتباع نمطاً نباتياً خالصاً في وجباتهم الغذائية.

إضافة إلى ذلك، وكما هو الأمر مع الكثير مما يفعله الأميركيون، فإن مسألة لحم العجل لا تتوقف عند حدود الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تنتج 9٪ مما ينتجه العالم من لحوم العجل، ولكنها تستهلك 28٪ مما يستهلك العالم. وفي 2001، أنتج المزارعون الأميركيون 26.2 بليون باوند من لحوم العجل، فيما استهلك الفرد منهم 63.2 باوند. كما أن تأثير استهلاك لحم العجل، في الدول الغنية، أخذ يتزايد على الدول الفقيرة، والأمر مرشّح لأن يصبح أسوأ مع دخول دول مثل اليابان والصين سوق تقليد طرق الطعام الأميركية والأوروبية. دعونا نلقي نظرة على مثال كوستاريكا، التي تشكل واحدة من الدول الفقيرة التي شرعت في تحويل غاباتها إلى أراضٍ لرعي قطعان العجول من أجل تحقيق الربح الناتج عن ازدياد الطلب على لحوم العجل في الدول الغنية.

تدويل الهامبرجر

في ستينات القرن العشرين، وبمساعدة البنك الدولي، بدأت الحكومات في أميركا الوسطى والجنوبية بتحويل الغابات الاستوائية إلى مراعٍ لإنتاج العجول بهدف تصديرها إلى الأسواق الدولية. وتشكل حالة كوستاريكا، التي حلّلها مارك إنديلمان، مثالاً لما حدث بعد أن بدأت الولايات المتحدة بشراء لحوم العجل من أميركا الوسطى في خمسينات القرن العشرين، بسبب كون الأسعار تقل بنسبة 40٪ عنها في الولايات المتحدة.

تلعب الدولة دوراً في إنتاج واستيراد اللحوم الأجنبية، ويتوجب على مستوردي هذه اللحوم التقيد بشهادة وزارة الزراعة الأميركية، بالنسبة للقطعان ولأعمال التغليف، كما عليهم الالتزام بحصص استيراد تعتبر غير رسمية، أكثر منها رسمية كون تلك الحصص نفسها تشكل انتهاكاً لقوانين منظمة التجارة العالمية. لذلك تضطر الدول التي تصدر لحوم العجل طوعياً إلى التقيد ببيع منتجاتها للولايات المتحدة فقط.

كذلك تلعب المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، أدواراً في تشجيع إنتاج العجول من خلال تمويل الإنتاج وطلب تأسيس بنية تحتية لهذا الإنتاج. على سبيل المثال، طلبت مؤسسات الإقراض الدولية من البنك المركزي في كوستاريكا إضافة أقسام بيطرية وعناية بالحيوانات إلى فروع البنك القائمة في مناطق الرعي، وقد استخدمت القروض نفسها في أعمال تتعلق ببناء الطرق في مناطق تربية العجول، وفي تحسين أوضاع القطعان. وقد كرَّس البنك الدولي للتنمية 21٪ من قروضه خلال ستينات القرن العشرين لقطاع تربية العجول في اقتصاد كوستاريكا، كذلك أسهمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في تطوير الطرق، وتشجيع دوائر البحث والإرشاد في قطاع الماشية، لدعم مربِّي العجول في كوستاريكا.

تنامت في كوستاريكا مجموعات ضغط متنفذة لمربي العجول. فقد ظهرت غرفة أصحاب القطعان، وهي عبارة عن اتحاد وطني له ناطقين باسمه في المجلس التشريعي، والبنوك، والوزارات، والأحزاب السياسية الرئيسة في البلاد. وقد عملت مجموعات الضغط هذه على إقناع الحكومة بزيادة الصادرات، وأدى هذا إلى تقليص كميات لحوم العجل المتوفرة للاستهلاك المحلي. فقط اللحوم الأدنى مستوى، والتي كانت تلقى الرفض من قِبَل مفتشي وزارة الزراعة الأمريكية، كانت تجد طريقها للاستهلاك المحلي.

كذلك كان لزيادة إنتاج العجول تأثيرات بيئية على كوستاريكا. فقد تضاعفت مساحات الرعي، ما بين عامي 1950 و1973، من 622,402 هكتار إلى 1,559,033. وبسبب استخدام الأدغال في الرعي، بلغت الأراضي المستخدمة في إنتاج العجول 89.9٪ من مساحة البلاد، وأدى هذا إلى إحداث تدمير واسع في الغابات. في 1950، كانت نسبة الغابات الماطرة في كوستاريكا توازي 72٪ من مساحة البلاد، ومع حلول

1973، تراجعت المساحة إلى 49٪، لتتقلص في 1978 إلى 34٪ من مساحة البلاد (إندلمان 1987:ص554).

وغالباً ما كان توسع تربية العجول يقوم على حساب مزارعي الكفاف، فيما كان أصحاب الماشية يخلون الزارعين من أراضيهم أو يجبرونهم على تركها أو بيعها، وبسبب كون تربية العجول تحتاج إلى عمالة أقل بكثير من الزراعة، اضطر المزارعون إلى البحث عن عمل في المدن، حيث ترتفع نسب البطالة. ولما كانت تربية العجول مربحة فقط في حالة وجود كميات كبيرة منها، فقد أدى التوسع في إنتاجها إلى تركيز الثروة بيد أشخاص معينين.

ولكن إذا كانت دول، مثل كوستاريكا، تستطيع تجنب الفقر الذي أوردنا حديثاً عنه في الفصل 6، هل من المنصف أن نتوقع قيام هذه الدول بالتخفيف من إنتاج العجول بسبب ازدياد القلق في الدول الغنية من تدمير الغابات الماطرة؟ هل توجد طرق يمكن لدول، مثل كوستاريكا والمكسيك، أن تتبعها من أجل إنتاج العجول وتخفيف التدمير البيئي ومساعدة الفقراء؟ دعونا نتفحص مثال حول كيف يمكن لأساتذة علم الإنسان العاملين مع الأخصائيين الزراعيين أن يقدموا لنا بعض الأجوبة.

تربية العجول المستدامة بيئياً

هل من الممكن تطوير عملية إنتاج العجول باستخدام طرق لا تتسبب بتدمير البيئة؟ هذا هو السؤال الذي يحاول بعض علماء الإنسان تفحصه. فقد قام رونالد ناي، على سبيل، المثال بتطوير مشروع في المكسيك تم فيه اتّباع وسائل كان يتبعها السكان الأصليون في الزراعة وتربية العجول، ليس فقط لإنتاج المحاصيل، ولكن لإعادة إحياء الغابات الماطرة التي دمرتها تربية العجول.

فالمكسيك، ومعها معظم دول أميركا الوسطى، خسرت مساحات واسعة من غاباتها الماطرة. مع بداية القرن العشرين، كانت المكسيك تملك 13 مليون هكتار من الغابات الماطرة، أي ما يوازي 31 مليون فدان. أما اليوم فلا تتعدى مساحة الغابات الماطرة في المكسيك 2.4 مليون هكتار، فقد تم تحويل 5.5 مليون هكتار إلى أراضٍ للرعي، وأكثر من نصف هذه المساحة هو اليوم في مرحلة متقدمة من التدمير والتعرية، والغريب في الأمر أنه بينما تخصص المكسيك 60٪ من أراضيها الإنتاجية لأغراض الرعي وزراعة الأعلاف، نجد أن 50٪ من سكانها لا يستهلكون لحوم الحيوانات.

ويؤكد ناي (1995) أن تدمير الغابات الماطرة من قِبَل حيوانات الرعي، جاء على الأغلب نتيجة استيراد ما أطلق عليه اسم «النموذج المصنعي للإنتاج الزراعي»، وهو نموذج صُمِّم لإنتاج منتج واحد (مثل ذرة، فول الصويا، لحم عجول، لحم خنزير.. الخ)، وبأقصر وقت ممكن، ويميل هذا النموذج إلى التقنية المكثفة والمدمرة بيئياً، كما يعمل على تحويل أقاليم ومناطق كاملة إلى زراعة محصول واحد أو منتج واحد، مثل عجول في منطقة وذرة في منطقة أخرى، أو قمح في غيرهما.. وهكذا. وقد أدى تطبيق هذا النموذج في أميركا الوسطى على إنتاج العجول إلى كشف وإخلاء مناطق شاسعة من الأراضي عبر إشعال الحرائق، ورش مبيدات الأعشاب، وإعادة زراعة تلك الأراضي بأعشاب لا تلائم البيئة. وكانت نتيجة هذا كله وبالاً على الأراضي بسبب الرعي الجائر الذي أدى إلى هجر تلك الأراضي والعودة إلى الزراعات الثانوية.

وقد بيَّن ناي أن النظر إلى الزراعة من وجهة النظر البيئية، بدلاً من وجهة النظر المصنعية، وكذلك تبني ما أشار إليه س. ر. غليسمان (1988، أنظر أيضاً بوسي وآخرون 1984) بالمقاربة البيئية الزراعية، هما أمران أكثر إنتاجاً وأقل تدميراً إلى حد بعيد. وتتمثل إحدى أسس هذه المقاربة في الجمع بين الممارسات الأصلية في إنتاج الغذاء، التي كانت تنتج الطعام في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على البيئة، مع الأبحاث الزراعية المعاصرة. الفرق الأساسي بين المقاربة المصنعية والمقاربة البيئية الزراعية هو أن الأخيرة توجد ما يسمى بالزراعة التعددية من ناحية الحيوانات والنباتات، وليس الزراعة التي تعتمد على إنتاج محصول فردي أو تربية حيوان فردي. أما الطرق الزراعية الأصلية المتبعة في الإنتاج داخل الغابات الماطرة فتعمل على إيجاد نظام يعزز إعادة إحياء الأرض والنبات والحيوان.

على سبيل المثال، هناك مواقع للنباتات الثانوية في الغابات الماطرة المكسيكية، خلَّفها مزارعو المايا الذين مارسوا الزراعة الأصلية، فقد عمل المزارعون على تنظيف موقع واستخدموه في زراعة الذرة لمدة خمس إلى ثمان سنوات، ثم انتقلوا إلى غيره. هذه المواقع قد تبدو لاحقاً شبيهة بتلك الأراضي التي هجرها مربو العجول، ولكن مزارعو المايا لم يهجروا تلك المواقع بل استمروا في العمل فيها عبر زراعتها بأشجار الفاكهة، واستخدامها كمناطق جذب للثدييات والطيور من أجل صيدها. في الحقيقة كانت المنطقة

تصمَّم لاجتذاب محصول علفي، وقد أشار إليها المايا باسم «صيد البساتين» (ناي 1995). لأنه، وعلى عكس النموذج المصنعي، لا تُستخدم المبيدات العشبية في تنظيف الأرض ويبقى المجال متاحاً أمام الحيوانات والنباتات لاستعادة الحياة. وهكذا، فإن الزراعة التقليدية تخلق جواً يجمع بين الحقول والغابات والأراضي الخالية.

والفكرة هنا تكمن في إيجاد نماذج إنتاجية تتكون من خليط من الأماكن الإنتاجية. ويعمل النموذج البيئي الزراعي، معتمداً على أنظمة أصلية تم تطويرها عبر قرون من الزمن، على إيجاد نظام بيئي مستدام.

وبدلاً من تحويل العجول إلى شياطين، على حد قول نايل، فإن من الممكن وضع نموذج لنظام زراعي يتبع الأنظمة الأصلية، بحيث يتم دمج العجول ضمن نموذج بيئي زراعي يتم فيه التركيز على التعددية في الأنواع بدلاً من سياسة النوع الواحد. على سبيل المثال، يمكن استخدام مساحة معينة من أجل إنتاج محاصيل سنوية، مثل الذرة والكوسا والمحاصيل الجذرية والتوابل والبقوليات. أما المناطق الثانوية، كالأراضي التي تعرضت للتدمير سابقاً نتيجة الرعي الجائر، فيمكن استخدامها لزراعة أشجار الفاكهة والمحاصيل العلفية وغيرها. أما المناطق القانونية الأخرى فيمكن تخصيصها للرعي الكثيف عبر استخدام سلالات حيوانات ونباتية مختارة، مثل إحدى سلالات الأبقار التي تم تطويرها في نيوزيلندا والتي تتميز بحجم صغير وإنتاج غزير من الحليب. ويعمل الرعي الكثيف على تحرير أراضي الغابات الماطرة الاستوائية، التي ما كان يجب بالأصل أن يتم تحويلها إلى مراعي. ويؤكد نايل أنه باستخدام الأسمدة العضوية والرعي المنضبط، من الممكن إعادة الحياة للموارد المائية، كالبرك والأنهار والبحيرات، والاستفادة من تلك الموارد في تربية الأسماك والسلاحف والطيور والرخويات.

تصدير التلوث

أصبح بإمكاننا الآن أن نرى كيف تسهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أنماط استهلاكنا. يمكننا تطبيق التحليل نفسه على العديد من السلع التي نستهلكها بأعداد كبيرة والتي تترك تأثيرات مدمرة على البيئة. والأمثلة على ذلك نجدها في البيوت الضخمة، والأدوات والأجهزة الإلكترونية. كذلك، توجد عدة مشاكل بيئية

ناتجة عن التلوث الصناعي وعن استخدام وتخزين الطاقة النووية والتخلص من نفاياتها، ناهيك عن الأكوام الضخمة من النفايات التي تتراكم بشكل هائل مع انتشار التغليف، ليصبح مشكلة مثلما هي السلع التي بداخله. ولكن هناك تناقض يتمثل فيما يلي: على الرغم من أن أنماط الاستهلاك في الدول الغنية هي السبب الرئيسي وراء التلوث البيئي وتدمير واستنفاذ الموارد وإنتاج المواد السامة، إلا أن هذه الدول تعاني من المشكلة أقل بكثير مما تعانيه الدول الفقيرة. فالولايات المتحدة على سبيل المثال، والتي تسهم بحصة كبيرة في المشاكل البيئية، تتمتع نسبياً بهواء ومياه أكثر نقاءً ومساحات أكثر وسعاً من الدول الفقيرة، التي لا يستهلك أهلها ولا ينتجون إلا جزءاً يسيراً مما يستهلكه وينتجه الأميركيون. كيف يمكننا أن نفسر امتداد الدمار البيئي إلى الدول الفقيرة؟

في الحادي والعشرين من شهر ديسمبر/ كانون الأول 1991، أرسل السيد لورنس سمرز، وكان حينها كبير اقتصاديي البنك الدولي، ولاحقاً وكيل وزارة الخزانة في إدارة كلينتون، وحالياً رئيس جامعة هارفارد، مذكرة إلى بعض زملائه هدفها فقط، كما قال البنك الدولي لاحقاً، إثارة النقاش. وقد بينت المذكرة، بإيجاز، أن الولايات المتحدة وجدت من المعقول اقتصادياً تصدير تلوثها ونفاياتها السامة إلى الدول الفقيرة. وقد ظهرت المذكرة لاحقاً في مجلة إيكونوميست (Economist)، وهي مجلة بريطانية تتمتع بسمعة مرموقة، تحت عنوان «دعوهم يأكلون التلوث»، وقد جادل سمرز أن على البنك الدولي أن يشجع نقل الصناعات الملوِّثة أو القذرة من الدول الغنية إلى الدول الأقل تطوراً. وبنى حجته على ثلاثة أشياء:

أولاً، من الناحية الاقتصادية فإن تكلفة الأمراض المرافقة للتلوث، إذا قيست بمقياس أيام العمل الضائعة، تظهر نتيجتها أقل في الدول ذات الرواتب المتدنية. وثانياً: الدول النامية أو الأقل تطوراً تعتبر أقل تلوثاً، وبالتالي فإن الزيادة في التلوث تعتبر أيضاً أقل تكلفة نسبياً، وأخيراً، ولأن توقعات الأعمار لدى سكان الدول الأقل تطوراً هي أقل من الدول الغنية فإن الملوثات التي تسبب الأمراض لدى كبار السن، مثل سرطان البروستاتا لا تحمل أهمية كبيرة. باختصار، بيّن سمرز أن البيئة النظيفة تليق بسكان الدول الغنية أكثر من سكان الدول الفقيرة، ولذلك فإن كلفة التلوث في الدول الفقيرة هي أقل

من كلفته في الدول الغنية، وبالتالي فإن المنطق الاقتصادي يحتم علينا تصدير الصناعات الملوِّثة إلى الدول الأقل تطوراً (فوستر 1993).

كان رد معظم البيئيين على هذه المذكرة قاسياً. فقد أطلق وزير البيئة البرازيل رداً جاء فيها:

لقد كانت مفاجأة سارة بالنسبة لي أن أقرأ التقارير في صحفنا ثم أتلقى نسخة من مذكرتك التي تدعم فيها تصدير التلوث إلى دول العالم الثالث والحجج المقدمة من قِبَلك لتبرير ذلك. إن تحليلك منطقي تماماً ولكنه جنون مطلق (ريتش 1994:ص ص246-248).

ومع ذلك، قال جون بيلامي فوستر أن هناك القليل في المذكرة مما لم يرد ذكره في مصطلحات أخرى مرات عديدة، وعموماً من قِبَل الاقتصاديين، ومحللي السياسة الحكومية. فقد شكلت المذكرة تعبيراً تاماً عن النظرة التي تنبثق منطقياً من ثقافة الرأسمالية، للبيئة والناس. وإذا نظرنا إليها من منظور علم الإنسان، فإن المذكرة توضح عالمنا الثقافي ونظرته إلى البيئة والناس وتشمل المقدمة المنطقية لحجة سمرز ما يلي:

1. أن حياة الناس في العالم الثالث، بحكم المكتسبات السابقة من الأمراض والوفيات، تعد أقل قيمة بمئات المرات من حياة هؤلاء الذين يعيشون في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث الرواتب أعلى أيضاً بمئات المرات. لذلك فإن من المنطقي رمي النفايات السامة في الدول الأقل تطوراً.
2. تعتبر بيئات العالم الثالث أقل تلوثاً مقارنة بمناطق مثل لوس انجليس ومكسيكو سيتي (حيث اضطر الأطفال إلى التزام منازلهم مدة شهر في 1989 بسبب تلوث الهواء).
3. البيئة النظيفة هي في واقع الأمر سلعة كمالية تسعى إليها الدول الغنية بسبب المقاييس الجمالية الصحية في تلك البلدان، لذلك فإن التكلفة العالمية للتلوث قد تتضاءل إذا تم نقل النفايات إلى الدول الفقيرة، حيث لا توضع قيمة كبيرة للبيئة النظيفة، بدلاً من تلويث بيئات الدول الغنية، حيث توضع قيمة كبيرة للبيئة النظيفة.

تعبِّر المذكرة في أساسها عن منظور يضع قيمة المال فوق قيمة الحياة الإنسانية بناءً على توقعات الرواتب، وفوق قيمة البيئة بناءً على مدى تثمين الناس للبيئة النظيفة. كما تظهر

المذكرة النزعة الموجودة لدى ثقافة الرأسمالية باتجاه اعتبار كل شيء في الوجود «سلعة»، بما فيها حياة الإنسان والبيئة. وكما قال فوستر (1991:ص12) «إن مذكرة سمرز ليست خللاً أو انحرافاً، فهذا الرجل، أي سمرز، بحكم مهنته ككبير اقتصاديي البنك الدولي، يعمل على خلق الظروف التي تسمح بتراكم الثورة وتضمن النمو الاقتصادي. ولذلك فهو لن يسمح لقضايا مثل منفعة سكان العالم، أو صحة البيئة، أو حتى مصير الفرد الرأسمالي نفسه أن تقف عثرة في طريق هدفه الذي ينطلق من التفكير باتجاه واحد فقط».

ووفقاً لمجلة الإيكونوميست، تعمد الحكومات باستمرار إلى اتخاذ القرارات، المتعلقة بالصحة والتعليم وظروف العمل والبيئة، بناءً على تقييمات مختلفة لفئات معينة من الشعب على حساب الأخرى. على سبيل المثال، قام مكتب الإدارة والموازنة الأميركي، في ثمانينات القرن العشرين، برعاية عدد من الدراسات التي خلصت إلى أن قيمة حياة الإنسان تتراوح بين 5,000 و 2 مليون دولار، ثم استخدمت هذه الأرقام لإظهار أن بعض أشكال السيطرة على التلوث ترد تكاليفها، وأن البعض الآخر ليست فعالة في ذلك. وقد ناقش اقتصاديون آخرون أن قيمة حياة الإنسان يجب أن تكون مبنية على قدرته على الجني الاقتصادي، وبذلك فإن قيمة المرأة أقل من قيمة الرجل، وحياة الإنسان الأسود أقل قيمة من حياة الإنسان الأبيض

رغم الصدمة التي تحملها هذه الحقائق، إلا أن هذه هي طريقة عملنا في معظم الأحيان. على سبيل المثال، إن ثلاثة من بين أربعة مواقع تجارية لدفن النفايات الضارة موجودة في الولايات الجنوبية، وبالتحديد في المناطق التي تسكنها المجتمعات الأميركية الإفريقية، رغم أن هؤلاء لا يشكلون إلا نسبة 20٪ من الشعب الأميركي. كما أن إحدى أفضل الأسرار البيئية إخفاءً في الولايات المتحدة، وبتوثيق من فاليري كوليتنر (1998) في كتابها «الصحراء الملوثة: الدمار البيئي والاجتماعي في الغرب الأميركي»، هي المناطق النووية التي ظهرت نتيجة تجارب الأسلحة وتعدين اليورانيوم ومستودعات النفايات.

والمشهد النووي في المنطقة الجنوبية الشرقية من الولايات المتحدة يشمل الصحاري الأميركية الرئيسة الخمس بأكملها، إضافة إلى أجزاء من ولايات نيفادا ونيومكسيكو وكاليفورنيا وأريزونا ويوتا وكولورادو وتكساس.

وهذا المشهد يعتبر محطاً لآلاف الأعداد من مناجم اليورانيوم المكشوفة، وموقعاً لأكثر من 900 تفجير نووي ضمن التجارب التي أجريت فوق الأرض وتحتها. كما أنه أكبر مركز لتخزين النفايات النووية، وهو أيضاً، وهذا ليس من باب الصدفة، موئل لأغلبية الناجين من سكان أميركا الأصليين (كوليتز 1998:ص10). وقد وقعت إحدى أكبر الكوارث النووية هولاً في تاريخ الولايات المتحدة مع انهيار بقايا سد ريوبويركو في 1979، مما تسبب بإطلاق 94 مليون غالون من المياه الملوثة في مجرى النهر. وقد مرَّ أسبوع قبل نشر الإعلانات التي تشير إلى خطورة مياه النهر على الماشية التي تشرب منه، وأن الحيوانات التي تشرب من هذه المياه لا يمكن أن تؤكل أو تُباع. وقد عمدت الشركة النووية المتحدة، والمسؤولة عن المنجم الذي تسبب بمثل هذه البقايا الملوثة، إلى تقديم تعويضات بلغت قيمتها 525,000 دولار، ولم يرد ذكر الحادثة في الصحافة الوطنية. إلا أن إحدى الدراسات المتعلقة بالأوبئة بينت أن أطفال قبائل النافاجو كانوا عرضة للإصابة بسرطان العظم بخمسة أضعاف، وللإصابة بسرطان الرحم أو الخصاوي بخمسة عشر ضعفاً، أكثر من السكان الآخرين في الولايات المتحدة. ومع ذلك لم يتم السماح بتمويل دراسات متابعة لهم (كولتز 1998:ص26). وتقوم الدول الغنية حالياً بشحن 20 مليون طن من النفايات إلى الدول الفقيرة. وفي 1987، تم شحن نفايات صناعية مثقلة بالديوكسين من فيلادلفيا إلى غينيا وهاييتي، وفي 1988، شحن 4,000 طن من النفايات الكيميائية الملوثة بـ (PCB) من إيطاليا وعُثر عليها في نيجيريا وهي تتسرب من البراميل.

ويجادل الاقتصاديون من أمثال سمرز أن بناء بنية تحتية اقتصادية للأجيال القادمة هو أهم من حماية هذه الأجيال من الاحتباس الحراري، ويقارنون بين كلفة تدمير الغابة الاستوائية وبين كلفة حمايتها، دون أن يدركوا أن تدمير الغابة أمر يتعذر إصلاحه أو تغييره. كما يجادلون بأنه بدلاً من إيقاف النمو الاقتصادي بسبب الاحتباس الحراري، تستطيع الدول أن تستخدم ثرواتها الجديدة من أجل بناء الجدران لمقاومة ارتفاع مناسيب المياه، وأن الأموال التي تُنفق من أجل تخفيف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يمكن إنفاقها بشكل أفضل في التعامل مع زيادة أعداد السكان (فوستر 1993:ص16).

وقد خلص فوستر إلى أن الرأسمالية لن تضحي أبداً بالتنمية الاقتصادية وتراكم الثروات أمام الإصلاح البيئي، وسيبقى منطقها الداخلي يقول «دعهم يأكلون التلوث». ستظهر المعارضة وتنمو، كما سنرى في الفصول التالية، وستجرى بعض التغييرات، كما حصل في الولايات المتحدة خلال الثلاثين سنة الماضية، ولكن هموم البيئة لن يسمح لها بأن تهدد النظام نفسه، وسيظهر هذا واضحاً لنا حين ننظر إلى التطورات الأخيرة في صناعة السيارات الأميركية.

والتطورات الأخيرة في أذواق السيارات الأميركية تظهر في تفضيل ما يسمى السيارات الرياضية (SUVs). ففي 2000، شكلت هذه السيارات نسبة واحد من كل سيارتين عائلتين تم بيعهما في أميركا، وبلغ مجموع المبيعات 65 مليون دولار. وهذه السيارات تطلق نسبة 57٪ من ثاني أكسيد الكربون أكثر من المركبات العادية الأخرى، كما أنها تشكل المصدر الأسرع تنامياً للغازات التي تسبب الاحتباس الحراري في الولايات المتحدة. وتستخدم هذه السيارات نسبة 50 إلى 100٪ وقود (بنزين) أكثر من سيارات الركاب العادية (برادشر 1997). ولكون هذه المركبات استُخدمت في السابق أساساً للمزارع ومواقع البناء، فقد صنفت ضمن فئة الشاحنات الخفيفة خلال سبعينات القرن العشرين، ولم تطبق عليها قوانين الانبعاثات المعيارية للتلوث، ولا متطلبات الحد الأدنى من المسافات، والتي كانت تطبق على المركبات الأخرى. وتعتبر هذه المركبات الرياضية عالية الربحية، ليس فقط من ناحية هامش الربح ولكن من ناحية كونها محمية كصناعة أميركية عبر التعرفة الجمركية العالية التي تُفرض على مثيلاتها من الشاحنات الخفيفة المصنعة خارج الولايات المتحدة (بسبب الحرب التجارية التي اندلعت مع ألمانيا 1964). مع العلم أن هذه التعرفة الجمركية لا تُفرض على المركبات الأجنبية الأخرى. لهذا السبب جهد صنّاع السيارات واتحادات العمال في الضغط لمنع الكونغرس من رفع وتوسيع معايير استهلاك الوقود والتلوث التي تطبق على هذه المركبات الرياضية. وكما استنتج فوستر (1993:ص19):

حينما يتطلب الأمر تغييراً جذرياً، لا يتم إنجاز إلا القليل من التغيير داخل النظام، وتتفاقم الأزمة مع الزمن. ويظهر هذا الأمر اليوم واضحاً في عالم البيئة، حيث أن طبيعة الأزمة البيئية العالمية تحمل في طياتها مصير كوكب الأرض بأكمله، إضافة إلى قضايا اجتماعية وبيئية تتضمن تعقيدات هائلة، جميعها تعود في أسبابها إلى أشكال الإنتاج السائدة حالياً. من

المستحيل إيقاف تدهور الأزمة البيئية نحو الأسوأ ما لم يتم التعامل مع جذور الإنتاج والتوزيع والتقنية والتنمية على نطاق دولي. وكلما برزت مثل هذه الأسئلة كلما بدا جلياً أكثر أن الرأسمالية هي نظام غير مستدام، لا بيئياً ولا اقتصادياً ولا سياسياً ولا أخلاقياً، ويجب أن يتم إبطاله.

الخلاصة

لقد بدأنا هذا الفصل بسؤال لماذا يختار الناس الطريقة والكيفية التي يستهلكون بها، والزمن الذي يستهلكون به. وقد خلصنا إلى أن أذواقنا تتركب حضارياً وتميل إلى خدمة عملية تراكم رأس المال. لا يوجد سبب طبعي يفسِّر لماذا ننخرط في أنماط استهلاكية تضر ببيئتنا. كذلك بيّنا أنه من بين جميع العوامل التي تسهم في تلوث البيئة، فإن أصعبها تثبيتاً هو مسلكنا الاستهلاكي، لأنه يشكل أسس حضارتنا.

ولكي نوضح ذلك، قمنا باستكشاف كيف تم بناء الذوق الأميركي للسكر والدهون، تاريخياً، من أجل خدمة مصالح منتجي السكر ولحم العجل. كما تفحصنا أيضاً كيف تحاول أبحاث علوم الإنسان أن تساعد الدول الفقيرة في مساعيها لتلبية المتطلبات الغربية من السلع، مثل لحم العجل، دون أن يتسبب إنتاج تلك السلع بتدمير الموارد البيئية. وتفحصنا أيضاً محاولات الدول الغنية المحافظة على حضارتها عبر تصدير المنتجات الجانبية، مثل التلوث واستنزاف المصادر، وكيف يبدو منظورها إلى هذه الأمور منطقياً بالنسبة لها.

والأهم من كل هذا، أننا تفحصنا التحركات التاريخية والثقافية التي دفعت باتجاه استهلاك سلع معينة، إضافة إلى مواقفنا من التدهور البيئي الذي نتج عن ذلك، وخلصنا إلى أن الأمر ليس انحرافاً بل جزءاً أصيلاً في طريقة حياتنا.

الفصل الثامن

المرض

كانت المؤن تشكل جنّات بالنسبة للجراثيم أو كما وصفها عالِم الأحياء الدقيقة البريطاني جون كيرنز «مقابر للإنسان». لقد وقعت أعتى الكوارث في الماضي وأودت بحياة أعداد هائلة من البشر، فقط عندما كانت الجراثيم تصل إلى المراكز الحضرية حيث الأعداد الكثيفة من السكان الذين تفتك بهم أية عدوى صغيرة قادمة من الأقاليم بعد أن تتحول بينهم إلى وباء فتاك نتيجة كثرة أعدادهم. كما أن الجراثيم كانت تستغل البيئة الحضرية الجديدة لتشكل تهديدات بأمراض جديدة.

- لوري غاريت «الوباء القادم»

إن الفهم الشامل لوباء الإيدز يتطلب التزام باهتمامات التاريخ والاقتصاد السياسي. لقد تجاوز فيروس (HIV) خطط البنية الاقتصادية زماناً في تطوره.

- بول فارمر «الإيدز والاتهام»

في الأيام الهادئة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وفيها التقدم العلمي والازدهار الاقتصادي يلهمان زعماء الحكومات وكبار العلماء بتوقع عصراً من السلام العالمي والازدهار، كان الأطباء يتنبئون بنهاية الأمراض المعدية، وكانت الصحة في العالم توضع كهدف حقيقي قابل للتحقيق. وقد قال كبير الجراحين الأميركيين في 1967 في هذا الصدد بأن الوقت قد حان لإغلاق الباب على الأمراض المعدية. كان هناك سبباً لهذا التفاؤل، فنتيجة لحملة تطعيم دولية تم اجتثاث وباء الجدري تماماً، وكانت آخر حالة تُشَخّص لهذا المرض في 1979. أما الملاريا، وهو واحد من أشد الأوبئة فتكاً في العالم، فقد تناقص تأثيره بشكل كبير، وتم استئصاله في بعض مناطق العالم عبر السيطرة على ناقله وهو الناموس، الذي كان ينشر المرض، وعبر التطوير والتوزيع الهائل للأدوية والعلاجات الشافية.

كما أن السل، وهو القاتل الرئيس في القرن التاسع عشر، كان على طريق الاختفاء، وقد أعلن الجراح العام الأميركي أن الحصبة ستختفي تماماً في 1982 نتيجة حملة تطعيم مكثفة. كما استطاع جوناس سولك تطوير مطعوم لشلل الأطفال الذي فتك بالطفولة، وظهر اختراع المضادات الحيوية واعداً في تخليصنا من كل المستشفيات، بدءاً من الالتهاب الرئوي إلى رائحة النفس السيئة. وفجأة وخلال عقد واحد من الزمان تغير كل شيء.

شكل الإيدز إحدى الصدمات التي حولت التفاؤل الدولي إلى ما أطلق عليه مارك لابي 1994 اسم «العدمية العلاجية»، وهو موقف يسود اليوم معظم كوادر المستشفيات من أن لا شيء يعمل لشفاء المرضى. ولكن التغيير كان له أسباباً أخرى، منها ظهور سلالات بكتيرية مقاومة للمضادات الحيوية، وعودة ظهور أوبئة الملاريا والكوليرا والسل، في أشكال أشد فتكاً، وبروز أمراض بكتيرية وفيروسية أخرى مثل مرض اللايمي والدينجي-2 والسارس، وأنواع الحمّى الفتاكة مثل حمّى الإيبولا التي تتسبب بنزيف داخلي هائل وتودي بحياة 90٪ من مصابيها. أما الحصبة، التي كان يفترض أنها اختفت من الولايات المتحدة في 1982 فقد زاد انتشارها عشرة أضعاف في 1993 عنه في في 1983. وقد تطلب حدوث هذه التطورات قيام أبحاث طبية في مجالات الأحياء والأوبئة وعلم الإنسان وغيرهم من اجل إعادة فحص العلاقة بين الإنسان وبين عالم الميكروبات، وخاصة تلك التي تسبب الأمراض. إذ إنه من الواضح أننا بخسنا من قدرة هذه الجراثيم على التكيف مع قدرتنا على التكيف معهم، وفشلنا في تقدير كيفية تأثير أنماط علاقاتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على ظهور وانتقال هذه الأمراض.

يبدو أن لكل عصر مرضه الذي يميزه. فالطاعون الدبلي، الذي ظهر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، جاء نتيجة انفتاح طرق التجارة مع آسيا، وانتقل مع انتقال التجار والمحاربين من وسط ما كان يسمى النظام العالمي إلى أوروبا غرباً وإلى الصين شرقاً. كما انتشر السفلس، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، عبر تزايد الاتصال الجنسي بين الناس في المدن. وكان السل المرض الرئيس في القرن التاسع عشر، وقد انتشر عبر الهواء في المدن المزدحمة وفي الأحياء الفقيرة في أوروبا والولايات المتحدة والبلدان الفقيرة.

وكما سنرى لاحقاً، فقد شكل الإيدز مرض العصر في الربع الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، وبرز كدليل على التباين في الثروات بين

البلدان الغنية والفقيرة مع ما رافق ذلك من تباين في التعرض للمرض. فقد كانت نسبة الوفيات بسبب انتقال الإيدز في البلدان الفقيرة 98٪ (16.3 مليون). وكانت نسبة الوفيات نتيجة الأمراض المعدية 32٪ من بين مجمل الوفيات. وفي حين تسببت الأمراض المعدية بنسبة وفيات 42٪ من مجموع الوفيات في الدول الفقيرة، بلغت في الدول الصناعية 1.2٪ فقط (بلات 1996:ص11). ويلخص الجدول 8.1 الأمراض الرئيسة التي تفتك بالعالم اليوم، وأعداد الناس المصابة بتلك الأمراض، والمعدلات السنوية للوفيات، وهل المرض في حالة تصاعد أم تراجع أم استقرار.

إن حقيقة كون كل حقبة تاريخية تتميز بمرض معين، تكشف بوضوح أن الطريقة التي نحيا بها – أي الأنماط الاجتماعية والثقافية الموجودة في كل نقطة زمنية ومكانية – تحدد أنواع الأمراض التي يتعرض لها الإنسان وتكرار حدوثها. والأسئلة التي نحتاج إلى طرحها هنا هي: ما الذي نفعله حتى نتعرض للمرض؟ ما الذي نفعله حتى نعرض الآخرين للمرض؟ كيف نخلق الظروف التي تتيح حدوث تفاعلات فريدة بين الجراثيم وبيئتها وموائلها؟ أيضاً، ما هي النواحي الموجودة في المجتمعات الإنسانية والتي تجعل من الجراثيم أقل أو أكثر فتكاً؟

العديد من الأمور التي ناقشناها في الفصول السابقة تتعلق بما نقوله هنا، على سبيل المثال، إن تزايد الكثافة السكانية يرتبط بوضوح مع ظهور الأمراض وتكرارها، كما هو الحال أيضاً مع تقسيم العالم إلى فقراء وأغنياء، كما أن ازدحام العُمّال القرويين والفلاحين في المدن، مع تركز الأراضي الزراعية بأيدي قلة من المتنفذين والأغنياء، يزيد من التعرض للأمراض. كذلك فإن السياسة الحكومية التي تضع في رأس أولوياتها التنمية الاقتصادية، وتتجاهل البرامج الصحية، تشجع على انتشار الأمراض. كذلك الأمر حين تضع مؤسسات التمويل الدولية براجمها لتعديل البنية في الدول الفقيرة، وهي برامج تتطلب القيام باقتطاعات في برامج الصحة والتعليم والنظافة. كما أن أي تغير في البيئة ينطوي على عواقب هائلة بالنسبة لظهور الأمراض وانتشارها.

وكما أن الطعام متوفر للذين يستطيعون دفع ثمنه، كذلك تتوفر العلاجات للذين يستطيعون شرائها. وفي النظام الرأسمالي الطبي، كما هو الحال في النظام الرأسمالي الغذائي،

تتحدد نوعية وكمية الإنتاج حسب طلب السوق وليس حسب الحاجة. فمن بين 1233 دواء، تم تسجيل براءة اختراعه بين عامي 1975 و 1997، كان هناك 13 دواء فقط، أي 1٪، لأمراض المناطق الاستوائية. إحدى الشركات الأميركية اكتشفت دواء يعالج مرض النوم، وهو مرض يصيب حالياً 300 ألف شخص كل سنة، معظمهم في مناطق جنوب الصحراء الإفريقية. ولكن شركة الأدوية التي تملك براءة اختراع هذا الدواء قررت أن لا تقوم بتسويقه بسبب أرباحه الضئيلة، ولم تقم بوهب الدواء إلى منظمة الصحة العالمية (WHO)، ولكن حتى هذه الأخيرة لا تملك الأموال الكافية لتطوير مثل هذا الدواء (انظر ترادير 1999). ويهاجم وباء الملاريا ما يقدر بنصف مليون شخص، ويقتل مليون إلى 3 ملايين سنوياً، معظمهم في الدول الفقيرة، ومع ذلك لا تستثمر شركات الأدوية إلا القليل لإيجاد العلاجات لهذا المرض، والسبب يعود إلى ضآلة إمكانية الربح كون البلاد التي سيوجَّه إليها الدواء بلاداً فقيرة. «فالفقراء لا يملكون قوة استهلاكية ولهذا فإن السوق يهملهم». هكذا يقول الدكتور جيمس أوربينسكي، الرئيس الدولي لمنظمة أطباء بلا حدود، ويضيف قائلاً «لقد تعبنا من المنطق الذي يقول: من لا يستطيع الدفع ليموت» (ماكنيل 2000). وهكذا، على الرغم من قيام شركات الأدوية باستثمار 27 بليون دولار سنوياً في الأبحاث، إلا أن معظم هذه الأبحاث تتناول أدوية لتنمية الشعر، وإزالة الضعف الجنسي ومكافحة الكولسترول، وضبط الكآبة والقلق، والتخفيف من التهابات المفاصل وضغط الدم العالي، وهذه جميعها مشاكل يعاني منها الأغنياء الذين يشكلون 10-20٪ من عدد سكان العالم. كما أن هذه الأولويات تعتبر منطقية من الناحية الاقتصادية وعلى المدى القصير، ولكنها تشكل خطراً على الجميع أمام تسارع وتيرة انتشار الأمراض.

الأمراض المعدية، بالطبع، ليست المشكلة الصحية الوحيدة التي نواجهها. فملوثات البيئة التي تأتي نتيجة التصنيع تسبب أمراضاً، مثل الربو، وهو مرض تنفسي آخذ في التفاقم مع تزايد الملوثات الصناعية. ويواجه ملايين الناس سوء التغذية والجوع، وهي ظروف تعرضهم للأمراض. كما أن السلع التي تلقى رواجاً دعائياً، مثل الكحول والدخان، تشكل تهديداً للصحة. وقد دلت الدراسات أن من بين 1.1 بليون مدخن في العالم يوجد 800 مليون في المناطق الفقيرة (منظمة الصحة العالمية، وباء الدخان، 1995)، وتقدر منظمة الصحة العالمية عدد الوفيات الناجمة عن التدخين سنوياً بأربعة

ملايين، وهذا الرقم مرشح للوصول إلى 10 ملايين مع حلول 2030، 70٪ من هذه الوفيات ستكون في الدول النامية. ومع تواصل هبوط مبيعات السجائر في الدول الغنية، رداً على الحملات المضادة للتدخين والتشريعات الحكومية، كثفت شركات السجائر جهودها لزيادة مبيعاتها في دول أخرى، خاصة للنساء والأطفال. على سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة باستخدام مبرر تعزيز التجارة الحرة للضغط على الدول الأخرى، مثل تايلند وتايوان وكوريا الجنوبية، عبر تهديدها بالعقوبات الاقتصادية، من أجل فتح أسواقها أمام السجائر الأميركية. في مثل هذه الحالات، يمكننا أن نرى بسهولة وجود رابط مباشر بين نظام العالم الرأسمالي وبين ظهور الأمراض. ومع ذلك، فإن العلاقة القائمة بين ثقافة الرأسمالية والأمراض المعدية تتعرض دائماً للإخفاء والتلاعب في كشفها.

مقدمة تمهيدية حول كيفية الموت من مرض معدٍ:

يسبح الإنسان في بحر من الميكروبات. فنحن نأكلها ونتنفسها ونمتصها عبر فتحات جلودنا وأغشيتها. ومعظم هذه الميكروبات لا تؤذينا بل إن العديد منها مفيدة. وتعيش البكتيريا بالملايين في جهازنا الهضمي وتساعدنا على الهضم. أما في الطبيعة، فتعمل الميكروبات كمحفزات على تحليل المواد التي يمكن أن يعاد استخدامها من قِبَل النبات والحيوانات. وربما لا نواجه العديد من هذه الميكروبات لأنها تعيش في مناطق بعيدة من العالم، إلا أن بعضها ضار يسبب الأذية للإنسان، ومن هذه الميكروبات الضارة توجد البكتيريا والفيروسات والطفيليات التي تغزو أجسادنا، وتسبب لنا الأمراض أو الموت في بعض الأحيان. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا هو: ما الذي يحدد العلاقات بيننا وبين الجراثيم المسببة للأمراض والتي تشاركنا الحياة في هذا العالم؟

للإجابة على هذا السؤال، دعونا نسأل: ما هو المطلوب من الجرثومة لتقتلنا، أي ما الذي يتسبب بموتنا من مرض معدٍ. الجواب، هو أن هناك أربعة أشياء على الأقل يجب أن تحدث وهي:

أولاً، علينا أن نحدث اتصالاً مع الجرثومة أو مع الناقل الذي يحملها، مثل ناموسة أو بقّة أو قملة أو بزاقة.

ثانياً، يجب للجرثومة أن تكون خبيثة، أي تملك القدرة على قتلنا.

جدول 8.1: خصائص الأمراض الرئيسة المعدية لعام 2002 (التقديرات حسب عدد الوفيات)*

المرض	الوفيات بالملايين	٪ من مجموع الوفيات (جميع المسببات)	الاتجاه	الناقل	الأعراض
التهابات تنفسية شديدة	3,845	6.7	مستقر	بكتيريا وفيروسات تنتقل بالهواء.	رشح، التهاب حلق، أنفلونزا، التهاب رئوي، التهاب قصبات.
الإيدز	2,821	4.9	في تصاعد	فيروس HIV نوع 1 و 2 عبر الاتصال الجنسي أو عبر الإبر المعطاة في الجلد	نقص في أجهزة المناعة صامت إلى قاتل. أي عضو يمكن أن يستهدف الأعراض: حمى، فقدان الوزن، إسهال، تعب، سعال، أضرار جلدية، التهابات عرضية مثل السرطان والسل.
الإسهالات	1,767	3.1	في هبوط	بكتيريا وفيروسات تنتقل عبر الماء والطعام.	براز سائل وأحياناً يرافقه بعض الدم.
السل	1,605	2.8	مستقر	بكتيريا عبر الهواء	سعال شديد مع بعض الدم أحياناً، آلام في الصدر، إرهاق، فقدان وزن، وتعرق ليلي.
ملاريا	1,222	2.1	في تصاعد	حيوانات وحيدة الخلية تنتقل عبر الناموس	حمى، صداع، غثيان، تقيؤ، إسهال، توعك، تضخم في الطحال، وفشل كلوي وتنفسي، صدمة استسقاء دماغي ورئوي.
حصبة	760	1.3	في هبوط	فيروس عبر الهواء.	حساسية وحمى. التهاب الدماغ في بعض الحالات النادرة.
التهاب السحايا	173	0.03	مستقر	بكتيريا وفيروس عبر الهواء	التهاب أغشية الدماغ والعمود الفقري.
الالتهاب الكبدي (ب)	103	0.02	مستقر	فيروس عبر الاتصال الجنسي.	فقدان الشهية للطعام، آلام في البطن، وحساسية أحياناً، اصفرار، تليف الكبد.
لشمانيا	51	0.01	مستقر	حيوانات وحيدة الخلية، ذبابة الرمل	أضرار في الجلد، التهاب وقشور وقروح في الجلد، تدمير الأنسجة في الأنف والفم.
شيستوميا	15	0.001	مستقر	حيوانات وحيدة الخلية عبر البزاق	تليف كبد وفقر دم.

المعلومات مأخوذة عن منظمة الصحة العالمية، التقرير الصحي لعام 2000.

* البيانات تم تجميعها عبر المنظمات الأعضاء في منظمة الصحة العالمية.

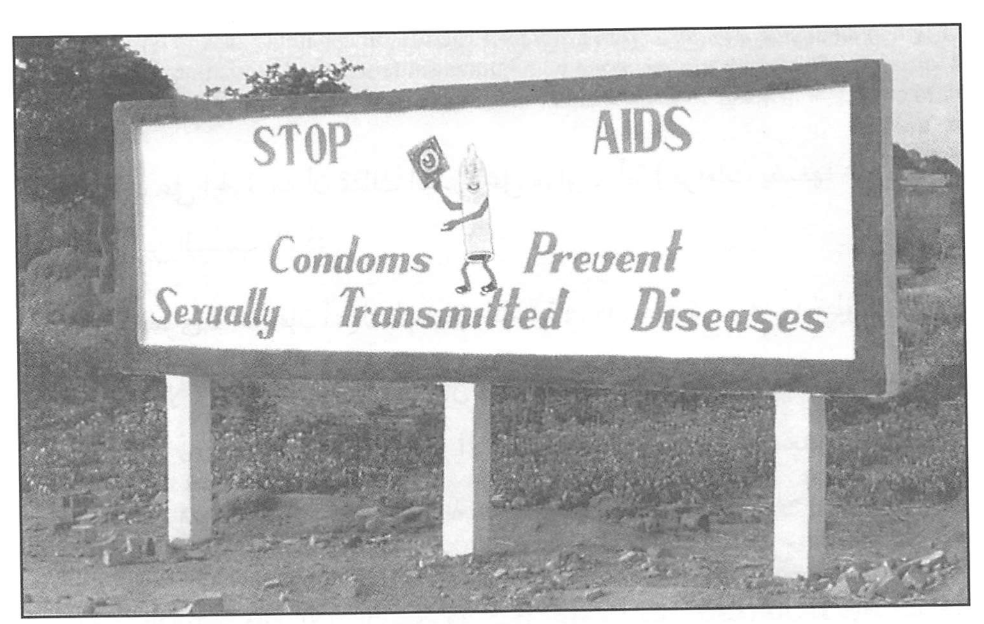
ثالثاً، إذا حدث اتصال بيننا وبين جرثومة قاتلة، فيتوجب عليها أن تتجنب نظام المناعة في جسدنا.

أخيراً، على الجرثومة أن تمتلك القدرة على مراوغة أية إجراءات يضعها مجتمعنا من أجل منعها من التسبب بالأذى.

وكما سنرى لاحقاً فإن أعمال الإنسان حاسمة في كل خطوة من هذه الخطوات.

ما هي الأعمال التي يرتكبها الإنسان والتي ترفع من احتمالات اتصاله مع الجرثومة المعدية؟ هناك عدة تصرفات قد تعرض الإنسان إلى ناقل أو جرثومة معدية. على سبيل المثال، هناك فرص لانتشار الجراثيم توجدها الحيوانات المفترسة آكلة اللحوم عندما تأكل لحم حيوانات أخرى، حيث يتم انتشار المرض بين الحيوانات المتجمعة نتيجة الاتصال الجسدي. ولأن تصرفات الإنسان محكومة بشكل عام من قِبَل ثقافته، فإن الأنماط الثقافية التي تميز المجتمعات البشرية تلعب دوراً رئيساً في إيجاد الفرص لانتشار الأمراض أو في منعها. والأعمال التي تؤدي إلى تغيير البيئة، أو تغير من حجم وكثافة وتوزيع الأنماط الاستيطانية للناس تزيد أو تقلل من احتمالات الاتصال بطفيل معدٍ، أو تؤثر في تزايد أو نقص حجم أعداد الطفيليات. ولعل ظهور مرض اللايم يشكل مثالاً جيداً للعديد من هذه العوامل:

أول تقرير ظهر عن مرض اللايم كان في 1975، عندما حضرت امرأتان من بلدتي لايم القديمة وهادام في ولاية كونكتيكت إلى طبيب في بيل ليبلغاه أن أطفالهما يعانون من أعراض غريبة، تشمل أوجاعاً في العظام وتوعك، بالإضافة إلى أعراض عصبية مثل ضعف الذاكرة وضعف التركيز. وقد بينت الدراسات أن هذا المرض، الذي ينتشر اليوم في معظم أنحاء الولايات المتحدة، ينتقل عبر أربعة أنواع من الحشرات الماصّة للدماء. والسؤال هنا، لماذا أصبح هذا المرض فجأة مشكلة صحية رئيسية؟ الجواب، كما يبدو، يتعلق بالتغييرات التي أجراها الإنسان في بيئته، بالإضافة إلى الأنماط الترفيهية والاستيطانية البشرية.



أصبح مرض الإيدز علامة الثقافة الرأسمالية، وهو ينتشر بشدة خاصة في الدول الفقيرة مثل غامبيا، التي ترفع هذه اللافتة، في أراضيها، المكتوب عليها: «قف إيدز. الواقيات الجنسية تمنع انتشار المرض».

في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تم تجريف معظم غابات نيوإنجلند بهدف الزراعة، وقد أدى هذا إلى الحد من عودة الغابات إلى النمو، ولكن مع تغير البيئة التي كانت موجودة سابقاً اختفت أنواع معينة من الحيوانات، مثل الذئاب والدببة وأسود الجبال، وازدادت بشكل هائل أعداد الغزلان والفئران التي كانت في السابق فريسة لتلك الحيوانات، كذلك ازدادت أعداد الحشرات الماصة للدماء والتي ترتبط بالغزلان والفئران، كما ازدادت، مع ازدياد أعداد الحشرات الماصة للدماء، أعداد جرثومة بوريليا، والتي توجد في الغدد اللعابية للغزلان والفئران. ومع قيام الإنسان ببناء الضواحي والإسكانات على طول تلك الغابات والدخول إليها من أجل الترفيه ازداد تعرضه لتلك الجرثومة، وكانت النتيجة ظهور مرض اللايم.

ومع ذلك، فإن الاتصال مع تلك الحشرات بحد ذاته ليس سبباً كافياً لانتشار المرض بشكل يؤدي إلى الموت. فالجرثومة يجب أن تكون فتاكة لدرجة تكفي لتعطيل وظائف الجسم، وأن تتناسل داخل الجسم بشكل تدميري يؤدي إلى الموت. ما الذي يجعل

من الجرثومة فتاكة؟ من الواضح أن هناك فرق كبير بين الإصابة بالرشح والإصابة بالإيدز. يبدو أننا نسلِّم جدلاً بأن بعض الأمراض أشد من غيرها، ولكن الحقيقة أكثر تعقيداً. فالجرثومة قد لا تؤذي نوعاً معيناً من الحيوانات أو من الناس، ولكنها قد تفتك بآخرين. على سبيل المثال، هناك فيروس الهربس الذي طوَّر نفسه ليبقى وينتشر، وهو قد لا يسبب الأذى لنوع معين من القردة ولكنه قاتل 100٪ عندما يصيب نوعاً آخر (غاريت 1994:ص573).

بشكل عام، ليس من مصلحة الطفيليات أو البكتيريا أو الفيروسات أن تؤذي متلقيها، بل أن من الأفضل لها بكثير أن تبقيه حياً من أجل خلق أجواء لتناسلها وانتشارها. كذلك من الواضح أيضاً أن من مصلحتها أيضاً أن تبقي متلقيها متحركاً كي يساعدها على الانتشار وإصابة أشخاص آخرين. فمثلاً، يتناسل فيروس الراينو، الذي يسبب الإصابة بالرشح المعهود، في خلايا القنوات الأنفية ويخرج عبر العطس أو إخراجات الأنف. فإذا قام شخص مصاب بالرشح بمسح أنفه بإصبعه ثم لمس إصبع شخص آخر، فإن هذا الأخير قد يتنشق الهواء الملوث أو يلمس فمه أو أنفه بإصبعه. ولكن كيفما كانت طريقة انتشار المرض، فإن الأمر يتطلب من المتلقي أن يتحرك، لذلك فإن موت المتلقي أو تعطيله يعتبر في غير مصلحة الجرثومة.

لذلك نجد أن معظم الميكروبات التي نتصل بها، أو حتى التي تصيبنا، لا تتسبب بإيذائنا أو ربما القليل. ولكن هناك دائماً استثناءات لتلك القاعدة. أولها، أنه كلما كان المرض جديداً كلما ازدادت احتمالات فتكه، لأن الجرثومة والمتلقي كلاهما لن يكون لهما الوقت الكافي للتكيف. وكلما تعرض الإنسان لأمراض لم يتعرض لها من قبل كلما ازدادت احتمالات موته من هذه الأمراض. ولعل أكبر مثال على ذلك، الموت الذي لحق بسكان شمال وجنوب ووسط أميركا في القرنين السادس عشر والسابع عشر بعد تعرضهم لأمراض مثل الجدري والحصبة والأنفلونزا وحتى في بعض الأحيان الرشح العادي، وهي أمراض تفتك بالملايين من الناس.

وأحياناً، قد يؤدي أمر بسيط، مثل تكرار السفر، إلى تعرض الأشخاص للاتصال بأمراض أكثر فتكاً بهم من الأشخاص الذي يعيشون في بيئة هذه الأمراض، ولعل

الأمراض المعوية، التي تعتبر مصدر إصابة المسافرين دائماً، تعطي مثالاً على ذلك. فالمسافر إلى منطقة ما قد يتضرر أو يهلك من مرض لا يؤثر في أهالي تلك المنطقة لأنهم يحملونه في أجسادهم ويتعايشون معه. ففيروس (HIV) المسبب للإيدز ظل موجوداً في أجساد قرود إفريقيا الخضراء دون أن يؤثر بها، ولكنه عندما انتقل إلى الإنسان تسبب في هلاكه. الاستثناء الثاني للقاعدة القائلة أن الجراثيم لا يجب أن تتسبب بالضرر هي عندما يتم انتقال الجراثيم أو انتشارها عبر ناقل. فعندما ينتقل المرض من إنسان إلى إنسان آخر عبر نوع آخر من المخلوقات، مثل الناموس أو البق أو القراد، وهي كائنات لا تعتمد على الإنسان من أجل بقائها أو تناسلها أو انتقالها، فإن الجرثومة لا تكون تحت الضغط من أجل الإبقاء على حياة هذا الإنسان، وبالتالي فإن بإمكانها أن تفتك كيفما تشاء. وفي الحقيقة فإن التناسل المكثف للجرثومة في جسم الإنسان المتلقي يمكن أن ينفعها لأنه يزيد من احتمال أن يلتقطها الناقل، وبذا تواصل دورتها التناسلية. وقد يكون من الأفضل للمتلقي أن يكون ضعيفاً إذا كان أقل قدرة على حماية نفسه من الناقل. وكما يمكن أن نتوقع، فإن الجراثيم بشكل عام ترأف بمن ينقلها ولا تسبب له الضرر (لابي 1994:ص25). وهذا يعني، أن ما يفعله الإنسان عبر زيادة تعرضه للجراثيم التي تنتشر عبر الناقل يزيد من احتمال إصابته بمرض قاتل.

أما الاستثناء الثالث لقاعدة عدم الضرر من قِبَل الجراثيم فيبرز عندما تنتشر الجراثيم عبر مياه ملوثة أو عبر وسط خارجي. على سبيل المثال، تنزع الجراثيم التي تسبب الإسهالات لأن تكون أشد فتكاً عندما تنتقل عبر الأنظمة المائية ولا تتطلب بذلك اتصالاً بين شخص وآخر. والسبب في ذلك، كما يبينه العالِم الأحيائي بول إيوالد (1993: ص88)، هو أن الأمراض التي تنتقل عبر المياه الملوثة لا تخسر شيئاً في حالة تسببت بعجز متلقيها بل إنها تستفيد كثيراً عبر تناسلها بشكل كثيف داخله. كما أن أعدادها الكبيرة تزيد من احتمالات تلويثها لموارد المياه، عبر غسل الملاءات أو الثياب أو عبر الغائط وإخراجات الجسد. وهكذا يمكن للنشاطات الإنسانية، التي تتسبب في تلوث موارد المياه، أن توجد أشكالاً من الأمراض، التي تسبب الإسهالات، أكثر فتكاً.

وأخيراً، إن حقيقة انتشار الأمراض عبر ناقلات أو أوساط خارجية تبين أن شدة المرض تتأثر أيضاً بسهولة القدرة على نقله. فكلما كان نقل المرض أسهل كلما اشتدت قدرته على الفتك، وعكس ذلك صحيح أيضاً. وإذا كان المرض صعب الانتقال، فإن الجرثومة التي تترصد داخل الجسد دون أن تؤذيه، بحيث تسمح لنفسها بالبقاء حيّة لحين مجيء فرصة تمكنها من الانتقال إلى جسد آخر، تملك ميزة أقوى من الجرثومة التي تقتل متلقيها بسرعة أو تضعفه. وهكذا فإن الأمراض المزمنة، مثل السل، يمكن أن تبقى ساكنةً لسنين دون أن تؤذي حاملها، بانتظار فرصة تمكنها من إلحاق الإصابة به، ومن ثم الانتقال إلى شخص آخر. ولكن، بحسبما يبرر إيوالد «إن المرض إذا كان سهل الانتقال فإن شيئاً لن يردعه عن إلحاق الأذى بمتلقيه». فأمراض مثل الإيبولا، على سبيل المثال، تتناسل بسرعة في الجسد، وتصيب كل عضو تقريباً، بحيث أن أي شخص يحتك بأي من السوائل التي يفرزها جسد الضحية يصبح عرضة لأن يصاب بالمرض.

إن الفكرة القائلة بأن الأمراض الصعبة الانتقال تميل لأن تكون أقل فتكاً هي فكرة ذات دلالات هامة. على سبيل المثال، أن الأمراض التي تنتقل جنسياً داخل مجتمعات تمارس الجنس ضمن زواج واحد، هي أقل فتكاً. ويعود السبب في ذلك، كما يقول إيوالد، إلى أن عليها أن تنتظر مدة أطول للانتقال من مضيف إلى مضيف آخر. ولكن إذا ازدادت النشاطات الجنسية فإن من مصلحة الجرثومة أن تتناسل بسرعة في الجسد من أجل الاستفادة من تزايد إمكانية انتقالها. وهذا الأمر يبدو متطابقاً مع بعض التطورات التي تحدث مع فيروس (HIV) الذي يسبب مرض الإيدز. فهذا المرض تطور إلى أشكال أقل فتكاً في المجتمعات التي يصعب انتقاله فيها نتيجة وجود شركاء أقل في النشاطات الجنسية (غاريت 1994:ص587).

وحتى لو لم تكن فرضية إيوالد القائلة بإن الأمراض الأسهل انتقالاً هي أكثر فتكاً غير مطبَّقة عالمياً، فإن دلالاتها صارخة، إذ إنها تعني، كما بيَّن إيوالد (1993:ص93)، أن علينا أن نكون قادرين على جعل الجرثومة أقل فتكاً عبر رفع الثمن الذي عليها أن تدفعه من أجل انتقالها. أي أن بإمكاننا تحويل تطور الجرثومة إلى شكل أقل فتكاً عبر جعل أمور انتقالها أكثر صعوبة. وهكذا فإننا عبر تنظيفنا لمواردنا المائية، وحماية أنفسنا من الناموس،

وتقليل إمكانية انتشار الأمراض التي تنتقل بالجنس، نكون قد عملنا، ليس فقط على منع انتشار المرض، بل على جعله أقل فتكاً في حالة تفشيه أو حصوله.

بعد أن تفحصنا كيف أن التصرفات البشرية تجعلنا على اتصال بالجرثومة وتساعدنا على تحديد مدى فتكها، دعونا ننتقل إلى الخطوة التالية التي تفضي نحو الموت، ودعونا نفترض أننا وقعنا تحت اتصال بجرثومة شديدة الفتك بالإنسان. هل هناك شيء يمكنه أن ينقذنا منها؟ لحسن الحظ أن الجسم البشري استطاع تطوير نظام مناعة معقد يمكِّنه من منع الجراثيم من الإضرار به، فعندما تغزو جرثومة ما جسد إنسان تقوم خلايا خاصة ضمن نظام المناعة، تدعى خلايا T، بالالتصاق بالجرثومة الغازية، منذرة خلايا أخرى، هي الكريات البيضاء، بأن تحاصر الجرثومة الغازية وتقتلها، وإذا ما تم ذلك توقف خلايا نظام المناعة هجومها كي لا تستمر ردة الفعل في الجسد ويؤدي ذلك إلى قتل خلاياه بنفسه.

إنه نظام عبقري ويمكنه ضمن ظروف مستقرة أن يبقى متيقظاً لمعظم الجراثيم الغازية، ولكنه إذا ضعف، نتيجة جوع على سبيل المثال، فإنه يصبح أقل قدرة على مقاومة الأمراض. كذلك عندما تصبح الظروف غير مستقرة، وتهيء الفرصة لحدوث تغييرات سريعة في عدد الجراثيم وأنواعها، فإن الجراثيم تحقق ميزة عليه، إذ أن هذه الجراثيم تملك قدرة على تطوير طرق مختلفة لتفادي نظام المناعة في جسم الإنسان. ويعود السبب في ذلك إلى قدرة هذه المخلوقات الصغيرة على التطور والتناسل بدرجة أسرع من المخلوقات الأكبر منها مثل الإنسان. وبالتالي، إذا استطاعت جرثومة ما التطور، بحيث تتمكن من الالتفاف على نظام المناعة، فإنها ستمتلك ميزة على التكيف يُمكِّن نسلها من البقاء على قيد الحياة، ويصل الأمر في النهاية إلى ظهور جرثومة لا تمتلك أجسادنا قدرة على صدّ هجومها.

وتظهر لنا الحسابات البسيطة مدى سرعة الميكروبات على التكيف مع البيئات المتغيرة أو المهددة لها. دعونا نفترض أن نوع من المخلوقات، ولنسميه س، قد تطور بحيث أصبح يمتلك ميزة تناسلية بنسبة 1.٪ على مخلوق آخر يدعى ص من نفس نوعيته. هذا يعني أن 1.1 من س سيعيش في كل جيل مقابل 100 من ص. حسابياً، يعني هذا أن فصيلة س ستصبح الفصيلة المهيمنة بعد 30 جيل فقط. في حسابات الأجيال الإنسانية، تمتد هذه الفترة إلى 700-800 سنة. أما بالنسبة للميكروبات فالمدة أقصر بكثير. إذ إن

البكتيريا التي تتناسل كل 20 إلى 30 دقيقة يمكنها أن تنهي 30 جيلاً خلال يوم واحد، بحيث يصل نسل كل اثنين منها إلى بليون.

وبسبب هذه القدرة على التكيف بسرعة، طورت بعض الميكروبات القدرة على تفادي نظام المناعة. فالبكتيريا التي تسبب حمى الدنج تطورت بشكل استطاعت معه استخدام نظام المناعة للانتشار داخل الأنظمة الدموية إلى الأعضاء الحيوية. والفيروسات التي تسبب الأنفلونزا تتغير بسرعة، إلى درجة أن الإصابة الناتجة عن سلالة واحدة لا تمنح أية مناعة أمام السلالات التالية. كما تطور فيروس الإيدز، بحيث يهاجم ويدمر نظام المناعة، ولا يهيئ الفرصة للبقاء أو الانتشار فقط، بل يفسح المجال لدخول أمراض أخرى مثل السل. وفي الحقيقة، فإن أحد أكبر التهديدات التي يمثلها فيروس (HIV) هي سرعته القصوى في تغيير تركيبه الجيني التي تصل أحياناً لدرجة 1٪ في بعض الأنواع، مما يسمح له بتطوير القدرة على مقاومة أية دفاعات يضعها الجسم أمامه، أو أية أبحاث يمكن للطب أن يطورها.

وإذا افترضنا أننا واجهنا جرثومة قاتلة، وأن نظام المناعة في الجسد غير قادر على تدميرها، فما هي الخطوة التالية؟ إلى الحد الذي نعلمه، فقد سعى الإنسان دائماً إلى علاج أي مرض يصاب به. وهناك علاجات شعبية وتقليدية معروفة عبر مجتمعات العالم، مثل استخدام النباتات والموارد الطبيعية. ولكن لا يوجد إلا القليل من المسائلة بأن إحدى أكبر قصص النجاح التي حققتها ثقافة الرأسمالية هي قدرتها على تطوير إجراءات حماية الناس وشفائهم من الأمراض المعدية. فقد أدى اكتشاف أسباب الأمراض المعدية، ومن ثم تطوير وتصنيع وتوزيع المطاعيم والمضادات الحيوية، بشكل عام، إلى إطالة فترة عمر الإنسان في المجتمعات عبر العالم. فقد كان العمر المتوقع عند الولادة في 1955 تسع وأربعون سنة، ثم أصبحت 59 سنة في 1975، ووصلت إلى 65 في 1995. (منظمة الصحة العالمية 1997).

ولكن، لسوء الحظ، مثلما يمكن للميكروبات التكيف مع الدفاعات الطبيعية المناعة الجسم وتفاديها، يمكنها التطور بسرعة لتصبح معها الأدوية الحديثة عديمة النفع. فعندما تستخدم المضادات الحيوية بإفراط، أو بشكل غير صحيح، أو تعطى كوصفة غير فعالة في علاج الإصابات الفيروسية، فإن أنواعاً جديدة مقاومة للمضادات الحيوية الموجودة قد

تتطور. ويزعم بعض الباحثين أن نصف الوصفات التي يكتبها الأطباء الأميركيون، والتي يقدر عددها بمئة وخمسين مليون وصفة، هي غير صالحة أو سيئة الاستخدام بهذه الطريقة. فالمرضى يتناولون جزءاً من العلاج، ولكنهم عندما يشعرون بالتحسن يهملون تناول الباقي، وهذا يؤدي إلى قتل البكتيريا الأكثر عرضة للمضاد الحيوي، ولكنه قد يخلف وراءه الأنواع الأكثر مقاومة. وهذه الأنواع تصبح فيما بعد السلالة المهيمنة للميكروب. وحتى لو تم قتل 99.9٪ من السلالة الأصلية، فإن النسبة التي تبقى حية يمكن أن تصبح سلالة جبارة لا تستطيع المضادات الحيوية أن تقتلها (بلات 1996 :ص54).

كذلك، فإن نصف المضادات الحيوية المستخدمة في الولايات المتحدة تستخدم للماشية وللأسماك وللصناعات الأحيائية الأخرى. ويمكن القول هنا أن الزراعة التي تعتمد على نوع واحد من النباتات أو الحيوانات أو الأسماك هي المصدر الرئيسي للمشكلة. فعندما يتم تربية نوع واحد من هذه المخلوقات فقط، يصبح بإمكان حصول مرض معين أن يهلك القسم الأعظم منها أو يدمر المصلحة بأكملها. على سبيل المثال، قد تحتوي مزرعة دواجن تجارية على 100 ألف دجاجة، أو تحتوي مزرعة أسماك «سلمون» على آلاف الأسماك. ومن أجل حماية أنفسهم، يعمد المربّون إلى استخدام المضادات الحيوية لاتقاء المرض، مما يخلق فرصة لتطور سلالات من الجراثيم قادرة على مقاومة المضادات الحيوية وإصابة الناس. وقد أوجزت آن. أي. بلات (1996 :ص52) هذه المشكلة فيما يلي:

> معظم البكتيريا المسببة للأمراض أصبحت اليوم على طريق إتمام قدراتها على مقاومة العلاجات. وبعد مرور أكثر من نصف قرن على اكتشاف المضادات الحيوية، أصبحت البشرية أمام خطر خسارة هذه الأسلحة الثمينة والعودة إلى مرحلة ما قبل المضادات الحيوية.

إحدى أعظم الأخطار التي نواجهها قد تأتي من مرض السل المقاوم للعلاجات بعد أن بدأ يجد طريقه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية. ولعل أكثر مصادر هذا المرض خطراً هي بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. فبسبب الانهيار الاقتصادي، لم يستطع أطباء السجون إعطاء الوجبة الكاملة من العلاجات لمرضاهم، وقد أدى إعطاء العلاج جزئياً إلى بروز سلالة مهيمنة من هذا المرض، مما تسبب بالتالي بظهور 10 آلاف حالة مقاومة للعلاج سنوياً، بلغت تكلفة علاج كل واحدة 250 ضعف علاج السلالات السابقة. والسل في العادة ينتشر بسرعة. وقد أصيب أكثر من 12 مسافر على متن رحلة من باريس إلى نيويورك نتيجة عدوى حصلوا عليها من مسافر أوكراني مصاب بسلالة مقاومة

للعلاج (نيويورك 1999). ويقدر البعض أنه إذا لم يتم علاج هذه السلالة بشكل مناسب فإن بليون شخص سيصابون بها، وسيموت 35 مليون منهم في العقدين القادمين.

هكذا يمكننا تكوين فكرة حول كيفية تأثير النشاطات البشرية على العلاقة بين الجراثيم المعدية والجسد البشري، وكيف نموت في العادة نتيجة الإصابة بمرض معدٍ. في القسم التالي من الفصل، دعونا نستكشف كيف يمكن ترجمة ذلك إلى العلاقة بين المرض والثقافة، وبشكل أكثر تحديداً، كيف تسهم تصرفات الناس الذين يعيشون ضمن الثقافة الرأسمالية في إيجاد ونقل الأمراض المعدية.

العلاقات بين الثقافة والمرض

كما رأينا سابقاً، فإن عالمنا يعج بالمخلوقات التي يمكن أن تسبب لنا الأذى، وسواء حدث اتصال بينا وبينها، أو سواء تبين مدى فتكها بنا، أو مدى قدرتنا على مساعدة أجسادنا للوصول إلى ترتيبات تكفل المنفعة المتبادلة بيننا وبينها؛ كل هذه الأمور تتأثر كثيراً بطريق الحياة التي نتبعها، أو بالثقافات وأنماط العلاقات الاجتماعية التي نبنيها ونحافظ عليها ونوجدها. دعونا ندخل في فحصنا عمقاً أكبر لكي نحدد بعض طرق التكيف الحضارية الخاصة التي يتبعها الإنسان، والتي قد تفضي إما إلى تشجيع انتشار المرض أو منعه. إحدى الأسئلة التي نرغب في طرحها هنا هي: كيف أثّر ظهور الرأسمالية الاستهلاكية على انتشار الأمراض؟ ولنضع السؤال في صيغة أخرى، كيف يمكن لأي تصرف تنفرد به ثقافاتنا أن يعرِّض الناس لخطر الأمراض، أو أن يوجد الفرص لظهور أو انتشار الأمراض المعدية؟ لكي نوضح العلاقة بين الثقافة والمرض، أو بين خياراتنا المسلكية وتأثيراتها على علاقاتنا مع عالم الميكروبات، دعونا نتفحص ماذا يمكن أن يحدث للمرض خلال إحدى النقلات الحضارية الكبرى في التاريخ الإنساني، وهي النقلة من حضارة جامعي الغذاء والصيادين إلى حضارة الزراعة.

من جمع الغذاء والصيد إلى بواكير الزراعة.

تعرضت مجتمعات جامعي الغذاء والصيادين الأولى على الأرجح إلى أمراض تختلف كل الاختلاف عن الأمراض التي نتعرض لها اليوم. فالمجتمعات البشرية الصغيرة

المتفرقة جغرافياً لم تكن تعطي الأمراض المعدية الفرصة نفسها لتحقيق الإصابة والانتقال مثلما هو الحال مع المجتمعات العصرية الكبيرة الكثيفة السكان. ولابد أن معظم الجراثيم التي تعرضت لها المجتمعات الأولى لم تكن تعتمد في بقائها على متلقين بشريين، كما أنها لم تكن تصيب الإنسان إلا عندما يتعرض لطريق الدورة التناسلية للمتلقي غير البشري، وليس لأن بقائها يعتمد على الإنسان نفسه.

كان الاتصال بالحيوانات البرية يعرض المجتمعات البشرية الأولى، على الأرجح، لأمراض مثل داء الكلب والجمرة الخبيثة والتسمم والكزاز وجرثومة السالمونيلا (كوهن 1989:ص33). أما الصيادون فكانوا على الأرجح يتعرضون للديدان الطفيلية التي كانت تغزو أجساد الحيوانات. كذلك كانت الملاريا والحمى الصفراء وغيرها من الأمراض تنتقل عبر الناموس والقراد. وكما بيّن مارك كوهن في كتابه «الصحة وظهور الحضارة» (1989)، فإن مثل هذه الأمراض كانت نادرة الوقوع، كما لم يكن بإمكانها الانتقال تماماً من شخص إلى آخر أو الإيقاع بضحايا كثيرة. ولكن، لماذا كان الإنسان غير قادر بعد على بناء نظام مناعة جسدية ضد هذه الأمراض، ولماذا كانت هذه الأمراض المؤذية لا تعتمد على الإنسان في انتقالها، فقد كانت الإصابات في أغلب الأوقات قاتلة.

كذلك، كانت هناك فئات من الأمراض التي يمكنها الانتقال من شخص لآخر، وكان على هذه الأمراض أن تعيش داخل الأشخاص لمدة طويلة قبل أن يتاح لها المجال للانتشار، ربما بسهولة عبر اللمس والتنفس والعطس والسعال، أو عبر الأطعمة وغيرها من الأشياء المشتركة. كان مرض «المصع»، وهو مرض شبيه بالسفلس، يدخل ضمن هذه الأمراض على الأرجح، ومثله كذلك مرض الهربس وغيرهما من الأمراض المعوية (كوهن 1989:ص37). ولأن الأمراض تنزع إلى التطور نحو أشكال أقل فتكاً كلما طالت مدة تعايشها مع السكان، فمن المرجح أن الأمراض التي تعتبرها اليوم خفيفة، كانت في السابق أشد خطراً وضرراً على المجتمعات البشرية.

ولكن، مع التحول الذي طرأ على المجتمعات البشرية قبل ما يقارب العشرة آلاف سنة، من مجتمعات جامعي الغذاء وصيادين إلى مجتمعات زراعية مقيمة، بدأت علاقة جديدة تماماً تتطور بين الحضارة والمرض. فمع بقاء الناس في مكان واحد قلّت نسبة

اتصالاتهم بالأمراض، وتطورت لديهم مناعة أكثر ضد الجراثيم والفيروسات والطفيليات المحلية. كذلك سهَّل الاستيطان في مكان واحد الاهتمام بالمرضى. ولكن، وكما أشار كوهن، فإن البقاء في مكان واحد حمل معه أيضاً سلبيات وأضرار رئيسة، أولها، أن المجتمعات المستوطنة أصبحت أكثر عرضة للانخراط في تجارة طويلة المسافات مما رفع من درجة الاحتكاك والاتصال بين الجماعات، وأسهم بالتالي في نشر الأمراض من جماعة إلى أخرى. وثانيها، أن الاستيطان أوجد ظرفاً أكثر ملائمة للجراثيم لكي تنتشر، فالمستوطنات الدائمة تجتذب الحشرات والقوارض، والتي بدورها تنقل الجراثيم والأمراض.

فيما يؤدي تراكم النفايات البشرية والعضوية في المجتمعات المستوطنة إلى إيجاد ملاذات للجراثيم وانتشارها، خاصة إذا تلوثت مصادر المياه نتيجة دخول النفايات البشرية إلى مجاريها.

الأمر الثالث، هو أن تغير البيئة، عبر زراعة الأشجار والخضراوات وتربية الماشية، أدى إلى تعريض الناس لأمراض جديدة. فمن المرجح أن الناموس، الحامل لجرثومة الملاريا، قد ازدهر في مناطق البرك والأحواض المائية الراكدة التي أوجدها تدخل الإنسان في الطبيعة، كما أسهمت البرك الزراعية وقنوات الري في خلق الفرص لتوسع البزاق الذي يحمل معه مرض التستوسوما.

وأخيراً، فإن الاتصال المنتظم بالحيوانات المدجَّنة عرَّض المجتمعات البشرية لأمراض إضافية. فالعيش في اتصال قريب مع الحيوانات يعطي فرصة لطفيليات، مثل الديدان الشريطية، لإدخال البشر ضمن دورتهم الحياتية والتنقل بينهم وبين الحيوانات الداجنة. وتوجد أدلة أن معظم الأمراض التنفسية لدى الإنسان ظهرت بعد تدجين الحيوانات، كما أن سلسلة كاملة من الأمراض الشائعة الآن، أو التي كانت شائعة في السابق، مثل الحصبة والجدري والأنفلونزا والدفتيريا، يُعتقد بأن أصولها ترجع إلى الحيوانات الداجنة (كوهن 1989).

مقابر البشرية

بقدر ما عملت الزارعة على تغيير العلاقة بين الجراثيم والبشر بقدر ما عملت القرارات الطوعية وغير الطوعية للناس بالتحرك نحو المدن على تحويل الميزان لصالح

الأمراض المعدية. وإذا أردنا وضع الأمر بشكل مبسط، فسنقول أنه كلما كثرت أعداد الناس في كل ميل مربع كلما أصبح انتقال المرض من شخص لآخر أكثر سهولة. على سبيل المثال، روى الكُتّاب منذ 2000 إلى 4000 سنة حول غزو القمل والقراد وبق الفراش، الذي ارتبط بكثافة بأعداد السكان وظهور الأمراض. وكانت فرص العيش بالنسبة للشخص الساكن في روما القديمة حتى عمر الثلاثين تعتبر بنسبة 1 إلى 31، في حين أن سكان الريف كانوا يعيشون حتى الثلاثين (غاريت 1994:ص236) ويروي التاريخ عن وباء غير معروف ضرب أثينا في 430 قبل الميلاد وأباد نصف سكانها.

على الرغم من أن المدن كانت موجودة منذ ما لا يقل عن 6000-7000 سنة، إلا أنها أخذت تزداد حجماً خلال توسع النظام الرأسمالي العالمي. فقد أصبحت المدن مراكزاً للنشاطات المالية، وشكلت أحد الأسباب الرئيسة لنمو التجارة، حيث أن سكان المدن يعتمدون على الغذاء القادم من المناطق الريفية، وعلى التجارة التي تأتيهم بالسلع من أماكن بعيدة في العالم. كذلك نمت المدن نتيجة تحويل الزراعة إلى عمل رأسمالي أو تجاري، مما تسبب بإخراج الناس من أراضيها ولجوئها إلى المدن بحثاً عن العمل، وقد بدأت هذه الظاهرة في الدول الغنية ثم انتقلت إلى الدول الفقيرة.

وبدا وكأن خمسة أمراض قد استفادت من التوسع الحضري، وهذه الأمراض هي الطاعون، البرص، الكوليرا، السل، والسفلس. وكما رأينا في الفصل الثالث، فقد انتشر الطاعون في القرن الرابع عشر على يد التجار والغزاة القادمين من آسيا الوسطى، غرباً نحو أوروبا وشرقاً نحو الصين، وكان يعاود الظهور من فترة لأخرى ويتسبب بكوارث سكانية واقتصادية واجتماعية.

وقد حاولت المدن حماية أنفسها عبر منع المسافرين من الدخول إليها، وعبر إيجاد ما نسميهم بأكباش الفداء لكي يلامون على المرض. وتم ذبح عشرات الآلاف من اليهود، ومما زعموا بكونهم عبدة الشياطين لهذا السبب. فقد قتلت مدينة ستراسبورغ 16,000 من سكانها اليهود. كما كان أفراد مجموعة تسمى أخوية ضاربي السوط، وهي فرقة مسيحية، يضربون أنفسهم بالسياط لكي ينظفوها من الخطايا التي يعتقدون بأنها مسؤولة عن جلب المرض (جاريت 1994:ص238).

وفي 1665، ضرب الطاعون لندن وظل يقتل 3,000 شخص من سكانها يومياً. ويعتبر مرض الجذام بشكل خاص مثالاً جيداً على التكيف الظاهر للطفيليات. فقد اجتاح المرض أوروبا 1200، وساعده في ذلك تنامي كثافة السكان في المدن، وعدم استحمام الناس، ومشاركتهم الفراش مع غيرهم طلباً للدفء، وكذلك غسل الصوف. وتتسبب بهذا المرض بكتيريا تنتقل عبر الاحتكاك البشري وتهاجم أعصاب الأطراف متسببة بتخديرها وإفقادها الحس، وبسبب عدم وجود إحساس في أصابع يدي المصاب وأقدامه وأطرافه الأخرى لا يشعر المصاب بالجروح، وبالتالي تتراكم التشوهات والندبات المميزة للمرض. مع حلول 1980، أصبح معظم سكان العالم، البالغ عددهم خمسة بلايين، يحملون في أجسادهم مضادات حيوية لمرض الجذام، ما يشير إلى أنهم تعرضوا للمرض ولكن بدون أذىً (غاريت 1994:ص239).

ضربت الكوليرا مدن العالم في أربعة أوبئة مدمرة بين عامي 1830 و1896، وانتشرت عبر المياه الملوثة وأنظمة الصرف الصحي. في سانت لويس في 1849 قضى 10٪ من السكان نتيجة لها، وفي مكة توفي 15,000 من السكان والحجاج المسلمين تلاهم 30000 عام 1865. وفي لندن قضت الكوليرا على 53,000 شخص في 1847. ولأن المرض بدا وكأنه يضرب الشرائح الأكثر فقراً من السكان، فقد افترض أهل السلطة أنه كان نتيجة لا أخلاقية الطبقات الدنيا. وظل الأمر كذلك حتى 1849 عندما أظهر الطبيب جون سنو من لندن أن المرض انتقل عبر إمدادات المياه، وقام بإزالة يد المضخة، التي كانت تشكل الإمداد الوحيد للمياه في إحدى الضواحي التي ابتليت بالكوليرا، وسرعان ما انتهى المرض، ولكن الأمر أخذ سنوات قبل أن تقتنع السلطات بأن المرض انتقل عبر إمدادات المياه، وقامت باتخاذ إجراءات للوقاية منه.

وشكّل السل المرض الأكثر فتكاً في القرن التاسع عشر، ومثله مثل غيره من الأمراض، كانت البكتيريا هي المسبب. وهذه البكتيريا وتدعى باللاتينية (Myco bacterium tuber culosis) موجودة منذ القِدَم، وتعود في تاريخها إلى 5000 سنة قبل الميلاد. ويعتبر السل مرضاً بطيئاً لا يظهر إلا بعد فترة أشهر أو سنوات من الإصابة، ولكنه يقتل المصاب في نهاية الأمر، إلا أن 10٪ فقط من المصابين يظهر عليهم المرض وقد

انتقل هذا المرض عبر نقاط دقيقة تم استنشاقها من قِبَل الضحايا، وأكثر من تعرض له هؤلاء الذين كانوا يعيشون في مناطق مغلقة وكثيفة السكان، مثل إحياء الصفيح الفقيرة.

ويبرز تأثير الكثافة السكانية على وقائع مرض السل عبر تاريخ الولايات المتحدة. ففي 1830، واجهت بوسطن نسبة وفيات قاسية نتيجة مرض السل بلغت 21 لكل 1000 مواطن، وهي نسبة قدرت بنصف عدد سكان لندن الذين كانوا أكثر من ذلك بكثير. ومع حلول 1850، كان عدد سكان بوسطن قد ازداد وازدادت نسبة الوفيات لتصل إلى 38 بالألف. وارتفعت النسبة في ماساتشوستس إلى 40٪ ما بين عامي 1834 و1953. وأخيراً، مع نهاية القرن التاسع عشر، بدأ مرض السل ولأسباب غير معروفة بالاندحار . وفي 1900، قتل السل 200 مواطن لكل 100 ألف أميركي، وتراجعت هذه النسبة قبل اكتشاف المضادات الحيوية إلى 60 لكل 100 ألف.

تم عرض عدة فرضيات في الجدال الجاري حول سبب تراجع نسب الوفيات من مرض السل. ويدعي البعض أن التغذية الأفضل مكَّنت الناس من تحمل الإصابة بشكل أفضل. وادعى ريني دوبو، الذي كان كتابه الصادر في 1952 بعنوان «الطاعون الأبيض» في طليعة الدراسات التي أجريت حول العلاقة بين السلوك البشري والمرض، أن زوال ظروف العمل البائسة للرجال والنساء والأطفال خلال الثورة الصناعية، إلى جانب تحسن الأحوال الإسكانية، أدَّيا إلى تراجع المرض.

وبيّن لوري غاريت (1994:244) أن أحد الأدلة على تراجع مرض السل يمكن إيجادها في تجربة جنوب إفريقيا التي، رغم زيادة توفر المضادات الحيوية وتفهم طريقة انتقال المرض، ظلت نسب الوفيات من السل فيها ترتفع بنسبة 88٪ منذ 1938 وحتى 1945، وشهدت مدينة كيب تاون ارتفاعاً بنسبة 172٪، ومدينة ديربان 172٪، وجوهانسبرغ 140٪، ووصلت نسب الإصابات في المدن إلى 7٪ من مجموع عدد السكان، في حين بقيت في المناطق الريفية، رغم الفقر والجوع، أقل من 1.4٪. وكانت جميع الإصابات في حقيقة الأمر بين السكان السود والآسيويين الملونين.

ووفقاً لغاريت (1994:ص245) فقد كانت طريقة السكن هي المسؤولة عن تفشي المرض. خلال تلك الفترة شهدت جنوب إفريقيا ثورة صناعية خاصة بها، تطلبت، كما

كان الحال في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عمالة رخيصة. وكان المصدر الرئيسي لهذه العمالة يأتي من السود والملونين الآسيويين، وكانت الحكومة قد فرضت على هؤلاء، وبموجب القانون، أن يعيشوا في مناطق معينة لهم من قبلها، وأن يحملوا معهم بطاقات هوية تحدد أين يمكنهم وأين لا يمكنهم الذهاب. كانت الحكومة تدعم إسكان المواطنين البيض، ولكن دعمها لإسكان السود تراجع عملياً خلال فترة التوسع بنسبة 471٪، ونتج عن ذلك ظروف معيشته وإسكانية بائسة للسكان السود.

وقد ألقت السلطات الصحية في جنوب إفريقيا باللوم في سبب تفشي المرض على ما تخيلت وجوده من حساسية جينية للسود، وبذلك وضعت اللوم على الضحية في بلاء كان سببه توسع الاقتصاد الرأسمالي.

كذلك بدا وكأن المدن توفر ظروفاً مثالية لظهور أمراض منقولة جنسياً مثل السفلس. وقد شجعت الكثافة السكانية، إلى جانب الجهل بالحياة المدنية، وتدفق الأشخاص غير المتزوجين وخاصة الرجال بحثاً عن العمل، على المزيد من الممارسات الجنسية، وخوض التجارب، والدعارة.

يدور بعض الجدل حول أصول السفلس (أنظر بيكر وأرميلاغوس 1988). والمرض يحمله نوع من البكتيريا التي تنتقل عبر الاتصال الجنسي، أو عبر انتقالها من الأم إلى طفلها خلال الولادة. وقد ظهر أول ما ظهر في أوروبا في 1495 بين الجنود الفرنسيين (وهذا ما يفسر أول تسميته باسم المرض الفرنسي) الذين كانوا يقاتلون ضد نابولي. وخلال سنتين انتشر عبر العالم وبأشكال أكثر فتكاً عما هو عليه اليوم. وبسبب تزامن تفشي المرض مع عودة بحارة كولومبس من العالم الجديد، اعتقد العديد من العلماء أن أصول المرض هي في أميركا، ومنها انتشر عبر الفاتحين الأوروبيين إلى سائر أرجاء العالم. ويجادل آخرون أن معدل فتك المرض بسكان البلاد الأصليين في العالم الجديد بيّن افتقار هؤلاء إلى أية مناعة قد تكون موجودة لو كان المرض قادماً من تلك المنطقة من العالم. كذلك يبين آخرون (انظر هدسون 1965) أن الإصابة بالسفلس تأتي من البكتيريا التي تسبب داء المصع، وهو داء معروف يصيب جلد الأطفال، وواسع الانتشار في العالم ولكنه سهل العلاج، ويضيف هؤلاء أن الأحوال الصحية المحلية هي التي تحدد إذا كان المرض

هو المصع أم السفلس. ولكن بغض النظر عن أصوله، فقد انتشر السفلس عبر المدن الأوروبية منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين.

تسارعت وتيرة المدن التي خلقت الظروف لظهور أمراض، مثل الطاعون والجذام والكوليرا والسل والسفلس، على مدى الفترة بين القرن الخامس عشر والتاسع عشر وبشكل جذري خلال القرن العشرين، وخاصة في الدول الفقيرة. ففي 1950، لم يكن يوجد من المدن الكبرى، التي تحتوي على أكثر من 10 ملايين نسمة، سوى مدينتين هما لندن ونيويورك. ومع حلول 1980، وصل العدد إلى عشر مدن، هي بيونس آيريس، ريودي جانيرو، سان باولو، مكسيكو، لوس انجليس، نيويورك، بكين، شنغهاي، طوكيو ولندن. حالياً يعيش 45٪ من سكان العالم في مدن يبلغ سكانها أكثر من 2,000 نسمة (مكتب المرجعية السكانية 2000). والعديد من هؤلاء السكان المدنيين سيكونون مهاجرين جدد من المناطق الريفية، يتجمعون في المدن كما كانوا يفعلون منذ قرون بحثاً عن عمل، بعد أن اضطروا لهجرة أراضيهم نتيجة مواصلة تراكم الثروة الزراعية في أيدي القلة، ونتيجة السياسات الحكومية التي تعمل على إيجاد عمالة رخيصة تدفع عجلة النمو الاقتصادي. وستستمر هذه التكدسات السكانية بالتزايد، كما ظلت تفعل منذ قرون، لكي تبقى أساساً لتوالد الأمراض وانتشارها.

في الوقت الذي كانت فيه مدينتا لندن ونيويورك تخطوان لتصبحا في عداد المدن الكبرى، كان الأمر يتم في دولتين تعدان الأغنى في العالم وقد سمح لهما وجود الثروة بتعديل نموها بشكل يضمن بناء الخدمات الصحية وشبكات الصحة العامة والخدمات الطبية، بحيث يتم استيعاب الأعداد المتزايدة من الناس إضافة إلى حل المشاكل التي تنتج عن تزايد الكثافة السكانية. ولم يكن حظ معظم المدن الكبرى الجديدة، باستثناء بعض مدن شرق آسيا، مثل حظ لندن ونيويورك، إذ لم تكبر هذه المدن بمعدلات غير مسبوقة فحسب ولكنها كبرت في بلدان هي على حافة الانهيار الاقتصادي. فالديون الدولية التي تنوء تحتها بلدان، مثل البرازيل ومصر والمكسيك والهند، تمنع هذه البلدان من بناء تسهيلات كافية لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة من السكان. ويعيش سكان هذه المدن في مساكن أنشئت على عجل، وأكواخ تكاد تنافس تلك التي كان موجودة في أوروبا وأميركا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لما تعانيه من الفقر والمرض. وحتى أكثر المدن

ثراءً لا يمكنها أن تواكب هذا التزايد والنمو. ففي طوكيو في 1985، كانت نسبة المنازل المخدومة على خطوط الصرف الصحي تقل عن 40٪ من مجموع منازل المدينة، وكانت أطنان من الفضلات البشرية غير المعالجة تلقى في المحيط. أما هونغ كونغ، وهي إحدى أكثر مدن العالم ثراءً، فقد كانت تلقي مليون طن من الفضلات البشرية غير المعالجة، بشكل يومي في بحر الصين. وبالطبع، كان الوضع في المدن الفقيرة أكثر سوءاً، ففي 1988، كان 88٪ من سكان مانيلا في الفلبين يعيشون في أماكن ليست ملكهم وفي منازل مبنية من الكرتون أو الصفيح أو الخيزران أو الخشب المهترئ. أما نيروبي، فكانت مناطق أكواخ الصفيح فيها، حيث يعيش 40٪ من السكان، غير مذكورة وبشكل متعمد على الخرائط الرسمية.

ويكشف تقرير للأمم المتحدة أن الطفل العادي الذي ينمو في إحدى ضواحي مدن الصفيح الفقيرة يتعرض للموت قبل بلوغه الخامسة من العمر بنسبة 40 مرة أكثر من الطفل الذي ينمو في مناطق ريفية، بسبب إصابته بمرض معدٍ لا يمكن مقاومته. لا توجد بلاد منيعة على الأمراض. فقد تم كشف مدى الإهمال في تربية أطفال المدن الداخلية في الولايات المتحدة، عندما أعلنت منظمة الصحة العالمية تصنيف الولايات المتحدة لتأتي خلف ألبانيا والمكسيك والصين في معدلات تطعيم الأطفال، ويعود السبب في ذلك بشكل رئيسي إلى انهيار الخدمات الصحية في الأحياء الفقيرة من المدن (غاريت 1994:ص512).

وهكذا تستمر أنماط السكن البشرية، نتيجة التحركات العمالية والتجارة بتوليد بيئات لا تشكل ملاذاً للجراثيم فقط ولا تعطيها فرصة واسعة للانتشار فحسب، ولكنها تساعد تلك الجراثيم على توسيع قاعدة عملياتها. أحد الأمراض التي تشكل مثلاً هنا هو مرض (cysticercosis) الذي تسببه الديدان الشريطية المتواجدة في لحم الخنزير غير المطبوخ جيداً وغيره من اللحوم الحيوانية، والذي يمكنه في بعض أشكاله أن يصيب الدماغ. فقد لاحظ الأطباء أن سكان مدينة مكسيكو كانوا يصابون بالمرض، ولكن ليس بسبب تناولهم لحم الخنزير غير المطبوخ جيداً، فهؤلاء السكان لم يكن بإمكانهم شراء لحم خنزير، ولكن بسبب شربهم من مياه نهر تولا الملوث، والذي يعتبر مصدر شرب رئيسي لسكان المدينة. فقد أصيب عدد كبير من السكان الذين يعيشون في أكواخ الصفيح أسفل مجرى

النهر نتيجة تلوثه بمياه الصرف الصحي. وهذا المرض ينتشر بسرعة، ما أن يتكيف مع بيئته الجديدة. فمع حلول 1980، شق المرض طريقه إلى لوس انجليس، قادماً مع المسافرين المهاجرين من المكسيك أو مع زوار الولايات المتحدة.

الأمراض الناتجة عن التغيرات البيئية

برزت المراكز الحضرية أو المدن كنمو طبيعي لتوسع التجارة وازدياد التصنيع إضافة إلى الحاجة لوجود محاور مالية تعمل كروابط بين المراكز التجارية والصناعية. ولكن التغيرات الاجتماعية والبيئية التي حدثت في الخمسين سنة الماضية، والتي أثرت على انتشار الأمراض، كانت أكثر منهجية وتحكماً. فنحن نخطط بدقة وننفذ مشاريع كهرومائية ينتج عنها غمر ملايين الفدادين بالماء، مما يخلق أجواء جديدة للطفيليات التي تنتقل عبر الماء. كما أننا نعمل بشكل منهجي على تدمير ملايين الفدادين من الغابات الماطرة، مما يخلق أيضاً مناطق يمكن استغلالها من قِبَل الجراثيم التي تنقل الأمراض. ونحن نبني طرقاً لجلب الناس إلى أماكن لم يطؤها أحد من قبل، بحيث نعرضهم لأمراض جديدة، ونوسّع المواطن، بحيث نغير التوازنات البيئية الدقيقة، ونشجع الميكروبات التي كانت تصيب فقط المخلوقات من غير البشر على التطور لتصيب البشر أنفسهم. ونعمد إلى رمي النفايات الخام في المحيطات والمجاري المائية، بحيث ننشر الأمراض عبر العالم، ونخلق وسطاً ملائماً لظهور أمراض جديدة. أما في حروبنا المعاصرة فنحن ندمّر البيئة بطرق لم تكن الجيوش في السابق تستطيع أن تفعلها، بحيث نخلق الفرصة لازدهار الأمراض.

على سبيل المثال، في 1985، تم بناء سد دايما (Daima) على نهر سينيغال من قِبَل حكومات مالي وموريتانيا والسنغال. وقد أتاح السد المجال لري عشرة آلاف هكتار من الأراضي الصحراوية، وحولتها إلى حقول مزروعة بقصب السكر والبطاطا والنعناع والأرز. ونتيجة للتوسع في الزراعة، أصبح بضعة أفراد ينتمون إلى قبيلة محلية في عداد أصحاب الملايين (بلات 1996:ص45). ولكن مع السد جاءت الأمراض المعدية، فالوضع الصحي في المنطقة كان ضعيفاً كما أصبحت قنوات الري التي يشرب الناس منها ويستحمون ويغسلون ثيابهم ملوثة بسلالات من البكتيريا المسببة للإسهال. وأدى بناء السد إلى منع تدفق المياه المالحة التي كانت تصل لمسافة 200 كيلومتر من الأراضي الداخلية. كانت هذه المياه المالحة تحد من زيادة أعداد البزّاق، ومع مجيء السد ظهرت

ظروف مثالية لانتشار وباء الشيتوسوما الذي ينقله البزاق. وقد تم الكشف عن الحالات الأولى في 1988. ومع حلول 1990، كانت الأعراض قد ظهرت على 60٪ من السكان، حتى أنه في إحدى القرى، التي استفادت من زراعة النعناع، بلغت الإصابات 91٪.

والشيتوسوما مرض قديم، فقد ظهرت دلائله على بعض الموميات المصرية، وكان المرض شائعاً في الصين قرابة 200 قبل الميلاد خلال توسع زراعة الأرز. واليوم يعتبر هذا المرض الثاني بعد الملاريا في المناطق الاستوائية. وهو يصيب المزارعين وصيادي الأسماك الذين يغوصون في المياه الضحلة المليئة بالبزاق ناقل المرض. وينتقل المرض عندما يتغوط المصابون وتنزل مع برازهم يرقات الطفيليات التي تنتقل عبر الماء وتصيب بزاقات أخريات وأناس آخرون (بلات 1996:ص47).

وينتشر المرض في بعض المناطق لدرجة أنه يمر دون ملاحظة. كانت كاثرين. أي. دتوايلر (1994:ص46) تقوم ببعض الأبحاث في مجال علم الإنسان في مالي، وكانت تفحص عينات البول عندما وصلتها عينة بول لأحد الفتيان، وبدت العينة وكأنها مليئة بالدم. كان البول يحتوي على أكثر من 500 بيضة شيتوسوما لكل مللتر، وهي أعلى عدٌ يمكن أن يقاس بالطريقة التي تستخدمها. وعندما نظرت إليه مذعورة سألها ما الأمر، فقالت له هل يبدو بولك دائماً هكذا؟ أجاب نعم أليس هذا معتاد لدى كل الشباب، وكم كانت دهشتها عندما علمت فيما بعد أن بعض المجتمعات تعتقد أن ظهور اللون الأحمر في بول الفتيان هو أمر عادي موازٍ للدورة الشهرية لدى الفتيات، وأنه مؤشر على النضوج الجنسي. في بعض المجتمعات، كانت تقام طقوس احتفالية عندما يبلغ الفتيان هذه النقطة.

عندما أتمت البرازيل الطريق السريع عبر الأمازون، بدأ مرض جديد يدعى أوروبوشي يضرب سكان بيليم، وقد أصاب هذا المرض 11,000 شخص. ويبدو أن قيام المستوطنين بإزالة الغابة بهدف زراعة الكاكاو، أدى إلى اضطراب موطن ذبابة صغيرة تحمل فيروساً يسبب المرض. كذلك تسببت قشور الكاكاو التي تلقى في المزارع بتوفير بيئة لتوالد هذه الحشرة، ونتج عن ذلك تزايد أعدادها بشكل هائل مع وجود المستوطنات البشرية هناك، بحيث أتيحت الفرصة لانتشار المرض.

إحدى الأسباب التي جعلت من تدمير الغابات المطرية أداة لانفلات الأمراض وانتشارها هي نوعية الأجناس التي تعيش في تلك الغابات. فكل هكتار من الغابات المطرية يحوي من أنواع الحشرات ما تحوي كامل مقاطعة نيو إنجلند أو جميع أراضي بريطانيا العظمى. وعندما يقوم الإنسان بتدمير تلك المواطن، فإنه يزيد من اتصاله واحتكاكه بتلك الحشرات والأمراض التي تدمرت بيئتها وأخذت تبحث عن مواطن وبيئات أخرى.

ولعل مرض حمى الدنج يعطينا مثالاً كيف يمكن لأنواع جديدة من الأمراض الفتاكة أن تظهر نتيجة تدمير البيئة أو حركة السكان. وحمى الدنج هو فيروس يعتبر قريباً لفيروس الحمى الصفراء، وينتشر عادة عن طريق البعوضة الأنثى (Aedes aegyph). لم يكن فيروس حمى الدنج يهدد الحياة في أي من أشكاله الأربعة المعروفة، وقد اختفى مع حلول 1950 مع نجاح الحملات العالمية لإبادة البعوضة الناقلة. ولكن في 1953، ظهر شكل مختلف من الفيروس يدعى دنج 2 وضرب في مانيلا بالفلبين. ويعتبر دنج 2 أخطر بكثير من أي شكل آخر من المرض، إذ يتسبب بحدوث نزيف داخلي وصدمة وحمى مرتفعة. وفي 1958، ضرب بانكوك بتايلند موقعاً 2297 إصابة معظمها بين الأطفال ومتسبباً بوفاة 240 شخص. وخلال خمس سنوات أصيب 367 , 10 شخص، مات منهم 694.

واكتشف الباحثون دليلين حول أصول المرض. الأول، أنه مرض منقول عبر بعوضة تدعى (A. aegypli). والثاني، أن جميع ضحاياه قد أصيبوا في إحدى المرات بأحد الأنواع الأقل تأثيراً من المرض. وفي حين أن المرض الأول لم يتسبب بأي ضرر، استطاعت أنظمة المناعة في أجساد المصابين أن تكون أجساماً مضادة للمرض. إلا أن الباحثون اكتشفوا أن دنج 2 قد طوَّر طريقة متميزة تمكنه من استخدام هذه الأجسام المضادة لصالحه. كما ذكرنا سابقاً، عندما يدخل جسم غريب إلى مجرى الدم تتعلق الأجسام المضادة به كي تُعرِّف باقي أجزاء جهاز المناعة عليه، وهذه بدورها تهاجمه وتقضي عليه. وهكذا تعلقت الأجسام المضادة بفيروس دنج 2، مطلقة الإشارة لخلايا الدم البيضاء بمحاصرته وتدميره، لكن فيروس دنج 2 طور قدراته بحيث يتجاوز هذه الخلايا الفتاكة الأساسية، ليس فقط من ناحية الإفلات من ردة فعل جهاز المناعة بل بالوصول إلى كافة أعضاء الجسم، بحيث يرفع حرارته نتيجة الحمى إلى 107 درجات فهرنهايت مسبباً قشعريرة وصدمة ومن ثم وفاة.

زحف مرض دنج 2 عبر شرق وجنوب آسيا مع تزايد أعداد البعوض الناقل (A. Albopictus) و (A. Aegypti). والأول معروف باسم البعوض النمر بسبب مسلكه العدواني. امتد المرض بعد ذلك إلى الأميركيتين، ربما عبر سفن الشحن الناقلة للبعوض. وعندما عمدت الحكومات إلى تقليص مشاريع إبادة البعوض في بعض الدول من أجل تخفيف النفقات وجد المرض فرصة للانتشار، فظهر 1981، في هافانا بكوبا موقعاً 340,000 إصابة و 158 حالة وفاة.

أرسل الوباء الكوبي موجات صاعقة عبر دوائر الصحة العامة في الولايات المتحدة بعد ظهور حالتين، في لورادو بتكساس في 1980، لمرض الدنج الذي يسبب النزيف والحمى. وفي 1982، أصاب المرض 20٪ من سكان مدينة نيودلهي بالهند، ومع حلول 1990، أصبح المرض وباءً في أميركا اللاتينية. ومما دفع الأمور إلى الأسوأ، وصول شحنة دواليب قادمة من اليابان إلى هيوستون من أجل تجديدها محملة ببعوضة النمر، مما عزز من احتمال غزو هذه البعوضة الشرسة للمدن ومن تعزيز قدرتها على منافسة البعوضة الأخرى الأقل شراسة. وعلى عكس الأخيرة التي تتغذى فقط على الإنسان، فإن بعوضة النمر تتغذى على أي حيوان، مما زاد من أماكن تواجدها ونقلها للأمراض من حيوانات أخرى.

والسؤال المطروح هنا: ما الذي أدى إلى إيجاد حمى الدنج التي تسبب النزيف؟ لقد قام توم موناث، الباحث في مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أتلانتا بولاية جورجيا، بفحص الدلائل التاريخية والمخبرية، واستنتج أن الحرب العالمية الثانية هي المسؤولة عن ذلك (انظر غاريت 1994:ص257). وقاده حدسه إلى الظن بأن القصف الشديد، وحركة الناس، واقتلاعهم من أماكنهم، إضافة إلى انقطاع برامج إبادة البعوض نتيجة الحرب، كل هذا أدى إلى إحداث طفرة في أعداد البعوضة (A. aegypti). بعد ذلك جلبت حركة الجيوش السريعة إلى الفلبين أشخاصاً كانوا قد أصيبوا، ربما دون علمهم، بمرض الدنج. ربما كانت القوات الأميركية التي دخلت الفلبين قد تعرضت للمرض في مناطق موبوءة سابقاً، مثل بورما وتايلند وإندونيسيا وجزر الباسيفيك والصين. وهكذا دخلت الأشكال الأربعة من المرض، وكل شكل منها قد تكيف مع بيئته الخاصة به، إلى

منطقة واحدة وانتشر بسرعة بين الناس وبين البعوض، موجداً الحلقة التي كانت ضرورية لتطور نوع من الدنج 2. كذلك أسهم توسيع النقل التجاري، إلى جانب حربي كوريا وفيتنام، في خلق فرص أخرى لتلاقح هذا الفيروس وانتشاره إلى أكواخ أميركا اللاتينية.

مع دخول مرض دنج 2 إلى هافانا في 1981، أصبح يشكل ظاهر سنوية في مدن الفلبين. إذ كلما كان البعوض ينطلق هناك بكل قوته بعد كل موسم مطري، كان فيروس دنج 2 يدور مثل الساعة موقعاً عشرات الآلاف من الإصابات بين الأطفال، ومهلكاً 155 من المصابين. وبعد أن لم يكن له وجود قبل الحرب العالمية الثانية، أصبح فيروس دنج 2، مع حلول 1980، واحداً من أشد الأمراض فتكاً بالأطفال في آسيا.

إن طبيعة العلاقات التي عملت على إيجاد حمى الدنج النزيفية بين الجراثيم وبين ناقلات المرض من البعوض وبين تحركات ونشاطات الناس، يمكن أن تكون شديدة التعقيد. فموجات الكوليرا التي هبَّت في أعوام التسعينات من القرن العشرين لم تشمل فقط الجراثيم والحشرات الناقلة والبشر، ولكنها شملت أيضاً أحداثاً مختلفة مثل الاحتباس الحراري على الأرض، وانتشار طحالب المحيطات، وانهيار الصحة العامة، وحتى عادات الأكل لشعب بيرو.ويقدم مرض دنج 2 مثالاً على الارتباطات بين الناس والتي أدت إلى إيجاد ونقل المرض.

إن الملوثات التي يلقيها البشر في المحيطات، مثل المياه العادمة، والأسمدة، والمبيدات، وغيرها من النفايات الكيماوية، شكلت عناصر غذائية لكتل الطحالب التي نشأت هناك والتي زادت حجماً وكمّاً. وقد اكتشف الباحثون في سبعينات القرن العشرين أن كوليرا فيبريوا، التي أطلقوا عليها اسم إل تور، يمكن أن تعيش داخل الطحالب متخذة شكلاً يسمح لها بالبقاء في حالة سكون لمدة أسابيع أو أشهر أو ربما سنوات. كما تم لاحقاً اكتشاف أن إل تور منيعة على سلالة كاملة من المضادات الحيوية.

وإل تور معروف في جنوب آسيا، خاصة في سواحل بنغلادش، ويعتقد أنها جاءت نتيجة إلقاء سفينة صينية لحمولتها من طحالب تنقل جرثومة الكوليرا على سواحل ليما في البيرو. بعد ذلك عمدت الجرثومة إلى إصابة المحار الموجود في المنطقة، وهذا المحار استخدم بدوره في صناعة طبق يعتبر طبقاً شهياً في البيرو، مصنوعاً من السمك الطازج

والمحار ويدعى سيرفيش. وقد حملت مياه المحيط هذه الطحالب شمال وجنوب ساحل أميركا الجنوبي، ومع حلول نهاية 1991، كانت الكوليرا قد أصابت 336,554 إنسان مهلكة 3538 منهم. ومع حلول 1993، كانت هناك تقارير عن إصابة 900 ألف إنسان مات منهم 8,000. وأظهرت التحاليل المخبرية أن الكوليرا التي أخذت من المرض هي نفسها الكوليرا الموجودة في الطحالب.

في 1992، انطلقت سلالة شاملة جديدة من الكوليرا من سواحل الهند لتأخذ مكان الكوليرا البنغالية من حيث أنها لم تتأثر بالمضادات التي أفرزتها أجهزة المناعة للناس الذين سبق أن أصيبوا بالكوليرا التقليدية أو بكوليرا إل تور، مما أفسح المجال للإصابة مرة أخرى.

وفي معرض محاولة العلماء تحديد سبب تفشي وباء الكوليرا وظهور سلالات جديدة منه، افترضوا أن كتل الطحالب قد تفجّرت حجماً وكمّاً نتيجة تغذيتها على الأسمدة والنفايات والفضلات البشرية التي حضنتها المياه الساخنة الناتجة عن الاحتباس الحراري. وتحولت هذه الطحالب إلى كتل عملاقة تهيم في المحيطات حاملة معها سلالات جينية من البكتيريا والفيروسات والطحالب والجراثيم الأرضية التي طورت نفسها بسرعة نتيجة تزايد الإشعاع فوق البنفسجي، والذي بدوره نتج عن إطلاق الملوثات الصناعية في الهواء. وقد امتدت هذه الطحالب إلى أصقاع عديدة من الكوكب حاملة معها أشكالاً جديدة وأشد فتكاً من الأمراض.

وتحدد آن. أي. بلات في كتابها «إصابة أنفسنا» (1996) العديد من النشاطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى أخطار أعلى من الأمراض المعدية (انظر جدول 8.2).

ذكرنا سابقاً أن مرض الإيدز هو مرض العصر، ونعني بذلك أن ظروف تطوره وانتشاره قد نشأت نتيجة أنماط تفكيرنا ومواقفنا وسلوكياتنا. لقد تفشى الإيدز في العالم في 1981، عندما بدأ الأطباء في سان فرانسيسكو ونيويورك يواجهون أعراضاً لدى الشبان، كانوا يشاهدونها سابقاً لدى كبار السن من الرجال أو كانت نادرة الحدوث

جدول 8.2: أسباب ظهور الأمراض المعدية وأمثلة عن الأمراض

أسباب ظهور المرض	المرض المعدي
تغيير الظروف البيئية	
إزالة الغابات	ملاريا، حمى مع نزيف، داء الكلب، مرض اللايم.
الزراعة والري	الحمى الأرجنتينية، التهاب الدماغ، الحمى البوليفية، شيستوسوميا، الأنفلونزا.
بناء السدود والطرق	شيستوسوميا، ملاريا، حمى الوادي المتصدع.
ظروف صحية ونظافة سيئة	إسهالات، ملاريا، شستوسوميا، داء الخيطيات اللمفوية، عمى النهر، حمى الدنج، الحمى الصفراء، الكوليرا، دار دودة غينينا، التهاب الدماغ الياباني، سالمونيلا، أعراض تبولن الدم، الكريبتوسبوزروديا، مرض جرثومة الجياردیا.
تغير المناخ	فيروس هانتا، الطاعون، ملاريا، شيستوسوميا وغيرها من الأمراض المنقولة.
تغيرات سكانية:	
▪ التحضر وظهور المدن	الحمى الصفراء، ملاريا، حمى الدنج، أمراض تنفسية حادة، طاعون، كوليرا.
▪ تزايد التجارة والسفر والهجرة.	كوليرا، حمى صفراء، حمى الدنج، أنفلونزا، حمى نزيفية، التهاب الرئة، الإيدز، الأنفلونزا.
تدهور الظروف الاجتماعية:	
▪ انهيار في الخدمات الصحية العامة	حصبة، دفتيريا، السعال الديكي، السل، الكوليرا، الأنفلونزا، الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً.
▪ الحروب والاضطرابات الأهلية	ملاريا، كوليرا، دفتيريا، أمراض منقولة عبر المياه.
▪ زيادة النشاطات الجنسية	التهاب الكبد ب و ج، الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً.
▪ تناول المخدرات عبر العروق	الإيدز.
▪ الإفراط في استخدام المضادات الحيوية	ملاريا مقاومة للمضادات الحيوية، السل، جرثومة الستافيلوكوكيا، التهاب الرئة، التهابات معوية، السيلان.
نشاطات أخرى:	
▪ أنظمة تكييف الهواء	مرض المحاربين القدامى.
▪ فوط نسائية مفرطة الامتصاص	أعراض الصدمة السمية.
▪ غير معروفة	إيبولا، جرثومة ستربتوكوكس (أ)

المصدر: آن. أي. بلات «إصابة أنفسنا، كيف تعمل الاضطرابات البيئية والاجتماعية على جلب الأمراض» واشنطن العاصمة

لدرجة أنهم لم يروها من قبل. وقد تبين أنها التهابات منتهزة للفرص، مثل الأنواع النادرة من السرطانات والتهابات الرئة وغيرها من الأمراض التي تهاجم أجساداً فقدت أنظمة مناعتها. أول اسم أطلق على المرض كان مرض فقدان المناعة المرتبط باللواط، وذلك لأن التشخيص الأول له كان بين اللواطيين، ولكن عندما تبين أن المرض يصيب أيضاً الأفراد المتبايني الجنس من غير اللواطيين، تغير اسمه ليصبح في 1982 مرض الإيدز أو مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب. وفي 1983، ظهر المرض في زائير، وحينها اعتقد بعض الباحثين الأوروبيين أنهم ربما كانوا قد اكتشفوا حالات لهذا المرض في المستشفيات الأوروبية، منذ 1967 أو ربما 1959.

كانت فترة الثمانينات من القرن العشرين فترة اضطراب بالنسبة للإيدز، فقد كان الباحثون يتنافسون على من يستطيع عزل وتحديد الفيروس أولاً، ولم يتمكن الباحثون في أوروبا وإفريقيا أن يعرضوا مقالاتهم في المجالات الطبية الهامة لأن نظرائهم العاملين في الإعلام الطبي لم يكونوا يؤمنون أن المرض ينقل أيضاً من خلال متبايني الجنس، وادعى هؤلاء أن الباحثون قد أخطئوا في اكتشاف وسيلة أخرى لانتقال المرض. كذلك ظلت إدارة ريغان، وهي التي وفّرت ملايين الدولارات لأبحاث حول مرض المحاربين القدامى، مترددة في تمويل الأبحاث حول الإيدز، وتثقيف الناس حوله وتقديم الخدمات المتعلقة به. كذلك عارض زعماء الحقوق الدينية في الولايات المتحدة أي دعم تمويلي فيدرالي للمرض، بادعائهم أنه يشكل قصاصاً ربّانياً للأخلاقية والفساد. وفي هذا الصدد زعم بات روبرتسون، وهو قس معمداني، أسس شبكة الإذاعة المسيحية وترشح للرئاسة في 1988، أن العلماء كانوا يكذبون بكل صلافة عندما كانوا يقولون أن الإيدز ينتشر من خلال متبايني الجنس، وأن استخدام الواقيات الجنسية يمكن أن تمنع الإصابة به. وفي الوقت نفسه، استمر الإيدز بالانتشار بين متبايني الجنس، واللواطيين، ومدمني المخدرات عبر العروق، وبين المصابين بنزيف دموي والذين كانوا يتعرضون لنقل دم مصاب بالإيدز.

منذ 2003، قُدِّر عدد الذين ماتوا بمرض الإيدز منذ ظهور المرض بمليونين و 800 آلاف إنسان. كما يقدر البرنامج المشترك للأمم المتحدة حول الإيدز ومنظمة الصحة العالمية وجود ما يتراوح بين 34 إلى 46 مليون إنسان مصاب بالإيدز حالياً (انظر جدول

8.3). وتتصدر منطقة جنوب الصحراء الإفريقية أعلى نسبة في لائحة الإصابات، حيث تضم عدداً يتراوح بين 25 و28 مليون مصاب، وهي نسبة تشكل 7.5-8.5٪ من عدد السكان. بينما تتصدر أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا لائحة الأسرع نمواً بالنسبة للمرض. ويوجد في أميركا الشمالية 790 ألف إلى 1.2 مليون إصابة بالإيدز. وهذا المجموع يميل نحو الشرائح الأكثر فقراً، حيث ينتشر بنسبة 6.5 ضعف بين السود و 4 أضعاف بين أبناء العرق الإسباني، عنه بين البيض.

واليوم نعتقد أننا نعرف من أين جاء الإيدز، فهو على الأرجح قد انتقل من حيوانات ثديية في أواسط وغرب إفريقيا، بعد الحرب العالمية الثانية موقعاً إصابات بعدد قليل من الناس حتى أواخر سبعينات القرن العشرين، حيث بدأ يتفشى في العالم أجمع. ولكن هناك أسئلة كثيرة علينا استكشافها لكي نفهم تأثيرات الثقافة الإنسانية على المرضى. ومن هذه الأسئلة: ما هي المظاهر الموجودة في الثقافة العالمية التي أثرت على انتشار المرض؟ ما هي السمات الموجودة في حضارتنا والتي تحدد الفئات البشرية الأكثر تعرضاً للخطر من مرض الإيدز؟ كيف تؤثر حضارتنا على الطريقة التي يتفاعل فيها الناس مع المرض ومع المصابين به؟

كيف انتشر المرض؟

يكشف الإيدز إلى أي مدى نحن مرتبطون ببعضنا البعض في هذا العالم. وحسب وصف الجغرافي بيتر جولد (1993:ص ص66-69) «نحن نعيش في عالم أصبحت فيه نيويورك أقرب إلى سان فرانسيسكو منها إلى بلدات تبعد 200 ميل، كما أصبحت لوس انجليس أقرب إلى ميامي وهيوستون منها إلى بلدات في نيفادا، كذلك أصبحت كينشاسا في زائير أقرب إلى باريس منها إلى القرى الواقعة في منتصف البلاد». ما قصده جولد من هذا هو أن الناس الذين يعيشون في مواقع النظام الرأسمالي العالمي والمدن المشبوكة ضمن خطوط طيران سريعة، تميل إلى الاحتكاك أكثر مع بعضها البعض منها مع المدن والناس الأقرب إليها جغرافياً. وإذا نظرنا إلى الأمر من منظور آخر فإن بإمكاننا القول أن أنماط الاتصال تتميز بما أطلق عليه جولد اسم الانتشار الهرمي بدلاً من الانتشار باتجاه الأمكنة المجاورة. في الحالة الأولى التي تميز طريقة انتشار الإيدز، أو مساحة الإيدز كما يسميها جولد، نجد أن المرض يقفز من مكان سفر إلى آخر.

جدول 8.3: سمات وإحصاءات مرض الإيدز حسب المناطق، نهاية 2003.

المنطقة	بداية المرض	البالغون والأطفال المصابون بالإيدز	الوفيات بين البالغين والأطفال المصابين بالإيدز	الأطفال والبالغون المصابون حديثاً 3- 3.4 مليون	نسبة تفشي المرض بين البالغين -7.5 ٪8.5	وسيلة انتقال المرض
إفريقيا جنوب الصحراء	أواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين	28-25 مليون	2.4-2.2 مليون	3.4-3 مليون	8.5-7.5	متبايني الجنس
شمال إفريقيا والشرق الأوسط	أواخر الثمانينات	-470,000 730,000	-35,000 50,000	-43,000 67,000	0.4-0.2	متبايني الجنسي ومدمني المخدرات
أميركا الشمالية	أواخر السبعينات أوائل الثمانينات	-790,000 1.2 مليون	-12,000 18,000	-36,000 54,000	0.7-0.5	اللواطيين ومدمني المخدرات ومتبايني الجنس
أوروبا الغربية	أواخر السبعينات أوائل الثمانينات	-520,000 680,000	-2,600 3,400	-30,000 40,000	0.3	
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	أوائل التسعينات	1.8-1.2 مليون	-23,000 38,000	-180,000 280,000	0.9-0.5	مدمن المخدرات
جزر الكاريبي	أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات	-350,000 590,000	-30,000 50,000	3.1-1.9 مليون	3.1-1.9	متبايني الجنس ومدمني المخدرات
أميركا اللاتينية	أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات	1.9-1.3 مليون	-49,000 70.000	-120,000 180,000	0.7-0.5	متبايني الجنس ومدمني المخدرات واللواطين.
شرق آسيا والباسيفيك	أواخر الثمانينات	-700,000 1.3 مليون	-32,000 58.000	-610,000 1.1 مليون	0.1	متبايني الجنس ومدمنو المخدرات
جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا	أواخر الثمانينات	8.2-4.6 مليون	-330,000 590,000	-610,000 1.2 مليون	0.8-0.4	
أستراليا ونيوزيلندا	أواخر السبعينات أوائل الثمانينات	-12,000 18,000	أقل من 100	-700 1,000	0.1	اللواطيون
المجموع		46-34 مليون	3.5-2.3 مليون	5.8-4.2 مليون	1.3-0.9	

المعلومات مأخوذة عن UNAIDS 2002.



دعاية لرحلة جنسية، مثل هذه إلى تايلند، تجذب سياحاً من أوروبا، وشمال أميركا ومناطق أخرى من آسيا حيث تخلق أرضية خصبة لانتشار فيروس الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إعادة تعريف المساحة الدولية عبر طفرات التجارة والسفر. ففي بواكير عهود السفر عبر البحار، شكلت الموانئ البحرية مواطناً ونقاطاً لانتشار المرض. أما اليوم، فمع حركة السفر الجوي السريع أصبحت مراكز المال والاقتصاد، مثل طوكيو ونيويورك وباريس وجاكرتا وسان فرنسيسكو وسان باولو وبومبي وجوهانسبرغ وموسكو، تشكل مراكزاً للنظام العالمي وبالتالي مراكز لانتشار الإيدز.

باستثناء عمليات نقل الدم المصاب، فإن الإيدز ينتقل من مكان لآخر بطريقة مباشرة عبر الأشخاص. ولا يوجد للإيدز ناقل كما هو الحال مع الطاعون أو الملاريا أو حمى الدنج. ولكن سفر الناس يوفِّر وسائل فعالة لانتقاله. لذلك، ومن أجل أن نفهم طريقة انتشار الإيدز، علينا أن نتساءل لماذا يضطر الناس للسفر في حضارة الرأسمالية. الجواب هو أنهم يسافرون لأحد هذه الأسباب الأربعة: السياحة، العمل، هجرة العمالة، والحرب، وهي جميعها عناصر لعبت دوراً رئيسياً في انتشار الإيدز.

تعتبر السياحة منتجاً أساسياً من منتجات الصناعة الرأسمالية للقرن التاسع عشر. فرغم امتلاك أثرياء أوروبا منذ قرون لمناطقهم الترويحية وأماكن استجمامهم، إلا أن السفر والسياحة شكّلتا ظاهرتين جديدتين بالنسبة للطبقة الوسطى التي أخذت تظهر في ذلك الوقت (هوبسباوم 1975:ص203). ومع تطور المراكب البخارية والسكك الحديدية، تمكنت صناعة السياحة من النمو خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن

العشرين. بالنسبة للطبقة الوسطى البريطانية، أصبح السفر خلال العطل مشروعاً جديداً في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، وقد حول هذا الأمر خطوط السواحل البريطانية ازدهار النزهات والسفريات البحرية. وفي أوروبا أصبحت المنتجعات الجبلية مثل بيارتيز، تشكل موضة عصرية، وانتشرت الرحلات عبر أوروبا جالبةً معها صناعة وأشكالاً فريدة منّ السفر بالنسبة للفقراء، كانت السيادة للرحلات اليومية، ولاقت منتجعات أميركية، مثل جزيرة كني في نيويورك، شعبية لدى المهاجرين الجدد إلى الولايات المتحدة. وفي القرن العشرين، تطورت السياحة لتصبح صناعة رئيسية، بحيث لم تعد تجد إلا القليل من الناس ممن لم يمارسوا السياحة مرة واحدة أو أكثر، وخاصة في الدول الغنية. والسياحة اليوم تعتبر واحدة من أضخم الصناعات في العالم، وتشهد سنوياً زيادة هائلة، فقد ارتفعت أرباحها إلى 439 بليون دولار في 1998 (بيرا ومكلارين 1999).

ارتبطت السياحة دائماً بالمرض، فأي مسافر يمكنه أن يخبرك عن الماء والطعام المحمَّل بالبكتيريا والذي لا يملك جسمه مقاومة لها. ومن المرجح أن مثل هذه الأخطار قد واجهت المسافرين منذ قرون، ولكن في عصر الإيدز أصبح الخطر لا يطال المسافرين فقط ولكن سكان الأقطار المضيفة أيضاً.-

لا توجد لدينا أرقام عن أعداد الناس الذين أصيبوا بالإيدز نتيجة السفر، ولكن الباحثين يبينون أن تأثير الإيدز كان شديداً في بلدين على الأقل، هما هاييتي وتايلند، والسبب هنا يعود إلى أن البلدين كانتا مستهدفتين بما يسمى الرحلات الجنسية.

فقد بيَّن الطبيب وخبير علم الإنسان بول فارمر (1992) أن تاريخ الإيدز في هاييتي ارتبط بتاريخ البلاد كونها وجهةً سياحية. ففي سبعينات القرن العشرين، أصبحت هاييتي، وهي الدولة الأكثر فقراً في نصف الكرة الغربي، محطة جذب للسياح مع إغلاق كوبا أمام السياح الأميركيين في 1959. حيث ارتفعت الزيارات السياحية إلى هاييتي لتصل إلى 100,000 مع حلول 1970، وثم إلى 143,538 في 1979 (لاحقاً وقعت السياحة في هاييتي ضحية مرض الإيدز هبط عدد السياح إلى 75,000 في شتاء عامي 1981 و1982، ومن ثم إلى 10,000 فقط في الشتاء الذي تلاه).

جلبت السياحة معها إلى هاييتي زيادة في الدعارة المنظمة، فقد تسبب الفقر إلى جانب وجود نسبة بطالة بلغت 60-80٪، بأن تصبح الدعارة للذكور أو الإناث على السواء البديل الاقتصادي الوحيد المتوفر. وقد اكتسبت البلاد، وخاصة منطقة كافرور في العاصمة بورت أو برانس، سمعة بكونها منطقة للجنس الرخيص، وعملت مجلات السياحة والسفر الموجهة للواطين على التوصية بهاييتي كمنطقة يجدون بها ما يسرُّهم.

وسواء وصل الإيدز إلى هاييتي عن طريق السياح الأميركيين، كما بيَّن بعض الباحثين، أم عن طريق آخر، فإن الأمر ما زال موضع جدال، ولكن من الواضح أن السياحة سارعت بانتشار المرض بين سكان هاييتي، وربما بين السياح أيضاً. ومع حلول أواخر الثمانينات، ارتفعت نسبة الإصابة بالإيدز بين العاملين في الفنادق التي تستقبل السياح إلى 12٪، وأصبحت هاييتي تعرف بأعلى نسبة إصابات في العالم. ولكن حتى عندما أصبح عُمّال الفنادق في هاييتي مطّلعين على أسباب الإيدز، ظلوا يتعاملون معه وكأنه مشكلة وظيفية (فارمر 1992:ص145).

وفي تايلند، لعبت السياحة أيضاً دوراً رئيسياً في انتشار الإيدز. وكان الإيدز قد وصل آسيا متأخراً مع تسجيل أول حادثة وفاة بسببه في 1984، وكانت لرجل لوطي قضى بعض من وقته في الولايات المتحدة. وقد ارتفع معدل الإصابات في 1987، وخلال أشهر قليلة من 15٪ إلى 43٪ بين مدمني المخدرات عبر العروق. كانت الفئة التي شهدت الوطأة الأكبر من الإيدز هي فئة العاملين في الدعارة المنظمة، فقد ارتفعت نسبة الإصابات بين مومسات مدينة شيانغ مي من 0.04٪ في 1989 إلى 70٪ بعد مضي عشرين شهراً (غاريت 1994:ص489).

ظلت تايلند، ولسنين عدة، تشهد نشاطاً كبيراً في تجارة المخدرات والدعارة، وقد تسارعت وتيرتها حين أصبحت تايلند منطقة ترفيه رئيسية للعسكريين الأميركيين خلال حرب فيتنام. وبقيت المخدرات والدعارة تشكلان مصدرين رئيسيين للعملة الأجنبية في الاقتصاد التايلندي. ومع حلول 1990، أصبحت تايلند تجذب 5.3 مليون سائح سنوياً، منهم نسبة عالية من الرجال غير المتزوجين من ماليزيا واليابان وتايوان، وكانت تقدم رحلات جنسية خاصة للقادمين إلى بانكوك من اليابان والشرق الأوسط

ودول أوروبا، ونخص بالذكر ألمانيا. ونتيجة تنامي صناعة الجنس، وصل عدد المومسات في تايلند إلى 500 ألف-800 ألف يمثلن 10٪ من عدد الإناث من أعمار 15 إلى 24. وقد وصلت نسبة الإصابة بالإيدز في بعض مناطق بانكوك في أوائل تسعينات القرن العشرين 90٪ .

كان الرد الحكومي على تهديد الوباء بطيئاً، ربما بسبب الأهمية الاقتصادية لصناعة الجنس، وخاصة بالنسبة لجذب السياح. ولكن مع ارتفاع عدد الحالات في 1987، قررت الحكومة عدم شن حملة ضد الإيدز خوفاً من إثارة الذعر بين السكان. ولكن مع حلول 1989، كانت نسبة النساء الحوامل اللواتي ظهرت تحاليل دمائهن إصابتهن بالإيدز 0.5٪، وبلغت النسبة في بعض المقاطعات الشمالية 3٪. في 1991، أعادت الحكومة تقييم سياستها مبينة مرة أخرى أنها لا تريد إثارة الذعر بين السكان، كما أن إحدى صحف بانكوك أوردت تقريراً بأن الإيدز ينتشر عبر استخدام الإبر في تعاطي المخدرات أو عبر ممارسة الجنس عبر فتحة الشرج، في حين أن الحقيقة كانت أن أعداد الحالات بين متبايني الجنس بلغت أربعين ضعفاً. وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أنه مع حلول 1992 وصلت الإصابات بين سكان تايلند إلى 450 ألف.

هناك نوع آخر من السفر يميز الحضارة الرأسمالية، وهذا النوع هو هجرة العمالة. فمنذ ازدهار تجارة العبيد في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أخذ الاقتصاد العالمي يتطلب تنقلات هائلة من العمالة من منطقة إلى أخرى. ورغم صعوبة تحديد مدى تأثير هذه التنقلات في نشر الإيدز، إلا أن هناك أدلة ملموسة على كونها سبباً رئيسياً لانتقال الإيدز في إفريقيا. فالعمال الذكور يتنقلون من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل، ويقومون بزيارة دور الدعارة أحياناً، وهي مناطق بلغت نسبة الإصابة في بعضها 40٪، وبذا يعود هؤلاء إلى قراهم وهم يحملون الفيروس.

كذلك أسهمت التنقلات التجارية وأسفار رجال الأعمال في نشر الإيدز. وتمتد طرق الإصابة في سفريات إفريقيا عبر طرق النقل التجارية وطرق الشاحنات. ويبدأ خط الإيدز من الشمال إلى الجنوب، من جيبوتي الواقعة على ثغر البحر الأحمر، ثم إلى مدينة أديس أبابا عاصمة أثيوبيا، والتي تنطلق منها البضائع والإيدز عبر خطوط السكك

الحديدية. وفي 1991، أوردت التقارير أن 50-60٪ من مومسات إثيوبيا إضافة إلى 1٪ من السكان مصابون بالإيدز. وفي السودان أظهرت التحاليل أصابت دماء 80٪ من فتيات البارات بالإيدز. ومن أوغندا وحتى موزمبيق، تشير العينات المأخوذة من سائقي الشاحنات إصابة 30-80٪ منهم. كما تشير التقديرات أن 1.4 مليون من سكان تانزانيا، البالغ عددهم 18 مليون، مصابون بالإيدز، وسجلت زيمبابوي إصابة 1.5 مليون من السكان، وكينيا 1.6 مليون. وقد أطلق على الطريق السريع الذي يربط بين مالاوي وديربان في جنوب إفريقيا طريق الموت بسبب وصول نسبة الإصابة بين سائقي الشاحنات إلى 90٪ (غولد 1993:ص75).

ويبدو أن أنماط انتشار الإيدز تتبع الطرق التجارية في أميركا الشمالية أيضاً. وقد ذكر بول فارمر (1992:ص149) أن واقعة الإيدز في جزر الكاريبي تتناسب مع الدرجة التي وصلت إليها أية جدولة مندمجة اقتصادياً في نظام بلدان غرب الأطلسي. أما الدول ذات المعدلات العالية من الإيدز، مثل جمهورية الدومينيكان وجزر الباهاماس وترينيداد وتاباغو والمكسيك وهاييتي، فهي أيضاً الدول الأكثر ارتباطاً مع الاقتصاد الأميركي. أما هاييتي ذات المعدلات الأعلى في الإيدز فهي الدولة الأكثر اعتماداً على الصادرات الأميركية.

وأخيراً، لعبت حركة الجيوش واللاجئين الذين نزحوا نتيجة النزاعات دوراً في انتشار الإيدز. وقد خلص الباحثون حول أصول الإيدز والعوامل التي أسهمت في تفشيه داخل إفريقيا وشرقها أن أمراً جذرياً ربما وقع قرابة 1975 ونتج عنه ظهور الوباء، فقد اتسمت الفترة ما بين عامي 1970 و1975 بحروب العصابات، والحروب الأهلية والنزاعات القبلية ونزوح أعداد كبيرة من اللاجئين، إضافة إلى مذابح رهيبة ارتكبت على يد الديكتاتوريات الحاكمة. وقد بيّنت لوري غاريت أن هذه الاضطرابات الاجتماعية ربما تكون قد أثّرت على مسار الإيدز، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة. على سبيل المثال، اتسمت معظم النزاعات الإفريقية بمحاولات القوى المتنافسة شل بعضها البعض اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ونفسياً وعسكرياً. في مثل هذه النزاعات، ترتفع حصيلة الإصابات بين المدنيين. وفي جميع الحملات العسكرية التي شهدتها إفريقيا الوسطى، خلال العقود الثلاثة الماضية، كان الاغتصاب يستخدم بشكل ممنهج كما في البوسنة، من أجل ترويع العدو والهيمنة عليه، وقد أظهرت تحليلات الدم لبعض الجيوش نسبة 50٪

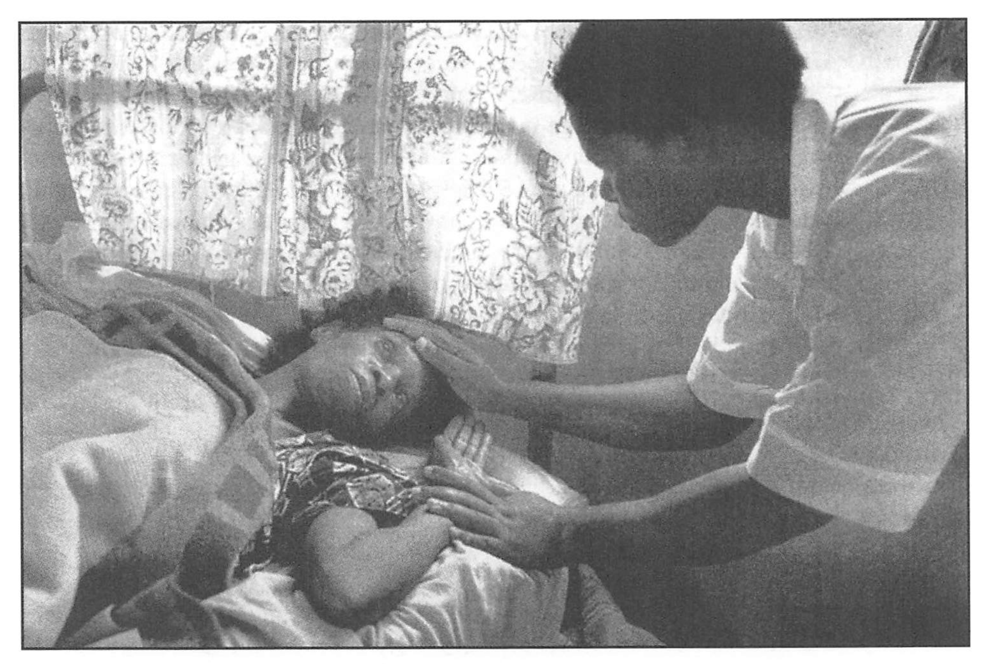
إيجابية للإيدز، كذلك أسهمت عدة نشاطات بشرية في انتشار المرض، نذكر منها التمزق الاجتماعي بما يتضمنه من تزايد النشاط الجنسي مع أكثر من طرف، والمجاعات وسوء التغذية التي زادت من الضغوط على جهاز المناعة في الجسم، أضف إلى ذلك الهجرات الجماعية، وازدحام معسكرات اللاجئين، وارتفاع نسب الدعارة، وتدمير الخدمات الصحية. (غاريت 1994 :ص ص367-368).

من الذي يصاب بالإيدز

كتبت رينيه دوبوس (1968) في خمسينات وستينات القرن العشرين عن الضعف الموجود بشكل خاص لدى الفقراء أمام الإصابات؛ فسوء التغذية، والظروف السكنية السيئة، والازدحام، والافتقار إلى الخدمات الصحية، جميعها تعزز من انتشار الأمراض المعدية. ويوثّق بول فارمر في كتابه «الإصابات بالأمراض وعدم المساواة» (1999) الرابطة بين عدم المساواة في الناحية الاقتصادية والتعرض للأمراض المعدية. فقد لعب الفقر بالتأكيد دوراً في انتشار أمراض السل والكوليرا والسفلس، ولكن الإيدز لم يؤثر فقط في الفئات المهمشة اقتصادياً، بل ضرب كذلك الفئات المهمشة اجتماعياً وسياسياً مثل اللواطيين، والنساء، والأطفال.

وقد تأثرت الردود الحكومية على وباء الإيدز، خاصة في الولايات المتحدة، وبشكل كبير بالافتراض المغلوط بأن الإيدز مرض يصيب اللواطيين فقط، على الرغم من وجود أدلة تشير إلى أنه ينتقل عبر متبايني الجنسي أيضاً في الولايات المتحدة، وأوروبا، وعلى الأخص إفريقيا التي كان انتقاله فيها حصراً تقريباً على متبايني الجنس. قد لا نعلم أبداً إلى أي مدى أثّرت عملية ربط المرض بالفئات المهمشة اجتماعياً من المجتمع الأميركي على تأخر جهود البحث والتثقيف، ولكن من الواضح أن هذا الربط لم يساعد أبداً.

كذلك، فإن من الواضح أيضاً أن الفقراء على مستوى العالم وفي الولايات المتحدة كانوا من أكثر الضحايا التي تعرضت للإيدز. فإفريقيا التي تعد من أفقر بقاع الأرض، تعتبر الأعلى نسبة في وقائع الإيدز، في حين أن أوروبا الشرقية، التي عانت من تدمير اقتصادها نتيجة انهيار الاقتصادات الاشتراكية وانقطاع الخدمات الصحية، تعاني من أعلى معدلات انتشار الإيدز. وقد تأثرت الدول الفقيرة الأخرى في العالم أيضاً. ولكي نختار



النساء وخاصة في إفريقيا يشكلن غالبية ضحايا الإيدز.

صورة توضيحية لدولة فقيرة ومهمشة اجتماعياً وتعاني بشكل غير متناسب مع الإيدز، دعونا نعود إلى هاييتي.

وهاييتي بذاتها هي إلى حد كبير صنيعة من صنائع النظام الرأسمالي العالمي. فقد تم إبادة سكانها الأصليين (التاينو) في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأعيد توطين العبيد الأفارقة فيها تحت حكم النخبة الأوروبية. وفي 1697، سُلِّمت هاييتي إلى فرنسا بعد أن تخلت عنها إسبانيا وأعيد تسميتها بسانت دومينيك. وفي 1804، نجحت ثورة العبيد التي قادها توسان لوفرتور بهزيمة الفرنسيين وتم تأسيس دولة هاييتي، أول دولة في العالم الثالث كما يشير إليها بول فارمر.

وجدت الدولة الجديدة نفسها وسط عالم معادٍ لفكرة أن يحكم السود أنفسهم، وهو أمر يعتبر بمثابة كابوس لكل دولة يوجد فيها عبيد، وخاصة الولايات المتحدة. وتم بذل

كل جهد ممكن لتقويض دولة السود في هاييتي، فقد طالب الفرنسيون بأن تقوم هاييتي بتعويض خسارة الأرض للذين كانوا يزرعونها، وظلت السفن الحربية الأوروبية تظهر في الموانئ الهاييتية مطالبة بالتعويض. ومع حلول 1900، كانت نسبة 80٪ من الدخل القوي تذهب لتسديد الديون، وفي أواخر عشرينات القرن العشرين، تم تصوير هاييتي في مجلة فايننشال أميركا على أنها المكان الذي يمكن فيه توجيه العمالة بمبلغ 20 سنت يومياً مقابل باناما التي كان عمّالها يطلبون 3 دولارات في اليوم.

استمرت الهيمنة الأميركية عبر القرن العشرين مع وقوع هاييتي تحت حكم سلسلة من الحكام المستبدين المدعومين من الولايات المتحدة. وقد خرجت هاييتي من هذه الأحداث التاريخية في 1983 بدخل سنوي للفرد يبلغ 315 دولار بشكل عام و100 دولار فقط في الريف. كان الوضع الزراعي قد وصل إلى حد من السوء اضطرت معه هاييتي إلى استيراد طعامها بالكامل، بما فيه السكر. وحتى عندما ظهرت هاييتي كمنطقة واعدة للترفيه بالنسبة لسكان شمالي أميركا انهارت صناعة السياحة مع بروز اسم هاييتي كإحدى البؤر الأصلية للإيدز. لم يكن هناك سوى القليل من الطرق للخروج من أزمة الفقر في هاييتي، واجتمعت نسبة البطالة التي بلغت 60٪ مع اعتماد البلد كلياً على الولايات المتحدة لتهييء المسرح لما أطلق عليه فارمر (1992:ص ص189-190) اسم «الوباء الأطلسي الغربي».

لا يعتبر الإيدز مؤشراً للفقر فقط، بل أصبح اليوم مؤشراً للجنس والعمر على السواء. وقد رأينا في حديثنا عن الجوع أن النساء والأطفال خاصة هم المهددون. وفي حالة الإيدز، تشكل النساء عبر العالم أغلبية الحالات. ولعل حقيقة كون النساء اللواتي كنّ على هامش الوباء وأصبحن اليوم يشكلن غالبية الضحايا يعكس الدور الذي تقفه امرأة في حضارة الرأسمالية، ويبدو أن النساء يصبن بالمرض خلال شبابهن، إذ بينت التحقيقات أن 60٪ من الإصابات الجديدة بالإيدز بين النساء وقعت في أعمار بين 15-24 سنة. وبيّنت المسوحات التي أُجريت في عدد من الدول الآسيوية والإفريقية أن النساء دون عمر الخامسة والعشرين يشكلن 30٪ من حالات الإصابات الجديدة بالإيدز مقارنة مع 15٪ للرجال ما دون ذلك العمر.

تصاب النساء بالمرض في أغلب الأحيان عن طريق العلاقات الجنسية مع الرجال، والعديد من المصابات هن من الزوجات اللواتي يمارس أزواجهن الجنس مع أخريات ولا يملكن أن يقلن شيئاً بسبب إذعانهن للرجال. فالمواقف تجاه النساء والجنس في معظم البلدان تكبح أية حوار حول الأمور الجنسية وتمنع عملياً أية حملات تثقيفية حول الإيدز موجهة للنساء. كذلك تتسبب نسب الأمية العالية بين النساء في العديد من البلدان في فشل شن حملات تثقيفية. وحتى في الدول التي تملك برامج تثقيفية متطورة حول الإيدز موجهة للنساء، ما يزال الرجال يقاومون استخدام الواقيات الجنسية بسبب تقلص الشعور بالمتعة أو بسبب الجهل بكيفية استعمالها أو الخوف من أن تسبب لهم العقم.

كذلك تصاب النساء بالمرض عبر ممارسة الدعارة، وهي ممارسة عكست بحد ذاتها الخيارات المحدودة المتوفرة للنساء وخاصة في الدول الفقيرة. وكما بيّنت لوري غاريت في حديثها عن الإيدز والدعارة في أوغندا:

> الدعارة كمهنة تأتي في المرتبة الثانية بعد السوق السوداء. فبالنسبة لمعظم النساء، لا يوجد إلا خيارين في الحياة: إما أن ينجبن الأطفال ويبحثن عن إطعامهم دون مساعدة من الرجال أو من تربية الماشية أو الآلات وإما أن يبادلن الجنس بالمال بأسعار السوق السوداء.

وأخيراً كلما ارتفعت الإصابات بالإيدز بين النساء كلما ازدادت احتمالات إصابة الأطفال به. والأطفال يتعرضون لخطر الإصابة بالإيدز عند الولادة، إذ يمكن للإيدز أن ينتقل عبر الإبر التي تُستخدم تحت الجلد، ومع ذلك فإن هناك العديد من الدول الفقيرة التي تعتمد على الأدوية المستخدمة في العروق، تجد نفسها غير قادرة على شراء إبر جديدة. ويعاد استخدام الإبر في العديد من الدول الإفريقية، إلا أن انتقال الإيدز إلى الأطفال عن طريق الأوردة لا يعتبر مشكلة فقط في الدول الفقيرة. فقد أدى انهيار الشيوعية في روسيا والفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي سادت بعد ذلك إلى تدمير نظام الرعاية الصحية في البلاد، ولم تعد الإبر متوفرة مما اضطر الأطباء، وخاصة في المناطق الريفية، إلى إعادة استخدام الإبر نفسها مرات ومرات، وقد وصلت في بعض الحالات إلى 400 مرة للإبرة الواحدة. وفي 1988، ظهر الإيدز في إيليستيا عاصمة جمهورية كالميك الواقعة على بحر قزوين حيث أصيب طفل بالعدوى من أمه. وكان الطفل قد عولج من قِبَل كادر المستشفى باستخدام الإبر نفسها التي استُخدمت في أخذ عينات الدم وإعطاء العلاجات لجميع الأطفال في حضانة المستشفى ولمدة ثلاثة أشهر.

وبذا تم حقن جميع الأطفال الذين تواجدوا في المستشفى في ذلك الوقت، وبعض أمهاتهم بجرثومة الإيدز دون أن يعلم أحد (غاريت 1994: ص501).

ويواجه المهمشون اجتماعياً في العالم الرأسمالي خطراً آخر. فلدى إصابتهم بالإيدز يصبحون أقل الناس تلقياً للعلاج أو للمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ الإجراءات من أجل تجنب هجوم الإيدز. وقد لاحظت الباحثة في مرض الإيدز رينيه ساباتير (غاريت 1994: ص475) في معرض إشارتها إلى حملات التثقيف بالإيدز ما يلي:

> أعتقد أن هناك خطراً حقيقياً إذ سينتهي بنا الأمر لنصبح مجتمعاً (عالماً) منقسماً بين أولئك الذين يملكون القدرة للحصول على المعلومات أولاً وبين أولئك الذين تصلهم المعلومات متأخرة، أي أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى المعلومات والرعاية الصحية وأولئك الذين لا يمكنهم ذلك، أو الذين يستطيعون التغيير والذين لا يستطيعون. أعتقد أن هناك خطراً حقيقياً بأن يتحول نصفنا إلى متفرجين يقفون جانباً وهم يشاهدون موت الآخرين.

ويعتبر الإعلان الذي ظهر في صيف 1996 عن اكتشاف علاج جديد للإيدز يعيد إلى الجسد نظامه المناعي ويضع فيروس الإيدز في موقف دفاع عن نفسه، تطوراً متقدماً في التعامل مع الإيدز ضمن عقلية الغيتو أي المقتصر على فئة محددة. فعلى الرغم من أن الإعلان قوبل بترحاب وحماس كبيرين، وعلى الرغم أن العلاج خفض معدل الوفيات في الولايات المتحدة إلى 75٪، إلا أن تكلفته وصلت إلى ما بين 10,000-20,000 دولار سنوياً، وهو رقم بعيد جداً عن متناول يد الفقراء. وعندما تحركت جنوب إفريقيا من أجل تصنيع نسخ أصلية من هذا العلاج، أو حتى اقترحت استيراد العلاج من دول أرخص سعراً بحيث ينخفض تكلفة العلاج إلى ما بين 50-90٪ ، احتجت الولايات المتحدة وقامت شركات الدواء برفع دعاوى قضائية، مع أنها عادت وسحبت تلك الدعاوى نتيجة الضغوط الشعبية الكبيرة التي تعرضت لها. ومع ذلك فقد بقيت الأدوية غير متوفرة لدى الفقراء، فمن بين مليون شخص في مالاوي حامل للفيروس لا يجد إلا 30٪ من هؤلاء فرصة لاستخدام العلاج الجديد.

على من يقع اللوم؟

لقد شهدنا ظاهرة إلقاء اللوم على الضحية عندما درسنا موضوعات النمو السكاني والفقر والجوع والتدهور البيئي. فقد بقيت المشاكل التي سببتها عمليات استغلال الدول

الفقيرة من قِبَل الدول الغنية تُلقى في ملامها على الدول الفقيرة نفسها. ولكن لا توجد حالة من إلقاء اللوم على الضحية أوضح من حالة الإيدز، ولا توجد حالة أوضح في هذا الصدد من هاييتي. فعندما تم تحديد مرض الإيدز في أوائل ثمانينات القرن العشرين، كان المصابون بالإيدز في هاييتي يعتبرون ورقة حرة، إذ لم يكونوا قد صنفوا ضمن اللواطيين أو مدمني المخدرات أو مستخدمي الإبر. لذلك تم ضمهم جميعاً ضمن الفئة نفسها بما أصبح يُعرف بـ «نادي حروف H الأربعة» وهم مدمنو الهيرويين، والذين يتلقون الدم بدل النزيف، واللواطيين، والهاييتيين، وجميعهم تبدأ أسمائهم بحرف H في اللغة الإنجليزية. كان هذا الأمر عنصرياً بكل معنى الكلمة، إذ لا يوجد أي سبب على الإطلاق بأن يتم إدخال جميع سكان هاييتي ضمن فئة الخطر اعتماداً على وجود 34 حالة فقط. كان الأمر شبيهاً بالادعاء بأن جميع سكان سان فرانسيسكو أو جميع سكان نيويورك هم تحت خطر الإصابة بالمرض أو نشره. كان وسم إنسان بالخطورة مماثل لوصفه بناقل للمرض، وفجأة قفز الأمر، ولدهشة بعض سكان هاييتي، لأن يقال بأن الإيدز جاء من هاييتي.

وقد نُقل عن بروس شابهز من المعهد الوطني لسرطان قوله في 1982: إن لواطيي نيويورك يمضون أجازاتهم في هاييتي ونحن نشك بأن هذا الفيروس جاء من هاييتي وانتقل إلى مجتمع اللواطيين في الولايات المتحدة (فارمر 1992:ص201). وقد أدى هذا اللوم الوبائي إلى اتساع التفرقة والتميز ضد العِرق الهاييتي في عمليات التوظيف وسرعان ما أدى إلى تدهور سريع في صناعة السياحة في هاييتي.

غضبت حكومة هاييتي من مراكز علاج المرض، لأنه حتى عندما أصبح واضحاً أن نسبة المرض في الجزر الكاريبية الأخرى وفي معظم مدن الولايات المتحدة أعلى منها في هاييتي، ظلت هذه المراكز ترفض التخلي عن فكرة وسم سكان هاييتي بأنهم فئة شديدة الخطورة بالنسبة لمرض الإيدز. وحتى عندما قامت المراكز أخيراً في 1985 برفع هذه الوصمة، رفضت أن تعلق على الأمر أو أن تقدم اعتذاراً. ثم وفي 1990 أصدرت المنظمة الفيدرالية للأمراض قرار بمنع الهاييتيين من التبرع بالدم. كان القرار سخيفاً كما أشارت إليه إحدى المقالات الواردة في صحيفة بوسطن، فلو كانت المنظمة ثابتة على مبدئها لمنعت سكان فرانسيسكو ونيويورك وبوسطن من التبرع بالدم، ناهيك عن المهاجرين القادمين

من بعض جزر الكاريبي التي تبلغ نسبة الإصابة بالإيدز فيها عشرة أضعاف تلك التي في هاييتي (فارمر 1992:ص220).

إذن لماذا تم عزل هاييتي بهذا الشكل؟ الجواب وفقاً لبول فارمر هو أن النموذج الذي يحمله الأميركيون عن هاييتي يشمل صوراً لسكان أصليين يؤمنون بالخرافات، إضافة إلى السود والمهاجرين وغيرهم ممن وصموا بارتباطهم بالإيدز، وقد أسهم الإعلام في دفع هذا النموذج نحو المغالاة. وكتبت مجلة نيويورك تايمز أن السحرة في هاييتي قد يكونوا أصيبوا بالإيدز، دون أن يتوقعوا ذلك، عبر تناول أو استنشاق مواد تدخل في طقوسهم، أو عبر الاتصال الجلدي، أو عبر الممارسة الجنسية (فارمر 1992:ص3). وقد تم تعزيز هذه النظرة لدى المجتمع الطبي. وألقى جيفري فيرا، وهو من كبار الذين أسهموا في كتابة الورقة التي وضعت الهاييتيين في مصاف الأشخاص الخطرين، باللوم على الإعلام لأنه وصم الهاييتيين بوصمة الإيدز، ولكنه هو نفسه كان يشير إلى الطقوس السحرية، وشرب دماء الطمث وما شابهها عند الهاييتين. وظهر مقال في مجلة طبية أميركية تدعى مجلة الجمعية الطبية الأميركية (Journal of American Medical association)، تحت عنوان «ليلة الأموات الأحياء»، تحدثت عن أصول نظريات سحر الفودو، وتساءل فيها لو كان هؤلاء السحرة الأحياء الأموات ينقلون الإيدز (فارمر 1992:ص3). لقد كان لوم هاييتي بسبب الإيدز حالة تقليدية للوم الضحية.

أما النظرة التي حملتها المناطق الفقيرة بخصوص أصول الإيدز فكانت مختلفة تماماً عن تلك التي حملتها الدول الغنية. مع تركيز الباحثين على أن أصول المرض جاءت من إفريقيا، تولدت لدى المسؤولين الأفارقة حساسية تجاه ما قالوا أنه حملة غربية لإيقاع اللوم بالإيدز على دولهم. وكانت إحدى نتائج هذا الأمر إنكار المسؤولين الحكوميين في إفريقيا لوجود الإيدز في دولهم، حتى بعد أن ثبت وجود المرض لديهم. وقد تم طرد أحد وزراء الصحة الأفارقة بعد اعترافه أمام إحدى وكالات الصحة العالمية بوجود الإيدز في بلده. ولا عجب أن سادت نظريات المؤامرة. فقد ذكرت إحدى هذه النظريات أن وكالة الاستخبارات الأميركية هي المسؤولة عن إدخال الإيدز، كما لاقت نظرية أخرى شعبية

رائجة في الدول الغنية مفادها أن الإيدز جاء نتيجة تجارب أجرتها وزارة الدفاع الأميركية على بعض الجراثيم التي بدورها أفلتت من عقالها.

نظر سكان هاييتي إلى الإيدز على أنه مرض جلبه إليهم الأميركيون البغيضون، ويقول أحد أساتذة المدارس في هاييتي بهذا الصدد (فارمر 1992:ص232) «لطالما كان الأميركيون يكرهون هاييتي، منذ 1804. إنهم أقوياء ويمكنهم معاقبتنا وإذلالنا وجاء الإيدز كوسيلة جيدة لفعل ذلك».

وعندما يُسأل المراهقون الهاييتيون في الولايات المتحدة إذا كانوا يظنون أن هذه الأخيرة قد فعلت بهم ذلك عمداً، يجيبون بشكل شبه شامل بنعم، في حين يجيب آخرون أن الإيدز قد تم اختراعه في مختبرات الولايات المتحدة.

وقد خلص بول فارمر في كتابه «الإيدز والاتهام» أن الأسئلة التي تطرح من قِبَل الأميركيين والهاييتين مثل:

> هل الإيدز هو منتج من منتجات الإمبريالية الأميركية الشمالية؟ هل يمكن أن ينتقل الإيدز عبر السحر؟ هل الهاييتيون فئة خاصة خطرة بالنسبة لنقل الإيدز؟ هل يعتبر سكان المراكب أشخاصاً خطرين على الصحة في الولايات المتحدة؟ هي أسئلة تؤكد مجموعة من التحركات المركزية المتعلقة بتفشي الأوبئة في غرب الأطلسي، ومنها اللوم، والبحث عمّن يجب أن يحاسب والاتهام والتمييز العرقي وهي سمات شكلت كل من الردود على الإيدز والعلم الوبائي المتعلق بفيروس جديد.

الخلاصة

تحمل العوامل المرضية التي درسناها في هذا الفصل نتائج عملية: على سبيل المثال، إن معرفة تأثيرات السلوكيات البشرية المحددة ثقافياً، تساعدنا على توقع المرض وعلى معالجته. هل كان يمكن لتطبيق أفضل اهتماماً بهذا المبدأ أن يترك فروقاً في النتيجة؟ هل كان بالإمكان توقع ظهور مرض الإيدز، كما افترض العديد من الأطباء وخبراء علم الإنسان؟ هل كان من الممكن أن نترك السل المقاوم لعدة علاجات أن يخرج عن سيطرتنا؟ هل كان يمكن أن نسمح لمثل هذا العدد الكبير من السلالات المرضية المقاومة للمضادات الحيوية أن تتطور أو أن نعتمد بهذا الشكل على المضادات الحيوية؟ هل كان من الممكن لمرض الملاريا المقاوم للعلاجات أن يخرج عن سيطرتنا؟ هل يمكن لأمراض جديدة مثل مرض اللايم أن تنتشر بهذه السرعة؟ .

حتى لو كنا نستطيع توقع ما سيحدث، كما فعل بعض العلماء، هل كان بإمكاننا فعل شيء فيما يتعلق بأخطار الإفراط في استخدام المضادات الحيوية؟ حتى مع معرفتها بأخطار الإيدز، فقد أظهرت الحكومة الأميركية بطئاً في إطلاق أموال البحث. وحتى عندما أصبح معروفاً أن ممارسة الجنس عبر فتحة الشرج، مسؤولة عن انتقال الإيدز، رفض العديد من اللواطيين الانصياع للنصيحة بممارسة الجنس الآمن، معتقدين أن الإيدز كان بكل بساطة وسيلة لتشويه طريقة معيشتهم.

إننا نستمر في إيجاد تجمعات سكانية للمرض من الفقراء والمهمشين الذين يجد المرض ازدهاره وسطوته بين صفوفهم والذين يصبحون في نهاية الأمر مواطن لتوالد أمراض جديدة. وإذا وجدت هناك جرثومة كلية القدرة ومسؤولة عن نشر وبقاء جميع الجراثيم المعدية، فإن الأمر بالكاد سيتحسن أمام سلوكيات وأعمال البشر داخل حضارة الرأسمالية، حيث تؤدي خياراتهم السلوكية إلى قذف أعداد منهم داخل هذه المجمعات المرضية.

الدرس المستفاد هنا، هو أنه على الرغم من ضرورة إدراكنا لمدى الخطر الذي يضعنا فيها سلوكنا أمام الأمراض، إلا أن علينا أن ندرك أيضاً العوامل التي تشجع على تبني أو رفض الأنظمة العلاجية الضرورية لتقليص درجة الخطر بأن نمرض وأن نشفى أو نتمكن من كبح ولادة سلالات جديدة من الأمراض الفتاكة. وإذا صدق عالم الأحياء بول إيوالد في توقعاته بأن تصبح الأمراض أكثر فتكاً كلما سهل انتشارها، فإن أي اقتطاع يتم في خدمات الصحة العامة والخدمات الطبية لصالح برامج التعديل البنيوية وأي زيادة في لسفر أو في أعداد الفقراء وأي تدمير للمكونات البيئية مثل الغابات الماطرة، وأي ظهور لسلالات مرضية قديمة أو جديدة مقاومة للعلاجات ستفضي بنا إلى حافة تفشي أوبئة مثل تلك التي ضربت شعوب شمال وجنوب أميركا في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

ما الذي يمكن عمله؟ الجواب صعب ولكن يبدو أن المنظمات السياسية والدينية والاجتماعية التي تستطيع حشد القوى ضد أعداء سياسيين ودينيين واجتماعيين وهميين يمكنها بالتأكيد حث المواطنين على مكافحة الأمراض التي تهدد بالسيطرة علينا.

الفصل التاسع

السكان الأصليون والنزاعات العرقية

في الوقت الحالي، يُنظر إلى مجتمعات السكان الأصليين الذين يؤمنون بلا أخلاقية عدم مشاركة القريب أو مشاركة الناس الأقل حظاً، على أنها مجتمعات متخلفة، والسبب أن هذا الإيمان يعطل مبدأ تراكم الثرة الرأسمالية ويمنع التقدم كما يراه العالم المعاصر.

- ديفيد مايبوري – لويس – السكان الأصليون، الفئات العرقية والدولة

غالباً ما تبرر البيانات الرسمية المدى الذي تفرض فيه الحكومة سيطرتها على المجتمعات القبلية بحجة بذل الجهود لإحلال السلام بينهم وتوفير الرعاية الصحية والسعادة وغيرها من منافع الحضارة.. ولكن مما لا شك فيه أن هذا المدى الذي وصلت إليه الحكومة في سيطرتها يرتبط مباشرة بحماية المصالح الاقتصادية للسكان غير الأصليين الذين ينتقلون للعيش في المناطق التي كانت سابقاً تعد مناطق قبلية حصرية.

- جون بودلي

يوجد في أحد متاحف جاكرتا بإندونيسيا عرض لمراسم الزواج في جزيرة جاوا، يصطف فيه الضيوف حول العريس والعروس، وكل يرتدي لباساً يمثل عرقاً إندونيسياً مختلفاً، وهي أعراق تعد بالمئات في إندونيسيا. ويُذكّر العرض برسمةٍ ذكرناها سابقاً، تعود إلى القرن التاسع عشر، للرسام البريطاني سير ديفيد ويلكي بعنوان: متقاعدو شيلسي يقرؤون الصحيفة حول معركة واترلو، وتظهر في الصورة جميع الفئات التي تشكل الأمة والدولة والإمبراطورية البريطانية ومنها سكان ويلز وسكان اسكتلندا، والإيرلنديون

والسود.. وهكذا. وتصورهم الرسمة وهم يقرؤون قصة النصر الذي أحرزه ويلنغتون على نابليون. وتعتبر إندونيسيا واحدة من أكثر الدول المتنوعة حضارياً في العالم، كما أنها واحدة من أكثر الحكومات تسامحاً وتفهماً للتنوع العرقي. ويدخل التنوع العرقي ضمن المناهج التعليمية وتعتبر عبارات الكراهية جريمة. إلا أن هذا التسامح له حدود. فجاوا هي الجزيرة المهيمنة في إندونيسيا، ويبين العرض الذي يقدمه المتحف، على حد قول آنا لوون هوب تسينغ، مجموعات الأقلية وهي تدعى إلى بلاط الأمة، ولكن طالما ظلت تنحني أمام معايير جزيرة جاوا.

ويعتبر التنوع الثقافي أو الحضاري أحد ضحايا توسع ثقافة الرأسمالية. وكما بيّنا في الفصل الرابع فإن إحدى وظائف الدولة القومية هي دمج الشعوب المتنوعة، سلماً إذا أمكن، وبالقوة إذ اقتضت الضرورة ضمن حدودها، وضمن ثقافة مشتركة. في أفضل الأحوال، يتم إدخال ثقافات الأقليات ضمن الثقافة الأكبر بطرق سطحية. إذ يتم تصوير الثياب والفن والرقص والموسيقى والطعام على أنها هي الثقافة بحد ذاتها. أما في أسوأ الأحوال فقد تصل سياسات الدولة القومية إلى حد الإبادة العرقية وتدمير الثقافة أو في بعض الحالات المتشددة، الإبادة الجماعية وتدمير الشعب.

وتظهر أزمة الأقليات في الدولة – القومية الحديثة، بشكل خاص في إندونيسيا، لأن هذه الأخيرة تعترف رسمياً بالتنوع وتمجده ولكن هذا لا يمنع الدولة القومية من القيام بتدمير منهجي لثقافة الشعوب الأصلية. وقد وصفت آنا لووين هوبت تسينغ في كتابها «داخل مملكة ملكة الماس» (1993) مصير جماعة ميراتوس دياك الذين عاشوا على زراعة الكفاف وعلى الصيد وتجميع الغذاء، ورغم كونهم عاشوا معزولين في جبال ميراتوس فقد ظلوا يتاجرون مع فئات أخرى، وكانت ثقافتهم تتطلب منهم التحرك دائماً لإقامة بساتين جديدة. وكان الأفراد يسافرون لإقامة علاقات سياسية مع غيرهم من مجموعات ميراتوس وكان السفر نوع من الامتياز.

لكن وفقاً لتسينغ (1993:ص41)، كانت الحكومة الإندونيسية تنظر إلى جماعة ميراتوس على أنهم غير متحضرين وأنهم عالقون في زمن مدقع في القِدَم وخارج التاريخ المعاصر، كذلك كانت الحكومة تعزو وضعهم هذا لكونهم كثيرو الحركة والسفر داخل



على الرغم من أن الحكومة الإندونيسية تعترف بالتنوع الحضاري وتمجده إلا أن الحضارة المهيمنة هي حضارة أهل جاوا الممثلة في عرس لابن الرئيس السابق سوهارتو (أقصى يسار الصورة) ويظهر العريس هوتومو (توفي) ماندالا بوترا (الثالث إلى اليسار) وعروسه أرديا (تاتا) براميستي ريجينا كاهياني (الرابعة إلى اليسار).

الغابات، وكانت نظرة الدولة إليهم على أنهم يشكلون حالة من حالات الشعوب شبه الرُّحّل، وقد صنفتهم ضمن الهاربين من نظام الدولة، وأنهم يشكلون تهديداً للأمن القومي، مع أن الحركة بالنسبة لشعب ميراتوس كانت مؤشراً لاستقلالهم الشخصي.

يوجد في إندونيسيا أكثر من 1.5 مليون فرد ممن تطلق عليهم الحكومات اسم «مجتمعات منعزلة»، ويعيش معظم هؤلاء، مثل الميراتوس، في معازل جبلية صغيرة ومبعثرة. وقد عمدت الحكومة إلى وضع برنامج بعنوان إدارة المجتمعات المنعزلة من أجل تحويل هذه المجتمعات إلى أشكال سكانية مقبولة لدى الحكومة الإندونيسية، وهو برنامج يعمل، وفق ما قاله أحد المسؤولين، من أجل توجيه الإجراءات والممارسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية لهذه المجموعات لتتناسب مع الأعراف والممارسات المتبعة

من قِبَل الشعب الإندونيسي (تسينغ 1993:ص92). ومن أجل تحقيق أهداف هذا المشروع، وضعت الحكومة عدة استراتيجيات متنوعة تشكل في مضمونها محاولات لضبط هذه المجموعات ووضعها تحت السيطرة الحكومية. وتضمنت إحدى هذه الاستراتيجيات إعادة توطين هذه المجموعات، وبناء على ذلك تقوم الحكومة بإشادة منازل ضمن تجمعات متقاربة لنقل هذه المجموعات، إليها وتبرر عملها هذا بكونه أكثر عصرية، في حين أنه في حقيقة الأمر يجعل الجميع مكشوفين أمامها ويبقيهم في مكان واحد، مما يضمن سيطرة الحكومة عليهم، حتى أن الحكومة تعمد في بعض الحالات إلى إيجاد تجمعات ومستوطنات مصممة خصيصاً للتوافق مع الأمن العسكري. وقد تنبه الميراتوس بسرعة إلى لعبة الحكومة، وبنوا قراهم على شكل تجمعات متقاربة بحيث يبدو الأمر جيداً أمام أية زيارة حكومية (تسينغ 1993:ص93).

كذلك بادرت الحكومة إلى وضع برامج غذائية من أجل إعادة تنظيم عادات الغذاء لهذه التجمعات المنعزلة. وقد قدّمت للميراتوس عروضاً غذائية تتضمن خضاراً ولحوماً غير متوفرة محلياً، ولكنها محضرة بـ «طريقة صحيحة»، فقد كان الميراتوس يعتبرون غير منتظمين في عاداتهم الغذائية وكما وصف أحد وجهاء القرى الأمر بقوله، «الإندونيسيون يحتسون القهوة أو الشاي في الصباح مع بعض الحلويات، وثم يتناولون وجبتين في النهار، أما نحن فنأكل أحياناً خمس وجبات في النهار، وأحياناً وجبة واحدة، وهو أمر لا يعتبر منتظماً» (تسينغ 1993:93). ولكن عادات الطعام تفرضها أوقات العمل. والفرد الذي يعمل في الزراعة أو الصيد يمكنه أن يتناول طعامه في أوقات مختلفة. يفترض المخططون الحكوميون في هذا الصدد أنه حتى طرق تحضير الطعام يجب أن تتبع المعايير الوطنية. وقد اشتكى أحد المسؤولين الحكوميين من أن الميراتوس يذبحون الدجاج ويطبخونه دون إضافة توابل أو فلفل حار. وقد ردَّ زعماء الميراتوس إرضاءً للحكومة بطهي الدجاج على الطريقة التي تناسب الزائرين الحكوميين.

كذلك مارست الحكومة السيطرة على المجتمعات المنعزلة عبر إلحاقها ببرامج التخطيط العائلي. ومرة أخرى برز فارق كبير بين رؤية الحكومة للبرنامج وبين رؤية الميراتوس له. كان البرنامج في أساسه محاولة من قِبَل الدولة القومية لتنظيم السكان ضمن أشكال عائلية وطرق توالد معيارية. وفي هذا الصدد بدأت الحكومة في 1980 بتنفيذ برنامج

يعمل على تشجيع استخدام النساء لأساليب منع الحمل وخاصة الحبوب. ومن أجل إعطاء دفع للمشروع قامت الحكومة بتشجيع أحد الزعماء الذكور، ويدعى بآن تينيتو، لتسجيل النساء في هذا البرنامج، وقد فعل ذلك. إلا أنه سرعان ما ظهر جلياً أن النساء لا يحملن أية فكرة عن البرنامج، وقد عبرن عن صدمتهن عندما قام تينيتو بشرح أهداف موانع الحمل أمام الرجال. وقد أبدى الرجال دهشتهم وتساءلوا: كيف يمكن للحكومة أن تطلب منهم تحديد حجم عائلاتهم؟ أليس مجتمعهم الحالي صغيراً وضعيفاً جداً؟ كان البرنامج سخيفاً بالنسبة لهم وتساءلوا إن كان هناك خطأ ما. وقد ردّ تينيتو لدى رؤية ذلك أن الحكومة أرادت فقط أن تسجل عدد النساء ولم تذكر شيئاً حول تحديد النسل، وعندما أرسلت الحكومة حبوب منع الحمل إلى القرية بعد عدة أشهر، قام تينيتو بتعليق هذه الحبوب على رافدة خشبية حيث بقيت مكانها ولم تستخدم أبداً (تسينغ 1993:ص103).

وعبر قيامها بتطوير برامج إعادة إسكان وتغذية وتخطيط عائلات كانت الدولة في حقيقة الأمر تفرض معايير البنية الاجتماعية والسلطة العائلية. بالنسبة لها، لا بد من وجود قرية ثابتة محددة ومؤلفة من عائلات، لكل عائلة رب أسرة، عادة ما يكون رجل. كذلك بالنسبة للحكومة، فإن الوصول إلى النساء يجب أن يتم عبر الرجال، ولكن هذا الأمر لم يكن متبّعاً لدى الميراتوس الذين لم يكونوا ينظرون إلى الأمر بهذا الشكل، فقد كانت نظرتهم إلى العالم تختلف بشكل كبير عن نظرة الدولة - القومية التي يعيشون في كنفها. وكانت المشكلة التي واجهتهم وواجهت غيرهم من فئات السكان الأصليين والفئات العرقية الأخرى تتخلص في إذا كان بإمكانهم العيش في وقت واحد داخل الدولة وخارجها. وكما تصف تسينغ الأمر (1993:ص26):

> كانت الفئات الهامشية تقف خارج الدولة عبر ربط نفسها بها أي كانت تنشئ الدولة محلياً عبر الهروب منها. فهم كاتباع مختلفين ثقافياً، لا يمكنهم أن يكونوا مواطنين ولكنهم أيضاً لا يمكنهم أن يتهربوا من المواطنة.

ومع ذلك، فحيثما عملت الدولة بشكل منهجي على تدمير حضارة السكان الأصليين، ظهرت هناك دائماً وفي الوقت نفسه انقسامات بين الفئات العرقية. وتشتد وطأة هذه الأزمة في الحالات التي تتمتع فيها إحدى العرقيات، ولسبب أو آخر، بامتيازات اقتصادية على حساب عرقيات أخرى، وقد يحدث نتيجة ذلك، وكما سترى لاحقاً، عنف عرقي.

في هذا الفصل، سوف نتفحص أزمة الانقسامات الثقافية والعرقية في الدولة القومية وهنا نحتاج إلى طرح السؤال التالي: لماذا تم تدمير حضارات السكان الأصليين وما هو المصير المحتمل للحضارات الأصلية التي بقيت في هذا العالم؟ ما هو سبب النزاعات العرقية ومحاولة الإبادة العرقية.

مصير السكان الأصليين

من هم السكان الأصليون أو القبليون؟ لا شك أن هذا المصطلح يشمل السكان الأصليين لأستراليا وجنوب ووسط أميركا، إضافة إل معظم شعوب القارة الإفريقية. وقد تم تعريف السكان الأصليين خلال المؤتمر الثاني للمجلس العالمي للسكان الأصليين بما يلي (بودلي 1990:ص153):

> الشعوب الأصلية هي الشعوب التي تعيش في بلدان تضم بين سكانها أعراق وإثنيات مختلفة تنحدر من أوائل الشعوب التي استوطنت فيها والذين، كفئة سكانية، لا يسيطرون على الدولة القومية التي يعيشون في كنفها.

تكمن الصعوبة في هذا التعريف، كما يقول ديفيد مايبوري – لويس (1997:ص7) أنه يفترض بأن الشعوب الأصلية إذا سيطرت على الحكومة فإنها لن تعود أصلية، ومع ذلك فإن من الواضح أن هذه الشعوب هي أصلية بالنسبة للبلدان التي يعيشون فيها ويدعون أنهم أول من استوطنوها، وأن لهم أولوية في حقوق استملاك أراضيها. كذلك تعرضت هذه الشعوب لغزوات من شعوب أخرى تختلف عنهم عرقياً وإثنياً وحضارياً. ومع ذلك فقد احتفظوا بلغتهم الأصلية، ولكنهم، وهذا هو الأهم، تعرضوا للتهميش من قِبَل الدول المهيمنة التي تدعي أنها تحكمهم. أي أنه تمّ تحديد الشعوب الأصلية وفقاً لعلاقتهم مع الدولة. وقد خلص مايبوري لويس (1997:ص55) إلى القول:

> إن العديد من الشعوب قد تم وصمها بالقبلية لأنها رفضت سلطة الدولة ولا ترغب بتبني ثقافة الاتجاه الأغلب للسكان الذين تمثلهم هذه الدولة. والشعوب الأصلية في الحقيقة قد تم وصمها بالقبلية لأنها أصرت على أن تبقى هامشية.

وقد قدر مايبوري لويس أن ما يقارب 5٪ من سكان العالم يدخلون ضمن هذا التعريف للشعوب الأصلية. وهؤلاء هم السكان المنحدرون من هذه الشعوب التي تم تهميشها ضمن الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

إحدى المشاكل التي واجهتها الشعوب الأصلية، وكما رأينا في حالة الموراتوس في إندونيسيا، هو أن ثقافتها تتعارض في أغلب الأحيان مع ثقافة الرأسمالية، وبالتالي فإن أول

سؤال نرغب في بحثه هو: كيف تعتبر حضارة الشعوب الأصلية غير متطابقة أو متوافقة مع حضارة الرأسمالية.

بعض سمات الشعوب الأصلية

تعتبر حضارات الشعوب الأصلية عرضة للتدمير من قِبَل التوسع الرأسمالي، جزئياً بسبب اختلاف طرق حياتها اختلافاً ملموساً عن طرق الحضارة الرأسمالية، ولكن رغم اتساع الاختلافات إلا أن هناك نزعة للمشاركة في بعض السمات. على سبيل المثال، إن حضارات الشعوب الأصلية هي حضارات متحركة، أي إنها قد تأخذ طابع الشعوب الرحَّل الذي يهددون مكانة الدول عبر اجتيازهم للحدود الدولية، أو قد تأخذ طابع الزراعة المتنقلة التي تتطلب مساحات واسعة من الأرض، أو يصعب السيطرة على تنقلاتها المتواصلة.

والسمة الثانية التي تتصف بها المجتمعات الأصلية الصغيرة، وهي سمة يتم تدميرها بسرعة من قِبَل الحضارة الرأسمالية، تتضمن الملكية المشتركة للموارد الثمينة، وخاصة الأرض، وهذه الصفة التشاركية تخلق جميع أنواع المشاكل بالنسبة لحضارة الرأسمالية، فالأرض المشتركة، على سبيل المثال، لا تباع أو تُشترى بسرعة لأنها تتطلب موافقة جماعية على ذلك. كما أن المؤسسات المالية لا تستطيع استخدام الأراضي المشتركة كرهن مقابل الديون الفردية لأنها لا تستطيع إعادة وضع اليد عليها أو امتلاكها. كذلك، وعلى العكس من وجهة نظر بعض الكُتّاب (انظر هاردين 1968، هاردين وبادن 1977) فإن الأراضي المشتركة الملكية تميل لأن تصبح عرضة للمحافظة عليها وحمايتها وبذلك تقل إمكانية استغلالها لتحقيق الأرباح القصيرة المدى. وأخيراً فإن الموارد المشتركة والاكتشافات التي لا يتم تسجيلها قانونياً لا يمكن حمايتها عبر الاستغلال الرأسمالي. على سبيل المثال، قام شعب اليورو-واو — واو في غابات الأمازون بتطوير نوع من مانع تخثر الدم من استخراجات نباتية، هو نفس ما توصلت إليه صناعات ميرك للأدوية وما تحاول تطويره، إلا أن شعب اليورو — واو — واو، لم يحصل على أي حق شرعي بذلك، وقد أصبح الآن شعب مهدد بالانقراض. وهكذا، وكما لاحظ داريل بوزي (1996 :ص7) فإن المعرفة والتقاليد المشتركة التي تعرَّف كملكية في حالة امتلاكها

من قِبَل فرد أو ما يطلق عليه قانونياً «فرد طبيعي» مثل شركة، تعتبر في حضارة الرأسمالية شيئاً يمكن أن يتم أخذه مجاناً.

أما السمة الثالثة التي تتميز بها الشعوب الأصلية الصغيرة والتي لا تتوافق مع الحضارة الرأسمالية فهي البنية الاجتماعية المؤسسة على القرابة. ففي المجتمعات الصغيرة، تتحدد معظم العلاقات وفقاً لارتباطات القرابة بين الفرد والآخرين، في حين تشكل العائلة الممتدة في معظم الأحيان الوحدة الاجتماعية الأساسية. وتشكل شبكة العلاقات الواسعة التي تتيح للفرد طلب المساعدة منها تشجيعاً على المشاركة في الموارد، كما تخفف من الحاجة إلى الاستهلاك والعمل من أجل تحصيل المال. في حين أن الطبيعة الاجتماعية المنعزلة للوحدات العائلية، التي تشكل العائلة النووية جزءاً منها، تجعل الأفراد أكثر عرضة لسيطرة الدولة وضوابطها. وكما سنرى، فإن أول السمات التي وقعت تحت الهجوم من بين سمات الشعوب الأصلية هي نمط علاقات القربى. ولكن هذا لا يعني أن علاقات القربى لا يمكن استخدامها كأسس للسيطرة وتجميع الثروة، فقد رأينا في الفصل الثالث كيف أن بواكير المشاريع كانت معظمها قائمة على أسس عائلية، وأن المشاريع العائلية الصغيرة ما زالت مزدهرة، ولكن، ربما بسبب الحاجة إلى وجود قوة عمالة متحركة وغير مرتبطة اجتماعياً، فإن نمط العائلات الممتدة لا يعمل جيداً في ثقافة الرأسمالية.

رابعاً، تميل معظم المجتمعات الصغيرة للشعوب الأصلية إلى المساواة. وكما بيَّن جون بودلي (1990:ص4) فإن المساواة في العلاقات الاجتماعية تخفف من دافع الاستهلاك والحاجة إليه، لأن الناس تكون أقل حاجة لاستخدام الممتلكات المادية في تحديد مكانتها. كذلك تحتاج الدول القومية إلى وجود هرمية سياسية تمكنها من الحكم بفعالية. فبدون وجود زعيم محلي معروف يملك القدرة على اتخاذ القرارات: من، على سبيل المثال، سيقوم بجمع الضرائب؟ من الذي يفرض التعليمات الحكومية؟ من الذي سيضمن تنفيذ قوانين الدولة القومية؟ وكما سنرى لاحقاً، فإن من أوائل الوسائل التي تتبعها الدول - القومية للسيطرة على الشعوب الأصلية هي فرض نمط جديد من السلطة.

والسمة الأخيرة، وربما تكون الأكثر أهمية، هي أن السكان الأصليون ينزعون عادة إلى السيطرة على الموارد، أو استخدام الأراضي التي يرغب في استخدامها أفراد آخرون

ينتمون إلى الدولة القومية، أو ترغب بها الأخيرة نفسها، وكما كتب جون بودلي (1995:ص4):

كان النزاع بين القبائل والدول يحتدم عادة حول إدارة الموارد والتنظيم الاجتماعي الداخلي، فالقبائل تمثل المجتمعات الصغيرة اللاطبقية التي تتبع استراتيجيات تشاركية وغير مركزية، وطويلة الأمد بالنسبة لإدارة الموارد، بينما تعتبر الدول مجتمعات مبنية على الطبقات، تتبع أنظمة إدارية مركزية تستخرج الموارد من أجل تحقيق أرباح على المدى القصير، تخص فئات ذات مصالح معينة. لهذا السبب نستطيع أن نفهم لماذا يؤدي القهر السياسي للمناطق القبلية غالباً إلى تدهور سريع للبيئة وربما إلى إفقار الشعوب القبلية.

عملية الإبادة العرقية

في كتابه «ضحايا التقدم» يصف برودلي الطرق المختلفة التي تتبعها الدول – القومية في نقل حقوق الموارد من السكان الأصليين إلى المستوطنين الراغبين في استغلالها لمصالحهم. وهذه العملية تحدث ضمن مراحل، وتبدأ عموماً بتشكيل وضع حدودي والتقدم عبر التدخل العسكري لتوسيع السيطرة الحكومية، ومن ثم التدمير التدريجي لحضارة السكان الأصليين عبر الاستيلاء على الأراضي، وتعديل الثقافة، والتنمية الاقتصادية. ويقدم تحليل بولي رؤية نافذة لسبب اختفاء الشعوب الأصلية، كما يقدم أدلة مستفيضة بأن دمجهم في العالم الحديث لم يكن طوعياً ولا مفيداً لهم.

الوضع الحدودي. غالباً ما تبدأ عملية تدمير السكان الأصلين عبر إقامة حدود، أي منطقة ينظر إليها على أنها تحتوي موارد طبيعية وفيرة يمكن استغلالها بسهولة، ولكنها لا تخضع لسيطرة الدولة – القومية. كما يُنظر إلى حقوق الملكية السابقة ومصالح السكان الأصليين على أنها لا تعني كل من الدولة القومية والمستوطنين الغزاة. على سبيل المثال، في 1909، نشرت المجلة اللندنية «الحقيقة» رواية لمهندس أميركي شاب، يدعى ولتر هاردنبرغ، يصف فيها الوحشية التي تعامل بها إداريو شركة إنتاج المطاط المملوكة من قِبَل مستثمرين من بريطانيا وبيرو في منطقة نهر بوتومايو الذي يفصل بين بيرو وكولومبيا (انظر توسيغ 1987). وقد ورد في المقال وصف عمليات استعباد وتعذيب وقتل جامعي المطاط من الهنود الحمر، والتي تسببت بحساسية كبيرة ودفعت الحكومة البريطانية إلى إرسال روجر كيسمنت، الذي كان ممثلاً قنصلياً لها في ريودي جانيرو بالبرازيل، للتحقيق في هذه التهم. وكان كيسمنت قد كتب لتوّه تقريراً يصف فيه الفظائع التي ارتكبت بحق

العُمّال من السكان الأصليين على يد تجار المطاط في الكونغو. وقد ورد وصف هذه الفظائع في رواية جوزيف كونراد الخيالية وعنوانها «قلب الظلمة».

وفي التقرير الذي أرسله إلى السير إدوارد غراي، مدير الخدمات البريطانية الخارجية، وصف كيسمنت، مرة تلو مرة، الأهوال التي عاناها السكان الأصليون في منطقة بوتوماي. وقدَّم روايات جمعها من العُمّال السود الذين كانت تحضرهم شركات المطاط للعمل معها من باربادوس، والذين، تحت خطر التهديد بالموت، كان يقومون بارتكاب تلك الفظائع. على سبيل المثال، كتب كيسمنت إلى غراي يخبره عن مصير الهنود الذين لم يكن باستطاعتهم الوفاء بمخصصات المطاط التي كان عليهم أن يحضروها (توسيغ 1987:ص35).

> الهندي شخص مسالم ومتواضع، وهو في اللحظة التي يجد فيها أن إبرة الميزان لم تؤشر إلى العشرة كيلوغرامات، يمد يديه بنفسه ويرتمي على الأرض لتلقّي عقابه. عندها يقوم الرئيس أو أحد أتباعه وينحني على الهندي ويمسكه من شعره ينهال عليه ضرباً حتى يدمي وجهه ومن ثم يوبخه. هذا في الحالات التي يتم التعامل فيها بطريقة حسنة لأنهم في أغلب الأحيان يقطعون أجساد الهنود بالمدي.

يقول كيسمنت أن 90٪ من الهنود الذين رآهم كانوا يحملون آثار الجلد بالسياط. وقد وصف طرقاً أخرى كان مدراء الشركات يتبعونها في ضبط عُمّالهم الهنود، بما فيها تجويعهم عن عمد، أو حرق من يحاولون منهم الهرب أحياءً، أو قتل أطفالهم، أو تعذيبهم بجميع الأشكال التي يمكن تصورها. وفيما بعد، شكل تقرير كيسمنت محور التحقيق التي قامت به لجنة مختارة من مجلس العموم البريطاني ضد التهم الموجهة إلى شركات المطاط المملوكة من البريطانيين والتي تعمل في بوتومايو. ومع ذلك، لم يتم فعل شيء من أجل تغيير الوضع، ويعود ذلك جزئياً لأن البريطانيين لم يتمكنوا من تحقيق سيطرة سياسية ثابتة على المنطقة. وفي حقيقة الأمر، فإن أحد أكثر مدراء الشركات وحشية وقسوة أصبح فيما بعد رئيساً للدولة.

حتى يومنا هذا، ما زالت تلك الأشكال من الأوضاع الحدودية، التي ذكرها أمثال هاردنبرغ وكيسمنت في تقاريرهم منذ قرن من الزمان، شاقة في معظم مناطق الفقر. على سبيل المثال، انظروا إلى ما يحدث لهنود اليانوماني في البرازيل. واليانواني هو اسم يُطلق على الهنود الذين يعيشون على الحدود بين البرازيل وفنزويلا. كان عددهم في 1980،

عشرة آلاف وقد ظلت عزلتهم تحميهم حتى سبعينات القرن العشرين، عندما قامت الحكومة العسكرية في البرازيل بشق طريق تمر عبر أراضي اليانويامي لتكون طريقاً سريعاً. ورغم أن الطريق لم تكتمل، إلا أن حركة المركبات التي وصلت إلى أراضي هنود اليانويامي جلبت معها المرض والجوع والموت. فقد جلب الطريق السريع الباحثين عن الذهب من أصحاب المناجم، وهؤلاء بدورهم أجبروا هنود اليانويامي على ترك أراضيهم وقتلوا آخرين منهم، بينما وقفت الشرطة الفيدرالية عاجزة أو غير راغبة في طرد المنقبين عن الذهب. ورفض حاكم المنطقة أن يتخذ إجراءات ضد القتلة، في حين تعرضت منظمة خدمة الهنود البرازيليين (FUNAI) إلى إطلاق النار من قِبَل مسلحين مأجورين من قِبَل المنقبين عن الذهب.

في 1986، قام الجيش بتوسيع مهبط طائرات صغير كان يُستخدم من قِبَل منظمة فوناي (FUNAI) وبعض الإرساليات التبشيرية، بحجة ظاهرية هي حماية الحدود ضد تهريب المخدرات والتخريب، ولكن النتيجة كانت تكثيف عمليات التنقيب عن الذهب في أراضي اليانوماني، مما أدى إلى موت ربع السكان الهنود، فيما عانت أغلبية الأحياء من المرض والجوع. وعندما وصل الأمر إلى حد إطلاق صرخة دولية، أعلن رئيس البرازيل أن من المستحيل طرد المنقبين عن الذهب من المنطقة، واقترح تحديد ثلاث محميات في المنطقة، ليس من أجل هنود اليانويامي، ولكن من أجل المنقبين عن الذهب (مايبوري - لويس 1997:ص27). وقد خلُصت السيدة راموس (1995:ص312) في كتابها الذي صدر حديثاً حول الوضع لدى السانوما، وهي إحدى مجموعات هنود اليانويامي، قائلة:

> لم أكن أتوقع، بعد عشر سنوات فقط من انخراطي في حضارة سليمة ومستقلة ذاتياً، مثل حضارة السانوما، أن أجد واحدة من أسوأ الأمثلة على التدمير الحضاري لسكان البرازيل الأصليين في العصر الحديث.

التدخل العسكري. شكلت القوة العسكرية وسيلة أخرى لتدمير السكان الأصليين. من الواضح أن التفوق العسكري الأوروبي في مجال الأسلحة حسم نتيجة المواجهات مع الشعوب الأصلية، على الرغم من وقوع خسائر ملموسة وهزائم على يد هذه الشعوب الأقل عتاداً. في 1860، قاومت قبائل الماوري في نيوزيلندا الأعمال التي قام بها فريق مسح بهدف تقسيم قطعة كبيرة من أراضيهم، وقد أعلن الحاكم العسكري إثر

ذلك الأحكام العرفية وأرسل الجيش لقمعهم. ولكن الماوري استطاعوا أن يقاتلوا لمدة اثني عشر سنة ضد قوة بلغ تعدادها في وقت من الأوقات 22 ألف رجل، وأوقعوا فيها خسائر بلغت 500 قتيل إضافة إلى تكاليف وصلت إلى حد 1.3 مليون جنيه (بودلي 1990:ص50).

بالطبع، كان التدخل العسكري هو الذي أخضع هنود أميركا في السهول الأميركية في الفترة بين عامي 1850 و1880. فقد قاوم سكان السهول محاولة الأورو-أميركيتين السيطرة على أراضيهم ومواردهم، ولم يتمكن هؤلاء من إخضاعهم، رغم الحملات العسكرية التي شنُّوها ضدهم، إلا بعد أن قضوا على قطعان الجاموس التي كان هؤلاء السكان يعتاشون عليها.

توسيع السيطرة الحكومية. كانت الخطوة التي تلي إخضاع السكان الأصليين عسكرياً، تتناول عملية التغيير الثقافي عبر توسيع السيطرة الحكومية. وعندما تتمكن الدولة من توسيع سلطتها تتوقف الشعوب الأصلية عن كونها أمة مستقلة ذاتياً وتندمج داخل الدولة. في معظم الحالات، كان حكام الدول القومية يبررون هذه السيطرة بأنها ستجلب فوائد المدنية والحضارة للسكان الأصليين، وكما ذكر جون بودلي (1990: ص58) كان الأمر مرتبطاً بشكل مباشر بحماية المصالح الاقتصادية للشعوب غير الأصلية أو للمستوطنين الذين دخلوا إلى أراضي الشعوب الأصلية.

استخدمت عدة أساليب من أجل أحكام السيطرة السياسية. وكان الحكم المباشر يشكل أحد هذه الأساليب، حيث يتم تعيين شخص من الفئة المهيمنة، بعد إخضاع السكان عسكرياً لإدارة شؤونه. وقد فعل الفرنسيون مثل ذلك في إفريقيا، حيث عينوا مفوضين فرنسيين. أما الأسلوب الأكثر شيوعاً، وربما الأكثر فعالية، فكان ذلك الذي ابتدعه البريطانيون في إفريقيا ودعوه بالحكم غير المباشر، حيث كانوا يدعمون ويعززون دور الزعماء التقليديين أو حتى يوجدونهم إذا لم يكونوا موجودين حتى يحكموا من خلالهم (بودلي 1990:ص71).

وأثبت برنامج المعسكر الأساسي الذي استخدمته الحكومة الأسترالية لتوسيع سيطرتها في بابوا غينيا الجديدة فعالية بشكل خاص. فقد كانت أراضي بابوا غينيا الجديدة

معزولة نسبياً. حتى خلال أربعينات القرن العشرين، لم يمكن السكان الأصليون قد احتكوا بعد بشكل مباشر مع المناطق الخارجية. لذلك عمدت الحكومة الأسترالية، من أجل توسعة سيطرتها، إلى إرسال دورية مسلحة تحمل بضائع تجارية لتأسيس معسكر لها في منطقة تابعة لسيطرة الحكومة. وخلال تواجدها في المعسكر، كانت الدورية تقدم بضائع تعتبر ثمينة بالنسبة للزوار، مثل الملح والأدوات الفولاذية والثياب، وذلك بهدف إقامة اتصال مع القرويين المجاورين. بعد ذلك كانت الدورية تتحرك نحو قرى أخرى، وتطلب الإذن لبناء استراحة تسمح لها بالقيام بزيارات أطول مدة. ورغم أن هذه الطلبات لم تكن تلقى الترحيب دائماً، إلا أن المترجمين المحليين كانوا غالباً ما يتمكنون من إقناع القرويين. وهكذا أخذ سكان القرى النائية الأبعد يتقاطرون للاتجار بالبضائع، ولكن الضابط المسؤول كان يسمح بإعطائهم البضائع فقط إذا عملوا على شق طريق للمكتب أو الاستراحة. وعندما كان المكان يشهد زائرين جدد، كان المعسكر يوزع الهدايا وربما يقيم مأدبة أو احتفالاً مدعوماً من قِبَل الحكومة. كانت هناك اتفاقيات سلام تعقد، ويتم تعيين شرطة محليين في أماكن استراتيجية، بينما تعين الحكومة الزعماء المحليين كوسطاء بينها وبين القرى. بعد ذلك كانت هناك زيارات سنوية تتم من قِبَل الدوريات. وكانت الحكومة الأسترالية تعتبر جهودها في عقد السلام ناجحة عندما يتم السماح لمكاتب تجنيد العُمّال بالتحرك بحرية داخل القرية من أجل جلب عمال للعمل في المزارع الساحلية. أما في المناطق التي كانت تشهد مقاومة أو رفض، متمثل في هجر القرويين لمنازلهم خلال وجود الدورية، فقد كان أفراد الدوريات يعمدون أحياناً إلى خطف الرجال الكبار الذين بقوا في القرية حتى يتم إقامة اتصال مع المقاومين أو الرافضين.

وقد بدأت عملية التسلل السلمي هذه في عشرينات القرن العشرين، واستمرت دون انقطاع، ما عدا خلال الحرب العالمية الثانية، وهي ما تزال مستمرة حتى يومنا هذا. في 1950، على سبيل المثال، كانت مساحة الأراضي غير المسيطر عليها تماماً من قِبَل الحكومة تبلغ 350 , 168 كيلومتر مربع.

ومع حلول 1970، بقي ما مساحته 735 , 1 كيلومتر مربع دون سيطرة حكومية (بودلي 1990 :ص66).

سياسات الأراضي. تعتبر السياسات التي تتبعها الدول - القومية فيما يتعلق بالأراضي من أكثر القضايا حساسية في عملية دمج الشعوب الأصلية أو الموارد التي تملكها هذه الشعوب داخل الدول القومية. فالقانون الدولي، إضافة إلى معظم الحكومات، يعترفون بشكل عام بأن للشعوب الأصلية حقوق في الأراضي التي يستخدمونها. على سبيل المثال، أعلنت الحكومة الأميركية في 1787 في القانون المحلي لحكومة الأراضي الشمالية الغربية (فاي وماكنيكل 1970:ص56) ما يلي:

> يجب دائماً إظهار النية الطيبة الكلية تجاه الهنود. كما لا يجب أن تنتزع أراضيهم وممتلكاتهم منهم دون موافقتهم ولا يجب أن يتعرضوا للأذى والغزو والضرر في حقوق ممتلكاتهم وحرياتهم، فيما عدا خلال الحروب العادلة والقانونية التي يقر بها الكونغرس.

إلا أن هذه السياسة كانت تُحترم فقط طالما بقي الهنود الأميركيون يتمتعون بحضور سياسي قادر أو طالما لم يكن لدى المستوطنين الأورو - أميركيين أراضٍ يرغبون فيها. ومع أن معظم الاتفاقات الأولى اعترفت بحقوق سكان أميركا الأصليين في أراضيهم، وحددت لهم أراضٍ واسعة في الغرب لتكون ملكهم، إلا أنه، مع تزايد الهجرة الأوروبية إلى أميركا، أصبحت أراضي الهنود الأصليين مرغوبة أكثر، وراحت الحكومة تضغط من أجل تعديل الاتفاقيات الأولى، وكانت دائماً تجد من يفاوض ويوقع الاتفاقيات. ومع ذلك، فلم تستطع هذه الاتفاقيات والمعاهدات أن تحمي أراضي سكان أميركا الأصليين من الكونغرس الأميركي، كما رأينا في الفصل الثالث. ففي 1887، مرَّر الكونغرس مرسوم تخصيصات الأراضي التابعة للسكان الأصليين، ويدعى مرسوم داوس، والذي تم بموجبه استملاك ما يقارب المئة مليون فدان من أراضي الهنود الأميركيين (جايمس 1992:ص126).

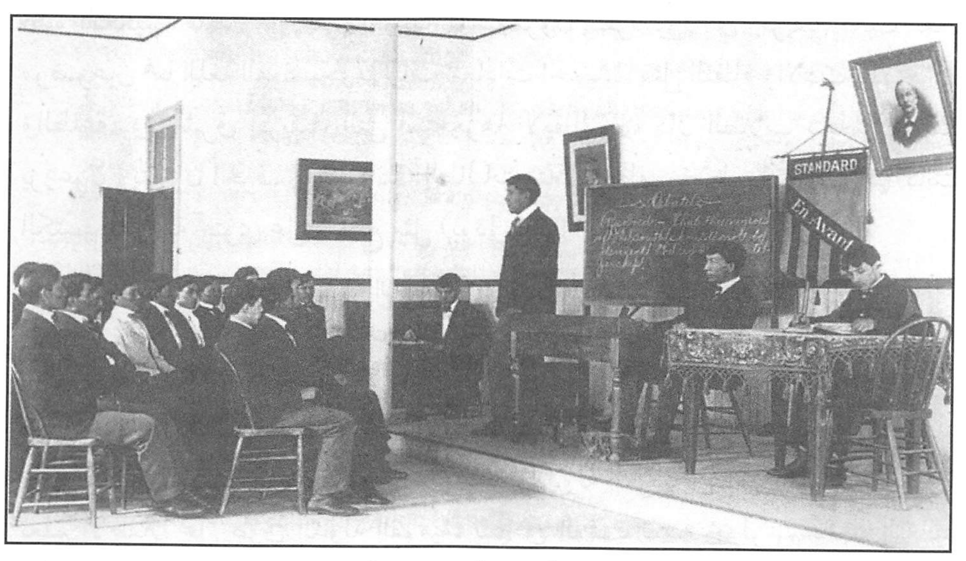
سياسات تعديل الثقافة. بعد تدمير استقلالية السكان الأصليين والسيطرة على أراضيهم ومواردهم، كانت الخطوة التالية للدولة القومية هي تعديل ثقافتهم، وقد تم في هذا الصدد إلغاء أي عرف يشكل تهديداً أو يعتبر هجومياً أو غير أخلاقياً بشكل خاص، كانت أنظمة القرابة والنظم الاجتماعية المتبعة لدى السكان الأصليين تعتبر تهديداً للمستعمرين.

في العديد من الأحيان، كانت تتم مهاجمة أو منع عادات مثل دفع ثمن العروس، وزواج الأطفال، وزواج الرجل من أرملة أخيه، والمجتمعات السرية، وواجبات القربى

التقليدية. وتعرضت العائلة الممتدة للانتقاد بشكل خاص من قِبَل مؤسسات التنمية الاقتصادية على أساس أنها تعيق التنمية الاقتصادية وتقف عقبة في وجه التقدم الاقتصادي (بودلي 1990:ص96).

ولسوء الحظ، لعب علماء علم الإنسان دوراً هاماً، سواء عن عمد أو عن غير عمد، في الجهود التي قامت من أجل تعديل ثقافات السكان الأصليين ودمجهم داخل الدولة – القومية. وحتى مارغريت ميد (1961:ص ص19–20)، وهي واحدة من أكبر دعاة تفهم وتحمل الشعوب الأصلية، كانت مقتنعة بأن رجال القبائل الذين عملت معهم كانوا يرغبون بأن يتعصرنوا «نحن لا نرى أن الناس يجب أن تُكرَه على التغيير من قِبَل أناس آخرين بل ننظر إليهم على أنهم أحراراً يحملون آمالاً في الحياة».

وقد بيّن منظرو التنمية (غوليت 1971:ص ص25–26) أن السكان التقليديين يجب أن يصدموا من أجل إدراك أنهم يعيشون ظروفاً غير إنسانية وغير عادية ومن أجل تحضيرهم ليلتحقوا فيما بعد بركب العصرنة.



تظهر طلاباً من السكان الأصليين، يرتدون ثياباً غربية بأناقة، داخل أحد الصفوف الدراسية في مدرسة كارلايل للهنود. وفي الصورة التي أُخذت في 1900 يناقش الطلاب حلاً يتعلق بعدم حرمان السود في الجنوب من حقوق المواطنة. ومع ذلك فالحكومة الأميركية لم تمنح حق المواطنة للسكان الأصليين حتى 1924.

وقد ذكر وورد غودينف (1963:ص219)، وهو واحد من أكثر الشخصيات المحترمة في علم الإنسان، في كتابه «التعاون على التغيير» ما يلي:

> المشكلة التي تواجه وكالات التنمية هي إيجاد الطرق لتحفيز الرغبة لدى الآخرين في التغيير بطريقة تظهر هذه الرغبة وكأنها تنبع من داخلهم وليست مدفوعة من الخارج. بكلمة أخرى، المشكلة هي إيجاد شعور كافٍ لدى الآخرين بعدم الرضا من أوضاعهم الحالية بحيث تصبح لديهم رغبة في التغيير. وهذا الأمر يدعو إلى نوع من التجربة التي تقوده إلى إعادة تقييم صورته الذاتية وكرامته الشخصية.

التعليم من أجل التقدم. إحدى أكثر الطرق فعالية في تغيير ثقافات الشعوب الأصلية تجلت في التعليم الرسمي، كما ظهر لنا في الفصل الرابع. وكما استخدمت الحكومات الفرنسية والبريطانية والألمانية والأميركية هذه الوسيلة لدمج السكان الذين يعيشون داخل حدودهم، كذلك استخدموها لدمج الشعوب التي استعمروها. وكما قال جون بودلي (1990:ص103):

> في العديد من البلدان، شكلت المدارس الأداة الإجبارية الأساسية في التغيير الثقافي وأثبتت أنها وسيلة فعالة في تدمير الكرامة الشخصية وفرض احتياجات جديدة وخلق حالة من عدم الرضا، وتمزيق الثقافات التقليدية بشكل عام.

غالباً ما يصطدم التعليم الرسمي بتعاليم السكان الأصليين، ويعمل على تقويض هذه التعاليم. فالمدارس التي أسسها المستعمرون الفرنسيون في إفريقيا كانت تعلم موضوعين هما اللغة الفرنسية ومثاليات العادات الحميدة، مثل النظام والأدب والاحترام والطاعة، وفي شرق إفريقيا، التي استعمرها الإيطاليون، كان الطلاب يتعلمون كيف يزرعون ويتقنون الحِرَف، بينما كانت الطالبات يتعلمن طهي الأطعمة المحلية كما كانت الكتب المدرسية تحتوي على مقاطع مثل (بودلي 1990:ص104):

> أنا سعيد لكوني تابع للحكومة الإيطالية، أنا أحب إيطاليا كما يحب الابن أهله.
>
> أو:
>
> ساعدني يا إلهي لأكون إيطالياً جيداً.

غالباً ما كانت الجهود التعليمة الأولى تقاد من قِبَل البعثات التبشيرية. وكانت هذه الجهود تشكل شراكة مفيدة لكل من الكنيسة والدولة القومية. كانت البعثات التبشيرية تعلم الأطفال على طرق الدولة القومية، بينما في الوقت نفسه يحولونهم باتجاه التعاليم الدينية التي كانوا يمثلونها. وهكذا فتح اليسوعيون الفرنسيون المدارس على طول نهر لورنس في 1611 في ظل مرسوم حكومي يقضي بتعليم الهنود على الطريقة الفرنسية (نوبيغا 1992:ص371).

وفي الولايات المتحدة، لعبت الإرساليات التبشيرية والجماعات الكنسية دوراً رئيسياً في تعليم السكان الأصليين، وكانوا يقبضون الأموال من الحكومة من أجل تطوير برامج تعليمية. كانت إحدى النماذج الأولى للمدارس التبشيرية هي الكنيسة الأسقفية المنهجية، التي تأسست في 1839 في ليفن وورث بولاية كنساس. وشكلت نموذجاً صارماً شبيهاً بالنظام العسكري، حيث كان الطلاب من سكان أميركا الأصليين يعملون في مزرعة مساحتها 400 فدان، من أجل جمع النقود لدفع ثمن تعليمهم. وبسبب عدم وجود تكاليف عمالية، نجحت المدرسة وأصبحت نموذجاً للمئات من المدارس التي يديرها التبشيريون للعمل اليدوي. وفيما بعد تم افتتاح مدارس منفصلة للفتيات، وبقيت هذه المدارس تدار من قِبَل البعثات التبشيرية حتى نهاية القرن التاسع عشر.

ومع نهاية ستينات القرن التاسع عشر، أصبح دخول هذه المدارس إلزامياً على العديد من أبناء المحميات التي يعيش فيها الهنود الأميركيون. ولكن سرعان ما لاحظ المراقبون الحكوميون أن المدارس اليومية المقامة في داخل المحميات الهندية قرّبت الطلاب أكثر إلى أهلهم وثقافتهم. وهكذا قامت الحكومة بإطلاق برنامج المدارس الهندية الداخلية من أجل فصل الطلاب الأميركيين الهنود عن التأثيرات الملوثة في مجتمعهم. وفي شكلها الأخير، كانت المدرسة الداخلية تعتمد بشدة على الإجراءات العقابية التي استُخدمت لكسر إرادة الزعماء المعارضين من السكان الأصليين، وكانت تدين في الكثير من هذه الجهود لريتشارد. هـ. برات. كان برات ضابطاً في الجيش، وكان يؤمن أن بإمكانه تحويل سكان أميركا الأصليين ليصبحوا سكاناً بيض. وقد أقنع الحكومة كي تسمح له باتباع برنامج تعليمي في سجن سانت أغسطين في فلوريدا، حيث كان زعماء الشايان معتقلين. وقد أوجد أول مدرسة داخلية للهنود في كارلايل بولاية بنسلفانيا، وكانت المدرسة تجمع بين نموذج العمل اليدوي التي أبدعت فيه الإرساليات التبشيرية وبين نموذَج العقاب الذي أبدع فيه برات في سجن سانت أغسطين. بعد ذلك أصبحت كارلايل نموذجاً للشبكة الوطنية للمدارس الداخلية المخصصة للهنود الأميركيين.

كان الطلاب من سكان أميركا الأصليين معزولين في المدارس الداخلية. وكانت شعورهم تُقص قصيرة، وكانوا يرتدون زياً شبيهاً بالزي العسكري، ويُجبَرون على البقاء

صامتين خلال تناول وجبات الطعام، كما كانوا يُمنَعون من التخاطب بلغتهم الأصلية. كانت الزيارات العائلية مقيدة، ولم يكن يُسمح للأطفال بالعودة إلى منازلهم حتى خلال العطل. ولم يكن من غير المعتاد أن يبدأ الطفل الدراسة في عمر السادسة، ولا يرى أهله أو منزله حتى عمر السابعة عشرة أو الثامنة عشرة. لقد أوجدت المدارس الداخلية أفراد، جُرِّدوا من ثقافتهم ولغتهم والأصلية فلم يستطيعوا أن يتأقلموا مع ثقافتهم الأصلية كما لم يلقوا قبولاً في المجتمع الأكبر.

قاوم الناس. فقد كانت قبيلة الهوبي تخبئ أطفالها عن بعثات المورمون التبشيرية، التي كانت تجوب المناطق وتجمع الأطفال وترسلهم إلى مدرسة انترماوتن في يوتا. وفي النهاية، كان العميل الهندي المحلي يستدعي الجيوش من أجل المساعدة في جمع الأطفال. وكانت هذه الجيوش تواجَه بالرجم بالصخور من قمم الجبال ويُجبَرون على التراجع مؤقتاً. ورغم أنه تم إلغاء المدارس الداخلية تدريجياً، إلا أنه مع حلول أواخر 1973 كان هناك 35,000 طالب يدرس في المدارس الداخلية من بين 52,000 طالب هندي أميركي يسيطر عليهم مكتب العلاقات الهندية. وفي هذا الصدد ذكر جورج نوريفا (1992:ص381) أن هذا الإجراء بأكمله يتفق مع أحد المعايير، وهو أن نقل الأطفال بالإكراه من مجموعة دينية أو عرقية أو قومية مستهدفة من أجل تربيتهم واستيعابهم ضمن فئة مهيمنة مادياً يعتبر جريمة ضد الإنسانية ضمن معاهدة الأمم المتحدة لسنة 1948 حول عقوبات منع جريمة الإبادة العرقية.

التنمية الاقتصادية. جاءت الخطوة التالية في تدمير ثقافات السكان الأصليين عبر دمجهم في الاقتصاد الوطني. وكانت هذه الخطوة تتم أحياناً عبر العنف أو الاستعباد أو الإكراه على العمل، أو عبر وسائل أكثر حذقاً تدخل تحت عنوان التنمية الاقتصادية. وكما أشار بودلي (1990:ص114) فإن التنمية هي مصطلح يرتكز بشدة على الاثنية. ورغم أنه يرمز إلى النمو والحتمية والتقدم، إلا أنه مصطلح تغيير ربما يعتبر أكثر ملائمة في هذا السياق.

كانت الطريقة الأكثر شيوعاً لدمج السكان الأصليين مع الاقتصاد الرأسمالي، في بداية الأمر، هي العمل القسري. فقد وجد المستوطنون ومعهم الحكومات الاستعمارية أن

العديد من الناس لا يرغبون أو لا يحتاجون إن يعملوا مقابل رواتب. فقد كانت احتياجاتهم الاستهلاكية متواضعة وكانوا يلبون حاجاتهم الأساسية عبر زراعة محاصيلهم أو مشاركة الأقرباء أو جماعات أخرى فيما ينتجون. في غرب إفريقيا الفرنسية، كان العمل إلزامياً على الطرق السريعة وخطوط سكك الحديد ومشاريع الري وفي بعض حالات العمل القسري، حيث وصلت معدلات الوفيات إلى 60٪ سنوياً (بودلي 1990: ص116). وظل العمل القسري، الذي شاع في المناطق المستعمرة، بعيداً عن القوانين حتى تم تحريمه دولياً في 1957.

أما الوسيلة الأخرى التي استُخدمت لدمج السكان الأصليين داخل الاقتصاد الرأسمالي فكانت الضرائب، وكان الناس يُجبَرون على دفع الضرائب سواء الأساسية منها أم الفردية نقداً، مما أجبرهم على العمل في مزارع السكان البيض والمناجم، أو العمل على إنتاج المحاصيل السريعة المردود من أجل تسديد ضرائبهم. وكانت هذه الإجراءات تجد من يدافع عنها بقوة باعتبارها ضرورية لدفع هذه الشعوب المتوحشة نحو التمدن. وقد كتب أحد مراجع السلطة القانونية الأميركية، ويدعى آلفوس سنو في 1921 (بودلي 1990:ص118)، أن السكان الأصليون يفتقرون ببساطة إلى خاصية الدافع الاكتسابي الذي يملكه الإنسان المتحضر، كما أنهم لا يفعلون شيئاً عملياً لإصلاح هذا الخلل الذهني، مما يلقي واجباً أخلاقياً على الدولة لكي تفعل ذلك.

كذلك تم فرض التغيير الاقتصادي عبر التنمية التقنية. ولعل أفضل مثل على ذلك هو خطة التنمية التي وُضعت للزاندي. والزاندي هي مجموعة كبيرة من الصيادين والمزارعين التقليديين الذين يعيشون في مناطق سكنية مبعثرة في الزاوية الجنوبية الشرقية للسودان. في 1905، سيطر البريطانيون إدارياً على هذه البلاد وشرعوا بتحريم العادات التي اعتبروها مهددة لهم في ثقافة الزاندي، ومنها صناعة الدروع اليدوية، والمجتمعات المحاربة، وحتى صناعة صهر الحديد. وفي 1911، تم نقل السكان للعيش على الطرق التي بنتها عمالة الزاندي قسرياً، ومنع الناس من إقامة مزارع لهم في المناطق التي يرغبونها، كالغابات وسيول المياه. وفي عشرينات القرن ذاته تم فرض ضرائب فردية لإجبار الناس على السعي وراء العمل تحت نظام الرواتب، كما تم تشجيع استيراد البضائع البريطانية.

ولكن كون المنطقة معزولة، إضافة إلى الاكتفاء الذاتي لدى السكان، وافتقارهم للحاجة إلى أي مورد من الخارج، أدى إلى كبح الاندماج الاقتصادي للزاندي في اقتصاد الدولة القومية. ولكن في الثلاثينات قررت الحكومة وضع برنامج للتنمية الاقتصادية يقوم على زراعة محصول القطن كمصدر للنقود، ودعا الخبير الاقتصادي، الذي تم تعيينه لدراسة جدوى المشروع، إلى تحويل الزاندي لمجتمعات

سعيدة ومزدهرة ومتعلمة، تشارك في منافع الحضارة عبر زراعة القطن وإقامة المصانع لإنتاج بضائع تصديرية على الفور (بودلي 1990:ص123).

وفي 1944، بررت الحكومة المشروع بقولها «إننا نتحمل مسؤولية أخلاقية في سعينا لتخليص سكان جنوب السودان من الجهل والشك والفقر وسوء التغذية.. الخ» (بودلي 1990:ص123). ومع حلول 1946، انطلق المشروع عبر بناء مجمع صغير يضم مصانع للغزل والحياكة وصناعة الصابون تم فيه توظيف 1,500 عامل من الزاندي تحت إشراف أوروبي. كان المطلوب من كل رجل في المنطقة أن يعمل شهر واحد في السنة على الأقل براتب يتراوح من 0.85 جنيه إلى 1.3 جنيه شهرياً. إضافة إلى ذلك ومن أجل تسهيل عملية التنمية تم إعادة توطين ونقل 50 ألف عائلة من الأزاندي تضم 170 ألف فرد من منازلهم التي سبق وأرغموا على العيش فيها عند جوانب الطرق إلى تجمعات سكنية تم إعدادها بشكل هندسي واختيارها اعتباطياً دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات السكان في العيش إلى جانب أقربائهم.

كان مفتاح المشروع هو زراعة القطن، ولكن الأزاندي لم تكن لهم رغبة بذلك، وقد عبّر المسؤولون الذين أصابهم الإحباط بقولهم أن الزاندي يدركون ماذا يمكن للنقود أن تفعل لهم. وكان أحد الحلول إجبار كل من يرفض الانخراط في عملية إنتاج القطن على العمل لمدة شهر كامل على الطرق كعقاب له. ولكن المدهش في الأمر، كما يبدو وكما يقول بودلي (1990:ص124-125)، أن المخططين بدوا في حقيقة الأمر وكأنهم مدفوعون بنوايا طيبة من أجل جلب الازدهار والتقدم والعيش الكريم اللائق للزاندي. ووفقاً لأحد المسؤولين في المقاطعة، فإن الهدف كان طوال المدة هو التدخل بأقل قدر ممكن في طريق حياة الناس. وفي 1965، وبعد مضي 25 عام على بدء المشروع، علّق أحد الصحافيين السودانيين في تقرير متحمس جاء فيه أن مستوى المعيشة في بلاد الزاندي قد

ارتفع، إذ ازداد استهلاك السكر إلى الضعف خلال تسع سنوات. ولم يعد هناك أناس يسيرون عراة. كذلك أخذت نساء الزاندي يرتدين الثياب الحديثة على طريقة أهل الشمال، وأصبح لدى الجميع دراجات ومنازل نظيفة تحتوي على أسرَّة ولحف.. والأفضل من ذلك كله، هو أن هناك حشود من الأطفال في كل مكان (بولي 1990:ص125).

ومع حلول الثمانينات أدى انهيار سوق القطن، إلى جانب الحرب الأهلية التي اندلعت في الجنوب، إلى تردي الاقتصاد الإزندي حتى الدمار. مثل هذه الأنواع من المشاريع تعتبر شائعة اليوم. فالحكومات في الدول الفقيرة تتحول إلى المناطق التي تسكنها شعوب البلاد الأصلية أو ما تبقى منها لتحصيل النقود من أجل تسديد الديون التي تراكمت عليها خلال سبعينات وثمانينات القرن العشرين. والنتيجة كما سنرى لاحقاً إلى دمار متواصل.

الغواراني: اقتصاديات الإبادة العرقية

من الصعب على أي فرد يعيش حضارة الرأسمالية أن ينظر إلى الشعوب الأصلية نظرة غير متحيزة، أي بعيداً عن اعتبارهم متخلفين، غير متطورين محطمين اقتصادياً وبحاجة إلى التحضر. فهذه الصورة هي التي وضعت أمام الناس بالنسبة للسكان الأصليين. حتى ثيودور روزفلت (مايبوري-لويس 1997:ص4) لم يخف خلال حملته للحفاظ على الطبيعة قوله «إن المستوطنين والطلائع الذين جاؤوا إلى هذه الأرض كانوا يحملون في الأساس، العدالة إلى جانبهم، فهذه القارة العظيمة، لولاهم، لبقيت مرتعاً للصيد وللمتوحشين».

عملت النظريات العلمية حول التطور والتفوق العنصري، خلال القرن التاسع عشر، على تبرير الاستعباد واحتجاز الناس وتدمير الشعوب الأصلية. وفي أواخر الأربعينات من القرن العشرين، قال عالم الإنسان لورد فيتزوي راجلان (بودلي 1990: ص11)، الذي كان سيصبح فيما بعد رئيساً للمعهد الملكي لعلم الإنسان، «إن المعتقدات القبلية بالسحر هي السبب الرئيسي للجنون والتعاسة، وأن القبائل الموجودة حالياً هي مراكز للطاعون، ويتوجب علينا أن نعطيهم عدالتنا وثقافتنا وعلمنا. وقليلون هم الذي ينكرون أن هذه الأمور هي أفضل بكثير مما يملكه هؤلاء المتوحشون».

على الرغم من أن العديد من هذه المعتقدات قد تغير، إلا أن النظرة إلى السكان الأصليين ما زالت تعتبرهم ضحايا، وبحاجة إلى الاعتماد على غيرهم لأنهم غير قادرين على مساعدة أنفسهم. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن سبب دمارهم وفقرهم يكمن في ضعفهم وليس في أنماط السلوكيات والاستغلال الموجودة في ثقافة الرأسمالية. ولكن قد يساعد على تغيير هذه النظرة أن نبدل نظرتنا إلى السكان الأصليين باعتبارهم أشخاصاً معالين يعيشون حياة بعيدة عن حياة العصر. مثلاً، ننظر إلى التشابه بين هذه المجتمعات الأصلية وبين شركة عصير مسؤولة اجتماعياً تدير مواردها بدقة وحذر، وتحرص على تزويد موظفيها وعمّالها بكل ما يحتاجون، وتخطط على المدى الطويل وليس على المدى القصير. إذا نظرنا بهذه الطريقة إلى المجتمعات الأصلية، فإننا قد نستطيع أن نقدر بشكل أفضل لماذا لا يستطيعون العيش. في واقع الأمر، إن الشركات المسؤولة اجتماعياً واقتصادياً لا تُبحر جيداً في هذا العالم الرأسمالي. ولعل فشلها لا يعود إلى ضعف ذاتي فيها، بل لأنها تصبح هدفاً لسيطرة أفراد أو جماعات، يعمدون بعد السيطرة على الشركة إلى التخلص من الموارد المدارة جيداً فقط من أجل تحقيق الربح السريع، تاركين الشركة للدمار، وعمّالها للبطالة.

لنأخذ مصير شركة أخشاب الباسيفيكي. كانت الشركة مملوكة من قِبَل إحدى العائلات، وكانت معروفة كونها أفضل الشركات بيئياً واقتصادياً في الولايات المتحدة. كانت الشركة تمارس قطع الأخشاب بطريقة مستدامة في مزارعها التي تعتمد على الأشجار ذات الخشب الأحمر، كما كانت تكرم موظفيها وترفع من تمويل خطط التقاعد من أجل ضمان تلبية التزاماتها. كذلك لم تكن تعتمد سياسة تسريح الموظفين لكي تؤمن لهم سلامتهم ومستقبلهم. ولكن مع الأسف، كانت هذه السمات التي جعلت من الشركة نموذجاً للمسؤولية البيئية والاجتماعية هي السمات نفسها التي جعلت منها أيضاً هدفاً رئيساً للغزاة من الشركات ورجال الأعمال. وفي أواخر الثمانينات سيطر هؤلاء على الشركة، وسرعان ما أخذوا يضاعفون من عمليات القطع على أراضي الشركة، مما تسبب في إنفاق 55 مليون دولار من أموال التقاعد البالغة 93 مليون، ثم استثمر ما تبقى (38 مليون دولار) في شركة تأمين على الحياة، وانتهى الأمر بالفشل

والسقوط (كورتن 1995: ص210). ولم تكن حالة شركة الأخشاب الباسيفيكية الحالة الوحيدة في هذا المضمار.

يملك السكان الأصليون جميع الخصائص التي تجعل منهم أهدافاً رئيسية للاستملاك ومثلهم مثل الشركات المسؤولة، كان هؤلاء يديرون مواردهم بشكل جيد بحيث أصبحت هذه الموارد (الأخشاب، الحيوانات، المزارع) هدفاً للذين استهلكوا مواردهم أو للذين يريدون تحقيق ربح سريع. وهكذا أصبح السكان الأصليون أنفسهم سلع يمكن استهلاكها أو موارد يمكن استغلالها. ولكي نوضح هذه النقطة دعونا ننظر إلى حالة الغواراني كما يصفها ريتشارد ريد (1997).

التاريخ والخلفية

يعيش معظم أفراد الغواراني البالغ عددهم 15000 في الغابات المطرية الواقعة في شرق الباراغواي، ويتشكلون من 114 وحدة مجتمعية تتراوح كل منها من أربعة أو خمسة بيوت إلى أكثر من مئة عائلة. وهم يعتبرون من الأقليات وسط مجتمع يتكون معظم مواطنيه، كما يطلقون عليهم ميستيو أو كريولوس، من سلالة الأوروبيين الذين تزوجوا من الغواراني. عندما وصل الأوروبيون إلى تلك البلاد، كان هناك أكثر من مليون من هؤلاء الغواراني ومن المجموعات التي تنتمي لهم، يعيشون داخل المنطقة الممتدة من الإنديز إلى المحيط الأطلسي. وقد رحب الغواراني بأوائل الغزاة، واشتركوا معهم في شق الطرق التجارية إلى الإنديز. وقد أشارت التقارير الأولى التي وردت عن المسافرين أن نظام الغواراني في الإنتاج، إضافة إلى مستوى معيشتهم كانا ناجحين، وقد ذكر الحاكم الأول للمنطقة، ويدعى كابيزا دي فاكا (ريد 1997 :ص8)، أن الغواراني:

> كانوا من أغنى الناس في ذلك الإقليم من حيث الزراعة وتربية المواشي وكانوا يربون العديد من طيور الدجاج والإوز وغيرها، ولديهم العديد من حيوانات الصيد مثل الخنازير البرية والغزلان والحجلان وطيور السمن والحمام البري وحيوانات الإنكا كما كانت لديهم أماكن غنية لصيد الأسماك في الأنهار. وكانوا يزرعون الذرة والبطاطا والفستق ونباتات الميتهوت بكثرة إضافة إلى غيرها من أشجار الفاكهة ويجمعون العسل من النحل الذي يتغذى على هذه الأشجار.

وبالإضافة إلى نجاحهم الاقتصادي، كان الغواراني يشكلون مجتمعاً قائماً على المساواة، بمعنى أن مركز كل شخص في المجتمع كان يتحدد من خلال علاقة القربى، كما

كانت الزعامة تتحدد بالعمر، على الرغم من أن الزعماء السياسيين كانوا ذوي قدرة محدودة أو حتى معدومة على فرض آرائهم على الآخرين.

وقد شغل الغواراني الأسواق الأوروبية حالما تم الاتصال بهم، فقد كان باستطاعتهم الجمع بين نشاطات العيش الأساسية التي تعتمد على الزراعة البدائية والصيد وجمع الغذاء مع تجميع المنتوجات التجارية من الغابات مثل «اليرباماتي»، وهو نوع من الشاي الذي ينمو في الطبيعة، وجلود الحيوانات والعسل. وقد أطلق علماء الإنسان على هذا الجمع للنشاطات الإنتاجية اسم الزراعة المتعلقة بالغابات أي إدارة موارد الغابات من اجل إنتاج طويل الأمد.

ولكي نتفهم معنى «الزراعة المتعلقة بالغابات»، كما كان يمارسها الغواراني، علينا أن نكون على اطلاع قليل حول طبيعة الغابات الماطرة الاستوائية. فهذه الغابات هي أكثر الأنظمة البيولوجية تنوعاً على وجه الأرض، وتحتوي في داخلها نصف الأجناس المسجلة في العالم على الرغم من أن 15٪ فقط من هذه الأجناس قد تم اكتشافها. كما أنها أيضاً من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة. وتتألف الغابات الماطرة من نظام طبقات؛ الطبقة الأولى أو الغطاء، وتتكون من الأشجار الضخمة التي تحمي الطبقات السفلى، وتعتمد أجناس الحيوانات والنباتات التي تعيش في الطبقات السفلى على بعضها البعض وتعيش جميعها على طبقة رقيقة جداً من التربة.

تركز الزراعة المتعلقة بالغابات، كما مارسها الغواراني، على ثلاثة نشاطات هي الأشجار الثمرية والصيد وتجميع الغذاء وزراعة الأشجار التجارية. ويطلق على طريقة زراعة الغواراني اسم الزراعة التنقلية، وفيها يتم قطع أجزاء صغيرة من الغابات وحرقها بحيث يشكل رمادها طبقة رقيقة من الغذاء للتربة، ثم يتم زراعة هذه المناطق إلى أن يضطر المزارع تحت وطأة انتشار الأعشاب وتضاؤل الإنتاج إلى هجرها والانتقال لمنطقة أخرى. إلا أن المنطقة القديمة لا تهجر تماماً، بل يتم زراعتها بالموز أو بالمينهوت، وهي محاصيل لا تحتاج إلى عناية كبيرة وتنتج لمدة أربع سنوات بعدها تعود المنطقة لتتحول تدرجياً إلى غابة ماطرة. كما أن هذه المنطقة تقدم العلف للغزلان والخنازير البرية وغيرها من الحيوانات التي يصطادها الغواراني. كذلك الأسماك تقدم لهم مصدراً آخر للبروتين،

وغالباً ما كان الغواراني يقتلون الأسماك بالسم، إذ يسحقون لحاء شجرة اليتمبو ويغسلون المسحوق في الماء تاركين غطاءً رقيقاً على سطح الماء. ثم ينتظرون إلى أن يفرغ الماء من الأكسجين وتظهر السمكة المصعوقة على السطح. كذلك كان الغواراني يصطادون السمك بالصنارة، وكان لديهم مصادر أخرى من الغذاء مثل العسل والفواكه ولب أشجار النخيل والجذور التي كان يجمعونها من تربة الغابة.

وأخيراً، ومن أجل الحصول على نقود، كان الغواراني يجمعون أوراق الشاي الطبيعي أو «اليرباماتي»، بالإضافة إلى جلود الحيوانات والزيوت والأطعمة. فيما يتعلق بهذه النشاطات، كان الغواراتي يستخدمون الغابات بالطريقة الانتشارية التي تقوم على استغلال مساحات واسعة من الأرض بأقل جهد أو نفقة وليس على الطريق التكثيفية التي تعتمد زيادة رأس المال والعمالة. على سبيل المثال، كانوا يقطفون الأوراق من أشجار الشاي ولكنهم كانوا يقطفون الأوراق الناضجة فقط من كل شجرة وكل ثلاث سنوات بحيث يحافظون على بقاء النبات ونموه. كذلك لم يكن الغواراني مفرطين في استغلالهم للسلع لأنهم كانوا يعتمدون في حصادهم على التنوع البيئي، كما كانت احتياجاتهم الاستهلاكية متواضعة.

لذلك، استخدم الغواراني الغابة من أجل دعم نشاطات العيش الأخرى، وكانوا يدمجون هذا المورد ضمن نظامهم الإنتاجي الذي كانت تتم قولبته اعتماداً على الغابة المطرية نفسها، أي التي تقوم عبر دمجها في النظام الإنتاجي بحماية غطائها وإعادة إنتاج ما يلزم من أجل حياة النباتات والحيوانات التي تعيش في أسفلها. كانت المحاصيل تنمو في ظل الأشجار وكان التنوع الحي للنباتات والحيوانات يضمن إعادة توليد العناصر الغذائية الضرورية من أجل بقائهم. وفي الحقيقة، كما قال ريتشارد ريد (1997:ص15) إن الزراعة المرتبطة بالغابات تزيد من التنوع البيئي.

وتختلف الزراعة المرتبطة بالغابات اختلافاً واضحاً عن الاستغلال المتبع لنشاطات الغابة في ثقافة الرأسمالية، مثل الزراعة التكثيفية وقطع الأخشاب وتربية العجول، وهي نشاطات تمت قولبتها وفقاً للإنتاج المصنعي. في الدرجة الأولى، تعتبر أنظمة الإنتاج المعتمدة من قِبَل السكان الأصليين أنظمة متنوعة تسمح لسكان الغابات باستغلال عدة

موارد في الغابة دون الإفراط في أي منها. ثانياً، وعلى عكس الزراعة المكثفة أو التكثيفية أو قطع الأخشاب أو تربية العجول، فقد اعتمد نظام الإنتاج لدى الغواراني على الموارد التي توفرها النباتات والحيوانات بذاتها بدلاً من الموارد التي توفرها العناصر الغذائية الموجودة في تربة الغابة، وهكذا، ومن خلال استخدام معتدل للترب والمياه والغطاء النباتي وحيوانات الغابة، يضمن الغواراني استمرارية ازدهار وبقاء النظام بأكمله.

ثالثاً، تميل الوسائل التي يستخدمها الغواراني أنفسهم لتشكل نمطاً من العلاقات الاجتماعية التي يتم فيها احترام استقلالية الفرد، والتي لا تعتمد نشاطاتها على تقسيم العمل ضمن هرمية تقوم على المناصب. فالوحدة الأساسية في العمل هي العائلة التي يشترك كل من رجالها ونسائها في الأعمال المنتجة، مثل الزراعة وجمع الطعام والمنتجات التجارية، إضافة إلى العمل العائلي المتعلق برعاية الأطفال وتحضير الطعام وبناء المساكن والمحافظة عليها.

رابعاً، خلافاً لنشاطات الثقافة الرأسمالية، لا يعتمد نظام الإنتاج لدى الغواراني على التقنية أو العمالة المكثفة. فالغواراني يقضون 18٪ من وقتهم في الأعمال الإنتاجية، وتتوزع هذه النسبة بين الثلث للزراعة وأقل من الثلث بشيء للنشاطات التي يعتاشون منها على الغابة وما تبقى من 40٪ على النشاطات التجارية. كما يقضون 27٪ من وقتهم في الأعمال المنزلية. بشكل عام، هم يعملون نصف نهار ويقضون النصف الآخر بين النشاطات الاجتماعية والتسلية ويقول ريد أن يوم العمل بالنسبة للغواراني هو نصف يوم العمل لدى العامل الأوروبي.

وأخيراً، وخلافاً أيضاً للإنتاج الرأسمالي المندمج ضمن النظام العالمي يتيح نظام الإنتاج لدى الغواراني مجالاً كبيراً للاستقلالية عن المجتمع الأكبر. فعندما تنخفض أسعار المنتوجات يتوقف الغواراني عن البيع، وإذا ارتفعت الأسعار كثيراً يتوقفون عن الشراء. وهكذا فهم لا يعتمدون على الأسواق التجارية، إذ تتحقق استقلاليتهم في بساتينهم وليس في عُمالتهم.

وتعزى هذه الاستقلالية في جزء منها إلى الاحتياجات الاستهلاكية المتواضعة للغواراني. فالطعام يستهلك 40٪ من معدل التسوق الشهري للعائلة، ويتكون من 2

كيلو غرام من الأرز والمعكرونة والطحين، وكيلوغرام واحد من اللحم، ونصف لتر من زيت الطبخ وبعض الملح. ويأتي في الدرجة الثانية اللباس، وهو المنتج الثاني في التسوق بعد الطعام، وقد يتألف من قميص جديد أو بنطلون جديد كل عام، ولكن ليس كليهما. ويذهب $\frac{1}{5}$ الميزانية على المعدات، مثل السواطير والفؤوس، وربما بعض الكماليات الترفيهية مثل التبغ، أو الكحول، أو شراء مسجل. وهكذا، وكما قال ريد (1997: ص75)، يشارك الغواراني في النظام الاقتصادي العالمي ولكن دون أن يعتمدون عليه.

التنمية المعاصرة ومجتمعات الغواراني

تتعرض حضارة الغواراني وأنظمة تكيفهم للتهديد. فمنذ السبعينات ومعدل تدمير الغابات في باراغواي يتزايد بشكل كبير، فيما يتم إزالة الغابات لتمهيد الطريق أمام زراعة المحصول الواحد وتربية العجول. نتيجة لذلك، أصبحت مساكن الغواراني مكشوفة وأصبحوا مجبرين على العيش على أطراف مدن الميسيتزو، وقد بيّن ريد أن السبب وراء التدمير الذي يتعرض له الغواراني ليس الاتصال بالسوق أو العلاقات ولا العلاقات الاثنية الداخلية، فقد ظلوا يشاركون في أعمال السوق، ويتفاعلون مع سكان المدن من الميستيزو منذ قرون، بل إن السبب يتعلق بنوع جديد من التنمية الاقتصادية التي حركتها احتياجات الاقتصاد العالمي.

بعد قرون من النمو الاقتصادي الضعيف، بدأ اقتصاد باراغواي في سبعينات القرن العشرين بالنمو بمعدل 10٪ سنوياً. وكان التوسع في الإنتاج الزراعي، وخاصة القطن وفول الصويا والقمح، هو ما ألهب هذا النمو الذي جاء معظمه على حساب مساحات ضخمة من الغابات المطرية التي تعرضت للإزالة من أجل إفساح الطريق أمام هذا النوع من الزراعة. وبحسب قول ريد، فإن الجهود كانت تبذل منذ السبعينات من أجل تحويل أراضي شرق باراغواي إلى حقول لإنتاج السلع. كذلك أسهمت عدة عوامل في تدمير الغابات المطرية.

أولاً، تم بناء الطرق داخل الغابات لأغراض الدفاع العسكري ضد البرازيل، مما أسهم في تدفق العديد من المستوطنين على تلك الغابات.

ثانياً، تسببت الزراعة الواسعة التي تتطلب الكثير من الطاقة إلى إخراج المزارعين الصغار من سوق الزراعة وتدفقهم على المدن طلباً للعمل. وأدى هذا إلى المزيد من الضغط على السكان من أجل العثور على العمل أو الأرض. ولكن بدلاً من إعادة توزيع المساحات الشاسعة من أراضي الغابات التي تمت إزالتها من قِبَل مربي العجول الأثرياء، على الفلاحين، اختارت الحكومة جذب المزارعين الصغار إلى داخل الغابات عبر برامج توزيع الأراضي. وقد تم إعطاء أراضي ما بين عامي 1963 و 1973 إلى 42,000 عائلة، وما بين عامي 1973 و1976 إلى 48,000 عائلة، وشمل هذا التوزيع أراضٍ مساحتها 4 ملايين فدان.

أما العامل الثالث فكان التمويل الدولي فقد أتاحت طفرة النفط في السبعينات، إلى جانب التغيرات التي طرأت على سعر العملة، الفرصة للمؤسسات في الدول الغنية لأن تسرف في الإقراض فيما كان الناس يسعون لإيجاد الطرق الكفيلة بإعادة استثمار أرباحهم. ومثلها مثل سائر الدول الفقيرة، وقعت باراغواي في فك الاقتراض الثقيل في السبعينات من أجل بناء الطرق وإقامة المشاريع الكهرومائية وغيرها من الأعمال التي اعتقد الناس بأنها ضرورية لبناء اقتصاد تصنيعي. وقد احتاج رجال المال في بارغواي إلى إعادة استثمار الأموال التي جاءت إلى البلاد من البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية، فقام هؤلاء بالاستثمار في المزارع وفي تربية العجول داخل الغابات. وأخيراً، ومن أجل تسديد الديون احتاجت الدولة إلى تحصيل النقود، وقد تم هذا عبر التوسع الكثيف في الزراعة بهدف تصدير المحاصيل، مما أوقع المزيد من الضغوط على الغابات المطرية.

بعد ذلك توالت عملية التدمير البيئي، على سبيل المثال، عانت المجموعة التي عمل معها ريد من الغواراني، وتدعى الإيتانارامي، بسبب أول توغل رئيسي للحكومة في 1972، عندما قامت الأخيرة بشق طريق إلى داخل غاباتهم. وكانت الطريق قد أقيمت جزئياً من أجل مراقبة الحدود مع البرازيل، ولكنها أتاحت المجال لقاطعي الأخشاب بالدخول إلى مناطق في غابات كانت مستعصية عليهم. وسرعان ما بدأ هؤلاء بإدخال الجرافات من أجل شق الطرق مباشرة إلى مناطق الأشجار ذات الخشب الصلب، وأقاموا مطاحن الأخشاب على الطرق ليتم نقلها بعد ذلك إلى العاصمة، ومن ثم تشحن عبر البحر إلى الولايات المتحدة والأرجنتين واليابان. وكما قال ريد (1997:ص85) «فقد

أزيلت الغابات التي كان تقدم للغواراني المأوى والمأكل لكي يتمتع المستهلكون في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا بالأثاث الفاخر والبلاط (الباركية)، وهو نوع من الخشب المستخدم لتغطية أرضية المنازل في بعض أنحاء العالم الغني».

كذلك، جلبت الطرق إلى غابات الغواراني، العائلات المهمشة والفقيرة في بارغواي من أجل البحث عن أراضٍ يقطعون شجرها قانونياً لإنشاء الحقول الزراعية في الغابات، وهي حقول تنتج فقط على المدى القصير إذ سرعان ما تفقد خصوبتها الهشة ويتم هجرها. ومما زاد في تعقيد الأمور أن أعداداً من الفلاحين البرازيليين الذين فقدوا أراضيهم في بلادهم نتيجة المشاريع الزراعية الكبرى، أخذت تعبر الحدود بحثاً عن أراضٍ تعيش منها. وفيما أصبحت المنطقة مأوىً لما يشبه مجتمعات المانونايت التي تسعى للهروب من ضغوط ومشاكل العالم الأوسع حولها.

في أثر هؤلاء المستوطنين، جاءت الأعمال الزراعية الكبرى لكي تزيل المزيد من الغابات من أجل زراعة فول الصويا والقطن. وخلال أشهر من وصولها، تم قطع آلاف الفدانات وتحويلها إلى حقول لزراعة المحاصيل النقدية. وهكذا أصبحت تلك الطريق التي دخل عبرها العسكر وقاطعوا الأخشاب والفلاحون المستوطنون تستخدم لنقل غنائم الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، ولشحن قطعان الماشية واللحوم للمستهلكين عبر الأميركيتين الشمالية والجنوبية.

وهكذا، وبالطريقة نفسها التي عملت فيها الشركات الغازية للسيطرة على الأعمال المسؤولة من أجل تحويلها إلى مواقع للربح الريع، وتدميرها في الوقت نفسه، أعملت الفئات الساعية إلى تحقيق الأرباح السريعة من أراضي الغوراني على تدمير تلك الغابات وبسرعة. فقد قطعت شركات الأخشاب، الأشجار التي كانت تقدم الغطاء للغابات ، كما قطعت الجذوع التي كانت تعيش عليها النباتات الزاحفة المتسلقة، مثل الأوركيدا والنباتات الأخرى المتفرعة. بدون هذا الغطاء الحامي من الأشجار الضخمة، لم يعد بإمكان التنوع الحيوي الذي عاش تحتها أن يستمر في الحياة. أخذت أعداد النباتات والحيوانات تتقلص بسرعة نتيجة تدمير مواطنها ونتيجة اصطيادها حتى الفناء من قِبَل

المستوطنين الجدد. ومع هلاك هذه النباتات والحيوانات بقيت طبقة هشة رقيقة من التربة، سرعان ما حولتها اشعة الشمس الحارقة والأمطار إلى وحل وطين.

كانت وتيرة التدمير هائلة في الغابات. فما بين عامي 1970 و1976 تقلصت الغابات في باراغواي من 6.8 مليون هكتار إلى 4.2 مليون. وتم قطع نصف ما تبقى من مساحة الغابات مع حلول 1984، وما زالت وتيرة القطع سارية بمعدل 150 ألف إلى 200 ألف هكتار سنوياً، فكل سنة تتقلص غابات باراغواي تحت وطأة الجرافات والفؤوس بحيث أصبح من المتوقع أن تختفي هذه الغابات مع حلول 2025.

وما يهمنا من هذا الحديث، أن مع زوال الغابات المطرية زالت طريقة حياة الغواراني. وعندما بدأ ريد العمل مع الإيتانارامي عام 1981، كان هؤلاء قد أصبحوا معزولين في الغابة، يعيشون الحياة التي ظلوا يعشونها منذ قرون. ومع حلول 1995، كان هؤلاء معزولين في جزيرة صغيرة من الغابة وسط بحر من الحقول الزراعية.

لم يكن لدى الغواراني أية ملكية قانونية للأراضي التي ظلوا يعيشون فيها منذ قرون، فقد تولت الدولة القومية ادعاء ملكيتها وأصبح لدى هؤلاء الذين ابتاعوا الأراضي من الحكومة حجة قانونية وأخلاقية لطرد السكان المحتلين للأرض. وحتى في الحالات التي سمح فيها للغواراني بالاحتفاظ بمنازلهم، كان نظام عيشهم التقليدي قد أصبح مستحيلاً بسبب تدمير غاباتهم، وأجبروا بالتالي على السعي للبحث عن مواطن جديدة أصغر مساحة. كذلك عمل المستوطنون من خلال الصيد الجائر على إبادة محصول الصيد الذي كان يعتاش عليه الغواراني، مما دفع هؤلاء إلى الاعتماد على لحوم الثيران المذبوحة في البلدات القريبة والتي كانت تكلفهم نقوداً، وهي النقود التي فقد الغواراني مصدرها نتيجة قطع مربي الماشية لأشجار الشاي البري التي كانت تشكل مصدراً نقدياً للغواراني، بعد أن كانوا يزرعونها منذ قرون.

تدريجياً ومع تدمير نظام الإنتاج التقليدي، اضطر الغواراني إلى دخول السوق العالمي على شكل مزارعي تبغ وقطن أو على شكل عُمّال أجرة على الأراضي التي ظلوا يحافظون عليها منذ قرون. وقد وجد هؤلاء الغواراني الذين دخلوا القطاع الزراعي أن

النظام الزراعي الجديد يتطلب رأسمال كبير إلى جانب مدخلات الأسمدة والمبيدات العشبية والحشرية. واضطرت العائلات إلى الاستقراض وأصبحت تعتمد في معيشتها على تجار الميستيزو وعلى المقرضين. أما من اضطر من الغواراني لدخول سوق العمل كعامل بالأجرة فقد وجد أن هذه الأجرة لا تكاد تسد رمق عائلته من الطعام، فاضطر إلى دفع باقي أفراد العائلة للعمل، كما وجد أن العمل يتطلب من الناس التنقل خارج مجتمعاتهم طلباً للرزق، وحتى العائلات التي بقيت تدير زراعتها من أرضها لم يكن لها الوقت الكافي لفعل ذلك لأن العمل بالأجرة يحتاج إلى أقوى العُمّال بدنياً، مما دفع بالشباب وهم الأقوى إلى مغادرة مجتمعاتهم.

كانت هناك تأثيرات أخرى لهذه الأمور، فقد سادت الأمراض والأوبئة وازدادت حالات الانتحار التي لم تكن معروفة سابقاً لدى الغواراني من ست حالات في 1989 إلى ثلاث حالات شهرياً في الربع الأول من 1995. وانهار نظام الزعامة مع اكتشاف الزعماء الذين كانوا يستمدون سلطتهم من قدرتهم على التوسط في النزاعات، إنهم عاجزون عن حل المشاكل التي برزت بين الغواراني والميستيزو أو مع البيروقراطية الحكومية. واليوم تقوم الحكومة بتعيين الزعماء لتسهيل اتصالها مع مجتمعات الغواراني وسيطرتها عليهم. ويستمد هؤلاء الزعماء الجدد سلطتهم من برامج المساعدات التي تقدم الموارد للغواراني، إلا أن هؤلاء يستخدمون هذه المساعدات لمكافأة أصدقائهم وأقربائهم ومعاقبة أعدائهم وغير المقرّبين.

باختصار، أدت الديون التي راكمتها حكومة باراغواي على نفسها من أجل فرض التنمية الاقتصادية والتوسع الذي نتج عنها في الزراعة الرأسمالية وتربية العجول خلال ثمانينات القرن العشرين، إلى تمزيق مجتمع الغواراني بعد أن ظل متلاحماً لأربعة قرون خلت. نتج عن ذلك تقطيع أوصال الغواراني وانخراطهم في المجتمع الأكبر. قد يكون من السهل إلقاء اللوم على حكومة باراغواي وعلى الحكومات الأخرى التي شهدت تدمير مجتمعاتها من السكان الأصليين. إلا أن هذه الحكومات تقوم فقط بتنفيذ ما يفعله عادة أصحاب رؤوس الأموال. وهي تحتاج وسائل الإنتاج وطرق الحياة التي تعود عليها بأكثر العوائد النقدية سرعة، وبأكثر وسائل التنمية الاقتصادية تحقيقاً للنمو.

الأكثريات التي تضررت وانتقامها

على الرغم من أن الأقليات ضمن السكان الأصليين هي المهددة بالخطر في معظم الأحيان نتيجة توسع ثقافة الرأسمالية، إلا أن من الشائع أيضاً أن يطال التهديد المتمثل في توسع السوق فئات الأكثرية من هؤلاء السكان، وربما أحياناً بشكل أكثر فتكاً.

لنأخذ حقيقة ما جرى خلال العقدين أو الثلاثة التي مضت، إذ أنتجت صناعة برامج الكمبيوتر أضخم فئة من أصحاب البلايين في تاريخ أميركا. لنتصور، كما تقول آمي شوا (2003:ص19)، أن جميع أصحاب البلايين هؤلاء كانوا من العرق الصيني، ولنتصور أيضاً أن العرق الصيني الذي يشكل 2٪ فقط من سكان الولايات المتحدة قد سيطر على معظم الشركات الكبرى في أميركا مثل تايم وورنر، جنرال الكتريك، شيزمنهاتن، إكسون موبيل، ويونايتدايرلاينز، وميكروسوفت، إلى جانب معظم البنوك ومركز روكفلر وثلثي أفضل العقارات في البلاد. ثم لنعتبر أن ثلثي سكان البلاد الذين يرون أنفسهم كمواطنين بيض قد أصيبوا بفقر مدقع، لا يملكون أراضٍ ولا يستطيعون أن يرتقوا إلى الأعلى في أوضاعهم كما كانوا في السابق. إذا تخيلنا حدوث مثل هذا، تقول شوا،

> فإننا نكون قد اقتربنا من الحراك الاجتماعي الرئيسي الذي يميز معظم العالم غير الغربي حيث الأسواق الحرة تجلب تراكم ثروات هائلة وأحياناً صاعقة من قِبَل أفراد ينتمون إلى الخارج أو إلى أقلية عرقية لا تنتمي إلى السكان الأصليين (2003:ص19).

في كتابها «علم مشتعل» (2003) تتفحص آمي شوا، وهي أستاذة قانون في جامعة ييل «Yale»، حالات يشكل فيها المتضررون أغلبية سكانية بينما تسيطر أقلية صغيرة على معظم الثروة، وتبين شوا أنه عندما تهيمن على السوق أقلية معينة يخلق الجمع بين الرأسمالية والديمقراطية وضعاً متفجراً.

وتقول شيا أن الأسواق غالباً ما تدفع نحو تركيز الثروة في أيدي الأقليات المهيمنة على هذه الأسواق في حين أن الديمقراطية تزيد من قوة الأغلبية المهمشة أو المتضررة، وهذا الوضع نشاهده اليوم في دول كثيرة من العالم. مثلاً الصينيون في جنوب شرق آسيا، والبيض في جنوب إفريقيا، واللبنانيون في غرب إفريقيا، وقبيلة الإيجبو في نيجيريا، والهنود في شرق إفريقيا، والكروات في يوغوسلافيا سابقاً، واليهود في روسيا ما بعد الشيوعية. في مثل هذه الأوضاع يحرض السياسيون الانتهازيون الساعون إلى كسب الأصوات في

أوساط الأغلبية المحبطة من السكان الأصليين ضد الأقلية الغنية والمكروهة. وقد يتخذ العنف الناتج عن هذا التحريض ردة فعل ضد السوق عبر استهداف ثروة الأقلية، كما قد يأخذ شكلاً ارتجاعياً آخر ضد الديمقراطية عبر قوات مؤيدة للأقلية المهيمنة على السوق، أو شكل تطهير عرقي ضد الأقلية المهيمنة نفسها (الصين 2003:ص10). وهكذا تقول شيا (2003:ص123) منذ 1989 شهد العالم انتشاراً للنزاعات العرقية ونهوض الإسلام المقاتل، وبروز قوة المجموعات الحاقدة والتعصب القومي، والطرد والمذابح والمصادرات ودعوات العودة إلى القومية إضافة إلى حدثين غير مسبوقين، منذ المذابح النازية، في التطهير العرقي.

تبدأ شيا كتابها برواية قصة عمّتها التي عاشت في الفلبين. وقتلها سائقها بجزّ عنقها. أصيبت شيا بالصدمة وكذلك أفراد أسرتها نتيجة الوحشية التي ارتكبت فيه الجريمة، فقد كانت عمتها عزباء تبلغ من العمر 58 عاماً ولا يتعدى طولها أربعة أقدام و 11 إنش، بينما كان طول قاتلها ستة أقدام و2 إنش. كان هناك القليل من الشك عمن فعلها ولماذا فعلها؟ فقد ورد في تقرير الشرطة تفصيلات حول اعترافات الخادمات اللواتي علمن بالجريمة وشاركن بها، إذ تمت سرقة بعض المجوهرات والنفائس. وخلال الجنازة سئلت شيا عمّها عن كيفية سير التحقيق فأجابها أنه لم يتم العثور على القاتل وأن البوليس أغلق ملف القضية. لاحقاً استطاعت شيا الاطلاع على تقرير البوليس وكان الدافع المذكور وراء الجريمة، هو الانتقام وليس السرقة.

كانت عمة شيا ثرية نسبياً، وتعتبر جزءاً من الأقلية العرقية الصينية المهيمنة على السوق، ويعمل الملايين من الفلبينيين لدى الصينيين، بينما في واقع الأمر لا يعمل أي صيني لدى فلبيني. وتعزز الأسواق العالمية من هيمنة الصينيين على التجارة والصناعة، بحيث أنه إذا رغب أي مستثمر في إقامة أعمال في الفلبين فإن عليه أن يتعامل على الأغلب فقط مع الصينيين. وعلى الرغم من وجود بعض العائلات الفلبينية المنحدرة من أصول إسبانية، إلا أن جميع أصحاب البلايين في الفلبين ينحدرون من أصول صينية. بينما يعمل الفلبينيون في المهن الوضيعة، فجميع الفلاحين وخدم البيوت وفقراء المدن هم من الفلبينيين، ويوجد في مانيلا جبل هائل من القمامة التي تخضع للتخمير وتسمى الأرض

الموعودة، ويحيط بهذا الجبل بلدات من الصفيح يعيش فيها 100,000 مواطن يقتاتون على ما يلقى في هذه القمامة من الطعام وجثث الحيوانات الميتة. في شهر يوليو/ تموز 2000 انفجر غاز الميثان المتراكم في هذه القمامة مما أدى إلى انهيار الجبل وقتل أكثر من مئة شخص. وعندما سألت شيا عمّها عن الأمر أجابها بانزعاج لماذا يريد الجميع التحدث عن هذا الأمر، إنه أسوأ شيء للسؤال والتحقيق (شوا 2003:ص4).

وعبر معظم بلدان جنوب شرق آسيا، تعتبر العرقية الصينية هي الأقلية المسيطرة على السوق. ففي بورما، لا يستطيع 69٪ من سكان بورما الأصليين أن ينافسوا اقتصادياً 5٪ فقط من الأقلية العرقية الصينية. وفي فيتنام، ومنذ خمسينات القرن العشرين، تسيطر 1٪ من الأقلية الصينية على 90٪ من القطاع الاقتصادي الخاص غير الأوروبي، أما في إندونيسيا، وبمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تمكنت نخبة فاسدة حاكمة بزعامة عائلة سوهارتو من تجميع ثروة شخصية قُدِّرت بستة عشرة بليون دولار. ويملك الصينيون الذين يمثلون 3٪ من سكان إندونيسيا 70٪ من الاقتصاد الخاص. وعلى الرغم من أن الصينيين يشكلون طبقة وسطى تعمل بجد، ودون أية ارتباطات سياسية، إلا أن حقد الأغلبية من السكان الأصليين انفجر في 1998، وقام المشاغبون بأعمال حرق ونهب واغتصاب في الأحياء الصينية. «كان الأمر يشبه عيد الميلاد» هكذا قالت إحدى النساء وهي تصغي إلى قصص جيرانها حول المعدات والأجهزة التي حملوها معهم من المخازن الصينية المحترقة. ولكن الأقل احتفالاً كانت تلك المئات من الأجساد المتفحمة التي عُثر عليها بين الردم في ما كان يسمى بحي جاكرتا التجاري (2003:ص153). إحدى النتائج التي خلَّفها هذا الشغب، كانت خروج ما بين 40 بليون إلى 100 بليون دولار من رؤوس الأموال التي تملكها الأقلية الصينية. ولكن معظم الصينيين لم يغادروا لأن إندونيسيا بالنسبة لهم هي البلد الوحيد الذي يعرفونه. بدلاً من ذلك قامت النسوة الصينيات بشراء مشدات ضد الاغتصاب مصنوعة من الفولاذ ومطورة من قِبَل أحد أصحاب الأعمال الصينيين.

وفي روسيا، أدت خطة الخصخصة التي فُرضت بالقوة، إلى ظهور وضع تسيطر عليه حفنة من الناس لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد على دفة الاقتصاد، مما أدى إلى احتكار الثروة. وكان الأغنى من هؤلاء مجموعة تتألف من سبع جماعات، ستة منها كانت

يهودية. إلا أن اليهود يشكلون 1٪ فقط من سكان روسيا البالغ عددهم 147 مليون. وكانت نتيجة هذا التركيز في الثروة بيد القلة أن تنامت مشاعر قوية معادية للسامية، وقع ضحيتها آلاف العائلات اليهودية الفقيرة أو التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى. وهكذا رافق الانهيار الاقتصادي الذي شهدته روسيا في 1998 موجة من تفجير الكنس اليهودية، وضرب اثنين من الحاخامات، إضافة إلى مسيرات مؤيدة للنازية في موسكو، وتدنيس أماكن العبادة لدى اليهود. وفي 2002، تشكل حزب سياسي جديد يدعو إلى التعامل بشكل أفضل مع العرق الروسي ويضع اللوم على اليهود في سرقة ثروة الدولة (شوا 2003:ص94).

الحشود الهدّامة

لم تكن شوا أول من ربط بين الفقر والعنف أو أول من بيّن أن الجمع بين الديمقراطية والرأسمالية قد يصبح أمراً متفجراً. فقد اظهر إيريك هوبسباوم (1964) كيف أن أفضل متنبئ لأحداث الشغب في فرنسا الثورية كان سعر الغذاء. ونجد في الأوراق الفيدرالية أن مؤسسي الولايات المتحدة، بمن فيهم الكسندر هاميلتون، وجيمس ماديسون، وجون جاي، كانوا قد تساءلوا فيما إذا كان مصير الجمهورية سيؤول إلى الفشل بسبب أن مبدأ الحرية الذي يتيح المجال للتعبير عن العداء قد يصبح من المستحيل ضبطه. ويبدو أن ماديسون يعتبر الأمر ضمن الطبيعة البشرية حين يقول:

> إن ميل الإنسان نحو الوقوع في عداوات متبادلة هو من القوة بدرجة كبيرة... ولعل أكثر مصادر النزاعات شيوعاً وشدة هي عدم المساواة في توزيع الملكيات (بيرد 1959:ص13).

وقد فحص ستانلي. جي. تامبيا (1996) حالات من الشغب والعنف العرقي في جنوب آسيا، وهذه الأحداث التي شهدت اعتداءات من المجموعة العرقية المهيمنة ضد الأقلية العرفية أخرى مثل (السنهال ضد التاميل في سريلانكا، والهندوس ضد السيخ في الهند، والسنديون ضد المهاجرين في باكستان) تتبع النمط نفسه الذي حددته آمي شوا «أغلبية تشعر أنها مظلومة أو محرومة تهاجم أقلية حققت نجاحاً اقتصادياً». في كولومبو عاصمة سيرلانكا، قامت حشود غاضبة في 1983 بمهاجمة منازل التاميل ومصالحهم ونتج عن ذلك توترات انفجرت على شكل تمرد للتاميل ومن ثم حرب أهلية بعد أن قتل متمردو التاميل ثلاثة عشر عسكرياً. وخلال تشييع هؤلاء تفرقت الحشود وبدأت

بمهاجمة التاميل وإحراق محلاتهم ومصانعهم وبنوكهم. ويذكر تامبيا أن معظم العنف الذي وقع كان متعمداً، فقد وصل المشاغبون إلى الجنازة مجهزين بأسلحة، مثل العصي الحديدية والسكاكين والبنزين، وكانوا يحملون معهم لوائح انتخابية فيها أسماء التاميل وعناوينهم، كانوا قد تزودوا بها من بعض المسؤولين الحكوميين، وقد دخل هؤلاء إلى أحياء التاميل في شاحنات وباصات حكومية (تامبيا 1996:ص96). كذلك يذكر تامبيا أن أعمال الشغب يمكن أن تكون مدفوعة من قِبَل من يطلق عيهم اسم قباطنة الشغب، ومنهم أصحاب الأعمال والدكاكين من التابعية السنهالية الذين كانوا يسعون للقضاء على منافسيهم من التاميل، أو مهربون ومجرمون وسياسيون استخدموا أحداث الشغب لإزالة منافسيهم. وقد بلغت حصيلة القتلى 400، ولكن تامبيا يقول أن العدد كان أقرب إلى 2,000 أو 3,000. وكانت هذه الأحداث أسوأ ما وقع من أحداث العنف الجماعي في تاريخ سريلانكا وقد فرّ إثرها أكثر من 15,000 من التاميل إلى خارج البلاد.

في 1984، وبعد اغتيال رئيسة وزراء الهند إنديرا غاندي على يد حراسها من السيخ، انتفض الهندوس ضد السيخ في دلهي واستمرت أعمال العنف والشغب لأيام عدة، كانت وتيرتها ترتفع كل يوم وسط تصاعد لأعمال الحرق والقتل والاغتصاب. وكان يتم إيقاف القطارات قبل وصولها إلى دلهي لمهاجمة السيخ المسافرين فيها، وتم حرق المئات من الناس أو حرق جثثهم. وقد قتل في تلك الأحداث ما بين 2500 إلى 4000 شخص، ودمرت الحشود الغاضبة بيوت السيخ ومخازنهم ومؤسساتهم الثقافية والدينية. كان ينظر إلى السيخ في الهند تماماً مثلما كان ينظر إلى التاميل في سريلانكا، من حيث أنهم مستفيدون اقتصادياً. ومثلما حدث في أحداث كولومبو، كان هناك أفراد بارزون في المجتمع يوجهون هذه الأحداث. وقد قام أعضاء من الحزب السياسي الحاكم وزعماء محليون بتحديد بيوت السيخ ومحلاتهم ومصالحهم التجارية وأماكن عباداتهم من أجل توجيه الحشود نحو مهاجمتها (1996:ص113). ويذكر تامبيا أن المشاغبين في كل حالة درسها كانوا يمثلون شرائح من المجتمع تضم أساتذة وأصحاب محلات وموظفين حكوميين وغيرهم. ورغم أن الأحداث اندلعت نتيجة حادث ملهب للمشاعر، إلا أنها سرعان ما وجدت من ينظمها ويوجه مسارها عن عمد، بحيث أنها لم تعد نتيجة فورة عشوائية لبعض الرعاع. كانت الأحداث أحياناً تجد ما يلهبها في الإعلام أو من يقودها

من السياسيين البارزين. وكانت جميعها تشمل فئة عرقية موحدّة ومتضررة اقتصادياً نسبة إلى الفئة الأخرى التي تمت مهاجمتها وقد استنتج تامبيا ما يلي:

> بعض أنواع الحشود التي تقوم بأعمال الشغب سعيا وراء استحقاقات جماعية هي في الحقيقة حشود تعمل على هدم الحياة والأملاك ضمن قضية عامة تحلهم من ارتكاب الجرائم الفردية وتعفيهم من الذنب. إن عملية هدم فئة عرقية أخرى تعتبر عدواً مهيمناً على المكاسب، وعائقاً أمام ازدهار الفئة التي تقوم بالهدم هي عملية طقوسية قصيرة المدى. وإذا كان لا يزال لدى الفئة العرقية التي وقعت ضحية للهدم قدرة على المعرفة المخصصة، ورأسمالاً مادياً أو رمزياً، وشبكات توفر لها الوصول إلى الموارد فإنها في العادة ترد بسرعة وتستعيد السيطرة على مواقعها السابقة بحيث يستدعي الأمر أعمال هدم أخرى وتدمير منهجي واضح لممتلكاتها (تامبيا 1996:ص279).

تتضمن أعمال الشغب والعنف، على حد قول تامبيا عنصراً يجمع بين الأداء والعمل الطقوسي الروتيني الذي يجد قبولاً عاماً ويمنح ممارسية درجة من الشرعية والتميز. ويضيف تامبيا أن هناك إحساس بالثقافة الشعبية في أعمال العنف لأنها تتضمن تعبيراً عاماً عن القيم والدوافع الجماعية (تامبيا 1996:ص223).

في هذا المعنى، يضيف تامبيا، لا يعود النزاع عنفاً عرضياً بل يصبح حالة يومية متواصلة. فهو من ناحية يأتي من رجال أمن الدولة ومن ناحية أخرى، من الخصوم أو المشاغبين، بحيث ينتهي به الأمر على حد قول تامبيا (1996:ص223) ليصبح نمطاً في العمل السياسي ولكن بطرق أخرى.

التطهير العرقي كامتداد للسوق

يشدد تامبيا على أن أي اختلال في السوق من أي نوع يسبق في العادة أحداث الشغب. ففي سريلانكا، على سبيل المثال، كان السنهال أكثر من عانى عندما قرر الحزب الحاكم وتحت ضغط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تغيير السياسة الاقتصادية من نظام يخضع لضوابط حكومية ويقدم خدمات اجتماعية إلى نظام رأسمالي وسوق مفتوح وتجارة حرة. وقد بين هذا الأمر أن العنف العرقي، كما تقول شوا ليس فقط نتيجة عدم تلاءم بين الديمقراطية والسوق ولكنه ينطوي على مشكلة هي ردة فعل فئة ما ضد الحرمان الاقتصادي الذي وقع عليها فجأة نتيجة الإصلاحات التي تمت في نظام السوق.

هناك طغيان في نظام السوق، خاصة في ترجمته الليبرالية الحديثة لأنه إلى الحد الذي لا تتوفر فيه البضائع والاحتياجات الضرورية إلا عبر السوق، فإن كل شخص أصبح

ملزماً لأن يوجه حياته باتجاه اكتساب النقود. فعندما يتم إلغاء المشاركة الواسعة أو آليات التسويق المتجددة للحصول على السلع، تصبح إمكانية الحياة فقط من خلال اكتساب الأموال. ولا يبقى أمام هؤلاء الذين يرفضون السعي وراء كسب الأموال أو يُستثنون لسبب أو لآخر من الحصول عليها، إلا أن يعيشوا في فقر مدقع في أحسن الحالات دون أن يستطيعوا تحصيل ضروريات حياتهم. إن رأسمالية السوق في شكلها الحالي لا تفسح إلا مجالاً ضيقاً أمام أي بديل آخر. ظلت العلاقات بين الفئات العرقية في البلدان التي تشهد نزاعات بين الأعراق على مدى العقدين الماضيين علاقات سلام في معظم الأوقات قبيل أن تحصل بعض الانتفاضات الاقتصادية التي كان الناس يفقدون فيها إمكانية تحصيل الأموال أو يفقدون الأموال نفسها أو ما يوازيها. ولعل إحدى أبرز الأمثلة في هذا الصدد تأتي من يوغوسلافيا التي شهدت أسوأ مذبحتين عرقيتين في العقد السابق. إنها حالة تظهر بشكل بارز كيف تتم تغطية الامتدادات الخارجية البغيضة للسوق.

التطهير العرقي في يوغوسلافيا. تشكلت يوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الأولى عبر دمج ست جمهوريات، هي صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومونتينيغرو وسلوفينيا ومقدونيا. وبرزت الدولة كنموذج اشتراكي في الاقتصاد شبيه إلى حد ما بالاتحاد السوفياتي. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991، بدأت يوغوسلافيا بالتفكك كدولة قومية، وكانت سلوفينيا وهي أغنى الجمهوريات الست أول من انشق ثم أعلنت كرواتيا استقلالها في الوقت نفسه تقريباً، ولكن كونها تحتوي على أقلية صربية كبيرة وساحل مغرٍ للكسب، رفض الجيش الوطني اليوغوسلافي أن يتركها وتلت ذلك حرب دامت سبعة أشهر وأوقعت 10,000 قتيل. وقد وضع هذا الأمر جمهورية البوسنة والهرسك في مأزق فقد كانت هذه الجمهورية تضم داخلها نسبة 43٪ من المسلمين و 35٪ من الصرب الأرثوذكس و 18٪ من الكاثوليك. فإذا بقيت البوسنة والهرسك ضمن جمهورية يوغوسلافيا، فسيكون للصرب الذين يشكلون الفئة الأكبر في جمهورية يوغوسلافيا الموحدة النصيب الأكبر في الأشكال الهامة بينما سيتم تهميش المسلمين والكروات. وبالتالي أجرت البوسنة والهرسك وبتوجيه من الدول الغربية استفتاءً على الاستقلال حصد 99.4٪ من أصوات البوسنيين، على الرغم من مقاطعة صرب البوسنة للاستفتاء بسبب رغبتهم جعل البلاد جزءاً من صربيا الكبرى. وفي

معرض ردّه على ذلك قام الجيش اليوغوسلافي بالتحالف مع صرب البوسنة بالعمل على تشكيل جيش محلي مشكل من 80,000 عنصر. ولم يستطيع مسلمو وكروات البوسنة الرد على هذا العمل عسكرياً لأن الأمم المتحدة فرضت حظراً على دخول السلاح على البلاد بأكملها. وهكذا أصبح المسرح مهيئاً لعملية تطهير عرقي.

بدأ صرب البوسنة، مستغلين تفوقهم العسكري باعتقال المثقفين والمهنيين والموسيقيين من المسلمين والكروات، وتعذيبهم أو إعدامهم. واستخدموا تفوقهم العسكري أيضاً لمنع المواطنين من غير الصرب من التوظيف أو الالتقاء في المطاعم أو الصيد أو التجمع بأعداد أكثر من ثلاثة أفراد كما منعوهم من بيع العقارات أو تبادل المساكن. وكان المسلمون والكروات يتبلغون أحياناً بأن عليهم حزم أمتعتهم قبل أربعة وعشرين ساعة فقط. ولكن هذا كله كان البداية فقد كان المسلحون الصرب يعملون أن حملة التهجير القسري والقتل التي قاموا بها ضد مسلمي البوسنة ومن كان من غير الصرب، لن تضمن لهم تحقيق كامل هدفهم في النقاء العرقي لذلك بدؤوا عملية تطهير عرقي حيث أجبروا الآباء على أن يخصوا أبناءهم وتحرشوا ببناتهم ثم أطلقوا حملة اغتصاب وإكراه الفتيات الشابات على الحمل منهم (باور 2002:ص231). بعد ذلك انخرطوا في عمليات قتل جماعي وكانت حصيلة عملية التطهير العرقي هذه مقتل 200,000 مسلم بوسني وتهجير 2 مليون وتقسيم هذه الجمهورية الأوروبية الثلاثية الأعراق إلى ثلاثة أجزاء نقية من ناحية الصرب.

ورغم استمرار العنف في يوغوسلافيا حتى 1997، إلا أن الصراع في البوسنة والهرسك انتهى عام 1995 عندما تغلب الجيش الكرواتي على الصرب وتم توقيع اتفاقية في اجتماع بدايتون أوهايو تحت إشراف الرئيس الأميركي بيل كلينتون.

من نواحٍ عديدة، يتطابق العنف العرقي الذي شهدته يوغسولافيا، مع النمط الذي حددته آمي شوا، من حيث قيام الأغلبية العرقية بمهاجمة الأقلية المهيمنة على السوق. فقد تميزت يوغوسلافيا بوجود فروقات اقتصادية ملموسة بين سلوفينيا وكرواتيا في الشمال (دخل الفرد 6.373 دولار عام 1997) وبين صربيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا ومونتنيغرو في الجنوب (دخل الفرد 1,403 دولار عام 1997). ورغم أن الصرب كانوا أفقر حالاً، إلا أنهم كانوا يمثلون أغلبية السكان. إضافة إلى ذلك فقد عمل زعماء

ديماغوجيون، ومنتخبون ديمقراطياً، على التحريض على الحرب بعد أن أطلقوا حملاتهم على أسس قومية، فكان منهم فرانكو تودجمان في كرواتيا وسلوبودان ميلوسوفيتش في صربيا. وهنا تخلص شوا إلى القول بأن السياسيون الانتهازيون استطاعوا الإمساك بالتباينات الاقتصادية من أجل كسب السلطة. ولكن ما كان ينقص في رواية شوا عن العنف العرقي في يوغوسلافيا وما لم تذكره وسائل الإعلام كان الدمار الاقتصادي السابق الذي لحق بيوغوسلافيا نتيجة تدخل المؤسسات المالية الدولية.

لقد تم إعطاء مسألة التطهير العرقي عالمياً تفسيرات بعيدة عن جذورها الاقتصادية وقد صرّح سفير الولايات المتحدة السابق في يوغوسلافيا روبرت زيمرمان أن بلاء البلقان هو نتيجة العداء القومي. كما نسب آخرون، هذا العنف إلى صراع بين الزعامات السياسية حيث ذكر أن تودجمان وميلوسوفيتش يعملان على تمزيق البوسنة والهرسك. وتحدث آخرون عن أحقاد قديمة. ولكن ما لم يذكروه أحد هو التأثير المدمر الذي وقع على الناس نتيجة الإصلاحات الليبرالية الجديدة المفروضة على البلاد من قِبَل المؤسسات المالية الدولية. ويكتب الاقتصادي مايكل شوسودوفسكي (1996) حول التأثيرات السياسية والاجتماعية التي خلفتها عملية إعادة تركيب البنية الاقتصادية ليوغوسلافيا فيقول:

> إنها عملية تعرضت لمحو كامل من ضميرنا الاجتماعي ومن مفهومنا الجماعي لما حدث في حقيقة الأمر. فقد تم تسليط الأضواء على الخلافات العرقية والحضارية والدينية، وتم عرض هذه الأشياء بطريقة مبدئية على أنها سبب الأزمة في حين أن سبب الأزمة الحقيقي يكمن في النتائج العميقة التي خلفتها عملية التفتيت الاقتصادي والسياسي.

بادرت يوغوسلافيا بتطبيق الإصلاحات الليبرالية الجديدة مثل الخصخصة وإعادة تقييم العملة والإصلاحات المصرفية وغيرها في 1980 وكانت المحصلة انخفاضاً في النمو الاقتصادي بنسبة 21.8٪ بين عامي 1980 و1987، وقد استمر هذا الانخفاض حتى وصل إلى نسبة 10.6-٪ في 1990 حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي 7.5-٪ هبوطاً إلى 15-٪ في 1991. وبعد أن تم تبني هذه الإصلاحات، تعرضت 889 مصلحة تضم 525,000 عامل (من بين مجمع 2.7 مليون عامل) إلى الإفلاس. وتركزت معظم تسريحات العُمّال في صربيا، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا وكوسوفو. ومن بين 7531 مصلحة بقيت، قام البنك الدولي بتصنيف 2435 مصلحة توظف 1.3 مليون عامل على

أنها خاسرة، مما أضاف 600 ألف عامل آخر إلى قائمة المسرَّحين من العمل واستمر هذا النهج خلال أعوام الحرب الأهلية (شوسودفسكي 1996).

استعادة للأحداث الماضية، يقول شوسودوفسكي أن من المهم أن نتذكر أنه قبل بداية الإصلاحات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى 1980، بقي معدل النمو الاقتصادي في يوغوسلافيا يتراوح حول نسبة 6.1٪ سنوياً وكانت هناك رعاية صحية مجانية مع وجود طبيب لكل 550 مواطن كما كان معدل المتعلمين 91٪ والعمر المتوقع حول 72 سنة كما كانت الفئات العرقية تعيش بانسجام نسبي مع بعضها البعض.

خلاصة الأمر هي أن التباينات الاقتصادية الهائلة بين الفئات العرقية هي السبب الأكيد للعنف الجماعي. ولكن الأدلة تبين أن الاختلافات العرقية والتباينات الاقتصادية، بحد ذاتها لم تكن كافية لإطلاق هذا العنف. فقبل كل شيء ظل المسيحيون والمسلمون الصرب يعيشون بسلام لقرون خلت وكذلك كانت الفئات العرقية الأخرى التي وجدت نفسها لاحقاً تقاتل بعضها البعض. المشكلة انطلقت عندما تم تضخيم التباينات اقتصادية التي ربما كانت موجودة سابقاً بين الفئات نتيجة توسع السياسات الليبرالية الجديدة. وتظهر لنا هذه الحقيقة بشكل أكثر دلالة في التطهير العرقي المدمر الذي وقع في أعوام التسعينات عندما تم ذبح 800 ألف من أفراد عرقية التوتسي في رواندا على يد الأغلبية من الهوتو.

المذابح العرقية في رواندا. لعل أحداث القتل التي وقعت في رواندا تقدم أفضل مثال على حالات القتل التي تمارسها الدولة، ويلتقي فيها التاريخ الاستعماري مع الاندماج الاقتصادي الدولي لينتج عنهما عملية إبادة عرقية. كذلك تعتبر أحداث رواندا حالة قامت فيها الدول والصحافة الغربية بالتعتيم على الأسباب التي أدت إلى أحداث القتل، وألقت باللوم بدلاً من ذلك على الضحايا وعلى الأحقاد القبلية القديمة.

شهدت رواندا، وهي بلد بحجم بلجيكا، يبلغ عدد سكانه سبعة ملايين، ويعتبر بموجب معظم التقارير زائداً عن حده في عدد السكان مع أن عدد سكان بلجيكا يبلغ عشرة ملايين، أحداثاً في 1994 كانت من أسوأ أحداث الإبادة العرقية التي شهدها

القرن العشرين. فقد قتل 800 ألف شخص معظمهم من التوتسي ذبحاً على يد الدولة التي يسيطر عليها الهوتو. وعلى عكس ما بثته وسائل الإعلام أو ما ورد في العديد من التقارير الحكومية، فقد جاءت عملية الإبادة العرقية نتيجة لوضع رواندا الاقتصادي والسياسي ضمن النظام الرأسمالي العالمي. وتضمنت أسباب الأحداث عوامل دولية منها تاريخ رواندا الاستعماري، وأسعار القهوة، وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصالح العالمية للأمم الغربية، خاصة فرنسا، إضافة إلى مصالح وكالات الإغاثة الدولية ومواقف الدول الغربية تجاه إفريقيا (شالوم 1996).

تظهر الأدلة الأثرية أن المنطقة التي يطلق عليها اليوم اسم رواندا، شهدت في البداية استيطاناً من قِبَل صيادين وجامعي الغذاء يتكلمون لغة التوا، وقد هيمن هؤلاء على المنطقة حتى 1000 ميلادي عندما بدأت قبائل الهوتو تستوطن في المنطقة (نسبة إلى لغة الهوتو). وفي حوالي القرن السادس عشر، جاء إلى المنطقة مهاجرون جدد من القرن الإفريقي وهم التوتسي الذين كانوا يربّون الماشية وأقاموا أول مملكة لهم في رواندا، وأسسوا نظاماً اقتصادياً استطاعوا من خلاله ربط الهوتو اقتصادياً ليصبحوا زبائن لدى التوتسي. وفيما بعد أصبح مصطلح توتسي يطلق على ذرية أصحاب الثروة من مالكي الماشية، في حين ظل الهوتو بدون ثروة دون أي رابط يربطهم بأصحاب النفوذ الذين يسيطرون على الثروات. ولم يكن النظام السياسي في رواندا بعيداً عن أي نظام آخر ساد في إفريقيا في ذلك الوقت وما يزال موجوداً حتى اليوم في بعض بلدانها. فقد كان للهوتو زعمائهم الخاصين بهم، ولم يكن التزاوج غير شائع بين العرقين كما أن بعض زعماء الهوتو استطاعوا تحقيق ثروة ونفوذ مساويين لزعماء التوتسي. بل إن في حقيقة الأمر كان بإمكان فقراء التوتسي أن يصبحوا هوتو كما أن بإمكان الأقارب الأثرياء من الهوتو أن يصبحوا توتسي (مايبوري لويس 1997:ص101) وعندما سيطر الألمان على المنطقة بعد مؤتمر برلين في 1884، عملوا على تطبيق عقيدتهم العنصرية وافترضوا أن التوتسي الذين كانوا يتمتعون بقامات طويلة وبشرة أفتح لوناً هم بطبيعتهم أكثر قدرة على الحكم بينما اعتبر الهوتو خدماً لهم وهكذا عزز الألمان من نفوذ وتأثير التوتسي.

بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، سيطرت بلجيكا على مستعمرة رواندا وأمعنت في تعزيز التفرقة بين التوتسي والهوتو عبر مأسسة المواثيق العنصرية، حيث عمد

البلجيك إلى استبدال زعماء الهوتو بزعماء التوتسي وأصدروا بطاقات هوية تحدد العرقية مما زاد من شدة الانقسام بين الهوتو والتوتسي أكثر مما كان عليه الأمر قبل السيطرة الاستعمارية. كذلك سلمت بلجيكا نخبة من التوتسي مسؤولية جمع الضرائب وإدارة النظام القضائي. وقد استخدم زعماء التوتسي هذه السلطة الممنوحة لهم من قِبَل الحكم الاستعماري البلجيكي لكي يكتسبوا أراضٍ من الهوتو ومع ذلك، إذا استثنينا الثروة والمناصب التي تمتع بها زعماء التوتسي، فقد بقي معدل الوضع المالي لكل من الهوتو والتوتسي متساوياً تقريباً.

ولكن كل من الهوتو والتوتسي، كان عرضة للحكم القاسي الذي انتهجته بلجيكا هناك وتميز بالعمل الإجباري وزيادة الضرائب وضرب الفلاحين من قِبَل المستوطنين البلجيك وهي ممارسات شاعت في تلك الفترة. كذلك قام الحكام المستعمرون بتغيير الاقتصاد وطلبوا من الفلاحين نقل نشاطاتهم من زراعة الكفاف أو زراعة المحاصيل الغذائية إلى زراعة محاصيل التصدير مثل القهوة. وكان لإنتاج القهوة تأثيراً على توسيع مساحة الأرض القابلة للزراعة لأن زراعة القهوة تتطلب وجود تربة بركانية لا تعتبر منتجة لمحاصيل غذائية أخرى. وكما سنرى لاحقاً فقد كان لهذا الأمر عواقب بعيدة المدى، ربما تكون قد أسهمت في خلق الظروف التي أدت إلى وقوع أحداث الإبادة الجماعية.

في أعوام الخمسينات من القرن العشرين شن التوتسي حملةً للاستقلال عن حكامهم المستعمرين ولأن البلجيك ظنوا بأن الهوتو سيكونون أسهل في التعامل، فقد حولوا دعمهم للهوتو وبدؤوا باستبدال زعماء التوتسي بزعماء من الهوتو. وعندما اندلعت الاشتباكات بين الهوتو والتوتسي في 1959، سمح البلجيك للهوتو بإحراق منازل التوتسي ثم سمحوا بعد ذلك لنخبة الهوتو بترتيب انقلاب منحت إثره رواندا استقلالها من اليوم الأول من يوليو/ تموز 1962. لا توجد معلومات واضحة حول عدد القتلى الذي سقطوا من التوتسي في الأحداث التي سبقت الانقلاب ولكن التقديرات ترجح من 10 آلاف إلى 100 ألف. إضافة إلى ذلك فرّ ما يتراوح بين 120 ألف و 500 ألف من التوتسي إلى بلدان مجاورة مثل بوروندي وزائير حيث بدؤوا من هناك بشن غارات على

رواندا في حين قام حكام رواندا من الهوتو بتحديد حصص التوتسي في التعليم والتوظيف الحكومي بناءً على أسس عرقية.

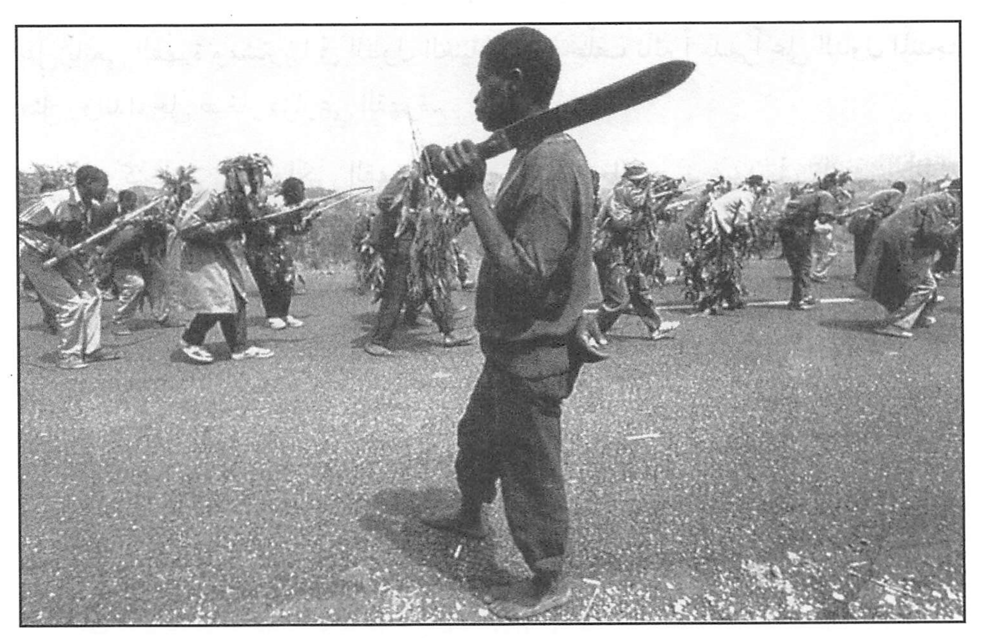
وفي 1973، وقع انقلاب عسكري أوصل جوفينال هابياريمانا إلى السلطة وقد وعد الأخير بإقامة وحدة قومية. وأسس من أجل تحقيق هذا الهدف حكم الحزب الواحد في رواند. كان هذا الحزب هو الحركة الثورية الوطنية للتنمية. وبذا أصبحت رواندا بلداً محكوماً من قِبَل حزب واحد. ورغم أن حكومة الحزب كانت شمولية بطبيعتها إلا أن القوى الخارجية ثمنّت حقيقة قيام هابيا ريمانا بإمساك البلد بقبضة قوية لدرجة أنه طلب من جميع الروانديين المشاركة في العمل الجماعي يوم السبت. وفي حقيقة الأمر، استطاع هابيا ريمانا تحقيق عدة إصلاحات كانت تحتاجها البلاد منها: تحديث نظام الخدمة المدنية وتوفير المياه النظيفة للجميع تقريباً ورفع دخل الفرد، وزيادة دفق الأموال من المانحين الغربيين. ومع ذلك فقد كانت بعض المشاريع، وغالباً تلك التي فرضتها المنظمات المتعددة الأهداف، فاشلة وزادت على الأرجح من العداء بين التوتسي والهوتو. على سبيل المثال، قام البنك الدولي في 1974 بتمويل مشروع لإقامة مزارع للأبقار على مساحة تبلغ 51 ألف هكتار، وقد استأجر البنك لهذا الهدف خبير بلجيكي في علم الإنسان يدعى رينيه لومارشون من أجل تقييم المشروع وقد حذر هذا العالم من أن الهوتو يستخدمون المشروع لإقامة نظام من المحسوبيات والنهب يتسبب في تقليص قطعان التوتسي ومناطق رعيهم إضافة إلى رفع درجة اعتمادهم سياسياً واقتصادياً على الهوتو، كما حذر من أن المشروع يفاقم من حدة النزاع بين التوتسي والهوتو. وقد تم تجاهل التحذيرات لومارشون (ريتش 1994:ص93) وسرعان ما تبين لاحقاً أن ما حققته رواندا من تقدم للخروج من حفرة الماضي الاستعماري قد تقوّض نتيجة انهيار قيمة بضائع الصادرات مثل الصفيح والقهوة. وحتى حلول 1989، عام انهيار أسعار القهوة كانت الأخيرة تعتبر بعد النفط، السلعة رقم 2 في التجارة العالمية. وقد انهارت المفاوضات التي دارت في 1989 حول تمديد اتفاقية القهوة الدولية في محاولة من عدة أطراف دولية من أجل تنظيم السعر المدفوع لمنتجي القهوة وجاء الانهيار نتيجة لانسحاب الولايات المتحدة تحت ضغط من الشركات التجارية العالمية، من الاتفاقية تاركة الحبل بيد قوى السوق لكي تحدد أسعار القهوة. وقد أدى هذا إلى قيام منتجي القهوة بإغراق الأسواق بتلك السلعة مما تسبب في هبوط

الأسعار إلى أدنى درجة لها منذ ثلاثينات القرن العشرين. ورغم أن هذا الأمر لم يؤثر كثيراً على بائعي القهوة ومشتريها في الدول الغنية إلا أنه خلّف تأثيراً مدمراً على الدول المنتجة مثل رواندا، على صغار مزارعي القهوة.

لو كنت من مستهلكي القهوة، وخاصة هؤلاء الذين يرغبون في تذوق الأنواع المحمصة الطازجة الجديدة، فإنك سوف تدفع ما بين ثمانية إلى عشرة دولارات للباوند الواحد. من هذه القيمة، يمثل سعر السوق العالمي من 50 إلى 70 سنت، يذهب منه ما بين ثلاثين وخمسين سنت إلى المزارع الذي ينتج القهوة أما الباقي فيذهب إلى الوسطاء من البائعين والمصدرين والمستوردين والمصنِّعين المسوِّقين. بالنسبة لرواندا كان هبوط سعر القهوة يشكل انخفاضاً بنسبة 50٪ في تحصيلات الصادرات ما بين عامي 1989 و1991. كذلك، ولأن التربة التي تُزرع فيها القهوة لا تصلح لإنتاج محاصيل أخرى (فيما عدا الكوكا، وهي مصدر الكوكايين) فلم يكن باستطاعة المزارعين تحويل إنتاجهم إلى محاصيل أخرى.

أدى هذا الهبوط الفجائي إلى تدني الدخول لصغار المزارعين وبالتالي إلى مجاعة واسعة النطاق بسبب عدم تمكن المزارعين وعائلاتهم من الحصول على ما يكفي من الدخل لشراء الطعام. وكان الأمر مدمراً أيضاً بالنسبة للنخبة في رواندا! فقد كانت النقود المستخدمة للحفاظ على مكانة الحكام تأتي من القهوة والصفيح والمساعدات الخارجية. ومع اختفاء الدخل من المصدرين الأولين، أصبح الحصول على المساعدات الخارجية أصعب من السابق وأصبحت النخبة الحاكمة في رواندا بحاجة أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على قوة الدولة من أجل الحصول على تلك المساعدات.

ولكن الحفاظ على المساعدات الخارجية من المنظمات الدولية، كان يتطلب الموافقة على الإصلاحات المالية التي تفرضها تلك المنظمات. في سبتمبر/ أيلول 1990، فرض صندوق النقد الدولي برنامج تعديلات بنيوية على رواندا أدى إلى هبوط قيمة الفرنك الرواندي وإلى المزيد من إفقار المزارعين والعمّال الروانديين، فقد ارتفعت أسعار الوقود والسلع الاستهلاكية الأساسية، وتسبب البرنامج الصارم الذي فرضه صندوق النقد الدولي



أفراد الهوتو الذين تدربوا على يد العسكر الفرنسيين، شكلوا فِرَق خاصة ووحدات مثل تلك التي تظهر في الصورة والتي كانت مسؤولة عن مقتل مئات الآلاف من التوتسي ومن الهوتو المعتدلين سياسياً.

على رواندا في انهيار نظام الرعاية الصحية والتعليم وارتفعت بشكل كبير حالات سوء التغذية لدى الأطفال وازدادت الإصابات بالملاريا بنسبة 21٪ بسبب عدم توفر الأدوية المضادة للملاريا في المراكز الصحية. وفي 1992، فرض البنك الدولي انخفاضاً آخر في قيمة العملة متسبباً في رفع أسعار الأساسيات. وقد قام الفلاحون باقتلاع 300 ألف شجرة قهوة من أجل زراعة محاصيل غذائية، ومن أجل تحقيق بعض الدخل ولكن أسعار المحاصيل الغذائية المحلية كانت قد تقوضت نتيجة واردات الطعام الرخيصة والمساعدات الغذائية القادمة من الدول الغنية.

وفيما كان الاقتصاد في انهيار، كانت الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) وهي مجموعة من لاجئي التوتسي في أوغندا تغزو البلاد لإسقاط حكم هابيا ريمانا. وهكذا أصبحت الدولة في مواجهة عدة أزمات من اتجاهين: الأول الانهيار الاقتصادي الناتج عن هبوط

أسعار القهوة. والهجمات العسكرية من قِبَل مجموعات التوتسي من المهجرين الذين أجبروا سابقاً على مغادرة البلاد نتيجة النزاعات العرقية السابقة التي أشعلها الحكام المستعمرون. لحسن الحظ استطاع نظام هابياراما تجيير الهجمات من قِبَل الجبهة الوطنية الرواندية لصالح التفاوض على تحصيل مساعدات خارجية. فقد قام الفرنسيون، الحريصون على الإبقاء على نفوذهم في إفريقيا بتزويد الحكومة الرواندية بالأسلحة والدعم. وازداد عدد أفراد الجيش نتيجة لذلك من 5,000 إلى 40,000 ما بين أكتوبر/ تشرين الأول 1990 وحتى منتصف 1992. وقد تسلم قيادة ضد الهجمات ضابط فرنسي واستخدم هابياراما الاعتداءات التي شنّها رجال الجبهة الوطنية الرواندية لاعتقال 10,000 من خصومه السياسيين وسمح بارتكاب مجزرة في الريف ذهب ضحيتها 350 فرداً من التوتسي.

ورغم تزايد القمع من قِبَل الدولة، ونمو القوات المسلحة المدعومة من قِبَل الفرنسيين سار 50 ألف من الروانديين في يناير/ كانون الثاني من ذلك العام، في مظاهرة مؤيِّدة للديمقراطية وسط كيغالي، عاصمة البلاد. وقد ناقش المتطرفون من الهوتو في حكومة هابياريمانا من أجل قمع المعارضة بشكل واسع ولكن هابياريمانا قام بدلاً من ذلك بإدخال تعديلات ديمقراطية وسمح للمعارضة السياسية بتنبؤ مناصب حكومية بما فيها منصب رئيس الوزراء. ولكن في الوقت نفسه أعطى الأوامر بإنشاء فِرَق الموت داخل القوات العسكرية وهي ما أطلق عليها اسم الانتراهاموي (الذين يقاتلون معاً) والامبوزاموغابي (الذين يحملون هدفاً واحداً) وقد تم تدريب هؤلاء وتسليحهم وتلقينهم عقائد الحقد العرقي ضد التوتسي وقد كانت هذه الفِرَق هي المسؤولة عن معظم أحداث القتل التي وقعت فيما بعد.

في هذا الوقت، بدأت تتضح ملامح الأزمة القادمة. فقد أخذت منظمات حقوق الإنسان تحذر من وجود فِرَق الموت، وأقام أعضاء الحلقة الداخلية المحيطة بهابيرامانا محطة إذاعة شكلت مصدراً فعالاً للقوة في بلد يعتبر 60٪ من سكانه أميين، وقد استخدمت هذه الإذاعة لشجب محاولات توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة وجبهة التحرير الوطني الرواندية، ولإثارة الأحقاد العرقية. تزايدت أعمال العنف ضد التوتسي بعيد اغتيال رئيس دولة بوروندي المجاورة في انقلاب قام به عدد من الضباط التوتسي. أثار هذا الأمر حفيظة الهوتو لقتل التوتسي، ورد هؤلاء عبر جبهة التحرير الوطني بقتل

الهوتو وقد وقع نتيجة لذلك 50 ألف ضحية من الفلاحين، وغلبت نسبة القتلى من التوتسي قليلاً على الهوتو.

وفيما كان هابيرمانا مستمراً في التفاوض مع المعارضة، تحت ضغوط دولية من أجل الوصول إلى التهدئة، تم إسقاط طائرته التي أهداها له الرئيس الفرنسي ميتران وقُتل هو وجميع من كانوا على متن الطائرة. خلال ساعات من موت هابيرامانا، كانت حواجز الطرق قد أقيمت في كيفالي وبدأت ميليشيا فِرَق الموت بقتل المعتدلين من الهوتو بمن فيهم رئيس الوزراء، ضمن لوائح أسماء كانت مجهزة للقتل. بعد ذلك انطلق أفراد فِرَق الموت إثر كل فرد من كانوا يجدونه من التوتسي داعين جميع من يعملون في الخدمة المدنية إلى الانضمام لهم في عمليات القتل. أقام متطرفو الهوتو حكومة انتقالية وضعت ضمن برنامجها ارتكاب الإبادة العرقية. ومع ذلك ورغم أنه كان واضحاً لدى معظم الناس أن عمليات الإبادة العرقية تنظم من قِبَل دولة دكتاتورية متسلطة، إلا أن مواقف الصحفيين إضافة إلى مواقف الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت بطرس غالي كانت تصف المذابح على أنها ترتكب من قِبَل الهوتو ضد التوتسي، والتوتسي ضد الهوتو. وبناءً على قوالب غربية معروفة حول الأفارقة المتوحشين، وصف عمدة مدينة نيويورك إدكوخ المذابح المرتكبة في رواندا على أنها نزاعات قبلية تشمل شعوب لا تصل في حضارتها حتى إلى قشرة الحضارة الغربية.

طالما بقيت أعمال القتل تصنف ضمن نزاعات عرقية داخلية، طالما استطاعت الدول الغنية التي أوجدت أفعالها ظروف القتل، والتي تسببت سياستها الاقتصادية في إطلاق أعمال العنف، أن تنأى بنفسها عن النزاع. وفي حقيقة الأمر، قطع زعماء الولايات المتحدة وأوروبا أشواطاً طويلة كي لا يستخدموا كلمة إبادة عرقية لأن وصفها بهذا الشكل ربما يتطلب تدخلاً عسكرياً وفق ما نصت عليه اتفاقية منع الإبادة العرقية التي وُقِّعت في الأمم المتحدة في 1948. وقد مضت عدة أشهر أخرى، قبل أن يبدأ الزعماء الغربيون بالاعتراف بوجود إبادة عرقية، ولكن بعد أن تمت إبادة 800 ألف من التوتسي.

ولم تنتهي المذابح إلا عندما استطاعت جبهة التحرير الوطني الرواندية أن تهزم الجيوش الحكومية وتسيطر على البلاد. ولكن الموت لم يتوقف عن الدوران، إذ قام

الهاربون من نخبة الهوتو باستخدام التحريض الإذاعي لبث الرعب في السكان الهوتو والإيحاء لهم بأن بقائهم في البلاد يعني أنهم سيكونون عرضة للرد من قِبَل الناجين من التوتسي وجبهة التحرير الوطني. بالتالي، فرّ ملايين الهوتو من البلاد وتجمعوا في معسكرات للاجئين في الدول المجاورة وتمخض المشهد عن هجرة بلد بأكمله. بالنسبة لمتطرفي الهوتو الذين هربوا مع من هرب من السكان، كان الأمر يشكل فرصة للسيطرة على اللاجئين من الهوتو عبر سيطرتهم على من هرب من أفراد القوات المسلحة. وقد أسهمت تغطية الصحافة والإعلام لأحوال اللاجئين في عمليات تمويل المساعدات من المنظمات الخارجية على الرغم من أن 80 ألفاً من لاجئي الهوتو قضوا نتيجة الإصابة بمرض الكوليرا في المعسكرات. واستمر الأمر حتى 1996 قبل أن يبدأ اللاجئون من الهوتو بالعودة إلى رواندا، وقبل أن تبدأ الحكومة التي أقامتها جبهة التحرير الوطني بعملية مصالحة.

خلاصة الأمر، إن كارثة رواندا لم تكن ببساطة مسألة صراعات قبلية أو أحقاد قديمة بل كان عملية تشمل قيام دولة مستعمرة سابقاً، ومدعومة من قِبَل دول غنية، ومهددة بانهيار اقتصادي وصراعات خارجية وداخلية، باللجوء إلى الإبادة العرقية للتخلص من المعارضة، التي كانت تضم في هذه الحالة كل من التوتسي والمعتدلين من الهوتو.

الخلاصة

لقد لاحظنا في بداية الفصل أن أحد ضحايا توسع ثقافة الرأسمالية كان التنوع الثقافي. وهناك عدة أسباب لذلك، تشمل وجود تباينات حضارية عميقة بين السكان الأصليين وبين ثقافة الرأسمالية، كما تشمل حاجة الدولة - القومية إلى ضمان السلطة السياسية والسيطرة على المصادر الاقتصادية المرغوبة من قِبَل شركات تلك الدولة أو من قِبَل الدولة القومية ذاتها. كذلك لاحظنا أن الخصائص التي جعلت من السكان الأصليين حماةً فعالين للبيئة، هي نفسها التي جعلتهم، وجعلت الشركات المسؤولة التي تحترم الناس والبيئة عرضة للتدمير والاستيلاء عليها من قِبَل أنصار الثقافة الرأسمالية. ووفقاً

لجون بودلي (1990:ص ص138-139) فإن الدراسة الدقيقة للظروف التي عاشها السكان الأصليون قبل وبعد دمجهم في اقتصاد السوق العالمي

> تؤدي بنا إلى الاستنتاج بأن مستوى معيشتهم قد انخفض ولم يتقدم نتيجة التقدم الاقتصادي، بل إنه في معظم الوقت تدهور بشكل جذري. وهذه هي الحقيقة الواضحة التي لا مفر من الإقرار بها والتي خرج بها علماء الإنسان نتيجة سنين طويلة من الأبحاث حول التغير الحضاري والعصرنة.

كما تستخلص أيضاً من هذه الدراسة أن النزاع بين الفئات داخل الدولة - القومية، والذي يوصف غالباً بأنه نزاع عرقي، هو في الحقيقة مرتبط بالنتائج الاقتصادية لتوسع الاستهلاك الرأسمالي ونشاطات الدولة القومية والخصوم المتورطون في هذه النزاعات ليسوا سنهال ضد تاميل، أو هوتو ضد توتسي، أو صرب ضد كروات، بقدر ما هم هؤلاء الذين يمتلكون القدرة على الوصول إلى السوق العالمي ضد الذين لا يمتلكون تلك القدرة. وبينما تقوم المؤسسات المتعددة الأطراف بتغيير قوانين السوق من أجل استيعاب حاجات تراكم رؤوس الأموال، تتمزق حياة الناس وتُخلق الظروف التي تشعل الكراهية والعنف. وتوجه المجموعات المتضررة في بعض الحالات، حقدها على فئات ليس لها علاقة تذكر بما يحدث لهم من ضرر. ولكن في حالات أخرى، وكما سنرى في الفصل الثالث، تتخذ الاحتجاجات شكل التمرد أو الثورة.

الجزء III

المقاومة والتمرد: مقدمة

الناس تقاوم الاستغلال، بقدر ما يستطيعون من القوة، وبقدر ما يمكنهم من السلبية.
- إيمانويل والورستين، (الحركة المعادية للنظام)

إحدى نتائج توسع ثقافة الرأسمالية هي إعادة تعريف المكان. فالناس أصبحوا أحراراً في التحرك عبر الكرة الأرضية أكثر من أي وقت مضى. ومن أجل صالح التجارة الحرة عملت الدول على إلغاء الحواجز المكانية عبر طرق السفر ووسائل الاتصال العصرية، ولم يعد هناك مكان على الأرض لا يمكن الوصول إليه فوراً في أغلب الأحيان.

ورأس المال بالطبع يعتبر، وعلى وجه الخصوص، شيئاً متحركاً، فيما بلايين الدولارات تنتقل يومياً وبسرعة عبر الكرة الأرضية داخل البلدان وخارجها حسب الرغبة. ولكن ليس بإمكان كل شخص أن يتحرك وينتقل. وهنا تكمن عدة مشاكل. أولاً، عبر إذابة الحواجز المكانية وإيجاد مواطنين عالميين، عمل السوق على انتزاع الروابط والالتزامات الموضوعة على أماكن ومجتمعات معينة. ويقول البرت. جي. دنلاب (1996:ص ص199-200) أو شيناو آل كما هو معروف في أوساط الشركات، في سيرته الذاتية: «الشركة تنتمي إلى الأشخاص الذين يستثمرون فيها، وليس إلى موظفيها ومزوديها ولا إلى المكان الذي ترتكز فيه أعمالها».

بنى دنلاب لنفسه اسماً كمدير تنفيذي عبر تخفيض القوة العاملة في الشركات التي ترأسها تخفيضاً جذرياً. وكمدير تنفيذي لشركة سكوت بيبر (للورق)، قام بطرد 11,200 موظف أي 20٪ من القوة العاملة، وفي شركة سن بيم طرد دنلاب نصف عدد موظفيها الاثني عشر ألف. وقد لاقت هذه التخفيضات في الكلفة رضا وحبوراً لدى المستثمرين، نتيجة ارتفاع أسعار أسهم الشركات، ولكنها دمرت حياة مجتمعات الموظفين الذين تم التخلي عنهم. ولكن من خلال التعريف القائل بأن المستثمرين هم الذين يدين لهم مدراء الشركات بالولاء، أكد دنلاب حقيقة أن رأس المال هو أهم من الناس ومن المجتمعات، وسلط الضوء على انفصال الأسواق واستقلالها عن الأماكن والالتزامات، ليس فقط تجاه العاملين فيها ولكن أيضاً تجاه الأجيال الشابة والضعيفة، والتي لم تولد بعد. كذلك أكد على انفصالها عن الحاجة إلى الإسهام في الحياة اليومية وفي استمرارية المجتمع.

«إن فصل المسؤولية عن العواقب والنتائج، كما يقول زيغمونت بومان (1998:ص9) هو أفضل كسب كان يتمناه ويتعلق به رأس المال الذي أصبح يتحرك بحرية ولا يرتبط بمكان نتيجة قدرة الانتقال الجديدة الذي منحته إياه هذه العبارة». المشكلة الثابتة التي أوجدتها عملية عولمة الأماكن الجديدة هي أنها أوجدت نوعين من المواطنين: نوع يستطيع التحرك بحرية وسط هذه المساحة الجديدة، ونوع لا يستطيع الانتقال. أي بينما يضغط السوق الأماكن ويتيح المجال لتحرك البعض، فإنه يحكم على البعض الآخر بالبقاء في وضعه المحلي. ويطلق زيغمونت بومان (1998:ص ص92-93) على هذه الفئات الجديدة من الناس اسم «السواح» و«المتشردين»، ويقول بأن السواح يتحركون ويتنقلون وفقاً لرغبتهم ومثلهم مثل رأس المال، إذ يمكنهم مغادرة المكان لدى ظهور فرص وتجارب في أماكن أخرى. أما المتشردون مثل العُمّال المهاجرين فهم يعلمون أن ليس بإمكانهم البقاء في مكان واحد لمدة طويلة بغض النظر عن رغبتهم في ذلك، كما أنهم يعلمون أنهم لن يلاقوا الترحيب في أي مكان يذهبون إليه. يتنقل السواح لأنهم يجدون العالم جذاباً لا يقاوم، بينما يتنقل المتشردون لأنهم يجدون العالم حولهم عدائي ولا يحتمل. وهم يجبرون على التنقل ويتعرضون للنفي إلى هوامش المجتمع.

وتشمل الرموز المادية لهذا التقسيم الحدود غير المرئية التي تفصل الأغنياء عن الفقراء، والسواح عن المتشردين – داخل المراكز الحضرية عبر العالم. وتوجد هذه الرموز

في المناطق السياحية حيث يأتي الأغنياء ويغادرون حسب رغبتهم، بينما يبقى هؤلاء الذين يعملون على هامش المجتمع، كالخدم والخادمات والنادلين والنادلات وسائقي التاكسي وعُمّال المخازن، أو هؤلاء الذين لم يحالفهم الحظ بالعمل على الإطلاق، متجذرين في أماكنهم. وهم موجودون وسط إلغاء تأشيرات الدخول للمتسوقين، وتعزيز إجراءات ضبط الهجرة، وحواجز التفتيش عن الهويات لأي شخص آخر.

بالنسبة لسكان عالم التجارة الدولية، والمستهلكين، والمدراء، والأكاديميين، فإن الحدود أمامهم تتفكك مثلما تتفكك أمام السلع العالمية، والأموال ورؤوس الأموال أما بالنسبة لسكان العالم الآخر فيقول بومان (198:ص89):

> إن الجدران التي بنتها مراكز ضبط الهجرة وقوانين الإقامة والشوارع النظيفة وسياسات عدم التحمل والتسامح آخذة بالارتفاع. كما أن الخنادق الفاصلة بينهم وبين الأماكن التي يرغبون أو يحلمون بالذهاب إليها من أجل خلاصهم، آخذة بالتعمق فيما الجسور تصبح عندما يحاولون اجتيازها وكأنها جسور متحركة.

إن تقسيم العالم بين الذين يمكنهم المشاركة كمستهلكين أو كعاملين أو كرأسماليين وبين الذين لا يمكنهم ذلك، أو بين السائح والمتشرد، يخلق مشكلة لكل إنسان. وتكمن مشكلة الغني في: ماذا يفعل بكل هذا الفائض من البشر. هناك حلول مختلفة. إحداها أن تسجنهم. ففي الولايات المتحدة يعتبر 2٪ من السكان تحت سيطرة نظام العقوبات القضائية. ففي 1979، كان هناك 230 سجيناً لكل 100 ألف مواطن، وارتفع هذا الرقم ليصبح في 1997، 649 لكل 100 ألف مواطن. في بعض المناطق، مثل منطقة أناكوستا، التي يعيش فيها أفقر سكان واشنطن، ينتظر نصف السكان الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و 35 سنة المحاكمة، في السجن، أو تحت المراقبة. وفي معظم البلدان الغنية، تتنامى أعداد السجناء، إذ يحاول الأغنياء إبقاء باقي الناس بعيدين عنهم عبر إغلاق الأبواب أو فرض قوانين هجرة صارمة. ويستخدم الأغنياء نظام تفقد الهويات أو إبقاء الفقراء وكأنهم في سجن كما هو الحال في الغيتوات البعيدة (أحياء الأقليات) أو في مدن الصفيح، حيث لا يُسمح لهم بالخروج إلا إذا كانت هناك حاجة لهم للعمل في أحد خطوط إنتاج المصانع التي أقامها الرأسمال الحر في أمكنة يمكن أن تحقق له أفضل العائدات.

بالنسبة للمتشردين، فإن الخيارات هي أكثر صرامة إذ إن انتشار الثقافة التي تعطي للشخص خياراً فقط لأن يكون مستهلك أو عامل أو رأس مالي، لا يبقي مكاناً لشيء

آخر، فالتوسع المنهجي للأسواق دمّر عدداً لا يُحصى من طرق العيش الأصلية عبر إقناع الذين يمارسن هذه الطرق في العيش بأنهم رجعيون متخلفون، أو عبر عدم ترك أي خيار آخر لهم. ويبدو أننا نفعل الشيء نفسه مع حضاراتنا. فبعد الغزو الأخير للعراق في 2003 من قِبَل الولايات المتحدة، ذكر أحد الملازمين في الجيش الأميركي المتواجد في العراق، مهد الحضارة نفسها، الملاحظة التالية «نحن لا نحاول أن ننقل تكساس إلى هنا. نحن نريدهم أن يعيشوا بطريقتهم!» وعندما سئل هذا الملازم: عن طبيعة مهمته هنا، فكر قليلاً ثم أضاف «نحن نحاول فقط أن نجعلهم يتطورون وأن نفتح أعينهم. هذه هي مهمتنا» (كوهن 2003).

وأخيراً هناك مشكلة ثالثة انبثقت مع الفكرة الجديدة المرتبطة بالمكان، وهي غزو هؤلاء الذين يتحركون بحرية للأماكن التي يعيش فيها الآخرون الباقون في أماكنهم وهؤلاء الغزاة قد يكونوا أناساً حقيقيين، مثل هؤلاء الذين يقومون بإخلاء الفقراء من أماكنهم لبناء مساكن فاخرة للأغنياء، وقد يكون الغزو على شكل رأس مال فقط حيث تقوم المزارع التي تديرها الشركات على النمط الصناعي بالاستيلاء على أراضي الفلاحين. وبغض النظر عن كل ذلك، فإن الخاصية الأخرى التي تميز العولمة هي زيادة المناطق المتنازع عليها سواء فعلياً أو رمزياً من قِبَل مختلف الأفراد والجماعات.

إن تحرر رأس المال من الالتزامات المحلية، والانقسام الحاصل بين السواح والمتشردين والتنافس على الأمكنة، هي أمور تزيد من احتمالات النزاع كما تزيد من معارضة ومقاومة هؤلاء الذين هجَّرهم رأس المال أو الذين تخندقوا في أماكنهم أو الذين تمت مصادرة مواطنهم. على سبيل المثال، يحاول الفلاحون الذين فقدوا أراضيهم أن يقاوموا اعتمادهم على التشتت الذي تفرضه عمالة الأجور. ويحاول غيرهم مقاومة الهيمنة الاستعمارية والهوامش التي تم دفعهم إليها من قِبَل المستعمرين. كما يقاوم العُمّال استغلالهم، ويناضل غيرهم ضد تدمير البيئة، فيما يسعى آخرون للدفاع عن ثقافة مهددة عبر اللجوء إلى الدِّين أو العنف الديني. ويمكن رؤية المخدرات والجريمة، كما يبين فيليب بورجوا (1995) في دراسته حول استخدام المخدرات في الجهة الشرقية العليا من مدينة نيويورك، وكما يوثِّق بول ويليس في دراسته عن أطفال الطبقة العاملة الإنجليزية، كشكل من أشكال المقاومة الرمزية لتهميش الفقراء وعزلهم وتهجيرهم.

معظم الاحتجاجات محلية، أي إنها موجهة ضد فئة معينة ولهدف معين، فالفلاحون يثورون ضد ملاّك الأراضي، والعمّال ضد أصحاب العمل، وأنصار البيئة ضد سياسات حكومية معينة أو ممارسات الشركات. وتكمن المشكلة هنا في أنه على الرغم من أن الاحتجاجات تبدو محلية إلا أن جذور النزاعات هي عالمية دون أن تكون هناك أية آليات عالمية لحل هذه النزاعات. لا توجد أية محكمة معترف بها دولياً ولا كيان قانوني يدعى السوق. وإحدى عواقب هذا الأمر تتمثل في تزايد النداءات نحو استخدام العنف من أجل تسوية النزاعات وغالباً على شكل ما يسمى بالإرهاب. واستخدام العنف لحل النزاعات ليس بالظاهرة الجديدة فالحروب على مدى القرون تشهد على ذلك، ولكن حتى أشد الحروب التي وقعت عبر التاريخ كانت تتم بين كيانات شرعية تدعى الدول، وهذه الأخيرة يمكنها أن تعقد اتفاقات تتضمن ما هو مسموح به وما هو ممنوع. ربما لهذا السبب كانت الحروب الأهلية هي الأشد دموية، حيث لا يوجد فيها حدود للعنف والتدمير الذين يمكن لأحد الأطراف أن يوقعهما على الطرف الآخر، وبالطبع لا توجد معاهدة جنيف حول الإرهاب.

إن تسمية الاحتجاجات العنيفة بالإرهاب، تخلق بحد ذاتها بعض المشاكل. فمنذ الاعتداءات التي وقعت على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في 11 سبتمبر/ أيلول عام 2001، تسارع الحكومات والإعلام في دمغ أي شكل من أشكال المقاومة العنيفة بالإرهاب. وهي بفعلها هذا تخفي وجود اختلافات ملموسة بين أعمال العنف السياسي، كما تخفي الجذور الاقتصادية والدولية للمشكلة. لذلك وقبل أن نقوم بدراسة مختلف أشكال الاحتجاجات، من المفيد في البداية أن ندرس بدقة ماذا يعني الإرهاب وكيف يمكن عند دمغه بالاحتجاجات العنيفة أن يخفي أكثر مما يُظهر.

مقدمة تمهيدية عن الإرهاب

في الثامن من شهر مارس/ آذار 1982، أطلق الرئيس الأميركي آنذاك رونالد ريغان بلاغاً يعلن فيه ذلك اليوم بيوم أفغانستان، وقال ريغان حينها إن مأساة أفغانستان تستمر فيها المقاتلين الأفغان الشجعان البواسل من أجل الحرية يواصلون صمودهم أمام الغزو الغاشم للقوات السوفيتية واحتلالها لبلادهم. من بين هؤلاء المقاتلين من أجل

الحرية، الذين دعمتهم الولايات المتحدة كان عبدالله عزام الذي شارك في تأسيس مكتب الخدمات للمجاهدين العرب، وهو إطار استقطب ودرّب وموّل الجهاد الأفغاني ضد السوفيت في 1984. كما كان عزام مؤسس منظمة القاعدة الصلبة والمعلم الخاص لأسامة بن لادن (انظر غوناراتنا 2003، كولي 2002، كول 2004).

قدّمت الولايات المتحدة المال والسلاح للمجاهدين، وهو الاسم الذي كان يُطلق على المقاتلين الإسلاميين، عبر جهاز المخابرات الباكستانية السري. وشكل هؤلاء المجاهدون أدوات فعالة في طرد الاتحاد السوفيتي الذي كان قد غزا البلاد في 1979. من أفغانستان، كذلك قدمت الولايات المتحدة للعديد من هؤلاء المقاتلين الإسلاميين تسهيلات الانتقال والسفر إلى البوسنة في 1992 لمساعدة مسلمي البوسنة الذين تعرضوا للاضطهاد من قِبَل الصرب في البوسنة والهرسك.

ويبين محمود حمداني (2004) كيف أن الإرهاب المعاصر بشكل عام هو في واقع الأمر نتيجة للقرارات السياسية التي اتخذتها الولايات المتحدة، بالإضافة إلى دول أخرى، في دعمها لما يسمى الحروب بالوكالة، وهي حروب كان يتم فيها تزويد مجموعات خارجة عن الدولة والعتاد والدعم الاستخباراتي من أجل تقويض سلطة الدول التي كانت تعتبر معادية للمصالح الغربية. وهكذا لم تقم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية بدعم المجاهدين في أفغانستان ضد الروس فحسب، بل دعمت هذه الدول أيضاً عصابات الكونترا في نيكاراغوا ضد الحكم الاشتراكي في البلاد، ودعمت منظمة رينامو في الموزامبيق، ومنظمة يونيتا في أنغولا ضد الدولة الماركسية اللينينية، وكانت النتيجة كما يقول حمداني خلق قوات مقاومة خاصة لا تنتمي لدولة ومؤلفة من أفراد مقتلعين من جذورهم لا يربطهم إلا القليل بعائلاتهم ودولهم.

ولعل حقيقة أن هذه الجماعات وهؤلاء الأفراد الذين دمغوا فيما بعد بصفة الإرهابيين وكانوا فعالين في التدمير الذي وقع يوم الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، كانوا يتلقون الدعم والتعزيز من الولايات المتحدة، تطرح عدداً من الأسئلة الهامة أولها وأكثرها ارتباطاً: ما هو الإرهاب وما الذي يفرِّق بينه وبين الأشكال الأخرى من العنف الجماعي؟ هل يعتبر الإرهابي، بنظر شخص معين، مقاتلاً من أجل الحرية بنظر

شخص آخر؟ السؤال الثاني هو: ما الذي تغير؟ كيف تختلف الهجمات التي وقعت ضد مركز التجارة العالمي والبنتاغون، إذا اختلفت على الإطلاق عن الآلاف من أعمال العنف التي تُرتكب من قِبَل جماعات صغيرة ضد كل من الدولة والأهداف المدنية؟ هل تختلف القاعدة على سبيل المثال، عن الآلاف من الجماعات التي تعود في تاريخها إلى قرون خلت والتي استخدمت العنف لتحقيق أهدافها السياسية؟ وأخيراً ما الذي يعني أن تخوض حرباً ضد الإرهاب؟

كان إعلان الحرب ضد الإرهاب من قِبَل الولايات المتحدة وبريطانيا وحلفائهما، نتيجةً للاعتداءات التي جرت يوم 11 سبتمبر/ أيلول. ومهما تكن تغطيته البلاغية، فإن مصطلح الحرب على الإرهاب، أكان عن عمد أو لم يكن كذلك، يحتوي على بعض الفرضيات التي تحجب طبيعة العنف السياسي الحالي.

استخدم إدموند بورك مصطلح الإرهاب في أواخر القرن الثامن عشر، في إشارة إلى الثورة الفرنسية وإلى العنف المتعمد الذي رافقها لنشر الخوف ولتحقيق أهداف سياسية. وقد اكتسب هذا المصطلح معناه الحالي إثر تفجير معسكر المارينز في بيروت في 1983، وارتبط في كل من الخطاب السياسي الأميركي والإسرائيلي مع أشكال العنف ضد الدولة التي اعتبرت على درجة عالية من الجرم، بحيث يُنظر إلى أي رد عليها، مهما كان، على أنه مقبولاً ولا يقبل الانتقاد (انظر فالك 2003). وبمساعدة الإعلام، كما يذكر ريتشارد فالك (2000:ص ص11-18)، استطاعت الدول - القومية النصر في معركة التعريفات بحيث استثنت عنفها الذي ترتكبه ضد المدنيين من دمغة الإرهاب، وأصبح يشار إليه فقط باستخدام العنف أو الرد أو الدفاع عن النفس أو الإجراءات الأمنية. ولكن، وكما ذكرنا سابقاً، فإن إطلاق اسم الإرهاب على العنف السياسي غير الموجه من الدولة، يحجب جذور وطبيعة العنف.

أولاً، من الضروري تقييم أن ما دمغناه بصفة الإرهاب هو أسلوب وليس إيديولوجية أو دولة (انظر ستيل 2003). ويعود تاريخ الاحتجاجات العنيفة إلى آلاف السنين، ولا ينتظر أن يتوقف، خاصة أمام وجود بلايين الناس في العالم الذي تعرضوا للتهميش داخل الاقتصاد العالمي. وكما فعلت الولايات المتحدة في أفغانستان، فقد وجد الإرهاب دعماً من الدول القومية كأداة للدبلوماسية الدولية. كيف لا وقد كانت الولايات

المتحدة من بين الدول التي دعمت وبشكل متكرر العنف الموجه من قِبَل جماعات خارج الدولة خلال الخمسين سنة الماضية، كجزء من حربها ضد الاتحاد السوفيتي.

ثانياً، كأسلوب، يملك الإرهاب استراتيجيته الخاصة به (انظر ميراري 1993، بابي 2003). فالإرهاب هو نوع من الحرب غير المتناسقة والتي تتصف بأوضاع يملك فيها أحد الأطراف النزاع هيمنة طاغية على الطرف الآخر. ولأن الطرف الأضعف لا يملك الفرصة لدحر الطرف الأقوى، عسكرياً، فهو يلجئ إلى استخدام العنف لتحقيق مكاسب سياسية. وفي بعض الأحيان، كما قال أحد الضباط الكبار في الجيش الأميركي في 2003، فيما يتعلق بالاعتداءات التي يشنها المتمردون في بغداد، بأن الإرهاب هو مسرح كبير (دانر 2003). وقد تم اختيار الأهداف التي ضُربت حديثاً من قِبَل الإرهاب، مثل مركز التجارة العالمي، والبنتاغون وبناية المكاتب الفيدرالية في أوكلاهوما، لكونها ذات مدلول رمزي، وبهدف إظهار أن الدولة القومية هي أيضاً عرضة للهجمات، وأنها غير قادرة على حماية مواطنيها، كذلك بهدف جلب الانتباه إلى المعاناة التي يعيشها المهاجمون وتبرير شرعية لجوئهم إلى العنف. ولو أن تيموثي ماكفيه عَمِدَ إلى إطلاق نيران رشاشه على الضحايا وهم خارجون من أعمالهم بدلاً من تفجير مبني المكاتب الفيدرالية في أوكلاهوما في 1995 لكان بالكاد حقق نفس التأثير من عمله. (جوير غنسماير 2000:ص123).

ثالثاً، لا توجد إيديولوجية خاصة تجمع بين مستخدمي العنف السياسي. فقد استخدم هذا العنف باسم الإيديولوجيات ذات الاتجاهات اليمينية واليسارية، كما ارتبط بالمعتقدات الدينية والمعاناة الاثنية والقضايا البيئية وحقوق الحيوانات وقضايا أخرى مثل الإجهاض (انظر ميراري 1993).

رابعاً، إن حقيقة كون الأشخاص الذين أطلق عليهم اسم إرهابيين فيما بعد والذين شاركوا في التدمير الهائل الذي حصل في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001، كانوا مدعومين من الولايات المتحدة، تثير عدداً من الأسئلة الهامة: السؤال الأول والأكثر ارتباطاً بالحدث هو: ما هو الإرهاب، وما هو الفرق بينه وبين سواه من أعمال العنف الجماعي؟ أو هل أن صفة الإرهابي بالنسبة للبعض تعني مقاتلاً من أجل الحرية بالنسبة

للبعض الآخر؟ السؤال الثاني: ما الذي تغير؟ كيف اختلفت الاعتداءات التي ارتكبت ضد مركز التجارة العالمي وضد البنتاغون، عن الاعتداءات التي كانت تقوم بها مجموعات صغيرة ضد أهداف للدولة أو أهداف مدنية؟ هل تختلف القاعدة، على سبيل المثال، عن آلاف المجموعات الأخرى التي كانت أو ظلت تحاول على مدى قرون مضت من تحقيق أهداف سياسية؟ وأخيراً ماذا يعني شن الحرب على الإرهاب؟

ولكن يبدو أن العنف السياسي في القرن الواحد والعشرين قد تغير من حيث أنه قد تأثر بالعولمة فأصبح معولماً. وتسعى شبكات الإرهاب العالمية مثل القاعدة إلى تدمير شامل لأسس مواثيق العولمة التي أخذت تنبثق في العالم، وهذا الإرهاب الضخم (Mega terrorism)، كما يشير إليه ريتشارد فالك، يختلف عن الأشكال الأولى للعنف السياسي من ناحية حجمه وأفقه وإيديولوجيته، كما أنه يسعى إلى تغيير النظام العالمي وليس فقط إلى تحدي تفرّد دولة ما في السيطرة على العالم. فالقاعدة، على سبيل المثال، تمتد في أصولها إلى النزاع العالمي الذي نشب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وتدعي بأن من بين أهدافها هزيمة الولايات المتحدة وتوحيد المسلمين عبر العالم. وهي لذلك تعتبر عالمية في مداها، كما أن بنية خلاياها تشبه بنية عصابات المخدرات (الكارتيل). ومع وجود عناصر نشطة من كل مكان من العالم، في حقيقة الأمر، تمثل القاعدة ما يطلق عليه جون غراي (2003:ص76) منظمة دولية متعددة الجنسيات. وترتبط منظمة القاعدة مثلها مثل تلك المجموعات التي تسمى إرهابية بشبكات الإجرام الدولية وخاصة تجارة المخدرات وتزوير بطاقات الائتمان الدولية والتي تشكل جزءاً من دخلها. (غراي 2003:ص91).

ومع ذلك، هناك ناحية تتشابه فيها القاعدة، ومن لف لفها من الجماعات التي يطلق عليها اسم إرهابية، مع حركات المقاومة التقليدية. فالهدف بشكل عام هو دولة محددة، خاصة الولايات المتحدة. فمنذ 1968، ترأست الولايات المتحدة قائمة الدول التي تكرر استهداف مواطنيها ومؤسساتها من قِبَل العنف السياسي، وفي تسعينات القرن العشرين، وصلت نسبة الاعتداءات المصنفة ضمن دائرة الإرهاب ضد مواطني الولايات المتحدة ومصالحها إلى 40٪ من نسبة الاعتداءات الإرهابية العالمية (جورجنسماير 2000:ص ص178-179).

هناك أسباب متنوعة لهذه الكراهية ضد أميركا، منها دعمها للحكومات التي تعتبر علمانية أو فاسدة، ونشرها للثقافة الأميركية، والعولمة، وتوسيع سيطرة الشركات، وهذه الأسباب هي بعض من أسباب كثيرة.

وفقاً لآمي شوا (2003:ص231)، فقد مثّلت الاعتداءات على الولايات المتحدة تعبيراً عن الكراهية الجماهيرية الغوغائية ضد أقلية تهيمن على السوق باسم العولمة. وتقول آمي شوا أن:

> هذا التعبير يختلف في حدته من التذمر المعتدل من قِبَل البيروقراطيين الفرنسيين ضد أفلام الرذيلة والطعام السيئ، إلى الأحلاف الاستراتيجية بين الصين وروسيا، إلى أن نصل إلى الإرهاب. مثله مثل التطهير العرقي للتوتسي في رواندا، كان القتل الجماعي لثلاثة آلاف مواطن بريء على الأرض الأميركية من قِبَل انتحاريين يمثل تعبيراً مطلقاً عن الكره الجماعي. لقد كان الاعتداء على أميركا عملاً انتقامياً مشابهاً للمصادرة الدموية لأراضي البيض في زيمبابوي، ولأعمال الشغب والنهب ضد الصينيين في إندونيسيا – وكلها أعمال أشعلتها مشاعر الأسى والحقد والحسد والشعور بالدونية والعجز والإذلال.

القاعدة تشبه تلك المجتمعات السرية التي ظهرت قبل مئات السنين نتيجة الظلم والقمع والاستغلال (هوبساوم 1959). على سبيل المثال، يوازي بيتر وجين شنايدر (2002) بين المافيا والقاعدة. فالمافيا ظهرت في إيطاليا في القرن التاسع عشر نتيجة الإصلاحات التي تمت في السوق، مثل تطويب الأراضي المشاع وإلغاء الترتيبات الإقطاعية التي أجبرت آلاف الفلاحين على ترك أراضيهم، ودفعهم إلى تشكيل الهجرات الجماعية التي حدثت خلال القرن التاسع عشر إلى بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة. وقد لجأ بعض هؤلاء الفلاحين، الذين هُجِّروا من أراضيهم، إلى تكوين عصابات عملت على مهاجمة وخطف أصحاب الأراضي، فيما عمل الأخيرون على توظيف البعض الآخر من هؤلاء الفلاحين كفِرَق حماية لهم ضد العصابات. وقد انبثقت المافيا من خلال هذه الترتيبات، واكتسبت قوتها كحامية للأغنياء وأصحاب النفوذ. وقد أظهرت جميع الحكومات الإيطالية التي تعاقبت تسامحاً وتساهلاً مع المافيا حتى سيطرة الفاشيين على إيطاليا في ثلاثينات القرن العشرين، حيث اختفى أثرها إلى أن عادت إلى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى غرار جماعات مثل القاعدة أو الكونترا في نيكاراغوا، استُخدمت المافيا من قِبَل الدولة – القومية. أولاً، في مواجهة احتجاجات الفلاحين وكانت أحياناً تقتل

زعمائهم وتفلت من العقوبة. وثانياً، من قِبَل الحزب الديمقراطي المسيحي في نزاعه ضد الحزب الشيوعي في إيطاليا وضد الحزب الشيوعي الأعم في أوروبا. وقد سمحت الحكومة للمافيا باختراق إدارة إصلاح الأراضي وأسواق الخضار في مدن إيطاليا، وغضت نظرها عندما شرعت المافيا بالسيطرة على تجارة الهيروين في سبعينات القرن العشرين. وعبر دعمها للمسيحيين الديمقراطيين وتهديدها بحجز أموال خطة مارشال وعدم تقديمها لإيطاليا في حالة فوز الشيوعيين، عملت الولايات المتحدة بشكل غير مباشر على دعم الترتيبات التي جرت بين الحزب الحاكم في إيطاليا والمافيا.

ولكن في الثمانينات، قامت مجموعة من المافيا، تنتمي إلى بلدة كورليوني الإيطالية، ونتيجة الاستياء من حرمانها من صفقات عقارية وصفقات بناء ومخدرات، بشن هجمات عمدت فيها إلى خطف الأغنياء والمتحالفين مع جماعات أخرى منافسة من المافيا. وفي التسعينات، بدأت هذه الجماعة بمهاجمة شخصيات حكومية، وتمكنت، عبر القيام بتفجيرات وحشية، من قتل اثنين من أهم المدعين العامين ضد المافيا في إيطاليا، كما فجرت قنابل أخرى ضد نُصُب فنية.

ويروي آل شنايدر (2002) كيف أدى تفشي العنف إلى انهيار الحكومة. فقد عمدت الحكومة الإيطالية، من أجل مهاجمة المافيا، إلى تعقب حركة تمويلها، وحولت 200 عضو في المافيا من بين 5,000 إلى متعاونين مع القضاء. كذلك تحدت الحكومة بعض الشخصيات السياسية والمسؤولين الحكوميين الذين تواطئوا مع المافيا وطلبت إخراجهم. ونتج عن ذلك أول إضعاف ملموس لسيطرة المافيا ومن ثم تدميرها تدريجياً. إلا أن الظروف التي دعمت ظهور نشاط المافيا، مثل الفقر والبطالة، تهدد بإحيائها مرة أخرى كما يقول آل شنايدر. فقد أخذت تظهر بعض العبارات على الجدران في أحياء الفقراء مثل «تحيا المافيا».

كذلك يقارن آل شنايدر بين ظهور المافيا، وعلاقتها بالدولة، والإجراءات التي اتُّخذت للتخلص منها وبين ظهور القاعدة والحرب على الإرهاب. فقد كان يشار إلى التحرك ضد المافيا في إيطاليا بالكفاح، ولكن دون التطرق لفكرة الحرب، كما كان التركيز يتم في هذا الكفاح على جمع المعلومات الاستخباراتية الدولية، وعلى عمل الشرطة ورفع القضايا في المنابر القضائية الدولية.

باستعارتها لكلمة الحرب، تعمد الولايات المتحدة وحلفائها إلى تبرير استخدام أدوات القتال، مثل الاعتداءات المسلحة ضد الدول، والتعذيب، والتحقيق، والاغتيالات، والتفجيرات وغيرها. وهذه الأنواع من الأعمال تستفز ردوداً عنيفة وتخلق نوعاً من الدول «الفاشلة» التي يزدهر فيها الإرهاب الدولي. إضافة إلى ذلك، ومع عدم وجود حكومة تعترف بالهزيمة أو أراضٍ تحتلها، لا يعود هناك وجود لطريقة يمكن اعتمادها للتأكيد بأن التهديد الذي يتسبب بهذه الحرب قد انتهى. كذلك لا وجود لطريقة للتحقق من زوال الخطر (فالك 2003:ص8).

في الفصول الثلاثة التالية، سنقوم بفحص ودراسة مختلف أشكال الاحتجاجات والمقاومة ضد الامتدادات الخارجية للسوق. العديد من هذه الاحتجاجات مدموغة بالإرهاب حسب الخطاب الشائع حالياً. إلا أننا حين نقوم بدمغها بصفة الإرهاب نكون قد أسأنا وبشكل خطير فهم الظروف التي تسببت في ظهور هذه الاحتجاجات، وبالتالي أسأنا الحكم أيضاً على الخطوات التي ينبغي علينا اتخاذها لمعالجتها.

الفصل العاشر

احتجاجات الفلاحين، التمرد والمقاومة

لا تستطيع البورجوازية أن تبقى موجودة ما لم تعمل باستمرار على تثوير أدوات الإنتاج، وبالتالي علاقات الإنتاج ومعها كامل العلاقات السائدة في المجتمع.

- كارل مراكس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي

إن الوحشية التي تتسبب بها الملكية والامتيازات هي أكثر شراسة دائماً من أعمال الانتقام التي تأتي نتيجة الفقر والقمع.

- س.ل.ر. جيمس، اليعقوبيون السود

في الأول من يناير/ كانون الثاني عام 1994، أعلن جيش زابتيستا عن وجوده من خلال احتلال المدن الجبلية في ولاية شياباس في المكسيك لفترة وجيزة. وقد أراد جيش زابتيستا من وراء هذا التصريح القول بأنه يمثل شعوب المكسيك الأصلية. من غير المحتمل أن يكون لدى جيش زاباتيستا، المؤَّلف من مجموعة مزارعين وفلاحين يملكون أسلحة ضعيفة، أي أمل بالثورة والنصر ضد الجيش المكسيكي المجهز بأحدث الأسلحة التي تأتيه من الولايات المتحدة، ولكن هذا الجيش هدد بخوض حرب عصابات في واحدة من المناطق الوعرة التي يصعب الوصول إليها في المكسيك.

في هذا الفصل، سنركز على ثورة الفلاحين، وهم مجموعة من المزارعين الصغار الذين كانوا من بين أكثر الفئات تأثراً نتيجة توسع الرأسمالية. فبينما أصبحت المزارع أكثر

ميكنة، وأصبحت ملكيات الأراضي تتركز في يد قلة من الناس، ازدادت أعداد الفلاحين الذين طُردوا من أراضيهم واضطروا للعمل بالأجرة في مزارع كبيرة أو في المدن.

قاوم العديدون مثل هذا التغيير في ظروف معيشتهم. وهنا نطرح السؤال التالي: كيف يمكننا تفهّم تحركات المزارعين الذين يريدون المقاومة أو حمل السلاح في مواجهة جيش مدجج بالأسلحة يتفوق عليهم بوضوح في القوة؟ هل يمكنهم أن يأملوا بالنصر؟

التاريخ مملوء بقصص ناجحة وقصص فاشلة لثورات الفلاحين. ويقدم إيريك دولف (1969) دراسة لثورات الفلاحين الناجحة في المكسيك وروسيا والصين والجزائر وفيتنام. كانت الصين وروسيا وبريطانيا تشكل مسرحاً لآلاف الانتفاضات التي قام بها الفلاحون منذ القرن الثاني عشر، إلا أن الأغلبية الساحقة من هذه الثورات لم تقدم للفلاحين إلا النزر اليسير من المكتسبات. ونادراً ما نرى في أشكال الاحتجاجات والمقاومة اليومية للفلاحين نتائج تخدم مصالحهم وتكبح استغلالهم المفرط. على سبيل المثال، يمكن للفلاحين في العديد من المجتمعات الاحتجاج عبر الانتقال للعمل في أرض جديدة أو في هجر الزراعة.

ظلت المجتمعات الفلاحية محط تركيز رئيسي في دراسات علم الإنسان منذ مدة طويلة. وكانت هذه المجتمعات تتألف من مزارعين صغار ظهروا قبيل فترة التصنيع التي انتشرت في العالم فيما بعد، وهم اليوم يتعرضون للتغيير نتيجة العولمة والاقتصاد الرأسمالي. ما زال هناك البلايين ممن يحاولون إنتاج غذائهم بأنفسهم، رغم أن ميزان حياتهم في هذا الصدد محفوف بالمخاطر. ويمكننا أن نكوّن فكرة حول طريقة عمل مزارع الفلاحين عبر إلقاء نظرة على مزرعة ألمانية نموذجية في القرون الوسطى. فعلى مساحة من الأرض تبلغ أربعين فداناً، في شمال شرق ألمانيا في 1400، كان المزارع الألماني ينتج 10,200 باوند من الحبوب. وكان يضع جانباً 3,400 باوند منها للبذور في الموسم القادم، و 2,800 باوند لإطعام ماشيته. وكان يطلق على هذه الكمية اسم الصندوق التكميلي، وهي الكمية اللازمة لمواصلة حلقة الإنتاج الزراعي. ومن بين الأربعة آلاف باوند التي بقيت، كان الفلاح يعطي 2,700 باوند لمالك الأرض وكان يطلق على هذه الكمية صندوق الإيجار. وهكذا نرى أن ما يتبقى للفلاح لإعالة نفسه وعائلته كمية تبلغ

1,300 باوند فقط من أصل 10,200 باوند. ومع وجود عائلة متوسطة العدد فإن ذلك يعني استهلاك 1,600 سعرة حرارية يومياً فقط (وولف 1967:ص9). لذلك، اضطرت عائلات الفلاحين للبحث عن مصادر أخرى للطعام، ربما حديقة خضار أو بعض الماشية. إضافة إلى ذلك، فقد كان بعض ما تنتجه عائلات الفلاحين يذهب إلى ما يسمى صندوق المناسبات، الذي كانت العائلات تتشارك فيها في المناسبات الدينية أو الطقوس مع غيرها من العائلات التي تكوّن المجتمع. كان صندوق المناسبات يُستخدم في العزائم والأعياد أو في الإسهام بالاحتفالات التي يقيمها المجتمع.

ورغم وجود اختلافات كثيرة في بنية المجتمعات الفلاحية، إلا أن تقسيم الإنتاج في المزارع الألمانية خلال القرون الوسطى إلى صناديق تكميلية وصناديق للإيجار وصناديق للمناسبات، يعطينا فكرة جيدة عن الإنتاج الذي كانت تتطلبه كل مزرعة. كما يظهر لنا أيضاً مدى مركزية الأرض بالنسبة لحياة الفلاح، إذ من الواضح أن الإنتاج يعتمد بشكل كبير على كمية ونوعية الأرض المتوفرة للإنتاج. لهذا السبب، كانت جميع احتجاجات وانتفاضات الفلاحين تتركز بطريقة أو بأخرى حول النزاع على الأرض. أما كيف كانت تجري هذه الاحتجاجات، وكيف كانت أشكالها، وفيما إذا كانت تضم تحركاً جماعياً أو تعتمد على العنف، فهي أمور تعتمد بدورها على عدة عوامل.

دعونا هنا نتأمل ثلاث حالات من الانتفاضات الفلاحية التي وقعت في القرن العشرين، والتي ركزت جميعها على الأرض وعلى التغيرات في علاقة الفلاحين معها. في الحالة المعاصرة لاحتجاجات الفلاحين في ماليزيا ندرس أساليب المقاومة السلمية والطرق التي اتبعها الفلاحون الفقراء في التعامل مع تأثير الثورة الخضراء على حياتهم. كما ندرس في الحالة الثانية، الثورة المسلحة للفلاحين في كينيا والتي اندلعت نتيجة السياسات الاستعمارية البريطانية خلال النصف الأول من القرن العشرين. وأخيراً، في حالة الاحتجاجات الفلاحية في شياباس، حيث يمكننا أن نقدر كيف يمكن لعولمة الاقتصاد العالمي أن تؤثر على حياة الفلاحين والمزارعين، وتتسبب بالتالي في اندلاع ثورة. وفي كل من الحالات الثلاث، كانت الاحتجاجات مرتبطة بشكل واضح مع عناصر العولمة، فاحتجاجات الفلاحين الماليزيين جاءت نتيجة لانتشار الزراعة العالية التقنية، كما جاءت

ثورة الماو ماو في كينيا نتيجة التوسع الإمبريالي البريطاني في القرن التاسع عشر، وشكلت ثورة الشياباس نتيجة مباشرة لعولمة الاقتصاد الحديث.

ماليزيا وأسلحة الضعفاء

في دراسته حول معاناة الفقراء الماليزيين، أشار جيمس سكوت (1985) إلى النقطة التي واصلنا التركيز عليها حول أشكال الاحتجاج العنيفة، وتجاهلنا النظر في المقاومة اليومية للقمع أو للمطالب المفرطة. كيف يمكن لهؤلاء الذين يعتبرون بمثابة الضعفاء نسبياً مقاومة قمع الأقوياء نسبياً؟ ولأن الثورة أو المقاومة المكشوفة تعتبر ضرباً من الطيش أحياناً يبحث الناس عن طرق أكثر حذقاً في المقاومة، ويمكننا لمس هذه الطرق في تصرفاتنا اليومية. وقد لاحظ علماء الإنسان الذين درسوا ثقافة المدارس الثانوية وصفوف الكليات، الطرق المختلفة التي يقاوم فيها الطلاب أنظمة الدراسة. مثلاً قد يقوم الطلاب بالاسترخاء في مقاعدهم المجهزة لإجبارهم على الجلوس باستقامة، وقد يرفضون المشاركة، أو يتحدثون مع طلاب آخرين، أو يقرؤون أو ينامون في الصف للتعبير عن أشكال المقاومة لما يعتبرونه في نظرهم محاولات للهيمنة الثقافية عليهم (البرت 1991).

وتنتشر أشكال المقاومة الهادئة والسلمية (غير الصدامية) في الحالات التي يرغب فيها الضعفاء تسجيل موقف مقاوم ضد ما يجبرون عليه. وفي سياق المجتمع الفلاحي، أشار سكوت (1985:ص29) إلى تلك الأنواع من التحركات على أنها أسلحة الضعفاء. وتعجز هذه المقاومة عن تسجيل أي شكل من أشكال التحدي الجماعي، وتتضمن أعمالاً مثل إعاقة الحركة، والنفاق، والإذعان الكاذب، والسرقات الصغيرة، والجهل المختلق، والافتراء، وافتعال الحرائق، والتخريب، وغيرها. وهذه الأعمال التي تشبه أعمال الطالب المسترخي والمهمل لا تتطلب جهداً تخطيطياً أو جماعياً، كما أنها تتجنب الاحتكاك السلبي المباشر مع السلطة. ولكن، كما يقول سكوت، من المهم أن نفهم أسلحة الضعفاء هذه إذا أردنا أن نفهم مقاومة الفلاحين، وإذا أردنا أيضاً أن نبدأ بفهم الظروف التي تدفع مثل هذه الأشكال الخفيفة من المقاومة لأن تتحول إلى تمرد مسلح.

الفلاحون الماليزيون والثورة الخضراء

كانت ماليزيا خلال تسعينات القرن العشرين، حتى الانهيار الاقتصادي الآسيوي ما بين عامي 1997 و1998، تشكل حالة رائعة لدولة تتقدم اقتصادياً. فقد جلبت

مداخيلها من الخشب الاستوائي الصلب والنفط والصفيح والمطاط وزيت النخيل معدلاً سنوياً للنمو الاقتصادي بلغ 3.9٪ ما بين عامي 1960 و1976، ودخلاً للفرد يبلغ ضعف دخل باقي دول جنوب شرق آسيا رغم أنه دخل موزع بشكل سيئ كما هو الحال في باقي بلدان آسيا، التي كانت تشهد تراجعاً في مداخيل الزراعة، وكان فلاحوها يشعرون بأن أرزاقهم معرضة للتهديد. ومن سخرية الأمر، أن أحد أسباب تنامي عدم المساواة في الداخل يرتبط بالتغييرات الزراعية التي جلبتها الثورة الخضراء. ففي 1966، بدأت ماليزيا، وبمساعدة البنك الدولي، إنشاء مشروع ري مودرا على سهل كيجاه. وشمل هذا المشروع بناء سدّين عملاقين يزيدان كميات الري، ويسمحان للفلاحين بأن يزرعوا ويحصدوا مرتين كل عام بدلاً من مرة واحدة. وقد توسعت نتيجة لذلك مساحات الأراضي المزروعة بالأرز لتصبح 260 ألف فدان. ولكن مع حلول 1974، أعلن البنك الدولي أن المشروع يعتبر نجاحاً قاطعاً، فقد ضاعف من الإنتاج أو زاد عن ذلك، وخفض نسبة البطالة، ورفع من درجة العائدات على الاستثمارات من 10 إلى 18٪، وأن هناك القليل من الشك بأن الفلاحين في ماليزيا قد أصبحوا أفضل حالاً من قبل، وأن سهل كيداه هو المكان المرجو لمن أراد أن يصبح مزارع أرز في جنوب شرق آسيا.

يقول سكوت أن التغييرات التي حصلت في القرى المحيطة منذ بدأ الازدهار كانت مدهشة. فهناك دكاكين جديدة وطرق ودراجات ومساجد جديدة وأسطح معدنية مموجة وجدران خشبية بدلاً من أسطح جدران مركبة. وأصبح بإمكان الفلاحين ذوي المساحات الصغيرة أن يزرعوا ما يكفي من الأرز لإطعام عائلاتهم، كما هبطت معدلات وفيات الأطفال وسوء تغذيتهم إلى النصف. ومع وجود مداخيل أكثر ضماناً، هبطت أعداد الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم وتثبتت ملكيات عديدة. وهكذا كان هناك الكثير من الأخبار الجيدة التي تلت الثورة الخضراء.

ولكن كانت هناك أخبار سيئة أيضاً، خاصة في مجال تفاقم التباينات في الحصول على الأرض والدخل. فالأغنياء في القرى (وهم ما يزالون بمعظمهم فقراء ضمن المعايير الماليزية الأكبر) أصبحوا أكثر غنىً، والفقراء أصبحوا أكثر فقراً. ماذا يعني أن تكون فقيراً، وقليل الاعتبار في قرية فلاحية؟ كان رازاك أحد أكثر القرويين فقراً في قرية ساداكا،

وكان منزله في حالة تداعي لدرجة أنه كان يتجنب دعوة الناس إلى الداخل. كذلك كان أطفاله معرضين لسوء التغذية، وقد مات أحدهم حين كان سكوت يقطن في القرية. وكان رازاك يتعرض للتحقير من قِبَل آخرين في القرية، وكان معظمهم يتجنبونه. وقد تمتع سكوت بقصص رازاك وجرأته في التسول إضافة إلى صفقاته الاحتيالية (مثلاً بيعه كومة خشب مرتين لشخصين) وعدم اكتراثه بما يقوله عنه أهل القرية.

كانت معاناة القرويين، من أمثال رازاك، تزداد سوءاً بسبب تآكل روابط الاعتماد التقليدية التي كانت سائدة بين الأغنياء والفقراء بسبب الثورة الخضراء. ففي الماضي، لم يكن باستطاعة ملاك الأراضي من الفلاحين زراعة كامل أرضهم، لذلك كانوا يؤجرونها إلى مزارعين أفقر منهم ليزرعوها مقابل إيجار. ورغم أن هذه الإيجارات لم تكن بعيدة عن الاستغلال، إلا أن التفاوض عليها كان يتم بعد الحصاد، وكان بالإمكان تخفيضها في حالة سوء الموسم أو رفعها في حالة مجيء موسم جيد.

إضافة إلى ذلك، فقد كان ملاك الأراضي بحاجة إلى عمالة المزارعين الفقراء من أجل الحراثة، وزراعة شتلات الأرز، وحصاد الأرز، ودرس حبيباته لفصلها عن السيقان. ورغم أن الأجور كانت قليلة، إلا أن القرويين الفقراء كانوا يعولون على هذه المداخيل كدعم يكمِّل لهم ما ينقصهم في زراعتهم.

وأخيراً، كانت هناك روابط بين فقراء المزارعين وأغنيائهم عبر تبادل الهدايا والطقوس، فقد كان الفقراء يتوقعون دائماً أن يقدم لهم الأغنياء الصدقات والعطايا. كانت توجد في قرية ساداكا ثلاثة أنواع من الطقوس التقليدية المتعلقة بالعطايا والصدقات: الأولى، هي الزكاة الإسلامية، وهي صدقات تُدفع طوعياً من قِبَل الغني إلى الفقير لدرء حسده وكراهيته وحقده، وتشمل المشاركة في الثروة ومن ثم إقامة المآدب التقليدية حسب الطقوس. وأخيراً، ما يسمى بهدايا ديرما، وهي هدايا تتضمن ترتيبات متبادلة، ولما كان المتلقي ملزماً بإعادة الإهداء في مناسبة لاحقة، ولما كان من غير المتوقع أن يقوم الفقير بإعادة الصدقة أو الإهداء، فقد كان يُدفع للغني من خلال الولاء أو من خلال الالتزام بمساعدته في أعمال الزراعة والحصاد.

إذن كان القرويون الميسورون في الماضي يبررون مركزهم المتفوق عبر ادعاء إحسانهم للفقراء، حيث كانوا يؤجروهم الأرض ويدفعون لهم مقابل العمالة ويوزعون

عليهم الهدايا ويقيمون المآدب لعموم أهل القرية. وفي حقيقة الأمر، كان هؤلاء الأغنياء يضفون شرعية على مركزهم المتفوق عبر الحديث عن خدماتهم للفقراء، والزعم بامتنان الفقراء لذلك وتقديم الاحترام والولاء لهم مقابل ذلك. ولكن هذه الترتيبات التقليدية لاعتماد الفقير على الغني تعرضت للتمزيق والتعطيل بسبب التغييرات التي طرأت على الزراعة في ساداكا، والتي عملت في واقع الأمر على زيادة أعداد القرويين الفقراء.

أولاً، أدى إدخال نظام المحصولين في السنة الواحدة وزيادة الإنتاج إلى رفع قيمة الأرض، ونتج عن هذا الوضع الجديد تغييراً في ظروف تأجير الأرض واستئجارها. فقد دفع ارتفاع قيمة الأرض بأشخاص من خارج مجتمع قرية ساداكا إلى استئجارها بأسعار أعلى مما يستطيع فقراء المزارعين في ساداكا أن يتحملوها، كما دفع ارتفاع ربحية الأرض المزارعين الأغنياء إلى زراعتها لأنفسهم بدلاً من تأجيرها أو السماح بزراعتها لأفراد آخرين من الأسرة. ومما زاد الوضع سوءاً أن الإيجار أصبح يُدفع مقدماً وليس بعد الحصاد، وتم إلغاء تعديلات الإيجار التي كانت تعتمد على نجاح أو ضعف المحصول. وكانت نتيجة ذلك كله أن تقلصت فرص زراعة الأرض بالنسب لفلاحي ساداكا الفقراء بعد دخول نظام المحصولين في السنة الواحدة.

ثانياً، مع زيادة قيمة وإنتاجية الأرض، أصبح بإمكان المزارعين الأغنياء الاستفادة من التقنيات الجديدة، خاصة الحصادات والبذارات الآلية، وقد سرّعت الحصادات من عملية حصاد الأرز دون زيادة في التكلفة مقارنة بالحصادين اليدويين، مما قلّل عدد الوظائف والنشاطات التي كانت متوفرة للفقراء وعائلاتهم في موسم الحصاد.

ثالثاً، إضافة إلى خسارة الأرض والعمل، وجد الفقراء تراجعاً في الصدقات وأعمال الخير التقليدية التي كان يقدمها الأغنياء من أفراد المجتمع. لقد كان الدافع من وراء تقديم الصدقات بالنسبة للأغنياء، كما يبدو، هو حاجتهم لتوطيد علاقاتهم والتزاماتهم تجاه الفقراء، من أجل أن يكون بإمكانهم الطلب منهم القيام بالعمل عند الحاجة. مع دخول الحصادات الآلية، التي أصبحت تقوم بمعظم العمل، انتفى هذا الدافع ولم يعد المزارعون الأغنياء بحاجة إلى العمالة المحلية.

وهكذا، على مدى سنوات قليلة، وجد المزارعون الفقراء في ساداكا أن فرصهم في الأرض والعمل وجني الصدقات تراجعت بشكل جذري، وأخذت الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تربط مختلف المستويات في المجتمع ببعضها البعض تتفكك، كما تحررت روابط الاستغلال التي كانت تربط الفقير بالغني، إلا أن هذه الأخيرة، بالنسبة لسكوت (1985:ص77)، «شكلت تحرر البطالة أو الفائض عن الحاجة».

بالطبع، كان المزارعون الأكثر غنى يلعبون اللعبة الاقتصادية كما تدور في معظم أنحاء العالم، فقد استفادوا من زيادة قيمة الأرض عبر رفع الإيجارات وتوفير الأموال والوقت مع دخول المعدات الآلية، وكذلك توزيع أرباح أقل على الآخرين من ناحية الصدقات والهدايا والولائم. والمشكلة هنا تكمن في أن تصرفاتهم الجديدة انتهكت الأعراف القديمة التي كان يسير وفقها المجتمع، وهي أعراف كانت تنص على ما كان متوقعاً منهم أن يفعلوه، أي تأجير الأراضي بأسعار يستطيع الفقير تحملها، واستئجار الفقراء لزراعة وحصاد ودرس الأرز، وتقديم الصدقات والهدايا وإقامة الولائم. وقد كانت هذه الأعراف تشكل أسس السلطة. وقد شملت إحدى الاتهامات التي يوجهها الفقراء إلى الأغنياء هنا فشلهم في تلبية التزاماتهم التقليدية (سكوت 1985:ص184).

خلاصة الأمر، أن التقدم الذي شهده الإنتاج الزراعي نتيجة إدخال نظام المحصولين من الأرز في السنة الواحدة، إثر مساعدة البنك الدولي والثورة الخضراء، وسّع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والأهم من ذلك كله، أنه أضعف الروابط الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف طبقات القرية. ووجد الفلاحون الفقراء أنفسهم أمام خيارات أحلاها مر، وكان أحدها هو هجر القرية إلى قرية أخرى أو إلى المراكز الحضرية في المدن من أجل البحث عن عمل. ولكن بالنسبة لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من هجر القرية كانت الخيارات محدودة وقليلة.

والسؤال هنا: ماذا يمكن للفقير أن يفعل للتخفيف من قسوة ظروفه؟ هل من الممكن استرجاع ما فقده؟

الرد (المقاومة)

السؤال الأول الذي قد نطرحه هو: ما هي المقاومة؟ وقد عرّفها سكوت بالشكل التالي:

المقاومة هي أي عمل أو أعمال يقوم به فرد أو أفراد من طبقة مرؤوسة، بهدف تخفيف أو إزالة أية مطالبات مثل ضرائب وإيجارات وامتيازات تفرض على هذه الطبقة من طبقات مهيمنة عليها، مثل ملاّك الأراضي والمزارعين الكبار والدولة، أو بهدف طرح مطالباتها مثل العمل والأرض والصدقة والاحترام أمام هذه الطبقات المهيمنة.

تقليدياً، وجد الفلاحون طرقاً تختلف للتعبير عن إحساسهم بالاستغلال أو لمقاومة ما يرونه مطالبات مفرطة مفروضة عليهم من قِبَل ملاّك الأراضي أو الدولة أو آخرين. وكما أشار سكوت (1985:ص300)، فإن معظم ما يرد في الثقافة الشعبية للمجتمعات الفلاحية يحلّل المقاومة. والفلكلور الفلاحي، على سبيل المثال، مليء بقصص المراوغ الفهلوي، التي تمثلها في ماليزيا شخصية «سانغ كانسيل» وهو مخلوق على شكل فأر صغير وضعيف يفلت من الموت وينتصر على شخصيات أكثر قوة منه، مستخدماً ذكائه وقدرته على الخداع فقط. وتوجد في الولايات المتحدة شخصية مماثلة، هي الأرنب برير. ونشاهد في الأساطير والقصص الشعبية المتوارثة لدى معظم المجتمعات الفلاحية شخصية مثل شخصية روبن هود، تمثل بطلاً محلياً يدافع عن الفلاحين ضد النخبة الحاكمة، أو يمثل الفلاح الذي يملك العزم على المقاومة ورد الاعتداءات. وكما أشار إيريك هوبسباوم، فإن قاطع الطريق هو في معظم الأحيان شخصاً اتُّهم وأُدين خطأً بارتكاب جريمة وهو يحاول دائماً حماية الفلاحين من مضطهديهم. بهذا الشكل يعمل الفلكلور الفلاحي على تشريع وتوثيق المقاومة.

وكما أشار أيضاً جيمس سكوت (1985:ص301):

فإن مطالب المقاومة الفلاحية غالباً ما تكون متواضعة لا تنادي بقلب النظام القمعي أو الهيمنة عليه بل بالعيش والبقاء، وقد وصف هوبسباوم هذه المطالب بشكل مناسب حين قال «إنها تدفع النظام للعمل بأقل ضرر عليها».

إحدى الطرق التي اتبعها فقراء ساداكا من أجل دفع النظام للعمل بأقل ضرر عليهم، تمثلت في النميمة أو في التهجم على الأشخاص. ولكن هذه النميمة كانت من نوع خاص تتضمن في أسسها اتهامات ضد الأغنياء بأنهم لا يلتزمون بقواعد السلوكيات التي وضعوها هم أنفسهم لتبرير وشرعنة مركزهم الاجتماعي. وجاءت الاتهامات كمحاولة للتركيز على النفاق الواضح لدى الأغنياء، تماماً مثلما فعلت الجماعات المؤيدة للحقوق المدنية في أميركا خلال خمسينات وستينيات القرن العشرين بتسليطها الضوء على

التناقضات الأخلاقية التي يتضمنها التمييز العنصري في بلد يعتبر مجتمعاً حراً، أو كما فعل أعضاء حركة تضامن في بولندا خلال أعوام سبعينات القرن العشرين عندما بينوا تراجع أوضاع العُمّال في بلد يُعتبر دولة عمّالية.

استخدم الفلاحون الفقراء في ساداكا التشريع الإسلامي، والعلاقات التقليدية التي كانت موجودة بين الغني والفقير، من أجل الضغط على الأغنياء كي يتصدوا لالتزاماتهم تجاه الأقل حظاً. على سبيل المثال، كان الحج بروم معروف في ساداكا كونه بخيل شرير، ويقول الناس أنه جمع ثروته وأراضيه عبر صفقات مشبوهة. بالنسبة لفقراء ساداكا، كان اسم الحج بروم مرادفاً للطمع والعجرفة، وشكلّت هذه المنزلة المتدنية التي وضعته نظرة الناس فيها إنذاراً لغيره من أغنياء المزارعين كي يتجنبوا المسلكيات التي اتبعها. بمعنى آخر، شكلت النميمة نوع من المناشدة من قِبَل الفقراء للأغنياء لكي يعيدوا الالتزام بالأعراف السابقة في الإيجار، والكرم، والصدقة، وتوظيف الناس، والولائم، التي كانت معهودة قبل زمن ظهور زراعة محصولين في السنة الواحدة (سكوت 1985:ص282). كانت النميمة تنهش في سمعة المزارعين الأغنياء تماماً مثلما كانت السرقات تأكل من ثرواتهم. وتعتبر النميمة غالباً سلاحاً آمناً للاحتجاج لأن مطلقها غير معروف في معظم الأحيان. وقد ردّ الأغنياء على هذه التهجمات عبر لوم الفقراء بكونهم السبب وراء البلاء الذي أصابهم، مستخدمين رازاك كمثال على الفقراء.

يقول سكوت (1985:ص ص22-23) أن النميمة تعمل عمل الدعاية وتحتوي على قصص شاملة. كان ذكر اسم رازاك على لسان الأغنياء يستدعي منظوراً عن الفقراء يصفهم بالجشع والكذب، فيما كان ذكر الحج بروم على لسان الفقراء يتضمن مفاهيم مرتبطة بالطمع والبخل. أما الأول فكان يمثل للأغنياء الاتجاه الذي يسير نحوه الفقراء، فيما مثّل الثاني بالنسبة للفقراء تزايد الاعتداء على مبادئ ومعايير القرية من قِبَل الفئة الغنية.

إضافة إلى النميمة واستدعاء التقاليد، كانت هناك طرق أخرى، استخدمها فقراء ساداكا لمقاومة الوضع الذي وصلوا إليه. وعلى الرغم من أنها لم تكن أمراً شائعاً مثلما كان الحال في أميركا عندما كان لصوص الماشية يسرقون الجواميس التي تعيش في تجمعات

المياه، إلا أن السرقة وجدت رواجاً نسبياً في ساداكا. وكانت المسروقات تشمل زجاجات المياه التي تُترك خارج المنازل لملئها من قِبَل شاحنات المياه الحكومية، إضافة إلى الدراجات والدراجات النارية، والثمر على الأشجار، وأكياس الأرز المتروكة في الحقول بعد الحصاد. معظم السرقات كانت تتم على الأرجح من قِبَل الفقراء المحليين، أما معظم الضحايا فكانوا وبلا استثناء من الفئة الغنية في المجتمع.

هناك أدلة تظهر أن الفقراء كانوا ينظرون إلى مثل تلك السرقات، خاصة الأرز، كنوع من التعويض عن الصدقة التي تراجعت توقعاتها عن السابق. ورغم أن خسائر السرقة لم تكن أمراً مهماً بالنسبة للمزارعين الأغنياء، إلا أنها كانت تشكل لدى الفقراء مادة أساسية. وقد ردّ المزارعون الأغنياء على السرقة بمزيج من الخوف والغضب، إلا أن البوليس لم يتلقى أية شكوى بخصوص سرقات أرز، كما أن الناس لم يتعودوا الإبلاغ عن سرقة من الجيران حتى ولو كانوا على علم بهوية اللصوص، ربما بسبب الخوف من أن يسرق أرزهم كرد فعل. كما كانت هناك طريقة أخرى للمقاومة تتمثل في قتل ماشية الأغنياء من قِبَل الفقراء، خاصة عندما كانت الماشية تشكل إزعاجاً لهم، كأن تقوم دجاجاتهم بتمزيق كيس أرز والتهامه.

استخدم التخريب في ساداكا كسلاح بيد الفقراء، خاصة ضد الحصادات الآلية التي كانت تحرمهم من وظائفهم وعملهم. فكانت قطع الحصادات تشهد تحطيماً، وكانت الرمال والقاذورات ترمى في خزانات الوقود، والأشجار تقطع أمامهم لعرقلة سيرهم. في المقابل كان أصحاب الحصادات، ومعظمهم من رجال الأعمال الصينيين القادمين من المدن، يعينون حراساً لمراقبة الحصادات التي كانوا يبيتونها في الحقول. وفي إحدى الحوادث اضطر أحد الحراس أن يهبط من الحصادة بعد أن أشعل فيها المحتجون النار.

معظم الاحتجاجات في ساداكا كانت تتم من قِبَل أفراد، ولكن الساحة شهدت أيضاً بعض التحركات الجماعية، خاصة من قِبَل نساء القرية. فالنساء في ساداكا كن يعملن في جماعات وفِرَق يستأجرها المزارعون لزراعة غراس الأرز، وهو عمل لم يكن باستطاعة الآليات أن تفعله. ورغم أنه لم يكن باستطاعة النساء أن يبلغن المزارع على المكشوف بأنهن لن يقمن بالغرس إذا استخدم الحصادات، إلا أنهن كن يجعلن الأمر معروفاً لديه ويبدين

انزعاجهن من خسارة العمل. وإذا ما أعلنّ يوماً الإضراب، فلم يكن يسمينه بذلك الاسم، بل كن يبلغن المزارع أن بأيديهن أعمال أخرى يتوجب عليهم إنهائها قبل الانتقال إلى حقله، وبذلك كن يتجنبن أية مواجهة يمكن أن تؤدي إلى خسارتهن لوظائفهن في الوقت نفسه الذي يمارسن فيه الضغط على المزارع من أجل عدم استخدام الحصادات الآلية. وقد ردّ المزارعون على ذلك بالتهديد بجلب عُمّال من الخارج، وقد فعل بعضهم ذلك ونجحوا في إحباط المقاطعة. وقد واجه المزارعون في القرى الأخرى إضرابات مماثلة أدت إلى نقص في العمالة وكانت نساء ساداكا يذهبن إلى تلك القرى للعمل. وقد أدى النجاح في كسر شوكة الإضراب إلى تقويض الجهود الكبرى، ولكنه شكل موقفاً للنساء أمام رؤسائهن.

وهكذا حاول سكان ساداكا تسجيل احتجاجاتهم ضد التغييرات التي أثّرت على حياتهم، فهل كانت هذه الاحتجاجات فعالة؟ إلى حد ما نعم، فبعض المزارعين عملوا على استئجار الناس بدلاً من الآليات على الرغم من أن هذا الأمر كان يبطئ من عملية الحصاد، كما استمر مزارعون آخرون في تأجير أراضيهم للفقراء، رغم أنه كان بإمكانهم الحصول على نقود أكثر لو أجّروها إلى مستثمرين من الخارج. كذلك تابع بعض المزارعين إقامة الولائم الخيرية واتباع التقاليد الكريمة للقرية بدلاً من السعي لزيادة أرباحهم المالية.

العوائق أمام المقاومة

على رغم التدهور الذي كانت تشهده مداخيلهم نتيجة التغييرات في الوضع الزراعي، إلا أنه لم يكن أمام فلاحي ساداكا إلا القليل ليستخدموه كسلاح في أيدي الضعفاء. كانت هناك عوائق أمام المقاومة المفتوحة، ليس أقلها الخوف من خسارة القليل الذي تبقى لهم. وكان الأغنياء على درجة من القوة تؤهلهم لإلقاء ما يدور من نميمة ضدهم خلف ظهورهم، كذلك كان هؤلاء ما يزالون مسيطرين على العمالة، بحيث يستطيعون الحد من أية تهديدات فاعلة. وهكذا عندما كانت النسوة يعلمن رؤسائهم بأنهن لن يعملن في الحصيد ما لم تزاد رواتبهن، كان الرؤساء بدورهم يعلمون النسوة بأنهم سيجلبون عاملات من الخارج.

إضافة إلى ذلك، كان التغيير الذي أوجدته الثورة الخضراء بطيئاً نسبياً. فلم تصل تأثيرات التغيير الذي حصل في الإيجارات إلى جميع الفقراء، ولم تحدث هذه التأثيرات مرة

واحدة. على سبيل المثال، عندما بدأ ملاّك الأراضي بجمع الإيجارات قبل تأجير الأرض وليس بعد الحصاد كما كان يحصل سابقاً، كان هذا يتم تدرجياً، وربما مضت عدة مواسم قبل أن يصبح ممارسة شائعة. ولو أن الأمر كان عبارة عن مالك أوحد في مواجهة العديد من المستأجرين لوقعت احتجاجات مكشوفة. لقد حدثت الأمور جميعها تدرجياً وخاصة تأجير الأراضي إلى الغرباء، أو قيام الملاكين بزراعتها بأنفسهم أو تسليمها إلى أبناءهم لزراعتها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى رفع قيمة الإيجارات. الشيء الوحيد الذي حدث بسرعة هو استخدام الحصادات، ولكن هذا الأمر كان يحمل التباساً في تغيره، فقد استطاع عدد من فلاحي الطبقة الوسطى الاستفادة من السرعة التي أتاحتها الحصادات لهم، وكذلك فعل عدد من الفلاحين الفقراء. وحتى هؤلاء كانوا حائرين بين سرعة الحصول على حصادهم وبين خسارة بعض أجور العمل لهم ولأطفالهم.

كذلك، لم تتضمن التغييرات مزيداً من استغلال الفقراء، بل كانت تعني فيما تعنيه قطع العلاقات معهم. وبالتالي لم يتم تخفيض الأجور بل إزالتها تماماً، بحيث تم انتزاع الفقراء ورميهم خارج العملية الإنتاجية بدلاً من استغلالهم استغلالاً مباشراً. وفي الحقيقة، لقد عمل هذا الأمر على إزالة نقاط الاشتباك، فلم يعد هناك حاجة للمماحكة والمساومة حول أجور الحصاد أو الزراعة. فما أن تم قطع دابر النزاع في عالم الإنتاج حتى تم قطعه أيضاً في عالم الطقوس والعادات. وكما بيّن سكوت (1985 :ص243) لو أن الغني زادت أرباحه من خلال زيادة الضغط على المستأجرين بدلاً من طردهم وإنهاء إيجاراتهم لكانت الاحتجاجات أكثر جذرية وشدة. لقد تم إزالة مواقع الاشتباك الطبقي التي كانت موجودة تاريخياً تماماً عن الخريطة. ويقول سكوت في هذا الصدد أن معاناة فلاحي ماليزيا تشبه إلى حد ما معاناة عُمّال المصانع الأميركية الذي تم طردهم من عملهم مؤخراً، والذين رددوا القول التالي «لعل أسوأ من أن تكون مستغلاً هو أن لا تكون كذلك».

وأخيراً، وبالإضافة إلى القيود العادية ضد الاحتجاج المكشوف أو المقاومة، مثل الخوف من خسارة العمل أو المأجور أو الصدقة، كانت هناك أعمال القمع والاعتقال والمضايقة الروتينية. ورغم أن الوضع في ماليزيا ليس بسوء الوضع في إندونيسيا المجاورة، حيث أعمال القتل والاعتقالات والاضطهاد تتم بشكل روتيني من قِبَل وحدات شبه

عسكرية، إلا أن هناك خطراً حقيقياً في ماليزيا نتيجة الاعتقالات وأعمال القمع والاضطهاد التي يمارسها الزعماء السياسيون المحليون.

الاحتجاج والتغيير

تتجلى أعظم أسباب قوة الاقتصاد الرأسمالي الحديثة في قدرته على التكيف وعلى إطلاق مصادر تراكم الثروة أو طرق تحقيق الربح. ولكن على الرغم من أن هذه الطرق يمكن أن تعزز من قوة الاقتصاديات القومية وتحسن حياة البعض، إلا أنها يمكن أيضاً أن تخرِّب حياة آخرين. ونحن نرى ذلك في الولايات المتحدة، حيث يلقى بالآلاف من الناس خارج أعمالهم نتيجة إغلاق المصانع، فيما الشركات تسعى للاستفادة من العمالة الأرخص الموجودة في بلدان أخرى. فبينما يوفِّر هذا الأمر عملاً لآخرين، وأسعاراً أقل للبضائع بالنسبة للمستهلك الأميركي، إلا أنه في الوقت نفسه يخلق صعوبات أمام الذين تم الاستغناء عن خدماتهم. ونرى الأمر نفسه يحصل بالنسبة لفقراء ساداكا. فالزراعة الرأسمالية قد تنتج كميات أكبر من الأرز وتوفِّر أرباحاً أكثر لبعض ملاّك الأراضي والمزارعين، إلا أنها تقوِّض القاعدة الاقتصادية لآخرين. سواء كانت حياة هؤلاء أم حياة أطفالهم ستتحسن نتيجة لذلك، فإن الأمر بالطبع يتعلق بمسألة أخرى. فالخلل الذي يحدث على المدى القصير هو ما يحاول الفقراء مقاومته. وهكذا، يرى الفقراء من منظورهم أنه على الرغم من كونهم كانوا مستغلين تحت ظل النظام التقليدي لإيجارات الأراضي والعمالة والصدقات، إلا أنهم الآن يشعرون وكأنهم قد أُلقي بهم إلى المجهول.

كانت الأعراف التي سبقت عهد الرأسمالية تركز على العلاقات بين الغني والفقير من زاوية ما يطلق عليه اسم «سياسة السمعة». فقد كان الأغنياء يوظفون الفقراء ويؤجرونهم أراضيهم ويقدمون لهم الهدايا والصدقات، وفي المقابل كان الفقراء يقدمون لهم عمالتهم واحترامهم. كان نظاماً ينتفع منه الأغنياء أكثر من الفقراء، بعد أن كانت لهم اليد الطولى في تأسيسه، ولكنه كان أيضاً النظام نفسه الذي عمد الأغنياء إلى انتهاكه لكي يستفيدوا من الفرص الجديدة. بمعنى آخر، كان تحول الزراعة إلى الطريقة الرأسمالية هو الذي أدى إلى تثوير الحياة في ساداكا، فبدلاً من أن يصبح الفقراء ثواراً في مقاومتهم، وجدوا أنفسهم يحاولون مقاومة نظام اجتماعي واقتصادي ثوري غيّر حياتهم، وعلى حد قول سكوت أيضاً (1985: ص346):

كانت الرأسمالية هي التي عملت تاريخياً على تغيير المجتمعات وتحطيم علاقات الإنتاج التي كانت سائدة لديهم. وحتى مجرد نظرة عابرة إلى سجل الرأسمالية يظهر لنا أن تطورها يتطلب باستمرار انتهاك العقود الاجتماعية السابقة التي أسهمت هي نفسها في إيجادها والمحافظة عليها. ويمكن في حقيقة الأمر كتابة تاريخ الرأسمالية ضمن هذه الخطوط تماماً. فالتطوير وإدخال الميكنة الزراعية، وابتداع نظام المصانع واستخدام الطاقة البخارية وتطوير خطوط التجميع وثورة الكمبيوتر المعاصرة والأشخاص الآليين، كلها خلفت محتويات مادية هائلة وعواقب اجتماعية عملت على تقويض التفاهمات السابقة بخصوص العمل والمساواة والأمان والالتزامات والحقوق.

في حالة قرية ساداكا، نرى المزارعين الصغار وهم يحاولون إعاقة تغيير النظام، ولكن هذه المرة للدفاع عن نظام اجتماعي رغم كونه استغلالياً إلا أنه كان أفضل مما أدخلته عليهم الثورة الخضراء. سواء كانوا على حق، فهو شأن آخر، ربما أدى فقدانهم الأرض والعمل إلى عثورهم على شيء أفضل، ولكن النقطة تبقى هي أن الجهود التي بذلوها في مقاومتهم ظلت متحفظة إلى حدٍّ ما، ولم تتعدى محاولة الحفاظ على الأشكال الأولى للاعتماد على الآخرين أو العودة إليها، فهم يتهمون الأغنياء ليس بالإفراط في الربح ولكن بانتهاك السلوكيات التي وضعوها هم أنفسهم (أي الأغنياء) واستخدموها لاستغلالهم (أي الفقراء).

كيكويو (KIKUYU) وثورة الماو الماو

كانت المقاومة اليومية التي خاضها فلاحو ماليزيا في وجه وضعهم الاقتصادي المتدهور، تشكل عامل مقاومة فردية وغير عنيفة. ولكن الاحتجاجات الفلاحية تشمل أحياناً تحركات جماعية نتجت عنها نزاعات اتسمت بالعنف. وعلينا أن نسأل هنا إلى أي نقطة يمكن للمقاومة أن تتخذ شكلاً أكثر جماعية؟ وما هي الظروف التي تدفع احتجاجات الفلاحين لتصبح عنيفة؟ كذلك ما هو رد الفعل على الاحتجاجات؟ لعل حالة كيكويو في كينيا يمكن أن تدلنا على الجواب:

منذ 1952 وحتى 1956، سعى البريطانيون إلى قمع ثورة فلاحي كيكويو، ومع انتهاء الثورة كان البريطانيون قد أزهقوا أرواح 11,000 ثائر، واحتجزوا بالقوة 100 ألف شخص، مقابل مصرع 200 أوروبي و 2000 من الأفارقة الموالين للبريطانيين. كانت ثورة الماو الماو واحدة من مئات الثورات التي اندلعت فيها الأوروبيون يحاولون بسط نفوذهم الاستعماري على الشعوب الإفريقية والآسيوية والأميركية. ولكنها قدمت

مثالاً جيداً للظروف التي تصبح فيها فئة من الناس راغبة وقادرة على الانتقال من المقاومة السلمية إلى المقاومة النشطة بل العنيفة. كذلك تكشف ثورة الماو الماو نفسية الطغاة وهم يكافحون لفهم الأسباب التي أدت لكي يصبحوا هدفاً للاحتجاج. كذلك تنبع أهمية هذه الثورة من كونها اعتبرت أولى حركات التحرر الإفريقية. وعلى حد قول روبرت ادغرتون (1989)، إحدى أخطر أزمات الصراع في مستعمرات بريطانيا الإفريقية.

البريطانيون في شرق إفريقيا

مع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت منطقة شرق إفريقيا بمعظمها ساحة حرب اقتصادية بين ألمانيا وبريطانيا، مع محاولة كل منهما السيطرة على الموارد في المنطقة. ومن أجل تجنب النزاع، التقت الدولتان في برلين في 1884 لتقاسم شرق إفريقيا بينهما. وهكذا، دخلت كينيا ضمن مناطق النفوذ الخاضعة لبريطانيا. ووجهت محاولات الدولتين للسيطرة على الحياة الاقتصادية في شرق إفريقيا في أغلب الأحيان بمقاومة من الإفريقيين، كان بعضها عنيفاً. ولكن الوحشية التي واجهت فيها جيوش البريطانيين مقاومة الأفارقة أخضعت معظم الجهات المقاومة (أدغرتون 1989:ص4). وكان أمام الكينيين التعامل ليس مع الغزو البريطاني فحسب، فقد كانوا يرزحون أيضاً تحت غزو الجراد الذي أهلك البلاد، وطول فترات الجفاف، وأمراض الماشية، إضافة إلى وباء الجدري. وتبين التقديرات المعاصرة أعداد الكينيين الذين قضوا خلال تلك الفترة ما بين 50 إلى95٪ من السكان. وعندما وصل المستوطنون البيض، بتشجيع من البريطانيين عام 1902 للاستيلاء على الأراضي، كانت معظم أراضي كينيا تبدو وكأنها خالية.

ردّت الكيكويو، وهي الفئة الثقافية الأكبر في كينيا، على الغزو بمهاجمة المستوطنين، مما أدى إلى المزيد من التوغلات البريطانية والمزيد من القتلى بين الكينيين وفي خضم غضبهم الذي راج في أوائل سبتمبر/ أيلول 1902، قبض الكينيون على مستوطن أبيض وطرحوه أرضاً ثم ثبتوا فمه مفتوحاً بإسفين وقامت القرية كلها بالتبول في فمه إلى أن غرق (أدغرتن 1989:ص5). بعد ذلك قاموا بقطع أعضائه التناسلية وأخرجوا أحشائه وغوطوا على جسده. وقد ردّ البريطانيون بدخول القرية في الليل وذبح جميع من كان فيها، بمن فيهم كبار السن والنساء، ولم ينجو إلا الأطفال الذين اختبأوا في الغابة.

كان الكيكويو أكثر الخاسرين من الاحتلال البريطاني، فقد كانوا يعتاشون على مجموعة من الزراعات الخضرية ويربون الماشية على أرض مملوكة من الجميع. وكانت قياداتهم تتألف من كبار السن، الذين سرعان ما تم استبدالهم بالحكم البريطاني وبزعماء معينين من قِبَله. وبالنتيجة استمر الكيكويو في القتال ضد البريطانيين باستخدام الرماح والسهام المسممة، وقد أثرت شجاعتهم كثيراً في الضباط البريطانيين. ولكن مع حلول 1904، كانت المقاومة قد وضعت أوزارها، وقد قاتلت مجموعات كينية أخرى مثل اللوو والكامبا والناندي ضد البريطانيين، ولكنها لم تحقق نجاحاً أكثر من الكيكويو. أما الرعاة الكينيون من قبائل الماسي، وكانوا يعتبرون من أقدر محاربي إفريقيا، فقد حاربوا إلى جانب البريطانيين ضد الكيكويو.

بذل المسؤولين البريطانيين جهوداً قليلة في إخفاء نيتهم السيطرة على أراضي إفريقيا، وحشر الأفارقة ضمن محميات واستخدامهم كعمالة رخيصة. وقد صرح حينها السير وليام هاركورت، وهو بروفسور سابق في القانون الدولي بقوة قائلاً «إن كل عنف ترتكبونه ضد السكان الأصليين ضمن مناطق نفوذكم يعتبر اعتداءً جرمياً، وكل فدان تستولون عليه يعتبر سرقة، وكل مواطن تقتلونه من أهل البلاد يعتبر جريمة» (أدغرتن1989 :ص3).

ولكن الاستيطان استمر، وظهرت إعلانات في الصحف البريطانية في الوطن وفي المستعمرات التي تسيطر عليها بريطانيا، تصف المنافع الاقتصادية للمستوطنات الكينية. جاء العديد من المستوطنين من جنوب إفريقيا، بينما جاء الباقي مباشرة من بريطانيا، وكان هؤلاء يسافرون عبر البحر إلى مومباسا ثم يأخذون الطريق المبنية حديثاً عبر سكة حديد أوغندا إلى نيروبي، حيث كانوا ينتقلون مع أمتعتهم على عربات تجرها الثيران إلى الأراضي التي استولوا عليها. كان العديد من هؤلاء المستوطنين من أبناء لوردات بريطانيا الأثرياء، الذين تم إرسالهم إلى كينيا لتجميع ثرواتهم، وبعضهم حصل على ملكية 100,000 فدان. وحتى الأشخاص ذوي الإمكانيات المحدودة، مثل والد الكاتبة البريطانية التي تقود الطائرات بيريل ماركهام، استطاعوا تجميع ثروة لا بأس بها من خلال العمل لدى الأغنياء، حيث استطاع والدها بعدها شراء مزرعة بمساحة 1,000 فدان. وقد سارت طريقة حياة النخبة البيضاء، وخاصة في بعض المناطق المرتفعة التي أطلق عليها اسم الوادي

السعيد، على وتيرة تتشكل من حفلات خمر ماجنة شهيرة ومخدرات ومباريات بولو ومغامرات غرامية وجنسية. وقد ظهرت إحدى النكات البريطانية المتداولة في ذلك الوقت وهي عبارة عن سؤال يقول «هل أنت متزوج أم أنت من كينيا؟» (أدغرتون 1989:ص17).

ولكن من أجل تحقيق نجاحهم، احتاج المستوطنون البيض، الفقراء منهم والأغنياء، إلى العمالة الإفريقية، ولم يكن الأفارقة قلقون جداً للعمل مقابل الأجور، ومن كان منهم كذلك، لم يعمل في مستوى النظام والأخلاق الذي توقعه المستوطنون. وسرعان ما تعرف الكيكويو على قيمة النقود وأصبحوا يسيرون مسافة 300 ميل من أجل العمل، ولكن المستوطنون لم يكونوا راغبين في دفع لأجور التي كانت متوفرة في مومباسا، ولكي يحلوا مشكلة جلب الأفارقة للعمل لدى المستوطنين، عمدت الحكومة إلى فرض ضريبة على كل كوخ وكل رأس، مما أجبر الأفارقة على العمل من أجل دفع الضرائب. وفي الوقت نفسه، منعتهم من زراعة محاصيل نقدية مثل القهوة والذرة. كذلك تم إجبار كل إفريقي على التنقل بجواز سفر أو هوية تحمل اسمه وانتماءه القبلي وبصمات أصابعه وتاريخ عمله، بالإضافة إلى صورته فيما بعد. وكان على كل إفريقي أن يتنقل حاملاً هذا الجواز وضمن علبة معدنية مربوطة حول عنقه (أدغرتون 1989:ص15). وكان بإمكان أي مستوطن أبيض أن يدمر المستقبل الوظيفي لأي إفريقي عبر كتابة وصف، مثل كسول أو متعجرف، على جوازه.

ومن أجل إدارة الملكيات الاستعمارية، طوّر البريطانيون نظاماً أصبح يعرف فيما بعد باسم الحكم غير المباشر. فقد افترضوا خطأً أن كل مجموعة إفريقية يجب أن يكون لها زعيماً حاكماً، وهكذا قاموا بتعيين واحد من كل فئة في منصب زعيم أعلى يكون وسيطاً بين الإدارة الاستعمارية وبين المجموعة أو الفئة. ولكن الكيكويو، على سبيل المثال، لم يكن لهم زعيماً أعلى، بل كانت الهيئة الحاكمة الرئيسية للكيكويو تتألف من مجلس يجمع كبار السن من الأشخاص المحترمين بينهم يطلق عليه بالإفريقية اسم سياما، وكان هؤلاء يتعاملون مع جميع نواحي الحياة من تسوية النزاعات إلى عمليات الختان التي كانت تتم لكل من الأولاد والبنات، وحتى حالات الزواج وغيرها من الطقوس. كان المجلس يملك القوة والنفوذ ليفرض غرامات على المخطئين، ويجبرهم على دفع التعويضات للضحايا، وكانت هذ، في العادة عنزة يضحى بها وينتهي الأمر بها لتصبح وليمة لأعضاء المجلس.

أدت عملية تعيين زعماء من قِبَل البريطانيين إلى إيجاد نخبة حاكمة تتمتع بالثروة والامتيازات التي كانت الحكومة الاستعمارية تغدقها عليها، وهكذا نبعت قوة الزعماء من القوة المسلحة للبريطانيين واعتمدت عليهم. وقد استخدم هؤلاء الزعماء نفوذهم لانتزاع النقود من أي مكان وفي أي زمان، فقاموا بمصادرة الماشية والمطالبة بالأراضي وإجبار النساء على ممارسة الجنس معهم، وكان أي شخص يحتج على ممارسات الزعماء يتعرض للقتل، وكان بإمكان الزعيم أن يضرب بعصاه أي شخص لا يرفع له قبعته احتراماً أو لا ينحني له، كما كان بإمكانه اعتقال أي شخص يسعل خلال إلقائه خطبة أو حديث. كذلك عمل البريطانيون على اختيار وتدريب الأفارقة الذين خدموا في سلك الشرطة أو الجيش تحت إمرة ضباط بيض، وقد أصبح هؤلاء فيما بعد جزءاً من النخبة الإفريقية التي وقفت في ولائها مع البريطانيين.

بدأت ثورة الماو الماو في 1952 بقيادة الفلاحين الذين طردوا من الأراضي التي كانوا يعملون فيها، ومعهم عدد من المجموعات الحضرية الذين كانوا معتقلين أو أجبروا على العيش في محميات لم تعد فيما بعد قادرة على إعالة السكان الذين كانوا يتكاثرون. إلا أن الدور الأكبر على الأغلب كان للفلاحين الذين عاشوا في المرتفعات البيضاء، وهي منطقة زراعية خصبة أقام عليها المستوطنون البريطانيون مزارعهم.

المرتفعات البيضاء

من أجل الاستفادة من هيمنتهم على كينيا، وضع البريطانيون يدهم على أراضي الكيوكيو في واحدة من أخصب مناطق البلاد وهي المرتفعات البيضاء، ثم قاموا بتوزيع هذه الأراضي على المستوطنين البيض. وكان من المفترض أن يدفع هؤلاء المستوطنون ما مجموعه ثلاثة روبيات (دولار واحد تقريباً) لكل فدان إلى مالكي الأرض من الكيوكيو.

ولما كان المستوطنون بحاجة إلى عمّال لتسيير أمور مزارعهم، والفلاحون بحاجة لنقود ليدفعوا الضرائب المفروضة عليهم، فقد تم دفع الأشخاص، الذين أجبروا على بيع أراضيهم سابقاً للمستوطنين، إلى البقاء في المرتفعات والعمل لدى المستوطنين الجدد. وكانت كل عائلة منهم تحظى بستة أو سبعة فدانات مقابل العمل لثلاث إلى خمس أشهر في السنة، رغم أن هذه الأراضي كانت ملكاً لهذه العائلات في السابق. وكان يسمح لهم

بزراعة محاصيلهم الخاصة ورعي ماشيتهم فيها (كانوغو 1987). كذلك كان المستوطنون يمنحونهم أجراً بسيطاً لا يتعدى 14 شلن إلا نادراً، وهو مبلغ يعادل 14 سنت أميركي في ذلك الوقت. للمقارنة فقط كانت ضريبة الرأس تصل إلى 20 شلن والقميص الرخيص يكلف 4 شلنات.

في البداية تكيف الكيوكو، الذين بقوا في المرتفعات البيضاء، بسرعة مع وضعهم الجديد، وكانوا أحراراً في زراعة محاصيلهم ورعي ماشيتهم وإعالة أفراد عائلاتهم الذين كان العديد منهم لا يعمل مع المستوطنين. وقد أطلق على هؤلاء الكيوكو اسم «واضعي اليد على الأراضي». وكان بإمكان واضع اليد أن ينتقل للعمل في أراضي مستوطن آخر إذا ما أراد المستوطن الذي يعمل لديه أن يقيده في مساحة الأرض أو يطرد أقاربه الذين لا يعملون لديه. كانت متطلبات العمالة قليلة نسبياً ويمكن تلبيتها من قِبَل رجل وزوجته وأولاده أو أقاربه. كذلك كانت هذه الفئة من العاملين في وضع جيد مقارنة بغيرهم من العُمّال الأفارقة الذين يعملون مقابل الأجر فقط.

بالنسبة للكيوكو، كانت ماشيتهم وقطعانهم وأغنامهم في وضع جيد، فالأبقار والماعز كانت تحمل أهمية خاصة بالنسبة للكيوكو، إذ إنها تمثل لهم الثروة أولاً، كما كانوا يستخدمونها في جميع طقوسهم واحتفالاتهم وتبادلاتهم الاقتصادية كانت الماشية تشكل ثروة العروس وتقدَّم من قِبَل أهل العريس إلى أهل العروس عند الزواج، كما كانت مهمة في ممارسة الطقوس وفي كونها احتياطاً مالياً يمكن بيعها مقابل النقود لدفع الضرائب أو أقساط المدارس أو شراء البضائع الاستهلاكية.

كان هذا الترتيب مناسباً أيضاً للعديد من المستوطنين الأوروبيين. ورغم أن معظمهم كان ثرياً، إلا أن عدداً كبيراً منهم كان يملك رأسمالاً قليلاً لدفع أجور العُمّال، ولكن كان بإمكانهم الحصول على أراضٍ رخيصة الثمن مقابل العمالة التي يحتاجونها، إضافة إلى ذلك كان العديد من هؤلاء المستوطنين الأوروبيين يسمحون للأفارقة بالعمل في زراعة الأرض مقابل النقود أو مقابل جزء من الإنتاج، بحيث يضمنون لأنفسهم محاصيل لم تكن باستطاعتهم زراعتها بسهولة. وهكذا خلال عشرين سنة من سيطرة البريطانيين على المرتفعات البيضاء كان العديد من الكيكويو قد تحولوا من مزارعين

مالكين للأرض إلى عاملين في الأرض نفسها مقابل تقديم عمالتهم أو جزء من إنتاج محصولهم. وقد استطاع هؤلاء أن يبيعوا فائض محصولهم وأن يؤسسوا لأنفسهم قطعاناً من الأغنام والأبقار ذات قيمة جيدة.

ولكن المستوطنين لم يكونوا راضين بهذا الترتيب، فقد أرادوا أن يحدّوا من مساحة الأرض التي يزرعها الكيكويو ومن كمية الماشية التي يربونها لكي تبقى في حدود الكفاف. وكانت رغبتهم في الحقيقة هي تقويض قوة الكيكويو ليصبحوا عُمالاً يعتمدون على الأجرة من خلال انتزاع خيار الزراعة المستقلة منهم. وهكذا تميزت الفترة ما بين عامي 1920 و 1950 بمحاولات متكررة من قِبَل المستوطنين لتقليص مساحة الأراضي وحجم الماشية لدى الكيكويو. على سبيل المثال، استطاع المستوطنون مع حلول 1920 إقناع الحكومة الاستعمارية بتمرير قانون يطلب من الكيكويو العمل في مزارع الأوروبيين لفترة 180 يوم في السنة، والسماح للمستوطنين باستدعاء نساء هؤلاء العُمّال وأطفالهم، خلال فترات الذروة في الطلب على العمالة، لكي يعملوا في أراضي المستوطنين. وفي 1930، وبناءً على إلحاح المستوطنين أصدرت الحكومة الاستعمارية قانوناً، دعاه الكيكويو بقانون «الحرف» (كيفاغيو)، وهو يقضي بتقليص إعداد الماشية التي يملكها عُمّال الكيكويو من معدل عدة مئات من الرؤوس إلى ما يقارب الخمس رؤوس للعائلة الواحدة من دون أي زيادة في الأجور. كانت خسائر الكيكويو نتيجة لهذا القانون جسيمة، فقد استطاع بعضهم تجميع ما يقارب الألف عنزة.

وفي 1937، مررت الحكومة الاستعمارية مشروعاً، كان في حقيقة أمره، يمنح السلطة للمستوطنين بتقليص أعداد ماشية الكيكويو أو إزالتها إضافة إلى تنظيم عدد أيام العمل لكل عامل من الكيكويو، وقد استغل المستوطنون هذه السلطة بزيادة عدد أيام العمل إلى 240 يوم، ومن ثم إلى 270 لعمال الكيكويو. كما مرروا قوانين تختص بعدد رؤوس الماشية التي يسمح للكيكويو، الاحتفاظ بها، وقد أدت هذه القوانين إلى إزالة الأبقار والماعز من حوزة الكيكويو وسمح لكل عائلة باقتناء ما بين 15 إلى 20 نعجة أو خاروف فقط. وقد طبّق المستوطنون هذه القوانين دون رفع أجور العُمّال، إذ بقيت هذه الأجور في حدود 14 شلن في الشهر، وكان هذا العمل مخالف نصيحة الحكومة الاستعمارية (كانوجو 1987:ص63).

إضافة إلى تقليص مساحة الأرض وأعداد الماشية، كانت هناك أنواع أخرى من القهر والظلم، فقد كان بإمكان المستوطن أن يرعى قطيعة في الأراضي التي يملكها الأفارقة أو حتى تدمير محاصيلهم، كما كان بإمكانه طرد العامل من الأرض حتى قبل أن يحصد محصوله. وهكذا، بينما كان الكيكويو يجاهدون من أجل البقاء قادرين ومستقلين اقتصادياً، كان المستوطنون يمنعون في تحويلهم إلى عُمّال معتمدين على الأجور وعليهم.

قاوم الكيكويو هذه التعديلات المتواصلة ضد علاقتهم بالأرض والماشية وبالطريقة التي كان الفلاحون يقاومون فيها الظلم والقهر. فمنهم من لم يكن يذهب إلى عمله، ومنهم من سكن بطريقة غير مشروعة في أراضٍ غير مستقلة، ومنهم من حاول تنظيم الإضرابات أو قتل قطعان المستوطنين وذبحها، ومنهم من لجأ هرباً إلى الغابات أو المحميات أو المدن. ولكن الحملة التي شُنّت لطرد الكيكويو من أراضيهم لاقت نجاحاً كبيراً. ومع حلول 1948، كان هناك 3,000 أوروبي يملكون من الأراضي الزراعية في المرتفعات أكثر مما كان يملك مليون من الكيكويو في محمياتهم.

جذور الثورة

بدأت المقاومة السياسية المنظمة للاستعمار البريطاني في 1922 عندما قام أحد الكيكويو، ويدعى هاري ثوكو، بتأسيس منظمة شباب كيكويو للاحتجاج ضد ضريبة الرأس وحمّالات الهوية والمناداة ضد قيام البريطانيين بسرقة أراضي الكيكويو. تم اعتقاله بسرعة، ولكن حشداً من الناس، كان من بينهم الرئيس الأول لكينيا المستقلة جومو كينياتا، حاصروا السجن. وعندما قامت إحدى النساء، وتدعى ماري نيانجيرا، برفع ثوبها فوق رأسها وإهانة رجولة أحد الحراس الذين كانوا يوجهون الحشد ردّ هؤلاء بإطلاق النار فقتلوا المرأة ومعها 25 إلى 250 شخص (بناءً على أية رواية ترغب في تصديقها). وقد ورد في التقارير أن بعض الأوروبيين الذين كانوا يتناولون الطعام على شرفة مقابلة للسجن أطلقوا النار أيضاً على الجموع الهاربة. لم تتم محاكمة ثوكو أبداً ولكنه نفي عن البلاد لتسعة سنوات.

في 1927، تم تأسس الجمعية المركزية للكيكويو (KCA)، وأصبح جومو كينياتا أمينها العام، وكان كينياتا قد أرسل من قِبَل الجمعية للدراسة في بريطانيا لأنه كان يُنظر إليه كقائد مستقبلي. سافر كينياتا إلى روسيا وأصبح بعد ذلك خطيباً مفوهاً بالإنجليزية،

وتزوج امرأة إنجليزية (رغم تعهده أمام الجمعية بأنه لن يتزوج أوروبية أبداً)، ثم درس علم الإنسان تحت إشراف البروفيسور برونيسلاو مالينوفسكي، وكتب في وصف إثنية الكيكويو كتاباً جديراً إن لم يكن مثالياً عنونه «في مواجهة جبل كينيا (1962)»، وقد ظهر الكتاب وعلى غلافه صورته وهو يحمل رمحاً.

إدراكاً منه بأن أية حركة ناجحة يجب أن تضم بين ظهرانيها عرقيات أخرى إلى جانب عرقية الكيكويو، عمل كينياتا على تنظيم الاتحاد الكيني الإفريقي (KAU). ولكي يضمن ولاء أعضاءه وتكوين إحساس بالتضامن والهدف، استخدم كينياتا وسيلة تقليدية للكيكويو هي القسم. كان القسم شائعاً لدى الكيكويو، وكان يستخدم لإثبات براءة الشخص في القضايا القانونية، أو للتعهد بالولاء قبل الذهاب للحرب، أو لإظهار الإخلاص خلال الطقوس الدينية، أو لإثبات أنهم لم يقوموا بالتسبب في حمل إحدى النساء. وكان الكيكويو يؤمنون بأن أي إخلال بالقسم، مثله مثل شهادة زور على الكتاب المقدس، يمكن أن يؤدي إلى قتل الشخص. وكان قسم الاتحاد الإفريقي الكيني ينص على ما يلي:

> إذا كنت ستحتج عندما تستدعى
> إذا كنت ستعصي أوامر قائدك
> إذا دعيت في الليل ولم تلبي
> فليقتلك هذا القسم.

مثلهم مثل جميع الأنظمة الاستعمارية المعروفة، لم يدرك البريطانيون، أو أنهم رفضوا الإقرار، بأن تابعيهم الأفارقة يريدون منهم أن يخرجوا من البلاد، وحتى في الأمسية التي انطلقت فيها ثورة الماو الماو في 1952 كان الحاكم البريطاني لكينيا السير فيليب ميتشيل يعلن أن الوضع في كينيا على ما يرام.

ولكن، لم يكن شيء على ما يرام. فقد تواصل التضييق على العمّال والمزارعين من قِبَل المستوطنين، وحاولت الحكومة الاستعمارية أن تحل المشكلة عبر إقامة منطقة إعادة توطين للكيكويو الذين طردوا من المرتفعات واستقروا في أراضي ماسي وتزوجوا منهم في بعض الأحيان. كانت المنطقة تدعى أوليجورون. إلا أن الحكومة أصرّت أن هذه المنطقة تتبع لها في الملكية، وأن الكيكويو يمكنهم استخدامها وليس ملكيتها، إضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بفرض أنماط وراثية على كل من يعيش على تلك الأرض، فقد أوعزت إلى

كل رجل بتمرير حقه كمستأجر فقط إلى الابن الأكبر من الزوجة الأكبر سناً بدلاً من تقسيمها بين الأولاد كما كان يفعل الكيكويو سابقاً. كذلك فرضت الحكومة قوانين صارمة حول نوعية الزراعات وأمكنتها وكيفية زراعتها، وعندما رفض معظم أبناء الكيكويو القوانين البريطانية المتعلقة بالسيطرة على الأرض، وبالنشاطات الزراعية المسموح ممارستها، قامت الحكومة بطردهم وإعادتهم إلى المحميات.

ولكن المحميات كانت نقطة ملتهبة أخرى للثورة. فقد كانت هذه المحميات مهملة لا يدخلها المستوطنون ومع الزمن ازدادت فيها أعداد السكان. كذلك أدى الإفراط في الزراعة إلى تعرية الأرض، وانتشرت المجاعات، وكان على البريطانيين أن يدركوا هذه الحقيقة عندما اضطروا إلى رفض 90٪ من مجندي الكيكويو خلال الحرب العالمية الثانية بسبب معاناتهم من سوء التغذية. وعندما أدخلت الحكومة أساليب الزراعة الحديثة إلى المحميات، لم يكلف المسؤولون أنفسهم عناء استشارة الكيكويو. وكان أحد مشاريع الحكومة الاستعمارية في الإنتاج الحيواني يعمل على تسوية الأرض لمنع التعرية. وكان المطلوب من الزعماء أن يجمعوا العُمّال، وبشكل رئيسي النساء، لإتمام العمل. وهنا لم يستوعب الكيكويو الحاجة إلى تسوية الأرض، وافترض العديد منهم أن العمل يتم من أجل تهيئة الأرض لاستلامها من قِبَل المستوطنين البريطانيين.

ونتيجة للوضع في المحميات، فرّ آلاف المشردين الأفارقة إلى المدن بحثاً عن عمل. ولكن القليل منهم استطاعوا إيجاد عمل، وهكذا أصبحت المدن ملجأً للآلاف من العاطلين عن العمل. وفي نيروبي، كانت القلة المحظوظة التي وجدت عملاً تعيش كل أربعة عشر رجلاً في غرفة، وأربع في كل سرير. أما الأقل حظاً فكانوا ينامون تحت الباصات والسيارات أو في أي مكان يصلح كملاذ لهم. وقد قام العديد من الكيكويو في نيروبي بتنظيم أنفسهم ضمن عصابات تجوب الشوارع وتسطو على الأفارقة من غير الكيكويو وعلى الآسيويين. وكانت أقوى عصابة من هذه العصابات تدعى عصابة الأربعين لأن معظم أعضائها كانوا مختونين، وأسسوا في 1940 شبكات دعارة منظمة. ولكن هؤلاء قرروا أيضاً أن عليهم طرد الأوروبيين من كينيا وأقسم بعضهم قسماً سرّياً بإطاعة الأوامر والقتل إذا طُلب منهم ذلك. وكان أحد أبرز زعماء العصابات يدعى فرد

كوباي، وقد لعب فيها بعد دوراً رئيسياً في تطور الماو الماو، حتى أنه ادعى لاحقاً أن هذه الثورة كانت من بنات أفكاره (أرغرتون 1989:ص35).

إضافة إلى الفقر وخسارة الأرض، كان الكيكويو منقسمين بين مستفيدين من الحكم الاستعماري وبين معانين منه. وفي حقيقة الأمر، كانت ثورتهم القادمة شبيهة بحرب أهلية بين الكيكويو، حيث كان الثوار يصبّون جام غضبهم على الموالين للبريطانيين والذين ظلوا ينتفعون من ميزات الحكم الاستعماري.

وأخيراً كان هناك سبباً آخر للثورة وهو حاجز اللون والتمييز العنصري. فقد كان المستوطنون البريطانيين يعتبرون الأفارقة متقدمين خطوة واحدة عن المتوحشين، لا يفرِّقهم عن هؤلاء الأخيرين شيء إلا كونهم ارتبطوا بقشرة رقيقة من الحضارة التي جلبها البريطانيون. وكان المستوطنون يعتبرون ذكاء الأفارقة مثل ذكاء طفل عمره اثني عشر سنة، وأنهم لا يشعرون بالألم مثل الأوروبيين، ويرغبون أحياناً في الموت. ورغم أن قتل الأفارقة وضربهم من قِبَل البيض لم يكن أمراً غير شائع، إلا أنه لم يتم إدانة أي أبيض بقتل أفارقة حتى حلول 1959، بعد الثورة. وحتى هذا الحكم أثار غضب وصدمة مجتمع البيض آنذاك.

الثـورة

قاوم الأفارقة هذه الأوضاع بكل ما استطاعوا من قوة. على سبيل المثال، كانت النسوة ترفض العمل في المشاريع الزراعية الجديدة التي فرضتها الحكومة الاستعمارية. كما دعت الاتحادات العمالية في المدن إلى الإضرابات، وأخذت أعداد أكثر وأكثر من الناس تشارك في قسم الماو الماو، وأصبح القسم مع مرور الزمن يتطلب طقوساً أكثر وأكثر، وأصبح يترافق مع احتفال مهيب. كان فرد كوباي مسؤولاً عن إدارة عملية القسم وإعدام كل من يخلف به (أدغرتون 1989:ص ص52-53).

إذا خالفت يوماً أمتك أو خنتها فسيقتلك القسم.
إذا دقّ بابك أحد أعضاء الجمعية ليلاً ورفضت أن تفتح له فسيقتلك هذا القسم.
إذا قمت يوماً ببيع امرأة من الكيكويو إلى غريب، فسيقتلك هذا القسم.
إذا أوقعت أي عضو من هذه الجمعية في مشكلة فسيقتلك هذا القسم.
إذا قمت بإبلاغ الحكومة عن أي عضو في هذه الجمعية فسيقتلك هذا القسم.

كان الاحتفال يسير على نمط الاحتفال بدخول أحد الرجال في جمعية سرية، إذ كان يتم ذبح عنزة مجسَّمة ويجمع دمها في وعاء ثم ينتزع صدرها. بينما يتم جرح الذين يؤدون القسم سبع مرات، ويتم خلط دمائهم مع دماء العنزة (تم إيقاف القطع فيما بعد لأن آثار الجراح كانت تؤخذ كدليل للسلطات الاستعمارية على أن هذا الشخص قد أدى القسم). كان يتم سؤال المتقدم للقسم «من أنت؟»، وبعد أن يجيب أنا كيكويو، يتم رسم صليب بالدم على جبين المتقدم، وهو صليب يرمز إلى كيكويو وومبي (الوالدين الأسطوريين لشعب الكيكويو). بعد ذلك يأكل المتقدم للقسم من لحم العنزة، الذي كان يتم تغطيسه بالدم سبع مرات. ثم يؤخذ إلى الكوخ ويتم تلقينه القسم وبمبادئ الحركة (أدغرتون 1989:ص53).

فيما بعد، وفي الفترة التي بدأ العنف فيها يأخذ مجراه، أصبحت الطقوس أكثر سعة، وأصبح القسم يشمل تعهداً بقتل البيض وسرقة أسلحتهم ومقتنياتهم الثمينة وكذلك قتل أي شخص يعادي الحركة. وقد اكتشف البريطانيون أمر القسم وردوا على ذلك برعب، فقد صرح وزير الدولة لدى سماعه ذلك (أدغرتون 1989:ص61).

إن قسم الماو الماو هو أكثر التعاويذ وحشية وقذارة وإثارة للغثيان ولا يمكن ظهورها إلا في العقول المنحرفة. أنا لا أصاب بالغثيان بهذه السرعة ولكنني عندما قرأت عنه للمرة الأولى أصبت بانسداد شهية. لا أذكر لحظة كنت أشعر فيها بأن قوى الشر قريبة مني وقوية مثلما أشعر الآن.

علمت الحكومة البريطانية بقسم الماو الماو، لكنها ظنت أن الأمر لا يتعدى كونه حركة دينية، إلا أن، وكما سنرى لاحقاً، القسم تحول إلى وسواس بالنسبة للكينيين البيض، وقد اعتقد هؤلاء أو رغبوا في الاعتقاد أنه كان مسؤولاً عن التمرد بأكمله.

بينما كان التحضير يجري للثورة، وبينما كان الآلاف من الكيكويو يفرون من المحميات باتجاه الغابات الكينية التي كانت ستصبح قاعدة الثورة، وفيما كان مئات الآلاف من الكيكويو يؤدون قسم الماو الماو، لم يتم إعلام جومو كينياتا عن خطط الماو الماو، فلم يكن عسكريو الاتحاد الكيني الإفريقي يثقون بكينياتا لعلمهم بأنه يرفض العنف، وأن البريطانيين قد اقسموا على سجنه إذا لم يستنكر الماو الماو في العلن. إلا أن البيض في كينيا لم يفارقهم الشك أبداً بأن كينياتا كان هو العبقري الشرير الذي يقف وراء الماو الماو، أو أنه كان المعلم الذي يتحكم بالدمى المتحركة كما سماه السبث هكسلي (أدغرتون 1989:ص55).

أما أعضاء الحركة فلم يكونوا يسموها بالماو الماو، ولا يوجد أي اتفاق حول مصدر الاسم. كانوا يسمون أنفسهم «الحركة» أو «الحكومة الإفريقية» أو أية أسماء محلية أخرى، ولكن الاسم الذي أصبح أكثر شيوعاً واستمر حتى نهاية الثورة كان «جيش الأرض والحرية».

ربما يكون البريطانيون قد حافظوا على استخدام اسم الماو الماو لأنه كان يستحضر صوراً لمجموعة سرية، ويخفي حقيقة وجود منظمة سياسية عقلانية تقاتل من أجل الأرض والحرية. لقد بذلت الحكومة والشرطة البريطانية كل ما في وسعها من أجل ضمان تصوير الماو الماو في وسائل الإعلام العالمية على أنهم مجموعة من القتلة الذين يشنون اعتداءات لا عقلانية على قوات النظام والقانون.

ولكن التمرد كان قد خطط له بشكل جيد. وكانت اللجنة المركزية للتخطيط تتألف من 12 عضو، كما كانت هناك لجنة من ثلاثين عضو تدير عملية أداء القسم وتحمي اللجنة المركزية من الشرطة. وكانت هذه اللجنة مسؤولة عن تجنيد موظفي الحكومة الذين يستطيعون تقديم المعلومات حول خطط الشرطة، وعن تنظيم شبكات إمداد الثوار في الغابات بالطعام والسلاح والمؤن. وكان هذا الأمر بالذات صعباً، فقد كان البريطانيون قد وضعوا حظراً منذ وقت طويل على اقتناء الأفارقة للسلاح، وكان السلاح الذي يملكه البيض يخبئ داخل خزنات سلاح آمنة في الأوقات التي لم يكن يستخدم فيها. وكانت إحدى طرق الحصول على السلاح تنطوي على مهاجمة رجال الشرطة وسرقة أسلحتهم ثم تقطيعهم وإخفاء جثثهم. وقد سار هذا الأمر بشكل جيد، فقد ظل البريطانيون يعتقدون أن رجال الشرطة المختفين قد عادوا إلى الوطن، إلى أن اكتشفوا قدماً مقطوعة وجزمة تابع لأحد الضحايا. فيما بعد أصبح الثوار يحصلون على الأسلحة عبر الإغارة على مخافر الشرطة ومواقع الجيش الإفريقي التابع للحكومة، ولكنهم نادراً ما كانوا يهاجمون الجيش البريطاني المدجج بالسلاح والذي أرسل لقمع الثورة.

وكان على نساء الكيكويو أن يلعبن دوراً رئيسياً في الثورة. وكانت النسوة قد نظمن لجاناً في المقاطعات للقتال من أجل الأرض والحرية ونشطن بقوة في العمليات السياسية. ورغم أن نساء الكيكويو لم يقمن تقليدياً بتأدية القسم قبل الثورة وخلالها، إلا أنهن

أصبحن يؤدينه لاحقاً (بريسلي 1992:ص129). وكانت النسوة هن اللواتي يحركن شبكات تموين الثوار في الغابات ويتولين إمدادهم بالأطعمة والأدوية والأسلحة والذخائر والمعلومات. وبينما كانت النسوة يشكلن 5٪ من قوات المتمردين في الغابات، إلا أنهن شاركن بنشاط في العمليات المسلحة.

حالة طوارئ

بدأت الاعتداءات المنفصلة ضد البيض والموالين لهم من الأفارقة في سبتمبر/ أيلول 1952، ولكن الحدث الذي دفع باتجاه إعلان البريطانيين حالة الطوارئ كان اغتيال الزعيم الأكبر واروهيو في أكتوبر/ تشرين الأول 1952 فيما هو يغادر المحكمة المحلية التي كان يرأسها. كان الزعيم الذي يبلغ من العمر 62 سنة برفقة صديقين في سيارته الهدسون عندما استوقفهم رجال ثلاثة يرتدون ثياب رجال الشرطة. اقترب أحد الرجال من السيارة وسأل إذا كان الزعيم وارهويو موجوداً فيها. وعندما قام الزعيم بالتعريف عن نفسه، أطلق الرجل النار على فمه مرة وعلى جسده ثلاث مرات تاركاً صديقيه والسائق دون أذىً وقد صدر أول أمر حكومي إثر ذلك، بعد إعلان حالة الطوارئ، باعتقال جومو كينياتا اعتقاداً من الحكومة أنه كان العقل المدبر وراء حادثة الاغتيال، وأن اعتقاله سيوقف التمرد.

كان زعماء الحركة يستهدفون أفراد الكيكويو، من أمثال الزعيم وارهويو الذي يتعاون مع البريطانيين، وفي بعض الأحيان ينتفع منهم نتيجة تعاونه. كذلك استهدف هؤلاء المستوطنين وأثاروا غضباً شديداً عندما قتلوا روجر رك وزوجته الطبيبة إيسمي وطفلهم مايكل الذي لم يبلغ السادسة من العمر. وقد أطنبت الصحف الكينية والدولية في وصف تفاصيل عملية القتل، ومن ثم دبّ الرعب في الكينيين وبشكل خاص عندما كشف التحقيق مع الرجل الذي اعترف بالقتل أن الأخير كان أحد الكيكويو الذين يعملون مع رك ويرعون ابنه مايكل. وقد أظهرت الصحف الدولية اعتداءات المتمردين على المستوطنين وعلى الكيكويو الموالين للحكومة ضمن عناوين لقصص تتحدث عن البيض الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم أو عن بطولاتهم أمام الأعمال «الوحشية» و«المتعصبة» والشيطانية والحقيرة لعصابات القتلة والإرهابيين. أما ما لم تذكره الصحف فكانت قصص الأسرى من الكيكويو الذين كانوا يُعرّون من ثيابهم وممتلكاتهم ثم يُرمون برشاشات النار حتى الموت تحت أعين وسمع الضباط البيض (أدغرتون 1989:ص80).

مع حلول 1953، كان هناك أكثر من 30,000 من الرجال والنساء، متجمعين في الغابات ومعهم جيش نشط يقارب عدده 3,000 جندي. كان التنسيق ضعيفاً في عمليات الماو الماو التي كانت تتألف معظمها من عمليات كرّ وفرّ (اضرب واهرب) غالباً ضد أهداف رمزية، مثل نزل ساغانا الملكي حيث كانت الملكة إليزابيث قد حلت خلال زيارتها إلى كينيا في العام المنصرم. لم يكن لدى المتمردين ما يكفي من السلاح لشن هجوم منسق على المواقع البريطانية الجيدة التحصين والتسلح. كما لم يكن إلا القليل من زعمائهم متعلمين، وكانوا عرضة للهزء في كاريكاتيرات الصحف البريطانية، إذ كانوا يطلقون على أنفسهم أسماء مثل الجنرال صين أو الجنرال روسيا أو الجنرال هتلر وهكذا... وكان ديدان كيماثي، وهو زعيم المتمردين في الغابات، والذي أدى اعتقاله إلى إنهاء الثورة عملياً، يطلق على نفسه اسم المشير السيد ديدان كيماثي، مضيفاً لقب رئيس الوزراء فيما بعد. وكان معظم المتمردين من الشباب والشابات الذين التحقوا بالثورة في الغابات تحدوهم الأفكار الحماسية بطرد البريطانيين من كينيا والحصول على أرض لزراعتها.

مع حلول نهاية 1953، كان عدد القتلى من الماو الماو قد وصل إلى 3,064 وعدد الأسرى 1,000، وكان 100,000 من أنصار الماو ماو قد اعتقلوا وحوكم 64,000 منهم. ومع ذلك، لم يكن سير القتال جيداً في مصلحة الجيش البريطاني. فقد كان جنود هذا الجيش غير مجهزين للقتال في الغابات، وكانت أصوات تحركاتهم عالية وظاهرة للعيان كما كانوا يطلقون النار على الأشباح ويخشون من هجمات الفيلة وحيوانات أخرى مثل وحيد القرن. وكان أداؤهم ضعيفاً في المرتفعات العالية المغطاة بالغابات. سرعان ما انتهى الأمر بالجنود البريطانيين الذين أرسلوا للمواجهة على شكل دوريات تجوب أطراف الغابات، بينما بقي الجنود الأفارقة الذين تم تجنيدهم بعد إعلان حالة الطوارئ على شكل حرس وطني داخل الغابات. انتشر نشاط الماو الماو إلى أوغندا وتنجانيكا المجاورتين، كما توسعت احتجاجات الماو الماو في نيروبي. وتفاقمت سرقة النقود والأسلحة ومنعت عصابات الكيكويو الأفارقة القاطنين في المدن من الانغماس في المتع الأوروبية، مثل تدخين التبغ الأوروبي وشرب الجعة الأوربية ولبس القبعات وركوب الباصات، وقامت هذه العصابات بتشكيل المحاكم وكانت إدارة المدن بيدها فعلياً.

ولإنهاء المقاومة في نيروبي، حاصرت القوات البريطانية المدينة واقتحمتها جزءاً جزءاً وقامت باعتقال الكيكويو وغيرهم وإرسالهم إلى معسكرات اعتقال أو إلى المحميات. وفي إحدى المرات، عندما تم اعتقال 3,000 امرأة و 6,000 طفل من أجل إعادتهم إلى المحميات على متن القطارات ، قامت النسوة بإلقاء الطعام المقدم لهن في وجه موظفي محطة سكة الحديد، ومن خلال النوافذ، وهن يهتفن للماو الماو. بعدها قام البريطانيون بوضع شبك على نوافذ القطارات لحماية موظفي المحطات.

وفي النهاية تمكنت القوة البريطانية من إنهاك المتمردين بعد أن دمّرت قواعدهم في المدن، وقطعت خطوط اتصالاتهم مع المحميات عبر حفر خندق طوله 51 ميل يقطع الغابات والمحميات عن مناصري الكيكويو. كان عمق الخندق عشرة أقدام وعرضه ستة عشر قدم في بعض الأماكن. وقد ملئه البريطانيون بالأسلاك الشائكة وعيدان البامبو الحادة. وتم حفر الخندق بواسطة عمالة من الكيكويو، حيث كانت النسوة ومعهن أطفالهن وحتى العجزة يعملون من السادسة صباحاً وحتى السادسة مساءً في الحفر تحت أوامر من الزعماء المحليين الموالين للبريطانيين. وقد قصف البريطانيون الغابات بقنابل من عيار 19 باوند تطلق من مدافع صغيرة مثل بايبرز وسسناسي. وقبل انتهاء حالة الطوارئ كانت الغابات قد تلقت 50,000 طن من القنابل، كما تم إطلاق 2مليون قطعة ذخيرة خلال جولات القصف العنيف. وأخيراً عمد البريطانيون إلى إعادة توطين مليون نسمة من الكيكويو بعد أن نقلوهم من مساكنهم المنتشرة إلى تجمعات قروية محاصرة بالأسلاك الشائكة. وهناك مات الآلاف من الجوع والمرض. كان اعتقال ديدان كيماشي في أكتوبر/ تشرين الأول 1956 إيذاناً بانتهاء المقاومة المنظمة.

إلا أن ثورة الماو الماو هزت البريطانيين، ولكن الأهم من ذلك كانت ردة الفعل على العنف الذي ارتكبه الماو الماو. لا يوجد شك بأن المتمردين ارتكبوا أعمالاً وحشية خاصة ضد الأفارقة الموالين للبريطانيين، ولكن الأسوأ من هذه الأعمال الوحشية التي ارتكبها المتمردون كانت تلك التي ارتكبها المستوطنون ورجال الشرطة الأفارقة. فقد كان السجناء يعذَّبون بشكل منتظم، وكان المشبوهون يُقتلون، وكان القتلة يفلتون من العقاب. وقد أيّد المستوطنون قتل جميع الكيكويو وحتى قصفهم بالقنابل النووية، وكانت المحاكمات تشهد تلاعباً كبيراً. ولعل في قصة محاكمة كينياتا بتهمة كونه زعيماً للماو ماو ما

يشهد على ذلك، فقد ضمن القاضي، الذي تم اختياره بحذر من قِبَل الحاكم الاستعماري، الحصول على 20 ألف جنيه إسترليني مقابل الحكم بالإدانة، وهو مبلغ يمكنه من التقاعد في إنجلترا، وقد حصل القاضي على هذا المبلغ. وعندما اعترف الشاهد الوحيد ضد كينياتا بأنه تعرض للرشوة من خلال وعده بالدراسة الجامعية في جامعة بريطانية مقابل أن يشهد ضده، تم اعتقاله فوراً بتهمة الإدلاء بيمين كاذبة. كان المستوطنون يصطادون الكيكويو، وكان بعضهم يفخر بأنه قتل المئات منهم. وقد قدم أدغرتون قصة تصويرية حول اثنين من فتيان الكيكويو الذين تم إيقافهما من قِبَل المستوطنين بعد ورود أنباء عن نشاط للماو ماو في المنطقة. بعد ذلك ربط الفتيان من كاحلهما إلى مؤخرة سيارة لاند روفر وتم سحلهما حتى تقطّع رأسيهما. بعد ذلك تركهما الرجال على قارعة الطريقة وعادوا إلى منازلهم لاحتساء البراندي. وفي رواية أخرى قامت الشرطة بقتل مجموعة من الكيكويو، لتكتشف فيما بعد أنهم كانوا من الموالين الذين تجمعوا للحماية ضد المتمردين. ولكن التهم الأشد قسوة كانت ستأتي لاحقاً بعد الأعمال الوحشية التي ارتكبت ضد الكيكويو المحتجزين في معسكرات الاعتقال.

القسم ومعسكرات الاعتقال

إحدى الأسئلة التي كناقد طرحناها في بداية هذا النقاش تتعلق بكيفية رد هؤلاء الذين يوجه ضدهم الاحتجاج. من الواضح أن البريطانيين والمستوطنين قد ردّوا بوحشية، وقد قارن أدغرتون (1989 :ص242) رد فعلهم هذا بالرد الانتقامي الرهيب الذي اتبعه مالكو العبيد من البيض في وجه ثورات العبيد. وقال أدغرتون أن الكينيين البيض كانوا يخشون دائماً من انتفاضة مسلحة، ولكنهم كانوا يخفون خشيتهم وخوفهم بطمأنة أنفسهم بأن الأفارقة هم قوم موالون وطيِّعون وجبناء. ولكن عندما تحطم هذا الوهم شعروا بأنهم قد تعرضوا للخيانة وسعوا لاستعادة كبريائهم، إلى جانب ثروتهم وامتيازاتهم، عبر الرد بممارسة التعذيب وارتكاب المجازر والأعمال الوحشية من أجل إظهار عقم الاحتجاجات.

كان الأمر صعباً على الحكومة البريطانية والمستوطنين أن يتفهموا الثورة لدرجة أنهم نسبوها بالكامل إلى قسم الماو الماو. فهم لم يستطيعوا أن يجدوا سبباً آخر لامتشاق الموالين لهم السلاح ضدهم، ولتحول خدمهم الموالين الموثوقين إلى وحوش بشرية حسب

افتراضهم. كان الخوف من القسم قد بلغ درجة أن من بين أوائل الألف والخمس عشر من الماو الماو الذين أُعدموا خلال فرض حالة الطوارئ لم تجد الحكومة تهمة توجهها إلى 222 منهم سوى قيامهم بأداء القسم (أدغرتون 1989:ص174).

وهكذا تجاهل البريطانيون قيامهم بمصادرة أراضي الكيكويو، وممارسة التمييز العنصري ضدهم، وإجبارهم على حمل بطاقات هوية، وغض النظر عن حالة المحميات المزرية، والفقر والبطالة في المدن، وتدمير قطعان الماشية للكيكويو، وافترضوا أنهم إذا استطاعوا إلغاء تأثيرات القسم فإن بإمكانهم إعادة هؤلاء المتوحشين مرة أخرى إلى كنف الموالاة والتبعية. وقد عبر أحد المستوطنين الذي وُلد في كينيا والبالغ من العمر 31 سنة حول هذه المشاعر بالعبارة التالية (أدغرتون 1989:ص241).

لقد ترعرعت مع الأفارقة، ومعظمهم من الكيكويو كما تعلمون، وكنت أظن أنني أعرفهم ولكن عندما بدأت حركة الماو الماو الإرهابية أدركت أنني لم أعرفهم على الإطلاق فهم لم يكونوا مثلنا ولم يكونوا حتى مثل الحيوانات، فالحيوانات يمكننا أن نفهمها لأنها طبيعية. أما الماو الماو فكانوا... ولا أدري ما هي الكلمة.. منحرفين على ما أعتقد. كان السبب في ذلك هو القسم فما أن يقوموا بأدائه حتى تصبح الحياة بلا معنى بالنسبة لهم. وإذا كنا لا نستطيع إخراج هذا السم منهم عبر إجبارهم على الاعتراف، فإن كل ما بوسعنا فعله هو أن نقتلهم.

مثل هذه التصريحات تشبه محاكمات الساحرات في أوروبا عبر القرن الخامس عشر وحتى السابع عشر، عندما كان الاعتقاد السائد بأن إجبار الساحر أو الساحرة على الاعتراف يمكن أن يشفيه أو يشفيها.

واتباعاً لنصائح أطباء النفس البريطانيين، افترض البريطانيون أن الطريقة لحل مشكلة الاحتجاجات الإفريقية تكمن في إعادة تثقيف الكيكويو، وأن المكان المناسب لمثل هذا العمل هو معسكرات الاعتقال.

ومع حلول 1959، كان قد تم حبس 80 ألف من المشتبه بانتمائهم إلى حركة الماو الماو أو من المتعاطفين معها أو من الذين أدوا القسم. وقد تعرض هؤلاء إلى كل شيء بدءاً من تعليمهم المسيحية إلى ضربهم وتشويههم وتعذيبهم. ورغم ورود التقارير عن أعمال رهيبة كانت تتم في المعتقلات مثل التجويع والتعذيب بالصدمات الكهربائية، وتقنين الطعام والتعذيب والإخصاء والاغتصاب وغيرها من الأعمال الشائنة، إلا أن القليل من الإجراءات كانت تتخذ لردع هذه الأعمال إلى أن قتل 11 رجل بطريقة وحشية نتيجة اعتداء قام به حراس السجن مدفوعين بتحريض من قِبَل أحد المسؤولين عن السجن نفسه.



الجيش البريطاني يعتقل المشتبه بانتمائهم إلى الماو الماو في 1953. مع انتهاء الثورة، كان البريطانيون قد اعتقلوا 100 ألف فرد من الكيكويو.

ولما كان البريطانيون يعتقدون أن القسم هو الذي كان يمنع الماو الماو من العمل لدى الأوروبيين، فقد ظن المشرف على السجن بأنه لو استطاع إجبار زعماء الماو الماو على العمل، فإن انتهاكهم للقسم سوف يحررهم من التزاماته فعمد هذا المشرف في 1959 إلى تسيير 85 رجلاً من معسكر هولا نحو الحقول، محاطين بـ 111 حارس إفريقي، لإجبارهم على العمل. ورغم رغبتهم في العمل، فقد ظل الحراس يهاجمون السجناء مرة تلو الأخرى إلى أن سقط منهم 11 سجين صرعى نتيجة الضرب حتى الموت. وقد ادعى الضابط المسؤول فيما بعد أنهم توفوا بسبب شربهم لمياه ملوثة دون علمه أن نتائج التشريح قد ظهرت إلى العلن. وقد أدى الاحتجاج العنيف، الذي اندلع، وخاصة في بريطانيا، ضد هذه البراهين الدامغة حول الأوضاع في معسكرات الاعتقال إلى إحداث فضيحة سياسية أدت إلى إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح السجناء، إضافة إلى تحريك العملية التي أدت

إلى استقلال كينيا بعد أربع سنوات. وهكذا فإن ما لم تحققه وفاة 11,000 من ثوار الماو الماو، حققته وفاة 11 سجيناً فيها بعد.

الاستقلال

إبان اندلاع ثورة الماو الماو، كان الحكم الاستعماري يشهد تهديدات في أماكن أخرى من إفريقيا، فقد كان الفرنسيون منهمكون في مواجهة تمرد طويل ومكلف في الجزائر وكانت غانا قد حققت استقلالها عام 1960، والبلجيكيون يغادرون الكونغو، بينما ظل المستوطنون البيض في كينيا يعتقدون أن الاستقلال وحكم السود ما زال بعيداً عقداً أو عقدين من الزمن. ولكن الحكومة البريطانية التي أضعفها التراجع الاقتصادي، لم تكن في وضع تستطيع فيه مواصلة الدفاع عن المستعمرات، فقامت بوضع خطة لتحويل كينيا إلى ديمقراطية برلمانية ومنح الأفارقة مشاركة كاملة في الحكومة. كان كينياتا آنذاك قد أطلق سراحه من السجن، وسرعان ما أصبح رئيساً للاتحاد الوطني الكيني الإفريقي (كانو). سمح البريطانيون بإجراء انتخابات وتصويت. وفي احتفال أقيم يوم 12 ديسمبر/ كانون الأول 1963 وقف جومو كينياتا، ممثلاً عن الاتحاد الوطني الكيني الإفريقي، والأمير فيليب، ممثلاً عن العائلة الملكية، إلى جانب بعضهما البعض وتم إنزال العلم البريطاني ورفع العلم الكيني مكانه.

بدأ البيض بالرحيل، أما الذين بقوا فكان السبب الرئيسي لبقائهم هو عدم قدرتهم على بيع الأراضي، ولكن كينياتا فعل كل ما بوسعه لكي يهدئ من مخاوفهم معلناً العمل بمبدأ «سامح وانسى» لكل من الأفارقة والبيض، وحاول أن يقود مساراً يتجاوز من خلاله مخاوف من وقوع حرب أهلية بين الأفارقة من مختلف الفئات العرقية مثل الحرب التي اندلعت آنذاك في الكونغو. علينا أن نتذكر هنا أن المعاهدات الأوروبية التي اندلعت قسّمت إفريقيا إلى دول ذات حدود سياسة لم تلق بالاً إلى الحدود الثقافية والعرقية. ولم يكن لدى الفئات العرقية أية فرصة أو حاجة لتكوين تحالفات سياسية أو تكتلات تحت الحكم الاستعماري. وهكذا كان على كينياتا أن يصوغ جماعات عرقية مختلفة مثل الليو والكيكويو واللاو والكانغا والمآسي ضمن حكومة واحدة هي نموذج عن الدول الأوروبية. فكِّر في بلد مثل كندا، وهي التي تحاول منذ مئات السنين بنجاحات مختلفة أن

تستوعب فئتين فقط يتكلمان لغتين مختلفتين هما اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. من هنا يمكنك أن تكوِّن فكرة عن المشاكل التي تواجهها دول إفريقية تحوي اختلافات حضارية ولغوية أكثر تعدداً بكثير من كندا.

منح كينياتا منصباً سياسياً لشخص حاول قتله وهو في السجن، وعيَّن قضاة كانوا مسؤولين عن حبسه، ولكنه تجاهل بشكل كبير التضحيات التي قدَّمها ثوار الماو الماو. ووقف مع الموالين للبريطانيين. على سبيل المثال، تم إبقاء أيان هندرسون، وهو ضابط شرطة يتكلم لغة الكيكويو كان قد حقق مع الجنرال صين وعذَّبه في 1954، كضابط في شرطة كينيا وتم رفض الجنرال صين للالتحاق كضابط في الجيش الكيني، وأجبر على الدخول في الجيش كجندي عادي وتحمل التدريبات الرئيسية تحت إمرة ضباط من الجيش البريطاني تم الاحتفاظ بهم لتدريب جيش كينيا. وفي حقيقة الأمر كان حظ الأفارقة الذين حاربوا مع البريطانيين أكثر بكثير من حظ هؤلاء الذين قاتلوا ضدهم. وقد دفع هذا قدامى المحاربين من الماو الماو إلى الادعاء بأنهم يستحقون أرضاً بالمجان اعترافاً بتضحياتهم، وقاموا بتشكيل حزب سياسي لرفع مطالبهم ولكن دون جدوى تُذكر. وقد تعرض كينياتا لنقد شديد على عمله هذا وعلى الثروة التي تراكمت بين يديه ويدي عائلته وأنصاره حتى أصبح يطلق على هؤلاء اسم العائلة الملكية.

وظهرت على السطح قصصاً مريرة، مثل قصة وانجوهي مونغاو الذي ظل مسجوناً لمدة عشر سنوات من قِبَل الحكومة الاستعمارية. وحاول بعد إطلاق سراحه تنظيم محاربي الماو الماو في تعاونيات من أجل إجبار الأوروبيين على ترك أراضيهم، ولكن حكومة كينياتا اعتقلته لمدة سبع سنوات أخرى. وقد صرّح سولومون ميميا (أدغريتون 1989: ص234)، وهو واحد من محاربي الماو الماو الذين كانوا يعيشون في أكواخ الصفيح بنيروبي بما يلي:

> آسف لأن أقول بأن هؤلاء منا الذين قاتلوا من أجل الحرية، لم يعطوا الفرصة للمشاركة في الحكومة الحالية. إن أكثرية المحاربين القدامى من أجل الحرية يعيشون اليوم في هذه الأكواخ لأنهم لا يملكون مكاناً آخر يذهبون إليه. لم يتم منحنا وظائف لأنهم ادعوا أننا غير متعلمين. إن من له الكلمة في الحكومة اليوم هو الشباب الصغار الذين كانوا يذهبون إلى المدارس حين كنا نكافح من أجل الحرية وهؤلاء لا يبدون أي اهتمام بقضايانا.

ومع ذلك، ازدهرت كينيا، وبقي العديد من البيض، وانضم إلى هؤلاء العديد من الأميركيين البيض، وانتعشت السياحة وأبلى الاقتصاد بلاءً حسناً نسبياً. ولكن معظم

الكينيين ظلوا فقراء، وأصبحت الأراضي شحيحة اليوم مع تضاعف عدد السكان خمس مرات مما كان عليه أيام وصول البريطانيين.

مع حلول 1988، ظهرت فجوة واسعة بين النخبة من الأفارقة وبين الأغلبية الساحقة من السكان وفيما يلي تلخيص أدغرتن للموضوع (1989:ص231):

تعيش النخبة في كينيا عيشة ترف في الأحياء نفسها التي كانت مخصصة سابقاً للبيض، ويقود هؤلاء سيارات باهظة الثمن، ويقضون عطلاتهم في أوروبا، ويرسلون أولادهم إلى مدارس خاصة، ولهم خدم يلبون احتياجاتهم. كما أن طريقة حياتهم تشبه تلك الطريقة التي كان البيض الأغنياء يتبعونها، حيث كان هؤلاء يعيشون في بيوت كبيرة مع فوارق بسيطة، منها أنهم كانوا يستأجرون عدداً أكبر من الحرس، ويزرعون زجاجاً مكسراً على حواف جدرانهم العليا التي تحيط بمزارعهم، وينفقون أموالاً أكثر على أنظمة الحماية الإلكترونية. يوجد في نيروبي اليوم أعداداً من البؤساء أكثر من قبل، ومعظمهم يمارسون السطو وأحياناً يقتلون الأوروبيين السود الأثرياء، أو «البنزي» كما ينادونهم نسبة إلى سيارات المرسيدس بنز التي يقودونها. ويوجد المزيد من الفقراء في المناطق الريفية، وهؤلاء بمعظمهم لا يملكون أراض. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية 25% من أراضي كينيا فقط، أما الأراضي الخصبة التي كانت يوماً تكفي لإعالة ستة ملايين إنسان، فقد أصبح مطلوباً منها اليوم أن تعيل أربعة أضعاف ذلك العدد. ومع ذلك فإن المرتفعات البيضاء الواسعة، التي كانت يوماً ما تمثل رمزاً للقهر والظلم، أصبحت اليوم بأكملها ملكاً للأفارقة، وأصبح الأثرياء من هؤلاء يشكلون أهدافاً جديدة للسخط

ثورة شياباس

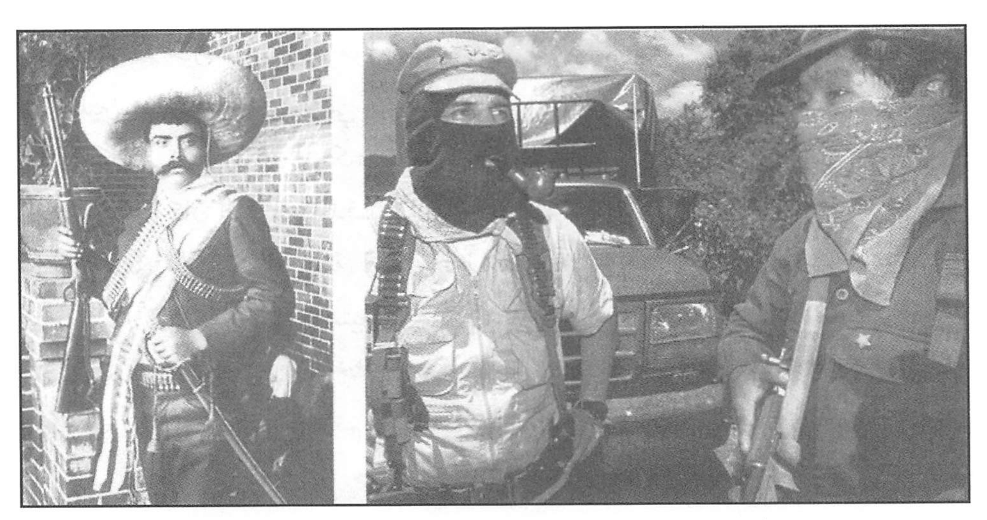
رأينا في حالتي ماليزيا وكينيا كيف أن التطورات الاقتصادية العالمية، مثل الثورة الخضراء في الحالة الماليزية، والتوسع الإمبريالي البريطاني في القرن التاسع عشر في الحالة الكينية، أوجدت ظروفاً اندلعت نتيجتها احتجاجات الفلاحين. أما في الحالة التالية، وهي حالة الزاباتيستا، فمن الواضح أن الثورة مرتبطة تماماً بعولمة الاقتصاد. ليس من قبيل الصدفة أن يكون يوم الفاتح من يناير/ كانون الثاني 1994، وهو اليوم الذي أعلن فيه الزاباتيستا ثورتهم، كان هو أيضاً اليوم الذي سجّل دخول المكسيك إلى معاهدة التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا NAFTA)، فقد تم توقيع معاهدة للتجارة الحرة بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا وتم بموجبها تدريجياً إلغاء تعرفة الحماية على البضائع بين الدول الثلاث. ولعل ما ثبت ترابط الحدثين ما ظهر واضحاً في عيون زعيم الزاباتيستا المقنع، نائب القائد ماركوس، حين قال إن نافتا هي بمثابة شهادة الموت لسكان المكسيك الأصليين.

سمي جيش زاباتيستا نسبة لإميليانو زاباتا، وهو أحد أبطال الثورة المكسيكية في 1910. قاد زاباتا جيش دولة موريلوس ضد أصحاب مزارع السكر في محاولة لاكتساب

أراضي للفلاحين الذين حُرموا منها. فقبل 1860، كانت أراضي سكان المكسيك الأصليين مملوكة بشكل جماعي من قِبَل المجتمعات القروية، ولكن التشريع الذي صدر إبان حكم الرئيس الأول للمكسيك بنيتو خواريز أعطى ملكيات فردية للأراضي القروية (كواشين). وكان التشريع يهدف إلى تحرير سكان القرى من هيمنة مجتمعاتهم وإعطائهم السيطرة على ملكياتهم الخاصة. ولكن هذا الحق شمل أيضاً حق البيع، وعلى مدى خمسين عام تم بيع 2 مليون فدان واستيعابها ضمن مزارع رئيسية تابعة لملكيات كبرى. وفي معظم الحالات، كان البيع يتم من خلال رهن الأرض وذلك من أجل تلبية متطلبات العيش ونفقات الاحتفالات والولائم الدينية التي كان الفلاحون يولونها الاحترام والتقدير (وولف 1969:ص17).

وجاءت حكومة المكسيك التالية برئاسة بوفيرو دياز، والتي حكمت المكسيك ما بين عامي 1876 و1910، لتبيع مساحات هائلة من أراضي الحكومة ذهب معظمها إلى الشركات الأميركية وذلك من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، وكانت نتيجة هذه التغيرات في ملكيات الأراضي أنه مع حلول 1910، وهو العام الذي انطلقت فيه الثورة المكسيكية، وجدت الأغلبية الساحقة من السكان نفسها بلا أرض. على سبيل المثال، في ولاية شيهواهوا الشمالية، التي شكلت مسرحاً لعمليات زعيم المتمردين بانشوفيللا بجيشه الثوري، كان هناك 17 شخصاً يملكون خمسي أراضي الولاية، بينما كانت 95.5٪ من العائلات بدون أي ملكية على الإطلاق (وولف 1969:ص33).

انطلقت ثورة المكسيك في 1910 لاستعادة الأراضي التي فقدها الناس. ولم تضع الحكومة الوقت أمام الانتصارات التي أحرزها الثوار في إدخال قانون 1917 في الدستور تحت اسم المادة 27، وهو قانون يعيد توزيع الأراضي التي تملكها الحكومة والشركات الخاصة إلى الفلاحين المحرومين من الأرض. وكان الشرط الرئيسي لإعادة التوزيع يتطلب أن يقوم 20 شخص على الأقل بتقديم عريضة إلى الحكومة لاستملاك الأراضي المجاورة لهم واستملاكها جماعياً شريطة أن يتعهدوا بزراعتها ولا يبيعوها أو يرهنوها. وهكذا أعاد دستور 1917، ولو جزئياً، الملكية الجماعية للأرض بعد أن ألغتها الحكومة في منتصف القرن التاسع عشر.



صورة إلى اليسار هي لأميليا نو زاباتا القائد الثوري المكسيكي الذي تتسمى باسمه اليوم المجموعات الثورية المدعوة «زاباتيستا». الصورة إلى اليمين هي لقائد ثورة الزاباتيستا الحالي في إقليم شياباس وهو القائد ماركوس وبرفقته أحد مساعديه.

ولكن جزء من التناقض الذي أوجدته ثورة يازاباتيستا في 1994 هو أنها حدثت في دولة يتضمن دستورها فقرة تنص على إعادة توزيع الأرض. وحتى نفهم هذا التناقض الظاهر، فإن من الضروري أن نعرف أكثر عن الشياباس وهم السكان الهنود من أحفاد المايا، وعن عولمة الاقتصاد العالمي، وعن قيام الحكومة المكسيكية في 1992 بتغيير المادة 27 من الدستور.

الفقر وعدم المساواة في شياباس

شياباس هي الولاية التي تقع في أقصى جنوب المكسيك، تحدها غواتيمالا من الجنوب والمحيط الهادئ من الغرب. وتعتبر أفقر ولاية في المكسيك، محققة أعلى نسب في سوء التغذية ومعدلات الأمية. ينتمي 28٪ من سكانها إلى هنود المايا. والمايا هي الفئة الثانية من حيث العدد في نصف الكرة الغربي، ولا يسبقها عددياً إلا المنحدرين من سلالة الإنكا والذين يتكلمون لغة الكويشا.

ويوجد في شيابا مجتمع طبقي مقسم بشكل واضح، فهناك ملاك الأراضي الأغنياء في القمة، يليهم شريحة صغيرة من الطبقة الوسطى، تتألف من التجار وصغار المزارعين ومنتجي القهوة وموظفي الحكومة والزعماء السياسيين. وفي نهاية السلم يوجد العدد الأكبر من السكان الفقراء، ويتألف هؤلاء من صغار الملاكين وعُمّال الأجرة والحرفيين

والعاطلين عن العمل. في 1994، كان 20٪ من السكان بدون دخل، و40٪ يحصلون على دخل أقل من الحد الأدنى للأجور.

كانت مجتمعات شياباس تتكون من شرائح مقسمة طبقياً إلى حدٍّ ما. فقد كان لمجتمع المايا نخبته، وعندما غزا الإسبان المكسيك حافظوا على مجتمع من طبقتين، وهو نظام ما زال مستمراً حتى اليوم. وقد شكل الإسبان ومن بعدهم سلالتهم من اللادينو الشريحة الأولى، بينما احتل السكان الأصليون الشريحة السفلى. وقد ظهر هذا التقسيم واضحاً بشكل خاص في الغابات الاستوائية لولاية شياباس، وهي المنطقة التي استقى منها زاباتا الدعم النشيط.

وفيما كان زاباتا وبانشوفيللا يقاتلان في بداية القرن العشرين من أجل إعادة الأراضي إلى الفلاحين في الشمال، كان مزارعو شياباس الأغنياء يشكلون جيوشاً خاصة بهم، هم الماباشي أو حيوانات الراكون، وقد سموا كذلك لأنهم درجوا على غزو حقول القمح التابعة للهنود من أجل قمع أي تحرك لدعم إصلاح قانون الأراضي قد يقوم به هنود الشياباس.

كان هؤلاء المزارعون يسيطرون على ملكيات كبيرة وواسعة، وكانوا يروِّعون السكان المحليين، وقد قاموا بشنق جميع الذكور (500 شخص) في إحدى الكنائس المحلية خلال أحداث الثورة المكسيكية من أجل إظهار قوتهم. وقد تلقى هؤلاء الضباط من الماباشي ملكيات أراضي مقابل الخدمات التي قدموها لرؤسائهم. وفي 1916، دخل الجيش الفيدرالي إلى شياباس للشروع بإصلاح قانون الأراضي، ولكن جنود الجيش وضباطه تقهقروا أمام الماباشي، وما زال مزارعو شياباس الأغنياء يحتفلون حتى تاريخ اليوم بهذه الواقعة. في 1916، كان هناك 8000 من ملاّك الأراضي يسيطرون على ثلاثة ملايين فدان، وجميعها من أفضل أراضي الولاية. وفي 1993، تم تخفيض عدد الملاكين إلى 6,000، بينما تضاعف عدد السكان الهنود عشر مرات ليصل إلى 2 مليون (ناي 1994 :ص4).

ومثلما جرى في الحالتين الماليزية والكينية، كان توجه احتجاجات الزاباتيستا منصبّاً على العلاقات داخل المجتمعات المحلية وتقسيم الثروة والنفوذ. أما شياباس فكان فيها

هرمية اقتصادية وسياسية واضحة، حتى داخل مجتمعات المايا. وكانت الطبقة العليا تناصر الحكومة والحزب السياسي الحاكم (PRI)، حزب المؤسسة الثورية، بينما كان الناس في الطبقات الدنيا يناصرون الزاباتيستا أو على الأقل يتعاطفون معهم. وقد جرت العادة أن تحكم القرى والبلدات والمدن في ولاية شياباس من قِبَل زعماء سياسيين يستمدون قوتهم من مواقعهم في الحزب الحاكم، ويطلق عليهم اسم (الكاسيكس). وكان هؤلاء يسيطرون بشكل عام على مصادر الثروة، مثل توزيع المشروبات الغازية والجعة وخدمات النقل والاتصالات.

كانت هذه التقسيمات داخل مجتمعات المايا بارزة للعيان بوضوح شديد عندما بدا الزاباتيستا تمردهم وتحرك الجيش لاحتلال المنطقة. وقد وردت في تقارير ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان رؤيتهم لمنازل ترفع الأعلام البيض علامة على دعمهم للجيش الغازي، بينما كانت هناك منازل أخرى لا ترفع الأعلام البيض، وكانت هذه المنازل خالية من السكان. إضافة إلى ذلك شكّل بعض رجال المايا جماعات أهلية، عملت إلى جانب الجيوش الخاصة لكبار المزارعين (الحرّاس البيض) بمهاجمة ومضايقة أنصار الزباتيستا والمتعاطفين معهم. وهكذا، وكما كان الحال في القرى الماليزية وفي مستوطنات الكيكويو ومحمياتهم، كان هناك انقساماً واضحاً بين ميسوري الحال وبين الفقراء، تماماً مثلما شهدت ثورة الماو الماو حيث تعاطف مؤيدو الثورة مع ثوار الماو الماو، وتعاطف الموالون للحكومة مع البريطانيين. والسؤال هنا كيف تطورت هذه الحالة من اللامساواة.

كانت قاعدة الزاباتيستا الرئيسية في شرق شياباس، على سفوح المرتفعات الوسطى وغابة لانكاندون الماطرة التي تحد غواتيمالا. وحتى خمسينات القرن العشرين، لم تكن الغابة الماطرة تحوي سكاناً. فمعظم سكان المايا من الشول والشولتي، الذين كانوا يعيشون في تلك المنطقة خلال القرنين السادس والسابع عشر، إما تعرضوا للقتل والإبادة على يد البعثات العسكرية والتبشيرية أو تم ترحيلهم للعمل في مزارع الإسبان (ناشونز 1994:ص31). وفي الخمسينات، عمدت الحكومة إلى تشجيع المايا من قبائل التنزيلتال والتزوتزيل على استيطان الغابة الماطرة لتخفيف الضغط السكاني على المرتفعات الوسطى. وفي الغابة راح المستوطنون من المايا يتنافسون مع قاطعي الأخشاب والمزارعين

على الأرض. وقد تطور نمط يقوم بموجبه قاطعو الأخشاب بفتح الطرق داخل الغابة، وجمع ما يقدرون عليه من الخشب، وبعد ذلك يأتي المايا ليزرعون حسب الطرق القديمة في الحرق والتنظيف ثم الزرع. ولكن بسبب ضعف التخطيط والدعم المحدود من الحكومة، إلى جانب غياب المهارات الزراعية المناسبة، تعرضت تربة الغابة للتعرية، ووجد المايا أنفسهم مضطرون للرحيل إلى مناطق أخرى من الغابة حيث استمروا في تكرار النمط نفسه (إيرل 1994:ص28).

إضافة إلى ذلك، لم تقم الحكومة بإصدار كواشين (صكوك ملكية) واضحة باسم مزارعي المايا، مما مهّد الطريق أمام أصحاب قطعان الماشية بالرعي في المناطق التي تمت تسويتها في الغابة، ونتيجة لهذا النمط في التعامل تمت تسوية ثلثي منطقة سيلفا لنكندونا ومحو أشجارها من الوجود، ولم تبقى إلا منطقة محمية جبال أزوليس (Monles Azules Biosphere reserue) التي حافظت على نباتاتها الأصلية. وقد أدّت زيادة عدد السكان، من 6,000 نسمة في 1960 إلى أكثر من 300 ألف في 1994، إلى زيادة العبء على المنطقة. ورغم أن بعض أفراد المايا القاطنين في الغابة الماطرة حصلوا على كواشين تثبت ملكيتهم للأرض، مما دفع بقياداتهم إلى إعلان الولاء السريع للحكومة، إلا أن الأغلبية الساحقة لم يتسنى لها الحصول على ذلك، وظلت عرضة للمضايقة من قِبَل الحرّاس البيض بهدف طردهم من الغابة.

كانت هناك فئة أخرى من أنصار الزباتيستا، وهم الذين تحولوا إلى المذهب البروتستانتي، وتم إخلاءهم من قراهم في سبعينات وثمانينات القرن العشرين، وقد جرى طردهم بالقوة من أراضيهم لأنهم قوّضوا الممارسات الدينية التقليدية للسكان الذين كان أغلبهم من الكاثوليك، إلا أن طردهم تم في حقيقة الأمر بسبب تحديهم للنظام السياسي التقليدي للزعماء المحليين بعد أن رفضوا أن يدفعوا الضرائب لدعم الاحتفالات الدينية التقليدية، كما رفضوا شرب الكحول والجعة، وهي التي كانت تشكل مصدر دخل رئيسي للمسؤولين هناك (غوسن 1994:ص19).

وبالإضافة إلى جماعات المايا التي انتقلت إلى المنطقة خلال خمسينات وستينات القرن العشرين، وإلى جانب النازحين الذين فرّوا لأسباب دينية وسياسية، كان هناك آخرون

ممن شجعتهم الحكومة على الاستيطان في الغابات الماطرة للعمل على منع جماعات المايا من العبور إلى البلاد من غواتيمالا، حيث ظل هؤلاء يتسللون عبر الحدود هرباً من جيش غواتيمالا الذي كان منهمكاً في قمع ثورة فلاحية هناك.

تفاقمت أزمة التباينات الاقتصادية وعدم المساواة في الثروة نتيجة الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المكسيك في ستينات وسبعينات القرن العشرين. خلال تلك الفترة، اقترضت المكسيك كميات كبيرة من الأموال من المؤسسات المالية الدولية من أجل الاستثمار في حقل الطاقة. وذهبت معظم الأموال إلى مشاريع البحث عن النفط وحفر آباره والمشاريع الكهرومائية في تشياباس. ورغم أن تشياباس تزود المكسيك بخمسين في المئة من كهربائها، إلا أن 35٪ من منازلها هي بدون كهرباء. كما أن الوظائف والثروات التي قدمت إلى تشياباس في ستينات وسبعينات القرن العشرين لم توزع بشكل متساوٍ، وأدت إلى تنامي النزاعات في القرى.

كذلك، وبينما كان بعض أفراد المجتمع يحصلون على مبالغ طائلة نتيجة عملهم في المشروعات الحكومية، كان آخرون يخسرون أراضيهم لصالح مزارعي الأبقار والماشية، إضافة إلى غمر مساحات كبيرة بالمياه نتيجة إقامة السدود من أجل المشاريع الكهرومائية. وقد كتبت جون (June) ناش، التي عملت باحثاً حقلياً في إحدى قرى تشيباباس خلال الستينات، في تقريرها أن بعض فقراء الفلاحين افترضوا أن الثروة جاءت إلى الأغنياء باستخدام السحر، بينما اعتقد آخرون أنها جاءتهم من سكان الكهوف في عملية تبادل للأرواح. وأضافت جون أيضاً أن النزاعات بين الأفراد اتخذت طابع الاتهامات بممارسة السحر أو تعبيرات عن الحسد (العين الشريرة)، وأدت في النهاية إلى وقوع جرائم قتل.

وهكذا نرى أن الثوار كانوا يتشكلون من ممثلين عن مختلف فئات المايا، إضافة إلى بعض ضحايا القمع الديني والسياسي من قِبَل المايا الميسورين، إلى جانب بعض الجماعات من عرقية اللادينو. والسؤال هنا: لماذا انضم هؤلاء إلى التمرد أو ناصروه؟

التمرد واقتصاد العولمة

أحد أهم أسباب المعاناة التي ابتلي بها فلاحو تشياباس، كان التراجع في دعم المزارعين الصغار في المكسيك. وقد ازدادت حدة النقاش حول ما إذا كانت هناك حاجة

للفلاحين الصغار في 1982، عندما أجبرت أزمة الديون (96 مليون دولار) الحكومة على تبني ميزانية تقشف صارمة مقابل إعادة جدولة ديونها. كان من بين الإجراءات التي تبنتها الحكومة وأثّرت بشدة على فلاحي تشياباس رفع الدعم عن الأسمدة (كوليير 1994:ص16). وقد تم إنشاء التعاونيات، وأخذ الهنود يتحركون من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولكنهم ووجهوا بقمع وحشي من قِبَل الحراس البيض، وزاد الطين بلة أن حكومة المكسيك، اعتقاداً منها أن أسواق القهوة قد استقرت عالمياً، أنهت دعمها لأسعار القهوة لدى المزارعين. كان محصول القهوة هو المحصول النقدي الرئيسي لدى فلاحين تشياباس. وما أن أنهت المكسيك دعمها لسعر القهوة حتى شهدت أسواق القهوة انهياراً عالمياً، وتسبب ذلك في تدمير متزايد لأرزاق فلاحي تشياباس في المناطق المنخفضة، ووقع العديد منهم في هوة الإفلاس (ناشونز 1994:ص33).

بعد ذلك، وفي أكثر الإشارات وضوحاً لانسحاب الحكومة من دعم صغار المزارعين، عمدت هذه الحكومة إلى تعديل المادة 27 من الدستور المكسيكي، بحيث يسمح ببيع الأرض إذا وافق مالكوها مع التأكيد على عدم وجود المزيد من الأراضي لإعادة التوزيع. أنهى هذا التعديل برنامج إعادة توزيع الأراضي، تاركاً فلاحي تشياباس بلا أرض ولا ملكية ولا كواشين حتى للأراضي التي يعيشون عليها.

وأخيراً تمت مناقشة اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) وتوقيعها. وقد لا تكون التجارة الحرة بحد ذاتها سبباً في تدمير التطلعات الاقتصادية لفلاحي تشياباس. فقد كان من الممكن لهم أن يديروا أمورهم جيداً من خلال الزراعة والمنتوجات الحرفية ومنتوجات الغابة، ولكن كان واضحاً أنه لم يكن هناك أي دعم من الحكومة. زد على ذلك أن توقيع الاتفاقية عزز أحلام أصحاب الماشية وقطعان الأبقار بزيادة استيراد العجول الأميركية، مما دفعهم للحديث بصراحة عن توسيع إنتاج اللحوم، وبالتالي زاد طموحهم في الحصول على أراضٍ إضافية على حساب أراضي الفلاحين. وكان هذا يعني تزايد المواجهات مع الحرس البيض. وفي الحقيقة، كان فلاحو تشياباس الفقراء قد شرعوا بتسليح أنفسهم قبل الثورة من أجل حماية عائلاتهم وأراضيهم من تعديات الجيوش الخاصة بأصحاب القطعان.

وكما ذكر جيمس. ديز ناشونز (1994:ص33) بأن ليس من العجب أن بعض مزارعي تشياباس أخذوا يشعرون بأنهم ضحايا مؤامرة مع غياب الأسواق لبضائعهم وافتقارهم إلى أرض يزرعونها:

> ليس من الصعب تخيل قيام مزارعي التزلتال والتوجولبال بقياس خياراتهم، فالواحد منهم يمكنه الانتقال إلى سان كريستوبال دي لا كاساس وبيع محصوله على عربة يد، أو العمل لدى أصحاب القطعان في رعي الأبقار، أو التمرد ضد وضع يبدو أنه قد علق فيه. إن اختيار المئات من المزارعين طريق التمرد لم يكن أمراً يدعو للاستغراب.

الثورة وردة فعل الحكومة المكسيكية

أشار جيمس سكوت (1985) إلى أن المزارعين الفقراء في ماليزيا لم يكونوا يحتجون على أوضاعهم التقليدية في قراهم بقدر ما كانوا يحتجون ضد هذه الأوضاع كنتيجة من نتائج التغيير التكنولوجي. كما أن الكيكويو في كينيا لم يحتجوا أيضاً ضد الاستيلاء على أرضهم من قِبَل البريطانيين في الأساس، فهم قد كيّفوا أنفسهم على هذا الوضع، ولكن احتجاجهم كان موجهاً ضد استمرار تدهور أوضاعهم الاقتصادية فيما كان المستوطنون البريطانيون يحاولون توسيع هيمنتهم الاقتصادية على هذه الأراضي. ولم تندلع الثورة إلا بعد أن قام المستوطنون بإبادة قطعان الماشية التي يملكها الأفارقة وطرد الناس جماعياً من مزارعهم. كذلك الأمر كان فلاحو تشياباس قد تكيفوا مع ترك قراهم طوعياً أو بالإكراه بحثاً عن أراضٍ في الغابات الماطرة في المناطق المنخفضة، ولم يقوموا بثورتهم إلا بعد وقوع سلسلة من التغييرات على يد الحكومة المكسيكية، وهي تغييرات وصلت ذروتها مع تعديل المادة 27 من الدستور المكسيكي ومع بدء تطبيق اتفاقية النافث، فيما كانوا يحاولون التكيف مع التغييرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي.

تكشف ثورة الشياباس ناحية أخرى من نواحي المقاومة التي رأيناها في كل من ساداكا وكينيا. وهي محاولة هؤلاء الذين يقاومون الظلم استخدام المثاليات والشعارات التي استخدمها ظالميهم ضدهم. ففي تشياباس استخدم الزاباتيستا المبادئ والأفكار التي سبق وأعطت الحكومة المكسيكية، والحزب السياسي الحاكم، شرعيته السابقة، تماماً مثلما حارب فلاحو ماليزيا أثريائهم بالعقيدة نفسها التي كان هؤلاء الأثرياء يستخدمونها لتبرير شرعيتهم في النظام الاجتماعي التقليدي السائد. وقد أوضح الزاباتيستا تماماً أن

الحكومة خانت المبادئ نفسها التي أعطتها شرعيتها منذ البداية، إلى درجة أنها راحت تنكر القوانين والتبريرات العقلانية نفسها التي حاربت من أجلها الثورة المكسيكية، وأعادت إصلاح الانحراف في توزيع الأراضي وهو ما كان أدى إلى إيجاد الظروف لاندلاع الثورة المكسيكية في الأصل.

هناك ناحيتان جديرتان بالملاحظة بالنسبة لردة فعل الحكومة. الناحية الأولى تتعلق بكونها كانت مقيدة نسبياً في ردة فعلها، جزئياً وبلا شك بسبب التعامل البارع للزباتيستا مع الإعلام والإنترنت، حيث قام أنصارهم بإقامة موقع إلكتروني بعنوان www.elzn.org يروي الأحداث من وجهة نظر الزاباتيستا. فمع وصول القصة إلى عناوين الصحف الدولية وتشبيه ثوار الزاباتسيتا بأبطال الثورة المكسيكية لم تستطع الحكومة التحرك لقمع التمرد عسكرياً بالتأكيد، وأمام فعالية حرب الإبادة التي شنّتها حكومة غواتيمالا ضد مواطنيها من المايا، كان بإمكان الجيش المكسيكي، المجهز جيداً على الأقل مثلما كان تجهيز الجيش الغواتيمالي، أن يفعل الأمر نفسه، وهو ما زال قادراً على ذلك. كما أن الزاباتيستا استخدموا شبكة الإنترنت ببراعة ليوزعوا بياناتهم وينقلوا تحركات الجيش المكسيكي والحرس البيض. أما الناحية الثانية المهمة في الثورة فتتعلق بردة فعل المجتمع المالي الدولي، حيث كانت إحدى المخاوف التي أطلقها تمرد الزاباتيستا ترتبط بقدرة هذا التمرد على تقويض ثقة المستثمرين في الحكومة المكسيكية، وقيام هؤلاء بسحب أموالهم إلى خارج المكسيك مما قد يتسبب بانهيار الاقتصاد المكسيكي، أو إحجامهم عن ضخ الأموال في الاقتصاد المكسيكي. وقد ترددت هذه الهموم على لسان مستشار بنك شيز، ويوردان رويت، في إحدى المذكرات الداخلية، التي نصح فيها الحكومة المكسيكية بأنها إذا أرادت الحفاظ على ثقة المستثمرين فإن عليها إزالة ظاهرة الزاباتيستا (سيلفر شتاين وكوكبرن 1995). وسواء كان الأمر مصادفة أم لم يكن، فقد تحرك الجيش المكسيكي بعد ثلاثة أسابيع من صدور المذكرة في هجوم ضد الزاباتيستا.

بيّن جيمس ناشونز (1994) وجود بعض المشاكل الحقيقية أمام الحكومة المكسيكية، وهي مشاكل تواجهها أية حكومة حين تقف في وجه مقاومة الفلاحين. المشكلة الأولى، هي أنه إذا ردّت الحكومة بتقديم الدعم المالي، فإن الأمر لن يتعدى نقطة

الامتيازات السياسية وستذهب الأموال إلى الموالين للحزب الحاكم. والمشكلة الثانية، هي أن الإعلام الذي أسهم في تخفيف عنف الرد الحكومي ومنعه من إيصال الهجوم إلى درجة الإبادة العرقية، كما حصل في غواتيمالا، إذا فقد اهتمامه فقد تقع أعمال قمع جماعية ويصبح ما يقارب 50 ألف من لاجئي المايا القادمين من غواتيمالا إلى تشياباس هدفاً للعنف. المشكلة الثالثة، هي أن الأحزاب أخذت تسلح نفسها كما ازدادت مبيعات الأسلحة، وأخذت الفئات المختلفة تشكل جماعات للدفاع عن حقوقها وعن نفوذها التقليدي، وتشكلت مجموعات من فِرَق الموت على يد أصحاب القطعان في شرق تشياباس. وقد انفجر صراع الأحزاب يوم 22 ديسمبر/ كانون الأول 1997 مع وقوع مذبحة الأربعة والأربعين هندي من أنصار الزاباتسيتا الذين كانوا غير مسلحين، وكان من بيتهم أربعة نساء حوامل و18 طفل. كان القتلة كما يبدو من المسلحين المؤيدين للحكومة ومعهم مسدسات حربية من نوع (AK-47)، قام بتوزيعها عليهم أحد مسؤولي الحزب الحاكم (برستون 1998). المشكلة الأخيرة، أنه كان على الحكومة أن تجد طريقة لخلق مداخيل ووظائف إضافية، ولكنها إذا فعلت ذلك عبر زيادة مساحة الأرض للزراعة، فإن ذلك يعني أنها ستضطر لتأخذ الأرض من أصحاب قطعان الماشية والأبقار، أو من مزارعي المايا في الغابة الماطرة.

سواء استطاعت الحكومة المكسيكية إصلاح هذا الوضع أم لم تستطع، فإن الأمر يبقى قيد النظر. اقتصر الرد واقعياً حتى الآن على الاحتلال العسكري للمنطقة، رغم انتخاب حكومة مكسيكية جديدة في 2000، ورغم الوعود بإجراء مفاوضات جديدة قد تؤدي إلى اتفاق ما. ومع ذلك تبقى جذور المشكلة المتعلقة بثورة الزاباتسيتا قائمة حتى الآن، وهي توسع الزراعة الرأسمالية واتفاقات التجارة وتهميش صغار المزارعين، ويبقى معها السؤال حول مستقبل دور الفلاحين في الاقتصاد العالمي.

مستقبل الفلاحين

يقول دنكان إيرل (1994:ص27) أن الأزمة الأساسية التي تعصف بالفلاحين في هذا العالم الرأسمالي المتزايد توسعاً تكمن في السؤال التالي: هل بقي للزراعة على المستويات الصغيرة أو لصغار المزارعين مكان في هذا العالم المعاصر. ويخلص مايكل كيرني (1996: ص3) إلى القول «إن الفلاحين قد اختلفوا تقريباً وأن الظروف الدولية لا تشجع استمرار

من بقي منهم». الخيار هو النظام الأميركي الذي يعمل فيه 2٪ من السكان على تزويد 98٪ بالغذاء. وأشار دنكان أيضاً إلى أن الفلاحين يحققون أرباحاً وبإمكانهم أن يفعلوا ذلك، أي أن خيارهم هو أكثر أشكال الإنتاج استدامةً، بمعنى أن طريقتهم في الإنتاج لا تدمر الغابة الماطرة، خاصة إذا اعتمدوا على استبدال إنتاج القهوة، الذي يزرع زراعة، بشجيرات القهوة التي تنمو تحت غطاء الغابة الماطرة. ولكن حتى إنتاج القهوة أخذ يتحول إلى النموذج المصنعي، حيث يتم زراعتها في الحقول المكشوفة التي تخلو من أي غطاء شجري.

التطور الآخر هو الطلب المتزايد في الدول الغنية على السلع غير التقليدية (NTCs) التي لا يتم إنتاجها تقليدياً في الدول الفقيرة، ولكنها تجد طلباً في البلدان الغنية. ففي غامبيا، مثلاً، ينتج الناس الورود، وسلسلة من الخضراوات الآسيوية، ومحاصيل الباذنجان، لبيعها إلى تجار آسيويين وأوروبيين. ولكن حتى مع إنتاج تلك السلع، يبقى السوق محصور التركيز في يد فئة قليلة وتبقى الأجور متدنية (11 سنت يومياً في 1994). رغم أن المنتجين الكبار ما يزالون يتعاقدون مع صغار المزارعين (ليتل ودولان 2000).

إلا أن في إمكاننا بشكل عام رؤية أن الحكومة المكسيكية وغيرها من الحكومات حول العالم اتخذت إجراءات تشير إلى أن الجواب هو لا، وأنه لا مكان للفلاحين في هذا العالم. والسؤال يبقى، هل من الأفضل للفلاحين أن يهجروا أراضيهم إلى المدن، التي تشكو أصلاً من ثقل ملايين من البشر يعيشون في أحياء فقيرة وعلى أراضٍ لا يملكونها، أم هل يبقون في الريف ليعملوا عمّالاً بالأجرة.

خلاصة

هذه الأمثلة الثلاث لاحتجاجات وثورات الفلاحين تكشف بعض العوامل التي تقف وراء الاستياء الحاصل في مجتمعات الفلاحين. ولكن احتجاجات الفلاحين ستختفي، على الأرجح، مع اختفاء الحاجة إلى الفلاحين الصغار وتراجع فرص عملهم، وقد يتطلب نقلة رئيسية في الاقتصاد العالمي لاستعادة تركيز الثروة الزراعية كما هي عليه اليوم. إلا أن هناك مصادر أخرى للاستياء تأتي معظمها من الناس الذين كانوا في السابق فلاحين أو من الأجيال المتحدرة منهم.

الفصل الحادي عشر

الاحتجاجات المضادة للنظام

إن التصرف المريب الذي يلقي المسؤولية على الآخرين إبّان فترة التغيير الاجتماعي عندما يمر الناس في تجربة الإحساس بأنهم مجبرون على الوفاء بالتزاماتهم الأخلاقية القديمة حتى ولو كانوا يتجاهلونها في تصرفاتهم اليومية، هو تصرف شائع لدى البشر، ويرافق العديد من الحركات الاجتماعية كما أنه عرضة للانفجار عند تراجع النظام والقانون.

- أنتوني. ف. سي. والاس. سانت كلير

هذا الرجل هناك يقول بأن النساء يحتجن للمساعدة لدى ركوبهن العربات أو عبورهن الخنادق وأنهن ينبغي أن يكنّ في أفضل الأماكن أينما حللن. لا أحد يساعدني في ركوب العربة أو عبور البرك الموحلة ولا أحد يعطيني أفضل مكان. ولكن ألست أنا امرأة؟ انظروا إلي، انظروا إلى ذراعي، لقد حرثت الأرض وزرعتها وجمعت التبن في الزرائب ولم يقودني رجل واحد في ذلك. ألست امرأة؟ بإمكاني أن أعمل مثل الرجل وآكل قدر ما يأكل الرجل - عندما أحصل على طعام - كما يمكنني أن أتحمل الجلد بالسياط أيضاً. ألست امرأة؟ لقد أنجبت ثلاثة عشر طفلاً ورأيت معظمهم يباعون عبيداً وعندما بكيت بحسرة الأم لم يسمعني أحد إلا يسوع المسيح. ألست امرأة؟ لولا كانت المرأة الأولى التي خلقها الله قوية بما فيه الكفاية لاستطاعت أن تقلب العالم وحدها رأساً على عقب، فإن بمقدور هؤلاء النسوة معاً أن يعدنه إلى ما كان عليه ويوقفنه على جانبه الصحيح مرة أخرى.

- سوجورنر تروث «نساء في أميركا»

تتشابه ثورات الفلاحين، في ماليزيا وكينيا والمكسيك، مع الثورات الفلاحية التي حدثت قبل قرون ضد ملاكي الأراضي والنبلاء والنخب الحاكمة، وكل من كان يسيطر على الأراضي ويتغول على الفلاحين لدرجة تهديد لقمة عيشهم. ولكن الفرق الرئيسي بين الثورات التي ذكرناها في هذا الكتاب وبين الثورات التي وقعت قبل قرون هو أن الظروف التي دفعت الفلاحين إلى الاحتجاج اليوم قد ظهرت وبشكل جلي نتيجة عولمة الاقتصاد الرأسمالي والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عنه. ولكن ماذا عن

الأشكال الأخرى من الاحتجاج، مثل إضرابات النقابات العمالية، وحركات التحرر الوطني، والحقوق المدنية، والحركات النسائية، والميليشيات، والمنظمات البيئية، والحركات الدينية المتشددة؟ هل توجد علاقة بين هذه المجموعات المختلفة التي تشارك في الاحتجاجات، وهل هناك طريقة لفهمها بشكل شمولي؟ أي هل بإمكاننا وضع هذه الحركات ضمن أي منظور عالمي؟

هناك مدرسة فكرية في علوم الإنسان والاجتماع والتاريخ والجغرافيا والسياسة تنسب هذه الاحتجاجات إلى التوسع الحاصل في النظام الرأسمالي العالمي. لهذا السبب يطلقون عليها اسم الاحتجاجات المضادة للنظام.

تتطلب الرأسمالية تغييراً متواصلاً، مثل أنماط جديدة من الإنتاج، ومنظمات جديدة للعمالة، وتوسيع الأسواق، وتقنيات جديدة وما شابه ذلك. كما تتطلب وجود مجتمع في حالة نمو مستمر. من ناحية، يتيح هذا الأمر للاقتصاد الرأسمالي قدرة هائلة على التكيف والمرونة، كما يتيح المجال للشركات بأن تستفيد من التقنيات الجديدة، وإيجاد منتجات ووظائف جديدة، ومتابعة أسواق جديدة، وتجربة أشكال جديدة من التمويل، وهجر البضائع وأشكال العمالة والأسواق التي لا تحقق أرباحاً. ولكن، من ناحية أخرى، غالباً ما تترك هذه المرونة تأثيرات بعيدة المدى على العلاقات الاجتماعية والسياسية.

لقد أدى اختراع وتطوير السيارات إلى تثوير المجتمع الأميركي من حيث إيجاد ملايين الوظائف والصناعات الجديدة، ومن حيث توفير الرواتب للناس من أجل شراء الأجهزة المنزلية والمنازل والمزيد من السيارات. ولكن هذه الثورة التي صنعتها التكنولوجيا الجديدة أوجدت أيضاً التلوث، والاتكال على النفط، والصناعات التي في خضم بحثها عن الربحية أنشأت مصانع ومن ثم أغلقتها، موجِدة بذلك فرص العمل والازدهار في البداية لتخلف الركود والبطالة فيما بعد. كذلك عملت إبداعات واختراعات أخرى، مثل الكمبيوتر، على تثوير أماكن العمل، وربما على تحسين فاعليتها إلى جانب إيجاد أشكال جديدة من الاتصالات، وتوفير مخزونات واسعة من المعلومات التي يمكن استدعائها بلمسة إصبع. ولكن الكمبيوتر تسبب في كساد آلاف الوظائف الإدارية وإنهاء وجودها، تماماً مثلما تسببت التغييرات الزراعية في إبعاد ملايين الفلاحين

عن العمل الزراعي. وهكذا يفعل الإنسان، إذ فيما هو يبدع في إيجاد تقنية جديدة، يتجاهل في أغلب الأحيان أن يأخذ بعين الاعتبار الأرزاق وسبل العيش التي تهددها هذه التقنية. وفي غمرة إعجابنا ودهشتنا بفوائد السيارات، نادراً ما نتذكر هؤلاء الذين تعتمد حياتهم على النقل بالعربة التي يجرها الحصان.

ويمكننا أن نجادل، كما جادل العديد من الناس، أن هذه الإبداعات سوف تفيد الجميع على المدى الطويل. كما يمكننا، كما يفعل بعض الاقتصاديين، إظهار أن التذبذبات في الأعمال التجارية ستتوازن في النهاية على المدى الطويل. ولكن صعود وهبوط الرسوم البيانية التي يضعها الاقتصاديون وجدت ترجمتها، في تجارب الشعوب، في مراحل متبادلة من الازدهار والأزمات (غوتمان 1994:ص14). وقد يسعى الاقتصاد للتوازن على المدى الطويل، ولكن الناس لا تعيش حياتها على المدى الطويل لأن العمل في وظيفة وتحصيل الدخل هي هموم يومية لا تحسب على المدى الطويل.

في هذا الفصل، سندرس الاحتجاجات التي تزعم بأن حضارة الرأسمالية تركت آثاراً مدمرة على حياة الناس أو حياة الآخرين. ويمكن رؤية هذه الاحتجاجات على أنها منبثقة مما يطلق عليه منظرو النظام العالمي اسم ثورة العالمين في العامين 1848 و1968. سننظر إلى الاحتجاجات العُمّالية المرتبطة بثورة 1848، أو الاحتجاجات النسائية التي تعود أصولها إلى 1848، والاحتجاجات البيئية التي، ورغم انطلاقها في القرن التاسع عشر، اتخذت معانٍ جديدة نتيجة ثورة 1968.

الاحتجاجات المضادة للنظام:

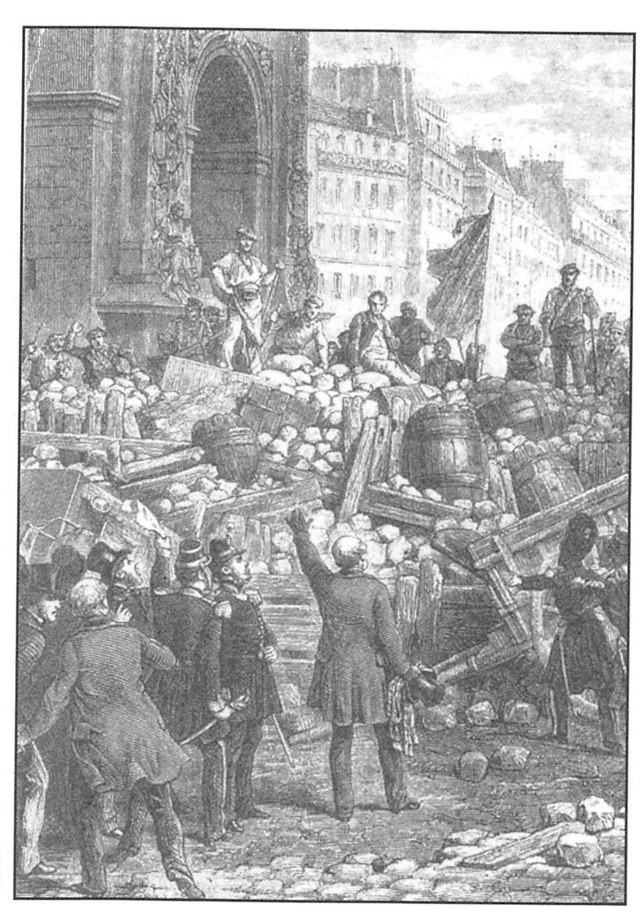
ثورة العالمين

وقعت الثورة العالمية الأولى، كما بيّنها إيمانويل والرشتاين (1990) في 1848، عندما قام العُمّال والفلاحون وغيرهم من فئات المجتمع بتنظيم أعمال تمرد في إحدى عشر دولة أوروبية. وقد تم قمع سلسلة من الثورات في فرنسا في غضون أشهر قليلة، ولكن هذه الثورات نجحت في وضع برامج احتجاج حققت في نهاية الأمر معظم الإصلاحات

التي طالب فيها المحتجون. أما الثورة العالمية الثانية فقد وقعت في 1968، عندما شارك العُمّال والطلاب والفلاحون وفئات غيرهم، في الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا واليابان والمكسيك، في انتفاضات شعبية. ورغم أن هذه الحركات فشلت في تحقيق الأهداف الفورية للمحتجين، إلا أنها استطاعت أيضاً وضع برامج للإصلاحات، شملت الحقوق المدنية، وحقوق مثليي الجنس، وحقوق النساء، وحقوق السكان الأصليين، والإصلاحات البيئية وغيرها. وهذه البرامج حددت أهداف التحركات الاجتماعية منذ ذلك الوقت.

ثورة 1848

بدأت ثورة 1848 في فرنسا عندما أعلن 24 عاملاً في شهر فبراير/ شباط جمهورية جديدة قائمة على مصادقة عالمية. وخلال شهر من الزمن امتدت هذه الحركة إلى جنوب غرب ألمانيا، وبافاريا، وبرلين، ومعظم إيطاليا. وفي غضون أسابيع كانت معظم حكومات قارة أوروبا قد سقطت، واستطاعت هذه الثورة تحفيز التمرد في البرازيل، إلى جانب ثورة أخرى تلتها بعد عدة سنوات في كولومبيا (هوبسباوم 1975:ص10). ولكن، خلال سنة ونصف، هزمت الثورة، وفيما عدا فرنسا، عادت معظم الأنظمة السابقة إلى الحكم. ولكن رغم فشل العُمّال في تحقيق أهدافهم الفورية، إلا أن ثورة 1848 حددت مجموعتين من التحركات الاجتماعية هي: الحركات العمالية التي تحتج على قمع العُمّال والتي انبثقت خلال الثورة الصناعية. وحركات التحرير الوطني التي انطلقت من رغبة الدول الفقيرة في نيل حريتها المسلوبة من قِبَل الإمبريالية والظلم الاستعماري. وقد تم صياغة كلا الحركتين على نموذج الثورة الفرنسية التي وقعت في 1789 والدعوة التي أطلقتها من أجل الحرية والمساواة والأخوّة. لم يكن 1848بالطبع علامة على بدء هذه الحركات، فالاحتجاجات العُمّالية المنظمة ضد تعسفات الصناعة تعود في أصولها إلى أوروبا القرن السابع عشر، على أقل تعديل، وكذلك حركات التحرر الوطنية التي شملت فيما شملت الثورة الأميركية، والثورة الناجحة للعبيد في هاييتي ضد الفرنسيين في 1802، ولكن مع حلول 1848 كانت التوجيهات والقضايا العامة المشمولة في الاحتجاجات قد تمت صياغتها بكل وضوح.



مواطنون وعُمّال في باريس، فرنسا، يقطعون الطريق خلال ثورة 1848.

الحركات العُمّالية

شهدت ثورة 1848 لأول مرة وجود مجموعة سياسية قائمة على قاعدة بروليتارية (عُمّالية)، تحاول الوصول إلى السلطة السياسية. ورغم فشلها على حد قول والرشتاين (1990)، فقد أثارت حواراً شديداً بين أنصار الحقوق العمالية حول أفضل الطرق لتحسين أوضاع الأعداد المتزايدة من عُمّال المصانع. أحد الخيارات المطروحة شمل تنظيم نقابات عُمّالية واكتساب حق الإضراب. ولكن المشكلة كانت تكمن في أن الدول – القومية في أوروبا والأميركيتين ظلت تعتبر النقابات العُمّالية غير مشروعة والاضطرابات

عملاً إجرامياً. الخيار الثاني، كان الكفاح من أجل كسب حق التصويت وحق تشكيل أحزاب سياسية تُمثِّل حقوق العُمّال. لأنه إذا توسعت قاعدة التصويت لتشمل قاعدة انتخاب أوسع، فإن العُمّال الذين يشكلون غالبية السكان سيتمكنون من الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. وقد ناقش آخرون أن النخبة الحاكمة لن تسمح لنفسها بالخروج من السلطة وأن الحل الوحيد هو الثورة المسلحة. وكانت النتيجة ظهور استراتيجيتين في أوروبا والولايات المتحدة تتنافسان على تحسين أوضاع العُمّال، كانت إحداها تحت قيادة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية الساعية إلى السلطة عبر التصويت والانتخابات، والثانية تحت قيادة المنظمات الشيوعية التي كانت تدعو إلى الثورة.

ومع حلول 1945، ظهرت الأحزاب السياسية التي يقودها العُمّال في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومعظم دول أوروبا الغربية، وكانت النتيجة تحسّن كبير في أحوال الطبقة العاملة. فقد اعترفت معظم الدول الغنية بحق العُمّال في الإضراب والتفاوض الجماعي، كما طوّرت لهم برامج ضمان اجتماعي مثل التأمين والبطالة والتعويضات والتأمين الصحي والتعليم، وامتدت حقوق التصويت إلى الفقراء، والأقليات العرقية والنساء. وقد تضاءلت أعداد الفقراء في الولايات المتحدة والدول الغربية، ما بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، بصورة كبيرة. ومع حلول 1949، كان معظم العُمّال في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يتمتعون بمستوى من الازدهار لم يكن يحلم به إلا القليلون في 1848.

وفي الوقت نفسه، حقق العُمّال في الدول الثورية مثل روسيا ومعظم دول أوروبا الشرقية، أهدافهم تحت ظلال أنظمة الشيوعية. وعلى الرغم من أنهم لم يتمتعوا بالازدهار نفسه الذي حظي به نظرائهم الغربيون، إلا أنهم حظوا بضمانات أكبر في حاجاتهم الأساسية مثل الطعام والوظيفة والمأوى. وهكذا وفي غضون قرن من الزمان حظي العُمّال بالمكتسبات التي حاربوا من أجلها في ثورة 1848.

الحركات الوطنية ضد الأنظمة. بينما كانت الحركات العمالية في أوروبا والولايات المتحدة تكافح لتحسين ظروف حياتها، كانت حركات التحرر الوطني تنطلق في الدول الفقيرة. وفيما كانت الحركات الديمقراطية والشيوعية في الدول الغنية تقاد من قِبَل

البروليتاريا في المصانع، كانت حركات التحرر الوطني في الدول الفقيرة تشهد انطلاقها على يد الطبقة الوسطى والمفكرين، وتتوسع لتشمل شرائح المجتمع المعادية للرأسمالية. وهكذا، استطاعت جميع دول أميركا اللاتينية، في الواقع، تحقيق استقلالها في القرن التاسع عشر. كذلك تمكنت دول إفريقيا وآسيا الواقعة تحت نير الاستعمار الأوروبي، من نيل استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. وباستثناء الصراع الذي استمر في فيتنام والهيمنة الاستعمارية المتواصلة في بعض الدول الإفريقية، اضطرت القوى الاستعمارية مع حلول 1968 إلى التراجع عن طموحاتها الإمبراطورية التي سادت سياساتها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، واضطرت إلى تسليم السلطة ولو ظاهرياً إلى النخب من السكان الأصليين.

أوجد النمو الاقتصادي الهائل الذي تلا الحرب العالمية الثانية وهماً لدى الناس، ففي الغرب، ظن الناس أنهم قد اكتشفوا الحلول لمشاكل الركود الاقتصادي والبطالة وأن العالم قد دخل مرحلة الازدهار المتواصل والنمو، وأن الجوع سينتهي، والأوبئة سيتم اقتلاعها، والصراع الطبقي سيصبح أمراً من الماضي. أما في الدول الشيوعية فقد اعتقد الناس أنهم اكتشفوا المعادلة الاقتصادية للضمان الاقتصادي. فقد تبجح نيكيتا خروتشيف أنه مع حلول 1980 ستكون روسيا قد تجاوزت الولايات المتحدة في تأمين مواطنيها. وفي العالم الثالث، أحس زعماء حركات التحرر الوطني، مثل تلك التي درسناها في كينيا، أن منهجهم السياسي الذي يمزج بين الشيوعية والرأسمالية سيتيح لهم المجال للنمو الاقتصادي والشروع في الوصول إلى الرخاء الذي ينعم به الغرب. خلاصة الأمر، كما يقول سمير أمين وآخرون (96:190)، أن الفترة التي تلت 1945 شهدت في أغلبية دول العالم تحقيق الأهداف الظاهرية للحركات التي قامت ضد الأنظمة خلال القرن التاسع عشر، ونجاح الحركات الشعبية والعُمّالية في السيطرة على السلطة في الدول القومية الرئيسة (والرشتاين 1990:ص33).

وفقاً لما يقوله والرشتاين، فإن فإمكاننا أن نمنح الفضل لكل من الحركات التي انطلقت إثر ثورة 1848 في إنجاز إصلاح أساسي. فقد ادعى الديمقراطيون الاجتماعيون في الغرب أنهم نقلوا الدول الغنية إلى دول رفاهية مع تحقيق الضمان الاجتماعي ورفع

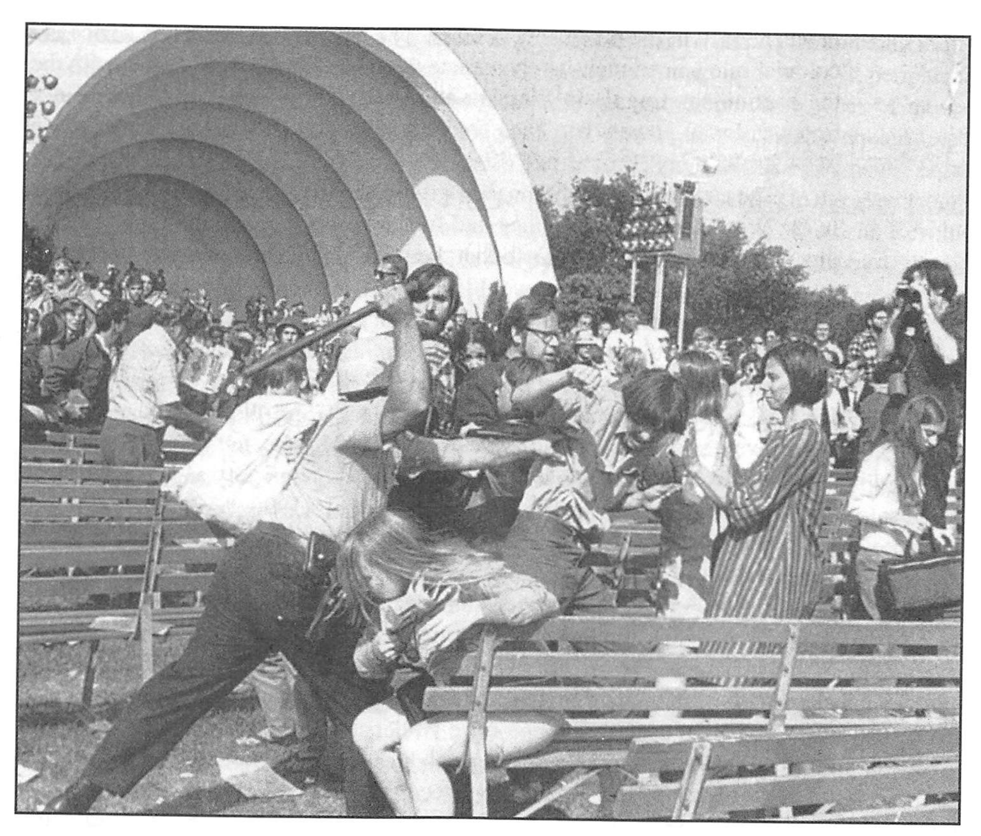
الأجور. وهو حل وسط يطلق عليه والرشتاين اسم «Fordism» أو «الفوردية». فقد رضيت القوى المحافظة بهذه الإصلاحات لأنها استطاعت إخضاع الاحتجاجات وتهدئتها دون أن تعرض تراكم رأس المال للخطر، ولأن هذه الإصلاحات في النهاية تحمل معنى اقتصادياً مقبولاً. إلا أن هذه القوى ظلت تسعى لخفض نفقات الضمان الاجتماعي إلى مستوى أقل من الغرب، ولكن على درجة أعلى من الأمان الاجتماعي والتوظيف. إلا أن الإنجاز الكبير الذي حققته حركات التحرر الوطني لا يتمثل في زيادة الأجور أو رفع درجة الضمان الاجتماعي أو اشتراكية أدوات الإنتاج، إنما زيادة إشراك الشعوب الأصلية في الحكومة وإيجاد نخبة من هذه الشعوب، تماماً كما رأينا في كينيا والمكسيك وماليزيا.

إلا أن العام 1968 كان سيشهد أيضاً ثورة عالمية أخرى، ولكنها هذه المرة ضد الدول نفسها التي ظلت تسيطر أو تمثل الجماعات المسؤولة عن انطلاق ثورة 1848. آنذاك كان الحزب الديمقراطي ذو التوجه العمالي مسيطراً على السلطة في الولايات المتحدة، وحزب العُمّال في بريطانيا، والاشتراكيون في فرنسا وإيطاليا، أما دول أوروبا الشرقية، فكانت نظرياً على الأقل تحكم من قِبَل العُمّال عبر الأحزاب الوطنية الشيوعية. والسؤال هنا: إذا كانت العديد من أهداف الثورة العالمية الأولى قد تحقق، لماذا إذن وقعت ثورة أخرى؟

ثورة 1968

تميزت هذه الثورة في الولايات المتحدة الأميركية بالاحتجاجات الطلابية ضد حرب فيتنام، والمظاهرات التي قام بها المؤتمر الديمقراطي الوطني في شيكاغو، وكذلك المظاهرات التي جرت في حرم الجامعات والتي أدت إلى قتل طلاب متظاهرين في جامعتي جاكسون ستيت وكنت من قِبَل ميليشيا الدولة، أما في فرنسا فقد قام الطلاب والعُمّال بإغلاق الشوارع في باريس، وشهدت اليابان والمكسيك ودول غيرها مظاهرات مماثلة.

من منظور النظام العالمي، كان عام 1968 يشكل نقطة تحول، تماماً مثلما كان عام 1848. فقد كانت الحركات القديمة قد تمكنت من الإمساك بسلطة الدولة أو كانت تشكل صوتاً للدولة، بحيث أن الانتفاضات الشعبية التي شهدها عام 1968، لم تكن



البوليس يهاجم متظاهرين خارج قاعة المؤتمر الديمقراطي الوطني في شيكاغو في 1968.

موجهة ضد النظام العالمي الموجود آنذاك بقدر ما كانت موجهة ضد الحركات القديمة التي قامت ضد الأنظمة السابقة والتي بسطت نفوذها على النظام العالمي. أما ما أشعل هذه الانتفاضات فكانت قناعة الناس بأن الحركات القديمة لم تفِ بأهدافها ووعودها، وأنها أصبحت جزءاً من المشكلة. إلا أن ثورة 1968 مثلت أيضاً احتجاجاً من قِبَل الجماعات التي لم تكن تشارك في النظام السائد (والرشتاين 1990: ص27).

في الولايات المتحدة، كان الناس يحتجون ضد محاولة الحكومة قمع الأهداف الوطنية لشعوب فيتنام بوحشية. وفي روسيا ودول أوروبا الشرقية، علم الناس عن وحشية ستالين ورأوا بأعينهم قمع الحريات في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، كذلك تحول

حلم التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة إلى كابوس من الفقر والقمع الحكومي والفساد. وقد اجتمعت هذه التطورات لتترك المحرومين والقلقين من الشعوب في وضع من لا يعرف مرجعية يستند إليها، وهكذا وفي خضم الحرب البغيضة المستعرة في فيتنام، ونمو ثقافة مضادة للاستهلاك، واتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، لم يعد باستطاعة أصحاب الآراء المخالفة (المعارضة) اللجوء، لا إلى الديمقراطيين الاشتراكيين ولا إلى الشيوعيين من أجل التعبير عن نقمتهم. وبدلاً من ذلك، انطلقت حركات اشتراكية، كانت تركز على قضايا الهوية مثل الحقوق المدنية، وحقوق النساء ومثليي الجنس، والشعوب الأصلية وذوي الاحتياجات الخاصة (والرشتاين 1990:ص41). لفترة من الزمن كان هناك إحساس بالتضامن المتبادل بين هذه الحركات مثلتها فكرة «تحالف قوس القزح».

أما في الغرب فكان الموضوع السائد هو الفئات المنسية مثل الأقليات، النساء، ومثليي الجنس، وكان الكفاح في الشرق موجهاً ضد بيروقراطيي الدول الشيوعية، وقد تُوِّج هذا الكفاح، كما يزعم البعض، في الثورة العالمية التي وقعت في 1989 وأوقعت معها الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا (وأغار 1991:ص102). أما في الدول الفقيرة فلم يكن سبب الاحتجاجات، فشل الإصلاحات الاجتماعية في مساعدة النصف المحروم من الشعوب، أو أن الإصلاحات أوجدت نخباً ذات امتيازات أكثر من الذين أزاحتهم، إنما السبب كان أن الذين وصلوا إلى السلطة شجعوا أو تبنوا إصلاحات وممارسات اقتصادية أدت إلى استمرار الظروف الاقتصادية السيئة أو حتى تعميقها، وتواصل الخضوع للاستعمار، إلى جانب ظهور نخب جديدة.

وهكذا، واجهت الحركات التي انطلقت ضد النظام السائد في 1848، حركات جديدة ضد نظامها 1968، إلا أنه وكما بيّن إيمانويل والرشتاين (1990:ص45):

> بعد أن يقال وينتهي كل شيء، يصح القول أن جميع هذه الحركات قد انطلقت نتيجة رفض الظلم الذي فرضه النظام العالمي الذي كان موجوداً آنذاك، وهو النظام الرأسمالي. كل من هذه الحركات كان يسعى للوفاء بشعار الثورة الفرنسية: المزيد من الحرية، المزيد من المساواة، والمزيد من الأخوة.

انطلقت من الثورتين العالميتين سلسلة من الحركات ضد الأنظمة. ونحن نفترض في دراستنا لكل من هاتين الثورتين في الفصل أنهما يمثلان احتجاجاً ضد مختلف نواحي

الثقافة الرأسمالية، ولكن هذا لا يعني أن جميع الحركات تتمحور في تفكيرها حول هذه النقطة بل هي لا تفعل ذلك في أغلب الأحيان. على سبيل المثال، لا يركز أعضاء الميليشيات في الولايات المتحدة على الرأسمالية في احتجاجاتهم، بل يستهدفون أموراً مثل الأمم المتحدة، اليهود، السود، منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات والجماعات الذين يلقون عليها اللوم في معاناتهم الاقتصادية. ولكن إذا قمنا بتحليل أكثر دقة، فسنجد من الواضح أن عولمة التجارة، وفقدان الوظائف لصالح مصانع التجميع في الخارج، وانهيار المزارعين والفلاحين الصغار، هو الذي سبب لهم الضرر الاقتصادي (انظر بيمان 1997، جوناس 1995).

احتجاجات العُمّال: عُمّال الفحم في بنسلفانيا في القرن التاسع عشر

قدّم لنا أنتوني. ف. سي. والاس في سانت كلير (1987) لمحة أساسية عن الحياة في بلدة سانت كلير المشهورة بإنتاج الفحم في ولاية بنسلفانيا خلال القرن التاسع عشر، وعن الظروف التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات العمالية، إضافة إلى الجهود التي بذلها أصحاب ومديرو المناجم من أجل قمع هذه الاحتجاجات.

لأسباب عدة، لم يكن تعدين الفحم ناجحاً اقتصادياً في معظم أنحاء بنسلفانيا، إلا أن مديرو المناجم أصرّوا على تحقيق الأرباح، متغاضين عن ظروف الأمان للعُمّال ومقتّرين عليهم في الأجور إضافة إلى لومهم على فشل التعدين. وكما سنرى لاحقاً ردّ العُمّال على ذلك باحتجاجات ووجهت من قِبَل المعنيين بقمع منهجي.

صناعة الفحم وحياة العُمّال

في عشرينات وثلاثينات القرن التاسع عشر، حوَّل المستثمرون في فيلادلفيا ونيويورك اهتمامهم إلى حقول الفحم في بنسلفانيا، واستمروا في إنتاجه بكميات كبيرة في الأراضي التي ظنّوا بأنها ستعود عليهم بأرباح عالية من تعدين الفحم.

بشكل عام، لم يكن أصحاب الأراضي هم الذي يديرون عمليات التعدين بأنفسهم، بل كانوا يؤجرون الأراضي إلى مدراء يقومون بعمليات التعدين. وكان هؤلاء

المدراء يتوقعون تحقيق أرباح طائلة نتيجة الحاجة إلى تدفئة المنازل في الشتاء وتشغيل الأفران الضخمة المستخدمة في صناعة الحديد، وهي صناعة كانت تشهد ازدهاراً في الولايات المتحدة آنذاك. وقد وفرّت موجات الهجرة، القادمة من بريطانيا وألمانيا وإيرلندا وويلز، عمالة وفيرة لمناجم الفحم.

وكان تعدين فحم الإنثراسيت في جنوب شرق ولاية بنسلفانيا يتضمن حفر مداخل تحت الأرض لتحديد أماكن عروق الفحم، كما كان يتضمن بناء ممرات ورافعات في هذه المداخل لرفع الفحم ونقل الرجال والمعدات من وإلى سطح الأرض، إلى جانب تركيب مضخّات لسحب المياه من المداخل وتصريفها. أما فوق السطح فتم تركيب سلسلة من أجهزة النقل يطلق عليها اسم «الكسارات» من أجل تفتيت قطع الفحم الضخمة إلى أحجام مرغوبة وتحميلها عبر عربات سكة الحديد أو العبّارات المائية لشحنها إلى وجهتها المطلوبة.

كان كل منجم في جنوب شرق ولاية بنسلفانيا، حيث تقع بلدة سانت كلير، يضم 200-300 شخص يعملون به. وكان تنظيم العمل، كما هو الحال في معظم الصناعات، هرمياً ومقسماً بين هؤلاء الذين يعملون في المناجم تحت الأرض وبين الذين يعملون فوق الأرض. وكان الأولاد من عمر 8 إلى 12 سنة يعتبرون أدنى مستوى عُمّال في المناجم وكانت مهمتهم فتح أبواب التهوية التي تتحكم في دخول الهواء إلى المنجم، فيما كان الرجال والبغال والمعدات يدخلون ويخرجون من وإلى المنجم. وعلى درجة أعلى، كان الفتيان المراهقون الذين يقودون البغال والتي بدورها كانت تجر العربات المحملة بالفحم. يلي ذلك في الترتيب الهرمي تحت الأرض، مساعدو المسؤولين عن المنجم وثم عُمّال المنجم، وكان الأخيرون يتقاضون الأجور وفقاً لكمية الفحم التي يعبئونها. باتجاه قمة الهرم كان يوجد الحرفيون كالبناؤون والنجارون والحدادون والعاملون على المضخات، وهؤلاء جميعاً كانوا يعملون تحت الأرض. أما المسؤول عن هذه المجموعة فكان مدير المنجم ومدير الطاقة والسلامة الذي كان يعمل على فحص المنجم كل صباح للتأكد من سلامته من غاز الميثان الذي يطلقه الفحم، ومن تساقط الصخور، والفيضانات. أما فوق الأرض فقد كان الهرم يتكون من جامعي الشوائب من الفحم قبل تحميله لغايات الشحن، والذين قد تصل أعمار بعضهم إلى أربع سنوات فقط، إضافة إلى العُمّال غير المهرة

الذين يقومون بأعمال التحميل. يليهم باتجاه قمة الهرم فوق الأرض الموظفون ذوي المهارات العالية والمهنيون مثل المهندسون والميكانيكيون والنجارون وسائقو الخيول.

كذلك كانت القوة العاملة في المنجم تنقسم وفقاً للعرق، فالوظائف العليا كان يتسلمها المهاجرو من مناطق الفحم التقليدية مثل بريطانيا، ويلز، وألمانيا. أما القاع فكان يحتله مهاجرون إيرلندا الذين لا يملكون خبرة في التعدين، كذلك كان الإيرلنديون يوضعون في قاع الهرم بسبب السمعة التي تحيط بهم حول فظاظتهم، وحبهم للسكر والمشاغبة، وتصرفاتهم غير الآمنة في المنجم.

تنامت صناعة التعدين بشكل ملموس في منطقة سانتا كلارا منذ أربعينات القرن التاسع عشر وحتى سبعينات القرن نفسه. وعلى الرغم من أن القليل من الناس كانوا يحققون أرباحاً فيما كان الكثير منهم يخسر. كانت كلفة تعدين طن من الفحم تتراوح بين 1.56 دولار إلى 3.16 دولار، ولكن هذه الأرقام لم تكن تشمل الضرائب وتكاليف الشحن عبر سكة الحديد أو عبر القنوات المائية، ولا تشمل كذلك عمولات وكلاء البيع أو الاستهلاكات على العقار أو الفوائد على القروض. كانت تكاليف الشحن عبر سكة الحديد تتفاوت هبوطاً وصعوداً حول معدل 1.60 دولار للطن الواحد. ولكن بالمجموع، كانت الكلفة الحقيقية للطن الواحد من الفحم تصل على الأقل إلى ما بين 3.14 دولار و4.16 دولار، على الرغم من أنه من غير المحتمل أن يكون مدراء المناجم على اطلاع كافٍ بتكاليف الإنتاج مع غياب الإجراءات المحاسبية اللازمة. إلا أن السعر كان يصل إلى المستهلكين بقيمة 2.75 دولار للطن، بناءً على المنافسة، وتوقيت البيع خلال السنة والكميات المتوفرة وعوامل أخرى، إضافة إلى ذلك، كانت هناك انقطاعات تحدث في عملية إنتاج الفحم نتيجة الحوادث، أو الانهيارات أو الإنتاج الزائد أو الفيضانات.

وقد بيّن والاس أن من بين الأسباب التي دعت الناس إلى الاستمرار في تعدين الفحم رغم الخسائر، كان عدم فاعلية إجراءاتهم المحاسبية. وحين أدركوا أنهم يخسرون، كان الوقت قد فات على استدراك الأمر. وقد قدّر والاس (1987:ص25) أن 95٪ من مناجم الفحم قد فشلت ما بين الأعوام 1820 و1875، فيما كان معدل بقاء الشركة زمنياً لا يزيد عن سنة واحدة.

لماذا كان تعدين الفحم غير مربح في سانت كلير والمناطق المحيطة بها؟ يبدو أن هناك سببان: الأول يتعلق بجيولوجية المنطقة وتكرار التوقف عن الإنتاج نتيجة الحوادث. تتشكل عروق الفحم من ترسبات طبقية مؤلفة من مواد عضوية متحللة تحولت تحت الأرض نتيجة الضغط والحرارة إلى كتل من المواد الغنية بالفحم. وغالباً ما تدفع تحركات القشرة الأرضية بهذه العروق إلى السطح لتشكل ترسبات عامودية ومائلة، وتحدد أحجام واتجاهات هذه الترسبات سهولة أو صعوبة استخراج الفحم. من الواضح أن العروق التي وصلت إلى السطح كانت الأسهل تعديناً وأوّل ما تم استغلاله. أما الترسبات الأخرى فلم يكن بالإمكان الوصول إليها إلا بالحفر تحت الأرض، بالنسبة للأخيرة، كانت سهولة الاستخراج تعتمد على حجم العروق والعمق الذي يتوجب الحفر له للوصول إليها. وكانت المشكلة في سانتا كلارا تتمثل في طبيعة ترسبات الفحم التي كانت تتطلب الكثير من الحفر للوصول إلى العروق القليلة أو الرديئة النوعية.

ظاهرياً، كان من الممكن لأصحاب المناجم أن يتجنبوا خسائرهم لو أنهم أخذوا بجدية التقارير التي رفعها الجيولوجيون والقائلة بأن تعدين الفحم في تلك المناطق ليس مجدياً. ولكن أصحاب الأراضي ومدراء المناجم اختاروا تجاهل هذه التقارير، وفضلوا تصديق الذين هاجموا نتائج هؤلاء العلماء، مدعين أن الاستثمارات التي قاموا بها قد تثبت جدواها.

أما السبب الثاني في فشل المناجم بتحقيق الأرباح فتمثل في تكرار التوقف عن العمل بسبب الحوادث. وهو أمر متعلق بالسبب السابق. فأمام هامش الربح الضئيل الذي يمكن تحقيقه في استخراج فحم الانثراسيت، عمد مدراء المناجم إلى تقليص الأموال المستثمرة في العمليات، وكان أحد مجالات التوفير في العمليات يتمثل في تقليص الإنفاق على شؤون السلامة العامة والأمان. فتعدين الفحم في العادة عمل خطر، إذ أنه إضافة إلى الحفريات الكهفية التي تتم، وإلى الفيضانات التي تنجم عن تعطل المضخات، ومخاطر العمل حول الأحزمة الناقلة للكسارات، كان هناك خطر متواصل من حدوث الانفجارات. فالفحم يطلق غاز الميثان، وعندما تصل كمية هذا الغاز إلى 5-12٪ من الخليط مع الأكسجين، تصبح أية شرارة قادرة على إشعاله. ولأن عُمّال المناجم في ذلك الوقت كانوا يضعون على خوذهم مصابيح مكشوفة اللهب، فقد كان احتمال وقوع انفجارات

عالياً جداً. إحدى الطرق التي كانت تستخدم لمنع تراكم غاز الميثان تمثلت في تركيب أنظمة تهوية تضمن تدفق الهواء باستمرار عبر الأنفاق. مثل هذه الأنظمة كانت عالية الكلفة، ولما كانت هوامش الأرباح ضئيلة، فقد أحجم أصحاب المناجم عن الاستثمار السليم في هذا المجال واقتصر استثمارهم على الحد الأدنى. كذلك لم تكن هناك معايير حكومية أو فيدرالية موضوعة للأمان والسلامة، تلزم أصحاب المناجم باتباعها. وكانت عقبات تجاهل السلامة عالية جداً على كل من عُمّال المناجم وأصحابها. فقد فَقَدَ العديد من عُمّال المناجم حياتهم وأطرافهم في الحوادث والانفجارات، كما فقد أصحاب العمل أموالهم بسبب تدمير معداتهم.

فشل أصحاب المناجم في إدراك عدم وجود جدوى اقتصادية في استغلال حقول الفحم نتيجة الوضع الجيولوجي لتلك الحقول. ولم يعز هؤلاء فشلهم الاقتصادي إلى جيولوجية المنطقة أو إلى ممارساتهم التجارية، بل ألقوا باللائمة على الحكومة الفيدرالية لعدم فرضها رسوم عالية بما يكفي لمنع استيراد الحديد من بريطانيا إلى البلاد. كانت أرباح تعدين الفحم مرتبطة بارتفاع وهبوط صناعة الحديد الأميركية، فإذا لم تتوسع صناعة الحديد، فلن تنمو صناعة الفحم. إلا أن الحديد البريطاني كان أقل كلفة وربما أجود نوعية من الحديد الأميركي. ولو أن الحديد البريطاني كان أكثر كلفة عبر فرض رسوم جمركية عالية لانتعشت كل من صناعة الحديد وصناعة الفحم في أميركا.

إلا أن الحوادث وتكرار التوقف عن الإنتاج، لا يمكن أن تلقى اللائمة فيها على البريطانيين أو على الحكومة. فمدراء المناجم وأصحابها، وبدلاً من إدراك خطئهم وملومتهم، ألقوا باللوم على إهمال العُمّال. وعندما قام والاس بمراجعة تقارير الحوادث في تلك الفترة وجد أن اللوم في معظم الحالات تقريباً كان يلقى على إهمال العُمّال وكان هذا الأمر يروق لأصحاب المناجم لأنه كان يرفع الملامة عن كاهل صاحب المنجم من ناحية الخسارة الاقتصادية، وفي الوقت نفسه يريحهم من أي عبء مالي يدفعونه للعُمّال مقابل للحوادث.

كانت الحوادث ومعدلات الوفيات الناتجة عن غياب التهوية الكافية، وعدم وجود مهارب طوارئ تسمح للعُمّال بالهروب من الانفجارات أو الانهيارات، تسجل أرقاماً

مروِّعة. لم يكن من السهل الحصول على أرقام معتمدة للإصابات والوفيات في المناجم ما بين عامي 1850 و1880. وقد قدَّر والاس معدلات الوفيات بين عامي 1870 و1884 بعد التدقيق في المعلومات المتعلقة بها، ما بين 2.3٪ و6.8٪ من القوة العاملة سنوياً. وقد أخذت هذه الأرقام بعد البدء بتطبيق قانون سلامة المناجم في 1869 في بنسلفانيا. نحن نعلم أن أعداد قتلى المناجم في بنسلفانيا كانت أعلى بكثير منها في بريطانيا. فقد بلغت هناك حادثة موت واحدة لكل 33,423 طن منتج من الفحم، مقابل حادثة واحدة لكل 103,000 طن في بريطانيا.

قبيل تمرير قانون سلامة المناجم في 1869، لم تكن هناك قيود للإصابات والوفيات التي كانت تحدث، ولكن من خلال التقارير الواردة في مجلة «ماينرزجورنال»، وهي النشرة الرئيسية لصناعة التعدين، استطاع والاس أن يخلص بأن 6٪ من العاملين في المناجم، بمن فيهم العاملين فوق سطح الأرض، كانوا يموتون، وأن 6٪ آخرين كانت تلحقهم إصابات تقعدهم مدى حياتهم، كما أن 6٪ غيرهم كانوا يصابون بجروح عميقة. وهكذا نرى أن العامل في المنجم لم يكن يملك فرصة للعيش أكثر من اثني عشر سنة، وعليه أن يتوقع الموت أو الإعاقة خلال ست سنوات (والاس 1987:ص253). ولكن لأن أصحاب المناجم ظلوا ينظرون إلى الحوادث على أنها نتيجة إهمال العُمّال، ولأن المحاكم برئتهم من أية مسؤولية عن الوفيات أو عن الحوادث التي تقع للعُمّال، وجدوا أنفسهم دون الحاجة إلى تغيير ممارساتهم.

وأمام صعوبة تحقيق أرباح من تعدين الفحم، لم يتورع أصحاب المناجم عن تخفيض نفقات السلامة فحسب بل عمدوا إلى تخفيض أجور العُمّال. وكان السوق بالنسبة لهم سوق شراء للعمالة، فالتحول في الزراعة الذي شهدته أوروبا (كما رأينا في الفصل 2) حوّل الملايين من الفلاحين إلى عاطلين عن العمل، في حين تسببت التذبذبات في الطلب على منتجات، مثل الأقمشة والحديد والفحم، إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بالنسبة لهؤلاء الذين اعتمدوا على الأجور في رزقهم.

كانت رواتب العاملين في المناجم على أساس يومي كما يلي: مدير المنجم 1.95 دولار، المراقب 1.25 دولار، الحداد 1.08 دولار، العامل 1.16 دولار، شريطة أن

يعملوا 24 يوماً في فترة الأربعة أسابيع، وهي فترة العمل الشهري التي يصل أجرها إلى 28 دولار. أما العمّال الذين كانوا يعملون بالقطعة فكانت أجورهم تدفع وفقاً لحمل العربة أو بالياردة إذا كانوا يحفرون خنادق (الياردة هي مقياس يقارب 91.5 سنتمتر).

ولكن العامل بالقطعة كان مضطراً لأن يدفع لمساعديه إضافة إلى مصاريف أخرى مثل المصابيح والفتايل. وكان المساعدون يتقاضون 0.85 دولار إلى 0.95 دولار يومياً، مما يعني أن على العامل بالقطعة أن يحصل على 50 دولار شهرياً لكي يحصل على دخل يوازي دخل مساعده.

بالنسبة لذلك الزمن، كان الدخل أعلى من مستوى الكفاف، ولكن هذا كان يتطلب العمل دون توقف ودون مرض ودون إجازات. وهذه الأمور الثلاثة تكاد تكون محتملة في فترة ما. ولكن هذا الوضع كان يجد تعويضه من بعض النواحي في حقيقة أن كل عائلة كانت تتضمن أكثر من شخص يعمل. فالعائلة التي تعتمد على دخل واحد كانت تحصِّل على ما يتراوح بين 150 دولار إلى 200 دولار سنوياً. لذلك كانت بعض العائلات تضطر إلى إسكان آخرين معها مقابل أُجر، وكانت بعض النسوة يعملن كطباخات أو خادمات أو خياطات.

كان الطعام رخيصاً، فثمن الذرة كان خمسين سنتاً لكل بوشل (مكيال للحبوب يوازي 32 لتر)، والبيض 11 سنت للدزينة، والطحين 5 دولار للبرميل، والزبدة 18 سنت لكل باوند، وشرائح الخنزير (البيكون) 7 سنت لكل باوند، ولحم العجل 8 سنت لكل باوند. كذلك كان السكن رخيصاً، وكان بإمكان العامل المتزوج مع عائلة من طفلين ودخل يصل إلى 20 دولار في الشهر أن يعيش وربما يدخر قليلاً. أما العائلات التي تضم أكثر من طفلين فكانت تحتاج إلى دخل آخر من أحد أفراد العائلة. في ذلك الزمن كان الأطفال يعملون بدءاً من سن السابعة أو الثامنة. ولكن المشكلة كانت أن العمل نفسه لم يكن مستقراً في أغلب الأحيان، وكانت تتخلله انقطاعات كثيرة نتيجة الإضرابات والفيضانات والحوادث، مما كان يؤدي إلى إغلاق المناجم أو تعطيل العمّال أو التسبب بإصابتهم بإعاقة.

بالإضافة إلى ذلك، كان العمل في المناجم عبئاً ثقيلاً على العامل من الناحية الصحية. فالفحم لا يطلق غاز الميثان فحسب، بل كان غبار الفحم يجد طريقه إلى رئات

العُمّال ويسبب لهم أزمات تنفسية أو أمراض مثل الرئة السوداء، وهي أمراض ذات معدل عال بين عُمّال المناجم تؤدي إلى إعاقتهم أو موتهم. وكما كتب أحد مفتشي المناجم (والاس 1987: ص257).

بعد 6 سنوات من العمل في منجم سيئ التهوية – حيث يمكن لرجل قوي البنية أن يعمل يومياً ولعدة سنوات – يبدأ لون الرئتين بالتحول إلى الأزرق. وبعد 12 سنة يصبح اللون أسوداً دون أي أثر متبقي للون الرئة الطبيعي، وهو لون ربما أفضل قليلاً من لون الفحم نفسه. بعد ذلك يموت عامل المناجم عن عمر 35 سنة نتيجة استهلاك الفحم.

مقاومة العُمّال والاحتجاجات

كيف كان يمكن للعُمّال أن يحموا مصالحهم ويحتجون بشكل رسمي أو غير رسمي ضد المخاطر التي كانوا يواجهونها في المناجم، وضد حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي حلت بهم نتيجة تدني الأجور التسريح وتعطل العمل.

احتج العُمّال على هذه المظالم بطرق مختلفة: فقد كانت هناك تعطيلات متعمدة للعمل، وأعمال تخريب ضد المناجم، وتظاهرات ومسيرات، وربما أحياناً تباطؤ في العمل. كان العديد من هذه الأعمال يواجه بالعنف من قِبَل الشرطة أو ميليشيات السلطة. وقد وقع أول إضراب إقليمي في 1858 عندما تسببت أسعار الفحم المتدنية بتوقف العمل. أخذ العُمّال حينها يغلقون المناجم، وينزلون للتظاهر في الشوارع وهم يقرعون الطبول ويلوحون بالأعلام. وقام مسؤول الأمن حينها (الشريف) باستدعاء الميليشيا، وتم اعتقال عدد من الرجال بتهمة إثارة الشغب.

أما أول إضراب فعال، فقد حدث في 1868 عندما مرر المشرّعون في بنسلفانيا قانوناً يحدد عدد ساعات العمل القانونية بثماني ساعات، رغم أن هذا كان يعني اقتطاع من الرواتب والأجور. بدأ عمال المناجم الإضراب مطالبين بتثبيت ساعات العمل الثمان دون اقتطاع من الأجور مطالبين برفع الأجور بنسبة 20٪، وقد تمت تسوية النزاع بعد أن أغلق العُمّال المناجم وحصل هؤلاء على زيادة مقدارها 10٪ من الأجور.

ورغم أن النقابات لم تكن قانونية، إلا أن عُمّال المناجم شكلوا جمعية الشغيلة الخيرية في سانتا كلارا في 1868، وهي الجمعية التي سبقت تأسيس اتحاد عُمّال المناجم في أميركا.

ورغم رفض أصحاب المناجم ومدرائهم الاعتراف بهذه الجمعية كونها الممثلة عن عُمّال المناجم في المفاوضات، إلا أنها كانت جمعية فعالة في الضغط من أجل وضع تشريعات لسلامة العُمّال في المناجم وتحسين ظروفهم المعيشية، إضافة إلى فعاليتها في تنظيم الإضرابات.

في وسط احتجاجات الإيرلنديين ضد التمييز، سواء داخل الوظيفة أم خارجها، كان يقف «المولي ماغويرز». وهذا المصطلح ظهر في جنوب إيرلندا وكان يطلق على فئات الفلاحين التي تنظمت للرد على مُلاّك الأراضي والقضاة وغيرهم ممن تسبب في ظلم العائلات الإيرلندية الفقيرة. وقد أخذ الاسم عن ممارسة قام بها الشباب الذين كانوا يخفون وجوههم باللون الأسود عبر دهنها بالشمع المحروق ويلبسون ثياب النساء. وكان هذا التخفي يساعدهم على ضرب أو قتل الحراس وفرق توزيع مذكرات إخلاء المنازل وهدمها وغيرهم من المسؤولين عن ظلم وقمع العائلات الإيرلندية. وكان بنجامين بانان هو الذي بدأ في مجلته ماينرز جورنال، أو مجلة عُمّال المناجم، باستخدام فكرة الإيرلنديين الكاثوليك والمولي ماغويرز ووضعها ضمن إطار التآمر مدعياً بأنها منظمة تعود لطائفة الروم الكاثوليك وتهدف إلى السيطرة على العملية السياسية والحزب الديمقراطي.

إلى أي حد كان المولي ماغويرز يشكلون جمعية سرية رسمية أو مؤامرة متخيَّلة، يظل سؤالاً عرضة للجدل، إلا أنه لا يوجد أدنى شك بأن الإيرلنديين الكاثوليك أسسوا التنظيمات لحماية أنفسهم وللرد أحياناً بالعنف ضد التمييز وضد ما ظنوا أنه ظلم بحقهم. فمنظمات مثل المولي ماغويرز لم تكن أمراً غير شائع في الظروف الاجتماعية التي لا يوجد فيها إلا القليل من النظام العام، أو التي تضم فئات تعتبر الدولة معادية لها. فقد أصبحت هذه الفئات أنظمة مؤسسية للقانون خارج دائرة القانون الرسمي أو حكومة موازية خارج إطار الحكومة الرسمية. ويشير إيريك هوبسباوم إلى هذه الفئات باسم «المافيا»، ويعتبرهم شكلاً من أشكال التمرد المنظم ضد الفئات المعادية أو السلطات الحكومية.

ولكن الأهمية الرئيسية للمولي ماغويرز في الصراع بين عُمّال المناجم وأصحابها ومدرائها هو أنهم أصبحوا نقطة تركيز أصحاب المناجم في محاولاتهم لتدمير جمعيات العُمّال، وربطها هي وغيرها من المنظمات العمّالية بالمؤامرات الدولية. من نواحٍ كثيرة، يمثل المولي ماغويرز بالنسبة لأصحاب المناجم ما كان يمثله قَسَم الماو الماو بالنسبة

للبريطانيين في كينيا. كما يمثل رد هؤلاء، المحاولات التي تقوم بها الدول القومية أو المشاريع الرأسمالية لربط الاحتجاجات الاجتماعية مع النشاطات الاحتجاجية التي توصف بغير القانونية وتوضع ضمن إطار النشاطات الإجرامية والإرهابية.

وسواء كانت هناك جمعية سرية تعمل في مناجم الفحم في بنسلفانيا أو سواء كان مصطلح المولي ماغويرز يطبَّق على أية فئة تسعى لإحقاق العدالة، يظل أمراً غير واضح ولكن الواضح هو أنه كان هناك أفراد لم يترددوا في استخدام العنف ضد من شعروا بأنه يظلم الإيرلنديين، أو ضد من مرَّ ظلمه دون عقاب في المحاكم. كذلك الأمر، فإن العنف العمالي كان شيئاً حقيقياً بما فيه الكفاية. فقد وقعت اعتداءات على مخالفي الإضراب، وأعمال تخريب في المناجم وهجمات جسدية ضد مديري المناجم أو وكلائهم، كما كانت نقابة العُمّال تستخدم لغة العنف في أغلب الأحيان. إضافة إلى ذلك كله، كان العديد من الناس يعتقدون أن المنظمة الأم للمولي ماغويرز كانت تتمثل في النظام القديم للإيرلنديين الهايبرنينز، وهم أعضاء جمعية كاثوليكية إيرلندية خيرية تم تأسيسها على نموذج المنظمات الأخوية مثل فرسان كولومبس التي استثني منها الإيرلنديون.

وفي سبتمبر/ أيلول من عام 1875، وقعت موجة من أعمال ومحاولات القتل وكان الضحايا متهمون بالاعتداء على الإيرلنديين أو إطلاق النار عليهم أو وضع قوائم سوداء بأسماء العُمّال الإيرلنديين. وكما قال والاس (1987:ص374) فإن هؤلاء الذي أطلق عليهم اسم المولي ماغويرز تصرفوا على أساس الحاجة إلى عدالة عقابية وسط أجواء من التمييز العرقي الممارس من قِبَل السلطات، ووسط أحقاد مريرة من قِبَل هؤلاء الذين كانوا يشعرون بوجود منهجية تعمل على إنكار حقوقهم.

كانت العقوبات التي توقعها منظمة المولي ماغويرز مدروسة بحذر وفقاً للجريمة المرتكبة. فالعقوبات الرئيسية كانت تشمل الشخص المتهم بقتل إيرلندي والذي تمت تبرئته في المحكمة، أو الشخص الذي حاول قتل إيرلندي ولم يتم اعتقاله، أو الذي حرم إيرلندي من رزقه. في واقع الأمر كان تهديد أي إيرلندي يستدعي ضرباً مبرّحاً. وكان يتم اختيار الضحايا دائماً كونهم ارتكبوا أذى أو ضرر ولم يهاجم أحد عشوائياً. كذلك لم تكن الهجمات تستهدف النساء والأطفال حتى ولو كانوا شهدوا على الحادث (والاس

1987:ص359). وقد تم تأسيس صناديق تمويل للدفاع عن المولي ماغويرز لأن الإيرلنديون كانوا يؤمنون بأنهم يتعرضون للتمييز وأن المحاكم والشرطة لم تكن تنصفهم.

وهكذا، كان لدى العُمّال وسائل متعددة للاحتجاج على طريقة معاملتهم من قِبَل أصحاب المناجم ومدرائها، ومن قِبَل عُمّال المناجم الآخرين، أو من سلطات الولاية أو السلطات المحلية. وقد تراوحت هذه الوسائل من أعمال عامة وعفوية، إلى إنشاء تنظيمات عمالية رسمية إلى أعمال عنف منظمة تعود في أسبابها إلى التفرقة العرقية مثلما تعود إلى الاحتجاجات العمالية. إلا أن هذين العاملين ظلا مرتبطان ببعضهما البعض بالنسبة لأصحاب المناجم ومدرائها وخاصة في محاولاتهم لتدمير المنظمات العُمّالية.

تحطيم المقاومة العُمّالية

عارض أصحاب المناجم ومدرائها بشدة أية تشريعات تنص على رفع درجة السلامة في المناجم، أو تعترف بحقوق العُمّال في المفاوضات الجماعية. وقد جادلوا في ذلك أن أية إجراءات إضافية للسلامة العامة ستجعل من التعدين عملاً غير مجدٍ اقتصادياً، كما أن المفاوضات الجماعية تعطي العُمّال قوة يحسب حسابها في إدارة المناجم. لقد تم تمرير تشريع سلامة المناجم في بنسلفانيا في 1869، ولكن بعد ذلك بخمس سنوات وقع انفجار في أحد مناجم آفوندال في بنسلفانيا وأدى إلى مصرع 108 أشخاص معظمهم اختنقوا نتيجة تنشق الغازات فيما هم ينتظرون إنقاذهم، وكان السبب في وفاتهم عدم وجود ممر للخروج من النفق.

حاول أصحاب المناجم تحطيم النظام القديم للإيرلنديين، مدّعين أنه كان يشكل واجهة للمولي ماغويرز. ولكن الهدف النهائي لأصحاب المناجم كان تحطيم اتحاد العُمّال وغيره من المنظمات العُمّالية الثانوية. وكان قائد الهجوم في هذا المضمار جون غوبن، وهو مدير سابق لإحدى مناجم الفحم ومحامٍ لشركة فيلادلفيا وريدنغ للفحم والحديد، والتي هيمنت في 1885 على منطقة آنثراسايت للفحم.

كانت استراتيجية غوين تعتمد على تصوير منظمة الشغيلة الخيرية والأخوية القديمة للإيرلنديين (هيبرينان) كامتدادات للمولي ماغويرز، عملياً كانت هذه الاستراتيجية

تحاول إلقاء مسؤولية الهجمات التي يقوم بها المولي ماغويرز، سواء كانت حقيقية أم وهمية، على عاتق المنظمات العمالية. قام أولاً باستئجار وكالة للبوليس السري، تدعى بنكرتون، من أجل اختراق منظمة الشغيلة الخيرية، وكشف الارتباط بينها وبين المولي ماغويرز والأخوية الإيرلندية القديمة. ولكن النتيجة كانت عدم وجود أدلة عن وجود أي ارتباط بين الاتحاد وبين المنظمة السرية.

بعد ذلك عمد غوين إلى استئجار مكتب آخر للبوليس السري من أجل اختراق الأخوية القديمة للإيرلنديين. وجاء تقرير المكتب السري بالقول فقط أن كثير من الناس يتركون المنظمة بسبب محاولة ربطها مع المولي ماغويرز. وفي حقيقة الأمر، كانت حملة تلطيخ سمعة الأخوية فعالة لدرجة أن بعض رجال الدين الإيرلنديين عمدوا إلى إدانتها مهددين بحرمان أي كاثوليكي يظل عضواً فيها، من الكنيسة.

وأخيراً، وجد غوين فرصة في تحطيم الأخوية عندما وقعت محاولة لاغتيال أحد الويلزيين، ويدعى م. ثوماس أو بولي بيل. كان ثوماس ملاكماً محترفاً وكان منهمكاً في شجار بين شركتي إطفاء أحدهما ويلزية والأخرى إيرلندية. وقد جاءت كلتا الشركتين لإطفاء الحريق نفسه، وحدث إطلاق نار قتل على أثره رجل واتهم شاب إيرلندي، يدعى دانييل دوغرتي، بارتكاب الجريمة. ولكن دانييل برئ من قِبَل المحكمة. وجاء طلب الثأر هذه المرة من قِبَل الويلزيين وليس الإيرلنديين. فقد عمد بولي بيل وآخرون إلى محاولة قتل دوغرتي، في مقابل ذلك خططت الأخوية الإيرلندية للرد، وتمت مهاجمة ثوماس ولكنه نجا من الموت. وقام بتقديم شكوى بوجود دليل من مكتب بنكرتون وتم اعتقال البعض. إثر ذلك، قام غوين بتحويل الأخوية الإيرلندية ومنظمة الشغيلة الخيرية إلى المحاكمة بعد أن صوَّرهم على شكل أشرار فاسدين قائلاً «أن أي عضو ينتمي إليهم يجلب لنفسه السمعة السيئة». وبعد سلسلة من المحاكمات تم إعدام عشرين رجلاً اتهموا بالتآمر من أجل القتل. وفي الحقيقة نجحت المحاكمة في إلقاء المسؤولية على عُمّال المناجم ومنظماتهم في الفشل الاقتصادي الحاصل داخل قطاع مناجم الفحم.

ولكن والاس يقول أنه في حقيقة الأمر لم يكن هناك سوى رابط قليل، أو ربما لم يكن هناك رابط على الإطلاق، بين الجمعية الخيرية للشغيلة وبين الأخوية الإيرلندية القديمة،

رغم وجود بعض الشكوك حول كون المولي ماغويرز قد عملت كآلية بيد الإيرلنديين الكاثوليك لتحقيق العدالة العقابية في عالم معادٍ. والأهم من هذا كله أن ردة فعل غوين وآخرون غيره تذكرنا بردة فعل البريطانيين ضد الماو الماو من حيث رفضهم الاعتراف بوجود ظلم وقمع وإلقاء اللوم على القسم وعلى الطقوس السرية. كانت النتيجة أن تم تشويه سمعة اتحاد محطم للعُمّال وتثبيت اللوم بالنسبة لمشاكل تجارة الفحم على قوى من خارج الوسط التجاري، مثل غياب تعريفات الحماية ضد الحديد البريطاني وضد العُمّال أنفسهم.

تقدم قصة والاس حول سانت كلير بعض المنظورات المتعلقة بأصول النزاع العُمّالي، وهي قصة تتركز اليوم في الصناعات المنتشرة حول العالم. ففي سانت كلير وجدنا صناعة تحقق أرباحاً هامشية وتحاول أن تعصر ما أمكنها من الربح عبر تخفيض أجور العمالة وتقليص إجراءات السلامة وتهيئة ظروف تدفع العُمّال إلى الاحتجاج. واليوم نجد صناعات هامشية الربح شديدة التنافسية مثل صناعات الأقمشة والإلكترونيات والألعاب، تعمل على اقتطاع تكاليف العمالة عبر الانتقال إلى دول يعكس غياب التشريعات العُمّالية فيها الوضع العُمّالي الذي كان سائداً في بنسلفانيا خلال القرن التاسع عشر. فالعُمّال في هذه البلدان يواجهون المشاكل نفسها، التي كان يواجهها عُمّال مناجم الفحم في بنسلفانيا خلال القرن التاسع عشر من ناحية الأجور المتدينة وظروف العمل غير الآمنة. وقد أدت هذه الظروف إلى محاولات لتنظيم العُمّال في اتحادات، وهي محاولات كانت تواجه بقمع من الدولة أو عنف من قِبَل أصحاب المصانع ومديريها والحكومة.

في كل عام يصدر الاتحاد الدولي لنقابات التجارة الحرة (ICFTU) تقريراً سنوياً حول العنف والقمع ضد العُمّال. وقد أعد الاتحاد قائمة مأخوذة عن مسح أجراه في 133 دولة ومنطقة عام 2003، تتحدث عما مجموعه 213 حادثة قتل أو اختفاء لنقابيين، واعتقال 2,000 نقابي، وجرح 10,000، وطرد 30,000 خلال 2002. وفي كوريا الجنوبية أدى إضراب وقع في خمس مستشفيات كاثوليكية إلى تدخل مسلح من قِبَل شرطة الشغب وصرف 20 نقابياً من الخدمة، وتأديب 573 آخرين. وقد تم إدخال 7 من بين ثلاثة وتسعين نقابياً خضعوا للمحاكمة إلى السجن. وفي كولومبيا قتل 184 نقابي، وجرت محاولات لاغتيال 27 آخرين، كما تعرض 189 نقابياً للتهديد بالقتل، واختفى تسعة

آخرون، وجرى اعتقال 139 اعتقالاً عشوائياً، وتعرض 27 للاختطاف، واضطر 80 نقابياً إلى مغادرة البلاد بالإكراه إلى المنفى. وفي الصين تستخدم أساليب السجن لمدة طويلة، والضرب والدفن في مستشفيات الأمراض النفسية أو معسكرات عُمّالية إضافة إلى المضايقة بطرق منهجية من أجل محي وجود أية اتحادات نقابية حرة. وحتى في الولايات المتحدة تم طرد واحد من بين كل عشرة عُمّال حاولوا إنشاء اتحاد عُمّالي في 2002، ويقول تقرير الـ (ICFTU) أن الإدارة في مخازن وول مارت نصحت جميع العاملين بأنها ستعمد إلى مراقبة كل نشاط للاتحاد العُمّالي وستشجع العُمّال على التجسس على زملائهم. وقد تعرض العُمّال الذين يظهرون تعاطفهم مع النقابة إلى التحقيق والمضايقات اللفظية (ICFTU 2003).

المقاومة النسائية العالمية

في شهر سبتمبر/ أيلول 1995، التقى ممثلون عن المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم في بكين بالصين أثناء المؤتمر العالمي الرابع للمرأة من أجل تطوير ما أطلق عليه المؤتمرون اسم «الأخوية النسائية الاستراتيجية»، وهي منظمة دولية ستعمل على توحيد قضايا النساء في الدول الفقيرة مع قضايا النساء في الدول الغنية. ويمكن تتبع نموذج الاحتجاجات المعاصرة من أجل حقوق المرأة إلى الثورة العالمية التي وقعت في 1848. ففي ذلك العام تجمع أكثر من 400 مشارك في سينيكا فولز بنيويورك لوضع خطة استراتيجية تعمل على إزالة العبودية. وخلال الاجتماع تحدثت إليزابيث كاندي ستانتون، وهي إحدى الناشطات الرائدات في القرن التاسع عشر، عن قرار يقضي بمنح النساء حق التصويت. مثل هذه الفكرة كانت تعتبر ثورية جداً حتى في تلك الأوضاع ولم تتمكن من الظهور إلا بعد أن قام فريدريك دوغلاس، وهو أحد أبرز الشخصيات الأميركية من أصول إفريقية في القرن التاسع عشر، بدعم القرار. ووجه القرار بازدراء من قِبَل معظم الأميركيين، حتى أن إحدى الصحف أطلقت عليه اسم العصيان المسلح، واتهمت صحيفة أخرى النساء بأنهم مثل الأمازونيات. ولكن على الرغم من إعطاء الرجال السود حق التصويت في 1869، بقيت النساء دون ذلك الحق باستثناء بعض الولايات الغربية، مثل وايومنغ وكولورادو وإيداهو ويوتا، حتى 1920. ورغم أن الأمر أخذ سبعين سنة حتى يتحقق، إلا أن حق النساء في التصويت كان احد التغييرات التي انبثقت عن المزاج الثوري السائد في 1848.

على الرغم من أن الحركة النسائية المعاصرة ساعدت على رفع مركز المرأة، في الغرب على الأقل، إلا أن النساء يبقين من أكثر فئات المجتمع الدولي تهميشاً من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وكما ذكرت مارثا وارد في كتابها «عالم مليء بالنساء» (1996:ص221) ظلت معظم الأعمال التي تقوم بها المرأة في حدود مبيعات الشوارع، وخطوط التجميع في المصانع، وأعمال القطعة، والزراعة التجارية، والدعارة، أو الأعمال الجنسية، والخدمات في الأوساط المحلية، مثل العمل كخادمات يغيرن أغطية الأسرّة في الفنادق.

في الوقت نفسه الذي تعمل فيه النساء على إنتاج 75-90٪ من المحاصيل الغذائية في العالم، يقمن أيضاً بإدارة المنازل. ووفقاً للأمم المتحدة، لا توجد دولة في العالم تتجاوز فيها أوقات عمل الرجال، أوقات عمل المرأة داخل المنازل. كذلك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحركات النسائية، ما زالت النساء في الدول الغنية تعاني من عدم المساواة في الحقوق، وهو ما يشير إليه علماء الاجتماع بتعبير «نسونة الفقر»، حيث نجد أن اثنين من كل ثلاثة بالغين هما من النساء . وقد أصبح الشعار غير الرسمي لهذا العقد من الزمن الذي خصِّص للمرأة «النساء يقمن بثلثي أعمال العالم ويتلقين 10٪ من الدخل العالمي و1٪ فقط من وسائل الإنتاج» (وورد 1996:ص224).

وقد أثارت هذه الظروف احتجاجات النساء في جميع دول العالم. في الهند أصبحت «الدوطة» أو المهر الذي تحضره العروس معها من نقود وهدايا إلى بيت زوجها محل احتجاج في سبعينات القرن العشرين عندما قُتلت امرأة شابة على يد أقارب زوجها لأن أهلها لم يلبوا المطالب المتزايدة لهؤلاء الأقارب بالدوطة. ظاهرياً لم يكن هذا الأمر غير شائع فقد أوردت تقارير أخرى عن قيام أقارب الزوج برش زوجة ابنهم بالكاز وإشعال النار فيها. وكانت هذه الجرائم تصنف من قِبَل السلطات على أنها حوادث انتحار وتمرر من قِبَل السلطات على أنها قضايا عائلية دون أن تلقى اهتماماً من الدولة (كومار 1995). وفي بنغلادش، عمدت النساء إلى تنظيم أنفسهن للوصول إلى الوظائف والحصول على أجور عادلة ومراجعة قوانين الميراث التي تحابي الرجال (جاهان 1995) أما في الفلبين فقد تنظمت النساء للحصول على حقوق العمالة بعد فرض الأحكام العرفية على يد

الرئيس فرديناند ماركوس في 1972. وقد أسهمت هذه التنظيمات بانتخاب كورازون أكينو كأول امرأة ترأس الفلبين. وفي جنوب إفريقيا، تنظمت النساء للاحتجاج ضد الإساءات الجنسية، وضد عدم المساواة الاقتصادية، وضد استثنائهن من اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة (كيمب وآخرون 1995). وفي كينيا وسعت المجموعات النسائية من تحركاتها لدعم دخول المرأة إلى حلبة التجارة والأعمال والمشاريع المجتمعية وبرامج القروض المدارة (أويول وكابيرا 1995).

استطاعت الحركات النسائية التي توسعت في أوائل السبعينات من القرن العشرين تحقيق نتائج ملموسة في بعض الميادين. ففي بيرو على سبيل المثال، كان من غير المعتاد قبل عشرين سنة أن ترى ما تراه اليوم من نساء يقدن الجوقات الغنائية (الأوركسترا) الوطنية، أو يعملن في الحقل السياسي أو يدرن تجارة. فقبل عشرين سنة كانت نساء البيرو يعشن في البيوت أو حول عائلاتهن (بلو نديت 1995).

ولكن رغم تحقيق بعض المكاسب، إلا أن الوضع الاقتصادي للنساء في المجتمع الدولي يبقى، وبشكل عام مهمشاً أمام وضع الرجال. على سبيل المثال، تمثل النساء 60٪ من تعداد البليون نسمة الذين يكسبون دولار واحد أو أقل يومياً. وعلينا أن نسأل هنا، ما هي العوامل التي تسهم في بقاء نساء العالم في الدرجة الأدنى، وما هي بعض الاستراتيجيات التي يمكن تطبيقها لتحسين هذا الوضع؟

العلاقات الجنوسية (نوع الجنس الاجتماعي) في حضارة الرأسمالية

خَلُصت اليانور لي كوك التي درست دور النساء في الرأسمالية حول العالم أن بعض النساء يملكن درجة من النفوذ والسلطة (1986:ص107). ولكن هذه الدرجة تختلف مع اختلاف نظام العلاقة بين الجنسين ضمن الحضارة التي يعشن فيها، إلى جانب مركز العرق الذي ينتسبن إليه والفئة الدينية أو الطبقة التي ينتمين إليها والنظام السياسي الذي يعشن في كنفه بالإضافة إلى صفاتهن الشخصية وتاريخهن. وتتفق لي كوك مع كارل ماركس وفريدريك إنجلز أن الرأسمالية هي حضارة أبوية تتبع نظام الأبوة وأن نمط الإنتاج الذي تنتهجه يتبع هرمية وبنية عائلية تنزل المرأة إلى مستوى العمل المنزلي وتؤدي بالتالي إلى قمع النساء. والسؤال هنا ما هو الدليل الذي يثبت أن تهميش النساء

والاحتجاج الذي يطلقه هذا التهميش خاصة في الدول الفقيرة هما نتيجة من نتائج توسع حضارة الرأسمالية؟

هناك أربعة تطورات رافقت توسع حضارة الرأسمالية وساعدت على تحديد نظام العلاقات الجنوسية فيها، وهذه التطورات هي: فقدان النساء لسيطرتهن على الموارد الثمينة والمنتجة، والتحول الذي طرأ من العائلات الممتدة إلى العائلة النووية التي يهيمن عليها الذكر، وتوسع الصناعة باتجاه الدول الفقيرة، والعبء الثقيل الذي فرضته المؤسسات المتعددة الأطراف على الدول الفقيرة فيما يتعلق بتعديل برامجها البنيوية. دعونا هنا نتفحص بعض هذه التطورات:

خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عمل التوسع الرأسمالي على تغيير نمطين من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات التي امتد إليها. أولاً تسببت الرأسمالية في فقدان معظم أفراد المجتمعات السيطرة على وسائل الإنتاج مما جعلهم يعتمدون في بقائهم على بيع عمالتهم. ثانياً، قوضت الرأسمالية نفوذ العائلات الممتدة الكبيرة مما تسبب في عزل الناس داخل عائلات فردية أو نووية كل منها تشكل وحدة اقتصادية مستقلة ومحكومة من قِبَل ربّ العائلة الذكر. تقول لي كوك أن ضمن هذه التطورات تكمن أصول القمع المعاصر للنساء. على سبيل المثال، كانت النسوة في نظام قبائل الشيروكي والإيروكوا، التي عاشت في أميركا الشمالية، على درجة واحدة من المساواة مع الرجال أو قريبة جداً من ذلك، فقد كنّ مسيطرات على إنتاج المحاصيل الغذائية، كما لعبن أدوار رئيسية في اتخاذ القرارات العامة. وعند الإيروكوا كانت النساء تختار الزعماء السياسيين وكان بإمكانهن تحديد إنهاء الزواج بأنفسهن. وقد أدخل المستعمرون التغييرات من خلال إجراء المفاوضات فقط مع الرجال، وإدخال نموذج الاقتصاد الأوروبي ليحل محل نموذج الزراعة والصيد. وقد أدى هذا إلى تقويض سلطة المجموعات العائلية الممتدة التي كانت النساء تلعب فيها الدور الرئيسي، مما أوجد بالتالي مجتمعاً قائماً على هيمنة الذكور في قطاع الزراعة. وعند قبائل مونتا نغينه – ناسكسابي في لبرادور لم يصبح الطبخ والتنظيف والأعمال المنزلية شيئاً مؤسسياً كعمل للمرأة، إلا عندما أصبحت النساء تعتمدن على عمل الأزواج في صيد الفراء، وبعدما تحولت العائلات الكبيرة إلى عائلة نووية تتألف من

زوجة وأطفال ورب البيت. وقد بينت ليكوك أن هذه الطريقة في الحياة غيَّرت سلطة النساء، من النشاطات الإنتاجية واتخاذ القرارات التي كانت موجودة ضمن العائلات الكبيرة وأعمال الحقول، إلى سلطة داخل المنزل، وأعيد تحديد المركز الاجتماعي للمرأة على أساس أنها خاضعة للرجل أو رب العائلة ومُعالة من قِبَله.

كذلك فاقمت الإرساليات التبشيرية من تقويض سلطة المرأة، خاصة في المجتمعات التي كانت النساء فيها تمارس مسؤوليات طقوسية، وقد تم ذلك عبر رفض هذه الإرساليات التعامل مع النساء واستخدام نفوذها لتحطيم الترتيبات العائلية التقليدية. كان المبشرون يعتقدون أن العائلة النووية المعتمدة على الأب هي أمر إلهي، وأن دور المرأة هو تقديم الرعاية والحب لزوجها وأطفالها. نتيجة لذلك تحول هذا العمل المنزلي، غير مدفوع الأجر ولأسباب عملية كثيرة، إلى نعمة بالنسبة لأصحاب المزارع والمناجم والمصانع والتجار الذين أدركوا الأرباح التي يحققونها نتيجة عمل الأزواج والأبناء (ليكوك 1983:ص271).

في المسح الذي أجرته استربوزوب (1970:ص277) في إفريقيا، أوردت ما يشابه العملية نفسها. فقد أدت السياسات السياسية والاقتصادية، التي اتبعها المستعمرون البريطانيون والفرنسيون والألمان والهولنديون والبرتغاليون، إلى تقويض دور النساء كمزارعات وتاجرات ومشاركات في العملية السياسية للعائلات عبر تقويض نفوذ العائلات الممتدة والعشائر. مما أدى بالتالي إلى سحب حقوق المرأة في الأراضي وحصرها في العمل داخل المنزل، وهو عمل متدني الأجر. وقد رأينا نتيجة هذه الأحداث في هذا الفصل بخصوص ما حدث في حالة المجاعة في مالاوي.

وقد لخصت كارين ساكس (1979) هذه التغييرات التي حدثت في إفريقيا عبر مقارنة الأدوار التي تلعبها الأخوات مع الأدوار التي تلعبها الزوجات. فالأخوية، بحسب ساكس، هي اختصار للعلاقة التي تملك فيها النساء حق الوصول إلى الموارد الثمينة (الأرض، الماشية والنقود) بناءً على العضوية التي تتمتع فيها النساء داخل مجموعة القرابة الممتدة والمؤلفة من الإخوة والأخوات. كما تحمل الأخوية معانٍ مثل الاستقلال الذاتي والبلوغ وإمكانية المساواة بين الجنسين. أما الزوجة، أو كيان الزوجة، فيدل على

علاقة تبعية. ووفقاً لساكس، فإن تطور الدول - القومية ضمن حضارة الرأسمالية قوّض مركز المرأة عبر تفكيك المؤسسات الكبيرة المبنية على أسس عائلية، والتي تعتمد عليها علاقات الأخوات وتحويل النساء إلى زوجات معالات، يعتمدن على أزواجهن في المؤسسة العائلية الجديدة.

تبرز أعمال كاتبات، مثل لي كول وبوزرب وساكس، قضايا مثيرة للاهتمام (أنظر سبلفربلات 1988)، فمنظرو الحداثة، الذين يجادلون حول منافع الحداثة وأحياناً حول حتميتها، يشيرون معظم الوقت إلى تدهور وانهيار العائلة الممتدة وبروز العائلة النووية كوحدة أساسية في المجتمع وكمثال رئيسي على التقدم. كما تقترح معظم منظرات الحركة النسائية أن العائلة النووية مسؤولة جزئياً عن المركز المتدني للنساء. ولأننا نقترح أن هذا التغيير لا يرتبط بالحداثة قدر ما يرتبط بانبثاق وتوسع حضارة الرأسمالية، فإن علينا أن نسأل لماذا لم تتلائم العائلات الممتدة مع العناصر الأخرى الموجودة في حضارة الرأسمالية.

لقد بحثنا في الفصل الأول الأسباب التي دفعت العائلة النووية إلى تشجيع الاستهلاك عبر دفع كل وحدة صغيرة إلى شراء واستهلاك السلع والبضائع. والتي كان بإمكان العائلات الممتدة أن تشارك فيها. كما رأينا في الفصل 9 كيف أن الملكية المشتركة للعائلات الممتدة تعتبر مشكلة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية والقانونية السائدة في الرأسمالية. ولكن هناك أسباباً أخرى لتفضيل العائلات النووية في حضارة الرأسمالية. على سبيل المثال، تتعارض العائلة الممتدة، ككيان سياسي، مع احتياجات الدولة - القومية لتعليم مواطنيها والسيطرة عليهم. فالسيطرة على أعضاء العائلات الممتدة أصعب من السيطرة على العائلات النووية الصغيرة والمستقلة. كذلك فإن الطلب على عمالة مرنة ومتحركة يجعل من العائلات الممتدة كياناً غير عملي. فمن الأفضل كثيراً بالنسبة للرأسمالية أن تخفف من الروابط الاجتماعية والعاطفية بين الناس من أجل نقل أو ترحيل العمالة حيث تحتاجها. وإذا افترضنا أن العائلة النووية هي الوحدة المفضلة في حضارة الرأسمالية، كيف تقبل هذه العائلة بأن تنزل مركز نسائها إلى مرتبة دونية؟

أولاً، إن ظهور العائلة النووية عمل على تحرير الرجال من ارتباطاتهم بالعائلة الممتدة وجعلهم أكثر استقلالية، مما أعطاهم سيطرة أكبر على الموارد وعلى أفراد عائلتهم. وهذه السيطرة نادراً ما توجد في المجتمعات التي تحتفظ فيها النساء بارتباطات أقوى مع عائلاتهم. كذلك، فإن الاعتراف بالرجل كرب للأسرة ينقل السيطرة على الموارد إلى أرباب هذه الأسر.

ثانياً، إن العائلة النووية والنظام الأبوي للقوة العاملة يعمل على فصل المرأة البالغة عن نظيراتها، وبذلك يقلص من احتمالية الدعم الاجتماعي الذي تمنحه لها النسوة الأخريات، وتقلل من بناء الوعي الطبقي بين النساء. والمثال التقليدي بالطبع هو العائلة النووية التي لا تعمل فيه المرأة خارج منزلها (تيتروالت 1994:ص10). وفي بعض الحالات، مثل الصين واليابان، يتم إحضار العروس الشابة إلى منزل زوجها بحيث تعزل عن المجتمع الخارجي.

أما الخاصية الثالثة للعائلة النووية، والتي تسهم في الوضع الدوني للمرأة، فهي الشكل السائد للزواج. فالعائلة النووية مؤلفة تقليدياً من الرجل الأكبر سناً، والأفضل علماً، والأكثر خبرة في الجنس، والأكثر محاباة وتعزيزاً من القانون، والمتزوج من امرأة أصغر منه، وأقل علماً وملكاً وخبرة، وأضعف حماية من الناحية الاجتماعية. ورغم أن هذا الشكل من الزواج لا يقتصر فقط على حضارة الرأسمالية، إلا أن شيوعه تاريخياً في الحضارات الأوروبية، وامتداده عبر الاستعمار الاقتصادي والنشاطات التبشيرية إلى البلدان الفقيرة، ساعد على إيجاد عائلات تتألف من رجال مهيمنين ونسوة مذعنين، كما أسهم في الحفاظ على هذا الشكل وتواصله (تيترولت 1994:ص9-10).

بالإضافة إلى حرمان النساء من الوصول إلى وسائل الإنتاج، وتثبيت العائلة النووية الخاضعة لهيمنة الذكر كوحدة أساسية للمجتمع، أدى توسع الإنتاج الصناعي من الدول الغنية باتجاه الدول الفقيرة إلى تهميش النساء اقتصادياً. فقد امتد نمو خطوط التجميع الصناعية في دول، مثل المكسيك وهاييتي وغواتيمالا وإندونيسيا، في أوائل ستينات وسبعينات القرن العشرين، بناءً على نظام أجور غير متكافئة للقوة العاملة النسائية. ورغم حجة البعض بأن مثل هذا الأمر وسّع في خيارات العمل لدى النساء، إلا أن الحقيقة تبقى أنه مع توسع الرأسمال العالمي، تجهد النساء في العمل أكثر وأكثر، سواء داخل المنازل أم

خارجها، أو على خطوط التجميع في المصانع. إلا أن عمل النساء يبقى هامشياً من الناحية الاقتصادية ومؤقتاً وقليل المردود. عالمياً نجد أن ثلثي القوة العاملة في الأعمال الجزئية، و60٪ من العاملين المؤقتين، هم من النساء. كذلك تبقى النساء، بالإضافة إلى عملهن مقابل بضعة نقود في الساعة، مسؤولات عن جميع الأعمال المنزلية الضرورية لرعاية عائلاتهن (أيزنشتاين 1997).

كما أسهمت التوجهات الاقتصادية العالمية في تسعينات القرن العشرين في المزيد من تقويض وضع المرأة، فيما كانت المجموعات المالية الدولية التي ظهرت في ذلك الوقت، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ترغم الدول - القومية على إنهاء الخدمات الاجتماعية الهادفة إلى تخفيف الوطء على الفقراء الذين كانوا في جزء كبير منهم يتشكلون من النساء والأطفال (باسو 1995:ص6). وهكذا فقد أدى سحب الدولة للدعم الذي كانت الدولة تقدمه لتشريعات العمل، وبرامج الخدمات الاجتماعية، وبرامج الأشغال والصحة والتعليم، أو تخفيف ذلك الدعم، إلى إحداث تأثيرات غير متكافئة على وضع النسوة في المجتمع (أينشتاين 1997).

خلاصة الأمر، أن الاحتجاجات النسائية تبرز من الظروف التي عزّلت المرأة ضمن مجال منزلي محدود، لا يقدم لهن إلا أعمال متدنية الأجور، والتي قوّضت السياسات الحكومية الموجهة لحماية النساء والأطفال من الفقر الذي ينتشر في الدول الفقيرة. والسؤال هنا: هل هناك بعض الطرق التي يمكن للناس أن يستخدموها لمقاومة تهميش النساء وإخضاعهن على الصعيد العالمي؟

استراتيجيات الاحتجاج

من الواضح أن مدى ارتباط المركز الدوني للمرأة بطبيعة الاقتصاد والعائلة والدولة - القومية يحدد مدى صعوبة أو حتى مدى استحالة التغيير. لهذا السبب اقترح البعض أن الحل الوحيد لهذا الظلم اللاحق بالمرأة هو في إسقاط الدولة - القومية الرأسمالية من خلال الثورة عليها. تاريخياً قد يسهم هذا الأمر في تفسير الدور البارز للمرأة في البرامج الثورية. فقد رأينا في الفصل 10 كيف لعبت النساء دوراً بارزاً في احتجاجات الفلاحين بماليزيا، وثورة الماو الماو في كينيا، وثورة شياباس. وقد تبوأت النساء مراكز هامة، على

الأقل في بداية عهد الثورات الشيوعية في روسيا والصين وكوبا. إلا أن مدى قدرة هذه الثورات على تغيير وضع المرأة ومنزلتها يبقى أمراً خاضعاً للجدل.

كانت إحدى أهم منجزات الحكومة الصينية بعد الانتصار الذي حققته في 1949 هو تأسيس اتحاد المرأة في عموم الصين بهدف تحسين منزلة المرأة. وقد قامت الحكومة الشيوعية في الصين بمنع ممارسة عادة ربط أقدام النساء، وأقامت لهن نظاماً شاملاً للرعاية الصحية مما حسّن وضعهن الصحي بشكل جذري. إلا أننا نجد اليوم في الصين أسوأ أنواع الاستغلال لعمالة المرأة. ففي إحدى الحوادث، التي تذكرنا بحريق مصنع شيرت ويست ترواينغل في مدينة نيويورك الذي تسبب في مقتل 145 امرأة من العاملات في النسيج، ودفع نحو إصدار تشريع عُمّالي جديد، أدى حريق شب في مصنع للألعاب في مدنية شن زن بجنوب الصين إلى مقتل 84 امرأة من العاملات في المصنع، بعد أن تم منعهن من الهروب عبر الأبواب والنوافذ التي كانت قد أُغلقت بمزاليج الحديد لمنع السرقة. كذلك تقوم الحكومة الصينية وبشكل متكرر بمنع تشكيل اتحادات عُمّالية مستقلة، والتي قد لا يكون هدفها على وجه الخصوص تحسين وضع المرأة، إلا أنها يمكن أن تعود بالنفع الكبير على العاملات من النساء.

بعد انتصار الثورة الاشتراكية في كوبا في 1959، عمدت حكومة فيدل كاسترو إلى دمج النساء بشكل أفضل في المجالات العامة للحكومة والعمل. وفي 1960، شكلت الحكومة اتحاد النساء الكوبيات من أجل توحيد مؤسسات المرأة الموجودة دعماً للثورة ودمج النساء في القوة العاملة. وفي حين كانت نسبة الناشطات من النساء في 1953 تشكل 13.7٪ فقط من القوة النسائية المحتملة، وصلت نسبة النساء العاملات عام 1990 إلى 45٪. إلا أنه، وعلى الرغم من تلك المكاسب الظاهرة، بقيت وظيفة الأمومة في صلب النظرة المركزية الرسمية للمرأة في كوبا. وظلت رعاية الأطفال والواجبات المنزلية تشكل أدوار المرأة الأساسية، واستمرت المرأة الكوبية في تحمل وطأة الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال (لوتجنز 1994).

ورغم أن أهداف الثورات الاشتراكية لتحسين منزلة المرأة لم ترتفع إلى حد تنفيذ وعودها، إلا أن سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية زاد من تدهور وضع النساء.



نساء في نيودلهي يتظاهرن احتجاجاً على ارتفاع أسعار الأطعمة في 1973.

ففي روسيا شكلت النساء 73٪ من نسبة العاطلين عن العمل، نصفهن كن يحملن درجات تعليم من الكليات. فيما كانت الأغلبية المطلقة من البائعين المتجولين في شوارع موسكو من النساء والأمهات الشابات. وهكذا، وفي غياب الحماية من قِبَل الدولة - القومية الاشتراكية، عادت النظرة التقليدية إلى المرأة كربة بيت إلى الظهور. وقد أوضح جينادي ميليكيان، وزير العمل الروسي، هذه النقطة تماماً حين قال «لماذا يتوجب علينا توظيف النساء فيما الرجال لا يجدون عملاً؟ من الأفضل أن يعمل الرجال وتبقى النساء لرعاية الأطفال وممارسة الأعمال المنزلية» (أيسنشتاين 1997).

في الدول الغربية، ركزت الحركات النسائية على المساواة في الحصول على وظيفة (affirmative action) وحقوق الولادة وزيادة فرص التعليم. في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، والذي عقد في بكين، برزت حركة قوية تهدف إلى تشجيع النساء في الدول الفقيرة على تبني استراتيجيات نسائية مطبَّقة في الدول الغنية. إلا أن معظم النساء والجماعات النسائية في الدول الفقيرة يبدين حذراً شديداً في نظرتهن إلى أشكال الاحتجاج النسائية في الغرب.

هناك منظمات نسائية عديدة في الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية والدول الفقيرة ترى في محاولات تصدير الأفكار النسائية الغربية، نوعاً جدياً من الاستعمار أو الإمبريالية. وفي الدول الإسلامية، على الأخص، ترفض العديد من النساء ما يرونه من النموذج النسائي الغربي في الحركات النسائية من كره للرجال.

وقد سبق وحذر علماء الإنسان، ومنهم أيوا أونغ (1997)، من النزعة لدى الحركات النسائية الغربية لفرض نظام قيمهن في الاستقلالية الفردية على الحركات النسائية في الدول الفقيرة. فقد لاحظت أونغ أن الزعماء الذكور في دول آسيوية، مثل الصين وإندونيسيا وماليزيا، يجادلون بأن حقوق المرأة ليست ببساطة حقوقاً فردية، بل هي حقوق ترتبط بالثقافة والمجتمع والدولة - القومية. ويرد هؤلاء الزعماء على الاتهامات القائلة بأن الرجال يستغلون عمالة النساء في خطوط التجميع الصناعية بالجدل لصالح حق المجتمع بالتنمية الاقتصادية والتزام جميع أعضاء المجتمع أو الدولة بالمشاركة في هذه التنمية كيفما يستطيعون. وكذلك يجادلون بأن حق التنمية هو حق من حقوق الإنسان. ويدعي الزعماء الآسيويون أن العائلة أو الدولة أو الولاية هي الوحدة الأساسية للتقدم وليس الفرد. وقد أضافت أونغ أن السؤال هو كيف يمكن للحركات النسائية في الدول الفقيرة أن تواجه هذه الحجج التي تعتبر مقنعة جداً في سياق حضارتها.

لم يكن هناك أي اهتمام كافٍ موجه للاختلافات الحضارية والدينية بين الدول الغنية والفقيرة فيما يتعلق بدور المرأة وموقعها في الاحتجاجات السياسية (أونغ 1997)، فأنصار الحركات النسائية لا بد أن يكونوا حساسين تجاه الآخرين، فيما كانت النساء الغربيات يكتسبن إحساسهن بالتحرر عبر وصف النساء الأخريات، وخاصة نساء الدول الفقيرة، بكونهن متخلفات ومقهورات. على سبيل المثال، عندما كانت مندوبات الدول الكاثوليكية والإسلامية يجادلن في المؤتمر من أجل استراتيجية تعترف بمنزلة مستقلة ولكن متساوية بالنسبة للنساء، ووجهن باتهامات من قِبَل ممثلات الدول الغربية بكونهن تقليديات ومهمشات.

وقد بينت أونغ (1997)، أن من الأفضل بالنسبة للحركات النسائية في الدول الغ نة أن تكون أكثر تقبلاً لتبادل الأفكار، وأن يأخذوا بعين الاعتبار أن الاستراتيجيات

المتبعة لتحسين منزلة المرأة يجب أن تعترف بالفروقات الثقافية وطبيعة علاقات القوة الموجودة في المجتمعات المختلفة. تقول أونغ «علينا أن نحلل الطرق التي يكافح فيها الرجال والنساء في مختلف المجتمعات من أجل المعاني الحضارية التي تؤسس لحياتهم».

ولكي توضح ذلك، عمدت أونغ إلى رواية قصة «الأخوات في الإسلام» وهي مجموعة من النسوة اللواتي تلقين ثقافتهن في الغرب واللواتي يحاولن تغيير العلاقة بين الرجل والمرأة في ماليزيا، ليس عن طريق تطبيق الأساليب النسائية الغربية ولكن ضمن سياق حضارتهن وعبر إعادة تفسير النصوص الإسلامية. والإسلام، وخاصة الأصولية الإسلامية، ظل مستهدفاً من قِبَل الحركات النسائية الغربية ومن قِبَل المدافعين عن حقوق الإنسان على كونه مجحفاً بحق النساء. فالإسلام يسمح بتعدد الزوجات ويقيد حقوق الميراث لدى الإناث بنصف حصة الذكور، كما يقيد تحركات النساء، وفي الحالات المتشددة يمنعهن من التعليم أو العمل خارج منازلهن.

عمدت مجموعة الأخوات في الإسلام، وبدلاً من إدانة الفكر الإسلامي، إلى مناقشة منح النساء حق التعليم الديني إسوةً بالرجال، وعبر هذا التعليم، يصبح لزاماً على النساء الدخول في حوارات مع رجال الدين المسلمين والذكور منهم بالذات حول المعاني التي تتضمنها النصوص المقدسة مثل القرآن وشرحها لدور المرأة في المجتمع. وباستخدام أعمدة الصحف للوصول إلى الجمهور، بينت مجموعة الأخوات في الإسلام أن تفسير النصوص المقدسة يجب أن يتم ضمن سياقها التاريخي. على سبيل المثال، يبرر رجال الدين الذكور قبول الإسلام لتعدد الزوجات عبر ادعائهم بأن القرآن برر هذا الأمر بسبب الدافع الجنسي لدى الرجال والذي يجعلهم ميالين إلى الزنا بطبيعتهم. وقد واجهت المجموعة هذا التفسير عبر الإشارة إلى أن القرآن لا يمنح للرجال غطاءً مباشراً لأكثر من زوجة، بل إن السماح بتعدد الزوجات في القرآن يجب أن يُفهم ضمن السياق التاريخي الذي يحدث نتيجة فقدان العديد من الرجال في الحروب وترك النساء والأطفال دون معيل. وهكذا سمح الله، بحسب الحجة التي توردها المجموعة، ليس لوجود اختلافات فطرية في الدوافع الجنسية لكل من النساء والرجال ولكن لأن الأمر يخفف من مشكلة الأطفال الأيتام والأرامل، عبر السماح لهن بالزواج مرة أخرى من رجال متزوجين من امرأة أو أكثر.

وتجادل مجموعة الأخوات في الإسلام ضد أنماط اللباس المتشددة الذي يقول رجال الدين الذكور بأنها مطلوبة حسب ما ورد في القرآن. وعبر ذكر آيات من الكتاب المقدس، تجادل الأخوات أن الإكراه مخالف لروح القرآن الذي ينص على أن لا إكراه في الدين (أونغ 1997) ومن الخطأ فرض الإيمان بالقوة. ويذكرن أيضاً أن الطريقة السليمة لحماية النساء هي عبر معاملتهن باحترام. إن الإكراه في اللباس هو في حقيقة الأمر مخالف لتعاليم الإسلام في العتق والتحرر والتي تركز على الحرية كأساس لأخلاق الإنسان (أونغ 1997).

استطاعت مجموعات مثل الأخوات في الإسلام أن يخرجن بنتائج. وقد ذكر أحد المسؤولين الماليزيين (أونغ 1997:ص89) الذي يتبوأ الآن منصباً في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما يلي:

> اعتادت ماليزيا أن تكون مجتمعاً يهيمن عليه الذكور. في السابق لم يكن هناك أي حديث عن حقوق المرأة ولكن عبر عملية تدريجية من التسييس أثبتت المرأة نفسها. وإذا قارنّا الوضع اليوم بعشر سنوات خلت، سنجد أن هناك اليوم وعي ودعاية وحساسية أكثر للمسائل المتعلقة بحقوق النساء.

ما زالت ماليزيا حتى اليوم مجتمعاً يهيمن عليه الذكور، ولكن الأخوات في الإسلام وعبر انخراطهن في حوار مع رجال الدين المسلمين، وبشروطهن، استطعن الوصول إلى ما أطلقت عليه أونغ اسم مجتمعية نسائية، تجمع بين حرية الحق في مسائلة السلطة كما ينص عليها القرآن، والأعراف الحضارية للمجتمع اللواتي يعشن فيه. مثل هذه الحركات، على حد قول أونغ، لا يجب أن تنكرها الحركات النسائية الغربية لأن فكرة حقوق النساء لا تكسب معناها إلا في سياق الحضارة الخاصة بمجتمعها.

حركات المقاومة البيئية

كما رأينا سابقاً، لا يوجد شك بأن حضارة الرأسمالية تعتبر مدمرة من الناحية البيئية، وأن الحاجة إلى تنمية اقتصادية متواصلة تتطلب استغلالاً متواصلاً للبيئة. ولكن، وكما يحدث عندما تتغير نواحٍ أخرى في الحياة مثل الزراعة والتقنية والبنية العائلية، فإن المعاناة لا تتوزع بالتساوي. صحيح أن كل شخص يمكن أن يتأثر من الاحتباس الحراري وارتفاع نسبة الأمطار الحمضية، إلا أنه لا يتأثر كل شخص بفيضانات الأراضي الزراعية أو مناطق الصيد، ولا برمي النفايات ولا بتلوث مصادر المياه. فهذه المشاكل تتركز بطريقة غير متكافئة بين الناس الذين يعيشون على أطراف حضارة الرأسمالية. لعل أكثر من يتأثر

هم الفلاحون وجامعو الغذاء والذين يعيشون على الصيد والفقراء بشكل عام، فهؤلاء يفقدون مصادر رزقهم عندما تنشئ المشاريع الكهرومائية لتسد الأنهار وأراضي الفيض، أو عندما يؤدي الطلب على الأخشاب إلى تدمير الغابات، أو عندما تدفن النفايات النووية قرب التجمعات السكانية الفقيرة، أو تشحن إلى الدول الفقيرة. كذلك يستفيد بعض الناس أكثر من غيرهم من النشاطات الاقتصادية التي تؤثر على البيئة، ولذلك فهم يكونون أقل الناس احتجاجاً على الأرجح. إلا أن التدمير الاقتصادي يمكن عند نقطة ما أن يطال في تأثيره جميع الناس.

الأرض أولاً

معظم حركات المقاومة البيئية المعاصرة، كما يسميها برون تايلور (1995)، انطلقت في ستينات القرن العشرين رغم أن الاهتمامات بالتغيرات البيئية تعود إلى القرن التاسع عشر. والعديد من هذه الحركات تسعى، كما تفعل الحركات الفلاحية والعُمّالية والنسائية، إلى التخفيف من التأثيرات المدمرة للتوسع الاقتصادي الرأسمالي، فيما تسعى حركات أخرى إلى الإطاحة بالحضارة التي يعتبرونها مسؤولة عن التدمير الاقتصادي. وينسب الناشطون، في هذه الحركات، أسباب الدمار البيئي إلى إيديولوجية مرتبطة بالرأسمالية والتي تقول بأن على الإنسان أن يهيمن على الطبيعة ويطوّعها. ويجادل هؤلاء أن هذا التفكير ينطلق مباشرة من هيمنة الإنسان على الإنسان. وبالتالي، طالما بقي الإنسان يسعى للهيمنة على الآخرين، فإنه سيظل يسعى للسيطرة على الطبيعة، إلى أن يدمر الكوكب الذي يحيا عليه في نهاية المطاف. إحدى هذه الحركات البيئية المقاومة هي حركة الأرض أولاً!

انطلقت حركة الأرض أولاً في بواكير ثمانينات من القرن العشرين، غالباً عبر احتجاجات هزلية مثل إطلاق قرقعة البلاستيك على سطح وادي غلن أو غلن كانيون، في إشارة رمزية إلى إطلاق سراح نهر كولورادو. بعد ذلك أصبحت الاحتجاجات أشد مواجهة عندما راح أعضاء المنظمة بإغلاق الطرق والجلوس على الأشجار لمنع قطعها، ثم لجئوا إلى تخريب المعدات ودقّ أعواد معدنية أو أوتاد مصنوعة من مادة الكوارتز أو السيراميك في الأشجار لجعل قطعها أكثر خطورة وبالتالي أقل ربحاً. قامت منظمة

الأرض أولاً وبشكل واضح بتشجيع نمو إيديولوجية تنسب وجود قوة حيّة في العوالم غير البشرية، تحت شعار «أنا الغابة الماطرة، لقد بدأت أعي وضعي حديثاً لكي أدافع عن نفسي». كانت بعض المناسبات التي أحياها أعضاء منظمة الأرض أولاً تحمل معانٍ خيالية، مثل قصة عالم الأحياء آلدو ليوبولد حول مراقبته للنار الخضراء وهي تنطفئ في عيني ذئب أطلق عليه النار، أو قصة بول واطسن التي وصف فيها الذكاء الذي لمسه في عيني حوت كان يحاول إسعافه من طعنة رمح. وهو ذكاء صامت يبرز عاطفة تبين أنه يعرف ما الذي نحاول أن نفعله (تايلور 1995:ص15).

تندمج منظمة الأرض أولاً مع الاحتجاجات الاجتماعية التي يقوم بها السكان الأصليون. وقد كانت إحدى أوائل أعمالها الرمزية إقامة نصب تذكاري لزعيم الأباشي فيكتوريو الذي شكلت مقاومته للغزو الأوروبي علامةً لهم في النضال من أجل حماية البيئة (تايلور 1995:ص18). وقد دعمت المنظمة نضال الشعوب الأصلية في الأمازون من أجل حماية الغابات وإيقاف الاستغلال المدمر لصناعة النفط. كما جمعوا الأموال لقبائل المهوراني في الإكوادور لإقامة ممرات بعرض 3-4 أمتار عبر الغابات الماطرة وأشجار النخيل بهدف ترسيم حدود الأراضي التي خصصت لهم من قِبَل الحكومة ومنع أي استيطان عشوائي لأراضيهم، كذلك نظم أعضاء المنظمة حملات مقاطعة ضد الخشب القادم من غابات ساراواك لدعم مقاومة قبائل البينان والإيبان، وتحالفوا مع شعوب الكالينغا والبونتوك في الفلبين لمنع إنشاء سد يغرق قراهم ومقابرهم. كما تحالفوا في أميركا الشمالية مع مجموعات السكان الأصليين، مثل تحالف الناجين من الأباشي وتحالف يتاسيان الذي يضم هنود الإينو والكري وغيرهم، والذين كانوا يأملون في إيقاف مشاريع السدود المائية في مقاطعة كويبك الكندية لإنتاج الطاقة الكهرومائية، والتي كانت ستُغرق آلاف الفدادين من أراضي الصيد لدى قبائل الإينو والكري.

تكشف الروابط بين حركات المقاومة البيئية واحتجاجات السكان الأصليين عن مدى الترابط بين الاحتجاجات ضد الأنظمة والتي ضمت فيمن ضمتهم الفلاحين والشعوب الأصلية والنساء وغيرهم تحت شعار عام. من بين أكثر الحركات الاحتجاجية إثارة، حركة شيبكو التي تجمع خطوطاً لأنواع مختلفة من الاحتجاجات، وحركة شيبكو هي محاولة لإنقاذ غابات الهند، وأهمية هذه الحركة تكمن في كونها انطلقت من

الاحتجاجات الفلاحية حول تحويل الأراضي المشاع إلى السيطرة الحكومية واستغلالها من قِبَل القطاع الخاص. وقد نتج عن هذه الحركة ظهور تساؤل حول أحد أكثر الحجج مركزية فيما يتعلق بتدمير البيئة وهي مأساة الأراضي ذات الملكية المشتركة.

شيبكو ومأساة الأراضي المشتركة

في مقالته التي تتردد دائماً منذ كتبها في 1968 بعنوان «مأساة الأراضي المشتركة»، وهي الأراضي التي تتعرض غالباً للإساءة والاستغلال أكثر من الأراضي ذات الملكية الخاصة، يبني هاردين حجته على المقدمة المنطقية القائلة بأن ما يكسبه كل شخص فردياً من خلال استغلال الأراضي المشتركة لعالمه، هو أكثر بكثير مما يخسره فردياً. على سبيل المثال، إذا كان هناك مرعى مشتركاً بين أفراد مجتمع، فإن كل فرد منهم، وفقاً لهاردين، يكسب من خلال إضافة نعجة أخرى للقطيع أكثر ما يخسر فيما لو فقد نعجة بشكل فردي من خلال استغلاله للمرعى. فالناس مدفوعون لاستغلال الأراضي المشتركة أكثر ما يستطيعون، وإذا ما قام أحدهم باستغلال الوضع لمصالحه الخاصة عبر إضافة أعداد أخرى من الماشية فإن المرعى سيتعرض للتدمير. في المقابل، إذا كان كل شخص يدير المرعى الخاص به، فإن دافعه للتدمير سيكون أقل بكثير لأن ما سيربحه قد يتعادل مع ما يخسره. والمثال البارز هنا هو أن نسأل أنفسنا ما الذي سيربحه كل منا من خلال شرائه سيارة، مقابل أن نسأل ما الذي سنخسره من التلوث الحاصل نتيجة إضافة سيارة جديدة إلى البيئة. لأننا نربح أكثر من خلال اقتناء سيارة ونخسر قليلاً من الناحية الفردية نتيجة التلوث فإن دافعنا نحو شراء سيارة سيكون أقوى بكثير.

نلاحظ هنا أن حجة هاردين حاذقة منطقياً ولكنها خاطئة عملياً. وقد بيّن علماء الإنسان بشكل خاص أن الأرض المملوكة بشكل مشترك، خاصة في المناطق الفقيرة تظل مصانة ومنظمة أكثر من الأرض أو الموارد المملوكة شخصياً (أنظر ماكي وفورتمان 1996) (فراتكين 1997 أ:ص ص 240–242). وأفضل مثال على هذا هو ما جرى في غابات شمال الهند مع حركة شيبكو.

شيبكو (ومعناها الحرفي أن تضم شخصاً إلى صدرك) هي حركة ظهرت في القرن التاسع عشر خلال الاحتجاجات الفلاحية التي اندلعت نتيجة تدمير الغابات في شمال

الهند، والتي وصفها أحد المسؤولين من المستعمرين البريطانيين بالغابات التي لا تنضب. كان الفلاحون في المنطقة يعيشون على ما يرتزقون منه من الزراعات الصغيرة ومن رعي الماشية والصيد وجمع الطعام من الغابات المحيطة بهم. وكان المجتمع ينتظم ضمن طوائف منغلقة على نفسها تضم مجموعات تتوارث أعمالها ومهنها وتتزوج ضمن مجموعاتها.

كانت الأراضي الزراعية في معظم القرى مملوكة من قِبَل الأشخاص الذين يعملون فيها، وكان كل فرد يقدم جزءاً من إنتاجه كحصة في دخل القرية يدفع على شكل أتاوات أو ضرائب لحكام المنطقة أو للسلطات الاستعمارية البريطانية. أما الغابات المحيطة فكانت تدار بشكل جماعي، وكانت تشكل معلماً ضرورياً في الحياة الاقتصادية كمكان لرعي الحيوانات واستخراج الأعشاب الطبية والطعام. كذلك كان للغابات مدلولات روحية كأماكن عبادة ومزارات مقدسة. كما كانت الغابات تضم أجناس رائعة من الأشجار بشكل خاص، ورغم عدم وجود إدارة رسمية للغابات إلا أنها كانت محمية من خلال أهمية الطقوس التي تسود المنطقة ومن قِبَل قوانين تنص على مقاطعة وعزل كل من يسيء إلى الغابة (غوهتا 1990:ص ص33-34).

كان انعزال المنطقة سبباً رئيسياً في تركها بعيداً عن متناول الناس حتى حلول 1878، عندما عمدت الحكومة الاستعمارية إلى تمرير قوانين أغلقت بموجبها أجزاء من الغابة في وجه استخدامات الفلاحين، وخصصت أجزاء منها لبعض أصحاب مشاريع التطوير الخاصة. كانت الحكومة مهتمة بشكل خاص ببعض أنواع الأشجار التي يلائم خشبها تركيب عوارض خشبية خاصة بسكة الحديد من أجل توسيع خطوط السكة الحديدية في الهند. قامت الحكومة البريطانية بوضع قوانين تحدد كمية خشب البناء الذي يسمح للفلاحين استخدامه، وحددت حقوق الرعي بأنواع معينة من الغابات ضمن دائرة قطرها خمسة أميال من القرى، كما حددت أيضاً أي نوع من العشب الجاف الذي يسمح للفلاحين جمعه. وحرَّمت الحكومة حرق قيعان الغابات، وهي وسيلة كان يستخدمها الفلاحون لتربية وجمع العشب البري.

احتج الفلاحون على عزلهم عن بعض أجزاء من الغابات، وتجاهلوا القوانين، واستمروا برعي أغنامهم والتحطيب، كما قاموا بحرق الشجيرات التي تنمو في ظل الأشجار الباسقة في الغابة، والتي عمد بعض مستثمري الأخشاب إلى زراعتها من أجل

حصادها فيما بعد. ولكن أعنف أشكال الاحتجاج كان إضرام النار المتعمد في الغابات، فبين عامي 1919 و 1920، تم تسجيل 13,457 خرق لقوانين الحرائق في منطقة واحدة من شمال الهند.

استمرت القيود على استخدام الفلاحين للغابات، وتواصل استغلال الغابات من أجل الأخشاب، مقابل ذلك تواصلت احتجاجات الفلاحين بعد نيل الهند استقلالها عن بريطانيا في 1947 لأن الحكومة الهندية الجديدة، وفي مواجهة الحاجة إلى جمع الأموال، واصلت تطبيق السياسة التي اتبعتها حكومة الاستعمار البريطاني بشأن الغابات. وكانت النتيجة تواصل تدمير الغابة وطرد الفلاحين من الغابات التي ظلوا يحمونها منذ قرون ويحتجون من أجلها. وفي 1962، تم شق طريق جديدة عبر الغابة بتمويل من البنك الدولي مما زاد في استغلال الغابات. وتكشف صور الأقمار الصناعية أنه من بين 34,042 كيلومتر مربع من الأراضي المعلنة كغابات، لم يتبقى إلا 6.6٪ تحمل غطاءً أخضر، و22.5٪ تحمل غطاءً متوسطاً، و13.5٪ تحمل غطاءً ضعيفاً، فيما أضحت نصف الأراضي التي كانت مصنفة كغابات بدون غطاء أخضر على الإطلاق (غوها 1990 :ص146).

ثمة حادثتان حفّزتا ظهور حركة احتجاج بيئية منظمة: الأولى كانت الفيضانات التي وقعت على سفوح التلال في سبعينات القرن العشرين، والتي أدت إلى فقدان الأرواح والأملاك، حيث أدرك السكان أن الخسائر التي وقعت في القرى الواقعة أسفل الأراضي المجردة من الغابات كانت أفدح بكثير من تلك التي حمتها الغابات. الحادثة الثانية التي حفزت ظهور شيبكو كانت منح حقوق قطع أشجار لأحد أصحاب مصانع إنتاج المضارب الخشبية المستخدمة في لعبة الكريكت، وحرمان إحدى التعاونيات الفلاحية من قطع الأشجار من الغابة نفسها من أجل صنع أدوات زراعية. هنا بدأ منظمو الحملة بالتفكير بتطويق الأشجار عبر ضمها إلى صدورهم لمنع قطعها. وقد لعبت النساء دوراً بارزاً في هذه الحركة عندما حاولت الحكومة ممارسة الخداع عبر دعوة رجال القرية إلى اجتماع بينما أرسلت عمالاً لقطع أشجار الغابة، إلا أن نساء القرية، انطلقن بعد أن تلقين إنذاراً من فتاة شابة واخترقن صفوف العُمّال ووقفن بينهم وبين الأشجار إلى أن اضطر العُمّال للرحيل خائبين. وفي منطقة أخرى قام القرويون بنصب الخيام في الغابات

عندما قامت إحدى الشركات الخاصة بوضع علامات على 5000 شجرة من أجل قطعها، واستأجرت عمّالاً للقيام بذلك، ولكن صمود القرويين أجبر العمّال على الرحيل.

مثلت شيبكو واحدة من بين العديد من حركات الاحتجاج ضد تدمير الغابات في سفوح الهملايا، ولكنها كانت الحركة الأكثر دعاية، وقد اكتسبت سمعة دولية واسعة على صعيد كونها حركة بيئية وحركة نسائية أيضاً. إلا أن الجذور الفلاحية لهذه الحركة غالباً ما تتعرض للنسيان، فقد بدأت هذه الحركة على شكل كفاح من اجل البقاء قبل أن تنطلق فيما بعد كحركة لحماية البيئة.

وقد ذكر راماشاندرا نموها (1990) في كتابه «الغابات غير الهادئة» بعض الدروس الهامة المستقاة من شيبكو، والتي تتعلق بالاحتجاجات الاجتماعية بشكل عام والاحتجاجات الفلاحية بشكل خاص. فشيبكو تكشف كيف أن بعض سياسات التنمية الاقتصادية أو العصرنة تتم صياغتها على أعلى مستويات الدول والشركات والمؤسسات المالية العالمية، وكما ظهر في كل من الحالتين الكينية والمكسيكية فإن هذه السياسات تعاني منها المستويات الدنيا مثل الفلاحين والنساء والعمّال بالتجربة كونها نوع من الاستغلال. فالاستراتيجيات التي توضع للتنمية الاقتصادية تتوقع من النساء ومن السكان الأصليين الفلاحين الذين لا يملكون الأرض، أن يتحملوا وطأة التصنيع التي تداهمهم على شكل أمراض وقلاقل اجتماعية وشح الطعام ونقص الأراضي، وهذه كلها تشكل معاناة شاهدة على ثقل وطأة هذه العملية (غوها 1990:ص195). وبينما تجد هذه التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي تنصب على فقراء الدول الفقيرة من يوثقها، فإن ما يتم تجاهله دائماً هو التأثير الذي تتركه هذه العملية على البيئة والاحتجاجات الاجتماعية التي تستفزها. ويخلص غوها (1990:ص195-1996) إلى القول:

> من المنظور البيئي، نجد أن الحركات الفلاحية مثل حركة شيبكو ليست مجرد دفاعاً عن مجتمع صغير وقيمه ومثله ولكنها تأكيد على طريقة حياة تتلائم بشكل أكثر تكيفاً مع الطبيعة ونشاطاتها. من ناحية، هي تعتبر دفاعية في محاولاتها التهرب من مجسّات الاقتصاد التجاري ومركزية الدولة، إلا أنها من ناحية أخرى تعتبر ميالة إلى الحزم من حيث تحديها لرؤية الطبقة الحاكمة التي تتبع حضارة مدنية صناعية متضامنة. لذلك وبعيداً عن كونها عويل لطبقة تحتضر بعد أن وصلت إلى أعتاب الخروج من بوابة التاريخ، إلا أن صرخة شيبكو تمثل واحدة من أقوى الردود إبداعاً بالنسبة للأزمة البيئية والحضارية التي يعاني منها المجتمع الحديث. أنها رسالة قد نهملها على حساب تعريض حياتنا للخطر.

الخلاصة

لقد بيّنا في هذا الفصل أن التمرد والاحتجاج اللذان يبدوان مستوطنين داخل حضارة الرأسمالية موجهان بشكل رئيسي ضد الأنظمة، ويتشكلان من ردود لمجموعات تعرضت في فترة من الزمن إلى التهميش اقتصادياً أو اجتماعياً أو عانت بشكل غير متكافئ نتيجة توسع الرأسمالية باتجاه الدول الفقيرة. إلا أن من المهم أن نذكر هنا أنه في حالات قليلة فقط كانت هذه الاحتجاجات موجهة بشكل واضح إلى حضارة الرأسمالية. عدا عن ذلك كان المحتجون يستهدفون في احتجاجاتهم الجماعات أو الأفراد الذين يعتبرونهم مسؤولين شخصياً عن معاناتهم. وقد رأينا في حالة الاحتجاجات التي أطلقها الفلاحون الفقراء في ماليزيا كيف صبّ هؤلاء جام غضبهم على الفلاحين الأغنى منهم، بدلاً من توجيه هذا الغضب نحو الثورة الخضراء، أو نحو مؤسسات مثل البنك الدولي، التي تعتبر في النهاية هي المسؤولة عن معاناتهم. الأمر نفسه حصل مع عُمّال مناجم الفحم في بنسلفانيا الذين ألقوا باللوم على مديري وأصحاب المناجم، بينما كان العديد منهم لا يحقق أرباحاً نتيجة جهوده، أكثر من لومهم النظام الذي دفعهم ودفع مدرائهم إلى محاولة تجميع ثروة من صناعة فاشلة. بكلمة أخرى، نادراً ما توجه الاحتجاجات الاجتماعية هجومها على النظام الذي كان مصدر معاناتها، بل تركز هجماتها بدلاً من ذلك على شخصيات رمزية أو حقيقية تشكل بالنسبة لها رمزاً لهذا الظلم والمعاناة.

الفصل الثاني عشر

الدين والاحتجاجات المضادة للنظام

المعاناة الدينية هي في الوقت نفسه تعبير عن المعاناة الحقيقية وعن الاحتجاج ضد المعاناة الحقيقية. الدين هو التنهيدة التي يطلقها المظلوم، وهو قلب العالم الذي لا يملك قلباً، تماماً مثلما هو روح الأحوال التي لا روح لها.
- كارل ماركس نقد كتاب هيجل «فلسفة الحق»

إذا لم يكن هدف المرء هو الانسجام بل تعزيز القدرة عبر استخدام العنف فإن من مصلحته أن يكون في حالة حرب. في مثل هذه الحالات، لا تعتبر الحرب سياقاً للعنف فقط بل مبرراً له أيضاً. فالحرب تقدم المبرر لاستخدام العنف. وهذا الأمر يعتبر صحيحاً حتى ولو كانت القضايا العالمية الموجودة في قلب النزاع لا تبرر مثل هذا الموقف العنيف.
- مارك غوير

سعت الثورات والحركات التي تفحصناها في الفصلين 10 و11، وبطرقها الخاصة إلى إصلاح الإفراط في الرأسمالية. إلا أن القليل من هذه الحركات طرح بديلاً حضارياً جذرياً. أي أنه على الرغم من استنكار هذه الحركات وشجبها للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة، ولعدم التكافؤ في توزيع الثروة ولاستغلال وتهميش فئات معينة

من المجتمع، وللتدمير البيئي الناتج عن حضارة الرأسمالية، إلا أن أي منها لم يسعى بجدية لفرض بديل. فالفلاحون سعوا للحصول على الأراضي وليس لإسقاط المجتمع الذي تسبب في طردهم من هذه الأراضي، والعُمّال سعوا إلى تحصيل رواتب أعلى وتحسين ظروف عملهم ضمن حضارة الرأسمالية التي يستفيدون منها في أدوارهم الأخرى كمستهلكين ورأسماليين. كذلك سعت النساء والأقليات إلى تحسين منزلتهم ضمن المجتمع الموجود. أما السكان الأصليين فقد ظلوا يكافحون لكي يُتركوا لشأنهم، وكافح أنصار البيئة، باستثناء أولئك الذين كانوا يطرحون بدائل روحية غير محددة، من أجل سلامة أفضل للبيئة.

لطالما تم تصوير الشيوعية على أنها التحدي الأكبر للرأسمالية. ولكن لينين وستالين وماوتسي تونغ لم يرفضوا أبداً الحضارة الصناعية التي أقامتها الرأسمالية في القرن التاسع عشر، ولكنهم سعوا بشكل رئيسي لتعديل نظام الدولة - القومية لمنح العُمّال نفوذاً أكبر وتحقيق توزيع للثروة أكثر تكافؤاً ضمن النظام الإنتاجي والتوزيعي والاستهلاكي الذي إن اختل، لم يكن اختلافه إلا قليلاً عما طرحته الرأسمالية. لقد سعى هؤلاء إلى استبدال الرأسمالية الخاصة برأسمالية الدولة. حتى ماركس وإنجلز ذاتهما، لم ينادیا بإسقاط النظام الصناعي بل طرحا حلولاً للسيطرة على الدولة القومية وإعلاء نفوذ العُمّال لدرجة أعلى أو على الأقل مساوية لنفوذ رأس المال (قوة الشعب على قوة المال). كانت أفكار ماركس وإنجلز كما هي أفكار العديد من الصناعيين الأوائل في القرن التاسع عشر، أفكاراً مثالية، فقد نادى هؤلاء بوضع نهاية للملكية الخاصة والاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل وتفكيك العائلة النووية الأبوية وإلغاء الديانات المنظمة. إلا أن الجماعات الوحيدة التي حاولت اتباع تلك الأفكار أو ما شابهها كانت الجماعات المثالية الصغيرة أو الهادفة التي انتشرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر مثل جماعة الانسجام الجديد (نيوهارموني) ومجتمع أويندا وأمانا، وجماعات أخرى ظهرت بعد قلاقل 1998، مثل جماعة توين أوكس وغيرها من المنظمات التي ازدهرت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين، وما زال بعضها باقياً حتى اليوم (إيرازموس 1972 وكانتر 1972، وأوفيد 1988).

وعلى الرغم من أن الاحتجاجات الفلاحية والعُمّالية والنسائية واحتجاجات السكان الأصليين والجماعات البيئية لم تسعى لتغيير المعتقدات والشروط الأساسية التي قامت

عليها حضارة الرأسمالية، إلا أن بعض الحركات حاولت إسقاط الحضارة الرأسمالية واستبدالها. كانت معظم هذه الحركات دينية في طبيعتها، فقد حاولت عبر بعض الأطر الروحية إزالة أو تدمير ما تؤمن أنها حضارة لا أخلاقية، أو حاولت الانسحاب منها وتبني طريق جديدة في الحياة سواء طوعاً أم إكراهاً.

كان الدين دائماً هو العنصر الثوري، فمعظم الديانات بدأت على شكل تمرد ضد نظام مؤسس. المسيحية بدأت كاحتجاج يهودي ضد الأفكار والسلوكيات التي اعتقد المحتجون أنها انتهاكاً لكلام الله. وكان رسل العهد الجديد ثوريين في أهدافهم بكل وضوح، كما سنرى لاحقاً عندما ندرس عملية انبثاق الفكر الديني التحرري .(لاهوت التحرر). في حين أن العهد القديم يوثق كفاح الشعوب ضد ما كانوا يعتقدون بأنه يشكل سلطة غير شرعية.

إلا أن حقيقة كون الدين دائماً مصدراً للاحتجاج ضد الأنظمة لا يجب أن تغطي على دور الدين في إضفاء الشرعية على بعض القواعد الأساسية لحضارة الرأسمالية. بالتأكيد كان هناك قدر جيد من التعاون بين الكنيسة والدولة في أوائل العهود التي شهدت توسع النظام العالمي. فقد كانت البعثات التبشيرية ترافق الغزوات والاستكشافات وكانت تساعد على تهدئة خواطر السكان وتحولهم لطائفة أو أخرى من المسيحية، أو إلى شكل من أشكال العمالة الخاضعة للاقتصاد العالمي. وقد عملت البعثات التبشيرية كطليعة للرأسمالية عبر إدخال الناس الذين اعتنقوا مبادئها ضمن الأفكار الغربية التي كانت سائدة في ذلك الزمان والمكان، وجعلتهم جزءاً لا يتجزأ من حضارة الرأسمالية وكما ذكر جان كاماروف (1985:ص27).

كانت البعثة التبشيرية وسطاً أساسياً وطليعة سبقت التشكيلات الاستعمارية، كما أنها كانت عاملاً هاماً في الإبداع الإيديولوجي من ناحية كونها الشاهد الأول على المواجهة بين النظام المحلي وقوى الرأسمالية الدولية. لقد تم تشكيل الخطة الثقافية المتماسكة للتبشير بكل أفكارها عن الحضارة والأشخاص والملكية والعمل والزمن، من عناصر استبقت ومهدت الطريق أمام عملية تأسيس البروليتاريا أو إنشاء طبقة العمّال والكادحين.

في كتابه الكلاسيكي «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، بيّن ماكس ويبر (1958) أن الإصلاحات البروتستانتية قدمت أساساً إيديولوجياً للرأسمالية، إلى جانب

الدافع لتحقيق الربح عبر المساواة بين النجاح المادي والخلاصي الشخصي كإشارة إلى كونه مبارك من الله. وقد نظر المؤرخون إلى الدين في القرن التاسع عشر على أنه بديلاً للقيود الأخلاقية التي كانت تضعها العائلة والمجتمعات والتي تعرضت للتدمير نتيجة الانفجار الذي حصل إثر توسع المدن وتنقل العمالة. وقد أشار أنتوني. ف. سي والاس (1987) في هذا الصدد إلى كيفية مواجهة المهاجرين الإيرلنديين في بنسلفانيا لدى احتكاكهم بالكنيسة الكاثوليكية المحلية، استبدالاً للقيود السلوكية التي كانت عائلات إيرلندا الممتدة تضعها في السابق، وهي قيود أخلاقية وجدت ترحيباً شديداً من قِبَل أصحاب المناجم والشركات وغيرهم. وقد تتبع بول. أي. جونسون النهضة الدينية التي انتعشت في الولايات المتحدة في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر، وعزاها إلى حاجة الدين لاستبدال التوجيهات الأخلاقية والقيود الاجتماعية التي كانت موجودة في المجتمعات الريفية بتأثير العائلة والتي غابت عن المدن الصناعية الجديدة في الشمال الشرقي. وكما رأينا في الفصل الأول، لم يجد الزعماء الدينيون في أوائل القرن العشرين صعوبة في استيعاب التحول من إيديولوجية نكران الذات إلى إيديولوجية التساهل والانغماس الذاتي. ومع ذلك، ورغم إسهام الدين في دعم الفرضيات التي قامت عليها حضارة الرأسمالية، إلا أنه أسهم في نواحٍ أخرى بمقاومتها.

إن الهدف من هذا الفصل هو طرح الأسئلة التالية: إلى أي مدى كانت الحركات الدينية تعبيراً عن المشاعر المعادية للأنظمة الموجودة؟ أي كيف عملت الحركات الدينية كوسائل احتجاج ضد توسع حضارة الرأسمالية سواء في الدول الغنية أم الفقيرة؟ ولماذا يعبر الاحتجاج الديني عن نفسه أحياناً بعنف ملحوظ؟ للإجابة على هذه الأسئلة، علينا أولاً أن ندرس ونتفحص بعض الحركات الدينية في الدول الفقيرة ثم نحول اهتمامنا إلى الاحتجاجات الأوسع التي انبثقت عن الديانات الرئيسية في العالم.

الحركات الدينية للسكان الأصليين كتعبير عن الاحتجاج

تأتي فكرة أنتوني. ف. سي. والاس حول حركة تجديد الحياة، موازية للفكرة المركزية في علم الإنسان حول التحول الديني. فقد بيّن والاس (1966:ص30) أن المعتقدات والممارسات الدينية تنطلق من ظروف الضغط الاجتماعي والثقافي كجهد واعٍ ومنظم من

قِبَل أعضاء في المجتمع، وبهدف تأسيس حضارة أكثر إرضاء وتلبية للمطالب. كما بيّن أن الدين ينبثق من عملية تجديد للحياة. وتوجد أصول جميع الديانات الرئيسة في ردات الفعل تجاه الأنظمة الاجتماعية والحضارية التي وجد مؤسسو هذه الديانات أنها غير مرضية. وقد وثّق علماء الإنسان والمؤرخون وعلماء الاجتماع مئات الشواهد على حركات دينية حول العالم انطلقت احتجاجاً على ظروف الشعوب، واستخدمت فكرة تجديد الحياة من أجل إضفاء مفاهيم على كل شيء، ابتداءً من طوائف ماليزيا التي تتحدث عن بضائع يرسلها الله إلى الأرض عبر الأوروبيين، وانتهاءً بمنظمات الميليشيا في الولايات المتحدة (بيمان 1997).

ورغم الفائدة التي قدمتها فكرة تجديد الحياة في تحسين مفهومنا للاحتجاجات والتغيرات الدينية، إلا أنها تحمل ضعفاً أساسياً. فمنذ تطبيقها في الحركات الدينية التي انبثقت منذ مئتي سنة، فشلت هذه الفكرة في الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن معظم هذه الحركات كانت واقعياً، تشكل ردات فعل لظاهرة فردية هي تطور وتوسع الرأسمالية الصناعية أو الاستهلاكية. بشكل عام، كانت معظم حركات تجديد الحياة، مثل ديانات البضائع في ماليزيا وغينيا الجديدة، ورقصة الأشباح لدى السكان الأصليين في السهول الأميركية، والحركات الدينية الكبيرة التي انطلقت من الإسلام واليهودية والمسيحية وغيرها، تشكل احتجاجاً ضد الأنظمة السائدة بقدر ما كانت تشكل تجديداً للحياة. أي أن محاولة إنشاء حضارة أكثر ملائمة وإرضاءً كما وضعها والاس، كانت دائماً عبارة عن احتجاج ضد التأثيرات السلبية للتوسع الرأسمالي. ولهذا السبب فإن من الأفضل أن ننظر إلى هذه الحركات على أنها تعبيرات عن احتجاجات ضد الأنظمة السائدة أكثر من كونها فقط محاولات لتجديد الحياة.

ولكي نوضح ذلك، دعونا ندرس ثلاث حركات دينية لشعوب تعيش في الدول الفقيرة، وهذه الحركات هي، رقعة الأشباح، ديانة البضائع، وحركة صهيون في جنوب إفريقيا. كل من هذه الحركات جاءت تعبيراً عن احتجاج ضد ظروف اقتصادية واجتماعية ظهرت نتيجة التوسع الرأسمالي، ولكن مع وجود اختلافات هامة بينها. كما أن هذه الحركات تتنوع في درجة استخدامها لتأثيرات من ديانات الدول الغنية من أجل تزيين

شكلها، وذلك خلافاً للطقوس والمعتقدات الأصلية. كذلك تتنوع هذه الحركات في مدى تعبيرها المكشوف عن كراهيتها وعدائها للدولة - القومية، وبالتالي في مدى تحريضها على الردود العنيفة والقمعية.

رقصة الأشباح

في 1889، شاهد أحد هنود البايوتي الذي تلقى ثقافة تبشيرية، ويدعى فوفوكا (موني 1965)، رؤيا تحكي عن أنه سُحب إلى الجنة وهناك قابل الله كما قابل الهنود الذين ماتوا والذين يعيشون الآن حياتهم التقليدية في الجنة. وقال إن الله أمره بأن يعود إلى الأرض ويبلّغ الناس بأن عليهم أن يعيشوا في سلام مع البيض ومع بعضهم البعض. كذلك أعطي تعليمات بان يقوم برقصة طقوسية، إذا تواصلت خمسة أيام وخمس ليال، فستوحد أهل الأرض مع أصدقائهم وأقاربهم في العالم الآخر. وقد قام الذين تحولوا إلى هذا المذهب الجديد بنقل الرسالة من نيفادا إلى السكان الأصليين عبر الولايات المتحدة وكندا، حيث وجدت زخارف ونسخاً جديداً لها بطرق مختلفة. في بعض هذه النسخ يعيش البيض وسكان أميركا الأصليين في انسجام، أما في بعضها الآخر فيشهد العالم تدميراً ولا يعود إلى الحياة إلا السكان الأصليين. وفي نسخ غيرها يعود الجاموس إلى البلاد ويعود الناس للعيش كما كانوا يعيشون قبل الغزو الأوروبي.

كانت رسالة رقصة الأشباح (كما أصبح اسمها) تنقل من قِبَل ممثلين معينين عبر سكة الحديد إلى السكان الأصليين لكي يجتمعوا مع فوفوكا وينشروها لجميع الفئات التي تعيش في السهول الأميركية، وإلى الخارج للشعوب التي تسعى لإعادة إحياء طريقة حياتها التي مزقها التوسع الرأسمالي. وقد لاقت رسالة رقصة الأشباح جذباً من فئات مثل قبيلة لاكوتا التي تم حرمانها بشكل منهجي، عبر المعاهدات والخداع، من أراضيها وحشرها في محميات تعتمد في حياتها على مؤن الحكومة التي غالباً ما لم تكن تصل إليها. ولكن رقصة الأشباح التي حملت وعداً إلى قبيلة لاكوتا بإحياء حضارتها التقليدية انتهت بإحدى أفظع المآسي العسكرية في التاريخ الأميركي.

أثارت رقصة الأشباح إحساساً بكونها نذيراً لثورة مفتوحة تقوم بها قبائل لاكوتا، وقام أحد العملاء الهنود الذين عيّنتهم الحكومة في إحدى محميات قبائل لاكوتا باستدعاء

الجيش. عندها وإثر خشيتهم من هجوم يشنّه الجيش، عمد بعض أفراد القبيلة إلى الهرب وتمت مطاردتهم من قِبَل فرقة الخيّالة السابعة وهي فرقة تخضع لقيادة جورج أرمسترونغ كاستر، وكانت قد هُزمت على يد قوة موحدة من قبائل لاكوتا وشايين في 1876. حاصر الجيش الهاربين في منطقة تدعى «الركبة الجريح»، وكان بحوزة الجيش مدافع وبنادق، وتم الاتفاق على استسلام الهاربين وفيها كان الجنود ينقبون بين مخابئ رجال لاكوتا عن بنادق حدث إطلاق نار، قام الجيش على إثره بالرد من خلال القنابل والبنادق على مخيمات القبيلة موقعاً مئات القتلى من النساء والأطفال والرجال، بعضهم كان يسعى إلى الاحتماء من سد النيران بعيداً مئات الياردات.

من نواحٍ عديدة، شكلت رقصة الأشباح قالباً من قوالب المقاومة الدينية التي تسير بموازاة سلاحِ الضعيف كما أوردنا في الفصل العاشر. وكانت عبارة عن حركة دينية تعمل ولو رمزياً على إظهار الاحتجاج ضد القمع الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي. وعندما ينتهي بها الأمر إلى العنف، يكون هذا العنف قادماً من ناحية الدولة - القومية أو ممثليها سواء ضد الجماعة بأكملها، كما حدث في مجزرة الركبة الجريح، أو ضد زعماء تلك الحركات التي يعتقد بعض عملاء الحكومة أنهم قادرون أو يخططون لتمرد عام. لم يكن غالباً من قبيل الصدفة أن تم اغتيال الزعيم الروحي لقبائل لاكوتا على يد شرطة لاكوتا، قبل أيام من وقوع المجزرة، بينما كانوا يحاولون إلقاء القبض عليه.

ديانة البضائع

من بين أكثر الاحتجاجات الدينية جذرية لدى السكان الأصليين، كانت مذاهب البضائع في ميلانيزيا وغينيا الجديدة. وقد ظهرت هذه الحركات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بينما كانت الدول الغنية تسعى لاستغلال موارد جزر الباسيفيك. بدأت ديانات البضائع عندما قام أحدهم بادعاء النبوة وأعلن عن مجيء زلازل وفيضانات ستدمر العالم، تظهر بعدها الأجداد، أو الله أو إحدى القوى المحررة الأخرى لتسليم شحنة هي عبارة عن بضائع يمتلكها الأوروبيون ويؤسسون لحكم يحمل نعيماً خالداً. جهز الناس أنفسهم لاستقبال شحنة البضائع عبر بناء المخازن ومدارج لهبوط الطائرات، وقام بعضهم بهجر بساتينهم وتدمير ماشيتهم وتناول جميع ما كان

لديهم من طعام أو حتى رمي أموالهم. وتمثل ديانات البضائع رداً متناقضاً على التوسع الرأسمالي. فمن ناحية يظهر هؤلاء الناس (أتباع المذاهب) بأن لهم رغبة جامحة لامتلاك البضائع التي يُعتقد بوجودها بشكل وفير في الحضارة المهيمنة، فيما هم من ناحية أخرى يرفضون سلطة ونفوذ الغربيين الذين يأتون بالبضائع.

تتبع قصة الاستغلال الأوروبي وتأثيراته على السكان الأصليين لجزر الباسفيك بشكل قريب الأنماط التي درسناها في الفصل التاسع. فقد جاءت مذاهب البضائع كرد على الإفراط في الاستغلال الاستعماري، وتم توثيقها من قِبَل بيتر ورسلي (1968) في تحليله الكلاسيكي «الأجراس سوف تقرع». وقد وصل التوسع الرأسمالي إلى جزيرة فيجي في القرن الثامن عشر بينما كان الأوروبيون يسعون لتزويد السوق الصيني بالمواد اللازمة لصنع البخور والأعواد المستخدمة في الاستعمالات الدينية الوثنية، ومع حلول 1813 كان جميع ما تنتجه الأشجار في فيجي قد وصل إلى نهايته.

ومع حلول ستينات القرن التاسع عشر، كان هناك تدفقاً هائلاً من المستوطنين الأوروبيين نحو فيجي، نتج عنه إبعاد متزايد لسكان فيجي عن الأرض، إضافة إلى تزايد المخالفات القانونية وسط مجتمع الأوروبيين، بحيث عجزت الحكومة التي كانت موجودة آنذاك عن ضبطه. كذلك، كان هناك تزايد في الحاجة إلى عُمّال محليين للعمل في مزارع جوز الهند. وقد واجهت السلطات الاستعمارية تردد سكان البلاد الأصليين في العمل بهذه المزارع عبر فرض قوانين ضريبية، وإكراههم على التعامل بالنقود، بينما كان في استطاعة هؤلاء أن يعيشوا على إنتاجهم. كان تعامل السلطات الاستعمارية مع العُمّال المحليين قاسياً، ففي غينيا الجديدة عمدت هذه السلطات إلى إقرار مختلف أشكال العقوبات، مثل التعليق من الرسغ أو الجلد بالسياط ضد العُمّال الذين لم ترضي جهودهم مشرفيهم. كذلك كانت التغيرات الاقتصادية التي أساء السكان الأصليون فهمها، كونها جزءاً من الاقتصاد العالمي، قاسية أيضاً. فقد ظلت أسعار جوز الهند والزيت وغيرها من المحاصيل ترتفع وتهبط مع تقلبات الأسواق، متسببة إما بطلب شديد على العمالة أو ببطالة واسعة.

كذلك لعبت النشاطات التبشيرية دوراً رئيسياً في تطور ديانات البضائع، فقد شكلت البعثات التبشيرية في جنوب الباسيفيكي 15٪ من السكان الأوروبيين، ووزعت هذه البعثات الأراضي فيما بينها مما أثار مسائلة السكان الأصليين حول أسباب التنافس

بين الطوائف الدينية المختلفة. كان الدين واحداً من المجالات التي لم يرفضها السكان الأصليون في الحياة الأوروبية، وفي الحقيقة كان أعضاء ديانات البضائع ينظرون إلى الدين على أنه مصدر للقوى السحرية التي خلقت هذه البضائع. لم يكن لدى السكان الأصليين أية معرفة بالحقيقة المادية التي تحكم المجتمع الأوروبي، ولا عن العملية الإنتاجية التي أوجدت هذه البضائع، ولم يكن الأوروبيون الذين احتكوا فيهم أو عرفوهم يعملون في إنتاج البضائع التي كانوا يملكونها. من خلال ثقافتهم التبشيرية، خَلُص السكان الأصليون إلى أن القوة السحرية السرية كانت هي المفتاح لثروة الأوروبيين وهي قوة كانوا يرغبون في امتلاكها (ورسلي 1968).

كان ازدهار ديانات البضائع رداً على هذه الظروف. وأحد الأمثلة على هذه المذاهب كان «جنون فايلالا»، الذي كان أول ظهوره في غينيا الجديدة في 1919. وكان أكثر مظاهر هذا الجنون وضوحاً حالة شبيهة بالنشوة، أو حالة من استحواذ الشعور التي كان يقع فيها أنصار هذا الدين. وقد نشطت هذه الحركة وسط أجواء من الاستغلال الاستعماري فقد تم اكتشاف زيت جوز الهند وبدأت المزارع تنهض في تلك البلاد. كان معظم التابعين لهذا المذهب من العُمّال المستأجرين لفترة معينة، وكان هؤلاء يعيشون ظروفاً قاسية من النظام الشديد والمرض. فقد مات في شهر يونيو/ حزيران 1910 وفي مناجم بحيرة كامو للذهب 225 عامل منهم من بين 1,100 عامل بسبب مرض الديزنطاريا وأسباب غيره.

كان مبتدع جنون فايلالا، كما قيل، رجل عجوز يدعى إيفارا وكان قد وقع مغشياً عليه واختفى نتيجة لذلك أربعة أيام، وادعى بعدها أن ساحراً قد مزق أحشائه وتنبئ بمجيء سفينة بخارية تحمل أرواح أسلاف ميتين يحملون بضائع معهم، وكان من بين البضائع المتوقع وصولها بعض البنادق، وكانت البضائع ستوضع في صناديق، كل صندوق معرَّف وفقاً للقرية التي سيتم تسليمه إليها. وقد أضاف إيفارا أن الأرواح كشفت له بأن جميع البضائع من الطحين والأرز والتبغ وغيرها تعود إلى سكان بابوا غينيا وليس إلى البيض، وأن البيض سيطردون خارجاً (ورسلي 1968 :ص81).

لم تكن الكراهية للبيض في بابوا غينيا الجديدة أمراً مفاجئاً. فقد كان أحد مدراء المزارع يستخدم السياط لإخراس أصوات النحيب الصادرة عن بعض الأولاد حزناً على

صديق ميت. ونقل عن أحد هؤلاء المدراء قوله «أريد أن يعمل الزنجي لدي حتى أجمع ثروتي وأغادر هذه البلاد اللعينة» (ورسلي 1968:ص82). ورغم أن الحركة أظهرت عدائها تجاه البيض، إلا أن الناس كانوا يؤمنون بأن أسلافهم كانوا بيضاً، حتى أن بعض السكان الأصليين كانوا يلاحقون بعض البيض ظناً منهم أنهم قد يكونون أجدادهم الميتين.

وقد ترافقت الحركة مع الاحتفالات والطقوس. وكان الناس يشاهدون رؤىً عن الجنة، وعن الطعام المتوفر بكثرة فيها، وعن الأشخاص الذين يرتدون ثياباً طويلة فضفاضة. وبعضهم ادعى أنه تلقى رسائل من يسوع المسيح أو من الله. وكان القرويون يقيمون المآدب ويزينونها بالورود وسط زجاجات الجعة، وطاسات الأرز، وقشور جوز الهند، ونبات التامول. وكان أقارب الأشخاص الموتى الذين يُعتقد بعودتهم يجلسون على هذه الموائد ويحتفلون، بينما يجلس قرويون آخرون بصمت وظهورهم موجهة إلى الموائد بانتظار وصول البضائع. وقد تم بناء معابد شبيهة بكنائس البعثات التبشيرية، وأقيمت سارية علم، كان يُعتقد أنها الوسط الذي سيتم من خلالها الاتصال بالأسلاف الميتين. كان هناك نظاماً أخلاقياً صارماً يشجع إقامة الحفلات للأسلاف، والابتعاد عن الزنا والسرقة، وحضور الصلاة يوم السبت. كذلك سادت فكرة أن جميع ممتلكات السكان الأصليين يجب أن تُدمَّر وجميع بساتينهم يجب أن تُهجر.

استمرت الحركة مدة اثني عشرة سنة إلى أن توقفت عن الانتشار. ومع حلول نهايتها في ثلاثينات القرن العشرين، ادعى الناس أن النبوءات قد تحققت، وأنهم شاهدوا السفن البخارية وتلقوا رسائل عبر سارية العلم، وأن آثار الأسلاف شوهدت على رمال الشواطئ. كذلك تم تسليم البضائع مع تمكن أعداد متزايدة من الناس من الحصول على البضائع الأوروبية التي كانوا يرغبون بها.

حركة صهيون في جنوب إفريقيا

تأثرت رقصة الأشباح ومثلها ديانة البضائع بالنشاط التبشيري إلى مدى معين. وهذا الأمر لا يبعث على الدهشة. فرسالة الكتاب المقدس، وخاصة تلك التي طرحها العهد الجديد، لا بد وأنها كانت تحتوي على رسالة تجذب المشاركين في تلك الحركات. فالمساواة بين الجميع أمام الله، والموقف الإلهي الداعم للضعيف، والوكالة المشتركة التي

منحها الله للجميع على خيرات الأرض، جميعها رسائل صُمِّمت لجذب شعب مقهور. كذلك، إذا ما عمد السكان الأصليين إلى الاستعانة ببعض تعاليم المبشرين، ولو جزئياً، فإن من المتوقع أن تلقى الحركة بعض التسامح من السلطات السياسية الحاكمة. كانت النشاطات التبشيرية تلقى تسامحاً، لا بل ترحيباً، من قِبَل المستعمرين الأميركيين والأوروبيين، ولكن إلى المدى الذي تسهم فيه في الحفاظ على شعوب منضبطة وخانعة، وهكذا كان لا بد من وضع حساب دقيق لدرجة الاحتجاج والمقاومة الموجودة في حركات السكان الأصليين مقابل احتمال تلقي رد حكومي.

تعتبر حكومة جنوب إفريقيا العنصرية واحدة من أكثر الدول - القومية قمعاً في تاريخ الحضارة الرأسمالية. وقد تمكنت بقوتها العسكرية من قمع أي تمرد مكشوف من قِبَل الأفارقة وجعله مستحيلاً على أرض الواقع. ضمن هذه الأوضاع، كان الاحتجاج الديني في الأغلب هو الطريقة الوحيدة للمقاومة. دعونا نتفحص واحدة من تلك الحركات الدينية، وهي الكنيسة الرسولة الكاملة الشهادة في صهيون، والتي جاء وصفها على لسان جان كاماروف (1983) في كتابها حول شعب تشيدي بجنوب إفريقيا «جسد من القوة وروح من المقاومة».

يمثل شعب تشيدي العديد من شعوب جنوب إفريقيا التي عاشت على مزيج من الزراعة والرعي. وقد أدى استيلاء البريطانيين على جنوب إفريقيا إلى حصر الشعوب الإفريقية في مناطق أو محميات تحكم ذاتياً من الناحية النظرية. كما تراجعت الزراعة وأعمال الماشية، ليس بسبب انتشار الأمراض والجفاف، ولكن بسبب استنزاف العمالة الزراعية عبر الطلب المتزايد على العمل في مناجم الألماس والذهب والمصانع ومزارع البيض.

كانت نتيجة هذه الأمور على شعب تشيدي أن تدهورت أحوال القاعدة الريفية التي يعيشون عليها، وانبثق نظام أصبحوا يعتمدون عليه في بيع عمالتهم من أجل البقاء. مع حلول 1970، أصبح أكثر من نصف النسوة يعمل خارج البيوت ولفترات ممتدة من الزمن، كما أصبح ثلاثة أرباع الرجال يعملون بعيداً عن منازلهم لمدد تصل إلى تسعة أشهر في سنة. وقد ترك هؤلاء العمل في مزارعهم بيد نسائهم وأطفالهم الذين بقوا في الريف، وكانت السلطات في جنوب إفريقيا تمنعهم من مرافقة رجالهم وآبائهم إلى المناطق

الصناعية. كذلك كان مرور السود بين المدينة والريف يخضع لتشديد منظم من قِبَل حكومة التمييز العنصري، فكان التنقل خارج المنطقة يحتاج إلى تصريح، كما كان منع التجول يفرض دائماً، والسكان الإفريقيون يخضعون لرقابة متشددة من قِبَل الشرطة النظامية والبيروقراطيين. وهكذا أدرك شعب تشيدي حالة القمع والقهر التي يعيشون فيها داخل تجمعات المناجم السكنية القاسية وتحت ظل الطقوس المذلّة للتمييز العنصري.

كان قمع المقاومة الإفريقية، مظهراً يمتد لفترة طويلة من الزمن على أراضي جنوب إفريقيا. ولم يخرج إلى العلن أي خبر عن درجة العنف التي كانت حكومة جنوب إفريقيا تستخدمها، من اغتيال وخطف وتعذيب، إلا حديثاً، وبالتالي كانت المقاومة تحتاج لأن تكون أكثر حذقاً. إذ لم يكن باستطاعة الشعب أن يتحدى آليات الهيمنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي فرضتها حكومة جنوب إفريقيا، تحدياً مباشراً. وبدلاً من ذلك دخل الشعب في نضال ضمن منطق النظام الذي يعيش فيه، وكان لا بد للمقاومة أن تكون رمزية.

من أجل تقييم مثل هذا النوع من المقاومة، قد يتوجب علينا أن نعود إلى وسائل المقاومة التي استخدمها فلاحو ماليزيا، أي أسلحة الضعفاء كما سمّاها جيمس سكوت (1985). أو قد ندخل في اعتبارها رموز المقاومة والاستقلال التي استخدمها الشباب الأميركي، مثل طريقة اللباس، الموسيقى، والنشاطات الأخرى، وهي نشاطات استُخدمت للنضال ضد الأنظمة المفروضة عليه من قِبَل المدارس والأهل والمجتمع الأوسع. وقد استخدم شعب التشيدي وسيلة مقاومة تتمثل في حركة دينية مستوردة من الدول الغنية، وهي الكنيسة الرسولية الكاملة الشهادة في صهيون. وتنظر كاماروف إلى حركة صهيون على أنها وسيلة استخدمها شعب التشيدي للاحتجاج على تهميشه، وعلى التأثيرات التي خلفها عليه النظام الرأسمالي، ويتمثل الاحتجاج في طريقة اللباس وفي الطقوس المتبعة والعقيدة.

تأسست هذه الكنيسة في 1847 على يد اسكتلندي، يدعى إلكسندر دويي. وكان هذا الرجل قد وصل إلى شمال أميركا في 1988. وفي 1899، بنى مدينة صهيون على مساحة 500 , 6 فدان تطل على بحيرة ميشيغان الواقعة على مسافة 42 ميل شمال مدينة شيكاغو. وخلال سنة وصل عدد السكان في المدينة إلى عدة آلاف، وأصبح فيها بنك ومخازن من الطوب ومصانع صغيرة ومدارس ومطبعة.



العباءات البيضاء التي يرتديها أتباع كنيسة صهيون في جنوب إفريقيا، تتناقض بشكل حاد مع ثياب العُمّال ذات الألوان الكاكية والسوداء.

كان المخطط أن تكون مدينة صهيون ملاذاً وسط بيئة خاطئة تمثلها مدينة شيكاغو. وكان معظم أفراد المدينة من رجال الدين، والحرفيين المستقلين، والمكافحين من صغار رجال الأعمال، ومعظمهم فقراء وينتمون إلى الطبقة العاملة. كان هؤلاء السكان يعيشون على هامش رأسمالية القرن التاسع عشر، وكانوا يرفضون معظم الحضارة الرأسمالية الناشئة ويجدونها غريبة عنهم (كاماروف 1985:ص179). وكانت عقيدتهم تقوم على أن التغريب الذي أحسوا به هو تفكيك الإنسان عن الله، وعبروا عن ذلك من خلال استعارات للمرض والصحة استبدلت ما كان معروفاً من مصطلحات اللعنة والخلاص. وعبر استعارة الشقاء، سعى الصهيونيون لطرد المرض وتأثير الشيطان عبر إعادة دمج الجسد والنفس والروح. ومع تصدير حركة صهيون إلى الدول الفقيرة، بدت وكأنها أخذت تجمع جميع ما مسحته تجربة الاستعمار والعمالة بالأجرة، موفرّة بذلك إمكانية إعادة بناء مجتمع شمولي يمكنه مقاومة ثقافة الرأسمالية.

وصل أول ممثل للكنيسة الرسولية كاملة الشهادة إلى جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا في 1904 بدعوة من البعثة التبشيرية الهولندية الإصلاحية. وتم إدخال الصهيونية إلى شعب تشيدي على يد العُمّال المهاجرين العائدين، أو على يد مدعي النبوة الذي يتجولون وحدهم بحثاً عن تابعين محليين. في ذلك الوقت كان شعب التشيدي قد تحول إلى الكنيسة الإصلاحية المنهجية، وهي الطائفة المهيمنة بين المستعمرين في تلك البلاد. ورغم الفصل الذي كان متبعاً بين كنائس البيض والسود إلا أن الكنيسة الرسولية كانت قد فتحت طرقاً بين الجانبين مع حلول سبعينات القرن العشرين. ووفقاً لكاماروف (1985)، كان هناك 4,750 فرداً من ذلك الشعب يتبعون الكنائس التقليدية، ولكن 3,750 منهم تحولوا إلى حركة صهيون، فيما بقي 1,000 آخرون أعضاء في كنائس مستقلة.

تأسست الكنيسة الرسولية الكاملة الشهادة في جنوب إفريقيا في 1956 على يد المطران ن.، وهو عامل بالقطعة من الزولو كان يعمل في مناجم جوهانسبرغ، كانت الكنيسة نفسها عبارة عن مبنى من الطوب الطيني مساحته 240 قدم مربع، وكان اتباع الكنيسة يرتدون عباءات بيضاء مميزة وسترات خضراء وأغطية رأس بيضاء عليها حبال قطنية حمراء وسوداء وبيضاء لا تُزال أبداً.

كانت خدمات القداس يوم الأحد تبدأ بوليمة، وبعد أن يأكل الجميع تطلق زوجة المطران الكبرى إشارة البدء بالترانيم والتصفيق والتطبيل، ويرقص أعضاء الكنيسة ويسقط الرجال على ركبهم في جهة الشرق وهي الوجهة التي تشرق منها الشمس. بعد ذلك تمسك الروح بعدة نساء ويبدأ الناس بلفظ الشهادة. وتتضمن الشهادة مواضيع عن الظلم، مقارنة العالم الخارجي (العمل بالأجرة، المدينة، الغرباء) بالعالم الداخلي (البيت، الطائفة). وفي صلب عملية الشهادة تظهر فكرة الشفاء (كاماروف 1985 :ص210).

وتمثل هذه الكنيسة ما يشير إليه علماء الإنسان بمذهب الحزن أو الابتلاء، وهو يضم مجتمع من المعانين وفرقة وحيدة من «المعالجين المجروحين» الذين تعكس أجسادهم حالة الظلم الاجتماعي التي يعانون منها. وتقول كاماروف أن العديد من الذين تحولوا إلى هذا الدين، جاؤوا إلى الكنيسة يحملون حزناً حقيقياً مؤكداً. وتشمل طقوس الشفاء عملية شفاء تجسد الفرق بين فساد العالم الخارجي وروح الشفاء لدى الطائفة.

وتعمل الكنيسة الصهيونية أيضاً عبر الطقوس على تعقيم البضائع التي يتوجب على شعب التشيدي أن يبتاعها، وفي الوقت نفسه ترفض الحضارة التي جاءت منها هذه البضائع. ويحضر أعضاء الطائفة جميع بضائعهم التي اشتروها، مثل الأطعمة والأحذية والأغطية، ويضعونها على طاولة موجودة في وسط الكنيسة ويتم خلال القداس رش هذه البضائع بالماء المقدس، وهكذا لا يتم رفض البضائع التي تأتي من النظام المرفوض بل تخضع هذه البضائع لعملية إصلاح وتعقيم عبر الطقوس الممارسة. وكما ذكرت كاماروف (1985:ص ص218-219) «يتم إعطاء بضائع متغربة صفة اجتماعية وروحية جديدة بحيث يتم قلب تجربة التغريب رأساً على عقب».

بالطريقة نفسها، يعيد جماعة حركة صهيون صنع بضائعهم عبر الطقوس المتبعة، وكذلك يعيدون صنع الجسد داخل الثياب. فالأعضاء يرتدون خليط من الملابس البروتستانتية والأصلية من أجل إعادة بناء نظام يرفض النظام السائد في حياتهم. فعباءاتهم البيضاء، وشعورهم الفضفاضة، وستراتهم الملونة، تتناقض بحدة مع القماش الأسمر الفاتح اللاخيطي والذي يرتديه أغلبية سكان الريف من شعب التشيدي. وإلى جانب إظهار التناقض مع الأغلبية، تظهر هذه الثياب وكأنها تميزهم أيضاً من حيث أنها تتضمن مظهراً يجمع بين العالم التبشيري المسيحي وبين ملامح من ماضي التشيدي قبل الاستعمار، وتتناقض هذه الثياب في ألوانها وأشكالها مع الرداء الكاكي أو الأسود ومع الزي المشدود للعسكر، ولعُمّال المناجم، والتبشيريين، وخدام المنازل.

كذلك تذكر كاماروف أن حركات الاحتجاج في المناطق الفقيرة تبدو وكأنها تتبنى المسالك الجانبية للحضارة الغربية مثل الشفاء بالإيمان، وإمكانية إخضاع القوى الخفية للسيطرة البشرية. ولكن على الرغم من تنوع مصادرها، إلا أن هذه الأنظمة الرمزية تتشارك في معارضتها لحضارة الرأسمالية، وتسعى إلى هدم البنى التي تقوم عليها المجتمعات الاستعمارية. والكنيسة الصهيونية، مثلها مثل باقي الحركات الدينية الصغيرة تعمل كملاذ ورمز للمهمشين نتيجة توسع ثقافة الرأسمالية. وتذكر كاماروف في هذا الصدد (1985:ص254):

> كنيسة صهيون هي جزء من ثقافة عالمية ثانية، تقع في ظلال الثقافة الأولى التي تحمل أنظمتها الرمزية المتميزة والمتشابهة في الوقت نفسه، تركيبات خيالية للنظام العالمي المقاوم في الدول الفقيرة.

التحدي العالمي للاحتجاجات الدينية الموجهة ضد الأنظمة

ربما يوجد في العالم آلاف الحركات الدينية على شاكلة حركة صهيون الاحتجاجية. ولكن هذه الحركات لا يمكنها أن تأمل بتحدي هيمنة الرأسمالية العالمية، وهي بدلاً من ذلك تقدم نوعاً من الراحة لهؤلاء الذين يشعرون باليأس والتغريب على الحافة الاقتصادية لحضارة الرأسمالية. وتمثل الطقوس والخدمات والتجمعات فترات من الابتعاد عن النظام تعطي فرصة للأفراد أن يعملوا جماعياً على استعادة هويتهم وكرامتهم. وهم في ذلك لا يختلفون عن مختلف الجماعات المثالية أو البديلة التي ازدهرت بعد ثورتي 1848 و 1968، والتي سعت إلى إيجاد عوالم بديلة ضمن حدود محكمة وأحياناً منعزلة لمجتمعات لا تحظى بالانتباه العام إلا عندما يرتكب أعضاءها عملاً غير قانوني أو غير منطقي.

ولكن الأبرز من هذه الجماعات هي المنظمات الدينية المعارضة الكبرى الممثلة بالحركات المتشددة التي اكتسبت اهتماماً واسعاً في العقود الثلاث الماضية. بعيداً عن كونها حركات دينية صغيرة منعزلة، تعتبر هذه الحركات فروعاً من الديانات الرئيسة في العالم، وتضم ملايين المشاركين وتحمل خططاً جدية للسيطرة على الدولة – القومية. أما الثقافة التي تمثلها هذه الحركات فتبقى هي التحدي الشرعي الوحيد لهيمنة الحضارة الرأسمالية على العالم.

من نواحٍ كثيرة، يصعب تحديد صفات هذه الحركات. فالأوساط الإعلامية تطلق عليها اسم حركات متشددة، وكذلك تصفها التحليلات الحكومية والعديد من علماء الدين، ولكن هذا التحديد يواجه بالنقد من البعض كونه يحتوي على معانٍ منتقصة أو ربما ازدرائية أحياناً. ويقترح مارك يورغنزماير (1993، 1996) تسميتها بالحركات الدينية الوطنية. إلا أن هذه التسمية تعطي انطباعاً بأن مثل هذه الحركات سياسية في طبيعتها بشكل أساسي، بينما تبدو هي وكأنها حركات احتجاج ضد مظاهر أوسع من النواحي الحضارية. لهذا السبب، تعتبر تسميتها بحركات مضادة للنظام أكثر دقة، رغم أننا سنظل نستخدم مصطلح التشدد بسبب استخدامه الأوسع في الأوساط الإعلامية.

من أجل اكتشاف مدى ما تمثله حركات الاحتجاجات الدينية المضادة للنظام، سنقوم بدراسة انبعاث التشدد الإسلامي في الشرق الأوسط، ودور المتشددين البروتستانت

في الولايات المتحدة. فكل من هاتين الفئتين المتشددتين انبثقتا نتيجة عدم الرضا عن مظاهر محددة من الثورة الصناعية والحياة العصرية. وكل منهما تدّعي طرح معادلة لتغيير الحضارة الحالية والمجتمع المعاصر. ورغم تجذر كل من الحركتين ضمن تقليد حضاري، وربما ضمن ظروف محلية إلا أنهما تتشاركان في بعض النواحي:

1. على عكس الانطباع الذي تعطيه وسائل الإعلام حول كون هذه الحركات المتشددة حديث النشأة، إلا أن معظمها تعود في أصولها إلى القرن التاسع عشر حيث ظهرت كرد فعل على علمنة الدين في الحياة العصرية أو على توسع الاقتصاد العالمي و/ أو هيمنة القوى الاستعمارية.
2. كل من هذه الحركات موجه نحو التاريخ ويعمل على تفسير الأحداث العالمية المعاصرة، مثل أزمة الديون والحروب والنزاعات العرقية والأوبئة، على أنها نذر إلهية تضفي شرعية على عقائدها المركزية. كذلك تنسب كل حركة لنفسها ما تراه من تدهور نسبي أو غياب الازدهار في بلادها بالنسبة للشؤون الدولية، إلى غياب الإيمان بالمبادئ الدينية التي تعتنقها أو تناصرها.
3. كل من الحركات المتشددة المعاصرة ترسم من أجل الوصول إلى سلطة الدولة، وكل منها تمتلك بطريقة أو بأخرى بنى سياسية حالية كالأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية ووسائل الاتصال الحديثة، وذلك من أجل تحقيق هذا الهدف، وفي بعض الحالات تسعى هذه الحركات إلى السيطرة على دول - قومية موجودة، فيما تعمل في حالات أخرى على تاسيس دولها المستقلة الخاصة بها.
4. جميع هذه الحركات تصر على أنه ورغم كون هدفها المركزي تحويل الآخرين باتجاه مفاهيمها بالنسبة للعالم، إلا أنها تؤمن بأن عليها أن تفصل نفسها عن الكافرين.
5. كل من هذه الحركات تملك جذباً قوياً للشباب وخاصة طلبة الجامعات والكليات، وقد عمدت إلى تطوير منظمات من أجل الوصول إليهم.
6. على الرغم من أن كل من هذه الحركات قد حاول الوصول إلى أهدافه عبر طرق اجتماعية مقبولة، إلا أن كل منها يملك جناحاً عسكرياً مثل حزب الله في

لبنان، ومنظمة عملية الإنقاذ (Operation Rescue) في الولايات المتحدة، وغوش إيمونيم في إسرائيل، وهذا الجناح العسكري يتحدى نفوذ الدولة العلمانية عبر عصيان قوانينها العلمانية بوسائل عنيفة أو سلمية تحت شعار ما يطلقون عليه «قانون أعلى».

7. معظم المتشددين الدينيين يؤكدون على أهمية العائلة في الحياة الاجتماعية مدعين أن العائلة هي المؤسسة التي تتعرض للتقويض من قِبَل الدولة - القومية العلمانية. وبعض هذه الحركات يركز بشكل لافت على دور المرأة في احتضان التقاليد والعادات مع كون المنزل ملاذاً مقدساً للرجال العائدين من ضغوط وهموم العمل بحيث يمكنهم الشعور بالراحة وتأكيد سلطتهم.

8. على الرغم من أن أي من الحركات المتشددة لا يملك برنامجاً اقتصادياً حسن التطوير، يكون بديلاً لتحررية الشركات في النظام الرأسمالي، إلا أنها تشترك في بعض النقد الموجه للرأسمالية. فهذه الحركات تشعر أن الرأسمالية قد استبدلت الأجواء الأخوية التي كانت سائدة قبل عصر الاقتصاد الحديث بأجواء تنافسية شرسة ومريرة حول الموارد العامة (كوران 1993:ص ص290-291) كما أن هذه الحركات تؤمن بأن السبب وراء المشاكل الاقتصادية التي تضرب العالم اليوم هو الانحلال الأخلاقي.

ويقول أنصار هذه الحركات أن الاقتصاد الحديث ينظر إلى الرغبات البشرية وبالتالي المطالب البشرية على أنها غير محدودة، وأن العرض لا يمكن أن يفي بالطلب. ويرفض معظم المتشددين مثل هذا الطرح اللاأخلاقي وينظرون إلى الرغبات البشرية ليس على أنها بلا حدود ولكن على أنها مشكلة الحضارة الحديثة في قدرتها على ضبط الرغبة البشرية في الاستحواذ على الأشياء، وأنه ينبغي إقناع الأفراد ودفعهم ضد تبني طرق لا أخلاقية في حياتهم (كوران 1993:ص295). وتعتبر مسألة إعادة توزيع الثروة موضوعاً مشتركاً في الأفكار الدينية المتشددة، على الرغم من أن التعامل مع هذا الموضوع لا يتم بنفس الطريقة. فالجميع يشجع الأغنياء على مساعدة الفقراء، ولكن لا أحد منهم يصرّ على المساواة الكاملة. فالمتشددون الإسلاميون يشجعون الدولة على فرض قوانين الشريعة

القرآنية بالنسبة للزكاة التي تذهب لمساعدة الفقراء. كما يعارض المتشددون المسيحيون بشكل عام مسألة إعادة توزيع الثروات الاقتصادية، ويناصرون بدلاً من ذلك إنهاء برامج نقل الأموال بحجة أن إطاعة وصايا الله هي الكفيلة بإزالة الفقر وعدم المساواة.

التشدد الإسلامي (الأصولية)

برزت صورة الإسلام المتشدد مع نجاح الثورة الإيرانية وتحول إيران إلى دولة إسلامية وعودة آية الله الخميني، الذي كان يعيش في منفاه القسري من قِبَل الدولة، في 1979. أثارت هذه الثورة كثيراً من اهتمام الإعلام بانبعاث التشدد، وكذلك الأمر بالنسبة لزعماء الدول – القومية التي تضم في ظهرانيها أعداد كبيرة من السكان المسلمين. كذلك ركز الإعلام اهتمامه على ما سمي بالمنظمات الإسلامية الإرهابية، وهو اهتمام وصل تركيزه إلى حد وسمها بالتعصب الأعمى. وهكذا عندما وقع تفجير بناية المكاتب الفيدرالية في أوكلاهوما من قِبَل متعاطفين مع الميليشا الأميركية في 1995، أفادت الأوساط الإعلامية عن وجود ملامح شرق أوسطية حول مكان الانفجار. فقد كان هناك ميلاً لدى الإعلام الغربي لافتراض أن جميع الأهداف والمعتقدات والأساليب التي يتبعها المتشددون الإسلاميون هي نفسها في كل مكان، متجاهلاً التباينات المحلية الهامة.

يتلخص الدافع العام وراء المعتقدات الإسلامية المتشددة في أن المسلمين قد حادوا عن السبيل السوي في الحياة كما نصّ عليه القرآن، وأن على المسلمين الصالحين أن يعودوا إلى حياة التقوى والإيمان. ويؤمن المتشددون أن نجاح الحضارة الإسلامية الأولى كان بسبب إيمان المسلمين، وأن انحسار النفوذ الإسلامي خلال القرون السابقة جاء نتيجة ضلال المسلمين عن سبيل الإيمان. وأنهم إذا عادوا إلى تعاليم دينهم يصبح بإمكانهم حل جميع المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية التي تضر بالمجتمع الإسلامي، كما أن بإمكانهم إقامة نظام أخلاقي على الأرض (ساشي دينا 1991:ص406).

ويعزو المسلمون تراجع حالة التقوى والإيمان إلى التأثير الغربي على مجتمعاتهم بشكل عام، وإلى الهيمنة الاقتصادية والاستعمارية، وصعود العلمانية الغربية بشكل

خاص، ونجد أن المتشددين الإسلاميين ليسوا معادين للحداثة، فهم يحاججون بأن القرآن يمكنه توفير الأسس للمؤسسات الاجتماعية والأخلاق الاجتماعية المناسبة في عصر التقنية الحديثة. كما يرون وجود صراع بين الدين الذي أمر به الله وبين التطور التاريخي للعالم الذي يسيطر عليه. وبالتالي فهم يحاولون أن يمنعوا حدوث تدهور أكبر فيما يعتبرونه إيماناً حقيقياً، ويقاومون في الوقت نفسه ما يرونه هيمنة غربية على أي شكل من أشكال المجتمعات الإسلامية.

كما يعزو المتشددون الإسلاميون في مختلف الدول أسباب المصائب التي تحل ببلدانهم، مثل الفقر والنزاعات وفقدان النفوذ إلى الابتعاد عن الإيمان الصحيح والانحراف عن الصراط المستقيم ويلقون باللوم إلى حد ما على الغرب أو على العصرنة بشكل عام، في التسبب بمشاكلهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي مصر، وعلى سبيل المثال، يعتقد المتشددون أن هزيمة مصر على يد الإسرائيليين في حرب الأيام الستة في 1967 كانت إشارة من الله بأنهم قد انحرفوا عن إيمانهم الصحيح. أما الثروة الوطنية الخيّرة فتعزى بالنسبة لهم إلى الحفاظ على الإيمان. فعلى سبيل المثال أيضاً، يعزي المسلمون نجاحهم في اكتشاف النفط وراء البحار في ماليزيا إلى حُسْن الإيمان.

ولكن على الرغم من وجود أفكار وأهداف مشتركة لدى المسلمين المتشددين في مختلف البلدان إلا أن هناك أيضاً اختلافات ملموسة بينهم. ففي مصر على سبيل المثال، يعتقد المتشددون إن إقامة مجتمع إسلامي سيساعد الناس على تعويض الخسارة التي حصلت في العلاقات العائلية نتيجة اضطرار الناس لترك قراهم والعيش باستقلالية بعيداً عن عائلاتهم. لهذا السبب تبيّن أندريا. بي. روغ (1993) أن الأكثر استعداداً للانخراط في عمل عسكري هم من فئة الشباب، خاصة هؤلاء الذين رغم تحصيلهم العلمي الجامعي لا يجدون عملاً ويرون دائماً في الإسلام بديلاً غير غربي. ونجد أن أكثر المظاهر الإسلامية المهيمنة في ماليزيا تتمثل في حركة التقوى، وهي فرقة دينية صغيرة أو جماعة تعزل نفسها عن المجتمع الأوسع ليعيش أعضاؤها حياة مبنية على الشريعة الإسلامية كما نص عليها في القرآن. وقد لاحظ ماننغ ناش أن التقوى هي حركة شبابية، معظم رجالها ونسائها من الجامعيين والجامعيات، وهم يعبرون عن سخطهم عما يرونه في العالم الحديث من مظاهر العلمانية والتمدن والتعددية. ويرون فيه عالماً شهوانياً، فاسداً، سخيفاً، ومثيراً

للأعصاب (ناش 1991:ص695). ويقرؤون الأدب الإسلامي، ويقيِّمون بحذر تصرفاتهم ومسلكياتهم وفقاً للنصوص القرآنية. ترتدي نساء التقوى ألبسة تغطي أجسادهم حتى الكاحل، وفي العلن يرتدون الشادور أو ما يشبهه. ويحاول أعضاء التقوى أن يعملوا في أشغال صغيرة أو البيع في الأكشاك أو صنع المعجنات وبيعها محلياً.

الصفة الأخرى الفريدة في التشدد الإسلامي في ماليزيا هي خصوصية العرقية، حيث أنه يحابي العرق المالاوي في مقابل الأعراق الأخرى مثل الهنود والصينيين. إلى حدٍّ ما قد يكون هذا الأمر نوعاً من الاحتجاج ضد نفوذ الهنود والصينيين الذين حققوا مكتسبات اقتصادية إبان فترة الاستعمار البريطاني. كذلك يعتمد التشدد الإسلامي في ماليزيا على خطاب معادٍ للغرب وللحداثة. وقد كتب ناش في هذا الصدد يقول (1971:ص731):

> ينظر إلى الغرب على أنه الطرف الذي يشكل تهديداً على الإسلام، ويتمثل هذا الطرف بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وتتضمن هذه النظرة صورة للغرب على أنه قوة فوضوية تفتقر إلى النظام والأخلاق وحتى أبسط أنواع اللياقة الإنسانية. وهكذا، بالنسبة لمعظم منظمات التقوى، يظل الغرب العدو الرئيسي والمعتدي الذي نجح من خلال أنظمته التعليمية وتفوقه العلمي أن يزرع الكفر والإلحاد والمادية والانهيار الأخلاقي في قلب الإسلام الماليزي.

التشدد الإسلامي في إيران. تحمل الثورة الإسلامية في إيران جميع خصائص الحركة الموجهة ضد النظام، فقد ظلت إيران تخضع لسيطرة الدول الغنية مثل روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة لأكثر من قرن من الزمان. وقد وصلت حكومة الشاه العلمانية إلى السلطة إثر انقلاب خططت له المخابرات المركزية الأميركية في 1953 ضد حكومة منتخبة، واتجهت حكومة الشاه بسرعة نحو التصنيع نتيجة مبيعات النفط المتوفر بكثرة في إيران إلى الدول الغنية، بينما عملت الحكومة الإسلامية على وجه السرعة من أجل عكس ما اعتبرته نوعاً من فرض الثقافة الأجنبية على بلادها. لذلك فإن من المهم أن نفهم الخلفية الاجتماعية والتاريخية لهذه الثورة.

كانت إيران مركز للإمبراطورية العثمانية التي بدأت تنهض وتبرز في الشرق الأوسط خلال القرن السادس عشر. ومع تفكك هذه الإمبراطورية في القرن التاسع عشر، هاجمت بريطانيا وروسيا إيران وألحقتا فيها هزائم استطاعت بعدها هاتان الدولتان

استغلال مختلف الموارد فيها ومنها التبغ. ولكن امتيازات التبغ أثارت غضب التجار والزعماء المسلمين (العلماء) بحيث أجبروا الحكومة على إلغاء الامتياز الممنوح إلى البريطانيين. كان جمال الدين الأفغاني أحد زعماء هذا التمرد وكان يدعو ضد الإمبريالية الغربية، وقد أصبح فيما بعد واحداً من أهم الشخصيات المركزية في النهضة الإسلامية التي شهدتها بدايات القرن العشرين في كل من إيران ومصر. وهكذا نرى أن الثورة ضد النفوذ الغربي بدأت قبل سقوط الشاه في 1979 بفترة طويلة، إذ تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر.

حقق البريطانيون سيطرتهم الاقتصادية على إيران بعد انسحاب الروس إثر الثورة البلشيفية في 1917. ووقعت عدة ثورات نتيجة ضعف الحكومة المركزية الإيرانية، كانت أخطرها ثورة جانغالي ما بين عامي 1917-1921 بقيادة كوشيك خان. وقد أطلق أحد الكُتّاب البريطانيين على هذه الثورة اسم ثورة جماعة روبن هود في المستنقعات القزوينية. والسبب أن هؤلاء كانوا يموِّلون ثورتهم من خلال سرقة ملاّك الأراضي الأثرياء (منسون 1988). استطاع رضا خان هزيمة الجانغالي بتأييد من التجار والجيش، ورغب رضا في تأسيس جمهورية بعد ذلك إلا أن العلماء عارضوا الفكرة. إثر ذلك أعلن رضا نفسه شاهاً على إيران وأنشئ مملكة البهلويين. وبدعم من البريطانيين قام رضا بعلمنة البلاد محاولاً أن يجعلها على النسق الغربي. فقد أجبر الرجال على ارتداء الثياب الأوروبية بما فيها القبعات ذات الحواف ومنع النساء من ارتداء الشادور أو الحجاب، رغم أن هذا الأمر كان يشبه الطلب من النساء الأوروبيات أن يسرن عاريات الصدور. تبع ذلك احتجاجات جماهيرية. ولكن الظاهرة الأهم هنا هي احتكار الأوروبيون للتجارة والصناعة زمن حكم الشاه.

أتاح الانسحاب التدريجي للبريطانيين من إيران بعد الحرب العالمية الثانية، المجال للعلماء أن يستعيدوا جزءاً من نفوذهم، وأدى ذلك إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في 1951، أصبح على إثرها محمد مصدق رئيساً للوزراء. وكان أول عمل قام به مصدَّق تأميم شركة النفط الإيرانية البريطانية، كما حظر منظمة فدائيي الإسلام العسكرية الدينية التي كان يقودها آية الله كاشاني. وقد أدت هاتان العمليتان إلى إسقاط نظامه عبر انقلاب نظمته وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (C.I.A)، من أجل ترسيخ ابن

رضا خان في الحكم كشاه إيران. بعد الانقلاب عمد الشاه إلى منع الأحزاب التي دعمت وصوله إلى السلطة، ودخلت إيران في فترة من الهيمنة الأميركية وتواصل التغريب. وعندما أعلن الشاه أن للنساء حق في التصويت، ووجه باحتجاجات دينية في قم، وهي المركز الديني لإيران. ردّ الشاه بمهاجمة المعاهد الدينية، واستطاع بمساعدة من المخابرات المركزية الأميركية، أن يقيم جهازاً أمنياً هو جهاز السافاك من أجل قمع المعارضة المحلية.

مثّلت الثورة التي اندلعت في 1979 وأسقطت حكم الشاه، وجلبت آية الله الخميني إلى الحكم، تحالفاً بين علماء الدين والتجار والمثقفين، في رد على السياسات التي انتهجها الشاه وأعمال القتل والقمع التي ارتكبها. وهكذا تهيئ المسرح لعودة الخميني في الأول من فبراير/ شباط عام 1979 على متن طائرة قادمة من فرنسا.

يمكننا أن نلحظ في هذا العرض التاريخي التفاعل بين المحاولات الأميركية والبريطانية من ناحية للسيطرة على مقادير الأمور السياسية في إيران وحقول النفط الواسعة في نهاية الأمر، وبين الزعماء الإسلاميين الذين عارضوا من الناحية الأخرى وبشدة محاولات علمنة إيران التي بدت أنها آتية من النفوذ الأميركي والبريطاني فيها. ولكن الثورة المتشددة في إيران لم تكن مفاجئة أو مثيرة للاستغراب. فقد كانت هناك عوامل أثرت في اندلاع الثورة، بما فيها الفقر المدقع الذي كان مخيّماً على غالبية فلاحي إيران، والقمع الوحشي الذي قاده رجال السافاك، والثراء الفاحش للزعماء الذين تجشموا المصاعب من أجل التباهي والتفاخر بالثروة التي جمعوها نتيجة تصدير النفط إلى الغرب. كذلك أشارت الثورة إلى المقاومة المستمرة من قِبَل العديد من الإيرانيين ضد إلحاق دولتهم بركب الحضارة الرأسمالية.

التشدد البروتستانتي في أميركا الشمالية

اكتسب التشدد البروتستانتي شهرة واسعة في الولايات المتحدة مثله مثل التشدد الإسلامي في الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا. ورغم صعوبة تقدير أعداد الناس المتشددين في الولايات المتحدة، إلا أن من الواضح أن العديد من الناس يتشاركون في

الأفكار نفسها. على سبيل المثال، 72٪ من الأميركيين يقولون أن الكتاب المقدس كلام الله، و39٪ يجزمون بصحته حرفياً. كذلك يقول ثلثا الأميركيين أن يسوع المسيح قام من الموت و44٪ يؤمنون بنظرية الخلق وأن الله خلق العالم في شكله الحالي الذي وصل إليهم خلال العشرة آلاف سنة الأخيرة (أميرمان 1991).

من الواضح أن التشدد البروتستانتي قد كسب أصواتاً عديدة في العملية السياسية الجارية في الولايات المتحدة، مطالباً المرشحين السياسيين الالتزام بمبادئ أساسية بما فيها دعم قضية منع الإجهاض، ودعم إقامة الصلوات في المدارس، ودعم قوانين مراقبة ما يرد في الإعلام.

أسس التشدد البروتستانتي

هناك ثلاث معتقدات أساسية يعتنقها الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم متشددين بروتستانت، أولاً، أنهم إنجيليون، أي أنهم يبدؤون من حقيقة كونهم تنعموا بالخلاص. ليس كل الإنجيليين متشددين ولكن هذه النقطة تجمع بينهم. ثانياً، يؤمن هؤلاء بأن الإنجيل معصوم عن الخطأ وأنه صادق في كل شيء يقوله حتى ولو قال أشياء لا يرغبون هم بها. كذلك يؤمن هؤلاء أن الإنجيل يقدم نظرة دقيقة للتاريخ والعلم، إلى جانب التعاليم الأخلاقية التي أمر الله بها. وقد يجادل اللاهوتيون حول معانٍ معينة لبعض الآيات ولكنهم يتفقون أنه من خلال الصلاة والقراءة، ستظهر حقيقة ما يدعو إليه الإنجيل. ثالثاً، هم يؤمنون أن المجيء الثاني للمسيح سيسبق العصر الألفي السعيد، كما يؤمنون مثلهم مثل باقي المسيحيين أن في نهاية الزمن ستأتي لحظة في التاريخ ينتهي فيها العالم الحالي ويبدأ حكم الألف سنة للمسيح على الأرض، إلا أن المتشددين يؤمنون بأنه قبل ذلك التاريخ سيظهر المسيح ووسط دوي الأبواق السماوية يرفع عروسه (أي الكنيسة الحقيقية) إلى السماء. وهكذا تبدأ المحنة وتستمر سبع سنوات حتى يتم تحقيق جميع نبوءات الكتاب المقدس حين يلتقي الله مع الشيطان والمسيح مع أعداء المسيح في المعركة النهائية في هرماجيدون بإسرائيل (قرية مجدّو في فلسطين)، بعدها يعود المسيح مع جيش المؤمنين ليبدأ حكمه الألفي في الأرض. ليس للمسيحيين دور في لعب هذه الأحداث، ولا يمكن لأحد أن يغير موعد النهاية، فهذا التاريخ وضعه الله منذ بدأ الزمن (هادينغ 1991:

ص61). ولكن من الممكن عبر مراقبة دقيقة لأحداث العالم أن نستطيع التنبؤ بمجيء النهاية.

هناك عدة اختلافات في العقيدة البروتستانتية المتشددة وممارساتها. ولكن الأساسيات تبقى ثابتة نسبياً والسؤال المطروح هو: ما هو الدافع وراء بروز التشدد البروتستانتي وكيف يمكننا تفسير انبعاثه الحالي؟

ظهور التشدد في أميركا الشمالية. بدأ الفكر المتشدد يتشكل في منتصف القرن التاسع عشر، كرد فعل في الأساس على تحديث وعلمنة الكنائس البروتستانتية، وكرد على تحديات العلم والتكنولوجيا والحضارة للدين. كانت نظرية داروين حول تطور المخلوقات (نظرية النشوء) إحدى أكثر التطورات العلمية تهديداً في هذا الصدد، ولكن كانت هناك أفكار أخرى تضرب في صميم بعض المعتقدات الأساسية الواردة في الإنجيل وتهز مصداقيتها. نذكر منها الأفكار التي طرحها إميل دوركهايم حول قدرة القوى الاجتماعية على تشكيل سلوكيات الفرد، ونظريات سيغموند فرويد حول الجنس، وأعمال الخبير في علم الإنسان فرانز بواز والتي هاجمت السلطة المطلقة والتمحور حول الإثنيات. شعر المتشددون بالإهانة بشكل خاص عندما حوّل بعض علماء اللاهوت نظرتهم في العلم باتجاه الكتاب المقدس بزعم أن هذا الكتاب ليس فريداً من نوعه ولا يمثل كلام الله، وراحوا يقارنون بين القصص الواردة في الكتاب والأساطير الأخرى الموجودة في المجتمعات.

ولكن أعمال الأكاديميين لم تكن وحدها لتشكل تهديداً لمعصومية الكتاب المقدس عن الخطأ، ولم تكن وحدها السبب في استفزاز ردة فعل المتشددين. كان هناك التغيير الذي طرأ على الحضارة الأميركية نفسها من ناحية المواقف والقيم الجديدة التي رافقت التحول من مجتمع زراعي في الأساس إلى مجتمع صناعي حضري. فمنذ نهاية الحرب الأهلية حتى بداية القرن العشرين، تضاعفت القوة العاملة الصناعية أربع مرات، وأخذت الاختراعات الجديدة مثل التلغراف والكهرباء والهواتف تغير وجه البلاد. وبدأ الناس يوجهون أنظارهم نحو العلم والتقنية من أجل إدخال التحسينات على حياتهم.

بالإضافة إلى ذلك، أخذت الهجرة وحياة المدن تغير من أمكنة عيش الناس، ومن عملهم ومحيط معيشتهم. وقد أثارت هذه التغييرات ردات فعل دينية. فقد انضم عدد من

المتدينين إلى حركة الرسل الاجتماعية، وهي حركة سعت إلى رفع المعاناة التي تسببت بها ازدحامات المدن والفقر. وانضم آخرون إلى منظمة شهود يهوه، وهي منظمة تبنت نبوءات وليام ميلر وشارلز رسل في بدايات القرن التاسع عشر حول اقتراب موعد قيام الساعة ونهاية العالم. بعض الناس استحوذت عليهم فكرة الروح القدس وانضموا إلى حركات عيد العنصرة (أو عيد الحصاد عند اليهود). وكان الاختلاف بين المتشددين وغيرهم هو أنهم كانوا يرفضون أية حلول وسط مع الذين لم يعودوا يعتبرون الكتاب المقدس كلام الله (أمرمان 1991:ص14).

أصبحت مسألة معصومية الكتاب المقدس عن الخطأ النقطة المحورية في حركة المتشددين أوائل القرن العشرين. فقد هاجم اللاهوتيون أعمال العلماء الألمان الذين زعموا بأن الكتاب المقدس هو توثيق تاريخي كتبه عدد من المؤلفين، وكانت حجة المتشددين هي أنه إذا ورد في الكتاب المقدس بأنه موحى من الله، لأنه كلام الله، فإنه بالتأكيد موحى وليس مكتوباً من أحد. وأن على هؤلاء الذين يحاولون إظهار خطأ الكتاب المقدس إثبات وجود حقائق متنازع عليها في النصوص الأصلية، وهي نصوص لم تلطخ بالنسخ والنقل، وأن هذه الحقائق تعني بالضبط ما أراد الناقد أن تعنيه وأنها تتناقض مع حقيقة مثبتة في العلم. أمام معيار كهذا، فإن من المستحيل واقعياً إثبات وجود خطأ في الكتاب المقدس.

بعد الحرب العالمية الثانية، فسّر المتشددون هزيمة ألمانيا بأنها عقاب على أعمال العلماء الألمان الذين حاولوا دراسة الكتاب المقدس علمياً، وعلى قبولهم لنظرية داروين في التطور، في حين نظروا إلى عصبة الأمم على أنها حكومة عالمية، ستظهر في اعتقادهم قبل نهاية العام. وكما يفعل المتشددون المسيحيون اليوم، كان هؤلاء يفسرون أحداث العالم من خلال معتقداتهم الدينية.

في أوائل القرن العشرين، ركز المتشددون احتجاجاتهم ضد المدارس وضد تعليم نظرية داروين في التطور. توجد بعض الإشارات إلى وجود سوء تفاهم حول اعتراضات المتشددين ضد نظرية داروين. فمعظم اللاهوتيين لم تكن لديهم مشكلة في التوفيق بين نظرية داروين والعقائد الدينية. كانت المشكلة تكمن في نقطتين تضمنتهما نظرية داروين. الأولى هي أنه إذا كان التطور قد حصل عبر تغيرات عشوائية مفيدة وعبر تدمير

الضعيف، فإن هذا يعطي انطباعاً بأن إله داروين يتصرف بعشوائية ووحشية. لم يكن داروين ليقبل بهذا وراح يجادل فيها (لارسون 1997: ص17). أما النقطة الثانية، فهي أن العالم الاجتماعي يعمل ضمن المبادئ نفسها التي يعمل بها عالم الطبيعة وأن مبادئ مثل الاصطفاء الطبيعي يمكن استخدامها لتبرير سياسة السماح للرأسمالية والإمبريالية العسكريتاريا وعدم التدخل فيها. كذلك فإن تطبيق نظرية داروين على أعمال المجتمع تعطي شرعية للعلم الذي كان سائداً حينذاك وهو تحسين النسل، أي أن على الدولة أن تفعِّل قوانين تضمن فقط تناسل الأفضل. بالطبع هذا يعني فرض إرادة البشر على عالم يحكمه ويقوده الله.

ما كان للاحتجاج ضد تدريس نظرية التطور في المدارس الأميركية أن يبرز بهذا الشكل لولا تطوع وليام جيننفز بريان لمقاضاة جون كسوبس، وهو معلم في مدرسة ثانوية بولاية تينيسي اتُّهم في ظل قانون الولاية بتدريس نظرية التطور بشكل غير قانوني. كان بريان يعتبر شخصية أميركية رئيسية، فقد ترشح ثلاث مرات لرئاسة الجمهورية، وعمل كمستشار لرؤساء أميركيين، وكمناضل من أجل حقوق المرأة، ومدافع عن الكتاب المقدس. وفي معرض ردِّه على بريان قام اتحاد الحريات المدنية الأميركي بإرسال فريق من المحامين برئاسة كلارنسي دارو للدفاع عن سكوبس. كان دارو بطريقته الخاصة يفرض نفسه كشخصية عامة مثل بريان، وربما كان أشهر محامٍ في ذلك الوقت. كما كان قد عمل مع بريان في حملاته الانتخابية الرئاسية وشاركه في بعض فلسفته الاجتماعية.

تم تصوير محاكمة سكوبس في المسارح والسينما والأدبيات على أنها معركة بين العلم والعقلانية من جهة وبين الدين والخرافات من جهة أخرى. وفي خضم تصوير هذا الصراع ضاعت المشاعر الحقيقية ضد الأنظمة وخاصة من جهة بريان، فقد أبدى بريان اعتراضاته ضد داروين منذ 1904 وجاء في إحدى خطبه:

> تمثل نظرية داروين الإنسان وكأنه وصل إلى كماله الحالي عبر عملية تحكمت فيها قوانين الحقد والكراهية – أي القانون الوحشي الذي يقضي بأن يجتمع القوي ويقتل الضعيف (لارسون 1997:ص39).

بالنسبة لبريان الذي بنى مستقبله على استنكار وشجب الإفراط في الرأسمالية والعسكريتاريا، كان هذا الأمر غير مقبول.

أما دارو فقد نجح في تحويل القضية إلى نزاع بين العلم والدين. وأجبر بريان على الدفاع عن التفسير الحرفي للكتاب المقدس، ولم تحظى قضية استخدام نظرية التطور في تفسير التاريخ الاجتماعي والتصرف الإنساني بفرصة سماعها في المحكمة. ربح بريان القضية وتمت إدانة سكوبس، ولكن السخرية التي أحاطت بحجج المتشددين حول معصومية الكتاب المقدس من الخطأ أدت إلى ظهور دعم كبير لسكوبس من قِبَل الرأي العام الأميركي.

بعد محاكمة سكوبس وردة الفعل لدى الرأي العام، أصبح المتشددون على قناعة بأن الحضارة الأميركية قد وقعت تحت سيطرة العلمانية، وهي رؤية لا يدخل فيها ذكر الله، بحيث عملت على استبدال الفعل الإلهي بالفعل البشري دون توجيه من الله. ولأنه لم يكن باستطاعتهم تغيير المجتمع، لجأ المتشددون إلى إنقاذ النفوس بشكل فردي. فقد انشقت معظم كنائس المتشددين عن كنائسها الأم وشكلت منظمات خاصة بها، مثل المجلس الأميركي للكنائس المسيحية الذي أسسه في 1941 كارل مكانتاير. كذلك انضم المتشددون إلى المنظمات التبشيرية وشهدت المدارس والمعاهدة الدينية توسعاً هائلاً، كذلك كان هناك توسع في استخدام الإعلام كالصحف والراديو والتلفزيون. وبرز برنامج شارز فولر «ساعة إحياء الموضة القديمة» في 1934 كأحد أشهر البرامج الشعبية على الراديو، تلاه البرنامج التلفزيوني المقدم من قِبَل أكثر النجوم شعبية أورال روبرتس وركس همبارد.

كان هناك تزايد في الراديكالية الثورية أيضاً. فقد كتب جيرالد وينرود في صحيفته حول رؤية نهاية العالم بأنها مؤامرة يهودية ضد المسيح من أجل حكم العالم. وفي خمسينات القرن العشرين، رفع الأصوليون شعار محاربة الشيوعية مع إشارة كارل مكانتاير بأن نسخة الإنجيل التي تمت مراجعتها هي مؤامرة شيوعية، وأن اليهود والسود شكلوا التهديد الرئيسي للسكان البيض المسيحيين، ولكن ما أسهم في إعطاء الدليل للأصوليين بأن المجتمع آخذ بالتفكك، وأن نهاية العالم قد اقتربت، كانت ثورة 1968 وحركة الحقوق المدنية، والحركة النسائية، والتحركات التي اندلعت ضد الحرب رافعة شعار «مسائلة السلطة».



محاكمة سكوبس في تينيسي في 1925 تحولت إلى معركة بين الدين والعلم من قِبَل كلارنس دارو (الذي يقف أمام الطاولة) في دفاعه عن جون. تي. سكوبس (الجالس وراء دارو بقميصه الأبيض ورأسه المندفع إلى الأمام).

بدأ الهيبيون المهزومون والتحرريون وغيرهم ممن لم يستطيعوا في ثورة 1968 أن يغيروا المجتمع بالانضمام إلى الكنائس الأصولية، وكما قال أحد الهيبيين الذين تحول إلى الأصولية (آمرمان 1991 :ص39).

> يقول لك أحدهم أن تفعل شيئاً ثم يأتي آخر ليقول لك العكس «احصل على وظيفة، قص شعرك، انتفض أو اهدأ أو أيِّد الرئيس، ثم يأتي أحدهم ليقول لك اتهم نيكسون أو أوقف الحرب أو أي من هذا الكلام. إن الأمر يدفعك للجنون. ماذا ستفعل؟ هكذا هو العالم. أنت في حالة من الفوضى. عند الله، الكلمة تظهر لك ما عليك أن تفعله وتشعر أنت بالهدوء والراحة بعدها. ليس عليك أن تكون رمادياً».

اهتم الأصوليون أيضاً بدور أميركا في العالم. ورغم شجبهم وإدانتهم لما يحدث في الحضارة الأميركية، إلا أن أميركا بقيت هي الأصولية «المدينة التي تقف على الجبل». كذلك وفرت قوة أميركا العسكرية ونفوذها الاقتصادي مدخلاً بالنسبة للتبشيرية

الأصولية إلى بلدان أخرى. فقد كان هناك دائماً الخوف من أن تنطفئ نار الرسالة بسبب عدم وجود أمة عظيمة تحملها (أمرمان 1991:ص40).

وأخيراً وقعت سلسلة من التغييرات التي بدت وكأنها تتحدى الأصوليين للخروج من عزلتهم السياسية. من بين هذه التحديات كان التعديل المتعلق بالحقوق المتساوية في الدستور. فقد خشي الأصوليون أن هذا قد يمنع النساء من لعب الدور الذي وضعه لهن الكتاب المقدس كزوجات مطيعات خاضعات. ونظر الأصوليون إلى القانون، الذي دفعت به الهيئات الاجتماعية الحكومية والخاصة والمتعلق بتقييد حقوق الوالدين في معاقبة أطفالهم، على أنه اعتداء على سلطة الأهل كما وردت في الكتاب المقدس. كما رؤوا في امتداد حركة الحقوق المدنية لتشمل مثليي الجنس، الذين كانوا يعتبرون بالنسبة للأصوليين لا أخلاقيين، هجوماً على الوصايا التي وضعها الكتاب المقدس. وأخذوا يكافحون ضد منع الصلوات في المدارس. وأخيراً، رؤوا أن من يقف وراء رو. في ويد وتشريع الإجهاض هي جميع القوى التي تحاول تدمير العائلة والأخلاقيات المسيحية.

لم يغب الدفاع ضد هجوم العلم على معصومية الكتاب المقدس، بل طفى هذا الدفاع إلى السطح ضمن نظرية الخلق العلمية، واستخدام لغة العلم وأدواته لإثبات أن العالم قد خُلق بالفعل في 4004 قبل الميلاد. ولكن بينما كانت معصومية الكتاب المقدس هي الموضوع الرئيس قبل مئة عام، تركز اهتمام الأصوليين اليوم على حماية العائلة التقليدية - (أي الرجل والمرأة المتزوجان اللذان يعيشان مع أطفالهما، مع أفضلية كون الزوج هو المعيل من عمله) - التي تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع (آمرمان 1991:ص45). من هنا تأتي معارضة الأصوليين لحقوق مثليي الجنس من الرجال والنساء، وللتعديل المتعلق بالمساواة في الحقوق، وللقوانين الموضوعة لحماية الزوجات والأطفال الذين يتعرضون للإساءة أو سوء المعاملة من قِبَل الأزواج. وفي قلب هذه الأمور تأتي معارضة الإجهاض.

مع وجود برامج مثل هذه، ومع المشاركة النشطة للأصوليين البروتستانت في الحياة السياسية، ظهر انبعاث للنفوذ الأصولي في الحياة الأميركية. وكانت إحدى أوضح مؤشرات هذا الانبعاث هي ما حدث من تزايد هائل في أعداد المدارس الكنسية والمنزلية.

فمنذ 1965 وحتى 1983 تضاعف التسجيل في المدارس الإنجيلية ست مرات، واقترب عدد المدارس من 10,000. كما كان هناك ما يقارب 100,000 تلميذ إنجيلي يدرس في المدارس المنزلية (البيوت)، وكان هذا النمط واضحاً على مستوى الكليات أيضاً. على سبيل المثال، ارتفعت نسبة التسجيل في الكليات الإنجيلية التسع والثمانين في الولايات المتحدة، والتي يمثلها مجلس الكليات والجامعات المسيحية، إلى 50٪ ما بين عامي 1990 و2000، مقارنة مع 10٪ في باقي الكليات والجامعات في الولايات المتحدة (مجلس الكليات والجامعات المسيحية 2001).

ساعد وجود الأصوليين في بعض هذه المراكز على التحالف مع جماعات أخرى كانوا معها على خلاف شديد في وقت من الأوقات، فوقفوا مع الكاثوليك ضد الإجهاض، ومع الحركة النسائية ضد الأفلام الإباحية، ومع المورمون ضد التعديل المتعلق بالحقوق المتساوية في الدستور، ومع اليهود في تأييدهم لإسرائيل. ولكنهم واجهوا انقسامات أيضاً من قِبَل الذين شجبوا هذه التحالفات.

التغيرات التي طرأت على العقيدة. كانت هناك تغييرات جديدة في أفكار الأصوليين البروتستانت، أبرزها حركة إعادة البناء المسيحية، وهي على الأرجح الأكثر وضوحاً في مسألة معاداة الأنظمة من بين الفئات الأُولية. وقد سعى هؤلاء إلى استبدال بيروقراطية الدولة الحديثة بدولة مسيحية مبنية على نموذج يتبع الكتاب المقدس، كان هو النموذج الذي أيّده هؤلاء المتطهرون في ماشاتسوتس إبان فترة القرن السابع عشر. وقد جادل أنصار هذه الحركة بأن على الناس الخضوع لحكم الله واتباع عقيدة أطلقوا عليها اسم «Theonomy» أو الاقتصاد اللاهوتي.

كانت اقتصاديات الأصوليين المسيحيين أكثر تعقيداً وتنوعاً مما كان يجب أن تكون عليه (أياناكوت 1993، كوران 1993). فمعظم الناس يربطون الأصولية المسيحية مع دعم اقتصاد السوق الحر، ومعارضة برامج إعادة توزيع الثروة، والدفاع عن الملكية الخاصة، ومعارضة أي شكل من أشكال الاشتراكية. إلا أن القليل يظهر في الأدبيات الاقتصادية لمعظم الفئات الأصولية المسيحية، حتى أن معظم الكليات والجامعيات الأصولية المسيحية لا توجد فيها أقسام لتدريس الاقتصاد. ويعتبر جيري فالويل أحد

أكثر زعماء المسيحيين الأصوليين جرأة وصراحة عندما يصل الحديث إلى الدفاع عن السوق الحر، ولكن حركة إعادة البناء المسيحية هي الفئة الوحيدة من بين الأصوليين التي تملك برنامجاً اقتصادياً محافظاً وممنهجاً، وتجادل بأن الكتاب المقدس ينص على أن الملكية الفردية أو الخاصة يجب أن تتم إدارتها وتنظيمها من قِبَل العائلة والمجتمع الديني فقط، وليس من قِبل الدولة. ويقولون بأن الكتاب المقدس يفرض ضريبة ثابتة تبلغ نسبتها 10٪، كما يجادلون ضد أي نوع من الاقتصاد المركزي المخطط. وهم يسمحون فقط بالتعامل بالعملة المعدنية، ويدعون بأن إعادة توزيع الدخل تنتهك الوصية الثامنة «لا تسرق»، وأنها تعني فقط مأسسة السرقة.

هناك أطراف يسارية بين الإنجيليين تجادل بأن في الكتاب المقدس تعليمات تقول بأن الله يقف إلى جانب الفقراء، وتجد هذه الأفكار أفضل تمثيل لها في كتابات جيم واليس (برنامج لشعب الإنجيل 1984). وهي كتابات تسترعي الانتباه للتباينات الواسعة في الثروة في العالم المعاصر، وتجادل بأن الإفراط في الاستهلاك يعد سرقة من أموال الفقراء، وأن ثروة الدول الغنية تأتي فقط على حساب فقراء العالم غير الصناعي. كما تجادل بأن الحل الذي يقدمه الكتاب المقدس يكمن في إعادة التوزيع، بمعنى أن يعمل المسيحيون على التقليل من الاستهلاك والتبرع إلى الفقراء. وقد تأثر اليساريون الإنجيليون من اليسار العلماني ومن الثقافة المضادة التي نشأت في ستينات القرن العشرين، ومن جماعات مسيحية مثل الأميش والمنونايت والهوتيرايت. ويقول لورنس. ر. إيناكون إن الإنجيليون يجادلون بأن:

> النظام المتسبب بالجوع والتخلف والأمراض الاجتماعية واستمرارها في عالم اليوم هو النظام الرأسمالي. فالرأسمالية بطبيعتها هي نظام يشجع التنافس والفردية والكسب دون أي اهتمام بالتكاليف الاجتماعية التي تتسبب بها هذه الأمور. وهو نظام يضع الأرباح والمكاسب الشخصية قبل الخدمة الاجتماعية والاحتياجات الإنسانية، لهذا فهو نظام غير عادل يتوجب استبداله.

نظرة الله إلى الإرهاب

كان للدين دائماً، وكما ذكرنا سابقاً، أبعاداً ثورية، فمعظم الحركات الدينية، إن لم تكن جميعها، انطلقت من نقطة استياء. فقد انطلقت من نقطة يأس وسعت لإعادة تنظيم أو إحياء عالم يعتبره أعضاؤها ناقص يحتاج للتغيير. إضافة إلى ذلك، تحتوي معظم

الديانات الرئيسة في العالم على نصوص تذكر بالتفصيل معارك عنيفة دارت بين قوى الخير وقوى الشر، كما أن جميع هذه الديانات تملك ما أطلق عيه مارك يورغنزماير (2000:ص158) «أعداء ظلاليين» أو «غرباء» أو هؤلاء الذين يعيشون في:

الأطراف الغامضة للحضارات المعروفة ويمثلون الفوضى والشكوك في العالم، بما فيها تلك الأشياء التي تتحدى التصنيف بمجمله.

ويقدم سفر الرؤيا في كتاب العهد الجديد عبر وصفه لقوى الشيطان والمعركة النهائية بين الخير والشر واحداً من أفضل الاستعارات المستخدمة في الحرب والخلاص في الأدب الغربي.

ولعل وصف الأعداء بالشياطين، كما تشير إيلين باغلز (1995:ص19) في كتاب «أصل الشيطان»، يضفي معنى أخلاقياً ودينياً على الصراع الذي يدور بيننا نحن شعب الله وبينهم «أعداء الله». وهو تفسير تقول باغلز أثبت نجاحاً منقطع النظير في تبرير القتل والكراهية.

لذلك، ليس من باب الدهشة أن يستخدم الدين من قِبَل البعض كتبرير للعنف. فوضع الدين إلى جانب العنف أصبح أمراً شائعاً منذ الاعتداءات التي وقعت على مركز التجارة العالمي وعلى البنتاغون في الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول عام 2001، وزاد من التركيز على أعضاء الجماعات الدينية. قد يكون من الخطأ نبذ هؤلاء الناس على أساس أنهم مذهبيون أو لا عقلانيون أو منفرون. فأتباع هذه الحركات يؤمنون أن النماذج الدينية التي يتبعونها هي تلك التي تملك جذوراً عميقة في التاريخ، وأنهم هم المسيحيون الحقيقيون، أو اليهود الحقيقيون، أو المسلمون الحقيقيون، وهكذا. كذلك إن من الخطأ أيضاً إهمال النواحي السياسية للعنف الديني. فالدين يوفر الإطار لرؤية الأحداث وتفسير التجارب. وعندما يرتكب أتباع المسيحية أو اليهودية أو البوذية أو الإسلام أو السيخ أعمال عنف باسم الله، أو باسم أية رسالة روحية، فإنهم يفعلون ذلك رداً على بعض المحن الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي تعصف بهم. وعندما قام القس مايكل براي بإحراق عيادات الإجهاض بدعوة أنه كُلِّف بذلك من قِبَل الله، فقد فعل ذلك عن قناعة تامة بأن حكومة الولايات المتحدة كانت تعمل على تقويض القيم

الأخلاقية والحريات الشخصية. وكانت أعماله موجهة ضد الدولة - القومية بقدر ما كانت موجهة ضد العيادات نفسها. وقد سعى أسامة بن لادن إلى تأسيس دولة إسلامية، ولكن أعماله كانت تدل بوضوح على سياسة بقدر ما كانت تدل على الدين، وما احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وتمركز القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية، ودعم حكومة الولايات المتحدة للأنظمة القمعية في الشرق الأوسط، سوى أسباب تستدعي ردود مثل ردود ابن لادن، كأي ردود دينية أخرى (أنظر غادريان – أوبزرفر 2002). ومن الشائع لدى الإعلام أن يعتبر التفجيرات الانتحارية، مدفوعة فقط من قِبَل التعصب الديني (عادة ما يكون هذا إسلامياً)، ولكن وكما يذكر روبرت. أي. بيب (2003) في دراسته عن الانتحاريين أنه من بين 188 حادثة تم توثيقها ما بين عامي 1980 و 2002، كانت 75 منها مدفوعة من قِبَل نمور التاميل في سريلانكا، وهم مجموعة ماركسية لينينية معادية تماماً لكل شيء ديني. وهكذا نرى أنه سواء كان الدافع وراء العنف السياسي دينياً أو تبريراً إضافياً له، فإن الأمر يبقى موضع سؤال.

وبغض النظر، وأمام القناعات الدينية العميقة لدى العديد من أفراد المجتمعات، فإن من الخطأ تبخيس قدرة المؤمنين على إسقاط المحن السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن أطر دينية أو روحية. والأسئلة التي ينبغي علينا طرحها الآن هي: كيف يفسِّر الناس استخدامهم للدين كتبرير لأعمال العنف، وكيف نشرح الظروف التي يتم ضمنها مثل هذا التبرير؟

بعض الأمثلة عن العنف الديني

مقاتلو الأصولية البروتستانتية. تشمل المجموعات العسكرية للأصولية البروتستانتية منظمات مثل عملية الإنقاذ (Operation Rescue) وجيش الرب، وكلاهما منظمتان تتبنيان، إلى جانب أشياء أخرى، منع الإجهاض. في البدء أطلق رادال تيؤري منظمة «عملية الإنقاذ» في بنجامتون بولاية نيويورك في 1988 بهدف الاحتجاج على قانون الإجهاض عبر سد الطرق أمام الوصول إلى عيادات الإجهاض، ومنع النسوة من دخولها عبر مواجهة اللواتي يدخلن ويخرجن من العيادات ومضايقتهن كلامياً وجسدياً، لدرجة ملاحقتهن وتتبّع أرقام سياراتهن ومن ثم معرفة عناوينهن والاتصال بهن بالهواتف في

منازلهن. كما عملت هذه المنظمة على مراقبة عيادات الإجهاض ومنازل الأطباء العاملين فيها، وكانت ترسل لهم التهديدات عبر البريد أو الهاتف. ومع حلول 1990، أبلغت المنظمة عن اعتقال 35,000 من أتباعها، فيما ظل 16,000 آخرون مهددين بالاعتقال بسبب عملهم كمجموعات «إنقاذ» كما كانوا يسمونها (غينسبرغ 1993).

ولكن الهدف النهائي للجماعة كان يتعدى مسالة إيقاف الإجهاض. كانت نيّتهم تتجه إلى استخدام معارضتهم للإجهاض، كما يقول الزعيم البروتستانتي الإنجيلي فرانسيس شاوفر (غينسبرغ 1993:ص558)، كوسيلة تتيح للإنجيليين تحدي شرعية الدولة العلمانية الحديثة برمّتها، والامتناع عن إظهار الطاعة لها حتى تعود إلى جذورها الدينية، مثل إقامة الصلوات العامة والتعليم الديني. وكما ذكرت فاي غينسبرغ (1993:ص558) فإن معارضة الإجهاض هي الوسيلة التي استخدمها المحتجون لإعادة أميركا إلى قيمها المسيحية الأساسية.

لم تكن منظمة عملية الإنقاذ أول من استخدم العنف في الاحتجاج على الإجهاض. فهناك، مثلاً، منظمة «الحق في الحياة» التي تعود جذورها إلى 1973، حين قامت المحكمة العليا بإصدار حكمها في قضية رو في. ويد، بمنح النساء حق الإجهاض. وظهرت إثر ذلك بعض المجموعات التي كانت قد تبنّت من قِبَل أساليب المواجهة ضد السماح بالإجهاض عبر إغلاق مداخل العيادات ومضايقة العاملين فيها. ويحتفظ اتحاد منظمات الإجهاض الوطنية بسجلات عن أحداث العنف ضد العاملين في مجال الإجهاض، تشمل حوادث مثل اقتحام العيادات وتخريب الممتلكات والقتل والتهديد بالقتل وبالتفجير، إضافة إلى حوادث التفجير والاعتداء والحرق والخطف ومنذ 1977 امتداداً حتى 2003، قام الاتحاد بتوثيق ما مجموعه 4120 حادث عنف. وقد شملت هذه الحوادث 7 جرائم قتل، و41 تفجير، و169 حريق، و82 محاولة حرق أو تفجير، و373 حالة اقتحام للعيادات. كذلك وثّق الاتحاد 33,830 حالة اعتقال للمحتجين ضد الإجهاض (أنظر الاتحاد الوطني للإجهاض 2003). كان الرد الرسمي على العنف غامضاً. ففي إحدى المقالات المشهورة التي كتبت ضد الإجهاض في 1983، قال الرئيس رونالد ريغان، وهو معارض للإجهاض، أن ازدياد أعداد الاعتداءات على عيادات

الإجهاض لا يشكل إرهاباً لأن هذه الاعتداءات نُفِّذت من قِبَل مجموعة منظمة. ولكن ريغان ناقض نفسه في 1985 عندما تكلم ضد هذه الاعتداءات الفوضوية العنيفة.

من الواضح أن برنامج راندال تيري كان يعمل لإعادة صياغة ما يراه مجتمعاً لا يلتزم بوصايا الله وفقاً للقيم والمعتقدات التي تحتويها نسخته عن الأصولية المسيحية. وهكذا، كما قال غنسبرغ، من الخطأ أن ننظر إلى منظمة «عملية الإنقاذ» ضمن سياق الجدال حول الإجهاض، بل من خلال هدف المنظمة الداعي إلى فرض مفهومها عن الحضارة المسيحية على المجتمع الأميركي. بالنسبة لهؤلاء «المنقذين» تعتبر مسألة محاربة الإجهاض خطوة أولى في عكس التدهور الأخلاقي الحاصل في أميركا، تماماً مثلما كانت محاربة تدريس نظرية التطور طريقاً لمواجهة العلمانية في عشرينات القرن العشرين.

تعتبر منظمة «جيش الرب» مجموعة مسيحية أصولية أكثر عسكرية من منظمة «عملية الإنقاذ». وقد حددت مبادئها في دليل سري يسمى «جيش الرب»، ينسب تأليفه إلى القس مايكل براي (أنظر يورغنسماير 2000:ص21). وبغض النظر فيما لو كان براي هو المؤلف فقد أظهر تعاطفه بوضوح مع هذه المجموعة. وقد تمت إدانته في 1985 بتهمة إشعال النار في سبع عيادات للإجهاض، وجد على حيطان بعضها الأحرف (AOG)، أي جيش الرب بالإنجليزية. كذلك ألَّف براي كتاب «زمن للقتل» دافع فيه عن أعماله وعن قتل العاملين في الإجهاض. وكان صديقاً ومدافعاً عن القس بول هيل، الذي أدين وأُعدم بتهمة قتل الطبيب جون بريتون وحارسه الخاص، المقدم المتقاعد جيمس هيرمان باريت من سلاح الجو. وفقاً لبراي فإن الأميركيين يعيشون في حالة حرب خفية مقارنة بألمانيا النازية، وأي حدث أساسي، مثل انهيار اقتصادي، يمكن أن يكشف الدور الشيطاني الذي تلعبه الحكومة، وعندها سيمتشق الناس السلاح في كفاح ثوري ويقيمون نظاماً أخلاقياً قائماً على تعاليم الكتاب المقدس. وإلى أن يحدث هذا الأمر، يؤمن براي، وغيره من الأتباع أن عليهم التحلي بالشجاعة الأخلاقية للمقاومة وخاصة في الدفاع عن الأطفال غير المولودين بعد وقتل الذين يهددونهم. ويبرر براي أفعاله عبر اللجوء إلى أعمال اللاهوتيين، من أمثال رينولد نيبور، الذي يجادل، في خضم محاولاته لاستخدام ما هو مسموح من العنف، بأن العنف يجب أن يُستخدم باعتدال في مسائل العدالة.

سألت جيسيكا شتيرن (2003:ص150)، أحد الأعضاء الشباب في جيش الرب، حول كيفية ارتباطه بهذه المجموعة فأجاب «أنا مسيحي ولذلك فأنا أعارض الإجهاض، إن الأطفال غير المولودين يموتون بالملايين وأشعر أنني مجبر على مساعدتهم». والجدير بالذكر أن قتل العاملين في الإجهاض يجد تبريره لدى أعضاء المنظمة بأنه «قتل مبرر».

كذلك طورت المنظمة استراتيجية تشغيلية صُمِّمت من أجل تفادي التجسس الإلكتروني عليهم من قِبَل مسؤولي إنقاذ القانون في أميركا. ويدعون إلى حشد الشبكات الإلكترونية شبه المستقلة بحيث تتجمع بسرعة وتتسلل إلى الأهداف المختارة وقد وصف أحد أعضاء المنظمة رؤياه لعملية الحشد هذه بقوله:

> وهكذا نحن نمتلك جيش الرب الذي سينتظم ويندمج مثل تلك الحركات السرية التي شُكّلت في أوروبا منذ قرون، وسيكون لديها قتلة ومخربين ماهرين يطاردون صناعة الإجهاض. وهي مطاردة لا تشمل فقط العاملين في الإجهاض بل المسؤولين عنهم بمن فيهم قضاة المحكمة العليا. واليوم دعا بول هيل، إلى قتل قضاة المحكمة العليا واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ونحن ندعم نداءه هذا، على الأقل أنا أدعمه (شتيرن 2003:ص ص151-152).

الرعب في الأراضي المقدسة. ربما لا يوجد مثال عن الصراع حول مكان متنازع عليه أفضل من إسرائيل والمناطق الفلسطينية، وهي أرض تعتبر مقدسة لدى الديانات الثلاث الرئيسة في العالم، أي اليهودية والمسيحية والإسلام. وربما لا يوجد رمز أشد دلالة على هذا النزاع من المسجد الأقصى الذي يضم إلى جواره قبة الصخرة. بُني المسجد من قِبَل الخليفة عبدالملك وتم إنجازه في 691 ميلادية، وتعتبر الصخرة في وسط هذه المساحة واحدة من أقدس مقدسات الإسلام. ووفقاً للتعاليم الدينية فقد عرج النبي محمد إلى السماء من فوق هذه الصخرة في رحلته الليلية. بالنسبة لليهود تعتبر هذه المساحة حجر الهيكل، وهو الأساس الرمزي لخلق العالم، والمكان الذي كان فيه إبراهيم يستعد لذبح ابنه إسحاق عندما أمره ملاك من عند الرب بالتوقف. كما أنها موقع بيت يهوى، أو المعبد الذي دمّره الرومان عام 70 قبل الميلاد عند دخولهم للقدس، إضافة إلى كونه من أقدس أمكنة العبادة لدى اليهود. يمتد النزاع للسيطرة على الأراضي المقدسة لقرون خلت، ولكن النزاع العربي الإسرائيلي حديثاً هو الذي أجج العنف الديني. لهذا السبب، من الضروري أن نفهم شيئاً من تاريخ هذا النزاع (أنظر سميث 2000؛ كوهن شربوك والعلمي 2002).

باختصار، أدى تأثير الشعور الخبيث ضد السامية في أوروبا إلى اقتناع العديد من اليهود بحاجتهم إلى وطن يهودي في إسرائيل التي تعتبر بالنسبة لهم مسقط رأس الدين

اليهودي. وهكذا انطلقت الحركة الصهيونية وبدأت بتجميع الأموال من الأنصار، مثل عائلة روتشيلد، من أجل تمويل إقامة المستوطنات اليهودية في فلسطين. في منتصف القرن التاسع عشر كان هناك ما يقارب العشرة آلاف يهودي في فلسطين، ولكن مع حلول 1914، وتدفق الصهاينة عليها، بلغ عدد اليهود 90,000 مقارنة مع نصف مليون فلسطيني يعيشون في تلك البلاد. حتى هذه اللحظة كانت فلسطين جزءاً من الدولة العثمانية التي تحكمها تركيا، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة الألمان وحلفائهم بمن فيهم تركيا، تم تفكيك الدولة العثمانية وأخضعت فلسطين لانتداب بريطاني. ومع تزايد إلحاح جماعات الضغط من الأوروبيين اليهود لحيازة وطن يهودي لهم، أصدر مجلس الوزراء البريطاني في 1917، وإثر اجتماعاً عُقد مع الزعماء الصهاينة، رسالة موجهة من آرثر جيمس لورد بلفور إلى لورد روتشيلد تعلمه عن نية بريطانيا إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وهكذا أصبح تفسير إعلان بلفور محور نزاع للأربعين سنة التالية.

ومع هزيمة الألمان والأتراك في 1918 كان عدد سكان فلسطين يتكون من 66 ألف يهودي، و512 ألف مسلم و61 ألف مسيحي. ولكن عداء العرب لتدفق المهاجرين اليهود إلى فلسطين أشعل عدداً من حالات التمرد في عامي 1920 و1921 قُتل فيها 47 يهودي. ولكن الهجرة اليهودية ازدادت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، فيما سمحت روسيا للمزيد من اليهود بمغادرتها، وفيما كانت أعداداً كبيرة من اليهود تفرّ من ألمانيا أمام الاضطهاد النازي. أدى احتدام النزاع بين اليهود والفلسطينيين إلى تشكيل مجموعات يهودية مسلحة مثل الهاجانا، وهي أول قوة دفاع يهودية، ومن ثم الأرغون، وهي مجموعة أكثر عسكرية من الهاجانا سميت بالمنظمة العسكرية الوطنية، وكان يُنظر إليها من قِبَل البريطانيين على أنها منظمة إرهابية. ازدادت احتجاجات اليهود ضد كل من البريطانيين والفلسطينيين أواخر ثلاثينات القرن العشرين، وأعدم البريطانيون أحد اليهود لمهاجمته حافلة ركاب عربية، وردّت الأرغون بتفجير ألغام أرضية في حيفا أدت إلى مصرع 74 شخص. وفي 1937، أصدر البريطانيون الكتاب الأبيض صادرة عن بعثة بيل (Peel Commision) يقترحون فيها تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، ثم أصدروا كتاباً أبيضاً آخر في 1939 أوصوا فيها بإعلان فلسطين دولة فلسطينية مع حماية حقوق اليهود ولكن تلك التوصيات لم ترضي العرب ولا اليهود.

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتضيف تعقيدات جديدة في فلسطين، التي كانت ما تزال آنذاك تخضع للسيطرة البريطانية، والسبب أن كل من اليهود الذين يريدون إقامة دولة قومية لهم في فلسطين، والفلسطينيين الذين يريدون إقامة دولة فلسطين المستقلة، كانوا يرفضون الاعتراف بشرعية الحكم البريطاني. بعد الحرب التي عزَّز خلالها اليهود تحالفهم مع البريطانيين، فيما وقف العرب مع الألمان، وبعد انكشاف أمر الهولوكوست (مذابح اليهود على يد النازيين في ألمانيا)، أصرّ البريطانيون على تطبيق الكتاب الأبيض (المسودة) الصادر في 1939، وأدى هذا الإصرار إلى اندلاع انتفاضة مسلحة يهودية ضد البريطانيين، ووجدت هذه الانتفاضة تحريضاً لها عبر الرسائل المذاعة في محطة راديو إسرائيل غير الشرعية آنذاك. قامت منظمة الهاجانا بتفجير نظام سكة الحديد في فلسطين، فيما فجّرت منظمة الأرغون فندق الملك داود في القدس حيث يقيم الضباط البريطانيون، وقُتل في ذلك التفجير ما يقارب المئة شخص. وفي 1948، قامت الأرغون إلى جانب منظمة يهودية أخرى تسمى ليحي بذبح الرجال والنساء والأطفال في قرية دير ياسين، مما نتج عنه هروب عدد كبير من الفلسطينيين من القرى (كوهن شيربوك والعلمي 2002). إثر هذه الأحداث، سحب البريطانيون انتدابهم عن فلسطين وأعلن ديفيد بن غوريون، وهو أول رئيس وزراء إسرائيلي، استقلال دولة إسرائيل، ولاقى هذا الاستقلال فوراً اعترافاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. في ذلك الوقت دعت الأمم المتحدة إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية (الضفة الغربية) ويهودية، وعندها دخلت الجيوش العربية إسرائيل، ولكنها رُدَّت على أعقابها خلال ثلاثة أشهر من قِبَل الجيش الإسرائيلي.

منذ بدايات 1948، كانت هناك حروب متقطعة بين إسرائيل وجيرانها العرب، أبرزها حروب 1957 و1967 و1973. وكانت نتيجة هذه الحروب أن احتلت إسرائيل مناطق كانت تعتبر أراضٍ فلسطينية، وراحت تبني عليها المستوطنات اليهودية خلافاً لقرارات الأمم المتحدة. انبثقت إثر ذلك جماعات عسكرية فلسطينية، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، منظمة أيلول الأسود، منظمة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامي، وجاءت هذه المنظمات رداً على قمع واستغلال السكان العرب وتطلعاتهم الوطنية من قِبَل إسرائيل. أعلنت منظمة أيلول الأسود مسؤوليتها عن خطف وقتل رياضيي إسرائيل في دورة ميونخ

الأولمبية في 1972 في ألمانيا، فيما أعلنت كل من حماس والجهاد الإسلامي المسؤولية عن مئات الاعتداءات ضد أهداف مدنية وعسكرية إسرائيلية. ردت إسرائيل بالمزيد من العنف والقمع، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في 1987. وفي 1993، تم جلب الطرفين للاجتماع معاً في أوسلو بالنرويج ووقّع الطرفان اتفاقية سلام، تمثلت برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين من طرف إسرائيل وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من الجانب الفلسطيني على أساس إنهاء الاعتداءات والحروب. وقد اعترفت اتفاقية أوسلو بالسلطة الفلسطينية وأعطتها سلطات مدنية على المناطق الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ولكن المتطرفين من الجانبين رفضوا الاتفاقية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1995 اغتيل رابين على يد يغئال عمير، وهو شاب يهودي يميني. وقد دافع هذا عن نفسه قائلاً: «لقد قمت بعملي بموجب أوامر الرب ولست نادماً على ذلك». وفيما كانت اتفاقية أوسلو تترنح، والمستوطنات الإسرائيلية تتسمن في الضفة الغربية، ازدادت حدة العنف بين الطرفين. وعندما انهارت الاتفاقية في 2000 مع وصول حزب الليكود إلى الحكم، اندلعت انتفاضة عربية ثانية. وازدادت الهجمات الفلسطينية في العامين 2002 و2003 مع سماح إسرائيل للمزيد من المستوطنين بدخول واستيطان الأراضي المحتلة، وازدادت العمليات العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية إلى أن شرعت إسرائيل ببناء جدار يفصل السكان الفلسطينيين عن الإسرائيليين في الوقت نفسه الذي أخذ فيه السياسيون الإسرائيليون يتحدثون بشكل مكشوف عن تطهير عرقي للفلسطينيين.

من الواضح أن الدين يلعب دوراً رئيساً في هذا النزاع، رغم العوامل السياسية والاجتماعية البارزة التي طغت على المنطقة، وليس أقلها ضم الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل. ولكن المستوطنين الإسرائيليين، بغض النظر عن بلدان أصولهم، يبررون استيلائهم على هذه الأراضي التي يعيش عليها الفلسطينيون منذ عقود، بإشارتهم إلى ما جاء في كتاب العهد القديم حول أرض إسرائيل. فيما يبرر الفلسطينيون مقاومتهم بالاستناد إلى القرآن، إلى جانب قرارات الأمم المتحدة التي تدين الاحتلال الإسرائيلي.

في 1990، أعلنت مجموعة تبشيرية يهودية تسمى بأمناء جبل الهيكل نيتها عن بناء حجر زاوية وزنه 4.5 طن على موقع الهيكل القديم تحت الحرم الشريف في القدس. ورد الفلسطينيون على هذا التهديد للحرم الشريف بانتفاضة عارمة. تم اعتقال أحد أعضاء

أمناء جبل الهيكل ويدعى يوئيل ليرنر، وهو من مواليد بروكلين وحاصل على شهادة في الرياضيات من جامعة (M.I.T) بسبب وضعه خطة لنسف قبة الصخرة وإفساح المجال أمام إعادة بناء هيكل القدس (شتيرن 2003:ص86). بالنسبة لليرنر، ليس لأحد الحق في التخلي عن أية أراضي تشكل دولة إسرائيل القديمة. كذلك فإن بناء الهيكل يعتبر ضرورياً لكي يمارس الناس عباداتهم، ووفقاً لليرنر فإن التوراة تحتوي على 613 وصية، تتطلب 240 منها ممارسة العبادة في الهيكل. وهكذا وعبر ألفيتين من الزمن، وفقاً لليرنر، لم يكن بإمكان اليهود ممارسة عباداتهم. ويضيف أن اغتيال رابين مبرر تماماً لأنه، بتوقيعه اتفاقية أوسلو، كان يسرق ملكية يهودية، فالأرض هي شيء مقدس. قال ليرنر هذا في معرض تبريره لقرار عامير بقتل رابين. وكما تقول جيسيكا شتيرن (2003:ص92):

> الوعد التوراتي بمنح شعب الله المختار أرض إسرائيل، يجعل من مبدأ الأرض عنصراً أساسياً في العقيدة الدينية التي يحملها الأصوليون اليهود، فهؤلاء يؤمنون بأن الاستيلاء على أرض إسرائيل هو جزء من معاهدة إسرائيل مع الرب، ووفقاً لذلك فإن تسليم أو اقتطاع أي جزء من أرض الميعاد، التي وعد بها الرب أطفال إسرائيل، يشكل خرقاً لهذه المعاهدة.

كان ليرنر من أتباع الحاخام مئير كاهانا الذي اغتيل في نيويورك في 1990 على يد أحد المسلمين. كان كاهانا يحمل عداوة شديدة للعرب وقد أسس رابطة الدفاع عن إسرائيل ومنظمتي كاخ وكاهانا شاي، وكلا المنظمتين أعلنتا إرهابيتين من قِبَل مجلس الوزراء الإسرائيلي في 1994. وقد قام أحد أعضاءهما، ويدعى باروخ غولدشتاين، وهو يهودي أصولي من مواليد بروكلين، باقتحام الحرم الإبراهيمي في الخليل في 1994 وقتل بالرصاص أكثر من ثلاثين فلسطينياً بينما كانوا يصلون صلاة الفجر. وبقي غولدشتاين يعتبر بطلاً بالنسبة لليمينيين الإسرائيليين.

وفيما كان اليهود يرتكبون المجازر تحت شعار تأسيس الدولة اليهودية الموعودة، كان الفلسطينيون يقتلون باسم الإسلام وتحت شعار تأسيس الدولة الفلسطينية. تعتبر حماس إحدى المنظمات البارزة في حركة المقاومة الفلسطينية. وقد قام مارك يورغنزماير بإجراء مقابلة مع أحد زعمائها في 1999، ويدعى عبدالعزيز الرنتيسي، الذي انتُخب زعيماً لحماس بعد مقتل مؤسس حماس الشيخ أحمد ياسين في مارس/آذار 2004، وقد اغتيل الرنتيسي بعد ذلك بشهر. وحين سأله يورغنزماير عن معنى ودلالة العمليات الانتحارية، شرح له الرنتيسي معنى الشهادة الاختيارية، وأن هذا المعنى يبعد صفة

الشخص المتوتر أو المضطرب نفسياً عن الشخص الذي يرتكبها. وفي معرض ردّه على سؤال حول استهداف حماس للمدنيين الأبرياء وعابري الطريق، ردّ الرنتيسي بأن التفجيرات كانت دروساً وعبر. علينا أن نفعل بإسرائيل الشيء نفسه الذي فعلته بنا، قال الرنتيسي، وأضاف لقد كان ضرورياً أن يجرب الشعب الإسرائيلي العنف حتى يتفهم مدى معاناة الفلسطينيين (يورغنزماير 2000:ص74).

وفيما كان الأصوليون اليهود يبررون عنفهم واحتلالهم للأراضي الفلسطينية عبر مرجعيتهم اليهودية، كان الأصوليون المسلمون يبررون عنفهم بأنه دفاع عن الإسلام. وقد بيّن الكاتب المصري عبدالسلام فرج، الذي تحمل كتاباته تأثيرات كبيرة على الأصوليين المسلمين، أن المبدأ الذي وضعه القرآن بخصوص الجهاد أو الكفاح يجب أن يؤخذ حرفياً وليس مجازياً. فالمسلمون كما يقول فرج أهملوا واجبهم المقدس في مقاتلة أعداء الإسلام والمرتدين عن الدين داخل المجتمع الإسلامي. ويضيف فرج أنه يجب منح المدافع الحقيقي عن الإسلام كل الوسائل لتحقيق هدفه (يورغزماير 2000:ص81). هذه الأفكار وما شابهها، يتم تداولها في الجامعات الإسلامية وبين رجال الدين المسلمين. وهكذا تم وضع سياق النزاع بين إسرائيل والعرب ضمن سياق أوسع هو الدفاع عن كرامة الإسلام.

معركة مجدّو (الأرماجيدون) في قطارات أنفاق طوكيو. في مارس/آذار 1995، اقتحم خمسة أعضاء من مجموعة أوم شيزيكو، وجميعهم حاصلون على شهادات علمية، قطار أنفاق طوكيو وقاموا بوخز أكياس بلاستيكية مليئة بغاز السارين القاتل مما أدى إلى موت 12 شخص وجرح 500 , 5، بعضهم ظل يعاني من عاهات دائمة. وعندما تحدث مارك يورغنزماير لبعض هؤلاء الأعضاء، شرحوا له بأن أوم شيزيكو تمثل بالنسبة لهم نقداً للديانة اليابانية وللنظام الاجتماعي الهرمي في اليابان، وهو نظام لا يعمل على مبادئ العدالة والإنصاف والحرية (يورغنزماير 2000،ص105) تأسست هذه الحركة على يد شوكو أشارا، وهي تؤمن أن هناك كارثة عالمية ستقع وأن قوى الخير والشر ستتواجه في مجدّو (أرمجيدون) في حرب عالمية ثالثة، ولكن أعضاء أوم شيزيكو سيظلون أحياء. والسؤال هنا: كيف يمكن للمرء أن يجد مبرراً للقتل في الديانة البوذية؟ يشير يورغنزماير إلى أن البوذية مثلها مثل ديانات أخرى تملك تاريخاً من الفتوحات والإمبراطوريات،

وتنطوي تحت شعار اقتلاع الخونة بشكل عام. أما في حالة أشارا فقد وجد تبريراً لفعلته في بوذية التبت.

بدلاً من التركيز على التأثير الذي يتركه القتل على النقاء الأخلاقي للقاتل تركز العقيدة على المقتول وعلى الثواب الذي يأتي بعد الموت. ويشرح يورغنزماير ذلك بقوله (114:2000):

> توسعت فكرة «الفوا» وهي تعني أن الوعي يمكن أن ينتقل من الحي إلى الميت من أجل رفع درجة ثوابه الروحي، من قِبَل أشارا لتعني أنه في بعض الحالات، ربما يكون من الأفضل للناس أن يموتوا من أن يحيوا. بالنسبة للترجمة التي يتبعها أشارا في عقيدة التبت أنه إذا كان الأشخاص المقتولين أنذالاً أو عالقين في أنظمة اجتماعية شريرة تجعلهم يحملون عبئاً أخلاقياً سلبياً في باقي حياتهم. فإن من يقتلهم يقدم لهم خدمة عبر إتاحة المجال لهم لأن يموتوا باكراً. وموتهم المبكر هذا هو نوع من القتل الرحيم بحيث أنه يسمح لأرواحهم بالارتقاء إلى مستويات عليا لا يستطيعون دون ذاك وصولها (يورغنزماير 2000:ص114).

كيف نفهم العنف الديني

كما ذكرنا سابقاً، قد يعمد المحللون إلى تصنيف العنف الديني في خانة أعمال التعصب اللاعقلاني أو ربما أسوأ من ذلك. ولكن ذلك التحليل معرض لتجاهل الخلفيات والدوافع المختلفة لدى أشخاص، مثل القس مايكل براي، أو الدكتور باروخ غولدشتاين، أو شوكو أشارا، أو أسامة بن لادن، أو تيموثي ماكفيه، أو عبدالعزيز الرنتيسي. كذلك، وفي أية حالة من هذه الحالات لم يكن العنف اعتباطياً. في جميع الحالات كانت هناك مظالم خاصة مستهدفة بالعنف. والسؤال هنا هو: ضمن أية ظروف يسعى الناس لتبرير العنف عبر الوسائل الدينية؟

يبين مارك يوغنزماير (2000،ص146) أن وضع أي نزاع ضمن المقياس العالمي يرفع من أهميته ليتجاوز الاهتمامات المحلية. ويثير معارك أسطورية بين الله والشر. وقد دافع مايكل براي عن الحاجة إلى القتل وربما الموت في سبيل وقف الإجهاض، فهناك حرب عالمية تدور رحاها بين الخير والشر، ولكنها حرب غير مرئية لأن العدو يفرض سيطرته. كما يبرر أسامة بن لادن العنف عبر تصوير الصرع على أنه نزاع بين قوى الإسلام وتلك القوى التي تحاول تدميره، ولعل منطق الحروب بين الخير والشر قد تمكن من دخول الخطوط السياسية الرئيسة في الولايات المتحدة عبر استخدام عبارة «محور الشر».

كما يبين يورغنزماير أن هناك قوة حقيقية في رفع درجة النزاع السياسي ليصبح عالمياً بمعنى:

> أن تعيش في حالة حرب يعني أن تعيش في عالم يدرك الأفراد من هم ولماذا يعانون ومن الذي أذلهم وما هي تكاليف صمودهم. إن فكرة الحرب توفر للفرد عالماً وتاريخاً وإيماناً بالبعث ويوم الحساب ومستقراً للسيطرة السياسية. وربما الأهم من ذلك أنها تمنحه الأمل بالنصر والوسائل لتحقيق هذا النصر. وفي صور الحرب العالمية، يعتبر النصر المؤزر لحظة عظيمة في التغير الفردي والاجتماعي، لحظة تتجاوز جميع الحدود العالمية. والمرء لا يمكنه أن يفارق مثل هذه التوقعات إذ أنك حين تكون بلا تصورات للحرب، تكون بلا أمل.

والأسئلة التي تلي هي: متى يستدعي العنف، تبريراً دينياً أو لماذا يتم إقحام الدين في النزاعات الدولية الحقيقية؟ يقدم يورغنزماير ثلاثة أسباب: السبب الأول، هو أنه حين ينظر إلى النزاع وكأنه دفاع عن الهوية الأساسية والكرامة، فإن الأمر يحتاج إلى تبرير ديني. فأن تموت كمفجِّر انتحاري، كما يقول عبدالعزيز الرنتيسي، أفضل من أن تعيش حياتك اليومية في الذل والإحباط. وقد برر باروخ غولدشتاين قتله للمسلمين باعتقاده أن اليهود قد تعرضوا للإذلال نتيجة قيام حكومتهم بحماية العرب المسلمين. عند هذه النقطة، أي عندما ينظر أعضاء الحركات الدينية إلى النزاع على أنه دفاع عن الحضارات برمتها وليس فقط عن الأفراد، يتحول النزاع إلى حرباً حضارية تحمل معانٍ ودلالات روحية. فالنزاع في شمال إيرلندا بين البروتستانت والكاثوليك، على سبيل المثال، تحول إلى نزاع روحي عندما فسّر القس إيان بيزلي مطالب الكاثوليك بالاستقلال عن بريطانيا بأنها اعتداء على البروتستانت. كما اتخذ الكفاح الفلسطيني منحىً دينياً بعد قيام عدد كبير من شيوخ ورجال الدين المسلمين بتفسيره كدفاع عن الإسلام. ثانياً، يقول يورغنزماير أن المواجهات السياسية تستخدم تبريرات دينية عندما لا يمكن تصور خسارة الحرب، فبالنسبة ليوئيل ليرنر يعتبر الفشل في إعادة بناء الهيكل تهديداً لأسس الديانة اليهودية. وأخيراً، إذا تم تجمد النزاع ولم يتمكن من تحقيق أهدافه في الزمن المنظور، كما يقول يورغنزماير، فإن من المحتمل أن يصبح منظوراً ضمن رؤيا دينية تضع النصر في يد الله.

الخلاصة

لقد بدأنا هذا الفصل عبر طرح أسئلة مثل: إلى أي مدى تعتبر الحركات الدينية انعكاساً للمشاعر ضد الأنظمة، وكيف عملت هذه الحركات كوسائل احتجاج ضد امتداد حضارة الرأسمالية في كل من الدول الفقيرة والغنية؟

من الواضح، كما نعتقد، أنه في حالة الاحتجاجات الدينية على المستويات الصغيرة، مثل رقصة الشبح وديانات البضائع والانجذاب إلى الحركات الدينية الغربية مثل جماعة صهيون، فإن المشاركين في هذه الأديان يردّون على التأثيرات التي سببها توسع حضارة الرأسمالية. ولكن الأقل وضوحاً هو في حالات الحركات الأصولية التي اكتسبت شعبية كبيرة في الجزء الأخير من القرن العشرين من ناحية تمثيلها للحركات ضد الأنظمة. وهذه الحركات الحضارية تعارض ما يسمونه العصرنة أو الحداثة والعلمانية، أو التغريب كما يطلقون عليه في الدول الفقيرة، وهذه كلها تعابير مرادفة للرأسمالية، رغم احتوائها على عناصر تظهر كونها ردود على ثورة 1968 ضد الأنظمة أكثر من كونها احتجاجات ضد الرأسمالية، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة والعائلة ومعارضة أساليب الحياة البديلة.

قد يكون من المفيد أن ننظر إلى أحداث الاحتجاجات الدينية، وخاصة مظاهرها المسلحة والعنيفة على أنها احتجاجات ضد تدهور رأس المال الاجتماعي والسياسي، وتفكيك للروابط الاجتماعية، ومشاعر بالتهميش والعزلة الرمزية والجغرافية. ويمتلئ منطق العنف الديني، كما رأيناه، بصور المناطق والحضارات المتنازعة، لذلك فليس من الصدفة أن تحتوي أدوات الإرهاب رموزاً تتعلق بالسوق.

وبغض النظر عن مواضيع الاحتجاج، فإن الأصولية عبر سعيها لتغيير الرأسمالية سواء باستخدام القرآن أم العهد القديم أم العهد الجديد أم تعاليم بوذا أو غيرها من البدائل الحضارية، تمثل، باستثناء بعض الحركات العلمانية والدينية الصغيرة، البديل الوحيد القابل للتطبيق لحضارة الرأسمالية، وفي حالة حدوث انهيار اقتصادي عالمي، فإن الحضارات الوحيدة الجاهزة سياسياً وعقائدياً للحلول مكان الرأسمالية هي الحركات الدينية.

الفصل الثالث عشر

تاسيس المواطن الناشط

لم تعد مهمتنا تقتصر على إيجاد حضارات مضادة، أو الانخراط في الاحتجاجات السياسية والسعي وراء العثور على البدائل الاقتصادية. لكي نوجد عالماً عادلاً مستداماً ومتعاطفاً يخلف عالم الشركات، علينا أن نرتفع لنلبي الحاجة لإيجاد حضارة جديدة للدول الغنية ومركزاً سياسياً جديداً وخطاً اقتصادياً جديداً أيضاً. مثل هذا البرنامج الجريء يتطلب العديد من الخبرات المختلفة العاملة على جميع المستويات الاجتماعية والشخصية والعائلية والمجتمعية والوطنية والعالمية. كما يتطلب كسر روابط العزلة الفردية التي تتركنا في وسط شعور بالتهميش فيما نحن في الحقيقة يجب أن نكون جزءاً من أغلبية جديدة.

- ديفيد كورتن، عالم ما بعد الشركات: الحياة بعد الرأسمالية

من بين الامتيازات التي تتمتع بها أميركا، القوة العظمى الغنية السمينة، هي القدرة على ابتداع حقائق عامة. فالسياسيون والإعلاميون يخترعون لنا الكثير عبر إغراقنا بقصص بكلام معسول يكشف حقيقة مبسطة نسبياً ومثله مثل رواة القصص في القبائل، يصيغون معرفتنا وجهلنا بالعالم، بحيث لا يصبح بإمكانهم إنتاج أفكار ومشاعر تؤثر على الطريقة التي نحيا بها فحسب، بل يتركوننا أيضاً جاهلين بشكل خطر للفرق بين القصص التي يروونها وبين الحقيقة.

- راسل بيكر، الحقيقة المرعبة

ما هي المخاطر الحقيقية؟

إن المدى الذي وصلت إليه نشاطات المقاومة ضد توسع الرأسمالية يعتبر دليلاً على وجود خطأ ما. وتكمن الصعوبة بالطبع في عزل المشكلة وإصلاحها. هل المشكلة هي استغلال العمّال؟ هل هي التهميش الاقتصادي والاجتماعي وقمع النساء والأقليات؟ هل هي القوة المفرطة للشركات أو انتشار الأسلحة الفتاكة؟ أم هل هي الاعتداء على البيئة وتدهور المجتمعات وانحسار القيم الدينية؟ تبين لنا دراسات علم الإنسان أنه حتى

منظوراتنا للمخاطر التي تواجهنا يمكن أن تحدد حضارياً واجتماعياً. أي أن الطريق التي تعمل فيها مجتمعاتنا وحضاراتنا على توصيل التجربة والإحساس بالعالم يمكن أن تملى علينا من قِبَل ما نخشاه ونخافه أكثر. وهكذا، سواء كان همك الأكبر هو الدمار البيئي أم الانهيار المالي أم الأوبئة أم التدمير النووي، أم لعنة السحرة أم اللعنة الإلهية، أم الجريمة أم الانحلال الاجتماعي، فإن هذه الهموم كلها ترتبط بمجتمعك وحضارتك وتجاربك الشخصية أكثر من كونها مخاطر حقيقية أو موضوعية (أنظر دوغلاس وويلدافسكي 1983). ولكن هذا لا يعني، بالطبع، أن بعض هذه المخاطر، إن لم تكن جميعها، هي مخاطر غير حقيقية. إلا أن نظرتنا للعالم تحدد إحساسنا أو عدم إحساسنا بمدى خطورة هذه التهديدات. والأسئلة التي تبرز هنا هي: هل يمكننا تحديد مصادر المشاكل العالمية بفعالية وتحقيق بعض الإجماع حول مدى إلحاحية خطورتها؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هي فرص وجود نية أو إرادة لتغييرها؟ وأخيراً حتى ولو كانت هناك إرادة للتغيير ما هي الأشياء المحددة التي نحتاج لتغييرها؟

إن الجوع والفقر وانتشار الأوبئة والأمراض والتدهور البيئي واستغلال النساء والأطفال والأقليات والنزاعات الدولية والتسلح، ليست أخطاراً أو مشاكل وهمية، بل إن تأثيراتها تجثم يومياً على حياة البلايين من الناس، وتظهر تحليلاتنا أن جذور هذه المشاكل تكمن في العقيدة المركزية وغير القابلة للجدل لحضارة الرأسمالية، وهي الحاجة والرغبة في نمو اقتصادي متواصل. وكل من العناصر الأساسية لهذه الحضارة بما فيها المستهلك والعمل والرأسمالي والدولة - القومية، يملك مصلحة منوطة بإنتاج واستهلاك المزيد من البضائع والخدمات. وكما ذكرنا سابقاً، وعبر تفحصنا للمشكلة في الفصول الأربعة الأولى، إن هذا الأمر ليس طبيعياً. لأنه إذا كان الحصول على أشياء مادية هو غريزة أو قيمة مهيمنة، فليس من الضروري بالنسبة للمنتجين أن ينفقوا 500 بليون دولار في السنة لإقناع الناس بشراء بضاعة، أو أن يصمموا صوراً دعائية وإعلانات تستثير الرغبات عبر مناشدة لهفتهم للحب والقبول والاتصال بالطبيعة.

إلا أن فكرة معارضة النمو الاقتصادي المستمر لن تجد لها الكثير من الأصدقاء، فالرأسماليون يحتاجون إلى النمو المتواصل من أجل أرباحهم. والعُمّال يحتاجونه من أجل رواتبهم، والمستهلكون من أجل البضائع التي أقنعوا أنفسهم بالحاجة إليها. كذلك تحتاج

الدول القومية إلى استمرار النمو من أجل سيطرتها واستمرار مداخيلها وشرعيتها. ورغم قيام الناس بتنظيم أنفسهم لمقاومة التوسع الرأسمالي، ورغم جدالهم المتواصل لإيجاد أشكال بديلة من الحكم أو اقتراح توزيع مختلف للموارد، ورغم قيام الناس بتنظيم أنفسهم لمقاومة التوسع الرأسمالي، ورغم جدالهم المتواصل لإيجاد أشكال بديلة من الحكم أو اقتراح توزيع مختلف للموارد، إلا أنهم نادراً ما يتمكنون من صياغة اعتراض على النمو بحد ذاته. فالحاجة إلى التقدم الاقتصادي عميقة جداً في حضارتنا.

ولكن النمو الاقتصادي المستمر يحصل على حساب خسائر وتكاليف كثيراً ما تتحملها البيئة، وعلى حساب قدرتنا على تسيير حياتنا وأنماط علاقاتنا الاجتماعية التي تحافظ على استمرارنا. إن ضمان النمو الاقتصادي يتطلب إيجاد وتنفيذ قوانين وتشريعات تؤثر على حياتنا عبر بلايين الطرق المعقدة، ويمكن أن تؤدي إلى تهميش الناس وإلى احتجاجات عنيفة. بالتالي، وقبل أن نتناول الطرق المحتملة لمعالجة المشاكل العالمية علينا أن نتفحص كيف تتم عملية النمو الاقتصادي المتواصل، وأن نتفحص أيضاً وبشكل دقيق التأثير المباشر التي تحمله هذه العملية على حياتنا، ومن ثم نسأل أنفسنا إذا كان من الممكن تقليص هذا النمو دون التسبب بدمار اجتماعي وسياسي واقتصادي.

الناتج القومي الإجمالي وبناء مبدأ النمو المستمر

تخيل زعيم إحدى الدول الصناعية يلقي خطاباً حول وضع بلاده، يقول فيه لقد كانت هذه السنة رائعة بالنسبة لنا. فقد دمرت الفيضانات التي داهمت الجزء الشرقي من البلاد آلاف المنازل وتطلب الأمر ملايين الدولارات لإعادة بناءها. كذلك أدى تلوث المياه إلى اضطرار كل شخص لشراء مياه معلّبة. وبسبب ارتفاع نسبة الجريمة ارتفعت مبيعات الأنظمة الأمنية ارتفاعاً صاروخياً، وواجهت البلاد أعلى نسبة طلاق أبداً. كما ازداد عمل الأطباء، نتيجة تزايد القلق الاقتصادي والاجتماعي، وسجلت الوصفات الطبية لأدوية تخفيف التوتر مستوى قياسي، وأدى وباء الأنفلونزا إلى ملء المستشفيات التي اضطرت إلى تقديم ملايين المطاعيم ضده، كما ارتفعت مبيعات الأسلحة ارتفاعاً هائلاً نتيجة تزايد النزاعات الدولية.

ما يمكن أن تسأله هنا: ماذا يجد زعيم هذه الدولة في مثل هذه الأنباء، مادة للاحتفال؟ والجواب هو ارتفاع الناتج القومي الإجمالي للبلاد. فجميع هذه الأحداث تتطلب المزيد من إنفاق النقود، وهذا الأمر يعتبر في حضارة الرأسمالية المؤشر الأساسي لرفاهية البلاد.

وكما ناقشنا في بداية هذا الكتاب، فإن الناتج القومي الإجمالي أو المحلي كما يطلق عليه اليوم هو الإحصاء الوحيد الأكثر أهمية في حضارتنا. وهو ببساطة يعني مجموع الأموال التي أُنفقت أو استُثمرت في البضائع والخدمات من قِبَل السكان والحكومات والشركات. وقد انبثق الناتج القومي الإجمالي من الجهود الطويلة التي بذلتها الحكومات القومية من أجل قياس تقدم اقتصادياتها. على سبيل المثال، كانت حكومات القرن السابع والثامن عشر مهتمة بالثروة الضرائبية التي تجمعها والتي كانت في ذلك الوقت زراعية في غالبيتها. أما في القرن التاسع عشر، فقد أضيفت الصناعة إلى هذا المقياس، وأخيراً أضيفت أسعار السلع. وكان هذا يشكل قفزة هامة لأنه يعني أن أي شيء ذي قيمة يجب أن يكون له سعر. وهكذا فإن أموراً مثل العائلة أو النشاطات الاجتماعية أو الموائل الطبيعية، لا تعد ذات قيمة لأنها خارج نظام التسعير (أنظر كوب وآخرون 1995).

ثم جاء 1932، عندما وقعت الولايات المتحدة في مخاض الركود الكبير، وطلبت وزارة التجارة الأميركية من اقتصادي شاب يدعى سايمون كوزنتز بأن يطور طريقة منتظمة لتمثيل الحسابات القومية. وقد تمخضت جهود كوزنتز عما أصبح يدعى فيما بعد الناتج القومي الإجمالي. وأصبح التقدم يقاس بما ينفقه الناس من نقود. أدى تطوير الناتج القومي الإجمالي إلى نتيجتين: الأولى أنه أطلق الاقتصاديين ليصبحوا كما هم عليه اليوم السلطة النهائية التي تبت في قضايا السياسة الحكومية، والثانية أنها أدخلت المستهلكين، من منظور الحكومات، في ماكينة التقدم الاقتصادي.

وتكمن المشكلة، على حد وصف إيريك. أ. ديفيدسون (2000) أنه ليس بإمكانك أن تأكل الناتج القومي الإجمالي. أي أن ما يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي لا يمثل إسهاماً إيجابياً في حياة الأمة. فالناتج القومي الإجمالي يشمل الأموال المدفوعة من أجل الحصول على تصريح بالزواج ولكنه يشمل أيضاً أجور المحامين المدفوعة للطلاق، والمساكن المنفصلة التي تنتج عن الطلاق نفسه. كذلك يشمل الناتج القومي الإجمالي

الإنفاق على الأطعمة، ولكنه يشمل أيضاً أدوية الحمية وبرامجها، إلى جانب العلاجات الطبية للوزن الزائد. هو يشمل تكاليف إنتاج الأسلحة إلى جانب تكاليف إصلاح الأضرار التي تخلفها هذه الأسلحة. إن تحويل الغابات إلى منتجات أخشاب يعتبر تماماً ضمن التقدم الاقتصادي دون خصم كلفة التدمير البيئي الذي ينطوي عليه هذا التحويل. كذلك، تعتبر عمليات تنظيف البيئة من التلوث الذي تتسبب به، في حال أنتجت هذه العمليات أرباحاً لأحدهم، جزءاً من النمو. كما أن التصنيع الذي يسهم في تدهور نوعية الموارد المائية يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ، تماماً مثلما تحسب مبيعات المياه المعبأة في الزجاجات إلى جمهور أنهكته الأموال التي تنفق في دعم موارده المائية. كذلك تعتبر الغابات بلا قيمة ضمن الحسابات القومية، حتى تعطي هذه الغابات دخلاً. ويصف كل من كليفورد كوب، وكيد هالستيد وجوناثان الأمر كما يلي:

في 1991، تحول الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. مع وجود الناتج القومي الإجمالي ، كانت مداخيل الشركة المتعددة الجنسية تنسب إلى البلد الذي تعود له ملكية الشركة والذي ستؤول الأرباح في النهاية إليه. ولكن مع وجود الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت الأرباح تعزى إلى البلد الذي يقع فيه المصنع أو المنجم، حتى ولو لم تؤول الأرباح إليه. وهكذا فقد استثنى الناتج المحلي الإجمالي الأرباح التي تجنى عبر البحار من قِبَل الشركات الأميركية، ولكنه أدخل الأرباح التي تحقق في الولايات المتحدة من قِبَل شركات أجنبية. ورغم الفرق القليل الذي يحدثه مثل هذا الأمر بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي في الدول الغنية، إلا أن هذا التغيير رفع من مقياس النمو الاقتصادي في الدول الفقيرة ولكنه أخفى حقيقة أن الأرباح التي تجنى من الدول الفقيرة تعود على العموم إلى الدول الغنية.

ومن خلال استخدام المقياس الغريب للناتج المحلي الإجمالي فإن البطل الاقتصادي القومي يصبح مريض السرطان الذي يخوض طلاقاً باهظ التكاليف. كما أن أسعد الأحداث هي الزلازل والأعاصير، وأكثر المواطن رغبة هو موقع تمويل رئيسي يعمل بعدة مليارات. كل هذه الأمور تضيف إلى حساب الناتج المحلي الإجمالي لأنها تنقل الأموال من أيدٍ إلى أيدٍ مختلفة. وهي بذلك تشبه شركة تحتفظ بصفحة الميزانية عبر إضافة الصفقات وبدون تمييز بين الدخل والمصاريف أو بين الموجودات والديون.

ويروي عالِم الاقتصاد هيرمان دالي (1996:ص41) قصة رواها له أحد الأطباء حول قيام أطباء في مستشفى للسل، إثر حاجتهم لقياس مدى التقدم الذي يحرزه مرضاهم، بوضع ميكروفونات سمّاعات على الأسرّة لتسجيل عدد المرات التي يسعلون فيها، بحجة أنه كلما قلّ عدد حالات السعال كلما كان المريض يتحسن. هنا عمدت الممرضات اللواتي كان يتم تقييمهن أيضاً وفقاً لنجاح المعالجة إلى إعطاء المرضى المزيد من الكودبين المهدئ للسعال وبذلك خفّ سعال المرضى. ولكن للأسف، مات المزيد من

المرضى وكان السبب هو قلة السعال الذي كان يؤدي إلى قلة طرد الاحتقان. بعد فترة من هذه الحادثة ألغي مؤشر السعال من الاستخدام.

فشل مؤشر السعال لأن الناس كانوا يعالجون المؤشر وليس الظرف الذي يفترض أن يدل عليه هذا المؤشر. ومثلما هي الحال مع مؤشر السعال، كذلك الحال مع الناتج المحلي الإجمالي، الذي لا يعتبر فقط مقياساً خاطئاً فحسب بل، كما يقول دالي، يشوه ما يرغب في قياسه. لأنه إذا افترضنا أن النمو الاقتصادي الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي هو نمو جيد، وإذا شجعنا سياسات التجارة الحرة، وخصميات الضرائب للشركات وزيادة الاستهلاك من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، فإننا بذلك نقوِّض قدرة الأرض على تحمل الحياة وبالتالي نقتل العالم في حقيقة الأمر (دالي 1996:ص145).

ولكن كيف يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مدمِّراً وهو الذي يوجد الوظائف والمنتجات والأرباح والإيرادات. وهو الذي يفترض أن يشجع الديمقراطية وينهي الفقر ويدفع نحو مساواة اجتماعية أكبر. ومع ذلك، يبدو أن ما خفي علينا في هذا الأمر هو أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يأتي من الهواء.

كما لاحظنا في مقدمة الجزء الأول من هذا الكتاب، فإن النمو الاقتصادي المتواصل يتطلب تحولاً منتظماً من رأس المال غير النقدي إلى نقود (انظر الشكل 1.5 ص35). أي بكلمات أخرى، لا يمكن لنمو الرأسمال الاقتصادي مثل السلطة والثروة أن يحصل إلا عبر تحويل الأشكال غير النقدية لرأسمال، مثل رأس المال الموجود في الطبيعة أو رأس المال السياسي والاجتماعي إلى نقود. وهنا نقول: تمثل الأشكال غير النقدية لرأس المال رغم كونها في شكل غير نقدي، حسابات توفير تماماً مثلما تمثل الحسابات البنكية إيداعات وتوفيرات نقدية. عبر هذا المفهوم، يصبح النمو الاقتصادي وسيلة لإنفاق ما وفرناه واعتباره ضمن حساباتنا على أنه دخل لنا. أي تشتيت رأس المال ومن ثم اعتباره نمواً. والسؤال الذي يجب أن نطرحه هنا: ما هي القوانين التي تحدث من خلالها هذه التغييرات والتحولات؟ كيف نتصدق برأسمالنا السياسي والاجتماعي والطبيعي (نسبةً إلى الطبيعة) من أجل نفخ حساباتنا الاقتصادية؟

استنزاف رأس المال الطبيعي (نسبةً إلى الطبيعة)

مثله مثل النقود المودعة في البنك، يتشكل رأس المال الطبيعي من تلك العناصر الموجودة في عالم الطبيعة والتي يعتمد عليها الإنسان وغيره من المخلوقات الحية من أجل البقاء والاستمرار.

في حضارة الرأسمالية، نعتمد على البيئة من أجل طعامنا ومأوانا وسفرنا واتصالاتنا وجميع نشاطاتنا. ومن الواضح أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على البيئة. فالمياه العذبة، على سبيل المثال هي جزء من رأسمالنا الطبيعي. وكلما قمنا باستخدام الماء كلما سحبنا من هذا الرأسمال. عالمياً، تذهب نسبة 10٪ من هذه المياه إلى الاستخدامات المنزلية، بينما تستخدم نسبة 9٪ منه من قِبَل الصناعات والمصالح الإنتاجية العالمية، وتبلغ حصة الزراعة وإنتاج اللحوم 65٪ من هذه النسبة. ولكن وفقاً للأمم المتحدة، يوجد بليون إنسان في العالم ممن لا يحصلون على مياه عذبة للشرب، كما أن التوقعات تتجه في سياق مصلحة النمو المستمر نحو مضاعفة استهلاك المياه العذبة في الخمس والعشرين سنة القادمة، مما يترك ثلثي سكان العالم في معاناة شديدة بسبب نقص المياه. في الولايات المتحدة وحدها يعمد مستخدمو المياه إلى استنزاف حوض أوغالالا الواقع في السهول العالية، والذي يمتد من تكساس إلى ساوث داكوتا، بمعدل ثمانية أضعاف، أسرع مما تستطيع الطبيعة إعادة تعبئته (بارلو 1999).

ولا يبدو هناك إلا القليل من الشك بأننا نستنزف مياهنا النظيفة، وأن العثور على أمكنة للتخلص من نفاياتنا السامة، أصبح أمراً أكثر صعوبة، كما أن استنزافنا للموارد تجاوز إلى حد بعيد قدراتنا على إيجاد بدائل لهذه الموارد (أنظر سامات 2000). في كل سنة يلقي كل شخص في الولايات المتحدة ما قيمته 25 طن من النفايات، فيما يلقي كل شخص في اليابان بإحدى عشر طناً كل عام، فإذا أضفنا إلى هذه الكميات النفايات التي تخرج من العمليات الإنتاجية، مثل انجرافات التربة، وفضلات المناجم وغيرها، ترتفع هذه الكمية إلى 86 طن للشخص الواحد في الولايات المتحدة و21 طن للشخص الواحد في اليابان (ماثيو 2000:ص11).

ويوفر لنا تحليل طبعة القدم البيئية الذي طوره كل من ماثيس واكرنال ووليام. أي. ريس (1996) آلية لتقدير متطلبات استهلاك المورد وتراكم النفايات بالنسبة لتجمع سكاني محدد ضمن مساحة من الأرض مرتبطة بهذا التجمع. على سبيل المثال، وبناءً على تقدير مساحة الأراضي المستخدمة في العالم، فإن لكل شخص مساحة تقدر بـ 4.2 فدان، ولكن المعدل العالمي المستخدم اليوم هو 5.4 فدان، كذلك يستخدم المواطنون في بعض البلدان أكثر بكثير من المعدل. بالنسبة للولايات المتحدة، تبلغ مساحة طبعة القدم 25.4 فدان لكل شخص، وفي كندا يحتاج الشخص الواحد إلى 19 فدان لتلبية حاجات الاستهلاك والنفايات. وفي الصين تصل المساحة إلى 3 فدانات للشخص، أما في الهند فتبلغ فدانين. والأشخاص الذين يعيشون في بلدانهم طرق حياة تتطلب أكثر من 4.2 فدان ينفقون أكثر من الكمية الدولية المخصصة لهم (أنظر جدول 13.1).

والسؤال المطروح هنا: ما هي القوانين التي يتم من خلالها تحويل رأس المال في الطبيعة إلى رأسمال اقتصادي وإلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي ؟

ويكمن الجواب لهذا السؤال في بعض الخدع المثيرة للاهتمام والمستخدمة في حفظ السجلات فيما يتعلق بما يجب أخذه بعين الاعتبار وما لا يجب أخذه في حساباتنا.

كل منتج نستهلكه وكل خدمة نستهلكها، أي كل شيء ننفق من أجله النقود يحمل على الأقل أربعة أنواع من التكاليف، ولكن في نظام حساباتنا القومية، في معظم الأحيان لا نأخذ بعين الاعتبار إلا واحداً من هذه التكاليف. فهناك التكاليف الذي يدفعها المصنّع من أجل إنتاج شيء أو توزيعه، وهي تكاليف تنعكس في أسعار الأشياء. إلا أن التكاليف التي لا يعتمدها المصنّعون أو المستهلكون بشكل مباشر ولا تدخل في حسابات الأسعار تشمل (1) التكاليف البيئية المرتبطة بإنتاج السلع (2) التكاليف البيئية لاستخدام السلعة (3) والتكاليف البيئية للتخلص من الفضلات التي تنتج عن استخدام السلعة.

تعتبر أجهزة الكمبيوتر مثلاً جيداً على القوانين التي تسمح لنا بإبراز هذه التكاليف. فصنّاع أجهزة الكمبيوتر ينفقون الأموال لشراء مكونات الحواسيب أو المواد الخام التي تصنع منها أجهزة الكمبيوتر، وهم يشترون الآلات ويدفعون أجور العمل

من أجل تصميم وصناعة منتجاتهم، كذلك هم يسددون فوائد الديون وحصص الأسهم ويدفعون للشحن البحري وشركات النقل وغيرها من أجل توزيع بضائعهم. تنعكس هذه التكاليف في سعر أجهزة الكمبيوتر وتسهم جميعها في الناتج المحلي الإجمالي. ولكن توجد هناك سلسلة كاملة من التكاليف التي تبرز وينتقل عبئها إلى الشعوب أو إلى الأجيال القادمة، وهذه التكاليف في معظمها بيئية. تبدأ صناعة أجهزة الكمبيوتر برقاقة السيليكون وهو المكوِّن الأساسي للكمبيوتر. ويتم تصنيع 220 مليون رقاقة سيليكون، كل سنة، وهي رقاقات تحوي مادة أسيد الهيدروليك الشديدة التأثير على تآكل الأشياء. كذلك تحتوي الرقاقات على مواد مثل الزرنيخ، والكادميوم، والرصاص، ومواد متطايرة مثل: الكلوروفورم المثيلي والبنزين والأسيتون وثلاثي الكلورو إيثيلين (TCE) وعدداً من الغازات السامة. وتكلّف دفعة واحدة من الرقاقات معدل 27 باوند من المواد الكيماوية و9 باوندات من النفايات العشوائية و3.787 غالون من المياه التي تتطلب معالجة كيماوية طويلة. ويملك وادي السيليكون في كاليفورنيا أكبر عدد من هيئات الحماية البيئية العالية التمويل (29)، وقد اكتشف الباحثون أكثر من مئة نوع من الملوثات في مياه الشرب. ولا تدخل التكاليف البيئية المرتبطة بالتخلص من النفايات كذلك لا يشمل السعر الذي يدفعه المستهلكون نفقات التخلص من أجهزة الكمبيوتر القديمة التي فقدت قيمتها. فمع حلول 2007، كان يوجد في الولايات المتحدة حسب تقديرات الخبراء أكثر من 500 مليون جهاز كمبيوتر منتهي القيمة، كان مصير معظمها الدفن في حفر الطمم أو الحرق في المحارق المخصصة للنفايات، فيما وجد بعضها طريقه إلى مواقع النفايات العشوائية في الدول الفقيرة. وقد أبدى أحد الأشخاص ملاحظة قال فيه «لو أن كل شخص تخلص من كمبيوتره مرة واحدة فسيكون لدينا جبل نفايات ارتفاعه ميل واحد من أجهزة الكمبيوتر الخربة على ساحة ملعب كرة قدم. فأجهزة الكمبيوتر لا تعتبر نفايات آمنة لأن ما يحتويه خمسمئة مليون كمبيوتر يمثل 1.2 مليون باوند من الرصاص و2 مليون باوند من الكادميوم و400 ألف باوند من الزئبق و1.2 مليون باوند من الكروم السداسي الشحنة، دون ذكر عدد آخر من المواد السامة التي تدخل في صناعة الكمبيوترات. ومع ذلك لا تدخل

تكلفة تنظيف الأرض من هذه المواد في سعر السلعة مما يلقي بعبء ذلك على الناس. إن أي نظام محاسبة قانوني يجب أن يخصم هذه الكلفة من حصة مبيعات الكمبيوترات في الاقتصاد، أو إدخال هذه الكلفة في السعر الذي يطرح على المستهلك. ولكننا بدلاً من ذلك نعتبر مبيعات الكمبيوترات في أنظمة حساباتنا على أنها إسهامات في الناتج المحلي الإجمالي ونتجاهل التكاليف البيئية. بكلمة أخرى، إننا باستخدام القوانين الحالية في الحسابات القومية، نتجاهل إظهار أي عجز اقتصادي في مواردنا الطبيعية. إلا أن من الواضح أن هذا الأمر لا معنى له من وجهة نظر اقتصادية أو حتى من أية وجهة نظر أخرى. ومع ذلك نجد أنه من المنظور الضيق للمستهلكين والرأسماليين والعُمّال فإن من الأفضل الاستمرار في عدم إبراز التكاليف البيئية والتكاليف الأخرى لأن هذا من شأنه أن يبقي تكاليف الإنتاج منخفضة ويرفع من نسبة الاستهلاك ومن الأجور. كما أنه وعلى المدى الطويل يشجع على الاستمرار في تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال اقتصادي (نقدي).

هناك قوانين أخرى تسهم في تكثيف تحويل رأس المال الطبيعي إلى رأس مال اقتصادي. وتتعلق هذه القوانين بكيفية إيجاد الأموال. فالنقود، وكما رأينا في مقدمة الجزء الأول تعرضت للتغيير خلال القرن السابق. عندما كانت النقود مرتبطة بالذهب، كانت هناك حدود لكمية النقود التي يمكن إصدارها، ولكن عندما أصبحت لا ترتبط بشيء ذي قيمة، وأصبحت البنوك وغيرها من مؤسسات الإقراض حرة في إضافة نقود إلى الاقتصاد على شكل ديون لا نهاية لها، اختفت القيود على إصدار النقود، وهكذا، وعلى الرغم من أن النقود وهي رمز لقيمة الموارد، يمكن أن تنمو بشكل لا نهائي (ويجب عليها أن تستمر بالنمو في مجتمع مستمر في نموه)، إلا أن الموارد التي تمثلها ليست لا نهائية. بكلمة أخرى فإن مواردنا من الأخشاب محدودة ولكن لا يوجد حدود للنقود التي يمكننا بها شراء هذه الأخشاب. إن النتائج التي تترتب على مثل هذا الأمر ليست سهلة الاستيعاب، ولكن إذا وضعناها بشكل مبسط فهي تعني أنه إذا لم يكن هناك حداً لكميات النقود التي يمكن اختراعها، فلا يجب أن يكون هناك حدوداً للأشياء التي تمثلها هذه النقود، وكما يذكر هيرمان دالي (1996 :ص38).

جدول 13.1: طبعات الأقدام البيئية للدول (بالنسبة لمساحة الأراضي)

عدد السكان في 1991		طبعة القدم البيئية هكتار/ الشخص الواحد	السعة البيئية المتوفرة هكتار للشخص الواحد(*)	العجز البيئي هكتار/ للشخص الواحد
العالم	5,892,480,000	2.3	1.8	-0.5
أيسلندا	274,000	9.9	2.5	-7.4
نيوزيلندا	3,654,000	9.8	14.3	4.5
الولايات المتحدة	268,189,000	8.4	6.2	-2.1
أستراليا	18,550,000	8.1	9.7	1.6
كندا	30,101,000	7	8.5	1.5
إيرلندا	3,577,000	6.6	8.3	1.7
اليابان	125,672,000	6.3	1.7	-4.6
روسيا	146,381,000	6	3.9	-2
الدنمرك	5,194,000	5.8	2.1	-3.7
السويد	8,862,000	5.8	7.8	2
فرنسا	58,433,000	5.7	3.8	-1.9
هولندا	15,697,000	4.7	2.8	-1.9
الأرجنتين	35,405,000	4.6	3.8	-0.8
ألمانيا	81,845,000	4.6	1.8	-2.5
المملكة المتحدة	58,587,000	4.6	1.8	-2.8
إيطاليا	57,247,000	4.5	1.4	-3.1
ماليزيا	21,018,000	2.7	1.7	-1
البرازيل	167,046,000	2.6	2.4	-0.1
المكسيك	97,245,000	2.3	1.4	-0.9
الفلبين	70,375,000	2.2	0.7	-1.5
إندونيسيا	206,631,000	1.6	0.9	-0.7
الصين	1,247,315,000	1.2	1.3	0.1
مصر	65,445,000	1.2	1.3	-0.50
أثيوبيا	58,414,000	1.0	0.9	-0.1
الهند	970,230,000	0.8	0.8	0.0
باكستان	148,686,000	0.8	0.9	0.1
بنغلادش	125,898,000	0.7	0.6	-0.1

(*) جميع المعلومات مقدمة بموجب معدل الإنتاجية العالمية في 1993. المعلومات مأخوذة عن ماثيس واكر ناغل، لاري أونيستو، أليخاندرو كاليجاس ليناريس، إينا سوزانا لوبيز فالفان، جيسوس ميندز غارسيا، آنا إيزابيل سواريز غويريرو، ما. غوادالوب سواريز غويريرو. طبعات الأقدام البيئية للدول. أنظر أيضاً ماثيس واكر ناغل ووليام. أي. ريس 1996 طبعات أقدامنا البيئية، تخفيف التأثير البشري على الأرض، جزيرة غابريولا، بريتيش كولومبيا، المجتمع الجديد.

تراكم الأموال بشكل استطرادي في عالم أصبح فيه المعيار المادي الإقتصادي أضخم نسبياً من النظام البيئي بحيث لم يعد هناك مجال كبير لنمو أي شيء يحمل بعداً مادياً.

ويتجاهل الاقتصاديون التقليديون المشكلة أو يحلونها عبر رفع قيمة الموارد كلما شحت لكي يعطوا المجال لاستمرار نمو النقد والناتج المحلي الإجمالي. ولكن إلى أي مدى يمكن زيادة أسعار الهواء النقي والماء وغيرهما من الموارد، وما هو السعر الذي يمكن أن يعطى لهذه الموارد إذا فقدت؟

كذلك تعمل القوانين التي توجد نقود القروض على تشجيع تحويل رأس المال الطبيعي بطريقة أخرى. في الفصل الثالث، قمنا بدراسة مشكلة الدين العالمي وكيف استدانت الدول بكثرة لتشجيع النمو الاقتصادي. ولكن حتى تقوم هذه الدول بدفع الأموال من أجل النمو وتسديد القروض التي استدانتها من أجل ذلك، كان عليها أن نقطع أشجار غاباتها، وتتقبل النفايات السامة في أراضيها، وتجذب الصناعات التي تسهم في زيادة التلوث. وهذه الدول في حقيقة الأمر تعمل على تحويل رأسمالها الطبيعي إلى نقود من أجل تسديد الديون ورفع إنتاجها المحلي الإجمالي. وهي خلال هذه العملية ترهن مستقبل مواطنيها وتحيل أماكن عيشهم إلى خراب.

استنزاف رأس المال السياسي

في تقريرها حول التنمية البشرية 1991، أصدرت الأمم المتحدة ما تسميه «مؤشر الحرية» وهو محاولة لقياس وجود وفعالية المؤسسات الديمقراطية في دول العالم. ومن بين تسعة وثلاثين عنصر تم اعتبارها في هذا المؤشر، توجد حرية التنقل، وحرية إقامة الجمعيات والاتحادات وحرية التعبير ومختلف مقاييس الحريات مثل مقاييس الاضطهاد الاستبدادي، ومقاييس الحرية السياسية ومقاييس حرية الوصول إلى المعلومات. وقد تم إعطاء الدول في هذا المسح أرقاماً من 1-40، مع كون الرقم الأخير أعلى درجات الحرية (أنظر جدول 13.2).

ويتناول مؤشر الحريات الإنسانية جزءاً من جوهر رأس المال السياسي، فالمجتمع الغني برأس المال السياسي يمكّن أعضاءه من قول كلمتهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم. ويقاس رأس المال السياسي من خلال المدى الذي يمكن فيه لأي شخص أن يبدي من خلال التصويت أو من خلال أية وسيلة أخرى رضاه أو عدم رضاه عن

جدول 13.2: مؤشر الحريات الإنسانية (بناءً على ظروف عام 1985)

أعلى 10 دول بالنسبة لدرجة الحريات	النقاط	أقل 10 دول بالنسبة لدرجة الحريات	النقاط
السويد	38	زائير	5
الدنمرك	38	باكستان	5
هولندا	37	بلغاريا	4
فنلندا	36	جنوب إفريقيا	3
نيوزيلندا	36	روسيا (الاتحاد السوفيتي)	3
النمسا	36	الصين	2
النرويج	35	إثيوبيا	2
فرنسا	35	رومانيا	1
ألمانيا الغربية	35	ليبيا	1
بلجيكا	35	العراق	0

المعلومات مأخوذة عن وولف، بيتر روتن، وألبرت بايرز الثالث. كتاب أني نقف، نيويورك دار باتام للنشر 1992.

الأوضاع، ويمكن قياس رأس المال السياسي من خلال درجة القدرة التي يتمتع بها الناس في صنع القرارات. من جهة، تقف تلك المجتمعات التي لا يملك الأفراد فيها واقعياً أي كلمة بالنسبة لتقرير مصائرهم، مثل دول العبودية. أما على الجهة الأخرى فتقف المجتمعات التي تعمل ضمن إجماع يمكن من خلاله لكل فرد أن يؤثر في صنع القرار الجماعي، مثل مجتمعات تجميع الغذاء والصيد الصغيرة في السابق أو مجموعة من الأصدقاء الذين يقررون الذهاب لحضور فيلم سينما. ومن بين الأشياء التي تقوِّض من رأس المال السياسي ولكنها تضيف إلى رأس المال النقدي، تبرز الأنظمة الاستبدادية والبطش وتقويض المؤسسات الديمقراطية والديون.

والسؤال هنا كيف تعمل الأنظمة الاستبدادية على تعزيز النمو الاقتصادي.

لا يوجد هناك أي إجماع على هذا، فقد دلت الدراسات التي أجريت في سبعينات وثمانينات القرن العشرين أن الأنظمة السياسية الاستبدادية تحقق معدلات من النمو الاقتصادي أعلى من الأنظمة الديمقراطية. بينما تزعم دراسات أخرى انه كلما كان النظام أكثر ديمقراطية كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي. (انظر سكالي 1995)، وحديثاً

خلُص روبرت. جي. بارو (1996:ص2) في دراسة تجريبية أجريت عبر الحضارات لمعرفة محددات النمو الاقتصادي إلى ما يلي:

> عندما تنخفض مستويات الحقوق السياسية، يحفز توسع الحقوق الديمقراطية على النمو الاقتصادي. ولكن ما أن تتحقق مستويات معتدلة من الديمقراطية فإن أي توسع لاحق يقلل من النمو.

والسؤال الأساسي هنا: لماذا تؤدي الزيادة في الديمقراطية إلى تراجع النمو الاقتصادي؟ يبين بارو أن الديمقراطية تعيق النمو، لأنه مع ازدياد النمو يصبح المواطنون أكثر اهتماماً بالتفاوتات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ويأخذون في المطالبة ببرامج اجتماعية وبإعادة توزيع الثروة والدخل، وهما أمران لا يفضي أي منهما إلى التراكم الذي لا يتوقف لرأس المال النقدي. ولكن العلاقة تجد تعبيراً أفضل لدى أحد مخططي الاستراتيجية النقدية في مؤسسة جيز بي. مورغان، في معرض تعليقه عن إنشاء حكومة ديمقراطية في إندونيسيا 1998، إذ يقول أن الديمقراطية هي شكل مرغوب في الحكم ولكنها ليست بالضرورة الشكل الأكثر فعالية (آرنولد 1999). وما يعنيه هنا، بالطبع، هو أن الحكومات الاستبدادية تعتبر شكلاً أفضل للعمل التجاري وبالتالي للنمو الاقتصادي من الحكومات الديمقراطية، أي أن القوانين التي تشجع على مركزية السلطة واستنزاف رأس المال السياسي تسمح أيضاً بتراكم أكبر لرأس المال الاقتصادي. فالحكومات الاستبدادية أفضل قدرة على قمع التنظيمات العمالية وقمع المقاومة للتدمير البيئي، كما أنها أكثر قدرة على مصادرة الممتلكات وتقديم تسهيلات ضريبية أفضل للمستثمرين، وقطع البرامج الاجتماعية والتعليمية، وهي أمور تساعد جميعها على النمو الاقتصادي.

وتوفر القوانين المعمول بها حالياً في الاقتصاد العالمي، والتي تسمح بتركيز الثروة في أيدي الشركات المتعددة الجنسية، مثالاً آخر حول كيفية تحويل رأس المال السياسي إلى رأس مال اقتصادي. وكما لاحظنا سابقاً، فإن من بين أكبر مئة اقتصاديات في العالم، يعود النصف إلى الشركات، إذ تبلغ مبيعات شركة ميتسوبيشي التجارية أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل إندونيسيا تعتبر الرابعة في عدد السكان. كما أن مجموع مبيعات أكبر 200 شركة في العالم يساوي 28٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم (إندرسون وكافاناخ 2000).

وقد عمدت الدول - القومية، من أجل زيادة النمو الاقتصادي إلى السماح للشركات وتشجيعها من أجل مراكمة ثروة اقتصادية وسياسية هائلة، إذ يمكن للمدراء التنفيذيين في هذه الشركات أن يعينوا الموارد أو أن يسحبوها حسب رغبتهم. وأن يقيموا المصانع ويغلقوها، ويغيروا خطوط الإنتاج أو يستغنوا عن العُمّال دون الرجوع إلى الأفراد أو المجتمعات التي تتأثر بهذه الأعمال. فقد تمكنت حضارة الرأسمالية، في سبيل زيادة الناتج المحلي الإجمالي أن تنقل مهمات التخطيط من حكومات تحاسب من قِبَل مواطنيها إلى شركات لا يحاسبها إلا المساهمين فيها.

يستمر تعزيز السلطة والثروة في أيدي شركات أقل وأقل بكامل اندفاعه. وتمثل نصف كبريات الشركات المئتين فقط خمس قطاعات تجارية هي التجارة والسيارات والبنوك والبيع بالتجزئة والإلكترونيات. وفي قطاع السيارات، تمثل الشركات الخمس الكبرى 60٪ من المبيعات العالمية. وتسيطر الخمس شركات الكبرى في قطاع الإلكترونيات على نصف المبيعات العالمية. أما الشركات الخمس الكبرى في قطاعات النقل الجوي والطيران والفولاذ والنفط والإلكترونيات والصناعات الكيماوية والإعلام فتسيطر على أكثر من 30٪ من المبيعات العالمية (اندرسون وكافانا 2000). وتسيطر أكبر عشر شركات في كل قطاع على 86٪ من صناعة الاتصالات الهاتفية، و85٪ من صناعة المبيدات الحشرية و70٪ من صناعة الكمبيوترات و35٪ من الأدوية و32٪ من البذور المسوّقة تجارياً. نحن نتحرك بسرعة لصالح النمو الاقتصادي باتجاه تعزيز أكثر لسلطة الشركات التي لا تتعرض للمحاسبة. ومنذ 1992، ارتفعت قيمة جميع الشركات المدمجة 50٪ سنوياً ما عدا واحدة، وقد ترافقت عملية الدمج مع تسريحات هائلة للعاملين فيها.

وتتيح الدول - القومية المجال لتآكل رأس المال السياسي عبر قوانين تنظم أو لا تنظم تمويل الحملات. وكلما استطاعت الشركات أن تكسب نفوذاً أكبر كلما أصبحت قادرة على ترجمة النفوذ الاقتصادي إلى نفوذ سياسي عبر تقديم الهبات إلى المرشحين المنتخبين في البلاد. والقليل من السياسيين قد لا يوافقون مع حقيقة أنه على أقل تعديل، تجد النقود آذاناً صاغية لدى المسؤولين الحكوميين، وأنها في العديد من الحالات تؤثر في تشريع القوانين. وتحيط قوانين عديدة بالتبادلات التي تتم في السوق، مثل القوانين

المتعلقة بالاتحادات النقابية والتجارة الحرة والبيئة. وهذه القوانين تحددها عملية سياسية تتشكل عبر الأموال التي تقدم على شكل هبات إلى المرشحين السياسيين. وقد قدمت صناعة السيارات إلى المرشحين والأحزاب في الولايات المتحدة أكثر من 55 مليون دولار منذ 1990. وقد جمع السناتور الذي يعمل أيضاً رئيساً للجنة مجلس الشيوخ الأميركية الفرعية حول التخصيصات المتعلقة بالنقل أكثر من 74 ألف دولار من صناعة السيارات بشكل عام منذ 1995 (الحملة الحكومية 2000).

عالمياً، يمكننا أن نلاحظ تناقص رأس المال السياسي وتحوله إلى رأس مال اقتصادي لدى الأنظمة غير الديمقراطية التي تتعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي الاتفاقيات التي تعقد مثل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا NAFTA) واتفاقية التجارة الحرة بين الدول الأميركية (FTAA). وتمثل هذه الاتفاقيات نقلاً للسلطة والنفوذ من حكومات منتخبة ديمقراطياً وتخضع للمحاسبة أمام مواطنيها إلى مؤسسات غير ديمقراطية تدار بشكل عام من قِبَل الشركات المتعددة الجنسية ولا تخضع للمحاسبة باستثناء ربما من بعض المساهمين فيها. ويمكن للهيئات التي عززتها هذه الاتفاقيات أن تتحدى القوانين والتشريعات البيئية والصحية والعُمّالية والاجتماعية الموضوعة من قِبَل هيئات تشريعية، كما يمكنها بشكل سري ودون احتمال أن يواجهها أحد أن تتخذ قرارات متعارضة مع آمال ورغبات مواطني البلد. وهكذا إذا رغب مواطنو الولايات المتحدة في تمرير تشريع يحمي البيئة أو صحة المواطن فإن محكمي البنك الدولي يمكنهم فرض عقوبات اقتصادية قاسية في حال وجدوا أن هذا التشريع يحد من حرية التجارة أو يضع قيوداً عليها.

ويشكل التوسع في إنتاج الأسلحة وتوزيعها خطراً إضافياً على رأس المال السياسي فإنتاج السلاح يولد ثروات هائلة. وكما رأينا في الفصل الرابع، فقد أنفقت الدول القومية في 1999، 852 بليون دولار على الأسلحة. وتأتي معظم هذه النقود على حساب الحريات السياسية التي تتعرض للقمع باستخدام هذه الأسلحة. لقد أسهمت المساعدات الأمنية الأميركية في وقت من الأوقات في تأسيس أو تثبيت الحكومات الدكتاتورية في غواتيمالا وهاييتي وتشيلي والفلبين وإندونيسيا وإيران والكونغو والبرازيل والأرجنتين ونيكاراغوا، وعدد كبير من الدول الأخرى. كما استخدمت الحكومات هذه الأسلحة أساساً في أحكام سيطرتها على المواطنين، وأسهمت هذه الأسلحة في تعزيز إرهاب الدولة

وعمليات القتل. كما وصلت نفقات الدول النامية على الأسلحة، في حقيقة الأمر، إلى 245 بليون دولار في 1999. وقد رأينا في الفصلين 4 و 9 كيف استخدمت الدول الأكثر ديمقراطية، القوة في قمع المعارضة وتحجيم الامتيازات التي جاءت بها الديمقراطية.

كما تشجع الديون التي تسهم في استنزاف رأس مال الطبيعة على توليد القوانين التي تتطلب من الدول المستدينة التضحية باستقلاليتها وبالحقوق السياسية لمواطنيها في سبيل الأنظمة غير الديمقراطية التي يضعها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مما يدفع هذه الدول وعكس إرادة مواطنيها إلى قطع برامجها الاجتماعية وتخفيض عملتها أو السماح للمستثمرين الأجانب والشركات بالسيطرة على خدماتها وممتلكاتها. هناك مجالات أخرى يتحول فيها رأس المال السياسي إلى نمو اقتصادي، ومنها تزايد تركيز المصادر الإعلامية في أيدي أناس قليلين. وبإمكان الإعلام السيطرة على ما يمكن أن يخرج من معلومات وما يمكن أن يسمح بالإصغاء إليه منها. ويملك الإعلام في الولايات المتحدة القدرة على اختيار المرشحين السياسيين وعلى سلسلة المواقف السياسية التي يتم كشفها للمواطنين. ولكن الخطر الأكبر الذي ينتج عن تناقص رأس المال السياسي هو أننا قد نصل إلى نقطة لا يبقى منه إلا القليل بحيث يصبح مستحيلاً القيام بأية معارضة لتواصل تحويله إلى ثروة.

استنزاف رأس المال الاجتماعي

يتطلب النمو والتطوير الاقتصادي أيضاً إنفاق رأس المال الاجتماعي، وقد حظي هذا النوع من الاستنزاف بالاهتمام حديثاً من خلال أعمال عالم الاجتماع روبرت بوتنام (2000). وتوثق أعمال بوتنام ما يعتبره التراجع الذي يمكن قياسه في رأس المال الاجتماعي الأميركي. وهو تدهور ضمّنه في عنوان كتابه «بولنغ ألون» أو «التدحرج وحيداً» (2000:ص19). بالنسبة لبوتنام فإن:

> رأس المال الاجتماعي يشير إلى الارتباطات بين الأفراد أو الشبكات الاجتماعية وأعراف الثقة والتبادل التي تقوم بينهم. ضمن هذا المعنى، يعتبر رأس المال الاجتماعي قريباً مما يطلق عليه البعض «الفعالية المدنية».

ويتيح رأس المال الاجتماعي المجال للناس كي يكتسبوا المنافع عبر عضويتهم في الشبكات الاجتماعية، من أجل حل مشاكلهم واتخاذ قرارات جماعية. وتجمع روابط رأس المال الاجتماعي الناس ضمن مجموعات تعزز الثقة والقناعة بأن الآخرين سيفعلون الشيء

الصحيح. ويجد رأس المال الاجتماعي دليله وإثباته فيما يطلق عليه علماء الاجتماع التبادلية العامة وتعني تقديم أشياء لآخرين مع وجود تفاهم فقط بأنه في يوم ما في المستقبل سيمنحهم هؤلاء أشياء بالمقابل.

ورأس المال الاجتْماعي ليس بالضرورة شيئاً إيجابياً، فالروابط الاجتماعية القوية بين أعضاء الجماعات المتنفذة يمكن أن تستخدم لحرمان الفقراء أو غير الأعضاء من الموارد. وقد تستخدم النوادي والمؤسسات الذكورية، رغم غناها برأس المال الاجتماعي، لحرمان النساء من الوصول إلى الموارد الاقتصادية. ومن المحتمل أن تكون منظمة مثل كوكلوكس كلان غنية برأس المال الاجتماعي ولكنه رأس مال يستخدم لحرمان آخرين من حقوقهم. وهكذا فإن لرأس المال الاجتماعي وجهه المظلم أو الشرير (أنظر بوتزل 1997: روبيو 1997).

ومع ذلك يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يحسن من معيشتنا من خلال توعية الناس بأن مصائرهم مترابطة، ومن خلال بناء شبكات اجتماعية تساعد الناس على تحقيق أهدافهم الفردية. وفي المجتمعات الأميركية الغنية برأس المال الاجتماعي، يخدم الأشخاص في المنظمات المحلية، ويحضرون الاجتماعات العامة، ويصوتون ويقضون أوقاتهم في العمل ضمن مشاريع مجتمعية ويزورون أصدقائهم مراراً ويتسلون في منازلهم ويشعرون بالثقة بين جميع الناس أو يوافقون على مقولة أن «معظم الناس طيبون وشرفاء».

في كتابه «التدحرج وحيداً» يقيس بوتنام (2000:ص287) تطور رأس المال الاجتماعي في أميركا عبر القرن السابق، ويخلص إلى أنه ضمن كل معيار يمكن تصوره، فقد تعرض رأس المال الاجتماعي للتآكل بشكل منتظم وأحياناً بشكل متسارع عبر الجيلين الماضيين.

ويعزو بوتنام تراجع رأس المال الاجتماعي إلى أربعة عوامل، ويضيف بأن نصف هذا التدهور هو نتيجة الاستبدال البطيء والمنتظم لجيل مدني طويل بجيل أقل انخراطاً من الأبناء والأحفاد، كما أن ربع هذا التدهور جاء بسبب ظهور وسائل التسلية الإلكترونية وخاصة التلفزيون، أما ما تبقى من التدهور فيعزى إلى الضغوط الزمنية والمادية المفروضة على جيلين من العائلات، وزيادة الانتشار السكاني في الضواحي والذي أوجد مجتمعات دون مراكز.

من الملاحظ بالطبع أن معظم العوامل التي يحددها بوتنام على أنها تسهم في تراجع رأس المال الاجتماعي، تسهم أيضاً في النمو الاقتصادي. أي أننا قمنا بتحويل رأس مال اجتماعي إلى رأس مال اقتصادي عبر تفعيل قوانين وأنظمة تشجع على الانتشار في الضواحي، وفي الوقت نفسه تحد من الاتصال بين الناس وتوجد بيوتاً سكنية أحدث وأوسع ونفقات أكثر على الأمور المنزلية، وبناء أكثر للجسور والطرق مع إيجاد اعتماد على المركبات وعلى جميع النفقات التي تشملها. ويتم في العائلة التي تعتمد على دخلين تبادل الأدوار التي يجب أن تكرس للنشاطات العائلية مع زيادة الدخل المادي. ومع أن التلفزيون يخفف كثيراً من التفاعل داخل العائلة، إلا أنه يعرض الناس لآلاف من ساعات الإعلانات والصور الإعلامية التي تخلق المزيد من الاحتياجات الاستهلاكية وتمنح السعادة عن طريق السلع. ومن الجدير بالذكر هنا أنه ربما في دراسة مسبقة ذكر بوتنام (1996) التلفزيون على أنه المتهم الرئيسي في تراجع رأس المال الاجتماعي في أميركا.

إلا أنه هناك طرق أخرى يمكن فيها تحويل رأس المال الاجتماعي إلى رأس مال اقتصادي. فالنمو الاقتصادي في الدول الغنية خلال الخمسين سنة الماضية، كان إلى حد بعيد نتيجة تحويل المهمات المثقلة برأس المال الاجتماعي، مثل العناية بالأطفال وتحضير الطعام والعناية الصحية والتسلية والحفاظ على الأمان الجسدي من العائلات أو المجتمعات التي لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي إلى السوق الذي يدخلها في حسابه. بالطبع هذه الظاهرة ليست جديدة بالكامل فقد بدأت عملية التحويل مع أول عمل تجاري ولكن تسارعها عبر القرون القليلة الماضية غيَّر بيئتنا الاجتماعية. فعندما كانت العائلات تلتقي لتجميع الغذاء أو ذبح الصيد أو الماشية، كانت هناك العديد من التفاعلات الاجتماعية. أما في الاقتصاد الحديث فقد تم استبدال هذه التفاعلات بتبادل سريع النقود على صندوق المحاسبة في البقالة. لقد بددنا رأسمالنا الاجتماعي باسم النمو الاقتصادي أيضاً عبر إيجادنا لظاهرة عدم المساواة اجتماعياً وزيادة وتيرتها. فهذه الظاهرة تخلق حدوداً غير ضرورية بين الناس وترفع من درجة الشك والكراهية وتتطلب إيجاد إيديولوجيات تحاول تبرير التباينات الاجتماعية على أنها تباينات طبيعية، كما أنها في حالات الفقر الشديد، تدمر الأفراد والعائلات والمجتمعات.

ومع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، ارتفعت حالات عدم المساواة. واتسعت الثغرة بين الأغنياء والفقراء بشكل كبير، بحيث أصبح أغنى 2.7 مليون أميركي، أي 1٪ من السكان، يملكون من الدولارات بقدر ما يملك المئة مليون من ذوي الدخول الأقل. وقد زادت هذه النسبة عن الضعف منذ 1997، عندما كان 1٪ من السكان يملكون مثلما يملك 49 مليون من ذوي الدخول الأقل.

عالمياً، الأمر متشابه، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تتمتع بأفضل توسع اقتصادي في تاريخها، فإن لا يقل عن 80 دولة قد تدنى مدخول الفرد فيها في 1998 عما كان عليه عام 1989. كما ازدادت الهوة بين معدل الدخول لأغنى 20٪ وأفقر 20٪ من سكان العالم من 1:30 في 1960 إلى 1:60 في 1990. وفي 1999، اتسعت الهوة أكثر وأكثر لتصل إلى 1:74. على هذا المعدل يمكن للتفاوتات أن تصل إلى نسبة 1:100 قبل حلول 2015 (UNDP 1998). لا يوجد شيء غامض بخصوص هذا التوجه نحو المزيد من عدم المساواة على المستويات الوطنية أو العالمية. فصنّاع السياسة في الحكومات، على هذين المستويين، يصممون قوانين تزيد من ثروة الأغنياء عبر الاقتطاعات الضريبية بينما تخفض الأجور من أجل زيادة الإنتاج والأرباح والاستهلاك. ضمن هذا السياق، تصبح مسألة عدم المساواة أمراً جيداً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بغض النظر عما تفعله بالناس والمجتمعات. لعل أحد أفضل الأمثلة على كيفية قيام النمو الاقتصادي والتطور بتدمير رأس المال الاجتماعي، يمكن رؤيته في تنقل الشركات من بلد لآخر. ففي خضم بحثها عن أرباح أكبر، تخلّف هذه الشركات وراءها مجتمعات محطمة ورأس مال اجتماعي متدهور، في الوقت الذي تخلق فيه مدن الصفيح التي يقطنها العُمّال ذوي الأجور المتدنية، ويعيشون فيها منفصلين وبعيدين عن عائلاتهم التي كانوا يعيشون منها. إلا أن الشركات ستظل تنتقل دائماً إلى مناطق يكون فيها صنّاع القرار راغبين بالتضحية برؤوس الأموال البيئية والاجتماعية والسياسية من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

رأس المال والسياسة الحكومية

تعتبر عملية تقليص رأس مالنا الطبيعي والسياسي والاجتماعي، عملية شفافة نسبياً. فعندما يتم اتخاذ قرار باتباع سياسة ما من قِبَل حكومة أو مؤسسة متعددة الأطراف

أو أية مؤسسة تتألف من شركة كبيرة وحتى مدرسة محلية، فإن هذا القرار يحابي دائماً النمو الاقتصادي حتى ولو كانت نتيجته تبديد رأس مال طبيعي أو سياسي أو اجتماعي. إن صدور قرار مدعوم من مؤسسة مثل البنك الدولي، من أجل بناء سد يمكن أن يؤدي إلى دمار بيئي واسع سيجعل من هذا القرار معتمداً على سلطة حكومة استبدادية، ويعزز من قوتها، إلى جانب تدمير رأس المال الاجتماعي لمئات المجتمعات التي ظلت تعيش منذ قرون في ذلك المكان. كذلك سيولد القرار ثروة لبعض القلة بينما يتسبب في إفقار الكثيرين، ولكن وكما رأينا مرة تلو مرة، يقع الاختيار دائماً على بناء السد.

ولا يحتاج اختيار السياسة المتبعة إلى إشراك مشاريع بناء ضخمة من أجل التأثير عن استنزاف رؤوس أموال غير اقتصادية. على سبيل المثال، توجد في بلدتنا مجموعة غنائية تقدم كل سنة حفلة موسيقية خلال العطلة الجامعية. كان الناس في الماضي، وبعد انتهاء الحفلة، يتجمعون أعضاءً وأصدقاء ليجهزوا الكعك والحلويات من أجل استضافة الحضور. وكان هذا يشكل نهاية سعيدة للحدث، ويشجع التفاعل داخل المجتمع ويمنح أعضاء الفرقة الموسيقية الرضا والحبور لكونهم شاركوا في المائدة الاحتفالية. وحتى تنظيف المائدة ومكان الاحتفال فيما بعد، كان يخلق إحساساً بالهدف المشترك وبخدمة المجتمع. ولكن منذ سنوات قليلة وقعت الكلية عقداً مع شركة أطعمة كبرى لتزويد الطلاب بالطعام، وبهذا أدى تغيير القرار إلى استنزاف رأس المال الاجتماعي الذي كان قد أوجدته النشاطات المجتمعية لأناس كانوا يقدمون المرطبات والعمل على نفقتهم الخاصة. وللأسف لم تعد المجموعة الغنائية تملك التمويل لدفع ثمن الأطعمة وهكذا تم إلغاء التجمع الذي كان يعقد بعد الحفل.

لم تكن القرارات التي اتخذت لبناء سد أو لنقل خدمات الطعام إلى شركة كبرى، بالضرورة قرارات سيئة. فالسد أوجد طاقة للصناعة وللمنازل، ووظائف لبعض الناس، وتسهيلات ري لإنتاج الغذاء. كذلك، لم يكن قرار نقل خدمة الطعام إلى شركة كبرى قراراً سيئاً، فقد نتج عن هذا العقد تخفيف نفقات الطعام على الطلاب وعمل على منح فرص عمل لبعض الطلاب الذين كانوا يجهزون الطعام وينظفون الموائد والأواني فيما بعد. إضافة إلى مساهمته في تحقيق أرباح للشركة وفي زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ولكن

عندما تصب الملايين من القرارات التي يتخذها مئات الآلاف من صنّاع القرار لصالح تشجيع تراكم رأس المال النقدي على حساب رأس المال غير النقدي، فإن النتيجة هي مجتمع غني بالمال وفقير في أشياء أخرى.

أليس الهدف من هذا التحليل هو رفض الحاجة لوجود اقتصاديات سليمة، ولكن الأمر يتعلق بالقوانين والتشريعات التي أوجدتها الدول القومية وحضارة الرأسمالية لضمان النمو الاقتصادي، وهي قوانين وتشريعات لا تأخذ في اعتبارها المجالات الأخرى لحياتنا. وتحشر نظرة البشر ضمن منظور اقتصادي من النوع الذي يخلق لدينا هوساً نحو المزيد والمزيد من الثروة النقدية، إلى جانب توقعات استهلاكية تتجاوز في طلباتها حد المعقول.

نحن بحاجة إلى التفكير أيضاً أن أي قرار بتحويل نوع من رؤوس الأموال إلى نوع آخر يجب أن يأخذ في اعتباره ما يلي:

1. تعقيدات التفاعلات بين اعتبارات رؤوس الأموال الاقتصادية والطبيعية (البيئية) والسياسية والاجتماعية.

2. طبيعة قوانين التحويلات في رأس المال السارية المفعول. على سبيل المثال، إن الإجراءات المتخذة للتخفيف من التلوث البيئي والتي ترفع من تكاليف الصناعة، يمكن أن تؤدي إلى إخراج الصناعيين الصغار من السوق وبالتالي إلى زيادة مركزية قوة الشركات واستنزاف رأس المال السياسي. كما أن زيادة رأس المال الاجتماعي بدلاً من التضحية بالنمو الاقتصادي يمكن أن تسهم في تحسين المعيشة من الناحية الاقتصادية. وهكذا تظهر دراسات علماء الإنسان حول الفقر أن ظروف تفقير الناس يمكن أن تؤدي إلى تشكيل مجموعات تعاونية مغلقة ومتشابكة تضمن الدعم الاقتصادي الاجتماعي في أوقات الحاجة (أنظر أيضاً ستاك 1973). كذلك يمكن تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال طبيعي أو سياسي أو اجتماعي. على سبيل المثال، يعتبر تقديم الهدايا أبسط طريقة في تحويل رأس المال الاقتصادي إلى رأس مال اجتماعي. ومن الواضح إذن أن سلسلة التغييرات والعلاقات التي تدخل بينها يجب أخذها بعين الاعتبار في أي جهد يبذل لإعادة التفكير في السياسة التي تنتهجها الحكومة.

ولكن بغض النظر عن ذلك، نحن بحاجة في حقيقة الأمر إلى إدراك أن أي جهد يُبذل من أجل إعادة بناء مخزوناتنا من رؤوس الأموال الطبيعية والسياسية والاجتماعية يتطلب تغييراً حضارياً ملموساً إلى جانب بعض التراجع في التطور الاقتصادي، في حالة لم يعد النمو الاقتصادي أولويتنا الوحيدة. والسؤال هنا، هل هناك احتمال لتغيير إحساسنا بترتيب أولوياتنا التي تضحي في واقع الأمر بكل شيء آخر بما فيه حياة الإنسان، كما يحدث الآن في بعض بقاع الأرض من أجل أن يستمر النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، هل هناك احتمال أن نضيف إلى شخصيات المستهلكين والعمّال والرأسماليين، شخصيات أخرى من الناشطين المدنيين الذين يهتمون ببناء رؤوس الأموال الاجتماعية والسياسية والبيئية حتى ولو كان الأمر على حساب النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي. وحتى لو كان هناك مثل هذا الاحتمال واستطعنا أن نحققه، هل يمكننا بعدها وضع سياسات وقوانين تسمح بعكس النمو الاقتصادي أو إيقافه أو إبطائه دون أن نتسبب بدمار اجتماعي أو اقتصادي هائل.

بناء الناشط المدني

في نوفمبر/تشرين الثاني1999، تجمع الآلاف من الناشطين المدنيين من زعماء العمّال وأنصار البيئة والسكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية والجماعات في مدينة سياتل بولاية واشنطن للاحتجاج ضد منظمة التجارة العالمية. وتعتبر هذه المنظمة من نواحٍ عديدة الرمز المثالي لمبدأ النمو الاقتصادي على حساب أي شيء. وقد أثبتت هذه المنظَمة أنها عازمة على معاقبة البلدان التي تقوم بتفعيل أي تشريعات بيئية، أو عُمّالية أو اجتماعية أو صحية من شأنها الحد من حقوق الشركات في صنع أو بيع أي شيء يرغبون به وبأي طريق يرغبون بها. وكما لاحظنا سابقاً، فإن منظمة التجارة العالمية تتخذ قراراتها بسرية دون أي محاسبة إلا القليل أحياناً لمواطني الدول التي تشملها.

نجح الاحتجاج في التشويش على الاجتماعات، كذلك ركزت الاحتجاجات ضد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة وفي براغ بشيكوسلوفاكيا على المزيد من كشف تلك المؤسسات المتعددة الأطراف.

كذلك، عملت الاحتجاجات على تنبيه آخرين ممن يحملون الهموم نفسها، على أنهم ليسوا وحدهم في الساحة. ويزعم كل من بول راي وشيري روث إندروسن (2000) أن هناك خمسون مليون إنسان في الولايات المتحدة، تشكل النساء 60٪ منهم يحملون قيماً تدعم الإصلاح البيئي والعدالة الاجتماعية وبناء علاقات تعاونية وتطوير النواحي النفسية والروحية، كما أن هؤلاء الناس لا يثقون بسلطة الشركات والإعلام. ويميز كل من راي وأندرسون بين هؤلاء الخلاقين الحضاريين كما يسمونهم وبين المحدَثين الذين يتقبلون هذا العالم التجاري الصناعي الحضري. ويرغبون في المال وما يلف لفه وبين التقليديين الذين يتمسكون بالقيم التقليدية فيما يتعلق بالدين والجنوسة والعلاقات العائلية، وهم على استعداد لتقبل الحكم الدكتاتوري من أجل الحفاظ على الترتيب الاجتماعي. ومن خلال أبحاثهما، خلص راي وأندرسون إلى أن المحدثين يمثلون 48٪ من مواطني الولايات المتحدة فيما يمثل التقليديون 24.5٪ ويمثل الخلاقون الحضاريون 26٪. ورغم أن هؤلاء الأخيرين يمثلون جزءاً ملموساً من السكان، إلا أنهم وكما يقول راي وأندرسون غير واعين لأعدادهم ويفترضون دائماً أن القلة هي التي تحمل قيمهم وتشاركهم فيها. كذلك يشترك هؤلاء في العديد من القيم مع التقليديين، وإذا ما استطاعوا أن يوحدوا قواهم فسيجدوا أنهم يستطيعون إعادة رسم الخريطة السياسية وتشجيع التغيير الاجتماعي، وإذا افترضنا هنا أن هناك إمكانية لإنشاء حركة اجتماعية وسياسية تعمل على التغيير، ما هي أنواع الأهداف التي يمكن لمثل هذه الحركة أن تصوغها؟ .

مؤشرات وأهداف من أجل حياة جيدة

إننا لا نفتقر لوجود مؤشرات نقيس بها نوعية الحياة ضمن مصطلحات أخرى غير المصطلحات الاقتصادية. على سبيل المثال يوجد مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي تصدره الأمم المتحدة سنوياً والذي يصنِّف الأمم على أسس نوعية حياة مواطنيها بدلاً من تصنيفها على أسس اقتصادية فقط. ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار عوامل مثل العمر المتوقع، ونسبة التعليم لدى الكبار، ونسبة التسجيل والالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين، والغذاء وضمان الدخل إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي (أنظر جدول 13.3). من الواضح أن العوامل الاقتصادية هي عوامل هامة ولكنها ليست المؤشرات الوحيدة

على نوعية الحياة. وفي معرض إعادة تعريف التقدم، اقترحت إحدى المؤسسات غير الربحية التي تتعامل بالسياسة العامة بأن نقوم بتقييم حالة مجتمع ما عبر مؤشر أطلقت عليه اسم «مؤشر التقدم الحقيقي». وهذا المؤشر يعتمد الاستهلاك العائلي كرقم أساسي، ومن ثم يعمل على تعديل هذا الرقم عبر إضافة عناصر عدة مثل قيمة العمل المنزلي وتربية الأهل للأولاد، إلى جانب قيمة العمل التطوعي وغيره، وفي الوقت نفسه يخصم من هذا الرقم عناصر مثل تكاليف التلوث البيئي والجريمة والضجيج والتفكك العائلي ونقصان وقت للراحة، وهي جميعها عناصر تسهم في الناتج المحلي الإجمالي. إن طرح العوامل التي تقلّص من نوعية الحياة بدلاً من إضافتها، كما هو الحال في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يجعلنا نلاحظ كيف أن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع عبر العقود القليلة الماضية مقابل انخفاض مؤشر التقدم الحقيقي (انظر الشكل 13.1).

إضافة إلى وجود طرق بديلة لقياس نوعية الحياة، ووجود دلائل على دعم المواطنين للتغيير الاجتماعي، توجد مقترحات لبرامج مقدمة من حكومات ومؤسسات وهيئات دولية، منها على سبيل المثال صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/ لجنة دعم التنمية والبنك الدولي والأمم المتحدة، وهي جميعها مؤسسات عمدت إلى وضع مجموعة من أهداف التنمية الدولية (انظر جدول 13.4). وقامت الأمم المتحدة ضمن برنامج أطلق عليه اسم الميثاق العالمي، بجمع أربعة وأربعين شركة متعددة الجنسية إلى جانب بنوك عالمية نذكر منها شركة داملركرايسلر، ويونيوليفر ودويتش بنك وشركة (BPAmoco) ونوفارتيس وإيريكسون ونايكي، إضافة إلى بضعة اتحادات عُمالية ومنظمات غير حكومية مثل الاتحاد الدولي لنقابات التجارة الحرة، ومنظمة العفو الدولية والصندوق العالمي للحياة البرية، وذلك من أجل تبني سياسات داعمة لحقوق الإنسان والعمل والبيئة (أنظر جدول 13.5).

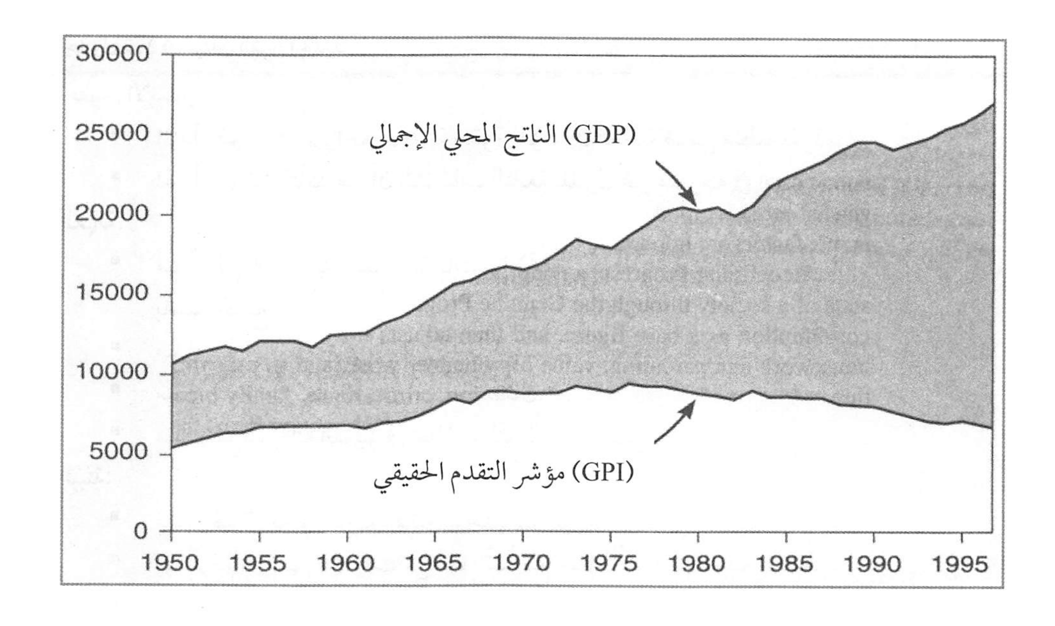
من المؤكد أن الأهداف التي وضعتها مختلف الهيئات من أجل حل بعض المشاكل التي نواجهها تعتبر أهدافاً تثير الإعجاب. ولكننا في الحقيقة لم نفعل إلا القليل من أجل معالجة المشاكل العالمية مما جعل من الصعب أن نتفاءل بأن المؤسسات التي تعتبر مسؤولة عن هيمنة نموذج النمو الاقتصادي هي نفسها المؤسسات التي قد تكون قادرة على

إحداث التغيير. على سبيل المثال، أجرت 150 دولة في 1992 مفاوضات حول بروتوكول كيوتو الذي يعتبر معاهدة من أجل التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من غازات الدفيئات المسؤولة عن ظاهرة الانحباس الحراري العالمي. وتشير آخر التوقعات إلى أن حرارة العالم سترتفع من أربعة إلى إحدى عشر درجة فهرنهايت خلال القرن القادم مما يرفع معدل حرارة الأرض إلى مستوى لم يشهده العالم منذ عصر الديناصورات. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2000، اجتمعت الأمم المتحدة من أجل محاولة الوصول إلى اتفاق حول مسؤولية كل دولة في تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلا أن الاجتماعات انهارت بسبب محاولة الدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة، التفاوض حول معايير تلغي أية التزامات متعلقة بتخفيض ملموس. جزئياً، تتجاوب الولايات المتحدة مع الجهود التي تبذلها جماعات متنفذة مثل تحالف المناخ العالمي، وجمعية تخضير الأرض وهي جماعات تتشكل من شركات فحم وطاقة يمكنها إنفاق ملايين الدولارات في سبيل إقناع المشرِّعين والرأي العام بأن ظاهرة الاحتباس الحراري هي مجرد نظرية وليست حقيقة أو أن الاحتباس الحراري هو أمر جيد.

جدول 13.3: أكثر البلدان الملائمة للعيش ضمن مؤشر التنمية البشرية 1998

1. كندا	11. فنلندا	21. إسبانيا
2. النرويج	12. فرنسا	22. قبرص
3. الولايات المتحدة	13. سويسرا	23. إسرائيل
4. أستراليا	14. ألمانيا	24. سنغافورة.
5. أيسلندا	15. الدنمرك	25. اليونان
6. السويد	16. النمسا	26. هونغ كونغ (الصين)
7. بلجيكا	17. لوكسمبرغ	27. مالطا
8. هولندا	18. إيرلندا	28. البرتغال
9. اليابان	19. إيطاليا	29. سلوفينيا
10. المملكة المتحدة	20. نيوزيلندا	30. باربادوس

المعلومات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية 2000 التابع للأمم المتحدة. أوكسفورد مطبعة جامعة أوكسفورد.



جدول 13.4 : أهداف التنمية الدولية

الهدف	السنة
من أجل الحياة الاقتصادية الجيدة	
تقليص عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف من أجل التنمية الاجتماعية.	2015
تحقيق التعليم الابتدائي على مستوى العالم.	2015
إزالة الفروقات بين الجنسين في مستويات التعليم الابتدائية والثانوية.	2005
تقليص معدل وفيات الرضد والأطفال تحت سن الخامسة بمعدل الثلثين ووفيات الأمهات بمعدل ثلاثة أرباع.	2015
إيصال الخدمات الصحية للولادة إلى جميع الأفراد ذوي الأعمار المؤهلة لذلك من أجل استدامة البيئة وإعادة إحياء الأجناس	2005
عكس التوجهات الحالية نحو فقدان الموارد البيئية عالمياً ودولياً	2015

المعلومات مأخوذة عن صندوق النقد الدولي وآخرين للعام 2000: عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهداف التنمية الدولية.

جدول 13.5: ميثاق القرن الجديد

حقوق الإنسان:

- المبدأ رقم 1: دعم واحترام حماية حقوق الإنسان العالمية ضمن منطقة نفوذه.
- المبدأ رقم 2: التأكد من أن الشركات التابعة للدول غير متورطة في انتهاكات لحقوق الإنسان.

العمالة:

- مبدأ رقم 3: حرية إنشاء النقابات والاتحادات والاعتراف الفعال بحق إجراء المفاوضات باسم الجميع.
- مبدأ رقم 4: إزالة جميع أشكال العمل القسري أو العمل بالإكراه.
- مبدأ رقم 5: الإلغاء الفعال لعمالة الأطفال.
- مبدأ رقم 6: إزالة التمييز في مجالات التوظيف والعمل.

البيئة:

- مبدأ رقم 7: دعم مقاربة وقائية للتحديات البيئية.
- مبدأ رقم 8: تبني مبادرات من أجل تشجيع تحمل أكبر للمسؤولية البيئية.
- مبدأ رقم 9: تشجيع تنمية ونشر التقنيات الصديقة للبيئة.

المعلومات مأخوذة عن تقرير الأمم المتحدة 1999: الميثاق العالمي.

وسائل وتوقعات التغيير

تحقيق نمو اقتصادي على مستوى الصفر

إذا كان الهوس بالنمو الاقتصادي والناتج القومي الإجمالي هما العنصران النهائيان الذي يحدد قرارات السياسة الحكومية، سواء على المستويات الدولية والوطنية والمؤسسية والمحلية أو حتى العائلية، وإذا كان التحليل السابق صحيحاً فإن بإمكاننا توقع القليل من التغيير. فنحن ببساطة سنستمر في إيجاد وتنفيذ القوانين والتشريعات التي تستنفذ رؤوس الأموال الاجتماعية والسياسية والطبيعية.

إلا أن تأثيرات هذا الاستنزاف لن تطال جميع الناس في نفس الوقت فمن المؤكد أن العديد يعانون حالياً فيما يظل الباقون غير واعين كما يحدث من مشاكل. ولكن سواء كان الأمر عاجلاً أم آجلاً فإننا جميعاً سنواجه عواقب هذه القرارات التصاعدية. من الواضح أن أي تحرك ذي معنى سيتطلب تحديد التحليلات السياسية الحكومية في العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلوم من أجل وضع خطة متماسكة تعيد توزيع حصص مختلف

أنواع رأس المال مع أقل اضطراب محتمل في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والسؤال هنا: ما هي أنواع الإجراءات التي نحتاجها من أجل تنفيذ مثل هذا النوع من التغيير؟ فيما يلي بعض التحركات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار والتي تم اقتراحها من قِبَل آخرين. ويتوجب علينا هنا دراسة كل اقتراح من قِبَل صنّاع السياسة من ناحية ارتباطه بالاقتراحات الأخرى. ومع ذلك، فإن هذه الاقتراحات تكشف أننا لا نفتقر إلى وجود إجراءات محسوسة تمكننا من معالجة المشكلة التي أسهمنا جميعاً في خلقها.

إعادة بناء رأس المال الطبيعي (البيئي) والمحافظة عليه

أي إجراء يتخذ لإعادة بناء رأس المال الطبيعي يجب في حدّه الأدنى أن لا يتطلب من النظام البيئي أكثر مما يستطيع هذا النظام تقديمه من أجل استمراره وبقاءه. وفقاً لهيرمان دالي يمكن تحقيق مثل هذا الأمر عندما تتم تلبية ثلاثة ظروف.

1. يجب أن لا تتجاوز معدلات الاستهلاك للموارد المتجددة المعدلات التي يستطيع فيها النظام البيئي أن يعيد تعبئة موارده.
2. يجب أن لا تتجاوز معدلات استهلاك الموارد غير المتجددة أو التخلص منها بدون رجعة، المعدل الذي يتم فيه تنمية واستخدام البدائل المتجددة.
3. يجب أن لا تتجاوز إطلاقات الملوثات في البيئة معدلات السعة الاستيعابية للنظام البيئي.

هناك العديد من التحركات التي يمكن من خلالها تشجيع الاستدامة البيئية والتي تجد تأييداً لدى أنصار البيئة. وفيما يلي بعض التحركات الرئيسة:

- التوقف عن اعتبار استهلاك رأس المال الطبيعي على أنه دخل. فإذا كنا سنسمي الاستهلاك دخلاً، فسوف يتوجب علينا أن نبقي الموارد بحالة سليمة من أجل إنتاج الكمية نفسها في السنة التالية. علينا التوقف عن معاملة رأس المال الطبيعي على أنه سلعة مجانية. على سبيل المثال، ينبغي التعامل مع مبيعات وتصدير الأخشاب على أنها مبيعات من الموجودات الرأسمالية وهي مبيعات لا تولد دخلاً فحسب بل تقلص من الإنتاجية والدخل في المستقبل.

- فرض ضرائب أقل على العمالة والدخل وفرض ضرائب أكثر على استغلال المورد. إن نظامنا الحالي في التحصيل الضريبي يشجع استخدام الطاقة عبر الطلب من الحكومات دعم استخدام واستخراج الطاقة والمياه والأسمدة وعبر إزالة الغابات. والمطلوب هنا أن نقوم بدلاً من السماح للمنتجين والمستهلكين بإخراج بعض التكاليف من حساباتهم أن ندخل تلك التكاليف في نظامنا التسعيري.
- رفع إنتاجية رأس المال الطبيعي على المدى القصير والاستثمار في زيادة إنتاجيته على المدى الطويل. على سبيل المثال، علينا أن نسعِّر مورداً غير متجدد (النفط). بنفس القيمة أو أعلى من بديله المتجدد (الريح) لأننا إذا فعلنا غير ذلك فسنكون قد شجعنا استمرار استنزاف الموارد غير المتجددة وأحبطنا استثمار وتنمية الموارد المتجددة.
- ابتكار «فهرس نفايات» (أنظر كورتن 1998:ص47) من أجل تخفيض كمية النفايات غير القابلة للتدوير والتي نطلقها في البيئة، إلى الصفر.
- وضع رسم قانوني على النقود من أجل تشجيع الناس على امتلاك موجودات حقيقية مثل الأشجار وليس موجودات افتراضية مثل النقد. لأن طريقتنا الحالية في العمل تجعل نظرة الناس إلى شيء مثل الشجرة أو غيرها من الأشياء التي لا تولِّد نقداً، بل ربما تتطلب دفع ضرائب، على أنها لا تقدم فائدة نقدية على قيمتها. ولا عجب عندئذ أن نسمع اقتراحاً من أحد المسؤولين الحكوميين في ماليزيا، يدعو إلى قطع جميع الغابات وبيعها بحجة أن النقد الناتج عن بيعها يعطي فائدة على الأرباح فيما لا توجد فائدة نقدية من الغابات الموجودة.
- الحفاظ على سيطرة وطنية ومحلية على الموارد، والابتعاد عن الإيديولوجية الداعية إلى دمج الاقتصاد العالمي عبر التجارة الحرة وحرية تحريك رأس المال والتنمية الموجهة للتصدير. إضافة إلى وضع قوانين تشجع المزيد من التوجه الوطني نحو تطوير الإنتاج المحلي للأسواق المحلية كخيار أولي، وتطوير التجارة الدولية فقط عندما يظهر بوضوح أنها طريقة أفضل فعالية في الحفاظ على رأس المال الطبيعي.

وكما يشير هيرمان دالي (1996:ص93) إننا عبر إزالتنا للحدود الوطنية بين الدول، نضعف المجتمعات التي تملك القدرة وحدها على رسم سياسات موجهة نحو المصلحة العامة لأنه إذا لم تمتلك الدول أو المجتمعات المحلية سيطرة على مواردها المحلية فستكون في وضع ضعيف للدفاع عنها.

إعادة إحياء رأس المال السياسي

كيف يمكن للناس أن يستعيدوا السيطرة على حياتهم؟ من الواضح أن الأمر قد يكون أسهل على البعض من البعض الآخر. ولكن أمام القوة العسكرية التي تملكها حكومات الدول الفقيرة فإن من الصعب، وكما رأينا سابقاً، أن يستطيع الشعب إعادة فرض سيطرته. ولكن ما يشجع على الأمر هو ما رأيناه سابقاً في الفصل العاشر حول كيف استطاعت فئة قليلة نسبياً في السكان الأصليين في تشياباس أن تجبر دولة قومية مدججة بالعسكر أن تفاوض من أجل السماح بحريات أكبر.

إلا أن الخطر الحقيقي على الديمقراطية، بالنسبة للبعض لا يأتي من الدول القومية بل من تعاظم قوة الشركات. ووفقاً لديفيد كورتن (1998، 1999) فإن الشركات هي التي تعمل على استنزاف رأس المال الطبيعي عبر إزالة الغابات لغايات التعدين وتسويق مواد كيماوية سامة. كما أن هذه الشركات تستنزف رأس المال الاجتماعي عبر مواصلة فرض ظروف عمل غير سليمة وعبر تحطيم النقابات وإضعافها وتخفيض الأجور وإغلاق المصانع أو اقتلاعها، ومن ثم ترك مجتمعات محطمة بعد رحيلها. وهي أيضاً تستنزف رأس المال السياسي عبر إفساد الحكومات ودفعها نحو دعم تكاليفها إلى جانب تخفيض المعايير الصحية والبيئية والعمّالية.

ويقترح كورتن اتخاذ الإجراءات الملموسة التالية من أجل تقييد سلطة الشركات وتحديد نفوذها.

- إنهاء الخرافة القانونية المتعلقة بكون الشركات كيان شخصي. فقد أصدرت المحكمة العليا في 1886 من خلال قاضٍ واحد قراراً يمنح الشركات الحقوق نفسها الممنوحة للأشخاص وأدى هذا إلى تغيير تاريخ أميركا.

- استثناء الشركات من المشاركة السياسية. من الواضح أن السماح لشركات تملك بلايين الدولارات من الموارد النقدية بتشكيل مجموعات ضغط لانتخاب المشرعين، وبطرق خفية عن أعين المواطنين هو أمر لا يمت إلى الإنصاف والعدالة بصفة.
- شن حملات إصلاح سياسية جدية من أجل التقليص من تأثير النقود على السياسة.
- إزالة امتيازات الشركات عبر إزالة الدعم المباشر وإعادة فرض التكاليف التي تم إخراجها من نظام التسعير عبر فرض الضرائب والرسوم.
- تطبيق آليات من شأنها تنظيم الشركات الدولية والتمويل. ولعل في تطبيق ضريبة توبن (نسبةً إلى الاقتصادي جيمس توبن الحائز على جائزة نوبل) فرض لضرائب المبيعات على التبادلات النقدية للعملات عبر الحدود والتي تصل في قيمتها إلى ما يقارب 1.8 تريلليون دولار يومياً). وتشمل المنافع هنا إحباط تبادلات العملات القصيرة المدى في التجارة والتي تترك الأمم في حالة مدمرة نتيجة السحب السريع للنقود إلى جانب منافع أخرى مثل تجميع ما يتراوح من 100 إلى300 بليون دولار سنوياً من أجل تمويل الأولويات الدولية الطارئة مثل تخفيف الديون.
- استخدام سياسات مالية وتنظيمية تجعل من التوقعات المالية أمراً غير مربح وإعطاء فائدة إيجابية اقتصادية للمشاريع المملوكة من قِبَل مساهمين ضمن معايير إنسانية.
- تشجيع الإنفاق المسؤول والاستثمار الذي يمكّن المستهلكين والمستثمرين من ممارسة درجة من السلطة على ما يتم إنتاجه وعلى ظروف الإنتاج المتعلقة به. كذلك العمل على ضمان أن يكون أكبر عدد من الناس واعياً ما أمكن للممارسات التي تقوم بها الشركات والحكومات والتي تتسبب في زيادة الظلم والقمع (استخدام العمّال بأجور المنخفضة وضمن ظروف غير صحية) وتشجيع هذه الشركات والحكومات على إعادة توجيه إنفاقها واستثماراتها وفقاً كذلك.

ويتفق كورتن أيضاً مع هيرمان دالي بأن علينا تفكيك مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأن ثقافة كل من هاتين المؤسستين مشبعة بالافتراض السياسي بأن جميع المشاكل يمكن حلها عبر التنمية الاقتصادية. ويضيف كورتن أن علينا بدلاً من هاتين المؤسستين أن نضع سياسات تعيد السلطة الاقتصادية إلى المجتمعات المحلية، على سبيل المثال:

- وضع ضرائب ملموسة على الأرباح الرأسمالية القصيرة المدى، على أن تكون هذه الضرائب أعلى من الضرائب المفروضة على الدخل المتأتي نتيجة العمل.
- تشجيع استخدام العملات المحلية مما يشجع الأشغال والاستثمارات المحلية.
- العمل على جعل العملات الوطنية شأناً عاماً، بدلاً من السماح للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية بزيادة المخزون المالي عبر الديون.
- استعادة مبدأ البنوك المجتمعية.

بشكل عام، يقول كورتن (1998:ص20) علينا العمل من أجل إرجاع السلطة التي سلمناها إلى المؤسسات المالية العالمية، إلى المؤسسات والمجتمعات المحلية.

إعادة بناء رأس المال الاجتماعي

وأخيراً نحن بحاجة إلى إطلاق مبادرات سياسية من شأنها إعادة بناء رأس المال الاجتماعي. ويوصي الاقتصادي هيرمان دالي (1996:ص203) بأن نبدأ بتقليص الهوة بين الأغنياء والفقراء عبر تحديد دخل أقصى ودخل أدنى، ويقول هيرمان أن الدخل الأقصى والدخل الأدنى يجب أن يتحددا بعامل هو الرقم 10. في الولايات المتحدة، هذا يعني العودة إلى وضع ما قبل 1960.

في 1960 كان معدل ما يتبقى من أجر المدير التنفيذي لشركة ما يساوي 12 ضعف ذلك الذي يتبقى لعامل المصنع بعد الاقتطاع الضريبي. وقد ارتفع هذا المعدل في 1974 إلى 34 ضعف. وفي أواخر تسعينات القرن العشرين أصبح المدراء التنفيذيون يحصلون على 135 ضعف المعدل ما يحصل عليه عامل المصنع (لا يشمل هذا الأجور الأدنى).

لقد حان الوقت، كما يقول دالي (1996:ص ص206-207) لنعيد التفكير في القيود المقدسة (نسبةً إلى الكتاب المقدس) الموضوعة على تراكم رأس المال والتي كان حدّها ما يجمعه الإنسان خلال خمسين سنة، بحيث تكون هي النقطة التي ينبغي بعدها إعادة توزيع الموارد. علينا أن نضع جانباً، كما يقول ديفيد كورتن (1998:ص30) الوهم القائل بأن النمو الاقتصادي سينهي الفقر.

وكما يتوجب علينا إعادة بناء رأس المال الطبيعي والسياسي، علينا أن نعيد بناء رأس المال الاجتماعي الذي يفرض علينا إعادة بناء المجتمعات المحلية. يمكننا أن نبدأ، كما يقترح كورتن (1998:ص ص57-58) عبر محاولة تحديد مدى غنى مجتمعاتنا بالنسبة لرأس المال الاجتماعي. اسألوا أنفسكم الأسئلة التالية حول مجتمعكم:

- هل يرغب الناس بالتسوق في الدكاكين المحلية التي يديرها تجار يعرفونهم بالاسم، أم في المخازن الكبرى وسلسلة محلات البيع بالتجزئة؟ هل يفضلون أسواق المزارعين أم مخازن التسوق (السوبر ماركت).
- هل المزارع لديكم صغيرة، ومملوكة من قِبَل أفراد أو مدارة من قِبَل عائلات؟ أم هل هي مدارة من قِبَل شركات ضخمة تستخدم عُمّال مياومة لا يملكون أرضاً.
- هل توجد لديكم صحف، وإذاعات ووسائل أعلام غير تجارية يمكن فيها لأفراد المجتمع التعبير عن تنوع آرائهم العرفية والاجتماعية والسياسية والثقافية بحيث يمكن سماعها من قِبَل معظم أفراد المجتمع؟ أم هل يتم تصفية وتمرير معظم أخبار واحتياجات المجتمع عبر إعلام تجاري مسيطر عليه.
- هل يكرس الناس وقتهم الحر للعناية برياضة أطفالهم في فرق كرة السلة للصغار أو في الحدائق والمنتزهات العام أو المسارح المحلية أو الفِرَق الغنائية المحلية والهيئات المدرسية أم يقضون وقتهم في مشاهدة التلفزيون؟
- هل هناك تعاونيات من أجل الإقراض، وبنوك محلية تعمل على دعم المشاريع المحلية أم أن الأمر يشمل فقط فروع لبنوك كبيرة تعمل على تمرير الأموال المحلية في قنوات عملياتها المالية العالمية؟
- هل يفكر السكان في العمل قريباً من مساكنهم الدائمة أم هل أن أعمالهم ومهنهم تتطلب انتقالهم إلى الخارج؟

- هل تشعر معظم العائلات بالأمان في أرزاقهم المعيشية أم هل يعتمدون في معيشتهم على الأعمال المؤقتة المتدنية الأجور.
- هل الموجودات الإنتاجية مملوكة من قِبَل أفراد محليين أم من شركات خارجية.
- هل يتم قطع الغابات انتقائياً وبطريقة مستدامة من قِبَل الشركات المحلية من أجل تزويد الصناعات المحلية بالمواد اللازمة؟ أم هل يتم إزالة الغابات المحلية كل أربعين وستين سنة من قِبَل الشركات العالمية وتصدير الخشب الخام إلى أماكن بعيدة.

إن الأجوبة على هذه الأسئلة يمكن أن تنبئ بأحاسيس الكرامة والحرية والمسؤولية والازدهار والأمان بالنسبة لأفراد المجتمع، وبالمدى التي تتسم فيها العلاقات بينهم بالثقة والرعاية والتعاون.

ويقول كورتن أن دور النساء (1998:ص ص62-63) يعتبر حاسماً في إعادة بناء رأس المال الاجتماعي. لذلك يجب وضع سياسات توجد الحوافز لتقديم خيارات سياسية واجتماعية متعددة للنساء ومن بين هذه الخيارات ما يلي:

- وضع سياسة اقتصادية تسمح للعائلات بالعيش على دخل واحد. هذا لا يعني إعادة النساء إلى أدوارهن التقليدية بل تزويد العائلات بخيار يتعلق بتقسيم العمل في المهمات العائلية التقليدية.
- عكس سياسات التعديل البنيوية التي يروّج لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل إعطاء الأولوية لاحتياجات المشاريع المحلية وإيجاد أجور جيدة تستطيع الإسهام في تسديد الديون الخارجية.
- إعطاء عُمّال العائلات والمتطوعين الامتيازات نفسها التي يتمتع بها عُمّال الأجور.
- وضع مقاييس لحجم رأس المال الاجتماعي وإسهامات العمالة غير المدفوعة الأجر.
- إعطاء النساء حقوق متساوية إضافة إلى حقهن في الأرض والمسكن.
- تشجيع مشاركة النساء في الحياة السياسية.
- الحفاظ على نظام الإعلام المجتمعي.

إن ما قدمناه هنا يعتبر مقترحات سياسية ملموسة يمكننا من خلال تطبيقها حل لبعض المشاكل التي أوردناها. إننا نملك بالتأكيد الوسائل التي يمكننا من خلالها تحسين نوعية حياة الشعوب، وإعادة السيطرة السياسية إلى المناطق المحلية والحفاظ على استدامة البيئة. ويبدو أن هناك أعداد كبيرة من الناس وربما الأغلبية، ممن يرحبون بتطبيق بعض هذه السياسات إن لم تكن جميعها. والسؤال هنا: ما الذي يمكن أن يعطي الدافع لمثل هذا التحرك؟ فنحن نتحدث هنا، قبل كل شيء عن تغيير حضاري ملموس وليس عن سياسات تنتهجها حكومات الدول الفقيرة، ومؤسسات مثل البنك الدولي. إن معظم هذه السياسات والإجراءات المقترحة كانت موجودة لفترة من الوقت ولكن من الواضح أن الأولويات الوطنية لم تبتعد عن تشجيع التنمية الاقتصادية بغض النظر عن عواقبها. إذن ما الذي يمكن أن يدفع الناس، وخاصة هؤلاء الذين يمسكون بالسلطة، في كل من الدول الغنية والفقيرة لكي يغيروا أولوياتهم؟ .

الخلاصة

يتطلب حل المشاكل التي أوردناها في هذا الكتاب تغييراً في كل من أنماط الخيارات الفردية اليومية والطريقة التي ننظر فيها إلى العالم.

كل يوم نتخذ خيارات تخفض من رؤوس أموالنا السياسية والاجتماعية والطبيعية أو تحافظ عليها أو تضيف إليها. وعندما نختار شراء مادة ما من أحد المخازن الكبرى، فإننا قد نوفر نقوداً، ولكننا أيضاً قد نسلب العمل من مشروعات محلية يمكن لنجاحها أن يدعم جيراننا. وعبر شرائنا لهذه المادة يمكن أن نعمد ضمنياً إلى دعم استغلال عمالة رخيصة أو نضيف إلى السطوة الاقتصادية لشركات متعددة الجنسية، وهذه بدورها يمكن أن تستغل هذه القوة للسيطرة على قرارات سياسية وتشريعات موضوعة من حكومات وطنية ومحلية. عبر اختيارنا لشراء مادة ما أو عدم شرائها، ربما نكون قد أسهمنا دون أن نشعر في زيادة التلوث والنفايات. بالطبع إن القرارات الفردية نفسها يمكن أن تترك أثراً بسيطاً، ولكن عندما يقوم ملايين الناس الذين يتبعون القواعد الحضارية نفسها باتخاذ نفس الخيار فإن النتائج قد تكون معمِّرة أو مدمِّرة.

لذلك فإن أي تغيير ذات معنى يمكن أن يحدث فقط عندما تتغير القرارات المتراكمة والقوانين التي تفرض مثل هذه القرارات. إلا أنه من الصعب تصور أن باستطاعة أفراد أن

يحدثوا مثل هذا التغيير عندما تكون نظرة هؤلاء الأفراد إلى العالم وإلى غير العالم نظرة مادية. لقد قمنا عبر القرون الثلاثة الماضية بتطوير نظرة إلى العالم تفترض بأن الخلق قد وقع بالصدفة، وأن تطور الحياة يتشكل من ملايين الوقائع العشوائية. إن أي منا، بما فيهم الكاتب ممن يرفض أي شكل من أشكال وجود تدخل روحي أو إلهي في خلق الحياة، يجد صعوبة في إعطاء أية قيمة خاصة للمخلوقات الحية أو لأي فرد من أفراد الجنس الذي ننتمي إليه لأن مثل هذه النظرة تخلق أزمة لأنها ليست نظرة يمكن أن تلهم أي شخص بالرغبة في الحفاظ على هذا العالم أو إنقاذه.

في يناير/ كانون الثاني 1990، وفي أحد الاجتماعات التي عقدها في موسكو المنتدى العالمي للزعماء الروحيين والبرلمانيين، عرضت إحدى الجماعات المؤلفة من علماء معروفين تحت قيادة كارل ساغان رسالة مفتوحة إلى المجتمع الديني تشجعه فيها على تبني قضية مشتركة لإنقاذ الأرض. وقد جاء في نص الرسالة:

العديد منا كعلماء يملك تجارب عميقة من الرهبة والإجلال لهذا العالم. نحن نتفهم أن ما ينظر إليه كأمر مقدس، يعامل في الغالب بعناية واحترام. هذه المعاملة يجب أن تنطبق أيضاً على كوكبنا الأرض. ويجب أن تبذل الجهود من أجل حماية هذه البيئة والحفاظ عليها عبر غرس روح القداسة فيها. في الوقت نفسه، يحتاج الأمر إلى تفهم أوسع وأعمق للتقنية. وإذا لم نفهم هذه المشكلة فإننا على الأغلب لن نتوصل إلى حلها. لذلك يوجد دور أساسي يلعبه كل من الدين والعلم.(*)

وقد دفعت هذه الرسالة إلى عقد اجتماع في واشنطن في شهر مايو/ أيار 1992 حيث استضافت العاصمة واشنطن، نائب الرئيس الأميركي آل غور، كما ضم الاجتماع علماء مثل ساغان، وستيفان جاي غولد وإدوارد. أو. ويلسون وعدد من الزعماء الدينيين بهدف صياغة بيان مشترك يدعم البيئة المستدامة. وقد حضر المؤتمر الاقتصادي هيرمان دالي وسأل إذا كان العلماء يعملون على تجنيد زعماء دينيين من أجل تزويد العلم بما يفتقر إليه من أوامر أخلاقية، وفي الوقت نفسه رفض الزعماء الدينيين الذين يطرحون تصوراً مشوهاً للحقيقة. بالنسبة للعلم فإن الكون بمعظمه عشوائي وبلا معنى، بل إنه كما قال

(*) نص الرسالة متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://earthrenewal.org/open.letter-to-the-religious.htm

ستيفن وينبرغ (1999) الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء: كلما بدا الكون أكثر استيعاباً، كلما بدا أيضاً بلا معنى.

في ظاهر الأمر، يبدو أن بعض الزعماء الدينيين قد حملوا الأفكار نفسها وتساءلوا هل يمكن أن يحدث التغيير تجاه الاستدامة دون وجود قناعة بأن الكون يحمل معنى أو ينطوي على وعد. وكما يقول اللاهوتي جون. ف. هوت (ورد في دالي 1996:ص19):

> هناك إحساس مشترك يقول بأن العالم هو عملية ذات معنى كبير وأنه ينطوي على شيء مشابه لما يسميه البشر «هدف». أنا أعتقد أن وجود هذا الإحساس هو شرط مسبق لالتزام الدول والأجيال بمصلحة الأرض وخيرها.

وقد شرح ستيفن جاي غولد (1991:ص14) هذه المعضلة بوضوح حين قال:

> لا يمكننا كسب المعركة من أجل إنقاذ الأجناس والبيئات ما لم نعمل على صياغة لحمة عاطفية بين أنفسنا وبين الطبيعة أيضاً لأننا لن نحارب من أجل إنقاذ ما لا نحبه.

ولكن من أين يأتي هذا الحب؟ ومن أين يمكن أن تنبع مثل هذه الروحانية. هناك تفكك في الفكرة القائلة بأن العلماء يمكنهم استخدام المحبة كوسيلة لإنقاذ ما يعتبرونه تافهاً وعرضياً. وكما يقول دالي (1996:ص21):

> هناك شيء سخيف بشكل أساسي حول مدرسي الأحياء أيام الاثنين والأربعاء والجمعة في الجامعات الذين يعتبرون إحساسنا بالقيمة والهدف، منتجاً ميكانيكياً فقط للصدفة الجينية والحاجة الطبيعية، دون وجود أي هدف ثم يحاولون يومي الثلاثاء والخميس أن يقنعوا الناس بأن عليهم أن يحبوا الأجزاء العرضية لهذه الأحجية التي لا تحمل معنىً كافياً يستحق الكفاح والتضحية من أجل إنقاذها.

كذلك يُعتبر أنصار البيئة الذين يستخدمون روحانية الشعوب الأصلية وما يفترض أنه رابطة صوفية مع الطبيعة، متهمون بمحاولة تخصيص قيم دينية من أجل إعطاء الشرعية للاستدامة. ومثلهم مثل العلماء، يحاولون غرس نوع من الشرعية الدينية في جدول أعمال مادي في أساسه.

ومع ذلك، يبدو أن هناك إدراكاً بأنه دون وجود عامل أخلاقي أو ديني أو روحي فإن أشكال التغيير المطلوبة لحل المسائل التي تناولناها في هذا الكتاب، لا يمكن تناولها بأي نوع من الإلحاح والأهمية. القليل من الحركات الاجتماعية التي ظهرت في تاريخ أميركا، ونذكر هنا الحركة الإلغائية وحركة الحقوق المدنية، نجح في ضم جداول الأعمال السياسية والدينية إلى قضية التغيير إلا أن هذه الجهود تلقي الضوء على السؤال القائل بأنه

ينبغي وجود بعض الأسس الدينية والفلسفية من أجل دفعنا نحو استعادة مخزوننا من رؤوس الأموال الطبيعية والسياسية والاجتماعية الآخذة في الذوبان. وباعتقادي أن هيرمان دالي (1996: ص201) قد لخص جيداً توقعاتنا في التغيير عندما قال بأن

أي تغيير ملموس سوف يتطلب تغييراً في القلوب وتجديداً للذهون وجرعة صحية من التوبة والندم. هذه كلها مصطلحات دينية وهذا الأمر ليس صدفة، لأن أي تغيير في المبادئ الأساسية التي نعيش على هداها هو تغيير يحمل عمقاً دينياً في أساسه سواء شئنا أن نسميه ذلك أم لم نشئ.